UNIVERSITY OF TORONTO
3 1761 01125032 1
UNIV. OF TORONTO LIBRARY

M215a
YyC

IBN JAʿÎŠ

COMMENTAR

ZU

ZAMACHŠARÎ'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN.

ZWEITER BAND.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1886.

243

6

PJ
6101
Z33I2
1882
v.2

9649
29/11/98

Göttingen,
Druck der Dieterichschen Universitäts-Buchdruckerei
(W. Fr. Kaestner).

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرىّ

للعَلّامة المحقِّق ابى البَقاء ابن يَعِيش

المجلّد الثانى

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٣١٢	٩	لَأنَ	لَانَ
١٣٢٧	٢٣	العِياَلَ	العِيانَ
١٣٣٠	٥	الوقَفَ	الوقفُ
١٣٣١	١٧	اوائل	اوّل
١٣٣٤	٧	قوله	قولهم
١٣٤٠	٣	كلَّ	كلُّ
١٣٤٠	٢٣	وقَرْقَرَى	وقَرْقَرَى
١٣٤٤	٩	بعَرَضيّة	بعُرْضيّة
١٣٤٥	١٧	مَنْبِجٌ	مَنْبِجَ
١٣٥٩	١١	تضمّنت	انضمّت
١٣٦٥	١٨	بالأُثْمُد	بالاثْمِد
١٣٧٨	١	تُحذف	تُحذف
١٣٧٩	٣	الج	الخ
١٣٨٧	٢٢		يضادّه

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٣٩٩	٢٤	يَوْجَرُ	يَوْحَرُ
١٤٠٥	١٥	بالتضعيف يتعدّى	يتعدّى بالتضعيف
١٤٢٩	١٢	لمضارعهما	لمضارعَيْهما
١٤٣٨	١	زَىّ	زَىْ
١٤٣٨	٧		زَىْ
١٤٣٨	٩	يَشبّه	تَشبّه
١٤٥٦	٢٠	كالمستهلَك لا على	كالمستهلَك على
١٤٥٧	٧	الساكنين	المثلين
١٤٦٣	٢٣	أصفى	أمضى
١٤٨٠	٩	محرج	مخرج
١٤٨٠	٢٤	ذكره	ذكرته
١٤٨٦	٣	أَنِ	أَنْ
١٤٨٤	١٩	فرتّ	فرّط
١٤٩٠	٥	تُذْرِيهِ	تَذْرِيهِ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١١٣٤	٢	وأَلُومُهُنّ	وأَلُومُهُنَّهْ
١١٣٤	٤	يَلْحَيْنَنِى وأَلُومُهُنّ	يَلْحَيْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ
١١٣٤	١٩	حَذام	حَذامِ
١١٤٢	١٣	ومَنٌّ	ومَرٌّ
١١٥٩	١٣	اضطُّر	اضطُرِّ
١١٥٧	٨	نُهاضُ	تُهاضُ
١١٦١	٦	ولاَلُ	وَلأْلُ
١١٦٤		حروف العطف	حروف النفى
١١٦٦		حروف العطف	حروف النفى
١١٦٦	٣	حُبُّها	حُبَّها
١١٦٨	٨	المأمورَ	المأمورِ
١١٧٧	٢٤	اللّهِ	اللّهَ
١١٧٩	٢	التنبيه	التثنية
١١٨٥	٥	اذا	اذ
١١٨٥	١٤	واذا	واذ
١١٨٦	١٥	حَمّاضُ	حُمّاضُ
١١٩١	١٢	البِغْضُ	البُغْضُ
١١٩٢	١	المَشاء	المَشاء
١١٩٨	١٢	اللتان	اللتين
١٢٠٨	١٠	ويَكْفُرْ	وَيُكَفِّرْ
١٢١٤	٢٣	انْ	أَنْ
١٢١٥	٩	شاجص	شاخص
١٢١٩	٢٠	أَىْ	إِى
١٢٢٠	٢٢	عُبَيْد	عَبيد
١٢٢٥	١٣	كنتُ — لَكُنْتُ	كنتَ — لَكُنْتَ
١٢٢٩	١٢	الخفيفةُ	الخفيفةَ
١٢٣٣	٢٤	عمرو	عمر
١٢٣٤	٤	قَصَصْتُ	قَصَّصْتُ
١٢٣٦	١	عيسى بن عمرو	عيسى بن عمر
١٢٣٩	١٤	غَدًا	غَدًّا
١٢٤١	١١	الفعلَ	الفاعلَ
١٢٤٤	٨	ومَعْذِرةٌ	ومَعْذِرَةٌ
١٢٤٤	٧ و ١٥	فاجِيَةٌ	ناجِيَةٌ
١٢٤٤	١٠	غَلامُهُوهْ	غُلامَهُوهْ
١٢٥٣	٢٠	وأماله	وإمالته
١٢٥٥	٣	بالكشف	بأَكْشَف
١٢٥٩		٣١٥٩	١٢٥٩
١٢٥٩	١٩		يسهّل
١٢٦٠	١٥	ساكنةٌ	ساكنةً
١٢٦٢	٦	ذلك	تلك
١٢٦٥	٢١	الصغيرةُ	الصغيرةَ
١٢٧٥	٦	فيدبرُها	فيُدبّرِها حركةً
١٢٨٣	٢٢	وأنتحالى	وأنتحال
١٢٨٩	٩	تُوَتِّد	تُؤَكِّد
١٣٠٧	١٨	تَرَىْ	تَرَى
١٣٠٧	١٩	تَرَءَىْ	تَرَءَّى

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٩٣٦	١	يذهبْ	يذهبُ
٩٣٩	٢٤	وتشربَ	ووتشربَ
٩٣٠	١٣	أنَ	أنْ
٩٤١	٥	الاشتراك	الإشراك
٩٤٤	١٧	برفع	بالرفع
٩٥٩	١	تمشى	تمشِ
٩٧٠	٢٣	متعدّ	متعدّى
٩٨٩	٩	فيهيا	فيه
٩٨٩	١٠	تدخل	يدخل
٩٩٥	١٠	تفعلين	تفعلى
١٠٢٩	١٤	مستقلا	مستقِلا
١٠٣١	٨	كانا	كان
١٠٣٨	١٤	بابُه	أنّ بابَه
١٠٤٠	١٤	فاتّه	فاتّه
١٠٤١	٣	فُعل	قيل
١٠٤١	٢٣	لا انّه	لانّه
١٠٤٤	٥	سوء	سواء
١٠٤٤	٢٣	اعوُرّ	اعورّ
١٠٤٨	١٦	فأشكرُك	فأشكرَك

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٠٧٦	٨	احدٍ	احدِ
١٠٨١	٥	يتنصب	ينتصب
١٠٨٤	١٢	يُحْذِى	يُحْذَى
١٠٩٣	٨	مثلُ	مثلَ
١٠٩٩	٩	دختنوش	دُخْتَنُوس
١٠٩٩	١٣	لَدُنُ	لَدُنْ
١٠٩٨	١٥	رِيزآءة	زِيزآءة
١١٠٦	١٣	فاموس	قابوس
١١٠٩	٢	أستعفرُ	أستغفرُ
١١١١	٥	النِياط	النِباط
١١١١	١٥	فتَتَخْزُونى	فتَتَخْزُونِى
١١١٥	٣	وعاجبتْ	وعاجبتُ
١١١٥	٢٤	غاجبت	عاجبت
١١٢٠	١٧	لَهِنّكَ	لَهِنَّكَ
١١٢١	٢٠	عَمْدَا	عَمْدًا
١١٢٣	١٦	يعمُّدا	تعمُّدًا
١١٢٤	١٣	يقعَ	يقعْ
١١٢٧	٩	حازم	خازم
١١٣١	٢٠	نَهّيْتَه	نَبّهْتَه

الثانية اِسْتَطاعَ يَسْتَطِيع بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وهو استفعل نحوُ استقام واستعان واللغة الثالثة اِسْطاعَ يَسْطِيع بكسر الهمزة فى الماضى ووصلها وفتح حرف المضارعة والمراد استطاع فحذفت التاء تخفيفا لاجتماعها مع الطاء وهما من معدن واحد واللغة الرابعة اِسْتاعَ بحذف الطاء لانّها كالتاء فى الشدّة وتَفْضُلها بالاطباق وقيل المحذوف التاء لانّها زائدة وانّما ابدلوا من الطاء بعدُ تاء لانّها من مخرجها وهى اخفّ وهو حذفٌ على غير قياس فلذلك ذكره هنا وممّا حُذف استخفافا على غير قياس لانّ ما ظهر دليلٌ عليه قولُهم فى قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة ولا تدّغم نحو بنى العَنْبر وبنى العَجْلان وبنى الحارث وبنى الهُجَيْم هؤلاء بَلْعَنْبَرِ وبَلْعَجْلانِ وبَلْحارِثِ وبَلْهُجَيْمِ فحذفوا النون لقربها من اللام وهم يكرهون التضعيف اذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ولا يفعلون ذلك فى بنى النجّار وبنى النَمِر وبنى التَيْم لئلّا يجمعوا عليه اعلالين الادغامَ والحذفَ وقالوا عَلْماء بنو فلان يريدون على ٱلْماء فهمزةُ الوصل تسقط للدرج والفُ عَلَى تُحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار اللفظ عللماء فكرهوا اجتماع المثلين فحذفوا لامَ عَلَى كما حذفوا اللام فى ظلت لاجتماع المثلين واذا كانوا قد حذفوا النون فى بلحارث وبلعجلان لاجتماعها مع اللام اذ كانت مُقاربةً فلَأن يحذفوا اللام مع أختها بطريق الأَوْلى وانشدوا

* فما سبق القَيْسِىُّ من سُوء سيرةٍ * ولٰكنْ طَفَتْ عَلْماء غُرْلَةُ خالدِ *

ويُروى * وما غلب القيسىّ من ضُعْفِ قُوّةٍ * قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد قال ابو عثمان المازنىّ رأيتُ فى كتاب سيبويه هذا البيت فى باب الادغام قال ابو عمرو وهو للفرزدق قاله فى رَجُلَيْن احدُهما من قَيْس والاخر من عَنْبَر فسبق العنبرىُّ وكان اسمُه خالدًا ومثلُه قوله * غداة طفت علماء البح * الشاهد فيه قوله علماء والمراد على الماء فحذفوا فاعرفه، تمّ شرحُ كتاب المفصّل للزمخشرىّ والحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه اجمعين

ذلك بجيّد ولا حسنٍ وانّما هو تشبيهٌ   فامّا ظَلْتُ ففيه لغتان كسرُ الاوّل وفتحُه فمَن فتح حذف اللامَ وترك الفاء مفتوحةً على حالها ومن كسر الفاء ألقى عليها كسرةَ العين ثمّ حذفها ساكنةً وكذلك مِسْتُ   وامّا أَحَسْتُ فليس فيه الّا وجهٌ واحدٌ وهو فتحُ الحاء لالقاء حركة العين عليها اذ لو حذفوا السين الأُولى مع حركتها لآجتمع ساكنان الفاء والسين الاخيرة فكان يؤدّى الى تغييرٍ ثانٍ فلذلك قالوا أَحَسْتُ لا غيرِ وعليه انشدوا

* سِوَى أَنَّ العِتاقَ مِن المَطايا * أَحَسْنَ به فَهُنَّ اليه شُوسُ *

وربّما قالوا أَحْسَيْنَ كانّه أُعلّ الحرف الثانى بقلبه ياءً على حدّ قَصَّيْتُ أَظْفارى ،

قال صاحب الكتاب وقولُ بعض العرب اِسْتَخَذَ فلانٌ ارضًا لسيبويه فيه مذهبان احدهما أن يكون اصلُه استَتْخَذَ فتُحذَف التاء الثانيةُ والثانى ان يكون اِتَّخَذَ فتُبدَل السين مكانَ التاء الأُولى   ومنه قولهم يَسْطِيعُ بحذف التاء وقولُهم يَسْتِيعُ إن شئت قلت حُذفت الطاء وتُركت تاء الاستفعال وإن شئت قلت حُذفت التاء المزيدةُ وأُبدلت التاء مكانَ الطاء   وقالوا بَلْعَنْبَرِ وبَلْعَجْلانِ فى بَنِى العَنْبَرِ وبنى العَجْلانِ وعَلْماء بنو فلانٍ اى على الماء قال

* غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ * وعاجَتْ صُدورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَميمِ *

واذا كانوا ممّن يحذفون مع إمكان الادّغام فى يَتَسِعُ ويَتَقِى فهم مع عدَم امكانه أَحْذَفُ ۞

قال الشارح اعلم انّ قولهم اِسْتَخَذَ فلان أرضا لسيبويه فيه قولان احدهما انّ اصله اِتَّخَذَ على زنة اِفْتَعَلَ من قوله تعالى لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا فأبدلوا من التاء الاولى وهى فاء الفعل سينا كما ابدلوا التاء من السين فى سِتٍّ واصلُها سِدْسٌ وليس ابدالُ السين على ما بينهما من الاشتراك فى الهمس وتقارُب المخرجين بأشدَّ من حذفها فى تَقَيْت وذلك لاستثقال التشديد وفى الجملة الحذفُ شاذّ   والوجه الثانى ان يكون المراد استفعل واصله اِسْتَتْخَذَ فحذفوا التاء الثانية الساكنة لانّهم لو حذفوا الاولى اجتمع ساكنان فكان يؤدّى الى تغيير ثان وليس ذلك فى الحذف بأبعد منه فى ظَلْت ومَسْت   ومن ذلك أَسْطَاعَ يَسْطِيع قالوا الاصل فى أَسطاع اِسْتَطاعَ وإنّ التاء حُذفت تخفيفا وفُتحت همزة الوصل وقُطعت وهو قول الفرّاء   وفى استطاع اربعُ لغات أَسطاعَ يُسْطِيع بفتح الهمزة فى الماضى وضمّ حرف المضارعة فهو من أَطاعَ يُطِيع وأصله أَطْوَعَ يُطْوِع بقلب الفتحة من الواو الى الطاء فى أَطْوَعَ إعلالًا له حملًا على الماضى فصار أَطاعَ ثمّ دخلت السين كالعوض من عين الفعل هذا مذهب سيبويه   واللغة

والذى يدلّ على شذوذه انّه لو كان يلزم الادغامُ فى سدس لوقوع الدال الساكنة بين السينين لَلزم ان يقال فى سُدْس الشىء سُتٌّ وفى سِدْسٍ من أَظْماء الابل سِتٌّ وذلك ممّا لا يقوله احدٌ فعُلم انّ ادغام سِتّ انّما هو على سبيل الشذوذ ويدلّ ان اصلَ سِتَّةٍ سِدْسَةٌ بالدال انّك تقول فى التصغير سُدَيْسَةٌ وفى الجمع أَسْداسٌ والتصغيرُ والتكسيرُ ممّا يُرَدّ فيه الاشياء الى اصولها ومن ذلك وَدٌّ اصله وَتِدٌ وهى اللغة الحجازيّة ولكنّ بنى تميم أسكنوا التاء كما اسكنوا فى فَخِذٍ ثمّ ادغموا لانّ المتقاربين اذا كان الاوّل منهما متحرّكا لا يدغم ولم يكن مطّردا لانّه ربّما التبس بالمصاعف حتى انّهم كرهوا وَطْدًا ووَتْدًا فى مصدرِ وَطَدَ يَطِدُ ووَتَدَ يَتِدُ وكان الجيّد عندهم طِدَةً وتِدَةً وامّا عِتْدانٌ فهو جمعُ عَتُودٍ وهو التَّيْس وفيه لغتان عِتْدانٌ وعِدّانٌ فامّا عِدّانٌ فشاذّ كشذوذ وَدٍّ فى وَتِدٍ فيلتبس بالمصاعف لانّهما فى كلمة واحدة وقال بعضهم عُتُدٌ فى جمع عَتُودٍ على حدّ رَسُولٍ ورُسُلٍ فِرارًا من الادغام فى عِدّانٍ،

فصــــل ٧٥٩

قال صاحب الكتاب وقد عدلوا فى بعض مَلاقى المثلَيْن او المتقاربَيْن لاعْوازِ الادّغام الى الحذف فقالوا فى ظَلِلْتُ ومَسَسْتُ وأَحْسَسْتُ ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ قال * أَحَسْنَ به فهُنّ اليه شُوسُ *

قال الشارح اعلم انّ النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير فى سِلْك الادغام وسمّوه به وإن لم يكن فيه ادغامٌ انّما هو ضربٌ من الاعلال للتخفيف كراهيةَ اجتماع المتجانسَيْن كالادغام وذلك قولهم ظَلت فى ظللت ومست فى مسست وأحست فى أحسست وانّما فعلوا ذلك لانّه لمّا اجتمع المثلان فى كلمة واحدة وتَعذّر الادغامُ لسكون الثانى منهما ولم يمكن تحريكُه لاتّصال الضمير به فحذفوا الاوّل منهما حذفًا على غير قياس وهو الحرف المتحرّك وانّما حذفوا المتحرّك دون الساكن لانّهم لو حذفوا الثانى لاحتاجوا الى تسكين الاوّل اذ كانت التاء التى هى للفاعل تُسكِن ما قبلها فكان يؤدّى ذلك الى تكثير التغييرات قال ابو العبّاس شبّهوا المصاعف ههنا بالمعتلّ فحُذف فى موضعٍ حذفه فقالوا أَحَسْت وأَمَسْت كما قالوا أَقَمْت وأَرَدْت وقالوا مَسْت وظَلْت كما قالوا كِلْت وبِعْت كانّهما استويا فى بابِ رَدَّ وقامَ وانّما يُفعل ذلك فى موضع لا يصل اليه الحركةُ بوجهٍ من الوجوه وذلك فى فَعَلْت وفَعَلْنَ فامّا اذا لم يتّصل به هذا الضميرُ لا يُحذف منه شىء لانّه قد تدخله الحركةُ اذا ثنّيتَ او جمعتَ نحوَ أَحَسّا وأَمَسّا وأَحَسُّوا وأَمَسُّوا وأَحِسّى وأَمِسّى وانّما جاز فى ذلك الموضع للزوم السكون وليس

لما يؤدّى اليه من سكون الاوّل ولم يمكن الاتيانُ بالالف للوصل لما ذكرناه فوجب حذفُ احدهما على ما قدّمناه قال الله تعالى تَنَزَّلُ ٱلْمَلَآئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فيهَا وقال عزّ وعلا لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ وقال وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ والمراد تتنزّل وتتمنّون وتتولّوا وقد اختلف العلماء فى المحذوفة فذهب سيبويه والبصريون الى انّ المحذوفة هى الثانية وقال بعض الاصحاب المحذوفةُ الأُولى قالوا ويجوز ان تكون الثانية والحجّةُ لسيبويه انّ الثانية هى التى تسكن وتدغم فى ازَّيَّنَتْ وادَّارَأْتُمْ وقول صاحب الكتاب ولم يدغموا نحو تَذَكّرون لئلّا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية اشارةٌ منه بأنّه كان يسوغ الادغامُ لولا الحذفُ وليس ذلك صحيحا لانّ هذا النوع من الادغام لا يسوغ فى المضارع لما ذكرناه من سكون الاوّل ودخولِ الف الوصل وذلك لا يجوز فاعرفه ،

فصل ٧٥٨

قال صاحب الكتاب ومن الادّغام الشاذّ قولُهم سِتٌّ اصلُه سِدْسٌ فابدلوا السينَ تاءً وادّغموا فيها الدالَ ومنه وَدٌّ فى لغة بنى تميم واصلُها وَتِدٌ وهى الحجازيّةُ الجيّدةُ ومثلُه عِدّانٌ فى عِتْدانٍ وقال بعضُهم عُتُدٌ فرارًا من هذا ،

قال الشارح قد نبّه فى هذا الفصل على اسماء قد وقع فيها الادغامُ على غير قياس وكثُر ذلك عنهم فصار شاذّا فى القياس مطّردا فى الاستعمال فمن ذلك قولهم سِتٌّ اصله سِدْسٌ فكثرت الكلمةُ على ألسنتهم والسينُ مضاعفة ليس بينهما حاجزٌ قوىٌّ لسكونه فكان مخرجُ الحاجز ايضا أقربَ المخارج الى السين فصارت كانّها ثلاثُ سينات وقد تقدّم انّ الدال تدّغم فى السين والسين لا تدّغم فى الدال فلو ادُّغم على القياس لَوجب ان يقال سِسٌّ فيجتمع ثلاث سينات فكرهوا ذلك لانّهم اذ كرهوا السينَيْن بينهما دالٌ كانوا لاجتماع ثلاث سينات ليس بينها حاجزٌ اكرهَ وكرهوا ان يقلبوا السين دالا ويدغموا الدال فى الدال كما يعمل فى الادغام مَن قلب الثانى الى جنس الاوّل فيقولوا سِدٌّ فيصير كانّهم ادغموا السين فى الدال وذلك لا يجوز فقلبوا السين الى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء لان التاء والسين مهموستان فصار سِدْتًا ثمّ ادغموا الدال فى التاء لانّهما من مخرج واحد وقد سبقت الدالُ التاءَ وهى ساكنةٌ فثقُل إظهارُها ولم يقلبوها صادا ولا زايا لانّهما كالسين اذ ليس بينهما الّا انّ الزاى مجهورة والسين مهموسة والصاد مطبقة والسين منفتحة فلو قلبوها صادا او زايا لصارتا كالسينَيْن فاستُثقل

لانّ اصل الادغام ان يكون الاوّل ساكنا لما ذكرناه فى المنفصلين فلمّا لم يكن سبيلٌ الى الادغام لم يجز التغيير لانّ التغيير انّما هو من توابع الادغام قال وامّا استدان واستصاء واستطال فهى بتلك المنزلة لانّ فاءها فى نيّة السكون اذ الاصل اسْتَدْيَنَ واسْتَضْوَأَ واسْتَطْوَلَ فاعرفه ؞

فصـــل ٧٥٧

قال صاحب الكتاب وادّغموا تاء تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ فيما بعدها فقالوا اِطَّيَّرُوا وازَّيَّنوا وِاثّاقلوا وادّارءوا مجتلبين همزةَ الوصل للسكون الواقع بالادّغام ولم يدّغموا نحوَ تَذَكَّرون لئلّا يجمعوا بين حذف التاء وادّغامِ الثانية ؞

قال الشارح اعلم انّ تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ اذا كان فاء الفعل فيه حرفا يدغم فيه التاء جاز ادغامُها واظهارُها والحروف التى تدغم فيها التاء التاء والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاى والسين والضاد والشين والجيم فاذا وقع شىء من هذه الحروف بعد التاء وآثرتَ الادغامَ ادغمتَ التاء فى ما بعدها ولمّا ادُّغم ادخلتَ الف الوصل ضرورةَ الابتداء بالساكن فقلت اِطَّيَّرَ زيدٌ وكان الاصل تَطَيَّرَ فأسكنتَ التاء ولم يجز ان تبتدئ بساكنٍ فادخلتَ الفَ الوصل وكذلك اِزَّيَّنَ زيدٌ اذا اردت تَزَيَّنَ فدخولُ الالف كسقوطها من اِقْتَتَلُوا اذا قلت قَتَّلُوا بالتحريك تُسْقِطها من اقتتلوا كما انّ الاسكان يجلبُها ههنا ومن ذلك قوله تعالى وَاِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا انّما كان تَدارَأْتُمْ فادّغمتَ التاء فى الدال فاحتجتَ الى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بساكن قال الله تعالى قَالُوا ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ وقال اِثَّاقَلْتُمْ اِلَى ٱلْأَرْضِ والاصلُ تَثاقلتمْ وتقول فى المستقبل تَداراُ وتَطَيَّرُ قال الله تعالى تَذَكَّرُونَ ويَطَّيَّرُوا بِمُوسَى ولا تدغم تاء المضارعة فى هذه الحروف فلا تقول فى تَذَكَّرُونَ اِذَّكَّرُونَ ولا فى تَدَّعُونَ اِدَّعُونَ لانّ الف الوصل لا تدخل الافعالَ المضارعةَ لانّها فى معنى اسماء الفاعلين فكما لا تدخل الفُ الوصل اسماء الفاعلين كذلك لا تدخل المضارعَ لانّه بمنزلتها لانّ الف الوصل بابُها الافعالُ الماضيةُ نحوُ انْطلق واقْتدر واسْتخرج ولم تدخل الّا فى اسماء معدودة وذلك بالحمل على الافعال ولانّك لو ادّغمت فى الفعل المضارع لزال لفظُ الاستقبال فكان يختلّ فإن اجتمع الى تاء تَفعّل وتَفاعل تاءٌ اخرى إمّا للمذكّر المخاطَب او للمؤنّثة الغائبة نحوِ قولك تَتَكَلَّمُ وتَتَغافَلُ فإنّك تحذف احدى التاءَيْن فتقول يا زيدُ لا تَكَلَّمْ ويا عمرو لا تَغافَلْ لانّه لمّا اجتمع المثلان ثقُل عليهم اجتماعُ المثلين ولم يكن سبيلٌ الى الادغام

التاء تدغم لا غير بقلب كلّ واحدة منهما الى صاحبتها تقول مثّرد ومتّرد ولا يجوز الاظهار على ما ذكرنا فى مذدكرٌ ومثله اثّأر واتّأر ومع السين تبيّن وتدّغم بقلب التاء سينا فيقال مستمع ومُسّمِعٌ فالبيانُ لاختلاف المخرجين وهو عربىّ جيّد قال الله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ الَيْكَ والادغامُ جائز للتقارب فى المخرج واتّحادهما فى الهمس فقرأ بعضهم من يَسَّمع ولا يجوز ادغامُ السينِ فى التاء لئلّا يذهب صفيرُها على ما ذكرنا فى الزاى فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وقد شبّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال فقالوا خَبَطُّه قال * وفى كلّ حَىّ قَدْ خَبَطَّ بنِعْمَةٍ * وفزْدُ وحُصْطُ عينَه وعُدُّه ونَقَدُّه يريدون خَبَطْتُ وفُزْتُ وحُصْتُ وعُدْتُ ونَقَدْتُ قال سيبويه وأَعْرَبُ اللغتين وأَجْوَدُهما ان لا تُقلَب ٭

قال الشارح اعلم انّه قد شبّه بعضُ العرب ممّن تُرْضَى عربيّته تاء الضمير اذا وقع قبلها احدُ هذه الحروف الصاد والضاد والطاء والظاء بتاء الافتعال لانّ التاء لمّا اتّصلت بما قبلها من الفعل ولم يمكن فصلُها من الفعل صارت ككلمة واحدة فأشبهت تاء افتعل وأُسْكِنت كما أسكنت التاء فى افتعل وذلك قولك حُصْطُ عَيْنَ البازى يريد حُصْتُ وخَبَطُّه يريد خبطته وحَفِطُّ يريد حفظت وقد انشدوا لعَلْقَمَةَ

* وفى كلّ حَىّ قد خَبَطَّ بنِعْمَةٍ * فَحُقّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب التاء طاء لانّ التاء ههنا علامةُ اضمار وليست تلزم الفعلَ الا ترى انّك اذا أضمرتَ غائبا قلت فَعَلَ ولم تكن فيه تاءٌ وهى فى افتعل لم تدخل على انّها لمعنًى ثمّ تخرج لكنّه بناءٌ دخلتْه زيادةٌ لا تُفارِقه وليست كذلك تاء الاضمار لانّها بمنزلة المنفصل وقالوا فزد وعدّه ونقدّه كانّهم شبّهوها بحالها فى ادّانَ كما شُبّه الصاد واخواتُها بهنّ فى افتعل ولم يحك سيبويه عنهم الّا ادّان والقياس ان تقلب تاء المتكلّم مع الدال والذال والزاى كما كان ذلك فى ادّانَ واذّكَر وازّانَ ٭

قال صاحب الكتاب قال واذا كانت التاء متحرّكة وبعدها هذه الحروفُ ساكنةً لم يكن الادّغامُ يريد نحوَ اسْتَطْعَمَ واستَضْعف واستَدْرك لانّ الاوّل متحرّكٌ والثانى ساكنٌ فلا سبيلَ الى الادّغام واسْتَدانَ واستَصاء واستَطال بتلك المنزلة لانّ فاءها فى نيّة السكون ٭

قال الشارح واذا كانت متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن ادغام نحوَ استعظم واستضعف

واصْطَلَى واصَّلَى ولا يجوز ادغام الصاد فى الطاء فلا يقال اِطَّبَرَ ولا مُطَّبِرٌ ولا اِطَّلَحَ ولا مُطَّلِحٌ لئلّا يذهب صفيرُ الصاد٠

قال صاحب الكتاب وتُقلَب مع الدال والذال والزاى دالا مع الدال والذال تُدّغم كقولك اِدّانَ واِدَّكَرَ واِذَّكَرَ وحكى ابو عمرو عنهم اذْدَكر وهو مُذْدَكِرٌ وقال الشاعر

* تَنْحِى على الشَّوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا * والهَرْم تُذْرِيهِ اذْدراء عَجَبَا *

ومع الزاى تُبيَّن وتُدّغم بقلب الدال الى الزاى كقولك اِزْدانَ وازّان ومع الثاء تدّغم ليس الّا بقلب كلّ واحدة منهما الى صاحبتها فتقول مُثَّرِدٌ ومتَّرِد ومنه اِثَّأَرَ واتَّأَر ومع السين تُبيَّن وتُدّغم بقلب التاء اليها كقولك مُسْتَمِعٌ ومُسَّمِعٌ٠

قال الشارح وامّا قلب التاء مع الدال والذال والزاى دالا فنحوُ قولهم فى افتعل من الدَّيْن والذِّكر والزَّيْن ادّانَ وادَّكَرَ وازْدانَ وانّما وجب ابدالُها دالا هنا لانّهم كرهوا اجتماعَهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما وذلك انّ الدال والذال والزاى مجهورة والتاء مهموسة فأرادوا تجانُس الصوت فأبدلوا من التاء الدالَ لانّها من مخرجها وهى مجهورة فتُوافِق بجهرها جهرَ الدال والذال فيقع العملُ من جهة واحدة ثمّ ادغموا الدال والذال فيها ولم يجز الادغام فى الزاى لانّ الزاى حرفٌ من حروف الصفير فلو ادغموها لذهب الصفيرُ ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان احدُهما ان تُقلب الذال دالا وتدغم فى الدال التى بعدها فتصيران فى اللفظ دالا واحدةً شديدةً وهذا شرطُ الادغام لانّهم يقلبون الحرف الاوّل الى جنس الثانى ثمّ يدغمونه فيه والوجه الثانى ان تقلب الدال ذالا وتدّغم فيكون اللفظ به ذالا معجمةً وهو قولُ من يقول فى اصطبر اصَّبَرَ وفى اضطرب اِضَّرَبَ فعلى هذا تقول اِذَّكَرَ واِزّانَ وانّما جاز قلبُ الاوّل الى جنس الثانى لانّ الاوّل اصلىٌّ والثانى زائدٌ فكرهوا ادغامَ الاصلىّ فى الزائد فقلبوا الزائد الى جنس الأصلىّ وادغموه لما ذكرناه وحكى ابو عمرو عنهم اذدكر فهو مذدكر وانشد * تنحى على الشوك الخ * الشاهد فيه قوله اذدراء باظهار التصعيف وهو افتعال من ذَرَتْه الريحُ تَذْرُوه وهو مصدر جرى على غير فعله على حدّ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا فان قيل فلِمَ ساغ اِزْدانَ فهو مُزْدانٌ ولم يقولوا اذدكر فهو مذدكر الّا على ندرة وقلّة قيل لانّ الدال والذال كلّ واحد منهما يدغم فى صاحبه فاذا اجتمعا فى كلمة لزم الادغامُ وليس كذلك مع الزاى فانّها لا تدغم مع الدال لما فيها من الصفير فجاز لذلك الاظهار والادغام فى الزاى فيقال مُزْدانٌ ومُزّانٌ فلذلك قال ومع الزاى تبيّن وتدّغم ومع

من الظُّلْم واظَّطَنّ من الظنّ وقد يبدلون من الطاء المبدلة من التاء ظاءً ثمّ يدغمون الظاء الاولى فيها فيقولون اِظَّلَمَ وذلك لمّا ارادوا تجانُسَ الصوت وتشاكُلَه قلبوا الحرف الثانى الى لفظ الاوّل وادغموه فيه لانّه ابلغ فى الموافقة والمشاكلة   ومن العرب من اذا بنى ممّا فاؤه ظاءٌ معجمةٌ افتعل ابدل التاء طاءً غيرَ معجمة ثمّ ابدل من الظاء التى هى فاءٌ طاءً لما بينهما من المقاربة ثمّ يدّغمها فى الطاء المبدلة من تاء افتعل فيقول اِطَّهَرَ حاجتى واِطَّلَمَ والاصل اظتهر واظتلم   والصحيح المذهب الاوّل لانّ القياس فى الادغام قلب الحرف الاوّل الى لفظ الثانى ولذلك ضعُف الوجه الثانى واذًا الوجه الثالث اقيسُ من الوجه الثانى وإن كان الوجه الثانى اكثرَ فى الاستعمال   فامّا بيت زُهَيْر

* هو الجَوادُ الذى يُعْطيك نائلَهُ * عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيانًا فَيَظَّلِمُ *

فقد رُوى بالأوجه الثلاثة فيَظْطَلِم على الاصل بعد قلب التاء طاءً ويروى فيَظَّلِم بالظاء المعجمة على الوجه الثانى وهو قلبُ الثانى الى لفظ الاوّل وهو شاذّ فى القياس كثيرٌ فى الاستعمال ويروى فيَطَّلِمُ بالطاء غيرِ المعجمة على الوجه الثالث   وقد رُوى فيَنْظَلِم بنون المطاوعة على حدّ كسرته فانكسر ء

قال صاحب الكتاب ومع الصاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطاء ضادا كقولك اِضْطَرَبَ واضَّرب ولا يجوز اطَّرب وقد حُكى اطَّجع فى اضطجع وهو فى الغَرابة كالْطَجَعَ ء

قال الشارح وامّا الصاد فيجوز فيه وجهان البيان والادغام فالبيان نحو قولك اِضْطَرَبَ واِضْطَجَعَ أُبدل من التاء طاءٌ لما ذكرناه لا غيرُ وقالوا اِضَّرَبَ واِضَّجَعَ ويَضَّرِبُ ويَضَّجِعُ فهو مُضَّرِبٌ ومُضَّجِعٌ ولا يجوز ادغامُها فى الطاء فلا تقول اِطَّرَبَ ولَا اِطَّجَعَ لئلّا يذهب تَفَشّى الصاد بالادغام وقد حكى سيبويه اطَّجع وهو قليل غريب وقد شبّهه بالْطَجَعَ فى الغَرابة يريد انّ ابدال الصاد هنا لامًا غريبٌ كادغام الصاد فى الطاء وذلك انّهم كرهوا اجتماع الصاد والطاء وهما مطبقتان فمنهم من ابدل من الصاد لاما لانّها مثلها فى الجهر وتُخالِف ما بعدها بعدم الاطباق ومنهم من لم يَرَ الابدال فادّغم لينبو اللسانُ بهما دفعةً واحدةً فيكونا كالحرف الواحد ء

قال صاحب الكتاب ومع الصاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطاء صادا كقولك مُصْطَبِرٌ ومُصَّبِر واِصْطَفَى واِصْطَلَى واصَّفى واصَّلى وقرئَ الَّا أَنْ يَصَّلِحَا ولا يجوز مُطَّبِرٌ ء

قال الشارح وامّا الصاد فكذلك تقول اِصْطَبَرَ يَصْطَبِرُ فهو مُصْطَبِرٌ واِصَّبَرَ يَصَّبِرُ فهو مُصَّبِرٌ على قلب الثانى الى لفظ الاوّل وقد قُرئَ الّا أن يصّلحا على ما حكاه سيبويه عن هُرُون ومثله قولهم اِصْطَفَى واِصَّفى

لا يُفرِقه ما يُستثقل وكانت هذه الحروف مخالفةً للتاء لانّها مستعلية مُطْبَقة والتاء حرفٌ منفتحٌ غير مطبق فابدلوا من التاء طاء لانّها من مخرجها اى لولا اطباقُ الطاء لكانت دالا ولولا جهرُ الدال لكانت تاء فمخرجُهنّ واحد وانّما ثَمّ احوالٌ تفترق بهنّ من الاطباق والجهر والهمس فهى موافقةٌ لِما قبلها فى الاطباق فيتجانس الصوتان وصار العملُ فيهنّ من جهة واحدة وقد عُلم انّه لا لبسَ فى ذلك فامّا ابدالُها دالا فاذا كان قبلها دالٌ او ذالٌ او زاىٌ وذلك من قبل انّ هذه الحروف مجهورة والتاء حرف مهموس فأرادوا التقريب بين جَرْسيهما فابدلوا من التاء دالا اذ كانت من مخرج التاء وتُوافِق ما قبلها فى الجهر وليس فيها اطباقٌ كما انّ ما قبلها ليس فيه اطباقٌ فكانت الدال أشبهَ بما قبلها فلذلك أبدلوها دالا ولم يبدلوها طاء وامّا ابدالُها ثاء فقد قالوا مُثَّرِدٌ وهو مُفْتَعِل من الثَرْد ولك فيه ثلثةُ اوجه احدها البيان وهو الاصل والثانى مُثَّرِدٌ بالتاء المدغمة والمعجمة بثِنْتين والثالث مُثَّرِدٌ بالثاء المعجمة بثلاثٍ فامّا الاوّل وهو البيان فلانّهما ليسا حرفين متجانسين فاذا أُسكن الاوّل اضطُرّ الناطق الى الادغام وامّا ادغامُ الثاء فى التاء فلتقارُبهما وهما مع التقارب مهموسان وذلك ممّا يقوّى ادغامَ احدهما فى الاخر قال سيبويه والبيانُ احسنُ وهو القياس لانّ الاوّل انّما يدغم فى الثانى واما الثالث فهو مُثَّرِد بقلب التاء الى جنس الاوّل وادغامِ الثانى فى الاوّل وعلى هذا قالوا يَظَّلِم وسيأتى ذلك بعدُ قال سيبويه وهى عربيّة جيّدة وامّا ابدالُها سينا مع السين نحوَ اِسَّمَعَ فهو مُسَّمِعٌ ويجوز الاصلُ ولا يجوز ادغامُ السين فى التاء فيقالَ اِتَّمَعَ وإن كانا مهموسين وذلك لمَزِيّة السين على التاء بالصفير فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فامّا مع الطاء فتُدّغم ليس الّا كقولك اِطَّلَبَ واِطَّعَنوا،

قال الشارح امّا مع الطاء فقد قالوا اِطَّلَبَ واِطَّعَنُوا واِطَّلَعُوا والمراد اِطْتَلب واِطْتَعنوا واِطْتَلعوا فثقُل اجتماعُ المتقاربين على ما ذكرنا لانّهما من حروف طرف اللسان وكرهوا الادغامَ فى التاء فلم يقولوا اِتَّلَعَ واِتَّلَمَ فى اطّلع واطّلم لئلا يُلْبِس باِتَّعَدَ واِتَّزَنَ هكذا قاله الفرّاء فابدلوا من التاء طاء لانّها من مخرجها على ما ذكرناه فادغموا الطاء فى الطاء وصار الادغامُ ههنا لازما لسكونه ومثلُه اِطَّرَدَ وكذلك ما تَصرّف منه من نحو يَطَّلِع ويَطَّرِد لانّ العلّة الموجبة للقلب فى الماضى موجودةٌ فى المضارع وما تَصرّف منه،

قال صاحب الكتاب ومع الظاء تُبيَّن وتُدّغم بقلب الظاء طاء او الطاء ظاء كقولك اِظْطَلَمَ واطّلم واظّلم ورُوِيت الثلثة فى بيت زُهَيْر * ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيَظَّلِمُ *

قال الشارح وامّا مع الظاء فيجوز وجهان البيان والادغام بقلب الظاء طاء او الطاء ظاء فتقول اِظْطَلَم

فتح قال يَقَتِّلون ومُقَتِّلون بفتح الفاء ومَن كسر قال يَقِتِّلون ومُقِتِّلون بكسرها ويجوز مُقُتِّلون بالضمّ إتباعًا للميم كما حُكى عن بعضهم مُرُدِّفين

قال الشارح اعلم انّ تاء اِفْتَعَلَ اذا وقع بعدها مثلُها نحوَ اقتتل القومُ فانّه يجوز فيه الوجهان الادغام والبيان وإن كانا مثلَيْن فى كلمة واحدة والادغامُ ليس لازما بل انت مخيَّر فى الادغام وتركه وإن كانا الحرفان من كلمة واحدة فانّهما يُشْبِهان المنفصلَيْن لانّه لا يلزم ان يكون بعد تاء افتعل مثلُها الا ترى انّهم قالوا يَرْتَحِل ويَسْتَمِع فلذلك كنت مخيَّرًا فى الادغام والاظهار فالاظهارُ لما ذكرناه من عدم اللزوم والادغامُ لاجتماع المثلين وكونهما من كلمة واحدة فلذلك تقول قَتَّلُوا والاصل اقْتَتَلُوا فأسكنتَ التاء الاولى وادّغمتَها فى الثانية بعد ان ألقيتَ حركتها على القاف فلمّا تحرّكت القافُ سقطت الفُ الوصل ومنهم من يقول قِتِّلُوا بكسر القاف وفتح التاء مشدّدةً وذلك لانّه حين أَسكن التاء أَسقط حركتَها من غير ان يُلْقِيَها على ما قبلها فاجتمع ساكنان التاء الاولى والقاف فكُسرت القاف لالتقاء الساكنين فصار اللفظ قِتِّلُوا وامّا مستقبله وهو يَقْتَتِلُونَ فيجوز فيه مع الادغام اربعةُ الفاظ احدها يَقَتِّلون بفتح القاف وكسر التاء مشدّدةً لانّك ألقيتَ حركة التاء على القاف ثمّ ادّغمتَ فى التاء الثانية وهى مكسورة والثانى يَقِتِّلون بكسر القاف لالتقاء الساكنين والثالث يِقِتِّلون بكسر القاف وحرف المضارعة كما قالوا مِنْخِرٌ فكسروا الميم إتباعا لكسرة الخاء والرابع وهو أقلُّها لضُعْفه يَقْتِّلُونَ بادغام التاء فى التاء مع سكون القاف فيجتمع ساكنان وذلك انّه لمّا أُسكن التاء للادغام لم يُحرِّك القاف وتُرك على سكونه وهذا بالاختلاس أشبهُ منه بالادغام ولكنّا ذكرناه كما ذكروه وتقول فى مصدره قِتَّالًا والاصل اقْتِتالًا فادغمتَ التاء فى التاء وحرّكتَ القاف وسقطت الفُ الوصل وهذا يجوز ان يكون بإلقاء حركة التاء على القاف ويجوز ان تكون الحركةُ لالتقاء الساكنين فاعرفه

قال صاحب الكتاب وتُقلَب مع تسعة احرف اذا كنّ قبلها مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء ومع الدال والذال والزاى دالًا ومع الثاء والسين ثاء وسيناء

قال الشارح اعلم انّ تاء الافتعال تقلب الى غيرها مع تسعة احرف وذلك انّها تقلب الى الطاء والدال والثاء والسين فامّا ابدالها طاء فمع حروف الاطباق ويلزم ذلك ويُهْجَر الاصل كما هُجر فى نحوِ قامَ وقالَ وذلك انّه قد يُستثقل اجتماعُ هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الامثال واذا كانت فى كلمة واحدة ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلًا كما كان المثلان اذا لم يكونا منفصلين اثقلَ لانّ الحرف

قال الشارح الباء تدغم فى مثلها كقوله عزّ وجلّ لذهب بّسمعهم والكتاب بّالحقّ لاتحاد المخرج وتدغم فى الفاء على ما ذكرناه وفى الميم لانّهما من الشفة كقولك اصحب مّطرًا واطلب مّحمّدا وقرأ ابو عمرو ويعذّب مّن يشاء ويفعل ذلك بيعذّب من يشاء حيث وقع ولا يفعل ذلك فى مثل أن يضرب مثلًا ويكتب ما يبيّتون بل يُظهره وانّما خصّ الاوّل بالادغام من قبل انّه لا يكاد يقع فى القرآن الّا وقبله او بعده مدّغمٌ نحو يغفر لمن يشاء ويرحم مّن يشاء فادّغم للمشاكلة ومن اصله مراعاةُ المشاكلة ومثله يا بنيّ اركب مّعنا ولا خلاف فى جواز ذلك وحُكى عنه الرّعب بّما أشركوا بالله بالادغام وهو غير جائز عندنا للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحّة محمله على الاخفاء وأجازه الكوفيون فاعرفه٬

فصل ٧٥٥

قال صاحب الكتاب والميم لا تُدّغم الّا فى مثلها قال الله تعالى فتلقّى آدم مّن ربّه وتُدّغم فيها النونُ والباء٬

قال الشارح الميم تدغم فى مثلها كقولك لم ترم مّا لك وكقوله تعالى الرّحيم مّالك يوم الدّين وقُرئ فتلقى ادم مّن ربّه ويعلم مّا بين أيديهم ولا تدغم فى غيرها لانّ فيها غنّةً يُذهبها الادغامُ وقد رُوى عن ابى عمرو ادغامُ الميم فى الباء اذا تحرّك ما قبل الميم مثل قوله تعالى وقولهم على مريم بّهتانا عظيما ولكيلا يعلم بّعد علم شيئا وهو بأعلم بّالشاكرين واصحاب ابى عمرو لا يأتون بباء مشدّدة ولو كان فيه ادغامٌ لصار فى اللفظ باء مشدّدةً لانّ الحرف اذا ادّغم فى مُقاربه قُلب الى لفظه ثمّ ادّغم قال ابن مجاهد يُترجمون عنه بادغام وليس بادغام انّما هو اخفاء والاخفاء اختلاسُ الحركة وتضعيفُ الصوت وعلى هذا الاصل ينبغى ان يُحمل كلّ موضع يذكر القرّاء انّه مدّغمٌ والقياسُ يمنع منه على الاخفاء مثلُ شهر رّمضان وما أشبه ذلك من حرف مدّغم قبله ساكنٌ صحيحٌ فاعرفه٬

فصل ٧٥٦

قال صاحب الكتاب وافتعل اذا كان بعد تائها مثلُها جاز فيه البيانُ والادّغامُ والادّغامُ سبيلُه أن تُسكّن التاء الأولى وتُدّغمَ فى الثانية وتُنقلَ حركتها الى الفاء فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل فيقالَ قَتّلوا بالفتح ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها فيلتقى ساكنان فيحرّك الفاء بالكسر فيقول قِتّلوا فمن

الهمس والجهر وليس فى واحد منهما إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكريرٌ وامّا الظاء والذال والثاء فكذلك يدغم بعضهنّ فى بعض فهى مع الذال كالطاء مع الدال لانّها مجهورة مثلها وليس بينهما الّا الاطباق فتقول احْفَظْ ذّلك وخُذ ظّالمًا ويحسن اذهابُ الاطباق لتكافُئهما فى الجهر والثاء مع الظاء كالطاء مع التاء تدغم كلّ واحدة فى صاحبتها الّا انّ ادغام الثاء فى الظاء احسنُ فتقول ابْعَث ظّالمًا وأيْقظ ثّابتًا بالادغام وابْعَث ذّلك فالثاء والذال منزلةُ كلّ واحدة من صاحبتها منزلةُ الدال من التاء والزاى والصاد تدغم كلّ واحدة منهما فى صاحبتها ويحسن لانّ احداهما للجهر والاخرى للاطباق فتقول أوْجِز صّابرا وافْحَص زّائدا والزاى مع السين تدغم كلّ واحدة فى صاحبتها الّا انّ ادغام السين فى الزاى احسنُ فتقول احْبِس زّردَةً ورُز سّلَمَةَ لانّهما من الحروف المتكافئة فى المنزلة واذا ادّغمت الصاد فيها فتصير مع الزاى زايا ومع السين سينا كما صارت الدال والثاء طاء وتدع الاطباقَ على حاله وان شئت أذهبته واذهابُه مع السين امثلُ قليلا لانّها مهموسة مثلها قال سيبويه وكلّه عربىّ وتدغم الستّةُ الأُوَل التى هى الطاء والدال والتاء والظاء والثاء والذال فى الثلاثة الأُخَر التى هى الصاد والزاى والسين لانّهنّ من حروف طرف اللسان ولا تدغم هذه فى تلك لقوّتها بما فيها من الصفير،

فصــل ٧٥٣

قال صاحب الكتاب والفاء لا تُدّغم الّا فى مثلها كقوله تعالى وَمَا اخْتَلَف فّيهِ وقرئ نَخْسِف بّهِمْ بادّغامها فى الباء وهو ضعيف تفرّد به الكسائىّ وتُدّغم فيها الباء،

قال الشارح الفاء لا تدغم الّا فى مثلها نحوَ قوله تعالى وما اختلف فّيه وٱلصّيْف فّلْيَعْبُدُوا وكَيْف فّعَلَ رَبُّكَ ونحوِه ولا تدغم فى غيرها لانّها من حروف ضمّ شُفْرٍ ففيها تفشٍّ يُزيله الادغامُ فامّا ما حُكى عن الكسائىّ من ادغامه لها فى الباء فى قوله عزّ وجلّ نخسف بّهم الارض فشاذّ وتدغم الباء فى الفاء لتقارُبهما فى المخرج لانّهما من الشفة كقولك اذْهَب فّانْظُرْ ولا رَيْب فّيه فالفاء اقوى صوتا لما فيها من التفشّى،

فصــل ٧٥٤

قال صاحب الكتاب والباء تُدّغم فى مثلها قرأ ابو عمرو لَذَهَب بّسَمْعِهِمْ وفى الفاء والميم نحوَ اذْهَب فّمَنْ تَبِعَكَ ويُعَذِّب مّنْ يَشَآءُ ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها،

فصـــل ٧٥٣

قال صاحب الكتاب والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ستّتُها يُدّغم بعضُها فى بعض وفى الصاد والزاى والسين وهذه لا تُدّغم فى تلك الّا انّ بعضها يُدّغم فى بعض والأقْيَسُ فى المُطبَقة اذا ادُّغمت تبقيةُ الإطباق كقراءة ابى عمرو فَرَّطْتُ فى جَنْبِ ٱللّٰهِ

قال الشارح هذه الحروف يجمعها كونُها من طرف اللسان وأُصولِ الثنايا فلذلك لا يمتنع ادغامُ بعضها فى بعض الّا حروفَ الصفير خاصّةً فإنّها يدغم فيها ولا تدغم هى فى غيرها لما فيها من الصفير وحروفُ طرف اللسان تسعةٌ كلُّ ثلاثة متواخيةٌ بالمخرج وقد تقدّم ذكرُها فحكمُ الدال مع الطاء ان يدغم كلُّ واحدة منهما فى صاحبتها لانّهما من مَعْدِن واحد وهما مجهورتان شديدتان وانّما جاز ادغامُ الطاء فى الدال مع الاطباق الذى فى الطاء لانّه يمكن إذهابُه وتبقيتُه فلمّا كان المتكلّم مخيَّرا فيه لم يمتنع من الادغام وذلك اِضْبِط دَّلَمًا بادغام الطاء فى الدال مع ترك الاطباق على حاله فلا يُذْهِبه لانّ الدال ليس فيها اطباقٌ وهو الاقيسُ كما أُبقيت الغنّة فى النون وانّما كان اقيس لانّ المطبق أفشى فى السمع فكان تغليبُ الدال على الاطباق كالاجحاف اذ ليست كالاطباق فى السمع وإن شئتَ أذهبتَه حتى تجعلها كالدال سواء كما اذهبتَها اعنى الغنّة عند من يفعل ذلك وليس كلُّ العرب يفعله وذلك انّهم آثروا ان لا تُخالِفها حيث ارادوا ان يقلبوها دالا مثلَها وكذلك الطاء فى التاء نحوَ اُنْبُط تَّوْءَمًا تجعلها تاء وقرأ ابو عمرو فرتّ فى جنب الله بالادغام والاطباق ويجوز إذهابُه الّا انّ اذهاب الاطباق مع الدال امثلُ قليلا لانّ الدال كالطاء فى الجهر والتاء مهموسةٌ قال سيبويه وكلٌّ عربىّ جيّد وتدغم الدال فى الطاء فتصير طاء مع الطاء نحوَ أَبْعِد طَّالِبًا وكذلك التاء نحوَ اِنْعَت طَّالِبًا لانّك لا تُجْحِف بهما فى الاطباق ولا غيرِه الّا انّ ادغام التاء فى الطاء احسن لانّها مهموسة والطاء مجهورة وليس يمنع الجهرُ ادغامَ المهموس ولكن يكون ادغامُ المهموس احسن وانّما لم يمنع الجهرُ لانّ للمهموس حالا يُقارِب حالَ المجهور بسُهولة المخرج وقلّةِ الكُلْفة فى الاعتماد اذ الاعتمادُ فى المجهور اقوى والتاء مع الدال يدغم كلُّ واحدة منهما فى صاحبتها الّا انّ ادغام التاء فى الدال امثلُ لانّ الدال مجهورة فتقول اِنْعَت دُّلامَةَ بالادغام على ما بيّنّا وكلُّ هذه الاحرف يجوز الاظهارُ فيها لانّها من المنفصل وإن ثقُل الكلام لشدّتهنّ وللزوم اللسان موضعَهنّ لا يتجافى عنه والادغامُ احسنُ لانّه ليس بينهما الّا

نحو قولك شاةٌ زَنْماء وغَنَمٌ زُنْمٌ فانّ هذا لا يسوغ فيه الادغامُ والبيان هو الوجهُ وذلك لئلّا يُتوهّم انّه من المضاعف لو قالوا زَمّاء وزُمّ وكذلك قُنْوَةٌ وقِنْيَة وكُنْيَةٌ لا يسوغ الادغام فى ذلك كلّه لئلّا يصير بمنزلة ما عينه ولامه واوان من نحو القُوّة والحُوّة او باءان كقولك حَيَّةٌ وقد تقدّم ذلك قبلُ وامّا الحال الثانية وهو ان تُبيَّن ولا تُدّغم ولا تُخْفَى وذلك مع حروف الحلق الستّة وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين كقولك مَن أبوك ومِن هِلالٍ ومِن عندك ومَن حملك ومِن غيرك ومَن خالَفَك وانّما وجب البيان عند هذه الحروف لتباعُدها منها فى المرتبة القُصْوَى فليست من قبيلها فلم تدغم لذلك فى هذا الموضع كما انّ حروف اللسان لا تدغم فى حروف الحلق ولم تُخْفَ عندها كما لم تدغم لانّ الاخفاء نوعٌ من الادغام وبعضُ العرب يُجْرِى الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها فيُخْفيها عندهما كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف فيقول مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ والاوّل أجودُ واكثرُ لانّهما من حروف الحلق فكانتا كأخواتها فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والثالثةُ القلبُ الى الميم قبل الباء كقولك شَمْباء وعَمْبَرٌ والرابعةُ الإخفاء مع سائر الحروف وهى خمسةَ عشرَ حرفا كقولك مَنْ جابِرٌ ومَنْ كَفَرَ ومَنْ قَتَلَ وما أشبه ذلك قال ابو عثمن وبيانُها مع حروف الفم لحنٌ ،

قال الشارح الحال الثالثة ان تنقلب ميما وذلك اذا كانت ساكنة قبل الباء نحوَ عمبر وشمباء وانّما قلبوها ميما هنا لانّه موضعٌ تُقْلَب فيه النون ومعنى قولنا تقلب فيه اى تُدّغم لانّها تدغم مع الواو والميم اللذين هما من مخرجها فلمّا اجتمعت مع الباء وكانت النون الساكنة بعيدةً من الباء فى المخرج ومُبايِنةً لها فى الخواصّ التى تُوجِب الشِرْكَةَ بينهما لم يكن سبيلٌ الى الادغام ففرّوا الى حرف من مخرج الباء وهو الميم فجرى ذلك مجرى الادغام وليس فى الكلام كلمةٌ فيها ميمٌ قبل الباء فيقعَ فيه لبْسٌ فأمنوا اللبسَ وامّا الرابع وهو الاخفاء مع سائرِ الحروف وهى الخمسةَ عشرَ حرفا التى ذكرها وانّما أُخفيت عندها لانّها تخرج من حرف الأنف الذى يحدث الى داخل الفم لا من المَنْخَر فكان بين النون وحروف الفم اختلاطٌ فلم تَقْوَ قوّةَ حروف الفم فتُدّغمَ فيها ولم تبعد بُعْدَ حروف الحلق فتظهرَ معها وانّما كانت متوسّطة بين القرب والبعد فتوسّط امرُها بين الاظهار والادغام فأُخفيت عندها لذلك فلها ثلثةُ احوال الادغامُ والاخفاء والاظهارُ فالادغام للتقارب بالحدّ الأدنى والاظهار للتباعد بالحدّ الاقصى والاخفاء للمناسبة بالحدّ الاوسط قال ابو عثمان المازنىّ وبيانها مع حروف الفم لحن لما ذكرناه فاعرفه ،

ابن مجاهد لم يقرأ بذلك احدٌ علِمْناه بعد ابى عمرو سواه فاعرفه،

فصـــل ٧٥١

قال صاحب الكتاب والنون تُدغم فى حروفِ يَرْمُلُونَ كقولك مَن يَّقول ومِن رَّاشِدٍ ومِن مُّحَمَّدٍ ومَن لَّكَ ومَن وَّاقِدٌ ومَن نُّكْرِمُ وادّغامُها على ضربين ادّغامٌ بغُنّةٍ وبغيرِ غنّة،

قال الشارح النون تدغم فى هذه الحروف الستّة التى يجمعها يرملون فامّا ادغامها فى مثلها فلا إشكال فيه وامّا الخمسة الباقية وهى الراء واللام والميم والياء والواو فلانّها مقاربةٌ لها فى المنزلة الدُّنْيَا من غير إخلال بها وادغامُها فى الراء واللام احسنُ من البيان لفرطِ الجوار وذلك نحوُ مَن لَّكَ ومِن رَّاشِدٍ والبيانُ جائز وادغامُها فى الميم نحوُ مِن مُّحَمَّدٍ ومِمَّنْ أَنْتَ وذلك انّ الميم وإن كان مخرجُها من الشفة فإنّها تُشارِك النونَ فى الخياشيم لِما فيها من الغنّة والغنّةُ تُسمع كالميم فلذلك تقعان فى القوافى المُكْفَأة نحوِ قوله

* بُنَىَّ إِنَّ البِرَّ شىءٌ هَيِّنْ * أَلْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمْ *

والبيان جائزٌ حسنٌ وامّا ادغامها فى الياء والواو فى نحوِ مَن يَّأْتِيكَ ومَن وَّالٍ فذلك من قبل انّ النون بمنزلة حروف المدّ نحوِ الواو والياء لانّ فيها غنّةً كما انّ فيهما لِينًا ولانّ النون من مخرج الراء والراء قريبةٌ من الياء ولذلك تصير الراء ياء فى اللُّثْغة وهى تدغم بغنّة وبغير غنّة فاذا ادُّغمت بغير غنّة فلانّها اذا ادغمت فى هذه الحروف صارت من جنسها فتصير مع الراء راءً ومع اللام لاما ومع الياء ياءً ومع الواو واوا وهذه الحروفُ ليست لها غنّةٌ وامّا اذا ادغمت بغنّة فلانّ النون لها غنّةٌ فى نفسها والغنّةُ صوت من الخيشوم يتبع الحرف واذا كان للنون قبل الادغام غنّةٌ فلا يُبْطِلونها بالادغام حتى لا يكون لها اثرٌ من صوتها،

قال صاحب الكتاب ولها اربعُ احوالٍ احديها الادّغامُ مع هذه الحروف والثانيةُ البيانُ مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء كقولك مِنْ أَجْلِكَ ومِنْ هَانِئٍ ومِنْ عِنْدِكَ ومَنْ حَمَلَكَ ومَنْ غَبَرَ ومَنْ خَانَكَ الّا فى لغة قومٍ أَخْفَوْها مع الغين والخاء فقالوا مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ،

قال الشارح يريد انّ النون لها اربعُ احوالٍ حالٌ تكون فيها مدّغمة وهى مع حروفِ يرملون وقد تقدّمت علّةُ ذلك الّا انّه قد يعرض فى بعضها ما يوجب ترك الادغام فيه وهى الميم والياء والواو وذلك

استدرك وقال ولكن هل تُعِين مُتَيَّمًا يعنى نفسه واعانتُه له أن يسهَر معه ويحادثَه لَيَخِفّ عنه ما يجده من الوَجْد عند لَمْع البرق لانّ ذلك البرق يلمَع من جهة محبوبه فيذكّره ويأرَق لذلك واتّفق حمزةُ والكسائىُّ على ادغام لام بَلْ وهَلْ فى التاء والثاء والسين فى جميع القران فقرءا بَتُّؤْثِرُونَ ٱلْحَيٰوةَ ٱلدُّنْيَا فى بَلْ تؤثرون وهَثُّوِّبَ فى هَلْ ثُوِّب وبَسَّوَّلَتْ فى بَلْ سوّلت ويقرأ الكسائىّ وحده بادغام لامِ بَلْ وهَلْ فى الطاء والضاد والزاى والظاء والنون وقرأ بَل طَّبَعَ وبَل ضَّلُّوا وبَل زُّيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وبَل ظَّنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وبَل نَّتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا ومَنْ يَفْعَلْ ذَّلِكَ واما قول الاخر * تقول اذا اهلكت الخ * البيت لتَمِيم بن طُرَيْف العَنْبَرِى والشاهد فيه ادغامُ اللام فى الشين والمراد هَلْ شىء والمعنى واضحٌ

ولا تدغم فيها الّا مثلُها نحوَ وَقَال لَّهُمْ نَّبِيُّهُمْ والنونُ كقولك مَن لَّكَ وآمَن لَّهُ لُوطٌ وذلك لقرب مخرج النون من اللام وامّا ادغامُ الراء فيها فسيوضَح امره بعد هذا الفصل فاعرفه ،

فصل ٧٥٠

قال صاحب الكتاب والراء لا تُدّغم الّا فى مثلها كقوله تعالى وَٱذْكُر رَّبَّكَ وتُدّغم فيها اللامُ والنون كقوله تعالى كَيْفَ فَعَل رَّبُّكَ واذْ تَأَذَّن رَّبُّكُمْ ،

قال الشارح اعلم انّ الراء تدغم فى مثلها لانّ مَعْدِنهما واحد وجَرْسهما واحد كقولك اُذْكُر رّاشِدًا ولا تدغم الراء الّا فى مثلها ولا تدغم فى غيرها لئلّا يذهب التكريرُ الذى فيها بالادغام الا ترى انّك تقول فى الوقف هذا عمْرو فينبو اللسانُ نَبْوَةً ثمّ يعود الى موضعه فلو اُدُّغم فى غيره ممّا ليس فيه ذلك التكريرُ لذهب تكريرُه بالادغام واختلف النحويون فى ادغام الراء فى اللام فقال سيبويه واصحابه لا تدغم الراء فى اللام ولا فى النون وإن كنّ متقاربات لما فى الراء من التكرير ولتكريرها تُشبّه بحرفين ولم يخالف سيبويه احدٌ من البصريين فى ذلك الّا ما رُوى عن يعقوب الحَضْرَمىّ انّه كان يدغم الراء فى اللام فى قوله عزّ وجلّ يَغْفِر لَّكُمْ وحكى ابو بكر بن مُجاهِد عن ابى عمرو انّه كان يدغم الراء فى اللام ساكنةً كانت الراء او متحرّكةً فالساكنةُ نحوُ قوله تعالى فَٱغْفِر لَّنَا واسْتَغْفِر لَّهُمْ ويَغْفِر لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ وما كان مثله والمتحرّكةُ قوله سَخَّر لَّكُمْ وهُنَّ أَطْهَر لَّكُمْ وأجاز الكسائىّ والفرّاء ادغامَ الراء فى اللام والحجّةُ فى ذلك انّ الراء اذا اُدُّغمت فى اللام صارت لاما ولفظُ اللام اسهلُ واخفُّ من ان تأتى براء فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ وهى مقاربةٌ للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة احرف من موضع واحد قال ابو بكر

اتّصلا بطرف اللسان وهما الشين والضاد لانّ الضاد استطالت برخاوتها فى نفسها حتى خالطت طرفَ اللسان وكذلك الشينُ للتفشّى الذى فيها خالطت طرفَ اللسان فالاحدَ عشرَ حرفا منها متناسبةٌ وهى الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاى والظاء والثاء والذال وامّا الراء والنون فهما اقربُ الى اللام وقد بيّنّا حالَ الشين والضاد فهذه ثلثة عشر حرفا تدغم لامُ المعرفة فيها ولا يجوز تركُ الادغام معها لاجتماع ثلثة اسباب تدعو الى الادغام منها المقارَبةُ فى المخرج لانّها من حروف طرف اللسان ومنها كثرةُ لام المعرفة فى الكلام ومنها انّها تتّصل بالاسم اتّصالَ بعض حروفه لانّه لا يوقَف عليها فلهذا لزم الادغامُ فيها   وامّا ما عدا لامَ المعرفة فيجوز ادغامُها فى هذه الاحرف ولا يلزم وبعضُها اقوى من بعض فى الادغام والحروفُ التى يكون الادغامُ فيها اقوى هى الاقربُ الى اللام وأقواها الراء فى نحو هل رأيت ونحوه لانّها اقربُ اليها من سائرِ اخواتها وأشبهُها بها فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد اذ هى من طرف اللسان لا عملَ للثنايا فيها فإن لم تدّغم جاز وهى لغةٌ لأهل الحجاز عربيّةٌ جيّدةٌ هكذا قال سيبويه وهو مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين جائزٌ وليس ككثرته مع الراء لانّهنّ قد تراخين عنها وهنّ من الثنايا وجوازُ الادغام على انّ آخِر مخرج اللام قريبٌ من مخرجها وهى حروف طرف اللسان   وهو مع الظاء والثاء والذال جائزٌ وليس يَحْسُنه مع هؤلاء لانّ هذه الحروف من اطراف الثنايا متصعّدةٌ الى اصول الثنايا العُلْيا حتى قاربت مخرجَ الفاء واللامُ مستفِلةٌ فبعُدت منها بهذا الوجه ويجوز الادغامُ لانّهنّ من الثنايا كما انّ الطاء غير المعجمة واخواتِها من الثنايا وطرف اللسان وهى مع الضاد والشين أضعفُ لانّ الضاد مخرجُها من اوّل حافة اللسان والشين من وسطه ولكنّه يجوز ادغامُ اللام فيهما لما ذكرتُ لك من اتّصال مخرجَيْهما   فأجودُ احوالها فى الادغام ان تدغم فى الراء لما ذكرناه من تقارُبهما فى المخرج   وامّا اللام مع النون فهو اضعف من جميعِ ما ادُّغمت فيه اللام وذلك انّ النون تدغم فى احرف ليس شىء منها يدغم فى النون الّا اللامُ وحدَها فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها قال سيبويه وادغامُ اللام فى النون اقبحُ من جميعِ هذه الحروف لانّها تدغم فى اللام كما تدغم فى الياء والواو والراء والميم فلم يجترؤا على ان يُخْرِجوها من هذه الحروف التى شركتْها فى ادغام النون وصارت كإحداها   فامّا ما انشده من قول الشاعر * فذر ذا ولكن الخ * فالبيت لمُزاحِم العُقَيْلىّ والشاهد فيه ادغامُ اللام فى التاء من قوله هتّعين والمراد هَلْ تُعِين والبرقُ الناصبُ الذى يُرَى من بعيد والمُتَيَّمُ الذى قد تَيَّمَه الحُبُّ اى استعبده والمعنى ذَرْ ذا الحديثَ والامرَ الذى ذكره ثمّ

والاخر شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا والذى أراه انّه ضعيفٌ على ما قاله سيبويه لامرين احدهما ذهابُ ما فى الصاد من الاستطالة والاخرُ سكونُ ما قبل الصاد فيؤدّى الادغامُ الى اجتماع ساكنين على غير شرطه والى ذلك اشار صاحب الكتاب بقوله ما برئت من عيب والحقّ انّ ذلك إخفاءٌ واختلاسٌ للحركة فظنّها الراوى ادغامًا ونحوٌ من ذلك ما رواه ابن صَقْر عن اليزيدىّ من ادغامها فى الذال من قوله عزّ وجلّ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فحمل ذلك على الإخفاء واختلاس الحركة لا على الادغام قال ويدغم فيها ما يدغم فى الشين الّا الجيم والذى يدغم فى الشين ثمانيةُ احرف وهى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام والجيم وقد استثنى ههنا الجيمَ لانّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا والصاد من حافة اللسان وجانب الأضراس وفيها إطباقٌ واستطالةٌ تمتدّ حتى تتّصل بهذه الحروف فصارت مُجاوِرةً لها فجاز ادغامُهنّ فيها وهى اقوى منهنّ وأوفرُ صوتًا والادغامُ انّما هو فى الاقوى وامّا الجيم فانّها لا تدغم لانّها أختُ الشين وحكمُها حكمُ الشين فكما لا تدغم فيها الشينُ كذلك الجيم فعلى هذا تقول حط ضّمانك وزد ضّحكا وشدّت ضّفائرها فهذه الثلاثةُ من جنس واحد اعنى الطاء والدال والتاء وتقول احفظ ضّأنك وانْبِذ ضّاربَك ولم يذكر الشيخ هذا المثال وتقول لم يلبث ضّاربا وٱلضّاربُ فتدغم اللامَ فى الصاد فاعرفه،

فصــــل ٧٤٩

قال صاحب الكتاب واللام إن كانت المعرِّفةَ فهى لازمٌ ادّغامُها فى مثلها وفى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاى والشين والضاد والنون والراء وإن كانت غيرَها نحوَ لامِ هَلْ وبَلْ فادّغامُها فيها جائزٌ ويتفاوت جوازُه الى حَسَن وهو ادّغامها فى الراء كقولك هَل رّأيتَ والى قبيح وهو ادّغامها فى النون كقولك هَل نّخْرُجُ والى وَسَط وهو ادّغامها فى البواقى وقرئ هَثُّوِّبَ ٱلْكُفَّارُ وانشد سيبويه

* فَذَرْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا * على ضَوْء بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ ناصِبِ *

وانشد

* تقول اذا أَهْلَكْتُ مالًا لِلَذّةٍ * فُكَيْهَةُ هَشَّىْءٌ بكَفَّيْكَ لائقُ *

ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها والنونُ كقولك مَن لّكَ وادّغامُ الراء لحنٌ،

قال الشارح اعلم انّ هذه اللام المُعرِّفة تدغم فى حروف طرف اللسان وما اتّصل بطرف اللسان وإن كان مخرجُها من غير طرف اللسان وهى ثلاثةَ عشرَ حرفا منها احد عشر حرفا من طرف اللسان وحرفان

فلا اشكال فيه لاجتماعهما فى المخرج والمدّ وكذلك الواو من طَوَيْته طَيًّا وشَوَيْته شَيًّا وذلك انّ الواو والياء وإن تَباعد مخرجاهما فقد اجتمعا فى المدّ فصارا كالمثلين فادُّغمت الواو فيها بعد قلبها ياء مع انّ الواو تخرج من الشفة ثمّ تهوى الى الفم حتى تنقطع عند مخرج الالف والياء فهما على هذا متجاورتان فاذا التقتا فى كلمة والاولى منهما ساكنةٌ ادُّغمت احداهما فى الاخرى وذلك نحوُ لَيّةٍ من لوَيْت يَدَه وشَىّ من شوَيْته وأصله لَوْيَةٌ وشَوْىٌ وكذلك لو كانت الثانية واوا قلبتَها ياء ثمّ ادغمتَ الياء فيها لانّ الواو تُقلب الى الياء ولا تقلب الياء اليها لانّ الياء اخفُّ والادغامُ انّما هو نقلُ الأثقل الى الأخفّ من ذلك أيّامٌ فى جمع يَوْمٍ والاصلُ أَيْوامٌ ومثلُه سَيِّدٌ ومَيِّتٌ وأصله سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ وقد تقدّم الكلام على ذلك قبلُ وامّا النون فإنّما جاز ادغامها فى الياء وان لم يكن فيها لينٌ من قبل انّ فيها غنّةً ولها مخرجٌ من الخيشوم ولذلك أُجريت مجرى حروف المدّ واللين فى الاعراب بها كما يُعْرَب بحروف المدّ واللين فى نحو يذهبان وتذهبان ويذهبون وتذهبين ويُبْدَل من التنوين التابع للاعراب الفٌ فى حال النصب فى نحوِ رأيت زيدًا فاعرفه ،

فصـــل ٧٤٨

قال صاحب الكتاب والصاد لا تُدّغم الّا فى مثلها كقولك اِقْبِص صَعْفَها وامّا ما رواه ابو شعَيْبٍ السُوسِىُّ عن اليَزيدىّ انّ ابا عمرو كان يدّغمها فى الشين فى قوله تعالى لِبَعْض شَأْنِهِمْ فما بَرِئَتْ عن عَيْب روايةُ ابى شعيب ويُدّغم فيها ما يُدّغم فى الشين الّا الجيمَ كقولك حُط ضَمانَك وزِد صَحْكًا وشَدَّت ضَّغائرَها واِحْفَظ صَّأْنَك ولم يَلْبَث ضَارِبًا وهو الضّاحِك ،

قال الشارح الصاد تدغم فى مثلها فقط كقولك اُدْحِص صُرْمَةَ ولا تدغم فى غيرها لما فيها من الاستطالة التى يُذْهِبها الادغامُ وقد رُوى عن ابى عمرو ادغامُ الصاد فى الشين فى قوله تعالى لبعض شأنهم قال ابن مُجاهِد لم يروِ عنه هذا الّا ابو شُعَيْب السُوسىّ وهو خلافُ قول سيبويه ووجهُه انّ الشين اشدُّ استطالةً من الصاد وفيها تَفَشٍّ ليس فى الصاد فقد صارت الصاد أنقصَ منها وادغامُ الانقص فى الازيد جائزٌ ويؤيّد ذلك انّ سيبويه حكى انّ بعض العرب قال اِطَّجَعَ فى اِضْطَجَعَ واذا جاز ادغامُها فى الطاء فادغامُها فى الشين أَوْلى وليس فى القران صادٌ بعدها شينٌ الّا ثلاثةُ مواضع واحدةٌ يدغمها ابو عمرو وهى لبعض شأنهم واثنتان لا يدغمهما اتّباعا للرواية وهما رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا

لجيم والجيمُ واللام كقولك لا تُخالط شَرًّا ولم يُرِد شَيْئًا وأَصابَت شِرْبًا ولم يَحْفَظ شِعْرًا ولم يتخذ شَرِيكًا ولم يَرِث شِسْعًا ودَنا ٱلشّاسِعُ ؛

قال الشارح الشين تدغم فى مثلها وذلك نحو انقش شّيحا واُخْمُش شَّيْبَةَ ولم يلتق فى القران شينان ولا تدغم فى شىء ممّا يقاربها لما فيها من زيادة التفشّى وقد رُوى عن ابى عمرو ادغامُها فى السين من قوله تعالى الَى ذِى ٱلْعَرْش سَّبِيلاً كما رُوى عنه ادغامُ السين فيها من نحوِ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْس شَّيْبًا لانّهما متواخيتان فى الهمس والرخاوة والصوت وليس هذا مذهبَ البصريين لانّ للشين فضلَ استطالة فى التفشّى وزيادةَ صوت على السين فاعرفه ؛

فصـــل ٧٤٧

قال صاحب الكتاب والياء تُدّغم فى مثلها متّصلةً كقولك حَىٌّ وعَىٌّ وشبيهةً بالمتّصلة كقولك قاضِىّ ورامِىّ ومنفصلةً اذا انفتح ما قبلها كقولك اِخْشَى يّاسِرًا وإن كانت حركةُ ما قبلها من جنسها كقولك اِظْلِمِى ياسِرًا لم تُدّغم ويُدّغم فيها مثلُها والواوُ نحوَ طَيٍّ والنونُ نحوَ مَن يَّعْلَم ؛

قال الشارح اعلم انّ الياء وان كانت من مخرج الجيم والشين فانّها من حروف المدّ ولها فضيلةٌ على غيرها بما فيها من المدّ واللين فهى تُباين سائرَ الحروف اللّاتى من مخرجها المقاربة لها فى المخرج فلذلك لا تدغم فى الجيم وان كانت من مخرجها لما فيها من المدّ واللين لئلّا تخرج الى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ من الحروف الصِحاح والياء تدغم فى مثلها اذا كانت متّصلة بأن كانتا فى كلمة واحدة فمثالُها فى الكلمة الواحدة قولك حَىٌّ وعَىٌّ فى حَيِىَ وعَيِىَ وكذلك تقول فيما هو فى حكم الكلمة الواحدة نحوِ قاضِىّ ورامِىّ وامّا المنفصل وهو الذى يكون المثلان فيه من كلمتين فإن كانت الياء الاولى قبلها فتحةٌ جاز الادغامُ نحوَ اِخْشَى يّاسِرًا وارْضَى يّسارًا فان انكسر ما قبلها لم تدغم كقولك اِظْلِمِى ياسِرًا والفرقُ بينهما انّ الكسرة اذا كانت قبلها كمل المدُّ فيها فتصير بمنزلة الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا منها فلا يدغم كما انّ الالف لا تدغم لانّك لو ادغمتَها مع انكسارِ ما قبلها لذهب المدُّ الذى فيها بالادغام فيجتمع سَبَبان احدهما ذهابُ المدّ والاخرُ ضُعْفُ الادغام فى المنفصل وانّما ضعُف الادغامُ فى المنفصل لانّ المنفصل لا يَلْزِم الحرفَ ان يكون بعد مثله ويصلح ان يُوقَف عليه وليس كذلك المتّصلُ فى كلمة واحدة وتدّغم فيها ثلاثة احرف مثلُها والواو والنون فامّا ادغامُ مثلها فيها

كُنْتَ ومثالُ ادغام القاف فى الكاف أَطْلَق كَوْثَرًا والْحَق كَلَدَةَ وقوله تعالى خلق كّل دابّة فتدغم لقرب المخرجين وهما شديدتان ومن حروف اللسان ولانّ الكاف ادنى الى حروف الفم من القاف وهى مهموسة والادغامُ حسنٌ لإخراج القاف الى الاقرب الى حروف الفم التى هى أقوى فى الادغام والبيانُ احسنُ لانّ مخرجهما اقربُ مخارج الحلق الى الفم الّا انّ ادغام القاف فى الكاف اقيسُ من عكسه لانّ القاف اقربُ الى حروف الحلق والكاف ابعدُ منها فاعرفه،

فصـــل ٧۴٥

قال صاحب الكتاب والجيم تُدّغم فى مثلها نحوَ أَخْرِج جّابِرًا وفى الشين نحوَ أَخْرِج شّبَثًا قال الله تعالى أَخْرَج شّطْأَهُ وروى اليزيدىُّ عن ابى عمرو ادّغامَها فى التاء فى قوله تعالى ذِى ٱلْمَعَارِجِ تّعْرُجُ وتُدّغم فيها الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء نحوَ ارْبِط جّمَلًا واحْمَد جّابِرًا ووَجَبَت جُنُوبُهَا واحْفَظ جّارَكَ واذ جّآءُوكُمْ ولم يَلْبَث جّالِسًا،

قال الشارح وامّا الجيم فانّها تدغم فى مثلها نحوَ أَخْرِج جّمَلَكَ ولا إشكالَ فى ذلك لاتّحاد المخرج وعدمِ ما يمنع من ذلك ولم يلتق فى القران جيمان وتدغم فى الشين نحوَ أخرج شّبثا قال الله تعالى كزرع أخرج شّطأه وذلك لقرب مخرجيهما ولم يذكر سيبويه ادغامَها فى غير هذين الحرفين وروى اليزيدىّ عن ابى عمرو ادغامها فى التاء فى قوله تعالى ذى المعارج تّعرج لانّها وان لم تُقارِب الجيمُ التاءَ فإنّ الجيم أختُ الشين فى المخرج والشينُ فيها تَفَشٍّ يصل الى مخرج التاء فلذلك ساغ ادغامُها فيها ولا يجوز ادغامُ الشين فى الجيم لانّها افضلُ منها بالتفشّى وتدغم فيها ستّة احرف من غير مخرجها وهى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء وانّما جاز ادغامُ هذه الحروف فى الجيم وإن لم تُقارِبها لانّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ومخرج الجيم من وسط اللسان فكان بينهما تباعدٌ وأُجريت فى ذلك مجرى اختها وهى الشين وذلك انّ الشين وإن كانت من مخرج الجيم فإنّ فيها تفشّيا يتّصل بهذه الحروف فلذلك من الاتّصال جاز ان يدغمن فى الجيم ولا يدغم الجيمُ فيها كما لا تدغم الشينُ لانّها أُجريت مجراها فاعرفه،

فصـــل ٧۴٦

قال صاحب الكتاب والشين لا تُدّغم الّا فى مثلها كقولك اُفْمُش شّيْئًا ويُدّغم فيها ما يُدّغم فى

يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْاَسْلَامِ دِينًا وقولك لا تَمْسَخ خَّلْقَكَ وِادْمَغ خَّلَفًا وِاسْلَخ غَّنَمَكَ ،

قال الشارح الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق وهو أدنى المخارج الى اللسان ولذلك يقول بعض العرب مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ فيُخْفِى النون عندها كما يخفيها مع حروف اللسان والفم لقُرْب هذا المخرج من اللسان فيجوز ادغامُ كلّ واحدة منهما فى مثلها ولا إشكالَ فى ذلك لاتّحاد المخرج وعدمِ المانع فمثالُ ادغام الغين فى الغين قوله تعالى ومن يبتغ غّير الإسلام دينا ولم يلتق فى القران غينان غيرُهما ومثالُ ادغام الخاء فى الخاء لا تمسخ خّلقك ولم يُصِخ خّالِدٌ ولم يلتق فى القرآن خاءان وتدغم كلّ واحدة منهما فى صاحبتها للتقارب فانّه ليس بينهما الّا الشدّةُ والرخاوةُ فتقول فى ادغام الغين فى الخاء ادمغ خّلفا تدغم الغين فى الخاء قال سيبويه البيان احسنُ والادغامُ حسنٌ ويدلّ على حسن البيان عزّتُهما فى باب رَدَدْت لانّهم لا يكادون يُضعِّفون ما يستثقلون قال ابو العبّاس المبرّد الادغامُ أحقُّ من البيان والبيانُ حسنٌ وفى الجملة هو احسنُ من ادغام الخاء فى الغين نحوِ اسلخ غّنمك لانّ الخاء اقربُ الى الفم وعلى كلّ حال هو جائزٌ لانّ هذين الحرفين آخِرُ مخارج الحلق والبيانُ احسنُ لأمرين احدُهما انّ الغين قبل الخاء فى المخرج والبابُ فى الادغام أن يدغم الأقربُ فى الابعد والثانى انّ الغين مجهورة والخاء مهموسة والتقاء المهموسين اخفُّ من التقاء المجهورين والجميعُ جائزٌ حسنٌ وقد أجاز بعضُهم ادغامَ العين والخاء فيهما لقربهما من الفم والذى عليه الاكثرُ المنعُ من ذلك لانّ الغين والخاء قد قربا من الفم شديدا فبعدت عن الحاء والعين فاعرفه ،

فصـــل ٧٤٤

قال صاحب الكتاب والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى فَلَمَّا أَّفَاقَ قَّالَ وقال كَىْ نُسَبِّحَكَ كَّثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَّثِيرًا وقال خَلَق كُّلَّ دَابَّةٍ وقال فَاذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَّالُوا ،

قال الشارح لمّا انتهى الكلام على حروف الحلق اخذ فى الكلام على حروف الفم لانّها تَليها وهى حيّزٌ على حِدَةٍ فاوّلُ مخارج الفم ممّا يلى حروفَ الحلق مخرجُ القاف والكاف فالقافُ ادنى حروف الفم الى الحلق والكافُ تليها وكلُّ واحدة منهما تدغم فى مثلها وفى صاحبتها ولا تدغم فى غير صاحبتها فامّا ادغامُهما فى مثلهما فلا إشكالَ فيه نحوَ قوله تعالى فلمّا أفاق قّال وقوله حتّى اذا أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَق قَّالَ آمَنْتُ وقوله وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُّرُبَاتٍ ومثال ادغام الكاف فى الكاف كى نسبّحك كّثيرا ونذكرك كّثيرا وانّك

الحاء فهو حسنٌ لانّ باب الادغام ان تدغم الى الثانى وتُحوَّل على لفظه وامّا قلب العين الى الحاء اذا كانت بعدها فهو جائز وليس فى حُسْن الاوّل ولا يدغم فى العين الّا مثلها ولا يدغم فيها مقاربٌ فامّا ما رُوى عن ابى عمرو فى قوله فمن زحزح عن النار بادغام الحاء فى العين فهو ضعيف عند سيبويه لانّ الحاء اقربُ الى الفم ولا تدغم الّا فى الادخل فى الحلق ووجهُه انّه راعى التقاربَ فى المخرج والقياسُ ما قدّمناه ولا يدغم فيها ما قبلها لانّه ليس قبلها فى المخرج ما يصحّ ادغامُه الّا الهاء والهاء لا تدغم فى العين ولا العين فى الهاء فامّا ترك ادغامها فى الهاء فلقُرْب العين من الفم وبُعْد الهاء عنه وامّا ترك ادغام الهاء فيها فأنّ العين وإن قاربتْها فى المخرج فقد خالفتْها من جهة التجنيس فالعينُ مجهورة والهاء مهموسة والهاء رخوة والعين ليست كذلك فلمّا تَباعد ما بينهما من جهة تجنيس الحروف وإن تَقاربا فى المخرج امتنعا من الادغام الّا بمُعدِّل يتوسّط بينهما وهو الحاء لانّها موافقةُ الهاء بالهمس والرخاوة والعينِ بالمخرج فلذلك لا يجوز فى اِقْطَعْ هِلالًا ادغامُ العين فى الهاء لهذه العلّة التى بينهما ولكن يجوز قلبُهما الى الحاء فتقول اِقْطَحِّلالا واجبَحّتبة وحُكى عن بنى تميم مَحُّمْ فى معهم ومَحّاؤلاء فى مَعْ هؤلاء وذلك لقرب العين من الهاء وهى كثيرةٌ فى كلام بنى تميم وذلك لانّ اجتماع الحائين اخفُّ عندهم من اجتماع العينين والهائين وأدنى الى الفم فاعرفه،

فصل ٧٤٢

قال صاحب الكتاب والحاء تُدّغم فى مثلها نحوَ اِذْبَح حَمَلًا وقولِهِ تعالى لَا أَبْرَح حَتّى وتُدّغم فيها الهاء والعين،

قال الشارح الحاء تدغم فى مثلها نحوَ اذبح حّملا وقوله تعالى لا ابرح حّتى وقوله عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتّى ولا إشكالَ فى ذلك لانّ ادغام الحاء فى الحاء كادغام العين فى العين نحوَ مَنْ ذَا ٱلّذِى يَشْفَع عِنْدَهُ وتُدّغم فيها الهاء والعين اذ لا مانعَ من ذلك لانّهما أدخل فى الحلق والعين أقربُ الى الفم فلذلك تُدّغمان فيها ولا تُدّغم فيهما لانّ الابعد لا يُدّغم فى الاقرب فاعرفه،

فصل ٧٤٣

قال صاحب الكتاب والغين والخاء تُدّغم كلٌّ واحدة منهما فى مثلها وفى أُختها كقراءة ابى عمرو وَمَنْ

فى مثلها لانّ الادغام لا يكون الّا فى متحرّك ولا يصحّ تحريك الالف ولا تدغم فى مقارب لئلّا يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة فاعرفه،

فصــل ٧٤٠

قال صاحب الكتاب والهاء تُدّغم فى الحاء وقعتْ قبلها او بعدها كقولك فى اِجْبَهْ حاتِمًا واِذْبَحْ هٰذِهِ اِجْبَحّاتما واِذْبَحّاذِهِ ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها نحوَ اِجْبَه هِلالًا،

قال الشارح امّا الهاء فانّها تدغم فى الحاء سواءً وقعتْ قبلها او بعدها مثالُ وقوعها قبلها اجبه حاتما ومثالُ وقوعها بعدها اذبح هذه فتقول فيها اِجْبَحّاتِمًا واِذْبَحّاذِهِ وذلك لانّهما متقاربان لانّ الحاء من وسط الحلق والهاء من اوّله ليس بينهما الّا العين وهما مهموستان رخوتان فالحاء اقربُ الى الفم ولذلك لا تدغم الحاء فى الهاء والبيانُ فى هذا احسنُ من الادغام لانّ حروف الحلق ليست بأصلٍ للادغام لبُعْدها من مخرج الحروف وقلّتِها ولكن إن شئت قلبت الهاء حاءً اذا كانت بعد الحاء وادغمتَ ليكون الادغامُ فيما قُرب من الفم وذلك قولك أَصْلِح حَّيْثَمًا فى اصلح هيثما فأمّا أن تدغمها بان تقلبها هاءً فلا ولا يدغم فيها الا هاءٌ مثلها ولا يدغم فيها مقاربٌ لانّه ليس قبلها فى المخرج الّا الهمزة والالف وليس واحدةٌ منهما ممّا يصحّ ادغامُه والذى بعدها ممّا يلى الفمَ لا يدغم فيها لانّها ادخلُ فى الحلق والادخلُ فى الحلق لا يدغم فيه ما كان اقرب الى الفم فاعرفه،

فصــل ٧٤١

قال صاحب الكتاب والعين تُدّغم فى مثلها كقولك اِرْفَع عَّلِيًّا وكقوله تعالى مَنْ ذَا ٱلَّذِى يَشْفَع عِّنْدَهُ وفى الحاء وقعتْ بعدها او قبلها كقولك فى اِرْفَعْ حاتِمًا واِذْبَحْ عَتُودًا ارفحّاتما واذبحّتودا وقد روى اليَزيدىُّ عن ابى عمرو فَمَنْ زُحْزِح عَّنِ ٱلنَّارِ بادّغام الحاء فى العين ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها واذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبُهما حاءَيْن وادّغامُهما نحوَ قولك فى مَعَهُمْ واِجْبَهْ عُتْبَةَ مَحُّمْ واِجْبَحُّتْبَةَ،

قال الشارح امّا العين فانّها تدغم فى مثلها نحوَ قولك ارفع عّليّا وقرئَ من ذا الذى يشفع عّنده وكذلك قوله عزّ وجلّ أَنِّى لَا أُضِيع عَّمَلَ عَامِلٍ وقد تدغم فى الحاء سواءً وقعت قبلها او بعدها مثالُ كونها قبل الحاء ارفحّاتما ومثال وقوعها بعدها أَصْلِحّامِرًا فى أصلحْ عامرا فامّا قلبُها حاءً اذا وقعت قبل

بصورة الالف وهى فى الحقيقة نَبْرةٌ تخرج من اقصى الحلق ولذلك ثقلت عندهم وقد تقدّم الكلام عليها فى تخفيف الهمزة واذا كانت قد استُثقلت فهى مع مثلها اثقلُ فلذلك اذا التقت همزتان فى غير موضع العين فلا ادغامَ فيهما ولهما بابٌ فى التخفيف هو أَوْلى بهما من الادغام فلا تدغم الهمزة الّا أن تُليَّن الى الواو او الى الياء فتُصادِف ما تدّغم الواوُ والياء فيه فحينئذ يجوز ادغامُها على انّها ياءٌ او واوٌ كقولنا فى رُؤْيَة رِيَّةٌ اذا خفّفوا فيجوز الادغامُ وتركُه فمن لم يدغم فلانّ الواو يُنْوَى بها الهمزةُ ومن ادغم فلانّه واوٌ ساكنةٌ بعدها ياءٌ كقولهم طَوَيْته طَيًّا وأصله طَوْيًا فلا تدغم فى مثلها الّا أن يكون عينا مضاعفةً وذلك فى فَعّالٍ وفُعّلٍ وما أشبههما ممّا عينه همزةٌ نحوِ سَأَّالٍ ورَأَّاسٍ وجَأَّارٍ من الجُؤار وهو الصوت ولو جمعت سائلًا وجائرًا على فُعَّلٍ لادغمتَ وقلت سُؤَّلٌ وجُؤَّرٌ قال الهُذَلىّ المُتَنَخِّل

* لو أنّه جاءَنى جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ * من بُيَّسِ الناسِ عَنْهُ الخَيْرُ مَحْجوزُ *

قوله بُيَّس جمع بائسٍ فهذا فى كلمة واحدة فامّا اذا التقت همزتان فى غير موضع العين فلا ادغامَ فاذا قلت قَرَأَ أَبوك فقد اجتمع همزتان وإن كان التخفيف لاحداهما لازما غير انّ سيبويه حكى انّ ابن ابى اسحق كان يحقّق الهمزتين وانّها لغة رديّة لناسٍ من العرب وأجاز الادغامَ على قولِ هؤلاء لكن ضعّفه فقال وقد يجوز الادغام فى قول هؤلاء يعنى يجوز ادغامُ الهمزتين اذا التقتا فى قول هؤلاء وان لم تكن مضاعفة نحوَ قَرَأَ أَبوك وأَقْرِئْ أباك وقد ذكرنا احكام الهمزتين اذا التقتا فى فصل الهمزة ولا تدّغم فى غيرها ولا غيرها فيها لانّها لا تدغم فى مثلها فادغامُها فيما قارَبَها ابعدُ واعلم انّ الادغام فى حروف الفم واللسان هو الاصل لانّها اكثرُ فى الكلام فالثقلُ فيها اذا تجاورت وتَقاربت اظهرُ والتخفيفُ لها الزمُ وحروفُ الحلق وحروفُ الشفة ابعدُ من الادغام لانّها اقلُّ فى الكلام وأشقُّ على المتكلّم وما ادغم منها فلمقارَبة حروف الفم واللسان فاعرفه،

فصــــل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب والالف لا تُدّغم البتّة لا فى مثلها ولا فى مُقاربها ولا يُستطاع أن تكون مدّغَما فيها،

قال الشارح الالف لا تدغم فى مثلها ولا فيما يقاربها اذ لو ادغمت فى مثلها لصارتا غير الفين لانّ الثانى من المدّغم لا يكون الّا متحرّكا والالفُ لا تُحرَّك فتحريكُها يؤدّى الى قلبها همزةً والاوّلُ لا يكون الّا كالثانى وإن كان ساكنا فامتنع فيها مع ما قارَبَها ما امتنع فيها مع مثلها وإن شئت ان تقول لا تدغم

يخرج من الفم عقيبَ النطق بالفاء ليس فى الباء وفى الراء تكريرٌ ليس فى اللام وفى الضاد استطالةٌ ليست لشىء من الحروف فلم يدّغموها فى مُقارِبها شحًّا على اصواتها لئلّا تذهب وادُّغم فيها مقارِبُها اذ لم يكن فى ذلك نقصٌ ولا إجحافٌ وكذلك ما كان من حروف الحلق ممّا يجوز ادغامُه لانّ من حروف الحلق ما لا يُدّغم ولا يُدّغم فيه وهى الهمزة والالف وسائرها تدّغم ويدّغم فيها فما كان منها أدخلَ فى الحلق لم يدّغم فيه الادخلُ فى الفم فالهاء تدّغم فى الحاء نحوَ اجْبَه حَّمَلًا لانّ الهاء ادخلُ فى الحلق والحاء اقربُ الى الفم فلذلك ادغمت الهاء فى الحاء ولم يدّغم الحاء فى الهاء نحوَ اِمْدَحْ هِلالًا ولا تدّغم العين فى الحاء لانّ العين اقربُ الى الفم وذلك من قبل ان الحرف اذا كان ادخلَ فى الحلق وادُّغم فيما بعده كان فى ذلك تصعّدٌ فى الحلق الى الفم واذا عُكس ذلك كان ذلك بمنزلة الهُوِىّ بعد الصعود والرجوعِ عكسًا وامّا ما يدّغم احدهما فى الاخر مع التباعد فأن تَقاربا فى الصفة وإن تَباعدا مخرجًا نحوَ الواو والياء فهما متّفقان فى صفة المدّ والاستطالة ومخرجاهما متباعدان فاحدُهما من الشفة والاخرِ من وسط الفم فاذا التقيا وكان الاوّل منهما ساكنا قلبت الواو ياءً وادّغمت فى الياء وكذلك النون تدّغم فى الميم نحوَ مَن مَّعك لانّهما وإن اختلفا من جهة اللسان والشفة فقد اجتمعا فى صفة الغنّة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم وكذلك حروف طرف اللسان وهى النون والراء والتاء والدال والصاد والطاء والزاى والسين والظاء والذال والثاء تدّغم فى الضاد والشين وذلك لانّها وإن لم تكن من مخرجها الّا انّها تُخالِطها لانّ الضاد استطالت لرخاوتها والشين لِما فيها من التفشّى فالتحقت بحروف طرف اللسان فلمّا خالطتْها ساغ ادغامُهنّ فيها الّا حروفَ الصفير وسيأتى الكلام على الحروف مفصّلا حرفًا حرفًا ان شاء الله تعالى ٭

فصـــل ٧٣٨

قال صاحب الكتاب فالهمزة لا تُدّغم فى مثلها الّا فى نحو قولك سَأّآلٌ ورأّاس والدأّآت فى اسم وادٍ فيمَن يرى تحقيقَ الهمزتين قال سيبويه فامّا الهمزتان فليس فيهما ادّغامٌ من قولك قرأَ أَبوك واَقْرِئ أَباك قال وزعموا انّ ابن ابى إسحق كان يحقّق الهمزتين وناسٌ معه وهى رديّة فقد يجوز الادّغامُ فى قولِ هؤلاء ولا تُدّغم فى غيرها ولا غيرُها فيها ٭

قال الشارح اعلم انّ الهمزة هى التى تُسمّى فى اوّل حروف المُعْجَم ألفًا وانّما سمّوها الفا لانّها تُصوَّر

لانّها نونٌ زيدت فى مثالٍ لا يضاعف فيه الواو   وقالوا هَمَّرِشٌ فى هَنْمَرِشٌ فادّغموا حيث لم يخافوا الالباسَ لانّه لم يأت من بنات الاربعة مضاعفُ العين والهمّرِشُ العجوز المُسِنّة وهو خماسىّ مثل جَحْمَرِش   وقوله ومن ثمّ لم يبنوا من نحو وددت فَعَلْت بالفتح يريد انّهم قالوا وَدِدْتُ أَوَدُّ من المَوَدّة فبنوا الفعل فى الماضى على فَعِلْتُ بالكسر ليكون المضارع على يَفْعَل مثل يَوْجَل ولا يلزم فيه حذف الفاء التى هى الواو ولو بُنى على فَعَلْتُ بالفتح لزم المضارعَ يَفْعِل بالكسر وكنتَ تحذف الواو على حدّ حذفها فى يَعِدُ ثمّ تدّغم الدالَ فى الدال بعد إسكانها فيتوالى اعلالان فاعرفه،

فصل ٧٣٧

قال صاحب الكتاب وليس بمُطْلَق انّ كلّ متقاربَيْن فى المخرج يُدّغم احدهما فى الآخر ولا انّ كلّ متباعدَيْن يمتنع ذلك فيهما فقد يعرِض للمقارب من المَوانع ما يحرمه الادّغامَ ويتّفق للمباعد من الخواصّ ما يسوّغ ادّغامَه ومن ثَمّ لم يدّغموا حروفَ ضَوِىَ مِشْفَرٌ فيما يقاربها وما كان من حروف الحلق أَدْخَلَ فى الفم فى الادخل فى الحلق   وادّغموا النون فى الميم وحروفَ طرف اللسان فى الضاد والشين   وأنا أُفصّل لك شأنَ الحروف واحدًا فواحدًا وما لبعضها مع بعض فى الادّغام لأَقِفَك على حدّ ذلك عن تحقّق واستبصار بتوفيق الله وعَوْنه،

قال الشارح اعلم انّ اجتماع المتقاربين سببٌ مقتضٍ للادغام كما كان كذلك فى المثلين الّا انّه قد يعرض مانعٌ يمنع من الادغام فامتناعُ الادغام ما كان لعدم المقتضى بل لوجود المانع من ذلك الضاد والميم والراء والفاء والشين ويجمعها ضَمٌّ شُفْرٌ وكذلك كلّ حرف فيه زيادةُ صوت لا يُدّغم فيما هو انقصُ صوتًا منه فهذه الحروفُ لا تُدّغم فى مقاربها ويُدّغم مقاربُها فيها فلا تُدّغم الميم فى الباء نحوَ أَكْرِمْ بَكْرًا وتُدّغم فيها الباء نحو اصْحَبْ مَطَرًا ولا تُدّغم الشين فى الجيم وتُدّغم الجيم فى الشين ولا تدّغم الفاء فى الباء نحوَ اعْرِفْ بَكْرًا وتدّغم الباء فى الفاء نحو اذْهَبْ فّى ذلك ولا تدّغم الراء فى اللام نحو اخْتَرْ له وتدّغم اللام فى الراء نحو قُلْ رَبِّ اغْفِرْ وذلك لانّ هذه الحروف فيها زيادةٌ على مُقاربها فى الصوت فادّغامُها يؤدّى الى الاجحاف بها وإبطالِ ما لها من الفضل على مُقاربها فالميمُ فيها غنّةٌ ليست فى الباء فاذا ادّغمتَها فى الباء فأنت تقلبها الى الباء وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنّة وفى الشين تَفَشٍّ واسترخاءٌ فى الفم ليس فى الجيم وفى الفاء تأفيفٌ والتأفيفُ هو الصوت الذى

اِمَّحَى وهَمَّرِشٌ وأصلهما اِنْمَحَى وهَنْمَرِشٌ لانّ اِفَّعَلَ وفَعَّلِلًا ليس فى ابنيتهم فأُمن الإلباسُ   وإن التقيا فى كلمتين بعد متحرّك او مدّة فالادّغامُ جائزٌ لانّه لا لَبْسَ فيه ولا تغييرَ صيغةٍ

قال الشارح اعلم انّ الحروف المتقاربة تجرى مجرى الحروف المتماثلة فى الادغام لانّ المتقاربين كالمتماثلين لانّهما من حيّز واحد فالعلّةُ الموجِبةُ للادغام فى المثلين قريبٌ منها فى المتقاربين لانّ اعادة اللسان الى موضع قريب ممّا رفعتَه عنه كاعادته الى نفس الموضع الذى رفعتَه عنه ولذلك شُبّه بمَشْى المقيَّد فاذا التقى حرفان متقاربان اُدْغم الاوّل منهما فى الثانى ولا يمكن ادغامُه حتى يُقلب الى لفظ الثانى فعلى هذا لا يصحّ الادغام الّا فى مثلين اذ لو تركتَه على اصله من لفظه لم يجز ادغامُه لِما فيهما من الخلاف لانّ رفع اللسان بهما رفعةً واحدةً مع اختلاف الحرفين محالٌ لانّ لكلّ حرف منهما مخرجا غيرَ الآخر ولا يمتنع ذلك فى المتماثلين لانّ المخرج واحد يمكن ان يجمعهما فى العمل فيقع اللسانُ عليهما وقعًا واحدًا من حيث لا يفصل بينهما زمانٌ فالادغامُ فى المتقاربة على التشبيه بالأمثال فكلّما كانت اشدّ تقارُبًا كان الادغامُ فيهما اقوى وكلّما كان التقارب اقلّ كان الادغام ابعدَ   والحروفُ المتقاربةُ كالمتماثلة فى انّها تكون منفصلة او متّصلة فالمنفصلةُ ما كان من كلمتين والمتّصلةُ ما كان فى كلمة واحدة فما كان من ذلك متّصلا فى كلمة واحدة نُظر فان كان الاوّل متحرّكا لم يُدّغم لضُعف الادغام فى المتقاربين لانّ الادغام لمّا كان فى المتماثلين هو الاصلَ أُسكن الاوّل منهما وادُّغم فى الثانى كقولك شَدَّ ومَدَّ ويَشُدّ ويَمُدّ ولا يُفعل مثل ذلك فى المتقاربين اذا كان الاوّل متحرّكا لانّه يصير كاعلالَيْن الاسكانِ والقلبِ فان أسكنتَ الحرف الاوّل من المتقاربين تخفيفا على حدّ الاسكان فى كَتْف وفَخْذ لأجل الادغام جاز حينئذ الادغامُ فتقول فى وَتِد وعَتِد وَتْدٌ وعَتْدٌ بالاسكان للتخفيف ثمّ تقول وَدٌّ وعَدٌّ بالادغام والاكثرُ فى هذا أن لا يُدّغم للالباس بالمضاعف فلذلك لم يقولوا فى الفعل من نحو وَتَدَ يَتِدُ وَدَّ يَدُّ لئلّا يُتوهّم انّه فَعلٌ من تركيبِ ودد مع انّهم لو قالوا يَدُّ فى يَتِدُ لتوالى اعلالان حذفُ الواو التى هى فاء وقلبُ التاء الى الدال   وكذلك كرهوا الادغام فى كُنْيَةٍ وشاةٍ زَنْماء وهى التى يتدلّى فى حَلْقها شِبْهُ اللِحْية ولا يكون ذلك الّا فى المَعْز   وقالوا غَنَمٌ زُنْمٌ فلم يدّغموا فيقولوا كُيَّةٌ وزَمّاء وزُمٌّ   ومثله قَنْواء وقُنْيَةٌ أظهروا فى ذلك كلّه ولم يدّغموا كراهيةَ الالباس فيصير كانّه من المضاعف لانّ هذه الامثلة قد تكون فى كلامهم مضاعفا الا ترى انّهم قد قالوا اِمَّحَى الشىء فادّغموا حين امنوا الالباسَ لانّ هذا المثال لا يضاعَف فيه الميمُ   قال سيبويه وسمعتُ الخليل يقول فى انفعل من وَجِلَ اِوَّجَلَ كما قالوا اِمَّحَى

ذلك فلذلك وجب الادغامُ الّا انّك اذا ادغمتَ المثلين المتحرّكين عملتَ شيئين أسكنتَ الاوّل وادغمتَه فى الثانى مثلَ جَعَلَ لَكَ وجَعَلَ لَهُمْ فإن كان الاوّل ساكنا قبل الادغام عملتَ شيئًا واحدا وهو الادغام مثلُ قُلْ لَهُ واجْعَلْ لَهُ واذا ادغمتَ المتقاربين المتحرّكين عملتَ ثلاثة اشياء اسكنتَ الاوّل منهما وقلبتَ الحرف الاوّل الى لفظ الثانى وادغمتَ نحوَ بَيَّتْ طَائِفَةٌ وإن كان احدُ المتقاربين ساكنا فى اصله مثلَ لام المعرفة فليس الّا عَمَلان قلبُ الاوّل وادغامُه مثلُ الرّجل والذّاهب لانّ لام المعرفة فى اللفظ من لفظ الحرف الذى بعدها وهى لامٌ فى الخطّ فاذا التقى حرفان متقاربان ادُّغم الاوّل منهما فى الثانى ولا يمكن ادغامُه حتى يُقْلَب الى لفظ الثانى فلو اخذتَ فى ادغام المُقارِب فى مقاربه من غيرِ قلب استحال لانّ الادغام أن تجعلَ الحرفين كحرف واحد ترفع اللسان بهما رفعةً واحدةً وذلك لا يتأتّى مع اختلاف الحرفين لانّ الحرفين وإن تَقارب مخرجاهما فهما مختلفان فى الحقيقة فيستحيل ان يقع عليهما رفعةٌ واحدةٌ فلذلك وجب قلبُه الى لفظ الثانى وهذا معنى قوله اذا ريم ادغام الحرف فى مقاربه اى اذا قُصد وطُلب فعلى هذا لا يصحّ الادغامُ على الحقيقة الّا فى المثلين من ذلك قوله عزّ وجلّ يكاد سنا برقه فاذا اردتَ ادغام الدال فى السين لتقارُب مخرجيهما ابدلتَ من الدال سينًا ثمّ ادغمتَ السين فى السين وقلت يكا سّنا برقه وكذلك قوله تعالى وقالت طائفة تبدل من التاء طاءً ثمّ تدّغمها حينئذ وهذا الابدالُ انّما يكون فى المنفصلين بسكون الحرف الاوّل لانّه لامٌ ولا يُخِلّ ببناء الكلمة وهذا القلب والادغام على ثلاثة اضرب ضربٌ يُقْلَب الاوّل الى لفظ الثانى ثمّ يُدّغم فيه وهذا حقّ الادغام وضربٌ يقلب فيه الثانى الى لفظ الاوّل فيتماثل الحرفان فيُدّغم الاوّل فى الثانى وضربٌ يُبْدَل الحرفان معًا فيه ممّا يقاربهما ثمّ يدّغم احدُهما الى الاخر وسيوضَح ذلك مفصّلا ان شاء الله تعالى ،

فصــــل ٧٣٦

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا فى كلمة او كلمتين فإن التقيا فى كلمة نُظر فإن كان ادّغامُهما يؤدّى الى لَبْس لم يجز نحوَ وَتِدٍ وعَتَدٍ ووَتَدَ يَتِدُ وكُنْيَة وشاة زَنْماء وغَنَم زُنْمٍ ولذلك قالوا فى مصدرِ وَطَدَ ووَتَدَ طِدَةً وتِدَةً وكرهوا وَطْدًا ووَتْدًا لانّهم من بيانه وادّغامه بين ثِقَل ولَبْس وفى وَتَدَ يَتِدُ مانعٌ آخَرُ وهو أداءُ الادّغام الى إعلالَيْن وهما حذفُ الفاء فى المضارع والادّغامُ ومن ثمّ لم يبنوا نحوَ وَدَدْتُ بالفتح لانّ مضارعه كان يكون فيه إعلالان وهو قولك يَدُّ وإن لم يُلْبِس جاز نحوَ

لهواء الصوت اشدّ من اتّساعِ مخرج الياء والواو والمهتوتُ التاء لضَعْفها وخَفائها وصاحبُ العين يسمّى القاف والكاف لَهَوِيَّتين لانّ مَبْدَأَهما من اللَّهاة والجيمَ والشين والضاد شَجْرِيَّةً لانّ مبدأها من شَجْرِ الفم وهو مَفْرِجُه والصادَ والسين والزاى أَسَلِيَّةً لانّ مبدأها من أَسَلَة اللسان والطاء والدال والتاء نِطْعِيَّةً لانّ مبدأها من نِطْعِ الغار الأَعْلَى والظاء والذال والثاء لِثَوِيَّةً لانّ مبدأها من اللثة والراء واللام والنون ذَوْلَقِيَّةً لانّ مبدأها من ذَوْلَقِ اللسان والواوَ والفاء والباء والميم شَفَوِيَّةً او شَفَهِيَّةً وحروفَ المدّ واللين جُوفًا *

قال الشارح اعلم انّنا قد ذكرنا عدّةَ الحروف اصولِها وفروعِها ولها انقساماتٌ بعد ذلك نحن نذكرها فمن ذلك انقسامُها الى الجهر والهمس فالمهموسة عشرة احرف وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء وتجمعها فى اللفظ ستشحثك خصفه وباقى الحروف الاخر تسمّى مجهورة لانّ الهمس الصوتُ الخفىُّ فضعُف الاعتمادُ فيها وجرى النَفَسُ مع ترديد الحرف لضَعْفه وضبطنا المهموسةَ بما ذكرنا من قولنا ستشحثك خصفه ليسهلَ ضبطُها لقلّةِ من يصل اليها لانّها فى آخِرِ كُتُب النحو وللحروف أقسامٌ أُخَرُ الى الشدّة والرِخاوة وما بينهما فالشديدة ثمانية احرف وهى الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء وتجمعها فى اللفظ اجدت طبقك او اجدك قطبت والحروف التى بين الشديدة والرِخْوة ثمانيةٌ ايضا وهى الالف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو وتجمعها فى اللفظ لم يَرُوعُنَا وان شئت قلت لم يَرْعَوْنَا وما سوى هذه الحروف والتى قبلها هى الرخوة ومعنى الشديد انّه الحرفُ الذى يمنع الصوت ان يجرى فيه وذلك انّك لو قلت الحَجّْ ومددتَ صوتك لم يجرِ وكذلك لو قلت الحَقّْ والشَطّْ ثمّ رُمْتَ مدَّ صوتك فى القاف والطاء لكان ممتنعا والرِخْوُ هو الذى يجرى فيه الصوتُ الا ترى انّك تقول هو المَسّْ والرَشّْ والسَحّْ ونحوَ ذلك فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء والفرق بين المجهورة والشديدة انّ المجهورة يقوى الاعتمادُ فيها والشديدةُ يشتدّ الاعتمادُ فيها بلزومها موضعَها لا بشدّة الوَقْع وهو ما ذكرناه من الضَغْط الا ترى انّ الذال والظاء مجهورتان غير مضغوطتين فتقول اذْ اظْ فيجرى معها صوتٌ ما والفرق بين المهموسة والرخوة انّ المهموسة هى التى تتردّد فى اللسان بنَفْسها او بحرفِ اللين الذى معها ولا يمتنع النَفَسُ والصوتُ الذى يخرج معها نَفَسٌ وليس من الصدر وامّا الرخوة فهى التى يجرى النَفَسُ فيها من غير ترديد وهو صوتٌ من الصدر وامّا التى بين الرخوة والشديدة فهى شديدة فى الاصل وانّما يجرى

فى بورٍ فورٌ وهى كثيرة فى لغة الفُرْس وكانّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذَلة قومٌ من العرب خالطوا العجمَ فتكلّموا بلغاتهم فاعرفه،

فصــل ٧٣٤

قال صاحب الكتاب وتنقسم الى المجهورة والمهموسة والشديدة والرِخْوة وما بين الشديدة والرخوة والمُطبَقة والمنفتحة والمستعلِيَة والمنخفضة وحروف القَلْقلة وحروف الصَفير وحروف الذَلاقة والمُصمَتة واللَيِّنة والى المنحرف والمكرَّر والهاوِى والمهتوت فالمجهورةُ ما عدا المجموعةَ فى قولك سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ وهى المهموسةُ والجَهْرُ إشباعُ الاعتماد فى مخرج الحرف ومنعُ النَفَس أن يجرى معه والهَمْس بخلافه والذى يتعرّف به تبايُنُهما انّك اذا كرّرت القافَ فقلتَ قَقَقْ وجدتَ النَفَس محصورا لا تُحِسّ معها بشىء منه وتُردِّد الكافَ فتجد النَفَس مُتَاوِدا لها ومُساوِقا لصوتها والشديدةُ ما فى قولك أَجَدْتَ طَبَقَكَ او أَجِدُكَ قَطَبْتَ والرِخْوةُ ما عداها وعدا ما فى قولك لَمْ يَرُوعُنا او لَمْ يَرْعَوْنا وهى التى بين الشديدة والرخوة والشِدّةُ أن ينحصر صوتُ الحرف فى مخرجه فلا يجرىَ والرَخاوةُ بخلافها ويتعرّف تبايُنُهما بأن تَقِف على الجيم والشين فتقول الْحَجْ والطَّشْ فانّك تجد صوتَ الجيم راكدا محصورا لا تقدر على مَدِّه وصوتَ الشين جاريا تَمُدّه إن شئتَ والكونُ بين الشدّة والرخاوة أن لا يَتِمّ لصوته الانحصارُ ولا الجَرْىُ كوَقْفك على العين وإحساسِك فى صوتها بشِبْهِ الانسلال من مخرجها الى مخرج الحاء والمُطبَقةُ الصادُ والطاء والضاد والظاء والمنفتحةُ ما عداها والإطباقُ أن تُطْبِق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك والانفتاحُ بخلافه والمستعلِيَةُ الاربعةُ المُطْبَقةُ والخاء والغينُ والقاف والمنخفضةُ ما عداها والاستعلاء ارتفاعُ اللسان الى الحنك أطبقتَ او لم تُطْبِق والانخفاضُ بخلافه وحروفُ القَلْقَلة ما فى قولك قَدْ طَبَجٍ والقلقلةُ ما تُحِسّ به اذا وقفتَ عليها من شدّة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحَفْز والضَغْط وحروفُ الصفير الصادُ والزاى والسين لانّها يُصْفَر بها وحروفُ الذَلاقة ما فى قولك مُرْ بِنَفَلٍ والمُصمَتةُ ما عداها والذَلاقةُ الاعتمادُ بها على ذَلْقِ اللسان وهو طرفُه والإصماتُ انّه لا يكاد يُبْنَى منها كلمةٌ رباعيّةٌ او خماسيّةٌ مُعَرّاةٌ من حروف الذلاقة فكانّه قد صُمِتَ عنها واللَيِّنةُ حروفُ اللين والمنحرفُ اللامُ قال سيبويه هو حرف شديد جَرَى فيه الصوتُ لانحراف اللسان مع الصوت والمكرَّرُ الراء لانّك اذا وقفت عليه تَعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير والهاوِى الالفُ لانّ مخرجه اتّسع

مجهورٌ شديدٌ والشين مهموسٌ رِخْوٌ فهى ضدُّ الدال بالهمس والرخاوة فقرّبوها من لفظ الجيم لانّ الجيم قريبةٌ من مخرجها موافقةُ الدال فى الشدّة والجهر وكذلك الصاد التى كالزاى نحوُ قولهم فى مصدر مصدر وفى يصدق يصدق وقد قُرِئَ الصراط المستقيم بإشمام الصادَ الزاىَ وهى قراءة حمزة وعن ابى عمرو فيها اربع قراءات منها الصراط بين الصاد والزاى رواها عُرْيان بن ابى شَيْبانَ قال سمعتُ أبا عمرو يقرأ الصراط بين الصاد والزاى كانّه أشرب الصادَ صوتَ الزاى حتى تُوافِق الطاء فى الجهر لانّ الصاد مهموسة والطاء والدال مجهورتان فبينهنّ تنافٍ وتنافرٌ فأشربوا الصاد صوت الزاى لانّها اختُها فى الصفير والمخرج وموافقةٌ للطاء والدال فى الجهر فيتقارب الصوتان ولا يختلفان ويتفرّع منها ايضا ثمانية احرف غير مستحسنة وهى الكاف التى كالجيم والجيم التى كالكاف والجيم التى كالشين والصاد الضعيفة والصاد التى كالسين والطاء التى كالتاء والظاء التى كالثاء والباء التى كالفاء فهذه حروفٌ مسترذَلةٌ غيرُ مأخوذ بها فى القرآن العزيز ولا فى كلام فصيح فامّا الكاف التى بين الجيم والكاف فقال ابن دُرَيْد هى لغةٌ فى اليمن يقولون فى جَمَلٍ كَمَل وفى رَجُلٍ رَكُل وهى فى عَوامِّ اهل بغداد فاشيةٌ شبيهةٌ باللُّثْغة والجيم التى كالكاف كذلك وهما جميعا شىء واحدٌ الّا انّ اصل احداهما الجيم وأصل الاخرى الكاف ثمّ يقلبونهما الى هذا الحرف الذى بينهما وامّا الجيم التى كالشين فهى تكثر فى الجيم الساكنة اذا كان بعدها دالٌ او تاء نحوَ قولهم فى اجتمعوا والأجدر اشتمعوا والأشدر فتقرب الجيم من الشين لانّهما من مخرج واحد الّا انّ الشين أبينُ وأفشى فان قيل فما الفرق بين الشين التى كالجيم حتى جُعلت فى الحروف المستحسنة وبين الجيم التى كالشين حتى جُعلت فى الحروف المستهجنة قيل انّ الاوّل كُره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين الذى ذكرناه وأمّا اذا كانت الجيم مقدّمة كالأجدر واجتمعوا فليس بين الجيم والدال من التنافى والتباعد ما بين الشين والدال فلذلك حسُن الاوّل وضعُف الثانى وامّا الطاء التى كالتاء فانّها تُسْمَع من عَجَم اهل العراق كثيرا نحوَ قولهم فى طالب تالب لانّ الطاء ليست من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق بشىء من العربيّة فيه طاء تكلّفوا ما ليس فى لغتهم فضعُف لفظُهم بها والصاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم فربّما أخرجوها طاء وذلك أنّهم يُخْرِجونها من طرف اللسان وأطرافِ الثنايا وربّما راموا إخراجَها من مخرجها فلم يَتَأَتَّ لهم فخرجت بين الصاد والظاء ومثال الصاد كالسين قولهم فى صِبْغ سبغ وليس فى حسنِ ابدالِ الصاد من السين لانّ الصاد أصغى فى السمع من السين وأصغرُ فى الفم ومثالُ الظاء كالثاء قولهم فى ظلم ثلم ومثال الباء كالفاء قولهم

واذا قلت تاءٌ ففى اوّل حروفه تاءٌ وكذلك جيمٌ ودالٌ وسائر حُروف المعجم فكذلك اذا قلت أَلِفٌ فاوّل الحروف التى نطقتَ بها همزةٌ فدلّ ذلك انّ صورتها صورةُ الالف فامّا الالف اللّيّنة التى فى نحوِ قَالَ وبَاعَ فإنّها مدّةٌ لا تكون الّا ساكنةً فلم يمكن تسميتُها على منهاج اخواتها لانّه لا يمكن النطقُ بها فى اوّل الاسم كما أمكن النطقُ بالجيم والدال وغيرِهما فنطقوا بها البتّة ولم يمكن النطقُ بها منفردةً فدعموها باللام ليصحّ النطقُ بها كما صحّ بسائر الحروف غيرِها وقد يلحق هذه الحروفَ التسعةَ والعشرين ستّةٌ اخرى تتفرّع منها فتصير خمسة وثلثين حرفا فهذه الستّةُ فصيحةٌ يؤخَذ بها فى القرآن وفصيحِ الكلام وهى النون الخفيفة ويقال الخفيّة والهمزة المخفّفة وهى همزةُ بين بين وألفُ التفخيم والفُ الامالة والشين التى كالجيم والصاد التى كالزاى وانّما كانت هذه الحروف فروعا لانّهنّ الحروفُ التى ذكرناها لا غيرُهنّ ولكن أُزِلْن عن معتمَدهنّ فتغيّرت جروسُهنّ والمرادُ بها ما ذكرنا فالنونُ الخفيفة فالمراد بها الساكنة فى نحوِ مِنْكَ وعَنْكَ فهذه النونُ مخرجُها من الخيشوم وانّما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسةَ عشرَ حرفا من حروف الفم وهى القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاى والطاء والظاء والدال والتاء والذال والثاء والفاء فهى متى سكنت وكان بعدها حرفٌ من هذه الحروف فمخرجُها من الخيشوم لا عِلاجَ على الفم فى إخراجها ولو نطق بها الناطقُ مع احد هذه الحروف وأمسك أنفَه لَبان اختلالُها وإن كانت ساكنةً وبعدها حرفٌ من حروف الحلق الستّة فمخرجُها من الفم من موضع الراء واللام وكانت بيّنةً غيرَ خفيّة وذلك من قبل انّ النون الخفيّة انّما تخرج من حرف الأنف الذى يحدث الى داخل الفم لا من المنخر فلذلك خفيت مع حروف الفم لانهنّ يُخالطنها وتبيّنت عند حروف الحلق لبُعْدهنّ عن الحرف الذى يخرج منه الغنّةُ فاذا لم يكن بعدها حرفٌ البتّة كانت من الفم وبطلت الغنّةُ كقولك مِنْ وعَنْ ونحوِهما ممّا يوقَف عليه فامّا همزةُ بين بين فهى الهمزة التى تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتُها فاذا كانت مكسورة كانت بين الهمزة وبين الياء واذا كانت مضمومة فهى بين الهمزة والواو واذا كانت مفتوحة فهى بين الهمزة والالف وقد تقدّم بعضُ ذلك فى همزةِ بين بين وامّا الف التفخيم فأن يُنْحَى بها نحوَ الواو فكتبوا الصَّلٰوة والزَّكٰوة والحَيٰوة بالواو على هذه اللغة وامّا الف الامالة فتُسمّى الفَ الترخيم لانّ الترخيم تليينُ الصوت ونقصانُ الجَهْر فيه وهى بالضدّ من الف التفخيم لانّك تنحو بها نحوَ الياء والفُ التفخيم تنحو بها نحو الواو وامّا الشين التى كالجيم فقولك فى أَشْدَقُ أَجْدَقُ لانّ الدال حرفٌ مجهورٌ شديدٌ والجيم

المتحرّكة مُشْرَبةٌ غنّةً والغنّةُ من الخياشيم والواوُ ايضا فيها غنّةٌ الّا انّ الواو من الجَوْف لانّها تهوى من الفم لِما فيها من اللين حتى تتّصل بمخرج الالف كما انّ الشين تتفشّى فى الفم حتى تتّصل بمخرج اللام وهذه الاتّصالاتُ تُقرِّب بعضَ الحروف من بعض وإن تراخت مخارجُها فاعرفه،

فصــل ٧٣٣

قال صاحب الكتاب ويرتقى عددُ الحروف الى ثلثة واربعين فحروفُ العربيّة الاصولُ تلك التسعةُ والعشرون ويتفرّع منها ستّةٌ مأخوذٌ بها فى القرآن وكلِّ كلام فصيح وهى النونُ الساكنةُ الّتى هى غُنّةٌ فى الخَيْشوم نحو عَنْكَ وتُسمّى النونَ الخفيّة والخفيفةَ وألِفا الإمالة والتفخيمِ نحوُ عالِم والصلٰوة والشينُ الّتى كالجيم نحو أَشْدَقَ والصادُ الّتى كالزاى نحوُ مَصْدَرٍ والهمزةُ بين بين والبَواقى حروفٌ مستهجَنةٌ وهى الكافُ الّتى كالجيم والجيمُ الّتى كالكاف والجيمُ الّتى كالشين والصادُ الضعيفةُ والصادُ الّتى كالسين والطاء الّتى كالتاء والظاء الّتى كالثاء والباء الّتى كالفاء،

قال الشارح اعلم انّ اصل حروف المُعْجَم عند الجماعة تسعةٌ وعشرون حرفا على ما هو المشهور من عددها اوّلُها الهمزة ويقال لها الالف وانّما سمّوها الفًا لانّها تُصوَّر بصورة الالف فلفظُها مختلفٌ وصورتُها وصورةُ الالف الليّنة واحدةٌ كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء لفظُها كلّها مختلفٌ وصورتها واحدةٌ وكان ابو العبّاس المبرّد يعدّها ثمانيةً وعشرين حرفا اوّلُها الباء وآخرها الياء ويدع الهمزة من اوّلها ويقول الهمزة لا صورةَ لها وانّما تُكْتَب تارةً واوا وتارةً ياءً وتارةً الفًا فلا أَعُدُّها مع التى أشكالُها محفوظةٌ معروفةٌ فهى جاريةٌ على الألْسُن موجودةٌ فى اللفظ ويستدلّ عليها بالعلامات فى الخطّ لانّه لا صورةَ لها والصوابُ ما ذكره سيبويه وأصحابُه من انّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا اوّلها الهمزة وهى الالف التى فى اوّل حروف المعجم وهذه الالفُ هى صورتُها على الحقيقة وانّما كُتبت تارةً واوا وياءً اخرى على مذهب اهل الحجاز فى التخفيف ولو اريد تحقيقُها لم تكن الّا الفًا على الاصل الا ترى انّها اذا وقعت موقعا لا تكون فيه الّا محقّقةً لا يمكن فيه تخفيفُها وذلك اذا وقعت اوّلًا لا تُكتب الّا الفًا نحوَ أَعْلَمُ اِذْهَبْ أُخْرِجُ وفى الاسماء أَحْمَدُ اِبْرٰهِيمُ أُتْرُجّةٌ وذلك لمّا وقعت اوّلاً لم يمكن تخفيفها لقربها من الساكن فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه وأمرٌ آخَرُ يدلّ انّ صورة الهمزة صورةُ الالف انّ كلّ حرف سمّيتَه ففى اوّل حروف تسميته لفظُه بعينه الا ترى انّك اذا قلت ياءٌ ففى اوّل حروفه ياءٌ

اليها وهى الهمزة ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت اقربَ اليها من الهمزة فكان ينبغى اذا حرّكتها أن تصير هاء ثمّ العين والحاء من وَسَط الحلق وروى اللَّيْثُ عن الخليل انّ الالف والواو والياء والهمزة جُوفٌ لانّها تخرج من الجَوْف ولا تقع فى مَدْرَجة من مدارج الحلق ولا اللَّهاة ولا اللسان انّما هى هَواء وكان الخليل يقول الالف والواو والياء هَوائيّةٌ اى انّها فى الهواء وأقصى الحروف العينُ ثمّ الحاء ثمّ الهاء فلولا بُحّةٌ فى الحاء لكانت كالعين ولولا هَهّةٌ فى الهاء لكانت كالحاء لقربها منها فهذه الثلاثةُ فى حيّز واحد بعضُها ارفعُ من بعض وللغين والخاء أدنى الحلق فالخاء اقربُ الى الفم من الغين والقاف والكاف فى حيّز واحد فالكاف ارفعُ من القاف وأدنى الى مُقدَّم الفم وهما لَهَويّتان لانّ مبدأهما من اللَّهاة ثمّ الجيم والشين والياء ولها حيّز واحد وهو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهى شَجْرِيّةٌ والشَّجْرُ مَفْرِجُ الفم لان مبدأها من شجر الفم يقال اشتجر الرجلُ اذا وضع يدَه تحت شَجْره على حنكه قال الشاعر

* نام الخَلِىُّ وبِتُّ الليلَ مُشتجِرًا * كأنّ عَيْنِىَ فيها الصابُ مَذْبُوحُ *

والصاد من حيّز الجيم والشين والياء ولها حيّزٌ واحدٌ لانّها تقرب من اوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس الّا انّك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر واللام والنون والراء من حيّز واحد وبعضُها ارفعُ من بعض فاللامُ من حافة اللسان من آخرها الى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فُوَيْقَ الضاحك والنابِ والرَباعية والثَنيّة ومن خلف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مَخرجُ النون ومن مخرجه غيرَ انّه أدخلُ فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام مخرجُ الراء وهى ذَلْقيّةٌ يقال حرفٌ أَذْلَقُ وذَلْقُ كلّ شىء تحديدُ طرفه وكذلك ذَوْلَقُه والطاء والدال والتاء من حيّز واحد وهو ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وهى نِطْعيّةٌ لانّ مبدأها من نطْع الغار الاعلى وهو وسطه يظهر فيه كالتحزيز ثمّ الصاد والسين والزاى من حيّز واحد وهو ما بين الثنايا وطرف اللسان وهى أَسَليّةٌ لانّ مبدأها من أَسَلَة اللسان وهو مستدَقُّ طرف اللسان وهى حروف الصفير والظاء والذال والثاء من حيّز واحد وهو ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وبعضُها ارفعُ من بعض وهى لِثَويّةٌ لانّ مبدأها من اللِثَة والفاء والباء والميم من حيّز واحد وهى الشفة ويقال لها لذلك شَفَهيّةٌ وشَفَويّةٌ فالفاء من باطن الشفة السُفْلَى وأطرافِ الثنايا العُلَى وممّا بين الشفتين مَخرجُ الميم والباء الّا انّ الميم ترجع الى الخياشيم بما فيها من الغنّة فلذلك تسمعها كالنون لانّ النون

فُعْلٍ اصلًا نحو جُبّ ودُرّ وكذلك جُدَدٌ ولم يكن مثلُ هذا اللبس فى نحو شَدّ ومَدّ لانّه ليس فى زنة الافعال الثلاثيّة ما هو على زنة فَعْلَ ساكنَ العين فيلتبسَ به   وامّا الضرب الثالث فهو أن يلتقى المثلان من كلمتين وما قبل الاوّل حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحو قَرْمُ مالِك فانّك لو ادغمتَ ههنا الميم فى الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه وهو الراء والميم الاولى وذلك لا يجوز   فامّا ما يُحكى من الادغام الكبير لأبى عمرو من نَحْنُ نَقُصّ فليس بادغام عندنا وانّما يقول به القرّاء وانّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضُعْفِها لا على إذهابها بالكلّيّة   ولمّا كان الادغام انّما هو تقريبَ صوت من صوت فقد يقع فى المتقاربين كما قد يقع فى المثلين واذا كان كذلك فلا بدّ من معرفة مخارج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتباينين ؛

فصل ٧٣٢

قال صاحب الكتاب ومَخارِجُها ستّةَ عَشرَ فللهمزة والهاء والالف أَقْصَى الحَلْق وللعين والحاء اوسطُه وللغين والخاء ادناه وللقاف اقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك وللكاف من اللسان والحنك ما يلى مَخْرَجَ القاف وللجيم والشين والياء وَسَطُ اللسان وما يُحاذيه من وسط الحنك وللضاد اوّلُ حافة اللسان وما يليها من الأضراس وللّام ما دون اوّلِ حافةِ اللسان الى منتهَى طَرَفه وما يُحاذى ذلك من الحنك الأَعْلَى فُوَيْقَ الضاحِكِ والنابِ والرَباعيَةِ والثَنِيّةِ وللنون ما بين طرف اللسان وفُوَيْقِ الثَنايَا وللراء ما هو أَدْخَلُ فى ظَهْرِ اللسان قليلا من مَخرجِ النون وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصولِ الثَنايَا وللصاد والزاى والسين ما بين الثنايا وطرفِ اللسان وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطرافِ الثنايا وللفاء باطنُ الشَفَةِ السُفْلَى واطرافُ الثنايا العُلَى وللباء والميم والواو ما بين الشفتَيْن ؛

قال الشارح لمّا كان الغرض من الادغام تقريب الاصوات بعضها من بعض وتداخُلَها والحرفُ انّما هو صوتٌ مقروعٌ فى مَخرج معلوم وجب معرفةُ مَخارج الحروف لِيُعْلَم المتقارب من المتباعد   وجملة مخارج الحروف ستّة عشر مَخرجا والمَخرجُ هو المَقْطَع الذى ينتهى الصوتُ عنده   فمن ذلك الحلق وفيه ثلاثةُ مَخارجَ فأقصاها من أسفله الى ما يلى الصدرَ مَخرجُ الهمزة ولذلك تَثْقُل إخراجُها لتباعُدها ثمّ الهاء وبعدها الالفُ هكذا يقول سيبويه   وزعم ابو الحسن انّ ترتيبها الهمزةُ ثمّ الهاء ومَخرجُ الهاء هو مَخرجُ الالف لا قبله ولا بعده والذى يدلّ على فساده انّنا متى حرّكنا الالف انقلبت الى اقرب الحروف

فالادغامُ لاجتماع المثلين فى كلمة واحدة واذا ادغمتَ ففيه وجهان فتحُ القاف وكسرُها فالفتحُ لانّه لمّا كُره ظهور تاءَيْن فى كلمة أُسكن الحرف الاوّل ونُقل حركتها الى القاف فاستُغنى عن همزة الوصل فحذفوها وقالوا قَتَّلَ بفتح القاف وتشديد التاء ومَن كسر وقال قِتَّلَ فانّه حذف حركةَ التاء حذفًا ولم ينقلها الى ما قبلها ثمّ كسر القاف لالتقاء الساكنين   وامّا الوجه الثانى وهو الاظهارُ فلانّ التائين فى حكمِ منفصلين من جهةِ انّ تاء الافتعال لا يلزم ان يقع بعدها مثلُها بل قد يقع بعدها غيرُ تاء نحوَ اقتصر واقترب وابتدع وارتوى فصارا لذلك كالمنفصلين وقوله فهى شبيهة بتاء تلك يريد فى قوله أَنْعَتُّ تلك اى هى كالمنفصلة وهذا موضع جَمْلٍ وسيوضح ذلك مفصَّلًا ٠

قال صاحب الكتاب وما هو ممتنعٌ فيه وهو على ثلثة اضرب احدُها ان يكون احدُهما للإلحاق نحوُ قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ والثانى ان يُؤدِّىَ فيه الادّغامُ الى لَبْس مثال بمثال نحوُ سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ والثالثُ ان ينفصلا ويكونَ ما قبل الاوّل حرفا ساكنا غيرَ مدّة نحوُ قَرْمُ مالِكٍ وعَدُوُّ وَلِيدٍ   ويقع الادّغامُ فى المتقاربَيْن كما يقع فى المتماثلَيْن فلا بدّ من ذكرِ مَخارِجِ الحروف لتُعْرَفَ متقاربتُها من متباعدتها ٠

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الادغام انّما جىء به لضرب من التخفيف فاذا أدّى ذلك الى فساد عُدل عنه الى الاصل وكان احتمال التثقيل اسهلَ عندهم وذلك على ثلاثة اضرب احدها ان يكون الحرف الثانى من المثلين مزيدًا للالحاق نحوَ قولهم فى الفعل جَلْبَبَ وشَمْلَلَ فالحرفُ الثانى من المثلين كُرِّر ليُلْحق ببناء دَحْرَجَ فلو ادّغمتَ لزم ان تقول جَلَبَّ وشَمَلَّ فتُسكن المِثْل الاوّل وتنقل حركتَه الى الساكن قبله فيخرج عن ان يكون مُوازِنا لدحرج فيبطل غرضُ الالحاق والاحكامُ الموضوعةُ للتخفيف اذا أدّت الى نقضِ اغراض مقصودة تُركت   ومثله فى الاسم مَهْدَدُ وقَرْدَدٌ وقُعْدُدٌ ورِمْدِدٌ فمهدد عَلَمٌ من اسماء النساء وهو فَعْلَلٌ قال سيبويه الميمُ فيه من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادُّغمت مثلَ مَفَرٍّ ومَرَدٍّ فثبت انّ الدال ملحقة والملحقُ لا يُدّغم   وكذلك قُعْدُدٌ ملحق ببُرْثُنٍ ورِمْدِدٌ ملحق بزِبْرِجٍ وكذلك عَفَنْجَجٌ وأَلَنْدَدٌ ملحقان بسَفَرْجَلٍ فى الخماسىّ   والضرب الثانى أن يؤدّى الادغام الى لبس نحو سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ فانّه لا يدّغم المِثْلان هنا وإن كانا اصلين مثلهما فى شَدَدَ ومَدَدَ من قبل انّ الادغام فيها يُحْدِث لبسًا واشتباهَ بناء ببناء اذ لو ادُّغمت لم يُعلم المقصود منها الا ترى انّك لو ادّغمتَ فقلت طَلٌّ وسُرٌّ وجُدٌّ لم يُعلم انّ طَلَلًا فَعَلٌ وقد ادُّغم لانّ فى الاسماء ما هو على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين نحوِ صَدّ وجَدّ ولو ادُّغم نحوُ سُرُرٍ فقيل سُرٌّ لم يعلم هل هو فُعُلٌ مثلُ طُنُب وقد ادُّغم او هو على

على مَخْرَج الحرف المكرّر وضعةً واحدةً ويرفعوها بالحرفَيْن رفعةً واحدةً لأن لا ينطقوا بالحرف ثمّ يعودوا اليه وهذا المراد من قوله ثقل التقاء المتجانسين على السنتهم اى المثلَيْن اللذَيْن من جنس واحد فاذا أسكنوا الاوّل منهما ادّغموا فيتّصل بالثانى واذا حرّكوه لم يتّصل به لانّ الحركة تحول بينهما لانّ محلّ الحركة من الحرف بعده ولذلك يمتنع ادّغامُ المتحرّك والمدّغَم ابدًا حرفان الاوّل منهما ساكنٌ والثانى متحرّكٌ وجميعُ الحروف تُدّغَم ويُدّغَم فيها الّا الالفَ لانّها ساكنة ابدًا فلا يمكن ادّغامُ ما قبلها فيها ولا يمكن ادّغامُها لانّ الحرف انّما يُدّغَم فى مثله وليس الالف مثلَ متحرّك فيصحّ الادّغام فيها واعلم انّ التقاء الساكنين على ثلاثة اضرب احدها ان يسكن الاوّل ويتحرّك الثانى وهذا شرط المدّغَم فيحصل الادّغامُ ضرورةً سواء أُريد او لم يُرَد اذ لا حاجزَ بينهما من حركة ولا غيرِها نحوَ لم يرح حّاتم ولم أقل لّك فالادّغامُ حصل فيهما ضرورةً لانّ الاوّل اتّصل بالثانى من غير ارادة لذلك الا ترى انّ إسكان الاوّل لم يكن للادغام بل للجازم فوُجِد شرطُ الادغام بحكم الاتّفاق من غيرِ قصد وذلك بأن اعتمد اللسان عليهما اعتمادةً واحدةً لانّ المَخْرَج واحدٌ ولا فَصْلَ وامّا الثانى وهو ان يكون المِثْل الاوّل متحرّكا والثانى ساكنا نحوَ ظَلِلْتُ ورسولُ الْحَسن وما كان كذلك فانّ الادغام يمتنع فيه لامرين احدهما تحرُّكُ الاوّل والحرفُ الاوّلُ متى تحرّك امتنع الادغام لانّ حركة الحرف الاوّل قد فصلت بين المتجانسَيْن فتعذّر الاتّصال والامر الثانى سكون الحرف الثانى والادغامُ لا يحصل فى ساكن لانّ الاوّل لا يكون الّا ساكنًا فلو أُسكن الثانى لأجتمع ساكنان على غير شرطه وذلك لا يجوز وامّا الثالث وهو أن يتحرّكا معا وهما سواءٌ فى كلمة واحدة ولم يكن الحرف مُلْحِقا قد جاوز الثلاثةَ ولا البناء مخالفا لبناء الفعل فانّه يجب ان يُدّغَم بان يسكن المتحرّكُ الاوّلُ لتزولَ الحركةُ الحاجزةُ فيرتفع اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً فيخفّ اللفظ وليس فيه نقضُ معنى ولا لبسٌ وذلك نحو رَدَّ يَرُدُّ وشَدَّ يَشُدُّ فكلُّ العرب يدّغم ذلك فان كان المثلان من كلمتين منفصلتين كنت مخيّرا فى الادغام وتركه وذلك نحو قولك أنعتْ تّلك والمالُ لّزيد وثوبُ بّكْر فاذا اردتَ الادغام أسكنتَ الاوّل منهما لانّهما مثلان فأرادوا ان يرتفع اللسانُ بهما رفعةً واحدةً فيكون اللفظ بهما اخفّ وكلّما كثُرت الحركات حسُن الادّغام وذلك نحو قوله تعالى وَجَعَلْ لّكَ بالادغام فان شئت قلت وَجَعَلَ لَكَ من غير ادغام وانّما كان تركُ الادغام جائزا فى المنفصلين ولم يجز فى المتّصلين لانّ الكلمة الثانية لا تلزم الاولى وانّما وجب فى المتّصلين للزوم الحرفين قال الله تعالى أَرَأَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِّٱلدِّينِ على ما ذكرتُ لك وامّا اقْتَتَلَ فيجوز فيه الوجهان الادغامُ والاظهار

قويتا بكونهما حشوًا ولم تُجْعَلا كالدالّ من شَدَّ ومَدَّ لتطرُّفهما وقد قال بعضهم قِتّالٌ فادّغم التاء فى التاء بعد نقل حركة التاء الاولى الى القاف ولمّا تحرّكت القاف استغنى عن همزة الوصل فقال قِتّال ومن قال ذلك قال حِوّاءٌ فادّغم الواو فى الواو ونقل حركة الواو الاولى الى الحاء قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فاعرفه ،

ومن اصناف المشترك الادّغامُ

فصــل ٧٣١

قال صاحب الكتاب ثقُل التقاء المتجانسَيْن على أَلْسنتهم فعمدوا بالادّغام الى ضرب من الخفّة والتقاؤُهما على ثلثة اضرب احدُها أن يسكُن الاوّلُ ويتحرّكَ الثانى فيجب الادّغامُ ضرورةً كقولك لم يَبْرح حّاتمٌ ولم أَقُل لّك والثانى أن يتحرّك الاوّلُ ويسكن الثانى فيمتنع الادّغامُ كقولك ظَلِلْتُ ورسولُ ٱلْحَسَنِ والثالثُ ان يتحرّكا وهو على ثلثة اوجه ما الادّغامُ فيه واجبٌ وذلك ان يلتقيا فى كلمة وليس احدُهما للالحاق نحوُ رَدَّ يَرُدُّ وما هو فيه جائزٌ وذلك ان ينفصلا وما قبلهما متحرّكٌ او مدّةٌ نحوُ أَنْعَتْ تِّلْكَ والمالُ لِّزيد وثَوْبُ بَّكْرٍ او يكونا فى حكم الانفصال نحوُ اقْتَتَلَ لانّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاء بعدها فهى شبيهةٌ بتاء تِلْكَ ،

قال الشارح اعلم انّ معنى الادّغام إدخال شىء فى شىء يقال أدغمتُ اللجامَ فى فَمِ الدابّة اى أدخلتُه فى فيها وأدغمتُ الثياب فى الوعاء أدخلتها فيه ومنه قولهم حمارٌ أَدْغَمُ وهو الذى يسمّيه العجم دَيْزَج وذلك اذا لم تصدُق خُضرتُه ولا زُرقتُه فكانّهما لونان قد امتزجا والادّغامُ بالتشديد من الفاظ البصريين والإدغامُ بالتخفيف من الفاظ الكوفيين ومعناه فى الكلام ان تصل حرفا ساكنا بحرف مثلِه متحرّكٍ من غير ان تفصل بينهما بحركة او وقفٍ فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد ترتفع اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً فيصير الحرف الاوّل كالمستهلَك لا على حقيقة التداخل والادغامِ وذلك نحو شَدَّ ومَدَّ ونحوِهما والغرضُ بذلك طلبُ التخفيف لانّه ثقُل عليهم التكريرُ والعودُ الى حرف بعد النطق به وصار ذلك ضيقا فى الكلام بمنزلة الضيق فى الخَطْو على المقيَّد لانّه اذا منعه القيدُ من توسيع الخَطْو صار كانّه انّما يُقيِّد قَدَمُه الى موضعها الذى نقلها منه فثقُل ذلك عليه فلمّا كان تكريرُ الحرف كذلك فى الثقل حاولوا تخفيفَه بأن يدّغموا احدَهما فى الاخر فيضعوا أَلسنتهم

قويت وخويت لاعتلال اللام وجرى ذلك مجرَى ما لامه ياء نحوِ لوَيْت وروَيْت كما أجروا أَغْزَيْت مجرَى بنات الياء هذا اذا كان اصل العين التحريكَ فامّا اذا سكنت العين او انفتحت فلا يلزم قلبُ اللام ياء نحوَ التَوَى وهو الهلاك وهو من مضاعَف الواو يدلّ على ذلك قولهم التَوُّ الفَرْد ومنه الحديث الطَوافُ تَوٌّ والاستجمارُ تَوٌّ فهو من معناه ولفظه لانّ الهلاكَ اكثرُ ما يكون مع الواحد وكذلك اذا كان اصلها السكون فإنّ الواو تثبت ولا تُقلب نحوَ القُوّة والصُوّة وهو مختلَف الريح والحُوّ والبَوّ وهو جِلْد الحُوار يُحْشَى اذا مات ولدُ الناقة لتعطِف عليه والقَوُّ وهو اسم مكان والجَوُّ وهو ما بين السماء والارض وقيل فى قوله * خَلا لَكِ الجَوُّ فبيضِى واصْفِرِى * قال هو ما اتّسع من الأودية جعلوه اذ سكن ما قبل الواو الاخيرة مثلَ غَزْوٍ وعَدْوٍ وقوله فمحتمَلات يريد انّه احتُمل ههنا ثقلُ التضعيف لسكونِ ما قبل الواو والادّغامِ وكونِ اللسان تنبو بهما دفعةً واحدةً فاعرفه ،

فصـــل ٧٣٠

قال صاحب الكتاب وقالوا فى اِفْعالّ من الحُوّة اِحْواوَى فقلبوا الواوَ الثانيةَ ألفا ولم يدّغموا لانّ الادّغام كان يصيّرهم الى ما رفضوه من تحريكِ الواو بالضمّ فى نحوِ يَغْزُو ويَسْرُو لو قالوا اِحْواوّ يَحْواوُّ وتقول فى مصدره اِحْوِيواءً واِحْوِيّاءً ومن قال اِشْهِبابٌ قال اِحْوِواءٌ ومَن ادّغم اقتتالًا فقال قِتّالًا قال حِوّاءٌ ،

قال الشارح تقول فى اِفْعالّ مثلِ اِحْمارّ من الحُوّة والقُوّة اِحْواوَى واِقْواوَى والاصل اِحْواوَوَ واِقْواوَوَ فوقعت الواو طرفًا متحرّكةً وقبلها فتحةٌ فقلبوها الفًا ولم يدّغموا لاختلاف الحرفين وخروجِهما بانقلاب الواو الثانية الفًا عن ان يكونا مثلَيْن وقوله لانّ الادّغام كان يصيّرهم الى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ فى نحو يَغْزُو ويَسْرُو لو قالوا اِحْواوّ يَحْواوُّ ليس بصحيحٍ لانّ الواوِ المشدّدة لا تثقل عليها حركاتُ الاعراب نحوَ هذا عَدُوٌّ وعُتُوٌّ وتقول فى مصدره اِحْوِيّاءً هذا هو الوجه الذى ذكره سيبويه والاصل اِحْوِيواوٌ مثل اِحْمِيرار واِشْهِيباب وانّما قلبوا الواو الوُسْطَى ياءً لوقوع الياء ساكنةً قبلها على حدّ سَيِّد ومَيِّت وهذه الياء مبدلة من الالف للكسرة قبلها وقُلبت الواو الاخيرة همزةً لوقوعها طرفًا بعد الف زائدة على القاعدة نحوِ كِساء ورِداء وقال بعضهم اِحْوِيواء فلم يدّغم كما لم يدّغم فى سُوَيِرَ اذ كانت الواو بدلًا من الفِ سايَرَ وقد قالوا اِشْهِبابٌ فحذفوا الياء تخفيفا لطول الاسم ومن قال ذلك قال فى مصدرِ اِحْواوَى اِحْوِواءً فلم يدّغم لتوسُّط الواوين كما لم يدّغم فى اقتتال لانّ التائين وإن كانتا مثلين فقد

قولك أَحْيِيَةٌ على أَفْعِلَةٍ وأَحْيِياء على أَفْعِلاء وانّما جاز الاظهار لانّ الجمع فرعٌ على الواحد واللامُ فى الواحد غير ثابتة وانّما هى مبدلة على حدّ إبدالها فى وَراء وسِقاء فلم يُلتفت الى اظهاره لانّ الياء لم تكن ثابتة فى الواحد وأمّا الادّغام نحوُ أَحِيَّة وأَحِيّاء فلاجتماع الياءَيْن ولزومِ تحرّكِ الثانية وامّا عَيِيٌّ وأَعْيِيَةٌ وأَعْيِياء فالادّغام فيه أوجبُ منه فى أَحِيَّة لانّ اللام لا تثبت فى واحِد أُحِيَّة بل تُبْدَل همزةً فلم يلزم اللامَ التحريكُ وانّما لزم الهمزةَ التى هى بدلٌ منها وأمّا أَعْيِياء وأَعْيِيَة فاللام ثابتةٌ فى واحده متحرّكةٌ نحوُ عَيِيٌّ فقويت فيها الحركةُ لوجودها فى الجمع والواحد وقوى وجهُ الادّغام قال ابوعثمان وسمعنا من العرب من يقول أَعْيِياء وأَعْيِيَةٌ فيُبيّن قال واكثرُ العرب يُخْفِى ولا يدّغم وانّما كثُر الاخفاء لانّه وسيطٌ بين الاظهار والادّغام فعدلوا اليه لاعتداله اذ فيه محافَظةٌ على الجانبَيْن وهو شِبْهُ الهمزة بين بين وامّا قَوِىَ فهو من مضاعَف الواو والعينُ واللامُ واو يدلّ على ذلك قولهم فى المصدر القُوَّةُ ولم يُعِلّوا الواو بقلبها الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها لاعتلال اللام فى المضارع نحو يَقْوَى فلم يكونوا يجمعون عليه اعلالَ العين واللام كما قلنا فى عَيِىَ وحَيِىَ ولا يجوز الادّغامُ كما جاز فى حَىَّ وعَىَّ لاختلاف الحرفَيْن ولم يكونا مثلَيْن لانقلاب الواو الثانية ياء فاعرفه،

فصل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب ومضاعَفُ الواو مختصٌّ بفَعِلْتُ دون فعَلت وفعُلت لانّهم لو بَنَوْا من القُوّة نحو غَزَوْتُ وسَرُوتُ لَلَزِمَهم ان يقولوا قَوَوْتُ وقَوُوتُ وهم لاجتماع الواوَيْن أَكْرَهُ منهم لاجتماع الياءَيْن وفى بناء نحوِ شَقِيتُ تنقلب الواوُ ياء وامّا القُوّة والصُوّة والبَوّ والحُوّ فمحتمَلاتٌ للادّغام،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من مضاعَف الواو ماضيا فانّه يكون على فَعِلْت بكسر العين فلا يأتى منه فَعَلْت ولا فَعُلْت فلم يقولوا قَوَوْت ولا قَوُوت لانّهم اذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضى على فَعِلْت لتَنْقَلِب ياء نحوَ ياء شَقِيت ورَضِيت فهم باستثقال الواوين والضمّة اجدرُ وكنت تقول فى المضارع يَقْوُو فاستثقلوا اجتماع الواوين كما استثقلوا اجتماع الهمزتين فعدلوا الى بناء فَعِلْت لتنقلب الواو ياء ويزول الثقلُ باختلاف الحرفين على حدّ صنيعهم فى حَيَوان والاصل حَيَيان واذا كانوا قد قلبوا الأخفّ الى الاثقل ليخفّ اللفظ بزوال التضعيف فقلبُهم الاثقلَ الى الاخفّ لزوال التضعيف اجدرُ فلذلك قالوا قَوِيت وخَوِيت والاصل قَوِوت وخَوِوت فانقلبت اللام التى هى واوٌ ياء لانكسار ما قبلها وصحّت العين فى

وذلك انّ اللسان تنبو عنه نَبْوَةً واحدةً فكما امتنع ان تقع ياءٌ فى الطرف وقبلها ضمّةٌ فكذلك قلّ الضمُّ هنا وليس بممتنع ومثلُه قولهم قرنٌ أَلْوَى وقرونٌ لُيٌّ يجوز فيه الضمّ والكسر والكسرُ اكثرُ فقلّةُ الضمّ تُوازِى امتناعَ أَدْلُوٍ وأَظْبُىٍ   وامّا أُحِىَّ فهو مبنىّ من أَحْيَا والحاء مكسورة لا غير لانّها حركةُ الياء المدّغمة تُقلب الى الحاء الساكنة على حدّ يَشُدّ ويَمُدّ   وكذلك أُسْتُحِىَّ العملُ واحد والاصل أُسْتُحْيِىَ وفيه لغتان احداهما استحيَيْتُ والاخرى استَحَيْتُ فامّا استحييت بياءيْن فهى لغةُ اهل الحجاز على ما ينبغى من القياس لانّهم صحّحوا الياء الاولى وهى عين الفعل وأعلّوا الثانية وهى لام الفعل فقالوا استَحْيَى يستَحْيِى واستَحْيَيْتُ   وامّا استَحَيْتُ فهى لغة بنى تميم ووزنها استفَلْتُ والعين محذوفة واختلف العلماء فى كيفيّة الحذف فذهب الخليل الى انّ حذف العين لالتقاء الساكنين وهو الذى حكاه سيبويه وذلك انّ استحَيَيْتُ استفعلت وعينُ الفعل منه معتلّة كانّه فى الاصل قبل دخول السين والتاء حَايَ كقولك بَاعَ باعلال العين ثمّ دخلت السين والتاء على حَايَ فصار اِسْتَحايَ كما تقول استباع ثمّ دخلت تاء المتكلّم فسكنت الياء وقبلها الالف ساكنةٌ فحُذفت لالتقاء الساكنين   والقولُ الثانى انّ استحيت اصلُه استحييت فاستثقلوا اجتماعَ ياءيْن فألقوا الاولى منهما تخفيفا وألقوا حركتَها على الحاء وألزموها الحذفَ تخفيفا فى لغة بنى تميم كما ألزمت العرب الحذفَ فى يَرَى ويُرِى تخفيفا وألقوا حركتها على الفاء وهو رأىُ المازنىّ ايضا قال ابو عثمان لو كان الحذف لالتقاء الساكنين لرُدّتْ فى المضارع وكنت تقول يَسْتَحْيِى ولم يفعلوا ذلك   فاذا بنيتَ لما لم يسمّ فاعله من الاوّل قلت أُسْتُحِىَّ والاصل استُحْيِىَ فادُّغم الاوّل فى الثانى لانّه متحرّك وبعد اسكانه تُنقل حركته الى الحاء والإظهارُ جائز وإن بنيتَه من اللغة الثانية قلت أُسْتُحِىَ لا غير   وامّا حُوِيِىَ فهو من حَايَى يُحايِى فلمّا بنيته لما لم يسمّ فاعله قلت حُوِيِىَ على الاصل وإن شئت ادّغمت وقلت حُوِىَّ لانّ حركة آخره لازمة   ومن قال حُىَّ وأُحِىَّ فادّغم لم يقل يُحَىُّ فيدّغم لانّ هذه الافعال لا يدخلها ضمٌّ بحالٍ لانّ اللام فيها تُعاقِب الضمّةَ ولا تجتمع معها وكذلك لو نصبت فقلت لن يُحْيِىَ فانّك لا تدّغم لانّ الفتحة عارضة لانّها حركةُ اعراب لا تلزم اذ قد تزول فى حال الرفع والجزم ،

قال صاحب الكتاب وقالوا فى جمع حَياء وعَيِىّ أَحِيَّةٌ وأَعِيّاء وأَحْيِيَةٌ وأَعْيِياء   وقَوِىَ مثلُ حَيِىَ فى ترك الإعلال ولم يجئ فيه الادّغامُ اذ لم يلتق فيه مثلان لقلب الكسرة الواوَ الثانية ياءً ،

قال الشارح امّا أَحِيَّةٌ وأَحِيّاء فى جمع حَياء الناقة فهذا يجوز فيه الوجهان الاظهار والادّغام فالاظهار

نحوَ حَىَّ وعَىَّ أُجروه فى ذلك مجرَى نحوِ شَدَّ والاظهارُ جائز وانّما جاز الاظهار لانّ هذه اللام قد تعتلّ وتسكن فى الرفع وتحذف فى الجزم نحوَ هو يَحْيَى ولم يَحْيَ فلمّا لم تلزمها الحركةُ انفصلت من دال شَدَّ لانّها متحرّكة فى الرفع ولا تحذف على وجه فاذا اظهرتَ فقلتَ قد حَيِىَ زيدٌ قلت فى الجمع قد حَيُوا كما تقول قد عَمُوا قال الشاعر

* وكُنّا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمَسٍ * حَيُوا بعدما ماتُوا من الدَّهْرِ أَعْصُرَا *

والمعنى حسبتُ حالهم بعد سُوء قد صلحتْ وكَهْمَسٌ الذى ذكره رجلٌ من بنى تميم مشهورٌ بالفُروسيّة والشَجاعة والشاهدُ فيه قوله حَيُوا وبناؤه على بناء خَشُوا وفَنُوا لانّ حَيِىَ اذا ضُوعفت الياء ولم تُدْغم بمنزلة خَشِىَ وفَنِىَ واذا لحقها واوُ الجمع لحقها من الاعلال والحذفِ ما لحق خشى اذا كانت للجمع ومن قال حَىَّ فلانٌ فادّغم ثمّ جمع قال حَيُّوا لانّ الياء اذا سكن ما قبلها فى مثلِ هذا جرت مجرى الصحيح ولم يثقل عليها الضمّةُ وعليه انشد الاصمعىّ لعَبِيد * عَيّوا بامرهم الخ * وبعده

* وضعتْ لها عُودَيْنِ من * ضَعَةٍ وآخَرَ من ثُمامَهْ *

الشاهد فيه قوله عيّوا وعيّت وإجراؤهما مجرى ظَنُّوا وظَنَّتْ ونحوِهما من الصحيح ولذلك سلم من الاعتلال والحذفِ لِما لحقه من الادّغام وصف قوما يخرَقون فى امورهم ويعجِزون عن القيام بها وضرب لهم المثَلَ فى ذلك بخُرْقِ الحمامة وتَفْريطِها فى التمهيد لبَيْضها لانّها لا تتّخذ عُشَّها الّا من كُسار الأعواد وربّما طارت عنها العِيدان فتَفرّق عشها وسقطت البيضةُ ولذلك قالوا فى المثل اخرقُ من حمامة وقد بيّن خُرْقَها فى البيت بعده اى جعلت لها مِهادا من هذين الصنفين من الشجر ولم يُرِد عودَيْن فقط ولا ثلاثةً كما ظنّ بعضهم ❊

قال صاحب الكتاب وكذلك أُحِيَّ وأُسْتُحِيَّ وحُوِيَّ فى أُحْيِىَ وأُسْتُحْيِىَ وحُويِىَ وكلُّ ما حركته لازمةٌ ولم يدّغموا فيما لم تلزم حركته نحوَ لَنْ يُحْيِىَ ولن يستحْيِىَ ولن يُحايِىَ ❊

قال الشارح وكذلك كلُّ فعلِ ما لم يسمّ فاعله نحوُ حُيَّ فى هذا المكان وأُسْتُحِيَّ وحُوِيَّ فحُيَّ مبنىّ للمفعول من حُيِىَ بالجارّ والمجرور ليصحّ بناؤه لما لم يسمّ فاعله اذ كان لازما فيقوم الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل وأنت مخيَّرٌ فى ضمّ الحاء وكسرها والكسرُ اكثرُ لانّه اخفّ فالضمُّ على الاصل والكسر لضرب من التخفيف لانّ الحرف المشدّد قد ينزل فى بعض المواضع منزلةَ الحرف الواحد نحوَ دابّة وشابّة فانّ الياء المشدّدة قد تتنزّل عندهم منزلةَ الحرف الواحد المتحرّك ولولا ذلك لَما جاز ان تُجامِع الالفَ الساكنةَ

اختلاف جنسهما فاعلالُ الماضى للمضارع والمضارعِ للماضى كان ذلك أُجدر وامّا يَشْأَيانِ فقد قلبوا الواو ياءً مع انّها لم تقلب فى الماضى لانّك تقول شَأَوْت ولم ينكسر ما قبل الواو فى المضارع وذلك من قبل انّ الماضى فَعَلَ بالفتح وفَعَلَ مفتوحَ العين لا يأتى مضارعُه على يَفْعَل بالفتح وانّما فُتح لمكان حرف الحلق فصار الفتح عارضا فعُومل على الاصل ونظيرُه يَسَعُ ويَطَأُ فتحوا العين لمكان حرف الحلق وتركوا الفاء التى هى الواو محذوفةً على الاصل اذ كانت الفتحة عارضة وقال ابو الحسن الاخفش لمّا قالوا فى المضارع يَشْأَى ففتحوا أشبهَ ما ماضيه فَعِلَ بالكسر لانّ يفعَل بابُ ماضيه فَعِلَ فجرى مجرى رَضِىَ وشَقِىَ فقالوا يَشْأَيانِ كما قالوا يَرْضَيانِ ويَشْقَيانِ وقالوا ملهيان فى تثنية مَلْهًى وهو من الواو لكنّهم قلبوا الواو ياءً حملًا على الماضى وهو لَهِيت عن الامر وكذلك مصطفيان فقلبوا اللام ياء حملا على يَصْطَفِى ومعلّيان لانّه مفعولٌ من عَلَّى يُعَلِّى والواوُ منقلبة فى يعلّى وكذلك مستدعيان فاعرفه،

فصــل ٧٣٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا نحو حَيِىَ وعَيِىَ مُجْرَى بَقِىَ وفَنِىَ فلم يُعلّوه وأكثرهم يدّغم فيقول حَىَّ وعَىَّ بفتح الفاء وكسرِها كما قيل لُىٌّ ولِىٌّ فى جمعِ أَلْوَى قال اللّه تعالى وَيَحْيَا مَنْ حَىَّ عَنْ بَيِّنَةٍ قال عَبِيدٌ

* عَيُّوا بأَمْرِهِم كما * عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمامَةْ *

قال الشارح اذا اجتمع فى آخِر الفعل حرفا علّة لم يمكن اعلالُهما معًا لانّه إجحافٌ وربّما أدّى الى حذف او تغيير وانّما يُعَلّ احدهما والأَوْلى بالاعلال الاخيرُ الذى هو اللام على نحوِ شَوَى وذَوَى فامّا حَيِىَ وعَيِىَ ونحوُهما من مضاعف الياء فالقياسُ هنا ان تقلب الياء الاولى الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وأن يصير اللفظ الى حَاىَ وعَاىَ فيعتلّ العين وقد اعتلّت هذه اللام فى المضارع بقلبها الفًا وسكونِها فى حال الرفع وحذفِها فى حال الجزم والافعالُ كلّها جنس واحد فكرهوا ان يجمعوا عليه اعتلالَ عينه ولامه فنزّلوا الاوّل منزلةَ الصحيح وأقرّوه على لفظه فى الماضى ووفّوه ما يستحقّه من الحركات ولحق الثانىَ القلبُ والتغييرُ والسكونُ وذلك نحوُ حَىَّ يَحْيَى وعَىَّ يَعْيَى فهذا معنى قوله أجروا حَيِىَ وعَيِىَ مجرى بَقِىَ وفَنِىَ يعنى اجروا الياء الاولى مجرى النون فى فنى والقاف فى بقى ولم يغيّروها مع وجود مقتضى التغيير كما لم يغيّروا الصحيح فيما ذكرناه واكثرُ العرب يَدّغم العين فى اللام اذا تحرّكت اللام

هى مبدلة من واوِ اداوة ووزنُ أَداوَى على هذا فَعاوِلُ على منهاجِ فَعالِل وانّما يفعلون ذلك اذا كانت الواو لاما لا عينا وذلك لانّ اللام اذا كانت واوا رابعةً فصاعدا كثُر قلبُهم ايّاها الى الياء نحوُ أَغْزَيْت واستدعَيْت ومَغْزَيانِ وغازِيَة ومَحْنِيَة فأظهروا الواو فى اداوة ونحوها ليُعلموا انّ الواو فى اداوة وإن كانت رابعةً صحيحةٌ غيرُ منقلبة واذا كانوا قد راعوا الزائد فى الجمع نحوَ ياء خطيئة فقالوا خَطايا فهم بمراعاة الاصلىّ أجدرُ ؛

فصـــل ٧٣٧

قال صاحب الكتاب وكلُّ واوٍ وقعت رابعةً فصاعدا ولم ينضمّ ما قبلها قُلبت ياء نحوَ أَغْزَيْتُ وغازَيْت ورَجَّيْت وتَرَجَّيْت واسترشَيْت ومصارَعتها ومصارعةِ غُزِىَ ورَضِىَ وشَأَى فى قولك يُغْزَيانِ ويُرْضَيان ويَشْأَيان وكذلك مَلْهَيان ومُصْطَفَيان ومُعَلَّيان ومستدعَيان ؛

قال الشارح الواو اذا وقعت رابعة فصاعدا قُلبت ياء وانّما قلبوها ياء حملاً على المضارع وانّما قُلبت فى المضارع للكسرة قبلها على حدّ قلبها فى مِيزان ومِيعاد فلمّا قالوا يُغْزِى فقلبوا كرهوا ان يقولوا أَغْزَوْتُ لانّ الافعال جنسٌ واحدٌ فأرادوا المُماثَلة وأن يكون لفظُ الماضى والمضارع واحدا فأعلّوا الماضى لاعلال المضارع كما اعلّوا المضارع نحوَ يَقُول ويَبِيع لاعلالِ قالَ وباعَ الا ترى انه لولا اعلالُ الماضى لم يلزم اعلال المضارع وقوله ولم ينضم ما قبلها احترز به من يَغْزُو ويَدْعُو من الافعال ومن نحو تَرْقُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ من الاسماء فان قيل فأنت تقول تَرَجَّيْت وتَغازَيْت بقلبها ياء مع انّك لا تكسر ما قبل اللام فى المضارع لانّك تقول يَترجَّى ويَتغازَى فهلّا قلت ترجَّوْت وتغازَوْت فتُصحّح الواو تصحيحَها فى غَزَوْت لصحّتها فى يَغْزُو قيل ترجَّيْت مُطاوِعُ رَجَّيْت وتغازَيْت مطاوعُ غازَيْت فلمّا كانت الواو تقلب فى الاصل لانكسار ما قبل لامه فى المضارع نحوِ يُرَجِّى ويُغازِى بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة فالالف فى تَرَجَّى وتَغازَى بدلٌ من ياء هى بدلٌ من الواو التى هى لام فى الاصل وقالوا فى مضارع غُزِىَ ورَضِىَ يُغْزَيانِ ويُرْضَيانِ فقلبوا الواو ياء وإن لم ينكسر ما قبل اللام حملًا للمضارع على الماضى لانّ الماضى قد وُجدت فيه علّةٌ تقتضى القلبَ وهو انكسارُ ما قبل الواو نحوُ غُزِىَ ورَضِىَ ولم يُوجَد فى المضارع علّةٌ تقتضى القلب فكرهوا ان يختلف البابُ فهذا نظيرُ أَغْزَيْت يُغْزِى الّا انّ أغزيت حُمل ماضيه على مضارعه وهنا حُمل المضارع على الماضى واذا كانوا قد اعلّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع

همزة اصليّة نحوَ خَطيئةٍ ورَزيئةٍ وجمعتَه هذا الجمعَ لقلتَ خَطايَا ورَزايَا بالياء الخالصة والاصل خَطاءِىُ ورَزاءِىُ فاجتمع همزتان الأُولى مكسورة فقلبوا الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسارِ الاولى فأبدلوا من الكسرة فتحةً فصار خَطاءَىُ ورَزاءَىُ بالياء الخالصة فقلبوا الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت خَطاءا ورزاءا وتقديره خَطاعا ورزاعا والهمزةُ قريبة من الالف فصار كانّك قد جمعت بين ثلاث الفات فأبدلوا من الهمزة ياء فصار خَطايَا ورزايَا ولا يعتمدون ذلك الّا فيما كانت همزته عارضة فى الجمع فامّا اذا كانت الهمزة موجودة فى الواحد عينا فانّها تبقى على اصلها فتقول فى جمع جائيَةٍ اسمِ فاعل من جَأَى عليه جَأْيًا اى عَضّ وشائيَةٍ من شَأَّه اذا سبقه جَوآءٍ وشَوآءٍ كما تقول غَواشٍ وجَوارٍ فرقًا بين ما همزتُه اصليّةٌ ثابتةٌ فى الواحد وبين العارضة هذا مذهبُ اكثر النحويين فامّا الخليل فانّه كان يذهب الى انّ خَطايَا ورَزايَا وما كان نحوهما قد قُلبت لامه التى هى همزة الى موضع ياء فَعيلَةٍ فكانت فى التقدير خطايِئُ بياء قبل الهمزة ثمّ تقلب الى خطاءٍ ثمّ أُبدل من الكسرة فتحةٌ وعُمل فيه ما عمله عامّةُ النحويين والقولُ هو الاوّل لانّه قد حُكى عنهم غفر اللهُ خَطائِئَهُ بهمزتين وحكى ابو زيد دَريئةٌ ودَرائِئُ بهمزتين كما ذهب اليه الجماعةُ غيرَ الخليل فقالوا شَوايَا وحَوايَا فى جمع شاوِيَةٍ وحاوِيَةٍ فالواو فيهما وإن كانت عينا غيرَ مدّة تقبل الحركةَ بخلافِ ما تقدّم وذلك انّك لمّا جمعتَه قلبتَ الفه واوا على حدّ قلبها فى ضَوارِبَ وقَوائمَ ووقعت الفُ الجمع بعدها فاكتنفت الالفَ واوان احداهما المنقلبةُ عن الالف والاخرى عين الجمع فقُلبت الثانية همزةً لوقوعها بعد الف زائدة قريبة من الطرف على حدّ صنيعهم فى أَوائلَ فصار حَواءِىُ وشَواءِىُ ثمّ ابدلوا من كسرة الهمزة فتحةً فصار تقديره شَواءا وحَواءا فأبدلوا من الهمزة ياء وقالوا شَوايَا وحَوايَا فاعرفه وقالوا هَدِيّةٌ وهَداوَى ومَطِيّةٌ ومَطاوَى وشَهِيّةٌ وشَهاوَى بالواو وهو شاذّ والقياسُ الجيّدُ هَدايَا ومَطايَا وشَهايَا وامّا اداوَةٌ وأَداوَى وعِلاوَةٌ وعَلاوَى وهِراوَةٌ وهَراوَى ونحوها ممّا الواو فى واحده ظاهرةٌ نحوِ شَقاوَةٍ وغَباوَةٍ فانّك اذا جمعتَه على هذا الحدّ فانّك تزيد الفَ الجمع ثالثةً فتقع الالف بعدها التى كانت فى الواحد وهو موضعٌ يُكسر فيه الحرف فتُقلب حينئذ همزةً مكسورةً فتصير فى هذه الصورة أَداءِوُ بمنزلة أَداعِوُ فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فتصير أَداءِىُ ثمّ عُمل فيها ما عُمل فى خطاءِىُ من تغيير الحركة والقلب ثمّ انّهم راعوا فى الجمع حكمَ الواحد فأرادوا ان يظهر الواو فى التكسير كما كانت ظاهرة فى الواحد فلم يُمكنهم ذلك فأبدلوا من الهمزة الواو فاذًا ليست هذه الواو الواوَ التى كانت فى الواحد انّما هى بدلٌ من الهمزة المبدلة من الفِ اداوَةٍ والالفُ بدلٌ من ياء

ان يخرج بعض ذلك على الاصل فيكون مَنْبَهَةً على انّ اصله الصفة وقد قالوا حُزْوَى فى العَلَم وهو اسم مكان والاعلامُ قد يكثر فيها الخروجُ على الاصل نحوُ مَكْوَزَةَ ومَحْبَبٍ وحَيْوَةَ ونحوِها فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يُفْرَق فى فُعْلَى من الياء نحو الفُتْيَا والقُصْيَا فى بناء فُعْلَى من قصيتُ واما فِعْلَى فحقُّها أَن تَنْساق على الاصل صفةً واسماً،

قال الشارح امّا فُعْلَى بالضمّ من الياء فلا يغيّر كما يغيّر فُعْلَى من الواو لانّهم اذا كانوا قد قلبوا ذوات الواو الى الياء فى نحو الدُّنْيَا فلَأن يُقِرّوا الياء على حالها كان ذلك أحرى واذا كانوا قد أقرّوا الواو فى فَعْلَى نحو الدَعْوَى والعَدْوَى على حالها مع ثقل الواو فأن يُقِرّوا الياء مع خفّتها كان ذلك أجدر واما فِعْلَى فلا نعلمهم غيّروه بل أتوا به على الاصل والشىء اذا جاء على اصله فلا علّةَ له ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال واما اذا خرج عن اصله فيُسْأَل عن العلّة المُوجِبة لذلك فاعرفه،

فصل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب واذا وقعت بعد الف الجمع الذى بعده حرفان همزةٌ عارضةٌ فى الجمع وياءٌ قلبوا الياء ألفا والهمزةَ ياءً وذلك قولهم مَطايَا ورَكايَا والاصلُ مَطائِىُ ورَكائِىُ على حدّ صَحائِفَ ورَسائِلَ وكذلك شَوايَا وحَوايَا فى جمع شاوِيَة وحاوِيَة فاعِلتَيْن من شَوَيْتُ وحَوَيْتُ والاصلُ شَواوِىُ وحَواوِىُ ثمّ شَوائِىُ وحَوائِىُ على حدّ أَوائِلَ ثمّ شَوايَا وحَوايَا وقد قال بعضهم هَداوَى فى جمع هَدِيّة وهو شاذّ واما نحوُ اداوةٍ وعِلاوة وهِراوة فقد ألزموا فى جمعه الواوَ بدلَ الهمزة فقالوا أَداوَى وعَلاوَى وهَراوَى كانّهم ارادوا مُشاكَلةَ الواحد الجمعَ فى وقوعِ واوٍ بعد الف واذا لم تكن الهمزة عارضة فى الجمع كهمزة جَواء وسَواء جمع جائِيَة وسائِيَة فاعِلتَيْن من جاء وساء لم تُقْلَبْ،

قال الشارح اعلم انّ مَطِيَّةً ورَكِيَّةً وزنُهما فَعِيلَةٌ كصحيفة وسفينة والاصل مَطِيوَة ورَكِيوَة فالياء زائدة للمدّ كألف رسالة والواو لامُ الكلمة لانّه من مَطَوْت والرَكْوَة فلمّا اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاوّل منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً على حدّ سَيِّد ومَيِّت فاذا جمعتَهما على الزيادة كان حكمهما حكمَ الرباعىّ كجَعافِرَ وسَلاهِبَ فقلت مَطائِىُ ورَكائِىُ فهمزتَ الياء فيهما لانّها مدّة لا حظّ لها فى الحركة فلمّا وقعت موقعَ المتحرّك قُلبت همزةً على حدّ صَحائِفَ ورَسائِلَ فأبدلوا من الكسرة فتحةً تخفيفا كما ابدلوها فى مَدارَى ومَعايَا لانّه اخفّ ولا يُلْبِس ببناء اخر فصارا مَطاءا ورَكاءا وكذلك لو كانت اللام

كلّها اسماءٌ وأصلها الياء فالشروى المِثْلُ يقال هذا شروى هذا اى مثله وهو من شَرَيْت والتقوى التَقيّةُ والوَرَعُ يقال اتَّقاهُ يَتّقيه اتّقآءً وتَقاهُ يَتْقيه تَقيّةً وتِقاء وتُقًى وهو من الياء لقولهم وَقَيْت وتَقَيْت اى انتظرت والرُعْوَى والرُعْيَا من الحفاظ والرِعاية فهو من رَعَيْت والعَوّى كوكبٌ يقال انّه وركُ الأسد وذكر ابو علىّ فى الشِيرازيّات زعم ابو اسحق انّها سُمّيت بذلك للانعطاف الذى فيها كانّها الفٌ معطوفةُ الذَنَب وهو من عَوَيْتُ الحَبْلَ اذا فتلتَه والطغوى من الطُغْيان يقال طُغْوانٌ وطُغْيانٌ وطَغْوَى بمعنى واحد وهو مجاوَزة الحدّ فى العِصْيان ولم يقلبوا فى الصفات نحوِ خَزْيَا وصَدْيَا وريَّا فإن اردت الاسم قلت رِوًى فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو واختصّوا بذلك اللامَ دون الفاء والعين لضُعْفها وتأخُّرها والضعيفُ مطموعٌ فيه فإن قيل فهلّا كان ذلك فى الصفة دون الاسم حيث ارادوا الفرق والتعويض قيل الواوُ مستثقلة والصفةُ اثقلُ من الاسم اذ كانت فى معنى الفعل فلم تزد ثقلًا بالواو وحيث كان الاسم اخفّ عليهم جعلوه بالواو ليُعادِل ثقلُ الواو ثقلَ الصفة؛

قال صاحب الكتاب ولا يُفْرَق فيما كان من الواو نحوِ دَعْوَى وعَدْوَى وشَهْوَى ونَشْوَى؛

قال الشارح يريد انّه لا يلزم الفرق بين الاسم والصفة فيما كان من ذوات الواو كما لزم فى ذوات الياء انّما ذلك مقصور على ما كان من الياء فيستوى الاسمُ والصفةُ وتقول دعوى وعدوى وهى المَعونة وفى الصفة شهوى ونشوى فيكون الجميع بالواو فلا يُغيَّر الاسم والصفةُ تبقى على حالها كما كانت فى صَدْيَا وخَزْيَا كذلك غيرَ مغيّرة واذا كانوا قد قلبوا الياء واوا فى شَرْوَى ورَعْوَى لانّهما اسمان فأن يُقِرّوا الواو فيما هى فيه اصلٌ أجدرُ؛

قال صاحب الكتاب وفُعْلَى تُقلب واوها ياءً فى الاسم دون الصفة فالاسمُ نحوُ الدُنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا وقد شذّ القُصْوَى وحُزْوَى والصفةُ قولُك اذا بنيتَ فُعْلَى من غَزَوْتُ غُزْوَى؛

قال الشارح وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة الّا انّ التغيير هنا مخالفٌ للتغيير فى فَعْلَى لانّك هنا قلبت واوه ياءً وفى فَعْلَى قلبت ياءه واوا وذلك لضرب من التعادل وقد مثّل الاسمَ بالدنيا والعليا والقصيا وهى فى الحقيقة صفاتٌ الّا انّها جرت مجرى الاسماء لكثرة استعمالها مجرّدةً من الموصوفين فهى كالأَجْرَع والأَبْطَح ولذلك قالوا فى جمعه الأَباطِح والأَجارِع كما قالوا أَحْمَدُ وأَحامِدُ وأبدلوا الواو فى فُعْلَى بضمّ الفاء كما أبدلوها بفتح الفاء ولم تغيّر الصفة نحو غزوى كما لم تغيّر فى فَعْلَى نحو خَزْيَا وقد شذّ القُصْوَى وكان القياس القُصْيَا كما قالوا الدُنْيَا ولا يُنْكَر ان يشذّ من هذا شىء لانّ اصله الصفةُ فجاز

قال الشارح يريد انّ المقلوب من الواو والياء بعد الالف لا تكون الالف فيه الّا زائدة وذلك لامرين احدهما انّ الحرف اذا كان زائدا جاز ان يُقدَّر ساقطا فيصير حرفُ العلّة كانّه قد ولى الفتحةَ فيُعامَل فى القلب والاعلال معامَلةَ عَصًا ورَحًى وامّا اذا كانت اصلا فلا يسوغ فيها هذا التقدير والامر الثانى انّه اذا كانت الالف اصلا كانت منقلبة عن غيرها فاذا اخذتَ تقلب الواو والياء التى هى لام والَيْتَ بين اعلالين وذلك اجحافٌ وقد بالغ ابو عثمان فى الاحتياط فاشترط ان تكون الالف التى تُهْمَز الواوُ والياء معها زائدةً ثالثةً فقوله ثالثةً تحرّزٌ من زايٍ وآيٍ وإن كان قوله زائدة كافيًا فى الاحتراز الّا انّه اكّده بقوله ثالثةً وقد تقدّم الكلام على الِفٍ واوٍ وزايٍ وثايةٍ بما أغنى عن اعادته،

فصل ٧٣٤

قال صاحب الكتاب والواو المكسور ما قبلها مقلوبةٌ لا محالةَ نحوَ غازِيَةٍ ومَحْنِيةٍ واذا كانوا ممّن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجزٌ فى نحو قِنْيَةٍ وهو ابنُ عَمّى دِنْيًا فهم لها بغيرِ حاجزٍ أَقْلَبُ،

قال الشارح انّما قلبوا الواو والياء فى نحو غازِية ومحنية لانكسار ما قبلها وهى مع ذلك لامٌ واللامُ ضعيفة لتطرُّفها واذا كانوا قد قلبوا العين فى مثل ثَوْرٍ وثِيَرَةٍ والقِيامِ والثِياب مع انّها عين والعين اقوى من اللام كان قلبُ اللام التى هى اضعف للكسرة قبلها اولى مع انّهم قد قالوا قِنْيَةٌ وصِبْيَةٌ وهو ابن عمّى دِنْيا فقلبوا اللام التى هى واو مع الحاجز للكسرة فلأنْ يقلبوها مع غير حاجزٍ أَوْلى فالقِنْيَةُ من الواو لقولهم قَنَوْت وقالوا فيها قِنْوَةٌ ايضا والصِبْيَةُ من صَبَا يَصْبُو والدِنْيَا من الدُنُوّ فاعرفه،

فصل ٧٣٥

قال صاحب الكتاب وما كان فَعْلَى من الياء قُلبت ياؤه واوا فى الاسماء كالتَقْوَى والبَقْوَى والرَعْوَى والشَرْوَى والعَوّى لانّها من عَوَيْتُ والطَغْوَى لانّها من الطُغْيان ولم تُقلب فى الصفات نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريّا،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على طرف من هذا الفصل وجملةُ الامر انّ فَعْلَى اذا كان اسما ولامُه ياءٌ فانّهم يُبْدِلون من الياء الواو ولا يفعلون ذلك فى الصفة كانّهم ارادوا التفرقة بين الاسم والصفة وقد اعتمدوا ذلك فى مواضعَ فقالوا فى الاسم الشروى والتقوى والبقوى والرعوى والعوّى والطغوى فهذه

وأُدْلٍ ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو فقُلبت الواو ياء على حدّ قلبها فى سَيِّد ومَيِّت وكسروا العين فى نحو عُصِيّ كما كسروها فى أُدْلٍ وأَحْقٍ ثمّ منهم من يُتْبِع ضمّة الفاء العينَ فيكسرها ويقول عِصِيّ بكسر العين والصاد ليكون العمل من وجه واحد ومنهم من يُبْقِيها على حالها مضمومةً فيقول عُصِيّ بضمّ الفاء ومثل ذلك كِساء ورِداء لمّا كانت الالف زائدة للمدّ لم يُعتدّ بها وقلبوا الواو والياء الفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ قلبهما فى عَصًا ورَحًى ثمّ قلبوهما همزتَيْن لاجتماعهما مع الالف الزائدة قبلها فقالوا كِساء ورِداء وهذا معنى قوله ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة فى فُعُول مع حجز المدّة بينهما ما فعلوا بها فى أدلٍ وقلنسٍ يعنى انّهم نزّلوا الواو الحاجزة منزلةَ المعدومة لزيادتها وسكونها فأعلّوا الواو بعدها للضمّة قبلها كما فعلوا ذلك اذا لم يكن حاجزٌ نحوَ أَدْلٍ وهذا الصنيعُ ههنا نحوٌ من صنيعهم فى كِساء حيث نزّلوا الالف الزائدة منزلةَ المعدومة ثمّ قلبوا الواو ألفا كما لو لم يكن ثمّ حاجزٌ نحوَ عَصًا ورَحًى ولو صار نحوُ عصوّ اسما واحدا غيرَ جمع لم يجب القلبُ لخفّة الواحد الا تراك تقول مَغْزُوّ وعُتُوّ مصدر عَتَا يَعْتُو من قوله تعالى وعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا فتُقِرّ الواو هذا هو الوجه والقلبُ جائز نحوُ مَدْعِيّ ومَغْزِيّ فامّا قوله * وقد علمت عرسى الخ * انشده ابو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الاصل ويروى معدِيًا فامّا الجمع من نحو حُقِيّ وعُصِيّ فلا يجوز فيه الّا القلبُ لما ذكرناه الّا ما شذّ من قولهم إنّكم لتنظرون فى نُحُوّ كثيرة اى فى جهات وقالوا نُحُوّ وبُهُوّ وأُبُوّ وأُخُوّ فالنُحُوّ جمع نَحْوٍ وهو من السحاب اوّل ما يَنْشَأ والبُهُوّ جمع بَهْوٍ وهو الصدر وأُبُوّ جمع أَب وأُخُوّ جمع أَخٍ وذلك كلّه شاذّ كانّه خرج مُنبّها على الاصل كالقَوَد والحَوَكة وقالوا مَسْنيّة وهو من سَنَوْت الارضَ اى سقيتها وارض مسنيّةٌ اى مسقيّة وقالوا مَرْضِيّ وهو من الرِضْوان والوجهُ فيما كان واحدا الواوُ والاخرى عربيّةٌ كثيرةٌ وانّما جاز القلبُ فى الواحد تشبيهها بأَدْلٍ وإن لم يكن مثله فلولا السماعُ لم يجز ذلك مع انّ الواو قد انقلبت فى رَضِيَ وسُنِيَتِ الارض فهذا يقوّى وجهَ القلب والوجهُ فيما كان جمعا الياء فاعرفه ٭

فصـــل ٧٢٣

قال صاحب الكتاب والمقلوب بعد الالف يُشترط فيه أن تكون الالف مزيدة مثلها فى كِساء ورِداء وإن كانت اصليّة لم تُقْلَب كقولك واوٌ وزاىٌ وآيَةٌ وثايَةٌ ٭

الهاء فى مسنيّة ومرضيّة انّما دخلت للتأنيث بعد ان لزم المذكّرَ القلبُ فبقى بعد مجىء الهاء بحاله وأبوّة وأخوّة لم يلحقهما الهاء بعد ان كان يقال فى المذكّر أُبِىٌّ وأُخِىٌّ وانّما الهاء لازمة لهما فى اوّل احوال بنائهما على هذه الصيغة فهو بمنزلة عقلتُه بثِنايَيْن ومِذْرَوَيْن فى كونهما بُنيا على التثنية ولم يريدوا تثنيةَ ثِناء ولا مِذْرًى وكالشقاوة والعناية فى كونهما بُنيا على التأنيث قال سيبويه وسألت الخليل عن عظاءة وصلاءة وعباءة فقال جاؤا بها على العَظاء والعَباء والصَلاء كما قالوا مسنيّة ومرضيّة فجاؤا بهما على مسنىّ ومرضىّ يريد انّ العباء والصلاء ونحوهما انّما هُمزت وان كانت الياء حرفَ الاعراب فلم تجرى مجرى النهاية والإداوة لانّ الهاء لحقت العباء والصلاء بعد ان وجب فيهما الهمزُ لانّ الاعراب جرى على الياء التى الهمزةُ بدلٌ منها ثمّ دخلت الهاء بعد ذلك فجرت مجرى الهاء فى مسنيّة ومرضيّة التى لحقت ما جاز قلبُه قبل دخول الهاء فإذًا من قال عظاءة وعباءة فانّما أُلحق تاء التأنيث بعد قولهم عظاء وعباء ومن قال عظاية وعباية من غير همز فانّه يبنى الكلِم على التأنيث ولم يجئ بها على العظاء والعباء كما انّه اذا قال خُصْيانِ لم يُثنّه على خُصْية المستعمل الا ترى انّه لو بناه على واحده لقال خصيتان وانّما جاء به على خُصْى وإن لم يُستعمل ٭

فصــــل ٧٤٢

قال صاحب الكتاب وقالوا عُتِىٌّ وجُثِىّ وعُصِىّ ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة فى فُعُولٍ مع تحجّز المدّة بينهما ما فعلوا بها فى أَدْلٍ وقَلَنْسٍ كما فعلوا فى الكساء نحوَ فعلهم فى العَصا وهذا الصَنيعُ مستمرٌّ فيما كان جمعا الّا ما شذّ من قول بعضهم إنّك لَتنظُر فى نُحُوٍّ كثيرة ولم يستمرّ فيما ليس بجمع قالوا عُتُوّ ومَغْزُوّ وقد قالوا عُتِىٌّ ومَغْزِىّ قال

* وقد علِمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أنّنى * أَنا اللَيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعاديَا *

وقالوا أَرْضٌ مَسْنِيّةٌ ومَرْضِىٌّ وقالوا مَرْضُوٌّ على القياس قال سيبويه والوجهُ فى هذا النحو الواوُ والأُخرى عربيّةٌ كثيرةٌ والوجهُ فى الجمع الياء ٭

قال الشارح اعلم انّ كلّ جمع كان على فُعُولٍ فانّ الواو تقلب ياء تخفيفا وانّما قلبوها ياء لامرَيْن احدهما كون الكلمة جمعًا والجمعُ مستثقل والثانى انّ الواو الاولى مدّة زائدة ولم يُعتدّ بها حاجزا فصارت الواو التى هى لام الكلمة كانّها وليت الضمّةَ وصارت فى التقدير عُصُوٌ فقلبت الواو ياء على حدّ قلبها فى أَحْقٍ

وقَمَحْدُوَةٌ وأُفْعُوانٌ وعُنْفُوانٌ حيث لم تتطرّف ونظيرُ ذلك الإعلالُ في نحو الكِساء والرِداء وتركُه في نحو النِهاية والعَظاية والصَلاية والشَقاوة والأُبُوّة والأُخُوّة والثِنايَيْن والمِذْرَوَيْن وسأل سيبويه الخليلَ عن قولهم صَلاءةٌ وعَباءة وعَظاءة فقال انّما جاءوا بالواحد على قولهم صَلاءٌ وعَباء وعَظاء وامّا من قال صَلايةٌ وعَبايةٌ فانّه لم يجئ بالواحد على الصَلاء والعَباء كما انّه اذا قال خُصْيانِ فلم يُثنِّه على الواحد المستعمل في الكلام،

قال الشارح قد تقدّم القول انّه ليس في الاسماء المتمكّنة اسمٌ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ فاذا أدّى قياسٌ الى مثل ذلك رُفض وعُدل الى بناء غيرِه وذلك اذا جمعتَ نحو دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُلٍ للقلّة على حدّ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ فالقياسُ ان يقال أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ الّا انّهم كرهوا مَصيرهم الى بناء لا نظيرَ له في الاسماء المعربة فابدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياء فيقولون أَدْلٍ وأَحْقٍ فيصير من قبيل المنقوص نحو قاضٍ وداعٍ اذ لو جروا فيه على مقتضى القياس لصاروا الى ما لا نظير له في الاسماء الظاهرة وكذلك لو جمعتَ نحو عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة بإسقاط التاء على حدّ تَمْرة وتَمْر لوقعت الواوُ حرفَ اعراب فجرى عليها ما جرى على واو دلو بأن أبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياء فصار عرقٍ وقلنسٍ ومنه قول الشاعر انشده الاصمعيّ عن عيسى بن عمر * لا صبر حتى تلحقى الخ * فعَنْسٌ قبيلة من اليمن والرِباطُ جمع رَيْطة وهي المُلاءة اذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لِفْقَيْن وقال الاخر * حتّى تُفَضِّى عَرْقَىَ الدُلِىِّ * فابدل من ضمّة القاف كسرةً وجعلوا ذلك طريقا الى ابدال الواو ياء لانّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها فانّها تُقلب ياء على حدّ مِيزان ومِيعاد واعلم انّ نحو عرقٍ وقلنسٍ قليلٌ لانّ هذا الجمع باسقاط تاء التأنيث انّما يكون في الخَلْق من نحو تَمْرة وتَمْر وقَمْحة وقَمْح فأمّا ما كان مصنوعا فهو قليل لم يأت منه الّا اليسيرُ نحو سَفينة وسَفِين وقالوا قلنسوة وقمحدوة وعنفوان وأُفعوان فسوّغ ذلك لانّ الواو لم تقع طرفًا حرفَ اعراب والمكروهُ وقوعُ الواو طرفا لما يلزم حرفَ الاعراب من التغيير والكسرِ فاذا صارت حشوا صحّت لانّها قد أمنت أن تُكسر او يأتي بعدها الياء قال ونظير ذلك الشَقاوة والاداوة والنِهاية والنِكاية لولا الهاء لوجب قلبُ الواو والياء همزةً كما تقلب في رِداء وكِساء اذ قد قويت حيث لم تكن طرفا حرفَ اعراب وكذلك أُبوّة وأُخوّة لا يَقلب الواوَ فيهما ياء من يقول عُتِيٌّ ومَشِيٌّ فالأُبوّة والأُخوّة مصدران جاءا على فُعُولَة بمنزلة الحُكومة والخُصومة فان قيل فقد قالوا ارضٌ مَسْنُوّةٌ ومَسْنِيّة وعيشةٌ مَرْضِيّةٌ فقلبوا الواو ياء مع انّ بعدها هاء فهلّا قالوا على هذا أُبوّة وأُبِيّة وأُخوّة وأُخِيّة قيل له

انّه جزمه لانّ مَنْ وإن كانت بمعنى الّذى ففيها معنى الشرط ولذلك تدخل الفاء فى خبرها اذا كان صلتها فعلا فعطف على المعنى فجزم كما قال تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ لانّه بمعنى أَخِّرْنى أَصَّدَّقْ وأكن وبعضهم يجعل الواو فى يَهْجُو إشباعا حدث عن الضمّة قبلها والياء فى أَلَمْ يَأْتِيكَ إشباعا حدث عن الكسرة فعلى هذا يكون وزنُ يهجو ويأتيك هنا يَفْعُو ويَفْعِيكَ وقد احذفت اللام للجزم وذلك على حدّ * تَنْقادُ الصَياريفِ * ونحوِ قوله * أَدْنُو وأَنْظُورُ * وقد شبّه بعضهم الالفَ بالياء فى موضع الجزم كما شبّهوا الياء بالالف حين أُسكنت فى موضع النصب من ذلك ما انشده ابو زيد

* اذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ * ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ *

ومن ذلك قول عبد يَغُوثَ

* وتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كأَنْ لم تَرَى قبلى أَسِيرًا يَمانِيَا *

ومثله * ما أنس لا أنساه الخ * ومنهم من يقدّر الحركة فى الالف فى موضع النصب والرفع فحذفها للجزم وفيه بُعْدٌ لانّ الالف لا يمكن حركتُها ولكن على التشبيه بالياء وقد ذهب ابن جنّى فى * كأن لم ترى قبلى * الى انّه قد جاء مخفّفا على كأن لم تَرْءَ ثمّ إنّ الراء لمّا جاورت الهمزةَ وهى متحرّكةٌ صارت الحركة كانّها فى التقدير قبل الهمزة واللفظُ بها كأن لم تَرَأْ ثمّ أُبدل الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ رَاسٍ وفَاسٍ فصارت تَرَى فالالفُ على هذا التقدير بدلٌ من الهمزة التى هى عينُ الفعل واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التخفيف وعلى القول الاوّل هى لام الكلمة والعينُ التى هى الهمزة محذوفة وما فى البيت الاخر للمجازاة وهى جازمة ولا أُنساه الجوابُ وأثبت الالف لما ذكرناه والرَّيْعُ بالفتح الفصل والزيادة فاعرفه،

فصــــل ٧٢١

قال صاحب الكتاب ورَفْضهم فى الاسماء المتمكّنة أن تتطرّف الواوُ بعد متحرّكٍ قالوا فى جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُلٍ وجمع عَرْقُوَةٍ وقَلَنْسُوَة على حَدّ تَمْرةٍ وتَمْرٍ أَدْلٍ وأَحْقٍ وعَرْقٍ وقَلَنْسٍ قال

* لا صَبْرَ حتى تَلْحَقِى بعَنْسِ * أَهْلِ الرباطِ البِيضِ والقَلَنْسِ *

فأبدلوا من الضمّة الواقعة قبل الواو كسرةً لتنقلب ياء مثلَها فى مِيزانٍ ومِيقات وقالوا قَلَنْسُوَةٌ

* هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا * من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ *

وقوله

* أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِى * بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ *

وفى بعض الروايات عن ابن كَثِيرٍ انّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ وامّا الالف فتثبت ساكنةً ابدا الّا فى حال الجزم فإنّها تسقط سقوطَهما نحوَ لم يَخْشَ ولم يُدْعَ وقد أثبتها من قال * كأن لم تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمانِيَا * ونحوُه

* ما أَنْسَ لا أَنْساهُ آخِرَ عِيشَتِى * ما لاحَ بالمَعْزاء رَيْعُ سَرابِ *

ومنه * ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ *

قال الشارح اعلم انّ الواو والياء تسقطان فى الجزم لانّهما قد نزلتا منزلةَ الضمّة من حيث كان سكونهما علامةً للرفع فحذفوهما للجزم كما تحذف الضمّة وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًا وربّما أثبتوهما فى موضع الجزم من ذلك قوله * هجوت زبّان الخ * وقولُ الاخر * ألم يأتيك الخ * ووجهُ ذلك انه قدّر فى الرفع ضمّةً منويّةً فحذفها وأسكن الواو كما يفعل فى الصحيح وهو فى الياء اسهلُ منه فى الواو لانّ الواو المضمومة اثقلُ من الياء المضمومة فامّا البيت الاوّل فإنّه يقول لم تَهْجُ لانّك اعتذرتَ ولم تترك الهَجْوَ لانّك هجوت وبعد البيت الثانى

* ومَحْبَسُها على القُرَشِىِّ تُشْرَى * بأَدْراعٍ وأَسْيافٍ حِدادِ *

يقول ألم يأتيك نَبَأُ لبونِ بنى زياد ودلّ عليه قوله والأنباء تنمى ويحتمل ان تكون الباء مزيدة مع الفاعل على حدّ كفى بالله شهيدا وحسن زيادةَ الباء اذ كان المعنى ألم تسمع بما لاقت وبنو زياد الرَبيع ابن زياد العَبْسىّ وإخوتُه وهم الكَمَلَةُ أولادُ فاطمةَ بنت الخُرْشُب والشعرُ لقيس بن زُهَيْر وسببُ هذا الشعر انّ الربيع طلب من قيس دِرْعًا وبينما هو يخاطبه والدرعُ مع قيس إذ اخذها الربيعُ وذهب فلقى قيسٌ أُمَّ الربيع فاطمةَ فأسرها لِيرتهنَها على ردّ الدرع فقالت له يا قيس اين عزب عنك عقلُك أَتُرَى بنى زياد مُصالحيك وقد أخذتَ أُمَّهم فذهبتَ بها وقد قال الناس ما قالوا فخلّى عنها وأخذ إبلَ الربيع وساقها الى مكّةَ فاشترى بها من عبد الله بن جُدْعانَ سلاحا وعنى باللبون هنا جماعةَ النوق التى لها لبنٌ ومن ذلك قراءة ابن كَثِير مَنْ يَتَّقِى ويَصْبِرْ على جزم الضمّة المقدّرة فى يتّقى وأثبت الياء ساكنةً ويجوز ان تكون مَنْ هنا موصولةً لا شرطا ويتّقى مرفوعٌ لانّه الصلة ويصبرْ عطفٌ عليه الّا

* أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا * وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

وقد جاء ذلك فى الاسماء قال الشاعر * يا دار هند عفت الّا أثافيها * البيتَ والشاهدُ فيه اسكانُ اثافيها وهو منصوب لانّه استثناء من موجَب ضرورةً ويجوز ان يكون اثافيها مرفوعا من قبيل الحمل على المعنى كانّه قال لم يبق الّا اثافيها ونظيرُه قوله * لم يَدَعْ من المال الّا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ * كانّه قال بقى مُجلَّفٌ يصف دارًا عفت ودرست ولم يبق من آثارها الّا الأثافى وهى مَواقِدُ النار الواحدُ أُثْفِيَّةٌ قال الاخفش أثافٍ لم يُسمع من العرب بالتثقيل وقال الكسائىّ سُمع فيها التثقيل وانشد * أثافِىَّ سُفْعًا فى مُعَرَّسِ مِرْجَلِ * والأُثْفِيَّةُ فُعْلِيَّةٌ عند من قال أَثْفَيْتُ القِدْرَ ومن قال ثَفَّيْتُها فهو أُفْعُولَةٌ نحو أُمْنِيَّةٍ وأَمانِىَّ وقد قُرِئَ الّا أَمانِىَ ولَيْسَ بِأَمانِيكُمْ ولا أَمانِى أَهْلِ الْكِتابِ الياءُ فى كلّه خفيفة ومن ذلك قول الراجز

* سَوَّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ * تَقْلِيلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ *

يريد مساحيَهنّ فأسكن ومن ذلك

كَفَى بِالنَّأْىِ من أَسْمآءَ كافِى * وليس لِحُبِّها اذ طالَ شافِى *

ومن ذلك المثلُ أعطِ القوس باريها وهذا الاسكان فى الياء لقربها من الالف والواوُ محمولة عليها وقومٌ من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح ويحرّكونها بحركات الاعراب فتقول هذا قاضىٌ ورأيت قاضيًا ومررت بقاضِىٍ ومن ذلك قول الشاعر * موالى ككباش العوس سحّاح * الشاهد فيه رفع موالِىٌ ضرورةً والعُوسُ ضربٌ من الغنم يقال كَبْشٌ عُوسِىٌّ وقيل العُوس موضعٌ يُنسب اليه الكباش وسُحّاحٌ بالحاء غير المعجمة سِمانٌ يقال شاةٌ سُحّاحٌ كانّها تَسُحّ الوَدَكَ اى تَصُبّه ومن ذلك قول الاخر * ما ان رأيت الخ * فبعضهم يجعل ذلك ضرورةً وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتَيْن احداهما انّه قد كسر الياء فى حال الجرّ والثانية انّه صرف وقد يُنشَد هذا البيت بالهمزة ولا يقع فى المجرور الّا الياء لانّ الجرّ انّما يكون فى الاسماء المتمكّنة وليس فى الاسماء المتمكّنة ما آخِرُه واو قبلها حركةٌ لانّ الحركة ان كانت فتحة صيّرتْها ألفًا كعَصًا ورَحًى وان كانت كسرة قلبتْها ياء كالداعِى والغازِى وليس فى الاسماء اسمٌ آخِرُه واو قبلها ضمّة انّما ذلك فى الافعال نحو يَغْزُو ويَدْعُو وسيوضح امرُ ذلك وعلّته فيما بعدُ وقد رُوِى لجرير * فيوما يجازين الخ * وذلك على لغة من يقول هذا قاضِىٌ ورأيت قاضِيًا ومررت بقاضِىٍ وهو يَمْضِىُ ويَغْزُوُ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وتسقطان فى الجزم سقوطَ الحركة وقد ثبتتا فى قوله

لثقلها على الياء المكسورِ ما قبلها وتقول فى النصب رأيت الرامِىَ والعَمِىَ والمُصْوِصِىَ بالنصب وقد تقدّم الكلام على ذلك وانّما كُرِّر الكلام على حسبِ ما اقتضاه الشرحُ

قال صاحب الكتاب وقد جاء الإسكانُ فى قوله * أَبَى اللّهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ * وقولِ الأَعْشَى

* فآلَيْتُ لا أَرْثِى لها من كَلالةٍ * ولا من حَفًى حتّى تُلاقِى مُحَمَّدَا *

وقولِه * يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أَثافِيها * وفى المَثَل أَعْطِ القَوْسَ بارِيها وهما فى حال الرفع ساكنتان وقد شذّ التحريكُ فى قوله * مَوالِىٌّ كِكِباشِ العُوسِ سُحّاحُ * ولا يقع فى المجرور الّا الياء لانّه ليس فى الاسماء المتمكّنة ما آخِرُه واوٌ قبلها حركةٌ وحكمُ الياء فى الجرّ حكمُها فى الرفع وقد رُوِى لجرير

* فيَوْمًا يُجازِينَ الهَوَى غيرَ ماضِىٍ * ويومًا تَرَى منهنّ غُولًا تَغَوَّلُ *

وقال ابنُ قيس الرُقَيّات

* لا بارَكَ اللّهُ فى الغَوانِىِ هَلْ * يُصْبِحْنَ إلّا لهنّ مُطَّلَبُ *

وقال آخَرُ

* ما إن رأيتُ ولا أَرَى فى مُدَّتِى * كجَوارِىٍ يَلْعَبْنَ فى الصَحْراء *

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يُشبِّه الياء والواو بالالف لقُرْبهما منها فيُسكنهما فى حال النصب ويستوى لفظُ المرفوع والمنصوب فمن ذلك ما انشده وهو قوله * ابى الله ان اسمو بأمّ ولا أب * واوّله * وما لِىَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَرَكْتُها * البيت لعامر بن الطُفَيْل وقبله

* وإنّى وإنْ كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامرٍ * وفارِسَها المشهورَ فى كلّ مَوْكِبِ *

* فما سَوَّدَتْنى عامرٌ عن وِراثةٍ * ابى الله ان أسمو بأمّ ولا أب *

هكذا رُوِى ايضا الشاهد فيه إسكانُ الواو فى أَسْمُو وهو منصوب بأَنْ فمنهم من يجعل ذلك لغةً ومنهم من يجعله ضرورةً قال المبرّد إنّه من الضرورات المستحسَنة ومن ذلك قول الأعشى * فآليت لا أرثى الخ * الشاهد فيه اسكانُ الياء فى تلاقِى وهو منصوب بحَتّى ويجوز ان يُخاطِب الناقةَ وتكون التاء لخطابها لا للغيبة وهو جائزٌ للخروج الى الخطاب بعد الغيبة نحوِ قوله تعالى إيَّاكَ نَعْبُدُ بعد قوله ٱلْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ويروى حتّى تَزُورَ ولا شاهدَ فيه على ذلك المعنى انّه لا يرِقّ لها من الإعياء والكَلالِ فيرفُق بها حتّى تصل الى محمّد صلّعم وكان الاعشى أتى مكّةَ بعد ظهور رسول الله صلّعم وكان قد سمع بخبره فى الكتب فأتاه وهو ضريرٌ فأنشده هذه القصيدةَ وأوّلها

فيها مذهبان منهم من يجعلها ثُلاثيّةً ويقول زاى ومنهم من يجعلها ثُنائيّةً ويقول زَىْ فمَن جعلها ثلاثيّةً فينبغى ان يكون الفها منقلبة عن واو ويكون لامها ياء فهو من لفظ زَوَيْتُ الّا انّ عينه اعتلّت وسلمت لامُه والقياسُ ان يعتلّ اللام ويصحّ العين كقولك هَوًى ونَوًى وشَوًى ولَوًى لكنّه أُلحِق بباب ثايَةٍ وغايَةٍ فى الشذوذ والثايَةُ مأوى الابل والغنم والغايةُ مَدَى الشىء والعَلَمُ ايضا فهذه متى جُعلت اسمًا للحرف أُعربت فقلتَ هذه زاىٌ حسنةٌ وكتبتُ زايًا حسنةً فانّ هذه الالف ملحقة فى الاعلال بثاىٍ وغاىٍ والفُه منقلبة عن واو على ما تقدّم واذا كانت حرفَ هجاء فألفُه غيرُ منقلبة لانّه ما دام حرفا فهو غير متصرّف والفُه غيرُ مقضىّ عليها بالانقلاب وأمّا من قال زَى وأجراها مجرى كَىْ فانّه اذا سمّى بها زاد عليها ياءً ثانيةً وقال هذا زَىٌّ كما انّه اذا سمّى بكَىْ زاد عليها ياء اخرى وقال هذا كَىٌّ ورأيت كَيًّا وامّا من قال زاء فهمز فهو ضعيف وهى لغة قليلة جدًّا ووجهُها انّه يَشبّه ههنا الالف بالزائدة اذ لم تكن منقلبة وامّا آىٌ فهو جمعُ آيَةٍ على حدّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ ولم يُعِلّوا الياء وإن وقعت طرفا بعد الف لانّ الالف عينُ الكلمة وهى منقلبة عن ياء فلو أعلّوها لَوالَوْا على الكلمة اعلالَيْن وذلك مكروه عندهم ووزنُ آيَةٍ فَعَلَةٌ كشَجَرَةٍ فقلبوا العين ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وذهب اخرون الى انّها فَعْلَةٌ بسكون العين فقلبوا الياء الاولى ألفا لانفتاح ما قبلها على حدّ قولهم فى طَىّء طائىٌّ وفى النسب الى الحِيرة حارىٌّ حكى ذلك سيبويه عن غير الخليل وهو مذهب الفرّاء كانّه نظر الى كثرة فَعْلَةٍ فحمل على الاكثر وانّما قلبوا الياء ألفا مع سكونها لاجتماع اليائيْن لانّهما تُكْرَهان كما تُكْرَه الواوان فأبدلوا من الاولى الالفَ كما قالوا الحَيَوان وكما قالوا أَواصِلُ فى جمع واصِلةٍ والوجهُ الاوّل أنّه على فَعَلَةٍ وقوله اذا تحرّك ما قبلهما يريد بالحركة التى يسوغ ان يُحرَّك بها وذلك بأن يكون قبل الواو ضمّةٌ وذلك انّما يكون فى الافعال نحو يَغْزُو ويَدْعُو ولا يكون مثلُه فى الاسماء ويكون قبل الياء كسرةٌ وذلك يقع فى الاسماء والافعال فالاسماء نحو القاضى والرامى والافعالُ نحو يَرْمِى ويَسْقِى وذلك انّه اذا انفتح ما قبلهما قُلبتا الفَيْن نحو عَصًا ورَحًى واذا انضمّ ما قبل الياء انقلبت واوا على حدّ مُوسِرٍ ومُوقِنٍ واذا انكسر ما قبل الواو قُلبت ياء ولا يقع قبل الواو الّا الضمّةُ ولا يقع قبل الياء الّا الكسرةُ فاذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور لم تَتَحمّلا من حركات الاعراب الّا الفتحَ لخفّة الفتحة وتسكنان فى موضع الرفع وذلك استثقالًا للضمّة عليهما فتقول هو يَغْزُو ويَرْمِى ولن يَغْزُوَ ولن يَرْمِىَ فتَثْبت الفتحة لخفّتها وتُسقِط الضمّةَ لثقلها وتقول فى الاسم هذا الرامِى والعَمِى والمُضَوْضِى وانّما حذفوا الضمّة

وامّا يَغْزُوان ويَرْمِيان وغَزَوَا ورَمَيَا فانّما صحّت الواو والياء لوقوع الالف الساكنة بعدهما فلو أُخـذت تقلب الواو والياء الفًا لاجتمع ألفان وكان يلزم حذفُ احداهما او تحريكُها فقُلبت همزةً ويؤدّى الى توالى إعلالَيْن وذلك مكروه عندهم او يُلْبِس الا ترى انّك لو قلبتَ الواو فى غَزَوَا والياء فى رَمَيَا ثمّ حذفتَ احداهما لَالتبس التثنيةُ بالواحد مع انّ فى يغزوان ويرميان قبل الواو مضمومٌ وقبل الياء مكسورٌ ولا يلزم من ذلك قلبُهما الفًا فأُقِرّا لذلك على حالهما ؛

فصــل ٧٣٠

قال صاحب الكتاب وتُجْرَيان فى تحمُّلِ حركاتِ الإعراب مُجْرَى الحروف الصحاح اذا سكن ما قبلهما فى نحو دَلْوٍ وظَبْىٍ وعَدُوٍّ وعَدِىٍّ وواوٍ وزاىٍ وآىٍ واذا تحرّك ما قبلهما لم تتحمّلا الّا النصبَ نحو لَنْ يَغْزُوَ وان يرمِىَ وأُريد ان تستقِىَ وتستدْعِىَ ورأيتُ الرامِىَ والعَمِىَ والمُصْطَفَىَ ؛

قال الشارح انّما أجروهما مجرى الحروف الصحاح من قبل انّ اصل الاعتلال فيهما انّما هو شَبَهُهما بالالف وانّما تكونان كذلك اذا سكنتا وكان قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمّةٌ فتصيران كالالف لسكونهما وكونِ ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما كما انّ الالف كذلك فهى ساكنة وقبلها فتحةٌ والفتحةُ من جنس الالف فاذا سكن ما قبلهما خرجتا من شَبَه الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فلذلك يقولون ظَبْىٌ وغَزْوٌ ومثلُ ذلك عَدُوٌّ وعَدِىٌّ من جهةِ انّ الحرف المشدّد ابـدًا حرفان من جنس واحد الاوّلُ منهما ساكنٌ فالواو الأولى والياء الأولى ساكنتان فيهما بمنزلة الباء من ظَبْىٍ والحاء من نَحْيٍ وكذلك واوٌ وزاىٌ وآىٌ الواو والياء فى هذه الكِلَم صحيحةٌ غيرُ معتلّة لانّ الواو والياء اذا وقعتا طرفًا فانّهما لا تعتلّان الّا اذا وقعتا بعد ألف زائدة نحو كِساء ورِداء فأمّا اذا وقعتا بعد الف منقلبة عن حرف أصلىّ فانّهما لا تعتلّان لئلّا يتوالى فى الكلمة إعلالان إعلالُ العين واللامِ فامّا الالف فى وَاوٍ فذهب ابو الحسن الى انّها منقلبة من واو واستدلّ على ذلك بتفخيم العرب ايّاها وأنّه لم يُسمع فيها الامالةُ فقضى لذلك انّها من الواو وجعل حروفَ الكلمة كلّها واوات وذهب غيره الى انّ الالف فيها منقلبة من ياء واحتجّ بأنّه إن جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلُّها لفظا واحدا قال وهذا غيرُ موجود فعدل الى القضاء بانّها من ياء والوجهُ الاوّل وذلك انّ انقلاب العين عن الواو اكثرُ من انقلابها عن الياء والعملُ انّما هو على الاكثر وبذلك وصّى سيبويه وامّا زَاى فللعرب

وانفتح ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكنٌ نحو غَزَا ورَمَى وعَصًا ورَحًى او لإحديهما الى صاحبتها كأَغْزَيْتُ والغازِى ودُعِىَ ورَضِىَ ،

قال الشارح اعلم انّ اللام اذا كانت واوا او ياء كانت اشدّ اعتلالا منهما اذا كانتا عينين وأضعف حالا لانّهما حروفُ اعراب تتغيّر بحركات الاعراب وتلحقها ياء الاضافة وهى تكسر ما قبلها وتدخلها ياء النسب وعلامةُ التثنية وكلُّ ذلك يوجب تغييرَها فهى اذا كانت لاما اضعفُ منها اذا كانت عينا واذا كانت عينا فهى اضعف منها اذا كانت فاء فكلّما بعدت عن الطرف كان أقوى لها وكلّما قربت من الطرف كان الاعلال لها ألزمَ وفى الاعلال ضربٌ من التخفيف ولذلك كان اخفّ عليهم من استعمال الاصل واذا وقعت الواو والياء طرفًا آخِرًا فلا يخلو امرُهما من احوال ثلاث إمّا الاعلالِ وذلك يكون بتغيير الحركات او بقَلْبها الى لفظ اخر وإمّا بحذفها لساكنٍ يلقاها او لضرب من التخفيف الثالثُ ان تسلم وتصحّ فالاوّلُ وهو القلب نحوُ قولك فى الفعل غَزَا ورَمَى والاصل غَزَوَ ورَمَيَ ونظيرُ ذلك فى الاسم عَصًا ورَحًى والاصلُ عَصَوٌ ورَحَىٌ لقولك عصوان ورحيان وقد تقدّم الكلام فى علّة قلب الواو والياء الفًا اذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما بما أغنى عن اعادته هنا وقوله إن لم يقع بعدهما ساكنٌ كانّه تحرّزٌ من مثل الغَلَيان والنَزَوان وغَزَوَا ورَمَيَا لانّه لو أُعِلّا والحالةُ هذه لأدّى الى إسقاط احدهما فكان يُلْبِس وقد تقدّم ذلك أجمعُ وقوله او لإحداهما الى صاحبتها كأَغْزَيْتُ والغازِى ودُعِىَ ورَضِىَ فامّا اغزيت فاصلها أَغْزَوْت وانّما قلبوها ياء لوقوعها رابعةً والواوُ اذا وقعت رابعةً فصاعدا قُلبت ياء وانّما قلبوها ياء حملًا لها على مضارعها فى يُغْزِى وانّما قُلبت فى المضارع لوقوعها طرفا بعد مكسور وكذلك فيما ذُكر من نحو الغازى والداعى ودُعِىَ ورَضِىَ كلُّ ذلك لوقوعها طرفا بعد كسرة لانّ الطرف ضعيف يتطرّق اليه التغييرُ مع انّه بعُرْضيّةٍ ان يُوقَف عليه فيسكن والواوُ متى سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياء نحوَ مِيزانٍ ومِيعادٍ ،

قال صاحب الكتاب وكالبَقْوَى والشَرْوَى والجِباوة او إسكانا كيَغْزُو ويَرْمِى وهذا الغازِى ورامِيك وحذفُهما فى نحو لا تَرْمِ ولا تَغْزُ وأُغْزُ وارْمِ وفى يَدٍ ودَمٍ وسَلامتُهما فى نحوِ الغَزْو والرَمْى ويَغْزُوَانِ ويرمِيَان وغَزَوَا ورَمَيَا ،

قال الشارح امّا البَقْوَى والشَرْوَى فقد تقدّم الكلام عليه وسيوضح امره فيما بعدُ وامّا الواو والياء فى الغَزْو والرَمْى فانّما صحّتا ولم تُعَلّا لانّه لم يوجد فيهما ما يوجب التغييرَ والاعلال فبقيت صحيحةً على الاصل

الّا انّها جارية مجرى الاسماء لانّها لا تكون وصفًا بغيرِ الف ولام فأُجريت مجرى الاسماء التى لا تكون صفاتٍ فطُوبَى اصلُها طُيْبَى لانّها من الطِيبة وكذلك الكُوسَى اصلها الكُيْسَى لانّها من الكَيْس فقلبوا الياء فيهما واوا للضمّة قبلها شبّهوا الاسم هنا فى قلب الياء فيه واوا لسكونها وانضمامِ ما قبلها بمُوسِرٍ ومُوقِنٍ وقالوا فى الصفة امرأةٌ حِيكَى وهى التى تحيك فى مشيها اى تُحرّك منكبَيْها يقال حاكَ فى مشيه يَحِيكُ حَيَكانًا وقالوا قِسْمَةٌ ضِيزَى اى جائرةٌ من قولهم ضازَهُ حَقَّهُ يَضِيزه اذا بخسه وجار عليه فيه والاصلُ حُيْكَى وضُيْزَى بالضمّ لانّه ليس فى الصفات فِعْلَى بالكسر وفيها فُعْلَى بالضمّ نحو حُبْلَى فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء على حدّ فَعْلهم فى بِيضٍ وأصله بُيْضٌ مثل حُمْرٍ ولم يقلبوا الياء هنا واوا كما فعلوا فى الكُوسَى والطُوبَى للفرق بين الاسم والصفة وخصّوا الاسمَ بالقلب للفرق لانّ الاسم أخفّ من الصفة والصفةُ اثقلُ لانّها فى معنى الفعل والافعالُ اثقل من الاسماء والواو اثقل من الياء فجعلوها فى الاسم الذى هو خفيف ولم تُجعل فى الصفة لئلّا تزداد ثقلا وقد اعتمدوا الفرقَ بين الاسم والصفة فى فَعْلَى مفتوحَ الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء قالوا فى الاسم شَرْوَى وتَقْوَى وأصلهما الياء لانّ شروى بمعنى مِثْل من شَرَيْت وتَقْوَى من وَقَيْت وقالوا فى الصفة صَدْيَا وخَزْيَا فصار فُعْلَى مضموم الفاء كفَعْلَى مفتوح الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء قال سيبويه عقيبَ ذكر الفرق بين الاسم والصفة فى الكوسى والحيكى فانّما فرقوا بين الاسم والنعت فى هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسمًا وبين فَعْلَى صفةً فى بنات الياء التى الياءُ فيهنّ لام فشبّهت تَفْرِقتهم بين الاسم والنعت والعينُ ياء فى فُعْلَى بتفرقتهم بين الاسم والنعت واللامُ ياء فى فَعْلَى وصار فُعْلَى اذا كانت عينه ياء كفَعْلَى اذا كانت لامه ياء فى القلب والتغيير فعلوا ذلك تعويضًا للياء من كثرة دخول الواو عليها فى مواضعَ متعدّدة، وقد كان ابو عثمان يستطرف هذا الموضع ويَقصره على السماع ولا يَقيسه فإن كانت فَعْلى بفتح الفاء عينُ الفعل منها ياءً لم يغيّروا ايّاها فى اسم ولا صفة لانّ الفتحة اذا كانت بعدها ياءٌ ساكنةٌ لم يجب قلبُها ولا تغييرُها بخلاف الضمّة فاعرفه،

القول فى الواو والياء لامَيْن

فصل ٧١٩

قال صاحب الكتاب حكمُهما ان تُعَلّا او تُحذَفا او تَسْلَما فإعلالُهما إمّا قلبًا لهما الى الالف اذا تحرّكتا

بقلبهما همزةً كما قلبت الفَ رِسالة وواوَ عَجُوز وياء صحيفة فقلت رَسائِلُ وعَجائِزُ وصَحائِفُ بالهمزة فتقول فى جمع مَقامة مَقاوِمُ وفى جمع مَباعة مَبايِعُ وفى جمع مَعيشة مَعايِشُ كلُّ ذلك بغير همزة وان كان الواحد معتلًّا قال الشاعر

* وإنّى لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن * جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها *

وذلك لانّهم انّما أعلّوا الواحد لانّهم شبّهوه بيَفْعَلُ فلمّا جمعوه ذهب شَبَهُه فردّوه الى اصله ووجهُ شبه مَقام ومَباع بيَفْعَل ان اصلهما مَقْوَم ومَبْيَع فجريا مجرى يَخاف ويَهاب اللذين اصلُهما يَخْوَف ويَهْيَب فأعلّوهما لانّهما جاريان على الفعل وهما بزنته وقد تقدّم بيان ذلك فلمّا جُمعا بَعُدَا عن الفعل لانّ الفعل لا يُجمع وزال البناء الذى ضارَعَ به الفعلَ فصَحَّ فظهرت ياؤُه وواوُه فقيل مَقاوِم ومَبايع وقوله انّما الالف والواو والياء فى وحدانه مدّات لا اصل لهنّ فى الحركة يريد انّ الف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة زوائدُ للمدّ لا حظّ لهنّ فى الحركة بخلافِ ما تقدّم من مَقامة ومَعُونة ومعيشة فانّ حروف العلّة فيهنّ عيناتٌ وأصلهنّ الحركةُ فلمّا احتيج الى تحريكهنّ فى الجمع رُدّت الى اصلها واحتملت الحركةَ لانّها كانت قويّة فى الواحد بالحركة فامّا قراءة اهل المدينة مَعائِش بالهمز فهى ضعيفة وانّما أُخذت عن نافعٍ ولم يكن قَبًّا فى العربيّة وقالت العرب مَصائِبُ بالهمزة قال الجوهرىّ كلّ العرب تهمزه لانّهم توهّموا انّ مُصِيبَةً فَعِيلَةٌ فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سَفِينَةٍ فقالوا سَفائِنُ او يكونون شبّهوا الياء فى مصيبة بياء صحيفة اذ كانت مبدلةً من الواو وهى غير اصل كما انّ ياء صحيفة غير اصل والقياسُ مَصاوِبُ لانّ اصلها الحركةُ وكان ابو اسحق الزَجّاج يذهب الى انّ الهمزة فى مصائب منقلبةٌ عن الواو المكسورة فى مَصاوِب على حدّ قلبها فى وِشاحٍ وإشاحٍ ولا ينفكّ من ضُعْف لانّ الواو المكسورة لا تصير همزةً اذا كانت حشوا وانّما جاز ذلك فيها اذا كانت اوّلاء

فصــــل ٧١٨

قال صاحب الكتاب وفُعْلَى من الياء اذا كانت اسمًا قُلبت ياؤُها واوا كالطُوبَى والكُوسَى من الطِيب والكَيْس ولا تُقلَب فى الصفة كقولك مِشْيَةٌ حِيكَى وقِسْمَةٌ ضِيزَى ،

قال الشارح هذا الفصل اعتمدوا فيه الفصلَ بين الاسم والصفة وذلك انّ فُعْلَى اذا كان اسمًا وهو معتلّ العين بالياء فانّهم يقلبون الياء واوًا لانضمامِ ما قبلها نحوَ طُوبَى وكُوسَى فهذه وان كان اصلها الصفة

وَسَيْبورة فلو أبقوا الضمّة قبل الياء لصارت واوا ففتحوه لتسلم الياء ثمّ حملوا عليه ذوات الواو والصوابُ ما بدأنا به وهو مذهب سيبويه وقالوا ما بالدار دَيّارٌ اى احدٌ وأصله دَيْوارٌ فَيْعالٌ من الدار وأصـــلُ قَيّام قَيْوامٌ من قام يقوم قلبوا الواو ياءً لوقوع الياء قبلها ساكنةً على حَدّ سَيِّد ومَيِّت ولو كان ديّار وقيّام على زنة فَعّالٍ لقالوا قَوّام ودَوّار لانّه من الواو ويجوز ان يكون من لفظ الدَيْر فانّه يقال تَدَيَّـــرْتُ دَيْرًا ويمكن ان يكون الدَيْر من الواو وأصله دَيِّرٌ مثلُ سَيِّد وانّما خُفّف وقالوا قَيُّومٌ وهو فَيْعُول من القيام واصله قَيْوُوم فأُبدل من الواو ياءً وادُّغمت الياء فى الياء وليس على زنة فَعُّولٍ لانّه كان يلزم ان يقال قَوُّوم لانّ عين الفعل واوٌ قال ولم يفعل ذلك بسُويِرَ وبُويِعَ وتُسُويِرَ وتُبُويِعَ يعنى لم يقلبوا الواو ياءً وادّغموها فيما بعدها من الياء وذلك لأمرين احدهما انّ هذه الواو لا تثبت واوا وانّما هى الـــف سايَرَ وتَساير وبايع وتبايع لكن لمّا بُنى لِما لم يسمّ فاعله وجب ضمُّ اوّله علامةً لما لم يسمّ فاعله فانقلبت الالف واوا للضمّة قبلها اتباعًا وجُعلت على حكم الالف مدّةً فلم تُدّغم فى الياء بعدها كما كانت الالفُ كذلك وكذلك تُسوير وتُبويع الاصلُ تَساير وتَبايع فلمّا بنى لما لم يسمّ فاعله ضُمّ اوّله وثانيه علامةً كما قيل تُدُحرِج فلمّا ضممتَ لحرف الثانى انقلبت الالف واوا وجُعلت ايضا مدّةً على حكم الالف كما كانت فى سُوير كذلك وصارت الواو فى تُبويع كالالف فى تَبايع ومثلُ ذلك قولهم رُؤْيَةٌ ونُؤْىٌ اذا خفّفت الهمزة قلبتها واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فتقول رُويَةٌ ونُوىٌ بواو خالصة ولا تَدّغِمها فى الياء التى بعدها لانّها همزة فى النيّة وكذلك سُوير لمّا كانت الواو الفا فى النيّة لم تُدّغم فيما بعدها وربّما قالوا رِيَّةٌ فادّغموا فى الواو المنقلبة عن الهمزة ويُنزِّلها منزلةَ ما هو اصلٌ ومن قال كذلك لم يقل فى سُويِرَ سُيِّرَ ولا فى تُسُويِرَ تُسُيِّرَ محافظةً على مدّ الالف لئلّا يذهب بالادغام والوجهُ الثانى انّهم لو قلبوا فى سُوير الواو ياءً وادّغموها التبس بناء فُوعِلَ ببناء فُعِّلَ فلذلك لم تُدّغم ،

فصـــل ٧١٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى جمع مَقامةٍ ومَعُونة ومَعِيشة مَقاوِمُ ومَعاوِنُ ومَعايِشُ مُصرِّحًا بالواو والياء ولا تهمز كما همزتَ رَسائِلَ وعَجائِزَ وصَحائِفَ ونحوَها ممّا الالفُ والواو والياء فى وُحْدانه مدّاتٌ لا اصل لهنّ فى الحركة ،

قال الشارح اذا جمعتَ نحوَ مَقامة ومَباعة ومَقام ومَباع وكذلك مَعاش ومَعُونة لم تُعِلّ الواو والياء

الاوّل لانّه اذا كان الاوّل متحرّكا فصل الحركة بين الحرفين وانّما جُعل الانقلابُ الى الياء لوجهين احدهما انّ الياء من حروف الفم والادّغامُ فى حروف الفم اكثرُ منه فى حروف الطَّرَفَيْن الثانى انّ الياء أخفّ من الواو فهربوا اليها لخفّتها فقالوا سَيِّدٌ ومَيِّتٌ وجيِّدٌ والاصلُ سَيْوِدٌ لانّه من ساد يسود والموت والجودة فان قيل اجتماعُ المتقاربَيْن ممّا يُسوِّغ الادّغامَ من نحو قولك قد سمع اللّهُ ووَدٌّ فى وَتْدٍ فما بالُكم أوْجَبْتموه فى سيّد وميّت قيل عنه جَوابان احدهما انّ الواوِ والياء ليس تناسبُهما من جهة القرب فى المخرج لكن من وصفٍ فيهما أنفسِهما وهو المدُّ وسعةُ المخرج فجريا لذلك مجرى المِثْلَيْن والثانى انّه اجتمع فيهما المقاربةُ كمقاربة الدال والسين والتاء والدال وثِقَلُ اجتماع الواو والياء وليس فى اجتماع المتقاربين من الصحيح ذلك الثقلُ فافترق حالاهما لاجتماع سببَيْن يجوز بانفراد كلّ واحد منهما الحكمُ فلمّا اجتمعا لزم وقد اختلف العلماء فى وزن سَيِّد ومَيِّت ونحوهما فذهب المحقّقون من اهل البصرة الى انّ اصله سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ على زنة فَيْعِل بكسر العين وأنّ ذلك بناءٌ اختصّ به المعتلُّ كاختصاص جمع فاعِلٍ منه بفُعَلَة كقُضاة ورُماة وغُزاة ودُعاة فى جمع قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ واختصاصه ايضا بفَعْلُولَة نحو كَيْنُونَة وقَيْدُودَة والاصل كَوْنُونَة وقَوْدُودَة وذهب البغداديون الى انّه فَيْعَلٌ بفتح العين نُقل الى فَيْعِل بكسرها قالوا وذلك لانّا لم نَرَ فى الصحيح ما هو على فَيْعِل انّما هو فَيْعَل كصَيْقَم وصَيْرَف وهذا لا يلزم لانّ المعتلّ قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح لانّه نوعٌ على انفراده ولو أرادوا بميّت فَيْعَل بالفتح لقالوا مَيَّتٌ بالفتح كما قالوا هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ حين ارادوا فَيْعَلان وقال بعضهم * ما بالُ عَيْنى كالشَعِيب العَيِّنِ * فأبقاه على الفتح حين ارادوا الفتح وذهب الفرّاء الى انّه فَعِيلٌ أُعلّت عينُ الفعل منه فى مات يموت وصاب يصوب بأن قدّموا الياء الزائدة وأُخّرت العين فصار فَيْعِل كما قلتم الّا انّه منقولٌ محوَّلٌ من فَعِيل ثمّ قُلبت الواو ياءً كما ذُكر وذلك لقرابة البناء وأنّه ليس فى الصحيح ما هو على فَيْعِل وزعم انّ فَعِيلا الذى يعتلّ عينُه انّما يأتى على هذا البناء وأنّ طَوِيلا شاذٌّ لم يجئْ على قياسِ طالَ يطول وكان ينبغى لو جاء على قياس طال يطول ان يقال طَيِّل كسيّد واذا لم يكن فَعِيلا معتلّا صحّ نحو سَوِيق وعَوِيل وحَوِيل وامّا قُضاةٌ ونحوه عنده فأصله قُضًّى على فُعَّل مضاعَف العين كشاهدٍ وشُهَّد وجاثمٍ وجُثَّم فاستثقلوا التشديد على عين الفعل فخفّفوه بحذف احدى العينين وعوّضوا عنها الهاء كما قالوا عِدَةٌ وزِنَةٌ فحذفوا الفاء وعوّضوا الهاء اخيرًا فامّا كَيْنُونَةٌ فأصلها عنده كُونُونَة بالضمّ على زنة بُهْلُول وصُنْدُوق ففتحوه لانّ اكثرَ ما يجىء من هذه المصادر مصادرُ ذوات الياء نحو صَيْرورة

جمع صائمٍ وقائمٍ وفى هذا الجمع وجهان أجودُهما صُوَّمٌ وقُوَّمٌ بإثبات الواو على الاصل والوجه الاخر صُيَّمٌ وقُيَّمٌ بقلب الواو ياء والعلّةُ فى جواز القلب فى هذا الجمع أنّ واحده قد أُعلّت عينه نحوَ صائمٍ وقائمٍ والجمعُ اثقلُ من الواحد وجاورت الواو الطرفَ فقلبوا الواو ياء كما قلبوها فى عُصِيّ وعُتِيّ وربّما قالوا صِيَّمٌ وقِيَّمٌ بكسر اوّله كما قالوا عِصِيٌّ وحِقِيٌّ قال الشاعر

* فبَاتَ عَذُوبًا للسَماء كأنّما * يُوائِمُ رَهْطًا للعَرُوبَةِ صِيَّمَا *

فهذا الابدال فى صيّم وقيّم نظيرُ الهمز فى أوائِلَ وعَيائِلَ فى كون الاعلال فيهما للقرب من الطرف والذى يدلّ انّ القلب فى صُيَّم للمجاورة أنّ حرف العلّة اذا تَباعد عن الطرف لم يجز القلبُ نحوَ صُوّامٍ وربّما قلبوا مع تباعُده من الطرف قال ذو الرمّة

* ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ٱبْنَةُ مُنْذِرٍ * فما أَرَّقَ النُيّامَ الّا سَلامُها *

هكذا انشده ابن الاعرابىّ النُيّام وقالوا فلانٌ من صُيّابة قومه حكاه الفرّاء اى من صميم قومه والصيّابةُ الخيارُ من كلّ شىء والاصلُ صُوّابة لانّه من صابَ يصوب اذا نزل كانّ عِرْقه قد ساخ فيهم فقلبوا الواو ياء وكلاهما شاذّ من جهة القياس والاستعمال أمّا الاستعمال فظاهرٌ القلّةِ وامّا القياس فلانّه اذا ضعُف القلبُ مع المجاورة فى نحو صيّم وقيّم كان مع التباعد أضعفَ ؛

فصـــل ٧١٦

قال صاحب الكتاب ونحوُ سَيِّدٍ ومَيِّت ودَيّار وقَيّام وقَيُّوم قُلبت فيها الواوُ ياء ولم يُفعل ذلك فى سُوِيرَ وبُويِعَ وتُسُوِيرَ وتُبُويِعَ لئلّا يختلطا بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ ؛

قال الشارح اعلم انّ الواو والياء يجريان مجرى المِثْلَيْن لاجتماعهما فى المدّ ولذلك اجتمعا فى القافية المُرْدَفة نحو قوله

* تَرَكْنَا الخَيْلَ عاكِفَةً عليه * مُقلَّدةً أَعِنَّتَها صُفُونَا *

بعد قوله

* وسَيِّدِ مَعْشَرٍ قد تَوَّجُوهُ * بتاجِ المُلْكِ يَحْمِى المُحْجَرِينَا *

فلمّا كان بينهما من المماثَلة والمقارَبة ما ذُكر وإن تَباعد مَخرجاهما قلبوا الواو ياء وادّغموها فى الثانية ليكون العملُ من وجه واحد ويتجانَس الاصواتُ واشتُرط سكونُ الاوّل لانّ من شرط الادّغام سكونَ

أَوَّلُ أَفْعَلُ ممّا فاؤه وعينُه واوٌ وهم يكرهون اجتماعَ الواوين والالفُ من جنسهما فشبّهوا اجتماعَهما هنا باجتماعهما فى اوّل الكلمة فكما يقلبون فى واصِلة وَواصِلَ كذلك يقلبون ههنا الّا انّ القلب ههنا وقع ثابتًا لقربه من الطرف وهم كثيرًا ما يُعطون الجارَ حكمَ مُجاوِرِه فلذلك قدّروا الواو فى أَوائِلَ طرفًا اذ كانت مجاورةً للطرف فهمزوها كما همزوا فى كِساء ورِداء وإن اكتنفها ياءان او ياءٌ وواوٌ فالخليلُ وسيبويه يريان همزَها ويقلبان ذلك على الواوين لمشابَهة الواو والياء والاصلُ الواوان وأبو الحسن لا يرى الهمز الّا فى الواوين لثقلهما ولا يهمز فى اليائين ولا مع الواو والياء وقياسُ قوله انّ اجتماع اليائين فى اوّل الكلمة او الواوِ والياء لا يُوجِب همزَ احدهما فاجتماعُ اليائين فى قولهم بَيِّن اسمِ موضع والياء والواو فى قولهم يَوْمٌ فكما لا يهمز هناك كذلك لا يهمز ههنا واحتجّ بقول العرب فى جمع ضَيْوَن وهو ذَكَرُ السَنانير ضَياوِنُ من غير همز والمذهبُ الاوّل لما ذكرناه من انّ الهمز فيه بالحمل على كِساء ورِداء وشَبَهِه به من جهة قُرْبه من الطرف ووقوعِه بعد الالف الزائدة لا فَرْقَ بين الواو والياء فكذلك ههنا وإن كان فى الواو أظهرَ وأمّا ضَياوِنُ فشاذّ كالقَوَد والحَوَكَة مع انّه لمّا صحّ فى الواحد صحّ فى الجمع يقال ضَياوِنُ كما قالوا ضَيْوَنٌ والقياس ضَيِّنٌ وعكسُ ذلك قولهم دِيمَةٌ ودِيَمٌ أعلّوا الجمع لاعتلال الواحد ولولا اعتلالُه فى الواحد لم يعتلّ فى الجمع قال ابو عثمان سألتُ الاصمعىّ كيف تكسّر العرب عَيِّلًا فقال يهمزون كما يهمزون فى الواوين وهذا نصُّ الخليل وسيبويه فإن بعُدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياءٌ او غيرُه لم تُهْمَز نحو طاوُوسٍ وطَواوِيسَ وناوُوسٍ ونَواوِيسَ لانّ الموجب للقلب الثقلُ مع القرب من الطرف فلمّا فُقد احدُ وصفَيِ العلّة وهو مُجاوَرةُ الطرف لم يثبت الحكمُ فامّا قوله * وكحّل العينين بالعواور * فإنّ الواوَ لم تهمز وإن جاورت الطرفَ فى اللفظ وذلك من قبل انّها فى الحكم والتقدير متباعدةٌ لانّ ثَمَّ ياءً مقدّرةً فاصلةً بينها وبين الطرف والتقديرُ عَواوِير كطَواوِيس لانّه جمعُ عُوّارٍ وحرفُ العلّة اذا وقع رابعًا فى المفرد لم يحذف فى الجمع بل يقلب ياءً إن كان غيرَها نحو جِمْلاقٍ وجَماليقَ وجُرْمُوقٍ وجَراميقَ فإن كان ياءً بقى على حاله كقِنْدِيل وقَناديلَ وإنّما حذف الشاعر للضرورة وما حُذف للضرورة فهو كالمنطوق به فى الحكم فلذلك لم تهمز وامّا قول الاخر * فيها عيائيل أسود ونمر * فهو عكسُ عَواوِرَ لانّ فى عواور نقصَ حرف وهو الياء وهو مراد فى الحكم وعَيائيلُ فيه زيادةُ ياء وليس بمراد وانّما هو اشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة تَشَبُّهًا بالياء فى الصَياريف والدَراهيم فلم يكن به اعتدادٌ وصارت الياء فى الحكم مُجاوِرةً للطرف فهُمزت لذلك ومن ذلك قولهم صُيَّمٌ وقُيَّمٌ فى

ورجلٌ خِيارٌ من قومٍ خِيارٍ وأَخْيارٍ   وامّا مَعايِش فجمعُ مَعيشَةٍ من قوله تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ومَقاوِمُ من قول الأَخْطَل

* وانّى لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن * جَريرٌ ولا مَوْلَى جَريرٍ يَقُومُها *

فانّ الواو والياء تصحّحان لوقوعهما بعد ساكن فلم يجز قلبُهما ألفَيْن وامّا امتناعُ همزة صَحائِف وعَجائِز فقد تقدّم ذكره   فامّا أَعْيِناء جمعُ عَيِّنٍ وأَبْيِناء جمعُ بَيِّنٍ فانّما صحّت العينان فيهما لانّهما على بناء الفعل والزيادةُ فى اوّلهما كالزيادة فى الفعل فأَعْيِنُ كأَضْرِبُ فصحّحوه كما يُصحّحون اذا بنوا من قامَ مثلَ أَضْرِبُ فانّك تقول أَقْوِمُ ولا يعتدّون بألف التأنيث فارقةً لانّها كالمنفصلة الا ترى انّك لو صغّرتَ ما فيه ألفُ التأنيث لصغّرتَ الصدر وجئتَ بالالف من بعدُ كقولك فى حَمْراء حُمَيْراء وفى خُنْفَساء خُنَيْفِساء على انّهم قد قالوا أَعيَّاء فى أَعْيِيَاء وأَبْيِنَاء فى أَبْيِناء فتُلْقَى كسرةُ الياء على ما قبلها وتُعَلّ كانّهم كرهوا الكسرة على الياء كما كرهوا الضمّة فى فُعُلٍ فتُسكِنها نحوَ قوله * وبالأَكُفّ اللامعاتِ سُورُ * وسَهّلَ ذلك انّ الفصل بينه وبين الفعل قد حصل باتّصال الف التأنيث   فامّا الاقامة والاستقامة فانّمـا أعللناهما كما أعللنا أفعالَهما لانّ لزوم الإفعال والاستفعال لأَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ كلزوم يفعل ويستفعل لمضارعهما ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التى لا زيادةَ فيها مصادرَها فتأتى على ضروبٍ لَتمّت كما يتمّ فُعُولٌ منها نحوُ الغُؤور والحُؤُول فاعرفه ٭

فصــل ٧١٥

قال صاحب الكتاب واذا اكتنفتْ الفَ الجمع الذى بعده حرفان واوانِ او ياءانِ او واوٌ وياءٌ قُلبت الثانية همزةً كقولك فى أَوَّلٍ أَوائِلُ وفى خَيِّرٍ خَيائِرُ وفى سَيِّقَةٍ سَيائِقُ وفى فَوْعَلَةٍ من البَيْع بَوائِعُ وقولُهم ضَياوِنُ شاذٌ كالقَوَد   واذا كان الجمعُ بعد الفه ثلثةُ احرف فلا قَلْبَ كقولهم عَواوِيرُ وطَواويس وقوله * وكَحّلَ العينَيْن بالعَواوِرِ * انّما صحّ لانّ الياء مُرادة وعكسُه قوله * فيها عَيائيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ * لانّ الياء مزيدةٌ للاشباع كياء الصَياريف   ومن ذلك إعلالُ صُيَّمٍ وقُيَّمٍ للقُرْب من الطرف مع تصحيح صُوّامٍ وقُوّام   وقولُهم فلانٌ من صُيّابةِ قومه وقوله * فما أَرَّقَ النُيَّامَ الّا سَلامُها * شاذٌ ٭

قال الشارح اعلم انّ الف الجمع فى مَفاعِلَ وفَواعِلَ متى اكتنفتها واوان كانت الثانية مُجاوِرةً للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجزٌ فانّهم يقلبون الواو الثانية همزةً نحوَ قولهم أَوائِلُ والاصل أَواوِلُ لانّ الواحد

فصــل ٧١٤

قال صاحب الكتاب ويمتنع الاسمُ من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه او ما بعدهما اذا لم يكن نحوَ الإقامة والاسْتقامة ممّا يعتلّ باعتلال فعله وذلك قولهم حُوَّلٌ وعُوّار ومِشْوار وتَقْوال وسُوُوق وغُوُور وطَوِيل ومَقاوِمُ وأَهْوِناء وشُيُوخٌ وهُيامٌ وخِيارٌ ومَعايِشُ وأَبْيِناء ٥

قال الشارح لمّا كانت هذه الاسماء معتلّةَ العينات وهى صفاتٌ مشتقّةٌ من الافعال والافعالُ بابُها التغيير والاعلال فكانّه وُجد فى هذه الاسماء سببُ الاعلال الّا انّه تخلّف اعلالُها فنبّه على المانع وهو سكونُ ما قبلها او ما بعدها فلو أسكنت هذه الحروف لألتقى ساكنان وكان يجب الحذفُ او الحركةُ فكان يزول البناء وجملة الامر انّها على ثلثة اضرب منها ما صحّ لسكون ما قبله نحوُ حُوَّلٍ ومَقاوِمَ ومَعايِشَ وأَبْيِناء ومنها ما صحّ لسكون ما بعده نحوُ غُوُور وشُيُوخ وهُيام وخِيار ومنها ما صحّ لسكون ما قبله وما بعده نحوُ عُوّار ومِشْوار وتَقْوال وهو أبلغ فى منع الاعلال مع انّ هذه الاسماء لم تكن على أبنية الافعال وانّما يُعَلّ ما كان على زنة الفعل فصحّت هذه الاسماء لعدم شَبَهها بالافعال اذ لم تكن على زنتها ولا جاريةً عليها فحُوَّلٌ المانع فيه ما قبله من الساكن يقال رجلٌ حُوَّلٌ قُلَّبٌ اذا كان ذا حُنْكة مُجَرِّبا قال مُعاوِيَةُ لابْنته هند وهى تمرّضه إنّكِ لتقلّبين حُوَّلًا قُلَّبًا أن يُخامِر هَوْلَ المُطَّلَع مع انّه ليس على زنة الفعل كبابٍ ودارٍ وعُوّارٌ المانع لاعتلاله اكتنافُ الساكنين بحرف العلّة فلو قُلبت الفًا لآجتمع ثلاثُ سواكنَ وذلك بمكانٍ من الاحالة والعُوّارُ الرَمَدُ فى العين قالت الخَنْساء * أَقَذًى بِعَيْنِكِ أم بالعين عُوّارُ * وقيل هو طائرٌ بعينه وقيل هو ضربٌ من الخَطاطِيف اسودُ طويلُ الجناحَيْن ومِشْوارٌ ممّا صُحّح لسكون ما قبل حرف العلّة وما بعده والمِشْوارُ المكان تُعرَض فيه الدوابُّ والمكان الذى يكون فيه العسلُ ويُشار ومثله مِقْوالٌ وهو الكثيرُ القول الجيّدُه يقال رجلٌ مِقْوالٌ وكذلك تَجْوالٌ وتَقْوالٌ تَفْعالٌ من جَوَّلْتُ وقَوَّلْتُ بمنزلة التَسْيار للتكثير وسبيلُ ذلك كسبيل عُوّار فى تأكيد الاسباب المُوجِبة للتصحيح وهو فوق السبب فى حُوَّلٍ ومثله صُوّامٌ وقُوّامٌ وبَيّاعٌ وسُوُوقٌ جمع ساقٍ وقرأ ابن كثير فَاسْتَوَى عَلَى سُوُوقِهِ وغُوُورٌ مصدرُ غارَ الماء فى الارض غُوُورًا وغَوْرًا سَفَلَ فى الارض ونحوُه حالَ عن العهد حُوُولًا وشُيُوخٌ جمعُ شَيْخ كُلُّ ذلك سببُ تصحيحه سكونُ ما بعد حرف العلّة ومثلُه الهُيامُ وهو شبيهٌ بالجنون من شدّة العِشق يقال هامَ بها يَهِيمُ هَيْمًا وهَيَمانًا والخِيارُ الناقة الفارهة

كسرة الى ضمّة لازمًا وقَلَّ فى كلامهم نحوُ يَوْمٍ ويُوح لخروجهم من الياء الى الواو فاجتماعُ هذه الاسباب علّةٌ لقلب هذه الواو ياءً الا ترى انّه اذا صحّ الفعلُ لم يجب القلبُ نحوَ قاوَمَ قِوامًا وحاوَرَ حِوارًا وكذلك لو كان فى الواحد ولم يكن مصدرا نحو حِوالٍ وسِواكٍ لم يجز الاعلالُ وقيل انّما وجب الاعلالُ هنا لانّ الفتحة فى الواو عارضةٌ لاجل الالف اذ الالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فكانت الواوُ فى حكم الساكنة فقُلبت ياءً على حدّ قلبها فى مِيزانٍ ومِيعادٍ لانّها فى الحكم مثلُها وامّا حَوْضٌ وحِياضٌ وسَوْطٌ وسِياطٌ فانّما قُلبت واوه ياءً حملاً له على دارٍ ودِيارٍ وريحٍ ورِياحٍ وذلك لانّه جمعٌ والجمعُ أثقلُ من الواحد وأنّ واوَ واحده ضعيفةٌ ميّتةٌ لسكونها فكانت كالمعتلّة فى دار وريح وأنّ قبل الواو كسرةً كالكسرة فى رِياحٍ ودِيارٍ وأنّ بعد الواو ألفًا والالفُ تُشْبِه الياء وأنّ اللام منه صحيحةٌ كصحّة لام دار وريح اذ لو كانت اللام معتلّة لم تعتلّ العينُ لانّه لا يَتوالى عندهم إعلالان فى كلمة واحدة فلا بدّ من اجتماع هذه الاسباب حتى يصحّ الإلحاقُ والحملُ الا ترى انّه لمّا تحرّكت الواوُ فى طَوِيل لم تُقلب الواو فى جمعه بل صحّت نحوَ طِوال وقد قالوا عَوْدٌ عِوَدَةٌ وزَوْجٌ زِوَجَةٌ فهذا قد اجتمع فيه سكونٌ فى الواحد والكسرةُ التى قبل الواو وأنّه جمعٌ وصحّةُ اللام الّا انّه لم يقع بعدها الفٌ ومع ذلك قد صحّت ولم تعتلّ وقالوا تِيَرٌ ودِيَمٌ فأعلّوها لاعتلال الواحد منهما فتِيَرٌ جمعُ تارَةٍ ودِيَمٌ جمعُ دِيمَةٍ فلمّا اعتلّ الواحدُ أعلّوا الجمعَ فامّا قولهم ثِيَرَةٌ فى جمع ثَوْرٍ لهذا الحيوان فهو شاذّ قال ابو العبّاس المبرّد أرادوا الفرق بين الثور من الحيوان والثور الذى هو الأَقِطُ وقد تقدّم ذكرُ ذلك فى مواضعَ وقيل انّهم شبّهوا واوَ حَوْضٍ وثَوْبٍ لسكونها بالواو فى يَقُومُ لسكونها فكما أعلّوا مصدرَ هذا الفعل لاعتلال فعله أعلّوا جمعَ هذا وقالوا طِوالٌ فصحّحوا العين حين كانت متحرّكةً فى طَوِيل وربّما قلبوها ياءً قال الشاعر

* تَبيّنَ لى أنّ القَماءَةَ ذِلّةٌ * وأنّ أَعِزّاءَ الرجالِ طِيالُها *

وهو قليل وامّا قولهم رِوآءٌ فى جمع رَيّانَ وطِوآءٌ فى جمع طَيّانَ فانّما صحّت الواو فيهما مع سكونها فى الواحد لئلّا يجمعوا بين إعلال اللام والعين اذ كانت اللام معتلّة بقَلْبها همزةً وامّا نِوآءٌ فى جمع ناوٍ فليس من قبيل طِوآء لانّ الواو لم تكن ساكنةً فى الواحد ولا معتلّةً فصحّت فى الجمع فاعرفه ،

أعلّوه كإعلال الفعل لم يُعْلَم ءاسمٌ هو ام فعلٌ فصحّحوه فَرْقًا بينه وبين الفعل   فان قيل فأنتم تقولون بابٌ ودارٌ فتُعِلّون هذه الاسماء وإن كانت على وزن الفعل ولا تُبالون التباسَها بالفعل قيل انّما أُعلّ بابٌ ودارٌ ولم يصحّ للفرق بينه وبين الفعل لانّه ثلاثىٌّ منصرفٌ والتنوينُ يدخله ففرق التنوينُ بينه وبين الفعل وغيرُه من ذوات الاربعة بالزيادة فى أوّله اذا سُمّى به يُفارِقه التنوينُ لانّه يمتنع من الصرف فيُشْبِه الفعلَ فصُحّح للفرق فبابٌ ودارٌ التنوينُ لازمٌ له معرفةً ونكرةً وليس كذلك يَفْعَلُ اذا سمّيتَ به رجلا فانّك لو أعللته ثمّ سمّيتَ به وجعلته عَلَمًا لَزال التنوينُ والجرُّ فكان يُشْبِه الفعلَ بالاعلال وسقوطِ التنوين والجرِّ فلذلك وجب تصحيحُ يَفْعُل اسمًا من قَامَ ونحوِه فاعرفه ،

فصــل ٧١٣

قال صاحب الكتاب وقد أعلّوا نحوَ قيامٍ وعِياذ واحْتِياز وانْقِياد لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرفِ المُشْبِه للياء بعدها وهو الالف   ونحوَ دِيارٍ ورِياحٍ وجِياد تشبيهًا لإعلالِ وُحْدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والالف   ونحوَ سِياطٍ وثِياب ورِياض لشَبَه الإعلال فى الواحد وهو كونُ الواو مَيّتَةً ساكنةً فيه بألِفِ دارٍ وياءِ رِيحٍ مع الكسرة والالف   وقالوا تِيَرٌ ودِيَمٌ لإعلال الواحد والكسرة وقالوا ثِيَرَةٌ لسكون الواو فى الواحد والكسرة وهذا قليل والكثيرُ عِوَدَةٌ وكِوَزَة وزِوَجَة   وقالوا طِوالٌ لتحرّك الواو فى الواحد وقولُه   * فإنّ أَعِزّاءَ الرجالِ طِيالُها *   ليس بالأَعْرَف   وامّا قولهم رِواءٌ مع سكونها فى رَيّانَ وانقلابِها فلئلّا يجمعوا بين إعلالَيْن قلبِ الواو التى هى عينٌ ياءً وقلبِ الياء التى هى لامٌ همزةً   ونِواءٌ ليس بنظيره لانّ الواو فى واحده صحيح وهو قولك ناوٍ ،

قال الشارح امّا ما كان من المصادر معتلَّ العين بالواو من نحو حالَ حِيالًا وعاذَ عِياذًا وقامَ قِيامًا فإنّ الواو تُقْلَب فيه ياءً وذلك لمجموعِ امور ثلاثة احدُها انّها قد اعتلّت فى الفعل والمصدرُ يعتلّ باعتلال فعله لانّ كلّ واحد منهما يؤول الى صاحبه والثانى كونُ الكسرة قبلها والكسرةُ بعضُ الياء والثالثُ كونُ ما بعدها الفًا والالفُ تُشْبِه الياءَ من جهة المدّ واللين وأنّها تُقْلَب فى مواضعَ فاجتماعُ هذه الامور مُوجِبٌ لقَلْبِها ياءً وشبّهوها هنا بواوٍ قبلها ياءٌ ساكنةٌ نحو سَيّد ومَيّت فقلبوها كقَلْبها وكان ذلك أخفّ عليهم اذ كان العملُ من وجه واحد والمرادُ من قولنا وجه واحد انّ الخروج من الكسرة الى الياء ثمّ الى الالف التى تُشْبِه الياءَ أخفُّ عليهم من الخروج من الكسرة الى الواو ولذلك لم يأت فى أبنيتهم خروجٌ من

والهاءُ زائدة للتأنيث بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم فلا اعتدادَ بها فى البناء وقد شذّ نحوُ مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن والقياس نحو مكازة ومزاد ومرام ومدان كما قالوا مَقالٌ ومَقامٌ وذلك انها أعلامٌ فمَكْوَزَةُ من لفظ كُوزٍ وقد سمّوا بكُوز من بنى ضَبّةَ ومَزْيَدٌ من زادَ يَزِيد ومَرْيَمُ مَفْعَلٌ من رَامَ يَرِيم فمَزْيَدٌ ومَرْيَمُ اعلامٌ للأناسىّ ومَدْيَنُ اسمُ مكان والاعلامُ قد كثُر فيها التغييرِ نحوُ مُحْبَب ومَوْهَب ونظائرِهما وقالوا فى غيرِ العَلَم مَشْوَرَةٌ وهى مَفْعَلَةٌ من الشُورَى ومنه شاورْتُهم فى الامر يقال مَشُورةٌ ومَشْوَرَةٌ فمَشُورةٌ على القياس فى الاعلال بنقل الضمّة الى الشين ومَشْوَرَةٌ شاذّ والقياس مَشارَةٌ كمَقالَة ومَعانَة وقالوا وقع الصَيْدُ فى مِصْيَدَتنا وقرأ قَتادةُ وابو السمّاك لمَثوبة من عند الله وهى مَفْعَلَةٌ من الثواب يقال مَثْوَبَةٌ كما قلنا فى مَشْوَرَة والقياس مَثابَةٌ وحكى ابو زيد هذا شىءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس وهذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ وهذا فى الاسم كاسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَتِ المرأةُ فى الفعل كانّهم أخرجوا بعض المعتلّ على اصله تنبيهًا عليه ومحافظةً على الاصول المُغيَّرة وكان ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد لا يجعل ذلك من الشاذّ لانّه كان لا يُعِلّ الّا ما كان مصدرا جاريًا على الفعل او اسمًا لأزمنة الفعل والأمكنةِ الدالّةِ على الفعل فامّا ما صيغ منها اسمًا لا تريد به مكانًا من الفعل ولا زمانًا ولا مصدرا كمَكْوَزَة ومَزْيَد ومَقْوَدَة وجميعِ ما كان من ذلك فانّك تُخْرِجه على الاصل لبُعْده من الفعل ولو كان مَرْيَم مصدرا لقلت رُمْتُه مَرامًا وهذا مَرامُك اذا أردت الموضعَ الذى تَرُوم والوجهُ الاوّل لانهم قد أعلّوا نحوَ بابٍ ودارٍ فلا عُلْقَةَ بينه وبين الفعل وقالوا مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ ومِحْوَلٌ فلم يُعِلّوه لانّه منقوص من مِقْوالٍ ومِخْياطٍ ومِحْوالٍ فكما لا تُعِلّه فى الاصل لوقوع الالف بعد حرف العلّة التى هى العين كذلك لم يعلّوا مِقْوَلًا ومِخْيَطًا لانّهما فى معناه ونظيرُ ذلك قولهم عَوِرَ وحَوِلَ واجْتَوَرُوا اذ كان فى معنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ وتجاوروا، وامّا الثانى وهو ما خالف الفعلَ فى البناء والمثالِ نحوُ بنائك على مثال تِحْلِئٍ وهو ما يُفْسِده السكّينُ من الجِلْد عند القشرِ من قولك بَاعَ فانّك تقول تِبِيعٌ بالاعلال وهو انّك تنقل الكسرةَ الى الباء لانّ تِفْعِلًا بكسرِ التاء ليس فى أمثلة الفعل وقيل انّ نحو مِقْوَلٍ ومِخْيَطٍ انّما صحّ لانّه ليس من أبنية الفعل فهو مخالفٌ للافعال فى البنية فكان حكمهما حكمَ تِحْلِئٍ، فامّا ما كان مُماثِلا للفعل بالزيادة فى اوّله فان كانت الزيادة فى اوّله زيادةَ الفعل والبناءُ كبناء الفعل فانّ ذلك الاسم يُصحَّح ولا يُعَلّ وذلك لو بنيت من القَوْل والبَيْع مثلَ يَفْعَلُ بفتح العين نحوَ يَعْلَمُ او يَفْعُلُ بالضمّ نحوَ يَقْتُلُ او يَفْعِلُ بالكسر نحوَ يَضْرِبُ لكنت تقول يَقْوَلُ ويَقْوُلُ ويَقْوِلُ ويَبْيَعُ ويَبْيُعُ ويَبْيِعُ من غيرِ إعلال وذلك من قِبَل انّ الزوائد زوائدُ الافعال والبناءُ بناءُ الافعال فلــو

صُيُد صِيد وفى بُيُض بِيض لانّه فُعْلٌ فيلزم فيه ما يلزم فى جمع أَبْيَض لانّه يصير فُعْلًا مثلَه وقد ذكرنا الخلافَ فى ذلك مع ابى الحسن ،

فصــل ٧١٣

قال صاحب الكتاب وامّا الاسماء المزيدُ فيها فانّما يُعَلّ منها ما وافَقَ الفعلَ فى وَزْنه وفارَقَه إمّا بزيادة لا تكون فى الفعل كقولك مَقالٌ ومَسِير ومَعُونة وقد شذّ نحوُ مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن ومَشْوَرة ومَصْيَدة والفُكاهةُ مَقْوَدَةٌ الى الأَذَى وقرِئ لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ ٱللّٰهِ وقولُهم مِقْوَلٌ محذوفٌ من مِقْوال كمِخْيَط من مِخْياط وإمّا بمثال لا يكون فيه كبِنائك مثالَ تِحْلِئٍ من باعَ يَبِيعُ تقول تِبِيعٌ بالإعلال لانّ تِفْعِلًا بكسر التاء ليس فى امثلة الفعل وما كان منها مُماثِلا للفعل صُحِّحَ فَرْقًا بينه وبينه كقولك أَبْيَضُ وأَسْوَدُ وأَدْوُرٌ وأَعْيُنٌ وأَخْوِنَةٌ وأَعْيِنَةٌ وكذلك لو بنيتَ تَفْعِلُ او تُفْعَلُ من زادَ يَزِيدُ لقلتَ تَزْيِدُ وتُزْيَدُ على التصحيح ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ اسم كان على مثال الفعل وفيه زيادةٌ ينفصل بها من الفعل إمّا بأن لا تكون من زوائد الافعال وإمّا ان تكون من زوائد الافعال الّا انّه ينفصل من الفعل بالبِنْية فانّه يُعَلّ بقلب حرف اللين كما كان ذلك فى الافعال اذ كان على وزنها فكانت زيادتُه فى موضع زيادتها وهذا مستمرٌّ فى كلّ ما كان على هذا الوزن مثالُ الاوّل قولُك فى مَفْعَل من القَوْل والبَيْع مَقالٌ ومَباعٌ لانّه فى وزن أَقالَ وأَباعَ والميمُ فى اوّله كالهمزة فى اوّل الفعل ولم تَخَف التباسًا لانّ الميم لا تكون من زوائد الافعال وكذلك لو بنيتَ منه شيئًا على مُفْعَل وهو بناء المفعول لقلت مُقالٌ ومُرادٌ ومُباعٌ كما كنت تقول يُقال ويُراد ويُباع والمصادرُ واسماء الزمان والمكان بزيادة الميم فى أوائلها يكون لفظُها كلفظ المفعول اذا جاوزت الثلاثةَ لانّها مفعولاتٌ نحوُ قوله تعالى أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبارَكًا وبِسْمِ ٱللّٰهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا وكذلك لو بنيت منهما مَفْعِلًا لقلت مَقِيلًا ومَبِيعًا ومثلُه المَسِيرُ وأصلُ مَقِيل مَقْوِلٌ بكسر الواو لانّها بإزاء العين فى مَفْعِل فأرادوا إعلالَه لكونه على بنية الفعل ومنه فنقلوا كسرة الواو الى القاف قبلها فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقُلبت ياء فصار مَقِيلًا كما ترى وامّا مَبِيع ومَسِير فأصلهما الياء فليس فيهما الّا نقلُ الكسرة من العين الى ما قبلها وامّا مَعُونَةٌ فهو مَفْعُلَةٌ من العَوْن وأصله مَعْوُنَةٌ بضمّ الواو فنقلت الضمّة الى العين لِما ارادوا من إعلالها لانّه على وزن الفعل من نحوِ يَخْرُجُ ويَقْتُلُ والميم فى مقابَلة الياء

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المصادر تُعَلّ باعتلال افعالها وتصحّ بصحّتها الا تراك تقول قام قيامًا ولاذَ لِياذًا وتقول قاوَمَ قِوامًا ولاوَذَ لِواذًا لِما بينهما من العُلْقة فأرادوا ان يكون العمل فيهما من وجه واحد وقد جعل صاحب الكتاب حِوَلًا جاريًا على الفعل وأخرج صحّته على الشذوذ من نحو القَوَد والحَوَكة والوجهُ ما بدأنا به لانّه على القياس واما فُعُلٌ فيما اعتلّت عينُه مما كان منه من ذوات الواو فانّ الواو تسكن فيه لاجتماع ضمّتَيْن والواوِ فجعلوا الاسكان فيه بمنزلة الهمزة فى الواو المضمومة فى نحو أَدْؤُر وأَثْؤُب فقالوا عَوانٌ عُوْنٌ وهى التى بين الصِغَر والكِبَر ونَوارٌ ونُوْرٌ وهى النافرة عدلوا الى التخفيف بالاسكان كما عدلوا الى التماس التخفيف بقَلْبهم الواوَ المضمومةَ همزةً قال سيبويه وألزموا هذا الاسكانَ اذ كانوا يُسكنون عين الصحيح من نحو رُسْلٍ وعَضْدٍ لثقل الضمّة عليها يريد انّهم حملوا تخفيفَهم نُورًا وعُونًا على تخفيفهم فى الصحيح واذا كان ذلك جائزًا مع غير المعتلّ الذى لا يثقل عليه الحركاتُ كان مع الواو لازما وقد جاء على الاصل فى الشعر قال عَدِىٌّ بن زيد

* عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ فيَبْـــدو بالأَكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ *

يُعنّف نفسَه على الوَلوع بالنساء بعد المَشيب والكِبَر وقبله

* قد حانَ لو صَحَوْتَ أَن تُقْصِرَا * وقد أَتَى لِما عَهِدتَّ عُصُرْ *

الشاهد فيه تحريك الواو من سُوُر بالضمّ وهو جمعُ سِوارٍ والمعنى قد حان ان تقصر عن طِلْبة مُبْرِقات بالبرين والمُبْرِقاتُ من النساء التى تُظْهِر حَلْيَها لينظرَ اليها الرجالُ فيميلوا اليها والبُرُون الخَلاخِلُ وأصله البُرَةُ فى أنف البعير وهى حَلْقةٌ من صُفْرٍ وكلُّ حلقة من سِوار وقُرْط وخَلْخال وما أشبهها فهى بُرَةٌ والمراد بالأكفّ اللامعات اى أَذْرُعُ الأكفّ لانّ السوار لا يكون الّا فى الذراع لا فى الكفّ وقال الاخر انشده ابو زيد عن الخليل

* أَغَرُّ الثَّنايَا أَحَمُّ اللِثاتِ * يُحَسِّنُه سُوُكُ الإِسْحِلِ *

واستعمالُ الاصل الذى هو الضمّ ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند ابى العبّاس جائزٌ فى غير الشعر قال فإن جئتَ به على الاصل فأردتَ ان تبدل من الواو همزةً كان ذلك جائزا لانضمامهــا وقَلَّما يُبْلَغ به الاصلُ وهو جائز واما فُعْلٌ من ذوات الياء فانّ الياء تسلم فيه نحوَ قولك رجلٌ صَيُودٌ وقومٌ صُيُدٌ ورجل غَيُور ورجالٌ غُيُرٌ ودَجاجة بَيُوض ودَجاجٌ بُيُضٌ لانّه فُعُلٌ ومن قال فى رُسُلٍ رُسْلٌ قال فى

يقال مالَ الرجلُ يَمالُ اذا كثر مالُه فهما من بابِ فَعِلَ يَفْعَل من نحوِ خافَ يَخاف فالاسم منهما فَعِلٌ من نحوِ حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ ووَجِلَ يَوْجَلُ فهو وَجِلٌ فلذلك قلنا انّ نحو شجرة شاكة ورجل مال من قبيل حَذِرٍ ووَجِلٍ وقد شذّت من ذلك الفاظٌ فصُحِّحت ولم تُعَلّ كانّهم أخرجوها مُنَبِّهةً على اصل الباب نحوُ القَوَد والحَوَكَة والخَوَنَة والجَوَرَة فهذه الاشياء من باب مال ودار وقالوا رجلٌ رَوِعٌ وحَوِلٌ فهما من باب شاكةٍ ومالٍ وقوله وما ليس على مثاله ففيه التصحيح يريد انّهم لم يُعِلّوه لانّه ليس على وزان الفعل كاللُّوَمَة وهو الكثيرُ اللَّوْم والنُّوَمَة وهو الكثير النَّوْم والعُيَبَة الذى يعيب النّاس كثيرا فصحّحت هذه الالفاظُ وما كان نحوَها لمبايَنتها الافعالَ باختلاف بنائهما فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة فى الجَوَلان وصَوَرَى فى امتيازهما من الفعل بما لحقه فى آخره من الالف والنون والتنوين والف التأنيث وهذه زوائدُ ممّا يختصّ به الاسماءُ دون الافعال فجرى ما خالف الفعلَ فى البنية مجرَى ما خالفه بالزيادة فكان بناؤُه موجبا لتصحيحه لبُعْده عن شَبَه الفعل كما كانت الزيادةُ كذلك فى آخره فصُحِّح لمخالَفته الفعلَ ومن ذلك العِوَض والعِوَدَة والحِوَل والطِوَل كلُّ ذلك صحّ لمخالفة بنائها أبنية الافعال ومع ذلك لو أعللنا نحوَها لم نَصِرْ الى حرف يُؤْمَن معه الحركةُ لانّا انّما نصير الى الواو فى نحو العُيَبَة واللُّوَمَة لانضمام ما قبلها والى الياء فى نحو الحِوَل والطِوَل لانكسار ما قبلها خِلافَ نحوِ بابٍ ودارٍ لانّا صِرْنا فيهما الى الالف وهو حرف يؤمن معه الحركةُ واما قِيَمًا من قوله تعالى دِينًا قِيَمًا فقد قُرِئ قَيِّمًا وهو فَيْعِلٌ من القيام نحوُ سَيِّد ومَيِّت ولا اشكالَ فى الوصف بذلك وقد تكرّر فى الكتاب العزيز فى عدّةِ مواضع نحوُ الدِّينُ الْقَيِّمُ ودِينُ الْقَيِّمَةِ وكُتُبٌ قَيِّمَةٌ وهو المستقيم وقُرِئَ قِيَمًا بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها ووجهُه ان يكون مصدرا كالصِغَر والكِبَر فأعلّوه لاعتلال فعله ولولا ذلك لصحّ كما فى قوله تعالى لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا لانّهم لم يُجروه على فعلٍ ومثل ذلك لو بنيت من البيع والقول ونحوهما من المعتلّ على مثالٍ لا يكون عليه الفعلُ نحوَ فِعَل لقلت بِيَعٌ وقِوَلٌ وعليه قوله تعالى حِوَلًا ولو كان جاريا على الفعل من نحوِ حالَ يَحُولُ لقلت حِيَلًا باعتلال فعله فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب والمصدر يُعَلّ باعلال الفعل وقولُهم حالَ حِوَلًا كالقَوَد وفُعُلٌ إن كان من الواو سُكّنت عينُه لاجتماع الضمّتين والواوِ فيقال نُورٌ وعُونٌ فى جمع نَوارٍ وعَوانٍ ويُثقّل فى الشعر قال عَدِىُّ بن زيد
* وفى الأَكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ * وإن كان من الياء فهو كالصحيح ومن قال كُتُبٌ ورُسُلٌ قال غُيُرٌ وبُيُضٌ فى جمع غَيُورٍ وبَيُوضٍ ومن قال كُتْبٌ ورُسْلٌ قال غِيرٌ وبِيضٌ ؛

هنا ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان اى اذا جارى دهانى لهذا الامر شمّرتُ عن ساقى وقمتُ فى نُصرته وهذا البيت عند سيبويه شاذّ فى القياس والاستعمال وهو فى الشذوذ كالـقَوَد والقُصْوَى لانّ القَوَد شاذّ والقياس قادٌ كبابٍ والقُصْوَى ايضا شاذّ والقياس القُصْيَا كالدُنْيَا وكان القياس فى المَصُوفة المَصِيفة فاعرفه

فصـــل ٧١١

قال صاحب الكتاب والاسماء الثلاثيّة المجرّدة انّما يُعَلّ منها ما كان على مثال الفعل نحوُ باب ودارٍ وشَجَرةٍ شاكةٍ ورجلٍ مالٍ لانّها على فَعَلٍ او فَعِلٍ وربّما صحّ ذلك نحوُ القَوَدِ والحَوَكة والخَوَنة والجَوَرة ورجلٍ رَوِعٍ وحَوِلٍ وما ليس على مثاله ففيه التصحيحُ كالنُوَمَة واللُوَمَة والعُيَبَة والعِوَض والعِوَدة وانّما أَعلّوا قِيَمًا لانّه مصدر بمعنى القِيام وُصف به فى قوله تعالى دِينًا قِيَمًا

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الاعلال والتغيير انّما هو للافعال لتصرّفها باختلاف صِيَغها للدلالة على الزمان وغيرِه من المعانى المفادة منها من نحو الامر والنهى واعلالُ الاسماء انّما كان بالحمل عليها فبابٌ ونحوه من قولك دارٌ وساقٌ وما أشبههما ممّا هو على بناء الفعل فانّما انقلبت عينُه لانّها متحرّكة قبلها فتحةٌ فصارت فى الاسماء بمنزلة قالَ وباعَ فى الافعال والذى أوجب القلبَ فيها اجتماعُ المتشابهات لانّ حروف اللين مضارعة للحركات فكرهوا اجتماعَها فلذلك قلبوا نحوَ قالَ وباعَ وبابٍ ودارٍ الى حرف يُؤْمَن معه الحركةُ البتّة وهو الالف ولذلك كانت الالف عندهم بمنزلة حرف متحرّك لانّها غيرُ قابلة للحركة كما انّ الحرف المتحرّك غيرُ قابل لغير حركته فان قال قائل لِمَ لم يجز نحوُ باب ودار على اصولها من التصحيح ليكون ذلك فَرْقًا بينها وبين الافعال كما فُعل فيما لحقتْه الزوائدُ قيل الفرق بينهما انّ ما لحقته زائدةٌ من الاسماء يُبْلَغ به زنةُ الافعال فاذا سُمّى به لم ينصرف فيلتبس بالفعل لانّه لا يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ وما كان على ثلاثة مجرّدًا من الزيادة فالتنوينُ والخفضُ يفصل بينه وبين الفعل وقوله لانّها على فَعَلٍ او فَعِلٍ فالمراد انّ بابًا ودارًا على فَعَل وشجرةٌ شاكَةٌ ورجلٌ مالٌ على فَعِل بكسر العين فان قيل ولِمَ قلتَ انّ بابًا ودارًا اصلُهما فَعَلٌ وشجرةٌ شاكَةٌ ورجلٌ مالٌ فَعِلٌ قيل فَعَلٌ بفتح العين نحوُ قَلَم وجَبَل اكثرُ فى الكلام من فَعِل وفَعُل نحوِ كَتِف وعَضُد فحُمل على الاكثر وهو الفتح اذ لم تقم دلالةٌ على خلافه وامّا قولهم شجرةٌ شاكَةٌ فانّه يقال شاكَ الرجلُ يَشاكُ شَوْكًا اذا ظهرت شوكتُه وحِدّتُه وكذلك

فصــل ٧١٠

قال صاحب الكتاب ورأْىُ صاحب الكتاب فى كلّ ياء هى عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أن تُقلب الضمّة كسرةً لِتسلَم الياء فاذا بُنى نحوُ بُرْدٍ من البَياض قال بِيضٌ والاخفش يقول بُوضٌ ويقصُر القلبَ على الجمع نحوَ بِيضٍ فى جمع أَبْيَض ومَعيشةٌ عنده يجوز ان تكون مَفْعُلَةَ ومَفْعِلَةَ وعند الاخفش هى مَفْعِلَةُ ولو كانت مَفْعُلَةَ لقلت مَعُوشةٌ واذا بنى من البَيْع مثلَ تُرْتُبٍ قال تُبِيعٌ وقال الاخفش تُبُوعٌ والمَضُوفةُ فى قوله * وكُنْتُ اذا جارِى دَعَا لمَضُوفةٍ * كالقُوَد والقُصْوَى عنده وعند الاخفش قياسٌ،

قال الشارح قد تقدّم القول فى انّ مذهب سيبويه اذا كان عين الكلمة ياء ساكنةً وقبلها ضمّةٌ فانّه يبدل من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء يقول فى نحو فُعْلٍ من البيع والبياض بِيعٌ وبِيضٌ فيبدل من ضمّة العين كسرةً لتصحّ الياء وكان ابو الحسن الاخفش يخالفه فى هذا الاصل ويبدل من الياء الواوَ ويقول فى مَفْعُلَة من العَيْش مَعُوشَةٌ وفى نحو بِيضٍ من البياض بُوضٌ ويقول فى بِيضٍ انّه فُعْلٌ لكنّه جمعٌ والجمعُ أثقلُ من الواحد فأبدل من الضمّة كسرةً فيه لأن لا يزداد ثِقَلاً ومَعيشةٌ عند سيبويه يجوز ان تكون مَفْعِلَةَ ومَفْعُلَةَ فاذا كانت مَفْعِلَة نُقلت حركة العين الى الفاء لا غيرِ واذا كانت مَفْعُلَة ففيه نَقْلٌ وقَلْبٌ نقلُ الضمّة الى الفاء وقلبُها كسرةً لتصحّ الياء وعند الاخفش لا تكون الّا مَفْعِلَة بالكسر اذ لو كانت مَفْعُلَة لقيل مَعُوشَةٌ وقد خالف هذا الاصلَ فى نحو مَعِيبٍ ومَبِيعٍ فإنّ المحذوف عنده عين الكلمة لانّه أسبقُ الساكنين والاصل فيه مَبْيُوعٌ فنُقلت الضمّة الى الباء للاعلال ثمّ أُبدل منها كسرةٌ لتصحّ الياء ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين فوَلِيَت الواو كسرةَ الباء فانقلبت الواو ياء فصار اللفظ وزنُه عنده مَفِيل وهذا يهدم ما اصّله ولو بنيت من البَيْع مثلَ تُرْتُبٍ لقلت على اصل سيبويه تُبِيعٌ كانّك تقلب ضمّة الياء الى ما قبلها ثمّ ابدلتَ من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء وعلى قياس قول الاخفش لا تقول الّا تُبُوعٌ تبدل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها فى مُوسِرٍ ومُوقِنٍ لانّه لا يُبْدَل من الضمّة كسرةٌ فيما كان واحدا ولولا قولُ العرب مَعِيبٌ ومَبِيعٌ لكان قياسُه صحيحا شديدا لكنّه أورد السماعُ ما أرغب عن قياسه واما قول الشاعر

* وكنتُ اذا جارِى دَعَا لمَضُوفَةٍ * أُشَمِّرُ حتّى يَبْلُغَ الساقَ مِئْزَرِى *

ففيه تقويةٌ لمذهب ابى الحسن لانّه جارٍ على قياسه ومَضُوفةٌ هنا من ضِفْتُ اذا نزلتَ عنده والمراد

يجز قلبُها ياءً الّا ان يكون معها لامُ الفعل معتلّةً من نحو رُمِىَ فهو مَرْمِىٌّ وقُضِىَ فهو مَقْضِىٌّ لكنّها لمّا كانت فى شُوبَ عينًا قلبها كما قُلبت فى قوله * حَوْرآءُ عَيْنآءُ مِن العينِ الحِيرْ * والاصل الحُور لانّه جمعُ حَوْرآءَ كحُمْرٍ وشُقْرٍ واما مَهُوبٌ من قول حُمَيْد

* وتأوِى الى زُغْبٍ مَساكِينَ دُونَهم * فَلًا لا تَخطّاه الرِفاقُ مَهُوبُ *

فانّه جاء به على لغةِ من يقول فى ما لم يسمّ فاعله قُولَ القَوْلُ وبُوعَ المتاعُ فكانّه قال هُوبَ زيدٌ فهو مَهُوبٌ وقيل فى لغة بنى تميم مَبْيُوعٌ وثَوْبٌ مَخْيُوطٌ ومَزْيُوتٌ ولا يقولونه مع الواو لانّ الضمّة لا تثقل على الياء ثِقَلَها على الواو الا ترى انّهم يفرّون من الواو المضمومة الى الهمزة فيقولون أَدْؤُر وأَثْؤُبٌ قال الراجز * لكلّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبَا * فهمز وهو مطّرد فى الواو اذا انضمّت فاذا انضاف الى ذلك ان يكون بعدها واوٌ كان أشدَّ والياء اذا انضمّت لم تُهْمَز فدلّ انّها اخفُّ من الواو وقال الاصمعىّ سمعتُ ابا عمرو بن العَلاء ينشد * وكأنّها تُفّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ * وقال عَلْقَمَة * يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم * وقالوا طَعامٌ مَزِيتٌ ومَزْيُوتٌ ورجلٌ مَدِينٌ ومَدْيُونٌ وهو كثير،

قال صاحب الكتاب قال سيبويه ولا نعلمهم أَتَمُّوا فى الواو لانّ الواواتِ اثقلُ عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوبٌ مصوُونٌ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ الضمّة على الواو تُستثقل لا سيّما وبعدها واوٌ اخرى فلذلك لا يُتِـمّون مفعولا من الواو فلا يقولون مَقْوُولٌ هذا هو الأشهر وحكى سيبويه انّهم يقولون ثوبٌ مَصْوُونٌ وانشدوا * والمِسْكُ فى عَنْبَرِه المَدْوُوفِ * والأشهر المَصُون والمَدُوف وأجاز ابو العبّاس إتمامَ مفعول من الواو وحكوا مَرِيضٌ مَعْوُودٌ وفَرَسٌ مَقْوُودٌ وقَوْلٌ مَقْوُولٌ قال وليس ذلك بأثقلَ من سُرْتُ سُوُورًا وغار غُوُورًا لانّ فى سُوُور وغُوُور واوَيْن وضمّتَيْن وليس فى مَصْوُون مع الواوَيْن الّا ضمّةٌ واحدةٌ والوجه الاوّل لانّه اذا كان القياس فى نحو مَغْيُوب ومَزْيُوت الاعلالَ مع انّ الياء دون الواو فى الثقل لانّه لم يجتمع فيه الّا ياءٌ وواوٌ وضمّةٌ فمفعولٌ من الواو أَحْرَى ان لا يجوز فيه التصحيحُ لثقله اذ كان فيه ضمّةٌ وواوٌ وبعدهما واوُ مفعول فيجتمع فيه واوان وضمّةٌ وهذا ظاهرٌ فى العربيّة أن يُحتمل امرٌ واحدٌ فاذا انضمّ اليه امرٌ اخرُ لم يلزم احتمالُه الا ترى انّه اذا وُجد فى الاسم سببٌ واحدٌ من الاسباب المانعة للصرف احتُمل ذلك القدرُ من الثقل ولم يُؤثِّر فى منع الصرف فاذا انضمّ اليه سببٌ اخرُ تفاقم الثقلُ ولم يُحتمل وأَثَّرَ فى منع الصرف فاعرفه،

فاعل همزتَ عين الفعل على حدّ همزها فى قائلٌ وبائعٌ فاجتمع همزتان فالخليلُ كره اجتماعَ الهمزتين فقدّم الهمزةَ الى موضع العين وأخّر اللام فصار منقوصا كشاكٍ ولاثٍ الّا انّ القلب فى شاكٍ غيرُ مطّرد لانّه لم يجتمع فيه همزتان بل أنت مخيّر بين الاصل والقلب وهو مطّرد فى جاءٍ لاجتماع الهمزتين وسيبويه يذهب الى انّه لمّا اجتمع همزتان قُلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها وكذلك يعتمد فى كلّ همزتين التقتا فى كلمة واحدة وكان الخليل انّما فرّ الى القول بالقلب كراهيةَ توالى اعلالَيْن وهو اعلالُ العين بقلبها همزةً واعلالُ اللام بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها وعلى قوله اعلالٌ واحدٌ وهو تقديمُ اللام لا غير وامّا قولهم عاوِرٌ وصايِدٌ ونحوهما فإنّ العين صحيحةٌ غير منقلبة همزةً وذلك لصحّتها فى الفعل فى نحو عَوِرَ فهو عاوِرٌ وصَيِدَ فهو صايِدٌ لانّ اسم الفاعل جارٍ على فعله فى الصحّة والاعتلال فأنت انّما أعللت قائِمًا وبائِعًا لاعتلاله فى قامَ وباعَ ولذلك صحّ مُقاوِمٌ ومُبايِنٌ ونحوُهما لصحّة العين فى قاوَمَ وبايَنَ فاعرفه

فصــــل ٧٠٩

قال صاحب الكتاب وإعلالُ اسم المفعول منهما أن تُسكَّن عينه ثمّ إنّ المحذوف منها ومن واوِ مفعول واوُ مفعول عند سيبويه وعند الاخفش العينُ ويزعم انّ الياء فى مَخيطٍ منقلبةٌ عن واوِ مفعول وقالوا مَشيبٌ بناء على شِيبَ بالكسر ومَهُوبٌ بناء على لغة من يقول هُوبَ وقد شذّ نحو مَخْيُوط ومَزْيُوت ومَبْيُوع وتُفّاحة مَطْيُوبة وقال * يومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ *

قال الشارح ويعتلّ اسم المفعول اذا كان فعله معتلّا وانّما وجب اعلالُه من حيث وجب اعلالُ اسم الفاعل اذ كان جاريًا على الفعل جَرَيانَ اسمِ الفاعل والفعلُ معتلّ فأرادوا إعلالَه ليكون العمل من وجه واحد فألزموا ما تَصرّف من الفعل الاعتلالَ واسمُ المفعول انّما يُبنى من فُعِلَ كما انّ اسم الفاعل انّما يبنى من فَعَلَ فكما تقول قِيلَ وبِيعَ كذلك تقول مَقُولٌ ومَبِيعٌ وكما تقول قالَ وباعَ بالاعتلال كذلك تقول قائمٌ وبائعٌ وقد تقدّم ذكرُ الحذف من مفعول من المعتلّ والخلافِ فيه بما أغنى عن إعادته وقالوا ماءٌ مَشِيبٌ اى مخلوطٌ قال الشاعر

* سَيَكْفِيكَ ضَرْبَ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ * وماءُ قُدُورٍ فى القِصاع مَشِيبُ *

فجاء به على شِيبَ فكما اعتلّ حين قلب العين ههنا ياءً كذلك قلبها فى المفعول ياءً وفى ذلك تقويةٌ لمذهب الخليل وسيبويه فى انّ المحذوف الواو الزائدة الا ترى انّه لو كانت الباقيةَ الواوَ الزائدةَ لم

التعجّب فلمّا جمد هذا الجمودَ ومُنع التصرّفَ أشبه الاسماءَ فصُحّح كالاسماء وغلب عليه شَبَهُ الاسماء فلزم طريقةً واحدةً ولذلك من المعنى صُغّر وإن كانت الافعالُ لا يدخلها التصغيرُ فقالوا ما أُقَيْوِمَهُ وما أُبَيِّعَهُ كما يقولون هو أُقَيْوِمُ وأُبَيِّعُ من فلان وقد قالوا أَغْيَلَتِ المرأةُ وأَغْيَمَتِ السماءُ واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ واسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذُ قال الله تعالى اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ وقرأ الحسن البصرى حَتّى اذا أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ على وزن أُفعلت وقالوا اسْتَصْوَبَ الامرَ وأَجْوَدْتُ وأَطْيَبْتُ وأَطْوَلْتُ ومنه قول الشاعر

* صَدَدتِ فأَطْوَلْتِ الصُدودَ وقلّما * وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ *

فهذه الالفاظ وإن كانت متعدّدة فهى شاذّةٌ فى القياس قليلةٌ بالنسبة الى ما يُعَلّ جاءت تنبيهًا على اصل الباب ؞

فصـــل ٧٠٨

قال صاحب الكتاب وإعلالُ اسم الفاعل من نحو قالَ وباعَ أن تُقْلَب عينه همزةً كقولك قائلٌ وبائعٌ وربّما حُذفت كقولك شاكٌ ومنهم مَن يقلب فيقول شاكى وفى جاء قولان احدهما انّه مقلوبٌ كالشاكى والهمزةُ لامُ الفعل وهو قول الخليل والثانى انّ الاصل جائِئٌ فقُلبت الثانية ياءً والباقيةُ هى نحوُ همزةِ قائم وقالوا فى عَوِرَ وصَيِدَ عاوِرٌ وصايِدٌ كمُقاوِمٍ ومُبايِنٍ ؞

قال الشارح اسم الفاعل يعتلّ باعتلال فعله تقول فى قامَ قائِمٌ وفى باعَ بائِعٌ فتهمز العينَ وقد تقدّم ذكرُ ذلك والعلّةِ فيه وامّا شاكٍ ففيه ثلاثةُ أوجه احدها شائِكٌ بالهمز على مقتضى القياس كقائم وبائع والثانى شاكٍ على تأخير العين الى موضع اللام فيصير من قبيل المنقوص كقاضٍ وغازٍ فتقول هذا شاكٍ ومررت بشاكٍ ورأيت شاكِيًا كما تقول رأيت قاضِيًا تُدْخِله النصبَ وحده ومثلُه لاثَ العِمامةَ على رأسه يَلُوثها فهو لاثٍ وهارٍ من جُرُفٍ هارٍ اى هائرٌ والوجه الثالث ان تحذف العين حذفًا فتقول هذا شاكٌ ولاثٌ بالرفع ورأيت شاكًا ولاثًا ومررت بشاكٍ ولاثٍ ووجهُ ذلك انّ الماضى منه شاكَ ولاثَ فسكنت العينُ منهما بانقلابها الفًا وجاءت الفُ فاعِلٍ فالتقت ألفان فحُذفت الثانية لانّه أبلغُ فى الاعلال والتخفيف وتقول فى مستقبله يشاكُ فهو شائِكٌ وشاكٍ بالقلب فتحذف العين وهو من الشَوْكة يقال شجرةٌ شئِكَةٌ وشاكَةٌ اى كثيرةُ الشَوْكِ والشَوْكةُ شِدّةُ البَأْسِ والحَدُّ والسِلاحُ وامّا جآء ففيه قولان احدهما انّه مقلوب وهو قول الخليل والاصلُ جَآءَ معتلَّ العين مهموزَ اللام فاذا جئت منه باسم

العين فى عَوِرَ أمارةً على انّه فى معنَى اِعْوَرَّ ولو لم تُرِد هذا المعنى لأعللتَه وقلتَ عارت عينُه وصاد البعيرُ وقد قالوا عارت عينُه تَعار وهو قليل مسموع ولا يقال فى حَوِلَت عينُه حالت قال الشاعر

* تُسائِلُ بابْنِي أحْمَرَ مَن رآهُ * أعارَتْ عينُهُ أم لم تَعارا *

كانّه تَعارَنْ بالنون الخفيفة المؤكّدة وانّما أبدل منها الفَ الوقف ومن ذلك اِعْتَوَنُوا وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا والمراد تعاونوا وتزاوجوا وتجاوروا فلمّا صحّت فيما ذكرناه لوقوع الالف قبلها فلم يمكن نقلُ حركة العين اليها مع انّك لو قلبتَ الواو لالتقت مع الالف قبلها فكان يؤدّى الى حذف احداهما فيؤول اللفظُ الى تَعانوا وتَزاجوا فيزول بناء تَفاعلوا وهم يريدون معناه ثمّ صحّحوا ما كان فى معناه ليكون أمارة على ذلك كما قلنا فى عَوِرَ وحَوِلَ وكذلك اذا لحقته الزيادة نحوُ الهمزة للنقل فى قولهم أعْوَرَ الله عينه وأصْيَدَ بعيرَه فانّك لا تُعِلّه بقلبه الفًا كما أعللتَه فى أقام وأباع انّما اعتلّا لاعتلالِ فَعَلَ منهما قبل النقل الا ترى انّ الاصل قامَ وباعَ ثمّ نقلتَ الفعل بهمزة فقلت أقام وأباع وأعْوَرَ لم ينقل من عارَ فيجبَ اعلالُه لاعتلالِ فَعَلَ منه بغير زيادة ولو بنيت منه استفعلت لقلت استعوَرْتُ فكنت تُصحّحه ولا تُعِلّه كما تُعِلّ استقمتُ لصحّةِ عَوِرَ واعتلالِ قامَ وامّا لَيْسَ فانّها مخفّفة من لَيِسَ مثلَ عَلِمَ وانّما قلنا ذلك لانّها فعلٌ اذ كان الضمير المرفوع يتّصل بها على حدّ اتّصاله بالافعال من نحو لَسْتُ ولَسْنَا ولَسْتُمْ فاذا ثبت انّها فعلٌ فلا يجوز ان تكون فَعَلَ بالفتح لانّ هذا لا يجوز إسكانُه لخفّة الفتحة الا ترى انّ من قال فى عَلِمَ عَلْمَ بسكون اللام وفى عَضُدٍ عَضْدٌ بسكون الضاد لم يقل فى مثل قَتَلَ قَتْلَ ولم تكن فَعُلَ بالضمّ لانّ هذا المثال لا يكون فى ذوات الياء واذا بطل هذا تعيّن ان تكون فَعِلَ كصَيْدَ البعيرُ وأصله صَيِدَ بالكسر الّا انّك فى صيد تستعمل الاصلَ والفرعَ لانّه متصرّف ولَيْسَ لمّا لم يريدوا فيها التصرّفَ ألزموها السكونَ وأجروها مجرى ما لا تصرُّفَ له وهو لَيْتَ وقوله لم يجعلوها على لفظ صَيِدَ ولا هَابَ يعنى لمّا لم يَرِدْ فى لَيْسَ التصرّفُ لغَلَبَة شَبَه حرف النفى عليه سلبوه ما للافعال من التصرّف ونَقْلِ حركة العين الى الفاء كما فعلوا ذلك فى نحو هِبْتُ وكِدْتُ حتّى سلبوه لفظَ الفعل مبالغةً فى الايذان بقوّة معنى الحرفيّة عليه فلم يجعلوه كصَيِدَ ونحوه ممّا صحّ ولا كهَابَ ونحوه ممّا اعتلّ بل على لفظ الحرف المحض كلَيْتَ وقد بالغ فى ذلك مَن منعه العملَ وقال ليس الطيبُ الّا المِسْكُ وقد صحّحوا أفْعَلَ التعجّب ايضا فى نحو قولهم ما أقْوَمَهُ وما أبْيَعَهُ وذلك حين ارادوا جمودَه وعدمَ تصرُّفه ولذلك لم يأتوا له بمضارع ولم يؤكّدوه بمصدر حين تضمّن ما لم يكن له فى الاصل من معنى

انّهم ارادوا نقل حركة العين الى الفاء لِما ذكرناه من ارادة اعلال الفعل والمحافظةِ على حركة الفاء الاصليّة فلم يمكن الجمعُ بينهما فأشربوا ضمّةَ الفاء شيـًٔا من الكسرة فصارت حركةً بين حركتين بين الضمّة والكسرة نحوَ حركة الامالة فى جائرٍ وكافرٍ لانّها بين الفتحة والكسرة ومنهم من يُبْقِى الضمّة الاصليّة على حالها مبالغةً فى البيان ويحذف حركة العين حذفًا للاعلال ويُبْقِى الواوَ ساكنةً لانضمام ما قبلها نحوَ قُولَ القولُ فإن كان الفعل من ذوات الياء انقلبت ياؤه واوا لسكونها وانضمامِ ما قبلها نحوَ بُوعَ المتاعُ وعُوبَ زيدٌ فهذه اللغةُ فى مقابَلة اللغة الاولى لانّ فى الاولى ترجع ذواتُ الواو الى اليـاء وفى هذه اللغة ترجع ذوات الياء الى الواو ومثله اُنْقِيدَ واُخْتِيرَ بمنزلة قِيلَ وبِيعَ ويجوز فيه الأوجـهُ الثلاثةُ فتقول اُنْقِيدَ بالكسر واُنْقِيدَ بالاشمام واُنْقُودَ بالإخلاص واوًا وكذلك تقول اُخْتِيرَ واُخْتُيِرَ بالاشمام واُخْتُورَ بالاخلاص واعلم انّ الجماعة قد عبّروا عن هذه الحركة بالاشمام وهى فى الحقيقة رَوْمٌ لانّ الروم حركةٌ خفيفةٌ والاشمام تَهْيِئَة العُضو للنطق بالحركة من غير صوت وامّا أُقِيمَ واُسْتُقِيمَ ونحوُهما فانّه ليس فيما قبل الياء منه الّا الكسرُ الخالصُ لانّ الاصل فى القاف السكون فنُقلت اليه الكسرة ولم يكن لها اصلٌ فى الحركة فيُحافَظَ عليها بالاشمام والإخلاص فاعرفه

فصــل ٧٠٧

قال صاحب الكتاب وقالوا عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا فصحّحوا العينَ لانّها فى معنًى ما يجب فيـه تصحيحُها وهو افْعَالَّ وتفاعَلوا ومنهم مَن لم يَلْمَحِ الاصلَ فقال عارَ يَعارُ قال * أَعارَتْ عَيْنُه ام لم تَعارا * وما لحقتْه الزيادةُ من نحوِ عَوِرَ فى حكمه تقول أَعْوَرَ اللّهُ عينَه وأَصْيَدَ بَعيرَه ولو بنيتَ منه استفعلتُ لَقلتَ استعْوَرْتُ ولَيْسَ مسكّنةٌ من لَيِسَ كصَيِدَ كما قالوا عَلْمَ فى عَلِمَ لكنّهم ألزموها الإسكانَ لانّها لمّا لم تَصَرَّفْ تصرُّفَ اخواتها لم تُجعل على لفظ صَيِدَ ولا هابَ ولكنْ على لفظ ما ليس من الفعل نحو لَيْتَ ولذلك لم ينقلوا حركةَ العين الى الفاء فى لَسْتُ وقالوا فى التعجّب ما أَقْوَلَه وما أَبْيَعَه وقد شذّ عن القياس نحوُ أَجْوَدتُ واستروَحَ واستحْوَذَ واستصوَبَ وأَطْيَبتُ وأَغْيَلتْ وأَخْيَلتْ وأَغْيَمتْ واستقْيَلَ

قال الشارح قد ذكر فى هذا الفصل اشياء شذّتْ عن القياس فصحّت فمن ذلك قولهم عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ جاؤا بهما على الاصل لانّهما فى معنًى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه لانّ عَوِرَ فى معنى اِعْـوَرَّ فلمّا كان اعورّ لا بدّ له من الصحّة لسكونِ ما قبل الواو صحّت العينُ فى عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ فصارت صحّةُ

محذوفٌ هناك يحتاج الى الدلالة وبعض العرب لا يبالى الالتباسَ فيقول قد كِيدَ زيدٌ يفعل كذا وكذا وما زِيلَ يفعل زيدٌ يريدون كَادَ وزَالَ قال الاصمعىّ سمعتُ من ينشد

* وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأْكُلْنَ جُثَّتِى * وكِيدَ خِراشٌ بعد ذلك يَيْتَمُ *

فكاد فَعِلَ وكذلك زال يدلّ على ذلك قولهم فى المضارع يَكادُ ويَزالُ فنقلوا الكسرة من العين الى الفاء بعد حذف حركة الفاء فصار كِيدَ وزِيلَ ولم يخافوا التباسَه بفُعِلَ لانّهما لازمان وفُعِلَ لا يكون من اللازم والذى يدلّ انّ زال من الياء قولهم زيّلتُه فتزيّل واما كادَ ففيها مذهبان للعرب قومٌ يجعلونها من الواو وقومٌ من الياء فقالوا كِدْتُ أَكاد وقالوا كُدْتُ بالضمّ فمن قال كُدْتُ فهو من الواو لا محالةَ وإن لم يُستعمل قال الاصمعىّ سمعتُ من العرب من قال لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا ومن قال كِدْتُ أَكادُ فيحتمل ان يكون من الواو مثلَ خِفْتُ أَخافُ ويحتمل ان يكون من الياء مثلَ هِبْتُ أَهابُ ويؤيّده قولُهم فى المصدر كَيْدًا فان قلت فهلّا زعمتَ انّ اصلَ قامَ وقالَ فَعُلَ بضمّ العين وتستغنى عن كُلْفة التغيير قيل لا يصحّ ذلك لانّ فَعُلَ لا يجىء متعدّيا وأنت تقول عُدْتُ المريضَ وزُرْتُ الصديقَ فتجِدُه متعدّيا فاعرفه ء

فصــل ٧٠٦

قال صاحب الكتاب وتقول فيما لم يسمّ فاعلُه قِيلَ وبِيعَ بالكسر وقُيلَ وبُيعَ بالاشمام وقُولَ وبُوعَ بالواو وكذلك أُخْتُيِرَ وأُنْقُيِدَ له تكسر وتُشمّ وتقول أُخْتُورَ وأُنْقُودَ له وفى فُعِلْتَ من ذلك عُدْتَ يا مريضُ وأُخْتُرْتَ يا رجلُ بالكسر والضمّ الخالصَيْن والاشمام وليس فيما قبل ياء أُقِيمَ وأُسْتُقِيمَ الّا الكسرُ الصريحُ ء

قال الشارح اذا بنيت فُعِلَ ممّا اعتلّت عينُه كسرت الفاء لتحويلك حركةَ العين اليها كما فعلت ذلك فى فعِلْتُ وذلك قولك خِيفَ وبِيعَ والاصلُ خُوِفَ وبُيِعَ لانّهما بوزنِ ضُرِبَ فأرادوا ان يُعلّوا العين كما أعلّوها فى خافَ وباعَ فسلبوها الكسرةَ ونقلوها الى الفاء بعد إسكانها لاستحالة اجتماع الحركتين فيها فانقلبت العينُ فى ذوات الواو ياءً نحوَ خِيفَ وقِيلَ لسكون العين وانكسار الفاء قبلها وبقى ما كان من الياء بحاله ياءً فصار كلُّه خِيفَ وبِيعَ وقِيلَ هذه اللغة الجيّدة ومنهم من يُشِمّ الفاء شيئًا من الضمّة فيقول قُيلَ وبُيعَ وقرأ الكسائىّ اذا قُيلَ لَهُمْ وغُيضَ ٱلْمَآءُ وحُيلَ وسُيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وذلك

من قول ناسٍ من العرب كِيدَ يفعل كذا وما زِيلَ يفعل ذاك،

قال الشارح الاصل فى كلّ كلمة تبتنى على حركة ان تقرّ على حركتها من غير تغيير ولا تزال عن حركتها التى بُنيت عليها فامّا فَعَلْتُ ممّا عينُه واوٌ او ياءٌ فانّه فى الاصل فَعَلَ نحوُ قامَ وباعَ فاذا اتّصل به تاء المتكلّم او المخاطب ونحوُهما من ضميرِ فاعلٍ يسكن له آخِرُ الفعل من نحوِ قُمْنَا وبِعْنَا فانّك تنقل ما كان من ذوات الواو الى فَعُلْتُ وما كان من ذوات الياء الى فَعِلْتُ ثمّ تُحوِّل حركةَ العين الى الفاء بعد زوال الحركة التى لها فى الاصل فقلت قُمْتُ وبِعْتُ وكان الاصل قَوَمْتُ وبَيَعْتُ فلمّا نُقلت عن العين حركتُها الى الفاء سكنت وسكنت اللامُ من اجل التاء التى هى الفاعلةُ فصار قُمْتُ وبِعْتُ نقلوا فَعَلَ من الواو الى فَعُلَ لانّ الضمّة من الواو ونقلوا فَعَلَ من الياء الى فَعِلَ بالكسر لانّ الكسرة من الياء وشبّهوا ما اعتلّت عينُه بما اعتلّت لامُه لانّ محلّ العين من الفاء كمحلّ اللام من العين فقالوا يَغْزُو أُلزموه الضمّ كما قالوا يَرْمِى أُلزموه الكسرة وكان ما قبل حرف العلّة فى كلّ واحد من يغزو ويرمى حركةٌ من جنسه فلذلك قالوا قُمْتُ وبِعْتُ فجعلوا ما قبل العين حركةً من جنسها وانّما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل لانّهم ارادوا ان يُغيّروا حركةَ الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالةً على حذف العين وأمارةً على التصرّف الا ترى انّ لَيْسَ لمّا لم يريدوا فيها التصرّف لم يغيّروا حركةَ الفاء وقالوا لَسْتُ فاذا رأيتَ القاف فى قُلْتُ مضمومةً وفى بِعْتُ مكسورةً بعد ان كانتا مفتوحتين فى قالَ وباعَ دلّ ذلك انّ الفعل متصرّف وانّه قد حدث فيه لأجل التصرّف حَدَثٌ وليس كالحرف الذى يلزم طريقا واحدا كلَيْتَ ولا كلَيْسَ الذى لا يُراد فيه التصرّفُ الا ترى انّك لو قلت قَلْتُ وبَعْتُ يجرى مجرَى لَسْتُ لم تعلم هل الفتحة هى الاصليّةُ ام المنقولةُ من العين وأمّا خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ فلم يحتاجوا الى ان ينقلوا بناءها الى بناء آخر لانّ حركة العين جاءت مخالفةً لحركة الفاء فى اصل الوضع لانّ اصلَ خِفْتُ خَوِفْتُ وأصل هِبْتُ هَيِبْتُ وأصل طُلْتُ طَوُلْتُ فنقلت الضمّة والكسرة الاصليّتان من العين الى فاء الفعل فلم تحتج الى تغيير البناء وزعم ابو عثمان المازنىّ انّهم ينقلون باعَ وقامَ الى بِيعَ وقُومَ كما ينقلونه فى بِعْتُ وقُمْتُ الّا انّهم لا ينقلون حركة العين الى الفاء كما ينقلونها فى بِعْتُ وقُمْتُ وذلك من قبل انّهم لو نقلوا حركتَها الى الفاء لانضمّت فى قامَ وانكسرت فى باعَ وبعدها العينُ ساكنةً فكان يُلْبِس بفعلِ ما لم يسمّ فاعلُه فى بِيعَ زيدٌ وفى قُولَ القولُ على لغةِ من يقول ذلك لانّ هذا النقل انّما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف والفرقِ بين ذوات الواو والياء فامّا اذا أُسند الى ظاهرٍ فالعينُ ثابتة ولا

حَسِبَ يَحْسِب وهو من الواو لقولك طوّحت وتوّهت وهو أطوح منه وأتوه فظهورُ الواو يدلّ انّهما من الواو واذا كانا من الواو كان ماضيه فَعِلَ مكسورَ العين لقولك طِحْتُ وتِهْتُ بكسرٍ فانّهما اذ لو كان ماضيه فَعَلَ لقيل طُحْتُ وتُهْتُ بالضمّ فلمّا لم يُقل ذلك دلّ انّهما من قبيل خِفْتُ وأيضا فانّ فَعَلَ من ذوات الواو لا يكون مضارعه الّا يَفْعُل بالضمّ فلمّا قالوا يَطيحُ ويَتيهُ دلّ على ما قلناه وأصلُ يطيحُ ويَتيهُ يَطْوِحُ ويَتْوِهُ فنُقلت الكسرة من الواو الى ما قبلها فسكنت فكان ما قبلها مكسورا فانقلبت الواو ياء ومن قال طيّحتُ وتيّهتُ كانا من الياء وكانا فَعَلَ يَفْعِل مثلَ بَاعَ يَبيعُ وامّا الثالث وهو فَعُلَ فقد قالوا طال يَطُول وهو غيرُ متعدّ كما انّ قَصُرَ كذلك فهذا فى المعتلّ نظيرُ ظَرُفَ فى الصحيح الا ترى انّهم قالوا فى الاسم منه طَويلٌ كما قالوا ظَرِيفٌ فان كان العين ياء فانّه يجىء على ضربَيْن فَعَلَ وفَعِلَ ولم يجئْ منه فَعُلَ فالاوّل يكون متعدّيا وغير متعدّ نحو باعَهُ وعابَهُ وعَالَ وصَارَ والذى يدلّ انّه فَعَلَ مجىءُ مضارعه على يَفْعِل بالكسر نحو يَبيع ويَعيب ويَعيل ويَصير فان قيل فهلّا قلتم انّه فَعِلَ ويكون من قبيل حَسِبَ يَحْسِب قيل انّ بابَ فَعِلَ يأتى مضارعُه على يَفْعَل بفتح العين هذا هو القياس وامّا حَسِبَ يَحْسِب فهو قليل والعملُ انّما هو على الاكثر مع انّ جميعَ ما جاء من فَعِلَ يَفْعِل بالكسر جاء فيه الامران نحو حَسِبَ يَحْسِب ويَحْسَب ونَعِمَ يَنْعِم ويَنْعَم ويَئِسَ يَيْئِس ويَيْأَس فلمّا اقتُصر فى مضارع هذا على يَفْعِل بالكسر دون الفتح دلّ انّه ليس منه وامّا الضرب الثانى وهو فَعِلَ بكسر العين فيكون متعدّيا وغير متعدّ نحو هِبْتُه ونِلْتُه وزالَ يَزالُ وحارَ طَرْفُه فهذه الافعالُ عينُها ياءٌ ووزنُها فَعِلَ بكسر العين والذى يدلّ انّها من الياء قولُهم الهَيْبَة والنَّيْل فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه وقالوا زيّلتُه فزالَ فظهرت الياء وأصله ان يكون لازما لكنّ زيّلتُه كخرّجتُه من خرج وزايلتُه كجالستُه من جلس وانّما نُقل الى حيّز الافعال التى لا تستغنى بفاعلها ككَانَ ويدلّ انّها فَعِلَ بالكسر قولُهم فى المضارع منها يَفْعَلُ بالفتح نحو يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه ولم يأت من هذا فَعُلَ بالضمّ كانّهم رفضوا هذا البناء فى هذا الباب لِما يلزم من قلب الياء فى المضارع واوًا

فصل ٧٠٥

قال صاحب الكتاب وقد حوّلوا عند اتّصالِ ضمير الفاعل فَعَلَ من الواو الى فَعُلَ ومن الياء الى فَعِلَ ثمّ نُقلت الضمّة والكسرة الى الفاء فقيل قُلْتُ وقُلْنَ وبِعْتُ وبِعْنَ ولم يحوّلوا فى غير الضمير الّا ما جاء

ما لم يُوجَد فيه سببٌ من اسباب الاعلال نحوَ القَوْل والبَيْع وما اشبههما وقوله او وُجدت يريد العلّة المقتضية للقلب الّا انّه لا يثبت الحكمُ لمانع او مُعارِضٍ نحوَ صوَرَى وهو موضع وحَيَدَى للكثيرِ الحَيَدان والجَوَلان والحَيَكان والقُوَباء والخُيَلاء يريد انّ صورى وحيدى قد وُجد فيهما علّةُ القلب ويُخاف القلب لمانعٍ وهو انّ هذا الاعلال انّما يكون فيما هو على مثال الافعال نحوِ بابٍ ودارٍ وهذه الاسماء قد تباعدت عن الافعال بما فى آخرِها من علامة التأنيث التى لا تكون فى الافعال فصحّحت لذلك وامّا الجولان والحيكان وهما مصدران فالحيكان مصدرُ حاكَ يَحِيك اذا مشى وحرّك كتفَيْه والجولان مصدرُ جالَ يَجُول اذا طاف فانّهما تباعدا عن الافعال بزيادة الالف والنون فى آخرِهما وذلك لا يكون فى الافعال مع انّ الجولان والحيكان على بناء النَزَوان والغَلَيان وقد صحّ حرفُ العلّة فيهما وهو لامٌ واللام ضعيفةٌ قابلةٌ للتغيير فكان صحّتُه فى العين وهو أقوى منه أَوْلى وأَحْرَى اذ كان العين أقوى من اللام لتحصّنه وكذلك القوباء والخيلاء لم يُعَلّا لتباعُدهما عن ابنية الافعال بما فى آخرِهما من أَلِفَي التأنيث مع انّه لو لم يجئ فى آخرِه الفُ التأنيث لكان بناؤه يُوجِب له التصحيحَ لبُعْده عن ابنية الفعل كما صحّ نحوُ العُيَبَة ورجلٌ سُوَلَةٌ فاعرفه

فصـــل ٧٠٤

قال صاحب الكتاب وأبنيةُ الفعل فى الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحوُ قالَ يَقُولُ وفعِل يفعَل نحوُ خافَ يَخاف وفعُل يفعُل نحوُ طالَ يَطُولُ وجادَ يَجُودُ اذا صار طويلا وجَوادا وفى الياء على فعَل يفعِل نحوُ باعَ يَبِيعُ وفعِل يفعَل نحوُ هابَ يَهابُ ولمْ يجئْ فى الواو يفعِل بالكسر ولا فى الياء يفعُل بالضمّ وزعم الخليلُ فى طاحَ يَطِيح وتاهَ يَتِيه انّهما فعِل يفعِل كحَسِبَ يَحْسِب وهما من الواو لقولهم طوّحتُ وتوّهتُ وهو أَطْوَحُ منه وأَتْوَهُ ومَن قال طيّحتُ وتيّهتُ فهما على باعَ يَبِيع

قال الشارح اعلم انّ الافعال الثلاثيّة المُعتلّةَ العينات تأتى على ثلثة اضرب فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيحِ كذلك فما كان من ذوات الواو فانّه يأتى على الاضرب الثلاثة الاوّلُ فَعَلَ نحوُ قال يَقُول وطاف يَطُوف ولم يأت من ذلك على يَفْعِل بالكسر كما جاء فى الصحيح لئلّا يصير الواو ياء فتلتبس ذواتُ الواو بذوات الياء الثانى وهو فَعِلَ بالكسر نحوُ خاف يَخاف وراح يومُنا يَراح لانّهما من الخَوْف والرَوْح ولم يأت من هذا يَفْعِل بالكسر الّا حرفان وهما طاح يَطِيح وتاهَ يَتِيه فانّ الخليل زعم انّهما من قبيل

ولم يَبعْنَ الحذفُ لالتقاء الساكنين لا للجزم وقوله وما كان من هذا النحو فى المزيد فيه يريد نحوَ أَقامَ وأَباعَ واستقام فانّك اذا امرتَ منه قلتَ أَقِمْ وأَبِعْ وأَقِمْنَ وأَبِعْنَ واسْتَقِمْ واسْتَقِمْنَ لا فرقَ فى ذلك بين المجرّد من الزيادة والمزيد فيه اذ العلّةُ واحدة وهى التقاء الساكنين واَمّا ما حُذف لضرب من التخفيف نحو قولهم فى سَيِّدٍ سَيْدٌ وفى هَيِّنٍ هَيْنٌ وكَيْنُونَةٌ وقَيْلُولَةٌ وقَيْدُودَةٌ فالاصل سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ على زنة فَيْعِلٍ بكسر العين هذا مذهبُ اصحابنا وقد تقدّم الكلامُ عليه فأعلّوها بأن قلبوا الواو ياءً ولمّا أعلّوا العين بالقلب ههنا أعلّوها بالحذف ايضا تخفيفًا لاجتماع يائَيْن وكسرةٍ فقالوا سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ والذين قالوا مَيْتٌ هم الذين قالوا مَيِّتٌ وليستا لغتَيْن لقومَيْن قال الشاعر

* ليس مَن ماتَ فاستراحَ بمَيْتٍ * انّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياء *

ومن ذلك كَيْنُونَةٌ وقَيْلُولَةٌ خُفّف بالحذف فصار كَيْنُونَةً وقَيْلُولَةً وليس ذلك بفَعْلُولَةَ لانّه كان يلزم ان يقولوا كَوْنُونَةٌ وقَوْلُولَةٌ لانّه من ذوات الواو مع انّ فَعْلُولَةَ ليس من أبنيتهم الّا انّ الحذف فى نحو كَيْنُونَة وقَيْدُودَة لازمٌ لكثرة حروف الكلمة ولمّا كان الحذف والتخفيف فى مثل ميت وهين جائزا مع قلّة الحروف كان فيما ذكرناه واجبًا لكثرة الحروف وطُولِها وقد استغرب البغداديون بناء مَيْتٍ وهَيْنٍ فذهب بعضهم الى انّه فَيْعَل بفتح العين نُقل الى فَيْعِل بكسرها وذهب الفرّاء منهم الى انّه فَعِيلٌ والاصل سَوِيدٌ وانّما أعلّوه لاعتلال فعله فى سادَ يَسُودُ وماتَ يَمُوتُ فأُخّرت الواو وتقدّمت الياء فصار سَيود وقُلبت الواو ياءً قالوا ليس فى الكلام فَيْعِلٌ وإنّ فَعِيلًا الذى يعتلّ عينُه انّما يجىء على هذا المثال وإنّ طَويلا شاذّ لم يجئْ على قياسٍ طالَ يَطُولُ ولو جاء لقالوا طَيِّلٌ كسَيِّدٍ واذا لم يكن جاريا على فعلٍ معتلّ صحّ كسَوِيقٍ وحَوِيلٍ ونحوهما والمذهبُ الاوّل فانّه قد يأتى فى المعتلّ أبنيةٌ ليست فى الصحيح وقد تقدّم الكلامُ على ذلك واَمّا الثالث فهو الحذف الذى اضطرّنا اليه الاعلالُ فنحو الاقامة والاستقامة والاصل اقْوامة واسْتِقْوامة وكذلك اخافةٌ وابانةٌ فأرادوا ان يُعلّوا المصدرَ لاعتلال فعله وهو أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ما قبلها ثمّ قلبوها الفًا وبعدها الفُ افعالة فصار اقاامة واستقاامة فدعت الضرورةُ الى حذف احداهما فذهب ابو الحسن الى انّ المحذوف الالفُ الاولى التى هى العين وزعم الخليل وسيبويه انّ المحذوف الثانيةُ وهى الزائدة على ما تقدّم من مذهبهما فى مَقُول ومَبيع وقوله ممّا التقى فيه ساكنان يريد نحوَ قُلْ وقُلْتَ ولم يَقُلْ وأضرابَ ذلك ممّا التقى فيه ساكنان وقوله او طُلب تخفيف يريد نحوَ هَيْنٍ ولَيْنٍ وقوله او اضطرّ إعلالٌ يريد الاقامة والاستقامة وقوله والسلامة فيما وراء ذلك يريد

زائدةٌ وحين وجب الاعلال لم يمكن النقلُ لانّه يُزوِّل الادغامَ وكان يلزم قلبُ الواو الفًا فيزول البناء ويتغيّر عمّا وُضع له   وكذلك تَقاول وتَقوّل لا يُعَلّ لانّ التاء دخلت بعد ان صحّا فلم يُغيَّرا عمّا كانا عليه فلذلك احترز فقال التى لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها الفًا ولا واوًا ولا ياء نحو قاوَلَ وتَقاول وعَوّذ وتَعوّذ وزَيّن وتَزيّن   وقوله وما كان منها يريد ما تَصرّف منها كالمضارع فانّه يصحّ ايضا كما تصحّ هذه الافعالُ نحوَ يُقاوِلُ ويُعَوِّذُ ويُزَيِّنُ والمصدرِ نحوِ القِوال والعِواذ فانّهم صحّحوا الواو ولم يقولوا قيالًا ولا عياذًا لصحّتها فى الفعل فلمّا صحّت الافعالُ صحّت مصادرُها فقالوا قِوامٌ حيث قالوا قاوَمَ وقالوا قِيامٌ حيث قالوا قَامَ قال الله تعالى قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا صحّت الواو حيث صحّت فى لاوَذَ فهذا معنى قوله وما هو منها   وقوله أُعلّت هذه الاشياء وإن لم يُوجَد فيها علّةُ الاعتلال يريد انّها انّما اعتلّت بالحمل على الافعال المجرّدة من الزيادة لكونها مشتقّةً منها   وقوله وضَرْبِها بعِرْقٍ فيها يريد الاتّصال بالاشتقاق كانّه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وٱنتشارها وقوله عليه السلام ليس لعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ المراد ان يغرس الرجلُ او يزرع فى ارض غيره ويقال فى الشراب عِرْقٌ من الماء وليس بالكثير فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب والحذف فى قُلْ وقُلْنَ وقُلْتُ ولم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ وبِعْ وبِعْنَ وبِعْتُ ولم يَبِعْ ولم يَبِعْنَ وما كان من هذا النحو فى المَزيد فيه وفى سَيِّدٍ ومَيْتٍ وكَيْنُونةٍ وقَيْلُولةٍ وفى الاقامة والاستقامة ونحوهما ممّا ٱلتقى فيه ساكنان او طُلب تخفيفٌ او اضطرّ إعلالٌ والسَلامةُ فيما وَراءَ ذلك ممّا فُقدت فيه أسبابُ الإعلال والحذفِ او وُجدت خلا انّه اعترض ما يصُدّ عن إمضاء حكمها كالذى اعترض فى صَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلان والحَيَكان وٱلقَوَباء والخُيَلاء ؛

قال الشارح اعلم انّ ما كان ثانيه حرفَ علّة فانّه قد يعتلّ بالحذف كما يعتلّ بالتغيير والحذفُ يدخله على ثلثة اضرب منها التقاء الساكنين والتخفيف او لضرورة الاعلال فالاوّلُ نحو قُلْ وقُلْنَ والاصل تَقُولُ فحُذف حرفُ المضارعة اذ المواجَهةُ تُغْنِى عن حرفِ خطاب ثمّ سكن لامُ الفعل للأمر او لاتّصال نون جماعة النساء به نحوِ قُلْنَ فٱلتقى حينئذ ساكنان اللامُ وحرفُ العلّة فحُذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين على القاعدة ومثلُه بِعْ وبِعْنَ العلّةُ فى الحذف واحدةٌ الّا انّ قُلْ من الواو وبِعْ من الياء وكذلك لم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ العينُ التى هى واو محذوفةٌ لسكونها وسكون اللام بعدها الّا انّ سكون اللام فى لم يَقُلْ للجازم وسكون اللام فى لم يَقُلْنَ للبناء عند اتّصال نون جماعة النساء به وكذلك لم يَبِعْ

خِلافًا للخليل وسيبويه فانّهما يقولان بِيضٌ كالجمع وكذلك الاسماء المأخوذة من الافعال وكانت على مثال الفعل وزيادتُها ليست من زوائد الافعال فانّها تُعتلّ باعتلال الفعل اذا كانت على وزنه وزيادتُها فى موضع زيادة الفعل كالمصادر التى تجرى على افعالها واسماء لأُزمنة الفعل او لمكانه من ذلك اذا بنيتَ مَفْعَلًا من القَوْل والبَيْع وأردتَ به مذهبَ الفعل فانّك تقول مَقالًا ومَبَاعًا لانّه فى وزن أقالَ وأباعَ والميمُ فى اوّله كالهمزة فى اوّل الفعل ولم تَخَف التباسًا بالفعل لانّ الميم ليست من زوائد الافعال فامّا نحو مَزْيَد ومَرْيَم فانّ سيبويه وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ والقياسُ الاعلالُ عندهما وكان ابو العبّاس المبرّد لا يجعله شاذًّا ويقول انّ مَفْعَلًا انّما يعتلّ اذا اريد به الزمان والمكان او المصدر وامّا اذا اريد به الاسم فانّه يصحّ فعلى هذا تقول مَقْوَل اذا اريد به الاسم لا ما ذكرنا من الزمان والمكان وكذلك لو بنيتَ نحوَ مُفْعَل بضمّ الميم لأعللته ايضا وقلت مُقامٌ ومُعادٌ كما تقول فى الفعل يُقال ويُعاد وكذلك مَفْعَلَة نحو مَقالَة ومَفازَة ومن ذلك مَفْعِلٌ بكسر العين نحو مَسِير ومَصِير مصادر سار وصار يقال بارَكَ اللهُ لك فى مَسِيرك ومَصِيرك ومن ذلك مَفْعُلَة من عِشْتُ او بِعْتُ وما كان نحوهما فانّ لفظها كلفظ مَفْعِلَة بالكسر عند الخليل وسيبويه فمعيشةٌ عندهما يجوز ان يكون مَفْعُلة بالضمّ ومَفْعِلة بالكسر فاذا اريد مَفْعُلة فالاصل مَعْيُشَةٌ بضمّ الياء فلمّا اريد اعلاله حملًا على الفعل لما ذكرناه نقلوا الضمّة الى العين فانضمّت وبعدها الياء وابدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء فصار مَعِيشَةً واذا اريد مَفْعِلة بالكسر فانّما نُقل الكسرة الى العين فاستوى لفظهما لذلك وكان ابو الحسن يخالفهما فى ذلك ويقول فى مَفْعُلة من العَيْش مَعُوشَةٌ وفى مثال فُعْلٍ منه عُوش وكان يقول فى بِيضٍ انّه فُعْلٌ مضمومَ الفاء وانّما أُبدل من الضمّة كسرة لانّه جمعٌ والجمعُ ليس على مذهب الواحد لثِقَل الجمع وخالَفَ هذا الاصلَ فى مَكِيل ومَبِيع وقد تقدّم الكلام عليه فى مواضعَ من هذا الكتاب ومن ذلك المَشُورَة بضمّ الشين وهو مَفْعُلَة من قولك شاوَرْتُه فى الامر فأعلّوه بنقل الضمّة من العين الى الفاء وكان من ذوات الواو فسلمت الواوُ ومثلُه مَثُوبة ومَعُونة ولو كان من ذوات الياء لأُبدل من الضمّة كسرةٌ لتسلمَ الياء وكنت تقول مَسِيرة كمَعِيشة ومن ذلك أَقامَ واستقام وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة والاصلُ أَقْوَمَ واسْتَقْوَمَ فنقلوا الفتحة من الواو الى القاف لما ذكرناه من ارادة الاعلال لاعتلال الافعال المجرّدة من الزيادة وهو قامَ فالاعلالُ فيه انّما هو بنقل الحركة والانقلابُ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وامّا قاوَلْتُ وقَوَّلْتُ وتَقاوَلَ وتَقَوَّلَ فانّ هذه الافعال تصحّ ولا تعتلّ أمّا قاوَلَ فلأنّ قبل الواو ألفًا والالف لا تقبل الحركة ولا تُنقَل اليها الحركةُ وأمّا قَوَّلَ فانّ احدى الواوين

من حيث انّه جارٍ عليه فى حَرَكاته وسَكَناته وعددِ حروفه ويَعْمَل عَمَلَه اعتلّ ايضا باعتلاله ولولا اعتلالُ فعله لَما اعتلّ فلذلك قلتَ قائمٌ وخائفٌ وبائعٌ والاصل قاوِمٌ وخاوِفٌ وبايِعٌ فأرادوا إعلالَها لاعتلال أفعالها واعلالُها إمّا بالحذف وامّا بالقلب فلم يجز الحذفُ لانّه يُزيل صيغةَ الفاعل ويصير الى لفظ الفعل فيلتبس الاسمُ بالفعل فان قيل الاعرابُ يفصل بينهما قيل الاعرابُ لا يكفى فارقًا لانّه قد يطرَأ عليه الوقفُ فيُزيله فيبقى الالتباسُ على حاله فكانت الواو والياء بعد الف زائدة وهما مُجاوِرتا الطرف فقُلبتا همزةً بعد قلبهما الفًا على حدّ قلبهما فى كِساء ورِداء ومثلُه أوائلُ كما قلبوا العين فى قُيَّمٍ وصُيَّمٍ لمجاوَرة الطرف على حدّ قلبهما فى عُصِيّ وحُقِيّ فإن كان اسمُ الفاعل من أَقالَ وأَباعَ فاسمُ الفاعل منه مُقيلٌ ومُبيعٌ والاصل مُقْوِلٌ ومُبْيِعٌ فنُقلت الكسرة من العين الى الفاء ثمّ قُلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها ونُقلت الكسرة من الياء فى مُبْيِع الى ما قبلها فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ وفى ذوات الياء نقلٌ فقطْ وكذلك اسمُ المفعول يعتلّ باعتلال الفعل ايضا لانّه فى حكم الجارى على الفعل وهو ملتبس به فكما قالوا يُقال ويُباع فأعلّوهما بقَلْبهما الفًا والاصل يُقْوَلُ ويُبْيَعُ فنقلوا الفتحة من العين الى ما قبلها ثمّ قلبوهما الفًا لتحرّكهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن كما فعلوا فى أَقامَ وأَقالَ فكذلك قالوا فيما كان من الواو كلامٌ مَقُولٌ وخاتمٌ مَصُوغٌ وفيما كان من الياء ثَوْبٌ مَبِيعٌ وطَعامٌ مَكِيلٌ وكان الاصل مَقْوُول ومَصْوُوغ فأعلّوهما بنقل حركتهما الى ما قبلهما فسكنت العينُ والتقت ساكنةً واوَ مفعولٍ فحُذفت احداهما لالتقاء الساكنين فامّا سيبويه والخليل فانّهما يزعمان انّ المحذوف الواوُ لانّها مزيدة وما قبلها اصلٌ والمزيدةُ أولى بالحذف من الاصل ودلّ قولُهم مَبِيعٌ ومَكِيلٌ على انّ المحذوف الواوُ الزائدةُ اذ لو كان المحذوف الاصلَ لكان مَبُوعًا ومَكُولًا وكان ابو الحسن الاخفش يزعم انّ المحذوف عين الفعل ووزنُ مَقُولٍ ومَكِيلٍ مفعولٌ ومَفْعِيلٌ والاصل فى ذلك مَكْيُولٌ فطُرحت حركةُ الياء على الكاف التى قبلها كما فعلنا فى يَبِيعُ فكانت حركةُ الياء من مَكْيُولٍ ضمّةً فانضمّت الكافُ وسكنت الياء فأبدلنا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء ولم تُقلب ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين فصادفت الكسرة واوَ مفعولٍ فقلبتْها كما تقلب الكسرة واوَ ميزان وميعاد على حدّ صنيعهم فى بِيضٍ لانّ بيضا اصلُه فُعْلٌ لانّ أَفْعَلَ الذى يكون نَعْتا ومؤنّثه فَعْلاءُ يُجمع على فُعْلٍ كحُمْرٍ وصُفْرٍ هذا هو القياس فى بِيض الّا انّهم أبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء وقد خالَفَ ابو الحسن اصلَه فى ذلك لانّ من اصله ان لا يُفعل ذلك الّا فى الجمع لثقل الجمع لو بنيتَ من البياض نحوَ بُرْدٍ عنده لقال بُوضٌ

فى وجوب الاعلال اذ المقتضِى له موجودٌ فيهما وهو تحرُّك حرف العلّة وانفتاحُ ما قبله ولبست الافعال أَوْلى بذلك من الاسماء وإن كان الاعلال اقوى فى الافعال من الاسماء لانّ الافعال موضوعة للتنقل فى الازمنة والتصرّف والاسماء سِماتٌ على المسمّيات ولذلك كان عامّةُ ما شذّ من ذلك فى الاسماء دون الافعال نحوِ الخَوَنة والحَوَكَة والقَوَد ولم يشذّ من ذلك شىءٌ فى الافعال من نحوِ قامَ وباعَ فامّا نحوُ اسْتَحْوَذَ واِسْتَنْوَق فلضُعْف الاعلال فيه اذ كان محمولا على غيره الا ترى انّه لولا اعلالُ قامَ ما لزم اعلالُ أَقامَ وكذلك مضارِعُ هذه الافعال كلّه معتلّ نحوُ يَقُول ويَعُود والأصل يَقْوُل ويَعْوُد بضمّ العين لانّ ما كان من الافعال على فَعَلَ بفتح العين معتلّةً فمضارعُه يَفْعُل نحوُ يَقْتُل ولا يجىء على يَفْعِل على ما عليه الصحيحُ لئلّا ترجع ذواتُ الواو الى الياء فنقلوا الضمّة من الواو فى يقول الى القاف وانّما فعلوا ذلك مع سكونِ ما قبل الواو فيه لانّهم ارادوا اعلالَه حملًا على الفعل الماضى فى قالَ وعادَ لانّ الافعال كلّها جنسٌ واحدٌ والذى يدلّ انّ الاعلال يسرى الى هذه الافعال من الماضى أنّه اذا صحّ الماضى صحّ المضارعُ الا ترى انّهم لمّا قالوا عَوِرَ وحَوِلَ فصحّحوها قالوا يَعْوَر ويَحْوَل وعاوِرٌ وحاوِلٌ فصحّحوا هذه الامثلةَ لصحّة الماضى وكما أَعلّوا المضارعَ لاعتلال الماضى أعلّوا الماضى ايضا لاعتلال المضارع الا تراهم قالوا أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ وأَعْطَيْتُ وأصلها الواو لانّها من غَزَا يَغْزُو ودَعَا يَدْعُو وعَطَا يَعْطُو فقلبوا الواو فيها ياءً حملًا على المضارع الذى هو يُغْزِى ويُدْعِى ويُعْطِى طلبًا لتماثُل الفاظها وتَشاكُلِها من حيث انّ حكم كلّها جنسٌ واحدٌ وكذلك ما كان من الياء نحوُ يَبِيع ويَعِيب الاصل يَبْيِع ويَعْيِب بكسر العين فنُقلت الكسرة الى الفاء اعلالًا له حملًا على الماضى فى باعَ وعابَ على ما ذكرناه فى ذوات الواو وكذلك مضارعُ ما كانْ على فَعِلَ يَفْعَل منهما نحوُ يَخاف ويَهاب الاصل يَخْوَف ويَهْيَب فأرادوا اعلالَه على ما تقدّم فنقلوا الفتحةَ الى الخاء والهاء ثمّ قلبوا الواو والياء الفًا لتحرُّكهما فى الاصل وانفتاحِ ما قبلهما الآن ومن ذلك اسماءُ الفاعلين لمّا اعتلّت عينُ فَعَلَ ووقعت بعد الف فاعلٍ همزةً نحوَ قائمٍ وخائفٍ وبائع وجميعُ ما اعتلّ فعلُه ففاعلٌ منه معتلٌّ وذلك لانّ العين كانت قد اعتلّت فانقلبت فى قالَ وباعَ الفًا فلمّا جئت الى اسم الفاعل صارت قبل عينه الفُ فاعِلٍ والعينُ قد كانت الفًا فى الماضى فالتقى فى اسم الفاعل ألفان نحوُ قاام وذلك ممّا لا يمكن النطقُ به فوجب حذفُ احدهما او تحريكُه فلم يجز الحذفُ لئلّا يعود الى لفظِ قام فحُرّكت الثانيةُ التى هى عين كما حُرّكت راءُ ضارِب فانقلبت همزةً لانّ الالف اذا حُرّكت صارت همزةً فصار قائمٌ وبائعٌ كما ترى ووجهٌ ثانٍ انّه لمّا كان بينه وبين الفعل مضارَعةٌ ومناسبةٌ

يومُنا يَراحُ ومالَ زيدٌ اذا صار ذا مال والذى يدلّ انّه من الواو ظهورُ الواو فى قولهم الخَوْف وأَمْوال ويدلّ انّه فَعِلَ كونُ مضارعه على يَفْعَلُ نحو يَخاف ويَمالُ وقولُهم رجلٌ مالٌ ويَوْمٌ راحٌ كما قالوا حَذِرَ فهو حَذِرٌ وفَرِقَ فهو فَرِقٌ وامّا الثالث وهو فَعُلَ فنحوُ طالَ يَطُولُ اذا اردتَ خلافَ القصير وهو غير متعدّ كما انّ قَصُرَ كذلك وهذا فى المعتلّ نظيرُ ظَرُفَ فى الصحيح الا ترى انّهم قالوا فى الاسم منه طويلٌ كما قالوا ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ فإن كانت العين ياء فيجىء على ضربين فَعَلَ وفَعِل فالاوّل منه يكون متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحوُ عابَه وباعَه وغيرُ المتعدّى نحو عالَ وصارَ والذى يدلّ انّه فَعَلَ بالفتح انّه لو كان فَعِلَ لجاء مضارعُه على يفعَل بالفتح فلمّا قالوا فيه يَبيعُ ويَعيبُ ويَصيرُ دلّ ذلك على انّ ماضيه فَعَلَ بالفتح فان قيل فهلّا قلتم انّه فَعِلَ بالكسر ويكون من قبيل حَسِبَ يَحْسِبُ فالجوابُ انّ الباب فى فَعِلَ بالكسر أن يأتى مضارعه على يفعَل بالفتح هذا هو القياس وامّا حَسِبَ يَحْسِبُ فهو قليل شاذّ والعملُ انّما هو على الاكثر مع انّ جميعَ ما جاء من فَعِلَ يفعِل بالكسر جاء فيه الامران حَسِبَ يَحسِب ويحسَب ونَعِمَ ينعِم وينعَم ويَئِسَ ييأَس وييئِس فلمّا اقتصروا فى مضارعِ هذا على يفعِل بالكسر دون الفتح دلّ انّه ليس منه وامّا الضرب الثانى ممّا عينُه ياء وهو فَعِلَ بكسر العين فيكون متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحو هِبْتُه ونِلْتُه وغيرُ المتعدّى نحو زالَ وحار طَرْفُه فهذه الافعال عينُها ياء ووزنُها فَعِلَ مكسورَ العين والذى يدلّ على ذلك قولُهم فى المصدر الهَيْبة والنَيْل فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه وقالوا زَيَّلْتُه فزال وزايلتُه فظهرت الياء فيه وأَصله ان يكون لازما وانّما بالتضعيف يتعدّى وانّما نُقل الى حيّز الافعال التى لا تستغنى بفاعلٍ نحو كانَ ويدلّ انّها فَعِلَ بكسر العين قولُهم فى المضارع يفعَل بالفتح نحوُ يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه ولم يأت من هذا فَعُلَ بالضمّ كانّهم رفضوا هذا البناء فى هذا الباب لِما يلزم من قلب الياء واوا فى المضارع كما رفضوا يفعِل بالكسر من ذوات الواو لِما يلزم فيه من قلب الواو ياء فهذه الافعالُ كلّها معتلّة تُقلب الواو والياء فيها ألفين وذلك لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وكذلك ما كان من الاسماء من نحو بابٍ ودارٍ ونابٍ وعابٍ والاصلُ بَوَبٌ ودَوَرٌ لقولك أَبْوابٌ فى التكسير ودُورٌ والاصلُ فى نابٍ نَيَبٌ وفى عابٍ عَيَبٌ لقولك أَنْيابٌ وعِيَبٌ ومن ذلك رجلٌ مالٌ من قولهم مالَ يَمالُ اذا صار ذا مالٍ والاصل مَوِلَ يَمْوَلُ فهو مَوِلٌ مثلُ حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ وقالوا رجلٌ هاعٌ لاعٌ اى جَبان وهو من الياء لقولهم هاعَ يَهيعُ هُيُوعًا اذا جَبُنَ وقالوا لاعَ يَليعُ اذا جبن ايضا وحكى ابن السكّيت لِعْتُ أَلاعُ وهِعْتُ أَهاعُ فعلى هذا يكون هاعٌ لاعٌ فَعِلًا مثلَ حَذِرٍ لا فَرْقَ فى ذلك بين الاسماء والافعال

تكون لازمة لم تُدغم وقد أجاز بعضُ البغداديين فيها الادّغامَ قالوا لانّ البدل لازمٌ لاجتماع الهمزتَيْن ورَوَوْا فَلْيُوَدِّ الّذِى ٱتُّمِنَ أَمَانَتَهُ والقياسُ مع اصحابنا لما ذكرناه ه

القول فى الواو والياء عينَيْن

فصـــل ٧٠٣

قال صاحب الكتاب لا تخلوان من ان تُعَلّا او تُحذَفا او تَسلَما فالإعلالُ فى قالَ وخافَ وباعَ وهابَ وبابٍ ونابٍ ورجلٍ مالٍ ولاعٍ ونحوِها ممّا تحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما وفيما هو من هذه الافعال من مضارعاتها واسماء فاعليها ومفعوليها وما كان منها على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومَفْعِلٍ ومَفْعِلَةٍ ومَفْعُلَةٍ كمَعادٍ ومَقالةٍ ومَسيرٍ ومَعيشةٍ ومَشُورةٍ وما كان نحوَ أَقامَ واستقامَ من ذَواتِ الزوائد مّما لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها الفًا او واوا او ياء نحوَ قاوَلَ وتَقاوَلوا وزايَلَ وتزايَلوا وعَوَّذَ وتَعَوَّذَ وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ وما هو منها أُعِلَّتْ هذه الاشياء وإن لم تقم فيها علّةُ الاعلال إتباعًا لما قامت العلّةُ فيه لكونها منها وضَرْبِها بعِرْقٍ فيها ه

قال الشارح لا يخلو حرفُ العلّة اذا كان ثانيًا عينًا من احوال ثلاثة إمّا الاعتلالِ وهو تغييرٌ لفظه وإمّا ان تحذفه وإمّا ان يسلم ولا يتغيّر والاوّلُ اكثرُ وانّما كثُر ذلك لكثرة استعمالهم ايّاه وكثرةِ دخوله فى الكلام فآثروا إعلالَه تخفيفًا وذلك فى الافعال والاسماء ولا يخلو حرفُ العلّة من ان يكون واوا او ياء فامّا الافعالُ الثلاثيّةُ فتتأتى على ثلاثة أضرب فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيحُ كذلك فما كان من الواو فإنّ الاوّل منه وهو فَعَلَ يأتى متعدّيا وغيرَ متعدّ فالمتعدّى نحوُ قال القولَ وعاد المريضَ وغيرُ المتعدّى نحوُ قامَ وطافَ والاصلُ قَوَلَ وعَوَدَ وقَوَمَ وطَوَفَ فان قيل ومن أين زعمتم انّها فَعَلَ بفتح العين قيل لا يجوز ان يكون فَعِلَ بالكسر لانّ المضارع منه على يَفْعُلُ بالضمّ نحو يَقُول ويعود ويقوم ويطوف والاصل يَقْوُلُ ويَقْوُدُ ويَقْوُمُ ويَطْوُفُ فنقلوا الضمّة من العين الى الفاء على ما سنذكر ويَفْعُلُ بالضمّ لا يكون من فَعِلَ الّا ما شذّ من فَضِلَ يَفْضُلُ ومِتُّ يَمُوتُ والعملُ انّما هو على الاكثر ولا يكون فَعُلَ بالضمّ لوجهَيْن احدهما انّ فَعُلَ لا يكون متعدّيا والوجهُ الثانى انّه لو كان على فَعُلَ بالضمّ لجاء الاسمُ منه على فَعِيل كما قالوا فى ظَرُفَ ظَرِيفٌ وفى شَرُفَ شَرِيفٌ فلمّا لم يُقَل ذلك بل قيل قائمٌ وعائدٌ دلّ انّه فَعَلَ دون فَعُلَ وامّا الثانى وهو فَعِلَ فانّه يأتى متعدّيا وغيرَ متعدّ فالمتعدّى نحوُ خافَ كقولك خِفْتُ زيدا وغيرُ المتعدّى نحو راحَ

قالوا يَوْجَلُ بإثبات الواو وهى أَجْودها وهى لغةُ القرآن فى نحو قوله تعالى قَالُوا لَا تَوْجَلْ لانّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة فثبتت وقالوا ياجَلُ فقلبوا الواوَ الفًا وإن كانت ساكنة على حدّ قلبها فى ياتَعِدُ وياتَزِنُ كانّهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففرّوا الى الالف لانفتاح ما قبلها والثالثةُ قالوا يِيْجَلُ فقُلبت الواو ياء استثقالاً لاجتماع الياء والواو وقد شبّهوا ذلك بمَيِّت وسَيِّد وإن لم يكن مثلَه فوجهُ الشَّبَه انّ اجتماع الواو والياء ممّا يستثقلونه لا سيّما اذا تقدّمت الياء الواوَ ولذلك قلّ يَوْمٌ ويُوح وامّا المخالفةُ فلانّ السابق منهما فى نحو مَيْوِت ساكنٌ وفى يَوْجَلُ متحرّكٌ فهذا وإن لم يكن موجبا للقلب لكنّه تعلّلٌ بعد السماع وامّا الرابع فقالوا يِيجَلُ بكسر الياء كانّهم لمّا استثقلوا اجتماعَ الياء والواو كرهوا قلبَها ياء كما قلبوها فى مَيْوِت لحاجز الحركة بينهما فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلةً الى قلب الواو ياء لانّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياء على حدّ مِيزانٍ وميعادٍ قال وليست الكسرة من لغة من يقول تَعْلَمُ والذى يدلّ انّ الكسرة كانت لِما ذكرناه انّ من يقول تِعْلَمُ فيكسر حرفَ المضارعة لا يكسر الياء فيقولَ يِعْلَمُ لانّهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة ولذلك لم يوجد فى الاسماء اسمٌ اوّله ياءٌ مكسورةٌ الّا يِسارُ اليَد فاعرفه

فصــل ٧٠٣

قال صاحب الكتاب واذا بُنى اِفْتَعَلَ من أَكَلَ وأَمَرَ فقيل ايتَكَلَ وايتَمَرَ لم تُدْغم الياء فى التاء كما اُدْغمت فى اتَّسَرَ لانّ الياء هاهنا ليست بلازمة وقولُ مَن قال اتَّزَرَ خَطَأٌ

قال الشارح اذا بنيتَ افتعل ممّا فاؤه همزةٌ نحو أَمَرَ وأَكَلَ وأَمِنَ قلت ايتَمَرَ وايتَكَلَ وايتَمَنَ فتُبْدِل من الهمزة التى هى فاءٌ ياءً لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورةً قبلها على حدّ قلبها فى بِيرٍ وذِيبٍ ولا تَدّغم فى الياء فتقولَ اتَّكَلَ واتَّمَرَ لانّه لا يخلو امّا ان تُدّغم الهمزة قبل قلبها ياءً فى التاء او بعد قلبها ياءً فلا يجوز الاوّل لانّ الهمزة لا تدّغم فى التاء ولا يجوز الثانى لانّ الياء ليست لازمة اذ كانت بدلا من الهمزة وليست اصلا فيجوز ان تصله بكلام قبله فتُسْقط همزةَ الوصل فتعود اليه همزةٌ على الاصل للدرج وتبقى الهمزةُ الاصليّةُ ساكنةً فلو خفّفتَها على هذا لقلبتَها واوًا لانضمام ما قبلها وكنت تقول يا زَيْدُوتَكِلْ ويا خالِدُوتَمِرْ وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحا نحو كَيْفَ أْتَمَنْتَ وخفّفتَها لقلبتَها الفًا واذ لم يكن لها اصلٌ فى الياء وتصير تارةً ياءً وتارة واوا وتارة الفًا فلا وَجْهَ لأَن تكون الياء لازمة واذا لم

ووَطِئَ يَطَأُ فأثبتوا الواو فى الاوّل وحذفوها من الثانى والعلّة فى ذلك انّ ما كان من نحوِ وَجِلَ يَوْجَلُ الفتحةُ فيه اصلٌ لانّه من باب فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع فهو من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وشَرِبَ يَشْرَبُ فلم تقع الواوُ فيه بين ياء وكسرة فكانت ثابتة لذلك وامّا نحوُ وَسِعَ يَسَعُ ووَطِئَ يَطَأُ فهو من باب حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ ومثلُه من المعتلّ وَرِثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِى والأصل يَوْطِئُ ويَوْسِعُ وانّما فتحوه لأجل حرف الحلق فكانت الفتحة عارضةً والكسرة مرادةً فحُذفت الواو لذلك ولم يُعتدّ بالفتحة اذ كانت كحركة التقاء الساكنين وقد شبّه الفتحة فى يَسَعُ ويَضَعُ بالكسرة فى التَرامِى والتَجارِى وقياسُهما التَفاعُل بالضمّ نحوُ التَحاسُد والتَكاثُر وكان الاصل التَجارُى فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء اذ لو وقعت الضمّةُ قبل الياء المتطرّفة لانقلبت واوًا وكنتَ تصير الى مثال لا نظيرَ له فى الاسماء العربيّة لانّه ليس فى الاسماء اسمٌ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ فاذا أدّى قياسٌ الى ذلك غُيّر كما فعلوا فى أَدْلٍ وأَحْقٍ جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ فامّا التَجارِبُ فليس مصدرا انّما هو جمعُ تَجْرِبَة فاذًا الكسرةُ فى التَجارى عارضةٌ لما ذكرناه كالفتحة فى يَضَعُ ويَسَعُ فيضع أصلُه الكسر والفتحةُ فيه لمكان حرف الحلق فهو من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ والاصل فى يَسَعُ الكسرُ ايضا والفتحةُ فيه عارضة وهو من باب حَسِبَ يَحْسِبُ دلّ على ذلك حذفُ الواو والكسرةُ فى التَجارِب اصلٌ كالفتحة فى يَوْجَلُ ويَوْجَعُ ولكون الكسرة فى التجارى والترامى عارضةً لم يُعتدّ بالمثال فى منع الصرف لانّه فى الحكم تَفاعُلٌ بضمّ العين وليس كذلك الكسرُ فى التَجارِب *

فصــل ٧٠١

قال صاحب الكتاب ومن العرب مَن يقلب الواوَ والياءَ فى مضارع اِفْتَعَلَ الفًا فيقول ياتَعِدُ وياتَسِرُ ويقول فى يَيْبَسُ ويَيْأَسُ يابَسُ ويأْسُ وفى مضارع وَجِلَ اربعُ لغات يَوْجَلُ وياجَلُ ويَيْجَلُ ويِيجَلُ وليست الكسرةُ من لغة مَن يقول تِعْلَمُ *

قال الشارح قومٌ من اهل الحجاز حَمَلَهم طلبُ التخفيف على ان قلبوا حرفَ العلّة فى مضارع افتعل الفًا واوًا كانت او ياءً وإن كانت ساكنة قالوا ياتَعِدُ وياتَزِنُ وذلك من قبل انّ اجتماع الياء مع الالف أخفّ عندهم من اجتماعها مع الواو فلذلك قالوا ياتَعِدُ فابدلوا من الواو الساكنة الفًا كما ابدلوها من الياء فى ياتَسِرُ وقد جاء فى مضارعِ فَعِلَ يَفْعَلُ ممّا فاؤه واوٌ نحوِ وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ اربعُ لغات

انّما هو بنقل كسرة الفاء التى هى الواو الى العين فلمّا سكنت الواوُ ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف لانّهم لو جاؤا بهمزة الوصل مكسورةً أدّى ذلك الى قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها فكانوا يقولون ايعِدْ بياء بين كسرتين وذلك مستثقَلٌ فصاروا الى الحذف فاذًا القصدُ الاعلالُ بنقل الحركة والحذفُ وقع تبَعًا وقيل انّه لمّا وجب اعلالُ عدة وزنة كان القصد حذفَ الواو كالفعل فنقلوا كسرةَ الواو الى العين لئلّا تُحذف فى المصدر واوٌ متحركةٌ فيزيد الاسمُ على الفعل فى الاعلال والاسمُ فرعٌ على الفعل فى ذلك فاذا لم ينحطّ عن درجة الفعل فيساويه فامّا أن يفوقه فلا وفى الجملة أنّه اعلالٌ اختصّ بفعله ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف وامّا القلب فقد تقدّم الكلامُ عليه فى البدل نحو ميزانٍ وميعادٍ وتُكَأةٍ وتُخَمَةٍ وأشباهِ ذلك بما أغنى عن اعادته ،

قال صاحب الكتاب والياءُ مثلُها الّا فى السقوط تقول يَنَعَ يَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ فتُثْبِتها حيث أَسقطت الواو وقال بعضهم يَئِسَ يَئِسُ كوَمِقَ يَمِقُ فأجراها مُجْرَى الواو وهو قليل وقلبُها فى نحو اتَّسَرَ ،

قال الشارح يريد انّ الياء تقع فى جميع مواقع الواو من الفاء والعين واللام على ما تقدّم لا فصلَ بينهما فى ذلك وليست كالالف التى لا تقع اوّلا ولا تكون اصلا فى الاسماء المعربة والافعال الّا فى الحذف فإنّ الياء تثبت حيث تحذف الواو تقول يَنَعَتِ التمرةُ تَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ وهو قِمارُ العرب بالأزلام والاسم المَيْسِر ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو فى يَعِدُ وأخواته لخِفّة الياء وحكى سيبويه انّ بعضهم قال يَسَرَ يَسِرُ فحذف الياء كما يحذف الواو وذلك من قبل انّ الياء وإن كانت اخفّ من الواو فانّها تُستثقل بالنسبة الى الالف فلذلك حذفها فامّا قلبُها فقد تقدّم الكلام فى نحو اتَّسَرَ ونظائرُه كثيرة كثِنْتَيْن وكَيْتَ وذَيْتَ فاعرفه ،

فصــل ٧٠٠

قال صاحب الكتاب والذى فارَقَ به قولَهم وَجِعَ يَوْجَعُ ووَجِلَ يَوْجَلُ قولَهم وَسِعَ يَسَعُ ووَضَعَ يَضَعُ حيث ثبتت الواوُ فى احدهما وسقطت فى الآخر وكلا القبيلَيْن فيه حرفُ الحلق انّ الفتحة فى يَوْجَعُ اصليّةٌ بمنزلتها فى يَوْجَلُ وهى فى يَسَعُ عارضةٌ مجتلَبةٌ لأجل حرف الحلق فوِزانُهما وِزانُ كسرتَي الراءَيْن فى التَّجارِى والتَّجارِب ،

قال الشارح كانّه يُنبّه على الفرق بين وَجِلَ يَوْجَلُ ووَجِعَ يَوْجَعُ وما كان منهما وبين قولهم وَسِعَ يَسَعُ

ويُطْلان علّتهم   واعلم انّ ما كان فاءه واوا من هذا القبيل وكان على زنة فَعَلَ فإنّ مضارعه يلزم يَفْعِل بكسر العين سواءٌ فى ذلك اللازمُ والمتعدّى ولا يجىء منه يَفْعُل بضمّ العين كما جاء فى الصحيح نحوِ قَتَلَ يَقْتُل وخَرَجَ يَخْرُج كانّهم ارادوا ان يجرى البابُ على نَهْج واحد فى التخفيف بحذف الواو وهو إعلالٌ ثانٍ لَحِقَهُ بأن مُنع ما جاز فى غيره من الصحيح قال سيبويه وقد قال ناسٌ من العرب وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم فى المستقبل وأنشد

* لو شآء قد نَقَعَ الفُؤادَ بشُرْبَةٍ * تَدَعُ الحَوائمَ لا يَجُدْنَ غَليلاَ *

وانّما قلّ ذلك لانّهم كرهوا الضمّة بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو ولذلك قَلَّ نحو يُوْم ويُوح على ما ذكرناه   فإن انفتح ما بعد الواو فى المضارع نحو وَجِلَ يَوْجَل ووَحِلَ يَوْحَل فانّ الواو تثبت ولا تحذف لزوالِ وصف من اوصاف العلّة وهو الكسرُ نحوَ قولك يُوعَد ويُوزن ممّا لم يُسَمَّ فاعله قال الله تعالى لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ فحُذفت الواو من يلد لانكسارِ ما بعدها وثبتت فى يولد لأجل الفتحة   فامّا قولهم يَضَعُ ويَدَعُ فانّما حُذفت الواو منهما لانّ الاصل يَوْضِعُ ويَوْدِعُ لما ذكرناه منْ انّ فَعَلَ من هذا انّما يأتى مضارعُه على يَفْعِلُ بالكسر وانّما فُتح فى يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحةُ اذًا عارضة والعارضُ لا اعتدادَ به لانّه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لانّ الكسرة فى حكم المنطوق به فلذلك قال لفظًا او تقديرًا فاللفظ فى يَعِدُ لانّ الكسرة منطوق بها والتقديرُ فى يَسَعُ ويَضَعُ لانّ العين مكسورة فى الحكم وان كانت فى اللفظ مفتوحة   فامّا عِدَةٌ وزِنَةٌ اذا اريد بهما المصدرُ فالواو منهما محذوفة والاصلُ وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ والذى أوجب حذفَها ههنا امران احدهما كونُ الواو مكسورةً والكسرةُ تُستثقل على الواو والاخرُ كونُ فِعْله معتلّا نحوَ يعد ويزن على ما ذكرتُ والمصدرُ يعتلّ باعتلال الفعل ويصحّ بصحّته الا تراك تقول قُمْتُ قيامًا ولُذْتُ لِياذًا والاصلُ قِوامًا ولِواذًا فأعللتَهما بالقلب لاعتلال الفعل ولو صحّ الفعلُ لم يعتلّ المصدرُ وذلك نحوُ قولك قاوَمَ قِوامًا ولاوَذَ لِواذًا فيصحّ المصدرُ فيهما لصحّة الفعل لانّ الافعال والمصادر تجرى مجرى المثال الواحد فاجتماعُ هذَيْن الوصفَيْن علّةُ حذف الواو من المصدر فلو انفرد احدُ الوصفين لم تُحذف له الواو وذلك نحوُ الوَعْد والوَزْن لمّا انفتحت الواوُ وزالت الكسرةُ لم يلزم الحذفُ وان كان الفعل معتلّا فى يزن ويعد وقالوا واددتُه وِدادًا وواصلتُه وِصالاً فالواوُ ثابتة ههنا وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال الفعل فعلمتَ انّ مجموع الوصفين علّةٌ لحذف الواو من المصدر ولذلك لمّا اريد بهما فى وِعْدَةٍ ووِلْدَةٍ الاسمُ لا المصدرُ لم تحذف الواو منهما   واعلم انّ إعلالَ نحوِ عِدَةٍ وزِنَةٍ

والتقديرُ في يَضَعُ ويَسَعُ لانّ الاصل فيهما الكسرُ والفتحُ لحرفِ الحلق وفي نحو العِدة والمِقة من المصادر والقلبُ فيما مرّ من الإبدال؛

قال الشارح اعلم انّ الواو اذا كانت اصلا ووقعت فاء فلها احوالٌ حالٌ تصحّ فيه وحالٌ تسقط فيه وحالٌ تُقلَب فالاوّلُ نحو وَعَدَ ووَزَنَ ووَلَدَ الواو في ذلك كلّه صحيحة لانّه لم يوجَد فيها ما يوجِب التغييرَ والحذفَ واما الوِعْدة والوِلْدة فالمراد انّه اذا بُني اسم على فِعْلَة لا يراد به المصدرُ فانّه يتمّ لا يُحذف منه شيء كما يحذف منه اذا اريد به المصدر على ما سيوضَح امره بعدُ ومن ذلك قوله تعالى وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا المراد به الاسم لا المصدر ولو اريد المصدر لقيل جِهَةٌ كعِدَةٍ واما الحال التي تسقط فيه فتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلَ او فَعِلَ ومضارعه على يَفْعِل بالكسر ففاؤه التي هي الواو محذوفة نحو وَعَدَ يَعِدُ ووَزَنَ يَزِنُ والاصلُ يَوْعِدُ ويَوْزِنُ فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحُذفت استخفافًا وذلك انّ الواو نفسها مستثقَلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرةُ والفعل اثقلُ من الاسم وما يعرِض فيه الثقلُ ممّا يعرض في الاسم فلمّا اجتمع هذا الثقلُ آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه ولم يجز حذفُ الياء لانّه حرفُ المضارعة وحذفُه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو ولم يجز حذفُ الكسرة لانّه بها يُعْرَف وزن الكلمة فلم يبق الّا الواوُ فحُذفت وكان حذفها ابلغَ في التخفيف لكونها اثقلَ من الياء والكسرة مع انّها ساكنة ضعيفة فقوى سببُ حذفها وجعلوا سائر المضارع محمولا على يَعِدُ فقالوا تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة لئلّا يختلف بناء المضارع ويجرى في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف ومثلُه قولهم أُكْرِمُ وأصله أُأَكْرِمُ بهمزتين فحذفوا الهمزة الثانية كراهيةَ الجمع بين همزتين لثقلِ ذلك ثمّ أتبعوا ذلك سائرَ الباب فقالوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ فحذفوا الهمزة وإن لم توجَد العلّة فيجرى البابُ على سَنَنٍ واحد وقال الكوفيون انّما سقطت الواوُ فرقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب وبين ما لا يتعدّى فالمتعدّى وَعَدَهُ يَعِدُه ووَزَنَه يَزِنُه ووَقَمَه يَقِمُه اذا قَهَرَه وما لا يتعدّى وَحِلَ يَوْحَل ووَجِلَ يَوْجَل وذلك فاسد لانّه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدّى كسقوطها من المتعدّى الا تراهم قالوا وَكَفَ البيتُ يَكِفُ ووَنَمَ الذُبابُ يَنِمُ اذا زَرَقَ ووَخَدَ البعيرُ يَخِدُ فثبت بذلك ما قلناه وممّا يدلّ على ذلك انّ من الافعال ما يجيء المضارعُ منه على يَفْعِل ويَفْعَل بالكسر والفتح فتسقط الواوُ من يَفْعِل وتثبت في يَفْعَل وذلك في نحو وَحِرَ صَدْرُه يَحِرُ ووَغِرَ يَغِرُ وقالوا يَوْحَرُ ويَوْغَرُ فأثبتوا الواو في المفتوح وحذفوها من المكسور فدلّ على صحّة علّتنا

وى ومن ب وى ولو اشتققتَ على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على فَعَّلْتُ لقلت من الياء يَوَّيْتُ ومن الباء بَوَّيْتُ وكذلك سائرها كما تقول طَوَّيْتُ وحَوَّيْتُ هذا هو القياس وامّا المسموعُ المحكىُّ عنهم ما ذكرناه من قولهم فى الياء يَيَّيْتُ وفى التاء تَيَّيْتُ وفى الحاء حَيَّيْتُ فهذا القولُ منهم يقضى بانّه من باب حَيِيتُ وعَيِيتُ وكان الذى حملهم على ذلك سَماعَهم الامالةَ فى ألفاتهنّ قبل التسمية وبعدها فاعرفْ ذلك وقوله ولم تقع الواو كذلك يعنى ليس فى الكلام كلمةٌ حروفُ تركيبها كلُّها واواتٌ كما كانت الياء كذلك فى قولهم يَيَّيْتُ ياءً حسنةً فامّا وَاوٌ فحمل ابو الحسن الفَها على انها منقلبة من واو فهى على ذلك مُوافِقةٌ للياء فى يَيَّيْتُ لانّ حروفها كلّها واواتٌ كما انّ حروف ييّيت كلّها ياءاتٌ واحتجّ لذلك بتفخيم العرب ايّاها وأنّه لم يُسمع فيها الامالةُ وقُضى عليها بانّها من الواو وذهب آخرون الى انّ الالف فيها منقلبة من ياء واحتجّوا لذلك بأنّ جَعْلها كلِّها لفظا واحدا غيرُ موجود فى الكلام فوجب القضاء بانّها من ياء لتختلف الحروفُ والوجهُ عندى هو الاوّل لانّه كما يلزم من القضاء بانّ الالف من الواو أن تصير حروفُ الكلمة كلُّها واواتٍ كذلك يلزم ايضا من القضاء بانّها من الياء الا ترى انّه ليس فى الكلام كلمةٌ فاءها ولامها واوٌ الّا قولنا وَاوٌ فالكلمةُ عديمةُ النظير فى كِلا الحالين وكان القضاء عليها بالواو أَوْلى من قبل انّ الالف اذا كانت فى موضع العين فأن تكون منقلبةً عن الواو اكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر وبذلك وصّى سيبويه هذا مع ما حكاه ابو الحسن وقد قالوا ليس فى الكلام ما فاءه واو ولامه واو الّا قولهم واو ولذلك قضوا على الالف من الوَغى بانّها من الياء لئلّا يصير الفاء واللام واوًا وكذلك قضينا على الواو فى واخَيْتُه بانّها مبدلة من الهمزة فى آخَيْتُه ولم يُقل انّهما لغتان لانّ اللام فى أَخٍ واوٌ بدليل قولك فى التثنية أَخَوان فالقضاء على الفاء بانّها واو يؤدّى الى اثباتِ مثال قَلَّ نظيرُه فى الكلام فاعرفه

القول فى الواو والياء فاءين

فصــــل ٦٩٩

قال صاحب الكتاب الواو تثبت صحيحةً وتسقط وتُقلَب فثَباتُها على الصحّة فى نحوِ وَعَدَ ووَلَدَ والوَعْدِ والوِلْدة وسقوطُها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارعِ فَعَلَ او فَعِلَ لفظا او تقديرا فاللفظُ فى يَعِدُ ويَمِقُ

كلّها مسكّنةُ الاواخرِ جاريةٌ مجرى الحروف والاصواتِ التى لا حَظّ لها فى الاعراب ويُؤيّد ما ذكرناه من كونها جاريةً مجرى الحروف انّ منها ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين نحوُ بَا تا ثا جا ولا نجد مثلَ ذلك فى الاسماء الظاهرة فتى أعربتَها لزمك اذا أدخلتَ التنوين ان تحذف حرف المدّ لالتقاء الساكنين فيبقى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحد وذلك معدوم لانّ العرب تبتدئ بالمتحرّك وتقف على الساكن والحرفُ الواحدُ لا يكون متحرّكا ساكنا فى حال واحدة ولمّا وُجد ذلك فى هذه الحروف نحو با وتا دلّ انّها جارية مجرى الحروف نحو هَلْ وبَلْ وقَدْ فاذا نُقلت وسُمّى بها او أُجريت مجرى الاسماء فى الإخبار عنها صارت اسماء مستحِقّةً للاعراب نحوَ قولك هذه باءٌ حسنةٌ فتزيد على الـف با وتا ونحوِهما الفًا اخرى على حدّ قوله

* لَيْتَ شِعْرِى وأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ * إِنَّ لَيْتًا وإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ *

الا ترى انّ العرب لمّا استعملوا لَوْ استعمالَ الاسماء وأعربوها زادوا على واوِ لَوْ واوًا اخرى وجعلت الثانى من لفظ الاوّل اذ لا اصلَ لها ترجع اليه لِتَلْحَق بأبنية الاسماء الاصولِ فلذلك زدتَ على الـف با وتا ونحوِهما الفًا اخرى كما فعلت العربُ فى لَوْ لمّا أعربتْها فصار بااْ وتااْ بألفَيْن ونحوَهما فلمّا التقى ألفان ساكنان لم يكن بُدٌّ من حذف احدهما او تحريكه فلم يمكن الحذفُ لانّ فيه نقضًا للغرض بالعَوْد الى القصر الذى هُرب منه فوجب التحريكُ لالتقاء الساكنين فحُرّكت الالف الثانية وكانت الثانية أَوْلى بالتغيير لانّك عندها ارتدعتَ وهى مع ذلك طرفٌ والاطرافُ اولى بالتغيير من الحَشْو فلمّا حرّكت الثانية قلبتها همزةً على حدّ قلبها فى كِساء ورِداء وحَمْرآء وبَيْضآء ثمّ أعربوها وقالوا خططتُ باءً حسنةً وقُضى على الالف التى هى عينٌ بأنّها من الواو وعلى الثانية بأنّها من الياء وإن لم تكونا فى الحقيقة كذلك فتصير الكلمةُ بعد تَكْمِلَة صيغتها من بابِ شَوَيْتُ وطَوَيْتُ لانّه اكثرُ من باب الهُوّة والقُوّة ومن باب حَيِيتُ وعَيِيتُ فان قيل ففى القضاء بذلك جمعٌ بين إعلالَيْن اعلالِ العين واللام وذلك لا يجوز قيل الضرورةُ دفعت الى ذلك وقد جاء من ذلك اشياء قالوا ماءٌ فألفُه منقلبة عن ياء وهمزتُـه منقلبة عن هاء لقولهم فى التكسير أَمْواهٌ وفى التصغير مُوَيْهٌ وقالوا ماهت الرَّكِيّةُ تَمُوهُ وقالوا شاءٌ فى قولِ من قال شُوَيْهَةٌ وفى التكسير شِياهٌ فهو نظيرُ ماء ومن قال شَوِىٌّ فى التكسير فهو من باب طَوَيْتُ ولَوَيْتُ فصارت شاءٌ فى هذا القول كحاء وباء واذ كان قد ورد عنهم شىءٌ من ذلك جاز ان يُحْمَل عليه باءٌ وياءٌ وطاءٌ واخواتهنّ فى إعلال عيناتها ولاماتها ويصير تركيبُها ياءً وباءً ونحوَهما بعد التسمية من ى

وأن يكون الحرفان من لفظ واحد ولذلك شبّهه بجَبَيْتُ الخراجَ جِباوةً لانّ الاصل جبايةٌ لانّه من الياء فأُبدل منها الواو على غير قياس فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وأنّ الياء وقعتْ فاءً وعينا معا وفاءً ولاما معا فى يَيْنَ اسمِ مكان وفى يَدَيْتُ ولم تقع الواوُ كذلك ومذهبُ ابى الحَسَن فى الواو انّ تأليفها من الواوات فهى على قوله موافقةُ الياء فى يَيَّيْتُ وقد ذهب غيرُه الى انّ الفها عن ياء فهى على هذا موافقتُها فى يَدَيْتُ وقالوا ليس فى العربيّة كلمةٌ فاؤُها واوٌ ولامُها واوٌ الّا الواوُ ولذلك آثروا فى الوَغَى أن يُكتب بالياء ،

قال الشارح قد يكون التضعيف فى الياء كما يكون فى سائر الحروف ومعنى التضعيف ان يَتجاور المثلان فمن ذلك الفاء والعينُ ولم يأت الّا فى كلمة واحدة قالوا يَيْنُ فى اسم مكان وليس له فى الاسماء نظيرٌ فهذا ككَوْكَب ودَدَنٍ فى الصحيح وقد جاء التضعيف فى الفاء واللام مع الفصل بينهما وذلك نحوُ يَدٍ والاصلُ يَدْىٌ بسكون الدال والذى يدلّ انّ لامه ياء قولُهم يَدَيْتُ عليه يَدًا ولم يقولوا يَدَوْتُ وذلك اذا أَوْلَيتَه معروفًا قال الشاعر

* يَدَيْتُ على ٱبْنِ حَسْحاسِ بن وَهْبٍ * بأَسْفَلِ ذى الجِذاةِ يَدَ الكَرِيمِ *

وقالوا فى التثنية يَدَيانِ قال الشاعر

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنَعانكَ أَنْ تُضامَ وتُضْهَدَا *

ويقال يَدانِ وهو الاكثر للزوم الحذف والذى يدلّ على انّه فَعْلٌ ساكنُ العين قولُهم فى تكسيره أَيْدٍ وأصله أَيْدُىٌ على زنة أَفْعُلٍ نحوِ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ فأبدلوا من ضمّة الدال كسرةً لتصحّ الياء كما قالوا بِيضٌ قال الله تعالى بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ويُؤكّد ايضا كونَه فَعْلًا ساكنَ العين جمعُهم ايّاه على فَعِيلٍ نحو قوله * فإنّ له عندى يَدِيًّا وأَنْعُمَا * وهذا النوع من الجمع انّما يكون من فَعْلٍ ساكن العين نحو عَبْدٍ وعَبِيدٍ وكَلْبٍ وكَلِيبٍ قال

* والعِيسُ يَنْغُضْنَ بكيرانها * كأنّما يَنْهَشُهُنّ الكَلِيبُ *

مع انّ يعقوب قد حكى يَدْىٌ فى يَدٍ وهذا نَصٌّ وقالوا يَيَّيْتُ ياءً حسنةً اى كتبتُ ياء وليس فى اللام كلمةٌ حروفها كلّها ياءاتٌ الّا هذه هذا هو المسموع فيها وجملةُ الامر انّ حروف المُعْجَم ما دامت حروفا غيرَ معطوفة ولا واقعةٍ موقعَ الاسماء فانّها ساكنةُ الاواخر مبنيّةٌ على الوقف فى الادراج والوقف لانّها اسماءٌ للحروف الملفوظِ بها فى صِيَغ الكَلِم بمنزلة اسماء الاعداد نحو ثلثهْ اربعهْ خمسهْ فهذه

فى الحروف لعدم الاشتقاق وهذا موجودٌ فى هذه الاسماء فاعرفه ،

فصــــل ٦٩٨

قال صاحب الكتاب والواو والياء غيرُ المزيدتين تتّفقان فى مَواقعهما وتختلفان فاتّفاقُهما أن وقعت كلّتاهما فاءً كوَعْد ويُسْرٍ وعينًا كقَوْلٍ وبَيْعٍ ولامًا كغَزْوٍ ورَمْىٍ وعينا ولاما معا كقُوّةٍ وحَيّةٍ وان تقدّمتْ كلُّ واحدة على اختها فاءً وعينا فى نحوِ وَيْلٍ ويَوْمٍ واختلافُهما ان تقدّمت الواوُ على الياء فى وَقَيْتُ وطَوَيْتُ ولم تتقدّم الياءُ عليها وامّا الواوُ فى الحَيَوان وحَيْوَةَ فكواوِ جِباوةٍ فى كونها بدلا عن الياء والاصلُ حَيَيانٌ وحَيْيَةُ ،

قال الشارح قد اخذ يُريك مواقع هذه الحروف من اللَّم فامّا الالفُ فقد تقدّم امرها وأنّها لا تكون اصلا فى الاسماء المتمكّنة ولا فى الافعال وامّا الواو والياء فقد تكونان اصلَيْن وتقعان فاءً وعينا ولاما فمثالُ كون الواو فاءً وَعْدٌ ووَصَلَ ومثالُ كونها عينا نحوُ حَوْضٍ وقاوَمَ ومثالُ كونها لاما نحوُ غَزْوٍ وغَزَوْتُ ومثالُ كون الياء فاءً نحوُ يُسْرٍ ويَبِسَ والعينِ نحوُ بَيْتٍ وبايَعَ واللام نحوُ ظَبْيٍ ورَمَيْتُ وقد يجتمعان فى اوّل الكلمة فيكون احدهما فاءً والاخر عينًا نحو وَيْلٍ ويَوْمٍ وتقديمُ الواو اكثرُ فَوَيْلٌ ووَيْحٌ ووَيْسٌ اكثر من يَوْمٍ ويُوحٍ كانّهم يكرهون الخروجَ من الياء الى ما هو اثقلُ منها وهو الواو وكذلك لم يأت فى كلامهم مثلُ فِعُل بكسر الاوّل وضمّ الثانى فاستثقلوا الخروج من كسر الى ضمّ بناءً لازمًا وفيه فُعِل مثلُ ضُرِبَ وقُتِلَ ولذلك قالوا وَقَيْتُ وطَوَيْتُ فقدّموا الواو على الياء ولم يأت عنهم مثلُ حَيْوَةَ بتقديم الياء على الواو قال سيبويه ليس فى كلامهم مثلُ حَيْوَةَ اى ليس فى الكلام حَيْوَةُ ولا ما يجرى مجراه ممّا عينه ياءٌ ولامه واوٌ فامّا الحَيَوان فأصله حَيَيانٌ فأبدلوا من الياء الثانية واوًا كراهيةَ التضعيف هذا مذهبُ سيبويه والخليل الّا ابا عثمان فانّه ذهب الى انّ الحيوان غيرُ مُبْدَلِ الواو فأنّ الواو فيه اصلٌ وإن لم يكن منه فعلٌ وشَبّهَ هذا بقولهم فاظَ الميّتُ يَفيظُ فَوْظًا وفَيْظًا ولم يُستعمل من الفَوْظ فعلٌ ومثلُه وَيْحٌ ووَيْسٌ ووَيْلٌ كلُّها مصادرُ وان لم يُستعمل منها فعلٌ والمذهبُ مذهب سيبويه لانّه لا يمتنع ان يكون فى الكلام مصدرٌ عينه واوٌ وفاءه ولامه صحيحان مثلُ فَوْظٍ وصَوْغٍ ومَوْتٍ وأشباه ذلك فامّا أن تُوجَد فى الكلام كلمةٌ عينها ياءٌ ولامها واوٌ فلا فحَمْلُه الحيوانَ على فَوْظ لا يحسن وكذلك حَيْوَةُ الأصل حَيْيَة لانّه من حَيِىَ فابدلوا من الياء الاخيرة واوا على غير قياس لضربٍ من التخفيف باختلاف الحرفَيْن لانّهم يستثقلون التضعيف

ومن اصناف المشترك الاعتلالُ

فصــــلٌ ٦١٧

قال صاحب الكتاب حروفه الالفُ والواو والياء وثلثتُها تقع فى الاضرب الثلثة كقولك مالٌ وذابٌ وسوْطٌ وبَيْض وقالَ وحاوَلَ وبايَعَ ولَا ولَوْ وكَىْ الّا انّ الالف تكون فى الاسماء والافعال زائدةً او منقلبةً عن الواو والياء لا اصلاً وهى فى الحروف اصلٌ ليس الّا لكونها جوامدَ غيرَ متصرِّف فيها ء

قال الشارح معنى الإعلال التغييرِ والعلّةُ تغيّرُ المعلول عمّا هو عليه وسُمّيت هذه الحروف حروفَ علّة لكثرة تغيّرها وهذه الحروف تقع فى الاضرب الثلثة الاسماء والافعال والحروف فمن ذلك الالفُ تكون فى الاسماء والافعال والحروف فمثالها فى الاسماء مالٌ وكتابٌ وفى الافعال قالَ وبايَعَ ومثالُها فى الحروف مَا ولَا ومن ذلك الواو وهى كذلك تكون فى الاسماء والافعال والحروف فالاسماء نحوُ حَوْضٍ وجَوْهَرٍ والافعالُ نحوُ حاوَلَ وقاوَلَ والحروفُ نحو لَوْ وأَوْ والياء كذلك تكون فى الاسماء نحوِ بَيْتٍ وبَيْضٍ والافعالِ نحو بايَعَ وبايَنَ والحروفِ نحو كَىْ وأَىْ ولاشتراك الاسماء والافعال والحروف فيها ذَكَرَها فى المشترك وهذه الحروف تكون اصلاً وبدلاً وزائدةً فامّا الالف من بَيْنها فلا تكون اصلا فى الاسماء المتمكّنة ولا فى الافعال انّما هى زيادة او بدل ممّا هو اصل وذلك لأنّا استقرينا جميعَ الاسماء والافعال او أكثرَها فلم نجد الالف فيها الّا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم · فامّا الحروف التى جاءت لمعنى فالالفُ اصلٌ فيهنّ وذلك لانّ الحروف غيرُ مشتقّة ولا متصرِّفة ولا يُعْرَف لها اصلٌ غيرُ هذا الظاهرِ فوجب ان لا يُعْدَل عنه الّا بدليل فلا يقال فى الِف مَا ولَا وحَتّى انّها زيادة لعدمِ اشتقاق يُفْقَد فيه أَلِفُها كما نجد لالِف ضاربٍ وقاتِلٍ اشتقاقا يفقد فيه الفها وذلك نحوُ ضَرَبَ يَضْرِبُ ولا يقال انّها بدل لانّ البدل ضربٌ من التصرّف ولا تصرُّفَ للحروف وايضا لو كانت الالفُ فى مَا من الواو لَوجب ان يقولوا مَوْ كما يقولون لَوْ وأَوْ بإقرارها على لفظها من غير إبدال وكذلك لو كانت من الياء لقالوا مَىْ كما قالوا كَىْ وأَىْ لانّها مبنيّة على السكون والواوُ والياء لا تُقْلَبان الفًا الّا اذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما واذا بطل ان تكون زائدة فى الحروف او منقلبة تَعيّن ان تكون اصلا وكذلك الاسماء المبنيّة التى أُوغلت فى شَبَه الحروف والأصواتُ المحكيّة والاسماء الأعجميّة تجرى مجرى الحروف فى انّ ألفاتها اصولٌ غيرُ زوائدَ ولا منقلبةٍ لأنّا انّما قضينا بذلك

بها وليس كذلك السينُ فى يَسْدَل ويَسْدَر لانّه لا إطباقَ فيها يُذْهبه القلبُ فلم يجز المضارعةُ لذلك قال وإن تحرّكت الصاد امتنع البدل لانّه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ وهو الحركة لانّ محلّ الحركة من الحرف بعده وهذا الابدالُ ههنا من قبيل الادّغام لانّ فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض ولذلك يذكرونه مع الادّغام فكما انّ الحركة تمنع الادّغامَ فكذلك ههنا مع انّ الحرف قد قوى بالحركة فلم يُقْلَب لانّ الحرف لا ينقلب الّا بعد إيهانه بالسكون وجازت المضارعةُ لانّها اضعفُ الوجهَيْن من حيث انّ فيها ملاحَظةً للصاد فلم تجرِ مجرى الادّغام فيقولون صَدَرَ وصَدَقَ وذلك مطّرد مستمرّ ولا يجوز قلبُها زايا الّا فيما سُمع من العرب   وإن فصل بينهما اكثرُ من حركة لم تستمرّ الّا فيما سُمع من العرب نحوِ المَصادرِ والصِراط لانّ الطاء كالدال   قال سيبويه والمضارعة اعربُ واكثرُ من الابدال يريد مع الصاد الساكنة والبيانُ اكثرُ   قال ونحوُ الصاد فى المضارعة الشين والجيم قالوا أَشْدَقُ فى أَشْدَقُ فضارَعوا بالشين نحوَ الزاى لانّها وإن لم تكن من مَخرج الزاى فانّها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين فقرُبت من مخرجها وهى فى الهمس والرخاوة كالصاد فجاز ان تُضارَع بها الزاىُ كما تُضارَع بالصاد لانّها من موضع قد قرُب من الزاى   وكذلك الجيم قرّبوها من الزاى لانّها من مخرج الشين فقالوا فى أَجْدَرُ أَجْدَرُ ولا يجوز ابدالُها زايًا خالصةً لانّها ليست من مخرجها   وجملةُ الامر انّ هذا الابدال والمقاربة على ثلاثة أضرب حرفٌ يجوز فيه الابدالُ والمضارعةُ وحرفٌ لا يجوز فيه الّا الابدالُ وحرفٌ لا يجوز فيه الّا المضارعةُ فامّا الاوّل فما اجتمع فيه سببان نحوُ الصاد مع الدال فالصادُ حرف مهموس مطبق فضارعوا بالصاد نحوَ الزاى ولم يُبدلوها زايًا محافَظةً على الاطباق وامّا الابدالُ فيها فلقوّة مناسَبةِ الصاد الزاىَ لانّها من مخرجها وأختُها فى الصفير   وامّا الثانى فالسينُ مع الدال ليس فيه الّا البدلُ لانّ السين ليس فيها إطباقٌ يُحافَظ عليه فتجوزَ المضارعةُ لأجله كما جازت فى الصاد   وامّا الثالث فهو ما ليس فيه الّا المضارعةُ فالشين المُعْجَمة مع الدال لانّه مهموس جاوَرَ مجهورا وفيه تَفَشٍّ يتّصل بتفشّيه حتى يُخالِطَ موضعَ الزاى فاقتضى ذلك ان يُضارَع به الزاىُ فلا يُبدَل زايًا لبُعْد ما بينه وبين مخرج الزاى وكذلك الجيمُ مع الدال فاعرفه

فصــــل ٦٩٦

قال صاحب الكتاب والصاد الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز إبدالُها زايا خالصةً فى لغة فُصَحاء من العرب ومنه لم يُحْرَمْ مَن فُزْدَ له وقولُ حاتمٍ هكذا فَزْدى أَنَهْ وقال الشاعر

* ودَعْ ذا الهَوى قَبْلَ القِلَى تَرْكُ ذى الهَوَى * مَتِينَ القُوَى خَيْرٌ من الصَرْمِ مَزْدَرَا *

وأن تُضارَع بها الزاىُ فان تحرّكتْ لم تُبدَل ولكنّهم قد يضارعون بها الزاىَ فيقولون صَدَرَ وصَدَقَ والمَصادِرُ والصِراطُ قال سيبويه والمضارعةُ اكثرُ واعربُ من الإبدال والبيانُ اكثرُ ونحوُ الصاد فى المضارعة الجيمُ والشينُ تقول هو أَجدرُ وأَشدقُ ،

قال الشارح اذا وقعت الصادُ ساكنةً وبعدها الدالُ جاز فيها ثلاثةُ اوجه احدُها ان تجعلها صاداً خالصةً وهو الاصل قال سيبويه وهو الاكثر والثنى ابدالُها زايًا خالصةً والثالثُ ان يُضارَع بها الزاىُ ومعنى المضارعة ان تُشْرِب الصادَ شيـًا من صوت الزاى فتصير بين بين فمثالُ الثانى وهو الابدال قولهم فى مَصْدَر مَزْدَرٌ وفى أَصْدَرْتُ أَزْدَرْتُ ومنه قولُهم فى المثل لم يحرم من فزد له والمراد فُصِدَ فأُسكنت الصاد تخفيفًا على حدّ قولهم فى ضُرِبَ ضُرْبَ وفى قَبِلَ قَبْلَ ثمّ قلبوا الصاد التى هى الاصل زايًا ومعنى هذا المثل انّه كان عادتهم اذا ورد على احدهم ضَيْفٌ ولم يَحْضُرْه قِرًى عمد الى راحلته ففصدها وتَلَقّى من دَمها واشتووه له فيتبلَّغ به فقيل لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له يُضْرَب ذلك لمن قصد امرًا ونال بعضَه ومن ذلك قولُ حاتم وقد عقر ابلًا لضَيْف فقيل له هلّا فصدتَها فقال هذا فَزْدى أَنَهْ اى فصدى والهاء فى أَنَـهْ امّا للسكت وامّا بدلًا من الالف فى أَنَا فمن أبدل من الصاد زايًا خالصةً فحجّتُه انّ الصاد مُطْبَقةٌ مهموسةٌ رِخْوَةٌ فقد جاورت الدالَ وهى مجهورة شديدة غير مطبقة فلمّا كان بين جَرْسَيْهما هذا التنافى نَبَت الدالُ عنها بعضَ نُبُوّ فقرّبوا بعضَها من بعض ولم يمكن الادّغامُ ولم يجترؤا على ابدال الدال لانّها ليست زائدة كالتاء فى افتعل نحو اصطبر فابدلوا من الصاد زايًا خالصةً فتناسبت الاصواتُ لانّ الزاى من مخرج الصاد وأختُها فى الصفير وهى تُناسِب الدالَ فى الجهر فتلاأما وزال ذلك النُبُوُّ قال سيبويه سمعنا العرب الفصحآء يجعلونها زايًا خالصةً وامّا المضارعة فأن تنحو بالصاد نحوَ الزاى فتصير حرفًا مخرجُه بين مخرج الصاد ومخرج الزاى ولم يبدلوها زايًا كالوجه الذى قبله محافَظةً على الاطباق لئلّا يذهب لفظُ الصاد بالكلّيّة فيذهب ما فيها من الاطباق والاطباقُ فضلةٌ فى الصاد فيكون إجحافًا

قد حُذفت فى قوله تعالى يا أَبَتَ بالفتح والمراد يا أَبَتَا حيث كانت بدلاً من الياء التى للاضافة وهذا يدلّ انّ حُكْم البدل كحكم المبدل منه وأنّ ما حُذف لالتقاء الساكنين يكون فى حكم الثابت ولذلك أبدل الجيمَ من المحذوف لالتقاء الساكنين فاعرفه ،

فصـــل ٦٩٥

قال صاحب الكتاب والسين اذا وقعتْ قبل غين او خاء او قاف او طاء جاز إبدالُها صادا كقولك صالغ وأَصْبَغ نِعَمَهُ وصَخّر وصَلَخ ومَسّ صَقَرَ ويُصاقون وصُقْتُ وصَبَقْتُ وصَوِيقٌ والصَمْلَق وصِراطٌ وصاطعٌ ومُصَيْطِرٌ ،

قال الشارح انّما ساغ قلبُ السين صادا اذا وقعت قبل هذه الحروف من قبل انّ هذه الحروف مجهورةٌ مستعليةٌ والسينُ مهموس مستفِل فكرهوا الخروجَ منه الى المستعلى لانّ ذلك ممّا يثقل فأبدلوا من السين صادا لانّ الصاد تُوافِق السينَ فى الهمس والصفير وتوافق هذه الحروفَ فى الاستعلاء فيتجانس الصوتُ ولا يختلف وهذا العملُ شبيه بالامالة فى تقريب الصوت بعضِه من بعض من غير إيجاب فإن تأخّرت السينُ عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الابدال ما ساغ فيها متقدّمةً لانّها اذا كانت متأخّرة كان المتكلّم منحدرا بالصوت من عالٍ ولا يثقل ذلك ثِقَلَ التصعيد من منخفض فلذلك لا تقول فى قسْتُ قِصْتُ ولا فى يَخْسَرُ المتاعَ يَخْصَرُ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب واذا وقعت قبل الدال ساكنةً أُبدلت زايا خالصة كقولك فى يَسْدَرُ يَزْدَرُ وفى يسدُل ثوبَه يزدُل قال سيبويه ولا تجوز المضارَعةُ يعنى إشراب صوت الزاى وفى لغة كَلْب تُبْدَل زايا مع القاف خاصّةً يقولون مَسّ زَقَرٍ ،

قال الشارح اذا وقعت السين قبل الدال ساكنةً أبدلت زايًا خالصةً نحو يَزْدَرُ فى يسدر اذا تحيّر ويَزْدُلُ فى يسدل ثوبه اذا أرخاه والعلّةُ فى ذلك انّ السين حرف مهموس والدال حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه ولم يمكن الادّغام فقرّبوا احدهما من الاخر فابدلوا من السين زايًا لانّها من مخرجها وأختُها فى الصفير وتُوافِق الدالَ فى الجهر فيتجانس الصوتان وقوله ولا تجوز المضارعة يريد ان تُشْرِب السينَ صوتَ الزاى كما كان كذلك فى الصاد لانّ الصاد فيها إطباقٌ فضارعوا لئلّا يذهب الاطباقُ وليست السينُ كذلك ،

فصـــل ٦٩٤

قال صاحب الكتاب والجيم أُبدلت من الياء المشدَّدة فى الوقف قال ابو عمرو قلتُ لرجل من بنى حَنْظَلَةَ مِمَّن أنتَ فقال فُقَيْمِجْ فقلتُ من أَيّهم فقال مُرِّجْ وقد أَجْرَى الوصلَ مجرَى الوقف مَن قال

* خالِى عُوَيْفٌ وابو عَلِجّ * اَلْمُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ *
* وبالغَداةِ كُتَلَ البَرْنِجِّ * يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالـصِيصِجِّ *

وانشد ابنُ الأَعْرابىّ

* كأَنّ فى أَذْنابِهِنّ الشُوَّلِ * من عَبَسِ الصَيْفِ قُرُونَ الاجِّلِ *

وقد أُبدلت من غير المشدَّدة فى قوله

* لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ * فلا يَزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ *
* أَقْمَرُ نَهّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ *

وقوله * حَتّى اذاما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا *

قال الشارح الجيم تبدل من الياء لا غير لانّهما اختان فى الجهر والمخرج الّا انّ الجيم شديدة ولولا شدّتُها لكانت ياءً واذا شُدّدت الياء صارت جيما قال يعقوب بعضُ العرب اذا شدّد الياء صيّرها جيمًا قال الشاعر * كانّ فى اذنابهنّ الخ * يريد الايّل فلمّا شدّد الياء جعلها جيمًا يقال أَيِّلٌ وهو فَيْعِلٌ من آلَ يَؤُولُ وإِيَّلٌ بكسر الهمزة وفتح الياء وبتشديدها وهو فِعَّلٌ منه وأصلُ هذا الابدال فى الوقف على الياء لخفائها وشَبَهِها بالحركة قال ابو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن انت فقال فقيمجْ اى فقيمىٌّ فقلت من أيّهم فقال مرّجْ اى مرّىٌّ واما قول الراجز انشده الاصمعىّ قال انشدنى خَلَفٌ الأحمرُ قال انشدنى رجلٌ من اهل البادية * خالى عويف الخ * يريد ابو علىّ والعَشِىّ والصيصِىّ والصيصِىُّ قَرْنٌ يُقلع به التمر والجمعُ الصَياصِى فانّه أُجرى الوصل مجرى الوقف وقال الاخر انشده الـفـرّاء * لاهمّ ان كنت قبلت الخ * ويروى شامخٌ يأتيك بِجْ يريد بعيرًا مستكبِرًا فامّا قوله * حتّى اذا ما امسجت وامسجا * فقد قيل انّ الجيم فيه بدلٌ من الياء على ما تقدّم وانّ الاصل أَمْسَيَتْ فأبدل من الياء الجيمَ وقد قيل انّ الجيم بدلٌ من الف أَمْسَى وساغ ابدالُها من الالف وإن كانت الجيم لا تُبدل من الالف لكنّ الذى سوّغ ذلك هنا كونُ الالف مبدلةً من الياء الا ترى انّ الالـف

المواضع مجرَى ما هو من الفعل أجروا التاء التى هى ضميرُ الفاعل مجرى التاء فى افتعل فاذًا الابدالُ فى اضطرب ونظائره قياسٌ مطّردٌ وفى فَحَصْطُ ونحوه شاذّ لا يقاس عليه فاعرفه ؛

فصـــل ٦٩٣

قال صاحب الكتاب والدال أُبدلت من التاء فى اِزْدَجَرَ واِزْدان وفُزْدُ واِدَّكَرَ غيرَ مدّغم فيما رواه ابو عمرو واِجْدَمَعوا واِجْدَزَّ فى بعض اللغات قال * وَاْجْدَزَّ شِيحَا * وفى دَوْلَجٍ ؛

قال الشارح متى كانت فاء افتعل زاءا قُلبت التاء دالًا وذلك نحوُ ازدجر وازدهى وازدان وازدلف والأصل ازتجر وازتهى وازتان وازتلف لانّه افتعل من الزَجْر والزَهْو والزينة والزَلَف فلمّا كانت الزاء مجهورةً والتاء مهموسةً وكانت الدال أختَ التاء فى المَخْرَج وأختَ الزاء فى الجهر قرّبوا صوتَ احدهما من الاخر وأبدلوا التاء أشبهَ الحروف من موضعها بالزاء وهى الدال فقالوا ازدجر وازدان قال الشاعر

* اِلّا كَعَهْدِكُمْ بذى بَقَرِ الحِمَى * هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزْدارِ *

ومن كلام ذى الرُمّة فى بعض اخباره هل عندك من ناقة تَزْدارُ عليها مَيًّا وأُنشد لرُؤْبَة * فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافِ * وهو من أبيات الكتاب والمراد بذلك كلّه تقريبُ الصوت بعضه من بعض على حدّ قولهم سَبَقْتُ وصَبَقْتُ وسَوِيقٌ وصَوِيقٌ وهذا ونحوُه قياس مستمرّ وقد قُلبت تاء افتعل دالًا مع الجيم فى بعض اللغات قالوا اِجْدَمَعُوا فى اجتمعوا واِجْدَزَّ فى اِجْتَزَّ وأنشدوا

* فقلتُ لصاحِبى لا تَحْبِسانَا * بنَزْعِ أُصُولِهِ وَاْجْدَزَّ شِيحَا *

وامّا فُزْدُ فالأصل فُزْتُ من الفَوْز ابدلوا من التاء دالًا لمكان الزاء ولا يقاس ذلك بل يُسمع فلا تقول فى اجتزاء اجدزاء ولا فى اجترح اجدرح وقد حملهم طلبُ التجانس وتقريبِ الصوت بعضه من بعض على ان ابدلوا من التاء دالا فى غيرِ افتعل وذلك نحوُ قولهم دَوْلَجٌ فى تَوْلَجٍ كانّهم رأوا التاء مهموسةً والواوَ مجهورةً فابدلوا من التاء الدالَ لانّها أختُها فى المَخْرَج وأختُ الواو فى الجهر فتحصل المجانسةُ فى الصوت وهذا قليل شاذّ فى الاستعمال وإن كان حسنًا فى القياس ولقلّة استعماله لا يقاس عليه وامّا اِدَّكَرَ واِذَّكَرَ واِدَّرَى فليس ذلك ممّا نحن بصَدَده انّما هو ابدالُ ادّغام وقد قلبوا تاء افتعل مع الذال بغير ادّغام دالًا حكى ابو عمرو عنهم اذدكر وهو مُذْدَكِرٌ وانشدوا لأبى حُكاك

* تَنْحِى على الشَوْكِ جُرازًا مِقْضَبًا * والهَرْمَ تُذْرِيهِ اِذْدِراءً عَجَبًا *

واستعلاءٌ يوافق ما قبلها فيتجانس الصوتُ ويكون العملُ من وجه واحد فيكون أخفَّ عليهم ومثله الامالة ليس الغرض منها الّا تقريبَ صوت من صوت ونظائرُ ذلك كثيرةٌ وهذا الابدالُ وقع لازمًا فلا يُتكلّم بالاصل كما انّ اصل سَيِّدٍ ومَيِّتٍ سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ ولا يُتكلّم بهما فكذلك اضطرب افتعل من الضرب واظّلم افتعل من الظلم ولا يُتكلّم بشيء من ذلك قال الشاعر * ويُظْلَمُ أحْيانًا فيظّلِمُ * قال ابو عثمان هذا هو الكلام الصحيح ومن العرب من يُبدِل التاء الى ما قبلها فيقول اصَّبَرَ يَصَّبِرُ واضَّرَبَ يَضَّرِبُ وقُرِئَ أَنْ يَصَّلِحَا كانّ هولاء لمّا ارادوا تجانُسَ الصوت وتشاكُلَه قلبوا الحرف الثانى الى لفظ الاوّل وادّغموه فيه لانّه أبلغ فى الموافقة ومن العرب مَن اذا بنى ممّا فاؤه ظاءٌ معجمةٌ افتعل أبدل التاء طاءً غيرَ معجمة ثمّ يبدل من الظاء التى هى فاءٌ طاءً لِما بينهما من المقاربة ثمّ يدّغمها فى الطاء المبدلة من تاء افتعل فيقول اِطَّهَرَ حاجتى واطَّلَمَ والاصل اظطهر واظطلم ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لئلّا يذهب صفيرُ الصاد وتَفَشّى الضادِ بالادّغام والصحيحُ الاوّل لانّ المطّرد اذا أُريد الادّغام قلبُ الحرف الاوّل الى لفظ الثانى فلذلك ضعُف الوجهُ الثانى لانّ فيه قلبَ الثانى الى لفظ الاوّل فاذًا الوجهُ الثالثُ أقْيَسُ من الوجه الثانى وإن كان الثانى اكثر منه ويُنْشَد بيت زُهَيْر

* هو الجَوادُ الذى يُعْطيك نائِلَهُ * عَفْوًا ويُظْلَمُ أحْيانًا فيَظْطَلِمُ *

ويُروى فيَظّلِمُ على حدّ اِصَّبَرَ على الوجه الثانى وهو قلبُ الثانى الى لفظ الاوّل وادّغامُ الاوّل فى الثانى وهو شاذّ فى القياس وإن كان كثيرا فى الاستعمال ويروى فيَطّلِمُ بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث ويروى فينْظَلِمُ بنون المطاوعة نحوُ كَسَرَ وانكسر ولا يجرى المنفصلُ فى ذلك مجرى المتّصل لا تقول فى قَبَضْ تِلْكَ قَبَطّلْكَ ولا قَبِطّلْكَ لعدم لزومه وجوازِ الوقف على الاوّل وكذلك قَبَضْتُ لا يلزم فيه ذلك لانّ التاء ضميرُ الفاعل وهو اسمٌ قائمٌ بنفسه غيرُ الفعل حقيقةً فلا تقول قَبَضْطُ ولا قَبَطُّ ومن العرب من يُشبّه هذا التاء بتاء افتعل ويقول قَبَضْطُ وقَبَطُّ وهى لغة لبعض بنى تميم قال الشاعر

* وفى كلّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنِعْمَةٍ * فَحُقَّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

وذلك لانّ الفاعل وان كان منفصلا من الفعل فقد أُجرى مجرى بعض حروفه حكمًا الا ترى انّهم سكّنوا آخرَ الفعل عند اتّصال ضمير الفاعل به نحو ضَرَبْتُ وكَتَبْتُ لئلّا يجتمع فى كلمة اربعُ متحرّكاتٍ لوازمَ ولا يفعلون ذلك به عند اتّصال ضميرِ المفعول نحو ضَرَبَكَ وشَتَمَكَ ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد ولم يستقبحوا ذلك فى المفعول فلمّا كان الفاعل قد أُجرى فى هذه

من اللام واللامُ لامٌ مكرّرةٌ من الاولى كما كُرِّرت اللام فى حَنْدَقُوقٍ ومَنْجَنُونٍ قيل لا يجوز ذلك لانّ اللام لو كانت اصلا لم تثبت الالف قبلها فى التصغير ولانقلبت على حدّ انقلابها فى شِمْلالٍ وسِرْبالٍ وكنت تقول أُصَيْلِيلٌ كما تقول شُمَيْلِيلٌ وسُرَيْبِيلٌ ولمّا لم يُقَل ذلك بل ثبتت دلّ انّ اللام بدل والنون اصل وانّها فى حكم المنطوق بها ولذلك لو سمّيتَ بها رجلا لم تصرفه فى المعرفة لانّ النون كالثابتة يدلّ على ذلك ثباتُ الالف قبلها كما كانت إرادةُ التأنيث فى حَمْرآءَ وصَفْرآءَ بمنزلة ثبات الالف وكذلك كان هَراقَ اذا سمّيتَ به بمنزلة أَراقَ فكما انّ هذه الاشياء فى حكمِ ما انقلبت عنهُ كذلك اللامُ هنا فى حكم النون وهو فيه أَبْيَنُ لِما ذكرناه من ثبات الالف. ويؤيّد كونَ النون اصلا قولُهم فى تصغير عَشِيَّةٍ عُشَيّانٌ كانّه تصغيرُ عَشْيانٍ على زنة فَعْلانَ وقد ظهر فيه النونُ كذلك أُصَيْلانٌ وقد ذهب قومٌ الى انّه جمعٌ كانّهم جمعوا أَصيلاً على أُصْلانٍ على حدّ رَغيفٍ ورُغْفانٍ ثمّ صغّروه فصار أُصَيْلانًا ثمّ ابدلوا اللام من النون وقالوا أُصَيْلالٌ وهو قول فاسد لانّ هذا الضرب من الجمع لا يُصغَّر وانّما هو اسم مفرد اختصّ به التحقيرُ كما اختصّ بعُشَيْشَةٍ وأُبَيْنُونَ ونحوِ ذلك من الاسماء التى لم تُستعمل الّا فى التحقير وقد ابدلوها من الصاد فى قول الراجز

* لمّا رأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ *

والمراد اِضْطَجَعَ فأبدل من الصاد اللام ويُروى فاضطجع على الاصل واطَّجع فأبدل من الصاد طاء ثمّ ادّغمها فى الطاء لاجتماعهما فى الجَهْر والإطباق ء

فصل ٦٩٤

قال صاحب الكتاب والطاء أُبدلت من التاء فى نحوِ اِصْطَبَرَ وفَحَصْطُ برِجْلى ء

قال الشارح قد أبدلت الطاء من التاء ابدالاً مطّردًا وذلك اذا كانت فاء اِفْتَعَلَ احدَ حروف الاطباق وهى اربعةٌ الصاد والضاد والطاء والظاء نحوَ اصطبر يصطبر واضطرب يضطرب واطَّرَدَ واظْطَلَمَ والأصل اصتبر واضترب واطترد واظتلم والعلّةُ فى هذا الابدال انّ هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ والتاء حرف مهموس غيرُ مستعلٍ فكرهوا الإتيانَ بحرف بعد حرف يُضادّه ويُنافيه فابدلوا من التاء طاء لانّهما من مَخْرجٍ واحد الا ترى انّه لولا الاطباقُ فى الطاء لكانت دالا ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاء فمَخرجُ هذه الحروف واحدٌ الّا انّ ثَمّ احوالا تفرق بينهنّ من الاطباق والجهر والهمس وفى الطاء اطباقٌ

اصلا فكذلك هى ايضا فى المؤنّث بدلٌ غيرُ اصل واذا ثبت انّ الهاء بدلٌ من الياء فكما انّ الياء ليست للتأنيث كذلك الهاء التى هى بدل منها اذ لو كانت للتأنيث لكانت زائدة وهى ههنا بدل من عين الكلمة كما انّ ميمَ فَمٍ بدل من الواو هذا نصّ سيبويه مع انّ تاء التأنيث تكون فى الوصل تاء نحوَ حَمْزَةَ وطَلْحَةَ وقائمة وقاعدة وهذه هاء وصلاً ووقفاً واعلمْ انّ من العرب من يُسكِن هذه الهاء وصلاً ووقفًا كما كانت الياء كذلك ومنهم من يُشبّهها بهاء الضمير لكونها متّصلة باسم مبهم غيرِ متمكّن فيكسرها فى الوصل فيقول هٰذِهِ هندٌ وهٰذِهِ جُمْلٌ كما تقول مررت بهِ ونظرت الى غلامهِ ويُرْدِفها بياء لبيان كسرة الهاء ومن يقول ذلك يقف على الهاء ساكنةً وممّا يدلّ انّ الياء لبيان الحركة وانّ الهاء ليست للتأنيث أنّك لو سمّيت رجلا بذِهْ لأعربت ونوّنت وقلت هذا ذِهٌ ورأيت ذِهًا ومررت بذِهٍ فتحذف الياء للاستغناء عنها بالحركات وتصرفه ولو كانت الهاء للتأنيث لم تصرفه كما لم تصرف حمزة وطلحة وهذا واضح وامّا ابدالها من التاء فى نحو حمزة وطلحة فاذا وقفتَ على هذه التاء أبدلت منها الهاء وقد تقدّم الكلام عليها فى حروف الزيادة ومنهم من يُجْرِى الوصل مجرى الوقف فيقول ثَلٰثَهْ أَرْبَعَهْ ومنهم من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول * بل جَوْزِ تَيْهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ * وحكى قطرب عن طىّء انّهم يقولون كيف البنون والبَناهْ وكيف الإخوةْ والأَخَواهْ فأبدلوا من تاء الجمع هاء فى الوقف كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة وذلك شاذّ وقد قالوا التابُوهْ فى التابُوت وهى لغة ووزنُه فَعَلُوتٌ كرَحَمُوتٍ فهو كالطاغوت وأصله تَوَبُوتٌ فقلبوا الواو أَلفًا والتابوهُ لغة الأنصار والتابوتُ لغة قُرَيْش وقال ابن مَعْن لم يختلف الانصارُ وقريشٌ فى شىء من القرآن الّا فى التابوت ووقف بعضهم على اللات بالهاء فقال اللاهْ

فصل ٦٩١

قال صاحب الكتاب واللام أُبدلت من النون والضاد فى قوله * وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائلُها * وقوله * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ *

قال الشارح قد أبدلت اللام من النون فى قوله * وقفت فيها أُصيلالا أسائلها * الشعر للنابغة الذُبْيانىّ وتمامُه * عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَبْعِ من أَحَدِ * والمراد أُصَيْلانًا تصغيرُ أَصِيلٍ على غير قياس وانّما ابدلوا من اللام النون فان قيل لِمَ زعمتم انّ اللام بدل من النون وهلّا كانت النون هى المبدلة

هنرّجة بل تتبع ما قالوا وتقف حيث انتهوا   واما ابدال الهاء من الالف فنحوُ قول الراجز

* قد وَرَدَتْ من أمْكِنَهْ * من هاهُنَا ومن هُنَهْ * انْ لم أُرَوِّها فَمَهْ *

اى من هُنَا   وقوله فَمَهْ يحتمل امرَيْن احدهما ان يكون اراد فَمَا والالفُ يُكْرَه الوقف عليها لخفائها فأبدل منها الهاء لتقارُبهما فى المَخْرج والمراد فما أَصْنَعُ او نحوُ ذلك ويجوز ان يكون قوله فَمَهْ زَجْرًا اى فَمَهْ يا انسانُ كانّه يخاطب نفسَه ويزجرها,   واما قولهم أَنَهْ فى الوقف على أَنَ فعلتُ فيجوز ان تكون الهاء بدلًا من الالف وهو الأَمثلُ لانّ الاكثر فى الاستعمال انّما هو أَنَا بالالف والهاء قليلة ويجوز ان تكون الهاء لبيان حركة النون فى أَنَ كالالف ولا تكون بدلا منها   وقالوا حَيَّهَلَهْ وهو اسمٌ للفعل وأصله حَىَّ هَلَ رُكّبا كخمسةَ عشرَ والالفُ فى حَيَّهَلَا لبيان الحركة والهاء بَدل من الالف وقد تقدّم الكلام عليه مستقصًى فى المبنيّات   واما قول امرئ القيس

* وقد رابَنى قولُها يا هَنَا * هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ *

فهو ممّا اختصّ به النداء ولم يستعملوه فى غير النداء كما قالوا يا لَكاعِ ويا خَباثِ ولم يستعملوها فى غير النداء   وقد اختلف الناس فى هاءه الاخيرة والجيّدُ فيها انّ الهاء بدلٌ من الواو التى هى لام الكلمة فى هَنوك وهَنَواتٌ فى قوله * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتتابِعُ * كانّ اصلها هَناوٌ فَعالٌ منه فأُبدلت الواو هاء   وصاحبُ هذا الكتاب يشير الى انّ الواو لمّا وقعت طَرَفًا بعد الف زائدة قُلبت ألفا والهاء بدل من تلك الالف   وذهب ابو زيد الى انّ الهاء لحقت بعد الالف للوقف لخفاء الالف كما لحقت فى النّدبة من نحو وَا زيداه وحُرّكت تشبيهًا بالهاء الاصليّة ويُحكى هذا القول ايضا عن ابى الحسن والالفُ عندهما بدل من الواو التى هى لامُ الكلمة وهو قولٌ واهٍ من قِبَل انّ هاء السكت انّما تلحق فى الوقف فاذا صرتَ الى الوصل حذفتها البتّةَ ولم تُوجَد الّا ساكنةً لا متحرّكةً ولذلك رُدّ قولُ المُتنبّى

* وَا حَرَّ قَلْباهُ مِمَّنْ قَلْبُه شَبِمُ * ومَن بجِسْمِى وحالى عِنْدَه سَقَمُ *

لكونه أَثْبَتَ هاء السكت وحرّكها   وذهب اخرون الى انّ الهاء فى هَنَاه اصلٌ وليست بدلا انّما هى لامُ الكلمة كعَضَة وشَفَة وهو قول ضعيف لقلّة باب سَلِس وقَلِق ٭   وقد ابدلت الهاء من الياء فى هٰذِهْ والاصل هٰذِى وذلك أَنّ المذكّر ذَا والمؤنّث تَا وذِى وليست الياء فى ذِى للتأنيث انّما هى عين الكلمة والتأنيثُ يُفْهَم من نفس الصيغة كما قلنا فى بِنْت وأُخْت والذى يدلّ انّ الياء هى الاصل والهاء مبدلة منها أنّك تقول فى تحقيرِ ذَا ذَيّا وذى انّما هى تأنيثُ ذَا ومن لفظه فكما لا تجد الهاء فى المذكّر

بدلٌ من الباء ،

فصــــل ٦٩٠

قال صاحب الكتاب والهاء أُبدلت من الهمزة والالف والياء والتاء فابدالُها من الهمزة فى هَرَقْتُ الماء وهرحتُ الدابّةَ وهنرت الثوبَ وهردتُ الشىء عن اللِحْيانىّ وهِيّاك ولَهِنّك وهَمَا واللهِ لَقد كان كذا وهِنْ فعلتَ فعلتُ فى لغةِ طَيّئٍ وفيما انشد ابو الحسن

* وأَتَى صَواحِبَها فَقُلْنَ هَذَا الذى * مَنَحَ المَوَدّةَ غيرَنا وجَفانَا *

اى أَذَا الذى ومن الالف فى قوله * إنْ لم تُرَوِّها فَمَهْ * وفى أَنَهْ وحَيَّهَلَهْ وقوله * وقد رابَنى قولُها يا هَناهُ * هى مبدلةٌ من الالِف المنقلبة عن الواو فى هَنَواتٍ ومن الياء فى هٰذِهْ أَمَةُ اللهِ ومن التاء فى طَلْحَهْ وحَمْزَهْ فى الوقف وحكى قُطْرُبٌ انّ فى لغةِ طَيّئٍ كيف البَنُونَ والبَنَاهْ وكيف الاخْوَةُ والأَخَوَاهْ ،

قال الشارح قد أُبدلت الهاء من الهمزة والالف والياء والتاء فأمّا ابدالها من الهمزة فقد أبدلــوهــا منها ابدالاً صالحًا على سبيل التخفيف اذ الهمزةُ حرف شديد مستفِل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان الّا انّ الهمزة أدخلُ منها فى الحَلْق قالوا هَرَقْتُ الماء اى أَرَقْتُه فأبدلوا الهــاء من الهمزة الزائدة فامّا أَهْرَقْتُ فالهاء زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حدّ زيادتها فى أَسْطَاعَ وقالوا هرحتُ الدابّةَ اى أَرَحْتُها وهنرت الثوب اى أَنَرْتُه وهو أَفْعَلْتُ من النِّيرِ وقالوا هردت الشىء اى أردته حكى ذلك أجمعَ ابن السِكّيت وقد أبدلوها منها وهى اصلٌ قالوا هِيّاك فى اِيّاك قال

* فهِيّاكَ والأَمْرَ الذى اِنْ تَوسّعتْ * مَوارِدُه ضاقتْ عليك المَصادِرُ *

هكذا انشده ابو الحسن وقد قُرِئَ هِيّاكَ نَعْبُدُ وَهِيّاكَ نَسْتَعِينُ وعن قُطْرُبٍ انّ بعضهم يقول أَيّاك بفتح الهمزة ثمّ يُبْدِل منها الهاء فيقول هَيّاك وقالوا لَهِنّكَ قائمٌ والاصل لانّك قال الشاعر

* أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنّكَ من بَرْقٍ علىّ كريمُ *

وقالوا هَمَا وَاللهِ لقد كان كذا يريدون أَمَا واللهِ وهِنْ فعلتَ يريدون اِنْ وهى لغةٌ طائيّةٌ وانشد ابــو الحسن * وأتى صواحبها الخ * وهذا الابدال وإن كثُر عنهم على ما ذُكر فانّه نَزْرٌ يسيرٌ بالنسبة الى ما لم يُبْدَل فلا يجوز القياس عليه فلا تقول فى أَحْمَد هَحْمَد ولا فى ابرهيم هبرهيم ولا فى أُتْرُجّة

ثُنِى احدهما على الاخر وأصله ثَنَىٌ كقَلَمٍ يدلّ على ذلك جَمْعُهم اياه على أَثْناء بمنزلة أَبْناء وآخاء فنقلوه من فَعَل الى فِعْل. كما فعلوا ذلك فى بِنْتٍ وأُخْتٍ فامّا التاء فى اِثْنَتان فتاء التأنيث بمنزلتها فى قولك اِبْنَتان تثنية اِبْنَة وثِنْتان بمنزلة بِنْتان وقد أبدلوها من الياء فى كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ وأصلهما كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه ابو عُبَيْدة قالوا كان من الامر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ ثمّ حذفوا تاء التأنيث وأبدلوا من الياء التى هى لامٌ تاء على سبيل الالحاق كما فعلوا ذلك بقولهم بِنْتان فقالوا كَيْتَ وذَيْتَ وفيهما ثلاثُ لغات منهم من يبنيهما على الفتح فيقول كَيْتَ وذَيْتَ ومنهم من يبنيهما على الكسر فيقول كَيْتِ وذَيْتِ ومنهم من يبنيهما على الضمّ فيقول كَيْتُ وذَيْتُ فامّا كَيَّةَ وذَيَّةَ فليس فيهما مع الهاء الّا وجهٌ واحدٌ وهو البناء على الفتح وان قيل فهلّا قلت انّ التاء بدل من الواو وأنّ اصلَ كَيَّةَ كَيْوَةَ فاجتمعت الواوُ والياء وقُلبت الواو ياء على حدّ سَيِّد ومَيِّت قيل لا يجوز لانّك كنتَ تصير الى ما لا نظيرَ له فى كلامهم الا ترى انّه ليس فى كلامهم مثلُ حَيْوَة ممّا عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ فاعرفه، وقد ابدلوا التاء من السين فى سِتّ وأصله سِدْسٌ لانّه من التَسْديس يدلّ على ذلك قولهم فى تحقيره سُدَيْسَةٌ لكنّهم قلبوا السين الاخيرة تاء لتقرب من الدال التى قبلها وهى مع ذلك مهموسةٌ كما انّ السين مهموسة فصار التقدير سِدْتٌ فلمّا اجتمعت الدال والتاء وبينهما تقاربٌ فى المَخْرج أبدلوا الدال تاء لتوافُقهما فى الهمس ثمّ ادّغموا التاء فى التاء فقالوا سِتٌّ وامّا قول الشاعر انشده احمد بن يَحْيَى * يا قاتل الله الخ * فانّه اراد الناس وأكياس وانّما ابدل من السين تاء لتوافُقهما فى الهمس وأنّهما من حروف الزيادة وهى مجاوِرةٌ لها فى المخرج توسُّعًا فى اللغة وقد أبدلوها منها فى طَسْتٍ وأصله طَسٌّ لقولهم فى التصغير طُسَيْسٌ وفى التكسير طِساسٌ وقد ابدلوها من الصاد فى لِصّ وذلك انّهم قالوا لَصٌّ ولُصٌّ ولِصٌّ ولَصْتٌ ولُصْتٌ وأصله الصاد والتاء مبدلة منها يدلّ على ذلك قولهم تَلصّص عليهم وهو بيّنُ اللُصوصيّة وأرضٌ مَلَصَّةٌ ذاتُ لُصوصٍ وقالوا فى الجمع لُصوصٌ وربّما قالوا لُصوتٌ قال الشاعر

* فتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أبناءها * وبَنِى كِنانَةَ كاللُصوت المُرَّدِ *

ومن قال ذلك جعله لغةً لانّها مبدلة من الصاد واشتقاقُه من اللَصَص وهو تضايُقُ ما بين الأسنـــان كانّ اللصّ يُضايِق نفسَه ويُصغّرها لئلّا يُرَى وقالوا الذعاليت بمعنى الذَعاليب بالباء المعجمة من تحت وهى قِطَعُ الخِرَق والأَخْلاقِ قال الشاعر * مُنْسَرِحًا عنه ذَعاليبُ الخِرَقْ * واحدُها ذُعْلُوبٌ فالتاء

زائدة وليست بدلاً   وقالوا تُراثٌ للمال المَوْروث قال الله تعالى وتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا قال الشاعر

* فإنْ تَهْدِمُوا بالغَدْر دارى فإنّها * تُراثُ كريمٍ لا يُبالِى العَواقِبَا *

وأصله وُراثٌ فُعالٌ من الوِراثة يقال وَرِثْتُ أَرِثُ وِراثةً ووِرْثًا وإرْثًا قلبوا الواو همزةً على حدّ وِشاح وإشاح وقالوا تِلادٌ للمال القديم وهو الذى وُلد عندك وهو خِلافُ الطارف والتَلِيدُ الذى وُلد ببلاد العجم ثمّ حُمل صغيرًا فنبت ببلاد الاسلام فتاؤه من الواو لانّه من الوِلادة   وقد أُبدلت التاء منها لامًا قالوا أُخْتٌ وبِنْتٌ وهَنْتٌ فامّا اخت فالتاء فيه بدل من الواو التى هى اللام فأصلُ أُخْت أَخَوَةٌ نُقل من فَعَل الى فُعْل كقُفْلٍ وبُرْدٍ وكذلك ابْنٌ اصلُه بَنَوٌ على زنة فَعَل بفتح الفاء والعين كقَلَمٍ فنُقل الى فِعْل كعِدْلٍ وجِذْعٍ فأُبدل من لامَيْهما التاء وليست التاء فيهما عَلَمَ التأنيث يدلّ على ذلك سكونُ ما قبل التاء فيهما وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا لانّها بمَثابةِ اسم ضُمّ الى اسم ورُكّب معه فيُفْتَح ما قبلها كفتح ما قبل الاسم الثانى من حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ وانّما علمُ التأنيث فى بِنْت وأُخْت بناؤهما على هاتَيْن الصيغتَيْن ونَقْلُهما عن بنائهما الاوّل ولذلك تَتعاقب الصيغةُ وتاء التأنيث فيقال بِنْتٌ وابْنَةٌ فتكون الصيغة فى بنت مُقابِلةً لتاء التأنيث فى ابنة   وقد ذهب السيرافىّ الى انّ التاء فى بنت ونحوها علم التأنيث قال ولذلك تسقط فى جمع السلامة فى أَخَواتٍ وبَناتٍ وامّا سكونُ ما قبلها فلانّه أُريد بها الإلحاقُ   وامّا هَنْتٌ فالتاء فيه بدل من الواو ايضا لقولهم فى الجمع هَنَواتٌ قال الشاعر

* أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانِى ومَلَّنِى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ *

والمراد بها ايضا الإلحاق بفَعْل نحو بَكْرٍ وعَمْرٍو   وامّا كِلْتَا فى قولهم جاءتْنى المرأتان كلتاهما ومررت بهما كلتَيْهما فمذهبُ سيبويه انّها فِعْلَى بمنزلة ذِكْرَى وأصلها كِلْوَا فأبدلت الواو تاء فهى عنده اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية خِلافًا للكوفيين وليس من لفظ كُلّ بل من معناه فقد تقدّم ذلك فيما قبلُ   ومن الياء فى نحو اتَّسَرَ وهو افْتَعَلَ من اليُسْر أبدلوا من الياء تاء كما أبدلوها من الواو فى نحو اتَّعَدَ واتَّزَنَ   ولامًا فى أَسْنَتُوا اى أجدبوا وهو من لفظ السَنَة على قولِ من يرى انّ لامها واوٌ لقولهم سَنَةٌ سَنْواءٌ واستأجرتُه مُساناةً ومنهم من يقول التاء بدل من الواو التى هى لام ومنهم من يقول انّها بدل من ياء وذلك انّ الواو اذا وقعت رابعةً تنقلب ياء على حدّ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ ثمّ أُبدل من الياء التاء وهو أقيس   وامّا ثِنْتانِ فالتاء فيه بدل من الياء والذى يدلّ انّه من الياء أنّه من ثَنَيْتُ لانّ الاثنَيْن قد

همسٌ مناسبُ لِينِ الواو لِيُوافِقَ لفظه لفظَ ما بعده فتُدغم فيها ويقع النطقُ بهما دفعةً واحــدةً قال الشاعر

* فإنّ القوافى يَتَّلِجْنَ مَوالِجًا * تَضايَقَ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ *

وقال الاخر

* فإنْ تَتَّعِدْنى أَتَّعِدْكَ بمِثْلها * وسَوْفَ أَزِيدُ الباقياتِ القَوارِصَا *

ومن العرب من اهل الحِجاز من يُجْرِى ذلك على الاصل من غير إبدال ويحتمل من التغيّر ما يجتنبه الاخرون فيقول إيتَعَدَ وإيتَزَنَ فهو مُوتَعِدٌ ومُوتَزِنٌ والاوّل اكثر ولكثرته كان مَقيسا وقد قالوا أَتْلَجَهُ فى معنَى أَوْلَجَه وضَرَبَهُ حتى أَتْكَأَهُ اى أَوْكَأَه فامّا قوله * متلجٍ كفّيه فى قتره * فالبيت لامرئ القيس واوّله * رُبَّ رامٍ من بنى ثُعَلٍ * والشاهد فيه ابدالُ التاء من الواو فى مُتْلِجٍ لانّه اسمُ فاعل من أَتْلَجَهُ ومُتْلِجٌ مُدْخِلٌ ومعناه انّه يُدْخِل يَدَيْه فى القترة لئلّا يهرب الوحشُ والقترةُ ناموسُ الصَيّاد وهذا القلب غيرُ مطّرد وقد جاء من ذلك ألفاظٌ متعدّدةٌ قالوا تُجاهَ وهو فُعالٌ من الـــوجه وهو مستقبَلُ كلّ شىء يقال فلانٌ تُجاهَ زيد اى قُدّامَه وقالوا تَيْقُورٌ وهو فَيْعُولٌ من الوَقار فالتاء اصلُها الواو قال الشاعر * فإنْ يكن أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِى * معناه ان البلى سكّن حِدّتَه ووقّره وقالوا تُكْلانٌ وهو فُعْلانُ من وكلتُ أَكِلُ يقال رجلٌ وُكَلَةٌ تُكَلَةٌ اى عاجزٌ يَكِلُ امرَه الى غيره فالتاء بدلٌ من الواو ومنه الوَكيل كانّه مَوْكولٌ اليه الاصلُ فيهما واحدٌ وقالوا تُخَمَةٌ وهو داءٌ كالهَيْضَة التاء فيه بدلٌ من الواو لانّه من الوَخامة والوَخَم وهو الوَبأُ وقالوا تُهَمَةٌ وهو فُعَلَةٌ من اتَّهَمْتُ اى ظننتُ والتاء بدل من الواو لانّه من وَهْمِ القلب وقالوا تَقِيَّةٌ وتَقْوَى فتقيّةٌ فَعِيلَةٌ من وَقَيْتُ وتَقْوَى فَعْلَى منه وتُقاةٌ فُعَلَةٌ منه وقالوا تَتْرَى وهو فَعْلَى من المُواتَرة وهى المتابَعة وقال اللحيانىّ لا تكون مواترةٌ الّا وبينهما فَتْرةٌ قال الله تعالى ثمّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرَى وفيها لغتان التنوين وتركه ومن لم يصرف جعل ألفَه للتأنيث ومن صرفه كانت الالف عنده للالحاق وقالوا تَوْراةٌ لأحد الكُتُب المُنْزَلة التاء فيه بدل من الواو وأصله وَوْراةٌ فَوْعَلَةٌ من وَرَى الزَنْدُ وتَوْلَجٌ هو كِناسُ الوَحْش الذى يلِج فيه وتاؤه مبدلة من الواو وهو فَوْعَلٌ قال الراجــز * مُتَّخِذًا فى ضَعَواتٍ تَوْلَجَا * يصف ثورا فى عِضاهٍ وقال البغداديون تَوْراةٌ تَفْعَلَةٌ وتَوْلَجٌ تَفْعَــلُ والصحيح الاوّل لانّ فَوْعَلًا اكثرُ من تَفْعَل فى الاسماء ولو لم يقلبوا الواو فى تَوْراة عندنا تاءً لــزم قلبُها همزةً لاجتماع الواوَيْن على حدّ أُواصِلَ فى جمع واصِلةٍ ولا يلزم ذلك عندهم لانّ التاء عنــدهم

بيانُه فى النسب وقد قالوا صنعانىّ وبهرانىّ على غير قياس واختلف الاصحابُ فى ذلك فمنهم من قال النون بدلٌ من الهمزة فى صنعاء وبهراء ومنهم من قال النون بدلٌ من الواو كانّهم قالوا صنعاوىّ كصَحْراوىّ ثمّ أبدلوا من الواو نونًا وهو رأىُ صاحب هذا الكتاب وهو المختار لانّه لا مقاربةَ بين الهمزة والنون لانّ النون من الفم والهمزة من أقصى الحَلْق وانّما النون تُقارِب الواوَ فتُبْدَل منها وامّا لَعَلَّ فقد قالوا فيها لَعَلَّ ولَعَنَّ فالنونُ بدلٌ من اللام وذلك لكثرةِ لعلّ وعمومِ استعمالها والنونُ تقارب اللامَ فى المَخْرَج ولذلك تُدْغم النون عند اللام فى نحو قوله مِن لَّدُنْهُ وتحذف نونُ الوقاية معها كما تحذف مع النون فى لَعَلِّى كما تقول إنِّى وكَأَنِّى وأرى انّهما لغتان لقلّة التصرّف فى الحروف فاعرفه؞

فصل ٦٨٩

قال صاحب الكتاب والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء فإبدالُها من الواو فاءً فى نحو اتَّعَدَ وأَتْلَجَه قال * مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فى قُتَرِهْ * وتُجاهٍ وتَيْقُور وتُكْلان وتُكَأَة وتُكَلة وتُخَمة وتُهَمة وتَقِيّة وتَقْوَى وتَتْرَى وتَوْرِية وتَوْلَج وتُراث وتِلاد ولامًا فى أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْت وكِلْتَا ومن الياء فاءً فى نحو اتَّسَرَ ولامًا فى أَسْنَتُوا وثِنْتانِ وكَيْتَ وذَيْتَ ومن السين فى طَسْتٍ وستّ وقوله

* يا قاتَلَ اللّهُ بَنِى السِّعْلاتِ * عَمْرَو بنَ يَرْبوعٍ شِرارَ النّاتِ *
* غَيْرَ أَعِفّاءٍ ولا أَكْياتِ *

ومن الصاد فى لِصْتٍ قال * كاللُّصُوتِ المُرَّدِ * ومن الباء فى الذَّعالِت بمعنى الذَّعالِب وهى الأَخْلاقُ؞

قال الشارح قد أُبدلت التاء من خمسة احرف وهى الواو والياء والسين والصاد والباء فامّا ابدالها من الواو فانّه ورد على ضربين مَقيسٌ وغيرُ مقيس فالمقيسُ افْتَعَلَ وما يصرّف منه اذا بنيتَه ممّا فاؤه واوٌ نحو اتَّعَدَ واتَّزَن ويَتَّعِدُ ويَتَّزِنُ ومُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ والاصل اوْتَعَدَ وهو مُوتَعِدٌ فقلبوا الواو تاءً وادّغموها فى تاء افتعل ومثلُه اتَّلَجَ ولو بنيت من وَجِلَ يَوْجَلُ ووَضُؤَ يَوْضُؤُ مثلَ افتعل لقلت اتَّجَلَ واتَّضَأَ وانّما فعلوا ذاك لانّهم لو لم يقلبوها تاءً هنا لزمهم قلبُها ياءً اذا انكسر ما قبلها نحوَ ايتَعَدَ وايتَزَنَ وايتَلَجَ وفى الامر ايتَعِدْ وايتَلِجْ وايتَزِنْ واذا انفتح ما قبلها قُلبت الفًا نحوَ ياتَعِدُ وياتَلِجُ وذلك على لغةِ من يقول فى يَوْجَلُ يَاجَلُ ثمّ تردّها واوًا اذا انضمّ ما قبلها ولمّا رأوا مَصِيرَهم الى تغيُّرها لتغيُّر احوالِ ما قبلها قلبوها الى التاء لانّها حرفٌ جَلْدٌ قوىٌّ لا يتغيّر بتغيُّر احوالِ ما قبله وهو قريبُ المَخْرَج من الواو وفيه

واذا كانوا فعلوا ذلك ههنا مع الفصل كان فى عَمْبَرٍ وشَمْباء أَلْزَمَ وإن تحرّكت هذه النونُ نحوَ الشَنَب والعِنَب وعَنابِرَ قويت بالحركة وصار مخرجُها من الفم وبعُدت عن الميم ولم تقع موقعَها فى البدل ومن ذلك قول رُؤْبَة * يا هالَ ذات المنطق التَجِ * قالوا اراد البَنان فأبدل النون ميمًا لِما بينهما من المقاربة ولغرط قُرْبِ ما بينهما قد يجمعون بينهما فى القافية قال الشاعر

* بُنَيَّ إنّ البِرَّ شىءٌ هَيِّنْ * أَلْمَنْطِقُ اللَيِّنُ والطُّعَيِّمْ *

وقال الاخر

* يَطْعُنُها بخَنْجَرٍ من لَحْمِ * دون الذُنابَى فى مَكانٍ سُخْنِ *

وقال طامه الله على الخير وطانه اى جَبَلَه عليه حكاه ابن السكّيت الميم فيه بدلٌ من النون لانّه من الطِينَة وهى الخِلْقة والجِبِلّة وقد أبدلوها من الباء قالوا بنات بَخْرٍ وبنات مَخْرٍ حكا ذلك الاصمعىّ وهى سَحائبُ بيضٌ تأتى قبل الصيف قال ابو بكر بن السرّاج هو مأخوذ من البُخار لانّ السحاب من بخار الارض فعلى هذا الباء اصلٌ والميم بدلٌ منها وربّما قالوه بالحاء غيرِ المعجمة كانّه من البَحْر لانّ السحاب من بخار البحر وقالوا ما زلتُ راتِمًا على هذا الامر اى راتِبًا حُكى ذلك عن ابى عمرو بن العَلاء فالميمُ بدل من الباء لكثرة الباء وتصرُّفها الا تراك تقول رَتَبَ يَرْتُبُ فهو راتِبٌ اى ثابتٌ ولا تقول رتم يرتم فى هذا المعنى فكانت الباء هى الاصل وقالوا رأيته من كَثَمٍ وكَثَبٍ اى من قُرْبٍ حكا ذلك يعقوب فالباء ينبغى ان تكون اصلا والميمُ بدل منها لعموم تصرُّف الكثب وأنّه يقال قد أَكْثَبَ لك الامرُ ورَماه من كَثَبٍ اى من قُرْبٍ وامّا قول الشاعر * فبادرت شاتها النخ * قال ابن الأعرابىّ اراد نُغَبًا وهو جمع نُغْبَة بالضمّ وهى الجُرْعة قال ذو الرمّة

* حتى اذا زَلَجَتْ عن كلِّ حَنْجَرَةٍ * الى الغَليل ولم يَقْصَعْنَهُ نُغَبُ *

قال ابن السكّيت نَغِبْتُ من الاناء بالكسر نَغْبًا اى جرعتُ منه جَرْعًا،

فصـــل ٦٨٨

قال صاحب الكتاب والنون أُبدلت من الواو واللام فى صَنْعانِيّ وبَهْرانيّ ولَعَنَّ بمعنى لَعَلَّ،

قال الشارح القياس فى صَنْعاء وبَهْراء ان يقال فى النسب اليهما صنعاوىٌّ وبهراوىٌّ كما تقول فى صَحْراء صحراوىٌّ وفى خُنْفَساء خنفساوىّ تبدل من الهمزة واوا فرقًا بينها وبين الهمزة الاصليّة على ما تقدّم

قلبها الفًا لتحرّكها بحركات الاعراب وكونِ ما قبلها مفتوحا على حدّ عَصًا ورَحًى والالفُ تُحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء الساكنين كعَصًا فيبقى الاسم المتمكّن على حرف واحد وهو معدومٌ فلمّا كان يقتضى ابقاء الواو على ما ذُكر ابدلوا منها الميم لانّ الميم حرفٌ صحيحٌ لا تثقل عليه الحركاتُ وهو من مَخرج الواو لانّهما من الشفة وفيها غُنّةٌ تُناسب لِينَ الواو فلذلك ابدلوها منها فإن قيل ما الدليل على فتح الفاء دون ان تكون مضمومة او مكسورة قيل اللفظ يشهد بذلك فان قيل فقد حكى ابو زيد فيها فُمٌ وفِمٌ بالضمّ والكسر قيل ليس ذلك فيها بالشائع والحكمُ انّما هو على الاكثر والكثيرُ المشهور هو الفتح والضمُّ والكسر قليل من قبيل الغلط ووجهُه انّهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم اذا اضيف نحوَ هذا فُوك ورأيت فاك ومررت بفيك فعاملوه فى حال الافراد تلك المعامَلةَ وامّا قول الشاعر

* يا لَيْتَها قد خرجتْ من فُمِّه * حتّى يعودَ المُلْكُ فى أُسْطُمِّه *

فقد رُويت بضمّ الفاء وفتحها مع تشديد الميم فامّا ضمُّ الفاء فقد تقدّم الجوابُ عنه وامّا التشديد فلا اصلَ له فى الكلمة لقولهم فى جمعه أَفْواهٌ وفى تصغيره فُوَيْهٌ ولم يقولوا أَفْمامٌ ولا فُمَيْمٌ ووجهُ ذلك انّهم ثقّلوا الميم فى الوقف كما يُثقّلون فى يَجْعَلْ وخَالِدْ ثمّ أُجرى الوصل مجرى الوقف على حدّ القَصَبَّا والسَبْسَبَّا فاعرفه وامّا ابدالها من اللام فقد أُبدلت من لام التعريف فى لغة قوم من العرب ويقال فى لغة طَيِّء امرجل فى الرجل وروى النمر بن تولب عن النبىّ صلّعم ليس من امبرّ امصيامُ فى امسفر وقيل انّه لم يرو عن النبىّ سوى هذا الحديث ومع ذلك فهو شاذّ لا يقاس عليه غيرُه وقد تقدّم ذلك بأَشْبَعَ من هذا اللفظ وامّا ابدالها من النون فقد أُبدلت ابدالاً مطّردًا فى كلّ نون ساكنة وقعت بعدها باءٌ فانّها تُقلب ميمًا نحوَ عَنْبَرٍ وشَنْباء وعَمْ بَكْرٍ وذلك من قِبَل انّ النون حرفٌ ضعيفٌ رِخْوٌ يمتدّ فى الخَيْشوم بغُنّة والباء حرف شديد مجهور مَخْرَجُه من الشفة واذا جئتَ بالنون الساكنة قبل الباء خرجتَ من حرف ضعيف الى حرف يُضادّه ويُنافيه وذلك ممّا يثقل فجاوُا بالميم مكانَ النون لانّها تُشارِكها فى الغنّة وتُوافِق الباءَ فى المخرج لكونهما من الشفة فيتجانس الصوتُ بهما ولا يختلف الا ترى انّهم قالوا صِراطٌ بالصاد والاصل سِراطٌ بالسين لانّه من سرطتُ الشىءَ اذا ابتلعته كانّ الطريق يبتلع المارّة ولمّا رأوا انّ السين حرفٌ ضعيفٌ مهموسٌ مُنْسَلٌّ والطاء شديدٌ مُطْبَقٌ جاوُا بالصاد لتُوافِق السينَ فى الهمس والصفير وتوافق الطاء فى الاطباق فيتجانس الصوتُ ولا يختلف

من ان يجعلوا الاثقل فى الاثقل والاخفّ هو الاسمُ والاثقلُ هو الصفة لمقاربتها الفعلَ وتضمُّنِها ضميرَ الموصوف وامّا بُوطِرَ فالواو فيه مبدلة من ياء بَيْطَرَ المزيدةِ للالحاق بدَحْرَجَ كسَيْطَرَ وبَيْقَرَ واذا اسندتَه الى المفعول قلت سُوطِرَ وبُوطِرَ فتصير الياء واوا للضمّة قبلها وسكونها وامّا قولهم هذا امرٌ مَمْضُوٌّ عليه فالواو الاخيرة فيه بدلٌ من الياء التى هى لامٌ فى مَضَيْتُ وكذلك قالوا هو أُمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المُنْكَر وهو من نَهَيْتُ وشربتُ مَشُوًّا وهو من مَشَيْتُ لانّ المُسْهِل يوجب المَشْىَ وانّما ابدلوا الياء واوا لانّهم ارادوا بناء الفَعُول فكرهوا ان يلتبس ببناء فَعِيل لو قيل مَشِىٌّ ونَهِىٌّ وامّا جِباوَةٌ فهو مصدر جَبَيْتُ الخَراجَ والأصل جباية لانّه من الياء وانّما ابدلوا الياء واوا للعلّة فى التَقْوَى والبَقْوَى وهو تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها وامّا ابدالها من الهمزة فى نحو جُونَةٍ وجُوَنٍ فقد تقدّم شرحُه فى تخفيف الهمزة بما أغنى عن اعادته فاعرفه ٭

فصل ٦٨٧

قال صاحب الكتاب والميم أُبدلت من الواو واللام والنون والباء فإبدالُها من الواو فى فَمٍ وحدَه ومن اللام فى لغة طَيِّئٍ فى نحو ما روى النَمِرُ بن تَوْلَبٍ عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم وقيل انّه لم يَرْوِ غيرَ هذا ليس من آمْبِرِّ آمْصِيامُ فى آمْسَفَرِ ومن النون فى نحو عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ ممّا وقعتْ فيه النونُ ساكنةً قبل الباء وفى قول رُؤْبَةَ

* يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَمْتامِ * وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنامِ *

وطامَه اللّهُ على الخير ومن الباء فى بَناتِ مَخْرٍ وما زِلْتُ راتِمًا على هذا ورأيتُه من كَثَمٍ وقوله

* فبادَرَتْ شاتَها عَجْلَى مُثابِرةً * حتّى ٱسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِها نُغَمَا *

قال ابنُ الأعرابىّ اراد نُغَبًا ٭

قال الشارح قد أُبدلت الميم من اربعة احرف الواوِ واللامِ والنونِ والباء امّا ابدالها من الواو ففى فَمٍ وحدَه الاصل فيه فَوْهٌ عينه واوٌ ولامه هاءٌ يدلّ على ذلك قولهم فى التصغير فُوَيْهٌ وفى التكسير أَفْواهٌ ووزنُه فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى الّا انّه وقعت الهاء فيه وهى مشبّهةٌ بحروف اللين فحُذفت على حدّ حذف حروف اللين من نحو يَدٍ ودَمٍ ومثلُه شَفَةٌ وسَنَةٌ فيمن قال شافَهْتُه وعاملتُ معه مُسانهةً فلمّا حُذفت الهاء بقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما واوٌ والاوّلُ مفتوح فكان إبقاؤُه على حاله يؤدّى الى

حُمل ضِيزَى على انّه فُعْلَى بالضمّ لانّه ليس فى الصفات فِعْلَى بالكسر وفيها فُعْلَى بالضمّ نحو حُبْلَى وقوله غيرِ مدّغَمة تحرُّزٌ من مثل السُّيَّل والعُيَّل فانّك لا تقلب الياء واوا فيهما وإن سكنت وانضمّ ما قبلها لتحصُّنها بالادّغام وخروجها عن شَبَه الالف اذ الالفُ لا تُدّغم ولا يُدّغم فيها لانّ المدّغم والمدّغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسانُ دفعةً واحدةً ولذلك يجوز الجمعُ بين الساكنَيْن اذا كان الاوّل حرفًا ليّنًا والثانى مدّغما كدابّة وشابّة لانّ لِين الحرف الاوّل وامتداده كالحركة فيه والمدّغم كالمتحرّك واذا كان كذلك لم تتسلّط الحركةُ على قلبها قال ابو النّجم

* كأنّ رِيحَ المِسْكِ والقَرَنْفُلِ * نَباتُه بين التِلاع السُّيَّلِ *

وقال الاخر

* تحْمِى الصِحابَ اذا تكون كَرِيهَةٌ * فاذا هُمُ نزلوا فمَأْوَى العُيَّلِ *

الا ترى انّ الضمّة لم تؤثّر فى ياء السُّيَّل ولا العُيَّل لادّغامها وإن كانت فى الحقيقة ساكنةً وكذلك اِخْرِوّاطٌ واجْلِوّاذٌ لم يقلبوا الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها وذلك لما ذكرناه من تحصُّنها بالادّغام فإن قيل فانّهم يقولون دِيوانٌ وأصله دِوّانٌ قيل القلبُ هنا لثقل التضعيف لا لسكونها وانكسارِ ما قبلها فهو من قبيل دِينار وقِيراط فى دِنّار وقِرّاط لا من قبيل مِيزان ومِيعاد ولذلك كان من الشاذّ غيرِ المقيس وامّا ضُوَيْرِيبٌ فهو تصغير ضِيراب مصدرِ ضارَبَ والياء فيه منقلبة عن الِف ضارَبَ للكسرة قبلها ومثله قِيتالٌ فى مصدرِ قاتَلَ هذا هو الاصل ومن قال ضِرابٌ وقِتالٌ فانّه حذف الياء تخفيفا والعلم بموضعها واذا صُغّر هذا المصدر قيل ضُوَيْرِيبٌ فالواوُ بدلٌ من الياء المبدلة من الِف فاعَلَ والياء الاخيرةُ بدلٌ من الف فِيعال على حدّها فى سِرْهافٍ وامّا بَقْوَى ونحوه ممّا هو من الاسماء على فَعْلَى معتلَّ اللام فما كان من ذلك من الياء فإنّك تقلب ياءه الى الواو نحوَ التَقْوَى والرَعْوَى والشَرْوَى فالتقوى من وَقَيْتُ والبَقْوَى من بَقِيت اى انتظرت والرَعْوَى من رَعَيْتُ والشَرْوَى من شَرَيْتُ والصفةُ تُتْرَك على حالها نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريّا ولو كانت ريّا اسما لقلت رَوّا كانّهم فرقوا بين الاسم والصفة وانّما قلبوا الواو الى الياء ههنا لانّ الياء أختُ الواو وقد غلبت الياء الواوَ فى اكثر المواضع من نحو سَيّد ومَيّت وشَوَيْتُه شَيّا وطَوَيْتُه طَيّا فأرادوا ان يُعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها فيكون ذلك كالقِصاص فقلبوا الياء واوا ههنا وانّما اختصّوا هذا القلبَ بالاسم دون الصفة وذلك لانّ الواو اثقلُ من الياء فلمّا عزموا على قلب الاخفّ الى الاثقل لضرب من الاستحسان جعلوا ذلك فى الاخفّ لانّه أعدلُ

اصلا غيرَ مبدلة فهلّا لم يجز قلبُها واوا اذ ليس لها اصلٌ فى الواو ولا الياء فالجواب انّ الامر كذلك الّا انّها لمّا سُمّى بها انقلبت الى حكم الاسماء فحُكِم على ألفها بما يُحْكَم على ألفات الاسماء التى لا تحسن امالتُها نحو عَصًا وقَطًا وكما تقول عَصَوانِ وقَطَوانِ كذلك تقول إلَوانِ ولَدَوانِ ونحوٌ من ذلك لو سمّيتَ رجلا بضَرَبَ لأعربتَه وقلت هذا ضَرَبٌ ورأيت ضَرَبًا ومررت بضَرَبٍ وإن كان قبل التسمية لا يدخله اعرابٌ فكما انّ ضَرَبَ اذا سُمّى به انتقل الى حكم الاسماء فأُعرب كذلك الَى ولَدَا وامّا اذا سُمّى بها انتقلت الى حكم الاسماء وقُضى على ألفاتها بانّها من الواو اذ كانت اصلا ولم يُسْمَع فيها الامالة وقد أُبدلت من الياء فى مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ونحوهما وذلك انّ اصل موسر مُيْسِرٌ بالياء لانّه من اليُسْر واصلُ موقن الياء لانّه من اليقين وانّما صارت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما انّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها صارت ياء نحوَ ميزانٍ وميعادٍ فأصلُهما الواو لانّه من الوزن والوعد فإن تحرّكت الواو فى موقن وموسر او زالت الضمّةُ التى قبلها عادت الكلمةُ الى اصلها من الياء وذلك نحوُ قولك فى التصغير مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ وفى التكسير مَياقِينُ ومَياسِيرُ كما انّ الياء فى ميزان وميعاد كذلك تقول فى تحقيرهما مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ وفى التكسير مَوازِينُ ومَواعِيدُ فان قيل ولِمَ كان اذا سكنت الياء وانضمّ ما قبلها تُقلب واوا واذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تُقلب ياء قيل لشَبَهِهما بالالف وذلك انّ الواو والياء اذا سكنتا وكان ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما كانتا مدّتَيْن كالالف وكما انّ الالف منقلبةٌ اذا انكسر ما قبلها او انضمّ فى نحو ضُوَيْرِبٍ ومَفاتِيحَ كذلك انقلبت الواو والياء اذ قد أشبهتْهما الّا أنّ النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلا كاستحالةِ ذلك مع الالف وانّما ذلك مستثقل وكذلك النطقُ بالضمّة قبل الياء الساكنة فاذا تحرّكت هذه الواو وزالت الكسرةُ عن الحرف الذى قبلها زال عنها شَبَهُ الالف وقويت بالحركة فعادت الى اصلها على ما ذكرنا وامّا قولهم عِيدٌ وأَعْيادٌ فانّه أُلزم القلبَ لكثرة استعماله فاما رِيحٌ فتكسيره على أَرْواحٍ قال الشاعر * تَلُفُّهُ الأَرْواحُ والسُمِىُّ * وربّما قالوا أَرْياحٌ وهو قليل من قبيل الغلط ومن ذلك طُوبَى الواو فيه مبدلة من الياء لانّه فُعْلَى من الطيب قلبوا ياءه واوا للضمّة قبلها مع سكونها ومثلهُ الكُوسَى وهو مؤنّثُ الأَكْيَس كالأفضل والفُضْلَى وهو قياسٌ عند الأخفش وشاذّ عند سيبويه لانّ سيبويه يبدل من ضمّة الفاء فى هذا الضرب كسرةً لتصحّ الياء مفردًا كان او جمعًا والأخفشُ لا يرى ذلك الّا فيما كان جمعًا نحوَ بِيضٍ ولذلك كانت مَعِيشة مَفْعِلَةً بكسر العين عنده لا غير وعند سيبويه يجوز ان تكون مفعِلة ومفعُلة بالكسر والضمّ ولذلك

لانّهنّ جميعًا من حروف المدّ واللين وقد مَثّل ما مثله متعدّدةً وعلّةُ كلّ واحد منها غيرُ الاخرى لكنّه جمع بينهنّ الانقلابُ من الياء الى الواو وأنا أشرح ذلك شيئًا فشيئًا واما ابدالها من الالف ففى نحو فاعِلٍ وفاعَلٍ وفاعُولٍ وفاعالٍ وذلك نحوُ ضاربٍ وخاتَمٍ وعاقُولٍ وساباطٍ فمتى اردتَ تحقيرَ شيء من ذلك او تكسيرَه قلبتَ ألفه واوًا وذلك نحو ضُوَيْرِبٍ وضَوارِبَ وخُوَيْتِمٍ وخَواتِمَ وعُوَيْقِيلٍ وعَواقِيلَ وسُوَيْبِيطٍ وسَوابِيطَ فامّا علّةُ قلبها فى التحقير فظاهرةٌ وذلك لانضمام ما قبل الالف وامّا قلبها فى التكسير فبالحمل على التحقير وذلك انك اذا قلت ضَوارِبُ وخَواتِمُ فلا ضمّةَ فى الصاد والخاء تُوجب انقلابَ الالف الى الواو لكنّك لمّا كنت تقول فى التحقير خُوَيْتِمٌ قلتَ فى التكسير خَواتِمُ قال * وتُتْرَكُ أَمْوالٌ عليها الخَواتِمُ * وانّما حُمل التكسير فى هذا على التحقير لانّهما من واد واحد وذلك انّ هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير فى كثير من أحكامه من قبل انّ عَلَم التحقير ياءٌ ساكنةٌ ثالثةٌ قبلها فتحةٌ وعلم التكسير الفٌ ثالثةٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ والياءُ أُختُ الالف على ما تقدّم وما بعد ياء التحقير حرفٌ مكسورٌ كما انّ ما بعد الف التكسير حرفٌ مكسورٌ فلمّا تَناسبا من هذه الوجوه التى ذكرتاها حُمل التكسير على التحقير فقيل خَوالِدُ كما قيل خُوَيْلِدٌ وكما حمل التكسير ههنا على التحقير كذلك حمل التحقير على التكسير فى قولهم أُسَيْوِدُ فى لغة من لم يدّغم حملًا على أَساوِدَ فلم يدّغموا فى أُسَيْوِد مع وجود سبب الادّغام وهو اجتماعُ الواو والياء وسَبْقُ الاوّل منهما بالسكون ومن ذلك أُوَيْدِمُ وأَوادِمُ أجروه مجرى خُوَيْتِمٍ وخَواتِمَ حيث لزم الابدالُ لاجتماع الهمزتَيْن وقد تقدّم الكلامُ عليه فى تخفيف الهمزة ومن ذلك انّك تقول فى الفعل قُوتِلَ وضُورِبَ فتنقلب الالف من قاتَلَ وضارَبَ واوًا لانضمام ما قبلها على القاعدة المذكورة ومن ذلك رَحَوِىٌّ وعَصَوِىٌّ ونحوُهما من المقصور الواوُ فيه بدلٌ من الالف فى رَحًى وعَصًا سواءٌ كانت الالف من الياء او من الواو وقد استوفيتُ الكلامَ على ذلك وعلّته فى النسب وامّا الَوانِ فتثنيةُ الَى اذا سُمّى بها وكذلك لَدَا واذَا زمانًا كانت او مكانًا اذا سمّيتَ رجلا بواحد من هذه الاشياء وما أشبهها من نحو الّا وامّا فانّك اذا ثنّيتَه كان بالواو نحوَ الَوانِ ولَدَوانِ واذَوانِ والّوانِ وامّوانِ فى الرفع وتقول فى النصب والجرّ الَوَيْنِ ولَدَوَيْنِ واذَوَيْنِ والّوَيْنِ وامّوَيْن وكذلك لو جعلتَ شيئًا من ذلك اسمَ امرأةٍ ثمّ جمعتَه بالالف والتاء لقلتَ الَواتٌ واذَواتٌ ونحوَ ذلك والعلّةُ فى قلب ما كان من ذلك واوًا من قبل انّها اصولٌ غيرُ زوائد ولا مُبْدَلةٍ فلمّا لم يكن لها اصلٌ تُرَدّ اليه اذا تحرّكت ولم تكن الامالة مسموعةً فيها حُكم عليها بالواو فقُلبت عند الحاجة الى حركتها واوا فان قيل اذا كانت

بفتح الظاء وكسر الراء وهى دُوَيْبّة كالهرّة مُنْتِنَةٌ تزعم العربُ انّها اذا فست فى ثوبِ احدهم حين يَصيدها يَبْلَى الثوبُ ولا تبلى رائحتُها وفى المَثَل فسا بينهم الظَرِبانُ اذا تقاطعوا ويُجمع على ظَرابِينَ كَسَراحِينَ وقالوا ظَرابِىُّ أبدلوا من النون ياءً كما قالوا أَناسىّ قال الشاعر .

* وهل أَنْتُمْ إلّا ظَرابِىُّ مَذْحِجٍ * تَفاسَى وتَسْتَنْشِى بآنُفِها الطُخْمِ *

وربّما قالوا فى الجمع ظِرْبَى كحِجْلَى قال الفرزدق

* وما جَعَلَ الظِرْبَى القِصارُ أُنُوفُها * الى الطَمِّ من مَوْجِ البِحارِ الخِضارِمِ *

وربّما جاء هذا البدل فى غير التضعيف انشد سيبويه لرجل من يَشْكُرَ وقيل هو مصنوع لخَلَف الأحمر

* ومنهل ليس له الخ * اراد الضَفادِعَ فأبدل من العين الياءَ ضرورةً والمَنْهَل المَوْرِد والحَوازِقُ الجماعات واحدتُها حَزِيقَةٌ جُمعت جمعَ فاعِلَة كانّها حازِقَةٌ لانّ الجمع قد يُبْنَى على غيرِ واحده والنَقانِقُ أصواتُ الضَفادع واحدُها نَقْنَقَةٌ وانشد ايضا * لها اشارير الخ * فاراد الثَعالِب وأَرانِبها فاضطُرّ الى الاسكان فلم يُمْكِنْه ذلك فأبدل من الباء ياءً ساكنةً فى موضع الجرّ يصف عُقابًا والأشارِيرُ جمعُ اشْرارة وهى القطعة من اللحم تُجفَّف للادّخار ومعنى مُتَمَّرة مُجفَّفةٌ من التمر يريد بقاءها فى وَكْرِها حتّى تجفّ لكثرتها والوَخْز القطعُ من اللحم وأصل الوخز الطعنُ الخفيف يريد ما يقطعه من اللحم بسرعة وامّا قوله

* اذا ما عدّ اربعة الخ * اراد سادسًا فأبدل من السين ياءً ضرورةً ومثله قول الراجز

* يَفْدِيكَ يا زُرْعَ أَبِى وخالِى * قد مَرَّ يَوْمانِ وهذا الثالِى *

* وأنتَ بالهِجْرانِ لا تُبالِى *

فانّه ابدل من الثاء الثانية ياءً كانّه كره بابَ سَلِسَ وقَلِقَ فاعرفه ٭

فصل ٩٨٦

قال صاحب الكتاب والواو تُبدَل من أختَيْها ومن الهمزة فابدالُها من الالف فى نحو ضَوارِبَ وضُوَيْرِب تصغير ضِيراب مصدرِ ضارَبَ وأَوادِمَ وأُوَيْدِمَ ورَحَوِىّ وعَصَوِىّ والوانِ تثنيةِ الَى اسمًا ومن الياء فى نحو مُوقِنٍ وطُوبَى ممّا سكن ياؤُه غيرَ مدغَمة وانضمّ ما قبلها وفى بَقْوَى وبُوطِرَ من بَيْطَرَ وهذا امرٌ ممضُوٌّ عليه وهو نَهُوٌّ عن المُنْكَرِ وفى جِباوَة ومن الهمزة فى نحو جُونة وجُوَنٍ كما سلف فى تخفيفها ٭

قال الشارح وامّا ابدال الواو فقد أبدلت من اختيها ومن الهمزة والمراد بقولنا اختيها الالف والياء .

فيما حكاه ابو زيد فبعد الكاف ياء مشددة فهما ياءان فالاولى بدل من واو مَكْوك صارت ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها والثانية بدل من الكاف للتضعيف وقالوا دياج فى جمع دَيْجُوج وهو المُظْلم يقال ليلٌ دَيْجُوجٌ اى شديد الظُلْمة واصله دياجيج فكرهوا التضعيف فأبدلوا من الجيم الاخيرة ياء فاجتمعت مع الياء الاولى فخففوا بحذف احدى الياءين فصار دياج من قبيل المنقوص وقالوا ديوانٌ واصله دِوّانٌ ومثاله فِعّالٌ النون فيه لامٌ لقولهم دَوَّنْتُ ودُوَيْوِينٌ فى التحقير فان قيل فهلّا قلبتم الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حدّ قلبها فى سَيِّد ومَيِّت قيل لانّه كان يؤدّى الى نقض الغرض لانّهم كرهوا التضعيف فى دِوّان فأبدلوا ليختلف الحرفان فلو ابدلوا الواو فيما بعدُ وقالوا ديّانٌ لعادوا الى نحوٍ ممّا فرّوا منه مع انّ الياء غيرُ لازمة لانها انّما أُبدلت تخفيفا الا ترى انّهم قالوا دَواوينُ فأعادوا الواو لمّا زالت الكسرةُ من قبلها فبانَ لك انّ هذه الياء ليست لازمة لانّها ترجع الى اصلها فى بعض الاحوال وقد قالَ بعضهم دَياوِينُ فجعل البدل لازمًا وقالوا دِيباجٌ والاصل دِبّاج دلّ على ذلك قولهم دَبابيجُ بالباء فى الجمع كانّهم كرهوا التضعيف فأبدلوا وقالوا قِيراطٌ واصله قِرّاط على ما تقدّم فأبدلوا من الراء الاولى ياء لثقل التضعيف دلّ على ذلك قولهم فى الجمع قَراريط فظهورُ الراء دليلٌ على ما قلناه وقالوا شيرازٌ وقالوا فى الجمع شَراريزُ وشَواريزُ فمن قال شَراريزُ كان اصله عنده شِرّازٌ كقِرّاط ومن قال شَواريزُ كانت الياء عنده مبدلةً من الواو الساكنة على حدّ الابدال فى مِيزان ومِيعاد فان قيل فانّ مثال فِوْعال غيرُ موجود فكيف ساغ حملُ شيراز على مثالٍ لا نظيرَ له قيل عدمُ النظيرِ لا يضرّ مع قيامِ الدليل امّا اذا وُجِدَ كان مؤنسًا وامّا أن يتوقّف ثبوتُ الحُكم مع قيام دليلة على وجوده فلا . وقالوا دِيماسٌ للسِجْن وللسَرَب ويقال للسرب ايضا دَيْماس وقالوا فى جمعه دَماميسُ ودَيامِيسُ فمن قال دَماميسُ كانت اليـاء مبدلة من الميم فى الواحد وكان من قبيل قِيراط وقَراريطَ ومن قال دَيامِيسُ لم تكن مبدلة وكانت مزيدة للالحاق بِهِرْداجٍ ولذلك قال سيبويه فيمن قال شَواريزُ ودَيامِيس وقالوا فى اتَّصَلْتُ ايتصلت ابدلوا من التاء الاولى ياء للعلّة المذكورة قال الشاعر

* قام بها يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشِدِ * فَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ *

اراد اتَّصَلَتْ فكره التضعيف وقالوا انْسانٌ وأَناسِيُّ وظَرِبانٌ وظَرابِيُّ فامّا أَناسِيّ فاصله أناسِينُ على حدّ سِرْحانٍ وسَراحِينَ فأبدلوا من النون ياء وادّغموا الياء المُبدلة من النون فى الياء الاولى المبدلة من الالف فى انْسان وقيل أَناسِيُّ ليس بتكسير انسان وانّما هو جمعُ إِنْسِيّ كَبُخْتِيّ وبَخاتِيّ وكذلك ظَرِبانٌ

أقصاه وقالوا لا وَرَبِيكَ لا أفعلُ يريدون لا وَرَبِّكَ فأبدلوا من الباء الثانية ياءً لثقل التضعيف وقالوا تَسَرَّيْتُ وأصله تَسَرَّرْتُ تَفَعَّلْتُ من السِرّ وهو النِكاح وسُمّى النكاح سِرًّا لانّ من أراده استتر واستخفى وسُرِّيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ منه فأبدلوا من الراء الثالثة الياء للتضعيف وقال ابو الحسن هو فُعْلِيَّةٌ من السُرور وذلك انّ صاحبها يُسَرّ بها وقالوا تَظَنَّيْتُ وأصله تَظَنَّنْتُ والتَظَنِّى إعمالُ الظنّ وأصله التَظَنُّن فأبدلوا من احدى نوناته الياء لثقل التضعيف وقالوا فى قوله تعالى لَمْ يَتَسَنَّ اصله لم يَتَسَنَّنْ من قوله تعالى مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ اى متغيّر فأبدل من النون الثالثة ياءً ثمّ قلبها الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها فصار يَتَسَنَّى ثمّ حذف الالف للجزم فصار اللفظ لم يَتَسَنَّ هذا قول ابى عمرو وقيل هو من السَنَة ومعناها اى لم تُغَيِّرْه السِنون بمرورها وذلك على قول من قال سَنَةٌ سَنْواءُ وسَنَواتٌ ومن قرأ يَتَسَنَّهْ جاز ان تكون الهاء للسكت ويكون اللفظ كما تقدّم وجاز ان تكون الهاء اصلا من قولهم سانَهْتُه واما قولهم تَقَضَّى البازى فالمراد تَقَضَّضَ من قولهم انقضّ الطائرُ اذا هوى فى طَيَرانه ولم يستعملوا التفعّل منه الّا مُبْدَلا قال العجّاج * تَقَضِّىَ البازى اذا البازى كَسَرْ * واما قول الاخر * نزور امرأ الخ انشده ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ والشاهد فيه قوله يأتمى اراد يَأْتَمّ لكنّه أبدل من الميم الثانية ياءً فامّا التَصْدِيَة من قوله تعالى وَمَا كَانَ صَلَوتُهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فالياء بدلٌ من الدال لانّه من صَدَّ يَصِدّ وهو التصفيق والصوت ومنه قوله تعالى اِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ اى يَضِجّون ويَعِجّون فحُوّل احدى الدالَيْن ياءً هذا قول ابى عُبَيْدة وأنكر الرُسْتَمىّ هذا القول وقال انّما هو من الصَدَى وهو الصوت والوجهُ الاوّلُ غير ممتنع لوقوع يصدّون على الصوت او ضربٍ منه واذا كان كذلك لم يمتنع ان تكون تَصْدِيَةٌ منه فتكون تَفْعِلَةً كالتَحِلّة والتَعِلّة فلمّا قُلبت الدال الثانية ياءً امتنع الادّغامُ لاختلاف اللفظَيْن وقالوا تَلَعَّيْتُ اى أكلتُ اللُعاعَة وهى بَقْلة ناعمة وذلك فيما حكاه ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ قال الاصمعىّ ومنه قيل للدُنْيا لُعاعةٌ وأصله تَلَعَّعْتُ ابدلوا من احدى العينَيْن ياءً على حدّ تَظَنَّيْتُ كراهيةَ اجتماع العينات وقالوا دَهْدَيْتُ الحجرَ فتَدَهْدَى أُدَهْدِيه دَهْداةً ودِهْداءً اى دَهْدَهْتُه فتَدَهْدَهَ اى دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ قال ذو الرمّة * كما تَدَهْدَى مِن العَرْضِ الجَلاميدُ * وقال ابو النَجْم

* كأنّ صَوْتَ جَرْعِها المُسْتَعْجَلِ * جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَها مِن جَنْدَلِ *

ويدلّ انّ دَهْدَهْتُ هو الاصل قولُهم دُهْدُوهُ الجُعَل لِما يُدَحْرِجه وقالوا صَهْصَيْتُ فى صَهْصَهْتُ اذا قلت صَهْ صَهْ بمعنى اُسْكُتْ فالياء بدلٌ من الهاء كراهيةَ التضعيف وقالوا مَكُوكٌ ومَكاكيكُ ومَكاكِىُّ

الكلام عليه ،

قال صاحب الكتاب ومن الهمزة فى نحو ذِيب ومِيرٍ على ما قد سَلَفَ فى تخفيفها ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الهمزة انّها تُقلب ياءً اذا انكسر ما قبلها ساكنةً كانت او مفتوحةً بما أغنى عن اعادته ،

قال صاحب الكتاب ومن احد حرفَي التصعيف فى قولهم أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ أَظْفارى ولا ورَبِيكَ لا أَفْعَلُ وتَسرَّيْتُ وتَظَنَّيْتُ ولم يَتَسَنَّ وتَقَضَّى البازى وقوله

* نَزُورُ آمْرَأً أَمّا الالَهَ فيَتَّقى * وأمّا بفِعْلِ الصالحين فيَأْتَمِى *

والتَصْدِيَة فيمَن جعلها من صَدَّ يَصِدُّ وتَلَعَّيْتُ من اللُعاعة ودَهْدَيْتُ وصَهْصَيْتُ ومَكاكِيّ فى جمع مَكُّوك ودَياجٍ فى جمع دَيْجوج ودِيوان ودِيباج وقِيراط وشِيراز ودِيماس فيمَن قال شَرارِيزُ ودَماميسُ وقوله

* وأَيْتَصَلَتْ بمِثْلِ ضَوْء الفَرْقَد * أَبدل الياء من التاء الأُولى فى اتَّصَلَتْ وممّا سوى ذلك فى قولهم أَناسِيُّ وظَرابِيُّ وقوله

* ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ * ولِضَفادِى جَمِّهِ نَقانِقُ *

وقوله

* لها أَشارِيرُ من لَحْمٍ مُتَمَّرَةٌ * من الثَعالِى ووَخْزٌ من أَرانِيها *

وقوله

* اذاما عُدَّ أَربعةٌ فِسالٌ * فزَوْجُكِ خامِسٌ وأَبوكِ سادِى *

وقوله

* قد مَرَّ يومانِ وهذا الثالِى * وأَنتَ بالهِجْرانِ لا تُبالِى *

قال الشارح قد أُبدلت الياء من حروف صالحةِ العدّة على سبيل الشذوذ ولا يقاس عليه ونحن نسوق الكلام على حسبِ ما ذكره من ذلك قولهم أَمْلَيْتُ الكتابَ قال الله تعالى فَهِىَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا والاصل أَمْلَلْتُ وقال الله تعالى وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ والوجهُ انّهما لغتان لانّ تصرُّفهما واحدٌ تقول أَمْلَى الكتابَ يُمْلِيه امْلاء وأَمَلَّهُ يُمِلُّهُ امْلالاً فليس جعلُ احدهما اصلا والاخرِ فرعاً بأَوْلى من العكس وقالوا قَصَّيْتُ أَظْفارِى حكاه ابن السِكّيت فى قصّصتُ أَبدلوا من الصاد الثالثة ياءً لثقل التضعيف ويجوز ان يكون المراد تَقَصَّيْتُ أظفارى اى أتيتُ على أقاصيها لانّ المأخوذ أَطرافُها وطرف كلّ شىء

حشوا الا ترى انّه لمّا صحّت العين فى لَاوَذَ صحّت فى لِواذٍ من قوله تعالى يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فكذلك لمّا اعتلّت فى قَامَ وجبَ اعتلالُها فى قِيَامٍ وكذلك انْقِيادٌ اعتلّت العين فى المصدر لاعتلال العين فى انْقَادَ وكذلك ثِيابٌ وحِياضٌ اصلُ الياء فيهما الواوُ لانّ الواحد حَوْضٌ وثَوْبٌ فأشبهت لسكونها الالفَ فى دار فكما تقول دِيارٌ كذلك تقول ثِيابٌ وحِياضٌ وانّما اعتلّت فى دِيارٍ لاعتلالها فى دارٍ قال ابن جِنّى انّما قُلبتْ الواوُ فى نحو حِياضٍ لأمورٍ خمسةٍ منها انّ واو الواحد فيها ضعيفةٌ ساكنةٌ ومنها انّ قبل الواو كسرةً لانّ الاصل ثِوابٌ وحِواضٌ ومنها انّ بعد الواوِ الفًا والالفُ قريبةُ الشَّبَه بالياء ومنها انّ اللام صحيحةٌ غيرُ معتلّةٍ والجَيِّدُ أن تكون هذه الامور مأخوذةً فى الشَّبَه بدارٍ ودِيارٍ ولذلك لم يُعِلّوا نحو طِوالٍ لتحرُّك الواو فى نحو طَوِيلٍ ولم يُعِلّوا نحو عِوَدٍ وعِوَدَةٍ وزِوَجٍ وزِوَجَةٍ لانّ الجمع ليس على بناء فِعالٍ كدِيارٍ ولم يعلّوا نحو طِواءٍ ورِواءٍ فى جمع طَيّانَ ورَيّانَ لاعتلال لامه فاعرفه وامّا سَيِّدٌ ولَيَّةٌ فأصلُ سَيِّدٍ سَيْوِدٌ فَيْعِلٌ من سادَ يَسُودُ وأصل لَيَّةٍ لَوْيَةٌ فَعْلَةٌ من لَوَى يَدَهُ ولَوَى غَرِيمَه اذا مطله فاجتمعت الواو والياء وهما بمنزلة ما تَدانت مَخارِجُه وهما مشتركان فى المدّ واللين والاولى منهما ساكنةٌ فقُلبت الواو ياءً ثمّ ادُّغمتْ الياءُ فى الياء لانّ الواوَ تُقْلَبُ الى الياء ولا تقلب الياء الى الواو لانّ الياء أخفُّ والادّغامُ نقلُ الأثقل الى الأخفّ وقد استقصيتُ هذا الموضعَ فى شرح المُلوكىّ وامّا أُغْزِيتُ واسْتُغْزِيتُ فالياءُ فيهما بدلٌ من الواو لانّه من الغَزْوِ وانّما قُلبت ياءً لوقوعها رابعةً وانّما فعلوا ذلك حملًا على المضارع نحو يُغْزِى ويَسْتَغْزِى وانّما قلبوها فى المضارع لانكسارِ ما قبلها وذلك مَقيسٌ مطّردٌ وقد أبدلوا الياء من الواو اذا وقعت الكسرةُ قبل الواوِ وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ لانّ الساكن لضُعْفه ليس حاجزًا قويًّا فلم يُعتدّ حاجزا فصارت الكسرة كانّها باشرتِ الواوَ وذلك قولهم صِبْيَةٌ وصِبْيانٌ والاصل صِبْوَةٌ وصِبْوانٌ لانّه من صَبَوْتُ أصبو فقُلبت الواوُ ياءً لكسرة الصاد قبلها ولم تفصل الباءُ بينهما لضعفها بالسكون وربّما قالوا صِبْوانٌ فأخرجوها على الاصل وقد قال بعضهم صُبْيانٌ بضمّ الصادِ معَ الياء وذلك انّه ضمّ الصادَ مع الياء وذلك انّه ضمّ الصادَ بعدَ أن قُلبتِ الواوُ ياءً فى لغةِ مَن كَسَر فأُقرّت الياء على حالها وامّا ثِيَرَةٌ فشاذّ والقياسُ ثِوَرَةٌ قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد انّما قالوا ثِيَرَةٌ فى جمع ثَوْرٍ للفرق بين هذا الحيوان وبين ثِوَرَةٍ جمع ثَوْرٍ وهى القطعة من الأَقِط وقالوا ناقةٌ بِلْوُ أسفارٍ وبِلْىُ أسفارٍ وهو من بَلَوْتُ وقالوا ناقةٌ عِلْيانٌ وعِلْيانةٌ اى طويلة جسيمة فهو من عَلَوْتُ فقلبوا الواو ياءً لما ذكرناه من الكسرة قبلها ولم يعتدّوا بالساكن بينهما لضعفه فامّا يَيْجَلُ فقد تقدّم

والعلّة فى ذلك قريبة من حديث رِداء وكِساء وذلك انّ الواو فيها طريقان احدهما انّ الواو الاولى مَدّة زائدة فلم يُعتدّ بها كما كانت الالف فى كساء كذلك فصارت الواو التى هى لام الكلمة كانّها وليت الضمّةَ وصارت فى التقدير عُصُو فقلبوا الواو ياء على حدّ قلبها فى أَحْقٍ وأَدْلٍ والآخَرُ انّهم نزّلوا الواو الزائدة منزلةَ الضمّة فكما قلبوا فى أَدْلٍ وأَحْقٍ كذلك قلبوا فى نحو عُصِيّ ودُنِيّ وانضاف الى ذلك كونُ الكلمة جمعًا والجمعُ مستثقل فصار عُصِيًّا ومنهم من يُتْبِع ضمّةَ الفاء العينَ ويكسرها ويقول عِصِيّ بكسر العين والصاد ليكون العملُ من وجه واحد ولو كان المثال عُصُوًّا اسما واحدا غيرَ جمع لم يجب القلبُ لخفّة الواحد الا تراك تقول مَغْزوّ ومَدْعوّ وعُتوّ مصدرُ عَتَا يَعْتو فيقرّ الواو هذا هو الوجه ويجوز القلبُ فتقول مَغْزِيّ ومَدْعِيّ قال الشاعر

* وقد علِمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أنّنى * أنَا اللَيْثُ مَعْدُوًّا عَلَىَّ وعادِيَا *

يروى بالوجهين معًا فامّا نحو عُصِيّ وحُقِيّ فلا يجوز فيها الّا القلبُ لكونها جموعا فامّا النُحُوّ فى جمع نَحْو وهو السَحاب والنُحُوّ للجهات فهو جمع نَحْو وهو المصدر فشاذّ كانّه خرج شبيهُه على اصل البناء نحو القَوَد والحَوَكة قال ابو عثمن هذا شاذّ ومشبَّه بما ليس مثلَه فامّا غازٍ فالياء فيه من الواو لانّه من غَزَا يَغْزو وانّما وقعت الواو طرفًا وقبلها كسرة والطرفُ فى حكم الساكن لانّه بعَرَضيّة الوقف والموقوفُ عليه ساكنٌ فقُلبت ياء على حدّ قلبها فى ميزانٍ وميعاد ونظائرُ ذلك كثيرة نحو داعٍ ودانٍ وما أشبه ذلك فامّا غازِيَة ومَحْنِيَة فأصلهما غازِوَة ومَحْنُوَة وانّما قُلبت الواو وإن كانت متحرّكة من قِبَل انّها وقعت لامًا فضعُفت وكانت التاء كالمنفصلة فان قيل فقد قالوا حُنْذُوَة فصحّحوا الواو قيل انّما صحّت فيه الواو وإن كانت آخِرا من قِبَل انّهم لو قلبوها فقالوا حُنْذِيَة لم تعلم افْعُلْوَة هى ام فُعْلِيَة فجرت مجرى حِذْرِيَة وعِفْرِيَة وامّا أَدْلٍ فى جمع دَلْو وأَحْقٍ فى جمع حَقْو فهما من جموع القلّة على حدّ أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ فى جمع فَلْس وكَعْب ولكنّه لمّا وقعت الواو طرفًا بعد ضمّة وليس ذلك فى الاسماء المتمكّنة عدلوا عنه الى ان أبدلوا من الضمّة كسرةً فانقلبت الواو ياء فصار من قبيل المنقوص ومنه قول الشاعر

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَته * بالرَقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ *

والاصل أَجْرُوٌ فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياء على ما تقدّم وامّا قِيامٌ وانقِياد فانّما اعتلّت العين فيهما مع انكسارِ ما قبلها لاعتلال فعلَيْهما ولولا ذلك لم يجب الاعتلالُ لتحرّك الواو ووقوعها

وانفتاح ما قبلها من قِبَل مشابَهتها نفسِها الاسمَ والفعلَ الا ترى انّها تُلْغَى فى قولهم أَنَا اذًا أُكْرِمُكَ ولا تُعْمِلها كما يُلْغَى الفعل فى قولهم ما كان أَحْسَنَ زيدًا والاسمُ فى قولهم كان زيدٌ هو العاقلَ ويقع آخِرًا غيرَ متّصل بالفعل كقولك أنا أُكْرِمُكَ اذَنْ فلمّا أشبهت الاسمَ والفعلَ أُبدلت من نونها الالفُ فى الوقف كما أُبدلت فى رأيت رجلًا ولَنَسْفَعًا فإن قيل اذا كنتم انّما أبدلتم من نونِ اذًا فى الوقف الفًا لشَبَهها بالاسم والفعل فهلّا أبدلتم من النون الاصليّة فى الاسم نحو حَسَنٍ وقَطَنٍ فكنت تقول حَسَا وقَطَا قيل القلب انّما كان لشَبَه هذه النون بالتنوين ونونِ التأكيد ونونُ حَسَن وقَطَن متحرّكة فقويت بالحركة وقَلْبُ التنوين والنون الخفيفة لانّهما ساكنان فاعرفه،

فصل ٦٨٥

قال صاحب الكتاب والياء أُبدلت من أختَيْها ومن الهمزة ومن احدِ حرفَيِ التضعيف ومن النون والعين والباء والسين والثاء فابدالُها من الالف فى نحو مُفَيْتيح ومَفاتِيح وهو مطّرد ومن الواو فى نحو ميقات وعِصِيّ وغازٍ وغازِيَة وأَدْلٍ وقِيام وانْقِياد وحِياض وسيِّد ولَيَّة وأَغْزَيْتُ واستغزيتُ وهو مطّرد وفى نحو صِبْيَة وثِيَرَة وعَلْيان ويَيْجَل وهو غير مطّرد،

قال الشارح انّما كثر ابدالُ الياء لانّه حرفٌ مجهورٌ مخرجُه من وسط اللسان فلمّا توسّط مخرجُه الفمَ وكان فيه من الخفّة ما ليس فى غيره كثر ابدالُه كثرةً ليست لغيره وإبدالُها وقع على ضربين مطّردٌ وشاذٌّ فالمطّرد ابدالُها من ثلثة احرف الالفِ والواوِ والهمزة فابدالُها من الالف اذا انكسر ما قبلها نحوَ قولك فى تصغير حِمْلاقٍ حُمَيْلِيقٌ وفى تصغير قِرْطاسٍ قُرَيْطِيسٌ وفى تصغير مِفْتاحٍ مُفَيْتِيحٌ وكذلك التكسير نحوُ حَمالِيقَ وقَراطِيسَ ومَفاتِيحَ ومن ذلك قاتلتُه قِيتالًا وضاربتُه ضِيرابًا قُلبت الالف فى ذلك كلّه لانكسارِ ما قبلها وانّما وجب قلبُها ياءً اذا انكسر ما قبلها لضَعْفها بسَعَة مخرجها فجرت مجرى المدّة المُشْبِعة عن حركة ما قبلها فلم يجز ان تُخالِف حركةُ ما قبلها مخرجَها بل ذلك ممتنعٌ مستحيلٌ واما ابدالُها من الواو فاذا سكنت وانكسر ما قبلها ولم تكن مدّغمة نحوَ ميقات وميزانٍ لانّه من الوقت والوزن ومن ذلك رِيحٌ ودِيمَةٌ لانّه من الرَّوْح ودَوَّمت السحابة فامّا عُصِيٌّ وحُقِيٌّ ودُلِيٌّ ونحوها فإنّ عَقْدَ ذلك انّ كلّ جمع يكون على فُعُولٍ ولامه واوٌ فإنّ اللام تنقلب ياءً فيصير عُصُويٌ فيجتمع الواو والياء والاوّل ساكنٌ فتُقْلَب الواو ياءً وتُدْغَم الواو فى الياء على حدّ طَيٍّ ولَيٍّ

وذلك انّه اراد الداووة ثمّ قلب الواو الاخيرة ياء على حدّ غازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ ومن ذلك قولهم فى يَوْجَلُ ياجَلُ وقالوا فى يَيْأَسُ يَاءَسُ وانّما قلبوا الواو والياء الفًا لانّهم رأوا انّ جمع الياء مع الالف أسهل عليهم من الجمع بين الياءين ومن الياء مع الواو وفيها لغاتٌ قالوا وَجِلَ يَوْجَلُ على الاصل ويَاجَلُ بقلب الواو الفًا واجراءً لحرف الساكن مجرى المتحرّك وقالوا يِيجَلُ بكسر حرف المضارعة ليكون ذلك طريقا الى قلب الواو ياء وقالوا يَيْجَلُ بقلب الواو ياء من غير كسره واجراء الياء المتحرّكة ههنا مجرى الساكنة فقلبوا لها الواوَ على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ كما أجروا الساكنة مجرى المتحرّكة فى طائِيّ وداوِيّ والأشبهُ ان يكون قوله * تَزَوَّدَ مِنّا بين أُذْناه طَعْنَةً * ونظائرُه من ذلك،

قال صاحب الكتاب وإبدالها من الهمزة لازمٌ فى نحوِ آدَمَ وغيرُ لازم فى نحوِ راسٍ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على ذلك وانّما وقع البدل فى نحو آدَمَ لازمًا لاجتماع الهمزتَيْن ومعنى اللزوم انّه لا يجوز استعمال الاصل وامّا رَاسٌ فيجوز استعمال الاصل والفرع فكان غيرَ لازم لذلك،

قال صاحب الكتاب وإبدالها من النون فى الوقف خاصّةً على ثلثة اشياء المنصوبِ المنوَّنِ وما لحقته النونُ الخفيفةُ المفتوحُ ما قبلها وإذَنْ كقولك رأيت زيدَا ولَنَسْفَعَا وفعلتُها اذَا،

قال الشارح انّما أُبدلت الالف من النون فى هذه المواضع لمضارعة النون حروفَ المدّ واللين بما فيها من الغُنّة وقد تقدّم القول انّ الالف تُبْدَل من التنوين فى حال النصب وقد تقدّم فى الوقف العلّةُ التى لأجلها جاز إبدالُ هذا التنوين الفًا وامّا السببُ الذى يمنع من التعويض فى المرفوع فى الوقف واوًا وفى المجرور ياء فلم نُعدْه ههنا فامّا ابدالُها من نون التأكيد الخفيفة اذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها فنحوُ قوله تعالى لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ اذا وقفت قلت لَنَسْفَعَا وكذلك اِضْرِبَنْ زيدا اذا وقفت قلت اِضْرِبَا قال الأعشى * ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللّهَ فَٱعْبُدَا * يريد فاعبدَنْ وقال الاخر

* متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا فى دِيارنا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا *

يريد تَأَجَّجَنْ فأبدلها الفًا والعلّةُ فى ذلك شَبَهُ النون هاهنا بالتنوين فى الاسماء الا ترى انّهما من حروف المعانى ومحلُّهما آخرُ الكلمة وهى خفيّة ضعيفة وقبلها فتحةٌ فأُبدل منها الالف كما أُبدل من التنوين وقد قيل فى قول امرئِ القيس * قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ * اراد قِفَنْ ونظائرُ ذلك كثيرة وامّا اِذَنْ التى للجزاء فإنّ نونها وان كانت غير زائدة فانّها تُبْدَل فى الوقف الفًا لسكونها وانفتاحِ ما قبلها ولا يلزم ذلك فى أَنْ وعَنْ ولَنْ لانّ البدل فى اِذَنْ انّما كان مع ما ذكرتُه من سكونها

الباب وذلك نحو القَوَد والأَوَد والخَوَنَة والحَوَكَة كأنّهم حين ارادوا إخراجَ شىء من ذلك مصحَّحًا ليكون كالامارة والتنبيه على الاصل تأوّلوا الحركةَ بأن نزّلوها منزلة الحرف فجعلوا الفتحة كالالف والكسرة كالياء وأجروا فَعَلًا بفتح العين مُجرَى فَعالٍ وفَعِلًا بكسر العين مجرى فَعِيلٍ فكما يصحّ نحوُ جَوابٍ وصَوابٍ لأجل الالف وطَوِيل وحَوِيل لاجل الياء صحّ نحوُ القَوَد والحَوَكة لاجل الفتحة وحَوِلٍ وعَوِرٍ لاجل الكسرة فكانت الحركة التى هى سببُ الاعلال على هذا التأويل سببًا للتصحيح ولذلك من التأويل كسّروا نحوَ نَدًى على أَنْدِيَةٍ كما كسّروا رِداءً على أَرْدِيَةٍ قال الشاعر

* فى لَيْلَةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ * لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمائها الطُنُبا *

وما عدا ما ذُكر ممّا تحرّكت فيه الواوُ والياءُ وانفتح ما قبلهما فانّهما تُقْلَبان الفَيْن نحوَ قالَ وباعَ وطالَ وخافَ وهابَ وغزَا ورَمَى وبابٍ ودارٍ وعَصًا ورَحًى واعلم انّ الواو والياء لا تُقْلَبان الّا بعد إيهانهما بالسكون ولا يلزم على ذلك القلبُ فى نحو سَوْطٍ وشَيْخٍ لانّه بُنى على السكون ولم يكن له حظٌّ فى الحركة فيَهِنَ بحذفها فلو رُمْتَ قَلْبَ الواو والياء فى قَوَمَ وبَيَعَ وهما متحرّكان لأحلتَ لاحتمائهما بالحركة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وغيرُ مطّرد فى نحو طائِيٍّ وحارِيٍّ وياجَلُ،

قال الشارح وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنتين الفًا وذلك اذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفّة وذلك قليل غير مطّرد قالوا فى النسب الى طَيِّءٍ طائِىٌّ والاصل طَيِّئِىٌّ فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة فحذفوا الياء الاولى فصار طَيْئِيًّا كما قالوا سَيْدٌ ومَيْتٌ فى سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ثمّ أبدلوا من الياء الفًا فقالوا طائِىٌّ للفتحة قبلها والذى حملهم على ذلك طلبُ الخفّة وقالوا فى النسب الى الحِيرَة حارِىٌّ قال الشاعر

* فَهِىَ أَحْوَى مِن الرِبْعِيِّ حاجِبُه * والعَيْنُ بالاُثْمُدِ الحارِيِّ مَكْحُولُ *

كأنّه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات فأبدل من كسرة الحاء فتحةً ومن الياء الفًا وقد جاء فى الحديث ارْجِعْنَ مَأزُوراتٍ غيرَ ماجوراتٍ وأصله مَوْزوراتٌ فقلبت الواو الفًا تخفيفًا كما ذكرنا وقد قالوا فى النسب الى دَوٍّ داوِىٌّ قلبوا من الواو الاولى الساكنة الفًا قال ذو الرمّة

* داوِيّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما * يَمٌّ تَراطَنَ فى حافاتِه الرُومُ *

ويجوز ان يكون بنى من الدَوّ فاعلًا ثمّ نسب اليه من ذلك قول عمرو بن مِلْقَطٍ

* والخَيْلُ قد تُجْشِمُ أَرْبابَها الـ * شِقَّ وقد تَعْتَسِفُ الداوِيَهْ *

وقبلها فتحةٌ فاجتمع اربعةُ أمثال واجتماعُ الامثال عندهم مكروهٌ ولذلك وجب الادّغامُ فى مثل شَدَّ ومَدَّ فهربوا والحالةُ هذه الى الالف لانّه حرفٌ يُؤمَن معه الحركةُ وسوّغ ذلك انفتاحُ ما قبلها اذ الفتحةُ بعضُ الالف وأوّلٌ لها وكان اللفظ لفظَ الفعل فإنّ الفعل يكون فَعَلَ وفَعِل وفَعُل والافعالُ بابُها التصرّف والتغيّر لتنقّلها فى الأزمنة بالمُضىّ والحال والاستقبال ولذلك لم يقلبوا نحو عِوَضٍ وحِوَلٍ والعُيَبَة والغُيَب لخروجها عن لفظ الفعل مع أنّا لو قلبناها فى نحو عِوَضٍ لَصرنا الى الياء للكسرة قبلها ولو قلبنا فى العُيَبَة لصرنا الى الواو لضمّ ما قبلها وهما لفظٌ لا تُؤمَن معه الحركةُ فلم ينتفعوا بالقلب   واعلم انّ هذا القلب والاعلال له قيودٌ منها ان تكون حركة الواو والياء لازمةً غيرَ عارضة لانّ العارض كالمعدوم لا اعتداد به الا ترى انّهم لم يقلبوا نحو اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ولَتُبْلَوُنَّ وَلَا تَنْسَوُا ٱلْفَضْلَ لكون الحركة عارضةً لالتقاء الساكنين كما لم يجز همزُها لانضمامها كما جاز فى أَثْؤُب وأَسْؤُق جمع ثَوْبٍ وساقٍ   ومنها ان لا يلزم من القلب والاعلال لبسٌ الا ترى انّهم قد قالوا فى التثنية قَضَيَا ورَمَيَا وغَزَوَا ودَعَوَا فلم يقلبوهما مع تحرّكهما وانفتاحِ ما قبلهما لانّهم لو قلبوهما الفَيْن وبعدهما الفُ التثنية لَوجب ان تحذف احداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس الاثنان بالواحد   وكذلك قالوا الغَلَيان والنَزَوان فصحّت الياء والواوُ فيهما مع تحرّكهما وانفتاحِ ما قبلهما لانّهم لو قلبوهما الفَيْن وبعدهما الفُ فَعَلان لَوجب حذفُ احداهما فيقال غَلانٌ ونَزانٌ فيلتبس فَعَلانٌ معتلّ اللام بفَعالٍ ممّا لامُه نونٌ فاحتملوا ثقلَ اجتماع الأشباه والأمثال اذ ذلك أَيْسَرُ من الوقوع فى محظور اللبس والإشكال   فامّا الحَيَدانُ والجَوَلانُ فمحمولٌ على النَزَوان والغَلَيان لانّهم لمّا صحّحوا اللام مع ضُعْفها بتطرّفها كان تصحيحُ العين أَوْلى لقوّتها بقُرْبها من الفاء وبُعْدها من الطرف   فامّا ماهان وداران فشاذّ فى الاستعمال وإن كان هو القياس   ومن ذلك نحوُ هَوَى وغَوَى ونَوَى وشَوَى فإنّهم لم يُعِلّوا العين لاعتلال اللام فلم يكونوا يجمعون بين إعلالَيْن فى كلمة واحدة وكان إعلالُ اللام أَوْلى لتطرّفها   ومن ذلك قولهم عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ اذا رفع رأسَه لم يُعِلّوا ذلك لانّ عَوِرَ فى معنى اِعْوَرَّ وصَيِدَ فى معنى اِصْيَدَّ فلمّا كان لا بدّ من صحّة العين فى اِعْوَرّ واِصْيَدّ لسكون ما قبل الواو والياء فيهما صحّحوا العين فى عَوِرَ وصَيِدَ لانّهما فى معناهما وكالأصل وتُحذف الزوائد لضرب من التخفيف فجُعل صحّةُ العين فى عَوِرَ وصَيِدَ ونحوهما أمارةً على انّ معناها اِفْعَلَّ كما جعلوا التصحيحَ فى مِخْيَط وبابه دلالةً انّه منتقصٌ من مِخْياط   ومثلُ عَوِرَ وصَيِدَ اِعْتَوَنوا واهْتَوَشوا واجْتَوَروا صحّت الواوُ فيها لانّها بمعنى تَعاونوا وتَهاوشوا وتَجاوروا وقد شذّت الفاظٌ خُرّجت مَنْبَهةً ودليلا على

جُمعت تُطرح تاء التأنيث على حدّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ وقَمْحَةٍ وقَمْحٍ فيبقى الاسمُ على حرفَيْن آخِرُهما الفٌ وهى مُعرَّضةٌ للحذف اذا دخلها التنوينُ كما تُحذف ألفُ عَصًا ورَحًى فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد وذلك محال فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد فصار فى التقدير شاه وكان إعادةُ المحذوف أَوْلَى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبىّ ثمّ أُبدلت الهاء همزةً فقيل شاءٌ وروى ابو عُبَيْدة ان العرب تقول أَلْ فعلتَ يريدون هل فعلت وانّما قضى على الهمزة هنا بانّها بدلٌ من الهاء لأجل غَلَبَةِ استعمالِ هَلْ فى الاستفهام وقلّةِ الهمزة فكانت الهمزة اصلاً لذلك فامّا قولهم أَلَّا فعلتَ فى معنَى هَلَّا فعلت فقد قيل انّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء والاصلُ هَلَّا والحقّ انّهما لغتان لانّ استعمالهما فى هذا المعنى واحدٌ من غيرِ غلبةٍ لإحداهما على الاخرى فلم تكن الهاء اصلا بأَوْلَى من العكس واما قول الشاعر انشده الاصمعىّ * اباب بحر ضاحك زهوق * فالمراد عُباب فأبدل الهمزةَ من العين لقُرْبِ مَخْرَجَيْهِما .كما أُبدلت العين من الهمزة فى نحو قوله

* أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً * ماءُ الصَّبابةِ من عينَيْك مَسْجُومُ *

وأشباهه وقيل انّ الهمزة إصلٌ وليست بدلا وانّما هى من أَبَّ الرجلُ اذا تجهّز للذهاب وذلك انّ البَحْر يتهيّأ لِما يَزْخَر به٭

فصل ٦٨٤

قال صاحب الكتاب والالف أُبدلت من أختَيْها ومن الهمزة والنون فإبدالُها من اختيها مطّردٌ فى نحوِ قَالَ وبَاعَ ودَعَا ورَمَى وبابٍ ونابٍ ممّا تحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما ولم يمنعْ ما منع من الإبدال فى نحـوِ رَمَيَا ودَعَوَا الّا ما شذّ من نحو القَوَد والصَّيَد٭

قال الشارح قد أُبدلت الالف من اربعة احرف وهى الواو والياء وهما المراد بقوله أختيها ومن الـهمزة والنون وانّما كانت الواو والياء اختيها لاجتماعهنّ فى المدّ وإبدالها منهما نحوُ قولك قال وباع وأصله قَوَلَ وبَيَعَ فقلبوا الواو والياء الفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما وكذلك طَالَ وهَابَ وخَافَ والاصلُ طَوُلَ وهَيِبَ وخَوِفَ فأُبدلتا أَلِفَيْن لِما ذكرنا وكذلك عَصًا ورَحًى اصلُهما عَصَوٌ ورَحَيٌ وكذلك دَعَا ورَمَى اصلُهما دَعَوَ ورَمَيَ فصارا الى الابدال لِما ذكرنا من تحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما والعلّةُ فى هذا القلب اجتماعُ الاشباه والامثال وذلك انّ الواو تُعَدّ بضمّتَيْن وكذلك الياء بكسرتَيْن وهى فى نفسها متحرّكةٌ

فيه اصلٌ لانّه للعموم لا للافراد ولذلك لا يُستعمل فى الواجب لا تقول فى الدار احدٌ وفى الحديث انّه قال لرجلٍ أشار بسَبّابتَيْه فى التشهّد أَحِّدْ أَحِّدْ اى وَحِّدْ وَحِّدْ،

قال صاحب الكتاب ومن الياء فى قَطَعَ اللّهُ أَدَيْهِ وفى أَسْنانه أَلَلٌ وقالوا الشِئْمَةُ،

قال الشارح وقد أبدلوا الهمزة من الياء المفتوحة كما أبدلوها من الواو وهو أقلّ من الواو قالوا قطع الله أَدَيْه يريدون يَدَيْه ردّوا اللامَ وأبدلوا من الفاء همزةً وقالوا فى أسنانه أَلَلٌ يريدون يَلَلٌ فأبدلوا الياء همزةً واليَلَلُ قِصَرُ الأسنان العُلَى ويقال انعطافُها الى داخل الفم يقال رجلٌ أَيَلُّ وامرأةٌ يَلّاء قال لبيد

* رَقَمِيّات عليها ناهِضٌ * تُكْلِحُ الأَرْوَقَ منهم والأَيَلْ *

وقالوا الشِئْمَةُ وهى الخليقة وأصلها الياء فالهمزةُ بدلٌ من الياء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وابدالها من الهاء فى ماء وأَمْواء قال

* وبَلْدةٍ قالِصَةٍ أَمْواؤُها * ماصِحَةٍ رَأْدَ الضُحَى أَفْياؤُها *

وفى أَلْ فعلتَ وأَلّا فعلتَ ومن العين فى قوله * أُبابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوقٍ *،

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من الهاء وهو قليل غيرُ مطّرد قالوا ماءٌ وأصله مَوَهٌ فقلبوا الواو الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار فى التقدير ماهًا ثمّ أبدلوا من الهاء همزةً لانّ الهاء مشبّهةٌ بحروف العلّة فقُلبت كقَلْبها فصار ماء وقولُهم فى التكسير أَمْواهٌ وفى التصغير مُوَيْهٌ دليلٌ على ما قلناه من انّ العين واوٌ واللامَ هاءٌ وقد قالوا فى الجمع ايضا أَمْواءٌ فهذه الهمزة ايضا بدلٌ من الهاء فى أَمْواه ولمّا لزم البدلُ فى ماء لم يُعيدوه الى اصله فى أَمْواء كما قالوا عيدٌ وأَعْيادٌ فامّا البيت فأنشده ابن جِنّى قال انشدنى ابو علىّ * وبلدة قالصة الخ * فالشاهد فيه انّه جمع من غير هاء بالهمزة وقوله قالصة اى مرتفعة من قولهم قلص الماء فى البئر اى ارتفع وماصحةٌ اى قصيرة يقال مصح الظِلُّ اى قصر ورَأْدُ الضحى ارتفاعُه ومن ذلك قولهم شاءٌ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء وهو جمعُ شاةٍ وأصله شَوْهَةٌ بسكون الواو على وزن فَعْلَةٍ كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلّة لخفائها وضُعْفها وتطرُّفها وهم كثيرًا مّا يحذفون حروف العلّة اذا وقعت طَرَفًا بعدهنّ تاء التأنيث نحو بُرَةٍ وثُبَةٍ وقُلَةٍ كانّهم اقاموا هاء التأنيث مقام المحذوف ومثلُ شاة فى حذف لامه عِضَةٌ وأصله عِضَهَةٌ يدلّ على ذلك قولهم جملٌ عاضِهٌ فلمّا حُذفت الهاء من شاة بقى الاسم على شوة فانفتحت الواوُ لمجاورة تاء التأنيث لانّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها فقُلبت الواو الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وصارت شاةً كما ترى فلمّا

فلمّا احتاج الى حركة الالف حرّكها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومن الواو غيرِ المضمومة فى نحو إشاحٍ وإفادةٍ وإسادةٍ وإِعَآءِ أَخِيهِ فى قراءة سَعيد ابن جُبَيْرٍ وأَناةٍ وأَسْماءَ وأَحَدٍ وأَحَدْ فى الحديث والمازنىّ يرى الإبدالَ من المكسورة قياسًا،

قال الشارح يريد انّ من العرب من يُبْدِل من الواو المكسورة همزةً اذا كانت فاءً ومن المفتوحة فمثال ابدالها من المكسورة قولهم وِشاحٌ وإِشاح ووِسادةٌ وإسادة والوِشاحُ سَيْرٌ او ما يُضْفَر من السير ويُرصّع بالجوهر وتَشُدّ به المرأةُ وَسَطَها والوِسادةُ المِخَدّة وقالوا وِعآءٌ وإِعآءٌ وقرأ سعيد بن جُبَيْر قبل اِعآءِ أَخِيه وقالوا وِفادةٌ وافادة وانشد سيبويه

* أَمّا الإِفادةُ فَٱسْتَوْلَتْ رَكائِبُها * عند الجَبابير بالبَأْساء والنِعَمِ *

ووجهُ ذلك انّهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة لانّهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمّة الا ترى انّك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها كما تحذف الضمّة منها من نحوِ هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ الّا انّ هَمْزَ الواو المكسورةِ وإن كثُر عندهم فهو اضعفُ قياسًا من همز الواو المضمومة وأقلّ استعمالا الا ترى انّهم يكرهون اجتماعَ الواوَيْن فيُبْدِلون من الاولى همزةً نحوَ الأَواقى ولا يفعلون ذلك فى الواو والياء نحوَ وَيْحٍ ووَيْس ووَيْلٌ ويَوْمٌ فلمّا كان حكمُ الضمّة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو وجب ان يكون حكمُ الكسرة مع الواو قريبا من حكم الياء مع الواو واعلم انّ اكثر اصحابنا يقفون فى همز الواو المكسورة على السّماع دون القياس الّا أبا عثمان فانّه كان يَطّرِد ذلك فيها اذا وقعت فاءً لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى فإن انكسر وسطُها لم يُجِز همزَها نحوَ طَوِيل وطويلة وامّا المفتوحة فقد أُبْدِل منها الهمزةُ ايضا على قلّة وندرة قالوا امرأةٌ أَناةٌ وأصله وَناةٌ فَعَلَةٌ من الوَنْى وهو الفتور وهو ممّا يوصَف به النساء لانّ المرأة اذا عظمت عَجِيزَتُها ثقُلت عليها الحركةُ قال الشاعر

* رَمَتْه أَناةٌ من رَبِيعَةِ عامرٍ * نَؤُومُ الضُحَى فى مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ *

وقالوا أَسْمَآءُ اسمَ امرأة وفيه وجهان احدهما ان تكون سُمّيتْ بالجمع فهو أَفْعالٌ وانّما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف والوجهُ الثانى ان يكون وزنه فَعْلاءَ من الوَسامة وهو الحُسْن من قولهم فلانٌ وَسِيمُ الوجه اى ذو وسامة وانّما أبدلوا من الواو الهمزةَ فعلى هذا لا تصرفه فى المعرفة ولا فى النكرة وعلى القول الاوّل لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً وامّا أَحَدٌ من قولهم فى العدد أَحَدَ عَشَرَ وأَحدٌ وعشرون فالهمزةُ فيه مبدلةٌ من الواو وأصله وَحَدٌ لانّه من الوَحْدة ومعنى الإفراد وأمّا ما بالدار من احدٍ فالهمزةُ

مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ قد يصير الى النصب والجرّ وتزول الضمّة،

قال صاحب الكتاب وغيرُ المطّرد ابدالُها من الالف فى نحو دَأَبّة وشَأَبّة وابْيَأَضّ وادْهَأَمّ وعن العجّاج انّه كان يهمز العَأْلَمَ والخَأْتَمَ وقال * فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ * وحُكى بَأْزٌ وقَوْقَأَتِ الدجاجةُ وقال

* يا دارِمِيَّ بدَكادِيكِ البُرَقْ * صَبْرًا فقد هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَأَقْ *

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من الالف فى مواضعَ صالحةِ العدّة وقد تقدّم بعضُ ذلك فى مواضعَ من هذا الكتاب قالوا دَأَبّة وشَأَبّة فى دابّة وشابّة فهمزوا الالف كانّهم كرهوا اجتماع الساكنين فحرّكت الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزةً لانّ الالف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرَجِ لا يحتمل الحركةَ فاذا اضطرّوا الى تحريكه قلبوه الى اقرب الحروف اليه وهو الهمزة ومن ذلك ابْيَأَضّ وادْهَأَمّ وقال دُكَيْنٌ * وحَلْبُه حتّى ٱبْيَأَضَّ مِلْبَنُهْ * وقال كُثَيِّرٌ

* وللأَرْضِ أمّا سُودُها فتَجَلّلَتْ * بَياضًا وأمّا بِيضُها فٱدْهَأَمَّتِ *

يريد ادْهامَّتْ وقالوا اشْعَأَلَّ فى اشْعالَّ وانشدوا

* وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ * عَلَا لِمَّتِى حتّى ٱشْعَأَلَّ بَهِيمُها *

يريد اشْعالّ وعن ابى زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ فظننته قد لحن حتّى سمعتُ العرب تقول دَأَبّة وشَأَبّة وعن العجّاج انّه كان يهمز العَأْلَمَ والخَأْتَمَ وانشدوا له

* يا دارَ سَلْمَى يا ٱسْلَمِى ثُمّ ٱسْلَمِى * فخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ *

رُوى هذا البيت مهموزا وذلك من قِبَلِ انّ الالف فى العالم تأسيسٌ لا يجوز معها الّا مثلُ الساجمِ واللازمِ فلمّا قال يا دار سلمى يا اسلمى ثمّ اسلمى هَمَزَ العالمَ لتجرى القافيةُ على منهاجٍ واحدٍ فى عدم التأسيس وحكى اللحيانىّ عنهم بَأْزٌ بالهمزة والاصلُ بازٌ من غير همزة قال الشاعر

* كأنّه بَأْزُ دَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ * جَلَى القَطَا وَسْطَ قاعٍ سَمْلَقٍ سَلَقِ *

ويدلّ على ذلك قولهم فى الجمع أَبْوازٌ وبِيزانٌ ومن ذلك قَوْقَأَتِ الدجاجة وانشد الفرّاء * يا دارمىّ الخ * وذلك انّه لمّا اضطرّ الى حركة الالف قبل القاف من المشتاق لانّها تُقابِل لامَ مستفعلن فلمّا حرّكها انقلبت همزةً كما قدّمنا الّا انّه حرّكها بالكسرة لانّه اراد الكسرة التى كانت فى الواو المنقلبةِ الالفُ عنها وذلك أنّه مُفْتَعِلٌ من الشَّوْق وأصله مُشْتَوِقٌ ثمّ قُلبت الواو الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها

ألفاظٌ يسيرةٌ من نحو دَدَنٍ وأكثرُ ما يجيء مع الفصل نحو كَوْكَبٍ ودَيْدَنٍ فلمّا ندر فى الحروف الصِحاح امتنع فى الواو لثقلها مع انّها تكون مُعرَّضة لدخول واو العطف وواوِ القسم فيجتمع ثلاثُ واوات وذلك مستثقَلٌ فلذلك قالوا فى جمع واصِلة أواصلُ قال الشاعر

* ضَرَبَتْ صَدْرَها الىَّ وقالت * يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَواقِى *

وكذلك لو بنيتَ من وَعَدَ ووَزَنَ مثلَ جَوْرَبٍ ودَوْكَسٍ لقلت أَوْعَدٌ وأَوْزَنٌ ولو سمّيتَ بهما لأنصرفا فى المعرفة لانّهما فَوْعَلٌ ككَوْثَرٍ وجَوْهَرٍ وليسا بأَفْعَلَ كأَدْرَعَ وأَوْلَجَ ولذلك لو صغّرتَ نحو واصِلٍ وواقِيَةٍ لقلت أُوَيْصِلٌ وأُوَيْقِيَةٌ والاصل وُوَيْصل ووُوَيْقية فالقلبُ هنا همزةً له سببان احدهما اجتماعُ الواوين والثانى انضمامُ الواو للتصغير فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والجائزُ إبدالُها عن كلّ واوٍ مضمومةٍ وقعت مفردةً فاءً كأُجُوهٍ او عينا غيرَ مدّغم فيها كأَدْوُرٍ او مشفوعةً عينًا كالغُوُور والنَؤُور،

قال الشارح اذا تضمّنت الواو ضمًّا لازمًا جاز ابدالُها همزةً جوازًا حسنًا وكان المتكلّم مخيّرًا بين الهمزة والاصل فاءً كانت الهمزةُ او عينًا وذلك نحو وُجوهٍ وأُجوهٍ ووُقِّتت وأُقِّتت وفيما كان عينا نحو أَدْؤُرٍ فى جمع دَارٍ وأَثْؤُبٍ فى جمع ثَوْبٍ قال عمر بن ابى رَبِيعَةَ * وأُطْفِئَتْ مَصابِيحُ شَبَّتْ بالعِشاء وأَنْؤُرُ * وقال آخرُ * لكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبَا * وصار ذلك قياسا مطّردا كرفع الفاعل ونصبِ المفعول وذلك لكثرةِ ما ورد عنهم من ذلك مع مُوافَقة القياس وذلك انّ الضمّ يجرى عندهم مجرى الواو والكسرة مجرى الياء والفتحة مجرى الالف لانّ مَعْدِنها واحدٌ ويسمّون الضمّة الواوَ الصغيرةَ والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ والفتحةَ الالفَ الصغيرةَ فكانت هذه الحركاتُ أوائلَ هذه الحروف اذ الحروفُ تنشأ عنها فى مثل الدراهيم والصَيارِيف ولم يَهْجُ ولم يَدْعُ وكانت الواو تُحذف للجزم فى نحو لم يَدْعُ ولم يَغْزُ كما تُحذف الحركة فى نحو لم يَضْرِبْ ولم يَخْرُجْ فلمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبةُ أجروا الواو والضمّة مجرى الواوَيْن المجتمعَيْن فلمّا كان اجتماعُ الواوين يوجب الهمزةَ فى نحو واصِلةٍ وأواصِلَ على ما تقدّم كان اجتماعُ الواو مع الضمّة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه حطًّا لدرجة الفرع عن الاصل وقولُنا لازم تحرّزٌ من العارضة التى تعرض لالتقاء الساكنين نحوِ قوله تعالى اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ومن العارض ضمّةُ الاعراب فى مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ وغَزْوٌ الضمّةُ فى ذلك كلّه لا تُسوّغ الهمزةَ لكونها عارضةً الا ترى انّ احد الساكنين قد يزول ويرجع الى اصله وكذلك ضمّةُ الاعراب فى

حكم الفتحة والياء الزائدة فى حكم الكسرة انّهم أجروا فَعالًا فى التكسير مجرى فَعَلٍ فقالوا جَوادٌ وأَجْوادٌ كما قالوا جَبَلٌ وأَجْبالٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ وأجروا فَعيلًا مجرى فَعِلٍ فقالوا يَتيمٌ وأَيْتامٌ كما قالوا كَتِفٌ وأَكْتافٌ واذا كانت الالف الزائدةُ فى حكم الفتحة فكما قلبوا الواوَ والياء اذا كانتا متحرّكتَيْن للفتحة قبلهما فى نحو عَصًا ورَحًى كذلك تُقْلَب فى نحو كِساء ورِداء للالف الزائدة قبلها مع ضُعْفها بتطرّفها فصار التقدير كساا ورداا فلمّا التقى الالفان وهما ساكنان وجب حذفُ احدهما او تحريكه فكرهوا حذفَ احدهما لئلّا يعود الممدودُ مقصورا ويزول الغرضُ الذى بنوا الكلمة عليه فحرّكوا الالف الاخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزةً وصارت كساء ورداء فالهمزةُ فى الحقيقة بدلٌ من الالف والالف بدلٌ من الواو والياء وامّا العِلْباء فهو عَصَبُ العنق وهما عِلْباوانِ بينهما مَنْبِتُ العُرْف فالهمزةُ فيه زائدة لقولهم عَلِبَ البعيرُ اذا أخذه داءٌ فى جانبَىْ عنقه وبعيرٌ معلَّبٌ موسومٌ فى علبائه والحقّ انّ الهمزة بدلٌ من الالف ومثلُه حِرْباء وعِزْهاء الاصلُ عِلْباىٌ وحِرْباىٌ وعِزْهاىٌ ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة للمدّ فقُلبت الفًا ثمّ قُلبت الالف همزةً كما تقدّم فى كساء ورداء والذى يدلّ على انّ الاصل فى حرباء حرباىٌ وفى علباء علباىٌ بالياء دون ان يكون علباوا بالواو أنّ العرب لمّا أنّثت هذا الضربَ بالتاء فأظهروا الحرفَ لم يكن الّا بالياء وذلك نحو دِرْحايَةٍ ودِعْكايَةٍ وهو القصير السمين فصحّت الياءُ عند لحاق تاء التأنيث كما صحّت فى نحو الشَقاوة والعَباية وذلك انّ هاء التأنيث قد حصّنت الواوَ والياء عن القلب والإعلال لأنّهم يقلبونهما اذا كانتا طرفا ضعيفتين فامّا اذا تحصّنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلالُ وامّا قائلٌ وبائعٌ فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله فالهمزةُ فيه بدلٌ من اللام فالاصلُ فيهما قاوِلٌ وبايِعٌ فأُريد إعلالُهما لاعتلال فعلَيْهما والإعلالُ يكون إمّا بالحذف او بالقلب فلم يجز الحذفُ لانّه يُزيل صيغةَ الفاعل ويصيّره الى لفظ الفعل ولا يكفى الاعرابُ فاصلًا بينهما لانّه قد يطرأ عليه الوقفُ فيزيله فيبقى الالتباسُ على حاله وكانت الواو والياء بعد الف زائدة وهما مُجاوِرتا الطرفِ فقُلبتا همزةً بعد قلبها الفًا على حدّ العمل فى كساء ورداء وكما قلبوا العين فى صُيَّمٍ وقُيَّمٍ تشبيهًا بعُصِيٍّ وحُقِيٍّ والذى يدلّ انّ الاعلال ههنا انّما كان لاعتلال الفعل انّه اذا صحّت الواو والياء فى الفعل صحّتا فى اسم الفاعل نحو عاوِرٌ الا تراك تقول عاوِرٌ وحاوِلٌ وصايِدٌ لقولك فى الفعل عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ

فامّا ابدالها من الواو ففى الواقعة اوّلًا مشفوعةً بأخرى لازمةٍ نحو أُواصِلَ وأُواقٍ والاصلُ وَواصِلُ ووَواقٍ والعلّةُ فى ذلك انّ التضعيف فى اوائل الكلم قليلٌ وانّما جاء منه

حَمْراء وصَحْراء والمنقلبةُ لامًا فى نحو كِساء ورِداء وعِلْباء او عينًا فى نحو قائِل وبائِع ومن كلّ واوٍ واقعةٍ اوّلا شُفعتْ بأُخْرَى لازمةٍ فى نحو أَواصِلَ وأَواقٍ جمعَىْ واصلة وواقية قال * يا عَدِىُّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِى * وأُوَيْصِلٍ تصغيرِ واصِلٍ،

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من خمسة احرف وهى الالف والواو والياء والهاء والعين وذلك على ضربين مطّردٌ وغيرُ مطّرد والمطّردُ واجبٌ وجائزٌ فامّا إبدالُها من الالف واجبًا فمن الف التأنيث نحوُ حَمْراء وبَيْضاء وصَحْراء وعُشَراء فهذه الهمزةُ بدلٌ من الف التأنيث كالتى فى حُبْلَى وسَكْرَى وقعتْ بعد الف زائدة للمدّ والاصلُ بَيْضَى وحَمْرَى وعُشَرَى وصَحْرَى بالقصر وزادوا قبلها ألفًا اخرى للمدّ توسّعًا فى اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث ليصير له بناءان ممدودٌ ومقصورٌ فالتقى فى اخر الكلمة ساكنان وهما الالفان الفُ التأنيث وهى الاخيرة وألفُ المدّ وهى الاولى فلم يكن بدٌّ من حذف احداهما او حركتها فلم يجز الحذفُ لانّه لا يخلو امّا ان تُحْذَف الاولى او الثانيةُ فلم يجز حذفُ الاولى لانّ ذلك ممّا يُخلّ بالمدّ وقد بُنيت الكلمة ممدودةً ولم يجز حذفُ الثانية لانّها عَلَمُ التأنيث وهو أقبحُ من الاوّل فلم يبق الّا تحريكُ احداهما فلم يجز تحريكُ الاولى لانّ حرف المدّ متى حُرّك فارَقَ المدَّ مع انّ الالف لا يمكن تحريكُها فلو حرّكت انقلبت همزةً وكانت الكلمةُ تؤول الى القصر وهم يريدونها ممدودةً فوجب تحريكُ الثانية فلمّا حُرّكت انقلبت همزةً فقيل حَمْراء وصَحْراء وعُشَراء وهذا مذهبُ سيبويه فى هذه الهمزة وقد تقدّم الكلام عليها فى مواضع بما أغنى عن اعادته وقد ذهب بعضهم الى انّ الالف الاولى فى حمراء وصفراء للتأنيث والثانية مزيدةٌ للفرق بين مؤنّثِ أَفْعَلَ نحو أَحْمَرَ وحَمْراء وأَصْفَرَ وصَفْراء وبين مؤنّثِ فَعْلانَ نحو سَكْرانَ وسَكْرَى وهو قولٌ غير مرضىّ لانّ عَلَم التأنيث لا يكون الّا طرفًا ولا يكون حشوا البتّة وقولُ من قال انّ الالفَيْن معًا للتأنيث واهٍ ايضا لعدم النظير لانّا لا نعلم علامةَ تأنيثٍ على حرفَيْن ومَن أطلق عليهما ذلك فقد تَسمّح فى العبارة لتلازمهما وامّا كِساء ورِداء ونحوُهما فالهمزةُ فيها بدلٌ من ألفٍ والالفُ بدلٌ من واو او ياء وذلك انّ اصل كساء كساوٌ ولامه واوٌ لانّه فِعالٌ من الكُسْوة ورِداء اصله رِدايٌ لانّه فِعالٌ من قولهم فلانٌ حسنُ الرِدْية ومثلُه سِقاء وغِطاء فوقعت الواوُ والياء طرفًا بعد الف زائدة وفى ذلك مأْخَذان احدُهما ان لا يُعْتَدّ بالالف الزائدة ويصير حرفُ العلّة كانّه ولى الفتحةَ فقُلبت ألفًا والثانى ان يُعتدّ بها وتتنزّل منزلةَ الفتحة لزيادتها وأنّها من جَوْهرها ومَخرجها فقلبوا حرفَ العلّة بعدها ألفًا كما يقلبونها مع الفتحة والذى يدلّ انّ الالف عندهم فى

قال الشارح البَدَل أن تقيم حرفًا مُقامَ حرف إمّا ضرورةً وإمّا صَنْعَةً واستحسانًا وربّما فرقوا بين البدل والعِوَض فقالوا البدلُ أشبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض ولذلك يقع موقعه نحوَ تاء تُخَمَة وتُكَأة وهاء هَرَقْتُ فهذا ونحوُه يقال له بدلٌ ولا يقال له عوضٌ لانّ العوض ان تقيم حرفا مقام حرف فى غير موضعه نحوَ تاء عِدَة وزِنَة وهمزة اِبْنٍ واِسْمٍ ولا يقال فى ذلك بدلٌ الّا تجوّزًا مع قلّته والبدلُ على ضربين بدلٌ هو اقامةُ حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدلٌ هو قلبُ الحرف نفسه الى لفظِ غيره على معنى احالته اليه وهذا انّما يكون فى حروف العلّة التى هى الواو والياء والالف وفى الهمزة ايضا لمقاربتها ايّاها وكثرة تغييرها وذلك نحوُ قَامَ اصلُه قَوَمَ فالالفُ واوٌ فى الاصل ومُوسِرٌ اصله الياء ورَاسٌ وآدَمُ اصلُ الالفِ الهمزةُ وانّما لُيِّنت نَبْرَتُها فاستحالت ألفًا فكلّ قلب بدلٌ وليس كلّ بدل قلبًا واعلم انّه ليس المراد بالبدل البدل الحادث مع الادّغام وانّما المراد البدل من غير ادّغام فامّا حَصْرُ حروف البدل فى العدّة التى ذكرها فالمراد الحروف التى كثُر ابدالُها واشتدّت واشتهرت بذلك ولم يُرِد انّه لم يقع البدلُ فى شىء من الحروف سوى ما ذكر ولو اراد ذلك لكان محالا الا ترى انّهم قالوا بُعْكُوكَةٌ وأصله مُعْكُوكَةٌ بالميم لانّه من المعك وقالوا بَاسْمُكَ والمراد ما اسْمك فأبدل من الميم الباء وقالوا فى الدِرْع نَثْرَةٌ واصله نَثْلَةٌ لقولهم نَثَلَ عليه دِرْعَهُ وقالوا اِسْتَخَذَ واصله اِتَّخَذَ فى احد القولَيْن فأبدلوا من التاء الاولى السين وقالوا عَنَّ زيدا قائمٌ فى أَنَّ زيدا قائمٌ وانشدوا

* فعَيْناكِ عَيْناها وجِيدُكِ جِيدُها * سِوَى عَنَّ عَظْمَ الساقِ مِنكِ دَقِيقُ *

فبان بما ذكرتُه انّ البدل لا يختصّ بالحروف التى ذكرها بل قد يجىء فى غيرها على ما ذكرتُ لك وانّما وسموا بحروف البدل ما اطّرد ابدالُه وكثُر وبعضُهم يُسْقِط السينَ واللامَ ويعدّها احد عشر حرفا ثمانيةٌ من حروف الزيادة وهى ما عدا السين واللام ويضيف اليها الجيمَ والطاء والدال وبعضُهم يعدّها اثنى عشر ويضيف اليها اللام وكان الرُمّانىّ يعدّها اربعة عشر حرفا ويضيف اليها الصاد والزاى لقولهم الصِراط والزِراط وقد قُرِئ بهما والاوّل المشهور وهو رأى سيبويه ٠

فصــل ٦٨٣

قال صاحب الكتاب فالهمزة أُبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين فابدالُها من حروف اللين على ضربين مطّردٌ وغيرُ مطّرد فالمطّردُ على ضربين واجبٌ وجائزٌ فالواجبُ إبدالُها من الف التأنيث فى نحو

فصــل ٦٨١

قال صاحب الكتاب واللام جاءت مزيدةً فى ذٰلِكَ وهُنالِكَ وأُلالِكَ قال * وهَلْ يَعِظُ الضِلّيلَ الّا أُلالِكَا * وفى عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجَلٍ وفى هَيْقَلٍ احتمالٌ ،

قال الشارح اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروف المدّ واللين ولذلك قلّت زيادتُها وقد استبعد الجَرْمىّ ان تكون من حروف الزيادة والصوابُ انّها من حروف الزيادة وهى تزاد فى ذٰلك لقولهم فى معناه ذَا وذَاكَ من غير لام وتزاد فى هُنالِكَ لانّك تقول فى معناه هُناكَ وقالوا أُلالِكَ اللام فيه زائدة لقولهم فى معناه أُلاكَ وامّا قوله

* اولئك قَوْمى لم يكونوا أُشابَةً * وهَلْ يَعِظُ الضِلّيلَ الّا أُلالِكَا *

البيت للأعشى والشاهد فيه قوله أُلالِكَ باللام وهو شاهدٌ على صحّة الاستعمال يصف قومَه بالصَفاء والنُصْح والأُشابةُ الأَخْلاطُ من الناس يقال أَشَبْتُ القومَ اذا خلطتَ بعضَهم ببعض والضِلّيلُ الضالُّ يقال رجلٌ ضِلّيلٌ ومُضَلَّلٌ اى ضالٌّ جدًّا وانّما زيدت اللام فى اسماء الاشارة لتدلّ على بُعْد المشار اليه فهى نقيضةُ هَا التى للتنبيه ولذلك لا تجتمعان فلا يقال هاذلك لانّ هَا تدلّ على القرب واللام تدلّ على بعد المشار اليه فبينهما تنافٍ وتضادٌّ وكُسرت هذه اللام لئلّا تلتبس بلام المِلْك لو قلت ذا لَكَ وقولهم زَيْدٌ وعَبْدٌ وأَفْحَجُ دليلٌ على زيادة اللام فى زَيْدَلٍ وعَبْدَلٍ وفَحْجَلٍ وقالوا هَيْقَلٌ وهو ذَكَرُ النَعام إن أخذتَه من الهَيْقِ فاللامُ زائدة ووزنُه فَعْلَلٌ والياء اصلٌ وإن اخذته من الهقل كانت الياء زائدة واللام اصلٌ ووزنُه فَيْعَلٌ والاوّلُ اكثر لانّهم قالوا هَيْقَلٌ وهَيْقَمٌ وهو معنى قوله فيه احتمال اى يحتمل ان تكون اللام زائدة وان تكون اصلا على حسب الاشتقاق فاعرفه ،

ومن اصناف المشترك إِبْدالُ الحروف

فصــل ٦٨٢

قال صاحب الكتاب يقع الإبدالُ فى الاضرب الثلثة كقولك أُجُوهٌ وهَراقَ وأَلّا فعلتَ وحروفُه حروفُ الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ويجمعها قولك اِسْتَنْجَدَهُ يومَ صالَ زُطٌّ ،

فصــل ٩٨٠

قال صاحب الكتاب والسين اطّردت زيادتُها فى اِسْتَفْعَلَ ومع كاف الضمير فيمَن كَسْكَسَ وقالوا اَسْطاعَ كأَهْراقَ ،

قال الشارح والسين زيادتها مطّردةٌ وغيرُ مطّردة فالمطّردةُ تجوز زيادتُها فى استفعل وما يُصرَّف منه نحــو استخرج يستخرج استخراجًا فهو مستخرِجٌ وله أقسامٌ قد شرحتُها فى قسم الافعال والغالبُ عليه الطَّلَبُ نحوُ استفهم واستعلم اذا طلب الفهم والعلم واما كونها غير مطّردة فنحوُ أَسْطاعَ يُسْطِيعُ السينُ فيه زائدة والمراد أَطاعَ يُطِيعُ والاصل أَطْوَعَ يُطْوِعُ نُقلت الفتحة من الواو الى الطاء إرادةً للاعلال حملًا علـى الماضى المجرَّد الذى هو طاعَ يَطُوعُ ثمّ قلبتَها الفًا لتحرُّكها فى الاصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ فصار أَطاعَ ثمّ زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل هذا رأىُ سيبويه وقد ردّه ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد وقال انّما يُعوَّض من الشىء اذا كان معدوما والفتحةُ ههنا موجودة وانّما نُقلت من الــعين الى الفاء ولا معنًى للتعويض عن شىء موجود بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض وهو ممتنعٌ وهذا لا يقدَح فيما ذهب اليه سيبويه لانّ التعويض انّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتّة وذلك انّهم لمّا نقلوا الحركة من العين الى الفاء الساكنة وقلبوا العين الفًا لحق العينَ تَوْهِينٌ وتغييرٌ وصار مُعرَّضًا للحذف اذا سكن ما بعده نحوِ أَطِعْ فى الامر فعوّض السين من هذا القدْر من التوهين وهذا تعويضُ جواز لا تعويضُ وُجوب فلذلك لا يلزم التعويضُ فيما كان مثله نحوِ أَقامَ وأَباعَ ولو عوّضوا لجاز ومثلُه أَهْراقَ يُهْرِيقُ وقد تقدّم الكلام عليه قال الفرّاء شبّهوا أَسْطَعْتُ بأَفْعَلْتُ فهذا يدلّ من كلامه على انّ اصلها استطعتُ فلمّا حُذفت التاء بقى على وزن اِفْعَلْتُ ففُتحت همزته وقُطعت والوجهُ الاوّل لانّهم قد قالوا اِسْطَعْتُ بكسر الهمزة ووصلها حيث ارادوا استطعتُ ، واما السين اللاحقة لكاف المؤنّث فانّها لغةٌ بعض العرب تُتْبِع كافَ المؤنّث سينا فى الوقف تبيينًا لكسرة الكاف فتؤكّد التأنيثَ فتقول مررت بكِسْ ونزلت عليكِسْ فاذا وصلوا حذفوا السين لبيان الكسرة وقد تقدّم الكلام على ذلك ،

* قَوّالٌ مَعْرُوفٍ وَفَعّالُهُ * عَقّارُ مَثْنَى أُمّهاتِ الرِباعْ *

والاوّل اكثر وقد اجاز ابو بكر ان تكون الهاء هنا اصلا لقولهم فى الواحد أُمّهَةٌ قال الشاعر * أُمّهتى خندف والبياس أبى * ويؤيّد ذلك تأمّهتْ أُمّا ويكون وزنه فُعّلَةً بمنزلة أُبّهَةٍ وعُلّفَةٍ وقُبّرَةٍ والمذهب الاوّل لقولهم أُمٌّ بيّنةُ الأُمُومة وهذا ثبتٌ وقولهم أُمّهَةٌ قليل شاذّ وتأمّهتْ أُمّا أقلُّ منه قال وهو من مسترذَلِ كتاب العين والقولُ فى ذلك انّ قولهم أُمّهَةٌ وتأمّهتُ معارَضٌ بقولهم أُمٌّ بيّنةُ الأُمومة والترجيح معنا من جهة النقل والقياس امّا النقلُ فإنّ الأمومة حكاها ثعلبٌ وحَسْبُك به ثقةً وامّا أُمّهَةٌ وتأمّهتْ انّما حكاها صاحبُ كتاب العين لا غيرُ وفى كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه وامّا القياس فإنّ اعتقاد زيادة الهاء اسهلُ من اعتقاد حذفها من أُمّات لانّ ما زيد فى الكلام أضعافُ ما حُذف منه والعملُ على الاكثر لا على الاقلّ ؎

قال صاحب الكتاب وزيدت فى أَهْرَاقَ اهْرَاقةً وفى هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِلْقَامةٍ عند الاخفش ويجوز ان تكون مزيدة فى قولهم قَرْنٌ سَلْهَبٌ لقولهم سَلِبٌ ؎

قال الشارح اعلم انّهم قالوا أَهْرَاقَ وهَرَاقَ فمن قال هراق فالهاء عنده بدلٌ من همزة أراق على حدّ هَرَدْتُ أن أفعلَ فى أَرَدْتُ ونظائرِه على ما سنذكر ومن قال أَهْرَاق فجمع بين الهمزة والهاء فالهاء عنده زائدة كالعوض مِن ذهاب حركة العين على حدّ صنيعهم فى أَسْطاعَ على ما سنذكر فى موضعه وامّا هِرْكَوْلَةٌ وهى المرأة الجسيمة فذهب الخليل فيما حكاه عنه ابو الحسن الى انّ الهاء زائدة ووزنُه هِفْعَوْلَةٌ أخذه من الرَكْل وهو الرَفْس بالرِجْل كانّها لثقلها تركُل فى مَشْيها اى ترفع رجلها وتضعها بقوّة كالرفس وحكى ابو زيد فيها هَرْكَلَةٌ وهِرْكِلَةٌ وامّا هِجْرَعٌ وهو الطويل فالهاء فيه عنده زائدة كانّه من الجَرَع وهو المكان السهل المُنْقاد وهو من معنى الطُول ووزنُه على هذا هِفْعَلٌ وكذلك هِبْلَعٌ وهو الأَكُول مأخوذٌ من البَلْع والذى عليه الاكثرُ القولُ بانّ هذه الهاء اصلٌ وذلك لقلّة زيادتها اوّلا ويؤيّد ذلك قولهم هذا أهجرُ من هذا اى أَطْوَلُ وما ذهب اليه الخليل سديدٌ لانّ الاشتقاق اذا شهد بشىء عُمل به ولا التفاتَ الى قلّته وكذلك هِلْقَامَةٌ وهو الضَخم الطويل والهِلْقامةُ من اسماء الأسد فالهاء فيه زائدة لانّه من اللَقْم قال ويجوز ان تكون الهاء فى سَلْهَبٍ زائدة وهو الطويل من الخيل يقال قَرْنٌ سَلْهَبٌ اى طويل لقولهم فى معناه سَلِبٌ اى طويلٌ وهذا اشتقاقٌ حسنٌ ظاهرُ المعنى واللفظِ ؎

هو على الكثير وأمّا سَنْبَتَةٌ فعناها قطعةٌ من الدهر يقال مضت سنبتةٌ من الدهر اى بُرْهَةٌ منه والتاء الاولى منه زائدة لقولهم فى معناه سَنْبٌ وسَنْبَةٌ كتَمْرٍ وتَمْرَةٍ فسقوطُ التاء دليلٌ على زيادتها فاعرفه ،

فصــل ٦٧٩

قال صاحب الكتاب والهاء زيدت زيادةً مطّردةً فى الوقف لبَيان الحركة او حرفِ المدّ فى نحو كِتابِيَهْ وثَمَّهْ ووا زَيْدَاهْ ووا غُلامَهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ ،

قال الشارح قد زيدت الهاء زيادة مطّردة للوقف وموضعُها ان تقع بعد حركةٍ بناء متوغّلةٍ فى البناء نحوَ حِسابِيَهْ وكِتابِيَهْ وثَمَّهْ ولا تدخل على حركةِ بناء تُشْبِه الاعرابَ فلا تدخل على فعل ماضٍ نحوِ ضَرَبَهْ ولا فى يا زَيْدُهْ لانّهما مُشْبِهان المعربَ واذا لم تدخل على ما يُشْبِه المعربَ كان دخولُها على المعرب نفسه أبعدَ وذلك مُحافَظةً على حركات البناء لانّها موضوعةٌ للُزوم والثباتِ اذ كانت من سِنْخِ الكلمة كانّ الكلمة رُكّبت على الحركة كما رُكّبت على الحروف وقد وردت هذه الهاء لبيان الف النُدْبة نحوَ وا زيدَاهْ ووا غُلاماهْ لانّ الالف خفيّة والوقفُ عليها يزيدها خفاء فبيّنوها بالهاء فان قلتَ فأنت لا تُجيز ان تندُب نكرةً فكيف جاز ان تُمثّل بقولك وا غلاماهْ وغلامٌ نكرة قيل المراد غلامى بياء ساكنة وأنت اذا ندبتَ ما هذه حالُه فلك فيه وجهان احدُهما فتحُ الياء لالتقاء الساكنين والاخرُ الحذف فلذلك مَثّل بقوله وا غلاماهْ وقد تقدّم الكلام على هذه الهاء بما فيه مَقْنَعٌ ،

قال صاحب الكتاب وغيرَ مطّردة فى جمع أُمّ وقد جاء بغير هاء وقد جمع اللغتين مَن قال

* اذا الأُمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجوهَ * فَرَجْتَ الظَلامَ بأُمّاتِكا *

وقيل قد غلبتِ الأُمّهاتُ فى الأَناسىّ والأُمّاتُ فى البهائمِ وقد زادها فى الواحد من قال * أُمَّهَتِى خِنْدِفُ واليَاسُ أَبِى * وفى كتاب العين تأمّهتُ وهو مسترذَلٌ ،

قال الشارح وقد زادوا الهاء زيادةً غيرَ مطّردة وانّما تُسْمع ولا يقاس عليها قالوا أُمّهاتٌ والواحدُ أُمٌّ على زِنَة فُعْلٍ كحُبٍّ ودُرٍّ العينُ واللامُ فيه من واد واحد فالهمزةُ فيه فاءٌ والميمُ الاولى عينٌ والميمُ الثانيةُ لامٌ والهاء زائدة لقولهم فى معناه أُمّاتٌ قال الشاعر * أُمّاتُهُنّ وطَرْقُهُنّ فَحِيلا * وقال الاخر * فرجت الظلام بأُمّاتكا * الّا انّ الامّهات فى الأَناسىّ اكثرُ والأُمّات فى البهائم أَغلبُ وقد جاءت الامّهاتُ ايضا فى البهائم قال الشاعر

واما زيادتها غيرَ مطّردة فنحو تَجْفاف فهو تَفْعالٌ من جَفَّ الشىء اذا يَبِسَ وصَلُبَ وتِمْثالٌ من المثل وتِبْيانٌ من البَيان وتِلْقاءٌ من اللقاء وتِضْرابٌ من الضِراب ولولا الاشتقاق لكانت اصلا فى ذلك كلّه لانّها بإزاء قاف قِرْطاس وسين سِرْحانٍ وقد زيدت آخِرا زيادةً مطّردةً للتأنيث والجمع فالاوّلُ نحو حَمْزَة وطَلْحَة الّا انّك تُبْدِل منها فى الوقف هاءً والتاء هى الاصل فى ذلك بدليل ثبوتها فى الوصل والوصلُ ممّا يجرى فيه الأشياء على اصولها والوقفُ من مواضع التغيير وقد زيدت فى جمع المؤنّث السالم وقبلها الفٌ نحو ضاربات وجَوْزات وجَفَنات وقد تقدّم الكلام عليها بما أغنى عن إعادته وقد زيدت آخرا فى نحو مَلَكُوتٍ ورَحَمُوتٍ وجَبَرُوتٍ بمعنى المُلْك والرَحْمَة والتجبّر وقالوا رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ ويقال رَغَبُوتَى ورَحَمُوتَى على زنة فَعَلُوتَى وهو قليل لا يقاس عليه وقد زادوها فى آخِرِ الاسماء نحو عَنْكَبُوتٍ وتَرَنْمُوتٍ لصوت القَوْس عند النزع فالتاء فى عنكبوت زائدة ومثالُه فَعْلَلُوتٌ ملحقٌ بعَضْرَفُوطٍ لانّك تقول عَنْكَباء فى معنى عنكبوت وفى الجمع عَناكِبُ فسقوطُ التاء دليل على زيادتها فان قيل ليس فى قولهم عَناكِبُ دليل على زيادتها لانّ الحرف الخامس يُحذف فى التكسير نحو قولهم فى عَضْرَفُوطٍ عَضارِفُ والطاء غيرُ زائدة فالجواب انّ العرب لا تكاد تكسّر الاسم الذى على خمسة احرف اصول الّا مستكرَهين فلمّا قالوا عَناكِبُ من غير استكراه دلّ انّ التاء زائدة واما تَرَنْمُوتٌ فبمعنى الترنّم وهذا ثبتٌ فى زيادة التاء والواو وقال * تُجاوِبُ القَوْسُ بتَرَنْمُوتِها * اى بترنّمٍ ثمّ هى اصلٌ أيْنَ وُجِدت بعد ذلك الّا ان تقوم دلالةٌ على انّها زائدة فمن ذلك تُرْتُبٌ بمعنى الشىء الراتب فالتاء الاولى زائدة لانّه ليس فى الكلام مثلُ جُعْفُرٍ بضمّ الجيم عند سيبويه وهى عند الاخفش ايضا زائدة لانّه مأخوذ من رتب فكانت زائدة للاشتقاق لا لأجل المثال ونظيرُه تَنْضُبٌ لضربٍ من الشجر التاء فيه زائدة لانّه ليس فى الكلام مثلُ جَعْفُرٍ بضمّ الفاء وكذلك يقال تَتْفُل وتَتْفَل بضمّ الفاء وفتحها فمن فتح كانت زائدة لا محالةَ لعدم النظير ومن ضمّ كانت زائدة ايضا لانّها لا تكون اصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغة اخرى واما تَوْلَجٌ فهو كِناس الوحش الذى يلج فيه وهو فَوْعَلٌ من الوُلوج والتاء فيه بدلٌ من الواو كانّهم كرهوا اجتماع الواوَيْن فأبدلوا من الاولى تاءً وقد أجروا الضمّة مع الواو مجرى الواوَيْن فقالوا تُكَأَةٌ وتُخَمَةٌ وتُكَلَةٌ وربّما قالوا دَوْلَجٌ فأبدلوا من التاء دالا فلو سُمّى بتولج رجلٌ لانصرف وهى عند البغداديّين تَفْعَل والتاء عندهم زائدة وكانّ صاحب هذا الكتاب نَحا نحوَ ذلك ولذلك استثنى من ان تكون اصلا وعدّها مع ما هى فيه زائدة وليس الامر فيها عندى كذلك لانّ تَفْعَل معدومٌ فى الاسماء وفَوْعَلٌ كثيرٌ والعملُ انّما

الاصول الا تراها بإزاء الراء من قِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ ومثالُ المتحركة جَنَعْدَلٌ النونُ اصل لما ذكرناه ولانّها بإزاء الفاء من سَفَرْجَلٍ واما عَنْسَلٌ وهى الناقة السريعة فلو خُلّينا والقياسَ لكانت حروفُها كلّها اصولا لانّها بإزاء جَعْفَرٍ لكنّهم جعلوه مشتقّا من عَسَلانِ الذئب وهو شدّةُ عَدْوِه فكانت زائدة لذلك وقد ذهب قومٌ الى انّه مشتقٌّ من لفظ العنس فهى اصلٌ لذلك واللام زائدة والوجه الاوّل وهو رأى سيبويه لقوّة المعنى وكثرةِ زيادة النون ثانيًا نحو جُنْدُبٍ وعُنْصُرٍ واما عَفَرْنَى وهو من اسماء الأسد ووزنه فَعَلْنَى فالنون فيه والالف زائدة كانّه سُمّى بذلك لشدّته يقال ناقةٌ عَفَرْناةٌ اى قويّة ويقال فلان فى عَفَرْنَة الحَرّ اى فى شدّته والنون والالف للالحاق بسفرجل واما بُلَهْنِيَةٌ بمعنى العيش الناعم يقال فلانٌ فى بلهنيةٍ من العيش اى فى سَعَةٍ والالف والنون زائدتان للالحاق بقُذَعْمِلٍ وانّما صارت الالف ياء للكسرة قبلها ودلّ على زيادة الالف والنون قولهم عيشٌ أَبْلَهُ اى قليلُ الغموم واما خَنْفَقِيقٌ وهى الداهية وهى ايضا الخفيفة من النساء النونُ فيه زائدة لانّه من خفق يخفق وهو ملحقٌ بعَرْطَلِيلٍ ٭

فصل ٦٧٨

قال صاحب الكتاب والتاء اطّردتْ زيادتُها اوّلا فى تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ وتَفَعُّلٍ وتَفاعُلٍ وفعلَيْهما وآخرا فى التأنيث والجمع وفى نحو رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ وعَنْكَبُوتٍ ثمّ هى اصل الّا فى نحو تُرْتُبٍ وتَوْلَجٍ وسَنْبَتَةٍ ٭

قال الشارح اعلم انّ التاء تزاد اوّلا وآخرا وهى فى ذلك على ضربَيْن مُطّرِدةٌ وغيرُ مطّردة فالاوّل نحو تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ وتَفَعُّلٍ وتَفاعُلٍ فامّا التفعيل فهو مصدرُ فَعَّلَ قال الله تعالى وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال الشاعر ٭ وما بالُ تَكْلِيمِ الديارِ البَلاقِعِ ٭ وربّما جاء على تَفْعِلَةٍ قالوا قَدَّمْتُه تَقْدِمَةً وكَرَّمْتُه تَكْرِمَةً وعلى فِعّالٍ نحو كَلَّمْتُه كِلّامًا وفى التنزيل وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا واما التَفْعال فنحو التَقْتال والتَضْراب وما أشبههما من نحو التَلْعاب والتَرْداد والتَسْيار كلّها مصادر بمعنى السَيْر والقَتْل والضَرْب واللَعْب والرَدّ وجاءوا به لتكثير الفعل والمبالغة فيه واما التَفَعُّل فهو مصدرُ تَفَعَّلَ قال الشاعر ٭ وكما علمتِ شمائلى وتَكَرُّمى ٭ ومن قال فَعَّلْتُه فِعّالًا قال تَفَعَّلْتُه تِفِعّالًا لانّه مُطاوِعُه نحو تَحَمّله تِحِمّالًا قال الشاعر

٭ ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ عَلاقةٌ ٭ وحُبٌّ تِمِلّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ ٭

واما التَفاعُل فمصدرُ تَفاعَلَ وقوله وفعلَيْهما يريد فعلَ التفعّل وفعلَ التفاعل لانّ فى كلّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن تاء زائدةً فتفاعل مطاوعُ فاعَلَ وتفعّل مطاوعُ فَعَّلَ وقد تقدّم الكلام عليهما فى الافعال

وامّا حَسّان فالقياسُ يقتضى زيادة النون وأن لا ينصرف حَمْلًا على الاكثر ويجوز ان يكون مشتقّا من الحسن فتكون النون اصلا وينصرف وكذلك حِمار قَبّان الوجهُ ان يكون فَعْلانَ ولا ينصرف ويجوز ان يكون فَعّالًا من قَبَنَ فى الارض اى ذهب فيها وعلى هذا ينصرف لانّ النون فيه اصلٌ وقد زيدت فى اوّل الفعل نحو نَفْعَلُ وانْفَعَلَ فنَفْعَلُ للمتكلّم اذا كان معه غيرُه فالنونُ فى اوّله زائدة للمضارعة وحروف المضارعة اربعةٌ الهمزة والنون والتاء والياء وقد كانت حروف المدّ واللين اولى بذلك الّا انّ الالـــف امتنعت اوّلا لسكونها فعُوّض منها الهمزة لما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق وكذلك الواو لا تزاد اوّلا فى حكم التصريف وقد تقدّم علّةُ ذلك فعُوّض منها الياء لانّها تُبْدَل منها كثيرا على ما بيّنّا آنفًا وامّا الياء فأمكنَ زيادتُها اوّلا فزيدت للغيبة واحتيج الى حرف رابع فكانت النونَ لانّها اقربُ حروف الزيادة الى حروف المدّ واللين الا ترى انّ النون غُنّةٌ فى الخَيْشُوم وقد تقدّم ذكرُ ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن اعادته فلذلك جامعتْها فى حروف الزيادة وجُعلت للمتكلّم اذا كان معه غيره لانّها قد استُعملت فى غير هذا الموضع للجمع نحو قُمْنَا وقُعَدْنَا وفى جماعة المؤنّث نحو ضَرَبْنَ فلمّـــا كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفتُ لك زيدت اوّلًا للجمع لتتناسب زيادتُها اوّلا وآخرًا وامّـــا زيادتُها للمطاوعة نحو انفعل فذلك من قِبَل انّ النون تُناسِب هذا المعنى الا ترى انّ النون حـــرفٌ غُنّىّ خفيفٌ فيه سُهولةٌ وامتدادٌ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة وكذلك اذا حصلت النون ثالثةً حُكم بزيادتها نحو جَحَنْفَلٍ وشَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ وانّما حُكم بزيادتها هنا لانّه موضع كثُر زيادتُها فيه ولم تقم دلالةٌ على انّها اصلٌ لانّها وقعت موقع الالف الزائدة الا ترى انّهما قد تَعاورتا الكلمةَ الواحدةَ وتَعاقبتا عليها فى نحو شُرابِثٍ وشَرَنْبَثٍ وجَرَنْفَشٍ وجُرافِشٍ فالالفُ هنا زائدة لـــمـــا ذكرناه من انّها لا تكون اصلا فى بنات الاربعة فكذلك ما وقع موقعها وقالوا عُرُنْتُنٌ النون فيه زائدة لما ذكرناه وقد قالوا عَرَتُنٌ بحذف النون كما قالوا دُوَدِمٌ وعُلَبِطٌ وهُدَبِدٌ فقِسْ على ما جاء من ذلك من نحو عَقَنْقَلٍ وسَجَنْجَلٍ وقالوا عَرَنْدَدٌ وهو الصُّلْب فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من انّه موضعٌ كثرت زيادتها فيه والدال الاخيرة زائدة ايضا لما ذكرناه ألحقتْه بسَفَرْجَلٍ وامّا عُرُنْدٌ فهو الغليظ يقال وَتَرٌ عرندٌ اى غليظٌ فالنون فيه زائدة لانّه ليس فى الاصول ما هو على مثال جُعْفُرٍ بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء ونظيرُه تُرُنْجٌ وامّا الموضع الثانى فهو ان تقع غيرَ ثالثة فانّه لا يُحْكَم بزيادتها الّا بثَبَت ساكنةً كانت او متحرّكةً فمثالُ الساكنة نحو نون حِنْزَقْرٍ وحِنْبَتْرٍ بمعنى القصير النونُ فيه اصل لانّها فى مقابلة

* شديدَ الساعِدَيْن أخا وِثاب * شديدًا أَسْرُهُ هَرِسًا هَمُوسَا *

وهذا ثَبَتٌ فى زيادة الميم هنا   وامّا زُرْقُمٌ فالميم منه زائدة لانّه بمعنى الأَزْرَق وذلك انّ الميم زيدت اخيرا أكثرَ من زيادتها حشوًا   وقالوا فُسْحُمٌ للمكان الواسع بمعنى المنفسح وحُلْكُمٌ للشديد السَواد من الحُلْكة يقال هو اسودُ من حَلَكِ الغُراب   وقالوا سُتْهُمٌ وهو الكبيرُ الاست ومثالُه فُعْلُمٌ زادوا الميم فى هذه الاسماء للالحاق ببُرْثُنٍ مبالغةً لانّ قوّة اللفظ مُؤْذِنةٌ بقوّة المعنى؞

قال صاحب الكتاب واذا وقعت اوّلا خامسةً فهى اصل كمَرْزَنْجُوش   ولا تُزاد فى الفعل ولذلك استُدِلّ على أَصالةِ ميمِ مَعَدٍّ بتَمَعْدَدُوا ونحوُ تَمَسْكَنَ وتمدرع وتمندل لا اعتدادَ به؞

قال الشارح فامّا اذا وقعت اوّلاً وبعدها اربعةُ احرف اصول لم تكن الّا اصلا لانّ الزيادة لا تلحق ذواتِ الاربعة من اوّلها واذا لم تلحق الاربعةَ فهى من الخمسة ابعدُ وقد تقدّم الكلام على ذلك   وقوله ولا تزاد فى الفعل يريد انّ الميم من زيادات الاسماء لا حَظَّ للافعال فيها ولذلك قُضى على الميم فى تَمَعْدَدَ أنّها اصل   وامّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فهو قليل كالمشتقّ من الاسم بالزيادة نحوِ سَبْحَلَ وحَمْدَلَ؞

فصل ٦٧٧

قال صاحب الكتاب والنون اذا وقعت اخرا بعد الف فهى زائدة الّا اذا قام دليلٌ على اصالتها فى نحو فَيْنانٍ وحَسّان وحمارٍ قَبّان فيمَن صرف   وكذلك الواقعةُ فى اوّلِ المضارع والمُطاوِعِ نحو نَفْعَلُ وانْفَعَلَ والثالثةُ الساكنةُ فى نحو شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَر وعُرُنْد   وهى فيما عدا ذلك اصلٌ الّا فى نحو عَنْسَلٍ وعَفْرَنًى وبُلَهْنِيَة وخَنْفَقِيق ونحو ذلك؞

قال الشارح قد ذكرنا انّ النون من حروف الزيادة ولها فى ذلك موضعان احدهما أن تكثر زيادتُها فى موضع فمتى وُجدت فى ذلك الموضع قُضى بزيادتها فيه الّا ان تقوم دلالةٌ على انّها اصلٌ والثانى ان تقلّ فيه زيادتُها فلا يُحْكَم عليها فى ذلك الموضع بالزيادة الّا بثَبَتٍ فالاوّلُ وقوعُها آخِرًا بعد ألف زائدة نحوَ سَكْرانَ وعَطْشانَ ومَرْوانَ وقَحْطانَ وأصلُ هذه النون ان تلحق الصفاتِ ممّا مؤنّثُه فَعْلَى لانّ الصفاتِ بالزيادة أَوْلى لشَبَهِها بالافعال والافعالُ أقعدُ فى الزيادة من الاسماء لتصرّفها والاعلامُ من نحو مروان وقحطان محمولةٌ عليها فى ذلك وقد كثرت الزيادةُ آخِرًا على هذا الحدّ ولا يُحْمَل منه شىء على الاصل الّا بدليل   فامّا فَيْنانٌ فهو من قبيل عَطْشانَ فى الصفات يقال رجلٌ فَيْنانٌ اى حسنُ الشَعْر طويلُه

من قولهم فى التكسير مجانيق وامّا قولهم جَنَقُونا فهو من معناه لا من لفظه كدَمِث ودِمَثْرٍ وسَبِط وسِبَطْرٍ ولَآلٍ من اللُّؤلُؤ ولُعالَة للثَّعلَب وذكر الفرّاء جنقناهم وزعم انّها مولّدة قال ولم أَرَ الميم تزاد على نحو هذا ومعنى قوله مولّدة اى أنّه أعجمىّ معرّب واذا اشتقّوا من الأعجمىّ خلّطوا فيه لانّه ليس من كلامهم وقوله ولم أَرَ الميم تزاد على نحو هذا اشارة الى عدم النظير وهذا يُقوّى انّ الميم اصلٌ والنون زائدة ٭

قال صاحب الكتاب وهى غيرَ اوّل اصلٌ الّا فى نحو دُلامِص وقُمارِص وهِرْماس وزُرْقُم ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ موضع زيادة الميم ان تقع فى اوّل بنات الثلاثة ولا تزاد حشوا ولا اخيرا الّا على ندرة وقلّة فاذا مرّ بك شىء من ذلك فلا تقض بزيادتها الّا بثَبَت من الاشتقاق لقلّة ما جاء من ذلك فيما وضح امرُه فمن ذلك دُلامِص ذهب الخليل الى انّ الميم فيه زائدة ومثاله فُعامِل لانّهم قد قالوا فيه دِرْعٌ دَليصٌ ودِلاصٌ فسقوطُ الميم من دليص ودلاص دليلٌ على زيادتها فى دُلامِص وهُمالِص قال الأعشى

* اذا جُرِّدتْ يومًا حسبتَ خَميصَةً * عليها وجِرْيالَ النَّضيرِ الدُّلامِصا *

كما قالوا شَأْمَلٌ وشَمْألٌ وقالوا دُلَمِصٌ ودُمَلِصٌ حذفوا منه الالف كما قالوا هُدَبِدٌ وعُلَبِطٌ وقالوا دَليصٌ ودِلاصٌ كلّه بمعنى البَرّاق قال ابو عثمان لو قال قائلٌ انّ دلامصا من الاربعة ومعناه دليصٌ وهو ليس بمشتقّ من الثلاثة قال قولا قويّا كما انّ لَآلًا منسوبٌ الى معنى اللُّؤلُؤ وليس من لفظه وكما انّ سِبَطْرا معناه السَّبِط وليس منه ومعنى هذا الكلام انّه اذا وُجِد لفظٌ ثلاثىٌّ بمعنى لفظ رباعىّ وليس بين لفظيهما الّا زيادةُ حرف فليس احدُهما من الاخر يقينًا نحو سَبِط وسِبَطْرٍ ودَمِث ودِمَثْرٍ الا ترى انّ الراء ليست من حروف الزيادة فجاز ان تكون فيما أَبْهَمَ امرُه كذلك هذا وإن كان محتمَلا الّا انّه احتمالٌ مرجوحٌ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعّبه وامّا قُمارِصٌ وهو الحامضُ يقال لَبَنٌ قُمارِصٌ كانّه يقرِص اللسانَ فالميمُ فيه زائدة لِما ذكرناه من الاشتقاق والاشتقاقُ يُقْضَى بدلالته من غير التفات الى قلّة الزيادة فى ذلك الموضع الا ترى الى اجماعهم على زيادة الهمزة والنون فى انْقَحْل وانْزَهْو لقولهم فى معناه قَحْلٌ وزَهْوٌ وإن كان لا يجتمع زيادتان فى اوّل اسم ليس بجارٍ على فعل وامّا هِرْماسٌ فهو من اسماء الأسد فيما حكاه الاصمعىّ فالميمُ فيه ايضا زائدة ومثالُه فِعْمالٌ لانّه من الهَرْس وهو الدَقّ وهذا اشتقاقٌ صحيحٌ الا ترى انّه يقال دَقّ الفَريسةَ فاندقّت تحته ويقال له ايضا هَرِسٌ قال الشاعر

* رَبَّيْتُه حتّى اذا تَمَعْدَدَا * كان جَزاءى بالعَصا أَنْ أُجْلَدَا *

وقيل تَمَعْدَدَ اى تكلّم بكلام معدّ فتمعدد تَفَعْلَلَ ولو كانت الميم زائدة لكان وزنه تَمَفْعَلَ ولا يُعرف تمفعل فى كلامهم فامّا قولهم تَمَسْكَنَ اذا أظهر المَسْكَنَة وتَمَدْرَعَ اذا لبس المِدْرعة وتَمَنْدَلَ من المِنْديل فهو قليل من قبيل الغلط فكانّهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجُمَل نحو حَوْقَلَ وسَبْحَلَ والجيّدُ تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ قال ابو عثمان هذا كلام اكثر العرب وامّا مِعْزَى فانّه وإن كان عجميّا فانّه قد عُرّب فى حال التنكير فجرى مجرى العربيّة فيمه اصلٌ لقولهم مَعْزٌ ومَعِيز فمعز فَعْلٌ ومعيز فَعِيلٌ فلو كانت الميم فى معزى زائدة وقد بُنى منه ذلك لقيل عَزًى وعَزِىٌّ فلمّا لم يُقَل دلّ انّ الميم اصلٌ وكذلك مَأْجَجٌ ومَهْدَدُ الميم فيهما اصلٌ فمأجج مكان ومهدد اسم امرأة والذى يدلّ ان الميم فيهما اصل إظهارُ التضعيف ولو كانت زائدة لأُدْغِم المثلان وكان يقال مَأَجّ ومَهَدّ كمَفَرّ ومَقَرّ ووزنهما فَعْلَلٌ واللام الثانية زائدةٌ للالحاق بجَعْفَرٍ ولذلك لم يدّغموا اذ لو ادّغموا لبطل الالحاقُ وانتقض الغرضُ وامّا مَنْجَنُونٌ فلسيبويه فيه قولان أصحّهما انّ الميم فيه اصلٌ والنون بعدها اصليّةٌ والنون الثانية لامٌ والكلمة رباعيّةُ الاصل وانّما كُرّرت النون الثانية لتُلْحَق بعَضْرَفُوطٍ ومثاله فَعْلَلُولٌ ومثله فى التكرير حَنْدَقُوقٌ وهو نبتٌ وانّما قلنا ذلك لانّه لا يخلو إمّا ان تكون الميم وحدها زائدة او النونُ وحدها زائدة او يكونا جميعا زائدَيْن او اصليّيْن ولا يجوز ان تكون الميم وحدها زائدة لانّا لا نعلم فى الكلام مَفْعَلُولا ولا يجوز ان تكون النون وحدها زائدة لقولهم فى الجمع مَناجِينُ كذلك تجمعه عامّةُ العرب فلمّا ثبتت فى الجمع قُضى بأصالتها اذ لو كانت زائدة لقيل مَجانِينُ كما قالوا مَجانيقُ ولا يكون النون والميم جميعا زائدين لانّه لا يجتمع فى اوّلِ اسم زائدان الّا ان يكون جاريًا على فِعْله نحو مُنْطَلِق مع انّه ليس فى الكلام مَنْفَعُولٌ فلمّا امتنع ان تكون الميم وحدها زائدة والنون وحدها زائدة وأن تكونا جميعا زائدتين بقى ان تكونا اصلين على ما ذكرنا فامّا مَنْجَنِيقٌ فالميم فيه اصل والنونُ بعدها زائدة لقولهم فى جمعه مَجانِيقُ ومَجانِقُ فسقوطُ النون فى الجمع دليلٌ على زيادتها واذا ثبت انّ النون زائدة قُضى على الميم بانّها اصلٌ لئلّا يجتمع زائدان فى اوّلِ اسم وذلك معدوم الّا ما كان جاريًا على فِعْله نحو منطلق ومستخرج وهذا مذهب سيبويه والمازنىّ ووزنُه عندهما فَنْعَلِيلٌ كعَنْتَرِيسٍ وقال غيره انّ النون الاولى والميم معًا زائدتان وذلك من قِبَل انّ من العرب من يقول جَنَقْناهم اى رَمَيْناهم بالمنجنيق وحكى ابو عُبَيْدة عن بعض العرب ما زلنا نَجْنِقُ فعلى هذا وزنُه مَنْفَعِيلٌ والصحيحُ مذهب سيبويه لِما تقدّم

لانّه يلزم منه ان تكون الواو اصلا مع ذوات الثلاثة وذلك غيرُ جائز ايضا ولا تكون الواو والياء زائدتين معا والتاء اصلٌ لانّه يصير وزنه فِعْوِيلًا وذلك بناءٌ غيرُ معروف فلا يُحمل عليه واذا لم يجز ان يكون فِعْلِلًّا ولا فِعْلِيلاً ولا فِعْوِيلاً حُمل على فِعْلِيتٍ كعِفْرِيتٍ وتكون الواو من الاصل ٭

فصل ٩٧٦

قال صاحب الكتاب والميم اذا وقعت اوّلا وبعدها ثلثةٌ اصولٌ فهى زائدة نحوُ مَقْتَلٍ ومَضْرِب ومُكْرَم ومِقْيَاس الّا اذا عرض ما فى مَعَدّ ومِعْزًى ومَأْجَجٍ ومَهْدَدَ ومَنْجَنُونٍ ومَنْجَنِيق ٭

قال الشارح امرُ الميم فى الزيادة كأمر الهمزة سَواءٌ موضعُ زيادتها أن تقع فى اوّلِ بنات الثلاثة والجامعُ بينهما انّ الهمزة من اوّل مخارج الحلق ممّا يلى الصدرَ والميم من الشفتين وهو اوّل المخارج من الطرف الاخر فجُعلت زيادتُها اوّلا ليناسب مخرجاهما موضعَ زيادتهما ولا تزاد فى الافعال انّما ذلك فى الاسماء نحوِ مَفْعُولٍ من الثلاثىّ نحوِ مضروب ومقتول ونحو المصادر واسماء الزمان والمكان كقولك ضربتُه مَضْرَبًا اى ضَرْبًا وإنّ فى أَلْفِ درهمٍ لَمَضْرَبًا اى لَضَرْبًا ونحوِ المَجْلِس والمَحْبِس لمكان الجلوس والحبس ونحوِ أتت الناقةُ على مَضْرِبها ومَنْتِجها يريد الحينَ الذى وقع فيه الضِرابُ والنِتاجُ وزيدت فى اسم الفاعل من بنات الاربعة وما وافقه نحوِ مُدَحْرِجٍ ومُكْرِمٍ فمدحرجٌ رباعىٌّ ومكرِمٌ موافقٌ للرباعىّ بما فى اوّله من الزيادة وتزاد فى مِفْعالٍ نحو مِقْياسٍ ومِفْتاحٍ للمبالغة وفى الجملة زيادةُ الميم اوّلاً اكثرُ من زيادة الهمزة اوّلا كانّها انتصفت للواو لانّها اختُها اذ هى من مخرجها والذى يدلّ على جميع ما ذكرناه الاشتقاقُ فإنْ أُبْهِمَ شىءٌ من ذلك حُمل على ما عُلم فعلى هذا مَنْبِجٌ اسمُ هذه البلدة الميمُ فيها زائدة والنونُ اصل لانّ الميم بمنزلة الهمزة يُقْضَى عليها بالزيادة اذا وُجدت فى اوّل الكلمة وبعدها ثلاثةُ احرف اصول لكثرة ذلك فى الميم على ما ذكرنا مع أنّا نقول لا يخلو الميمُ والنونُ هنا من ان يكونا اصلين او زائدين او احدُهما اصلٌ والاخرُ زائدٌ فلا يجوز ان يكونا اصلين لانّ الكلمة تكون فَعْلِلاً كجَعْفِرٍ بكسر الفاء وليس فى الكلام مثلُه ولا يجوز ان يكونا زائدين لئلّا يصير الاسمُ من حرفين الباء والجيم فبقى ان يكون احدهما اصلا والاخر زائدا فقُضى بزيادة الميم لما ذكرناه من كثرة زيادتها اوّلاً والنونُ وإن كان تكثر زيادتها ثانيًا نحوُ عُنْصُرٍ وجُنْدُبٍ فإنّ زيادة الميم اوّلا اكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر فامّا مَعَدٌّ فإنّ الميم فيه اصلٌ وهى فاءٌ لقولهم تَمَعْدَدَ اى صار على خُلْق مَعَدٍّ ومنه قولُ عمر رضى الله عنه اِخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا وقال الراجز

فصــل ٦٧٥

قال صاحب الكتاب والواو كالالف لا تُزاد اوّلا وقولُهم وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ وامّا غيرَ اوّل فلا تكون الّا زائدةً كعَوْسَجٍ وحَوْقَلَ وقَسْوَرٍ ودَهْوَرَ وتَرْقُوَةٍ وعُنْفُوَانٍ وقَلَنْسُوَةٍ الّا اذا اعترض ما فى عِزْوِيتٍ ،

قال الشارح الواو كالالف لا تزاد اوّلا وذلك انّها لو زيدت اوّلا لم تَخْلُ من ان تزاد ساكنةً او متحرّكةً ولا يجوز انْ تزاد ساكنة لانّ الساكن لا يُبتدأ به وان زيدت متحرّكةً فلا تخلو من ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فلو زيدت مضمومةً لاطّرد فيها الهمزُ على حدّ وُقّتت وأُقّتت وكذلك لو كانت مكسورةً على حدّ وِسادَةٍ وإِسادَةٍ ووِشاحٍ وإِشاحٍ وان كان الاوّلُ اكثرَ ولو زيدت مفتوحةً لتَطرّق اليهـا الهمزُ لانّها لا تخلو من ان تزاد فى اوّلِ اسمٍ او فعلٍ فالاسمُ بعَرَضيّةِ التصغير والفعلُ بعَرَضيّةِ أن لا يسمّى فاعلُه وكلاهما يُضَمّ اوّله واذا ضُمّ تطرّق اليه الهمزُ حينئذ مع انّهم قد همزوا الواو المفتوحة فى نحو وَحَدٍ وأَحَدٍ ووَناةٍ وأَناةٍ وهو قليل فلمّا كان زيادتُها اوّلا تؤدّى الى قلبها همزةً وقلبُها همزةً ربّما أوقع لبسـًا وأَحْدَثَ شكًّا فى انّ الهمزة اصلٌ او منقلبةٌ مع انّ زيادة الحرف انّما المطلوب منه نفسُه فاذا لم يسلم لفظُه لم يحصل الغرضُ فامّا قولهم وَرَنْتَلٌ بمعنى الشرّ فانّه يقال وقع القومُ فى ورنتل اى فى شرّ فالواوُ فيه من نفس الكلمة والنونُ زائدةٌ ملحقةٌ بسَفَرْجَلٍ ووزنُه فَعَنْلَلٌ والكلمةُ بها رباعيّةٌ وانّما قضينا على الواو انّها اصلٌ لانه لا يجوز ان تكون زائدة لانّ الواو لا تكون زائدة اوّلا ابدًا فان قيل فكما لا تكون زائدة اوّلا كذلك لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة فصاعدًا فالجواب انّ الامر فيها دائرٌ بين ان تكون اصلا او زائدة فكان حَمْلها على الاصل أَوْلى لانّها قد تكون اصلا مع الثلاثة وذلك اذا كان هناك تكريرٌ ولا تكون زائدة اوّلا البتّة فكان حملها على الاصل هو الوجه لانّه أَقلُّ مخالَفةً فامّا اذا وقعت حشوا مع ثلاثة احرف اصول فصاعدا فلا تكون الّا زائدة وهى فى ذلك تقع ثانيةً نحو عَوْسَجٍ وجَوْهَرٍ وحَوْقَلَ وصَوْمَعَ وثالثةً فى نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ ورَهْوَكَ الرجلُ اذا تَبختر فى مَشْيه ودَهْوَرَهُ اذا أَلقاه فى مَهْـواةٍ ورابعةً نحو تَرْقُوَةٍ وعُنْفُوانٍ واخْرَوّطَ واعْلَوّطَ وخامسةً فى نحو عَضْرَفُوطٍ ومَنْجَنُونٍ فامّا عِزْوِيتٌ وهو بلدٌ فالواو فيه اصلٌ والتاء والياء زائدتان ووزنُه فِعْليتٌ كعِفْرِيتٍ لانّه من العِفْر وانّما قلنا ذلك لانّه لا يجوز ان تكون الواو اصلا على ان تكون الياء من الاصل ايضا لانّه يلزم منه ان تكون الواو اصلا مع ذوات الاربعة وهو غير جائز ولا يجوز ان تكون الواو اصلا والياء زائدة والتاء اصلا ويكون وزنه فِعْليلا

بكسر الفاء ويكون إظهارُ التضعيف شاذًّا من قبيل محبب   وامّا مَرْيَمُ ومَدْيَنُ فانّ الميم فيهما زائدةٌ والياء اصلٌ اذ ليس فى الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء ولكن يجب كسرُ الصدر منهما فيقال مِرْيَمُ ومِدْيَنُ كعِثْيَرٍ وكان القياس فيهما قلبَ الياء ألفا على حدّ مَقالٍ ومَقامٍ لكنّه شذّ التصحيحُ فيهما كما شذّ في مِكْوَرَةٍ واذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم فى نحو القَوَد كان فى العَلَم أسهلَ واولى   واما صِيصِيَةٌ فانّ الياءيْن فيها اصلٌ وان كان معك ثلاثةُ احرف اصولٍ لانّ الكلمة مركّبةٌ من صِى مرّتَيْن فالياء الاولى اصلٌ لئلّا تبقى الكلمةُ على حرف واحد وهو الصاد واذا كانت الياء الاولى اصلا كانت الياء الثانية ايضا اصلا لانّها هى الاولى كُرّرت ومثلُه من الصحيح زَلْزَلَ وقَلْقَلَ ومنه الوَسْوَسَةُ والوَشْوَشَةُ فالواو فى ذلك اصلٌ لانّ الواو مكرّرةٌ وتكريرُها هنا اوّلاً كتكريرها فى صى صى اخيرا   ومن ذلك حاحَيْتُ وعاعَيْتُ الياء فيهما اصلٌ لانّها الاولى كُرّرت ووزنُهما فَعْلَلْتُ والاصل حَيْحَيْتُ وعَيْعَيْتُ وانّما قُلبت الياء الاولى الفًا للفتحة قبلها كما قالوا فى يَيْجَلُ ياجَلُ   وكذلك قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ فانّ الياء الثانية فيهما اصلٌ لانّها الأُولى كُرّرت واصلُهما قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ وانّما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعةً على حدّ أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ   فان قيل فهلّا كانت زائدة على حدّ زيادتها فى سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ قيل لو قيل ذلك لصارت من بابِ سَلِسَ وقَلِقَ وهو قليل وبابُ زَلْزَلْتُ وقَلْقَلْتُ أكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر   فان قيل فاجْعَل الواو فيهما زائدةً على حدّ صَوْمَعْتُ وحَوْقَلْتُ قيل لو قيل ذلك لصارت من باب كَوْكَبٍ ودَدَنٍ ممّا فاؤه وعينُه من واد واحد وهو أقلُّ من سلس وقلق ؞

قال صاحب الكتاب واذا حصلت معها اربعةٌ فإن كانت اوّلا فهى اصلٌ كيَسْتَعُورٍ والّا فهى زائدة كسُلَحْفِيَةٍ ؞

قال الشارح حكمُ الياء كحكم الهمزة اذا وقعت فى اوّلِ بنات الأربعة فانّه لا يُقْضَى عليها بالزيادة ولا تكون الّا اصلا لانّ الزوائد لا يلحقن اوائلَ بنات الاربعة لقلّة التصرّف فى الرباعىّ وأنّ الزيادة اوّلاً لا تتمكّن تمكّنها حشوًا وآخرًا الا ترى انّ الواو الواحدة لا تزاد اوّلا البتّة وتزاد حشوا مضاعفةً وغيرَ مضاعفة فالمضاعفةُ نحو كَرَوَّسٍ وعَصَوَّدٍ واجْلَوَّذَ واخْرَوَّطَ وغيرُ المضاعفة نحو واو عَجُوزٍ وجُرْمُوقٍ فلذلك قُضى على ياء يستعور وهو اسم مكان بانّها اصلٌ كما كانت الهمزة فى اِصْطَبْلٍ كذلك لانّ حكم الهمزة كالياء اذا وقعت اوّلا والكلمةُ بها خُماسيّةٌ كعَضْرَفُوطٍ فإن كان بعدها ثلاثةُ احرف اصول كانت زائدة كزيادة الهمزة في أَحْمَرَ فاعرفه ؞

فصــــل ٦٨٤

قال صاحب الكتاب والياء اذا حصلتْ معها ثلثةُ احرف اصول فهى زائدة أَيْنَما وقعت كيَلْمَع ويَهْيَرّ ويَضْرِبُ وعِثْيَرٍ وزِبْنية الّا فى نحو يَأْجَج ومَرْيَم ومَدْيَن وصِيصِيَة وقَوْقَيْتُ واذا حصلت معها اربعةٌ فان كانت اوّلا فهى اصلٌ كيَسْتَعُور والّا فهى زائدةٌ كسُلَحْفِيَة،

قال الشارح أمرُ الياء كأمر الالف متى حصلت مع ثلاثة احرف اصول فلا تكون الّا زائدة عرفتَ اشتقاقه او لم تعرفه وذلك نحو كَثِيرٍ وعَقِيلٍ وانّما قلنا ذلك لكثرةِ ما عُلم منه الاشتقاقُ على ما ذكرنا على الالف . وقوله أَيْنَمَا كانت يريد انّها تقع زائدةً مع بنات الثلاثة سواء كانت اوّلا او حشوا او آخِرا بخلاف الالف والواو وامّا الالف فلأجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها وامّا الواو فلما سنذكره من أمرها فمثالُ زيادتها اوّلا قولُك يَرْمَعٌ وهى حجارةٌ صغارٌ ويَلْمَعٌ وهو السَراب قال الشاعر

* اذا ما شَكَوْتُ الحُبَّ كَيْمَا تُثِيبَنى * بوُدّىَ قالت انّما أَنْتَ يَلْمَعُ *

ويَلْمَقٌ للقَباء وهو فارسىٌّ معرّبٌ ويَهْيَرٌّ وهو حجر احدى الياءَيْن فيه زائدة وهى الاولى لانّه لا يخلو امّا ان يكونا اصلين او زائدين او احدهما اصلٌ والاخرُ زائدٌ فلا يكونان اصلين لانّ الياء لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة فى غير المضاعف ولا يكونان زائدين لانّ الاسم لا يكون على حرفين ولا تكون الياء الثانية هى المزيدة لانّها ليس فى الكلام فَعْيَلٌّ بفتح الفاء وفيه فِعْيَلٌ بكسره فلو كانت زائدة لقيل يِهْيَرّ بكسر الصدر كما قيل عِثْيَرٌ وحِذْيَمٌ فاذًا تعيّن ان تكون الاولى هى المزيدة وقالوا فى الفعل يَقْعُدُ ويَضْرِبُ وثانيةً فى نحو خَيْفَقٍ وهو صفةٌ يقال فلاةٌ خيفقٌ اى واسعةٌ وصَيْرَفٌ وضَيْغَمٌ وهو من اسماء الأسد وثالثةً نحو سَعِيدٍ وقَضِيبٍ ورابعةً نحو زِبْنِيَةٍ لواحد الزَبانِيَة ودِهْلِيزٌ وقِنْدِيلٌ وعَنْتَرِيسٌ للناقة الشديدة وخامسةً فى سُلَحْفِيَة وسادسةً فى تصغير عَنْكَبُوتٍ وتكسيره نحو عُنَيْكِبِيتٍ وعَناكِبِيتَ فيما حكاه الاصمعىّ فتعلم زيادةَ الياء فى ذلك كلّه لانّها لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فصاعدًا فامّا يَأْجَج وهو اسمُ مكان فالياء فى اوّله اصلٌ يدلّ على ذلك إظهارُ التضعيف ولو كانت الياء زائدة لكان من أَجَّ يأجّ وكان يجب الادّغامُ وأن تقول يَؤُجّ كما تقول يَغُضّ ويَعَضّ فلمّا لم يدّغموا دلّ انّ الجيم الاخيرة زائدةٌ للالحاق بمثال جَعْفَرٍ فلذلك لم يدّغموا اذ لو ادّغموا لبطل الغرضُ وزالت المُوازَنةُ وبعض المحدّثين ربّما كسر الجيم وقال يَأْجِج فان صحّ ما رواه كانت الياء زائدة لانّه ليس فى الكلام جَعْفِرٌ

وعُذافِرٌ ملحقٌ بقُذَعْمِلٍ لانّ حرف العلّة اذا وقع حشوًا وقبله حركةٌ من جنسه نحو واو تَجُوزٍ وياء سَعيد جرى مجرى الحركة والمدّة ولا يُلْحق بناء ببناء انّما الملحقُ ما لم يكن للمدّ فإن كانت الالف طرفًا جاز ان تكون للالحاق نحو سَلْقى وجَعْبَى واعلم انّ الالف تزاد آخِرًا على ثلثة اضرب للالحاق والتأنيث وزائدةً كزيادتها حشوًا فالاوّل نحو أَرْطًى ومِعْزًى أَلحقتْهما الالف بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ والذى يدلّ على زيادة الالف فى أرطى قولهم أَديمٌ مَأْروطٌ اذا دُبغ بالأرطى فسقوطُ الالف فى مأروط دليلٌ على زيادتها وقولُهم مَعْزٌ ومَعيزٌ دليلٌ على زيادة الالف فى مِعْزًى وقولُهم أَرْطًى ومِعْزًى بالتنوين يدلّ انّها ليست للتأنيث اذ الفُ التأنيث تمنع الصرفَ فلا يدخلها تنوينٌ نحو حُبْلَى وسَكْرَى ومع ذلك فقد سُمع عنهم أرطاة بالحاق تاء التأنيث ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخَرُ فيُجْمَعَ بين علامتَي التأنيث وممّا يدلّ انّ الالف فى مِعْزًى ليست للتأنيث تذكيرُهم ايّاها نحو قول الشاعر

* ومِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو * قِرانَ الأَرْضِ سُودانَا *

ووصفُهم ايّاه بالمذكّر يدلّ انّه مذكّرٌ ولو كانت الالف للتأنيث لكان مؤنّثا فثبت بما ذكرناه انّها زائدة لغير معنى التأنيث وكان حملُها على الالحاق أولى من حملها على غير الالحاق لانّ الالحاق معنًى مقصودٌ وإن كانا جميعا شيئا واحدا الا ترى انّ معنى الالحاق تكثيرُ الكلمة وتطويلُها فاذًا كلُّ إلحاقٍ تكثيرٌ وليس كلُّ تكثيرٍ إلحاقا وامّا الثانى وهو الزيادة للتأنيث فنحوُ الف حُبْلَى وسَكْرَى وجُمادَى الالفُ ههنا زائدةٌ للتأنيث والذى يدلّ على زيادتها الاشتقاقُ الا ترى انّ حبلى من الحَبَل وسكرى من السُكْر وجمادى من الجَمْد والذى يدلّ على انّها للتأنيث امتناعُ التنوين من الدخول عليها فى حال تنكيرها ولو كانت لغير التأنيث لكانت منصرفة الثالث إلحاقُها زائدةً كزيادتها حَشْوًا نحو قَبَعْثَرًى للعظيم الخَلْق وكُمَّثْرًى وباقِلًّى وسُمانًى لضرب من الطير الالفُ فى جميع ذلك زائدة لانّها لا تكون مع ثلاثة أحرف اصولٍ فصاعدًا الّا زائدةً وليست للتأنيث لانصرافها مع انّه قد حُكى بَاقِلّاةٌ وسُماناةٌ وهذا تَبَتٌ لانّها ليست للتأنيث ولا تكون للالحاق لانّه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدّة والزِنة فيكونَ هذا ملحقا به واذا لم تكن للتأنيث ولا للالحاق كانت زائدة لتكثير الكلمة وإتمام بنائها وهذا معنى قوله لإنافتها على الغاية يريد انّ قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى الالفُ فيهما سادسةٌ وغايةُ ما يكون عليه الاسماء الاصولُ خمسةُ احرف فلم يكن فى الاصول ما هو على هذه العدّة فيُلْحَقَ به فهى إذًا كألف كتاب وحِمار للتكثير فاعرفه ٭

فيه زائدةٌ لقولهم فى معناه جملٌ جِرْواضٌ اى شديد فسقوط الهمزة من جِرْواض وهو من معناه ولفظِه دليلٌ على زيادتها فى جُرائِض ووزنُه اذًا فُعائِلٌ ويجوز ان يكون من الجَرَض وهو الغَصَص كانّه يجرَض به كلّ احد لثقله ومنه المثلُ قيل حالَ الجَرِيضُ دون القريض وقيل الجرائضُ المُشْفِقَةُ على اولادها كانّها تجرَض لفرط الاشفاق وقالوا ضَهْيَأَةٌ وهى التى لا تحيض وهمزته زائدة لقولهم امرأةٌ ضَهْيَا من غير همزة وهذا استدلالٌ صحيحٌ لانّ المعانى متقاربةٌ وكذلك اللفظ قال سيبويه فان لم تستدلّ بهذا النحو من الاستدلال دخل عليك ان تقول أَوْلَقٌ من لفظ اخر يريد انّه كانت تبطل فائدةُ الاشتقاق ويلزم من ذلك ان تكون كلّ كلمة قائمةً بنفسها وليس الامر كذلك وقالوا زِئْبِرٌ بالكسر وهو ما يعلو الثوبَ الجديدَ مثلُ ما يعلو الخزّ والفَرْخَ حين ما يخرج من البَيْض وكذلك ضِئْبِلٌ الداهيةُ قالوا الهمزةُ فى ذلك كلّه اصلٌ لعدم ما يخالف الظاهرَ وقد قال بعضهم زِئْبُرٌ وزِئْبَرٌ بالكسر والضمّ وكذلك ضِئْبِلٌ وضُئْبُلٌ بالكسر والضمّ فان صحّت الروايةُ فالهمزةُ زائدة لانّه ليس فى كلامهم مثلُ زِبْرِجٍ بالضمّ وكذلك قالوا جُؤْذَرٌ وقد حكى الجوهرى جُؤْذَر وجُؤْذُر بالفتح والضمّ فكلّ هذا الهمزةُ فيه زائدة لانّها زائدة فى لغة من فتح اذ ليس فى الاصول مثلُ جُعْفَر بفتح الفاء وضمّ الجيم واذا ثبتت زيادتُها فى هذه اللغة كانت زائدة فى اللغة الاخرى لانّها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى لغة اخرى هذا محالٌ فامّا بُرائِلُ الديك فهى اصلٌ لا محالةَ؛

فصـل ٦٧٣

قال صاحب الكتاب والالف لا تُزاد اوّلًا لامتناع الابتداء بها وهى غيرَ اوّل اذا كان معها ثلثةُ احرف اصولٍ فصاعدا لا تقع الّا زائدةً كقولهم خاتَمٌ وكِتابٌ وحُبْلَى وسِرْداحٌ وجِلْبابٌ ولا تقع للالحاق الّا آخرا فى نحو مِعْزًى وهى فى قَبَعْثَرًى كنحو الِف كتاب لانافتها على الغاية؛

قال الشارح اعلم انّ الالف لا تزاد اوّلا وذلك من قِبَل انّها لا تكون الّا ساكنةً تابعةً للفتحة والساكنُ لا يمكن الابتداء به فلذلك رُفض الابتداء بها وتزاد ثانيًا وثالثًا ورابعًا وخامسًا وسادسًا فمثالُ زيادتها ثانيًا ضارِبٌ وحامِلٌ وضارَبَ وقاتَلَ وثالثًا كتابٌ وغرابٌ واشهابٌ وادهامٌ ورابعًا نحوُ قِرْطاسٍ ومِفْتاحٍ وأَرْطًى ومِعْزًى وحُبْلَى وخامسًا فى دَلَنْظًى وقَرْقَرًى وجِلْبابٍ وهو نبتٌ وسادسًا فى نحو قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى وزيادتُها حشوًا انّما تكون لاطالة الكلمة وتكثير بنائها ولا تكون للالحاق فلا يقال كتابٌ ملحقٌ بدِمَقْسٍ

اصلا وفى أَكْرَمَ زائدة   فامّا إِصْطَبْلٌ فمثالُ الكلمة بها على فِعْلَلّ ونظيرُها جِرْدَحْلٌ من قِبَل انّا انّما قضينا بزيادة الهمزة فى اوّل بنات الثلاثة لكثرةِ ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاقُ ثمّ حُمل غير المشتق عليه فامّا اذا كانت الهمزة فى اوّل بنات الاربعة فانّه لم تثبت زيادتُها فيه باشتقاق ولا غيره فلذلك لم يُقْضَ بزيادتها اذا جُهل امرها انّ الاصلَ عدمُ الزيادة فكانت اصلا لذلك وكانت الكلمة بها خُماسيّةً فاصطبلٌ الصادُ فيه والطاء والباء واللامُ اصولٌ وكذلك إِصطخرُ الصاد والطاء والخاء والراء كلّها اصولٌ واذا كان كذلك كانت الهمزة فى اوّلهما اصلا ايضا ووزنُهما فِعْلَلٌ على ما ذكرنا كقِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ   ومن ذلك اِبْرٰهيمُ واِسْمٰعيلُ الهمزةُ فيهما اصلٌ ووزنُهما فِعْلَاليلٌ لانّ الباء من ابرهيم والراء والهاء والميم اصولٌ وكذلك السين فى اسمعيل والميم والعين واللام كلّها اصولٌ واذا كان كذلك كانت الهمزة فى اوّلهما اصلا كذلك والالفُ والياء فيهما زائدان لانّهما لا يكونان أصلَيْن فى بنات الثلاثة فصاعدًا   وانّما لم تزد الهمزة فى اوّل بنات الاربعة لقلّة تصرُّف الاربعة وكثرةِ تصرُّف الثلثة وانّما قلّ التصرُّف فى الرباعىّ لقلّته فى الكلام واذا لم تكثرِ الكلمةُ لم يكثر التصرّفُ فيها الا ترى انّ كلّ مثال من أمثلة الثلاثىّ له أبنيةٌ كثيرةٌ للقلّة والكثرةِ وليس للرباعىّ الّا مثالٌ واحدٌ وهو فَعَالِلُ القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ ولم يكن للخماسىّ مثالٌ للتكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وانّما هو محمولٌ على الرباعىّ نحوُ فَرازِدَ وسَفارِجَ كجَعافِرَ   وممّا يدلّ على ما قلناه من كثرة تصرُّفهم فى الثلاثىّ انّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعةَ احرف نحوَ اِشْهِيبابٍ واِحْمِيرارٍ فزيد على الاصل اربعُ زوائدَ ولم يُزَد على الاربعة الّا ثلاث زوائد نحوَ اِحْرِنْجامٍ ولم يزد على الخماسىّ اكثرُ من زيادة واحدة نحوَ عَضْرَفُوطٍ فعُرفت بذلك كثرةُ تصرُّفهم فى الثلاثىّ وقلّته فى الرباعىّ والخماسىّ فلذلك قلّت زيادةُ الهمزة فى اوّل بنات الاربعة وكثُرت فى اوّل بنات الثلاثة فلذلك قُضى بزيادة الياء فى نحو يَعْقُوبَ لانّها فى اوّل بنات الثلاثة لانّ الواو زائدة وقُضى بأصالتها فى نحو يَسْتَعُورٍ وهو موضع لكونها فى اوّل بنات الاربعة   فامّا اذا وقعت الهمزة غيرَ اوّل فانّه لا يُقْضَى عليها بالزيادة الّا بدليل فإن لم تقم دلالةٌ على ذلك كانت اَصْلًا وذلك لقلّة زيادتها غيرَ اوّل والاصلُ عدمُ الزيادة فلذلك لم يُحْكَم عليها اذا لم تكن اوّلًا بالزيادة الّا بثبت فعلى هذا الهمزةُ فى قولهم شَأْمَلٌ وشَمْأَلٌ للريح زائدةٌ لقولهم شَمَلَتِ الريحُ من الشَمال ولولا ما ورد من السَماع لكانت اصلا وكذلك الهمزة فى النِئْدِلَانِ وهو الكابوس زائدةٌ لقولهم فيه النيدُلَان بالياء وضمّ الدال فسقوطُ الهمزة فى ذلك دليلٌ على زيادتها   وقالوا جُرائِضٌ بالهمز وهو البعير الضخم الهمزةُ

بزيادتها فى ذلك كلّه لانه من الحُمْرة والصُفْرة والخُضْرة والجَفْل والخَرْط فلمّا كثرت زيادتها اوّلاً فى بنات الثلاثة وغلبتْ فيما ظهر بالاشتقاق وعُلم امرُه قُضى بزيادتها فيما أبهمَ من ذلك القبيل نحوِ أَرْنَبٍ وأَفْكَلٍ للرِعْدة وأَيْدَعٍ وأَبْلَمَةٍ واصْبَع حملاً على الاكثر وهو من حَمْل المجهول على المعلوم مع ما فى الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدل وهو الثلاثىّ فكذلك حكمُ زيادة الهمزة فى ذلك كلّه فعلى هذا لو سمّيت بأَفْكَلٍ وأَرْمَلٍ لم تصرفهما لانّه لمّا قُضى بزيادة الهمزة فى المجهول صار حكمه حكمَ المشتق وحكمتَ انّ له اصلاً فى الثلاثىّ أُخذ منه وإن لم يُنْطَق به فان كان مع الهمزة ما يجوز ان يكون زائدا نحوَ أَيْدَعٍ وأَبْصَرٍ لم يُقْضَ بزيادة الهمزة فيه الّا بثَبَتٍ وذلك انّ الهمزة من حروف الزيادة والياء كذلك الّا انّ الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة اوّلاً على زيادة الياء ثانياً فكانت الهمزة فى ايدع زائدةً لما ذكرناه ولانّهم قالوا يَدَّعْتُهُ تَيْدِيعًا وهذا ثَبَتٌ فى زيادة الهمزة واما أَيْصَرٌ فلو خُلّينا والقياسَ لكانت زائدة لغلبة الهمزة اوّلاً لكنّهم قالوا فى الجمع اصارٌ قال الشاعر * ويَجْمَعُ ذا بينهنّ الاصارا * فسقوطُ الياء دليلٌ انّها زائدة واما امَّعَةٌ وامَّرَةٌ فالهمزة فيهما اصلٌ ليس فى الصفات مثلُ افْعَلَة مع انّا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما لكانت الكلمةُ من باب كَوْكَبٍ ودَدَنٍ وهو قليل ولبس العملُ عليه فامّعةٌ من الصفات وكذلك امَّرَةٌ كانّه من لفظ الأَمْرِ واما أَوْلَقٌ وهو ضربٌ من الجُنون فالهمزة فيه أصلٌ لقولهم أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوقٌ وهذا ثبتٌ فى كون الهمزة اصلا والواو زائدةً ووزنه اذًا فَوْعَلٌ كجَوْهَرٍ فلو سمّيت به رجلا انصرف هذا مذهبُ سيبويه والشاهدُ فى مألوق فامّا أُلِقَ فيحتمل ان تكون الهمزة اصلُها الواوُ وانّما قُلبت همزةً لانضمامها كما قالوا وُجُوهٌ وأُجُوهٌ ويجوز ان يكون أَوْلَق أَفْعَلَ من وَلَقَ اذا أَسْرَعَ ومنه قوله تعالى اذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ومنه قول الشاعر * جاءتْ به عَنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقْ * فهو على هذا أَفْعَلُ والهمزةُ زائدة والواو اصلٌ فلو سُمّى به رجلٌ لم ينصرف ويكون هذا الاصلُ غيرَ ذلك الاصل كما قلنا فى حَسّان ونظائره إن اخذتَه من الحسن صرفتَه وإن اخذته من الحسّ لم تصرفه مع انّهم قد قالوا الوَلَقَى والأَلَقَى للكَرّة السريعة وهذا يدلّ انّ الفاء منه تكون مرّة همزةً ومرّة واوًا على حدّ أَوْصَدتُ البابَ وآصَدتُه فامّا اذا كان بعدها حرفان كاتْبٍ وهو القميص بلا كُمَّيْن وإزارٍ او أربعةُ احرف كاصْطَبْلٍ واصْطَخْرَ فالهمزةُ فى ذلك كلّه اصلٌ فمثالُ اتْبٍ فِعْلٌ كعِدْلٍ وحِمْلٍ ومثالُ ازارٍ فِعالٌ كحِمارٍ فالالفُ فيه زائدة لقولك أُزُرٌ فالهمزةُ فيه اصلٌ لانّه لا يُحْكَم بزيادة الهمزة الّا اذا كان بعدها ما يمكن ان يكون اسما ظاهرا وأقلّ ذلك الثلاثةُ فلذلك كانت الهمزة فى اتْبٍ اصلا وفى أَرْنَبٍ زائدة وفى أَخَذَ

فانّه وإن كان مجهورا فهو يُشْبِه النونَ وقُرْب منه فى المخرج ولذلك يُدّغم فيه النونُ نحوَ قوله من لَّدُنْهُ وقد يحذفون معها نونَ الوقاية كما يحذفونها مع مثلها قالوا لَعَلّى كما قالوا إِنّى وكَأَنّى وقد أُبدلت من النون فى قوله * وَقَفْتُ فيها أُصَيْلَالًا * والمراد اصيلانا فلمّا كان بينهما ما ذُكر كانت أُختها فى الزيادة وقوله ومعنى كونها زوائد انّ كلّ حرف وقع زائدا فى كلمة فانّه منها يريد لا يتوهّمْ متوهّمٌ انّ معنى كونها زوائدَ أنّها تقع زوائدَ حيث كانت لا محالةَ هذا محالٌ الا ترى انّ حروف ا و ى كلّها اصولٌ وإن كانت قد تكون زوائد فى موضع آخر وانّما المراد بقولهم زوائد أنّه اذا احتيج الى زيادة حرف لغرضٍ لم يكن الّا من هذه الحروف لا أنّها تكون زائدة فى كلّ مكان واعلم انّ الزيادة على ثلثة أضرب زيادةُ معنى وزيادةُ إلحاقِ بناء ببناء وزيادةُ بناء فقط لا يراد بها شىء ممّا تقدّم فامّا ما زيد لمعنًى فنحوُ الف فاعلٍ نحوِ ضاربٍ وعالمٍ ونحوِ حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى وامّا زيادةُ الحاق فنحوُ الواو فى كَوْثَرٍ وجَوْهَرٍ ألحقت الواوُ الكلمةَ بجَعْفَرٍ ودَحْرَجَ ونحو الياء فى حِذْيَمٍ وعِثْيَرٍ ألحقتْهما بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ وامّا زيادة البناء فقط فنحوُ الف حِمارٍ وواو عَجُوزٍ وياء سَعِيدٍ وقد تقدّم الكلام على جُمْهور زيادة هذه الحروف ومواضعها فى قسمَي الاسماء والافعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها والذى يختصّ بهذا الموضع ما يُميَّز به الاصلُ من الزائد فاعرفه؞

فصــل ٩٧٣

قال صاحب الكتاب فالهمزة يُحْكَم بزيادتها اذا وقعت اوّلًا بعدها ثلثةُ احرف اصولٍ كأَرْنَبٍ وأَكْرَمَ الّا اذا اعترض ما يقتضى أصالتَها كامَّعَةٍ وامَّرَةٍ او تجويزَ الامرَيْن كأَوْلَقٍ وبأصالتها اذا وقع بعدها حرفان او اربعةٌ اصولٌ كاَتْبٍ وازار واصْطَبْلٍ واصْطَخَرَ او وقعتْ غيرَ اوّلٍ ولم يَعْرِضْ ما يُوجِب زيادتَها فى نحوِ شَمْأَلٍ ونِئْدُلٍ وجُرائِضٍ وضَهْيَأَةٍ؞

قال الشارح قد أخذ فى بيان مواضع زيادة هذه الحروف والفصلِ بين الاصل والزائد منها وبدأ بالهمزة وذكر رابطًا أتى فيه على امرها فاذا وقعتْ اوّلًا وبعدها ثلاثةُ احرف اصولٍ فاقْضِ بزيادتها هناك سواءٌ فى ذلك الاسماءُ والافعالُ كأَحْمَرَ وأَصْفَرَ وأَرْنَبٍ وأَفْكَلٍ وأَذْهَبُ وأَجْلِسُ الهمزةُ فى ذلك كلّه زائدةٌ وذلك لغَلَبَة زيادتها اوّلًا وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه وذلك نحوُ أَحْمَرَ وأَصْفَرَ وأَخْضَرَ وأَذْهَبُ وأَجْلِسُ واجْفيلٍ وهو الظَّليم يهرب من كلّ شىء واِخْرِيطٍ وهو ضربٌ من الحَمْض الا ترى انّ الاشتقاق يقضى

الحروف فخفيفتان وايضا فانّها مأنوسٌ بزيادتها اذ كلُّ كلمة لا تخلو منها او من بعضها الا ترى انّ كلّ كلمةٍ إن خلت من احد هذه الحروف فلن تخلو من حركةٍ إمّا فتحةٍ وإمّا ضمّةٍ وإمّا كسرةٍ والحركاتُ ابعاضُ هذه الحروف وهى زوائدُ لا محالةَ فلمّا احتيج الى حروف يزيدونها فى كلمهم لأغراض لهم كانت هذه الحروفُ أَوْلى اذ لو زادوا غيرَها لم تُؤْمَن نَفْرَةُ الطَّبْع والاستيحاشُ من زيادته اذ لم تكن زيادته مألوفةً وغيرُ حروف المدّ من حروف الزيادة مُشَبَّهةٌ بها ومحمولٌ عليها فمن ذلك الهمزةُ فإنّها تُشْبِه حروفَ المدّ واللين من حيث انّها بصورتها ويدخلها التغييرُ بالبدل والحذفِ وهى مُجاوِرةُ الالف فى المَخْرَج فلمّا اجتمع فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين اجتمعت معها فى الزيادة وامّا الميم فمُشابِهةٌ للواو لانّهما من مَخرج واحد وهو الشفة وفيها غُنّةٌ تمتدّ الى الخيشوم فناسبت بغُنّتها لينَ حروف اللين وامّا النون ففيها ايضا غنّةٌ ومخرجُها اذا كانت ساكنة من الخيشوم بدليلِ انّ الماسك اذا مسك أنفَه لم يمكنه النطقُ بها وليس لها فيه مخرجٌ معيّنٌ بل تمتدّ فى الخيشوم امتدادَ الألف فى الحلق ولذلك حذفوها لالتقاء الساكنين من قوله * ولَكِ اسْقِنِى إنْ كان ماءُكَ ذا فَضْلِ * كما يحذفون حروف المدّ واللين من نحو رَمَى القوم وتُعْطِى ابْنَك فلمّا أشبهتْها فيما ذكرناه شركتْها فى الزيادة فامّا التاء فمُشْبِهةٌ حروفَ المدّ واللين ايضا لانّها حرفٌ مهموسٌ فناسب هَمْسُها لينَ حروف المدّ واللين ومخرجُها من رأس اللسان وأصولِ الثَنايا وهو قريبٌ من مخرج النون وقد أُبدلت من الواو فى تَاللّهِ وتُراثٍ وتُجاهٍ وتُكَأةٍ وتُخَمَةٍ كلُّ ذلك من الواو فى وَاللّهِ والوِراثة والوَجْه وتَوَكّأْتُ والوَخامة ومن الياء فى ثِنْتَيْن وكَيْتَ وذَيْتَ فلمّا تُصُرِّف فيها هذا التصرّفَ وأُبدلت هذا الابدالَ أُتِيَتْ مع حروف المدّ واللين فى الزيادة وامّا الهاء فحرفٌ خفىٌّ مهموسٌ فناسبت بهَمْسها وخفائها لينَ حروف المدّ واللين وهى من مخرج الالف كيف وأبو الحسن يدّعى انّ مخرج الالف هو مخرجُ الهاء البتّة وقد أُبدلت من الواو فى يا هَنَاهْ ومن الياء فى هٰذِهْ فلمّا وُجد فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين وافقتْها فى الزيادة وقد أخرجها ابو العبّاس من حروف الزيادة واحتجّ بانّها لم تزد الّا فى الوقف من نحو ارْمِهْ وأُغْزُهْ واخْشَهْ قال فلا أَعُدّها مع الحروف التى كثُرت زيادتُها والصوابُ الاوّلُ وهو رأىُ سيبويه لانّها قد زيدت فيما ذُكر وفى غيره على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وامّا السين فهو حرف مُنْسَلّ مهموسٌ يخرج من طرف اللسان وبين الثنايا قريبٌ من التاء ولتقاربهما فى المخرج واتّفاقهما فى الهمس تَبادلا فقالوا اسْتَخَذَ فلانٌ ارضا وأصله اتَّخَذَ وقالوا سِتٌّ واصله سِدْسٌ فلمّا كان بينهما من القرب والتناسب ما ذُكر زيدت معها وامّا اللام

أراك مُنْتَفْخًا والمراد مُنْتَفِخًا فشبّه تَفْخًا مِن منتفخًا بكَتِْف فأسكن الفاء ومثلُه قوله * قَبَاتَ مُنْتَصْبًا وما تَكَرْدَسَا * فالاسكان فى هذا كلّه انّما هو امرٌ عارضٌ لضرب من التخفيف فلا يُعتدّ به بناءً فاعرفه

ومن اصناف المشترك زيادةُ الحروف

فصـــل ٦٧١

قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسمُ والفعلُ والحروفُ الزوائدُ هى ما يشمَلها قولُك اليَوْمَ تَنْسَاهُ او وأَتَاهُ سُلَيْمَنُ او سَأَلْتُمُونِيهَا او السمانَ هَوِيتُ ومعنَى كونها زوائدَ انّ كلّ حرف وقع زائدًا فى كلمة فإنّه منها لا أنّها تقع ابدًا زوائدَ ولقد أسلفتُ فى قِسْمَيِ الاسماء والافعال عند ذكرِ الابنية المزيد فيها نَبْذًا من القول فى هذه الحروف وأذكر هاهنا ما يُميِّز به بين مواقع أُصالتها ومواقع زيادتها

قال الشارح اعلم انّ زيادة الحروف ممّا يشترك فيه الاسم والفعل وامّا الحروفُ فلا يكون فيها زيادةٌ لانّ الزيادة ضربٌ من التصرّف ولا يكون ذلك فى الحروف فلمّا كانت الاسماء والافعال تشترك فى ذلك ذكرها فى المشترك ومعنى الزيادة إلحاقُ الكلمة من الحروف ما ليس منها إمّا لافادةِ معنى كألِف ضـــاربٍ وواوِ مضروب وإمّا لضرب من التوسّع فى اللغة نحوَ ألف حِمارٍ وواو عَمُودٍ وياء سَعِيدٍ وحروف الزيادة عشرةٌ وهى الهمزة والالف والهاء والياء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام ويجمعها اليوم تنساه وكذلك سألتمونيها ومثلُ ذلك السمان هويت ويُحكى انّ ابا العبّاس سأل ابا عثمن عن حروف الزيادة فانشده

* هَوِيتُ السِمانَ فَشَيَّبْنَنِى * وقد كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِمانَا *

فقال له الجوابَ فقال قد أجبتُك مرّتين يعنى هويت السمان وانّما قال صاحب الكتاب السمان هويت فقدّم السمان لئلّا تسقط الهمزة فى الدرج فتنقص عدّةُ حروف الزيادة فامّا اذا ابتدأ بها فانّ الهمزة ثابتةٌ وامّا وأتاه سُلَيْمانُ فلا يحسن لانّ فيه تكرارَ الالف مرّتين وقالوا ايضا أسلمنى وتاهَ وقالوا ألموتُ يَنْساهُ وليس المراد من قولنا حروف الزيادة انّها تكون زائدة لا محالةَ لانّها قد تُوجَد زائدةً وغيرَ زائدة وانّما المراد انّه اذا احتيجَ الى زيادةِ حرف لغرض لم يكن الّا من هذه العشرة واصلُ حروف الزيادة حروف المدّ واللين التى هى الواو والياء والالف وذلك لانّها اخفُّ الحروف اذ كانت أوسعَها مَخْرجا وأقلّها كُلْفَةً وامّا قول النحويّين انّ الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف وامّا بالنسبة الى غيرها من

فصـــل ٦٧٠

قال صاحب الكتاب وامّا اسكانهم اوّل هُوَ وهِيَ متصلتَيْن بالواو والفاء ولامِ الابتداء وهمزةِ الاستفهام ولامِ الامر متّصلةً بالفاء والواو كقوله تعالى وَهْوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وقوله فَهْيَ كَٱلْحِجَارَةِ وقوله لَهْوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ وقولِ الشاعر * فقلتُ أَهْيَ سَرَت ام عادَني حُلُمُ * وقوله تعالى فَلْيَنْظُرْ وقوله وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ فليس بأصلٍ وانّما شُبّه لحرف عند وقوعه فى ذا المَوْقع بصادِ عَضُدٍ وباء كَبِدٍ ومنهم مَن لا يُسْكِن،

قال الشارح لمّا ذكر ما بُنى من الاسماء والافعال على سكون الاوّل خاف ان يُتوهّم انّ قوله وَهْوَ وَوَهْيَ بالاسكان من ذلك القبيل فبيّن امرَهما وذلك انّ هُوَ مضمومُ الاوّل وهِيَ مكسورهُ فاذا دخل عليه حرفُ عطف ممّا هو على حرف واحد فانّهم قد يُسكنونه لضرب من التخفيف وأنت فى ذلك بالخيار إن شئت أسكنتَ وإن شئت حرّكتَ فمَن أسكن فلانّ الحرف الذى قبلهما لمّا كان على حرف واحد لا يمكن انفصالُه ولا الوقوفُ عليه يتنزّل منزلةَ ما هو من سِنْخ الكلمة فشبّه وهو بعضد ووهى بكتف وكبد فكما يقال عَضْدٌ بالاسكان وكَتْفٌ وكَبْدٌ كذلك قالوا وَهْوَ وَوَهْيَ بالاسكان قال الله تعالى وهو خير لكم وقال فهى كالحجارة وقال لهو القصص لحقّ فأسكن مع لام التأكيد كما اسكن مع واو العطف وفائه وقالوا فى الاستفهام أَهْوَ فَعَلَ بإسكان الهاء ومنه قول الشاعر

* فقمْتُ للزَوْرِ مُرْتاعاً فأَرّقَنى * فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنى حُلُمُ *

الشاهد فيه قوله اهى بإسكان الهاء كانّه شبّه أَهْيَ بكَتْف والمعنى لمّا رأى المحبوبةَ استعظم ذلك وقال أَذلك حقٌّ او منامٌ فإن كان بَدَلَ الواو والفاء ثُمَّ لم يحسن الاسكانُ حُسْنَه مع الواو والفاء لكونها على اكثرَ من حرف واحد فكانّها منفصلةٌ ممّا بعدها فلذلك كان اكثرُ القُرّاء على التحريك من قوله تعالى ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ فامّا قوله فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا وقوله تعالى وليوفوا نذورهم فانّ هذه لامُ الامر وأصلُها الكسر يدلّ على ذلك انّك اذا ابتدأت فقلت لِيَقُمْ زيدٌ كسرتَها لا غيرُ فاذا ألحقتَ اللامَ الذى فيه اللامُ الواوَ والفاء جاز إسكانُها فمَن أسكن مع الفاء او الواو فلانّ الواو والفاء يصيران كشىء من نفس الكلمة نحوَ كَتِفَ لانّ كلّ واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف فإن جئتَ بثُمّ مكانَ الفاء او الواو لم تسكن لانّ ثُمّ ينفصل بنفسه ويُسْكَت عليه ومن قال ثُمَّ لْيَقْضُوا باسكان اللام فانّه شبّه الميمَ الثانيةَ من ثُمّ بالفاء والواو وجعل ثُمّ لْيقضوا بمنزلةِ فَلْيقضوا وهذا كقولهم

من ضرورات الشعر،

قال الشارح يريد انّ هذه الهمزات انّما جيء بها وصلةً الى الابتداء بالساكن اذ كان الابتداء بالساكن ممّا ليس فى الوُسْع فاذا تقدّمها كلامٌ سقطت الهمزةُ من اللفظ لانّ الكلام المتقدّم قد أغنى عنها فلا يقال الاسْمُ باثبات الهمزة لعدم الحاجة اليها لانّ الداعى الى الاتيان بها قد زال وهو الابتداء بساكن وكذلك سائرُ ما ذكره من الانطلاق والاقتسام قال فاثباتُ الهمزة فى هذه الاسماء لحن لانّه عدولٌ عن كلام العرب وقياسِ استعمالها وكان زيادةً من غير حاجة اليه ونظيرُ ذلك هاء السكت من نحو عِهْ وشِهْ أُتى بها وصلةً الى الوقف على المتحرّك فاذا وُصل بكلامٍ بعده سقطت الهاء فهذه الزيادةُ فى هذا الطرف كذلك الزيادةُ فى الطرف الاخر قال فامّا قوله * اذا جاوز ٱلْٱثْنَينِ سرٌّ * فمن ضرورات الشعر فانّه أورده اذ كان ناقضا لهذه القاعدة اذ قد أثبت الشاعر الهمزةَ مع تقدُّم لام التعريف البيت لقَيْس ابن الخَطِيم وقيل له خطيمٌ لضَرْبَةٍ كانت بأنفه وتمامُه * بنَشْرٍ وإفْشاء الحَدِيثِ قَمِينُ * ومثله قول الاخر

* لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً * اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

فأثبت همزةَ اِتَّسَعَ فى حال الوصل ضرورةً وهو ههنا أسهلُ لانّه فى أوّلِ النصف الثانى فالعربُ قد تسكت على أنصاف الابيات وتبتدئ بالنصف الثانى فكأنّ الهمزة وقعتْ اوّلا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولكنّ همزةَ حرف التعريف وحدَها اذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تُحذف وقُلبت ألفًا لأدّاء حذفها الى الالباس،

قال الشارح امرُ هذه الهمزة مخالفٌ لما أصّلناه لانّ ألف الاستفهام اذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألفُ الوصل نحوَ قوله تعالى أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ ٱللّٰهِ عَهْدًا أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللّٰهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ وقوله تعالى أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ لانّ الغُنْيَة قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ولم يُؤدِّ حذفُها الى لبس لانّ ألف الاستفهام مفتوحةٌ وألف الوصل مكسورةٌ فامّا الالف التى مع اللام فانّها لا تسقط لئلّا يلتبس الاستخبارُ بالخبر لانّهما مفتوحتان بل تُبدَّلها ألفًا نحوَ قوله آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ وآللّٰهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ فلو حُذفت لَوقع لبسٌ ولا يُعْلَم هل هى الاستفهاميّةُ ام التى مع لام التعريف فلذلك ثبتت وشُبّهت بألف أَحْمَرَ لثبوتها قال الشاعر

* أَأَلْخَيْرُ الذى أنا أَبْتَغِيهِ * أَمِ الشَّرُّ الذى لا يَأْتَلِينِي *

الأوامر وفيما بُنى من الافعال الواقعة بعد الفاتها اربعةُ احرف فصاعدا للمفعول للإتباع وفُتحت فى الحرفَين وكلمتَي القَسَم للتخفيف ٭

قال الشارح انّما سمّيت هذه الهمزة همزة الوصل لانّها تسقط فى الدرج فتصل ما قبلها الى ما بعدها ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرُها من الحروف وقيل سُمّيت وَصْلاً لانّه يُتوصّل بها الى النطق بالساكن وحكمُها ان تكون مكسورة ابدا لانها دخلت وصلةً الى النطق بالساكن فتخيّلوا سكونَها مع سكونِ ما بعدها فحرّكوها بالحركة التى تجب لالتقاء الساكنين وهى الكسرة فإن كان الثالث من الاسم الذى فيه همزةُ الوصل مضموما ضمًّا لازمًا ضممت الهمزة نحوَ اُقْتُلْ اُخْرُجْ اُسْتُضْعِفَ اُنْطُلِقَ به وذلك انّهم كرهوا ان يخرجوا من كسرة الى ضمّة لانّه خروجٌ من ثقيل الى ما هو اثقلُ منه ليس بينهما الّا حرفٌ ساكنٌ ولذلك من الاستثقال قلّ فى كلامهم نحوُ يَوْمٍ ويَوْخٍ للخروج من الياء الى الواو وكثُر فى كلامهم نحوُ وَيْلٍ ووَيْحٍ ووَيْسٍ لانّ فيه خروجًا من ثقيل الى ما هو أخفّ منه وحكى قُطْرُب على سبيل الشذوذ اِقْتُلْ بالكسر على الاصل وانّما قلنا ضمّا لازما تحرّزًا من مثل اِرْمُوا واِقْضُوا فإنّ الهمزة فى ذلك كلّه مكسورةٌ وإن كان الثالث مضموما لانّ الضمّة عارضةٌ والميمُ فى ارموا اصلُها الكسرُ وكذلك الضاد فى اقضوا وذلك انّ الاصل اِقْضِيُوا اِرْمِيُوا وانّما استثقلوا الضمّة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيتْ ساكنةً وواوُ الضمير بعدها ساكنٌ فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين وضُمّت العين لتصحّ الواوُ الساكنةُ فبقيت الهمزةُ مكسورةً على ما كانت كما قالوا اُغْزِى فضمّوا الهمزة والثالثُ مكسورٌ كما ترى لانّ الاصل اُغْزُوِى فاعتلّت الواوُ فحُذفت ووَلِيَت الياء الزاىَ فانكسرتْ من اجلها فالضمّةُ الآنَ فى الهمزة مراعاةٌ للاصل وقوله وفتحت فى الحرفين يريد مع لام التعريف وميمه فإنّ الهمزة معهما مفتوحةٌ بخلاف حالها مع الاسماء والافعال والعلّةُ فى ذلك انّهم ارادوا ان يخالفوا بين حركتها مع الحرف وحركتها مع الاسم والفعل وامّا الفُ أَيْمُن الله فى القسم فمفتوحةٌ ايضا اذ كان ما دخلتْ عليه غيرَ متمكّن لا يُستعمل الّا فى القسم ففُتحت همزته تشبيهًا لها بالهمزة اللاحقة حرفَ التعريف وحكى يونس اِيمن الله بالكسر على الاصل ٭

فصـــل ٦٦٩

قال صاحب الكتاب وإثباتُ شىء من هذه الهمزات فى الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولَحْنٌ فاحشٌ فلا تقلْ الاِسْمُ والاِنطلاق والاِقتسام والاِستغفار ومِنْ اِبْنِك وعَنْ اِسْمِك وقوله ٭ اذا جاوَزَ الاِثْنَيْنِ سِرٌّ ٭

حكمُه حكمُ الاصل فى المضارع والمصدر نحو جَهْوَرَ وبَيْطَرَ وجَلْبَبَ لمّا كانت الزيادةُ فيها للالحاق قالوا فى مضارعها يُجَهْوِرُ ويُبَيْطِرُ ويُجَلْبِبُ بالضمّ وقالوا فى مصدرها جَهْوَرَةٌ وبَيْطَرَةٌ وجَلْبَبَةٌ كدَحْرَجَةٍ وسَرْهَفَةٍ وأنت لا تقول فى أَكْرَمَ وقَاتَلَ وكَلَّمَ أَكْرَمَةٌ ولا قَاتَلَةٌ وكَلَّمَةٌ فبَانَ لك انّ الزيادة فى أَكْرَمَ جارية مجرى الملحق وإن لم تكن ملحقة وتدخل ايضا فى فعل الامر وذلك من كلّ فعل فُتح فيه حرفُ المضارعة وسكن ما بعده نحو يَضْرِبُ ويَقْتُلُ ويَنْطَلِقُ ويَعْتَذِرُ فاذا امرتَ قلت اِضْرِبْ اُقْتُلْ اِنْطَلِقْ وكان يجب ان يحرّك الاوّل من المستقبل كما حُرّك فى الماضى فيقالَ ذَهَبَ يَذَهَبُ وقَتَلَ يَقَتُلُ وضَرَبَ يَضَـرِبُ فيجتمع أربعُ متحركاتٍ فاستثقلوا توالِىَ الحركات فلم يكن سبيلٌ الى تسكين الاوّل الذى هو حرفُ المضارعة لانّه لا يُبتدأ بساكن ولا الى تسكين الثالث الذى هو عين الفعل لانّه بحركته يُعْرَف اختلافُ الأبنية ولا الى تسكين لامه لانّه محلُّ الاعراب من الرفع والنصب فأسكنوا الثانى اذ لا مانعَ من ذلك فقالوا يَذْهَبُ ويَقْتُلُ فاذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة فبقى فاء الفعل ساكنًا فاحتاجوا الى همزة الوصل فقالوا اِذْهَبْ واُقْتُلْ على ما تقدّم وامّا دخولها فى الحرف فمعَ لام التعريف فى نحو اَلرّجل واَلْغلام وانّما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام لانّها حرفٌ ساكنٌ يقع اوّلًا والساكنُ لا يمكن الابتـداء به فتَوصّلوا الى ذلك بالهمزة قبلها وانّما كانت ساكنة لقوّة العِناية بمعنى التعريف وذلك انّهم جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن انفصاله ممّا بعده ويقوى اتّصالُه بالمعرّف فيكون ذلك أبلغَ فى افادة التعريف للزوم أداته وكذلك الميم المبدلة منه فى لغة طىّء نحو قوله عمّ ليس مِنَ اَمْبِرِّ اَمْصِيامُ فى اَمْسَفَرِ وقد تقدّم الكلام عليه وقوله وهذه الاوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هى فى حال الدرج يريد انّ اوائل جميع ما ذكرناه من الاسماء والافعال ممّا هو ساكنٌ يبقى ساكنًا على حاله فى الدرج لانّ الكلام الذى قبله تصله الى الساكن فامّا اذا ابتدأتَ فلا بدّ من همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن وقوله لانّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن ربّما فُهم منه انّ ذلك ممّا يختصّ بلغة العرب ويجوز الابتداء بالساكن فى غير لغة العرب وليس الامر كذلك بل انّما كان ذلك لتعذّر النطق بالساكن وليس ذلك مختصّا بلغة دون لغة فاعرفه ؟

فصـــل ٦٦٨

قال صاحب الكتاب وتُسمّى هذه الهمزات همزاتِ الوصل وحكمُها أن تكون مكسورة وانّما ضُمّت فى بعض

قال صاحب الكتاب والثانى مصادرُ الافعال التى بعد ألفاتها اذا ابتُدئَ بها اربعةُ احرف فصاعدا نحوِ انْفَعَلَ وافْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ تقول انْفِعالٌ وافْتِعالٌ واسْتِفْعالٌ ومن الافعال فيما كان على هذا الحدّ وفى امثلة امرِ المخاطب من الثلاثىّ غيرِ المَزيد فيه نحوُ اضْرِبْ واذْهَبْ ومن الحروف فى لام التعريف وميمه فى لغة طَيِّئٍ فهذه الاوائل ساكنةٌ كما ترى يُلفَظ بها كما هى فى حال الدرج فاذا وقعتْ فى موضع الابتداء أُوقِعَتْ قبلها هَمَزاتٌ مزيدةٌ متحرّكةٌ لانّه ليس فى لغتهم الابتداء بساكن كما ليس فيها الوقف على متحرّك ،

قال الشارح قد تقدّم انّ اصل دخول هذه الهمزة انّما هو فى الافعال ودخولُها فى الاسماء انّما هو بالحمل عليها والتشبيه بها وتلك الافعالُ ثمانيةٌ وهى اِنْفَعَلَ نحوُ انطلق وافْتَعَلَ نحو اقتدر واكتسب وافْعَلَّ مثل احْمَرَّ فهذه الثلاثةُ على زنة واحدة ومثالٍ واحد واسْتَفْعَلَ نحو استخرج وافْعَنْلَلَ نحو اقعنسس وافْعَالَلْتُ نحو اشهاببت وافْعَوَّلَ وافْعَوْلَلَ نحو اخْرَوَّطَ واخْشَوْشَنَ فهذه الخمسةُ على مثال واحد ايضا فهذه كلُّها يلزم اوّلَها همزةُ الوصل لسكون اوّلها فان قيل ولِمَ أُسْكِن حتى افتقرت الى همزة الوصل قيل امّا الثلاثة الأُوَلُ فانّما أُسْكِن اوّلها لانّهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع فى الكلمة اكثرُ من ثلاث متحرّكاتٍ وامّا الخمسةُ التى تليها فكانّهم زادوا عليها حرفا فكرهوا كثرةَ الحروف وكثرةَ المتحرّكات فأسكنوا الاوّل منها وأتوا بالهمزة توصّلًا الى النطق بالساكن ولما وجب ذلك فى هذه الافعال لِما ذكرناه اعتمدوه فى مصادرها نحوِ الانطلاق والاقتدار والاحمرار والاستخراج والاقْعِنْساس والاشْهِيباب والاخرِوّاط والاخْشِيشان ومن ذلك اِطَّايَرَ اِطِّيارًا واِثّاقَلَ اِثِّقالًا واِدّارَكوا فيها اِدّراكًا جاؤا بهمزة الوصل عند سكون الاوّل منه وانّما سكن الاوّلُ لانّهم ادغموا تاء تَفاعَلَ فيما بعده اذ كان مقاربا له ثمّ جاؤا بالهمزة وانّما كانت المصادرُ فى ذلك كالافعال لانّها جارية عليها وكلٌّ واحد منها يؤول الى الاخر ولذلك أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل نحوَ قامَ قِيامًا ولولا اعتلالُ الفعل لَما اعتلّ المصدرُ وصحّ كما صحّ فى لِواذٍ وقوله التى بعد الفاتها اذا ابتدئَ بها اربعة احرف فصاعدا تحرّز به من مثل أَفْعَلَ نحوِ أَخْرَجَ وأَكْرَمَ فانّ الهمزة فيه قطعٌ مع انّ ما بعدها ساكنٌ لانّ الهمزة فيه كالاصل بُنيت الكلمة عليها كبناء فَاعَلَ وفَعَّلَ لانّ الزيادة فى كلّ واحد منها لمعنًى وليس كذلك همزةُ الوصل لانّها لم تدخل لمعنى بل وُصلةً الى النطق بالساكن والذى يؤيّد عندك انّها كالملحقة وإن لم تكن ملحقةً حقيقةً أنّك تضمّ اوّلَ مضارعه فتقول يُخْرِجُ ويُكْرِمُ كما تقول يُدَحْرِجُ ويُسَرْهِفُ ويُصَوْمِعُ ويُجَهْوِرُ وانّما قلنا انّها ليست للالحاق وذلك من قبل انّ الملحق

* وهل لِىَ أُمٌّ غيرُها إنْ ذكرتُها * أَبَى اللّٰهُ إلّا أنْ أكونَ لها ٱبْنَمَا *

وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حدّها فى فَم لانّها لو كانت بدلا من اللام لكانت فى حكم اللام وكانت اللامُ كالثانية وكان يَبْطُل دخولُ همزة الوصل وامّا اثنان فأصله ثِنْيان لانّه من ثَنَيْتُ واثْنَتانِ التاءُ فيه للتأنيث كابنتَيْن وثِنْتان كبِنْتَيْن التاء فيه للالحاق وامّا امْرؤٌ وامْرَأَةٌ فانّما أسكنوا أوّلَهما وإن كانا تامَّيْن غيرَ محذوفَيْن لانّك اذا دخلت الالفُ واللامُ فقلتَ المَرْءُ والمَرْأَةُ وخفّفتَ الهمزة حذفتَها وألقيتَ حركتها على الراء فقلت جاءنى المَرُ ورأيت المَرَ ومررت بالمَرِ فلمّا كانت الراء قد تُحرَّك بحركة الاعراب وكثُرت هذه اللفظةُ فى كلامهم حتى صارت عبارةً عن كلّ ذَكَر وأُنْثَى من الناس أَعلّوها لكثرة استعمالهم ايّاها وشبّهوا الراء فى المرْءُ والمرْءِ والمرْءَ بخاء أخيك فأتبعوا عينَها حركةَ لامها فقالوا هذا أمْرُؤٌ ورأيت امْرَأً ومررت بامْرِئٍ كما تقول هذا أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك وألفُه وألفُ ابنمٍ مكسورةٌ على كلّ حال لانّ الضمّة فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمة وليست كالضمّة فى اُقْتُلْ فلمّا اعتلّ هذا الاسمُ بإتباع حركة عينه حركةَ لامه وكثُر استعمالُه أسكنوا أوّلَه وأدخلوا عليه همزةَ الوصل على ما ذُكر وامّا اِسْمٌ فأصله سِمْوٌ على زنة فِعْلٍ بكسر الفاء هكذا قال سيبويه فحُذفت الواو تخفيفًا على حدّ حذفها فى ابن وابنة وصارت الهمزةُ عوضا عنها ووزنُه افْعٌ وفيه لغاتٌ وخلافٌ تقدّم ذكْره فى صدر هذا الكتاب وامّا اِسْتٌ فمحذوفةُ اللام وهى هاءٌ يدلّ على ذلك قولُهم فى تحقيره سُتَيْهَةٌ وفى جمعه أَسْتاهٌ وأصلُه سَتَهٌ على وزن فَعَلٍ بفتح العين ويدلّ على ذلك قولهم فى القلّة أَسْتاهٌ مثلُ جَمَلٍ وأَجْمالٍ وقَلَمٍ وأَقْلامٍ ولا يكون على فِعْلٍ كجِذْعٍ ولا فُعْلٍ كقُفْلٍ اللذَيْن يُجْمَعان ايضا على أَفْعالٍ لقولهم فيه سَهٌ بفتح الفاء حين حذفوا العين قال الشاعر

* شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها * وأَنْتَ السَهُ السُفْلَى اذا دُعِيَتْ نَصْرُ *

وفى الحديث العينُ وِكاءُ السَهِ ففتحُ الفاء ههنا دليلٌ على انّ الاصل ما ذكرناه ولا يكون سِتْهٌ بكسر العين ولا سَتُهٌ بضمّها لانّ المفتوحَ العين اكثرُ والحكمُ انّما هو على الاكثر وقد اختلفت العربُ فيه فمنهم من قال سَتٌ بحذف الهاء وابقاء الكلمة على اصلها من غير تغيير كيَدٍ ودَمٍ ومنهم من حذف التاء وقال سَهٌ وهو قليل من قبيل الشاذّ ومنهم من يحذف الهاء ويُسكن السين ويُدْخل الف الوصل فيقول اِسْتٌ وامّا ٱيْمُنُ الله فى القَسَم وٱيْمُ الله فالهمزةُ فيهما وصلٌ تسقط فى الدرج وقد تقدّم الكلام عليهما فى القسم ؞

53 *

متعذّرٌ وأصلُ ذلك الافعالُ لتصرّفها وكثرة اعتلالها والاسماء فى ذلك محمولةٌ عليها وامّا الاسماء فعلى ضربَيْن اسماءٌ غيرُ مصادر ومصادرُ فالاسماء التى فيها همزةُ الوصل عشرةٌ معدودةٌ وهى اِبْنٌ وابْنَةٌ وابْنُمٌ بمعنى ابنٍ واثْنان واثْنَتان وامْرُؤٌ وامْرَأَةٌ واسْمٌ واسْتٌ وايْمُنُ اللّهِ وايْمُ اللّهِ فهذه الاسماء لمّا أسكنوا أوائلَها ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل وتوصّلوا بها الى النطق بذلك الساكن فان قيل ولمَ أسكنوا اوّلَ هذه الاسماء حتى احتاجوا الى همزة الوصل قيل اصلُ هذه الهمزة ان تكون فى الافعال خاصّةً وانّما هذه الاسماء محمولة فى ذلك على الافعال لانّها اسماءٌ معتلّةٌ سقطت اواخرُها للاعتلال وكثُر استعمالُها فسكن اوائلُها لِتكون الفاتُ الوصل عوضًا ممّا سقط منها ولم يُستنكر ذلك فيها كما لم تُستنكر اضافةُ اسماء الزمان الى الافعال فى قوله تعالى يَوْمَ يَنْظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ وقال الشاعر * على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وكما وصفوا بالافعال فى قولك مررتُ برجلٍ يأكل وأصلُ الاضافة والصفة الاسماءُ كما انّ اصل هذه الهمزة الافعالُ فامّا ابنٌ فأصله بَنَوٌ بفتح الفاء والعين كجَبَلٍ وجَمَلٍ دلّ على ذلك قولهم فى الجمع أَبْنَآءٌ قال الله تعالى نَحْنُ أَبْنَآءُ ٱللّهِ وقال الشاعر * بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِجالِ الأباعِدِ * ولا يجوز ان يكون فِعْلاً كجِذْعٍ ولا فُعْلاً كقُفْلٍ لقولهم فى جمع السلامة بَنُونَ بفتح الباء ولذلك قالوا فى النسب بَنَوِىٌّ بفتح فائه والمحذوف منه واوٌ هى لامه دلّ على ذلك قولهم فى المؤنّث بِنْتٌ كما قالوا أُخْتٌ وهَنْتٌ فأبدلوا التاء من لامها وإبدالُ التاء من الواو اكثرُ من ابدالها من الياء وعلى الأكثرِ يكون العملُ فامّا البُنُوَّةُ فلا دليلَ فيه لقولهم الفُتُوَّةُ وهو من الياء لقولهم فى التثنية فَتَيان وفى الجمع فِتْيَةٌ وفِتْيانٌ وكذلك ابْنَةٌ هو تأنيث ابنٍ والتاءُ فيه للتأنيث على حدّها فى حَمْزَةَ وطَلْحَةَ فامّا بِنْتٌ فليست التاء فيه للتأنيث على حدّها فى ابنة يدلّ على انّها ليست للتأنيث سكونُ ما قبلها وتاء التأنيث تفتح ما قبلها على حدّ قائمَة وقاعدَة وانّما هى بدلٌ من لام الكلمة يؤيّد ذلك قولُ سيبويه لو سمّيت بهما رجلا لصرفتَهما معرفةً يعنى بِنْتًا وأُخْتًا وهذا نصٌّ من سيبويه الا ترى انّها لو كانت للتأنيث لَما انصرف الاسمُ كما لم ينصرف نحوُ طلحةَ وحمزةَ فان قيل فانّا نفهم من الكلمة التأنيثَ قيل التأنيث مستفادٌ من نفس الصيغة ونَقْلِها من بناء الى بناء اخر وذلك انّ اصلَ بِنْتٍ بَنَوٌ فنقلوه الى فِعْلٍ ألحقوه بجِذْعٍ بالتاء كما ألحقوا أُخْتًا بالتاء بقُفْلٍ وبُرْدٍ فصارت الصيغة عَلَمًا للتأنيث اذ كان هذا عَلَمًا اختصّ بالمؤنّث واما ابْنُمٌ فهو ابنٌ زيدت عليه الميمُ للمبالغة والتوكيد كما زيدت فى زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ بمعنى الأزرق والعظيم العَجيزة اى كبيرِ الاسْتِ قال الشاعر

تدخلان على كلّ منكور فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها فتتوالى كسرتان مع الثقل فعدلوا الى أخفّ الحركات وهى الفتحة وممّا يؤيّد عندك انّ الكسرة لها اثرٌ فيما ذكرناه انّهم كسروا ما لم يكثر ممّا هو على صورته كقولك اِنِ اللّهُ أمكننى من فلان فعلت وعِدِ الرجلَ وصِلِ ٱبْنَك فجاؤا بذلك على الاصل لانّه لم يكثر فى كلامهم كثرةَ الاوّل   وحكى سيبويه عن قوم فصحاء مِنَ ابنك بالفتح كانّهم اعتبروا ثقلَ توالى كسرتَيْن وأجروها مجراها مع لام المعرفة   وحكوا ايضا مِنِ الرجل فكسروا مع لام المعرفة جروا فى ذلك على الاصل ولم يحفلوا بالثقل فاذًا قولهم مِنَ ابنك بالفتح شاذّ فى القياس دون الاستعمال وقولهم مِنِ الرجل بالكسر شاذّ فى الاستعمال صحيحٌ فى القياس قال وهى خبيثة لقلّة المستعملين وثقلِ اجتماع الكسرتَيْن   وقد حكى الاخفش عَنُ الرجل كانّه حرّك بالضمّ اتباعاً لضمّة الجيم وشبّهه بقولهم قُلُ ٱنْظُرُوا وأَوُ ٱنْقُصْ اذ كانت الراء فى حكم الساكن اذ المدّغمُ ساكنٌ واللسانُ يرتفع بهما دفعةً واحدةً ،

ومن اصناف المشترك حُكْمُ أوائل الكلِم

فصل ٦٦٧

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ   وهى فى الامر العامّ على الحركة وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الاسماء فى نوعين احدهما اسماءٌ غيرُ مصادرَ وهى ٱبْنٌ وٱبْنة وٱبْنُم وٱثْنانِ وٱثْنَتانِ وٱمْرُؤٌ وٱمْرَأَةٌ وٱسْم وٱسْت وٱيْمُنُ اللّهِ وٱيْمُ اللّهِ ،

قال الشارح هذا الضرب ممّا يشترك فيه الاسم والفعل والحرف لانّ كلّ واحد منها يجوز ان يقع مبدوءًا به نحوَ زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ وإنّ زيدا قائمٌ فلذلك ذكره فى المشترك   واعلم انّ الحرف الذى يُبتدأ به لا يكون الّا متحرّكا وذلك لضرورة النطق به اذ الساكن لا يمكن الابتداء به وليس ذلك بلغة ولا أنّ القياس اقتضاه وانّما هو من قبيل الضرورة وعدمِ الامكان فقد ظنّ بعضُهم انّ ذلك من لغة العرب لا غير وأنّ ذلك ممكنٌ وهو فى لغة قومٍ آخَرين ولا ينبغى ان نتشاغل بالجواب عن ذلك لانّ سبيلَ معتقدِ ذلك سبيلُ من أنكر العِيانَ وكابَرَ المحسوسَ   وقد جاءت ألفاظٌ بنَوْا اوّلَها على السكون من الاسماء والافعال الّا انّهم زادوا فى اوّلها همزةَ الوصل وسيلةً الى النطق بالساكن اذ النطقُ بالساكن

وهو الهمزةُ والهمزةُ حرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركةَ فمن ذلك ما يُحْكَى عن أيّوب السِخْتِيانىّ من انّه قرأ وَلَا ضَأَلِّينَ فهمز الالفَ وفتحها لانّه كره اجتماعَ الساكنين الالفِ واللام الاولى ومن ذلك ما حكاه ابو زيد عنه فى قولهم شَأَبَّة ودَأَبَّة وانشد

* يا عَجَبًا لقد رَأَيْتُ عَجَبَا * حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا * خاطِمَها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبَا *

يريد زَامَّهَا لكنّه لمّا حرّك الالفَ اذ لا يسوغ فى الشعر الجمعُ بين ساكنين قَلَبَها همزةً وعن ابى زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ فظننتُه قد لحن حتى سمعتُ العربَ تقول شَأَبَّة ومن ذلك قول الشاعر

* وبَعْدَ بَياضِ الشَيْبِ من كلّ جانبٍ * عَلَا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا *

يريد اِشْعَالَّ وهو كثيرٌ قال ابو العبّاس قلتُ لأبى عُثْمان أَتَقِيسُ ذلك قال لَا ولا أَقبلُه وقوله ولقد جدّ فى الهرب يريد بالَغَ فى الفرار من التقاء الساكنين لانّه قلب الحرفَ الذى لا يمكن تحريكُه الى حرفٍ يمكن تحريكُه ثمّ حرّكَ وعمرو بن عُبَيْد كان من رؤساء المُعْتَزِلة كان فصيحا عفيفا وهو الذى قيل فيه

* كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدْ * كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدْ * غيرَ عَمْرِو بنِ عُبَيْدْ *

وقوله ومَن لغتُه النَقُرْ فى الوقف على النَقْر يريد انّ من يُحَوِّل الحركةَ فى نحوِ هذا النَقْرْ وعَمْرْو والبَكْرْ من اللامْ الى العين يفرّ من التقاء الساكنين وإن كان جائزا كما يفرّ منه فى وَلَا الضَأَلِّينَ واِبْيَأَضَّ واِدْهَأَمَّ فاعرفه ،

فصل ٦٦٦

قال صاحب الكتاب وكسروا نونَ مِنْ عند مُلاقاتها كلَّ ساكنٍ سِوَى لام التعريف فهى عندها مفتوحةٌ تقول مِنِ ٱبْنِكَ ومِنَ الرّجل وقد حكى سيبويه عن قومٍ فُصَحاء مِنَ ابنك بالفتح وحُكى فى من الرجل الكسرُ وهى قليلة خبيثة وامّا نونُ عَنْ فمكسورةٌ فى الموضعَيْن وقد حُكى عن الاخفش عَنُ الرجل بالضمّ ،

قال الشارح امّا نونُ مِنْ فحكمُها الكسر على ما يقتضيه القياسُ فتقول أخذتُ مِنِ ٱبْنك ومِنِ ٱمْرِء القيس ومِنِ ٱثْنَين غيرَ انّهم قالوا مِنَ الرجل ومِنَ اللّه ومِنَ الرسول ففتحوا مع لام المعرفة وعدلوا عن قياس نظائره وذلك لانّه كثُر فى كلامهم هذا الحرفُ وما فيه الالف واللام من الاسماء كثيرٌ لانّ الالف واللام

لا تُضارُّ بالرفع فاذا اتّصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنّث فتحوا جميعًا فقالوا رُدَّهَا وكذلك ضميرُ المذكّر اذا اتّصل بشىء منه ضمّوا فقالوا رُدُّهُو لانّ الهاء خفيّةٌ ولم يُعتدّ بوجودها فكانّ الدال قد ولى الالفَ والواوَ نحو رُدَّا ورُدُّوا فكما انّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا والواوُ الساكنةُ التى هى مدّةٌ لم يجز فيما قبلها الّا الضمّ كذلك مع الهاء لِما ذكرناه من خفائها قال ابو علىّ وهذا يدلّ على انّ قولَ من قال عليهِ مالٌ أوجهُ من قول من قال عليهِى مالٌ لانّ الهاء خفيّةٌ كالساقط فكانّك جمعتَ بين ساكنين وهما الياءان فامّا اذا لقيه ساكنٌ بعده نحو رُدِّ الرجلَ وفِرِّ الْجَيْشَ فالكسر دون الوجهَيْن الاخرَيْن لانّه لمّا كان الكسر جائزا لالتقاء الساكنين فى الكلمة الواحدة ثمّ عرض التقاؤهما من كلمتَيْن قوى سببُ الكسر وصار الجائز واجبًا لقوّة سببه قال جرير

* فَغُضِّ الطَّرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ * فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابَا *

ومنهم من يفتحه مع الالف واللام قال ابو علىّ كانّه ردّه الى الاصل كانّه قال غُضْ ثمّ ألحقه الالفَ واللامَ قال جرير

* ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى * والعَيْشَ بعدَ اولئك الأيّامِ *

الشاهد فيه الفتح مع الالف واللام والمعنى انّه يتأسّف على منزله باللوى وايّام مضتْ له فيه وأنّه لم يَهْنِئْه بعد تلك الايّام عيشٌ ولا راقَ له منزلٌ وقوله وأمّا هَلُمَّ فليس فيها الّا وجهٌ واحدٌ وهو الفتح وذلك قول الجميع لانّها مركّبة من هَا ولُمَّ وسُمّى بها الفعل فمُنعت من صرف الافعال فلذلك لم يجز فيها ما جاز فى غيرها من الافعال فاعرفه ،

فصل ٦٩٥

قال صاحب الكتاب ولقد جَدَّ فى الهرب من التقاء الساكنين مَن قال دَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ ومَن قرأ وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ ولا جَأَنٌّ وهى عن عمرو بن عُبَيْد ومَن لغتُه النَقُرْ فى الوقف على النَقْرِ ،

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال وإن كانا على الشرط الذى يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو دابّة وشابّة فيحرّك الالف لالتقاء الساكنين فتنْقلب همزةً لانّ الالف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرَجِ لا يحتمل الحركةَ فاذا اضطرّوا الى تحريكه قلبوه الى أقرب الحروف اليه

وايضا فانّا لو حرّكنا الافعالَ المجزومةَ او الساكنةَ عند ساكنٍ يلقاها بالضمّ او الفتح لتُوُهّم فيه انّه غيرُ مجزومٍ لانّ الرفع والنصب من حركات اعراب الافعال ولا يُتوهّم ذلك اذا حُرّك بالكسر لانّ الجرّ ليس من اعراب الافعال هذا هو القياس وربّما عدلوا عنه لأمرٍ فمن ذلك ضمّهم فى نحوِ قالتُ ٱخْرُجْ وعذابُنُ ٱرْكُضْ وعيونُنِ ٱدْخلوها وقُلُ ٱنْظُروا كُلّ ذلك للاتباع وذلك انّه أتبع ضمّةَ التاء فى قالتُ ضمّةَ الراء فى اُخْرُجْ اذ ليس بينهما حاجزٌ الّا حرفٌ ساكنٌ وكذلك عذابُنُ اركض أتبع التنوين حركةَ الكاف اذ ليس بينهما الّا الراء الساكنةُ وكذلك أَوُ ٱنْقُصْ الّا انّ الضمّ هنا من وجهَيْن احدهما من حيث جاز وعذابُنُ اركض والاخرُ التشبيهُ بواو الضمير على حدِّ لَوُ ٱسْتطعنا الا ترى انّ الضمّ قد جاز فى لو استطعنا وإن كانت التاء بعد السين مفتوحةً ويجوز فى هذا كلّه الكسرُ على الاصل وقد قُرِئَ به فى نحوِ قالتِ اخرج وعيونٍنِ ادخلوها وعذابنِ اركض وكان ابو العبّاس لا يستحسن الضمّ فى هذا لانّ فيه خروجًا من كسر الى ضمّ وذلك مستثقلٌ فى لغتهم معدومٌ فى كلامهم وليس كذلك قُلُ ٱنْظروا وأَوُ ٱنْقُصْ فامّا اخشَوُا ٱلقوم فالضمُّ فيها للفصل بينها وبين الواو فى لَوِ وأَوْ ونحوِهما ممّا هو حرف على ما تقدّمَ فى هذا الفصل وامّا قوله تعالى مُرِيبنِ ٱلّذى جَعَلَ فقراءةُ الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين وقد قرئَ مريبنَ الّذى بفتح النون كانّه كره توالى كسرتَيْن ففتح على حدّ مِنَ المؤمنين ومِنَ الرّسول فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وقد حرّكوا نحوَ رُدُّ ولم يَرُدُّ بالحركات الثلث ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب والفتحَ عند ضمير الغائبة فقالوا رُدُّهُ ورُدَّهَا وسمع الاخفشُ ناسًا من بنى عُقَيْل يقولون مُدِّهِ وعَضِّهِ بالكسر ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يعقُبه فقالوا رُدِّ القومَ ومنهم مَن فتَحَ وهم بنو أَسَدٍ قال * فَغُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ من نُمَيْرٍ * وقال * ذُمَّ المَنازِلَ بعد منزلةِ اللِّوَى * وليس فى هَلُمَّ الّا الفتحُ ؞

قال الشارح امّا رُدُّ ولم يَرُدُّ فقد اجتمع فيه ساكنان الحرفُ الاوّلُ المدْغَمُ ساكنٌ والثانى المدْغَمُ فيه ايضا ساكنٌ للجزم فى لم يَرُدّ او للوقف فى رُدّ فلمّا التقى فى آخره ساكنان وجب تحريكُ الثانى لالتقاء الساكنين فمنهم من يُتْبِع حركةَ المدْغَم فيه ما قبله فيقول رُدُّ بالضمّ وكذلك تقول فِرِّ بالكسر تُتْبِع الكسر الكسر وتقول عَضَّ فتُتْبِع الفتح الفتح ومنه قوله تعالى لَا تُضَارَّ بالفتح أتبعوا الفتح الفتح الذى قبله وصوتَ الالف لانّه مجزوم بالنهى وقُرِئَ لا تُضَارِّ بالكسر على اصل التقاء الساكنين وامّا اهل الحجاز فيقولون فى النهى ولا تُضارَرْ فامّا على مُخْرَج الخبر ومعنى النهى فتستوى فيه اللغتان فى الادّغام نحوُ

لانّه يكون نقضًا لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف وكذلك قول الشاعر

* أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وليس له أَبٌ * وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ *

والاصل يَلِدْهُ بكسر اللام فشبّهوه ايضا بكتف فأسكنوا اللام ثمّ فتحوا الدال على ما تقدّم ومن ذلك قوله تعالى فى قراءة حَفْص وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ باسكان القاف وكسر الهاء وذلك انّ الاصل يَتَّقِى فجزم بحذف الياء ثمّ أدخلوا هاء السكت فصار يَتَّقِهْ بكسر القاف وسكون الهاء فشُبّه تَقِهْ منه بكتف على ما ذكرنا فأُسكنت القافُ فالتقى ساكنان القاف والهاء فكُسرت الهاء ومن ذلك رُدَّ فى الوقف ولم يَرُدَّ فى الجزم فانّ بنى تميم وغيرهم من العرب ما خلا اهل الحجاز يدّغمون هذا النوع لانّهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب نحو هو يَرُدُّ ولن يَرُدَّ وكلُّ العرب تدّغم هذا المعرب ووجهُ الشبه بينهما انّهم رأوا آخِرَ أُرْدُدْ ونحوه تتعاقب عليه الحركاتُ للبناء كما تتعاقب حركاتُ الاعراب على آخِرِ المعرب فلمّا رأوه مثلَه فى التحريك ادّغموه وذلك قولهم أُرْدُدِ القومَ وأُرْدُدِ ٱبْنَكَ ورُدَّنّ زيدا ورُدُّنْ يا رجال وحيث ادُّغم وجب تحريكُ الآخِرِ لالتقاء الساكنين ولم يحرّكوا الاوّل لِما أرادوه من التخفيف بالادّغام فلو حرّكوا الاوّل لبطل الادّغامُ وانتقض الغرضُ من الادّغام ،

فصل ٦٦٤

قال صاحب الكتاب والاصل فيما حُرّك منهما أن يُحرَّك بالكسر والذى حُرّك بغيره فلأَمْرٍ نحوُ ضَمّهم فى نحوِ وَقَالَتُ ٱخْرُجْ وعَذَابِنُ ٱرْكُضْ وعُيُونِنُ ٱدْخُلُوهَا للاتباع وفى نحوِ اخْشَوُا القومَ للفصل بين واو الضمير وواوِ لَوْ وقد كَسَرَها قومٌ كما ضمَّ قومٌ واوَ لَوْ فى لَوُ ٱسْتَطَعْنَا تشبيهًا بها وقرئ مُرِيبِنَ ٱلَّذِى بفتح النون هَرَبًا من تَوالِى الكَسَرات ،

قال الشارح اعلم انّ الاصل فى كلّ ساكنَيْن التقيا ان يُحرَّك الاوّل منهما بالكسر نحوَ بَغَتِ الأَمَةُ وقامتِ الجاريةُ ولا يُعْدَل عن هذا الاصل الّا لعلّة وانّما وجب فى التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر لامرَيْن احدهما انّ الكسرة لا تكون إعرابا الّا ومعها التنوينُ او ما يقوم مقامه من ألِف ولامٍ او اضافةٍ وقد تكون الضمّة والفتحة اعرابين ولا تنوينَ يصحبهما فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حرّكناه بحركةٍ لا يُتوهَّم انّها اعرابٌ وهى الكسرة والامر الثانى أنّا رأينا الجزم مختصّا بالافعال فصار الجزمُ نظيرَ الجرّ من حيث كان كُلُّ واحد منهما مختصّا بصاحبه فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حرّكناه بحركة نظيره وهى الكسرُ

على الحرف الأصليّ وضمّ قومٌ لحرف فقالوا وأن لَوُ استقاموا تشبيهًا لها بالاسم وذلك قليل وكذلك الياء المفتوحُ ما قبلها اذا كانت اسما كُسرت كانّهم جعلوا حركتها منها كما جعلوا حركةَ الواو منها وعلى القول الاخر حرّكوها بحركة لحرف المحذوف قبلها اذ الاصلُ فى اِخْشَىْ اِخْشَيِى كما قلناه فى الواو فامّا الواو فى مُسْطَفَوْنَ فمُشبَّهة بالواو فى اِخْشَوْا ورَمَوْا لانّها زائدة مثلُها تفيد الجمعَ كما كانت فى اخشوا ورموا كذلك فثبتتْ ولم تُحذف لئلّا يلتبس الجمعُ بالواحد الا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين لٱلتبس بالواحد فى مُصْطَفَى ٱللّه وحُرّك بالضمّ كما حُرّك فى رَمَوُا ٱلقومَ وكذلك الياء تُكسر لالتقاء الساكنين فتقول مصطفَيِ اللّهَ حملًا على اِخْشَيِ اللّهَ فاعرفه قال ومن ذلك الِاْبن والِاْسْم والِاْنْطلاق والِاْسْتغفار يريد وممّا حُرّك الاوّل فيه للساكن بعده بالكسر وذلك انّ الاوّل من ابن واسم ساكنٌ ودخلت همزةُ الوصل توصّلًا الى النطق بالساكن فلمّا دخلت عليه لامُ التعريف استُغنى عن همزة الوصل فحذفوها فٱلتقى ساكنان اللام التى للتعريف وفاء الكلمة فحُرّكت اللام بالكسر وكذلك الانطلاق والاستغفار وقوله او تحريك أخيه يريد الساكن الثانى فإنّ الغرض الانفصالُ من التقاء الساكنين وكما يحسن ذلك بتحريك الاوّل كذلك يحسن بتحريك الثانى والاوّلُ هو الاصل ومقتضَى القياس فلا يُعْدَل عنه الّا لعلّة وانّما قلنا انّ الاصل تحريك الاوّل من قِبَل انّ سكون الاوّل منع من الوصول الى الثانى فكان تحريكه من قبيل ازالة المانع اذ بتحريكه يُتوصّل الى النطق بالثانى وصار بمنزلة ألفات الوصل التى تدخل متحرّكةً توصّلا الى النطق بالساكن بعدها فامّا قولهم أَيْنَ وكَيْفَ فعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثانى دون الاوّل لمانعٍ وذلك أنّا لو حرّكنا الاوّلَ وهو الياء فى اين وكيف لٱنقلبت الفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها على حكم التصريف اذ الحركة تقع لازمةً ولو قُلبت الفًا لزم تحريكُ النون لسكونها وسكون الالف قبلها فلمّا كان يؤدّى تحريكُ الاوّل الى تغيير بعد تغيير حرّكوا الثانى من اوّل الامر واستغنوا بذلك عن تحريك الاوّل وكذلك مُنْذُ حرّكوا الثانى منهما لانّهم لو حرّكوا الاوّل لَذهب وزنُ الكلمة فلا يُعْلَم هل هو ساكنُ الوسط او متحرّكٌ لانّ اجتماع الساكنين فى كلمة واحدة يقع لازمًا ومن ذلك رجلانِ وغلامانِ ومسلمونَ وصالحونَ حرّكوا فيها الساكن الثانى دون الاوّل اذ كان تحريكُ الاوّل منهما ممتنعا وكذلك عدلوا عن تحريك الاوّل فيما ذكره من قولهم فى الأمر اِنْطَلْقَ يا زيدُ والاصلُ اِنْطَلِقْ فشبّهوا طَلِقْ منه بكَتِفٍ فأسكنوا اللام على حدّ اسكان كَتْفٍ فالتقى ساكنان ففتحوا القاف وأتبعوها حركةَ أقربِ المتحرّكات اليها وهو فتحةُ الطاء ولم يحرّكوا اللام

السكون على أصلِ ما يقتضيه البناء فلمّا لَقِيَه ساكنٌ بعده وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين فكُسر على اصل التقاء الساكنين ومنهم من يضمّ وفيه وجهان احدهما انّه إتباعٌ لضمّة الميم واذا كانوا قد قالوا مُنْذُ فأتبعوا مع وجود الحاجز فلأن يتبعوا مع عدمه كان أَولى والوجهُ الثانى انّ مُذُ منتقصٌ من مُنْذ كما كانت رُبَ منتقصة من رُبَّ وقد كانت الذال فى مُنْذُ مضمومة فلمّا اضطُرّ الى تحريك الذال فى مُذْ حرّكتها بالحركة التى كانت لها فى الاصل وهى الضمّة وامّا قوله تعالى أَلِفْ لَامْ مِيمَ ٱللّٰهُ فحُرّك بالفتح شذّ هذا الحرفُ عن القياس كما شذّ قولهم مِنَ الرجل ومِنَ المؤمنين وكان الاخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس ولم يَرَه سيبويه ووجهُ الفتح فيه التقاء الساكنين الميمِ واللامِ الاولى من اللّه ولم يكسروا لانّ قبل الميم ياءً وقبل الياء كسرةً فكرهوا الكسر فيها كما كرهوا الكسر فى أَيْنَ وكَيْفَ والثقلُ فى الميم أبلغُ لانكسارِ ما قبل الياء وامّا الواو والياء اذا كان ما قبلهما مفتوحا فإنّك لا تحذفهما للساكن بعدهما بل تحرّكهما وذلك نحوُ قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم واخشوا اللّه واخشى القوم وانّما لم يحذفوهما وإن كانا حرفَىْ علّة لانّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين لأوقع حذفُهما لَبْسًا لانّك اذا قلت اِخْشَوْا زيدا ثمّ قلت اخشوا القومَ فلو أسقطتَ الواو للساكن بعدها لَبَقِيت الشينُ مفتوحةً وحدها فكان يلتبس خطابُ الجمع بالواحد وكذلك تقول للواحدة المؤنّثة اِخْشَىْ زيدا ثمّ تقول اِخْشَى القومَ فلو اخذتَ تحذف الياء للساكن بعدها التبس خطابُ المؤنّث بالمذكّر وليس الامرُ فى الواو المضموم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها كذلك فإنّه لا يقع بحذفهما لبسٌ مع انّ الثقل اللاحق بالحركة فى الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أبلغ فانضاف الى اللبس الخفّةُ فلذلك حُرّكت ولم تُحذف فامّا الواو المفتوح ما قبلها فإنّها اذا كانت اسمًا ولَقِيَها ساكنٌ بعدها فانّها تُحرّك بالضمّ نحوَ ولا تنسَوُا الفضل بينكم واِخشَوُا اللّه ورَمَوُا ٱبْنَكَ وما كان من ذلك حرفا من نفس الكلمة فانّه يحرّك بالكسر نحوَ لَوِ ٱستطعنا وأَنْ لَوِ ٱسْتَقَامُوا وذلك للفرق بينهما هذا نصّ الخليل وقال غيره انّما اختاروا الضمّ فيما كان اسما لانّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الاصل فى ولا تنسُوا ولا تنسَيُوا وفى اِخْشَوْا اِخْشَيُوا وفى رَمَوْا رَمَيُوا وانّما لمّا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قُلبت الفًا ثمّ حُذفت الالف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها فلمّا احتيج الى تحريك الواو حرّكوها بالحركة المحذوفة وكانت أَوْلى من اجتلاب حركة غريبة فامّا اذا كانت من نفس الكلمة حرّكوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين اذ لم يكن ثمّ حركةٌ محذوفةٌ تُحرّك بها وقد كسر قومٌ الواو اذا كانت اسمًا فقالوا ولا تنسوِا الفضلَ حملًا

تقطيع الحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ والبِطانُ للقَتَب وهو الحِزام الذى جُعل تحت بطن البعير وفيه حَلْقتان فاذا التقتا دلّ على نهاية الهُزال وهو مَثَلٌ يُضْرَب فى الامر اذا بلغ النهايةَ فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب وإِن كان غير مدّة فتحريكُه فى نحو قولك لم أُبَلْهْ واذْهَبِ ٱذْهَبْ ومِنِ ٱبْنِك ومُذُ ٱلْيومِ وٱلْميمَ ٱللّٰهُ ولَا تَنْسَوُا ٱلْفَضْلَ واخْشَوُا ٱللّٰهَ واخْشَيِ ٱلْقومَ ومُصْطَفَيِ ٱللّٰهِ ولَوِ ٱسْتَطَعْنَا ومنه قولك ٱلِاسْمُ والِابْن والِانْطلاق والِاسْتغفار او تحريكُ اخيه فى نحو قولك ٱنْطَلْقَ ولم يَلْدَهْ ويَتَّقْهِ وردُّ ولم يَرُدَّ فى لغة بنى تميم قال * وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوَانِ * ء

قال الشارح فان كان الساكن الاوّل غيرَ مدّة فانّك لا تحذفه بل تُحرِك الثانى فمنه ما يُحرَّك بالكسر لا غير ومنه ما يجوز تحريكُه بغير الكسر فمّا لا يُحرَّك الّا بالكسر قولهم لم أُبَلِهْ فأصله أُبالِى فحُذفت الياء للجزم فبقى أُبالِ بكسر اللام ثمّ لمّا كثُر فى الكلام لم يعتدّوا بذلك المحذوف الذى هو الياء فحُذفت الحركة ايضا للجزم ومثله * قالتْ سُلَيْمَى ٱشْتَرْ لنا دَقِيقًا * فصار لم أُبَالْ بسكون اللام فٱلتقى ساكنان الالف واللام فحُذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقى لم أُبَلْ ثمّ أدخلوا هاء السكت لتوهُّم الكسرة فى اللام فالتقى ساكنان وهما الهاء واللام فكُسرت اللام لالتقاء الساكنين فصار لم أُبَلِهْ ولم يردّوا الالف المحذوفة لانّ الحركة عارضةٌ كالتى فى لم يَقُمِ الرجل وقالوا اذْهَبِ ٱذْهَبْ فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها لانّ همزة الوصل تسقط فى الوصل ومثلُه اضْرِبِ الرجلَ واضْرِبِ ٱبْنَكَ وقُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدُنِ ٱللّٰهُ وقالوا مِنِ ٱبْنِك فكسروا لالتقاء الساكنين وقالوا مِنَ ٱللّٰهِ ومِنَ ٱلرَّسُول ففتحوا وذلك انّه كثُر هذا الحرفُ وما فيه الالفُ واللامُ فكرهوا كسر النون فتتوالى كسرتُها مع كسرة الميم فيما يكثر استعمالُه فعدلوا الى الفتح طلبًا للخفّة كما فعلوا ذلك فى أَيْنَ وكَيْفَ والذى يدلّ على صحّة ما قلنا فى انّ الفتح انّما كان لمجموع ثقلِ توالى الكسرتين مع كثرة الاستعمال انّهم قالوا انصرفتُ عَنِ ٱلرَّجُل فكسروا النون اذ لم يكن قبلها مكسورٌ وقالوا اِنِ ٱللّٰهُ أمكننى فعلتُ فكسروا نونَ إِنْ وإِن كانت على صورة مِنْ فى انكسار الاوّل ولم يبالوا الثقل لقلّة ذلك فى الاستعمال ومن العرب من يقول مِنِ اللّٰه فيكسر ويُجْرِيه على القياس ومنهم من يقول مِنَ ٱبْنِك فيفتح النون على حدّ مِنَ اللّٰه ومِنَ المؤمنين قال سيبويه وقد فتح قومٌ من الفصحاء فقالوا مِنَ ابنك والكسرُ عند سيبويه اكثرُ لانّ ألف الوصل فى غير لام التعريف لم يكثر فاذًا الفتح فى مِنَ الرجل شاذّ فى القياس دون الاستعمال وهو فى مِنَ ٱبْنِك ومِنَ ٱمْرِه شاذّ فى الاستعمال والقياس جميعًا وقالوا مُذُ ٱلْيَوْمِ ومُذْ تكون اسمًا وتكون حرفًا وقد تقدّم الكلام عليها وهى مبنيّةٌ على

استعمالها   ومن ذلك قولك هذه حُبْلَى الرجلِ ومِعْزَى القوم تحذف الالف لسكونها وسكون لام التعريف وكان ذلك اولى من ان يقلبوها فيصيروا الى ما هو أثقلُ منها وهو إمّا الواو او الياء فحذفوا حين أمنـــوا الإلباسَ   ومن ذلك قولهم رَمَتْ سقطت الالفُ لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها كما حذفوها فى حبلى الرجل   وقالوا رَمَيَا وغَزَوَا فقلبوا ولم يحذفوا لئلّا يلتبس الاثنان بالواحد فكانّ احتمال ثِقَلِ ردّهما الى الاصل أسهلُ من اللبس   وكذلك قالوا حُبْلَيَانِ وذِفْرَيَانِ فقلبوا لالتقاء الساكنين اذ لو حذفوا فقالوا حُبْلانِ وذِفْرانِ لآلْتَبس بما ليس للتأنيث وربّما التبس الاثنان بالواحد فى حال الاضافة لانّك تحذف النون للاضافة فتقول حُبْلَا زيدٍ وذِفْرَا البعير . وامّا حذف الياء فنحوُ قولك لم يَبِعْ ولم يَصِرْ والاصلُ يَبِيعُ ويَصِيرُ فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم وكذلك تحذفها فى الوقف نحوِ قولك بِعْ وصِرْ وقالوا فى المنفصل هو يَرْمِى الرجلَ ويقضى الدَّيْنَ بحذف الياء ايضا لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها ولم يحرّكوها اذ تحريكُها لا يخلو إمّا ان يكون بالكسر او بالضمّ او بالفتح فلا يجوز فيها الكسرُ وهو اصـل حركةِ التقاء الساكنين لانّ الكسرة تُستثقل على الياء المكسور ما قبلها كما كرهوا ذلك فى مررت بقاضِيِك وكذلك الضمُّ لا يسوغ فيها لانّها قد صارت بمنزلةِ هذا قاضِيُك ولا يجوز الفتحُ لانّه يلتبس بالنصب فلمّا امتنعت الحركةُ فيها وجب الحذفُ   فامّا حذفُ الواو المضموم ما قبلها فنحوُ لم يَقُمْ ولم يَقُلْ والاصل يَقُومُ ويَقُولُ فلمّا سكنت اواخرُهما للجزم التقى فى آخرِهما ساكنان الميم والواو قبلها فى يَقُومْ واللام والواو فى يَقُولْ فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذُكر فى الياء وتقول فى المنفصل يَغْزُو ٱلْجَيْشُ ويَدْعُو ٱللّٰهَ فحذفت الواو للساكنَيْن ولم يحرّكوها استثقلوا الكسرة فيها كما استثقلوها فى الياء المكسور ما قبلها وكذلك الضمّةَ فلم يقولوا يَغْزُوُ ٱلْجَيْشُ ولا يَغْزُوِ بالكسر كما لم يقولوا يَرْمِىُ الغَرَضَ ولا يَرْمِيِ بل هو ههنا أَوْلَى لانّ الواو أثقلُ من الياء وكذلك لم يضربَا القومَ ولم يضربوا الآنَ ولم تضربى ٱبْنَكَ حُذفت النون للجزم ثمّ دخل الساكنُ بعدها من كلمة اخرى فحُذفت الالف والواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذُّرِ التحرّك للثقل ولم يقع لَبْسٌ مع الحذف   وقوله الّا ما شذّ من قولهم آلْحَسَنُ عندك وآيْمُنُ اللّهِ يَمِينُك وحَلْقَتَا البِطانِ يريد انّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور فهـو شاذٌّ فى القياس والذى سوّغ ذلك انّهم لو حذفوا وقالوا أَلْجيشُ عندك وأَيْمُنُ الله لَآلْتبس الاستخبارُ بالخبر ووجهُ ذلك انّهم استغنوا بأحد الشرطين وهو المدّ الذى فى الالف   وامّا حلقتآ البطان فالقياس حذفُ الالف لالتقاء الساكنين كما حذفوها فى قولك غُلاما الرجلِ وكانّ الذى سوّغ ذلك إرادةُ

حذْهما يريد أن يُوجَد شرطاهما والشرطان المرعيّان فى اجتماع ساكنين ان يكون الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما كدابَّةٍ وشابَّةٍ وخُوَيْصَّةٍ تصغيرِ خاصّةٍ قلبتَ الالف واوا وجئت بياء التصغير ساكنةً وبعدها الصادُ مضاعفةً وتُمُودَّ الثَوْبُ وهو بناءُ لما لم يُسمَّ فاعله من تَمادَّ الزيدان الثوبَ وذلك أنّ فَاعَلَ يكون من اثنين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الاخرُ الّا انّك تُسْنِد الفعل الى احدهما كما أنّه له دون الاخر وتنصب الاخرَ على انّه مفعولٌ وتُعرِّيه فى اللفظ من الفاعليّة وإن لم يَعْرَ من جهة المعنى وذلك نحو ضاربتُ زيدا وقاتلتُ بكرا فاذا أدخلتَ تاء المطاوعة أسندتَ الفعل اليهما على حكم الاصل وصار الفعل من قبيل الافعال اللازمة نحو تَضارب الزيدان وتَقاتل البكران وهذا النوعُ هو الاكثرُ فى الاستعمال ويجوز ان يكون متعدّيا الى مفعولٍ ثانٍ غيرِ الذى يفعل بك مثلَ فَعْلِك نحو عاطيتُ بكرًا الكَأْسَ اى أعطانى كأسا وأُعطيتُه مثلَها وفاوَضْتُه الحديثَ فيتعدّى الى المفعولَيْن كما ترى فاذا أدخلتَ تاء المطاوعة أسندتَ الفعل الى الفاعل والمفعول الاوّل لانّ الفعل لهما فى الحقيقة وبقى المفعول الثانى منصوبا على حاله لا حَظَّ له فى الفاعليّة نحوَ قولك تَعاطينا الكأْسَ وتَفاوضنا الحديثَ قال الشاعر

* ولمّا تَفاوَضْنَا الحَدِيثَ وأَسْفَرَتْ * وُجُوهٌ زَهاهَا الحُسْنُ أن تَتَقَنَّعَا *

واذا عُرفت هذه القاعدة وتمهّد الاصلُ كان قولهم تُمُودَّ الثوبُ من ماددتُ زيدا الثوبَ اى كلٌّ منهما مَدَّه ثمّ دخلت تاء المطاوعة فأُسند الفعل اليهما وبقى الثوبُ منصوبا على ما تقدّم وصار الفعل من قبيل الافعال المتعدّية الى مفعولٍ واحد فلمّا بُنى لِما لم يسمّ فاعلُه أُسند الفعل الى الثوب فقيل تُمُودَّ الثوبُ كما تقول ضُرب زيدٌ وشُتم خالدٌ وانّما ساغ الجمعُ بين ساكنَيْن عند وجود الشرطَيْن وذلك من قبل انّ المدّ الذى فى حروف المدّ يقوم مقام الحركة والساكنُ اذا كان مدّغما يجرى مجرى المتحرّك لانّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً فلذلك لا يجوز اجتماعُ الساكنين الّا اذا كانا على الشرط المذكور فإن لم يكونا على الشرط المذكور فلا بدّ من تحريك احدهما او حَذْفِه فإن كان الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين وهو ان يكون الفًا او ياءً ساكنةً قبلها كسرةٌ او واوا ساكنةً قبلها ضمّةٌ فانّه اذا لقيها ساكنٌ بعدها حذفتَها فامّا حذفُ الالف فقولك لم يَخَفْ ولم يَهَبْ والاصلُ يَخَافُ ويَهَابُ فلمّا دخل الجازمُ أُسْكِن اللام التى هى الفاء والباء فاجتمعت مع الالف قبلها فحُذفت لالتقاء الساكنين اذ لا سبيلَ الى تحريكها لانّ تحريكها يؤدّى الى ردّها الى اصلها الذى هو الواو والياء وردُّها الى اصلها يؤدّى الى ثقل

ومن اصناف المشترك التقاء الساكنين

فصـــل ٦٦٣

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثة ومتى ٱلْتَقيَا فى الدرج على غيرِ حدّهما وحدُّهما أن يكون الاوّل حرفَ لين والثانى مدّغمًا فى نحو دابّةٍ وخُوَيْصّةٍ وتُمُودَّ الثوبُ وقوله تعالى قُلْ أَتُحَاجُّونَّا لم يخلُ اوّلهما من ان يكون مدّةً او غيرَ مدّة فإن كان مدّة حُذف كقولك لم يَقُلْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ ويَخْشَى ٱلْقومُ ويَغْزُو ٱلْجَيْشُ ويرمى ٱلْغَرَضَ ولم يضربَا ٱلْيومَ ولم يضربُوا ٱلْآنَ ولم تضربِى ٱبْنَكَ الّا ما شذّ من قولهم آلْحَسَنُ عندك وآيْمُنُ اللهِ يَمِينُك وما حُكى من قولهم حَلْقَتَا البِطانِ ء

قال الشارح التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسمُ نحو قولك مِنَ ٱلرَّجلِ ومُذُ ٱلْيَوْمْ فيمن رفع وزيدٌ ٱلظّرِيفُ والفعلُ نحو خُذِ ٱلْعَفْوَ وارْدُدِ ٱلْجَيْشَ والحرفُ نحو قولك هَلِ ٱلرَّجُلُ فى الدار وقَدِ ٱنْطَلَقَ خالدٌ ونظائرُه كثيرة فلذلك ذكره فى المشترك واعلم انّ التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غيرُ ممكن وذلك من قبل انّ الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحالٌ الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما وقوله فى الدرج تحرّزٌ من حال الوقف لانّه فى الوقف يجوز الجمع بين ساكنين فيكون الوقفُ كالسادّ مسدّ الحركة كقولك قام زَيْدْ وهذا بَكْرْ وانّما سدّ الوقفُ مَسدَّ الحركة لانّ الوقف على الحرف يُمكّن جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّر الصوت عليه فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له الا ترى انّك اذا قلت عَمْرْو ووقفتَ عليه وجدتَ للراء من التكرّر وتوفير الصوت ما ليس لها اذا وصلتها بغيره وذلك انّ تحريك الحرف يُقَلْقِله قبل التمام ويجتذبه الى جرس الحرف الذى منه حركتُه ويؤيّد عندك ذلك انّ حروف القَلْقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال لا يستطيع الوقوفُ عليها الّا بصوت وذلك لشدّة الحَفْل والضَغْط وذلك نحو الْحَقّ واذْهَبْ واخْلِطْ واُخْرُجْ ونحو الزاى والذال والظاء والصاد فبعضُ العرب أشدُّ تصويتا فجميعُ هذه لا يستطيع الوقوفُ عليها الّا بصوت فتى أدرجتَها وحرّكتَها زال ذلك الصوت لانّ أَخْذك فى صوت آخرَ وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرفَ الاوّل صوتًا فبانَ لك بما ذكرتُه انّ الحرف الموقوفَ عليه أتمُّ صوتًا وأقوى جرسًا من المتحرّك فسدَّ ذلك مسدّ الحركة فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله وقوله على غير

كانّه يهجوه بقصره يقول اذا تفاكهوا وتمازحوا ووصفوا القصير تفكر هذا الرجل هل هو المعنىّ ام القِرْدُ

وقد قرأ ابن عامرٍ آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ وكذلك آئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ثمّ بعد دخول ألف الفصل منهم من يُحقّق الهمزتين وهم بنو تميم ومنهم من يُخفّف الثانية وهم اهل الحجاز وهو اختيارُ ابى عمرو فمَن حقّق فانّما المراد الفرارُ من التقاء الهمزتين وقد حصل ذلك بالالف ومن خفّف فلانّ الثانية بين بين وهى فى نيّة الهمزة فكرهوا ان لا يُدْخِلوا الالف بينهما لانّ همزةَ بين بين همزةٌ فى النيّة واما اذا لم يُؤْتَ بألف الفصل ولم يكن قبل همزة الاستفهام شىء لم يكن بدٌّ من تحقيق همزة الاستفهام لانّه لا سبيلَ الى تخفيف الاوّل لانّ فيه تقريبًا من الساكن لا يُبتدأ به ٭

فصـــل ٦٦٢

قال صاحب الكتاب وفى اِقْرَأْ آيَةً ثلثةُ اوجه أن تُقْلَب الأُولى الفًا وان تُحْذَف الثانية وتُلْقَى حركتها على الأُولى وان تُجْعَلا معا بين بين وهى حجازيّةٌ ٭

قال الشارح قد اجتمع فى اِقْرَأْ آيَةً همزتان الاولى ساكنةٌ والثانية مفتوحةٌ فمنهم من يخفّف الاولى بأن يُبْدِلها الفًا محضةً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على حدّ راسٍ وفاسٍ ويُحقّق الثانية فيقول اِقْرَا آيَةً ومنهم من يُخفّف الثانية بأن يُلقى حركتها على الساكن قبلها ويحذفها على حدّ مَنَ بُوكَ وكَمِ بِلُكَ فيقول اِقْرَ يَةً وكان ابو زيد يجيز ادّغام الهمزة فى الهمزة فيقول اِقْرَأَّيَةً ويجعلها كسائر الحروف واما قول صاحب الكتاب ان تجعلا معا بين بين فليس بصحيح وهو وَهْمٌ لانّ الاولى ساكنةٌ والهمزةُ الساكنةُ لا تُجعل بين بين لانّ معنى جَعْلها بين بين اى بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتُها واذا لم تكن متحرّكة فلا يصحّ فيها ذلك مع انّ الغرض من جَعْلها بين بين تخفيفُها بتقريبها من الساكن واذا كانت ساكنة فقد بلغت الغايةَ فى الخفّة اذ ليس وَراءه خفّةٌ فامّا لو قلت قَرَأَ آيَةً بتحريكها جاز ان تُجْعَلا بين بين معًا وذلك على لغة اهل الحجاز وعلى لغة غيرهم لانّهما مفتوحتان بخلافِ اِقْرَأْ آيَةً فاعرفه ٭

وهى فى قراءة ابن عامرٍ ثمّ منهم مَن يحقّق بعد إقحامِ الالف ومنهم مَن يخفّف ،

قال الشارح اعلم انّه اذا التقت همزتان فى كلمتَيْن منفصلتَيْن فانّ اهل التخفيف يخفّفون احداهما ويستثقلون تحقيقها كما استثقل اهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة اذ ليس من كلام العرب ان تلتقى همزتان فتُحقّقا الّا اذا كانت عينًا مضاعفةً من نحو رأّاسٍ وسَأّالٍ الّا انّهما فى الكلمتَيْن أسهلُ حالًا وأقلُّ ثقلًا اذ ليستا بملازمتَيْن وقيامُ كلّ كلمة بنفسها غيرَ ملتصقة بالاخرى فلذلك لا تلتقى الهمزتان فى كلمة وقد تلتقيان فى كلمتَيْن فمنهم من يُخفّف الأُولى ويُحقّق الآخرة وهو قولُ ابى عمرو واستدلّ على ذلك بقوله تعالى فقد جاء اشراطها ويا زَكَرِيَّآء انّا ويُشبّهون ذلك بالتقاء الساكنين فانّ التغيير يقع على الاوّل منهما دون الثانى كقولك ذَهَبَتِ الهِنْدَاتُ ولم يَقُمِ القومُ ومنهم من يُحقّق الاولى ويُخفّف الثانية قال سيبويه سمعنا ذلك من العرب وقرأ فقد جاء أشراطُها ويا زكريّاء انّا يخفّف الهمزة الثانية فيجعلها بين بين وتحقيقُهما جائز لانّهما منفصلتان فى التقدير ولا تلزم احداهما الاخرى قال الشاعر

* كُلُّ غرّآءَ اذا ما بَرَزَتْ * تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ *

انشده سيبويه بتليين الثانية وجَعْلها بين بين لانّها مكسورة بعد فتحة وممّا يُحتجّ فى ذلك انّه لا خلافَ فى قولهم آدَمُ وآخَرُ فوقع التغييرُ والبدلُ فى كلمة واحدة على الثانية فكذلك اذا كانتا فى كلمتَيْن وامّا اهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين معا لانّه لو لم تكن الّا واحدةً لَخُفّفت قال سيبويه ومن العرب ناسٌ يُدْخِلون بين الف الاستفهام وبين الهمزة الفًا وذلك لانّهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا بينهما بألف كما قالوا اِخْشَيْنانِّ ففصلوا بألف بين النونات كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضاعفة فامّا قول الشاعر

* فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ * وبين النَقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالمِ *

البيت لذى الرُمّة والشاهد فيه ادخال الالف بين الهمزتين من قوله آأَنْتِ كراهيةَ اجتماع الهمزتين كما دخلت بين النونات فى قولهم اِضْرِبْنَانِّ كراهيةَ اجتماعها والوَعْساء رَمْلَةٌ لَيّنةٌ وجُلاجِلُ موضعٌ بعينه ويروى حلاحل بالحاء غير المعجمة والنَّقَا الكثيبُ من الرمل وأراد المبالغة فى شدّة الشَبَه بين الظبية والمرأة حتى اَلْتَبَسَتا عليه فسأل سؤالَ شاكٍّ واما البيت الاخر وهو * حزقٌ اذا ما القوم الخ * انشده ابو زيد فى نوادره قال انشدَناه الأعرابُ وانشده ايضا الجوهرىّ فى كتابه والشاهد فيه قوله آإِيَّاهُ بادخال الالف بين همزة الاستفهام وبين الهمزة التى هى فاء والحُزُقُّ القصير الذى يُقارِب الخَطْو

من الكسرة فتحةً ومن الياء الفًا كما فعلوا ذلك فى مَدَارَى ومَعَايَا واذا كانوا قد اعتمدوا فى مدارى ومعايا ذلك مع عدم الهمزة فهو مع الهمزة أَوْلى بالجواز لثقل الهمزة فصار خطاءا بهمزة بين السقين وتقديرُه خطاءا والهمزةُ قريبة من الالف فكانّك جمعت بين ثلاث ألفات فقلبوا الهمزة ياء فصار خَطَايَا وانّما جعلوها ياء ولم يجعلوها واوا لانّ الياء أقربُ الى الهمزة من الواو فلم يريدوا إبعادها عن شَبَه الحرفين اللذين اكتنفاها وكان الخليل يذهب فى ذلك الى انّه من المقلوب وأنّ الهمزة فى خطاءا بعد الالف هى لام الفعل فى الواحد والالف بعدها هى المدّة فى خطيئة على نحوٍ من قوله فى جاء هذا رأىُ سيبويه فى الهمزتين اذا التقتا فى كلمة واحدة لم يخلُ عن إبدال الثانية وامّا ابو زيد فحكى انّ من العرب من يحقّق الهمزتين جميعًا فيقول آأَنْتَ قلت قال وسمعتُ من العرب من يقول اللهمّ اغفرْ لى خطائِئِى مثلَ خَطَايَاى همزها ابو السمح وردّاد ابن عمّه وهو قليل فى الاستعمال شاذّ فى القياس وقوله وفى القراءة الكوفيّة أَئِمَّةَ فانّه قرأ بذلك عاصمٌ وحمزةُ والكسائىّ من اهل الكوفة وقرأ بذلك من اهل الشأم ابنُ عامر اليَحْصَبِىّ وليس ذلك بالوجه والحجّةُ لهم فى ذلك انّ الهمزة فى حروف الحلق وقد يجتمع حروفُ الحلق فى نحو اللُعاعَة وكَحَحْتُ عينُه فكذلك الهمزة وذلك ضعيف لانّ حروف الحلق مستثقلةٌ وثقلُها لاستفالها وكلّ ما سفل منها كان أشدّ ثقلًا فلذلك فارقت الهمزة اخواتِها فجاز اجتماعُ العينَيْن والحائَيْن ولم يجز فى الهمزة لانّها أدخلُ الحروف فى الحلق والذى يدلّ على ضعفه أنّا لا نعلم احدا حقّق فى نحو آدَمَ وآخر وكذلك ينبغى فى القياس ان يكون أيمّة فان قيل آدَمُ الهمزةُ الثانيةُ فيه ساكنةٌ والثانيةُ فى أئمّة متحرّكةٌ والمتحرّكُ أقوى من الساكن قيل المتحرّكُ فى هذا ليس بأقوى من الساكن بل حكمُهما فى الاعتلال والقلبِ واحدٌ الا تراك تقول فى مِئْرٍ مِيرٌ وفى ذِئْبٍ ذِيبٌ لكسرِ ما قبلهما ولم تكن الحركة مانعةً من الاعتلال وكذلك جُوَنٌ ولُومٌ قال وزعموا انّ ابن ابى اسحق كان يحقّق الهمزتين فى آناسٍ معه قال سيبويه وقد يتكلّم ببعضه العربُ وهو ردىء هذا نصُّ سيبويه فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب واذا التقتا فى كلمتين جاز تحقيقُهما وتخفيفُ إحديهما بأن تجعل بين بين والخليلُ يختار تخفيفَ الثانية كقوله تعالى فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا واهلُ الحجاز يخفّفونهما معا ومن العرب مَن يُقْحِم بينهما الفًا قال ذو الرُمّة * آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ * وانشد ابو زيد

* حُزُقٌ اذاما القومُ أَبْدَوْا فُكاهةً * تَفَكَّرَ آأيّاه يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا *

اصحابُنا يذكرون اويدم مع اوادم وأواخر جمعًا بين التصغير والتكسير   واما أَيِمَّةٌ فهو فى الاصل أَئِمَّةٌ على وزن أَفْعِلَةٍ لانّه جمعُ إمامٍ كحِمارٍ وأَحْمِرَةٍ فاجتمع فى اوّله همزتان الاولى همزةُ الجمع والثانيةُ فاء الكلمة واجتماعُ الهمزتين فى كلمة غيرُ مستعمل فوجب تخفيفُهما وكان القياس قلبَ الهمزة الثانية الفًا لسكونها على حدّ قلبها فى آنِيَةٍ وآزِرَةٍ جمعِ اناءٍ وإزارٍ لكنّه لمّا وقع بعدها مثلان وهما الميمان وأرادوا الادّغام نقلوا حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة وادّغموا الميم فى الميم فصار أَئِمَّةٌ والذى يدلّ على ما قلناه أنّه لو لم يكن كذلك لَوجب إبدالُ الثانية الفًا لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على ما ذكرناه وكان يقع المدّغمُ بعدها فيقال آامَّةٌ مثلُ عامَّةٍ وطامَّةٍ فلمّا لم يُقَلْ ذلك دلّ على ما قلناه   وممّا يُؤيِّد انّ الكسرة نُقلت من الميم الاولى الى ما قبلها من الهمزة قراءةُ حمزة والكسائىّ أَئِمَّةٌ على الاصل فلمّا صار اللفظ الى أَئِمَّةٍ لزم تخفيفُ الثانية وأن تصير بين بين على حدّ قولهم فى سَئِمَ سَيِمَ الّا انّهم لمّا لم يكن من كلامهم الجمعُ بين همزتَيْن فى كلمة واحدة نكبوا عن جَعْلها بين بين لانّ فى جعلها بين بين ملاحظةَ الهمزة اذ كانت همزةً فى النيّة فأخلصوها ياءً محضةً لانّ همزةَ بين بين هنا ياءٌ مشوبةٌ بالهمزة وانّما رفضوا فيها بقايا الهمزة فأخلصوها ياءً فقالوا أَيِمَّةٌ على ما ترى   فامّا جاءٍ فأصله جائِئٌ بهمزتين متحرّكتين الاولى منقلبةٌ عن عين الفعل التى هى ياءٌ فى جآءَ يجىءُ انقلبت همزةً للإعلال على حدّ قلبها فى بائعٍ وقائلٍ والثانيةُ التى هى لام الفعل فيلزم قلبُ الثانية ياءً لانكسارِ ما قبلها ولم يجعلوها بين بين لما ذكرناه من انّ همزةَ بين بين همزةٌ فى النيّة وهم قد رفضوا الجمع بين همزتين البتّة فقلبوها كما قُلبت همزةُ آدَمَ الفًا لانفتاحِ ما قبلها وصارت الياء فى جائِىٍ عاريةً من آثار الهمزة كياء قاضى كما صارت الفُ آدَمَ عاريةً من الهمزة كألف خالدٍ وضاربٍ   وكان الخليل يقول هو مقلوب كانّهم جعلوا العين فى موضع اللام وكان فَاعِلاً فصار فَالِعًا كما قالوا شاكِى السلاحِ وأصله شائكُ السلاحِ ولاثٍ وأصله لائثٌ واطّرد هذا القلبُ عنده فيما كان لامه همزةً نحوِ جاءٍ وشاءٍ ونحوه لئلّا يلتقى همزتان ولا يطّرد عنده فى شاكٍ ولاثٍ اذ لم يلتق فى آخره همزتان   ومذهب الخليل متينٌ لِما يلزم فى قول سيبويه من الجمع بين إعلالَيْن وهو قلبُ الياء التى هى عين همزةً وقلبُ الهمزة التى هى لام ياءً   وامّا خَطَايَا فانّه جمعُ خَطِيئَةٍ على طريقة فَعائلَ جُمِع على الزيادة جَمْعَ الرباعىّ وأصله خَطائِئُ بهمزتين لانّك همزت ياء خطيئة فى الجمع كما همزت ياء قَبِيلَةٍ وسَفِينَةٍ حين قلت قَبائلُ وسَفائنُ وموضعُ اللام من خطيئة مهموزٌ فاجتمع همزتان فقُلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت خَطائِىُ ثمّ استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة فأبدلوا

حركتها على اللام ثمّ حُذفت واعتدّوا بالحركة على مذهبِ من قال لَحْمَرُ ثمّ ادُّغم التنوين فى اللام وامّا مِن لَانَ فعلى المذهبَيْن فإن قلت لَحْمَرُ واعتددتَ بالحركة قلت مِنْ لَانَ بسكون النون فى مِنْ لانَ ما بعدها متحرّكٌ وعلى ذلك قُرِئَ قَالُوا لَانَ بإثبات الواو لانّ اللام متحرّكة فلم يلتق ساكنان وإن قلت أَلَحْمَرُ بإثبات همزة الوصل ولم تعتدّ بحركة اللام وأجريتها مجرى الساكن فإنّك تقول مِنَ لَانَ بفتح النون لانتقاء الساكنين إجراء لها مجرى الساكن وتقول على ذلك مِلَانَ على حدّ قول الشاعر * غيرَ الذى قد يقال مِلْكَذِبِ * فتحذف النون لالتقاء الساكنين إجراء لها مجرى حروف العلّة من قِبَلِ انّ الساكن فى الحكم كالساكن فى اللفظ فكما تُثْبِت همزة الوصل مع هذه اللام فى أَلَحْمَرَ كإثباتها مع الساكن الصريح كذلك تحذف الواو معها لالتقاء الساكنين وتحرّك النون فى مِنَ لَانَ وتحذفها والتحريك اكثرُ وقد قُرِئَ مِنَ لَرْضِ ومِنَ لّرْضِ بالوجهين مع إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذى هو اللام فاعرفه،

فصـــل ٦٩١

قال صاحب الكتاب واذا التقتْ همزتان فى كلمة فالوجهُ قلبُ الثانية الى حرفِ لين كقولهم آدَمُ وأَيِمّة وأُوَيْدِمُ ومنه جاء وخَطايَا وقد سمع ابو زيد مَن يقول اللّهُمّ اغْفِرْ لى خَطائِئِى قال هَمَزَها ابو السَمْح ورَدّادٌ ابنُ عَمّه وهو شاذّ وفى القراءة الكوفيّة أَئِمّة،

قال الشارح قد تقدّم قولنا بانّ الهمزة حرفٌ مستثقَلٌ لانّه بعُد مَخرجُها اذ كانت نَبْرَةً فى الصدر تخرج باجتهادٍ فثقُل عليهم إخراجُها لانّه كالتهوّع ولذلك مال اهلُ الحجاز الى تخفيفها واذا كان ذلك فى الهمزة الواحدة فاذا اجتمع همزتان ازداد الثقلُ ووجب التخفيفُ فاذا كانتا فى كلمة واحدة كان الثقل أبلـغَ ووجب إبدالُ الثانية الى حرف لين نحوَ آدَمَ وآخَرَ وأَيِمّةٍ وجاء وخَطايَا فامّا آدَمُ فأصلُه أَأْدَمُ بهمزتَيْن الاولى همزةُ أَفْعَلَ والثانيةُ فاء الفعل لانّه من الأُدْمة وكذلك آخر لانّه من التأخّر فأبدلوا من الثانية الفًا محضةً وذلك لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على حدّ فعلهم فى رَأْسٍ وفَأْسٍ ولا تُخفَّف وانّما تصير الفًا كألفِ ضاربٍ وخاتمٍ وانّما شبّهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلا وعلى ذلك اذا جمعتَه اسمًا قلت أَوادِمُ على نحوِ كَواهِلَ وحَوائطَ فإن اردت الصفة قلت أُدْمٌ نحوَ حُمْرٍ فقَلْبُها واوا على حدّ بَوازِلَ وكواهل دليلٌ على اعتزام رفض اثر الهمزة فيها وتقول فى التصغير أُوَيْدِمُ كما تقول بُوَيْزِلٌ وكُوَيْهِلٌ على انّه ليس فى قولهم اويدم دلالةٌ على رفض الهمزة لانّ الهمزة تُقلب واوا اذا انفتحت وانضمّ ما قبلها نحوَ جُوَنٍ وانّما

وأُومُرْ قال الله تعالى وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلٰوةِ جاء فيه الامران الّا انّ للحذف اكثرُ كانّه لنَقْصه عن مرتبةِ خُذْ وكُلْ فى كثرة الاستعمال فاعرفه ،

فصل ٩٦٠

قال صاحب الكتاب واذا خُفّفت همزةُ الأَحْمَرِ على طريقها فتحرّكتْ لامُ التعريف اتّجَهَ لهم فى الـف اللام طريقان حذفُها وهو القياسُ وإبقاؤها لطُروء الحركة فقالوا لَحْمَرُ وَٱلَحْمَرُ ومثلُ لَحْمَرِ عَادَ لُّولَى فى قراءة أبى عمرو وقولُهم مِنْ لَانَ فى مِنَ الآنَ ومَن قال ٱلَحْمَرُ قال مِنَ لَانَ بتحريك النون كما قُرِئَ مِنَ لَرْضِ او مِلَانَ بحذفها كما قيل مِلْكَذِبِ ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الهمزة المتحرّكة اذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكنُ من حروف المدّ واللين فحكمُ تخفيفها بالقاء حركتها على الساكن قبلها وتُحذف كقولنا فى مَسْأَلَة مَسَلَةٌ وفى مِرْآة مِرَاةٌ ومن ذلك الأَحْمَرُ اذا خُفّفت همزته وقوله على طريقها يعنى بالقاء حركتها على الساكن الذى هو اللام وفى ذلك وجهان احدهما ان تُلْقِىَ حركة الالف على اللام فتُحرّك اللام وتُبْقِى ألف الوصل ولا تحذفها فتقول ٱلَحْمَرُ والاخر ان تقول لَحْمَرُ فتحذف الف الوصل فمَن أثبتها مع تحرُّك اللام نوى سكونَها اذ كانت الحركة للهمزة عارضةً فى اللام فلم يعتدّ بها وهذا معنى قوله لطروء الحركة وصار ذلك فيها كحركة التقاء الساكنين فى كونها عارضةً الا ترى انّهم قد قالوا لم يَقُمِ الرجلُ فلم يعتدّوا بالكسرة ولذلك لم يُعيدوا الواوَ المحذوفةَ لالتقاء الساكنين ومن ذلك ٱلِنْطلاق حرّكوا اللام لالتقاء الساكنين ومع ذلك همزةُ الوصل ثابتةٌ لم تُحذف ومَن حذف الهمزة وقال لَحْمَرُ فانّه اعتدّ بالحركة لانّ الداعى الى الهمزة انّما هو ضرورةُ سكون اللام واللامُ قد تحرّكت فوقع الاستغناء عنها ويلزم من قال ٱلَحْمَرُ فيُثْبِت الهمزة ان يقول فى اِسْأَلْ اذا خُفّفت اِسَلْ ومن قال لَحْمَرُ يلزمه ان يقول سَلْ الّا انّ الاكثر مع لام المعرفة إبقاء الف الوصل وحذفُها فى غيرِ ذلك لانّ هذه اللام موضوعة على السكون لا تعتورها الحركةُ الّا بسببِ عارضٍ فالسكونُ فيها أقوى وحكى الكسائىّ والفرّاء انّ من العرب من يقلب الهمزة لامًا فى مثل هذا فيقول ٱللَّحْمَرُ فى ٱلْأَحْمَرِ وَٱللَّرْضُ فى ٱلْأَرْضِ وكانّ اهل هذه اللغة نكبوا عن تحريك هذه اللام فقلبوا الهمزة من جنس اللام كما قالوا لَوٌّ اذا جعلوها اسمًا فيزيدون واوا من جنس الـواو فامّا قراءة ابى عمرو عَادَ لُّولَى بالادّغام والتشديد فوجْهُها انّ الاصل ٱلْأُولَى فخُفّفت الهمزة بان أُلـقيـت

الشاعرين ليس من لغتهما تركُ الهمزة وقولُ ابنه عبد الرحمن يُهاجى ابن الحَكَم بن ابى العاص بن أُميّة

* فامّا قولُك الخُلَفاء منّا * فهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِن وِداجى *

* ولَولاهُمْ لَكنتَ كحُوتِ بَحْرٍ * غَدَا فى مُظْلِمِ الغَمَرات داجى *

* وكنتَ أَذَلَّ من وَتَدٍ بِقاعٍ * يُشَجِّجُ رَأْسَه بالفِهْرِ واجى *

الشاهد فيه قوله واجى والابدالُ ههنا اسهلُ لانّ الهمزة هنا طَرَفٌ والطرفُ ممّا يسكن فى الوقف والهمزةُ اذا سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياءً نحوَ قولك فى بِئْرٍ بِيرٌ فاعرفه ،

فصل ٦٥٩

قال صاحب الكتاب وقد حذفوا الهمزة فى كُلْ وخُذْ ومُرْ حذفًا غيرَ قياسىّ ثمّ أَلزموه فى اثنين دون الثالث فلم يقولوا أُوخُذْ ولا أُوكُلْ وقال الله تعالى وَأْمُرْ أَهْلَكَ ،

قال الشارح اعلم انّ الفعل اذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه نحوَ يَضْرِبُ ويَخْرُجُ ويَعْلَمُ وأَمرتَ منه المخاطبَ فانّك تحذف منه حرف المضارعة لِما ذكرناه قبلُ فيبقى ما بعده ساكنًا وهى الضاد والخاء والعين ولا يمكن الابتداء بالساكن فحينئذ تجىء بالهمزة توصُّلاً الى النطق بالساكن فتقول اِضْرِبْ اُخْرُجْ اِعْلَمْ وهذه الهمزةُ مكسورة لالتقاء الساكنين الّا ان يكون الثالث مضموما فانّك تضمّها إتباعًا كراهيةَ الخروج من كسر الى ضمّ فما كان فاؤه همزة تسكن فى المضارع كان هذا حكمه نحوَ أَتَى يَأْتِى وأَثِمَ يَأْثَمُ الّا انّك تُبْدِل الهمزة الثانية ياءً خالصةً إن كانت همزة الوصل مكسورةً نحوَ قولك ايتِ وايثَمْ والاصلُ اِئْتِ واِئْثَمْ وإن كانت همزة الوصل مضمومة قُلبت واوا خالصةً نحوَ أُوسُ الجُرْحَ والاصلُ أُؤْسُ فقلبوا الهمزة الثانية حرفا لينا فرارًا من الجمع بين الهمزتين لانّه اذا جاز التخفيف فى الهمزة وجب فى الهمزتين الّا انّه شذّ من هذا ثلاثةُ افعال تُسْمَع ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها وهى خُذْ وكُلْ ومُرْ والقياس أُوخُذْ أُوكُلْ أُومُرْ فحذفوا الهمزة التى هى فاء تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله فحينئذ استغنى عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرّكِ ما يُبتدأ به وهو الخاء فى خُذْ والكاف فى كُلْ والميم فى مُرْ فحذفوها ووزنُه من الفعل عُلْ محذوفَ الفاء ولزم هذا الحذفُ لكثرة هذه الكلم ولذلك جعله صاحب الكتاب غيرَ قياسىّ ثمّ ألزموه فى اثنين دون الثالث يعنى فى خُذْ وكُلْ دون مُرْ فانّك تقول فيه مُرْ

متحرّكٌ فأمرُها كذلك فى التخفيف وذلك ان تجعلها بين بين وذلك بأن تضعّف صوتَها ولا تُتِمّه فتقرُب حينئذ من الواو الساكنة سواء كان ما قبلها مفتوحا او مضموما او مكسورا هذا مذهب سيبويه قال وهو كلام العرب وذلك قولك فيما كان قبلها فتحةٌ لُؤُمٌ وأُكرمتُ عَبْدَ أُخْتِه وفيما كان قبلها ضمّةٌ قولك مُؤُنٌ ورُؤُسٌ وفى المنفصل هذا عبدُ أُخْتِك وأكلتُ أُتْرُجّةً وفيما كان قبلها كسرةٌ نحو يَسْتَهْزِئُون ومن عبدِ أُخْتِك كُلّ ذلك تجعله بين بين عند سيبويه وكان الاخفش يقلبها ياء اذا كان قبلها كسرةٌ ويحتجّ بانّ همزةَ بين بين تُشْبِه الساكنَ للتخفيف الذى لحقها وليس فى الكلام كسرةٌ بعدها واوٌ ساكنةٌ قال فلو جُعلت بين بين لنُحى بها نحوَ الواو الساكنة وقبلها كسرةٌ وهو معدوم وهو قول حسن وقولُ سيبويه احسنُ لانّ الواو الساكنة لا يستحيل ان يكون قبلها كسرةٌ كما استحال ذلك فى الالف وانّما عدولُهم عن ذلك لضرب من التثقيل واذا لم يستحل ذلك فى الواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربَها وقومٌ من العرب يُبْدِلون من هذه الهمزات التى تكون بين بين حروفَ لين فيبدلون من المفتوحة المفتوحِ ما قبلها الفًا فيقولون فى سَأَلَ سَالَ وفى قَرَأَ قَرَا وفى مِنْسَأَةٌ مِنْسَاةٌ ومن المضمومة المضمومِ ما قبلها واوا ومن المكسورة المكسورِ ما قبلها ياء وذلك شاذّ ليس بمُطّرِد قال سيبويه وليس بقياس متلئبّ وانّما هو بمنزلة أَتْلَجْتُ فى أَوْلَجْتُ ولا يقاس عليه فيقال فى أَوْغَلْتُ أَتْغَلْتُ وانّما بابُ ذلك الشعرُ ضرورةً وانشد للفرزدق

* راحتْ بمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيّةً * فَارْعَىْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ *

الشاهد فيه قلبُ هذه الهمزة الفًا والقياسُ ان تجعل بين بين لكنّه لمّا لم يَتّزن له البيتُ بحرف متحرّك أبدل منها الالفَ ضرورةً وهذا احدُ ما يدلّ على انّ همزةَ بين بين متحرّكةٌ وليست ساكنةً كما زعم الكوفيون وممّا يدلّ انّها متحرّكةٌ قول الشاعر

* أَأَنْ زُمّ أَجْمالٌ وفارَقَ جِيرَةٌ * وصاحَ غُرابُ البَيْنِ أنتَ حَزِينُ *

فالهمزة ههنا بين بين لانّه لا يُجمع بين همزتَيْن محقّقتين فلو كانت الهمزة ههنا ساكنةً لانكسر البيتُ لانّه لا يُجْمَع فى الشعر بين ساكنين الّا فى قَوافٍ مخصوصةٍ يقول هذا حين عُزل مَسْلَمَةُ بن عبد الملك عن العراق ومن ذلك قول حسّان

* سالتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللّه فاحِشَةً * ضَلّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ *

الشاهد فيه قوله سالت والمراد سَأَلَتْ بالهمزة ولا يقال انّ سَالَ يَسَالُ لغةُ قومٍ من العرب لانّ هذين

المضمومةَ المكسورَ ما قبلها ياءً ايضا فيقول يستهزِيُون وقد تُبدَل منها حروفُ اللين فيقال مِنْسَاةٌ ومنه قولُ الفَرَزْدَق * فَارْعَىْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ * وقال حَسّان * سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشَةً * وقال ابنُه عبدُ الرَّحْمٰن * يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِى * قال سيبويه وليس ذا بقياس مُتْلَئِبّ وانّما يُحْفَظ عن العرب كما يحفظ الشىءُ الذى تُبدَل التاء من واوه نحوُ أَتْلَجَ ،

قال الشارح وامّا اذا كانت الهمزة متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها وأُريد تخفيفها فحكمُها ان تجعل بين بين اى بين مُخرج الهمزة وبين مُخرج الحرف الذى منه حركةُ الهمزة وهذا القياسُ فى كلّ همزة متحرّكة لانّ فيه تخفيفًا للهمزة بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقيّةٍ من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلا على انّ اصله الهمزة ويكون فيه جمعٌ بين الامرَيْن ولا تخلو الهمزة من ثلثة احوال إمّا ان تكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوحٌ جعلتها متوسّطةً فى إخراجها بين الهمزة والالف لانّ الفتحة من الالف وذلك قولك فى سَأَلَ سال وفى قَرَأَ قرا والمنفصلُ فى ذلك كلّه كالمتّصل نحوُ قالَ أَحْمَدُ اذا أردتَ التخفيف قلت قالَ آحمد ولا يظهر سرُّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالُها الّا بالمشافهة فان كان قبلها ضمّةٌ او كسرةٌ فانّك تُبْدِلها مع الضمّ واوًا ومع الكسر ياءً وذلك قولك فى تخفيف جُؤَنٍ جمع جُؤْنَةٍ جُوَنٌ بواو خالصة وفى تخفيف تُؤَدَةٍ تُوَدَةٌ وتقول فى المنفصل هذا غُلَامُوَبِيكَ بالواو ايضا وتقول مع الكسرة مِيَرٌ بتخفيف مِئَرٍ وهو جمع مِئْرَةٍ وهو التضريب بين القوم بالفَساد وتقول يريد ان يُقْرِيَكَ وفى المنفصل مررت بغُلامِيَ بِيكَ وانّما كان كذلك من قبل انّ الهمزة المفتوحة لو جعلتَها بين بين وقبلها ضمّةٌ او كسرةٌ لنحوتَ بها نحوَ الالف والالفُ لا يكون ما قبلها مضموما او مكسورا بل ذلك مُحالٌ فلذلك عدلوا الى القلب واذا كانت مكسورة وقبلها متحرّكٌ وأُريد تخفيفها جُعلت بين بين سواءٌ كانت الحركة فتحةً او ضمّةً او كسرةً فتقول فيما كان قبلها فتحةٌ سَئِمَ فى تخفيف سَئِمَ وبَئِسَ فى تخفيف بَئِسَ وفى المنفصل وَاذْ قَالَإِبْرٰهِيمُ وذلك لانّها مكسورة تقرّبها فى التخفيف من الياء كما كانت مع الفتحة بين الالف والهمزة والياء ممّا يسلم بعد الفتحة المحضة فا ظَنُّك فيما قَرُب منها وتقول فيما كان قبلها ضمّةٌ نحوَ سُئِلَ وَدُئِلَ وعبدُئِبْرٰهِيمَ تجعلها بين بين فى التخفيف وقياسُ مذهب الأخفش ان تُخلِصها ياءً على ما سنُوضح فى الهمزة المضمومة اذا انكسر ما قبلها قياسُهما واحدٌ فامّا اذا انكسر ما قبلها فإنّ تخفيفها بان تكون بين بين بلا خلاف من نحو عَبْدِئِبْرٰهِيمَ اذ لا مانعَ من ذلك فان كانت الهمزة المتحرّكة مضمومة وما قبلها

احدهما ان تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا وذلك انّه اذا قيل أَرْأَى اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين فكانّهما قد توالتا فحُذفت الثانية على حدّ حذفها فى أُكْرِمُ ثمّ أُتْبع سائرُ الباب وفُتحت الراء لمجاورة الالف التى هى لامُ الكلمة وغلب كثرةُ الاستعمال ههنا الأصلَ حتّى هُجر ورُفض والثانى ان يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسىّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها ثمّ حُذفت على حدّ قوله تعالى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ وَقَدَ ٱفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ فصار يَرَى ويُرِى وأَرَى ولزم هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرة الاستعمال على ما تقدّم وإلى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب وهو أوجهُ عندى لقُرْبه من القياس وقد ذكره ابنُ جِنّى مع التخفيف غيرِ القياسىّ لانّ التخفيف لزم على غير قياس حتى هُجر الاصل وصار استعمالُه والرجوعُ اليه كالضرورة نحوُ قوله * أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْأَيَاهُ * وقد رُوى تَرَيَاهُ بالتخفيف عن ابى الحسن وقال الاخر

* ثمّ ٱسْتَمَرّ بها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ * بالبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرْآكَ شَنْآنَا *

وهو قليلٌ وامّا المَرَاةُ والكَمَاةُ بالف خالصة حكى ذلك سيبويه عن العرب قال وذلك قليل فانّهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفًا ثمّ فُتح ما قبل الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وهو عند سيبويه شاذّ لانّ طريق تخفيف هذه الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها على ما بيّنّاه وكان الكسائىّ والفرّاء يَطْرُدان ويَقيسان عليه وطريقُ قَلْب هذه الهمزة ألفًا انّ الميم والراء فى الكمأة والمرأة لمّا جاورتا الهمزةَ المفتوحةَ وكانتا ساكنتين صارت الفتحتان اللتان فى الهمزتَيْن كانّهما فى الراء والميم فصارت الراء والميم كانّهما مفتوحتان والهمزتان كانّهما ساكنتان لمّا قُدّر حركتُهما فى غيرهما فصار التقدير المَرْأَةُ والكَمَأْةُ بفتح الراء والميم وسكون الهمزة فأُبدلت الهمزتان أَلفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ القلب فى رأس وفأس اذا اريد التخفيف وعليه قوله * كَأَنْ لم تَرَىْ قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيَا * اراد تَرْءَىْ فجاء به مخفّفا ثمّ إنّ الراء لمّا جاورتْ وهى ساكنةٌ الهمزةَ متحرّكةً صارت الحركةُ كانّها فى التقدير قبل الهمزة فقُلبت الفًا لذلك فالالفُ عينُ الفعل واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التحقيق ويجوز ان يكون الاصل المَرْأَةُ والكَمْأَةُ ثمّ نُقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها فتحرّك وبقيت الهمزة ساكنةً فقلبوا الهمزة ألفًا على راسٍ وفاسٍ فقيل المَرَاةُ والكَمَاةُ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وامّا أن تقع متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها فتُجعل بين بين كقولك سَأَلَ ولَؤُمَ وسُئِلَ الّا اذا انفتحت وانكسر ما قبلها او انضمّ فقُلبت ياء او واوا محضةً كقولك مِيَرٌ وجُوَنٌ والاخفش يقلب

قال الشارح اذا كان قبل الهمزة المتحرّكة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحو يَسْأَلُ ويَجْأَرُ والمَسْأَلَةُ والخَبْءُ والكَمْأَةُ والمَرْأَةُ والمِرْآةُ فالطريق فى تخفيفها ان تُلْقِى حركتها على ما قبلها وتحذفها وتقول فى مَسْأَلَة مَسَلَة وفى الخَبْء الخَبُ وفى الكَمْأَة الكَمَة وفى المَرْأَة المَرَة وفى المِرْآة المِرَاة وذلك انّ الحذف ابلغ فى التخفيف وقد بقى من أعراضها ما يدلّ عليها وهو حركتها المنقولةُ الى الساكن قبلها ولم يجعلوها بين بين لانّ فى ذلك تقريبا لها من الساكن فكرهوا الجمعَ بين ساكنَيْن كيف والكوفيون يزعمون انّها ساكنة البتّة وهى عندنا وإن كانت فى حكم المتحرّكة فهى ضعيفةٌ يُنْحَى بها نَحْوَ الساكن ولذلك لا تقع همزةُ بين بين فى أوّل الكلام ولا تقع الّا حيث يجوز وقوعُ الساكن غيرِ الالف ولم يقلبوها حرفًا ليّنًا لانّ قبلها ساكنًا فكان يلتقى ساكنان قال سيبويه ولم يُبْدِلوا لانّهم كرهوا ان يُدْخِلوها فى بنات الياء والواو اللتَيْن هما لامان ومن ذلك قولهم فى المنفصل مَنَ بُوكَ وذلك انّهم ألقوا حركة الهمزة التى هى الفتحة على النون ثمّ حذفوها تخفيفا لدلالة الحركة عليها وقالوا مَنُ مُّكَ فى مَنْ أُمُّكَ وقالوا مِنِ بلِكَ فى مِنْ اِبلِكَ فنقلوا كسرة الهمزة الى النون ثمّ حذفوها وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتَيْن لمعنًى كان حكمهما فى ذلك حكمَ الصحيح فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذ نحوَ قولك فى هذا أَبُو إِسْحٰقَ أَبُو سْحٰقَ وفى مررت بأَبِى إِسْحٰق أَبِى سْحٰق فتُلْقِى حركةَ الهمزة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور ما قبلها لانّهما أصلٌ ولم تمتنعا من الحركة ومثله قولك فى قاضِى أَبِيكَ قاضِىَ بِيكَ وفى ذُو أَمْرِهِمْ ذُوَ مْرِهِمْ وكذلك تقول فى يَغْزُو أُمَّهُ يَغْزُوُ مَّهُ وكذلك لو كانتا للإلحاق فانّهما تجريان مجرى الأصليّة فيسوغ نقلُ حركة الهمزة اليهما نحوُ قولك فى الحَوْأَب والحَوْأَبَة الحَوَبُ والحَوَبَةُ والحَوْأَبُ المكان الواسع وواوُه زائدة للإلحاق بجَعْفَرٍ وكذلك الواو اذا كانت مزيدة لمعنًى نحوَ واو الجمع كقولك اِتَّبِعُوَ مْرَهُ وقاضُوَبِيكَ فى اِتَّبِعُوا أَمْرَهُ وقاضُو أبيك حيث كانت لمعنى الجمع والاسميّة صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة نحو واوِ يَدْعُو وكذلك تقول اِتَّبِعِىَ مْرَهُ فى اِتَّبِعِى أَمْرَهُ وتُشبّه بياء يَرْمِى وما هو من نفس الكلمة اذ لم تكن مزيدة للمدّ كواو مَقْرُوءَة فلم تمتنع من الحركة ،

قال صاحب الكتاب وقد الْتُزِم ذلك فى بابِ يَرَى وأَرَى يُرِى ومنهم مَن يقول المَرَاةُ والكَمَاةُ فيقلبها الفًا وليس بمُطَّرِد وقد رآهُ الكوفيون مطّردا ،

قال الشارح امّا يَرَى ويُرِى وأَرَى فانّ الاصل يَرْأَى ويُرْئِى وأَرْأَى لانّ الماضى منه رَأَى والمضارع يرأى بالفتح لمكان حرف الحلق وانّما حذفوا الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع ويحتمل ذلك امرَيْن

الواو والياء وتحذفها كسائر الحروف فامّا الواو والياء اللتان تُبْدَل الهمزة بعدهما من جنسهما وتدّغمان فاذا كانتا ساكنتَيْن مزيدتَيْن غيرَ طَرَفَيْن وقبلهما حركةٌ من جنسهما وذلك نحو قولك فى خَطيئة خَطِيَّةٌ وفى النَبِيء النَبِىٌّ وفى مَقْرُوءة مَقْرُوَّةٌ وفى أَزْدُ شَنُوءَة شَنُوَّة وانّما كان كذلك لانّه لا يُقدَر على إلقاء حركة الهمزة عليهما لانّ الواو والياء هنا مزيدتان للمدّ فأشبهتا الالفَ لسكونهما وكونِ حركةِ ما قبلهما من جنسهما وأنّهما شريكتان فى المدّ فكرهوا الحركةَ فيهما لذلك ولانّ تحريكهما يُخِلّ بالمقصود بهما لانّ تحريك حرف المدّ يصرفه عن المدّ ولم تجعل الهمزة هنا بين بين لانّ فى ذلك تقريبا لها من الساكن وقبلها ساكنٌ فكانت الواو والياء تُدّغمان ويُدّغم فيهما فصارتا الى ذلك لانّه أخفّ وياء التصغير تجرى مجرى هذه الياء اذا كان بعدها همزةٌ وإن كان ما قبلها مفتوحا كقولك فى أُفَيْئِس أُفَيِّسٌ تصغيرُ أفؤسٍ وأفؤس جمعُ فَأْسٍ جمعَ قلّةٍ وكذلك قولك فى سُوَيْئِل سُوَيِّلٌ تصغيرُ سائلٍ لانّ ياء التصغير لا تكون الّا ساكنة اذ كانت رسيلةَ الف التكسير لانّ موقعها من المصغّر كموقع الالف من المجموع كقولنا دُرَيْهِمٌ ودَراهِمُ وقوله قد التزم ذلك فى نَبِىّ وبَرِيَّة يريد تَرْكَ الهمزة وقَلْبَها الى ما قبلها وادّغامَها على حدّ خَطِيَّة الّا انّه فى نبىّ وبريّة لازمٌ لكثرة الاستعمال بحيث صار الاصل مهجورا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وإن كان الفًا جُعلت بين بين كقولك سآَل وتَساؤُلٌ وقائِلٌ ،

قال الشارح واذا كان قبل الهمزة ألفٌ وأريد تخفيفُها فحكمُها ان تجعل بين بين إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والالف وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحوَ تساؤلٌ وان كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو قائِل وذلك لانّه لا يمكن إلقاء حركتها على الالف اذ الالفُ لا تتحرّك ولو قلبتَ الهمزة الفًا وأخذتَ تدّغم فيها الالفَ على حدّ مقروّة لاستحال ذلك اذ الالفُ لا تُدّغم ولا يُدّغم فيها وكان فى جعلها بين بين ملاحَظةٌ لأمر الهمزة اذ فيها بقيّةٌ منها وتخفيفُها بتليينها وتسهيل نَبْرتها فان قيل فهلّا امتنع جعلُها بين بين لسكون الالف وقُرْبها من الساكن قيل الذى سهّل ذلك أمران احدهما خفاء الالف فكانّه ليس قبلها شئ والاخر زيادةُ المدّ فى الالف قام مقامَ الحركة فيها كالمدّغم فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وإن كان حرفا صحيحا او ياء او واوا اصليّتَيْن او مزيدتَيْن لمعنًى أُلقيت عليه حركتُها وحُذفت كقولك مَسَلَة والخَبُ ومَنَ بُوكَ ومِنِ بِلِكَ وجَيَلُ وحَوَبَةٌ وأَبُوَيُّوبَ وذُوَ مْرِهِم واتَّبِعِى مْرَهُ وقاضُوَبِيكَ ،

كذلك الهمزةُ اذا ليّنتها صارت من جنس الالف لسكونها وقُرْبها منها وتبعت حركةَ ما قبلها فصارت اليها وذلك نحو قولك فى رَأْس رَاسْ وفى فَأْس فَاسْ وفى قَرَأْتُ قَرَاتُ تقلب الهمزة ألفًا للفتحة قبلها وتقول فى جُؤْنَة جُونَة وهى للعَطّار كالخَرِيطة من أَدَم وفى لُؤْم لُوم وفى سُؤْتُ سُوتُ وتقول فى ذِئْب ذِيب وفى بِئْر بِير وفى جِئْتُ جِيتُ وهو قياس مطّرد فى كلّ ما كان بهذه الصفة ولا تجعلها ههنا بين بين لانّها ساكنة ولا يتأتّى ذلك فى الساكنة ولا تحذفها ايضا لانّه لا يبقى معك ما يدلّ عليها وكان الابدال أسهلَ وحكمُ المنفصل فى ذلك كحكم المتّصل فمن ذلك قوله تعالى الَى ٱلْهُدَاتِنَا وَيَقُولُوذَنْ وَٱلَّذِيتُمِنَ والاصل الى الْهُدَى ٱئْتِنَا بهمزتَيْن الثانيةُ فاء الفعل ساكنةٌ والاولى همزةُ الوصل جىء بها وصلةً الى النطق بالساكن فلمّا اجتمع همزتان الاولى مكسورةٌ والثانيةُ ساكنةٌ قلبوا الثانية ياء على حدّ بِير وجِيتُ الّا انّ البدل يقع ههنا لازمًا لاجتماع الهمزتَيْن وليس كذلك فى بير وجيت هذا اذا بدأتَ به من غير تقدُّمِ كلام فلمّا تقدّم الهدى سقطت همزةُ الوصل للدرج لانّ هذه الهمزة لا تثبت فى الوصل لزوال الحاجة اليها وإمكانِ النطق بالساكن حين اتّصل بما قبله فلمّا سقطت الهمزة الاولى عادت الياء همزةً ساكنةً على ما كانت عليه لزوال سبب انقلابها ثمّ اجتمعت مع ألف الهدى فحُذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اللفظ الْهُدَأْتِنَا بهمزة ساكنة بعد الدال المفتوحة فاذا خُفّفت الهمزة حينئذ تُقْلَب الهمزة الفًا على حدّ راس وفاس وصار اللفظ الْهُدَاتِنَا بالف ليّنة بعد الدال وتكون هذه الالف بدلًا من الهمزة التى هى فاء الفعل وليست التى هى لام الهدى وكذلك يَقُولُوذَنْ وَٱلَّذِيتُمِنَ فالعملُ فيهما واحد أن قلبت الهمزة فى يَقُولُ ٱئْذَنْ واوًا لانضمامِ ما قبلها وفى ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ ياء لانكسارِ ما قبلها فاعرفه

قال صاحب الكتاب وإمّا أن تقع متحرّكةً ساكنًا ما قبلها فيُنْظَر الى الساكن فإن كان حرفَ لِينٍ نظر فإن كان ياء او واوا مَدّتين زائدتين او ما يُشبِه المدّةَ كياء التصغير قُلبت اليه وادُّغم فيها كقولك خَطِيّة ومَقْرُوّة وأُفَيِّس وقد الْتُزِم ذلك فى نَبِىّ وبَرِيّة

قال الشارح متى كانت الهمزة متحرّكة فلا يخلو ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحرّكا فإن سكن فلا يخلو من ان يكون صحيحا او حرفا من حروف المدّ واللين فإن كان من حروف المدّ واللين نُظر فإن كان ياء او واوا فإنّ تخفيفها على وجهين احدهما ان تقلب الهمزةَ من جنس الواو إن كان قبلها واو ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء وتُدْغِم فيها ما قبلها والوجه الاخر ان تُلقِى حركتها على ما قبلها من

نحوَ قولك ابتداء أَبٌ أُمٌّ إِبِلٌ فالتحقيقُ ليس إِلّا   وفى تخفيفها ثلثةُ اوجه الإبدالُ والحذفُ وأن تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ اى بين مُخْرَجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتُها ؛

قال الشارح اعلم انّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقَلٌ يخرج من أقصى الحلق اذ كان أدخلَ الحروف فى الحلق فاستُثقل النطقُ به اذ كان إِخراجُه كالتهوّع فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ وهو لغةُ قريش واكثر اهل الحجاز وهو نوعُ استحسان لثقل الهمزة   والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس قالوا لانّ الهمزة حرفٌ فوجب الاتيانُ به كغيره من الحروف   وتخفيفها كما ذُكر بالابدال والحذف وأن تجعل بين بين فالابدالُ بأن تزيل نَبْرَتَها فتَلينَ فحينئذ تصير الى الالف والواو والياء على حسب حركتها وحركةِ ما قبلها على ما سيوضَح بعدُ ولذلك كان ابو العبّاس يُسْقطها من حروف المُعْجَم ولا يعُدّها معها ويجعل أوّلَها الباء ويقول الهمزة لا تثبت على صورة واحدة ولا أعدُّها مع الحروف التى أشكالُها معروفةٌ محفوظةٌ واما الحذف فأن تُسْقِطها من اللفظ البتّةَ   واما جعلُها بين بين اى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتُها فاذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والالف واذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو واذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة وسيوضَح ذلك بعدُ بأكْشَفَ من هذا القول   وقوله ولا تخفّف الهمزة الّا اذا تقدّمها شىء يريد انّها اذا وقعت اوّلاً فانّها لا تُخفَّف سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة نحوَ أَب وأَحْمَد وابرهيم وإِبِل وأُمّ وأُتْرُجّة وذلك لضعفها بالتخفيف وقُرْبها من الساكن فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قرُب منه وانّما تُخفَّف الهمزة حيث يجوز ان يقع فيه الساكنُ وذلك اذا كانت غيرَ اوّل فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب ولا تخلو إمّا ان تقع ساكنةً فيُبْدَل منها الحرف الذى منه حركةُ ما قبلها كقولك رَاسٌ وقَرَاتُ وإِلَى ٱلْهُدَاتِنَا وبِيرٌ وجِيتُ وٱلَّذِيتُمِن ولُومٌ وسُوتُ ويَقُولُوذَنْ ؛

قال الشارح اعلم انّ الهمزة والالف تتقاربان فى المَخرج فالهمزة أدخلُ الى الصدر ثمّ تليها الالف ولذلك اذا حرّكوا الالفَ اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها الى اسفلَ فقلبوها همزةً فالهمزةُ نَبْرَةٌ شديدةٌ والالفُ ليّنةٌ فاذا سكنت الهمزةُ وأُريد تخفيفها دبّرها حركةُ ما قبلها فإن كان ما قبلها فتحةً صارت الهمزة ألفًا وإن كان ضمّةً صارت واوا وإن كان كسرةً صارت ياء لانّك اذا خفّفتها فأنت تُزيل نبرتَها واذا زالت نبرتُها لانت وصارت الى جنس الالف لانّها أقربُ الحروف اليها من فَوْق وسوّغ ذلك الفتحةُ قبلها لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا واذا انضمّ ما قبلها صارت واوا واذا انكسر ما قبلها صارت ياء

عوضًا وكان ذلك أوجز من ان يأتوا بحرفَيْن احدهما الفُ الاستفهام والاخر المعوَّضُ والذى يدلّ انّها عوضٌ ما ذكرناه من انّها مُعاقِبة لحرف القسم فلا تُجامعه وقالوا ايضا أَفَأَللّٰهِ لَتفعلنّ فجعلوا الالف عوضًا وتقطعها كما مددتَها فى آلذَّكَرَيْنِ لتفرق بين الامرَيْن الخبر والاستخبار كذلك تفرق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه ٭

فصــــل ٦٥٧

قال صاحب الكتاب والواو الأُولى فى نحوِ وَٱللَّيْلِ اذا يَغْشَى للقسم وما بعدها للعطف كما تقول باللّٰهِ فاللّٰهِ وبحَياتِك ثمّ حياتِك لأَفعلنّ ٭

قال الشارح امّا قوله تعالى والليل إذا يغشى وَٱلنَّهَارِ اذا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنْثَى فإنّ الواو الاولى للقسم وما بعدها من الواوات فللعطف والجوابُ انّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ولو كانت الواوات جُمَعُ هنا للقسم لاحتاج كلُّ واحد الى جواب لانّها أقسامٌ منفصلةٌ لم يُشارِك احدُها الاخرَ فإن أضمرتَ وجعلتَ الظاهر جوابَ الذى يليه جاز ولا يكون ذلك بالحسن بل بتأويل ضعيف والذى يدلّ انّ الواو الثانية وما بعدها حروفُ عطف انّها يقع موضعَها غيرُ الواو من حروف العطف نحوُ قولك واللهِ فاللهِ وواللهِ ثمّ اللهِ وبحياتك ثمّ حياتك ويجوز ان يكون القسم بالباء والتاء ويقع العطفُ عليه بالواو والفاء وثمّ كقولك تاللهِ والرحمنِ وباللهِ ثمّ اللهِ فان قلت واللهِ لَآتِيَنَّكَ ثمّ اللهَ لأُكْرِمَنَّكَ كنت بالخيار فى الثانى ان شئت قطعتَ ونصبتَ على انّه قسمٌ اخرُ مستأنَفٌ ويكون عطفَ جملة على جملة لانّ الاوّل قد تمّ بجوابه وان شئت خفضته بالعطف على الاوّل وجئت له بجواب اخر فإن أخّرتَ القسم عن حرف العطف لم يجز فيه الّا النصبُ وامتنع الخفضُ وذلك نحوُ قولك واللهِ لَآتِيَنَّكَ ثمّ لأَشْكُرَنَّكَ اللهَ لانّ حرف العطف نائبٌ عن الخافض وكان معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض ٭

ومن اصناف المشترك تخفيفُ الهمزة

فصــــل ٦٥٨

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ ولا تُخفَّف الهمزة الّا اذا تقدّمها شىء فإن لم يتقدّمها

الاخر ان يحذفوا الجارّ ويُبْقوا عمله يعتدّون به محذوفا كما يعتدّون به مُثْبَتا وذلك للتنبيه على ارادة المحذوف فيقال اللّهِ لَأقومنّ حكاه سيبويه فى الخبر لا الاستفهامِ والمراد واللهِ وباللهِ وقد قُرِئَ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ ٱللَّهِ اِنَّا اِذًا لَمِنَ ٱلْآثِمِينَ فأخرج اسمَ الله من الاضافة وجعله قسمًا وعليه يُحمل قوله تعالى فى قراءة حمزة وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على ارادة الباء وحكى ابو العبّاس انّ رُؤْبَةَ قيل له كيف أصبحتَ فقال خيرٍ عافاك اللّهُ وهو شبيهٌ بحذف المضاف وإبقاء عمله نحوِ قولهم ما كلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً ونحوُه قول الشاعر

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَءًا * ونارٍ تَوَقَّدُ بِٱللَّيْلِ نارًا *

على ارادةِ وكلَّ نارٍ وهو فى الجملة قبيحٌ لانّ الجارّ ممتزجٌ بالمجرور كالجُزْء منه ولذلك قال سيبويه لانّ المجرور داخلٌ فى المضاف اليه فيقبح حذفُه لذلك وقالوا اِى ها اللّهِ والمراد اى واللهِ فحذفوا الواو وعوّضوا منه هاء التنبيه والدليلُ على ذلك انّه لا يجوز اجتماعهما فلا يقال اِى ها واللهِ ولا اِى ها باللهِ لانّه لا يجتمع العوضُ والمعوَّضُ منه وهو ههنا أسهلُ منه فيما تقدّم لوجود العوض عن المحذوف فامّا قولهم لا ها اللهِ ذا فهَا للتنبيه وهى عوضٌ من حرف الجرّ على ما ذكرنا وذا اشارةٌ قال الخليل وهو من جملة المقسم به كانّه صفةٌ لاسم الله والمعنى لا واللهِ الحاضرِ نظرًا الى قوله تعالى وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وقوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلٰثَةٍ اِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ اِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ اِلَّا هُوَ مَعَهُمْ والجوابُ محذوف والتقدير انّ الامر كذا وكذا قال ابو العبّاس المبرّد وأمّا ذا فهو الشىء الذى يُقْسَم به والتقدير لا واللهِ هذا ما أُقْسِمُ به فحُذف الخبر وقال ابو الحسن هو من جملة الجواب وهو خبرُ مبتدإٍ محذوف والتقدير لا واللهِ الامرُ ذا ويجوز فى ألفِ هَا وجهان احدهما اثباتُ الالف وإن كان بعدها ساكنٌ اذ كان مدّغما فهو كدابّةٍ وشابّةٍ والوجه الثانى ان تحذف الالفَ حين وصلتَها وجعلتها عوضًا من الواو كما فعلت ذلك فى هَلُمَّ فتقول هَاللّهِ وبعضهم يحتجّ بانّ هَا على حرفَيْن فكان تقديره تقدير المنفصل كقولك يخشى الداعى ويغزو الجَيْشُ فيحذف الالف والواو لانّ بعدهما المدّغمَ وهو منفصل من هَا والمنفصلُ اذا حُذف منه حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين لم يقع به اختلالٌ كما لو حذفتها من الكلمة الواحدة اذ اجتماعُ الساكنين فى الكلمة الواحدة يقع لازما فيختلّ بناء الكلمة وليس كذلك فى الكلمتَيْن وقالوا أَأَللهِ لتفعلنّ فجعلوا ألفَ الاستفهام عوضًا من حرف القسم لانّه لمّا احتجت الى الاستفهام وكان من شأن القسم ان يقع فيه العوضُ جعلتَ الف الاستفهام

فعلا متعدّيا نحوَ أَذْكُرُ وأَشْهَدُ وشِبْهَهما قال ابن السرّاج لا يُضْمَر الّا فعلٌ متعدٍّ والوجهُ الاوّل لانّك اذا اضمرت فعلا متعدّيا لا يكون من هذا الباب ويروى فقلت يمينُ الله ابرح بالرفع وكذلك قوله فذاك أمانةُ الله الثريد على الابتداء ويُضْمَر الخبر ويكون التقدير يمينُ الله قسمى او ما أُقْسِم به وكذلك أمانةُ الله لازمةٌ لى فحذفوا الخبر كما حذفوه فى لَعَمْرُ الله وأَيْمُنُ الله وقد شبّه حذفَ الخبر هنا بحذف حرف الجرّ فى لَاهِ أبوك يريد انّ الحذف فى كلّ واحد منهما لا لعلّة بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله والصوابُ ان يُشبَّه حذفُ الخبر ههنا بما قد حُذف الخبر فيه نحوَ حذفه بعد لَوْلَا فى قولهم لولا زيدٌ لكان كذا ويُشبَّه حذفُ حرف القسم بحذف اللام من لاهِ أبوك لانّ كلّ واحد منهما مُوصِلٌ وعاملُ الجرّ واعلم انّهم يقولون لاهِ أبوك ولاهِ ابنُ عمّك يريدون لله ابوك ولله ابنُ عمّك قال الشاعر * لاهِ ابنُ عمّك لا أفضلتَ فى حَسَبٍ * فحُذفت لام الجرّ ولام التعريف وبقيت اللام الاصليّة هذا رأىُ سيبويه وأنكر ذلك ابو العبّاس المبرّد وكان يزعم انّ المحذوف لام التعريف واللام الاصليّة والباقية هى لام الجرّ وانّما فُتحت لئلّا ترجع الالفُ الى الياء مع انّ اصل لام الجرّ الفتحُ وربّما قالوا لَهْىَ أبوك فقلبوا اللام الى موضع العين وأسكنوا لانّ العين كانت ساكنة وهى الالف وبنوه على الفتح لانّهم حذفوا منه لام الجرّ ولام التعريف وتضمّن معناهما فبُنى لذلك كما بُنى أَمْسِ والآنَ وفُتح آخره تخفيفا لِما دخله من الحذف والتغيير،

فصل ٤٥٦

قال صاحب الكتاب وتُحذف الواو ويُعوَّض منها حرف التنبيه فى قولهم لا هَا اللّهِ ذا وهمزةُ الاستفهام فى آللّهِ وقَطْعُ همزة الوصل فى أَفَأَللّهِ وفى لا ها اللّهِ ذا لغتان حذفُ الف هَا واثباتُها وفيه قولان احدهما قولُ الخليل انّ ذا مُقْسَمٌ عليه وتقديرُه لا والله لَلْأَمْرُ ذا فحُذف الأَمْرُ لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز أن يقاس عليه فيقالَ ها اللّهِ اخوك على تقديرِ ها اللّهِ لَهذا اخوك والثانى وهو قولُ الاخفش انّه من جملة القسم توكيدٌ له كانّه قال ذا قَسَمى والدليلُ عليه انّهم يقولون لا ها اللّهِ ذا لَقد كان كذا فيجيئون بالمقسَم عليه بعده،

قال الشارح قد ذكرنا انّه قد يحذف حرف القسم تخفيفًا لقوّة الدلالة عليه وهو فى ذلك على ضربَيْن احدهما ان يحذفوه ويُعملوا فعلَ القسم فى المقسم به فينصبوه وقد تقدّم الكلام على ذلك والضربُ

وقال * فقلتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا * وقال

* اذاما الخُبْزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ * فَذاكَ أَمانَةَ اللهِ الثَرِيدُ *

وقد رُوى رفعُ اليمين والأَمانة على الابتداء محذوفَي الخبر وتُضْمَر كما تضمر اللامُ فى لاهِ أَبوك ؛

قال الشارح قد حذفوا حرف القسم كثيرا تخفيفا وذلك لقوّة الدلالة عليه واذا حذفوا حرف الجرّ أعملوا الفعل فى المقسم عليه ونصبوه قالوا اللهَ لأفعلنّ بالنصب وذلك على قياس صحيح وذلك انّهم اذا عدّوا فعلا قاصرا الى اسم رفدوه بحرف الجرّ تقويةً له فاذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر وامّا لضرب من التخفيف فانّهم يوصلون ذلك الفعل الى الاسم بنفسه كالافعال المتعدّية فينصبونه به نحوَ قوله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا وقولهم استغفرت اللهَ ذنبًا ويقال كِلْتُه وكِلْتُ له ووزنْتُه ووزنتُ له يكون من ذلك قول الشاعر

* تَمُرّون الدِيارَ ولم تَعُوجُوا * كَلامُكُم علىّ اذًا حَرامُ *

وحكى ابو الحسن فى غير الشعر مررتُ زيدا فكذلك قالوا فى القسم اللهَ لأفعلنّ ولا يكادون يحذفون هذا الحرف فى القسم مع الفعل ولا يقولون أحلفُ اللهَ ولا أُقسمُ اللهَ لكنّهم يحذفون الفعل والحرف جميعا والقياسُ يقتضى حذفَ الحرف اوّلاً فأُفضى الفعل الى الاسم فنَصَبَه ثمّ حُذف الفعل توسُّعا لكثرة دَوْر الاقسام ومن ذلك قولهم يمينَ اللهِ وأَمانَةَ اللهِ والاصلُ بيمين الله وبأمانة الله فحذف حرف الجرّ ونصب الاسم وانشد

* أَلَا رُبَّ مَن قَلْبِى له اللهَ ناصِحٌ * ومَن قَلْبُه لى فى الظِباء السَوانِحِ *

البيت لذى الرمّة والمعنى الا ربّ من قلبى له بالله ناصحٌ اى أحلفُ بالله فحذف حرف الجرّ الذى هو الباء فعمل الفعلُ فنصب والسانحُ من الظباء ما أخذ عن يمين الرامى فلم يُمكنه رَمْيُه حتى ينحرف له فيتشاءم به ومن العرب من يتيمّن به لأَخْذه فى المَيامِن وقد جعله ذو الرمّة مَشْؤُمًا لمخالفة قلبها وهَواها لقلبه وهواه وانشد

* فقلتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا * ولو قَطَعوا رأْسى لَدَيْكِ وأَوْصالى *

البيت لامرئ القيس والشاهد فيه نصب يمين الله بالفعل المضمر يصف انّه طرق محبوبتَه فخوّفتْه الرقباء وأمرتْه بالانصراف فقال هذا الكلام وانشد * اذا ما الخبز الخ * قالوا هو مصنوع ومعنى تأدمه تخلطه فهذا كلّه منصوبٌ بإضمارِ أحلفُ او أُقسِمُ ونحوِه ممّا يُقْسَم به من الافعال وإن شئت أضمرت

وقال * بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِليكَ نُعْمًا * ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الباء اصلُ حروف القسم وغيرُها من الحروف انّما هو محمولٌ عليها ولذلك تنفرد عنها بأمورٍ منها انّها تدخل على المظهر والمضمر وغيرها من الحروف انّما يدخل على المظهر دون المضمر تقول باللّه لأفعلنّ وبكَ لأَذْهَبَنَّ فتدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر ولا تقول مثلَ ذلك فى غيرها لا يجوز وَكَ لأفعلنّ ولا تَكَ كما قلت بكَ لأفعلنّ قال الشاعر

* رَأَى بَرْقًا فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ * فَلَا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَامَا *

فأمّا قول الاخر انشده ابو زيد

* أَلَا نادَتْ أُمامَةُ بٱحْتِمالِ * لتَحْزُنَنِى فلا بِكِ ما أُبالِى *

فالشاهد فيه ايضا دخول باء القسم على المضمر وهو الكاف ومنها انّها تُجامع فعلَ القسم فتقول أحلفُ باللّه وأُقْسِم باللّه ولا تفعل ذلك بغيرها لا تقول أحلف واللّهِ ولا اقسم تاللّه ونحوَ ذلك والامر الثالث انك قد تحلف على انسان وذلك بأن تأتى بها للاستعطاف والتقرّب الى المخاطب فتقول باللّهِ إلّا فعلتَ ولا تقول واللّهِ ولا تاللّهِ لانّ ذلك انّما يكون فى القسم وليس هذا بقسم الا ترى انّه لو كان قسما لٱفْتقر الى مُقْسَم عليه وأن يجاب بما يجاب به الأقسامُ فالباءُ من قول ابن هرمة * باللّه ربّك الخ * متعلّق بمحذوف كانّه قال أسألُك باللّه وأَخْبِرْنى باللّه وانّما حُذف لدلالة الحال عليه او لقوله فَقُلْ له كما حُذف من بسم اللّه أَبْتَدِئُ لانّك انّما تقول ذلك فى كثير الامر فى الابتداءات والمراد أسألُك بقُدْرة اللّه وذكرُ القدرة حجّةٌ عليه اى افْعَلْ ما أَسْأَلُك لانك قادرٌ عليه لا عُذْرَ لك فى المنع فان قلت فما تصنع بقوله

* أَيَا خَيْرَ حَيٍّ فى البَرِيَّةِ كلّها * أَبِاللّه هل لى فى يَمِينِىَ مِن عَقْلِ *

فسمّاه قسما لقوله هل لى فى يمينى من عقل فالجوابُ التقدير هل فى يمينى من عقل إن حلفتُ بانّك خيرُ حيٍّ فى البريّة لا انّه جعل هذا الكلام قسما وكذلك قول الاخر

* بِدِينِكَ هل ضممتَ إِليك نُعْمًا * وهل قَبَّلْتَ بعد النَّوْمِ فاها *

كانّه قال أسألُك بحقّ دينك ان تصدُقَنى وتعرّفنى الحقيقةَ ،

فصــــل ٦٥٥

قال صاحب الكتاب وتُحْذَف الباء فينتصب المُقْسَمُ به بالفعل المضمر قال * أَلَا رُبَّ مَن قَلْبِى له اللّهَ ناصِحٌ *

وأنشد * للّه يبقى على الايام الخ * البيت لأُمَيَّةَ بن ابى عائذ وقيل لأبى ذُؤَيْب وقيل للفَضْل بن العبّاس اللَّيْثىّ يرثى قوما منهم وقبله

* يا مَىَّ انْ تَفْقِدِى قَوْمًا وَلَدْتِهِمِ * او تُخْلَسِيهِمْ فانَّ الدَهْرَ خَلّاسُ *
* يا مَىَّ إِنَّ سِباعَ الأَرْضِ هالِكَةٌ * والأُدْمُ والعُفْرُ والآرامُ والناسُ *

والشاهد فيه دخولُ اللام على اسم الله فى القسم بمعنى التعجّب والمعنى إِنّ الايّام تُفْنِى بمُرورها كلَّ حَىّ حتى الوَعْل المتحصّن بشواهق الجبال والحَيْدُ عُقَدٌ فى قرون الوعل ويروى حِيَد بكسر الحاء كانّه جمع حَيْدَة مثل بَدْرَة وبِدَرٍ والمُشْمَخِرُّ الجبل الشامخ والظَيّانُ ياسَمِين البرّ والآسُ الرَيْحان ومنابتُهما الجبال وحُزونُ الارض يريد انّ الوعل فى خِصْبٍ لا يحتاج الى الإِسهال فيُصادَ واما قولهم مِن ربّى لأفعلنّ فالظاهر من امرها انّها مِنْ التى فى قولهم اخذتُ من زيد أُدخلت فى القسم موصلةً لمعنى الفعل على حدّ إِدخال الباء تكثيرا للحروف لكثرة استعمال القسم واختصّت بربّى اختصاصَ التاء باسم اللّه فلا يقولون مِن اللّهِ لأفعلنّ وقد تضمّ الميم منها قالوا مُنْ ربّى إِنّك لَأَشِرٌ حكى ذلك سيبويه كانّهم جعلوا ضَمَّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم قال سيبويه ولا تدخل الضمّةُ فى مِنْ الّا ههنا كما لا تدخل الفتحة فى لَدُنْ الّا مع غُدْوَة يعنى لا تقول لدن زيدا مالٌ اى انّ بعض الاشياء تختصّ بموضع لا تفارقه ويحتمل ان يكون مِنْ هنا التى للجرّ ويحتمل ان تكون منتقصة من أَيْمُنٍ فعلى هذا يكون الضمّ فيها اصلا والكسرُ عارضا ومنهم من يحذف نونها اذا وقع بعدها لامُ التعريف وحينئذ تختصّ باسم اللّه كالتاء فيقولون مِ اللّهِ و مُ اللّهِ قال الشاعر

* أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً * غيرَ الذى قد يُقال مِ الكَذِبِ *

فحذف نونَها لالتقاء الساكنين تشبيهًا بحروف اللين فاعرفه،

فصــل ٦٥٤

قال صاحب الكتاب والباء لأَصالتها تستبدّ عن غيرها بثلثة اشياء بالدخول على المضمر كقولك بـه لَأَعْبُدَنَّهُ وبك لَأَزُورَنَّ بيتَك وقال * فلا بِكِ ما أُبالِى * وبظهور الفعل معها كقولك حلفتُ باللّه وبالحَلِف على الرجل على سبيل الاستعطاف كقولك باللّه لَمّا زُرْتَنى وبحَياتك أَخْبِرْنى وقال ابنُ هَرْمَة

* باللّهِ رَبِّكَ إِنْ دخلتَ فقُلْ له * هذا ابنُ هَرْمَةَ واقفًا بالباب *

تقول مِ اللّهِ ومُ اللّهِ كما تقول تاللّهِ ومن الناس مَن يزعم انّها من أَيْمُنٍ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ القسم جملةٌ تُؤكَّد بها جملةٌ اخرى نحوَ قولك أَحلف باللّه لتفعلنّ ولا تفعل والجملةُ المؤكِّدةُ أَحلف والمقسم به اسمُ الله تعالى وما جرى مجراه ممّا هو معظَّمٌ عند الحالف والجملةُ المؤكَّدةُ قوله لتفعلنّ ولا تفعل وأَداةُ القسم هي الباء الموصلة لمعنى الحلف الى المحلوف به وقد يحذف الفعل تخفيفا لكثرة القسم واجتزاء بدلالة حرف الجرّ عليه فيقولون بالله لأَفعلنّ وأَدواتُ القسم خمسةُ أَحرف وهي الباء والواو والتاء واللام ومِنْ فأَمّا الباء فهى اصلُ حروف القسم لانّها حرفُ اضافة ومعناها الالصاقُ فأَضافت معنى القسم الى المقسم به وأَلصقتْه به نحو قولك أَحلفُ باللّه كما توصل الباءُ المرورَ الى الممرور به فى قولك مررت بزيد فالباءُ من حروف الجرّ بمنزلةِ مِنْ وفِى فلذلك قلنا انّها اصلُ حروف القسم وغيرُها انّما هو محمول عليها فالواو بدلٌ من الباء لانّهم أَرادوا التوسّع لكثرة الأَيمان وكانت الواو أَقربَ الى الباء لامرَيْن احدهما انّها من مخرجها لانّ الواو والباء جميعا من الشفتين والثانى انّ الواو للجمع والباء للالصاق فهما متقاربان لانّ الشىء اذا لاصقَ الشىء فقد اجتمع معه فلمّا وافقتْها فى المعنى والمخرج حُملت عليها وأُنيبت عنها وكثُر استعمالها حتى غلبتْها ولذلك قدّمها سيبويه فى الذكر فالواوُ فى القسم بدلٌ من الباء وعاملةٌ عَمَلَها وليست كسائر حروف العطف لانّ واو العطف غيرُ عاملة بنفسها وانّما هى دالّةٌ على العامل المحذوف ولذلك يجوز ان تقول فى قام زيدٌ وعمرٌو قام زيدٌ وقام عمرٌو فتجامع العاملَ ولو كانت العاملَ لم تجتمع مع عاملٍ اخر وليست كذلك واو القسم لانّها لا تجامع الباء فاذا قلت وبزيد كانت هذه الواو غيرَ واو القسم والتاء بدلٌ من الواو واختصّ ذلك بالقسم وانّما أُبدلت منها لانّها قد أُبدلت منها كثيرا نحوَ قولهم تُجاهٌ وتُراثٌ وهما فُعالٌ من الوَجْه والوِراثة وقالوا تُكَأَةٌ وتُخَمَةٌ وهو فُعَلَةٌ من تَوَكَّأْتُ والوَخامَة وقالوا تَقْوَى وتُقاةٌ وهو فَعْلَى وفُعَلَةٌ من الوِقاية وهو كثير يكاد يكون قياسا لكثرته ولكون الباء اصلا امتازت بما ذكرناه من جواز استعمالها مع فعل القسم ودخولها على المضمر ولا يكون ذلك فى الواو ومُيّزت الواو عن التاء اذ كانت اصلا لها بأَن دخلت على كلّ ظاهرٍ محلوفٍ به واختصّت التاء لضعفها بكونها فى المرتبة الثالثة بأَن اختصّت باسم الله تعالى لشَرَفه وكونِه اسمًا لذاته سبحانه وما عداه يجرى مجرى الصفة فتقول تاللّهِ لأَفعلنّ وفيها معنى التعجّب قال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وربّما جاءت لغير التعجّب كقوله تعالى وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ولا يجوز تالرحمن ولا تالبارئ ويجوز ذلك فى الواو ومن ذلك اللام فانّها تدخل للقسم على معنى التعجّب

تعالى حٰمٓ وَٱلْكِتَابِ ٱلْمُبِينِ اِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ وقال تعالى وَٱلْعَصْرِ اِنَّ ٱلْاِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ وقال اِنَّ ٱلْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ بعد قوله وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فالجواب بالفعل واقعٌ على الفعل والجوابُ بانَّ واقع على الخبر لانّه فى معنى الفعل وامّا جواب النفى فبمَا ولَا نحوِ قولك واللّهِ ما قام زيدٌ وواللّهِ لا يقوم زيدٌ وفى التنزيل قَالُوا وَٱللّٰهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وقال سبحانه أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ وفيه يَحْلِفُونَ بِٱللّٰهِ مَا قَالُوا وفيه من الجواب بلَا نحوُ قوله لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ فقوله لَا يخرجون ولَا ينصرونهم جوابُ قسم محذوف وليسا بجواب الشرط بدليل ثبوت النون ولو كانا جواب الشرط لانجزما وامّا حذفُ لَا فى جواب القسم فنحوُ قولك واللّهِ يقوم زيدٌ والمراد لا يقوم لانّه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا اذ لو كان ايجابا لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد وفى التنزيل قَالُوا تَٱللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ اى لا تفتؤ تذكر قال الهُذَلىّ

* تَٱللّٰهِ يَبْقَى على الأَيّام مُبْتَقِلٌ * جَوْنُ السَّرَاةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ *

مبتقلٌ يريد حمارَ وَحْش يقال ابتقل اى رعى البقلَ ولا يجوز حذفُ شىء من هذه الحروف الّا لَا وحدَها وانّما لم يجز حذفُ غيرها لانّ انَّ عاملةٌ ولا يجوز ان تعمل مضمرةً لضعفها ولم يجز حذفُ مَا لانّها ايضا تكون عاملة فى مذهب اهل الحجاز ولم يجز حذفُ اللام لانّ ذلك يوجب حذفَ النون معها لانّ النون دخلتْ مع اللام فلم يبق الّا لَا فاعرفه ،

فصـــل ٦٥٣

قال صاحب الكتاب وقد أوقعوا موقعَ الباء بعد حذف الفعل الذى ألصقته بالمُقْسَم به اربعةَ احرف الواوَ والتاء وحرفين من حروف الجرّ وهما اللام ومِنْ فى قولك لِلّهِ لا يُؤخَّر الأَجَلُ ومن رَبّى لَأفعلَنَّ روما للاختصاص وفى التاء واللام معنى التعجّب وربّما جاءت التاء فى غير التعجّب واللامُ لا تجىء الّا فيه وانشد سيبويه لعبد مَناةَ الهُذَلىّ

* لِلّهِ يَبْقَى على الأَيّام ذو حِيَدٍ * بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ *

وتُضَمّ ميمُ مِنْ فيقال مُنْ رَبّى اِنّك لَأَشِرٌ قال سيبويه ولا تدخل الضمّةُ فى مِنْ الّا هاهنا كما لا تدخل الفتحةُ فى لَدُنْ الّا مع غُدْوة ولا تدخل الّا على ربّى كما لا تدخل التاء الّا على اسم اللّه وحدَه وكما لا تدخل أَيْمُنْ الّا على اسم اللّه والكَعْبة وسمع الاخفش مِن اللهِ وتَرَبّى واذا حُذفت نونها فهى كالتاء

قال الشارح اعلم انّه لمّا كان كلُّ واحد من القسم والمقسم عليه جملةً والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ قائمٍ بنفسه وكانت احداهما لها تعلّقٌ بالاخرى لم يكن بدٌّ من روابط تربط احداهما بالاخرى كَرَبْط حرف الشرط الشرطَ بالجزاء فجُعل للايجاب حرفان وهما اللام وإنَّ وجُعل للنفى حرفان وهما مَا ولَا وانّما وجب لهذه الحروف ان تقع جوابا للقسم لانّها يُستأنَف بها كاللام ولذلك لم يقع الفاء جوابا للقسم لانّه لا يستأنف الكلامُ بها   فامّا اللام فتدخل على الاسماء والافعال فاذا دخلت على الاسماء فما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ كقولك واللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرو واذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخِرَ الفعل النونُ الخفيفةُ او الثقيلةُ كقولك واللهِ لتضربنْ عمرا وواللهِ لَتَضْرِبَنّ عمرا فتقف على الخفيفة بالالف اذا كان ما قبلها مفتوحا   وانّما لزمتْه النون لتُخلِّصه للاستقبال لانّه يصلح لزمنَيْن فلو لم تُخلِّصه للاستقبال لَوقع القسمُ على شىء غير معلوم وقد بيّنّا انّ القسم توكيدٌ ولا يجوز ان تُؤَكِّد امرًا مجهولاً   وقيل انّما دخلت النونُ مع اللام فى جواب القسم لانّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل فى خبرِ إنّ وليس دخولُ اللام على الفعل فى خبر إنَّ للقسم فألزموها النونَ للفصل بين اللام الداخلة فى جواب القسم والداخلة لغير القسم فاذا قلت إنّ زيدا لَيضربنّ عمرا كان تقديره إنّ زيدا واللهِ ليضربنّ عمرا فاللامُ واقعة موقعها لانّها جوابٌ للقسم فهى بعده واذا قلت إنّ زيدا ليضرب عمرا فهذه اللامُ تقديرُها ان تكون داخلة على إنّ   فبين هذه اللام واللام التى معها النونُ فصلٌ من وجهَيْن احدهما انّ اللام التى معها النونُ لا تكون الّا للمستقبل والتى ليس معها النون تكون للحال وقد يجوز ان يراد بها المستقبلُ   والوجه الاخر انّ المفعول به لا يجوز تقديمُه على الفعل الذى فيه النونُ ويجوز تقديمُه على الذى لا نونَ فيه لانّ نيّة اللام فيه التقدّم   واذا دخلت اللام على الماضى فلا يحسن الّا ان يكون معه قَدْ كقولك واللهِ لقد قام زيدٌ لتقريبها له من الحال قال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وقال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ويجوز واللهِ لَقام وليس بالكثير ومنه قوله

* اذًا لَقامَ بنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عند الحَفيظة إنْ ذو لُوثةٍ لَانا *

وقال امرؤ القيس

* حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ * لَنامُوا فما إنْ من حَديثٍ ولا صالِ *

ولم تدخل النون مع الماضى لانّ النون فى غير القسم لا تدخل الّا على المستقبل دون الماضى والحال فاذا دخلت للقسم فهى ايضا للمستقبل   وامّا إنَّ فتختصّ بالاسم كقولك واللهِ إنّ زيدا قائمٌ قال الله

وقال الفقهاء لو قال أُقْسِم او أَحلف او أَشهدُ ثمّ حَنِثَ وجبتْ عليه الكَفّارةُ لانّه يصرف الى معنَى أقسم بالله ونحوه اذ كان يلزم المسلمَ اذا حلف ان يحلف بالله ولذلك قال النبىّ صعلّم من كان حالفًا فَلْيحلف بالله او فَلْيَصْمُتْ   ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة نحو لَعَمْرُكَ ولَيْمُنُك وأمانةُ الله فهذه كلُّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأخبار تخفيفًا لطول الكلام بالجواب والمرادُ لعمرك ما أُقْسِم به قال الله تعالى لَعَمْرُكَ اِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ كانّه حلف ببقاء النبىّ وحياته ولذلك قال ابن عبّاس لم يقسم الله تعالى بحياة احد غير النبىّ صعلّم   وقيل العمرُ هنا مصدرٌ بمعنى العُمور محذوفُ الزوائد كقوله * قَيْدِ الأَوابِدِ * والمراد التقييد فحُذف الزوائد يقال عَمَرَ يَعْمُرُ اذا عبد حكى ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ انّه سمع اعرابيًّا وقد سُئل أَيْنَ تمضى قال أَمْضِى أَعْمُرُ اللّهَ اى أعبدُ اللّهَ ويجوز ان يكون البيتُ المعمورُ من هذا اى الذى يُعْمَر فيه   وكذلك أَيْمُن وتصرّفُهم فيها وقد ذكرنا لغاتها والخلافَ فيها   وقوله ونونُ أيمن وهمزتُه يُفْهَم من ذلك انّ حذف همزة ايمن فى الدرج من قبيل تصرُّفهم فى القسم والقياسُ ثبوتُها فى الدرج وذلك من مذهب الكوفيين فى انّ الكلمة جمعٌ وأَنّ الهمزة قطعٌ وانّما وُصلت لكثرة الاستعـمال وهو رأى ابن كَيْسان وابن دُرُسْتَوَيْهِ وليس الامرُ عندنا كذلك وانّما هى همزةُ وصل لا تثبت فى الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل وقد تقدّم الكلام على ذلك   ومن ضروب التصرّف فى القسم اِبدالُ التاء من الواو فى قوله تعالى تَاللّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ وتَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا فالتاء بدلٌ من الواو فى واللّهِ لأفعلنّ لشَبَهِها من جهة اتّساع المخرج ولانّهم قد أبدلوها فى تُراثٍ وتُكَأَةٍ وما أشبه ذلك ولا تكون هذه التاء الّا فى اسم الله تعالى خاصّةً لانّه لمّا كان اكثرُ ما يُقْسَم به هذا الاسمَ طُلب له حرفٌ يخصّه فكان ذلك الحرف هو التاء المبدلة من الواو فى نحو قوله تعالى وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ومن ذلك قولهم فى القسم لَعَمْرُك لأفعلنّ فالعمرُ البقاء والحياة وفيه لغاتٌ يقال عَمْرٌ بفتح العين واِسكان الميم وعُمْرٌ بضمّ العين واسكان الميم وعُمُرٌ بضمّهما تقول أطال اللهُ عَمْرَك وعُمْرَك وعُمُرَك فاذا جئت الى القسم لا تستعمل فيه الّا المفتوحةَ العين لانّها أخفّ اللغات الثلاث والقسمُ كثير واختاروا له الأخفّ ،

فصـــل ٩٥٣

قال صاحب الكتاب ويُتلقّى القسم بثلثة اشياء باللام وبانّ وبحرف النفى كقولك باللّه لَأَفْعَلَنَّ وانّك لَذاهبٌ وما فعلتُ ولا افعلُ   وقد حُذف حرف النفى فى قول الشاعر * تَاللّهِ يَبْقَى على الأيّام مُبْتَقِلٌ *

بعده اسمٌ وخبرٌ فالذى يقع عليه القسمُ فى المعنى الخبرُ كقولك واللهِ إنّ زيدا لَمنطلقٌ وواللهِ لَزيدٌ قائمٌ فالقسمُ يؤكّد الانطلاقَ والقيامَ دون زيد وامّا المقسمُ به فكلّ اسم من اسماء الله تعالى وصفاتِه ونحوِ ذلك ممّا يُعظَّم عندهم نحوُ قوله

* فأقسمتُ بالبَيْتِ الذى طاف حَوْلَهُ * رِجالٌ بَنَوْهُ مِن قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ *

لانّهم كانوا يعظّمون البيت وقد نهى النبىّ عليه السلام ان يُحْلَف بغيرِ اللّٰه سبحانه وتعالى وقد ورد القسمُ فى الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيرًا تفخيمًا وتعظيمًا لأمر الخالق فإنّ فى تعظيم الصنعة تعظيمَ الصانع من ذلك قوله تعالى وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ وفيه وَٱلذَّارِيَاتِ ذَرْوًا وفيه وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ وفيه وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا وهو كثير فاعرفه،

فصــــل ٦٥١

قال صاحب الكتاب ولكثرة القسم فى كلامهم أكثروا التصرّفَ فيه وتَوَخَّوْا ضروبًا من التخفيف من ذلك حذفُ الفعل فى باللّه والخبرِ فى لَعَمْرُك واخواتِه والمعنى لَعَمْرُك ما أُقْسِمُ به ونونِ أَيْمُنٍ وهمزتِه فى الدرج ونونِ مِنْ ومُنْ وحرفِ القسمِ فى اللّهِ واللّهَ بغيرِ عِوَض وبعِوَض فى ها اللّهِ وآللّهِ وأَفَأَللّهِ والابدالُ عنه تاءً فى تَاللّهِ وإيثارُ الفتحة على الضمّة التى هى أَعْرَفُ فى العمِ،

قال الشارح اعلم انّ اللفظ اذا كثُر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفَه وعلى حسب تفاوُت الكثرة يتفاوت التخفيفُ ولمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه ويتكرّر دَوْرُه بالَغوا فى تخفيفه من غير جهة واحدة وقولُه توخّوا ضروبا من التخفيف اى قصدوا وتَحَرَّوْا أنواعًا من التخفيف فمن ذلك انّهم قد حذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه فقالوا باللهِ لأقومنّ والمراد أحلفُ بالله قال الله تعالى يَاللّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ فى احد الوجهَيْن هو القسمُ وفى الوجه الاخرِ يتعلّق بقوله لَا تُشْرِكْ وربّما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه يقولون أُقْسِم لأفعلنّ وأشهدُ أفعلنّ والمعنى اقسم بالله او بالذى شاء فى أُقْسِم به وانّما حُذفت لكثرة الاستعمال وعلْم المخاطب بالمراد قال الشاعر

* فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ ٱلْتَقَيْنَا وَأَنْتُمْ * لَكانَ لَكُمْ يومٌ مِنَ الشّرِّ مُظْلِمُ *

وقال الاخر

* فأُقْسِمُ لَوْ شىءٌ أتانا رَسُولُه * سِواكَ ولكِنْ لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعَا *

وقد حكى يونس إيمُنُ اللهِ بكسر الهمزة ويؤيّد عندى ايضا حالَ هذا الاسم فى مضارعته لحرفَ انّهم قد تَلاعبوا به فقالوا مرّةً أَيْمُنُ الله ومرّةً أَيْمُ اللهِ بحذف النون ومرّة إِيمُ الله بالكسر ومرّة مِ اللهِ ومرّة مُ اللهِ ومرّة مِنْ رَبّى ومرّة مُنْ رَبّى فلمّا حذفوه هذا الحذفَ المُفْرِطَ وأصاروه مرّة على حرفَيْن ومرّة على حرف كما تكون الحروفُ قوى شَبَهُ الحرف عليه ففتحوا ألفَه تشبيهًا بالهمزة الداخلة على لام التعريف وذهب الكوفيون الى انّ همزته قَطْعٌ وأنّه جمعٌ لا مفردٌ وهو جمعُ يَمِينٍ كما قال العِجْلى *يَبْرِى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ* وسقطت همزتُه فى الوصل لكثرة الاستعمال والوجهُ الاوّل لِما ذكرناه من انّه قد سُمع فى هذه الهمزة الكسرُ لكثرة التصرّف فى هذا الاسم بالحذف ولا يكون ذلك فى المجموع وامّا أَمانةُ اللهِ فكذلك مرتفعةٌ بالابتداء والخبرُ محذوف ويجوز نصبُه على تقدير حذف حرف الجرّ قال الشاعر

* اذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ * فذاكَ أَمانَةَ اللهِ الثَرِيدُ *

اراد بأمانة الله وقالوا عَلَىَّ عَهْدُ الله فعهدُ الله مرتفع بالابتداء وعَلَىَّ الخبرُ وفيه معنى القسم فاللفظُ على نحوِ فى الدار زيدٌ والمعنى على أحلفُ بالله وقوله من شأن الجملتين ان تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتى الشرط والجزاء يريد انّ القسم وجوابه وإن كانا جملتَيْن فإنّهما لمّا أُكّد احداهما بالاخرى صارت كالجملة الواحدة المركّبة من جزئَيْن كالمبتدإ والخبر فكما انّك اذا ذكرتَ المبتدأ وحده لا يفيد او الخبرَ وحده لا يفيد كذلك اذا ذكرت احدى الجملتين دون الاخرى لو قلت أحلف بالله كان كقولك زيدٌ وحدَه فى عدم الفائدة وقوله ويجوز حذف الثانية ههنا عند الدلالة جواز ذلك ثمّ يريد انّ جملة القسم وجملة المقسم عليه تجريان مجرى الجملة الواحدة على ما ذكرناه فى الشرط والجزاء فكما جاز حذفُ الجزاء لدلالةِ حال عليه نحوَ أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ فجوابُ هذا الشرط محذوفٌ والتقدير إن دخلتِ الدار طلقتِ ولا يكون ما تقدّم الجوابَ لانّ الجزاء لا يتقدّم الشرطَ ولو كان جوابا لَلزمتْه الفاء ومن ذلك أنا ظالمٌ ان فعلتُ ومنه قوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ وكذلك القسمُ قد يُحذف منه الجملة الثانية للدلالة عليها نحوَ قولك لمن أَلْقَى نفسَه فى ضَرَرٍ هلكتَ واللهِ تريد واللهِ لقد هلكت وقوله فالجملة المؤكّد بها هى القسم الى آخر الفصل يريد انّ الغرض من القسم التأكيدُ وهو يشتمل على ثلثة اشياء جملةٍ مؤكِّدة وجملةٍ مؤكَّدة واسم مقسَمٍ به فالجملةُ الأُولى هى أُقسمُ وأحلفُ ونحوُهما من أشهدُ وأعلمُ وهى الجملة المؤكِّدة وكذلك لَعَمْرُكَ اللهُ وأَيْمُنُ اللهِ والجملةُ المؤكَّدة هى الثانية المقسَمُ عليها فإن كانت فعلا وقع القسمُ عليه نحوَ أحلفُ بالله لتنطلقنّ وإن كان الذى تلقّاه حرفا

يكن النداء مخبرا فكذلك اذا قلت أحلفُ باللّه او أُقْسِمُ ونويتَ القسم كنتَ مقسمًا ولم تكن مخبرًا الّا انّها وإن كانت جملة بلفظ الخبر والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ فإنّ هذه الجملة لا تستقلّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه نحوَ أقسمُ باللّه لأفعلنّ ولو قلت أقسمُ باللّه وسكتَّ لم يجز لانّك لم تقصد الإخبارَ بالحَلْف فقط وانّما اردتَ ان تخبر بأمر آخر وهو قولك لأفعلنّ وأكّدته بقولك أحلفُ باللّه ونظيرُ ذلك من الجمل الشرطُ والجزاء فإنّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة انّها لا تفيد حتى ينضمّ اليها الجزاء فالجملة الفعليّة فى القسم قولك أحلفُ باللّه وأُقسِم باللّه ونحوُهما واعلم انّ من الافعال أفعالاً فيها معنى اليمين فتجرى مجرَى أحلفُ ويقع الفعلُ بعدها كما يقع بعد واللّه وذلك نحو أشهدُ وأعلمُ وآلَيْتُ فلمّا كانت هذه الافعالُ لا تتعدّى بأنفسها جاؤا بحرف الجرّ وهو الباء لإيصال معنى الحلف الى المحلوف به قال الخليل انّما تجىء بهذه الحروف لانّك تضيف حَلْفَك الى المحلوف به كما تضيف مررت بالباء الى زيد فى قولك مررت بزيد فامّا الجملة الاسميّة فقولك لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ أبيك ولَعَمْرُ اللّه فعمرُك مبتدأٌ واللامُ فيها لامُ الابتداء والخبرُ محذوف وتقديره قَسَمى او حَلْفى وحذفوه لطُول الكلام بالمُقْسَم عليه ولزم الحذفُ لذلك كما لزم حذفُ الخبر فى قولك لولا زيدٌ لكان كذا لطول الكلام بالجواب والعَمْرُ والعُمْرُ واحدٌ يقال أطال اللّهُ عَمْرَك وعُمْرَك وهما وإن كانا مصدرين بمعنًى الّا انّه استُعمل فى القسم منهما المفتوح دون المضموم كانّه لكثرة القسم اختاروا له أخفَّ اللغات فاذا دخلت عليه اللامُ رُفع بالابتداء لانّها لامُ الابتداء واذا لم تأت باللام نصبتَه نصبَ المصادر وقلت عَمْرَكَ اللّهَ ما فعلت ومعنَى لَعَمْرُ اللّهِ الحلفُ ببقاء اللّه تعالى ودوامه فاذا قلت عَمْرَكَ اللّهَ فكانّك قلت بتعميرك اللّهَ اى بإقرارك له بالبقاء فامّا قول عمر بن ابى رَبيعة * عَمْرَكَ اللّهَ كيف يَلْتَقِيانِ * فليس على معنى القسم وانّما المراد سألتُ اللّهَ ان يُطيل عَمْرَك ومن ذلك قولهم أَيْمُنُ اللّهِ لأفعلنّ وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكة كانّهم أقسموا بيُمْن اللّه وبركته وهو مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوف للعلم به كما كان كذلك فى لعمرُ اللّه وتقديره أَيْمُنُ اللّهِ قَسَمى او يمينى ونحوُهما وتدخل عليه لامُ الابتداء على حدّ دخولها على لعمرُ اللّه ومنه قول الشاعر

* فقال فَرِيقُ القَوْمِ لمّا نَشَدْتُهم * نَعَمْ وفريقٌ لَأَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْرِى *

وفُتحت الهمزة منه وذلك من قبل انّ هذا الاسم غيرُ متمكّن لا يُستعمل الّا فى القسم وحدَه فصارَ ع الحرفَ بقلّة تمكّنه ففُتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لامَ التعريف وذلك فيه دون بناء الاسم لشَبَه الحرف

فيقول فى اِخْشَوُنْ اِخْشَوُو وفى اِخْشَيِنْ اِخْشَيِى وهو على قياس من يبدل من التنوين فى حال الرفع والجرّ وسيبويه لا يجيز ذلك وقد تقدّم الكلام على أحكام التنوين والفرق بين هذه النون والتنوين بما أغنى عن اعادته ٭

ومن اصناف المشترك القَسَمُ

فصـــل ٦٥٠

قال صاحب الكتاب ويشترك فيه الاسمُ والفعلُ وهو جملةٌ فعليّةٌ او اسميّةٌ تُوكَّد بها جملةٌ موجَبةٌ او منفيّةٌ نحوُ قولك حلفتُ بالله وأقسمتُ وآلَيْتُ وعَلِمَ اللهُ ويعلم اللهُ ولَعَمْرُك ولَعَمْرُ أبيك ولَعَمْرُ اللهِ ويَمِينُ اللهِ وأَيْمُنُ اللهِ وأَيْمُ اللهِ وأَمانةُ اللهِ وعَلَىَّ عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ او لا أَفْعَلُ ومن شأن الجملتين ان تتنزّلا منزلةَ جملة واحدة كجملتَى الشرط والجزاء ويجوز حذفُ الثانية هاهنا عند الدلالة جَوازَ ذلك ثَمَّهْ فالجملة المؤكَّد بها هى القَسَم والمؤكَّدةُ هى المُقْسَم عليها والاسمُ الذى يُلْصَق به القسمُ لِيُعظَّم به ويُفخَّمَ هو المُقْسَم به ٭

قال الشارح اعلم انّ الغرض من القسم توكيدُ ما يُقْسَم عليه من نفيٍ او إثباتٍ كقولك وَاللهِ لأقومنّ ووَاللهِ لا أقومُ انّما أكّدتَ خبرك لتُزِيل الشكّ عن المخاطب وانّما كان جوابُ القسم نفياً او إثباتاً لانّه خبرٌ والخبرُ ينقسم قسمَيْن نفياً وإثباتاً وهما اللذان يقع عليهما القسمُ وأعنى بالخبر ما جاز فيه الصِدْقُ والكِذْبُ وأصلُه من القَسامة وهى الأَيْمان قيل لها ذلك لانّها تُقْسَم على الأَوْلياء فى الدم واذا كان خبرا والخبرُ جملةٌ جاءت على ما عليه الجُمَلُ فى كونها مرّةً من فعلٍ وفاعلٍ ومرّةً من مبتدإٍ وخبرٍ وانّما جاز القسمُ بما كان على صيغة الخبر وذلك انّه وقع موقعَ ما لا يكون الّا قسماً من الصيغة المختصّة به نحوِ قولك واللهِ لأفعلنّ وعَقْدُ الخبر خلافُ عقد القسم لانّك اذا قلت أَحْلِفُ بالله على سبيل الخبر كان بمنزلة العِدَة كانّك ستحلف وكذلك اذا قلت حلفتُ فانّك انّما أخبرت انّك قد أقسمتَ فيما مضى وهو بمنزلة النداء اذا قلت يا زيدُ فأنت منادٍ غيرُ مخبر ولو قلت أنادى او ناديتُ كان على خلافِ معنًى يا زيدُ فكذلك هذا فى القسم فكما انّك اذا قلت انادى ونويت النداء لم

فصــل ٦٤٩

قال صاحب الكتاب والنون الخفيفة تُبْدَل الفًا عند الوقف تقول فى نحو قوله تعالى لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ لَنَسْفَعَا قال الأَعْشى * ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللّهَ فَٱعْبُدَا * وتقول فى هَلْ تضربُنْ يا قَـــوْمِ هـــل تضربُونْ باعادةِ واو الجمع ٭

قال الشارح وامّا نونُ التأكيد الخفيفةُ نحوُ قوله تعالى لنسفعن بالناصية واضْرِبَنْ فى الامر فانّها تبدل فى الوقف الفًا كالتنوين لمضارعتها ايّاه لانّهما جميعا من حروف المعانى ومحلُّهما آخِرُ الكلمة وهى خفيفةٌ ضعيفةٌ فاذا كان قبلها فتحةٌ أُبدل منها فى الوقف أَلِفٌ كما أبدل من التنوين ووقفتَ عليها فقلت لَنَسْفَعَا واِضْرِبَا وأنشد للأعشى * ولا تعبد الشيطان الخ * يريد فَٱعْبُـــدَنْ وأوّله * وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا * وهذا البيت من كلمةٍ يمدح فيها النبىَّ عليه السلام حين أراد الاسلامَ ثمّ أدركه الموتُ قبل لقائه ومنه قول الاخر

* أبوكَ يَزِيدُ والوَلِيدُ ومَن يَكُنْ * هما أَبَواهُ لا يَذِلُّ ويَكْرُمَا *

يريد ويكرمنْ وقد قيل فى قول امرئ القيس * قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ * انّ المراد قِفَنْ على ارادة نون التأكيد الخفيفة قالوا لانّ الخطاب لواحد ويدلّ على ذلك قوله * أَصاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ * ثمّ وقف بالالف وأجرى حال الوصل مجرى الوقف وقد حمل بعضهم قـــولَه تعالى أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ على ارادة نون التأكيد والأصلُ أَلْقِيَنْ واحتجّ بأنّ الخطاب فى ذلك لملَكٍ خازنِ النار فان كان ما قبل هذه النون مضموما او مكسورا نحو قولك هل تَضْرِبُنْ يا قومُ وهل تَضْرِبِنْ يا امرأةُ فإن وقفتَ قلت هل تَضْرِبُونْ وهل تَضْرِبِينْ وذلك انّ حكم هذه النون حكمُ التنوين فكما تُبْدَل من التنوين الفًا فى النصب كذلك تُبْدِل من هذه النون الفًا اذا انفتح ما قبلها وكما يُحذف التنوين فى الرفع والجرّ كذلك تحذف هذه النون اذا انضمّ ما قبلها او انكسر واذا حذفت النون عادت الواوُ التى هى ضميرُ الجماعة لزوال الساكن من بعدها وهى نونُ التأكيد وتعود النون التى هى علامة الرفع ايضا لانّها انّما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتّصال نون التأكيد به فلمّا زال موجِبُ البناء عاد الاعرابُ لزوال المانع منه ووجودِ المقتضى له وهو المضارعةُ ثمّ عادت النون التى هى للرفـــع وكان يونسُ يُبْدِل من النون الخفيفة اذا انضمّ ما قبلها واوا ومن المكسور ما قبلها ياء قياسًا على المفتوحة

والهاء فى هٰذِهِ هاءٌ فى الوصل والوقف وهى عينُ الفعل وانّما كُسرت ووُصلت بالياء لانّها فى اسم غير متمكّن مبهمٍ فشُبّهت بهاء الإضمار الذى قبله كسرةٌ نحوِ قولك مررت بِهِ ونظرت الى غلامِهِ قال سيبويه ولا أعلمُ احدا يضمّها لانّهم شبّهوها بهاء الضمير وليست الضميرَ فحملوها على أكثرِ الكلام وأكثرُ الكلام كسرُ الهاء اذا كان قبلها كسرةٌ ووصلوا بالياء كما وصلوا فى قولك بِهِ وبغلامِهِ ومن العرب من يُسْكِنها فى الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هٰذِهْ هندٌ ونظرتُ الى هٰذِهْ يا فتى هذا كلُّه كلامٌ على الوصل فامّا الوقف فباسكان الهاء لا غيرِ وحُذف الياء فى كلتا اللغتين أمّا مَن أسكنها فى الوصل فالامرُ فيهِ ظاهرٌ تتساوى حالُ الوصل والوقف لانّ الياء لم تكن موجودة فى الوصل فلا تثبت فى الوقف وامّا مَن وصلها بالياء فإنّه يحذفها فى الوقف كما يحذفها من بِهِى وعليهِى واذا ساغ الحذفُ فى بهى ونحوه مع انّه مختلَفٌ فى زيادتها كان الحذف هنا اولى لتيقُّن الزيادة فامّا حَتّامْ وفِيمْ وعَلامْ فالهاء فى هذه الحروف أجودُ نحوُ قولك فى الوقف حَتّامَهْ وفِيمَهْ وعَلامَهْ لانّك حذفتَ الالف فى مَا وبقيت الفتحةُ دليلا على المحذوف فشحّوا على الفتحة ان يحذفها الوقفُ فيــزول الدليلُ والمدلولُ عليه فألحقوها هاءَ السكت فيقع الوقفُ عليها وتسلم الفتحةُ فصار ذلك كالعمل فى أُغْزُهْ وارْمِهْ وقومٌ من العرب يقفون بالاسكان من غيرِ هاء ويقولون فِيمْ ولِمْ وعَلَامْ ويحتجّ بانّ الوقف عارضٌ والحركةُ تعود فى الوصل وقد أسكن بعضُهم الميم فى الوصل قال الشاعر

* يا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَنى * لِهُمومٍ طارِقاتٍ وذِكَرْ *

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورةً كالقَصَبّا وعَيْهَلّ وامّا قولهم مَجِىءَ مَ جئتَ ومِثْلُ مَ أنت فانّهم قد حذفوا الالف من مَا مع هذه الاسماء كما حذفوها مع حروف الجرّ لانّها خافضةٌ لِما بعدها كالحروف فأُجريت فى الحذف مجراها فاذا وقفت على مَا منها فبالهاء لا غير وليس الامرُ فيها كحَتّامْ وإلَامْ لانّ حَتّى حرفٌ وكذلك إلَى والحرفُ لا يستقلّ بنفسه ولا ينفصل ممّا بعده فتنزّلا منزلةَ الكلمة الواحدة فجاز إسكانُها وامّا مَجِىءُ ومِثْلٌ فإنّهما اسمان منفصلان ممّا بعدهما وصار مَا بعد حـذف الالف على حرف واحد فكرهوا ذلك فألحقوه الهاء وقالوا مَجِىءَ مَهْ ومِثْلُ مَهْ ليقع السكتُ عليه ولا يخرجَ الاسمَ عن أبنية الاسماء فاعرفه

وهٰذهْ فيمَن قال هٰذهِى أَمَةُ اللّهِ وحَتّامْ وفِيمْ وحَتّامَهْ وفِيمَهْ بالإسكان والهاء ومجىء مَهْ ومثلُ مَهْ فى مجىءِ مَ جئتَ ومثلُ مَ أنت بالهاء لا غيرُ .

قال الشارح امّا ضَرَبَكُمْ وضَرَبَهُمْ وعَلَيْهِمْ وبِهِمْ فإنّك تقف عليها بسكون الميم لا غير وتحذف الياء والواو منها لانّهما زائدان وقد يحذفان فى الوصل كثيرا نحو ضَرَبَكُمْ قَبْلُ وضَرَبَهُمْ يا فتى وعَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وبِهِمْ يُستعان والاصلُ ان يلحق الميمَ الواوُ نحوَ ضَرَبَكُمُو وضَرَبَهُمُو وبِهِمِى بدليل ثبوتها فى التثنية نحوِ ضَرَبَكُمَا وضَرَبَهُمَا وبِهِمَا وانّما حذفوا الواو لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال وثقلِ اجتماع الضمّتَيْن مع الواو فى ضَرَبَكُمُو وضَرَبَهُمُو والكسرتَيْن والياء فى بِهِمِى ونحوه فاذا وقفتَ لم يكن الّا الحذفُ ولزم ذلك ان كنتَ تحذف فى الوصل وكذلك الوقف على مِنْهْ وضَرَبَهْ بالاسكان والاصلُ وصلُهما بحرف مدّ نحوُ مِنْهُو وضَرَبَهُو يدلّ على ذلك ثبوتُها مع المؤنّث نحوِ مِنْهَا وضَرَبَهَا قال سيبويه جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا مع المذكّر كما جاءت وبعدها الالفُ فى المؤنّث وقد اختلفوا فى الواو فى نحوِ ضربهمو والياء فى نحوِ بِهِمِى فقال قومٌ انّهما من نفس الاسم وقال قوم انّهما زائدان وأجمعوا فى المؤنّث انّ الالف من نفس الاسم وقد اختلفوا فى مذهب سيبويه فى ذلك والظاهرُ من كلامه انّ الواو والياء ليسا من الاسم وقد يحذفونهما فى الكلام كثيرا فاذا كان قبل الهاء حرفُ مدّ ولين كان حذفُ الواو والياء احسنَ من الاثبات لانّ الهاء من مخرج الالف والالفُ تُشْبِه الواوَ والياء فكانّهم فرّوا من اجتماع المتشابهات فحذفوها ولذلك كان قوله نَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا وانْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ وخُذُوهُ فَغُلُّوهُ احسنَ القراءتين فعلى ذلك قولُك مِنْهُو وعَنْهُو أوجهُ من الحذف فيكون قوله تعالى مِنْهُو آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ أوجهَ القراءتين وبعضهم لا يفصل بين حرف المدّ وغيره من السواكن ويختار مِنْهُ آياتٌ وأصابَتْهُ جائحةٌ وهو اختيارُ ابى العبّاس المبرّد والسيرافىّ وهو الصواب عندى وذلك انّ الهاء خفيّةٌ فصارت فى حكم ساكنَيْن كأَيْنْ وكَيْفْ فاذا وقفوا على هذه الهاء فليس الّا الحذفُ والوقوفُ عليها غيرَ موصولة لانّهم قد يحذفون فى الوقف ما يُثْبِتونه فى الوصل والصلةُ فى الهاء ضعيفةٌ لانّها ليست من الكلمة على الصحيح من المذهب ولا يختار حذفُها فى الوصل اذا كان قبلها ساكنٌ فلذلك لزم الحذفُ وامّا الهاء فى هٰذِهِ أَمَةُ اللّه فليست زائدة وانّما هى بدلٌ من الياء فى هٰذى والدليلُ على ذلك انّك تقول فى تحقيره ذَيّا كما تقول فى تحقيرِ ذَا وليست الهاء فى هٰذِهِ للتأنيث كالهاء فى طَلْحَةْ وحَمْزَةْ لانّ الهاء فى طلحة وحمزة زائدة وتجدها فى الوصل تاء

الوصل   ومنهم من يُبالغ فى الفصل فيُلْحِق الكاف مع المذكر ألفًا ثمّ يُلْحِق هاء السكت ومع المؤنّث ياء فيقول فى المذكر اكرمتُكَاهْ وفى المؤنّث أكرمتُكِيهْ لانّ الفصل بحرف وحركة أبلغ وآكَدُ من الفصل بحركة لا غيرُ كانّهم حملوا الكاف على الهاء اذ كانتا علامتَىْ إضمار ومهموستَيْن فلمّا اشتركتا فيما ذكرناه حُمل أحدهما على الآخر فكما تقول فى المذكر غلامُهُو وفى المؤنّث غلامُهاهْ كذلك تقول فى الكاف وأجودُ اللغتين ان لا تُلْحِق الكافَ المدّةَ وانّما فعلوا ذلك بالهاء لضُعْفها وخَفائها وبُعْدِها فامّا الياء فى ضَرَبَنِى وغُلامِى ففيها لغتان الفتحُ والاسكانُ فمَن فتح فلانّها اسمٌ على حرف واحد فقُوّى بالحركة كالكاف ومن أُسكن فاراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها   فمَن فتح الياء فالوقفُ عليها على وجهَيْن الاسكانُ نحوُ قولك زيدٌ ضَرَبَنِى وهذا غلامِى ولا تحذف الياء لانّها قد قويت بالحركة فى حال الوصل ولم تحذف فى الوقف وجرت مجرى ياء القاضى فى حال النصب والوجهُ الثانى ان تقف بالهاء لبيان الحركة فتقول ضَرَبَنِيَهْ وغلامِيَهْ ومنه قراءة الجماعة مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ   ومَن أسكن الياء فيهما فالوقفُ على وجهَيْن ايضا أجودُهما اثباتُ الياء لانّه لا تنوينَ معها يوجب حذفَها فهى ثابتةٌ فى الوصل ولا تحذف فى الوقف وجرت مجرى ياء القاضى لانّها ياءٌ ساكنةٌ بعد كسرة فى اسم فثبتت كسرتُها   والوجه الآخر ان تحذفها فيهما فتقول ضَرَبَنْ وهذا غلامْ وأنت تريد غلامى وضربنى لانّ نِى اسمٌ وقد قرأ ابو عمرو رَبِّى أَكْرَمَنْ ورَبِّى أَهَانَنْ على الوقف وكان هذا رأىَ من يقول هذا القاضْ فيحذف الياء وحذفُ الياء فى الفعل حسنٌ لانّها لا تكون الّا وقبلها نونٌ فالنونُ تدلّ عليها فلا لَبْسَ فيها ولذلك كثُر فى القرآن فامّا اذا قلت هذا غلامْ ووقفتَ عليه بالسكون فلا يُعْلَم انّه يراد به الاضافة الى الياء ام الافرادُ ولذلك منع بعض الاصحاب جوازَه لاجل اللبس وقد أجازه سيبويه لانّ الوصل يُبيِّنه   ومن ذلك قول الأعشى

* ومن شانئٍ كاسف الخ *   وقبله

* فَهَلْ يَمْنَعَنِّى آرْتِيادِى البلا * دَ مِن حَذَرِ الموتِ أن يَأْتِيَنْ *

* أليس أخو الموت مُسْتَوْثِقًا * عَلَىَّ وإن قُلْتُ قد أَنْسَأَنْ *

والمراد أَنْكَرَنِى ويَأْتِيَنِى وأَنْسَأَنِى فحذف فى الوقف كما قال تعالى أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ   والشانئُ المُبْغِض والكاسفُ العابسُ اى اذا حللتُ به وتَضَيَّفْتُه عبس وان انتسبتُ له أنكرنى وإن كان عارفًا بى ٭

قال صاحب الكتاب وضَرَبَكُمْ وضربهُمْ وعليهِمْ وبِهِمْ ومِنْهُ وضَرَبَهْ بالاسكان فيمَن الحق وصلًا او حرّك

مجتلَبةٌ فى الوقف لبيان الحركة كالهاء فى كتابِيَهْ وحسابِيَهْ وربّما وقعت الهاء موقعَها فى هذا الموضع لانّ مجراهما واحدٌ قالوا أَنَهْ ومنه قول حاتم هذا فَزْدِى أَنَهْ ومن ذلك قولهم حَيَّ هَلَا فى الوقف فاذا وصلوا قالوا حَيَّ هَلَ بفتح اللام من غير الف وإن شئت قلت حَيَّ هَلْ بالسكون من غير حركة ولم يقف العربُ فى شىء من كلامها بالالف لبيان الحركة الّا فى هذَيْن الموضعَيْن اعنى هَلَا وأَنَا وتقف فى الباقى بالهاء وامّا هُوَ من الاسماء المضمرة فانّ الأكثر الوقفُ عليها بالهاء لبيان حركة الواو وكذلك الوقفُ على هِيَ تقول هِيَهْ ولا تحذف منه شيئًا كما تحذف فى المتمكّن قال الشاعر انشده سيبويه

* اذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلام * فَمَا انْ يُقالُ له مَن هُوَهْ *

ومن العرب من يقف بالسكون فيقول فى الوقف هُوْ وهِيْ بخلاف أَنَ فانّه لا يُوقَف عليها بالسكون فلا يقال فى جوابِ مَن فعل أَنْ كما قيل هُوْ وهِيْ وذلك انّ أَنَ يضاف الى قلّة حروفها أنّ آخِرَها نونٌ وهى خفيّةٌ وليست هنا حرفَ اعراب كآخِرِ يَدٍ ودَمٍ فاجتُلب لخفاء النون وقلّة الحروف وأنّ آخِرَها ليس بحرف اعراب الالفُ فى الوقف ولزمت ذلك بخلاف هُوَ وهِيَ فانّ آخِرَهما حرفُ مدّ ولينٍ وهذا أبينُ من النون هذا على لغةِ مَن فتح فامّا مَن أسكن فليس فيه الّا الوقفُ بالسكون لا غيرُ وقد ألحقوا هذه الهاء مع الالف فى الوقف وذلك لخفاء الالف وتسفّلها وذلك قولهم هاؤلاهْ وهاهناهْ والاجود ان يُوقَف بغير هاء ومن قال هاهناهْ وهاؤلاهْ لم يقل فى أَفْعَى أَفْعَاهْ ولا فى أَعْمَى أَعْمَاهْ لانّ هذه الاسماء متمكّنةٌ معربةٌ فلم تُلْحَق الهاء فى الوقف لئلّا يلتبس بالاضافة اذ لو قال أَعْمَاهْ وأَفْعاهْ لتُوُهّم فيهما الاضافةُ الى مضمرٍ غائبٍ ومع ذلك فانّ الالف فى أعمى ونحوه فى حكم المتحرّك بحركة الاعراب الا ترى انّه لو كان فى هذا الاسم غيرُ الالف لدخلها حركاتُ الاعراب فلمّا كانت الالفُ فى حكمِ ما هو متحرّكٌ بحركة الاعراب لم يُدْخِلوا عليها الهاء لانّ هذه الهاء لا تتبع حركةَ اعراب وقوله اذا قُصر اى هاؤلاء فانّه اذا قُصِرَ وُقف بالالف او أُلحق الهاء وامّا من مَدَّ وهَمَزَ فانّه يقف على الهمزة بالسكون ولا تتبع هذه الهاء شيئًا من السواكن الّا الالفَ لخفائها فلا يقولون فى هُو هُوهْ ولا فى هِي هِيهْ على لغةِ مَن أسكن الواو والياء لانّ الالف أخفى لبُعْدها فكانت الى البيان أحوج فامّا كاف الضمير من نحوِ أكرمتُكَ وأعطيتُكِ فلك فيه وجهان الوقفُ بالسكون فتقول أكرمتُكْ وأعطيتُكْ والوجهُ الاخر ان تقف بالهاء فتقول اكرمتُكَهْ واعطيتُكِهْ شُحًّا على الحركة لانّ الكاف مع المذكّر مفتوحةٌ ومع المؤنّث مكسورةٌ فالحركةُ فاصلةٌ بين المذكّر والمؤنّث فأرادوا الفصل والبيان فى الوقف على حدّه فى

يريد المدخلِ والمرحلِ وقد تقدّم نظائرُ ذلك فى غير الشعر تشبيهًا بالشعر من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد ثَلَاثَهَرْبَعَهْ فأبدل من التاء هاء فى الوقف ثمّ ألقى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على حدّ القراءة فى قوله تعالى قَدَ ٱفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وذلك انّما يكون فى الوصل ومن ذلك قوله

* لمّا رأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فَٱضْطَجَعْ *

فأبدل من التاء فى دَعَةٍ هاء وأثبتها فى الوصل ومنه قولُه تعالى لكنّا هو اللّه ربّى فى قراءة ابن عامر باثبات الالف والاصلُ أَنَا فأُلقيت حركة الهمزة على نونِ لَكِنْ وحُذفت الهمزة وادُّغمت النون فى النون والقياسُ حذفُ الالف من أَنَا فى الوصل لانّها لبيان الحركة فى الوقف كالهاء فى كتابِيَهْ وحسابِيَهْ وانّما بنى الوصل فيه على الوقف ونحوُه قوله تعالى أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ قال الزجّاج اثباتُ الالف هـنـا جيّدٌ لانّ الهمزة قد حُذفت فصارت الالف عوضًا منها يريد فى لكنّا ء

فصـــل ٩٤٨

قال صاحب الكتاب وتقول فى الوقف على غير المتمكّنة أَنَا بالالف وأَنَهْ بالهاء وهُو بالاسكان وهُوَهْ بالحاق الهاء وهٰهُنَا وهٰهُنَاهْ وهٰؤُلَا وهٰؤُلَاهْ اذا قُصر وأكرمتُكْ وأكرمتكَهْ وغُلامِى وضربنِى وغلامِيَهْ وضربنِيَهْ بالاسكان والحاقِ الهاء فيمَن حرّك فى الوصل وغلامْ وضَرَبَنْ فيمَن أسكن فى الوصل وفى قراءة أبى عمرو رَبِّى أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ وقال الأَعْشَى

* ومن شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ * اذاما ٱنْتَسَبْتُ له أَنْكَرَنْ *

قال الشارح قوله غير متمكّن يريد انّه قد خرج عن مكانه من الاسميّة الى شبه الحرف فبُنى فمن ذلك أَنَا الاسمُ فيه الالفُ والنون والالف دخلت لبيان الحركة فى الوقف يدلّ على ذلك انّك اذا وصلت سقطت الالفُ فتقول أَنَ فعلت والوصلُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها فى الغالب وذكر سيبويه انّ من العرب من يُثْبِت هذه الالفَ فى الوصل فيقول أَنَا فعلت وقد قرأ به نافعٌ فى قوله تعالى أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ وأَنَا آتيك بِهِ ومنه قول الشاعر * أَنَا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى * وقول الاخر * فَكَيْفَ أَنَا وأَنتِحالى القَوافِى * وقول الاخر

* أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَٱعْرِفُونِى * حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا *

فقد كثُر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون انّها من الكلمة وليست زائدة فهذه الالفُ فى كونها

* اللّٰهُ نَجّاكَ بكَفّي مُسْلِمَتْ * من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ *

* صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ * وكادتِ الحُرّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ *

وكلّ ذلك اجراء الوقف مجرى الوصل فامّا قوله وبعدمت فالمراد بعدما فأبدل الالف فى التقدير هاء فصارت بَعْدِمَهْ وقد أُبدلت الهاء من الالف قال الشاعر

* قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ * مِن هاهُنا ومِن هُنَهْ *

يريد هُنَا ثمّ أبدل الالف هاء لتُوافق بقيّةَ القوافى وشجّعه على ذلك شَبَهُ الهاء المقدّرة بتاء التأنيث وكانت هذه اللغةُ من قبيل اجراء الوقف مجرى الوصل فامّا هَيْهاتِ ففيها لغتان فتحُ التاء وكسرُها فمَن فتح جعلها واحدا ووقف عليها بالهاء ومَن كسرها جعلها جمعًا ووقف عليها بالتاء فامّا الالف فيمن فتح فيحتمل امرَيْن يجوز ان يكون من باب الجَأْجَأَةِ والصِيصِيَةِ فتكون مبدلة من الياء والاصلُ هَيْهَيَةٌ فيكون على هذا معكوسَ قولهم لصوت الراعى يَهْيَاهْ ويجوز ان تكون الالف زائدة ويكون من قبيل القَيْقاةِ والاوّلُ أوجه لانّ باب القَلْقال اكثرُ من سَلِسَ وقَلِقَ فامّا قولهم استأصل اللّٰه عرقاتهم والمراد أَصْلَهم فمَن فتح جعله مفردا وكانت الالف فيه للالحاق بهِجْرَعٍ ونظيرُه فى الالحاق مِعْزًى وذِفْرًى فيمن نوّن والوقفُ عليه بالهاء ومن كسر جعله جمعًا وكانت الالف هى المصاحبةَ لتاء الجمع المؤنّث وليست للالحاق كالقول الاول كانّه جمعُ عِرْقٍ فاعرفه،

فصل ٩٤٧

قال صاحب الكتاب وقد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف منه قولُه * مِثْل الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبّا * ولا يختصّ بحال الضرورة يقولون ثَلٰثَهْ أَرْبَعَهْ وفى التنزيل لٰكِنّا هُوَ اللّٰهُ رَبّى،

قال الشارح قد يجرى الوصل مجرى الوقف وبابُه الشعرُ ولا يكون فى حال الاختيار من ذلك قولهم السَبْسَبّا والكَلْكَلّا ومنه قول الشاعر

* مَنْ لِيَ مِن هِجْرانِ لَيْلَى مَنْ لِي * والحَبْلِ من حِبالها المُنْحَلِّ *

* تَعَرَّضَتْ لى بمَكانٍ حِلِّ * تَعَرُّضَ المُهْرَةِ فى الطِوَلِّ *

يريد الطِوَلِ ومن ذلك * مثل الحريق وافق القصبّا * وقول الآخر

* تَرَى مَرادَ سَعْدِ المُدْخَلِّ * بَيْنَ رَجا الحَيْزُومِ والمُرَحَّلِّ *

فانّه سكّن الراء للوقف ولم يُطْلِق القافيةَ كحال الوصل واثباتُ الياء أجودُ لانّه فعلٌ مدح هَرِمَ بن سِنان المُرّى بالجَزْم وامضاء العَزْم ومعنَى يَفْرى يقطع يقال فَرَيْتُ الأَديمَ اذا قطعتَه للصَلاح وأفريته اذا قطعته للفَساد ومعنى خلقتُ قدّرتُ يقال ما كلُّ من خلق يفرى اى ما كلّ من قدّر قطع وهو مثلٌ يضرب لمن يعزم ولا يفعل فامّا قول الشاعر * لا يبعد الله الخ * فهو من ابيات الكتاب والشاهدُ فيه حذفُ الواو التى هى ضمير والمراد صنعوا ومثلُ ذلك لا يحسن فى الكلام وهو بالضرورة أشبهُ والطريقُ فيه انّه حذف الواوَ اجتزاءً بالضمّة عنها على حدّ قوله

* فلو أنّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِى * وكان مع الأَطِبّاء الأُساةُ *

فاجتزأ بالضمّة فى كانُ عن الواو ثمّ حذف الواو للوقف ومثله قول الاخر

* لو أنّ قَوْمى حِينَ أَدْعُوهم حَمَلْ * على الجِبال الصُمّ لَٱرْفَضَّ الجَبَلْ *

والمراد حملوا ‹

فصـــل ٦٤٦

قال صاحب الكتاب وتاء التأنيث فى الاسم المفرد تُقْلَب هاءً فى الوقف نحوَ غُرْفَهْ وظُلْمَهْ ومن العرب من يقف عليها تاءً قال * بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * وهَيْهاتِ إن جُعل مفردا وُقف عليه بالهاء والّا فبالتاء ومثلُه فى احتمال الوجهين استأصل اللّهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم ‹

قال الشارح متى كان آخِرُ الاسم تاءَ التأنيث من نحو طَلْحَة وحَمْزَة وقائمة وقاعدة كان الوقفُ عليه بالهاء فتقول هذا طَلْحَهْ وهذا حَمْزَهْ وكذلك قائمَهْ وقاعدَهْ وذلك فى الرفع والنصب والجرّ والذى يدلّ انّ الهاء بدلٌ من التاء انّها تصير تاءً فى الوصل والوصلُ ممّا ترجع فيه الاشياء الى اصولها والوقف من مواضع التغيير الا ترى انّ من قال من العرب هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ فنقل الضمّة والكسرة الى الكاف فى الوقف فانّه اذا وصل أجرى الامر على حقيقته فقال هذا بَكْرٌ ومررت ببَكْرٍ وانّما أبدلوا من التاء الهاءَ لئلّا تُشْبِهَ التاءَ الاصليّةَ فى نحو بَيْتٍ وأَبْياتٍ والملحقةَ فى نحو بِنْتٍ وأُخْتٍ مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل فى نحوِ قامَتْ وقَعَدَتْ على انّ من العرب من يُجْرِى الوقف مجرى الوصل فيقول فى الوقف هذا طَلْحَتْ وهى لغة فاشية حكاها ابو الخطّاب ومنه قولهم وعليه السلام والرَحْمَتْ ومنه قولهم * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت * وقال الاخر

وتسلم الحركةُ دليلًا على المحذوف لانّ المحذوف اذا كان منه خَلَفٌ وعليه دليلٌ كان كالثابت الموجود مع انّ ذلك يكاد ان يكون متعذّرا لانّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه والوقف عليه يقتضى إسكانَه والحرفُ الواحدُ يستحيل تحريكُه وإسكانُه فى حال واحدة فاعرفه ،

فصــل ٦٤٥

قال صاحب الكتاب وكلُّ واو وياء لا تُحْذَف تحذف فى الفَواصل والقَوافى كقوله تعالى ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ وَيَوْمَ ٱلتَّنَادْ وَٱللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ وقولِ زُهَيْرٍ * وبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ * وانشد سيبويه

* لا يُبْعِدِ اللهُ اخْوانًا تَرَكْتُهُمُ * لم أَدْرِ بعد غَداةِ الأَمْسِ ما صَنَعْ *

اى ما صَنَعُوا ،

قال الشارح المراد بالفواصل رُؤُس الآى ومَقاطعُ الكلام وذلك انّهم قد يطلبون منها التماثلَ كما يُطْلَب فى القوافى والقوافى يُشترط فيها ذلك ولذلك سُمّيت قافيةً مأخوذٌ من قولهم قَفَوْتُ اى تَبِعْتُ كانّ أواخر الأَبيات يتبع بعضُها بعضًا فتجرى على منهاج واحد فاذا وقفوا عليها فمنهم من يُسوّى بين الوصل والوقف كانّهم يفرقون بين الشعر والكلام بذلك فيقولون * قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبِ ومَنْزِلِى * وقالوا * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيامُو * وقالوا فى النصب * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * فيقفون كما يصلون ومنهم من يُجْرِيه مجرى الكلام فيُثْبِت فيه ما يُثْبِت فى الكلام ويحذف فيه ما يحذف فيه وينشدون * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْ * و * سقيت الغيث ايّتها الخيامْ * كما يفعلون ذلك فى الكلام وقد يحذفون من الياءآت الاصليّة والواوات ما لا يُحذف فى الكلام وذلك اذا كان ما قبلها رَوِيًّا فإنّهما يُحذفان كما يحذفان الزائدان لإطلاق القافية اذا كان ما قبلها رويًّا كما انّ تلك كذلك فلمّا ساوتْها فى ذلك جرت مجراها فى جواز الحذف وهو فى الاسماء أمثلُ منه فى الافعال لانّ الاسماء يلحقها التنوينُ فى الكلام فيُحذف له الياء فممّا جاء فى الاسماء قوله تعالى يَوْمَ ٱلتَّنَادْ فحُذفت الياء وكان فيها حسنًا وإن كان الحذف فى نحو القاضى مرجوحا قبيحا ومثله ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالْ وقالوا فى الفعل وَٱللَّيْلِ اذَا يَسْرِ وذٰلِكَ ما كُنَّا نَبْغْ ولا يجوز فى الكلام زيدٌ يرمْ ولا يَغْزْ لانّ الافعال لا يلحقها تنوينٌ يوجب الحذفَ ومنه قول زُهَير

* وَلَأَنْتَ تَفْرِى ما خَلَقْتَ وبعـــضُ القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ *

قال صاحب الكتاب والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذى اعتلّت لامُه بإثبات أواخره نحو يَغْزُو ويَرْمِى وعلى المجزوم والموقوف منه بالحاق الهاء نحو لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يَخْشَهْ وأُغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ وبغير هاء نحو لم يَغْزْ ولم يَرْمْ وأُغْزْ وارْمْ الّا ما أفْضَى به تركُ الهاء الى حرف واحد فانّه يجب الالحاق نحو قِهْ ورِهْ

قال الشارح الفعل على ضربين صحيحٍ ومعتلٍّ فالصحيحُ يوقَف عليه كما يوقَف على الاسم فيسوغ فيه الاسكانُ والاشمامُ والرومُ والتضعيفُ لانّ العلّة واحدةٌ وإن كان معتلّا فالوقفُ على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف وليس كالاسم وانّما كان كذلك من قبل انّ الفعل لا يلحقه تنوينٌ فى الوصل يوجب الحذفَ كما وُجد فى الاسم فلذلك جرى حالُه فى الوقف كحاله فى الوصل فتقول فى الرفع هو يَغْزُو يا فتى ويَرْمِى يا فتى ويَخْشَى يا فتى وفى النصب لَنْ يَغْزُوَ يا فتى ولن يَرْمِيَ يا فتى ولن يَخْشَى يا فتى فاذا وقفت أسكنتَ فقلت هو يَغْزُو وهو يَرْمِى وهو يَخْشَى وكذلك النصبُ نحو لن يَغْزُو ولن يَرْمِى ولن يَخْشَى فامّا الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان أجودُهما ان تقف بالهاء فتقول لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يَخْشَهْ وكذلك فى الامر المبنىّ نحو أُغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ والاصلُ لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ حُذفت لاماتها للجزم وبقيت الحركاتُ قبلها تدلّ على المحذوف فالضمّةُ فى لم يَغْزُ دليلٌ على الواو المحذوفة والفتحةُ فى لم يَخْشَ دليل على الالف المحذوفة والكسرة فى لم يَرْمِ دليل على الياء المحذوفة وكذلك فى الامر المبنىّ نحو أُغْزُ وارْمِ واخْشَ فاذا وُقف عليه لزم حذفُ الحركات اذ الوقفُ انّما يكون بالسكون لا على حركة فشحّوا على الحركات ان يُذْهِبها الوقفُ فيذهبَ الدالُّ والمدلولُ عليه فألحقوها هاءَ السكت ليقع الوقفُ عليها بالسكون وتسلمَ الحركاتُ وكذلك ارْمِهْ وأُغْزُهْ واخْشَهْ والوجه الثانى ان تقف بلا هاء بالاسكان فتقول لم يَرْمْ ولم يَغْزْ ولم يَخْشْ وأُغْزْ وارْمْ واخْشْ ووَجْهُه انّ الوقف عارضٌ وانّما الاعتبارُ بحال الوصل قال ابن السرّاج وهذه اللغةُ أقلُّ اللغتَيْن هذا اذا كان الباقى بعد الحذف حرفَيْن فصاعدًا فامّا اذا أدّى الى ان يبقى على حرف واحد لم يكن بدٌّ من الهاء نحو قولك فى الامر من وَقَى يَقِى قِهْ ومن وَعَى يَعِى عِهْ ومن وَرَى الزَّنْدُ يَرِى رِهْ وذلك انّ الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حدّ حذفها فى يَعِدُ ويَزِنُ واللامُ محذوفة للامر والحركةُ دليلٌ على المحذوف فاذا وقفت عليه بالسكون فيكون اجحافا فوجب أن تأتى بالهاء ليقع السكون عليها

الفُ الوصل واحتجّ لذلك بأنّ المعتلّ مَقيسٌ على الصحيح وانّما تُبْدَل من التنوين فى حال النصب دون الرفع والجرّ وبعضهم يزعم انّ مذهب سيبويه أنّها لامُ الكلمة فى الاحوال كلّها قال السيرافىّ وهو المفهوم من كلامه وهو قوله وامّا الألفاتُ التى تُحذف فى الوصل فانّها لا تحذف فى الوقف ويؤيّد هذا المذهبَ انّها وقعت رَوِيًّا فى الشعر فى حال النصب نحوِ قوله

* رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَىَّ سُرَا * صادَفَ زادًا وحديثًا ما آشْتَهَا *

فألف سُرَى هنا روىٌّ ولا خلاف بين اهل القوافى فى انّ الالف المبدلة من التنوين لا تكون رويًّا وقال قومٌ وهو مذهبُ المازنىّ انّها فى الاحوال كلّها بدلٌ من التنوين وقد انحذفت الفُ الوصل واحتجّوا بانّ التنوين انّما أُبْدِل منه الالفُ فى حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلّةُ موجودة فى المقصور فى الاحوال كلّها وهو قولٌ لا ينفكّ من ضُعْف لانّه قد جاء عنهم هذا فتىٍ بالامالة ولو كانت بدلًا من التنوين لَما ساغت فيها الامالةُ اذ لا سببَ لها وامّا غير المنصرف وما لا يدخله التنوينُ من نحو سَكْرَى وحُبْلَى والقَفَا والعَصَا فألفُه ثابتة وهى الالف الاصليّة التى كانت فى الوصل لانّه لا تنوين فيه فيكونَ الالف بدلًا منه وقومٌ من العرب يبدلون من هذه الالف ياء فى الوقف فيقولون هذا أَفْعَىْ وحُبْلَىْ وكذلك كلّ ألف تقع أخيرًا لانّ الالف خفيّةٌ وهى أدخلُ فى الحلق قريبةٌ من الهمزة والياء أبينُ منها لانّها من الفم قال سيبويه ولم يجيئوا بغير الياء لانّ الياء تُشْبِه الالفَ فى سعة المخرج وهى لغة لفَزارةَ وناسٍ من قَيْس وهى قليلة والأكثرُ الاوّل فاذا وصلتَ عادت الالفُ وآستوت اللغتان وطَيِّءٌ يجعلونها ياء فى الوصل والوقف ومنهم من يجعلها واوًا لانّ الواو أبينُ من الياء اذ كانت الياء أدخلَ فى الفم فكانت أخْفَى منها وحكى سيبويه فى الوقف هذه حُبْلَأْ بالهمزة يريد حُبْلَا ورأيت رَجُلَأْ يريد رَجُلًا فالهمزةُ فى رَجُلَأْ بدلٌ من الالف التى هى عوضٌ من التنوين فى الوقف وليست بدلًا من التنوين نفسه وانّما قلنا ذلك لقُرْبِ مّا بين الهمزة والالف وبُعْدِ مّا بينهما وبين النون وانّما أبدلوها منها لانّ الالف أخفى من الهمزة والهمزةُ اذا كان ما قبلها متحرّكا كانت أبينَ من الالف والالفُ قريبةٌ من الهمزة لانّ الالف تهوى وتنقطع عندها وممّا يؤيّد انّ الهمزة فى رَجُلَأْ مبدلةٌ من الالف لا من التنوين أنّك تقول رأيت حُبْلَأْ وتهمز وإن لم يكن فيها تنوينٌ ولذلك حكى هو يَضْرِبُهَأْ هذا كلّه فى الوقف فاذا وصلتَ قلتَ هو يضربُها يا هذا ورأيت حُبْلَى أمسِ فاعرفه ٭

وجرت مجرى الصحيح فلم تُحذف فى حال الوقف فامّا اذا ناديتَ فالوجهُ إثباتُ الياء وهو قولُ الخليل وذلك انّ المنادَى المعرفةَ لا يدخله تنوينٌ لا فى حالِ وقف ولا وصلٍ والذى يُسْقِط الياء هو التنوين واختار يونسُ ان تقول يا قاضْ بحذف الياء لانّ النداء بابُ حذف وتغييرٍ فاذا جاز الحذف فى غير النداء كان فى النداء أَوْلى واختار سيبويه قولَ يونس فامّا قولك يا مُرِى تريد اسم الفاعل مِن أَرَى يُرِى فالوجهُ إثبات الياء وعليه الخليلُ ويونسُ لانّك لو أسقطتَ الياء فى الوقف لأخللت بالكلمة بحذفٍ بعد حذفٍ فيتوالى إعلالان وذلك مكروهٌ عندهم الا ترى انّهم لم يُعِلّوا نحوَ هَوَى ونَوَى لانّهم قد أعلّوا اللام ولم يدّغموا نحوَ يَتِدُ كما ادّغموا وَتِدًا لانّهم قد حذفوا الواو فى يَتِدُ فكان يؤدّى الى الجمع بين إعلالين فلذلك أثبتوا الياء فى يا مُرِى لانّ العين محذوفة وصار ثبوتُها كالعوض ٭

قال صاحب الكتاب وإن كان ألفا قالوا فى الاكثر الاعرف هذه عَصَا وحُبْلَى ويقول ناسٌ من فَزارةَ وقَيْس حُبْلَىْ بالياء وبعض طَيِّئٍ حُبْلَوْ بالواو ومنهم من يُسوِّى فى القلب بين الوقف والوصل وزعم الخليلُ انّ بعضهم يقلبها همزةً فيقول هذه حُبْلَأْ ورأيت حُبْلَأْ وهو يضربهأْ والفُ عَصَا فى النصب هى المُبْدَلة من التنوين وفى الرفع والجرّ هى المنقلبةُ عند سيبويه وعند المازنىّ هى المبدلة فى الاحوال الثلث ٭

قال الشارح امّا المقصور وهو ما كان آخِره ألفًا فانّه على ضربين منصرفٌ وغيرُ منصرف فما كان منصرفا فانّ الفه سقطت فى الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها نحوَ قولك هذه عَصًا ورحًا يا فتى فاذا وقفتَ عادت الالفُ وكان الوقفُ عليها بخلاف الياء فى قاضٍ وذلك قولك هذه عَصَا ورأيت عصَا ومررت بعصَا وذلك لخفّة الالف الا ترى انّ من قال فى فَخِذٍ فَخْذٌ وفى عَضُدٍ عَضْدٌ لم يقل فى جَمَلٍ جَمْلٌ لخفّة الفاتحة ويؤيّد ذلك انّهم يفرّون من الواو الى الالف فى مثلِ قَالَ وبَاعَ وقالوا رُضًا فى رُضِىَ ونُهَا فى نُهِىَ فلذلك من استخفافهم الالفَ أعادوها فى الوقف ولم يفعلوا ذلك فى الياء لثقلها قال الشاعر

* أَفى كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ * على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضَا *

وقالوا فى نُهِىَ نُهَا قال الشاعر * إِنَّ الغَوِىَّ اذا نُهَا لم يُعْتِبِ * وقد اختلفوا فى هذه الالف فذهب سيبويه الى انّه فى حال الرفع والجرّ لامُ الكلمة وفى حال النصب بدلٌ من التنوين وقد انحذفت

قال الشارح الاسم المعتلّ ما كان فى آخره حرفُ علّة من الواو والياء والالف ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من ان يكون ساكنا او متحرّكا فإن كان ساكنا وذلك انّما يكون مع الواو والياء دون الالف فإنّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وذلك نحو ظَبْيٍ وَنِحْيٍ وصَبِيٍّ وكُرْسِيٍّ وغَزْوٍ وعَدْوٍ فانّه يجرى مجرى الصحيح فى الوقف كما يجرى مجراه فى تحمّل حركات الاعراب فحكمُه كحكمه فى الوقف عليه يجوز فيه ما جاز فى الصحيح ويمتنع منه ما امتنع فى الصحيح وناسٌ من بنى سَعْد يُبْدِلون من الياء المشدّدة جيمًا فى الوقف لانّ الياء خفيّةٌ وهى من مخرج الجيم فلولا شدّةُ الجيم لكانت ياء ولولا لِينُ الياء لكانت جيمًا فيقولون فُقَيْمِجْ فى فُقَيْمِىّ وتَمِيمِجْ فى تَمِيمِىّ وعَلِجْ فى عَلِىّ قال الشاعر

* خالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ * المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ *

يريد عَلِيًّا والعَشِىَّ وامّا الثانى فإن كان ياء مكسورًا ما قبلها فإن كانت الياء ممّا أسقطه التنوينُ نحوِ قاضٍ وجوارٍ وعَمٍ فما كان من ذلك فلك فى الوقف عليه اذا كان مرفوعا او مجرورا وجهان أجودُهما حذفُ الياء لانّها لم تكن موجودة فى حال الوصل لانّ التنوين كان قد أسقطها وهو وإن سقط فى الوقف فهو فى حكم الثابت لانّ الوقف عارضٌ فلذلك لا تَرُدّها فى الوقف هذا مع ثِقَلها والوقفُ محلُّ استراحة فتقول هذا قاضْ ومررت بقاضْ وهذا عَمْ ومررت بعَمْ قال سيبويه هذا الكلام الجيّد الأكثر والوجه الاخر ان تُثْبِت الياء فتقولَ هذا قاضِى ورامِى وغازِى كانّ هؤلاء اعتزموا حذفَ التنوين فى الوقف فأعادوا الياء لانّهم لم يُضطرّوا الى حذفها كما اضطرّوا فى حال الوصل قال سيبويه وحدّثنا ابو الخطّاب ويونسُ انّ بعضَ من يُوثَق بعربيّته من العرب يقول هذا رامى وغازى وعَمِى حيث صارت فى موضعِ غير تنوين وقرأ به ابن كَثير فى مواضع من القرآن منها إنّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى هذا اذا أسقطها التنوينُ فى الوصل فان لم يسقطها فإن كان فيه الفٌ ولامٌ نحوُ الرامى والغازى والعمى فإنّ إثباتها أجودُ فتقول فى الوقف هذا الرامى والغازى والقاضى يستوى فيه حالُ الوصل والوقف وذلك لانّها لم تسقط فى الوصل فلم تسقط فى الوقف ومنهم من يحذف هذه الياء فى الوقف كانّهم شبّهوه بما ليس فيه الفٌ ولامٌ ثمّ أدخلوا فيه الالفَ واللامَ بعد ان وجب الحذفُ فيقولون هذا القاضْ والرامْ وقد رُوى عن نافع وأبى عمرو فى بنى اسرائيل والكهف وَمَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدْ واذا وُصل أُثبتت الياء وامّا النصب فليس فيه الّا إثباتُ الياء لانّها قد قويت بالحركة فى حال الوصل

العرب من يُبْدِل منها حرفَ لين فيجعلها فى الرفع واوا وفى الجرّ ياء وفى النصب ألفًا بقلبها على حركة نفسها فيقول فى هذا الوَثْء الوَثْو وفى مررت بالوَثْء بالوَثْى فيُسكّن ما قبل الواو والياء لانّه كان كذلك قبل القلب ويقولون فى النصب رأيت الوَثَا فتفتح ما قبل الالف لانّ الواو والياء يُمكن إسكانُ ما قبلهما والالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا ولا يفرقون بين المضمومِ الاوّل والمكسور وتقول هذا البُطْو والرِدْو ومررت بالبُطى والرِدى ورأيت البُطَا والرِدَا كما يقولون هذا الوَثْو ومررت بالوَثْى ورأيت الوَثَا ومنهم من يقلب الهمزةَ حرفًا لينًا بعد نَقْل حركتها الى الساكن فيدبُرها حركة ما قبلها فيقول فى الرفع هذا الوُثُو والبُطُو والرُدُو ومررت بالوِثِى والبِطِى والرِدِى ورأيت الوَثَا والبَطَا والرَدَا وقياسُ من لم يقل مِن البُطِى لئلّا يصير الى بناء فُعِل وليس فى الاسماء مثلُه ولا هو الرِدُو لئلّا يصير الى فِعُل وليس فى الكلام مثله أن يتوقّى ذلك ههنا فيلزم الواوَ فى البُطُو والياءَ فى الرِدِى فيقول هو البُطُو ومررت بالبُطُو ومررت بالرِدِى وهو الرِدِى فامّا اذا تحرّك ما قبل الهمزة من نحو الكَلَإ والخَطَإ والرَشَإ فمن العرب من يبدل من همزته فى الوقف حرفَ لين حِرْصًا على البيان فيقول هذا الكَلَوْ والخَطَوْ ومررت بالكَلَىْ والخَطَىْ ورأيت الكَلَا والخَطَا هذا وقفُ الذين يُحقّقون الهمزة فى الوصل من بنى تميم فامّا الذين يخفّفون من اهل الحجاز فانّهم يلزمون الالفَ على كلّ حال فيقولون هذا الكَلَا والخَطَا ومررت بالكَلَا والخَطَا ورأيت الكَلَا والخَطَا لانّ الوقف يُسكّن الهمزةَ وقبلَها مفتوحٌ فقُلبت ألفًا على حدّ رَاْس وفَاْس وعلى هذه العبرة اذا انضمّ ما قبلها قُلبت واوا واذا انكسر قُلبت ياء نحوَ قولهم فى أَكْمُؤٍ أَكْمُو وفى أَهْنِئٌ أَهْنِى فأَكْمُؤ جمع كَمْء واحدِ كَمْأَة فالكَمْء واحدٌ وأَكْمُؤٌ جمعُ قلّة والكثيرُ الكَمْأَةُ فهو على الخلاف من باب تَمْرٍ وتَمْرَة ويقال هَنَأَ الرجلَ يَهْنَؤُه ويَهْنِئُه اذا أعطاه فأَكْمُو مثلُ جُونَةٍ وأَهْنِى مثلُ ذِيبٍ ء

فصـل ٦٤٣

قال صاحب الكتاب واذا اعتلّ الآخِرُ وما قبله ساكنٌ كآخِرِ ظَبْيٍ ودَلْوٍ فهو كالصحيح والمتحرّك ما قبله إن كان ياء قد أَسْقَطَها التنوينُ فى نحوِ قاضٍ وعَمٍ وجَوارٍ فالاكثرُ أن يوقف على ما قبله فيقال قاضْ وعَمْ وجَوارْ وقومٌ يُعيدونها ويَقِفون عليها فيقولون قاضى وعَمِى وجَوارِى وإن لم يُسْقِطها التنوينُ فى نحوِ القاضِى ويا قاضِى ورأيت جَوارِىَ فالامرُ بالعكس ويقال يا مُرِى لا غيرُ ء

قال الشارح يريد انّ حكم الهمزة اذا سكن ما قبلها مخالف لغيرها من الحروف وذلك انّهم يُلْقون الحركاتِ فى الهمزة على الساكن قبلها ضمّةً كانت او كسرةً او فتحةً فتقول هذا الخَبُوُّ ومررت بالخَبِىِّ ورأيت الخَبَأْ بخلاف غيرها الا ترى انّ الذين يقولون هذا البَكُرْ ومررت بالبَكِرْ لا يقولون رأيت البَكَرْ ويقولونه مع الهمزة وذلك لانّ الهمزة خفيّةٌ فهى أبعدُ الحروف وأخفاها وسكونُ ما قبلها يزيدها خَفاءً فدعاهم ذلك الى تحريكِ ما قبلها أكثرَ من غيرها لانّ تحريكَ ما قبلها يُبيّنها لانّك ترفع لسانك بصوتٍ ومع الساكن ترفعه بغير صوت هذا مذهبُ ناس من العرب كثيرٍ منهم أسدٌ وتميمٌ ولا يفرقون بين ما كان اوّله مفتوحا او مضموما او مكسورا ولم يفعلوا ذلك فى غير الهمزة وكما يقولون هذا الخَبُوُّ كذلك يقولون هذا البُطُوُّ ومن البُطِىِّ ويقولون هذا الرِدُءْ ومررت بالرِدِءْ ولا يتحامون ما تحاماه غيرُهم من المَصير الى بناء فِعُل بكسر الاوّل وضمّ الثانى اذ لا نظيرَ له فى الكلام والى بناء فُعِل بضمّ الاوّل وكسر الثانى اذ لا نظير له فى الاسماء وذلك لانّه عارِضٌ ليس ببناء الكلمة ومنهم من يتحامى ذلك فيُتْبِع الضمّ الضمّ والكسر الكسر فيقول مررت بالبُطُوِّ وهذا الرِدِىُّ كما فُعل فى غير المهموز وقوله يتفادى معناه يتحامى ويتحاشى ،

فصــل ٦٤٣

قال صاحب الكتاب وقد يُبْدِلون من الهمزة حرفَ لِينٍ تحرّك ما قبلها او سكن فيقولون هذا الكَلَوْ والخَبُو والبُطُو والرِدُو ورأيت الكَلَا والخَبَا والبُطَا والرِدَا ومررت بالكَلَىْ والخَبِى والبُطِى والرِدِى ومنهم من يقول هذا الرِدِى ومررت بالبُطُو فيُتبِع وأهل الحجاز يقولون الكَلَا فى الاحوال الثلث لانّ الهمزة سكّنها الوقفُ وما قبلها مفتوحٌ فهو كرَأْسٍ وعلى هذه العِبْرة يقولون فى أَكْمُؤٍ أَكْمُو وفى أَهْنِئٍ أَهْنِى كقولهم جُونَةٌ وذِيبٌ ،

قال الشارح الهمزة حرفٌ خفىٌّ لانّه أدخلُ الحروف الى الحلق وكلّما سفل الحرفُ خفى جَرْسُه وحروف المدّ واللين أَبْيَنُ منها لانّها أقربُ الى الفم فالواوُ من الشفتين والياءُ من الفم والالفُ وإن كان مَبْدَأُها الحلق الّا انّها تمتدّ حتى تصل الى الفم فتجدِ الفمَ والحلقَ منفتحَيْن غيرَ معترِضَيْن على الصوت بحَصْرٍ وبينها وبين حروف المدّ واللين مناسبةٌ ولذلك تُبْدَل منها عند التخفيف والهمزة على ضربين ساكنٌ ما قبلها نحو الوَثْءِ والبُطْءِ والرِدْءِ ومتحرّكٌ نحو الكَلَإ والرَشَإ فأمّا الساكن ما قبلها فن

رَبيعَة بن نِزار وزيادٌ الأعجم من عَبْد القيس وقيل له الأعجم للُكْنة كانت فى لسانه والشاهدُ فيه نقل حركة الهاء الى الساكن قبلها وقال ابو النجم * فقرِّبنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ * زَحِّلْهْ اى بَعِّدْهُ وسُمّى زُحَلُ لبُعْده ونحوُ من ذلك مِنُهْ وعَنُهْ قال سيبويه سمعنا ذلك من العرب وحُكى عن ناس من بنى تميم أَخَذَتِهْ وضَرَبَتِهْ كانّهم يكسرون لالتقاء الساكنين لا لبيان الحركة ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة نحوِ رأيت الرجلَ والبكرَ وقد أجازه الكوفيون وانّما لم يجز ذلك فى النصب من قِبَل انّ الاصل من قَبْل دخول الالف واللام رأيت رجلًا وبكرًا فى الوقف فاستغنى بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن فلمّا دخلت الالفُ واللامُ قامتا مقامَ التنوين فلم تُغيِّر الكاف فى البَكْرَ كما لم تغيّر فى رأيت بَكْرًا حين جعلت الالف بدلًا من التنوين وأجروا الالف واللام مجرى الالف المُبْدَلة من التنوين اذ كانت مُعاقِبة للتنوين وقال قومٌ ينبغى على قياسِ من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول رأيت بَكْرْ وأكرمت عَمْرْو أن يقول رأيت بَكَرْ وعَمَرْو كما يفعل فى المرفوع وهو قول حسن وقياس صحيح والكوفيون يجيزون ذلك فى المنصوب كما يجوز فى المرفوع والمجرور قالوا وذلك لانّ الغرض من هذا النقل الخروجُ عن عُهْدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود فى النصب كما هو موجود فى الرفع والجرّ وهو قول سديد والمذهب الاوّل لِما ذكرناه ومن العرب من يُحوّل فى نحو عِدْلٍ فيقول فى الجرّ مررت بعِدِلْ فينقل الكسرة الى الدال كما فعل فى الاوّل ولا يقول فى الرفع عِدُلْ لئلّا يخرج الى ما ليس فى الكلام اذ ليس فى الكلام فِعُل بكسر الفاء وضمّ العين وتقول هذا بُسُرْ وقُفُلْ ولا تقول فى الجرّ مررت ببُسِرْ ولا بقُفِلْ لئلّا يصير الى مثالٍ ليس فى الاسماء وانّما يتبع الساكنُ الاوّلُ حركةَ ما قبله فتقول فى هذا عِدْلٌ عِدِلْ بكسر الدال اتباعًا لكسرة العين وتقول فى مررت ببُسْرٍ ببُسُرْ فتضمّ ايضا اتّباعا لضمّة العين كما قالوا مِنْتِنٌ فأتبعوا الاوّلَ الثانىَ وحرّكوه بحركته ولا يفعلون ذلك فى المفتوح الاوّل لا يقولون فى هذا بَكْرٌ هذا بَكُرْ بفتح الكاف اتّباعا لفتحة الباء لانّه لا يلزم من نقل الضمّة الى الكاف خروجٌ عن منهاج الاسماء والمَصيرُ الى ما لا نظيرَ له كما لزم فى عِدُلْ وبُسِرْ ؞

قال صاحب الكتاب وفى الهمزة يحوّلهنّ جميعا فيقول هذا الخَبُوْ ومررت بالخَبِىْ ورأيت الخَبَأْ وكذلك البُطُوْ والرِدُوْ ومنهم من يتفادى وهم ناسٌ من تميم من ان يقول هذا الرِدُوْ ومن البُطِىْ فيَفِرّ الى الاتباع فيقول من البُطُوْ بضمّتين وهذا الرِدِىْ بكسرتين ؞

الفتحة فى غير الهمزة فيقول هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ قال

* تَحْفِزُها الأَوْتارُ والأَيْدِى الشُعُرْ * والنَبْلُ سِتُّونَ كأنّها الجَمُرْ *

يريد الشُعْرُ والجَمْرُ ونحوُه قولُهم اِضْرِبُهْ وضَرَبَتُهْ قال

* عَجِبْتُ والدَهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ * مِن عَنَزِيٍّ سَبَّنى لم أَضْرِبُهْ *

وقال ابو النَجْم * فَقَرِّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ * ولا يقول رأيت البَكَرْ.

قال الشارح اعلمْ انّه يجوز فى الوقف الجمعُ بين ساكنين لانّ الوقف يُمكّن الحرف ويستوفى صوتَه ويُوَفِّره على الحرف الموقوف عليه فيجرى ذلك مجرى الحركة لقوّة الصوت واستيعابه كما جرى المدُّ فى حروف المدّ مجرى الحركة وليس كذلك الوصلُ لانّ الآخِذ فى متحرّك بعد الساكن يُمْنَع من امتداد الصوت لصَرْفه الى ذلك المتحرّك الا ترى انّك اذا قلت بَكْرْ فى حال الوقف تجد فى الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده فى حال الوصل وكذلك الدال فى زيدْ وغيرُهما من الحروف لانّ الصوت اذا لم تجد مَنْفَذا انضغط فى الحرف الموقوف عليه ويُوَفَّر فيه فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين فى الوقف ولا يجوز فى الوصل ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين فى الوقف كما يكره ذلك فى الوصل فيأخذ فى تحريك الاوّل لانّه هو المانعُ من الوصول الى الثانى فحرّكوه بالحركة التى كانت له فى حال الوصل فإن كان مرفوعا حوّلوا الضمّةَ الى الساكن قبله ويكون فى ذلك تنبيهٌ على انّه كان مرفوعا وخروجٌ عن عُهْدة الساكنين وكذلك الجرّ تقول فى المرفوع هذا بَكُرْ والاصل هذا بَكْرٌ يا فتى وفى الجرّ مررت ببَكِرْ والاصل ببَكْرٍ يا فتى قال الشاعر

* أَرَتْنِىَ حَجْلًا على ساقِها * فهَشَّ الفُؤادُ لذاك الحَجِلْ *

* فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحِبِى * أَلَا بأَبِى أَصْلُ تلك الرِجِلْ *

اراد الحَجْلِ والرِجْلِ فنقل الكسرة الى الساكن ومثلُه البيت الذى انشده وهو * تحفزها الاوتار الخ * لمّا وقف وكان مرفوعا نقل الضمّةَ الى الساكن قبل الموقوف عليه فكان فى ذلك محافظةٌ على حركة الاعراب وتنبيهٌ عليها وخروجٌ عن محذور الساكنين ومثل ذلك قولُهم فى الامر اِضْرِبُهْ والمراد اِضْرِبْهُ وكذلك قالوا فى المؤنّث ضَرَبَتُهْ والمراد ضَرَبَتْهُ فأسكنوا الهاء للوقف وقبلها ساكنٌ فالتقى ساكنان فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين ولانّ سكونَ ما قبلها يزيدها خَفاء فحرّكوه لانّه أَبْيَنُ لها وذلك بأن نقلوا اليها حركة الهاء الذاهبة للوقف قال الشاعر * عجبت والدهر الخ * البيت لزِيادٍ الأَعْجَمِ وعَنَزَةُ قبيلةٌ من

وضَيْفَنِ هذا مذهبُ اكثر العرب الّا ما حكاه الأخفشُ عن قوم انّهم يقولون رأيت زَيْدْ بلا الف وانشدوا * قد جعل القَيْنُ على الدَفِّ إبَرْ * وقال الاعشى * وآخُذُ مِن كلّ حَيٍّ عُصُمْ * ولم يقل عصما وذلك قليل فى الكلام قال ابو العبّاس المبرّد من قال رأيت زيدْ بغير الف يلزمه ان يقول فى جَمَلٍ جَمَلْ يريد انّه اذا وقف على المنصوب بلا الف فأجراه مجرى المرفوع والمجرور وسوّى بين ذلك لزمه ان يُسوّى بين الفتح والكسر والضمّ بتخفيف الفتحة كما تُخفَّف الضمّة فى عَضُدٍ والكسرةُ فى فَخِذٍ وكَتِفٍ ولا يكون هذا الابدالُ الّا فى النصب ولا يستعملونه فى الرفع والجرّ اذ لو أبدلوا من التنوين فى الرفع لكان بالواو ولو أبدلوا فى الجرّ لكان بالياء والواوُ والياء يثقُلان وليسا كالالف فى الخفّة وأَزْدُ السَراة يُجرون الرفعَ والجرَّ مجرى النصب فيُبْدِلون ويقولون هذا زَيْدُو بالواو وفى الجرّ مررت بزَيْدِى يجعلون الرفع والجرّ مثلَ النصب وهو فى القلّة كلُغَةِ من قال رأيت زيدْ وذلك أنّنا انّما أبدلنا فى النصب من التنوين لخفّة الالف والفتحة ولا يلزم مثلُ ذلك فى الرفع والجرّ لثقَل الواو والياء

وقوله فلا متعلّق به لهذه اللغات يريد انّ المنصوب المنوّن اذا وُقف عليه كان بالالف ولا يكون فيه إشمامٌ ولا رَوْمٌ ولا تضعيفٌ والتضعيف له شرائط ثلاثة احدُها ان يكون حرفا صحيحا والاخرُ ان لا يكون همزة والاخرُ ان يكون ما قبل الآخِرِ متحرّكا لانّه اذا كان معتلّا منقوصا او مقصورا لم يكن فيه حركةٌ ظاهرةٌ فيدخلَه الإشمامُ والرومُ لبيان الحركة واذا كان آخِرُه همزة لم يجز فيه التضعيفُ لثِقَل اجتماع الهمزتَيْن الا ترى انّه لم يأت فى المضاعَفِ العين اجتماعُ الهمزتين ولذلك لم يأت فى المضاعف العين الّا فى نحو رَأَّس وسَأَّل مع كثرةِ ما جاء من المضاعف ولا يكون الّا فيما كان قبل آخِره متحرّكٌ لانّه ان كان ساكنًا وضاعفتَ اجتمع معك ثلاثةُ سواكنَ وذلك ممّا لا يكون فى كلامهم فمَن أسكن فهو الاصل وعليه أكثرُ العرب والفرّاء وهو القياس وامّا سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبنيّا على السكون على كلّ حال وبين ما يتحرّك فى الوصل فأتوا فى الوقف بما يدلّ على تحريك الكلمة فى الوصل وأنّه ليس من قبيلِ ما هو ساكنٌ على كلّ حال الّا انّ ذلك متفاوتٌ فبعضُه أوكدُ من بعض فالرومُ أوكد من الاشمام لانّ فيه شيئًا من جوهر الحركة وهو الصوت وليس فى الاشمام ذلك والتضعيفُ أوكد منهما لانّه بَيَّنَ بحرف وذانّك بَيَّنَا باشارةٍ او حركةٍ ضعيفةٍ فاعرفه ؞

فصـــل ٦٤١

قال صاحب الكتاب وبعض العرب يحوّل ضمّةَ الحرف الموقوف عليه وكسرتَه على الساكن قبله دون

لكلّ شىء من هذه الاشياء علامةٌ فى الخطّ فعلامةُ السكون خاءٌ فوق الحروف وعلامةُ الاشمام نقطةٌ بعد الحروف وعلامةُ الروم خطٌّ بين يَدَىِ الحرف وعلامةُ التضعيف شينٌ فوق الحرف فمعنى الخــاء خفاءٌ وخفيفٌ لانّ الساكن أخفُّ من غيره وبعضُ الكُتّاب يجعلها دالًا خالصةً ومنهم من يجعلها دائرةً والحقُّ الاوّل وأرى انّ الذين جعلوها دالًا فانّهم لمّا رأوها بغير تعريف على شَبَهِ ما يُفْعَل فى رَمْز الحساب ظنّوها دالًا والذين جعلوها دائرة فوَجْهُها عندى انّ الدائرة فى عُرْف الحُسّاب صِفْرٌ وهو الذى لا شىء فيه من العدد فجعلوها علامةً على الساكن لخُلُوّه من الحركة   وامّا كون علامة الاشمام نقطةً بين يدى الحرف وعلامةِ الروم فيه شىء خَطٍّ فلأنّ الاشمام لمّا كان اضعف من الروم من جهةِ انّه لا صوتَ فيه والروم فيه شىءٌ من صوت الحركة جعلوا علامةَ الاشمام نقطةً وعلامةَ الروم خطًّا لانّ النقطة اوّلُ الخطّ وبعضٌ له   وامّا كون الشين علامةَ التضعيف فكأنّهم ارادوا شَديدًا او شَدَّ فاكتفوا فى الدلالة بأوّلِ حرف منه   وقوله يشترك فى غيره المرفوع والمنصوب والمجرور يريد فى غير الاشمام من الإسكان والروم والتضعيف فانّها لا تختصّ بل تكون فى المرفوع والمنصوب والمجرور فتقول اذا وقفت على المرفوع بالاسكان هذا زَيْدْ وهو يضربْ وتقول اذا وقفت على المنصوب رأيت الرجلْ ورأيت عُمَرْ وتقول فى المجرور مررت بزيدْ وعُمَرْ وكذلك الرومُ يكون فى القبل الثلاث ولا يُدْرَك الّا بالمشافهة وامّا التضعيف فيكون ايضا فى المرفوع نحوِ هذا خالدّ وقالوا فى المجرور مررت بخالدّ ومنه * ببازِلٍ وَجْناء او عَيْهَلّ * والمراد عيهلٍ بالتخفيف والعيهلُ الناقة السريعة ولا يقال للجَمَل   والنصبُ نحو قوله

* لَقَدْ خَشِيتُ أَن أَرَى جِدَبَّا * فى عامِنَا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا *

وهذه الوجوه انّما تجوز فى المنصوب اذا لم يكن منوّنا نحوَ مَا مثّلنا وذلك بأن يكون فيه ألفٌ ولامٌ او اضافةٌ او يكون غير منصرف   فامّا اذا كان منوّنا فانّك تُبْدِل من تنوينه ألفًا نحو قولك رأيت فَرَجَا وزَيْدَا ورَشَأَا ورِشَآءا فمثّل بفَرَجٍ لانّ عينه مفتوحة وزَيْد الذى عينه ساكنة اى أنّه لا يتفاوت الحالُ كما تفاوت مع التضعيف ثُمّ مثّل برَشَا لانّه مهموز غيرُ ممدود ومثّل برِشَآء الممدودِ ليُعْلِم ايضا انّ الحال فى ذلك واحدة   وانّما أُبْدِل من التنوين ألفٌ فى حال النصب لانّ التنوين زائدٌ يجرى مجرى الاعراب من حيث كان تابعًا لحركات الاعراب فكما انّه لا يُوقَف على الاعراب فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه ولانّهم ارادوا ان لا يكون كالنون الاصليّة فى نحو حَسَن وقُطْن او المُلْحَقة فى نحو رَعْشَنٍ

والحركاتِ وهو ما يشترك فيه القُبُلُ الثلاث الاسم والفعل والحرف تقول فى الاسم هذا زيدْ وفى الفعل زيدْ يضربْ وزيدْ ضَرَبْ ومثالُ الوقف فى الحرف جَيْرْ وأَنْ فلذلك من الاشتراك اورده فى هذا القسم فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكون الّا ساكنًا كما انّ الحرف المبدوء به لا يكون الّا متحرّكًا وذلك لانّ الوقف ضدُّ الابتداء فكما لا يكون المبدوء به الّا متحرّكا فكذلك الموقوفُ عليه لا يكون الّا بضدّه وهو السكون والموقوف عليه لا يخلو من ان يكون اسما او فعلا او حرفا فالاسمُ اذا كان آخِرُه حرفا صحيحا وكان منصرفا لم يَخْلُ من ان يكون مرفوعا او مجرورا او منصوبا فالوقفُ على المرفوع على اربعة اوجه بالسكون والإشمام والرَّوْم والتضعيف ونَقْل الحركة فالسكون هو الاصل والأغلب الأكثر لانّه سَلْبُ الحركة وذلك أبلغُ فى تحصيل غرض الاستراحة وامّا الإشمام فهو تهيئةُ العُضْو للنُطْق بالضمّ من غير تصويت وذلك بأن تضمّ شفتَيْك بعد الاسكان وتدع بينهما بعضَ الانفراج لِيخرج منه النَفَسُ فيَراهما المخاطبُ مضمومتَيْن فيعلم أنّا أردنا بضمّهما الحركةَ فهو شئ يختصّ العينَ دون الأذن وذلك انّما يُدْرِكه البصيرُ دون الأعمى لانّه ليس بصوتٍ يُسمع وانّما هو بمنزلة تحريكِ عضوٍ من جَسَدك ولا يكون الاشمامُ فى الجرّ والنصب عندنا لانّ الكسرة من مخرج الياء ومَخرجُ الياء من داخل الفم من ظهر اللسان الى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان ولأجل تلك الفَجْوة لان صوتُها وذلك امرٌ باطنٌ لا يظهر للعِيان وكذلك الفتحُ لانّه من الالف والالفُ من الحلق فلا للاشمام اليهما سبيلٌ وذهب الكوفيون الى جواز الاشمام فى المجرور قالوا لانّ الكسرة تكسر الشفتين كما انّ الضمّة تضُمّهما والصوابُ ما ذكرناه للعلّة المذكورة واشتقاقُ الإشمام من الشَمّ كانّك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركة بأن هيّأتَ العضو للنطق بها وامّا الرَوْم فصوتٌ ضعيفٌ كانّك تروم الحركةَ ولا تُتِمّها وتختلسها اختلاسًا وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصيرُ لانّ فيه صوتًا يكاد الحرفُ يكون به متحرّكا الا تراك تفصل فيه بين المذكّر والمؤنّث فى أَنْتَ وأَنْتِ فلولا أنّ هناك صوتًا لَما فصلتَ بين المذكّر والمؤنّث وبعضُ النحويين لا يعرف الإشمام ولا يفرق بين الروم والاشمام وامّا التضعيف فهو ان تُضاعِف الحرفَ الموقوفَ عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله فيلزم الادّغامُ نحوُ هذا خالدّْ وهذا فَرَجّْ وهذا التضعيف انّما هو من زيادات الوقف فاذا وصلتَ وجب تحريكُه وسقطت هذه الزيادةُ وربّما استعملوا ذلك فى القوافى قال * مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبّا * فأثبتوها فى الوصل هنا ضرورةً كانّهم أجروا الوصل مجرى الوقف ولا يكون هذا التضعيفُ فى الوصل وقد جعل سيبويه

محتاجة الى ما يوضحهما كاحتياجِ اذا ومَا فقرُبت من المعرفة فأميلت لذلك ولا يمال ما لا يستقلّ فى الدلالة وهو ما يفتقر الى ما بعده كالاسماء الغالب عليها شَبَهُ الحرف نحو مَا الاستفهاميّة والشرطيّة والموصولة فهذه قد غلب عليها شبهُ الحرف فمَا الاستفهاميّةُ متضمّنةٌ معنى الاستفهام لدلالتها على ما يدلّ عليه اداتُه فهى غيرُ مستقلّة بنفسها لإفادتها ذلك المعنى فيما بعدها وكذلك الشرطيّةُ والموصولةُ لا تقوم بنفسها ولا تتمّ اسمًا الّا بما بعدها من الصلة والموصوفةُ بمعنى الموصولة لافتقارها الى الصفة وكذلك اذَا مشابهةٌ للحرف وهو المقتضى لبنائها وذلك الشَبَهُ اقتصارُهم على اضافتها الى الجملة فهذه الاسماء كلّها لا تجوز امالتُها لانّ ألفاتها اصلٌ اذ لا حركةَ فيها تُوجب قَلْبَها وانّما حقّها ان تكون ساكنةَ الأواخر الا ترى انّ مَا فى وجوهها الاستفهاميّةَ والجزائيّةَ والموصولةَ والموصوفةَ بمنزلة مَنْ فكما انّ آخِرَ مَنْ ساكنٌ فكذلك ينبغى ان تكون أواخرُها واما عَسَى فإمالتُها جيّدة لانّها فعلٌ وألفُها منقلبة عن ياء لقولك عَسَيْتُ وعَسَيْنَا فاعرفه ؛

ومن اصناف المشترك الوَقْفُ

فصــل ٦٤٠

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ وفيه اربعُ لغات الإسكانُ الصريحُ والإشمامُ وهو ضمّ الشفتين بعد الإسكان والرَوْمُ وهو أن تروم التحريكَ والتضعيفُ ولها فى الخطّ علاماتٌ فللاسكان الخاء وللاشمام نُقْطةٌ وللرَوْم خطٌّ بين يَدَيِ الحرف وللتضعيف الشينُ مثالُ ذلك هذا حَكَمْ وجَعْفَرْ وخالدّ وفَرَجّ والإشمامُ مختصٌّ بالمرفوع ويشترك فى غيره المجرورُ والمرفوعُ والمنصوبُ غيرُ المنوّن والمنوّنُ تُبْدَل من تنوينه الفٌ كقولك رأيت فَرَجًا وزَيْدًا ورَشَأً وكِساءً وقاضيًا فلا متعلَّقَ به لهذه اللغات والتضعيفُ مختصٌّ بما ليس بهمزةٍ من الصحيح المتحرّك ما قبله ؛

قال الشارح اعلم انّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغاير احكامَ المبدوء بها فالموقوف عليه يكون ساكنًا والمبدوء به لا يكون الّا متحرّكًا الّا انّ الابتداء بالمتحرّك يقع كالمضطرّ اليه اذ من المُحال الابتداء بساكنٍ والوقفُ على الساكن صَنْعةٌ واستحسان عند كَلال الخاطر من ترادُف الالفاظ والحروف.

ونَدَوات فتنقلب واوًا وأمّا عَلَى فمعناها يقتضى الواو لانّها من العُلُوّ واذا كانت من الواو فلا تمال وقد أمالوا بَلَى لكونها على ثلثة احرف كالاسماء وانما تكفى فى الجواب فصارت دلالتُها كدلالة الاسماء ولا يلزم على ذلك امالةُ حَتّى وألّا ونحوهما ممّا هو على ثلثة احرف فصاعدًا لانّها وإن كانت على عدّة الاسماء فإنّها لا تفيد بانفرادها ولا تكفى عن شىء فلم تكن مثلَ بَلَى ومن ذلك قولهم امّالَا تمال وذلك انّهم ارادوا افعلْ هذا إن كنتَ لا تفعل غيرَه ولكنّهم حذفوا الفعل لكثرته فى الكلام فمَا فى امّا ههنا كما كانت فى أَمّا أنت منطلقًا عوضٌ من الفعل يدلّ على ذلك انّه لا يظهر معها الفعلُ ولمّا كان اصلُ هذه الكلمة ما ذكرنا حُذفت منها هذه الاشياء فغُيّرت ايضا بالامالة لَا منها ولَا حرفٌ لا يمال فى غير هذا الموضع اذا كان منفردا وقد حكى قُطْرُبٌ امالتَها ووجهُ ذلك انّها قد تقع جوابا ويُكتفى بها فى الجواب فيقال فى جوابِ زيدٌ عندك لَا فلمّا استقلّت بنفسها أمالوها وامالةُ بَلَى اقيسُ من امالة لَا لانّها مع ذلك على ثلثة احرف كالاسماء وامّا يَا فى النداء فانّه حرفٌ والقياسُ ان لا يمال كأخواته الّا انّه لمّا كان نائبًا عن الفعل الذى هو أُنادى وأَدْعو وواقعًا موقعَه أمالوه كما أمالوا امّالَا ولأجل الياء ايضا قبلها فامّا الاسماء المبنيّة غير المتمكّنة فأمرُها كأمر الحروف وألفاتُها أصولٌ غيرُ زوائد ولا منقلبةٍ والدليلُ على ذلك انّها غيرُ مشتقّة ولا متصرّفة فلا يُعْرَف لها اصلٌ غير هذا الذى هى عليه اذ بالاشتقاق يُعْرَف كونها زائدةً ولا تكون منقلبة لانّها لاماتٌ واللامُ اذا كانت حرفَ علّة لا تنقلب الّا اذا كانت فى محلّ حركة وهذه الحروفُ مبنيّة على السكون لا حظّ لها فى الحركة فلو كانت الالفُ فى مَا مَثَلًا أصلُها الواوُ لَقالوا مَوْ ولم تُقْلَب كما قالوا لَوْ وأَوْ ولو كانت من الياء لقالوا مَيْ فلمّا لم تكن زائدة ولا منقلبة حكمنا عليها بأنّها اصلٌ وهو الظاهر ولا يُعْدَل عن الظاهر الى غيره الّا بدليل واذا لم تكن ياءً لم تُمَلْ وقد أُميل منها اشياء قالوا ذَا فأمالوا حكى ذلك سيبويه وانّما جازت امالته وإن كان مبنيّا غير متمكّن من قبل انّه يُشابه الاسماء المتمكّنةَ من جهةِ انّه يوصَف ويوصَف به ويُثنّى ويُجمع ويُصغّر فساغت فيه الامالةُ كما ساغت فى الاسماء المعربة المتمكّنة وألفه منقلبة عن ياء هى عينُ الكلمة واللامُ محذوفة كانّ أصله ذَيّ فثقل عليه التضعيف فحذفوا الياء الثانية فبقيت ذَيْ فقلبوها ألفًا لانفتاح ما قبلها وإن كانت فى نفسها ساكنة طلبًا للخفّة كما قالوا فى النسب الى الحيرة حاريٌّ وفى طَيّء طائىٌّ وحكى ابو زيد عن بعضهم فى تحقير دابّة دُوابّةٌ والاصل دُوَيْبّةٌ ثمّ أبدلوا من ياء التصغير الفًا وإن كانت ساكنة ومن ذلك امالتُهم مَتَى وأَنَّى لانّهما مستقلّتان بأنفسهما غيرُ

التى هى الفتحةُ وما يمنع امالةَ الالف يمنع امالةَ الفتحة واكثرُ ما جاء ذلك مع الراء المكسورة لانّ الراء حرفٌ مكرّرٌ لا نظيرَ له وله أحكامٌ قد ذُكرتْ ينفرد بها فلذلك تقول مِن الكِبَرِ ومِن الصِغَرِ فأمالوا الفتحة بان أنحوها الى الكسرة فصارت بين الفتحة وبين الكسرة كما فعلوا ذلك بالفتحة التى قبل الالف فى عِمادٍ وكِتابٍ حين ارادوا امالةَ الالف وهذه الراء المكسورةُ تغلب على المستعلى اذا وقع قبلها نحوَ قولك مِن الضَرَرِ والصَغَرِ والبَقَرِ كما غلبتْه فى نحو قاربٍ وطاردٍ وغارمٍ وقالوا مِن عَمْرٍو فأمالوا فتحةَ العين وإن فصل بينها وبين الراء الميمُ لانّ الميم ساكنةٌ فلم يُعتدّ بها حاجزًا وقالوا مِن المُحاذِرِ فامالوا فتحةَ الذال للراء بعدها ولم يميلوا الالف لانّه قد اكتنفها فتحتان وبعُدت من الراء فاعرفه ،

فصـــل ٦٣٩

قال صاحب الكتاب والحروف لا تمال نحوُ حَتّى وإلَى وعَلَى وأَمّا وإلّا الّا اذا سُمّى بها وقد أُميل بَلَى ولا فى امّــالا ويا فى النداء لاغنائها عن الجُمَل والاسماء غيرُ المتمكّنة يمال منها المستقلُّ بنفسه نحوُ ذا وأَنّى ومَتَى ولا يمال ما ليس بمستقلّ نحوُ مَا الاستفهاميّةِ او الشرطيّةِ او الموصولةِ او الموصوفةِ ونحوُ اذًا قال المبرّد وامالةُ عَسى جيّدةٌ ،

قال الشارح القياس يأبى الامالةَ فى الحروف لانّ الحروف أدواتٌ جوامدُ غير متصرّفة والامالةُ ضربٌ من التصرّف لانّه تغييرٌ قال سيبويه فرقوا بينها وبين ألفات الاسماء نحوِ حُبْلى وعَطْشى يريد انّ الحـــروف غير متصرّفة ولا تلحقها تثنيةٌ ولا جمعٌ ولا تغييرٌ فلا تصير ألفاتُها ياءاتٍ فمن ذلك حَتّى وعَلى وإلَى وأمّا وإلّا لا يمال شىءٌ من ذلك لما ذكرناه قال ابو العبّاس الامالةُ فيها خطأٌ وانّما خصّ هذه الحروفَ بالتنصيص عليها لانّها لمّا كانت على عدّة الاسماء والافعال خاف ان يُظَنّ بها جوازُ الامالة فخصّهـــا بالذكر وإن كان هذا الحكم عامّا بجميعها سوى ما أستثنيه لك فإن سُمّى بها صارت اسماءً فيُـــمال حَتّى لانّ ألفه قد وقعت رابعةً فصارت فى حكم المنقلبة عن الياء وقبل التسمية لا تدخلها الامالةُ وقولُ صاحب الكتاب اذا سُمّى بها يريد ما ذكرناه من انّها تصير قابلةً للامالة بخروجها عن حكم الحرفيّة يوجبها ما يوجب الامالةَ للاسماء ويمنعها ما يمنع الامالةَ الاسماءَ ولم يُرِد انّها تمال لا محالةَ الا ترى انّ الَى ولَدَى وإذَا اذا سُمّى بها صارت فى حكم الظاهر وألفاتُها فى حكمِ ما هو من الواو فلو ثُنّيت لَكان بالواو نحوَ الَوانِ ولَدَوانِ ولذلك لو سمّيتَ بها امرأة وجمعتَها بالالف والتاء لقلت الَـــواتٌ

قال الشارح الوجه فيما كان من ذلك ممّا هو فاعلٌ من المضاعَف نحوُ جادٍّ ومارٍّ وما كان نحوهما وجَوادُّ ومَوارُّ فى الجمع ان لا تُمال لانّ الكسرة التى كانت فيه تُوجِب الامالةَ قد حُذفت للادّغام وقد أمال قومٌ ذلك فقالوا جادّ وجوادّ قالوا لانّ الكسرة مقدَّرة وأصله جادِدٌ وجَوادِدُ فأمالوه كما أمالوا خَافَ لانّ تقديره خَوِفَ او لانّه يرجع الى خِفْتُ وإن لم تكن الكسرةُ فى اللفظ ومثلُ ذلك هذا ماشّ أمالوا مع الوقف ولا كسرة فيه لانّه اذا وُصل الكلامُ يُكْسَر فتقوى الامالةَ الكسرةُ فاعرفه؞

فصل ٦٣٧

قال صاحب الكتاب وقد أُميل وَٱلشَّمْسِ وَضُحَاهَا وهى من الواو لتُشاكِلَ جَلَّاهَا ويَغْشاهَا؞

قال الشارح الضُحَى مقصورًا حينُ تُشرِق الشمسُ وهو جمعُ ضَحْوَةٍ كقَرْيَةٍ وقُرًى والقياسُ يأبى الامالةَ لانّه من الواو وليس فيه كسرةٌ وانّما أمالوه حين قُرِن بجَلَّاهَا ويَغْشَاهَا وكلاهما ممّا يمال لانّ الالف فيهما من الياء لقولك جَلَّيْتُه وكذلك الفُ يَغْشَى لقولك فى التثنية يَغْشَيان فأرادوا المشاكلةَ والمشاكلةُ بين الألفاظ من مطلوبهم الا ترى انهم قالوا أَخَذَهُ ما قدُم وما حدُث فضمّوا فيهما ولو انفرد لم يقولوا الّا حَدَثَ مفتوحاً ومنه لحديثُ اِرْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ والاصلُ مَوْزورات فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتُشاكِل مأجورات ولو انفرد لم يُقْلَب وكذلك الضُحَى اذا انفرد لم يُمَلْ وانّما أُميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يُمال فاعرفه؞

فصل ٦٣٨

قال صاحب الكتاب وقد امالوا الفتحة فى قولهم من الضَرَرِ ومن الكِبَرِ ومن الصِغَرِ ومن المُحَاذَرِ؞

قال الشارح اعلم انّ الفتحة قد تمال كما تمال الالف لانّ الغرض من الامالة مشاكلةُ الاصوات وتقريبُ بعضها من بعض وذلك موجودٌ فى الحركة كما هو موجود فى الحرف لانّ الفتحة من الالف وقد كان المتقدّمون يسمّون الفتحة الالفَ الصغيرةَ والضمّةَ الواوِ الصغيرةُ والكسرة الياء الصغيرة لانّ الحركاتِ والحروفَ اصواتٌ وانّما رأى النحويون صوتًا اعظمَ من صوت فسمّوا العظيمَ حرفًا والضعيفَ حركةً وإن كانا فى الحقيقة شيـًا واحدا فلذلك دخلت الامالةُ فى الحركة كما دخلت الالفَ اذ الغرضُ انّما هو تجانسُ الصوت وتقريبُ بعضها من بعض فكلُّ ما يوجب امالةَ الالف يوجب امالة الحركة

في حال الرفع والنصب فقليلٌ قال سيبويه وقال ناسٌ يُوثَق بعربيّتهم هذا بابٌ وهذا مالٌ فأمالوهما كأنّهم شبّهوا الالف فيهما وإن كانت منقلبة من واو بألف غَزَا ودَنَا المنقلبةِ من واو فأجروا العينَ كاللام وإن كانت العين أبعدَ من الامالة ومَن أمال هذا بابٌ ومالٌ لم يُمِلْ هذا ساقٌ ولا قارٌ لانّه لم يبلغ من قوّة الامالة في بابٍ أن تمال مع حروف الاستعلاء قال ابو العبّاس لا تجوز الامالةُ في بابٍ ومالٍ لانّ لام الفعل قد تنقلب ياء وعين الفعل لا تنقلب قال ابو سَعيد السيرافيّ وقول سيبويه أمثلُ لانّ عين الفعل قد تنقلب ايضا فيما لم يُسمَّ فاعله نحو قِيلَ وعِيدَ المريضُ وقد تُنقَل بالهمزة فتُقْلَب الفه ياء في المستقبل نحو يُقِيل ويُقِيم قال سيبويه والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثرُ وأعمُّ في كلامهم وامّا عابٌ ونابٌ فمن الياء وعابٌ بمعنى عَيْبٍ فهو من الياء وكذلك نابٌ لقولهم في تكسيره أَنْيابٌ وفي الفعل يَنِيبُ وقوله هؤلاء من الواو راجعٌ الى العَشا والمَكا والكِبا فالعَشاء هو الطعام والعشا مقصورا وهو المراد ههنا مصدرُ الأَعْشَى وهو الذى لا يُبصِر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم امرأةٌ عَشْواء وامرأتان عَشْواوانِ وانّما سوّغ امالتَه كونُ الفه يصيرُ ياء في الفعل نحو قولك أَعْشاه اللهُ فعَشِيَ بالكسر يَعْشَى عَشًا وقالوا هما يعشيان ولم يقولوا يعشوان لانّ الواو لمّا صارت في الواحد ياء تُركت على حالها في التثنية فلمّا كانت تصير الى ما ذكرنا من الياء سوّغوا فيها الامالةَ وإن كان اصلها الواو وامّا المُكاء بالمدّ فهو الصَفير من قوله تعالى وَمَا كَانَ صَلَوتُهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً والمَكا بالفتح والقصر جُحْرُ الثعلب والأرنب فهو من الواو لقولهم في معناه مَكْوٌ قال الشاعر

* كم به من مَكْوِ وَحْشيّةٍ * قِيظَ في مُنْتَثَلٍ او شِيامْ *

والكِباء بالمدّ ضربٌ من البَخور والكِبا مقصورا الكُناسةُ وهو من الواو لقولهم كَبَوْتُ البيتَ وقالوا في التثنية كِبَوانِ وقالوا فيه كُبَةٌ وفي الجمع كُبُونَ وكُبِينَ ودخلها الامالةُ على التشبيه بما هو من الياء لانّها لامٌ واللامُ يتطرّق اليها التغييرُ الا ترى انك تميل غَزَا ولا تميل قَالَ وامّا الرِبا في البَيْع فهو من الواو لقولهم في التثنية رِبَوانِ وقالوا رِبَيانِ جعلوه من الياء وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في اوّله فاعرفه ›

فصل ٦٣١

قال صاحب الكتاب وقد امال قومٌ جادٌ وجَوادٌ نَظَرًا الى الاصل كما امالوا هذا ماشٍ في الوقف ›

طائفٌ وضامنٌ كما امالوا قاربٌ لفصل الحرف بينهما ومن العرب من لا يميل الاوّل فيقول هذا كافرٌ فينصب فى الرفع والنصب ويجعلونها بمنزلتها اذا لم يَحُلْ بينها وبين الالف شىءٌ كانّ الحرف المكسور بعد الالف ليس موجودا وقدّروا انّ الراء قد وليت الالفَ فصارت بمنزلةِ هذا حمارٌ ورأيت حمارا كما انّ الطاء فى ناشطٍ والقاف فى السَّمالِق كانّها تلى الالفَ فى منع الامالة واذا كانت الراء مجرورة فى الكافرِ ومكسورةً فى الكافرين أمالوا كانّ الراء تلى الالفَ فالامالةُ حسنة وليس تَحْسُنها فى الكافرين لانّ الكسر فى الكافرين لازمٌ للراء وبعدها ياءٌ والكافرُ لا ياء فيه وليست الكسرةُ بلازمة للراء الّا فى الخفض وفى الجمع تلزم فى الخفض والنصب والوقف يقولون مررت بقادرٍ فتغلب القافَ كما غلبتْها فى غارمٍ وصارمٍ قال ابو العبّاس وتركُ الامالة أحسنُ لقُرْب المستعلية من الالف وتراخى الراء عنها وانشد هذا البيت

* عَسَى اللّهُ يُغْنِى عن بِلادِ ابن قادرٍ ، بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ *

انشده ممالًا والنصبُ احسنُ لِما ذكرتُ لك فاعرفه ،

فصـــل ٦٣٥

قال صاحب الكتاب وقد شذّ عن القياس قولُهم الحَجّاجُ والنّاسُ مُمالَيْن وعن بعض العرب هذا مالٌ وبابٌ وقالوا العَشا والمَكا والكِبا وهؤلاء من الواو وامّا قولهم الرِّبا فلأجل الراء ،

قال الشارح امالةُ الحَجّاج انّما شذّت لانّها ليس فيها كسرةٌ ولا ياءٌ ونحوُهما من اسباب الامالة وانّما أُميل لكثرة استعماله فالامالةُ اكثرُ فى كلام العرب فحملوه على الاكثر هذا قول سيبويه وقال ابو العبّاس المبرّد انّما أمالوا الحجّاج اذا كان اسما عَلَما للفرق بين المعرفة والنكرة والاسمِ والنعتِ لانّ الامالة اكثرُ فى كلامهم وليس بالجنس والمرادُ امالته فى حال الرفع والنصب فى نحو هذا الحجّاجُ ورأيت الحجّاجَ فامّا اذا قلت مررت بالحجّاجِ فالامالةُ سائغةٌ وليست شاذّة لأجل كسرة الاعراب فهو بمنزلةِ مررت بمالِ زيد فامّا اذا كان صفة نحوَ قولك رجلٌ حجّاجٌ للرجل يُكْثِر الحجَّ او يغلب بالحجّة فانّه لا تسوغ فيه الامالةُ لفقد سببها الّا فى حال الجرّ وامّا النّاسُ فامالته فى حال الرفع والنصب شاذّة لعدم سبب الامالة والذى حسّنه كثرةُ الاستعمال والحملُ على الاكثر وامّا فى حال الجرّ فحسنٌ قال سيبويه على انّ اكثر العرب ينصب ذلك ولا يُميله وامّا مالٌ وبابٌ فالجيّد امالتهما فى حال الجرّ وامّا امالتُهما

غيرها من الحروف ودون المستعلية فى ذلك فاذا كانت مكسورة فهى تُقوِّى الامالة اكثرَ من قوّة غيرها من الحروف المكسورة لانّ الكسرة تتضاعف فهى من اسباب الامالة واذا كانت مضمومة او مفتوحة فالضمُّ والفتحُ يتضاعفان وهما يمنعان الامالةَ واذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غيرُ الراء لم تُمِلْ فى الرفع والنصب وذلك قولك هذا حمارك ورأيت حمارك فهذا نصبٌ ولولا الراء لكان ممّا يمال نحو عِمادٍ وكِتابٍ فالراء اذا كانت مفتوحة او مضمومة فى منع الامالة بمنزلة المتقدّمة فى نحو راشدٍ واذا جاءت بعد الالف مكسورةً أمالت الالفَ قبلها وكان أمرُها بالضدّ من ذلك المفتوحة والمضمومة لانّها تكون سببًا للامالة وذلك قولك مررت بحمارِك ومنه قوله تعالى وَٱنْظُرْ الى حِمَارِكَ وكذلك غارمٌ وعارفٌ فكأنّه الامالةُ ههنا ألزمُ منها فى عائدٍ ونحوه فإن وقع قبل الالف حرفٌ من المستعلية حسنت الامالةُ التى كانت تُمْنَع فى نحو قاسمٍ من أجل الراء فتقول طائفٌ وغائبٌ بالفتح ولا تميل لمكان المستعلى فى اوّله وتقول طارِدٌ وغارِمٌ فتُميله لاجل الراء المكسورة لانّها كالحرفَيْن المكسورَيْن فغلبتْ ههنا المستعلىَ كما غلبت المفتوحةُ على منع الامالة الكسرةَ والياءَ ونحوَهما من اسباب الامالة ولان حرف الاستعلاء اذا كان قبل الالف كان أضعفَ فى منع الامالة ممّا اذا كان بعده وذلك لانّه اذا تقدّم كان كالانحدار من عالٍ الى سافلٍ وذلك أسهلُ من العكس ولقوّة الراء المكسورة بتكريرها وضُعْفِ حرف الاستعلاء اذا تقدّم ساغت الامالةُ معه فلذلك تميل نحوَ قادرٍ وغارِبٍ ولا تميل نحو فارقٍ وسارقٍ وذلك لقوّة المستعلى اذا تأخّر وضُعْفه اذا تقدّم والراء المكسورةُ تغلب الراء المفتوحةَ والمضمومةَ اذا جامعتْهما نحوَ مِن قَرارِك وقُرًى قَوارِيرَ مِنْ فِضّةٍ وذلك لانّ الراء المفتوحة لم تكن أقوى فى منع الامالة من المستعلى وقد غلبت المكسورةُ فى نحو طارِدٍ وغارِمٍ قال سيبويه ولم تكن الراء المفتوحة التى قبل الالف بأقوى من حرف الاستعلاء واذا تباعدت هذه الراء عن الالف لم تُؤثّر قالوا هذا كافرٌ وهى المَنابِرُ فأمالوا ولم تمنع الراء الامالةَ كما منعت فى هذا حمارُك لتباعُدها عن الالف ففصل الحرفُ بينها وبين الالف ولم تكن فى القوّة كالمستعلية لانّ الراء وإن كانت مكرّرة فليس فيها استعلاء هذه الحروف لانّها من مخرج اللام وقريبةٌ من الياء ولذلك الألثغ يجعل مكانَها ياء فيقول فى بارَكَ اللّهُ لك بايَكَ اللّه لك ولم يميلوا مررت بقادرٍ لانّ الراء لمّا تباعدت من الالف بالفاصل بينهما لم يبق لها تأثيرٌ لا فى منع امالة ولا فى تسويغها فامالوا الكافِرون والكافرُ على ما ذكرنا ولم يعتدّوا بالراء وإن كانت مضمومة فى منع الامالة كما اعتدّوها اذا وليت الالفَ ولم يميلوا مررت بقادر للقاف كما لم يميلوا

هذه الافعال داعِيان الى الامالة الانقلابُ عن الياء وهو سببٌ قوىٌّ وقوّةُ تصرُّف الفعل فغُلب المستعلى فاعرفه ٭

فصـــل ٦٣٣

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضرِبَها زيدٌ فأمالوا وقالوا اراد ان يضربها قبلُ فنصبوا للقاف وكذلك مررت بِمَالِ قاسِمٍ وبِمِالِ مَلِقٍ ٭

قال الشارح المراد بذلك انّهم قد أجروا المنفصل مُجْرى المتّصل ومعنى المنفصل ان تكون الالف من كلمة والمستعلى من كلمة اخرى فيجريان مُجرَى ما هو من كلمة واحدة وذلك انّهم قالوا أراد ان يضرِبَها زيدٌ فأمالوا للكسرة قبلها وقالوا اراد ان يضربها قبلُ فنصبوا مع وجود المقتضى للامالة وهو كسرةُ الراء لأجل المانع وهو حرف الاستعلاء وهو القاف فى قبلُ وكذلك بمال قاسِمٍ وبمِال مَلِقٍ وإن كانا فى كلمتَيْن فانّهم أجروهما مجرَى ما هو من كلمة واحدة نحو عاقدٍ وناعقٍ ومَناشِيطَ ومنهم من يفرق بين المتّصل والمنفصل فأمال بمال قاسم كانّه لم يحفل بالمستعلى اذ كان من كلمة اخرى وصار كانّك قلت بمال وسكتّ فاعرفه ٭

فصـــل ٦٣٤

قال صاحب الكتاب والراء غيرُ المكسوره اذا وَلِيَتِ الالفَ منعتْ مَنْعَ المستعلية تقول رَاشِدٌ وهذا حِمَارُك ورأيت حِمَارَك على التفخيم والمكسورةُ امرها بالضدّ من ذلك يُمال لها ما لا يمال مع غيرها تقول طارِدٌ وغارِمٍ وتغلب غيرَ المكسورة كما تغلب المستعليةَ فتقول من قَرارِك وقُرًى كَانَتْ قَوارِيرَ فاذا تباعدت لم تُؤثِّر عند اكثرهم فامالوا هذا كافِرٌ ولم يُميلوا مررت بقَادِرٍ وقد فخّم بعضُهم الاوّلَ وامال الآخِرَ ٭

قال الشارح اعلم انّ الراء حرفُ تكرير فاذا نطقتَ به خرج كانّه متضاعفٌ وفى مَخْرَجه نوعُ ارتفاع الى ظهر اللسان الى مَخرج النون فُوَيْقَ الثَنايَا فاذا كان مفتوحا او مضموما منعت امالة الحرف نحوَ قولك هذا راشدٌ وهذا فِراشٌ فلم يميلوا وأجروه ههنا مجرى المستعلى لما ذكرناه ولانّهم لمّا نطقوا كانّهم تكلّموا براءَيْن مفتوحتَيْن فقويت على نصب الالف وصارت بمنزلة القاف فهى فى منع الامالة أقوى من

العرب فقالوا مناشيط لتراخى هذه الحروف عن الالف وهو قليل والكثيرُ النصب ،

قال صاحب الكتاب وإن وقعتْ قبل الالف بحرف وهى مكسورةٌ او ساكنةٌ بعد مكسور لم تمنع عند الاكثر نحوَ صِعابٍ ومِصْباحٍ وضِعافٍ ومِضْحاكٍ وطِلابٍ ومِطْعامٍ وظِماءٍ وإظْلامٍ وغِلابٍ ومِغْناجٍ وخِباثٍ واخْبِاثٍ وقِفافٍ ومِقْلاتٍ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ هذه الحروف من موانع الامالة لانّ الصوت يستعلى عند النُطْق بها الى اعلى الحنك والامالةُ تسفّلٌ وكان بينهما تنافٍ وهى مع ذلك اذا كانت بعد الالف كانت أدعى لمَنْع الامالة منها اذا كانت قبله لانّها اذا كانت بعد الالف كنتَ متصعّدا بالمستعلى بعد الانحدار بالامالة واذا كانت قبله كنت منحدرا بعد التصعّد بالحرف والانحدارُ أخفُّ عليهم من التصعّد وقد شبّهه سيبويه بقولهم صبقتُ فى سبقتُ وصُقْتُ فى سُقْتُ وصَوِيق فى سويق ولم يقولوا فى قَسْوَرٍ وقِسْتُ قَصْوَرٌ وقِصْتُ لانّ المستعلى اذا تقدّم كان أخفّ عليهم لانّك تكون كالمنحدر من عالٍ واذا تأخّر كنتَ مُصْعِدا بالمستعلى بعد التسفّل بالسين وهو أشقُّ فاذا وقعت قبل الالف بحرف وكانت مكسورة فانّها لا تمنع الامالة نحوَ صِعابٍ وضِعافٍ وكانت الامالةُ فيها حسنة لانّ الكسرة أدنى الى المستعلى من الالف والكسرةُ تُوهِى استعلاء المستعلى والنصبُ جيّد والامالةُ اجود فلو كان المستعلى بعد الكسرة لم تجز الامالةُ لانّ المستعلى اقربُ الى الالف وهو مفتوح وذلك قولك حِقابٌ ورِصاصٌ فيمن كسر الراء وكذلك لو كانت ساكنةٌ بعد مكسور لم تمنع عند الاكثر نحوَ مِصْباحٍ ومِطْعامٍ لانّ المستعلى هنا لا يُعتدّ به لسكونه فهو كالمَيّت الذى لا يُعتدّ به فصار من جملة المكسور المتقدّمِ عليه لانّ محلّ الحركة بعد الحرف على الصحيح من المذهب فهى مجاورةٌ للساكن فصارت الكسرة كانّها فيه الا ترى انّهم قالوا مُؤْسَى فهمزوا الواو لمجاورة الضمّة وأجروها مجرى المضمومة نفسِها فجرت مجرى صِعابٍ وضِعافٍ فى جواز الامالة هذا هو الكثير وقد ذهب بعضهم الى منع الامالة وأجرى على الساكن حُكْمَ المفتوح بعده فمَنَعَه من الامالة كما يُمْنَع قَوائمُ والوجهُ الاوّل وقوله الّا فى بابِ رَمَى وبَاعَ يريد انّ هذه الحروف لا تمنع الامالةَ اذا كانت فاءً مفتوحةً من فعلٍ معتلِّ العين او اللام بالياء نحوِ طابَ وخافَ وقَلَى وطَغَى فما كان من ذلك فانّه يمال لانّ ألفه منقلبة عن ياء وهو سببٌ قوىٌّ فغلب المستعلى مع قوّة تصرّف الفعل وليست كألف فاعلٍ لانّ هذه الالف أصلىٌّ وتلك منقلبةٌ عن ياء وكذلك ما كان من بابِ غَزَا وعَدَا اى إن كان معتلّ اللام بالواو نحوَ صَغا وضَغا لانّ هذه اللام تصير ياء كما ذكرنا فى أُغْزِيَتْ وغُزِىَ ففى

يشكل الحرفَ غيرَ ذلك أملته بالحرف اليه وهذه الحروفُ منفتحةُ المَخارج فلذلك وجب الفتحُ معها ورُفضت الامالة هنا من حيث اجتُلبت فيما تقدّم من المواضع التى تُمْنَع فيها الامالة ان تكون مفتوحةً قبل الالف نحوُ صاعِدٍ وضامن وطائف وظالم وغائب وخامد وقاعد فهذه الالف فى جميع ما ذكرناه منصوبةٌ غيرُ ممالة لِما ذكرناه من إرادة تجانُس الصوت لا سيّما وهى مفتوحةٌ والفتحُ ممّا يزيدها استعلاءً قال سيبويه لانّها اذا كانت ممّا يُنْصَب مع غير هذه الحروف لزمها النصبُ مع هذه الحروف قال ولا نعلم احدا يُميل هذه الالفَ الّا من لا يوثَق بعربيّته وكذلك اذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الالف يريد انّ النصب كان جائزا فيها مع سبب الامالة فهو مع هذه الحروف لازمٌ وذلك قولك عاصمْ وعاضدٌ وعاطلٌ وواغلٌ وناخلٌ وناقفٌ فهذا كلّه غيرُ ممال وقد شبّهه سيبويه بقولهم صبقت فى سبقت حيث ارادوا المشاكلة والعملَ من وجه واحد اذ كانت السين مهموسة والقافُ مجهورة مستعلية فقاربوا بينهما بأن أبدلوا منها أقربَ الحروف اليها وهى الصاد لانّها تُقارِبها فى المخرج والصفير وتقارب القافَ فى الاستعلاء وإن لم تكن مثلها فى الإطباق وكذلك إن كانت بعد الالف بحرف نحوَ ناشص وهو المرتفعُ يقال نشص نشوصًا اى ارتفع وعارِضٌ وهو السحاب المعترض فى الأُفُق والعارضُ الـنـابُ والضِرْسُ الذى يليه وناشطٌ من قولهم نشِط الرجلُ ينشَط نَشاطًا وهو كالمَرَح وباهظ من قولهم بَهَظَهُ الحِمْلُ يقال شىءٌ باهظٌ اى شاقٌ ونابغٌ من قولهم نَبَغَ اى ظَهَرَ ونافخٌ ونافقٌ فاعلٌ من نَفَقَ البَيْعُ اى راجَ فهذا وما كان مثله نصبٌ غيرُ مُمال ولا يمنعه الحاجزُ بينهما من ذلك كما لم يمنع السينَ من انقلابها صادا الحرفُ وهو الباء فى قولك صبقت فى معنَى سبقت ولا يميل ذلك احدٌ من العرب الّا مَن لا يوثق بعربيّته هذا نصُّ سيبويه وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفَيْن نحوَ مَفارِيضَ وهو جمعُ مِفْراضٍ لِما يُقْطَع به ومَعارِيضَ وهو التَوْرِيَةُ بالشىء عن الشىء وفى المَثَل إنّ فى المعـاريـض لَمندوحةً عن الكذب ومَناشِيط وهو جمع مَنْشوطٍ مِن نَشَطَ العُقْدَةَ اذا ربطها ربطًا يسـهـل انحلالَها ويجوز ان يكون جمع مِنْشاط للرجل يكثر نشاطُه ومَواعِيظ جمع مَوْعُوظ مفعول من الوَعْظ الذى هو النصح ومَبالِيغ جمع مَبْلُوغ من قولهم قد بلغتُ المكانَ اذا وصلتَ اليه فالمكانُ مبلوغٌ والواصلُ اليه بالغٌ ومنه قوله تعالى لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ الَّا بِشِقِّ ٱلْأَنْفُسِ ومَنافِيخ جمع مِنْفاخٍ وهو ما يُنْفَخ به كالكِير للحدّاد ومَعالِيق جمع مِعْلاقٍ وهو كالكَلُّوب فهذا ايضا ونحْوه ممّا لا يُمال وإن كان بينهما حرفان كما لم يمتنع السين من الصاد فى صَوِيق وصِراط وقد أمال هذا النحوَ قومٌ من

مكسورٌ فى هِبْتُ وبِعْتُ وليس فى ذوات الواو الّا علّةٌ واحدةٌ وهو الكسرُ لا غير فامّا اذا كانت بنات الواو على فَعَلَ او فَعُلَ لم تُمَلْ فعلا كانت او اسما فالفعلُ قال وطال والاسمُ بابٌ ودارٌ ان كانت العين واوا ولبست بفَعِلَ كخِفْتُ كانّهم يفرقون بين ما فعلتُ منه مكسورُ الفاء نحوُ خِفْتُ ونِمْتُ وبين ما فعلتُ منه مضموم الفاء نحوُ قُلْتُ وطُلْتُ وليس ذلك فى الاسماء ؛

فصـــل ٦٣١

قال صاحب الكتاب وقد امالوا الالفَ لألفٍ مُمالةٍ قبلها قالوا رأيتُ عِمادا ومِعْزانا ؛

قال الشارح وقد أمالوا الالف لالف ممالة قبلها فقالوا رأيت عِمادا ومِعْزانا وحسبتُ حِسابا وكتبتُ كِتابا أجروا الالف الممالة مجرى الياء لقُرْبها منها فأجنحوا الالفَ الاخيرةَ نحوَ الياء والفتحةَ قبلها نحو الكسرة كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الالف والفتحة والغرضُ من ذلك تناسبُ الاصوات وتقاربُ أجراسها فاعرفه ؛

فصـــل ٦٣٢

قال صاحب الكتاب وتمنع الامالةَ سبعةُ احرف وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف اذا وَلِيَتِ الالفَ قبلها او بعدها الّا فى باب رَمَى وباعَ فانّك تقول فيهما طابَ وخافَ وصَغى وطَغى وذلك نحوُ صَاعِد وعَاصِم وضَامِن وعَاضِد وطَائِف وعَاطِس وظَالِم وعَاظِل وغَائِب ووَاغِل وخَامِد ونَاخِل وقَاعِد ونَاقِف او وقعتْ بعدها بحرف او حرفين كنَاشِص ومَقَارِيص وعَارِض ومَعَارِيض ونَاشِط ومَنَاشِيط وبَاهِظ ومَوَاعِيظ ونَابِغ ومَبَالِيغ ونَافِخ ومَنَافِيخ ونَافِق ومَعَالِيق ؛

قال الشارح هذه الحروف من موانع الامالة وهى تمنع الامالة على أوصاف مخصوصة وانّما منعت الامالـةَ لانّها حروفٌ مستعليَةٌ ومعنى الاستعلاء ان تصعد الى الحَنَك الأَعْلى الّا انّ أربعة منها تستعلى بإطباقٍ وهى الصاد والضاد والطاء والظاء ومعنى الإطباق ان ترفع ظهرَ لسانك الى الحنك الاعلى فينطبق على ما حاذاه من ذلك وثلاثةٌ منها مستعليةٌ من غير إطباق وهى الغين والخاء والقاف والالفُ اذا خرجتْ من موضعها اعتلت الى الحنك الاعلى فاذا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ والياء عليها اذ معنى الامالة ان يقرب الحرفُ ممّا يُشاكله من كسرة او ياء فاذا كان الذى

كانت رابعةً طرفًا فامالتُها جائزةٌ وهى التى تختار ولا تخلو من ان تكون لامًا او زائدةً فاذا كانت لاما فلا تخلو من ان تكون منقلبة من ياء من نحو مَرْمًى ومَسْعًى ومَلْهًى ومَغْزًى فامّا مرمًى ومسعًى فهو من رَمَيْتُ وسَعَيْتُ وملهًى ومغزًى فإنّهما وإن كانا من لَهَوْتُ وغَزَوْتُ فإنّ الواو ترجع الى الياء لوقوعها رابعةً ولذلك تظهر فى التثنية فتقول مِلْهَيانِ ومَغْزَيانِ وكلّما ازدادت الحروفُ كثرةً كانت من الواو أبعدَ او تكون الالفُ زائدةً للتأنيث او للالحاق وحَقُّ الزائد ان يُحْمَل على الاصل فيُجْعَل حكمه حكمَ ما هو من الياء اذ كانت ذواتُ الواو ترجع الى الياء اذا زادت على الثلاثة وذلك نحوُ حُبْلَى وسَكْرَى الامالةُ فيهما سائغةٌ لانّ الالف فى حكم الياء الا ترى انّها تنقلب ياءً فى التثنية نحو قولك حبليان وسكريان وفى الجمع السالم نحو حبليات وسكريات ولو اشتققتَ منهما فعلًا لكان بالياء نحوَ حبليتُ وسكريتُ وكذلك ما زاد من نحو سَكَارَى وشُكَاعَى فامّا المُلْحَقة من نحو أَرْطًى ومِعْزًى وحَبَنْطًى فكذلك الا تراك تقول فى التثنية أَرْطَيَانِ ومِعْزَيانِ وحَبَنْطَيانِ كلٌّ هذا يرجع الى الياء ولذلك يُمال فهذا حكمُ الالف اذا كانت رابعة مقصورة او على اكثر من ذلك اسما كانت او فعلا وامّا اميلت العُلَى وهو اسمٌ على ثلثة احرف من الواو لقولهم العُلْيَا فالالفُ التى فى العُلَى تلك الياء التى فى العُلْيَا لكنّه لمّا جُمع على الفُعَل قُلبت الياء ألفًا فهو كقولهم الكُبَر من الكُبْرَى والفُضَل من الفُضْلَى فاعرفه ،

فصـــل ٦٣٠

قال صاحب الكتاب والمتوسّطة إن كانت فى فعل يقال فيه فَعِلْتُ كطابَ وخافَ أُميلت ولم يُنْظَر الى ما انقلبتْ عنه وإن كانت فى اسم نُظر الى ذلك فقيل نابٌ ولم يُقَلْ بابٌ ،

قال الشارح الالف المتوسّطة اذا كانت عينا فلا تخلو من ان تكون من واو او ياء فاذا كانت منقلبة من ياء ساغت الامالةُ فيها فى اسم كانت او فعلٍ فتقول فى الاسم نابٌ وعابٌ لانّهما من الياء لقولهم فى جمع ناب أَنْيابٌ وعابٌ بمعنى العَيْب وتقول فى الفعل باتَ وصارَ الى كذا وهابَ وانّما أُميلت هنا لتدلّ على انّ العين من الياء ولانّ ما قبلها ينكسر فى بِتُّ وصِرْتُ وهِبْتُ واذا كانت منقلبة من واو فإن كان فعلا على فَعِلَ كعَلِمَ جازت الامالةُ نحوُ قولك خافَ وماتَ فى لغة من يقول مَاتَ يَمَاتُ لانّ ما قبل الالف مكسورٌ فى خِفْتُ ومِتُّ ومن قال مَاتَ يَمُوتُ لم يُجِز الامالةَ فى قوله وكذلك فى نظائره من نحو قال وقام وقرأ القرّاء لِمَنْ خَافَ مَقَامِى الّا انّه فيما كان من الياء أَحسنُ لانّ فيه علّتَيْنِ كونُه من الياء وهو

فصــل ٩٢٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا الالف المنفصلة مجرى المتّصلة والكسرةَ العارضةَ مجرى الاصليّة حيث قالوا درستُ عِلْما ورأيتُ زَيْدا ومررتُ بِبابه وأُخذتُ مِن مالِه ،

قال الشارح يريد انّهم أجروا المبدلة من التنوين مجرَى ما هو من نفس الكلمة وجعلها منفصلة من الاسم لانّها ليست لازمة اذ كانت من أعراض الوقف فتُميلها نحوَ قولك درست عِلْما ورايت زَيْدا كما تقول عِماد وشَيْبان وقالوا اخذت من مالِه ووقفت بِبابِه فأمالوا الالف لكسرة الاعراب وهى عارضة تزول عند زوال عاملها وحدوثِ عاملٍ غيرِه لكنّهم شبّهوها بكسرة عين فاعِلٍ بعد الالف وذلك انّ الغرض من الامالة انّما هو مشاكَلةُ أجراس الحروف والتباعدُ من تَنافيها وذلك امرٌ راجعٌ الى اللفظ لا فرقَ فيه بين العارض واللازم الّا انّ الامالة فى نحو عائِد وسالِم وعِماد اقوى من الامالة هنا لانّ الكسرة هناك لازمةٌ وهى فى مالِه وبابِه عارضةٌ الا ترى انّها تزول فى الرفع والنصب والرفعُ والنصبُ لا امالةَ فيه كما لا امالة فى آجُرٍّ وتابَلٍ فاعرفه ،

فصــل ٩٢٩

قال صاحب الكتاب والالف الآخرة لا تخلو من ان تكون فى اسم او فعل وأن تكون ثالثةً او فوق ذلك فالتى فى الفعل تُمال كيف كانت والتى فى الاسم إن لم يُعْرَف انقلابها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً وتُمال رابعةً وانّما أُميلت العُلى لقولهم العُلْيَا ،

قال الشارح الالف اذا كانت فى آخِرِ الكلمة فلا تخلو من ان تكون منقلبة عن واو او ياء فإن كانت منقلبة من ياء فى اسم او فعل فامالتُها حسنةٌ وذلك قولك فى الفعل رَمى قَضى سَعى وفى الاسم فَتًى ورَحًى لانّ اللام هى التى يُوقَف عليها وإن كانت من الواو فإن كان فعلًا جازت الامالة فيه على قُبْحٍ نحوُ قولك غَزا دَعا عَدا لانّ هذا البناء قد يُنْقَل بالهمزة الى أَفْعَلَ فيصير واوه ياءً لانّ الواو اذا وقعت رابعةً صارت ياءً نحوَ أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ فتقول أَغْزى وأَدْعى بالامالة وايضا فانّه قد يُبنى لما لم يسمّ فاعلُه فيصير الى الياء نحوَ غُزِىَ ودُعِىَ فتخيّلوا ما هو موجود فى الحكم موجودا فى اللفظ فان كان اسما نحو عَصًا وقَفًا ورَحًا لم تُمَلْ الفه لانّها لا تنتقل انتقالَ الافعال لانّ الافعال تكون على فَعَلَ وأَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ وفَعَّلَ والاسماء لا تتصرّف هذا التصرّف فلا يكون فيها امالةٌ هذا اذا كانت ثالثةً فامّا اذا

وصِرْت ليس بأصلٍ وهو فى هاب اصلٌ وكذلك ان كان من فعلٍ بكسر العين وألفُه منقلبة من واو نحوَ خاف زيدٌ من كذا فامّا مِعْزًى وحُبْلَى فيسوغ فيهما الامالةُ لقولك حُبْلَيَانِ ومِعْزَيانِ وسيوضح امرُهما بالكشف من هذا البيان،

فصــل ٩٢٧

قال صاحب الكتاب وانّما تُؤثِّر الكسرة قبل الالف اذا تقدّمتْه بحرف كعِماد او بحرفين أوّلُهما ساكنٌ كشِمْلال فاذا تقدّمتْ بحرفين متحرّكين او بثلثةِ احرف كقولك اكلتُ عِنَبًا وفتلتُ قِنَّبًا لم تؤثِّر وامّا قولهم يريد ان ينزِعَها وبضربَها وهو عِنْدَها وله دِرْهَمانِ فشاذٌّ والذى سوّغه انّ الهاء خفيّةٌ فلم يُعتدَّ بها،

قال الشارح يريد انّ الكسر من مقتضيات الامالة وإن كان بين الالف والكسرة حرفٌ متحرّكٌ نحوُ عِماد وجِبال لانّ الميم من عماد مفتوحةٌ والفتحةُ ايضا تُمال الى الكسرة لامالة الالف فكانّها من الالف وليست شيئًا غيره وكذلك لو فصلتَ بينهما بحرفَيْن الاوّلُ منهما ساكنٌ نحوَ سِرْبال وشِمْلال لانّ الساكن لا يُحْفَل به وأنّه ليس بحاجزٍ قويّ فصار كانّك قلت سِبال وشِمال ومثله هو مِنّا وانّا للّه وانّا اليه راجعون الامالةُ فيه جيّدةٌ وكذلك قالوا صَوِيقٌ وهم يريدون سَوِيقًا فقلبوا السين صادا للقرب من القاف وبينهما حرفان الاوّل متحرّكٌ والثانى ساكنٌ وفى الجملة كلّما كانت الكسرة او الياء أقربَ الى ألفه فالامالةُ ألزمُ له والنصبُ فيه جائزٌ فإن كان الفاصل بينهما حرفَيْن متحرّكَيْن نحوَ قولك أكلتُ عِنَبًا وفتلتُ قِنَّبًا لم تسغ الامالةُ لتباعُد الكسرة من الالف فامّا قولهم يريد ان ينزِعَها وأن يضرِبَها فقليلٌ والذى سوّغه انّ الهاء خفيّةٌ فكانت كالمعدومة فصار اللفظ كانّه يريد ان يَنْزِعَا وان يَضْرِبَا فأمالوا الالفَ للكسرة كما أمالوها فى عماد فلذلك لا تمال فى نحوِ لم يَعْلَمَا لعدم الكسرة فامّا قولهم له دِرْهَمانِ فأمالوا ههنا ايضا وهو قليل والذى حسّنه كونُ الراء ساكنةً فلم يكن حاجزا حصينا والهاءُ خفيّةٌ فهى كالمعدومة لخفائها وقد تقدّم الكلام عليها فى فصل الاسم ولبيس شىء من ذا تمال ألفُه فى الرفع فلا يقال هو يَضْرِبُها ولا يَقْتُلُها وذلك انّه وقع بين الالف والكسرة ضمّةٌ فصارت حاجزا فاعرفه،

وهو الميمُ تُمال فتحُها الى الكسرة لأجل انكسار العين فى عماد وكذلك شِمْلال تُميل فتحةَ اللام منه لكسرة شين شِمْلال ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً لسكونها فهى حاجزٌ غيرُ حصين فصارت كانّها غيرُ موجودة فإذًا قولك شملال كقولك شِمالٌ واذا كانوا قد قالوا صبغت فى سبغت فقلبوا السين صادا مع قـوّة الحاجز لتحرُّكه وقالوا صراطٌ والاصل سراطٌ فلأَنْ يجوز فيما ذكرناه كان أولى وقالوا عالِمٌ فأمالوا للكسرة بعدها كما أمالوا للكسرة قبلها الّا انّ الكسرة اذا كانت متقدّمة على الالف كانت أدعى للامالة منها اذا كانت متأخّرة وذلك انّها اذا كانت متقدّمة كان فى تقدّمها تسفّلٌ بالكسرة ثمّ تصعد الى الالف واذا كانت الكسرة بعد الالف كان فى ذلك تسفّلٌ بعد تصعّدٍ والانحدارُ من عالٍ اسهلُ من الصعود بعد الانحدار وإن كان الجميع سببًا للامالة واعلم انّه كلّما كثرت الكسراتُ كان أدعى للامالة لقوّة سببها ومتى بعُدت عن الالف ضعُفت لانّ للقُرب من التأثير ما ليس للبُعْد ولاجتماع الاسباب حكمٌ ليس لانفرادها فاذًا الامالةُ فى جِلْبّاب أقوى من امالة شِمْلال لانّ الكسرتين اقوى من الكسرة الواحدة وامالةُ عماد اقوى من امالة شملال لقرب الكسرة من الالف وامالة شملال اقوى من امالة أكلتُ عِنَبًا لقوّة الحاجز بالحركة وامالةُ أكلت عنبا اقوى من امالة دِرْهَمانِ لانّ بين كسرة الدال من درهمان وبين الالف منها ثلثةَ احرف فلمّا كانت الكسرة أقرب الى الالف فالامالةُ له ألزمُ والنصب فيه جائزٌ وكلّما كثُرت الكسرات والياءات كانت الامالة فيه احسن من النصب وقالوا شَيْبانُ وقَيْسُ عَيْلانَ وشوكُ السَيالِ وهو شجرٌ والضَياحِ وهو لَبَنٌ فأمالوا ذلك لمكان الياء وقالوا رأيتُ زيدًا فأمالوا وهو أضعف من الاوّل لانّ الالف بدلٌ من التنوين وأهلُ الحجاز لا يميلون ذلك ويفتحونه فامّا الياء الساكنة اذا كان قبلها حركةٌ من جنسها نحوَ دِيباجٍ ودِيماس فانّ الامالة فيه اقوى من امالتها اذا لم يكن ما قبلها حركةً من جنسها من نحو شَيْبانَ وعَيْلانَ لانّ الاوّل فيه سببان الكسرةُ والياء والثانى فيه سببٌ واحدٌ والامالةُ للياء الساكنة من نحو شيبان وعيلان اقوى من الامالة للياء المتحرّكة من نحو الحَيَوان والمَيَلان لانّ الساكنة اكثرُ لينًا واستثقالًا فكانت ادعى للامالة والامالةُ للياءَيْن نحوُ كَيّال وبَيّاع اقوى من الياء الواحدة نحوِ البَيان وشوكِ السَيالِ لانّ الياءَيْن بمنزلة علّتَيْن وسببَيْن وإمالةُ ما الياء فيه مُجاوِرةٌ للالف من نحو السَيالِ والبَيان اقوى من امالة ما تباعدتْ عنه ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عـن ياء او مكسورٍ فمثالُ الاوّل قولك فى الاسم نابٌ وعابٌ وفى الفعل صارَ بمكانِ كذا وكذا وباعَ وعابَ انّما أُميلت ههنا لتدلّ انّ الاصل فى العين الياء وأنّها مكسورة فى بِعْت وصِرْت وهِبْت الّا انّ الكسر فى بِعْت

التى بعدها لانّ الالف تابعةٌ للحركة فكانّها تصير حرفا ثالثا بين الالف والياء ولذلك عدّوها مع الحروف المستحسنة حتى كملت حروفُ المُعْجَم خمسةً وثلثين حرفا كانّهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا فى الادّغام وقرّبوا بعضَها من بعض نحوَ قولك فى مَصْدَرٍ مَزْدَرٌ فقرّبوا الصاد من صوت الزاء ليتناسب الصوتان ولا يتنافرا وذلك انّ الصاد مُقارِبةُ الدال فى المخرج وبينهما مع ذلك تنافٍ وتباينٌ فى الاحوال والكيفيّة وذلك انّ الصاد مهموسة والدال مجهورة والصاد مستعلية مُطْبِقة والدال ليست كذلك والصاد رِخْوَةٌ والدال شديدة والصاد من حروف الصفير والدال ليست كذلك فلمّا تباينا فى الاحوال هذا التباينَ أرادوا ان يفرقوا بينهما فى بعض الاحوال على حدّ تقارُبهما فى المخرج استثقالًا لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المباينة فأبدلوا من الصاد الزاء لانّها من مخرجها وهما من حروف الصفير وتُوافِق الدالَ فى الجَهْر فيتناسب الصوتان ولا يختلفان ونحوُ ذلك قراءةُ من قرأ زِراطٌ فى صِراط وقالوا لم يُحْرَمْ مَن فُزْدَ له والمراد فُصِدَ لانّ العرب كانت اذا جاء أحدَهم ضَيْفٌ ولم يحضرهم قِرًى فصدوا بعضَ الابل وشرب الضيفُ من ذلك الدَمِ فلم يُحْرَم لانّه وجد ما يسُدّ مَخْمَصَتَه وكذلك فى الامالة قرّبوا الألف من الياء لانّ الالف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب أسفلَه وأدناه فتنافرا ولمّا تنافرا أُجنحت الفتحةُ نحوَ الكسرة والالفُ نحوَ الياء فصار الصوتُ بين بين فاعتدل الامرُ بينهما وزال الاستثقالُ الحاصل بالتنافر فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وسببُ ذلك أن تقع بقُرْب الالف كسرةٌ او ياءٌ او تكونَ هى منقلبةً عن مكسور او ياء او صائرةً ياءً فى موضع وذلك نحوُ قولك عمادٌ وشِمْلال وعالِم وسَيال وشَيْبانُ وهابَ وخافَ ونابٌ ورَمى ودَعا لقولك دُعِىَ ومِعْزى وحُبْلى لقولك مِعْزَيانِ وحُبْلَيانِ ،

قال الشارح اعلم انّ الامالة لها اسبابٌ وتلك الاسبابُ ستّةٌ وهو ان يقع بقرب الالف كسرةٌ او ياءٌ قبله او بعده او تكون الالف منقلبة عن ياء او كسرة او مُشْبِهة للمنقلب او يكون الحرفُ الذى قبل الالف يُكْسَر فى حال وأماله لامالته فهذه اسبابُ الامالة وهى من الاسباب المُجوِّزة لا المُوجِبة الا ترى انّه ليس فى العربيّة سببٌ يوجب الامالةَ لا بدّ منها بل كلُّ مُمال لعلّة فلك أن لا تُميله مع وجودها فيه ونحوُ ذلك ممّا هو علّةٌ للجَواز الواوُ اذا انضمّت ضمًّا لازمًا نحوَ وُقِّتت وأُقِّتت ووُجُوهٌ وأُجُوهٌ فانضمامُ الواو امرٌ يُجوِّز الهمزةَ ولا يُوجِبها فمثالُ الاوّل وهو ما أُميل للكسرة قولك فى عِمَادٍ عِمادٌ وفى شِمْلَالٍ شِمْلالٌ وفى عَالِمٍ عالِمٌ فالكسرةُ فى عِماد هى التى دعتْ الى الامالة لانّ الحرف الذى قبل الالف

الفاعل كذلك لا يحسن حذفُ ما اقيم مقامه   وقال وذلك نحوُ الامالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين فانّ هذه الاشياء تتوارد على الاسم والفعل والحرف فالامالةُ تكون فى الاسم نحو عِماد وكِتاب وفى الفعل نحو سَعِى ورَمى وقد جاءت فى الحرف ايضا نحو بَلى ويا فى النداء وكذلك الوقف فانّه يكون فى الاسم والفعل والحرف وكذلك تخفيف الهمزة والتقاء الساكنين على ما سيَرِد فى موضعه ان شاء الله ؞

ومن اصناف المشترك الامالةُ

فصـــل ٦٣٦

قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسمُ والفعلُ   وهى أن تَنْحُوَ بالالف نحوَ الكسرة لِيَتجانس الصوتُ كما أشربتَ الصادَ صوتَ الزاى لذلك ؞

قال الشارح اعلم انّ الامالة مصدرُ أَمَلْتُهُ أُميلُه إمالةً والمَيْلُ الانحراف عن القصد يقال منه مال الشىء ومنه مال الحاكمُ اذا عدل عن الاستواء وكذلك الامالةُ فى العربيّة عدولٌ بالالف عن استوائه وجنوحٌ به الى الياء فيصير مَخْرجه بين مخرج الالف المفخّمة وبين مخرج الياء وبحسب قُرْب ذلك الموضع من الياء تكون شدّةُ الامالة وبحسب بُعْده تكون خفّتُها والتفخيمُ هو الاصل والامالةُ طارئةٌ والذى يدلّ انّ التفخيم هو الاصل انّه يجوز تفخيمُ كلّ مُمال ولا يجوز امالةُ كلّ مفخَّم وايضا فانّ التفخيم لا يحتاج الى سبب والامالةُ تحتاج الى سبب   والامالة لغةُ بنى تميم والفتحُ لغةُ اهل الحجاز قال الفرّاء اهلُ الحجاز يفتحون ما كان مثلَ شاءَ وخافَ وجاءَ وكادَ وما كان من ذوات الياء والواو قال وعامّةُ اهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون الى الكسر من ذوات الياء فى هذه الاشياء ويفتحون فى ذوات الواو مثلِ قالَ وجالَ   والمُمال كثيرٌ فى كلام العرب فمنه ما يكون فى كثرة الاستعمال تفخيمُه وامالتُه سواءً ومنه ما يكون احدُ الامرين فيه اكثرَ واحسنَ وكان عاصمٌ يُفْرِط فى الفتح وحمزةُ يفرط فى الكسر وأحسنُ ذلك ما كان بين الكسر المُفْرِط والفتح المفرط   والغرضُ من الامالة تقريبُ الاصوات بعضِها من بعض لضربٍ من التشاكل وذلك اذا ولى الالفَ كسرةٌ قبلها او بعدها نحوَ عِماد وعالِم فيُميلون الفتحة قبل الالف الى الكسرة فيميلون الالف نحوَ الياء فكما انّ الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الالف

القسم الرابع فى المشترك

فصل ٦٣٥

قال صاحب الكتاب المشترك نحوُ الإمالة والوَقْف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرِها ممّا يَتوارد فيه الأضربُ الثلثةُ او اثنان منها وانا أُورِدُ ذلك فى هذا القسم على نحو الترتيب المارّ فى القسمَيْن معتصمًا بحَبْلِ التوفيق من ربّى بريئًا من الحَوْلِ والقوّة الّا به،

قال الشارح هذا القسم الرابع آخِرُ أقسام الكتاب وهو أعلاها وأشرفُها اذ كان مشتملا على نُكَت هذا العلم وتصريفه وأكثرُ الناس يضعف عن الاحاطة به لغموضه والمنفعةُ به عامّةٌ وقد سمّاه المشترَك لانّه قد يشترِك فيه القُبُلُ الثلاثُ أعنى الاسم والفعل والحرف او اثنان منها وفى تسميته بالمشترَك نَظَرٌ لانّ المشترك اسمُ مفعولٍ وفعلُه اِشْتَرَكَ ولا مفعولَ له اذ كان لازما ولا يُبْنَى من اللازم فعلٌ للمفعول الّا ان يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جارّ ومجرور او ظرف او مصدر وأحملُ ما يُحْمَل عليه ان يكون أراد المشترَك فيه وحذف حرفَ الجرّ وأسند اسم المفعول الى الضمير فصار مرفوعا به وامّا ان يكون قد حذف الجارّ والمجرور معًا فليس بالسهل لانّ ما اقيمَ مقام الفاعل يجرى مجرى الفاعل فكما لا يحسن حذفُ

نحوَ قالَ مَثَلًا ويَقُولُ ومِنَ ٱلعامِ فان كان مفتوحا أَلحقتَه أَلِفًا نحوَ قالَا وإِن كان مضموما أَلحقتَه واوًا نحو يقُولُو وفى المكسور ياء نحو مِن العامِى اذا تَذكّر ولم يرد ان يقطع فإِن كان الحرف الموقوف عليه ساكنا نحوَ لام المعرفة فى الغلام والرجل فإِنّه تكسرها تشبيهًا بالقافية المجرورة اذا وقع حرفُ رَوِيّها حرفا ساكنا صحيحا نحوَ قوله * وكأَنْ قَدِى * لانّ قَدْ اذا لقيها ساكنٌ بعدها تُكْسَر نحوَ قولك قَدِ ٱحْمَرَّ البُسْرُ وقَدِ انطلق الرجلُ ولو وقعت مِنْ قافيةً لأُطلقت الى الفتح وكان زيادةُ الإِطلاق أَلفًا وقد يجوز إِطلاقُها الى الكسر فتكون الزيادة ياء الّا انّ مِنْ قد تُفْتَح فى نحو قولك مِنَ الرجل وتُكْسَر فى نحو مِنِ ٱبْنك فتقول فى القافية المنصوبة مَنَا وفى القافية المجرورة مَنِى فعلى هذا تقول فى التذكّر قَدِى فى قَدْ قامَ او قَدْ قَعَدَ وكذلك كُلّ ساكن وقفتَ عليه وتذكّرتَ بعده كلاما فإِنّك تكسره وتُشْبِع كسرتَه للاستطالة والتذكّرِ اذا كان ممّا يُكْسَر اذا لقيه ساكنٌ بعده فإِن كان الساكن ممّا يكون فى وقت مضموما وفى وقت مفتوحا ووقفتَ عليه متذكّرا أَلحقتَ ما يكون مضموما واوًا وما يكون مفتوحا أَلفًا فتقول ما رأيته مُذُو اى مذ يومُ كذا لانّ مُذُ اذا لقيها ساكنٌ بعدها ضُمّت لانّ الاصل فى مُنْذُ الضمُّ وتقول عجبت مِنَا بأَلف فى مِن زيد ونحوه لانّك تقول مِنَ الرجل ومِنَ الغلام فتفتحه ومَن كانت لغتُه الكسرَ نحوَ مِنِ الغلام قال متذكّرا مِنِى فحكمُ التذكّر فى هذا الباب حكمُ القافية والجامعُ بينهما انّ القافية موضعُ مَدّ واستطالة كما انّ التذكّر موضع استشرافٍ وتطاوُلٍ الى المتذكَّر وحكى سيبويه هذا سَيْفُنِى يريد هذا سيفٌ حادٌّ او ماضٍ او نحوهما من الصفات فنَسِىَ ومَدَّ متذكّرا اذ لم يرد ان يقطع اللفظ وكان التنوين حرفا ساكنا فكُسر كما كُسر ذاك وقد قال سيبويه سمعنا من يوثق به يقول ذلك انتهى الكلام على قسم الحروف وهو القسم الثالث ويتلوه المشترك والحمد لله ربّ العالمين ولا حول ولا قوّة الّا بالله العلىّ العظيم ☆

فصــــل ٦٢٢

قال صاحب الكتاب وتُتْرَك هذه الزيادة فى حال الدرج فيقال أَزيدًا يا فتى كما تُركت العلاماتُ فى مَنْ حين قلت مَن يا فتى ء

قال الشارح قد تقدّم انّ مدّة الانكار من زيادات الوقف فلا تثبت فى الوصل فهى نظيرةُ الزيادة فى مَنْ اذا استفهمتَ عن النكرة فى الوقف فى نحوِ مَنُو ومَنَا ومَنِى فاذا قيل لقيتُ زيدًا قيل فى جوابه أزيدًا يا فتى تركتَ العلامة من زيد لوَصْلك ايّاه بما بعده كما تركتَ حروف اللين فى مَنُو ومَنَا ومَنِى اذا وُصل بما بعده ولا تدخل هذه العلامةُ فى يَا فَتَى لانّه ليس من حديث المسـؤل فتُنْكِرَ ذلك عليه فقولُك يا فتى يمنع العلامةَ بمنزلة الطويل ولا تدخله العلامةُ لانّه ليس من الحديث فيتوجّهَ الإنكارُ اليه فاعرفه ء

ومن اصناف الحرف حرف التذكّر

فصــــل ٦٢٣

قال صاحب الكتاب وهو أن يقول الرجل فى نحوِ قال ويقول ومن العامِ قالا فيمُدّ فتحةَ اللام ويقولو ومن العامِى اذا تَذكّر ولم يُرِد ان يقطع كلامه ء

قال الشارح اعلم انّ هذه المدّة قد تزاد بعد الكلمة او الحرف اذا اريد اللفظ بما بعده ونُسى ذلك المراد فيقف متذكّرا ولا يقطع كلامه لانّه لم ينته كلامُه اذ غايتُه ما يتوقّعه بعده فيطوّل وقوفَه ء

فصــــل ٦٢٤

قال صاحب الكتاب وهذه الزيادة فى اتّباع ما قبلها إن كان متحرّكا بمنزلةِ زيادةِ الإنكار فاذا سكن حُرّك بالكسر كما حُرّك ثَمّهْ ثمّ تبعتْه قال سيبويه سمعناهم يقولون إنّه قَدِى وأَلِى يعنى فى قَدْ فَعَلَ وفى الالف واللام اذا تَذكّر الحرثَ ونحوَه قال وسمعنا مَن يوثَق به يقول هذا سَيْفُنِى يريد سيفٌ من صفته كَيْتَ وكَيْتَ ء

قال الشارح فإن كان قبل المتوقّع حرفٌ متحرّكٌ فلا يخلو من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا

رأيت عُثْمانَ أعثمانَاهْ وفى مررت بحَذامِ أحذامِيهْ وإن كان ساكنا حُرّك بالكسر ثمّ تبعتْه كقولك أَزَيْدُنِيهْ وأزيدُ انيهْ ،

قال الشارح يريد انّ هذه الزيادة مدّةٌ تتبع حركةَ ما قبلها إن كان متحرّكا ولم يكن بينهما فاصلٌ فإن كان مضموما كانت الزيادة واوا نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا عُمَرُ مُنْكِرًا أَعُمَرُوهْ وإن كان مفتوحا كانت الزيادة ألفا نحو قولك فى جوابِ من قال رأيت عثمانَ أعثمانَاهْ وإن كان مكسورا كانت ياءً نحو قولك فى جوابِ من قال مررت بحَذامِ أَحَذامِيهْ على حدّ ما يُفْعَل بزيادة النُدْبة وإن كان ما قبل الزيادة ساكنًا قدّرت الزيادة ساكنةً ثمّ كسرت الساكنَ الاوّل لالتقاء الساكنين وجعلتَ الزيادة ياءً من جنس الكسرة نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا زيدٌ أزيدُنيهْ فالدال مضمومة محكيّة وحركتُها إعرابٌ والتنوينُ متحرّك بالكسر وحركتُها بناءٌ لالتقاء الساكنين وكذلك النصب والجرّ نحوُ قولك فى ضربتُ زيدا أزيدَنيهْ بفتح الدال وفى مررت بزيدٍ أزيدِنيهْ بكسر الدال والتنوينُ مكسور لالتقاء الساكنين والمدّةُ بعدها ياءٌ للكسرة قبلها وكذلك يُفْعَل مع الانكار بانْ نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا زيدٌ أزيدٌ انيهْ وفى من قال ضربتُ زيدا أزيدا انيهْ وفى الجرّ أزيدٍ انيهْ فاعرفه ،

فصل ٩٢١

قال صاحب الكتاب وإن أجبتَ مَن قال لقيتُ زيدا وعمرا قلت أزيدا وعمرَنيهْ واذا قال ضربتُ عُمَرَ قلت أضربتَ عُمَرَاهْ وإن قال ضربتُ زيدا الطويلَ أزيدا الطويلاهْ فتجعلها فى مُنْتَهَى الكلام ،

قال الشارح يريد انّ محلّ علامة الانكار آخِرُ الكلام ومنتهاه ولذلك تقع بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد النعت فتقول مُجيبًا لمن قال لقيتُ زيدا وعمرا أزيدا وعمرَنيهْ فتُسْقطها من الاوّل وتُثْبِتها فى المعطوف وتكسر التنوين لسكون المدّة بعده وتجعلها ياءً لانكسارِ ما قبلها على ما سبق وتقول فى جوابِ من قال ضربتُ عُمَرَ أضربتَ عُمَرَاهْ فألحقتَها المفعولَ ولم تُلْحِقها الفعلَ لانّ المفعول منتهى الكلام متّصلًا بما قبله وعلامةُ الانكار لا تقع حَشْوًا وتجعلها ألفًا للفتحة قبلها اذ ليس فيه تنوينٌ وكذلك تقول فى جوابِ من قال ضربتُ زيدا الطويلَ أزيدا الطويلَاهْ ألحقتَ الهاءَ الصفةَ لانّه منتهى الكلام وكانت ألفًا للفتحة فاعرفه ،

زيادةَ علم الانكار للبيان والايضاح فزادوا انْ ايضا توكيدا لذلك المعنى وذلك قولك فى جواب ضربتُ زيدا أزيدا انيهْ بقيت الاسمَ على حاله من الاعراب وزدتَ بعده انْ لما ذكرناه ثُمّ كسرتَ النون لالتقاء الساكنين على حدّ الكسر فى التنوين فحرفُ المدّ زائدٌ للانكار وانْ لتأكيده والهاء لبيان حرف المدّ وحرفُ المدّ فى الاوّل للانكار والهاء للوقف فلذلك قال صاحب الكتاب وهذه الزيادة على طريقين فاعرفه ؞

فصـــل ٦١٩

قال صاحب الكتاب ولها معنيان احدهما إنكارُ أن يكون الامرُ على ما ذكر المخاطبُ والثانى إنكارُ ان يكون على خلافِ ما ذكر كقولك لمَن قال قدِم زيدٌ أَزَيْدُنيهْ مُنْكِرا لقُدومه او لخلافِ قدومه وتقول لمَن قال غلبنى الاميرُ آلْاميرُوهْ قال الاخفش كانّك تهزَأ به وتُنْكِر تعجُّبَه من أن يغلبه الاميرُ قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له أَتخرج إن أخصبتِ الباديةُ فقال أَأَنَا انيهْ منكرا لرأيه أن يكون على خلافِ أن يخرج ؞

قال الشارح قد تقدّم شرحُ ما فى هذا الفصل فيما قبله بما أغنى عن إعادته هنا وقوله آلاميـرُوهْ الالف ممدودة لانّ همزة الاستفهام لمّا كانت مفتوحة ودخلت همزةَ لام التعريف وكرهوا حذفَها لئلّا يلتبس الخبر بالاستخبار قلبوا الثانية وأقرّوها كما فى قوله تعالى آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ وقوله تعالى آللّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ وحرفُ الانكار واوٌ لانضمام الراء قبلها والهاء ساكنة لانّها للسكت فامّا ما حكاه سيبويه من قول البَدَوىّ حين قيل له اتخرج الى البادية إن اخصبت فقال أَأَنَا انيهْ فجاء على المعنى لانّ المضمر للفاعل فى تخرج المخاطب وحين أنكر رأيَه أن يكون على خلافِ أن يخرج واستفهم عن ذلك وصار المخاطب هو المتكلّم ولم يُمْكِنه ان يأتى بالفاعل وحده فصله وجاء به على المعنى فقال أأنا انيهْ بالالف الاستفهاميّة والاصليّة ؞

فصـــل ٦٢٠

قال صاحب الكتاب ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من ان يكون متحرّكا او ساكنا فإن كان متحرّكا تبعتْه فى حركته فتكون الفًا وواوا وياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور كقولك فى هذا عُمَرُ أَعُمَرُوهْ وفى

فى قُضاعة وهو جرم بن زَبّان والاخرُ فى طَيّء يوصَفون بالفصاحة والفُراتيّةُ لغةُ اهل الفُرات الذى هو نهرُ اهل الكوفة والفُراتان الفُراتُ ودُجَيْلٌ ويروى لَخْلَخانيّة العراق واللخلخانيّةُ العُجمة فى المنطق يقال رجلٌ لخلخانىٌّ اذا كان لا يفصُح وكشكشةُ بنى تميم إلحاق الشين كافَ المؤنّث وكسكسةُ بكرٍ إلحاقُهم السينَ كافَ المؤنّث وليستا بالفصيحة والغَمْغَمةُ أن لا يَتبيّن الكلامُ وأصله أصواتُ الثيران عند الذَعْر وأصوات الأبطال عند القتال وقُضاعةُ ابو حَىّ من اليَمَن وهو قضاعةُ بن مالك بن سَبَا والطُمْطُمانيّةُ ان يكون الكلام مشتبهًا بكلام العَجَم يقال رجلٌ طِمْطِمٌ اى فى لسانه عُجمةٌ لا يفصح قال عنترة

* تأوِى له حِزَقُ النَعامِ كما أَوَتْ * حِزَقٌ يمانيةٌ لأَعْجَمَ طِمْطِمِ *

الحِزْقة الجماعة والطُمْطُمانىّ بالضمّ مثله وحِمْيَرٌ ابو قبيلة وهو حِمْيَرُ بن سَبَإِ بن يَشْجُب بن يَعْرُب ابن قَحْطانَ ومنهم كانت الملوكُ الأُوَلُ وصف هذا الجَرْمىُّ قومَه بالفصاحة وعدم اللُكْنة والتباعد عن هذه اللغات المستهجَنة فاعرفه ٭

ومن اصناف الحرف حرفُ الإنكار

فصــل ٦١٨

قال صاحب الكتاب وهى زيادةٌ تلحق الآخرَ فى الاستفهام على طريقين احدهما أن تلحق وحدَها بلا فاصلٍ كقولك أَزَيْدُنِيهْ والثانى ان تفصل بينها وبين الحرف الذى قبلها إنْ مزيدةً كالتى فى قولهم ما إنْ فَعَلَ فيقال أَزيدٌ انيهْ ٭

قال الشارح اعلم انّ هذه الزيادة أُتى بها عَلَمًا على الإنكار وهو حرفٌ من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للنُدْبة وذلك على معنيين احدهما ان تُنْكِر وجودَ ما ذُكر وجودُه وتُبْطله كرجلٍ قال أتاك زيدٌ وزيدٌ ممتنعٌ اتيانُه فيُنْكِر لبُطلانه عنده والوجهُ الاخرُ ان تُنْكِر ان يكون على خلاف ما ذُكر كقولك أتاك زيدٌ فتُنْكر سؤالَه عن ذلك وزيدٌ من عادته أن يأتيه قال سيبويه اذا أنكرتَ ان يثبت رأيُه على ما ذكر او تُنْكِر ان يكون رأيُه على خلاف ما ذكر ومن العرب من يزيد بين الاوّل وهذه الزيادة زيادةً تفصل بينهما وتلك الزيادةُ إنْ التى تزاد للتأكيد فى نحو * ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ الّا مَنْكِبٌ * كانّهم ارادوا

* أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ حتّى * أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الكِلابِ *

ويروى بالمدّ والقصر فمَن مَدَّ أسكن الهمزة فكان من خامس السريع وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن فعولان موقوفٌ مخبونٌ وهو من المترادف والابياتُ مهموزة مُرْدَفة فان قصرتَه فهو ايضا من السريع الّا انّه من السادس وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن فعولن مكشوفٌ مخبونٌ وهو من المتواتر ورَوِيُّه الالف والابياتُ مقصورة ٠

ومن اصناف الحرف شِينُ الوَقْف

فصــل ٦١٧

قال صاحب الكتاب وهى الشين الّتى تُلحِقها بكافِ المؤنّث اذا وَقَفَ مَن يقول أكرمْتُكِشْ ومررتُ بكِشْ وتُسمّى الكَشْكَشَةَ وهى فى تَمِيمِ والكَسْكَسَةُ فى بَكْرٍ وهى إلحاقُهم بكاف المؤنّث سينًا وعن مُعاوِيَةَ انّه قال يومًا مَن افصحُ الناس فقام رجلٌ من جَرْمٍ وجرمٌ من فصحاء الناس فقال قومٌ تَباعدوا عن فُراتيّةِ العِراق وتَيامنوا عن كشكشةِ تميم وتَياسروا عن كسكسةِ بكر ليست فيهم غَمْغَمَةُ قُضاعةَ ولا طُمْطُمانيّةُ حِمْيَرَ قال معاويةُ فمَن هم قال قَوْمى ٠

قال الشارح من العرب من يُبْدِل كافَ المؤنّث شينًا فى الوقف حِرْصًا على البيان لانّ الكسرة الدالّة على التأنيث تخفى فى الوقف فاحتالوا للبيان بان أبدلوها شينا فقالوا عَلَيْشِ فى عليكِ ومِنْشِ فى مِنْكِ ومررت بِشِ فى بِكِ وقد يُجْرون الوصل مُجْرَى الوقف قال المجنون

* فعَيْناشِ عَيْناها وجيدُشِ جِيدُها * سِوَى أنّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دَقِيقُ *

ومن كلامهم اذا أَعْياشِ جاراتُشِ فأَقْبِلِي على ذِى بَيْتِشِ اى اذا أَعْياكِ جاراتُكِ فأقبلى على ذى بَيْتِكِ ويقولون ما الذى جاء بِشِ يريدون بكِ وقد قُرِئَ قوله تعالى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا قد جعل رَبُّشِ تَحْتَشِ سريًا وقد زادوا على هذه الكاف فى الوقف شينًا حرصًا على البيان فقالوا مررت بِكِشْ وأَعْطَيْتُكِشْ فاذا وصلوا حذفوا الجميع وهى كَشْكَشَةُ بنى أَسَدٍ وتميمٍ وامّا كَسْكَسَةُ بكر فانّهم يزيدون على كاف المؤنّث سينًا غيرَ معجمة لِتُبيّن كسرةُ الكاف فيؤكّد التأنيث فيقولون مررت بِكِسْ ونزلت عليكِسْ فاذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة فامّا قول معاوية فجَرْمٌ بَطْنان من العرب احدهما

للمعرب فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأَوْلى وذلك من قبل انّ حركات البناء المحافَظ عليها أقوى من حيث انّها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لا يُستغنى عنها لا سيّما اذا صارت دلالةً وأمارةً على شىء محذوف فاعرفه ،

فصـــل ٦١٦

قال صاحب الكتاب وحَقُّها ان تكون ساكنة وتحريكُها لَحْنٌ ونحوُ ما فى إصلاح ابن السكّيت من قوله * يا مَرْحَباهُ بحِمارِ عَفْرا * و * يا مَرْحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ * ممّا لا مُعَرَّجَ عليه للقياس واستعمالِ الفُصَحاء ومَعْذِرَةُ مَن قال ذلك انّه أَجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف مع تشبيهِ هاء السكت بهاء الضمير،

قال الشارح اعلم انّه قد يُؤْتَى بهذه الهاء لبيان حروف المدّ واللين كما يؤتى بها لبيان الحركات نحوَ وَا زَيْدَاهْ وعَمْرَاهْ ووا غُلامُهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ لئلّا يُزيل الوقفُ ما فيها من المدّ ولا تكون هذه الهاء الّا ساكنةً لانّها موضوعة للوقف والوقفُ انّما يكون على الساكن وتحريكُها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب لانّه لا يجوز ثباتُ هذه الهاء فى الوصل فتُتحرَّك بل اذا وصلتَ استغنيتَ عنها بما بعدها من الكلام تقول وَا زيدَاهْ فاذا وصلتَ قلت وا زيدًا وعمرَاهْ فتُلْحِق الهاء الذى تقف عليه وتُسْقِطها من الذى تصله فامّا قول الشاعر * يا مَرْحَباهُ بحِمارِ عَفْرَا * فانّ الشعر لعُرْوَةَ بن حِزام العُذْرِىّ وقول الاخر * يا مَرْحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ * فضرورةٌ وهو ردىءٌ فى الكلام لا يجوز وانّما لمّا اضطرّ الشاعر حين وصل الى التحريك لانّه لا يجتمع ساكنان فى الوصل على غير شرطه حرّكه وقد رُوِيت بضمّ الهاء وكسرِها فالكسرُ لالتقاء الساكنين والضمُّ على التشبيه بهاء الضمير فى نحو عَصاهُ ورَحاهُ وبعد هذا البيت

* اذا أَتَى قَرَّبْتُه بما شا * من الشَّعير والحَشيش والما *

ومعناه انّ عروة كان يُحِبّ عفراء وفيها يقول

* يا رَبِّ يا رَبّاهُ اِيّاكَ أَسَلْ * عَفْراء يا رَبّاهُ من قَبْلِ الأَجَلْ *
* فانّ عَفْراء من الدُّنْيا الأَمَلْ *

ثمّ خرج فلقى حمارا عليه امرأةٌ فقيل له هذا حمارُ عفراء فقال * يا مرحباه بحمار عفرا * فرحّب بحمارها لمَحبّته لها وأعدّ له الشعيرَ والحشيشَ والماء ونظيرُ معناه قول الاخر

وإن شئت لا الّا ما وقع منها مع الفعل المستقبل فى القسم والاسماء كلّها ما ينصرف منها فالتنوين لازم لها فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف هاء السكت

فصل ٦١٥

قال صاحب الكتاب وهى التى فى نحو قوله تعالى مَا أَغْنَى عَنّى مَالِيَهْ هَلَكَ عَنى سُلْطَانِيَهْ وهى مختصّة بحال الوقف فاذا أدرجتَ قلت مَالِىَ هَلَكَ وسُلْطَانِىَ خُذُوهُ وكلّ متحرّك ليست حركته إعرابيّةً يجوز عليه الوقف بالهاء نحو ثَمَّهْ ولَيْتَهْ وكَيْفَهْ وانَّهْ وحَيَّهَلَهْ وما أشبه ذلك ،

قال الشارح هذه الهاء للسكت تزاد لبيان الحركة زيادةً مطّردةً فى نحو قولك فِيمَهْ ولِمَهْ وعَمَّهْ والمراد فيمَ ولِمَ وعَمَّ والاصلُ فيمَا ولِمَا وعَمَّا دخلتْ حروفُ الجرّ على مَا الاستفهاميّة ثمّ حُذفت الالف للفرق بين الإخبار والاستخبار وبقيت الفتحةُ تدلّ على الالف المحذوفة ثمّ كرهوا ان يقفوا بالسكون فيزول الدليل والمدلولُ عليه فأتوا بالهاء ليقع الوقفُ عليها بالسكون وتسلمَ الفتحةُ التى هى دليلٌ على المحذوف وقد وقف ابن كثير على عَمَّهْ فى قوله تعالى عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ عَمَّهْ بالهاء لِما ذكرناه من ارادة بيان الحركة ومثلُه ارْمِهْ وأُغْزُهْ واخْشَهْ زيدت الهاء لبيان حركةِ ما قبلها وزيادتُها فى ذلك على ضربين لازمةٌ وغيرُ لازمة فاللازمةُ اذا كان الفعلُ الداخلة عليه على حرف واحد نحو عِهْ قِهْ شِهْ وغيرُ اللازمة اذا كان ما دخلت عليه على اكثر من حرف واحد نحوَ ما تقدّم من قولنا لِمَهْ وفِيمَهْ وعَمَّهْ ونظائره قال سيبويه الاكثرُ فى الوقف على ارْمِ واُغْزُ بالهاء ومنهم من لا يُلْحقها ويُسكّن الحرف قال وامّا قِهْ ونحوها فكلّهم تقف عليها بالهاء ومَظِنّتُها ان تقع بعد حركة متوغّلة فى البناء نحوَ حسابِيَهْ وماليَهْ وكتابِيَهْ واذا وصلتَ سقطت هذه الهاء من جميع ما ذكرنا لانّها انّما دخلت شحًّا على الحركة ألّا يُزيلها الوقفُ فامّا الوصل فإنّ الحركة تثبت فيه فلم تكن حاجةٌ الى الهاء ومثّل ماليَهْ وحسابِيَهْ وثَمَّهْ وانَّهْ ولَيْتَهْ وحيّهَلَهْ لانّها حركات متوغّلة فى البناء ولا تدخل هذه الهاء على مُعْرَب ولا على ما تُشْبِهُ حركتُه حركةَ الاعراب فلذلك لا تدخل على المنادَى المضموم ولا على المبنىّ مع لَا نحو لا رجلَ ولا على الفعل الماضى لشَبَه هذه الحركات بحركات الاعراب واذا لم تدخل على المُشابِـه

نحوَ قولك اِضْرِبَنَّ زيدا ولا تخرجنّ يا عمرُو وهل يقومَنَّ فإن أثبتَّها فللتأكيد ولك ان لا تأتى بها وامّا الضرب الثالث وهو ما لا يجوز دخولها فيه فالخبرُ لا يجوز أنت تخرجنّ الّا فى ضرورة شاعر فاعرفه،

فصــــل ۶۱۴

قال صاحب الكتاب واذا لقى الخفيفةَ ساكنٌ بعدها حُذفت حذفًا ولم تُحرَّكْ كما حُرِّك التنوين فتقول لا تضربَ ٱبْنَك قال

* لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ * كَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ *

اى لا تُهينَنْ،

قال الشارح اعلم انّ امر هذه النون الخفيفة فى الفعل كالتنوين فى الاسم لانّ مجراهما واحد لانّ النون تُمكِّن الفعلَ كتمكين التنوين الاسمَ الا ترى انّ حكمهما واحد فى الوقف فإن كان ما قبل النون مفتوحا قلبتَها ألفًا فى الوقف وذلك قولك فى اِضْرِبَنْ اِضْرِبَا وفى لَيَضْرِبَنْ لَيَضْرِبَا قال الله تعالى لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ فإن كان ما قبلها مضموما او مكسورا حذفتها ولم تُبْدِل كما تفعل بالتنوين فتقول فى الوقف على هل تضربُنْ هل تضربُونْ وفى الوقف على هل تضربِنْ هل تضربِينْ لمّا وقفتَ حذفتَ النون الخفيفة ولم تبدل منه كما أبدلت مع الفتحة لانك تقول فى الاسماء رأيتُ زيدًا فتُبْدِل الالف فى النصب من التنوين وتقول فى الرفع هذا زيدْ وفى الجرّ مررت بزيدْ فلا يُبْدِلون وانّما يحذفونها حذفًا كذلك هذه النون واذا حُذفت عاد الفعلُ الى اعرابه فالنونُ نظيرةُ التنوين لا فرق بين النون الخفيفة فى الافعال وبين التنوين فى الاسماء الّا انّ النون تحذف اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين وقد يجوز حذفها فى الشعر وفى قلّة من الكلام فتقول اذا اردت النون الخفيفة اِضْرِبَ الرجلَ ومنه قول الشاعر * لا تهين الفقير الخ * والمراد لا تُهينَنْ فحذفها لسكونها وسكونِ ما بعدها وربّما حُذفت فى الشعر وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهّم الساكن نحوَ قولك

* اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها * ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ *

وهذا امرُ هذه النون وانّما حُذفت وخالفت التنوينَ لانّ ما يلحق الافعالَ اضعفُ ممّا يلحق الاسماءَ لانّ الاسماء هى الاوّلُ والافعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها ولأنّك مخيَّرٌ فى النون إن شئت أتيت بها

فى لَيفعلنّ   فامّا قول الشاعر   * ربّما اوفيت الخ *   البيت لجَذيمة الأبرش وربّما وقع فى بعض النسخ لعمرو بن هند والذى حسّن دخولَ النون زيادةُ مَا مع رُبَّ وترفعنْ من جملتها   وصف انّه يحفظ أصحابَه فى رأسِ جبل اذا خافوا من عدوّ فيكون طَليعةً لهم والعربُ تفتخر بهذا لانّه يدلّ على شهامة   والعَلَمُ الجبلُ والشَمالاتُ جمع شَمالٍ من الرياح وخصّها بذلك لانّها تهبّ بشدّة فى اكثر أحوالها وجعلها ترفع ثوبَه لإشراف المَرْقَبَة التى يَرْبَأ فيها   وقد تدخل هذه النون مع النـــفـــى تشبيهًا له بالنهى لانّ النهى نفىٌ كما انّ الامر إيجابٌ فتقول من ذلك ما يخرجنّ زيدٌ قال الشاعر

* ومِن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شَكيرُها *   وقد جاء فى النفى بلَمْ لوجود صورة النفى قال الشاعر

* يَحْسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا * شَيْخًا على كُرْسيّه مُعَمَّمَا *

اراد النون الخفيفة فأبدل منها الألفَ للوقف وفى ذلك ضعفٌ على انّ المضارع مع لم بمعنى الماضى والماضى لا تدخله النونُ البتّة   وقوله وفيما يقاربه يريد انّ قَلَّمَا لَمَّا كُفّت بمَا ودخلت على الفعل فى قلّما يفعلُ وأُجرى نفيًا وغلب ذلك فيه ضارَعَ الحرفَ فلم يقتض الفعلَ كما لا يقتضيه الحـــرفُ ولذلك لا يقع الّا صدرا ولا يكون مبنيًّا على شىء فامّا كَثُرَ ما يقولنّ ذاك فلمّا كان خلافه أجرى مجراه كصَدَيانَ وريّانَ ونحوِ ذلك ممّا كثر تَعْدادُه ممّا اجرى مجرى خلافه فاعرفه ،

فصـــل ٦١٣

قال صاحب الكتاب وطرحُ هذه النون سائغٌ فى كلّ موضع الّا فى القَسَم فانّه فيه ضعيفٌ وذلك قولك وَاللهِ لَيقوم زيدٌ ،

قال الشارح قد ذكرنا دخولَ هذه النون والحاجةَ اليها وهى فى كلّ ذلك على ثلاثة اضرب ضربٌ يلزم دخولُ النونِ فيه ولا يجوز سقوطُها وضربٌ تدخل ولا تلزم وضربٌ لا تدخل فيه الّا على سبيل الضرورة فامّا الاوّلُ الذى تلزم فيه فهو ان يكون الفعل فى اوّله اللامُ لجواب القسم كقولك واللهِ لأقومنّ واللامُ لازمة لليمين والنونُ لازمةٌ اللام لا يجوز طرحُها فاللامُ لازمة للتوكيد ولو لم تلزم التبس بالنفى اذا حلف انّه لا يفعل ولزمت النونُ لِما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال   وذهب ابو علىّ انّه يجوز ان لا تلحق هذه النون الفعلَ قال ولَحاقُها اكثرُ وزعم انّه رأىُ سيبويه والمنصوصُ عنه خلافُ ذلك   وامّا الضرب الثانى وهو الذى يجوز دخولُها فيه وخروجُها منه فالامرُ والنهىُ والاستفهامُ

فصــــل ٦١٢

قال صاحب الكتاب ولا يؤكَّد بها الماضى ولا الحالُ ولا ما ليس فيه معنى الطلب واما قولهم فى الجزاء المؤكَّد حرفُه بمَا إمّا تفعلَنَّ قال الله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وقال فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فلتشبيه مَا بلام القَسَمِ فى كونها مؤكِّدةً وكذلك قولُهم حيثُما تكونَنَّ آتِكَ وبجَهْدٍ مَّا تبلغَنَّ وبعينٍ مَّا أَرَيَنَّكَ فإن دخلتْ فى الجزاء بغيرِ مَا ففى الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهى ومن التشبيه بالنهى دخولُها فى النفى وفيما يُقارِبه من قولهم رُبَّما تقولَنَّ ذاك وكثُر ما يقولَنَّ ذاك قال

* رُبَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمالاتُ *

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ هذه النون لا تدخل الّا على مستقبلٍ فيه معنى الطلب لتأكيده وتحقيقِ أمرِ وجوده والماضى والحالُ موجودان حاصلان فلا معنًى لطلبِ حصولِ ما هو حاصلٌ واذا امتنع الطلبُ فيه امتنع تأكيده فلذلك لا تقول لَآكُلَنَّ ولا لَا تأكلنَّ ولا واللهِ لَآكلنّ وهو فى حال الاكل فاذا امتنع من الحال كان امتناعُه من الماضى أَوْلى ولا تدخل ايضا على خبرٍ لا طلبَ فيه فامّا قولهم إمّا تَفْعَلَنَّ أَفْعَلْ وقوله تعالى فإمّا تريِنّ من البشر احدا وقولُه فإمّا نذهبنّ بك فانّما دخلت النونُ حين دخلتْ مَا ومَا مُشبَّهةٌ باللام فى لَتفعلنّ ووجهُ الشَبَه بينهما انّها حرفٌ للتأكيد وقد اختلفوا فى النون مع إمّا هذه هل تقع لازمةً او لا فذهب المبرّد الى انّها لازمةٌ ولا تُحذف الّا فى الشعر تشبيهًا بالامر والنهى وذهب ابو علىّ وجماعةٌ من المتقدّمين الى انّها لا تلزم قال واذا كانت مع اللام فى لَتفعلنّ غيرَ لازمة فهى ههنا أَوْلى وأنشد ابو زيد

* زعمتْ تُماضِرُ أنّنى إمّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرُ خَلّتى *

وقال الاعشى

* فإمّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ * فإنّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها *

فالشاهد فيه كثيرٌ ومثلُ إمّا تفعلنّ حَيْثُمَا تفعلنّ المعنى واحدٌ وقد دخلت هذه النون فى الخبر وإن لم يكن فيه طلبٌ وهو قليل قالوا بجهدٍ ما تبلغنّ وبعينٍ ما اريَنّك شبّهوا دخولَ مَا فى هذه الاشياء بدخولها فى الجزاء وجعلوا كونَه لا يبلُغ الّا بجهدٍ بمنزلة غير الواجب الذى لا يبلغ وقوله بعينٍ ما أَرينّك اى أَتَحقّقُ ذلك ولا شكّ فيه فهو توكيدٌ ودخلت مَا لأجل التوكيد وشُبّهت باللام

امرا او نهيا او استفهاما او عرضا او تمنّيا كقولك باللّه لأفعلنّ وأقسمتُ عليك إلّا تفعلنّ ولمّا تفعلنّ واضربنّ ولا تخرجنّ وهل تذهبنّ وألّا تنزلنّ وليتك تخرجنّ ،

قال الشارح مَظِنّتُهُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيلُه لانّ الفعل المستقبل غيرُ موجود فاذا اريد حصولُه أُكّد بالنون إيذانًا بقوّة العناية بوجوده ومظنّتُها ما ذكر من المواضع فمن ذلك فعلُ القسم نحوُ قولك واللّه لأقومنّ وأقسمتُ عليك لتفعلنّ قال الله تعالى وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ قال الشاعر

* فَمَنْ يَكُ لم يَثْأَرْ بأَعْراضِ قَوْمِهِ * فإنّي وَرَبِّ الراقصاتِ لَأَثْأَرَا *

وهذه النون تقع هنا لازمة لو قلت واللّه لَيقومُ زيدٌ لم يجز وانّما لزمت ههنا لئلّا يُتوهّم انّ هذه اللامُ التى تقع فى خبرِ انّ لغير قسم فارادوا إزالةَ اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال اذ لو قلت انّ زيدا لَيقومُ جاز ان يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لامَ فيه فاذا قلت إنّ زيدا لَيقومنّ كان هذا جوابَ قسم والمرادُ الاستقبال لا غير وذهب ابو علىّ الى انّ النون هنا غيرُ لازمة وحكاه عن سيبويه قال ولَحاقُها أكثرُ والسيرافىّ وجماعةٌ من النحويين يرون انّ لحاق النون يقع لازمًا للفصل الذى ذكرناه وهو الظاهر من كلام سيبويه وذلك قوله انّ اللام انّما لزمت اليمينَ كما لزمت النون اللامَ وهذا نصٌّ منه ومن ذلك فعل الامر والنهى والاستفهام تقول فى الامر اضربنّ زيدا وفى النهى لا تضربنّ زيدا قال الله وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا وقال تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ وتقول فى الاستفهام هل تضربنّ جعفرا قال الشاعر

* وإيّاك والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها * ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللّهَ فَاعْبُدَا *

فقال لا تقربنّها بالنون الشديدة فى النهى وقال واللّه فاعبدا فأتى بالنون الخفيفة مع الامر ثمّ وقف فأبدل منها الالفَ وتقول فى الاستفهام هل تقولَنّ ذلك قال الأعشى

* وهل يَمْنَعَنّى ٱرْتِيادُ البلا * دِ من حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنْ *

والاصل دخولها على الامر والنهى للتوكيد والاستفهامُ مضارعٌ للامر لانّه واجبٌ وفيه معنى الطلب فاذا قلت هل تفعلنّ كذا فانّك تستدعى منه تعريفك كما يستدعى الآمرُ الفعلَ وكان يونس يجيز دخولَ هذه النون فى العَرْض فيقول ألا تَنْزِلَنّ وألا تَقُولَنّ لانّك تعرض فهو بمنزلة الامر والنهى لانّه استدعاء كما تستدعى بالامر وكذلك التمنّى فى معنى الامر ايضا لانّ قولك لَيْتَك تَخْرُجَنّ بمعنى أُخْرُجَنّ لانّ التمنّى طلبٌ فى المعنى فاعرفه ،

جماعة النساء فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يَرَيان ذلك وكان يونس وناسٌ من النحويين غيرُه يرون ذلك وهو قول الكوفيين وحجّةُ سيبويه أنّا لو أدخلنا النون الخفيفة فى فعل الاثنين لقلنا اِضْرِبانْ زيدا فكان يجتمع ساكنان فى الوصل على غير شرطه لان الساكن الثانى هنا غير مدّغم ولسنا مضطرّين اليها بحيث نصير الى صورةٍ نخرج بها عن كلام العرب فامّا فعل جماعة المؤنّث فاذا دخلتْ عليه نونُ التوكيد المشدّدةُ فإنّك تقول اِضْرِبْنانِّ وهل تَضْرِبْنانِّ والاصل هل تَضْرِبْنَ فالنون لجماعة المؤنّث ثمّ دخلت النون الشديدة فصار هل تضرِبْنَنَّ باجتماعِ ثلاث نونات وهم يستثقلون اجتماعَ النونات الا ترى انّهم قالوا أَنِّى وكَأَنِّى والاصل انّنى وكأنّنى فحذفوا النونات استثقالًا لاجتماعهنّ فلمّا أدّى إدخالُ نون التأكيد على فعل جماعة النساء الى اجتماعِ ذلك ولم يُمْكِن حذفُ احداهنّ أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات ليزول فى اللفظ اجتماعُهنّ فقالوا اِضْرِبْنانِّ فالالفُ ههنا شبيهةٌ بالالف الفاصلة بين الهمزتين فى نحو آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ وآأَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ لانّه بالفصل بينهما يزول الاستثقالُ وسيبويه لا يرى ادخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لما يُؤدّى اليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه وهما النون وألف الوصل وكان يونس يجيز ذلك ويقول اِضْرِبْنانْ وهل تَضْرِبْنانْ كما يفعل فى التثنية وكانّه يكتفى بأحد الشرطَيْن وهو المدّ الذى فى الالف ونظيرُ ذلك عنده قراءةُ من قرأ مَحْيَايْ باسكان الياء وليس ذلك بقياس وهو خلافُ كلام العرب فاذا وُقف على هذه النون على قياس قول يونس قالوا اِضْرِبْنَا وهل تَضْرِبْنَا فتُمدّ مقدارَ ألفين ألفِ الفصل والالفِ المبدلةِ من النون التى على حدّ لَنَسْفَعَنْ وكان الزجّاج يُنْكِر ذلك ويقول لو مُدّ مَهْمَا مُدّ لم يكن الّا ألفًا واحدةً والقولُ ما قاله يونس لانّه يجوز ان يتفاوت المدّ فيكون مدٌّ بازاء ألف واحدة ومدٌّ بازاء ألفَيْن والكوفيون يزعمون انّ النون الخفيفة اصلها الشديدة فخُفّفت كما خُفّفتْ انّ ولكنّ ومذهبُ سيبويه انّ كلّ واحد منهما اصلٌ وليست احداهما من الاخرى اذ لو كانت منها لكان حكمُهما حكما واحدا وليس الامر كذلك الا ترى انّك تُبْدِل من الخفيفة فى الوقف ألفًا وتحذف اذا لقيها ساكنٌ وحكمُ إنْ ولكنْ بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الامرُ فيهما فلمّا اختلف حكمُ النونَيْن دلّ على اختلافهما فى انفسهما ؏

فصــل ٦١١

قال صاحب الكتاب ولا يؤكّد بها الّا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب وذلك ما كان قسمًا او

تدخلان الّا على الافعال المستقبلة خاصّةً وتُؤثِّران فيها تأثيرَيْن تأثيرا فى لفظها وتأثيرا فى معناها فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل الى البناء بعد ان كان معربًا وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد ان كان يصلح لهما والمشدّدةُ أبلغُ فى التأكيد من المخفّفة لانّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد فقولُك إضْرِبَنْ خفيفةَ النون بمنزلة قولك اِضْرِبوا كلُّكم وقولُك اِضْرِبَنَّ مشدّدةَ النون بمنزلةِ اضربوا كلُّكم أجمعون فاذا لحقتْ هذه النون الفعلَ كان ما قبلها مفتوحا مع الواحد المذكّر شديدةً كانت او خفيفةً سواءً كان الفعل فى موضعِ جزم او فى موضعِ رفع تقول فيما كان موضعه جزمًا لا تضربَنَّ زيدا شديدةَ النون ولا تضربَنْ خالدا خفيفةَ النون وتقول فيما كان موضعه رفعًا هل تضربَنَّ زيدا وهل تضربَنْ وانما كان ما قبل هذه النون مفتوحا هنا لانّ آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به لانّها تؤكّد معنى الفعليّة فعاد الى اصله من البناء والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ والشديدةُ نونان الأُولى منهما ساكنةٌ فاجتمع ساكنان فكرهوا ضمَّها او كسرَها لانّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع وكسرها يلبس بفعل المؤنّث كقولك فى فعل الجمع لا تَضْرِبُنَّ وفى فعل المؤنّث تَضْرِبِنَّ وقد اختلفوا فى هذه الحركة فذهب قومٌ الى انّها بناءٌ وذهب اخرون الى انّها حركةُ التقاء الساكنين واحتجّ الاوّلون بانّها لو كانت لالتقاء الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا قُولَنَّ وبِيعَنَّ فأعادوا الواو والياء فدلّ انّ الحركة حركةُ بناء لا حركةُ التقاء الساكنين والصحيحُ الثانى فأمّا إعادةُ المحذوف فإنّ النون لمّا دخلت على هذا الفعل صار كالتركيب وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك وتقول فى فعل الاثنين اِضْرِبَانِّ زيدا ولَا تَضْرِبَانِّ زيدا قال الله تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ وتقول فى الجمع هل تَضْرِبُنَّ زيدا يا قومُ ولا تضربُنَّ زيدا يا قوم فتحذف الواو التى هى ضميرُ الفاعل لالتقاء الساكنين وبقيت الضمّةُ قبلها تدلّ عليها وتقول فى المؤنّث هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ والاصل تَضْرِبِينَنَّ فحذفت النون التى هى علامةُ الرفع للبناء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فان قيل ولِمَ لا حُذفت الالف لالتقاء الساكنين فى فعل الاثنين كما سقطت الواوُ فى فعل الجماعة والياء فى فعل المؤنّث قيل لانّها لو سقطتْ لَأشبه فعلَ الواحد وليس ذلك فى فعل الجماعة وفعل المؤنّث مع انّه وُجد فيه الشرطان المرعيّان فى الجمع بين ساكنَيْن وهو كونُ الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما فهو كدابّةٍ وشابّةٍ وتُمُودَّ الثَّوْبُ وأُصَيْمّ ومُدَيْقّ تصغيرِ أَصَمّ ومِدَقّ غيرَ انّ الحذف أَوْلى فيما لا يُشْكِل وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة فإنّ الخفيفة تدخل فيه ايضا الّا مع فعل الاثنين وفعل

تعالى فى قراءة ابى عمرو قل هو الله احدُ الله الصمد وزعم ابو الحسن أن عيسى بن عمرو اجاز نحو ذلك فامّا قوله * فألفيته الخ * فإنّ الشاهد حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين والمراد ولا ذاكرِ اللّهَ فالتنوينُ وإن كان محذوفا فى اللفظ فهو فى حكم الثابت ولولا ذلك لخَفَضَ والبيتُ لابى الأسود الدُؤَلىّ وقبله

* فذكّرتُه ثمّ عاتَبْتُه * عِتابًا رَفيقًا وقَوْلًا جَميلًا *

ومعناه انّ رجلا كان يقال له نُسَيْب بن حميد كان يغشى ابا الاسود ويودّه فذكر لأبى الاسود انّ عنده جُبّةً اصْبَهانيّةً ثمّ رآها ابو الاسود وطلب ابتياعها منه فأغلى سيمتَها عليه وكان ابو الاسود من البخلاء فذكّره بما بينهما من المودّة فلم يُفِد عنده فقال البيتَيْن ومثلُ ذلك قول الآخر

* واللهِ لو كنتَ لِهذا خالِصًا * لَكنتَ عَبْدًا آكِلَ الأَبارِصا *

اراد آكِلًا فحذف التنوين ونصب ومثله

* عَمْرُو الذى هَشَمَ الثَرِيدَ لقَوْمِهِ * ورِجالُ مَكّةَ مُسْنِتون عِجافُ *

اراد عمرٌو الذى وقال ابن قيس

* كيف نَوْمى على الفِراش ولـمّا * تَشْمَلِ الشأمَ غارةٌ شَعْواءُ *
* تُذْهِلُ الشيخَ عن بَنيه وتُبْدِى * عن خِدامِ العَقيلةُ العَذْرآءُ *

اى عن خدامٍ العقيلةُ فحذف التنوين فى هذا كلّه لالتقاء الساكنين لانّه ضارع حروفَ اللين بما فيه من الغُنّة والقياسُ تحريكه فاعرفه ؛

ومن اصناف الحرف النونُ المؤكّدةُ

فصــــل ٦١٠

قال صاحب الكتاب وهى على ضربين ثقيلةٌ وخفيفةٌ والخفيفةُ تقع فى جميع مواضع الثقيلة الّا فى فعل الاثنين وفعلِ جماعة المؤنّث تقول اِضْرِبَنَّ واضرِبُنَّ واضرِبِنَّ واضرِبَنْ واضرِبُنْ واضرِبِنْ وتقول اضرِبانِّ واضرِبْنانِّ ولا تقول اضرِبانْ ولا اضرِبْنانْ الّا عند يونس ؛

قال الشارح اعلم انّ هاتَيْن النونَيْن الشديدة والخفيفة من حروف المعانى والمرادُ بهما التأكيد ولا

بمنزلة تنوين بكرٍ وزيدٍ ولو كان مثله لزال عند التسمية قال الله تعالى فَاِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ وقال الشاعر

* تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها * بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِى *

وقد انشده بعضهم اذرعاتِ بغير تنوين شَبَّهَ تاء الجمع بهاء الواحد فلم ينوّن للتعريف والتأنيث فاعرفه ،

فصــل ٦٠٩

قال صاحب الكتاب والتنوين ساكنٌ ابدا الّا أن يلاقِىَ ساكنًا آخَرَ فيُكْسَرَ او يُضَمَّ كقوله تعالى وَعَذَابِنِ ٱرْكُضْ وقرِئ بالضمّ وقد يُحذف كقوله

* فأَلْفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ * ولا ذاكِرِ اللّهَ الّا قليلا *

وقرِئ قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدُ ٱللّٰهُ ٱلصَّمَدُ ،

قال الشارح اعلم انّ التنوين نونٌ ساكنةٌ تلحق آخِرَ الاسم وانّما كان ساكنًا لانّه حرفٌ جاء لمعنًى فى آخِرِ الكلمة نحو نون التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية وألف النُّدْبة وهاء تبيين الحركة ولم يقع أوّلًا فتمسَّ الحاجة الى تحريكه نحوِ واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوِ ذلك ممّا قد يُبتدأ به ولا يمكن الابتداء بالساكن فاذا لَقِيَه ساكنٌ بعده حُرِّك لالتقاء الساكنين وقضيّتُه ان يُحرَّك بالكسرة لانّه الاصل فى كلّ ساكنَيْنِ التقيا وذلك قولك هذا زَيْدُنِ العاقلُ ورأيت زيدَنِ العاقلَ ومررت بزيدِنِ العاقلِ قال الله تعالى مُرِيبِنِ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللّٰهِ اِلٰهًا آخَرَ وقال عذابنِ اركض قُرِئت بالضمّ والكسر فمَن كسر فعلى الاصل ومن ضمّ أتبع الضمَّ الضمَّ كراهيةَ الخروج من كسر الى ضمّ ومثلُه وَعُيُونٌ ٱدْخُلُوهَا جاءت مكسورةً ومضمومةً وربّما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيهًا له بحروف المدّ واللين وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسا فمن ذلك قوله تعالى فى قراءةِ من قرأ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ والمعنى سابقٌ منوّنٌ فحُذف التنوين للساكن بعده كما يحذف حرف المدّ من نحوِ يَغْزُ ٱلْجَيْشُ ويَرْمِ ٱلْغَرَضَ ومن ذلك قوله تعالى قَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللّٰهِ قُرِئ على وجهين احدهما وقالت اليهود عزيرٌ ٱبن الله بتنوين عزير لانّ ابنًا الآنَ خبرٌ عن عزير فجرى مجرى قولك زيدٌ ابنُ عمرو والقراءةُ الاخرى وقالت اليهود عزيرُ بن الله وهى على وجهين احدهما ان يكون عزير خبرَ مبتدإٍ محذوف وابنٌ وصفٌ له فحُذف التنوين من عزير لانّ ابنًا وصفٌ له فكانّهم قالوا هو عزير بن الله والوجه الاخر ان يكون جعل ابنا خبرا عن عزير وحذف التنوينَ لالتقاء الساكنين وعليه الشاهد ومن ذلك قوله

ولات حينِ مناصٍ بجرّ حين على ما ذكرنا فاعرفه   الرابع من ضروب التنوين تنوين الترنّم وهذا التنوين يُستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب مُعاقِبًا بما فيه من الغُنّة لحروف المدّ واللين وقد كانوا يستلذّون الغنّةَ فى كلامهم وقد قال بعضهم انّما قيل للمُطْرِب مُغَنٍّ لانّه يُغنّن صوتَه وأصلُه مُغَنِّنٌ فأُبدل من النون الاخيرة ياءٌ كما قالوا تَقَضَّى البازى والمراد تَقَضَّضَ وقالوا قَصَّيْتُ أَظْفارى والمعنى قَصَصْتُ وهو على ضربين احدهما ان يلحق متمِّمًا للبناء مُكمِّلاً للوزن والاخر ان يلحق زيادةً بعد استيفاء البيت جميعَ أجزائه نَيِّفًا عن آخره بمنزلة الخَزْم فى اوّله فالاوّل منهما نحوُ قول امرئ القيس فى إنشاد كثير من بنى تميم * قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلَنْ * وقول جرير * أَقِلِّى اللومَ عاذِلَ والعتابَنْ * فالنون هنا معاقبةٌ للياء والالف فى منزلى والعتابا ونحو قوله * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ * وقالوا * دايَنْتُ أَرْوَى والدُيونُ تُقْضَنْ * فجاؤا بها مع الفعل كما تجيء حروفُ اللين إطلاقا وقد جاؤا بها مع المضمر قالوا * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَنْ * فهذه النون ليست زائدة على بناء البيت بل هى من تمامه   واما الثانى فهو إلحاقها نَيِّفًا عن اخر البيت بمنزلة الخزم فى اوّله نحو قول رُؤْبة

* وقاتمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقِنْ * مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقِنْ *

النون فى المخترقن زيادةٌ لانّ القاف قد كمّلتْ وزنَ البيت لانّه من الرجز فالقافُ بمنزلة النون فى مُسْتَفْعِلُنْ   ويسمّى ابو الحسن هذه النون الغالى وسمّوا الحركةَ التى قبلها الغُلُوّ لانّه دخل دخولا جاوَزَ الحدَّ لانّه مُنع من الوزن والغُلُوُّ تجاوُزُ الحدّ   ومثله * ومَنْهَلٍ وردتُه طامٍ خالْ *   وصاحب الكتاب جعل هذا الغالى قسمًا غيرَ الاوّل والصواب انّه ضربٌ منه ويجمعهما الترنّم اذ الاوّل انّما يلحق القوافى المطلقةَ مُعاقِبًا لحروف الاطلاق والثانى وهو الغالى انّما يلحق القوافى المقيّدةَ   وقد أَخَلَّ بتنوين المقابَلة وهو قسمٌ من اقسام التنوين ذكره اصحابُنا وذلك ان يكون فى جماعة المؤنّث مُعادِلاً للنون فى جماعة المذكّر وذلك اذا سُمّى به نحوُ امرأة سمّيتها بمُسْلِماتٍ ففيها التعريفُ والتأنيثُ فكان يجب ان لا يُنوَّن لاجتماع علّتَيْن فيه لكن التنوين فيه بإزاء النون التى تكون فى المذكّر من نحو قولك المسلمون فسمّوه بتنوين مقابلة لذلك وذلك قولك اذا سمّيت رجلا بمسلماتٍ او قائماتٍ قلت هذا مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ فتُثْبِت التنوين هنا كما انّك اذا سمّيت رجلا بمسلمون قلت هذا مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين فالتاء فى مسلماتٌ بمنزلة الواو فى مسلمون كما انّ التاء والكسرة بمنزلة الياء فى مسلمين فالتنوينُ فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفةً ليس عَلَمًا للصرف

مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا والاصلُ يومَئذٌ تُزلزل الارض زلزالها وتُخْرِج الارض اثقالها ويقول الانسان ما لها فحُذفت هذه الجُمَل الثلاث وناب منابَها التنوينُ فاجتمع ساكنان وهما الذال والتنويـن فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين وليست هذه الكسرةُ فى الذال بكسرةِ اعراب وإن كانت اذٍ فى موضعِ جرّ باضافةِ ما قبلها اليها وانّما الكسرةُ فيها لالتقاء الساكنين كما كُسرت الهاء فى صَهٍ ومَهٍ لسكونها وسكونِ التنوين بعدها وإن اختلف معنى التنوين فيهما فكان فى اذٍ عوضا وفى صَهٍ عَلَمًا للتنكير والذى يدلّ انّ الكسرة فى ذال اذٍ من قولك يومئذٍ وحينئذٍ كسرةُ بناء لا كسرةُ اعراب قولُ الشاعر

* نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو * بعافيَةٍ وأَنْتَ اذٍ صَحِيحُ *

الا ترى انّ اذٍ فى هذا البيت ليس قبلها شىء يضاف اليها فيُتوهَّمَ انّه مخفوضٌ به فامّا قولهم مررتُ بكلٍّ قائمًا فقد تقدّم الكلام عليه وعلى الخلاف فيه وذلك أنّ منهم مَن جعله تنوين عوض كالذى فى يومئذٍ ونظائره لانّ حقّ هذا الاسم أن يضاف الى ما بعده فلمّا قُطع عن الاضافة لدلالة كلام قبله عليه عُوّض التنوين ومنهم مَن جعله تنوينَ تمكين لانّ الاضافة كانت مانعة من التنوين فلمّا قُطع عن الاضافة اليه دخله التنوينُ لانّه اسمٌ معربٌ حقُّه ان تدخله حركاتُ الاعراب والتنوينُ وهذا الوجهُ عندى الوجهُ من قبل انّ هذا العوض انّما جاء فيما كان مبنيّا ممّا حقُّه ان يضـاف الى الجمل وامّا المعربُ الذى يضاف الى مفرد فلا وامّا * لات أَوانٍ * فى قول الشاعر

* طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أَوانٍ * فأَجَبْنا أَنْ لاتَ حِينَ بَقاء *

فإنّ أبا العبّاس المبرّد ذهب الى انّ كسرة أوانٍ ليست إعرابا ولا عَلَمًا للجرّ والتنوين الذى بعده ليس الذى يتبع حركاتِ الاعراب وانّما تقديرُه عنده انّ أَوانٍ بمنزلةِ اذٍ فى أَنّ حقّه ان يكون مضافا الى الجملة نحوَ قولك جئتُك أَوانَ قام زيدٌ وأَوانَ الحَجّاجُ أميرٌ فلمّا حذف المضاف اليه من أوان عوّض من المضاف اليه تنوينا والنونُ كانت ساكنة كسكون الذال فى اذٍ فلمّا لقيها التنوينُ ساكنًا كُسرت لالتقاء الساكنين كما كُسرت ذالُ إذٍ عند دخول التنوين عليها وهو قول ضعيف لانّ أَوانًا من اسماء الزمان تضاف تارةً الى الجملة وتارةً الى المفرد قال الشاعر * هذا أَوانُ الشَدِّ فَاشْتَدِّى زِيَمْ * فأضافه الى المفرد وقال * هذا أَوانُ الغَرِّ * وذلك كثيرٌ والذى حمله على هذا القول انّه رآه مخفوضا وليس قبله ما يوجب خفضَه فتخيّله لذلك والذى عليه الجماعةُ أنّه مخفوضٌ والكسرةُ فيه اعرابٌ والتنوين تنوينُ تمكين والخافضُ لات وهى لغةٌ قليلةٌ لقومٍ من العرب يخفضون بها وقد قرأ عيسى بن عمرو

مبنيّةٌ يقال نوّنتُ الكلمةَ تنْوينًا اذا أَلحقتَها هذه النونَ فالتنوينُ مصدرٌ غلب حتى صار اسمًا لهذه النون وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصليّة نحوِ قُطْنٍ ورَسَنٍ والملحقةِ الجاريةِ مجرى الاصليّة نحو رَعْشَنٍ وفِرْسِنٍ وذلك انّ التنوين ليس مُثْبَتًا فى الكلمة انّما هو تابعٌ للحركات التابعة بعد تمام الجزء جِيءَ به لمعنًى وليس كالنون الاصليّة التى من نفس الكلمة او المُلْحَقةِ الجاريةِ مجرى الاصل ولذلك من ارادة الفرق لم يثبت لها صورةٌ فى الخطّ وهو على خمسة اضرب احدها ان يأتى للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وهو الدالّ على المكانة اى أنّه باقٍ على مكانه من الاسميّة لم يخرج الى شَبَه الحرف فيكونَ مبنيًا نحوَ ٱلّذِى وٱلّتِى ولا الى شبه الفعل فيمتنعَ من الصرف نحوَ أَحْمَدَ وإبْراهيمَ وذلك نحوُ تنوين رَجُلٍ وفَرَسٍ وزيدٍ وعمرٍو وأحمدٍ وإبراهيمٍ اذا أردت بهما النكرة فاذا قلت لقيتُ أحمدًا فقد أعلمتَه انّك مررت بواحد ممّن اسمُه احمدُ واذا قلت احمدَ بغير تنوين فأنت تُعْلمه انك مررت بالرجل الذى اسمه احمد وبينك وبينه عهدٌ فيه وتواضعٌ والتنوينُ هو الدالّ على ذلك والثانى ان يكون دالًّا على النكرة ولا يكون فى معرفة البتّة ولا يكون الّا تابعًا لحركات البناء دون حركات الاعراب وذلك نحو صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ فاذا قلت صَهٍ منوّنًا فكانّك قلت سُكوتًا واذا قلت صَهْ بغير تنوين فكانّك قلت السُكوتَ واذا قلت مَهٍ بالتنوين فمعناه كَفًّا واذا قلت مَهْ فكانّك قلت الكفّ وكذلك اذا قلت إيهٍ معناه استزادةً واذا قلت إيهِ فكانّك قلت الاستزادةَ فالتنوينُ عَلَمُ التنكير وتركُه علمُ التعريف قال ذو الرُمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنا إيهِ عن أُمِّ سالِمٍ * وما بالُ تَكْليمِ الدِيارِ البَلاقِعِ *

فكانّه قال الاستزادةَ وقد أنكر هذا البيتَ الاصمعىّ وقال العربُ لا تقول الّا إيهٍ بالتنوين والصوابُ ما قاله الشاعر من انّ المراد من إيهِ بغير تنوين المعرفةُ واذا اراد النكرةَ نوّن على ما قدّمنا وخَفِىَ على الاصمعىّ هذا المعنى للُطْفه ونظائرُ ذلك كثيرةٌ من نحو سِيبَوَيْهِ وسيبويهٍ وعَمْرَوَيْهِ وعمرويهٍ قال الشاعر

* يا عَمْرَوَيْهِ ٱنْطَلَقَ الرِفاقُ * وأَنْتَ لا تَبْكِى ولا تَشْتاقْ *

اذا نكّرتَ نوّنتَ واذا اردت المعرفة لم تُنوِّنْ فاعرفه الثالث تنوين العِوَض وذلك نحوُ إذٍ ويومئذٍ وساعتئذٍ وسُمّى هذا الضرب من التنوين تنوينَ عوض لانّه عوضٌ من جملة كان الظرف مضافًا اليها الذى هو اذْ لانّه قد تقدّم انّ اذ تضاف الى الجملة فلمّا حُذفت تلك الجملة للعلم بموضعها عُوّض منها التنوين اختصارًا وذلك نحو قوله تعالى اذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنْسَانُ

وخاقًا وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة ومنه قول الشاعر

* لَهَا مَتْنَتانِ خَظاتَا كما * أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَمِرْ *

فى احد الوجهَيْن وذلك انّ بعضهم يقول اراد خَظَاتانِ فحذف النون للضرورة وهو رأْى الفرّاء وبعضهم يقول اراد خَظَتَا من قولهم خَظَا اللحمُ اى اكتنز وكثر والاصلُ فى خَظَتْ خَظَاتْ وانّما حُذفت الالف لالتقاء الساكنين سكونَها وسكونَ التاء بعدها فلمّا تحرّكت للَحاق الف الضمير بعدها أعادوا الالف الساقطة ضرورةً على ما ذكرنا او على تلك اللغة ومثلُه قول الاخر

* مَهْلًا فِداء لك يا فَضالَهْ * أَجِرَّهُ الرُمْحَ ولا تُهالَهْ *

اراد تُهَلْ من هَالَهُ الشىء يَهُولُه اذا أَفْزَعه والاصلُ تُهالُ فلمّا سكنت اللامُ للنَّهْى حُذفت الالف لالتقاء الساكنين ثمّ دخلت هاء الوقف ساكنةً فحُرّكت اللام لالتقاء الساكنين كما حرّكوها فى قولهم لم أُبَلِهْ وكان القياس ان يقال تُهَلَهْ فلا يُرَدّ المحذوف اذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين الّا انّهم اجروها مجرى اللازمة فأعادوا المحذوف ويؤيّد هذا القولَ قولُهم لَحْمَرُ فى الأَحْمَر ولَبْيَض فى الأَبْيَض وعَادًا لُولَى فى الأُولَى وذلك أنّهم اعتدّوا بحركة الهمزة المحذوفة لمّا ألقوها على لام المعرفة فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم فاعرفه ء

ومن اصناف الحرف التنوين

فصــل ٦٠٨

قال صاحب الكتاب وهو على خمسة اضرب الدال على المكانة فى نحوِ زيدٍ ورجلٍ والفاصلُ بين المعرفة والنكرة فى نحوِ صَهٍ ومَهٍ وايهٍ والعِوَضُ من المضاف اليه فى اذٍ وحِينَئِذٍ ومررتُ بكلٍّ قائـما و * لاتَ أَوانٍ * والنائبُ مَنابَ حرف الاطلاق فى إنشادِ بنى تميم فى نحو قول جَرِيرٍ

* أَقِلّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ * وقُولِى إِن أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ *

والتنوين الغالِى فى نحو قول رُؤْبَةَ * وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقِنْ * ولا يَلْحَق الّا القافيةَ المقيّدةَ ء

قال الشارح اعلم انّ التنوين فى الحقيقة نونٌ تلحق آخِرَ الاسمِ المتمكّن وغيرُه من وجوه التنوين

تأويل المصدر المجرور والتقدير لإكرامك ،

ومن اصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة

فصــــل ٦٠٧

قال صاحب الكتاب وهى التاء فى ضربتْ ودخولُها للايذان من اوّل الامر بأنّ الفاعل مؤنّثٌ وحقُّها السكون ولتحرُّكها فى رَمَتَا لم تُرَدَّ الالف الساقطة لكونها عارضةً الّا فى لغة رديئة يقول اهلُها رَمَاتَا ،

قال الشارح اعلم انّ هذه التاء تلحق لفظَ الفعل الماضى نحوَ قولك قامتْ هندُ وقعدتْ جُمْلُ وهى تُخالِف تاء التأنيث من جهتَيْن من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فامّا المعنى فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للاسماء انّما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه نحوَ قولك قائمةٌ وقاعدةٌ وامرأةٌ واللاحقةُ الافعالَ انّما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانًا منهم بانّه مؤنّثٌ فيُعلَم ذلك من أمره قبل الوصول اليه وذِكْرِه والذى يدلّ على انّ المقصود بالتأنيث انّما هو الفاعل لا الفعل انّ الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث وذلك من قبل انّه دالّ على الجنس والجنسُ مذكّرٌ لشياعه وعمومه والشىء كلّما شاع وعمّ فالتذكيرُ أَوْلى به من التأنيث الا ترى انّ شَيْـئًا مذكّرٌ وهو أعمُّ الاشياء وأشيعُها ولذلك قال سيبويه لو سمّيتَ امرأةً بنِعْمَ وبِئْسَ لم تصرفهما لانّ الافعال كلّها مذكّرٌ لا يصحّ تأنيثُها وايضا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز قامتْ زيدٌ كما تقول قام زيدٌ ثُمَّتَ عمرٌو ورُبَّتَ رجلٍ لقيتُ فلمّا لم يجز ذلك صحّ انّ التاء فى قامتْ هندٌ لتأنيث الفاعل الذى يصحّ تأنيثُه لا لتأنيث الفعل الذى لا يصحّ تأنيثه وامّا اللفظ فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تكون متحرّكة فى الوصل نحوَ قولك هذه امرأةٌ قائمةٌ يا فتى ورأيت امرأةً قائمةً يا فتى ومررت بامرأةٍ قائمةٍ يا فتى والتاء التى تلحق الافعالَ لا تكون الّا ساكنةً وَصْلًا ووَقْفًا وذلك قولك قامتْ هندٌ وهندٌ قامتْ فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين نحوَ قولك رمتِ المرأةُ ولا يُرَدّ الساكن المحذوف اذ الحركةُ غيرُ لازمة اذ كانت لالتقاء الساكنين ولذلك تقول المرأتان رَمَتَا فلا تردّ الساكنَ وإن انفتحت التاء لانّها حركةٌ عارضةٌ اذ ليس بلازمٍ أن يُسْنَد الفعل الى اثنين فأصلُ التاء السكونُ وانّما حُرّكت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رَمَاتَا فردّ الالفَ الساقطةَ لتحرُّك التاء وأجرى الحركة العارضة مُجرَى اللازمة من نحو قُولَا وبِيعَا

للتأكيد الّا انّها اذا كانت مشدّدة فأنت فى إدخالها وتَرْكها مخيَّر تقول فى ذلك إنّ زيدا قائمٌ فان شئت إنّ زيدا لَقائمٌ فإن خفّفتَ انّ لزمت اللامُ وذلك قولك انْ زيدٌ لَقائمٌ ألزموها اللامَ ايذانا منها بأنّها المشدّدة التى من شأنها أن تدخل معها اللامُ وليست النافيةَ التى بمعنى مَا قال الله تعالى إنْ كلّ نفس لما عليها حافظ وقال تعالى وإن كنّا عن دراستهم لغافلين فانْ ههنا المخفّفةُ من الثقيلة واسمُها مضمرٌ بمعنى الشأن والحديث ودخلت اللامُ لِما ذكرناه من التأكيد ولزمتْ للفرق بينها وبين النافية التى فى قوله تعالى إنِ ٱلْكَافِرُونَ إلَّا فِي غُرُورٍ والمراد ما الكافرون الّا فى غرور وقوله تعالى وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا انْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وذهب قومٌ اخرون الى انّ هذه اللام ليست التى تدخل انّ المشدّدة التى هى للابتداء لانّ تلك كان حكمُها ان تدخل على اسمِ انّ فأُخّرت الى الخبر لئلّا يجتمع تأكيدان وساغ ذلك من حيث كان الخبر هو المبتدأَ فى المعنى او ما هو واقعٌ موقعه وهذه اللامُ لا تدخل الّا على المبتدإ وعلى خبرِ انّ اذ كان آيّاه فى المعنى او متعلّقا به ولا تدخل من الفعل الّا على ما كان مضارعا واقعا فى خبر انّ وكان فعلا للحال واذ لم تدخل الّا على ما ذكرناه لم يجز ان تكون اللامُ التى تصحب إن الخفيفةُ آيّاها اذ لا يجوز دخولُ لام الابتداء على الفعل الماضى وقد وقع بعد انْ هذه الفعلُ الماضى نحوَ انْ كَادَ لَيُضِلُّنَا وانْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وايضا فإنّ لام الابتداء تُعلّق العاملَ عن عمله فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها نحوَ قولك أعلمُ لَزيدٌ منطلقٌ وقوله وَٱللَّهُ يَشْهَدُ انَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وقد تجاوزت الافعالُ الى ما بعد هذه اللام فعملتْ فيها نحوَ ان كنا عن دراستهم لغافلين ونحو قوله

* هَبِلَتْكَ أُمُّكَ انْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * حَلَّتْ عليك عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

فلمّا عمل الفعل فيما بعد هذه اللام عُلم من ذلك انّها ليست التى تدخل على الفعل فى خبرِ إنّ المشدّدة وليست هى ايضا التى تدخل على الفعل المستقبل والماضى للقسم نحوَ لَيفعلنّ ولَفَعَلَ ولو كانت تلك لزم الفعلَ الذى تدخل عليه اذا كان مضارعا احدى النونَيْن فلمّا لم تلزم عُلم انّها ليست آيّاها قال الله تعالى انْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ووَانْ كَانُوا لَيَقُولُونَ فلم تلزم النونُ ٭

فصـــل ٦٠٩

قال صاحب الكتاب ولامُ الجرّ فى قولك المالُ لِزيدٍ وجئتُك لِتُكْرِمَنى لانّ الفعل المنصوب بإضمارِ أَنْ فى

بالعكس لانّهما جميعا للتأكيد قبل انّما قلنا ذلك لأمرَيْن احدهما انّ العرب قد نطقتْ بهذا نطقًا وذلك مع ابدال الهمزة هاء فى قولك لَهِنَّكَ قائمٌ والمراد لَانّك قائمٌ لكنّهم لمّا أبدلوا من الهمزة هاء زال لفظُ إنّ وصارت كانّها حرفٌ اخرُ فجاز الجمعُ بينهما قال الشاعر

* أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ *

والامر الثانى انّ إنَّ عاملةٌ واللام غيرُ عاملة فلا يجوز ان تكون مرتبةُ اللام بعدها لانّ إنَّ لا تلى الحروفَ لا سيّما إن كان ذلك الحرف ممّا يختصّ الاسمَ من العوامل ويصرفه الى الابتداء فان قيل اذا كان الغرض من تأخير اللام الفصلَ بينها وبين إنّ وأن لا يجتمعا فهلّا أُخّرت إنَّ الى الخبر وأُقرّت اللام اوّلًا فالجواب انّه لمّا وجب تأخير احدهما للفصل بينهما كان تأخير اللام اولى لانّ إنّ عاملةٌ فى الاسم فلا تدخل الّا عليه فلو أُخّرت الى الخبرِ والخبرُ يكون اسما وفعلا وجملةً فكان يؤدّى الى ابطال عملها لانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول وليس كذلك اللامُ لانّها غيرُ عاملة فيجوز دخولُها على الاسم والفعل والجملة فتقول إنّ زيدا لَقائمٌ وإنّ زيدا لَيقوم قال الله تعالى وإنّ ربّكم ليحكم بينهم واعلم انّ اصحابنا قد اختلفوا فى هذه اللام اذا دخلت على الفعل المضارع فى خبرِ إنّ فذهب قومٌ الى انّها تقصر الفعل على الحال بعد ان كان مُبهما واستدلّ على ذلك بقول سيبويه حتى كانّك قلت لَحاكمٌ فيها يريد من المعنى وأنت اذا قلت إنّ زيدا لَحاكمٌ فهو للحال وذهب اخرون الى انّها لا تقصره على احد الزمانَيْن بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان واستدلّ على ذلك بقوله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فلو كانت اللام تقصره للحال كان مُحالا وهو الاختيار عندنا فعلى هذا يجوز ان تقول انّ زيدا لَسَوْفَ يقوم وعلى القول الاوّل وهو رأْى الكوفيين لا يجوز ذلك كما لا يجوز ان تقول إنّ زيدا لسوف يقوم الآنَ لانّ اللام تدلّ على الحال كما يدلّ عليه الآنَ ؛

فصل ٦٠٥

قال صاحب الكتاب واللام الفارقة فى نحو قوله تعالى انْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ وقوله وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ وهى لازمةٌ لخبرِ إنْ اذا خُفّفتْ ؛

قال الشارح النحويون يسمّون هذه اللام الفارقةَ ولامَ الفصل وذلك أنّها تفصل بين المخفّفة من الثقيلة وبين النافية وقد اختلفوا فى هذه اللام فذهب قومٌ الى انّها اللام التى تدخل فى خبرِ إنّ المشدّدة

هذا قول اكثرِ النحويين قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد ولا أراه على ما قالوا لانّ عوامل الافعال لا تُضْمَر ولا سيّما الجازمةُ لانّها فى الافعال كالجارّ فى الاسماء وحروفُ الجرّ لا تضمر فوجب ان يكون كذلك فى الافعال فاعرفه ،

فصـــل ٩٠٤

قال صاحب الكتاب ولامُ الابتداء هى اللام المفتوحة فى قولكَ لَزيدٌ منطلقٌ ولا تدخل الّا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ وفائدتُها توكيدُ مضمون الجملة ويجوز عندنا إنّ زيدا لَسَوْفَ يقوم ولا يُجيزه الكوفيون ،

قال الشارح اعلم انّ هذه اللام اكثرُ اللامات تصرُّفًا ومعناها التوكيد وهو تحقيقُ معنى الجملة وإزالةُ الشكّ وهى مفتوحةٌ وذلك مقتضى القياس فيها وفى كلّ ما جاء على حرفٍ يُبتدأ به اذ الساكن لا يمكن الابتداء به فوجب تحريكُه ضرورةَ جوازِ الابتداء به وكانت الفتحة أخفَّ الحركات وبها نصل الى هذا الغرض ولم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو اثقلُ منها وهى تدخل على الاسم والفعل المضارع ولا تدخل على الماضى فامّا دخولها على الاسم فاذا كان مبتدأً تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة وذلك نحو قولك لَزيدٌ عاقلٌ ولَمحمّد منطلقٌ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ولا تدخل هذه اللام فى الخبر الّا أن تدخل انّ المثقّلةُ فتُلْزِم تأخيرَ اللام الى الخبر وذلك نحو قولك انّ زيدا لَمنطلقٌ واصلُ هذا لَانّ زيدا منطلقٌ فاجتمع حرفان بمعنى واحد وهو التوكيد فكُره اجتماعُهما فأُخّرت اللام الى الخبر فصار انّ زيدا لَمنطلقٌ واذ وجب تأخيرُ اللام الى الخبر لزم ان تدخل على جميع ضروب الخبر والخبرُ يكون مفردا فتقول فى ذلك إنّ زيدا لمنطلقٌ ويكون جملةً من مبتدإٍ وخبرٍ فتقول حينئذ إنّ زيدا لَأبوه قائمٌ فإن كان الخبر جملةً من فعل وفاعل فلا يخلو ذلك الفعلُ من ان يكون مضارعا او ماضيا فان كان مضارعا دخلت اللامُ عليه لمضارعته الاسمَ فتقول انّ زيدا لَيَضْرِبُ كما تقول لَضارِبٌ فإن كان ماضيا لم تدخل اللام عليه لانّه لا مضارعةَ بينه وبين الاسم فلا تقول إنّ زيدا لَضَرَبَ ولا إنّ بكرا لَقعَدَ وإن كان الخبر ظرفا دخلت عليه اللامُ ايضا نحوَ قولك إنّ زيدا لَفى الدار ويُقدَّر تعلُّقُ الظرف بمُسْتَقِرٍّ لا باِسْتَقَرَّ كما قُدّر اذا وقع صلةً للّذى باستقرّ لا بمستقرّ وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى فى موضعه فان قيل فلِمَ زعمتم انّ حكم اللام أن تكون متقدّمة على إنّ وهلّا كان الامر

فصــل ٩٠٣

قال صاحب الكتاب ولامُ الأَمْرِ نحوُ قولك لِيفعلْ زيدٌ وهي مكسورةٌ ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي وقد جاء حذفُها في ضرورة الشعر قال

* مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إذا ما خِفْتَ مِن أَمْرٍ تَبالا *

قال الشارح قد تقدّم القول على الأمر وحرفِه الّا انّه لا بدّ من ذكرِ طرفٍ من احكامه حَسْبَما ذكره المصنّفُ اعلم انّ هذه اللام من عوامل الافعال وعملُها فيها الجزمُ فهي في ذلك كانِ الشرطيّة ولَمِ الجازمةِ وانّما عملتْ فيها لاختصاصها بالافعال كاختصاصهما واختصّ عملُها بالجزم لانّها لمّا اختصّت بالافعال وعملت فيها وجب ان تعمل عملاً هو خاصٌّ بالافعال وهو الجزمُ كما فعلنا ذلك في حروف الجزم نحوِ لَمْ ولَمّا وإنْ في الجزاء واخواتِها وهي مكسورة وانّما وجب لها الكسرُ من قبل انّها حرفٌ جاء لمعنًى وهو على حرف واحد كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه وكان حقُّه ان يكون مفتوحا كما فُتحن غيرَ انّه لمّا كانت اللام هنا من عوامل الافعال الجازمةِ والجزمُ في الافعال نظيرُ الجرّ في الاسماء حُملت في الكسر على حروف الجرّ نحو اللام والباء في قولك لِزيدٍ وبِزيدٍ وحكى الفرّاء انّ بعض العرب يفتحها وقد تسكن هذه اللامُ تخفيفًا اذا تقدّمها واوُ العطف او فاءه وذلك من قبل انّ الواو والفاء لمّا كانا مفردين لا يمكن انفصالُهما ممّا بعدهما ولا الوقوفُ عليهما صارتا كبعضِ ما دخلتا عليه فشُبّهت حينئذ اللامُ بالخاء في فَخِذٍ والباء في كَبِدٍ فكما يقال فَخْذٌ وكَبْدٌ كذلك يقال وَلْيَقُمْ زيدٌ قال الله تعالى وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ فامّا قراءةُ الكسائي ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فضعيفةٌ عند اصحابنا لانّ ثُمَّ حرفٌ على ثلثة أحرف يمكن الوقوفُ عليه فلو أسكنتَ ما بعده من اللام لكنت اذا وقفتَ عليه تبتدئ بساكنٍ وذلك لا يجوز واعلم انّ هذه اللام لا يجوز حذفُها وبقاءُ عملها الّا في ضرورةِ شاعرٍ انشد ابو زيد في نوادره

* وتُمْسِي صَرِيعًا لا تَقُومُ لحاجةٍ * ولا تَسْمَعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَن دَعَا *

اراد ولْيسمعك فحذف اللام وعملُها باقٍ وانشد سيبويه * محمّد تفد نفسك الخ * اراد لِتَفْدِ وانما لم يجز حذفُ هذه اللام في الكلام لانّها جازمةٌ فهي في الافعال نظيرةُ حروف الجرّ في عوامل الاسماء فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجرّ واعمالُه في الاكثر لم يجز ذلك في الافعال لانّ عوامل الافعال اضعفُ من عوامل الاسماء لانّ اعراب الافعال انّما كان بطريق الحمل على الاسماء فهي في الاعراب أضعفُ منها

قال صاحب الكتاب ولامُ جوابِ لَوْ ولَوْلَا نحوُ قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا وقولِه وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ ودخولُها لتأكيدِ ارتباطِ احدى الجملتين بالاخرى ويجوز حذفُها كقوله تعالى لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ويجوز حذفُ الجواب اصلًا كقولك لو كان لى مالٌ وتسكت اى لأنفقتُ وفعلتُ ومنه قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ وقوله لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً ،

قال الشارح بعضهم يجعل هذا اللام قسمًا قائمًا برأسه وقعت فى جوابِ لَوْ ولَوْلَا لتأكيدِ ارتباطِ الجملة الثانية بالاولى والمحقِّقون على انّها اللامُ التى تقع فى جواب القسم فاذا قلت لو جئتنى لأكرمتُك فتقديرُه واللّهِ لو جئتنى لأكرمتُك وكذلك اللامُ فى جوابِ لَوْلَا اذا قلت لولا زيدٌ لأكرمتُك فتقديره واللّهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك فاذا صرّحتَ بالقسم لم يكن بدٌّ من اللام نحوَ قوله

* فَوَاللّهِ لولا اللّهُ لا شىءَ غيرُه * لَزُعْزِعَ من هذا السَّرِيرِ جَوانِبُهْ *

وقول الاخر

* وَاللّهِ لو كنتُ لِهذا خالِصًا * لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الأَبارِصَا *

وتقول اذا لم تأتِ بالقسم ونويتَه لولا زيدٌ لأكرمتُك اى واللّهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك قال الله تعالى وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وقال لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وربّما حُذفت اذا لم يظهر القسمُ قال يزيد بن الحَكَم

* وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بِأَجْرامِهِ من قُلَّةِ النِيقِ مُنْهَوِى *

والمراد لَطِحْتَ ولا تدخل هذه اللام فى جوابِ لَوْ ولَوْلَا الّا على الماضى دون المستقبل وقد ذهب ابو علىّ فى بعض أقواله الى انّ اللام فى جوابِ لَوْ ولَوْلَا زائدةٌ مؤكِّدةٌ واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها وأنشد

* فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ *

فقال جرى الدميان فلم يأت باللام فسقوطُها مع لَوْ كسقوطها مع لَوْلَا وربّما حذفوا الجواب البتّة وذلك اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه وذلك نحو قوله تعالى ولو انّ قرآنا سيّرت به الجبال والمراد واللّهُ اعلمُ لَكان هذا القرآنَ وقوله تعالى لو أنّ لى بكم قوّةً أَوْ آوِى الى رُكْنٍ شَدِيدٍ اى لانتصفتُ وفعلتُ كذا وكذا فاعرفه ،

بالمستقبل فجوازُ دخولها على لفظ الماضى لِما مازَجَها من معنى الجواب ودخولُ قَدْ معها قَضاءٌ من حق الابتداء وذلك نحو قولك واللّهِ لقد قمتُ قال الله تعالى تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ ٱللّٰهُ عَلَيْنَا وربّما حُذفت اللام نحوَ قوله تعالى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا اى لَقد أفلح وربّما حُذفت قد قال الشاعر * حلفت لها والله الخ * اى واللّه لقد ناموا فاعرفه؛

فصــــل ٦٠١

قال صاحب الكتاب والمُوَطِّئة للقَسَم هى الّتى فى قولك واللّهِ لَئِنْ أكرمتَنى لَأُكرِمَنَّك؛

قال الشارح هذه اللام يسمّيها بعضهم لامَ الشرط لدخولها على حرف الشرط وبعضُهم يسمّيها المُوَطِّئة لانّها يَتعقبها جوابُ القسم كانّها توطئةٌ لذكرِ الجواب وليست جوابا للقسم وإن كان ذلك اصلَها لانّ القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم لانّ الشرط يجرى مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة من جهةِ احتياج كلّ واحد منهما الى جواب والقسمُ وجوابُه جملتان تَلازمتا فكانتا كالجملة الواحدة كما انّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة ولذلك قد تسمّى الفقهاء التعليقَ على شرط يَمِيناً وقد سمّى الامام محمّد بن الحسن الشَّيْبانىّ كتابا له كتابَ الأَيْمان وإن كان مُعْظَمه تعليقا على شرط نحوَ إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وإن أكلتِ او شربتِ فأنتِ طالقٌ ونحوِ ذلك وذلك قولك واللّهِ لَئِنْ أكرمتَنى لَأُكْرِمَنَّك فاللام الاولى مؤكِّدةٌ وَطِّئَةٌ للجواب والجوابُ لَأكرمنّك وهو جوابُ القسم والشرطُ مُلْغًى لا عمَلَ له لانّك صدّرتَ بالقسم وتركتَ الشرط حشوًا واذا اجتمع الجزاء والقسمُ فأيُّهما سبق الاخرَ وتَصدّر كان الجواب له مثالُ تصدُّر الشرط قولك إن تَقُمْ واللّهِ أَقُمْ جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء لتصدُّره وألغيتَ القسمَ لانّه حشوٌ ومثالُ تصدُّر القسم قولك واللّهِ لَئِنْ أتيتَنى لَآتيَنَّك فاللامُ الأُولى موطّئةٌ والثانيةُ جوابُ القسم واعتمادُ القسم عليه لا عمَلَ للشرط فيه يدلّ على ذلك قوله تعالى لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ الجوابُ للقسم المحذوف والشرطُ مُلْغًى بدليل ثبوت النون فى الفعل المنفىّ اذ لو كان جوابا للشرط لكان مجزوما فكانت النون محذوفةً ومثلُه قول الشاعر

* لَئِنْ عادَ لى عبدُ العَزيزِ بمِثْلِها * وأَمْكَنَنى منها اذَنْ لا أُقيلُها *

فرفع أُقيلُها لانّه معتمَدُ القسم فاعرفه؛

الميم من اللام فى السهم والسلمة على انّ الرواية بالسّهم بسين مشدّدة لادّغام اللام فيها وامسلمه بميم بعد الواو فاعرفه ،

فصــل ٦٠٠

قال صاحب الكتاب ولامُ جواب القَسَم فى نحو قولك واللّهِ لَأَفْعَلَنَّ وتدخل على الماضى كقولك واللّهِ لَكَذَبَ وقال امرء القيس

* حَلَفْتُ لها باللّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ * لَنامُوا فما انْ من حَديثٍ ولا صالِ *

والاكثر أن تدخل عليه مع قَدْ كقولك واللّهِ لَقَدْ خرج ،

قال الشارح اعلم انّ اصل هذه اللام لامُ الابتداء وهى احدُ الموجِبَيْن اللذين يُتلقّى بهما القسم وهما اللامُ وإنَّ وهذه اللامُ تدخل على الجملتين الاسميّةِ والفعليّةِ مثالُ الاوّل واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ كما تقول إنّ زيدا قائمٌ وانّما قلنا انّ اصلها الابتداء لانّها قد تتعرّى من معنى الجواب وتخلُص للابتداء ولا تتعرّى من الابتداء فلذلك كان أخصَّ معنيَيْها وذلك قولك لَعَمْرُك لأَقُومَنَّ ولَعَمْرُ اللّهِ ما نَدْرى الا ترى انّها ههنا خالصةٌ للابتداء اذ لا يصحّ فيها معنى الجواب لانّ القسم لا يجاب بالقسم وامّا الداخلة على الفعل فهى تدخل على الماضى والمستقبل فاذا دخلت على المستقبل فلا بدّ من النون الثقيلة او الخفيفة نحو قولك واللّهِ لأقومنّ قال الله تعالى وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ وقال لَنَسْفَعَنْ بِٱلنَّاصِيَةِ فاللامُ للتأكيد واتّصالِ القسم الى المُقْسَم عليه وتفصل بين النفى والايجاب ودخلت النونُ ايضا مؤكّدةً وصارفةً للفعل الى الاستقبال وإعلامِ السامع انّ هذا الفعل ليس للحال كقوله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ اى لَحاكمٌ فإن زال الشكّ بغير النون استغنى عنها قال الله تعالى وَلَسَوْفَ تُسْأَلُونَ وقال وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى لانّ سَوْفَ تختصّ بالاستقبال ولم تأت هذه اللام والنون اذا وليت المستقبلَ الّا مع القسم او نيّةِ القسم قال سيبويه سألتُ الخليل عن قوله لَيفعلنّ اذا جاءت مبتدأةً قال هى على نيّة القسم فاذا قلت لَتَنْطَلِقَنَّ فكأنّك قلت واللّه لتنطلقنّ قال الله تعالى وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ اى واللّهِ لَتعلمنّ وامّا دخولها على الماضى فإنّ الاكثر أن تدخل مع قَدْ وذلك انّ اصل هذه اللام الابتداء، ولامُ الابتداء لا تدخل على الماضى المحض فأُتى بقَدْ معها لانّ قَدْ تُقرّب من الحال الذى حسّن دخولَها على الماضى دخولُ معنى الجواب فيها والجوابُ كما يكون بالماضى كذلك يكون

فأن يجوز قطعُ الهمزة التى هى تختلفُ فى امرها وهى مفتوحةٌ كالهمزة التى لا تكون الّا قطعًا نحو همزة أَحْمَرَ وأَصْفَرَ أَوْلَى وأَجْوَزُ فان قيل فلِمَ كان حرف التعريف حرفا واحدا ساكنا فالجوابُ انّهم ارادوا مَزْجَه بما بعده لِما يُحْدِثه فيه من المعنى فجعلوه على حرف واحد ليضعف عن انفصاله ممّا بعده وأسكنوه ليكون أبلغ فى الاتّصال لانّ الساكن أضعفُ من المتحرّك واعلم انّ لام التعريف تشتمل على ثلثة انواع تكون لتعريف الجنس ولتعريف العهد ولتعريف الحضور فامّا تعريف الجنس فأن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه لا لتعريف الشخص منه وذلك نحو قولك المَلَكُ أفضلُ من الانسان والعَسَلُ حُلْوٌ والخَلُّ حامضٌ وأهلك الناس الدرهم والدينار فهذا التعريف لا يكون عن إحاطةٍ به لانّ ذلك متعذِّرٌ لانّه لا يمكن احدًا ان يُشاهِد جميعَ هذه الاجناس وانّما معناه انّ كلّ واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسّة المشاهدة أفضلُ من كلّ واحد من الجنس الاخر وأنّ كلّ جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلوٌ وأن كلّ جزء من الخلّ حامضٌ فامّا تعريف العهد فنحوُ قولك جاءنى الرجلُ تخاطب بهذا مَن بينك وبينه عهدٌ فى رجلٍ تشير اليه ولولا ذلك لم تقل جاءنى الرجلُ ولقلتَ جاءنى رجلٌ وكذلك مرّ بى الغلامُ وركبتُ الفرسَ كلُّها معارفُ لاشارتك الى اشخاصٍ معيّنةٍ فأدخلتَ عليها الالفَ واللامَ لتعريف العهد ومعنى العهد ان تكون مع انسان فى حديثِ رجل او غيرِه ثمّ يُقْبِل ذلك فتقول وافى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذكرِه قد وافى وامّا تعريف الحضور فهو قولك لمن لم تره قطّ ولا ذكرتَه يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلْ فهذا تعريفٌ لاشارتك الى واحد بعينه ولم يتقدّمه ذكرٌ ولا عهدٌ وامّا الالف واللام فى اَلّذِى واَلّتِى فهى لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفًا للمعرفة وانّما هما زائدان وحقيقةُ التعريف بالصلة الا ترى انّ نظائرها من نحو مَنْ ومَا كلّها معارفُ وليست فيها لامُ المعرفة ويؤكّد زيادةَ اللام هنا لزومُها ما دخلتْ عليه واللامُ المُعرِّفةُ يجوز سقوطُها ممّا دخلت فيه فلزومُ هذه اللام هنا وعدمُ جواز سقوطها دليلٌ على انّها ليست المعرِّفة وقومٌ من العرب يُبْدِلون من لام المعرفة ميمًا وهى يمانيةٌ فيقولون اَمْرَجُل فى الرجل ويُرْوَى انّ النَمِرَ بن تَوْلَب قال سمعتُ رسول الله صلعم يقول ليس مِن اَمْبِرّ اَمْصِيامُ فى اَمْسَفَر يريد ليس من البِرّ الصيامُ فى السفر ويقال انّ النمر لم يرو عن النبىّ عليه السلام الّا هذا الحديثَ وذلك شاذّ قليل لا يقاس عليه وقد تقدّم الكلام على ذلك فى اوّل الكتاب وامّا قوله * يَرْمِى وراءى بِاَمْسَهْمِ واَمْسَلِمَهْ * فصدرُه * ذاك خَلِيلِى وذو يُعاتِبُنِى * الشاهد فيه إبدالُ

الا ترى انّ هذا الشعر من الرَّمَل واللامُ من الجُزْء الذى قبلها فهى بإزاء النون فى فَاعِلُنْ فلو كانت اللام وحدها فى التعريف لم يجز فصلُها ممّا بعدها لا سيّما وهى ساكنةٌ والساكنُ لا يُنْوَى به الانفصال ففصلُ آلْ هنا كفصلِ قَدْ من الفعل بعده من قول النابغة * وكَأَنْ قَدِ * والمراد قد زالتْ ويؤيّد ذلك انّهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تُحذف همزات الوصل نحوَ قوله تعالى آٰللّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ وآٰلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ ونحوَ قولهم فى القَسَم أَفَأَللّٰهِ ولا هَا أَللّٰهِ ذا ولم تَرَ همزةَ الوصل تثبت فى مثل هذا والصوابُ ما قاله سيبويه والدليلُ على صحّته نفوذُ عمل الجارّ الى ما بعد حرف التعريف وهذا يدلّ على شدّة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه وانّما كان كذلك لقلّته وضُعْفه عن قيامه بنفسه ولو كان على حرفَيْن لَمَا جاز تجاوُزُ حرف الجرّ الى ما بعده ودليلٌ اخر يدلّ على شدّة اتّصال حرف التعريف بما دخل عليه وهو انّه قد حدث بدخوله معنًى فى ما عرّفه لم يكن قبل دخوله وهو معنى التعريف وصار المعرَّف كانّه غيرُ ذلك المنكور وشىءٌ سِواه ولهذا أجازوا الجمعَ بين رجلٍ والرجلِ وغلامٍ والغلامِ قافيَتَيْن من غيرِ استكراه ولا اعتقادِ ايطاء فصار حرفُ التعريف للزومه المعرَّفَ كانّه مبنىٌّ معه كياء التحقيرِ وألف التكسير ويؤيّد ما ذكرناه انّ حرف التعريف نقيضُ التنوين لانّ التنوين دليلُ التنكير كما انّ اللام دليلُ التعريف فكما انّ التنوين حرفٌ واحدٌ فكذلك المُعرِّف حرفٌ واحدٌ وامّا ما احتجّ به الخليل من انفصاله منه بالوقوف عليه فى الشعر فلا حجّةَ فيه ولا دليلَ لانّ الهمزة لمّا لزمت اللامَ لسكونها وكثُر اللفظُ بها صارت كالجُزْء منها من جهة اللفظ لا المعنى وجرت مجرَى ما هو على حرفَيْن نحوِ هَلْ وبَلْ فجاز فصلُها فى بعض المواضع لهذه العلّة وقد جاء الفصلُ فى الشعر بين الكلمة وما هو منها البتّة وجاؤا بتمامه فى المِصْراع الثانى نحوَ قول كُثَيِّرٍ

* يا نَفْسِ أَكْلًا وٱضْطِجا * عًا نَفْسِ لَسْتِ بخالِدَهْ *

واذا جاز ذلك فى نفس الكلام كان ذلك فيما جاء بمعنًى أَوْلَى فامّا قطعُ هذه الهمزة فى قوله تعالى آٰلذكرين حرّم ام الانثيين ونحوِ ذلك فى القسم افألّلهِ ولا ها ألّلهِ ذا فلا دلالةَ له فيه لانّه اذا جاز قطعُ همزة الوصل التى لا خلاف بينهم فيها فى قوله

* أَلَا لا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً * على حَدَثانِ الدَهْرِ مِنّى ومِن جُمَلْ *

وقول الاخر

* اذا جاوَزَ ٱلْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فـإنّــه * بنَشْرٍ وتَضْيِيعِ الحَديـثِ قَـمِـيـنُ *

ومن اصناف الحرف اللاماتُ

فصـــل ٥٩٩

قال صاحب الكتاب وهى لامُ التعريف ولامُ جوابِ القَسَم واللامُ المُوَطِّئةُ للقَسَم ولامُ جوابِ لَوْ ولَوْلَا ولامُ الأَمْر ولامُ الابتداء واللامُ الفارقةُ بين ان المخفّفةِ والنافيةِ ولامُ الجرّ فامّا لامُ التعريف فهى اللامُ الساكنةُ الّتى تدخل على الاسم المنكور فتُعرِّفه تعريفَ جِنْس كقولك أَهْلَكَ النّاسَ الدينارُ والدرهمُ والرجلُ خيرٌ من المرأة اى هذان الحَجَران المعروفان من بينِ سائرِ الأَحْجار وهذا الجنسُ من الحَيَوان من بين سائرِ أجناسه او تعريفَ عَهْد كقولك ما فعل الرجلُ وأنفقتُ الدرهمَ لرجلٍ ودرهمٍ معهودَيْن بينك وبين مخاطَبك وهذه اللامُ وحدَها هى حرفُ التعريف عند سيبويه والهمزةُ قبلها همزةُ وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزةِ اِبْن واِسْم وعند الخليل أنّ حرف التعريف أَلْ كهَلْ وبَلْ وانّما استمرّ بها التخفيفُ للكثرة واهلُ اليَمَن يجعلون مكانَها الميمَ ومنه ليس مِنَ آمْبِرِّ آمْصِيامُ فى آمْسَفَر وقال

* يَرْمِى وَرائِى بِآمْسَهْمِ وَآمْسَلِمَهْ *

قال الشارح اللام من حروف المعانى وهى كثيرةُ الاستعمال متشعّبةُ المواقع وقد أكثر العلماء الكلام عليها وأفرد بعضُهم لها كُتُبًا تختصّ بها فمنهم من بَسَطَ حتى تداخلت أقسامُها ومنهم من أوجز حتى نَقَصَ ونحن نقتصر فى هذا الكتاب على شرحِ ما ذكره المصنّفُ وإن لم تكن القسمةُ حاصرةً فمن ذلك لام التعريف والمراد القصدُ الى شىء بعينه ليعرفه المخاطبُ كمعرفة المتكلّم فيتساوى المتكلّمُ والمخاطبُ فى ذلك وذلك نحو قولك الغلام والجارية اذا اردتَ غلاما بعينه وجاريةً بعينها واللامُ هى حرف التعريف وحدها والهمزةُ وصلةٌ الى المَنْطِق بها ساكنةً هذا مذهبُ سيبويه وعليه اكثرُ البصريين والكوفيين ما عدا الخليلَ فإنّه كان يذهب الى انّ حرف التعريف أَلْ بمنزلةِ قَدْ فى الافعال فهى كلمةٌ مركّبةٌ من الهمزة واللام جميعًا كتركيبِ هَلْ وبَلْ وأصلُ الهمزة ان تكون مقطوعةً عنده وانّما حُذفت فى الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال واحتجّ بقطع الهمزة فى أنصاف الابيات نحو قول عُبَيْد بن الأَبْرَص

* يا خَلِيلَىَّ ٱرْبَعَا وٱسْتَخْبِرَا ٱلْ * مَنْزِلَ الدارِسَ عن أَهْلِ الحِلالْ *

* مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ٱلْ * قَطْرُ مَغْناه وتأويبُ الشَّمالْ *

كتأكيدِ كَىْ وأنشدوا

* أردتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتى * وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ *

والقولُ ما قدّمناه وهو مذهب سيبويه ودخولُ أَنْ بعد كَىْ اذا كانت حرف جرّ ضرورةٌ وللشاعر مُراجعةُ الاصول المرفوضة وامّا ظهورُ أَنْ بعد لِكَىْ فما أبعدَه وامّا البيت الذى انشده فليس بمعروف ولا قائلُه ولَئِنْ صحّ كان حملُه على الزيادة والبدلِ مِن كَيْمَا لانّه فى معناه كما يُبْدَل الفعل من الفعل اذا كان فى معناه فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حرفُ الرَدْع

فصل ٥٩٨

قال صاحب الكتاب وهو كَلّا قال سيبويه هو رَدْعٌ وزَجْرٌ وقال الزجّاج كَلّا ردعٌ وتنبيهٌ وذلك قولك كَلّا لمَن قال لك شيئًا تُنكره نحوَ فلانٌ يُبْغِضك وشِبْهِه اى ارتدعْ عن هذا وتنبّهْ على الخطإ فيه قال الله تعالى بعد قوله رَبِّى أَهَانَنِ كَلّا اى ليس الامرُ كذلك لانّه قد يُوَسِّع فى الدنيا على مَن لا يُكْرِمه من الكُفّار وقد يُضَيِّق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح ،

قال الشارح كَلّا حرفٌ على اربعة احرف كأَمّا وحَتّى وينبغى ان تكون الفه اصلا لانّا لا نعلم احدا يوثَق بعربيّته يذهب الى انّ الالف فى الحروف زائدةٌ واختلفوا فى معناه فقال ابو حاتم كَلّا فى القران على ضربين على معنى الرَدّ للاوّل بمعنَى لا وعلى معنَى أَلَا التى للتنبيه يُستفتح بها الكلام وقد قال بعض المفسّرين فى قوله تعالى كَلّا انّ ٱلْإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ ٱسْتَغْنَى معناه حَقًّا وهذا قريبٌ من معنَى أَلَا وقال الفرّاء كلّا حرفُ رَدٍّ يُكتفى بها كنَعَمْ وبَلَى وتكون صلة لما بعدها كقولك كَلّا ورَبِّ الكَعْبة بمنزلةِ أَىْ وربّ الكعبة كقوله تعالى كَلّا وَٱلْقَمَرِ وعن ثَعْلَب قال لا يوقَف على كَلّا فى جميع القرآن لانّها جوابٌ والفائدةُ فيما بعدها وقال بعضهم يوقف على كلّا فى جميع القرآن لانّها بمعنَى اِنْتَبِهْ الّا فى موضع واحد وهو قوله كلّا والقمرِ والحقُّ فيها انّها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنَى لا وتكون تنبيهًا كأَلَا وحَقًّا وعليه الأكثرُ ويحسن الوقفُ عليها اذا كانت ردًّا بمعنَى ليس الامرُ كذلك ولا يحسن الوقفُ عليها اذا كانت تنبيها بمعنَى أَلَا وحَقًّا فاعرفه ،

وتقديره كى تفعل ما ذا وفيه بُعْدٌ لانّ مَا لو كانت منصوبة لكانت موصولة ولو كانت موصولة لم تُحذف الفها لانّ الف الموصولة لا تحذف الّا فى موضع واحد وهو قولهم اُدْعُ بِمَ شئتَ اى بالذى شئتَ فحذفُ الالف يدلّ انّها ليست موصولة وقوله وما أَرَى هذا القول بعيدا من الصواب بعيدٌ من الصواب ومنهم من يجعل كَىْ ناصبةً بنفسها بمنزلةِ أَنْ فاعرفه،

فصل ٥٩٦

قال صاحب الكتاب وانتصاب الفعل بعد كَىْ إمّا أن يكون بها نفسِها او بإضمارِ أَنْ واذا أدخلتَ اللام فقلتَ لِكَىْ تفعلَ فهى العاملة كانّك قلت لِأَن تفعل،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ كَىْ تكون حرف جرّ فتكون ناصبة للفعل بمعنَى أَنْ فعلى المذهب الاوّل اذا انتصب الفعلُ بعدها كان باضمارِ أَنْ على ما ذكرناه وعلى المذهب الثانى الفعل ينتصب بها نفسها ويجوز دخولُ اللام عليها كما تدخل على أَنْ نحو جئتُ كى تقومَ ولِكَىْ تقومَ كما تقول لأَنْ تقومَ واذا دخلت عليها اللامُ لم تكن الّا الناصبة بنفسها لانّ اللام حرف جرّ وحرفُ الجرّ لا يدخل على مثله فاما قوله

* فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلِمَا بهم أَبَدًا دَوَآءُ *

فشاذّ قليل لا يُعتدّ به،

فصل ٥٩٧

قال صاحب الكتاب وقد جاءت كَىْ مُظْهَرةً بعدها أَنْ فى قول جَميل

* فقالت أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا * لِسانَكَ كَيْما أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا *

قال الشارح قد تقدّم انّ كَىْ تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنَى أَنْ وتكون حرفَ جرّ بمعنى اللام وينتصب الفعل بعدها باضمارِ أَنْ ولا يظهر أَنْ بعدها فى الكلام لانّه من الاصول المرفوضة وقد جاء ذلك فى الشعر ومنه بيتُ جَميل . فامّا الكوفيون فيذهبون الى انّ النصب فى قولك جئتُ لتُكْرِمَنى باللام نفسها فاذا جاءت كَىْ مع اللام فالنصبُ للّام وكَىْ تأكيدٌ فاذا انفردتْ كَىْ فالعملُ لها ودخولُ أَنْ بعد كَىْ جائزٌ فى كلامهم تقول جئتُ لكى أَن تقوم ولا موضع لأَنْ من الاعراب لانّها مؤكّدةٌ للّام

ما قبلها وأن لا يُفْصَل بينها وبين معمولها بغيرِ القَسَم وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا وقد ذُكر ذلك فى عوامل نصب الافعال بما أغنى عن إعادته هنا فاعرفه ¤

ومن اصناف الحرف حرفُ التعليل

فصــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وهو كَىْ يقولِ القائل قصدتُ فلانا فتقول له كَيْمَهْ فيقول كى يُحْسِنَ إلىَّ وكَيْمَهْ مثلُ فِيمَهْ وعَمَّهْ ولِمَهْ دخل حرفُ الجرّ على ما الاستفهاميّةِ محذوفا ألفُها ولحقتْ هاء السَّكْت واختُلف فى إعرابها فهى عند البصريين مجرورةٌ وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعل مضمر كانّك قلت كى تفعلَ ماذا وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب ¤

قال الشارح امّا كَىْ فحرفٌ معناه العِلّةُ والغرضُ من ذلك انّك اذا قلت قصدتُك كى تُثيبَنى فُهم من ذلك انّ الغرض انّما هو الثواب وهو علّةٌ لوجوده وهى على ضربين تكون حرفَ جرّ بمعنى اللام وناصبةً للفعل بمعنَى أَنْ وذلك انّ من العرب من يقول كَيْمَهْ فيُدْخِل كَىْ على مَا الاستفهاميّة ويحذف ألفَها تخفيفًا وفرقًا بينها وبين الخبريّة ثُمّ يُدْخِل عليها هاء السكت لبيان الحركة فلو كانت كَىْ هنا غيرَ حرف جرّ لم تدخل على مَا الاستفهاميّة لانّ عوامل الافعال لا تدخل على الاسماء ويدلّ على انّ مَا ههنا استفهامٌ حذفُ ألفها ولا تُحْذَف الفُ مَا الّا اذا كانت استفهاما عند دخول حرف الجرّ عليها نحوَ قوله لِمَهْ وبِمَهْ وعَمَّهْ واذا كانت حرف جرّ فالفعلُ بعدها ينتصب بإضمارِ أَنْ كما يكون كذلك مع اللام فى نحو قولك قصدتُك لتُكْرِمَنى والمراد لأَنْ تكرمَنى والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر قد أظهر أَنْ لمّا اضطُرّ الى ذلك قال جَميل

* فقالت أَكُلَّ الناس أصبحتَ مانِحًا * لِسانَك كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا *

ويروى * لسانَك هذا كى تغرّ وتخدعا * فمَا على الرواية الأُولى زائدةٌ ولا شاهدَ فيه حينئذ فمَا من كَيْمَهْ عند البصريين مجرورة كما يكون ذلك فى عَمَّهْ ولِمَهْ لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله الّا ان يكون حرف جرّ والجارُّ والمجرورُ فى موضعِ منصوب بالفعل بعده والكوفيون يقولون انّ كَىْ من نواصب الافعال وليست حرف جرّ ويقولون مَهْ من كَيْمَهْ فى موضع نصب بفعل محذوف نصبَ المصدر

فأجاز أمّا زيدًا فإنّى ضاربٌ على ان يكون زيدًا منصوبا بضارب وفيه بُعْدٌ لانّ انّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وربّما حذفوا الفاء من جوابِ أمَّا كما يحذفونها من جواب الشرط المحض وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر أنشده سيبويه

* فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُو * ولكنّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكِبِ *

اراد فلا قتالَ فحذف الفاء ضرورةً ومثله قول الاخر

* فأمّا صُدورٌ لا صدورَ لجَعْفَرٍ * ولكنّ أعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها *

اراد فلا صدور لجعفر فاعرفه ،

فصل ٥٩٤

قال صاحب الكتاب وإذَنْ جوابٌ وجزاءٌ يقول الرجل انا آتيك فتقول إذن أُكْرِمَك فهذا الكلامُ قد أجَبْتَه به وصيّرتَ إكرامَك جزاءً له على اتْيانه وقال الزجّاج تأويلُها إن كان الامرُ كما ذكرتَ فإنّى أُكْرِمُك وانّما تُعْمِل اذَنْ فى فعل مستقبل غيرَ معتمد على شىء قبلها كقولك لمَن يقول لك انا أُكرمك إذن أُجيئَك فإن حدّثت فقلت اذن اخالُك كاذبًا أَلْغَيْتَها لانّ الفعل للحال وكذلك إن اعتمدتَ بها على مبتدإ او شرط او قَسَم فقلتَ انا اذن أُكرمُك وإن تأتِنى اذن آتِك وواللهِ اذن لا أفعلُ قال كُثَيِّرٌ

* لَئِنْ عادَ لى عَبْدُ العَزِيزِ بمِثْلِها * وأَمْكَنَنى منها اذَنْ لا أُقِيلُها *

واذا وقعتْ بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان قال الله تعالى وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ وقُرِئَ لَا يَلْبَثُوا وفى قولك إن تأتنى آتِك واذَنْ أُكْرِمْك ثلثةُ اوجه الجزمُ والنصب والرفع ،

قال الشارح اعلم انّ اذًا من نواصب الافعال المستقبلة ومعناها الجوابُ والجزاءُ يجوز ان يقول القائلُ أنا آتيك فتقول فى جوابه اذًا أُكرِمَك فقولك اذا أُكرمك جوابٌ لقوله وجزاءٌ لفعل الإتيان ومنه قول الشاعر

* اذًا لَقامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عند الحَفيظَةِ انْ ذو لُوثَةٍ لانَا *

فاذًا جوابٌ لقوله كُنْتُ من مازنٍ على سبيل البدل من قوله لم تَسْتَبِحْ إبِلِى وجزاءٌ على فعل المستبيح فأمّا إعمالها فله شروطٌ أربعةٌ أن تكون جوابا او فى تقدير الجواب وأن تقع أوّلًا لا يعتمد ما بعدها على

أنّ الطلب يتعلّق باللسان والتمنّى شىء يهجس فى القلب يقدّره المتمنّى فعلى هذا تقول لو تأتينى فتُحدّثُنى بالرفع والنصب فالرفع على الاستئناف والنصبُ على تخيُّل معنى التمنّى كما تقول لَيْتَك تأتينى فتحدّثَنى وعليه قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون وحكى سيبويه انّها فى بعض المصاحف فيُدْهِنوا بالنصب وتقدّم الكلام على ذلك مُشْبَعًا فى نواصب الافعال المستقبلة فاعرفه ء

فصـــل ٥٩٣

قال صاحب الكتاب وأَمَّا فيها معنى الشرط قال سيبويه اذا قلت أمّا زيدٌ فمنطلقٌ فكانّك قلت مَهْمَا يكن من شىء فزيدٌ منطلقٌ الا ترى انّ الفاءَ لازمةٌ لهاء

قال الشارح قد تقدّم القول فى أَمَّا المفتوحةِ الهمزة أنّها للتفصيل فاذا ادّعى مُدّعٍ اشياء فى شخصٍ نحوَ ان يقال زيدٌ عالمٌ شجاعٌ كريمٌ وأردتَ تفصيلَ ما ادّعاه فانّك تقول فى جوابه أمّا عالمٌ شجاعٌ فمُسلّمٌ وأمّا كريمٌ ففيه نَظَرٌ وفيها معنى الشرط يدلّ على ذلك دخولُ الفاء فى جوابها وذلك انّك اذا قلت أمّا زيدٌ فمنطلقٌ معناه مهما يكن من شىء فزيدٌ منطلقٌ وأصلُ هذه الفاء ان تدخل على مبتدإ كما تكون فى الجزاء كذلك من نحو قولك إن تُحْسِنْ الىّ فالله يجازيك وانّما أُخّرت الى الخبر مع أَمَّا لضربٍ من إصلاح اللفظ وذلك انّ أمّا فيها معنى الشرط وأداةُ الشرط يقع بعدها فعلُ الشرط ثمّ الجزاء بعده فلمّا حُذف فعل الشرط هنا وأداتُه وتضمّنتْ أَمَّا معناهما كرهوا ان يليها الجزاء من غيرِ واسطة بينهما فقدّموا احد جُزْءَىِ الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط ووجهٌ ثانٍ وهو انّ الفاء وإن كانت هنا مُتْبِعةً غيرَ عاطفة فانّ اصلها العطفُ الا ترى انّ العاطفة لا تنفكّ من معنى الإتباع نحوِ جاءنى زيدٌ فمحمّدٌ ورأيت زيدًا فصالحًا ومن عادة هذه الفاء مُتْبِعةً كانت او عاطفةً أن لا تقع مبتدأةً فى اوّل الكلام وأنّه لا بدّ ان يقع قبلها اسمٌ او فعلٌ فلو قالوا أمّا فزيدٌ منطلقٌ كما يقولون مهما وقع من شىء فزيدٌ منطلقٌ لَوقعت الفاء اوّلًا مبتدأةً وليس قبلها اسمٌ ولا فعلٌ انّما قبلها حرفٌ وهو أَمَّا فقدّموا احدَ الاسمين بعد الفاء مع أَمَّا لِما حاوَلوه من إصلاح اللفظ لِيقع قبلها اسمٌ فى اللفظ فيكون الاسمُ الثانى الذى بعده وهو خبرُ المبتدإ تابعًا للاسم قبله وإن لم يكن معطوفا عليه فعلى هذا أجازوا أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ فنصبوا زيدًا بضاربٌ وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه ان يعمل فيما قبله لكنّه جاز هنا من حيث كانت الفاء فى نيّة التقديم على جميع ما قبلها وغالَى ابو العبّاس

الشاعر لمّا جعله مستقبلًا جزمه   من ذلك قوله

* متى واغلٌ يَنُبْهم يُحَيُّو * هُ وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ الساقى *

وقال الاخر

* صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائِرٍ * أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ *

فظهورُ الجزم فى الفعل المضارع بعد الاسم يدلّ انّ الفعل الماضى اذا وقع بعدها الاسمُ فموقعه مجزومٌ وذهب الفرّاء من الكوفيين الى انّ الاسم من نحو إِن امرؤٌ هلك وإِن احدٌ من المشركين استجارك مرتفعٌ بالضمير الذى يعود اليه من هلك واستجارك كما يكون فى قولك زيدٌ استجارك   وامّا لَوْ فاذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعلُ فالاسمُ محمولٌ على فعلٍ قبله مضمرٍ يفسّره الظاهرُ وذلك لاقتضائها الفعلَ دون الاسم كما كان فى إِنْ كذلك وهذا محقّقٌ لها شَبَهًا بأداة الشرط فحكمُها فى هذا حكمُ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنْشَقَّتْ وإِن امرؤٌ هلك قال الله تعالى لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّى فقولُه انتم فاعلُ فعلٍ دلّ عليه تملكون هذا الظاهرُ والتقديرُ لو تملكون خزائن تملكون وكان هذا الضمير متّصلا فلمّا حُذف الفعل فُصل الضمير منه وأُتى بالمنفصل الذى هو انتم وأُجرى مُجْرَى الظاهر   ومن كلامِ حاتمٍ لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى على تقديرِ لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى   ولاقتضاء لَوْ الفعل اذا وقع بعدها أَنَّ المشدّدةُ لم يكن بدّ من فعلٍ فى خبرها نحو قوله تعالى لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَٱتَّقَوْا ونحو قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ وذلك انّ الخبر محلُّ الفائدة وأَنَّ انّما افادت تأكيدا ومعتمَدُ الامتناع انّما هو خبرُ أَنَّ فلذلك وجب ان يكون فعلا محضًا قضاءً لحقِّ لَوْ فى اقتضائها الفعلَ ولو قلت لو أَنّ زيدا حاضرى او نحوَ ذلك من الاسماء لم يجز كما انّك لو قلت لو زيدٌ حاضرٌ او نحو ذلك لم يجز فاعرفه ؛

فصــل ٥٩٢

قال صاحب الكتاب وقد تجىء لَوْ فى معنى التَمنّى كقولك لو تأتينى فتحدّثُنى كما تقول لَيْتَك تأتينى ويجوز فى فتحدّثنى النصبُ والرفعُ قال الله تعالى وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ وفى بعض المَصاحف فَيُدْهِنُوا ؛

قال الشارح قد تقدّم انّ لَوْ قد تُستعمل بمعنَى إِنْ للاستقبال فحصل فيها معنى التمنّى لانّه طلبٌ فلا تفتقر الى جواب وذلك نحوُ لو أعطانى ووَهَبَنى والتمنّى نوعٌ من الطلب والفرقُ بينه وبين الطلب

فى النفس فاعرفه،

فصــل ٥٩١

قال صاحب الكتاب ولا بدّ من أن يَلِيَهما الفعلُ ونحوُ قوله تعالى لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ وإِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ على إضمارِ فِعْلٍ يفسّره الظاهرُ ولذلك لم يجز لو زيدٌ ذاهبٌ ولا إن عمرٌو خارجٌ ولطَلَبهما الفعلَ وجب فى أَنَّ الواقعةِ بعد لَوْ ان يكون خبرها فعلا كقولك لو انّ زيدا جاءنى لَأكرمتُه وقال تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ولو قلت لو انّ زيدا حاضِرى لَأكرمتُه لم يجز،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الشرط لا يكون الّا بالافعال لانّه تُعلِّق وجودَ غيرها على وجودها والاسماء ثابتةٌ موجودةٌ ولا يصحّ تعليقُ وجودِ شىء على وجودها ولذلك لا يلى حرفَ الشرط الّا الفعلُ ويقبح ان يتقدّم الاسم فيه على الفعل ويُفْصَل بينهما بالاسم لكَوْنها جازمةً للفعل والجازمُ يقبح ان يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيدٌ يأتك على معنًى لم يأتك زيد وكذلك بقيّةُ الجوازم لا يفصل بينهما بشىء كالظرف ونحوه لانّ الجازم فى الافعال نظيرُ الجارّ فى الاسماء كما لا يفصل بين الجارّ والمجرور بشىء الّا فى الشعر كذلك الجازمُ فأمّا إِنْ خاصّةً فلقُوّتها فى بابها وعدمِ خروجها عن الشرط الى غيره تَوسّعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم ولم يكن ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط فى قولهم المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إِن خَنْجَرٌ فخنجرٌ فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ فى اللفظ لا تأثيرَ لها فيه فالفصلُ حسنٌ وجاز فى الكلام وحالِ السَعَة والاختيارِ وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحوِ همزة الاستفهام وإن كان بعدها فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ قبح تقدّمُ الاسم الّا فى الشعر لانّها قد جرت بعد الاعمال وظهوره مجرَى لَمْ ولَمَّا ونحوِهما من الجوازم فكما لا تقول لم زيدٌ يَقُمْ ولم زيدا أَضْرِبْ الّا فى ضرورة الشعر كذلك لا تقول إن زيدٌ يقمْ أقمْ الّا فى ضرورة الشعر فعلى هذا تقول اذا وليها الفعلُ الماضى إن زيدٌ ركب ركبتُ ومن كلامهم إن اللّهُ أمكننى من فلان فعلتُ وقال سبحانه وتعالى إِنِ امرؤٌ هلك وقال تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ وقال الشاعر * عاوِدْ هَراةَ وإِنْ معمورُها خَرِبا * هراة اسمُ موضع وارتفاعُ الاسم بعد إنْ هنا عند اصحابنا على انّه فاعلُ فعل محذوفٍ فسّره هذا الظاهرُ وتقديرُه إن استجارك احد من المشركين استجارك وكذلك نظائرُه لا يجيز البصريون الّا ذلك وموضعُ هذا الفعل الظاهر جزمٌ لانّه مفسِّرٌ بمجزومٍ فكان مثلَه والذى يدلّ على انّ موضع هذا الفعل الماضى جزمٌ أنّ

بالجزم على الجواب لانّ الجزاء لا يتقدّم على ما ذكرناه فإن رفعتَ وقلتَ آتيك إن أتيتَنى وأُحْسِنُ اليك إن أكرمتَنى جاز ومثله أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ وأنا ظالمٌ إن فعلتُ ولم يكن ما تقدّم جوابا وانّما هو كلام مستقلّ عُقِب بالشرط والاعتمادُ على المبتدإ والخبر ثمّ عُلِّق بالشرط كما يُعلَّق بالظرف فى نحوِ آتيك يومَ الجمعة وأنتِ طالقٌ يومَ السَّبْت والجوابُ محذوف وليس ما تقدّم بجواب الا ترى انّ الجواب اذا كان فعلا كان مجزوما وإن كان جملة اسميّة لزمتْه الفاء وكان يجب ان يقال فأنت طالقٌ إن دخلت الدار كما تقوله اذا تأخّر وهذا معنى قوله وليس ما تقدّم فيه جزاء مقدّما ولكن كلاما واردا على سبيل الاخبار والجزاء محذوف واعلم انّه لا يحسن ان تقول آتيك إن تأتنى لانّك جزمت بانْ واذا أعملتها لم يكن بدٌّ من الجواب ولم تأت بجواب ولو قلت أتيتُك إن أتيتَنى جاز لانّ حرف الشرط لم يجزم فساغ ان لا تأتى بجواب وقد كثُر حذف المبتدإ بعد الفاء فى جواب الشرط نحوُ قولك إن تأتنى فمُكْرَمٌ وان تعرضْ فكريمٌ وذلك لانّه قد جرى ذكرُه مع الشرط فاستُغنى بذلك عن اعادته وقد يحذف جوابُ لَوْ ايضا كثيرا وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر فالقرآنُ قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَلْ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا فلم يأت للَوْ بجواب فلم يقل لكان هذا القرآنَ وكذلك قوله تعالى وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى ٱلنَّارِ والجواب محذوفٌ تقديره لَرأيتَ سُوءَ مُنْقَلَبِهم وقال الشاعر

* وَجَدِّكَ لو شىءٌ أتانا رَسولُه * سِواكَ ولٰكِنْ لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعَا *

والمراد لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه وقال امرؤ القيس

* فلو أنّها نفسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً * ولكنّها نفسٌ تَساقطُ أَنْفُسَا *

والمراد لفنيتْ واستراحتْ وقال جرير

* كَذَبَ العَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُناخَنا * بحَزِيزِ رامَةَ والمَطِىُّ سَوامِى *

والمراد لرأين ما يُستَحْسَنّ وما يستحى أعينهنّ ومن ذلك لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى لم يأت بجواب والمراد لَانْتَصفتُ وذلك كلّه للعلم بموضعه وقال اصحابُنا انّ حذف الجواب فى هذه الاشياء أبلغُ فى المعنى من إظهاره الا ترى انّك اذا قلت لعبدك واللهِ لَئِنْ قمتُ اليك وسكتّ عن الجواب ذهب فكرُه الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر أيّها يبقى ولو قلت لأَضْرِبَنّك فأتيتَ بالجواب لم تُبْقِ شيئا غيرَ الضرب ومنه قوله تعالى لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا ولم يُعيِّن العقوبة بل أَبْهَمَها لانّ ابهامها أوقعُ

وذلك انّ هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيَيْن وانّما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على لَيَفْعَلَنَّ لشَبَهٍ بينهما وقد جاز سقوطُ النون من ليفعلنّ على ما حكاه سيبويه واذا لم تلزم مع ليفعلنّ مع انّ النون فيه تفرق بين معنيَيْن فأن لا تلزم امّا يفعلنّ بطريق الأَوْلى اذ النونُ فيه لا تفرق بين معنيين قال الشاعر

* فامّا تَرَيْنى اليومَ أُزْجِى ظَعِينَتى * أُصَعِّدُ سَيْرًا فى البلاد وأُفْرِعُ *

البيت لعبد الرحمن بن همّام السَلولىّ أنشده الزمخشرىّ شاهدا على المجازاة بامّا وحذفِ نون التأكيد من شرطها ورواه سيبويه * اذما ترينى اليوم ازجى ظعينتى * وبعده

* فانّىَ مِن قَوْمٍ سِواكم وإنّما * رِجالِىَ فَهْمٌ بالحجاز وأَشْجَعُ *

قال سمعناها ممّن يرويهما عن العرب هكذا اذْمَا والمعنى امّا ولا شاهد فيه على هذه الرواية وانّما سيبويه انشده شاهدا على صحّة المجازاة باذْمَا وخروجِها الى معنًى امّا والمُزْجِى فاعلٌ من أُزْجيه اذا سُقْته برِفْقٍ والظعينةُ المرأةُ فى الهَوْدَجِ والمُفْرِعُ ههنا المُنْحَدِر وهو من الأضداد وٱنتمى فى النَسب الى فَهْمٍ وأشجَعَ وهو من سَلولِ بن عامر لانّهم كلّهم من قيسِ عَيْلانَ بن مُضَرَ فاعرفه ،

فصل ٥٩٠

قال صاحب الكتاب والشرط كالاستفهام فى انّ شيـأ ممّا فى حَيّزه لا يتقدّمه ونحوُ قولك آتيك إن تأتِنى وقد سألْتُك لو أعطيتَنى ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّما ولكنْ كلاما واردا على سبيل الاخبار والجزاءُ محذوفٌ وحذفُ جوابِ لَوْ كثيرٌ فى القرآن والشعر ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الشرط كالاستفهام له صدرُ الكلام ولذلك لا يعمل فى اسماء الشرط شىء ممّا قبله ولا يتقدّم عليه ما كان فى حيّزه الّا ان يكون العاملُ خافضا فانّه يجوز تقديمُه على المجرور اذا كان فى صلةِ ما بعده او مبتدأً نحوَ قولك بمن تَمْرر أَمْرُرْ وعلى من تَنْزِلْ أَنْزِلْ فالباء وما اتّصلتْ به من قولك بمن تمرر فى موضعِ نصب بالفعل الذى هو تمرر وكذلك على وما بعده من المجرور فى موضع نصب بفعل الشرط وانّما ساغ تقديمُه هنا لانّ الجارّ يتنزّل منزلةَ الجزء ممّا يعمل فيه ولذلك يُحْكَم على موضعهما بالنصب مع انّ الضرورة قادت الى ذلك لعدم جواز الفصل بين الخافض ومخفوضه ولا يتقدّم الجزاء على أداته فلا تقول آتِيك إن أتيتَنى وأُحْسِنْ اليك إن أكرمتَنى

فهو من مواضع إِنْ لانّه يجوز ان ينزع عن ذلك وأن لا ينزع الّا انّ بعضهما احسن من بعض فقولنا إن مات زيدٌ كان كذا احسنُ من قولنا إن احمرّ البسرُ لانّ موت زيد مجهولُ الوقت واحمرار البسر له وقتٌ معلومٌ فاعرفه،

فصــل ٥٨٩

قال صاحب الكتاب وتجيء مع زيادةِ مَا فى آخِرِها للتأكيد قال اللّه تعالى فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى وقال

* فإمّا تَرَيْنِى اليومَ أُزْجِى ظَعِينَتِى * ،

قال الشارح قد تزاد مَا مع إن الشرطيّة مؤكّدةً نحوَ قولك إمّا تأتنى آتِك والاصلُ إن تأتنى آتِك زيدت مَا على انّ لتأكيدِ معنى الجزاء ويدخل معها نونُ التوكيد وإن لم يكن الشرطُ من مواضعها لانّ موضعها الامرُ والنهىُ وما أشبههما ممّا كان غير موجب وذلك نحو قوله تعالى فإمّا يأتينّكم منّى هدى وقال سبحانه فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وقال وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ والعلّةُ فى دخولها انّها لمّا لحقت اوّلَ الفعل بعد انْ أشبهت اللامَ فى واللّهِ لَيَفْعَلَنَّ فجامعتْها نونا التأكيد كما تكون مع اللام فى ليفعلنّ وجهةُ التشبيه بينهما انّ مَا هنا حرفُ تأكيد كما انّ اللام مؤكّدةٌ والفعلُ واقعٌ بعدها كما يقع بعد اللام والكلامُ غيرُ واجب كما هو كذلك فى الامر والنهى فلمّا شابهت اللامَ فى ذلك لزمت الفعلَ بعدها النونُ فى الشرط كما لزمت اللامَ فى ليفعلنّ وصار الشرط فى مواضع النون بعد ان لم يكن موضعا لها وقد جاءت أخبارٌ مُثْبَتَةٌ قد لزمها النونُ لدخول هذا الحرف أعنى مَا المؤكّدةَ فى أوائلهنّ وذلك قولهم بعَيْنٍ مّا أَرَيَنَّكَ و * ومِن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها * واذا لزمت النون هذه الأخبارَ الصريحةَ لوجود هذا الحرف فدخولُها مع فعل الشرط أَوْلى لِما ذكرنا وقد يجوز ان لا تأتى بهذه النون مع فعل الشرط وذلك نحوُ قولك امّا تأتنى آتِك قال الشاعر انشده ابو زيد

* زعمتْ تُماضِرُ أنّنِى امّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرُ خَلّتى *

وقال الاخر انشده سيبويه

* فامّا تَرَيْنى وَلِى لِمَّةٌ * فإنّ الحوادثَ أَوْدَى بها *

وقال رُوبَةُ

* إمّا تَرَيْنى اليومَ أُمّ حَمْزِ * قاربْتُ بَيْنَ عَنَقِى وجَمْزِى *

ولو كان فيه معنى الشرط لأغنت اذًا فى الجواب عن الفاء كما أغنت فى قوله تعالى اذا هم يقنطون وقول ابى عثمان لا ينفكّ من نوعِ ضُعْفٍ ايضا لانّ الفاء لو كانت زائدة لجاز خرجتُ اذا زيدٌ لانّ الزائد حكمُه ان يجوز طرحُه ولا يختلّ الكلامُ بذلك الا ترى الى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لمّا كانت زائدة جاز ان تقول فى الكلام لا فى القرآن فبرحمةٍ وكذلك عمّا قليلٍ يجوز فى الكلام عن قليلٍ واما لزوم الزيادة فعلى خلاف الدليل فلا يُحْمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ فاعرفه،

فصـــل ٥٨٨

قال صاحب الكتاب ولا تُستعمل انْ الّا فى المعانى المحتمَلة المشكوكِ فى كونها ولذلك قبُح اِنِ احمرّ البُسْرُ كان كذا واِن طلعتِ الشمسُ آتِك الّا فى اليوم المُغيِم وتقول إن مات فُلانٌ كان كذا واِن كان موتُه لا شُبْهَةَ فيه الّا انّ وقتَه غيرُ معلوم فهو الذى حسّن منه،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ اِنْ فى الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل الّا فيما كان مشكوكا فى وجوده ولذلك كان بالافعال المستقبلة لانّ الافعال المستقبلة قد توجَد وقد لا توجَد ولذلك لا تقع المجازاةُ باذًا واِن كانت للاستقبال لانّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الامر كقولك اذا طلعت الشمسُ فأْتنى ولو قلت ان طلعت الشمس فأْتنى لم يحسن الّا فى اليوم المُغيِم الذى يجوز ان ينقشع الغَيْمُ فيه وتطلع الشمسُ ويجوز ان يتأخّر فقولك اذا طلعت فيه اعترافٌ بانّها ستطلع لا محالةَ وحَقُّ ما يجازَى به أن لا تدرى أيكون ام لا يكون فعلى هذا تقول اذا احمرّ البُسْرُ فأْتنى وقبُح اِن احمرّ البسر لانّ احمرار البسر كائنٌ وتقول اذا اقام الله القيامةَ عذّب الكفّارَ ولا يحسن انْ اقام الله القيامة لانّه يجعل ما أخبر اللهُ تعالى بوجوده مشكوكا فيه وربّما استُعملت انْ فى مواضعِ اذًا واذًا فى مواضعِ انْ ولا يبين الفرقُ بينهما لِما بينهما من الشِرْكة وتقول من ذلك إن مِتُّ فاَقْضوا دَيْنِى واِن كان موته كائنًا لا محالةَ فهو من مواضع اذًا الّا انّ زمانه لمّا لم يكن متعيّنا جاز استعمالُ انْ فيه قال الله تعالى أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَابِكُمْ وقال الشاعر

* كم شامتٍ بى اِن هلكتُ وقائلٍ للّهِ دَرُّهْ *

فهذه من مواضع اذًا لانّ الموت والهلاك حتمٌ على كلّ حَىّ فامّا قول الآخر

* اذا أنْتَ لم تَنْزِعْ عن الجَهْل والخَنَا * أَصَبْتَ حليمًا او أصابَك جاهلُ *

والابتداء والخبرِ فكأنّه لا يرتبط بما قبله وربّما آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله فأنّه حينئذ يفتقر الى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء لأنّها تفيد الاتّباعَ وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبٌ عمّا قبلها اذ ليس فى حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء فلذلك خصّوها من بين حروف العطف ولم يقولوا إنْ تُحْسِنْ الىّ واللّهُ يجازيك ولا ثُمّ اللّهُ يجازيك فمن ذلك قولك إنْ أتاك زيدٌ فأَكْرِمْه الا تُرى انّه لولا الفاء لم يُعْلَم انّ الإكرام متحقّقٌ بالاتيان وكذلك إنْ ضربك عمرٌو فلا تضربْه فالأمرُ هنا والنهىُ ليسا على ما يُعْهَد فى الكلام وجودُهما مبتدأَيْن غيرَ معقودَيْن بما قبلهما ومن أجل ذلك احتاجوا الى الفاء فى جواب الشرط مع المبتدإ والخبر لانّ المبتدأ ممّا يجوز ان يقع اوّلا غيرَ مرتبط بما قبله وذلك نحوُ قولك إن جئتَنى فأنت مُكْرَمٌ وإن تُحْسِن إلىّ فاللّهُ يجازيك فموضعُ الفاء وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط يدلّ على ذلك قوله تعالى فى قراءة نافع وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ بالجزم وكذلك لو وقع فى الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ لم يصحّ الّا بالفاء ومعنى قولنا ماضٍ صحيحٌ أن يكون ماضيا لفظًا ومعنًى نحوَ قولك إن أكرمتَنى اليومَ فقد أكرمتُك امسِ لانّ الجزاء لا يكون الّا بالمستقبل واذا وقع ماضيا كان على تقدير خبرِ المبتدإ اى فأنا قد اكرمتُك امس وربّما حُذفت الفاء من المبتدإ اذا وقع جزاءً وهى مرادةٌ قال الشاعر

* من يفعلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها * والشَرُّ بالشرّ عند اللّه مِثْلانِ *

هكذا انشده سيبويه وقد انشده غيرُه من الاصحاب * من يفعل الخيرَ فالرحمٰنُ يشكرُه * ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية وقد أقاموا اذَا التى للمفاجأة فى جواب الشرط وهى ظرفُ مكان عن الفعل قال اللّه تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ كأنّه قال فهم يقنطون والاصلُ يقنطوا وانّما ساغت المجازاةُ بإذَا هذه لانّه لا يصحّ الابتداء بها ولا تكون الّا مبنيّةً على كلام نحوَ خرجتُ فاذَا زيدٌ فزيدٌ مبتدأٌ واذَا خبرٌ مقدّمٌ والتقديرُ فحَضَرَنى زيدٌ فان قيل فما هذه الفاء فى قولك خرجتُ فاذا زيدٌ قيل قد اختلف العلماء فيها فذهب الزيادىّ الى انّ دخولها هنا على حدّ دخولها فى جواب الشرط وذهب ابو عثمان الى انّها زائدةٌ الّا انّها زيادة لازمة على حدّ زيادةِ مَا فى قولهم افعلْ ذلك آثِرًا مّا وذهب ابو بكر الى انّها عاطفةٌ كأنّه حمل ذلك على المعنى لانّ المعنى خرجتُ فقد جاءنى زيدٌ وأنت اذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالةَ كذلك ما كان فى معناه وهو أقربُ الأقوال الى السَداد لانّ الحمل على المعنى كثيرٌ فى كلامهم فأمّا قول الزيادىّ فضعيفٌ لانّه لا معنى للشرط هنا

جازم لا يؤتى له بمجزوم فامّا قوله تعالى وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ فإنّ جَزْمَ يغفرْ لنا بلَمْ لا بانْ الا ترى الى قوله تعالى وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ لمّا كانت انْ هى الجازمةَ ليغفرْ لى جُزم الجواب وقد يُجزم الجواب وإن كان الشرط غيرَ مجزوم وأحسنُ ذلك ان يكون الشرط بكَانَ لقوّةِ كان فى باب المجازاة وقول صاحب الكتاب واذا وقع جزاءً يعنى المضارع ففيه الجزمُ والرفعُ فامّا قوله * وان اتاه خليل الخ * فالشاهد فيه رفع يقول وهو الجواب أمّا الجزم فصحيحٌ على ما ذكرناه وأمّا الرفع فقبيحٌ والذى جاء منه فى الشعر متأوَّلٌ من قبيل الضرورة فقوله يقول لا غائب مالى ولا حرم فسيبويه يتأوّله على ارادة التقديم كانّ المعنى يقول إن أتاه خليل وقد استُضعف والجيّدُ ان يكون على ارادة الفاء فكانّه قال فيقول والفاء قد تُحذف فى الشعر نحوِ قوله * مَن يفعلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها * ومثله قوله

* يا أَقْرَعُ بْنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ * إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ *

والمعنى إنّك تصرعُ إن يصرعْ اخوك او على تقديرِ الفاء ومثله قول الاخر

* فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ أنّها * مُطَبَّعَةٌ مَن يأْتِها لا يَضِيرُها *

فرفع على ارادة التقديم او ارادة الفاء فاعرفه ،

فصـــل ٥٨٧

قال صاحب الكتاب وإن كان الجزاء امرا او نهيا او ماضيا صحيحا او مبتدأً وخبرا فلا بدّ من الفاء كقولك إن اتاك زيدٌ فأَكْرِمْه وإن ضربك فلا تضربْه وإن أكرمتَنى اليومَ فقد أكرمتُك امسِ وإن جئتَنى فأنت مُكْرَمٌ وقد تجىء الفاء محذوفةً فى الشذوذ كقوله * مَن يفعلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها * ويُقام اذَا مُقامَ الفاء قال اللّه تعالى اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ الشرطَ والجزاء لا يصحّان الّا بالافعال أمّا الشرط فلانّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثانى والاسبابُ لا تكون بالجوامد انما تكون بالاعراض والافعال وامّا الجزاء فأصلُه ان يكون بالفعل ايضا لانّه شىءٌ موقوفٌ دخولُه فى الوجود على دخول شرطه والافعالُ هى التى تحدُث وتنقضى ويتوقّف وجودُ بعضها على وجود بعض لا سيّما والفعلُ مجزومٌ لانّ المجزوم لا يكون الّا مرتبطا بما قبله ولا يصحّ الابتداء به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه وأمّا اذا كان الجزاء بشىء يصلح الابتداء به كالأمر والنهى

نحوَ قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتّم اى لو أطاعكم فهى خلافُ انْ فى الزمان وإن كانت مثلها من جهةِ كون الاوّل شرطًا للثانى ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما انّهما يدخلان على جملتَيْن فيجعلان الاولى شرطا والثانيةَ جزاء كقولك إنْ تضربْنى أضربْك ولو جئتَنى لَأُكرمتُك فيتوقف وجودُ الضرب الثانى على وجود الضرب الاوّل كما يتوقّف الإكرام على وجود المجىء   وزعم الفرّاء انّ لَوْ قد تُستعمل للاستقبال بمعنَى إنْ ؛

فصل ٥٨٦

قال صاحب الكتاب ولا يخلو الفعلان فى بابِ إنْ من ان يكونا مضارعَيْن او ماضيَيْن او احدُهما مضارعا والاخر ماضيا فاذا كانا مضارعَيْن فليس فيهما الّا الجزمُ وكذلك فى احدهما اذا وقع شرطا فاذا وقع جزاء ففيه الجزمُ والرفعُ قال زُهَيْرٌ

* وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْأَلةٍ * يقول لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ إن الشرطيّةَ تدخل على جملتَيْن فعليّتَيْن فتُعلّق احداهما بالاخرى وتربط كلَّ واحدة منهما بصاحبتها حتى لا تنفرد احداهما عن الاخرى وانّما وجب ان تكون الجملتان فعليّتين من قبل انّ الشرط انما يكون بما ليس فى الوجود ويحتمل ان يوجَد وان لا يوجد والاسماء ثابتةٌ موجودةٌ لا يصحّ تعليقُ وجودِ غيرها على وجودها   ولا يخلو هذان الفعلان من ان يكونا مضارعين او ماضيين او احدهما ماضيا والاخر مضارعا فإن كانا مضارعين كانا مجزومين وظهر الجزمُ فيهما كقولك ان تقم اقم   وان كانا ماضيين كانا مُثْبَتَيْن على حالهما وكان الجزم فيهما مقدّرا نحوَ قولك إن قمتَ قمتُ والمعنى إن تقم اقم   فإن كان الاوّل ماضيا والثانى مضارعا فيكون الاوّل فى موضعِ مجزوم والثانى معربا نحوَ قولك إن قمتَ اقم ولا يحسن عكسُ هذا الوجه بأن يكون الاوّل مضارعا معربا والثانى ماضيا مبنيًّا نحوَ قولك إن تقم قمت وذلك لامرين احدهما انّ الشرط اذا كان مجزوما لزم ان يكون جوابه كذلك لانّك اذا أعملتَه فى الاوّل كنت قد أرهفتَه للعمل غايةَ الإرهاف فتركُ إعماله فى الثانى تراجع عمّا اعتزموه وصار بمنزلةِ زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنًّا لانّ تأكيد الفعل إرهافٌ وعنايةٌ بالفعل وإلغاؤه إهمالٌ واطّراحٌ وذانك معنيان متدافعان   الثانى انّ إنْ اذا جزمتْ اقتضتْ مجزوما بعدها لانّها تجزْمها ما بعدها يظهر انّها تجزم وجزمُها يتعلّق بفعلين واذا لم يظهر جزمُها صارت بمنزلةِ حرف

حكمِ ما لكلّ واحد منهما الى معنًى مفرد كما قلنا فى لَوْلَا وهَلَّا ونظائرُ ذلك كثيرةٌ وليست حَيْثُمَا كذلك بل هى للمكان ولم تُزَل عن معناها بدخولِ مَا عليها وليست مَا فى حَيْثُمَا وانّمَا لَغْوًا على حدّها فى أَيْنَمَا ومَتَى مَا وانّما هى كافّةٌ لهما عن الاضافة بمنزلة أَنَّمَا وكَأَنَّمَا واعلم انّ إِنْ أُمُّ هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدمِ خروجها عنه الى غيره ولذلك اتُّسع فيها وفُصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحوَ قولهم إن اللّهُ أمكننى من فلان فعلتُ وقد يُقْتصر عليها ويوقَف عندها نحوَ قولك صَلِّ خلفَ فلان وإنْ اى وإن كان فاسقًا ولا يكون مثلُ ذلك فى غيرها ممّا يُجازَى به وتدخل على جملتَيْن فتربط احداهما بالاخرى وتُصيّرهما كالجملة نحوَ قولك إن تأتنى آتِك والاصلُ تأتينى آتيك فلمّا دخلت انْ عقدتْ احداهما بالاخرى حتى لو قلت ان تأتنى وسكتَّ لا يكون كلاما حتى تأتى بالجملة الاخرى فهو نظيرُ المبتدإ الذى لا بدّ له من الخبر ولا يفيد احدُهما الّا مع الاخر فالجملةُ الاولى كالمبتدإ والجملة الثانية كالخبر فهو من التامّ الذى لا يزاد عليه فيصير ناقصًا نحوِ قام زيدٌ فهذا كلامٌ تامٌّ فاذا زدتَ عليه انْ وقلت إن قام زيدٌ صار ناقصا لا يتمّ الّا بجوابٍ ومثلُه المبتدأ والخبر نحوُ قولك زيدٌ قائمٌ فاذا زدت عليه أَنَّ المفتوحةَ وقلت أَنَّ زيدا قائمٌ استحال الكلامُ الى معنى الافراد بعد ان كان جملة ولا ينعقد كلامًا الّا بضميمةٍ اليه نحوَ قولك بلغنى أنّ زيدا قائمٌ فبضميمةِ بلغنى اليه صار كلاما وحقُّ إن الجزائيّةِ ان يليها المستقبلُ من الافعال لانّك تشترط فيما يأتى أن يقع شىءٌ لوقوع غيره فإن وليها فعلٌ ماضٍ أحالت معناه الى الاستقبال وذلك قولك إن قمتَ قمتُ والمراد إن تَقُمْ أَقُمْ فان قيل فإنّهم يقولون إن كنتَ زُرْتَنى أمسِ أكرمتُك اليومَ وقد وقع بعد ان الفعلُ ومعناه المضىُّ ومنه قوله تعالى إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ قيل قد أجاب عن ذلك المبرّد وقال انّما ساغ ذلك فى كَانَ لقوّة دلالتها على المضىّ وأنّها اصلُ الافعال وعبارتُها فجاز لذلك ان تقلب فى الدلالة انْ ولذلك لا يقع شىءٌ من الافعال غيرُ كَان بعد انْ الّا ومعناه المضارعُ وقال ابن السرّاج هو على تأويلِ إن أَكُنْ كنتُ قُلْتُه وكذلك ما كان مثله وامّا لَوْ فمعناها الشرطُ ايضا لانّ الثانى يوقَف وجودُه على وجود الاوّل فالاوّلُ سببٌ وعلّةٌ للثانى كما كان كذلك فى إنْ الّا انّ الفُرْقان بينهما انّ لَوْ يوقَف وجودُ الثانى بها على وجود الاوّل ولم يُوجَد الشرطُ ولا المشروطُ فكأنّه امتنع وجودُ الثانى لعدم وجود الاوّل فالممتنعُ لامتناع غيره هو الثانى امتنع لامتناع وجود الاوّل وإنْ يتوقّف بها وجودُ الثانى على وجود الاوّل ولم يتحقّق الامتناعُ ولا الوجودُ فانْ اذا وقع بعدها الماضى أحالت معناه الى الاستقبال ولَوْ اذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه الى المضىّ

أَزيدًا وما أشبه ذلك ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَل انّه حرفٌ دخل على جملة تامّة خبريّة فنقلها من الخبرِ الى الاستخبار فوجب ان يكون متقدّمًا عليها ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت مَا النافيةُ كذلك حيث دخلت على جملة إيجابيّة فنقلت معناها الى السلب فكما لا يتقدّم على مَا ما كان من جملة المنفيّ كذلك لا يتقدّم على الهمزة شىء من الجملة المستفهَم عنها فلا تقول ضربتَ أزيدًا هكذا مثّله صاحبُ الكتاب والجيّدُ ان تقول زيدًا أضربتَ فتُقدّم المعمول على الهمزة لانّك اذا قدّمتَ شيئـًا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة وقوله ما كان فى حيّزها يريد ما كان متعلّقًا بالاستفهام ومن تمام الجملة ومنه قولهم حَيِّزُ الدار وهو ما يُضَمّ اليها من مَرافقها فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حرفَا الشَرْط

فصــل ٥٨٥

قال صاحب الكتاب وهما اِنْ ولَوْ تدخلان على جملتين فتجعلان الأُولَى شَرْطا والثانيةَ جَزاءً كقولك إن تضربْنى أضربْك ولو جئتَنى لَأَكرمتُك خلا انّ إنْ تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً ولَـوْ تجعله للمُضيّ وإن كان مستقبلا كقوله تعالى لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وزعم الفرّاء انّ لَوْ تُستعمل فى الاستقبال كانْ ،

قال الشارح سيبويه رحمه الله انّما ذكر إنْ وإذْمَا وعدّ اذما فى حيّز الحروف ولم يذكر لَوْ لانّ لَوْ معناها المُضيّ والشرطُ انّما يكون بالمستقبل لانّ معنى تعليق الشىء على شرط انّما هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى وانّما يذكرها مَن يذكرها فى حروف الشرط لانّها كانت شرطا فيما مضى اذ كان وجودُ الثانى موقوفا على وجود الاوّل وقد فرق سيبويه بين إذما وحَيْثُمَا لانّ اذما تقع موقعَ انْ ولم يقم دليلٌ على اسميّتها الا ترى انّه لا يعود من الجزاء بعدها اليها ضميرٌ كما يكون ذلك مع حَيْثُ اذا قلت حيثما تكن أَكُنْ فيه والفُرْقانُ بينهما انّ اذْ ظرفُ زمان معناه الماضى فلمّا ضُمّت اليها مَا ورُكّبت معها وجوزى بها خرجت عن معنى المضىّ الى الاستقبال والشيئـان اذا رُكّبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنًى ثالثٌ ويخرجان عن

المطلق فقال لذلك سيبويه إنّها بمعنى قَدْ والذى يؤيّد انّها للاستفهام بطريق الأَصالة انّه لا يجوز ان تدخل عليها همزة الاستفهام اذ من المُحال اجتماعُ حرفَيْن بمعنى واحد فان قيل فقد تدخل عليها أَمْ وهى استفهامٌ نحوَ قوله

* أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * اثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ *

ونحو قوله * أَمْ هل عرفتَ الدارَ بعد تَوَهُّمِ * قيل أَمْ فيها معنيان احدهما الاستفهام والاخر العطف فلمّا احتيج الى معنى العطف فيها مع هَلْ خُلع منها دلالةُ الاستفهام وبقى العطفُ بمعنَى بَلْ للترك ولذلك قال سيبويه انّ أَمْ تجىء بمنزلة لَا بَلْ للتحويل من شىء الى شىء وليس كذلك الهمزةُ لانّه ليس فيها الّا دلالةٌ واحدةٌ وقد اجاز المبرّد دخولَ همزة الاستفهام على هَلْ وعلى سائر اسماء الاستفهام وانشد * سايل فوارس يربوع الخ * وهو قليل لا يقاس عليه ووجهُ ذلك انّه جعل هَلْ بمنزلة قَدْ من قوله هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ وهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ٱلْغَاشِيَةِ فالرواية بشَدّتنا بفتح الشين والشَدّةُ للجملة الواحدة فاعرفه ٭

فصـــل ٥٨٣

قال صاحب الكتاب وتُحْذَف الهمزة اذا دلّ عليها الدليلُ قال

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإن كنتُ دارِيًا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بثَمانِ *

قال الشارح يجوز حذفُ همزة الاستفهام فى ضرورة الشعر وذلك اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه ومنه قول عمر بن ابى رَبيعة

* بَدَا لِىَ منها مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرَتْ * وَكَفٌّ خضيبٌ زُيِّنَتْ ببَنانِ *

* فلمّا التقينا بالثَنِيَّة سَلَّمَتْ * ونازَعَنِى البَغْلُ اللَعِينُ عِنانِى *

* فواللهِ ما أدرى وإن كنتُ داريا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ *

والمراد أبسبع دلّ على ذلك قوله أم بثمان وأَمْ عديلةُ الهمزة ولم يرد المنقطعةَ لانّ المعنى على مَا ادرى أيُّهما كان منها فاعرفه ٭

فصـــل ٥٨٤

قال صاحب الكتاب وللاستفهام صدرُ الكلام لا يجوز تقديمُ شىء ممّا فى حَيِّزه عليه لا تقول ضربت

تستثبت ذلك قلت أَزيدَنيهْ او أَزيدًا وكذلك لو قال مررت بزيد قلت مستثبتا أَزيدِنيهْ او أَبزيدٍ فتحكى الكلامَ ولا يجوز مثلُ ذلك بهَلْ ونحوِها ممّا يُستفهم به ولقوّتها وغلبتِها وعمومِ تصرُّفها جاز دخولُها على الواو والفاء وثُمّ من حروف العطف فالواو نحو قوله تعالى أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ والفاء نحو قوله تعالى أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا وقوله أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَابِ وقوله أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وثُمّ نحو قوله أَثُمَّ اذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ولا يتقدّم شىءٌ من حروف الاستفهام واسمائه غيرُ الهمزة على حروف العطف بل حروفُ العطف تدخل عليهنّ كقولك وهل زيدٌ قائمٌ وقوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وقال الشاعر

* لَيْتَ شِعْرِى هل ثُمّ هل آتِيَنْهُمْ * او يَحُولَنَّ دون ذاك حِمامى *

وقد احتجّ السيرافىّ لذلك انّ هذه الحروف العاطفةُ لبعض الجملة المعطوف عليها لانّها تربط ما بعدها بما قبلها والهمزةُ قد تدخل على الكلام وينقطع بها بعضُ الجملة نحوَ قوله فى الاستثبت لمن قال مررتُ بزيد أَبزيدٍ فيُدْخِلها على الجارّ والمجرور وهو بعضُ الجملة وتقول كم غِلمانُك أَثلاثةٌ أَم أَربعةٌ فتُبْدَل من كَمْ وحدَها وتقول أَمُقيمًا وقد رحل الناسُ ولا يكون مثلُ ذلك فى هَلْ ولا غيرِها وان كانت كذلك جاز ان تدخل على حروف العطف لانّها كبعضِ ما قبلها ؛

فصـــل ٥٨٢

قال صاحب الكتاب وعند سيبويه انّ هَلْ بمعنَى قَدْ الّا انّهم تركوا الالف قبلها لانّها لا تقع الّا فى الاستفهام وقد جاء دخولُها عليها فى قوله

* سائِلْ فَوارِسَ يَرْبوعٍ بشَدّتِنا * أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذى الأَكَمِ *

قال الشارح هذا هو الظاهر من كلام سيبويه وذلك انّه قال عقيبَ الكلام على مَنْ ومَتَى ومَا وكذلك هَلْ انّما هى بمنزلة قَدْ ولكنّهم تركوا الالف اذ كانت هَلْ انّما تقع فى الاستفهام كانّه يريد ان اصل هذا ان تكون بمعنَى قَدْ والاستفهام فيها بتقدير الف الاستفهام كما كان كذلك فى مَنْ ومَتَى ومَا الاصلُ أَمَنْ وأَمَتَى وأَمَا ولمّا كثُر استعمالها فى الاستفهام حُذفت الالف للعلم بمكانها قال السيرافىّ وامّا هَلْ فانّها حرفٌ دخلت لاستقبال الاستفهام ومنعتْ بعضَ ما يجوز فى الالف وهو اقتطاعُها بعضَ الجملة وجوازُ التعديل والمساواة بها فلمّا دخلت مانعةً لشىء ومجيزةً لشىء صارت كانّها ليست للاستفهام

ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام

فصـــل ٥٨١

قال صاحب الكتاب وهما الهمزةُ وهَلْ فى نحو قولك أَزيدٌ قائمٌ وأَقام زيدٌ وهل عمْرٌو خارجٌ وهل خرج عمْرٌو والهمزةُ أَعَمُّ تصرُّفًا فى بابها من اختها تقول أَزيدٌ عندك ام عمْرٌو وأَزيدا ضربتَ وأَتضرب زيدا وهو اخوك وتقول لمن قال لك مررتُ بزيد أَبزيد وتُوقِعها قبل الواو والفاء وثُمّ قال الله تعالى أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا وقال أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ وقال أَثُمَّ اذَا مَا وَقَعَ ولا يقع هَلْ فى هذه المواقع ؞

قال الشارح الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد فالاستفهامُ مصدرُ استفهمتُ اى طلبتُ الفَهْمَ وهذه السينُ تفيد الطلبَ وكذلك الاستعلامُ والاستخبارُ مصدرا استعلمتُ واستخبرتُ ولمّا كان الاستفهامُ معنًى من المعانى لم يكن بدٌّ من أدواتٍ تدلّ عليه اذ الحروف هى الموضوعةُ لافادة المعانى وحروفه ثلاثةٌ الهمزة وهَلْ وأَمْ ولم يذكر الشيخ أَمْ هنا لانّه قد تقدّم ذكرُها فى حروف العطف لانّها لا تَخْلُص للاستفهام اذ كانت عاطفةً مع ما فيها من الاستفهام فلذلك اقتصر على الهمزة وهَلْ وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الاسماء وتارة على الافعال وذلك قولك فى الاسم أَزيدٌ قائمٌ وفى الفعل أَقام زيدٌ وتقول فى هَلْ هل زيدٌ قائمٌ وهل قام زيدٌ ولدخولهما على الاسماء والافعال وعدمِ اختصاصهما بأحدهما لم يجز ان يعملا فى لفظِ احدِ القبيلَيْن بل اذا دخلا على جملة خبريّة غيّرا معناها الى الاستفهام ونقلاها عن الخبر فالهمزة أُمُّ هذا الباب والغالبةُ عليه وقد يشترك الحرفان ويكون احدُهما اقوى فى ذلك المعنى وأكثرَ تصرّفًا من الاخر فلذلك قال فى الهمزة والهمزة اعمّ تصرّفا فى بابها من اختها وذلك اذ كانت يلزمها الاستفهامُ وتقع مواقعَ لا تقع اختُها فيها الا ترى انّك تقول أزيدٌ عندك ام عمْرٌو والمراد أَيُّهما عندك فأَمْ ههنا مُعادِلةٌ لهمزة الاستفهام ولا تُعادَل أَمْ فى هذا الموضع بغيرِ الهمزة على ما سبق ولا يقال فى هذا المعنى هل زيدٌ عندك ام عمْرٌو وتقول ازيدا ضربتَ فتُقدّم المفعول وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل ولا يجوز ذلك فى غيرها ممّا تستفهم به فلا تقول هل زيدا ضربت ولا متى زيدا ضربت وقد تقدّم ذكرُ ذلك وتُقرِّر بالهمزة فتقول أَتَضْرب زيدا وهو اخوك فهذا تقريرٌ على سبيل الانكار ولا يُستعمل غير الهمزة فى هذا ومنه قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وقوله أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وكذلك اذا قيل لك رأيتُ زيدا وأردتَ ان

قال الشارح يريد انّ الخفيفة ينسبك منها ومن الفعل الذى بعدها مصدرٌ فيكون فى موضعِ رفع بانّه فاعلٌ او مبتدأٌ او فى موضعِ نصب بانّه مفعولٌ او فى موضعِ مجرور بالاضافة فمثالُ كونها فاعلةً قولُك أعجبنى أن قمتَ والمراد قيامُك وزمانُ ذلك المصدر المُضِىّ لانّ فعله الذى انسبك منه كان ماضيـاً وكذلك لو كان فعله مضارعا نحوَ قولك يسُرّنى أن تُحسِن والمراد إحسانُك فهو مصدرٌ زمانُه المستقبل او الحال كما كان الفعلُ كذلك وتقول فى المفعول كرِهتُ أن قمتَ اى قيامَك وأَكْرَهُ ان تقوم وتقول فى المجرور عجبتُ مِن أن قمتَ ومِن أن تقوم ومُجرَى أنْ فى ذلك مُجرَى أَنَّ المشدّدةِ اذ كانت أَنَّ مع اسمها وخبرها فى تأويلِ مصدر مشتقٍّ من لفظ خبرها وتجرى بوُجوه الاعراب على ما ذكرنا فى أَن المخفّفة نحوَ قولك أعجبنى أن تحسن اى إحسانُك وقوله أن وما فى حيّزها يريد ما هو بعدها من تمامها مأخوذٌ من حَيّزِ الدار وهو ما يتعلّق بها من الحُقوق والمَرافِق فاعرفه ٭

فصـــل ٥٨٠

قال صاحب الكتاب وتَميمٌ وأَسَدٌ يحوّلون همزتَها عينًا فيُنشِدون بيتَ ذى الرُّمّة * أَأَنْ تَرسّمتَ من خَرْقاءَ منزلةً * أَعَنْ ترسّمتَ وهى عَنْعَنَةُ بنى تميم وقد مرّ الكلامُ فى لَا ولَنْ ٭

قال الشارح هذه لغةٌ لتميمٍ وأسدٍ يُبْدِلون من الهمزة المفتوحة عينا وذلك فى أَنَّ وأَنْ خاصّةً إيثارا للتخفيف لكثرة استعمالهما وطُولِهما بالصلة قالوا أشهدُ عَنَّ محمّدا رسولُ اللّه ولا يجوز مثلُ ذلك فى المكسورة وأنشدوا بيت ذى الرمّة * اعن ترسّمت الخ * والمراد أَنْ وأُبدلت عينا وذلك لقُرْبها منها وهى أخفُّ منها لارتفاعها الى وسط الحلق يقال ترسّمتُ الدارَ والمنزلَ اذا تأمّلتَ رسمَها وخَرْقاءُ صاحبةُ ذى الرمّة وهى من بنى عامر بن رَبيعَةَ بن صَعْصَعَةَ والصَبابةُ رِقّةُ الشَوْق ومسجومٌ مصبوبٌ يقال سَجَمَ الدَمْعُ وساجمتِ العينُ دمعَها فهو مسجومٌ وأنشدوا ايضا فى ابدال الهمزة عينا

* أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوّقةٌ * وَرْقاءُ تدعو هَديلًا فوق أَعْوادِ *

وحُكِى عن الاصمعىّ قال ارتفعت قريشٌ عن عَنْعَنَةِ تميمٍ وكَشْكَشَةِ ربيعةَ وقد تقدّم ذلك وانّما أَعَدْناه هنا حيث عَرَضَ به ٭

تأويل المصدر واذا دخل على المضارع لم يكن الّا مستقبلا كقولك أُريد أن يخرج ومن ثمّ لم يكن منها بُدٌّ فى خبرِ عَسَى ولمّا انحرف الشاعرُ فى قوله

* عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذه * سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ *

عمّا عليه الاستعمالُ جاء بالسين التى هى نظيرةُ أَنْ ؛

قال الشارح هذه الحروف موضوعةٌ للاستقبال اى انّها تفيد الاستقبالَ وتقصر الفعلَ بعدها عليه فمن ذلك السين وسَوْفَ ومعناهما التنفيسُ فى الزمان فاذا دخلا على فعل مضارع خلّصاه للاستقبال وأزالا عنه الشِياعَ الذى كان فيه كما يفعل الالفُ واللامُ بالاسم الّا انّ سَوْفَ أشدُّ تراخيًا فى الاستقبال من السين وأبلغُ تنفيسًا   وقد ذهب قوم الى انّ السين مُنقّصةٌ من سَوْفَ حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال وهو رأى الكوفيين وحكوا فيها لغاتٍ قالوا سَوْ أفعلُ بحذف الفاء وحدَها وقالوا سَفْ أفعلُ بحذف الواو وحدها والذى عليه اصحابُنا انّهما كلمتان مختلفتا الاصلِ وإن توافقا فى بعض حروفهما ولذلك تختلف دلالتُهما فسَوْفَ اكثرُ تنفيسًا من السين ولذلك يقال سَوَّفْتُه اذا أطلتَ الميعاد كانّك اشتققتَ من لفظ سَوْفَ فعلاً كما اشتققت من لفظ آمِينَ فعلاً فقلتَ أَمَّنْتُ على دُعائه ولو كان اصلهما واحدا لكان معناهما واحدا مع انّ القياس يأبى الحذف فى الحروف وامّا سَوْ أفعلُ وسَفْ أفعلُ فحكايةٌ يفرِد بها بعضُ الكوفيين مع قلّتها   ومن ذلك لَا وهى مختصّةٌ بنفى المستقبل فهى نفىُ يَفْعَلُ اذا اريد به الاستقبالُ وقوله لَيَفْعَلَنَّ جوابُ لَا يفعل يريد انّ لَا يَفْعَلُ يُتلقى به القسمُ فى النفى اذا اريد المستقبل كما انّك تَتلقى القسمَ فى طرف الايجاب بقولك لَيفعلنّ لانّ النون توكيدٌ وتصرف الفعلَ الى المستقبل كلّا   وامّا لَنْ فتنفى المستقبلَ ايضا وهى ابلغُ من لَا وهى جوابُ سيفعل   وامّا أَنْ فاذا دخلت على الافعال المضارعة خلّصتْها للاستقبال وعملت فيها النصبَ ولذلك اختصّت بالدخول فى خبرِ عَسَى لانّ معناها الطَمَعُ والرَجاءُ وذلك انّما يكون فيما يُستقبل من الزمان ولمّا لم يُمْكن الشاعرَ ان يأتى بأَنْ فى خبرها عدل الى نظيرتها وهى السين فقال * عسى طيّئ الخ *   والمعنى عسى طَيِّئٌ تَقْتَصُّ من طَيِّئٍ اى بعضُهم يقتصّ من بعض فتَبْرُدُ غُلّاتِ الكُلى اى حَرّ غُلّاتِ الحِقْد والغَيْظِ وقد تقدّم الكلام على ذلك كلّه فاعرفه ؛

فصـــل ٥٧٩

قال صاحب الكتاب وهى مع فعلها ماضيًا او مضارعًا بمنزلةِ أَنَّ مع ما فى حيّزها ؛

على قلّةٍ وندرةٍ كما تقول ربّما صدق الكذوبُ وعثر الجوادُ وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة وذلك انّ كلّ تقريب تقليلٌ لانّ فيه تقليلَ المَسافة قال الهُذَلىّ

* قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه * كأَنّ أَثْوابَه مُجَّتْ بِفِرْصادِ *

فصل ٥٧٧

قال صاحب الكتاب ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقَسَم كقولك قد واللهِ أحسنتَ وقد لَعَمْرى بِتُّ ساهِرًا ويجوز طَرْحُ الفعل بعدها اذا فُهم كقوله

* أَفِدَ التَرَحُّلُ غيرَ أَنّ رِكابَنا * لمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكَأَنْ قَدِ *

قال الشارح اعلم انّ قَدْ من الحروف المختصّة بالافعال ولا يحسن ايلاء الاسم ايّاه وهو فى ذلك كالسين وسَوْفَ ومنزلةُ هذه الحروف من الفعل منزلةُ الالف واللام من الاسم لانّ السين وسوف يقصران الفعل على زمان دون زمان وهى بمنزلة الالف واللام التى للتعريف وقَدْ توجب ان يكون الفعل متوقَّعا وهو يُشْبِه التعريفَ ايضا فكما انّ الالف واللامَ اللتان للتعريف لا يُفْصَل بينهما وبين التعريف ايضا كان هذا مثلَه الّا انّ قَدْ اتّسعت العربُ فيها لانّها لتوقّعِ فعل وهى منفصلةٌ ممّا بعدها فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم لانّ القسم لا يفيد معنًى زائدًا وانّما هو لتأكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها وقال قد واللهِ أحسنتَ وقد لَعَمْرى بِتُّ ساهِرًا هكذا الروايةُ أحسنتَ بفتح التاء وبِتُّ بضمّ التاء فامّا قوله * افد الترحّل الخ * فالبيت للنابغة والشاهدُ فيه طرحُ الفعل بعد قَدْ لدلالةِ ما تقدّم عليه ومثلُه لَمّا فى جواز الاكتفاء بها وقد تقدّم قبلُ فاعرفه ٭

ومن اصناف الحرف حروفُ الاستقبال

فصل ٥٧٨

قال صاحب الكتاب وهى سَوْفَ والسينُ وأَنْ ولَا ولَنْ قال الخليل انّ سَيفعل جوابُ لَنْ يفعلَ كما انّ لَيفعلَنّ جوابُ لا يفعل لما فى لا يفعل من اقتضاء القَسَم وفى سَوْفَ دلالةٌ على زيادة تنفيس ومنه سوّفْتُه كما قيل من أَمِينَ أَمَّنَ ويقال سَفْ أفعلُ وأَنْ تدخل على المضارع والماضى فيكونان معه فى

بمعنى قد فكما اتّفقت الفاظ الحروف المفردة واختلفت معانيها كذلك هذه الحروف المركّبة فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حرفُ التقريب

فصـــل ٥٧٥

قال صاحب الكتاب وهو قَدْ يُقرِّب الماضى من الحال اذا قلتَ قد فَعَلَ ومنه قولُ المؤذّن قد قامت الصلوة ولا بُدَّ فيه من معنى التوقُّع قال سيبويه وامّا قَدْ فجوابُ هَلْ فَعَلَ وقال ايضا فجوابُ لَــمَّــا يفعلْ وقال الخليل هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبرَ ،

قال الشارح قَدْ حرفٌ معناه التقريبُ وذلك انّك تقول قام زيدٌ فتُخْبِر بقيامه فيما مضى من الزمن الّا انّ ذلك الزمان قد يكون بعيدا وقد يكون قريبا من الزمان الذى انت فيه فاذا قرّبتَه بقَدْ فقد قرّبتَه ممّا انت فيه ولذلك قال المُؤذّن قد قامت الصلوة اى قد حان وقتُها فى هذا الزمان ولذلك يحسن وقوعُ الماضى بموضع الحال اذا كان معه قَدْ نحوَ قولك رأيتُ زيدا قد عزم على الخروج اى عازمًا وفيها معنى التوقّع يعنى لا يقال قد فعل الّا لمن ينتظر الفعلَ أو يَسْـأَل عنه ولذلك قال سيبويه وامّا قَدْ فجوابُ هل فعل لانّ السائل ينتظر الجوابَ وقال ايضا وأمّا قَدْ فجوابٌ لقوله لَمّا يَفْعَلْ فتقول قــد فعل وذلك انّ المُخْبِر اذا اراد ان ينفى والمُحدِّث ينتظر الجوابَ قال لَمَّا يَفْعَلْ وجوابُه فى طرف الاثبات قد فعل لانّه ايجابٌ لِما نفاه وقولُ الخليل هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبر يريد انّ الانسان اذا سأل عن فعلٍ او عُلِمَ انّه متوقِّعٌ أن يُخْبَر به قيل قد فعل واذا كان المُخْبِر مبتدِأً قال فعل كذا وكذا فاعرفه ،

فصـــل ٥٧٦

قال صاحب الكتاب ويكون للتقليل بمنزلةِ رُبَّما اذا دخل على المضارع كقولهم إنّ الكَذُوبَ قد يصدُق ،

قال الشارح قد تُستعمل قَدْ للتقليل مع المضارع فهى لتقليل المضارع وتقريبِ الماضى فهى تجرى مع المضارع مجرى رُبَّمَا تقول قد يصدق الكذوب وقد يَعْثُرِ الجَوادُ تريد انّ ذلك قد يكون منه

انشده * تعدّون عقر النيب الخ * البيت لجرير وقيل للأَشْهَب بن رُمَيْلَةَ والشاهد فيه انّه أضمر فعلا نَصَبَ الكميَّ المقنّعا ومعناه انّ هؤلاء بنى ضَوْطَرَى والضوطرى الضَخْمُ الذى لا غَناَء عنده يمشون بالاطعام والضيافة ويجعلون الكرمَ أكبرَ مَجْدِهم فقال تعدّون عقر النِيب وهو جمعُ نابٍ وهى المُسِنّة من الابل ونحوِها للأَضياف اكبرَ مجدكم يا بنى ضوطرى لولا الكمىَّ المقنّعَ والكَمِىُّ الشُجاع المتكمّى فى سِلاحه اى المستتر والمقنّعُ الذى عليه البَيْضَةُ كانّه ينسبهم الى الفَشَل وعدم الشجاعة ٠

فصـــل ٥٧٤

قال صاحب الكتاب ولِلَوْلا ولوما معنًى آخرُ وهو امتناعُ الشىء لوجود غيره وهما فى هذا الوجه داخلتان على اسمٍ مبتدًا كقولك لَولا علىٌّ لَهلك عمرُ ٠

قال الشارح جملةُ الامر انّ لَوْلَا ولَوْمَا على وجهَيْن احدهما هذا والثانى ان تكونا لامتناع الشىء لوجود غيره ويقع بعدهما المبتدأُ وتختصّان بذلك ويكون جوابُهما سادًّا مَسَدَّ خبرِ المبتدإ لطُوله وذلك نحو قولك لولا زيدٌ لَأَكرمتُك ولوما خالدٌ لزُرْتُك فقد امتنع الاكرامُ والزيارةُ لوجودِ زيد وخالد فقد صارا فى هذا الوجه يدخلان على جملتَيْن ابتدائيّةٍ وفعليّةٍ لرَبْط الجملة الثانية بالاولى فالجملةُ الابتدائيّةُ هى التى تليها والجملةُ الفعليّةُ هى الجواب فقولك لولا زيدٌ لأكرمتُك معناه لولا زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك والاصلُ قبل دخولِ الحرف زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك ولا يكون حينئذ لاِحدى الجملتين تعلّقٌ بالاخرى فاذا دخلتْ لولا اوِ لوما ربطت احداهما بالاخرى وصيّرت الاولى شرطا والثانيةَ جزاء وقد ذهب الكوفيون الى انّ الاسم مرتفعٌ بعدها بها نفسِها لنيابتها عن الفعل وذلك أنّا اذا قلنا لولا زيدٌ لأكرمتُك قالوا معناه لولا منع زيدٌ فحُذف الفعل وناب عنه الحرفُ وقد استُضعف بانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه وهذا الحرفُ لا يختصّ بالاسم لانّه قد دخل على الفعل قال الشاعر * لَوْلَا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحدودِ * وقال الاخر

* ألا زَعَمَتْ أَسْماء أن لا أُحِبُّها * فقلتُ بَلَى لولا يُنازِعنى شُغْلى *

فاذًا قد صار هذان الحرفان من قبيل المشترك اذ يُستعملان فى التحضيض والامتناع لانّ اللفظ متّفقٌ والمعنى مختلفٌ متعدّدٌ ولم يمتنع ذلك منهما كما كان ذلك فى الحروف المُفْرَدة نحوِ همزة الاستفهام وهمزة النداء واللام فى لِزيدٍ واللام فى لِيَضْرِبْ زيدٌ وهَلْ التى فى قولك هل زيدٌ منطلقٌ وهَلْ التى

وألّا قمتَ تريد استبطاءه وحَثَّه على الفعل   ولا تدخل الّا على فعل ماضٍ او مستقبلٍ قال الله تعالى لَوْلَا أَخَّرْتَنِى اِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ وقال لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ وقال فَلَوْلَا اِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا وإن وقع بعدها اسمٌ منصوب او مرفوع كان بإضمارِ رافع او ناصب كقولك لِمَن ضرب قوما لولا زيدا اى لولا ضربتَه   قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك وهلّا خيرا من ذلك اى هلّا تفعل خيرا قال ويجوز رفعُه على معنَى هلّا كان منك خيرٌ من ذلك قال جرير

* تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكم * بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المُقَنَّعا *

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف مركّبةٌ تدلّ مفرداتُها على معنًى وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنًى اخرَ لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيضُ والتحضيض الحَثُّ على الشىء يقال حضضتُه على فعْله اذا حثثتَه عليه والاسمُ الحِضّيضَى   فلَوْلَا التى للتحضيض مركّبةٌ من لَوْ ولَا فلَوْ معناها امتناعُ الشىء لامتناع غيره ومعنَى لَا النفىُ والتحضيضُ ليس واحدا منهما وكذلك لَوْمَا مركّبة من لَوْ ومَا وهَلّا مركّبة من هَلْ ولَا وأَلّا فى معناها مركّبة من أَنْ ولَا ومعناها كلّها التحضيضُ والحثُّ واذا وَلِيَهنّ المستقبلُ كنّ تحضيضا واذا وليهنّ الماضى كنّ لَوْما وتوبيخا فيما تَرَكه المخاطبُ او يُقدَّر فيه التركُ نحوَ قول القائل أكرمتُ زيدا فتقول هَلّا خالدًا كانّك تصرِفه الى إكرامِ خالد وتَحُثّه عليه او تلومه على تركِ إكرامه وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحثّ على إيجاد الفعل وطلبُه جرت مجرى حروف الشرط فى اقتضائها الافعالَ فلا يقع بعدها مبتدأٌ ولا غيرُه من الاسماء ولذلك قال لا تدخل الّا على فعل ماض او مستقبل   فامّا قوله تعالى لولا أخّرتنى الى أجل قريب فقد وليه الماضى الّا انّ الماضى هنا فى تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك لانّه فى معناه والتقديرُ إنْ أخّرتنى أَصَّدَّقْ ولذلك جَزَمَ وَأَكُنْ بالعطف على موضع فَأَصَّدَّقَ   قوله لوما تأتينا بالملائكة فشاهدٌ على إيلائه الفعلَ المستقبلَ والمراد ايتنا بها   وقوله فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها وليه الجملةُ الشرطيّةُ وهى فى معنى الفعل اذ كانت مختصّة بالافعال   ولا يقع بعدها الاسمُ فإن وقع بعدها اسمٌ كان فى نيّة التأخير نحوَ قولك هلّا زيدا ضربتَ والمراد هلّا ضربت زيدا وعلى تقديرِ فعل محذوف نحوَ قولك لفاعلِ الإكرامَ هلّا زيدا اى هلّا أكرمتَ زيدا ولذلك قال اذا وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمارِ رافعٍ او ناصبٍ اى من الافعال قال سيبويه تقول لولا خيرا من ذلك وهلّا خيرا من ذلك والمراد هلّا تفعل خيرا من ذلك ولو رفعه على تقديرِ هلّا كان منك خيرٌ من ذلك لجاز   ومنه البيت الذى

يعجبنى ما انت صانعٌ اى صنيعُك وتقول بلغنى أن جاء زيدٌ اى مجيئُه فيكون المصدر بمعنى الماضى لانّ أَنْ دخلتْ على فعل ماضٍ وتقول اريد أن تفعل اى فَعْلَك فيكون المصدر لِما لم يقع لانّ أَنْ دخلتْ على فعل مستقبل وقوله تعالى فما كان جواب قومه الّا أن قالوا يُرْوَى برفع الجواب ونصبه فمَن رفعه كان الخبر أَنْ والفعلَ على تقديرِ فما كان جوابُ قومه الّا قولَهم ومَن نصبه كان خبرا مقدّما وأن قالوا فى موضع الاسم ؛

فصـــل ٥٧٢

قال صاحب الكتاب وبعض العرب يرفع الفعل بعد أَنْ تشبيهًا بمَا قال

* أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماء وَيْحَكُما * مِنّى السَلامَ وأن لا تُشْعِرا أَحَدَا *

وعن مُجاهِدٍ أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ بالرفع ؛

قال الشارح قال ابن جنّى قرأتُ على محمّد بن الحسن عن احمد بن يحيى قولَ الشاعر

* يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِى نُفُوسَكُمَا * وحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَـدَا *

* أَنْ تَحْمِلا حاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُها * وتَصْنَعَا نِعْمَةً عندى بها ويَـدَا *

* أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماء وَيْحَكُمَا * مِنّى السلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا *

فقال فى تفسيرِ أن تقرآن وعلّةُ رفعه أنّه شبّه أَنْ بمَا فلم يُعْمِلْها فى صلتها ومثلُه الآيةُ وهو رأىُ السيرافىّ ولعلّ صاحب هذا الكتاب نقله من الشرح وقولُه أن تحملا حاجة فى موضعِ نصب بفعل مضمر دلّ عليه ما تضمّنه البيتُ الاوّلُ من النداء والدعاء والمعنى أسألُكما أن تحملا وهو رأىُ البغداديين ولا يراه البصريون ومحَّةُ مَحْمَل البيت عندهم على انّها المخفّفةُ من الثقيلة اى أَنَّكُمَا تقرآن وأَنْ وما بعدها فى موضع البدل من قوله حاجة لانّ حاجته قراءةُ السلام عليها وقد استبعدوا تشبيهَ أَنْ بمَا لانّ مَا مصدرٌ معناه الحالُ وأَنْ وما بعدها مصدرٌ إمّا ماضٍ وإمّا مستقبلٌ على حسب الفعل الواقع بعدها فلذلك لا يصحّ حملُ احداهما على الاخرى فاعرفه ؛

ومن اصناف الحرف حروفُ التحضيض

فصـــل ٥٧٣

قال صاحب الكتاب وهى لَوْلَا ولَوْمَا وهَلَّا وأَلَّا تقول لولا فعلتَ كذا ولوما ضربتَ زيدا وهلّا مررتَ به

كان يقول انّها حرفٌ كأَنْ الّا انّها لا تعمل عملَها فيقول فى أعجبنى ما صنعتَ أنّه بمنزلةِ أعجبنى أن تمتَ ويلزمه على هذا ان يقول أعجبنى ما ضربتَ زيدا كما تقول أن ضربتَ زيدا قال المبرّد وكان يقوله والأخفش كان يرى انّها فى هذه المواضع لا تكون الّا اسما فإن كانت معرفةً فهى بمنزلةِ الّذى عنده والفعل فى صلتها كما يكون فى صلةِ الّذى ويرتفع كما يرتفع الفعل اذا كان فى صلةِ الذى وتكون نكرة فى تقديرِ شىْء ويكون الفعل بعدها صفةً لها وفى كِلا الحالين لا بدّ من عائدٍ يعود عنده اليها فيُجيز أعجبنى ما صنعتَ والمعنى صنعتَهُ لانّ الفعل متعدٍّ فجاز ان تُقدِّر ضميرا يكون مفعولا ولا يجوز عنده أعجبنى ما تمتَ لانّ الفعل غيرُ متعدّ فلا يصحّ تقديرُ ضمير فيه ولذلك لا يجوز عنده أعجبنى ما ضربتَ زيدا لانّ الفعل قد استوفى مفعولَه ولا يصحّ فيه تقديرُ ضميرِ مفعول اخرَ وممّا يـؤيّـد مذهبَ سيبويه قوله تعالى وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ فلو كانت مَا هنا اسمًا لَزم ان يكون فى الجملة بعدها ضميرٌ ولا ضميرَ فيها ولا يصحّ تقديرُ ضميرٍ لانّ الفعل قد استوفى مفعولَه فان قيل فأنت تـقـول أعجبنى ما صنعتَ وسرّنى ما لبستَ ويكون ثمّ عائدٌ على معنَى صنعتَهُ ولبستَهُ ولا يعود الضمير الّا الى اسم قيل متى اعتقدتَ عودَ الضمير الى مَا كانت اسمًا لا محالةَ ومتى لم تعتقد ذلك فـهـى حـرفٌ فامّا قوله تعالى وضاقت الارض بما رحبت ففيه ايضا دلالةٌ على انّ مَا حرفٌ وليست اسمًا لانّه لـيـس فى صلتها عائدٌ والفعلُ لازمٌ ولا يتعدّى ولا يصحّ تقديرُ إلحاقِ الضمير به وقوله تعالى والسماء وما بناها ففيه قولان احدهما انّ مَا فيه بمعنَى مَنْ والمراد والسماء ومَن بناها والقولُ الثانى انّ مَا مع الفعل بمعنى المصدر والمراد وبناءها فالقَسَمُ اذًا بالسماء وبنائها أقسم الله تعالى بهما تفخيمًا لأمرهما وعليه اكثرُ المفسّرين ومثلُه قول الشاعر * يسرّ المرءَ الخ * فالشاهد فيه قوله ما ذهب الليالى وذلك انّه جعل مَا مع ما بعدها من الفعل فى موضع المصدر المرفوع بأنّه فاعلٌ ولا عائدَ فى اللفظ ولا مقدّرٌ لانّ الفعل لازمٌ والمراد يسرّ المرءَ ذَهابُ الليالى امّا ليتناول وظيفتَه وامّا رَجاء تبدُّلِ حال وهو فى الحقيقة من عُمْره يُحْسَب، وامّا أَنْ فهى حرف بلا خلاف وهى تدخل على الفعل الماضى والمضارع فاذا وقع بعدهـا المضارعُ خلّصتْه للاستقبال كالسين وسَوْفَ وتصير أَنْ فى تأويلِ مصدر لا يقع فى الحال انّما تكون لِما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك والماضى إن وقعت على ماض والفرقُ بينها وبين مَا أنّ مَا تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وأَنْ مختصّةٌ بالفعل ولذلك كانت عاملةً فيه ولعدمِ اختصاصِ مَا لم تعمل شيـًٔا وذلك قولك فى الفعل يُعْجِبنى ما تصنع اى صنيعُك ودخولُها على الاسم قولـك

* فَمَا مَن وَسْطَهُم ويُقِيمُ فيهم * ويَمْشِى إن أُرِيدَ به المَشاء *

والذى عليه الاكثرُ انّ المراد بالمشى الحركةُ السريعةُ لئلّا يسمعوا القرآنَ وكلامَ النبىّ صلّعم ويُعاينوا بَراهينَه والذى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَاِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا وكذلك قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ فأَنْ بمعنى أَىْ وهو تفسيرُ ما أمرتنى به لانّ الامر فى معنى القول ولأَنَّ هذه اذا كانت تفسيرا ثلاثُ شرائط اوّلها ان يكون الفعل الذى تُفسّره وتُعبّر عنه فيه معنى القول وليس بقول الثانى ان لا يتّصل بأَنْ شىءٌ من صلة الفعل الذى تفسّره لانّه اذا اتّصل بها شىءٌ من ذلك صارت من جملته ولم تكن تفسيرا له وذلك نحوُ قولك أَوْعزتُ اليه بأَنْ قُمْ وكتبتُ اليه بأن قُمْ لانّ الباء ههنا متعلّقةٌ بالفعل واذا كانت متعلّقة به صارت من جملته والتفسيرُ انّما يكون بجملة غيرِ الاولى والثالثُ ان يكون ما قبلها كلاما تامّا لِمَ ذكرناه من انّها وما بعدها جملةٌ مفسِّرةٌ جملةً قبلها ولذلك قالوا فى قوله تعالى أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ أنّ أَنْ فيه مخفّفةٌ من الثقيلة والمعنى أنّه الحمد لله ولا تكون تفسيرا لانّه ليس قبلها جملةٌ تامّةٌ الا ترى انّك لو وقفتَ على قوله وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ لم يكن كلاما وامّا قوله وناديناه أن يا ابرهيم أَنْ فيه بمعنَى أَىْ لانّ النداء قولٌ وناديناه كلامٌ تامٌّ ٭

ومن اصناف الحرف الحرفان المَصْدَرِيّان

فصــل ٥٧١

قال صاحب الكتاب وهما مَا وأَنْ فى قولك أعجبنى ما صنعتَ وما تصنع اى صَنيعُك وقال الله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برُحْبها وقد فُسّر به قوله تعالى وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا وقال الشاعر

* يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِى * وكان ذَهابُهُنّ له ذَهابًا *

وتقول بلغنى أَنْ جاء عمرٌو وأُريدُ أن تفعلَ وإنّه اهلُ أن يفعلَ وقال الله تعالى فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ٭

قال الشارح ومن الحروف حرفان يكون كلُّ واحد منهما وما بعده مصدرا يُحْكَم على محلّه بالاعراب ويقع فاعلا ومفعولا ومجرورا وهما مَا وأَنْ فامّا مَا اذا كانت والفعلَ مصدرا ففيها خلافٌ بين اصحابنا فسيبويه

عنه وشرطُها ان يكون ما قبلها جملةً تامّةً مستغنيةً بنفسها يقع بعدها جملةٌ اخرى تامّةٌ ايضا تكون الثانيةُ هى الأُولى فى المعنى مفسّرةً لها فتقع أَىْ بين جملتَيْن وذلك قولك ركب بسيفه اى وسيفُه معه وخرج بثيابه اى وثيابُه عليه فقولك وسيفه معه هو فى المعنى بسيفه وكذلك خرج بثيابه هو فى المعنى وثيابُه عليه لا بدّ ان تكون الجملة الثانية فى المعنى الاولى والّا فلا تكون تفسيرا لها وتقول رميتُه من يدى اى أَلقيتُه فقولك ألقيته بمعنَى رميتُه من يدى وكذلك قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه فحصلت الجملة الثانية مفسّرةً للاولى والمخالفةُ بينهما من حيث انّ فى الثانية مِنْ وهى مرادةٌ فى الاولى وليست فى لفظها ولذلك صحّ ان تكون تفسيرا لها وقد ذهب قومٌ الى انّ أَىْ هنا اسمٌ من اسماء الافعال ومسمّاه عُوا وافْهَمُوا كصَهْ ومَهْ وليس الامر على ما ظنّ هؤلاء لانّ صَهْ ومَهْ يدلّان على معنى فى أنفسهما اذا أفردا وهو اُسْكُتْ واُكْفُفْ وليس كذلك أَىْ لانّها لا يُفْهَم لها معنى حتّى تضاف الى ما بعدها فامّا قوله * وترميننى بالطرف الخ * الشاهد فيه قوله اى انت مذنبٌ جعله تفسيرا لقوله ترميننى بالطرف اذ كان معنَى ترميننى بالطرف اى تنظر الىّ نَظَرَ مُغْضَبٍ ولا يكون ذلك الّا عن ذَنْبٍ فلذلك قال اى انت مذنب والقِلَى البُغْضُ ومنه قوله تعالى وَمَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى وقوله لٰكِنَّ إيّاك لكن بمعنى الشأن والحديث والهاء منويّة وإيّاك مفعولُ أَقْلى قُدّم عليه والمراد لٰكنّهُ اى لكنّ الامرَ والشأنَ لا أقليك فلمّا تقدّم الكاف أتى بالضمير المنفصل وقوله وترميننى الياء هى الفاعلةُ والنونُ الاولى علامةُ الرفع لا تُحذف الّا فى الجزم والنصب والثانيةُ وقايـــةٌ كالتى فى ضَرَبَنى وخاطَبَنى فاعرفه ٭

فصـــل ٥٧٠

قال صاحب الكتاب وامّا أَنِ المفسّرةُ فلا تأتى الّا بعد فعل فى معنى القول كقولك ناديْتُه أَنْ قُمْ وأمرتُه أَنِ اقْعُدْ وكتبتُ اليه أَنِ ارْجِعْ وبذلك فُسّر قوله تعالى وَانْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا وقوله وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا اِبْرٰهِيمُ ٭

قال الشارح وقد تكون أَنْ بمعنَى أَىْ للعبارة والتفسير وذلك احدُ اقسامها نحوُ قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا معناه اى ٱمْشُوا لانّ انطلاقهم قام مقام قولهم امشوا ولهذا فُسّر به وقد اختلفوا فى معنى المشىِ فى الآية فقال قوم المراد بالمشى النَّماء والكثرةُ كما قال الحُطَيْئة

بقائمٍ اى قائما قال الله تعالى أَلَيْسَ ٱللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ اى كافيًا عبدَه وقال أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى ربّكم وقال وَمَا أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ اى طاردَ المؤمنين وقال وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مؤمنًا لنا واَمّا زيادتها مع احد جزءي الجملة ففي ثلاثة مواضع احدُها مع الفاعل قال كَفَى بِٱللّٰهِ فالباء وما عملتْ فيه فى موضع مرفوع بفعله على حدّ ما جاءنى من احد والمراد كفى اللّٰهُ قال الله تعالى وَكَفَى بِٱللّٰهِ شَهِيدًا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ والمراد كفى اللّٰهُ وكفينا قال الشاعر * كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا * لمّا حذف الباء رفع وقالوا فى التعجّب أَكْرِمْ بزيدٍ وأَحْسِنْ ببَكْرٍ قال الله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ فالباء ههنا زائدةٌ وما بعدها فى موضعٍ مرفوع بفعله ولا ضميرَ فى الفعل وقد تقدّم الكلام عليه فى التعجّب الثانى زيادتها مع المبتدإ وذلك فى موضع واحد قالوا بحَسْبِك زيدٌ أن تفعلَ والمراد حسبُك قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَمُوا * بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ *

ولا يُعْلَم مبتدأٌ دخل عليه حرفُ الجرّ فى الإيجاب الّا هذا فامّا فى غير الايجاب فقد دخل عليه الخافضُ غيرُ الباء قالوا هل من رجلٍ عندك فموضعُ المجرور رفعٌ بانّه فاعلٌ قال الله تعالى هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللّٰهِ وقال تعالى هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فموضعُ المجرور رفعٌ بالابتداء وقد زادوها فى خبرِ لٰكِنّ تشبيهًا له بالفاعل قال الشاعر

* ولٰكِنّ أَجْرًا لو فعلْتَ بهَيِّنٍ * وهل يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فى الناس والأَجْرُ *

وامّا الثالث فقد زادوها مع خبر المبتدإ فى قوله تعالى وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا ٱلسَّيِّئَاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا قال ابو الحسن الباء زائدة وتقديرها جزاء سيّئة مثلُها فاعرفه،

ومن اصناف الحرف حرفا التفسير

فصل ٥٦٩

قال صاحب الكتاب وهما أَىْ وأَنْ تقول فى نحو قوله عزّ وجلّ وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ اى من قومه كانّك قلت تفسيرُه من قومه او معناه من قومه قال الشاعر

* وتَرْمِينَنى بالطَّرْفِ اى أنتَ مُذْنِبٌ * وتَقْلِينَنى لٰكِنّ إيّاكِ لا أَقْلِى *

قال الشارح من الحروف حرفا التفسير ويقال لهما حرفا العِبارة فامّا أَىْ فتكون تفسيرا لما قبلها وعبارةً

وامّا ما أُلغى فى العمل فنحو زيدٌ منطلقٌ ظننتُ وما كان أَحْسَنَ زيدًا واما الالغاء فى المعنى واللفظ فنحو مَا ولَا وانْ واعلم انّ سيبويه لا يجيز زيادةَ مِنْ الّا مع النفى على ما تقدّم من قولنا ما جاءنى من احد وما جاءنا من بشير ولا نذير الا ترى انّ المعنىّ زيادتها اذ ليس المقصود نفىَ بشيرٍ واحد ولا نذيرٍ واحد وانّما المراد الجنس وكذلك الاستفهامُ نحو قوله تعالى هل من خالقٍ غير الله اذ ليس المراد جوازَ التقدير على خالق واحد والجامعُ بين الاستفهام والنفى انّهما غير واجبَيْن وذهب ابو الحسن الاخفش الى جواز زيادتها فى الواجب وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًى فى فصل حروف الاضافة ؎

فصل ٥٩٨

قال صاحب الكتاب وزيادةُ الباء لتأكيد النفى فى نحوِ ما زيدٌ بقائمٍ وقالوا بِحَسْبِكَ زيدٌ وكَفَى بِٱللَّهِ ؎

قال الشارح قد زيدت الباء فى أماكن ومعنى قولنا زيدت اى انها دخلت لمجرّد التأكيد من غير إحداثِ معنى كما كانت مَا وانْ ونحوُهما كذلك فى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وقوله * فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ * وزيادتُها قد جاءت فى موضعَيْن احدهما ان تزاد مع الفضلة وأعنى بالفضلة المفعول وما أشبهه وهو الغالب عليها والاخرُ ان تزاد مع احد جزءَيِ الجملة التى لا تنعقد مستقلّةً الّا به فامّا زيادتها مع المفعول فنحو قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ اِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد ايديَكم الا ترى انّ الفعل متعدٍّ بنفسه يدلّ على ذلك قوله تعالى وَأَلْقَى فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وسَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ٱلرُّعْبَ ومن ذلك قوله تعالى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَى والمراد الم يعلم انّ الله يرى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ومن ذلك قوله تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ والمراد تنبت الدهنَ الا ترى انّه من أَنْبَتَ فالهمزةُ فيه للنقل واذا كانت كذلك فلا يُجْمَع بينها وبين الباء فانّه لا يجوز ان يقال أَذْهَبْتُ بزيدٍ لانّ احدهما يُغْنِى عن الاخر وقد ذهب قومٌ الى انّ الباء هنا ليست زائدة وأنّها فى موضع الحال والمفعولُ محذوف والمعنى تُنْبِت ما تُنْبِته ودُهْنُه فيه كما يقال خرج زيدٌ بثيابه اى وثيابُه عليه وركب بسيفه ومنه قول الشاعر

* ومُسْتَنَّةٍ كَٱسْتِنانِ الخَرُو * فِ قد قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ *

اى ومِرْوَدُه فيه وامّا المُشابِهُ للمفعول فقد زيدت فى خبرِ لَيْسَ ومَا لتأكيد النفى قالوا ليس زيدٌ

وذهب الرُمّانىّ فى شرح الاصول الى انّك اذا قلت ما جاءنى زيدٌ وعمرٌو احتمل ان تكون انّما نفيتَ ان يكونا اجتمعا فى المجىء فهذا الفرقُ بين المحقِّقة والصلة فالمحقّقةُ تفتقر الى تقدّم نفى والصلةُ لا تفتقر الى ذلك فمثالُ الاوّل قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم ولا ههنا المحقّقةُ وقال ولا تستوى الحسنة ولا السيّئة ولا فيه المؤكّدة والمعنى لا تستوى الحسنةُ والسيّئةُ لانّ استوى من الافعال التى لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفى الجملة لا تزاد الّا فى موضع لا لَبْسَ فيه فاعرفه ٭

فصــــل ٥٩٧

قال صاحب الكتاب وتُزاد مِنْ عند سيبويه فى النفى خاصّةً لتأكيده وعُمومه وذلك نحوُ قوله تعالى مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ والاستفهامُ كالنفى قال تعالى هَلْ مِنْ مَزِيدٍ وقال هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللّٰهِ وعن الاخفش زيادتُه فى الايجاب ٭

قال الشارح اعلم انّ مِنْ قد تزاد مؤكّدةً وهو احدُ وجوهها وإن كان عملُها باقيا والمراد بقولنا زائدة انّها لا تُحْدِث معنًى لم يكن قبل دخولها وذلك نحو قولك ما جاءنى من احدٍ فانّه لا فرق بين قولك ما جاءنى من احد وبين قولك ما جاءنى احدٌ وذلك انّ احدا يفيد العمومَ كديّارٍ وعَريبٍ ومِنْ كذلك فاذا أُدخلت عليها صارت بمنزلة تكرار الاسم نحو احدٌ احدٌ فامّا قولك مَا جاءنى من رجل فذهب سيبويه الى انّ مِنْ تكون فيه زائدة مؤكّدة قال الا ترى انّك اذا أخرجتَ مِنْ كان الكلام حسنا ولكنّه أُكّد بمِنْ لانّ هذا موضعُ تبعيض فأراد انّه لم يأت بعضُ الرجال وقد ردّ ذلك ابو العبّاس فقال اذا قلنا ما جاءنى رجلٌ احتمل ان يكون واحدا وان يكون الجنسَ فاذا دخلتْ مِنْ صارت للجنس لا غير وهذا لا يلزم لانّه اذا قال ما جاءنى رجلٌ جاز ان ينفى الجنس بهذا اللفظ كما ينفى فى قولك ما جاءنى احدٌ فاذا أدخل مِنْ لم تُحْدِث ما لم يكن وإنّما تأتى توكيدا واعلم انّ ابن السرّاج قال حقُّ الملغى عندى ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يُلْغَى من الجميع ويكون دخولُه كخروجه لا يُحْدِث معنى غيرَ التوكيد واستغرب ان تكون هذه الخوافض زائدة لانّها عاملة قال ودخلت لمعانٍ غيرِ التأكيد وفى الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه إلغاءٌ فى المعنى فقط وإلغاءٌ فى الاعمال فقط وإلغاءٌ فيهما جميعا فالالغاء فى المعنى نحوُ حروف الجرّ كقولك ما زيدٌ بقائم وما جاءنى من احد

* على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

ونحوِ ذلك من الاسماء التى بُنيت لاضافتها الى غير متمكّن فى الاسميّة فاعرفه ٠

فصـــل ٥٩٦

قال صاحب الكتاب وقال الله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ اى لِيعلمَ وقال فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ وقال العَجّاج * فى بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ * ومنه ما جاءنى زيدٌ ولا عمرٌو قال الله تعالى لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ وقال وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٠

قال الشارح وقد تزاد لَا مؤكّدةً ملغاةً كما كانت مَا كذلك لانّها أُخْتُها فى النفى كلاهما يعمل عمل لَيْسَ قال الله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَىْءٍ مِنْ فَضْلِ ٱللَّهِ فلَا زائدةٌ مؤكّدةٌ والمعنى لِيَعْلَمَ الا ترى انّه لولا ذلك لانعكس المعنى وقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ ولَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ وَٱلْمَغَارِبِ انّما هو فأقسم وعلى ذلك قوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ولذلك قال المفسّرون فى قوله تعالى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيٰمَةِ أنّ لَا زائدةٌ مؤكّدةٌ والمرادُ والله أعلمُ اقسم وقد استبعد بعضهم زيادةَ لَا هنا وأنكر ان يقع الحرف مزيدًا للتأكيد أوّلًا واستقبحه قال لانّ حكم التأكيد ينبغى ان يكون بعد المؤكّد ومنع من جوازه ثَعْلَبٌ وجعل لَا رَدًّا لكلام قبلها وعلى هذا يقف عليها ويبتدئ اقسم بيوم القيامة والمعنى على زيادتها وامّا كونها اوّلًا فلانّ القرآن كالجملة الواحدة نُزّل دفعةً واحدةً الى السماء الدنيا ثمّ نزّل بعد ذلك على النبىّ صلّعم فى نَيْف وعشرين سنةً قال ابو العبّاس فقيل انّ الزائد من هذا الضرب انّما يقع بين كلامَيْن او بعد كلام فكان من جوابهم انّ مَجاز القرآن كلّه مجازٌ واحدٌ بعد ابتدائه وأنّ بعضه يتّصل ببعض فانّما جاز ان تكون حروف النفى صلةً على طريق التأكيد لانّه بمنزلة نفى النقيض فى نحو قولك ما جاءنى الّا زيدٌ فهو إثبات قد نفى فيه النقيض وحُقّق المجىء لزيد فكانّه قيل لا اقسم الّا بيوم القيمة ولا يمتنع القسمُ بيوم القيمة وكذلك ما كان فى معناه ومن ذلك قولُ العجّاج * فى بئر لا حور سرى وما شعر * المراد فى بئر حور ولَا مزيدةٌ هكذا فسّره ابو عبيدة والحُورُ الهَلَكَةُ اى فى بئر هلكة سرى وما شعر فالجارُّ متعلّقٌ بسَرَى وقالوا ما جاءنى زيدٌ ولا عمرٌو قالوا وهى التى جمعتْ بين الثانى والاوّل فى نفى المـجـىء ولَا حقّقتْ المنفىّ وأكّدتْه الا ترى انّك لو أسقطتَ لَا فقلت ما جاءنى زيدٌ وعمرٌو لم يختلف المعنى

لوَقْتٍ معلومٍ والذاكرُ لها كالمعترف بأنّها كائنةٌ لا محالةَ واصلُ الجزاء ان لا يكون معلوما وقد جُوزى بهما فى الشعر نحو قول الفرزدق

* فقام أبو لَيْلَى اليه ابنُ ظالمٍ * وكان اذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ *

وهو قليل قال سيبويه والجيّدُ ما قال كَعْبُ بن زُهَيْر

* وإذا ما تَشاء تَبْعَثُ منها * مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطًا مَذْعُورا *

الّا انّ المجازاة للضرورة مع مَا احسنُ قال ابو علىّ وكان القياس يوجب عندى على الشاعر اذا اضطُرّ فجازى بإذَا أن يكفّها عن الاضافة بمَا كَفَّ حَيْثُ وإذْ لمّا جوزى بهما الّا انّ الشاعر اذا ارتكب الضرورةَ استجاز كثيرا ممّا لا يجوز فى الكلام وانّما جازت المجازاةُ بها فى الشعر لانّها قد شاركتْ انْ فى الاستبهام اذ كان وقتها غيرَ معلوم فأشبهتْ بجَهالة وقتها ما لا يُدْرَى أيكون ام لا فاعرفه واما قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فقد قرأ حمزة والكسائىّ مثلُ بالرفع على الصفة لحَقٌّ ونصب الباقون ويحتمل النصب غيرَ وجه احدُها ان يكون مبنيّا لاضافته الى غير متمكّن وهو أنّكُمْ ومَا زائدةٌ للتوكيد ولو كانت مَا لغير لغوٍ لَما جاز الرفعُ لانّ ما كان مبنيّا مع غيره على الفتح لا يرتفع نحوَ لا رجلَ فى الدار وقال ابو عثمن المازنىّ بنى مَا مع مِثْلَ فجعلهما بمنزلةِ خمسةَ عشرَ قال وإن كانت مَا زائدة وانشد ابو عثمن

* وتَداعى مَنْخِراه بِدَمٍ * مِثْلَ ما أَثْمَرَ حَمّاضُ الجَبَلْ *

قال ابو عثمان سيبويه والنحويون يقولون انّما بُنى مثلَ لانّه اضيف الى غير معرب وهو أنّكُمْ وقال ابو عمر الجَرْمىّ هو حالٌ من النكرة وهو حَقٌّ والمذهبُ الاوّل وهو رأىُ سيبويه وما ذهب اليه الجرمىُّ صحيحٌ الّا انّه لا ينفكّ من ضعف لانّ الحال من النكرة ضعيفٌ وقال المبرّد لا اختلافَ فى جوازِ ما قال يعنى الجرمىّ وما قال ابو عثمان فضعيفٌ ايضا لقلّة بناء الحرف مع الاسم فامّا لا رجلَ فى الدار فليس ممّا نحن فيه لانّ لَا عاملةٌ غيرُ زائدة ومَا فى مِثْلَ ما أنّكم تنطقون فيمن ذهب الى بنائها زائدةٌ ولا يكون فيه حجّةٌ ويؤيّد مذهبَ سيبويه فى انّ البناء ليس لتركيب مَا مع مِثْلَ أنّك لو حذفتَ مَا لبقى البناء بحاله نحوَ مثلَ أنّكم لاضافته الى غير متمكّن الا ترى الى قوله

* لم يَمْنَعِ الشِّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ * حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ *

وقوله

وذلك أنّهما ظرفان فأَيْنَ من ظروف المكان وهو مشتملٌ على جميع الأمكنة مبهمٌ فيها ومَتَى مبهمٌ فى جميع الأزمنة فلمّا كانا مبهمَيْن ضارعا حروفَ المجازاة لانّ الشرط إبهامٌ فلذلك جازت المجازاةُ بهما لِما فيهما من الابهام وليسا مضافين الى ما بعدهما فتمتنعَ المجازاةُ بهما واذا كانت المجازاة بهما من غيرِ مَا جائزةً كان إلحاقُ مَا بهما لَغْوًا على سبيل التأكيد فلذلك عَدَّ أَيْنَمَا فى هذا الضرب والذى يدلّ على صحّةِ ما ذكرناه انّ حَيْثُ واِذًا اذا كانا مضافَيْن الى ما بعدهما من الجُمَل لم تجز المجازاةُ بهما الّا بعد دخولِ مَا عليهما نحوْ قولك حيثُ مَا تجلسْ أَجلسْ وذلك من قبل انّ حَيْثُ اسمٌ وقد كان يضاف الى ما بعده كما يضاف بَعْدَ الى ما بعده فلمّا أُريدت المجازاةُ بهما أُزيلت الاضافة عنهما بأن كُفّت عنهما بمَا فعملا حينئذ فى الفعل الواقع بعدهما الجزمَ والدليلُ على انّها كافّةٌ هنا وليست المؤكّدةَ لزومُها فى الجزاء كما لزمت فى الاسم لمّا صُرف ما بعدها الى الابتداء وذلك انّ حَيْثُ ظرفُ مكانٍ مُشبَّهٌ بحِينَ من ظروف الزمان وكما انّ حِينَ مضافٌ الى الجملة كذلك اضيف حَيْثُ الى الجملة واذا اضيفت الى الجملة صار موضع الجملة جرًّا بالاضافة فاذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقعَ اسم مجرور والفعلُ متى وقع موقعَ اسم لم يجز فيه الّا الرفعُ فلو جُوزى بحَيْثُ ولم ينضمّ اليها مَا لم يجز لانّك اذا جازيتَ بها جزمتَ وهذا موضعٌ لا يكون الفعل فيه الّا مرتفعا لوقوعه موقعَ الاسم وكذلك اذْ لا يُجازَى بها حتى تُكَفّ بمَا واذا امتنعت المجازاة بها ضُمّ اليها مَا الكافّةُ فنعتْها الاضافةَ كما انّك لمّا ضممتها الى الحروف والاسماء منعتَها الاضافةَ والجرَّ فى قوله * بعدَما أَفْنانُ رأسِك * وقوله تعالى رُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فلذلك ذَكَرَ مَا من أَيْنَمَا أنّها صلةٌ مؤكّدةٌ ولم يذكر حَيْثُ مَا فاعرفه وقالوا بِعَيْنٍ مَّا أَرَيَنَّكَ فمَا مؤكّدةٌ والمراد بعَيْنٍ أرينّك وهو مَثَلٌ يُضْرَب فى استعجال الرسول قال الغُورىّ اى اعجلْ وكُنْ كأنّى أَنْظُرُ اليك قال ابن كَيْسانَ مَا لا موضع لها من الاعراب هنا يريد انّها حرفٌ زائدٌ مؤكّدٌ وفى التنزيل منه كثيرٌ فمن ذلك قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وفبما رحمة من الله لنت لهم فيعود الجارُّ الى ما بعد مَا وعملُه فيه دليلٌ على انّها ملغاةٌ زائدةٌ والمعنى على فبنَقْضهم ميثاقهم وفبِرحمة من الله اذ لا يسوغ حَمْلُها على ظاهر النفى اذ يصير المعنى انّك لنتَ لهم لا برحمة من الله وكذلك بقيّةُ الآى من قوله تعالى عمّا قليل وقوله تعالى أَيّما الاجلين قضيت والمعنى عن قليلٍ وأَىَّ الاجلين قضيت فامّا قوله تعالى اذا ما انزلت سورة فإنّ مَا معها زائدةٌ لانّ الحكم بعد دخولِ مَا على ما كان قبلُ وذلك انّه لا يجازَى بها الّا فى ضرورةِ شاعرٍ هذا مذهبُ اهل البصرة وذلك لانّهـــا

ما لم يكن يليه قبلُ الا ترى انّها تُدْخِل الفعلَ على الفعل نحوَ قلّمَا سرتَ وقلّمَا تقوم ولم يكن الفعل قبل دخولها يلى الفعلَ فقلَّ فعلٌ كان حقُّه ان يليه الاسمُ لانّه فعلٌ فلمّا دخلتْ عليه مَا كفّتْه عن اقتضائه الفاعلَ وأُلحقتْه بالحروف وهيّأتْه للدخول على الفعل كما تُهيّئ رُبَّ للدخول على الفعل وأخلصوها له   فامّا قوله

* صددتِ فأَطْوَلْتِ الصُدودَ وقلَّمَا * وِصالٌ على طُولِ الصُدود يَدُومُ *

فلا يجوز رفعُ وصال بيَدُومُ وقد تأخّر عن الاسم ولكن يرتفع بفعل مقدّر يُفسّره يدوم وتفسيرُه قلّمَا يبقى وصالٌ ونحوُه ممّا يفسّره يدوم ولا يرتفع بالابتداء لانّه موضعُ فعل وارتفاعُه هنا على حدّ ارتفاع الاسم بعد هَلّا التى للتحضيض وان التى للجزاء واذا الزمانيّة وقد أجروا كَثُرمَا يقولون ذلك مُجْرَى قَلّمَا اذ كان خلافه كما قالوا صَدْيانُ وريّانُ وغَرْثانُ وشَبْعانُ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ   الثانى استعمالُها زائدةً موكّدةً غيرَ كافّة وذلك على ضربين احدهما ان تكون عوضا من محذوف والاخرُ ان تكون موكّدة لا غيرُ فالاوّل قولهم أمّا انت منطلقا انطلقتُ معك وأمّا زيدٌ ذاهبا ذهبتُ معه ومنه قول الشاعر

* أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ * فإنَّ قَوْمِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ *

قال سيبويه انّما هى أَنْ ضُمّت اليها مَا للتوكيد ولزمت عوضًا من ذهاب الفعل والاصلُ أن كنتَ منطلقا انطلقتُ معك اى لأَنْ كنتَ فموضعُ أَنْ نصبٌ بانطلقتُ لمّا سقطت اللامُ وصل الفعل فنصب وامّا أَنْ فى البيت فموضعها ايضا نصبٌ بفعل مضمر دلّ عليه فإنّ قومى لم تأكلهم الضبعُ ويفسّره ولا يكون منصوبا بلَمْ يأكلهم الضبعُ لانّ ما بعد إنّ لا يعمل فيما قبلها   وامّا الضرب الثانى وهو ان تزاد لمجرّد التأكيد غيرَ لازمة للكلمة فهو كثير فى التنزيل والشعر وسائر الكلام ومن ذلك قولهم غضبتَ من غيرِ ما جُرْمٍ فمَا زائدةٌ والمرادُ من غير جرم   وتقول جئتَ لأمرٍ مّا فمَا زائدةٌ والمعنى على النفى والمراد ما جئتَ الّا لأمرٍ وهو شبيهٌ بقولهم شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ اى ما أهرّه الّا شرٌّ كانّ شخصا جاء فى غير المعتاد فقيل له ذلك   وقيل إنّمَا زيدا منطلقٌ فيجوز فى إنّ الاعمالُ والإلغاء فمَن ألغى ورفع وقال إنّما زيدٌ منطلقٌ كانت مَا كافّةً من قبيل الضرب الاوّل ولم تكن من هذا الضرب ومَن أعملها وقال انّما زيدا منطلقٌ كانت مُلْغاةً والمرادُ بها التأكيدُ ولذلك ذكرها هنا   وقالوا أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ ومتى ما تقم أقم فمَا فيهما زائدةٌ موكّدةٌ وذلك أنّ أَيْنَ ومَتَى يجوز المجازاةُ بهما من غير زيادة مَا فيهما

فصـــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وتقول فى زيادة أَنْ لمّا أن جاء أكرمتُه وأَمَا واللهِ أن لو قمتَ لقُمْتُ ،

قال الشارح وقد تزاد أَن المفتوحةُ ايضا توكيدًا للكلام وذلك بعد لَمَّا فى قولك لمّا أَنْ جاء زيدٌ قمتُ والمراد لمّا جاء زيدٌ قمتُ قال الله تعالى وَلَمَّا أَنْ جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِىٓءَ بِهِمْ فأَنْ فيه مؤكِّدةٌ بدليل قوله تعالى فى سورة هُودٍ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِىٓءَ بِهِمْ والقصّةُ واحدة وقالوا أَمَا واللهِ أَنْ لو فعلتَ لَفعلتُ وذلك فى القسم اذا أُقْسِم على شىء فى اوّله فيقع فى جواب القسم ولا يقع جوابًا له فى غير ذلك فاعرفه ،

فصـــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وغَضِبْتَ من غيرِ ما جُرْمٍ وجئتَ لأَمْرٍ مّا وانّما زيدا منطلقٌ وأَيْنَما تجلسْ أَجلسْ وبعينٍ مّا أَرَيَنَّكَ وقال الله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وقال فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وقال عَمَّا قَلِيلٍ وقال أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ وقال وَاذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ وقال مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ،

قال الشارح قد زيدت مَا فى الكلام على ضربين كافّةٌ وغير كافّةٍ ومعنى الكافّة ان تكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يُحْدِث فيه قبل دخولها من العمل وقد دخلت كافّةً على الكلم الثلاث الحرفِ والاسمِ والفعلِ أمّا دخولُها على الحرف للكفّ على ضربين احدُهما ان تدخل عليه فتمنعه العملَ الذى كان له قبلُ وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكفّ غيرَ عامل فيه نحوَ قوله تعالى انَّمَا ٱللَّهُ الٰهٌ وَاحِدٌ وانَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا وكأنّما زيدٌ أسدٌ ولَعَلَّمَا أنتَ حاكمٌ والاخرُ ان تدخل على الحرف وتكفّه عن عمله وتُهيّئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ وذلك نحو قوله تعالى انَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَآءُ وكَأَنَّمَا يُسَاقُونَ الَى ٱلْمَوْتِ ومنه قوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا الا ترى انّه قد ولى رُبَّ بعد دخولِ مَا من الفعل ما لم يكن يليها قبلُ وامّا دخولها على الاسم فنحوُ قوله * بُعَيْدَمَا أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِس * وقوله

* بَيْنَمَا نحن بالبَلاكِثِ فالقـــاعِ سِراعًا والعِيسُ تَهْوى هُوِيّا *

الا ترى انّ بَعْدَ وبَيْنَ حقُّهما ان يضافا الى ما بعدهما من الاسماء ويجرّاه وحين دخلت عليهما مَا كفّتْهما عن ذلك ووقع بعدهما الجملةُ الابتدائيّةُ وامّا دخولها على الفعل فانّها تدخل عليه فتجعله يلى

* مُتَبَذِّلًا تَبْدُو مَحاسِنُه * يَضَعُ الهِناء مَواضِعَ النُقْب *

الشاهد فيه زيادةُ إنْ بعد مَا والمراد ما رأيتَ والأَيْنُق جمعُ ناقةٍ وأصلُها أَنْوُقٌ فاستثقلوا الضمّةَ على الواو فقدّموها الى موضع الفاء لِتسكنَ فصار أَوْنُقًا وربّما تكلّمت به العربُ حكى ذلك ابن السِكّيت عن بعض الطائيّين ثمّ قلبوها ياء تخفيفًا فصار أَيْنُقًا والهِناء القَطِران يقال هَنَأْتُ البعيرَ أَهْنَئُه اذا طَلَيْتَه بالهناء وإبلٌ مَهْنُوءةٌ اى مَطْلِيّةٌ والنُقْبُ جمعُ نُقْبَةٍ وهو اوّل ما يبدو من الجَرَب قِطَعًا متفرّقةً وقال الكُمَيْت

* فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولٰكِنْ * مَنايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا *

فالطِبّ العادة ههنا يقول ما لنا بالجُبْن عادةٌ ولكن حضرت مَنيّتُنا ودولةُ اخرين حتى نال الاعداء منّا وهذه انْ اذا دخلت على مَا النافية نحوَ ما إن زيدٌ قائمٌ فهى فى لغة بنى تميم مؤكّدةٌ لانّهم لا يُعْمِلون مَا وفى لغة اهل الحجاز تكون زائدةً كافّةً لها عن العمل ويكون ما بعدها مبتدأً وخبرا كما كانت مَا كافّةً لانّ عن العمل فى قولك انّما زيدٌ قائمٌ وقوله تعالى انَّمَا ٱللّٰهُ إلٰهٌ وَاحِدٌ وقد ذهب الفرّاء الى انّ مَا وإنْ جميعًا للنفى كانّها تزاد مَا ههنا على النفى مبالغةً فى النفى وتأكيدا له كما تزاد اللامُ تأكيدا للايجاب فى قولك إنّ زيدا لَقائمٌ وغالَى فى ذلك حتى قال يجوز ان يقال لَا إنْ مَا فيكون الثلاثةُ للنفى وأنشد

* إلّا الأَوارِيّ لا إنْ ما أُبَيِّنُها * والنُؤْيَ كالحَوْض بالمظلومة الجَلَدِ *

والصواب ما ذهب اليه الجماعةُ من أنّ إنْ بعد مَا زائدةٌ ومَا وحدَها للنفى اذ لو كانت إن ايضا للنفى لأنعكس المعنى الى الايجاب لانّ النفى اذا دخل على النفى صار إيجابا وقد تزاد إن المكسورةُ المؤكّدةُ مع مَا المصدريّة بمعنى الحين والزمان فيقال انتظِرْنا ما إنْ جلس القاضى يريد زمانَ جلوسه ومثلُه أَقِمْ ما أقمتَ ولا أُكلّمك ما اختلف الليلُ والنهارُ قال الله تعالى وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ وحقيقتُه انّ مَا مع الفعل بتأويل المصدر والمصدرُ يُستعمل بمعنى الحين نحوَ خُفوقَ النَجْم ومَقْدَمَ الحاجّ والظرفُ فى الحقيقة هو الاسمُ المحذوف الذى اقيم المصدرُ مُقامَه فاذا قال اجْلِسْ ما جلستَ فقد قال اجلسْ جلوسَك اى وقتَ جلوسك فحُذف اسم الزمان واقيم المصدر مقامه قال الشاعر

* ورَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رأيتَه * على السِنّ خَيْرًا ما يَزالُ يَزِيدُ *

اى رَجِّ الخيرَ له اذا رأيتَه يزداد على السنّ والكِبَر خيرًا وخيرا نصبٌ على التمييز ٭

بقوله على مذهب ابى الحسن تحرُّزا من مذهب غيره وذلك أنّ الخليل يذهب الى انّ الكاف والهاء والياء فى موضعِ خفض باضافةِ ايّا اليها وايّا مع ذلك عنده اسمٌ مضمرٌ وحُكى عن المازنىّ مثلُ ذلك وقد أجازه السيرافىّ وقال الخليل لو قال قائل ايّاكَ نفسَك لم أُعنِّفه يريد تأكيدَ الكاف فاعرف ذلك ؛

ومن اصناف الحرف حروفُ الصِلة

فصـــل ٥٩٣

قال صاحب الكتاب وهى انْ وأَنْ ومَا ولَا ومِنْ والباء فى نحو قولك ما انْ رأيتُ زيدا الاصلُ ما رأيت ودخولُ انْ صلةٌ اكدتْ معنى النفى قال دُرَيْدٌ

* ما انْ رأيتُ ولا سمعتُ به * كاليومِ هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ *

وعند الفرّاء انّهما حرفَا نفى تَرادفا كترادُفِ حرفَيِ التوكيد فى إنّ زيدا لَقائمٌ وقد يقال انتظِرْنى ما إن جلس القاضى اى ما جلس بمعنَى مُدّةَ جلوسه ؛

قال الشارح يريد بالصلة انّها زائدة ويعنى بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير إحداثِ معنى والصلةُ والحَشْوُ من عبارات الكوفيين والزيادةُ والالغاء من عبارات البصريين وجملةُ الحروف التى تزاد هى هذه الستّةُ التى ذكرها إِنْ مكسورةَ الهمزة وأَنْ مفتوحةَ الهمزة ومَا ولَا ومِنْ والباء وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى اذ ذلك يكون كالعَبَث والتنزيلُ مُنزّه عن مثل ذلك وليس يخلو إنكارُهم لذلك من انّهم لم يجدوه فى اللغة او لما ذكروه من المعنى فإن كان الاوّلُ فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يُحْصَى على ما سنذكره فى كلّ حرف منها وإن كان الثانى فليس كما ظنّوا لانّ قولنا زائدٌ ليس المراد انّه قد دخل لغيرِ معنى البتّة بل يريد لضربٍ من التأكيد والتأكيدُ معنًى صحيحٌ قال سيبويه عقيبَ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ونظائرِه فهو لَغْوٌ من حيث انّها لم تُحْدِث شيئا لم يكن قبلَ ان تجىء من المعنى سوى تأكيد الكلام فمن الحروف المزيدة ان المكسورةُ فانّها تقع زائدةً والغالبُ عليها ان تقع بعد مَا وهى فى ذلك على ضربَيْن مُوكِّدةٌ وكافّةٌ وامّا المُوكِّدةُ ففى قولهم ما انْ رأيتُه والمرادُ ما رأيتُه وإنْ لَغْوٌ لم يُحْدِث دخولها شيئا لم يكن قبلُ وامّا قوله * ما انْ رأيتُ ولا سمعتُ به الخ * فانّ البيت لدُرَيْد بن الصِمّة وبعده

وضربتُكُنَّ فكذلك تختلف هذه الحروف فاذا كان المخاطب مذكّرا فتحتَ نحوَ قولك كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ذكّرتَ اسمَ الاشارة بقولك ذَا وفتحتَ الكافَ حيث كان المخاطب مذكّرا قال الله تعالى ذٰلِكَ ٱلْكِتَابُ وقال ذٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فإن خاطبت امرأةً كسرت الكافَ فقلت كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ ذكّرت ذَا لانّه اشارةٌ الى الرجل وكسرت الكافَ لانّ المخاطب مؤنّثٌ قال الله تعالى كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ فإن خاطبت اثنين ألحقتَ الكافَ علامةَ التثنية مذكّرا كان او مؤنّثا كما تفعل اذا كانت اسماً نحوَ ضربتُكما فتقول كيف ذلكما الرجلُ يا رجلان أفردتَ ذَا لانّ المسؤل عنه واحدٌ وثنّيت الكاف لانّ الخطاب مع اثنين قال الله تعالى ذٰلكما ممّا علّمنى ربّى لانّ الخطاب مع صاحبَىِ يوسف ولو كان المسؤل عنه مؤنّثا لأنّثتَ الاشارة فكنت تقول كيف تِلْكُمَا المرأةُ يا رجلان قال الله تعالى أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ أنّث الاشارةَ لتأنيث المشار اليه وثنّى الخطابَ اذ كان المخاطب آدَمَ وحوّاء عليهما السلام فان كان المخاطب جمعًا إن كانوا مذكّرين ذكّرتَ وجمعتَ وإن كنّ مؤنّثاتٍ أنّثتَ وجمعتَ تقول كيف ذلكم الرجلُ يا رجالُ قال الله تعالى ذلكم خير لكم فإن كان المشار اليه ايضا جمعا قلت كيف اولئكم الرجالُ يا رجالُ قال الله تعالى فَأُولٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا وتقول كيف ذٰلِكُنَّ الرجلُ يا نسوةُ اذا كنّ جمعا قال الله تعالى فذلكنّ الذى لمتنّنى فيه فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما يأتى منه فاجعلِ الاوّلَ للاوّل والآخرَ للآخر وعاملْ كلَّ واحد من المشار اليه والمخاطب من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بحسب حاله على ما وصفتُ لك وكذلك حكمُ التاء فى أَنْتَ تكسرها مع المؤنّث وتفتحها مع المذكّر وتُثنّى مع المثنّى وتُجمع مع الجمع ‹

فصـــل ٥٦٢

قال صاحب الكتاب ونظيرُ الكاف الهاءُ والياءُ وتثنيتُهما وجمعُهما فى إيّاهُ وإيّاىَ على مذهب ابى الحسن ‹

قال الشارح قد تقدّم القول على أيّاكَ وما فيه من الخلاف فى فصل المبنيّات من الاسماء بما أغنى عن إعادته والذى عليه الاعتمادُ منه قولُ ابى الحسن انّ أيَّا اسمٌ مبهمٌ كُنى به عن المنصوب وجُعلت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود ليُعْلَم المخاطبُ من الغائب والمتكلّم فهى حروفٌ لا موضع لها من الاعراب هذا معنى قوله ونظيرُ الكاف الهاءُ والياءُ يريد انّهما لا موضع لهما من الاعراب وقيّده

وكذلك لا تجوز اضافةُ الاسماء المضمرة ويؤيّد عندك انّ ذلك ليس مضافا الى الكاف أنّك تقول فى التنبيه ذانِك ولو كان مضافا لحُذفت النون لاضافة الكاف وكذلك الكاف فى هَاكَ فانّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة وهو من اسماء الافعال نحو خُذْ وتَناولْ والذى يدلّ على انّ الكاف فيه حرفٌ انّهم يستعملون موضعَ الكاف للخطاب الهمزةَ فيقولون هاءَ للمذكّر بفتح الهمزة وهاءِ للمؤنّث فلمّا وقع موقعَ الكاف ما لا يكون الّا حرفا عُلم انّها حرفٌ وربّما قالوا هاءَكَ بفتح الهمزة والكاف وهاءِكِ بكسر الكاف كانّهم جمعوا بينهما تأكيدا للخطاب فالكافُ ههنا حرفٌ لانّها من اسماء الافعال واسماء الافعال لا تضاف وكذلك حَيَّهَلَكَ الكاف فيه حرفٌ وحكمُها حكمُ هاءَكَ وامّا النَّجَاكَ فهو بمعنى أَنْجُ مع انّه لا يسوغ اضافةُ ما فيه الالفُ واللامُ وكذلك رُوَيْدَكَ الكاف للخطاب لانّه من اسماء الافعال تقول رويدك زيدا ولو كانت الكاف منصوبة لَما تعدّى الى زيد وقالوا أَرَأَيْتَكَ فالكاف حرفٌ لانّه بمعنى النظر ولا يتعدّى الّا الى مفعول واحد لانّ هذا الفعل لا يتعدّى ضميرُ الفاعل الى ضميره قال الله تعالى أَرَأَيْتَكَ هَذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ومثله أَنْظُرْكَ زيدا لانّك لا تقول اِضْرِبْكَ زيدا وكذلك اِيّاكَ الكافُ حرفٌ وقد تقدّم الكلام عليها فى فصل الاسماء، وامّا التاء فقد تكون اسما وحرفا للخطاب فالاسمُ نحوُ ضربتَ وقتلتَ والحرفُ نحوُ أَنْتَ وليست التاء فى أَنْتَ كالتاء فى أكلتَ كما انّ الكاف فى ذلك ليست كالكاف فى مالك لانّه قد ثبت فى قولك أَنَا فعلتُ انّ الاسم هو أَنَ والالف مزيدةٌ للوقف بدليل حَذْفها فى الوصل كذلك هو فى انت التاء حرفٌ للخطاب مجرّدٌ من معنى الاسميّة لا موضعَ له من الاعراب فاعرفه،

فصــل ٥٦١

قال صاحب الكتاب وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما تلحق الضمائرَ قال الله تعالى ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى وقال ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وقال فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وقال أَنْ تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ وقال فَأُولٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ وقال كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ وتقول أَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنَّ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الخطاب يكون باسماء وحروف فالاسماء الكافُ فى لَكَ وضَرَبَكَ والتاء فى قُمْتَ وأَكَلْتِ والحروف فى جميعِ ما تقدّم من ذٰلِكَ وذَاكَ وتِلْكَ وتِيكَ واولئك ونحوهنّ وتختلف هذه الحروف بحسبِ احوال المخاطبين كما تختلف الاسماء فكما تقول ضربتُكَ وضربتُكِ وضربتُكما وضربتُكم

محذوفةٌ للوصل فبقى اللفظ اِللّهَ بكسر الهمزة ولا يكون فى اِللّهَ من قولك اى اللّهَ الّا النصبُ ولو قلت هَا اللّهِ لخفضتَ لانّ اى ليست عوضًا عن حروف القسم انّما هى جوابٌ لِمن سأل عن الخبر فقلت اِى واللّهِ لقد كان كذا بخلافِ هَا فانّه عوضٌ عن الواو ولذلك يُجامِعها،

ومن اصناف الحرف حروفُ الاستثناء

فصــــل ٥٥٩

قال صاحب الكتاب وهى الّا وحَاشَا وعَدَا وخَلَا فى بعض اللغات،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الاستثناء وحروفه فى فصل الاسم بما أغنى عن إعادته،

ومن اصناف الحرف حرفَا الخِطاب

فصــــل ٥٦٠

قال صاحب الكتاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب فى نحوِ ذاكَ وذٰلكَ وأُولٰئكَ وهُناكَ وهاكَ وحَيَّهَلَكَ والنَّجاكَ ورُوَيْدَكَ وأَرَأَيْتَكَ وايّاكَ وفى أَنْتَ وأَنْتِ،

قال الشارح اعلم انّ هذين الحرفين يدلّان على الخطاب وهما فى ذلك على ضربين يكونان اسمين ويكونان حرفين مجرَّدين من معنى الاسميّة فمن ذلك الكافُ فانّها تكون اسمًا لخطاب المذكّر والمؤنّث فكافُ المذكّر مفتوحةٌ نحوُ ضربتُكَ يا رجلُ وكافُ المؤنّث مكسورةٌ نحوُ ضربتُكِ يا امرأةُ فالكافُ هنا اسمٌ وإن أفادت الخطابَ يدلّ على ذلك دخولُ حرف الجرّ عليها من نحوِ بِكَ وبِكِ واَمّا التى هى حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة فجميعُ ما ذكره فمنه اسماء الاشارة نحوُ ذلك وذاك وتلك واولئك فالكاف معها حرفٌ لا محالةَ وذلك لانّه لو كان اسمًا لكان له موضعٌ من الاعراب مِن رفع او نصب او جرّ ولا يجوز ان يكون موضعه رفعا لانّ الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز ان تكون منصوبة لانّك اذا قلت ذٰلكَ فلا ناصبَ هنا للكاف ولا يجوز ان تكون مجرورة لانّ الجرّ انّما يكون بحرف جرّ او باضافة ولا حرفَ جرّ هاهنا فبقى ان تكون مجرورة بالاضافة ولا تصحّ اضافةُ اسماء الاشارة لانّها معارفُ ولا يُفارِقها تعريفُ الاشارة ولا يسوغ تعريفُ الاسم الّا بعد تنكيره ولا يجوز تنكيرُ هذه الاسماء البتّة فلا تجوز اضافتُها

تُحقِّق معنى الكلام الذى تدخل عليه فى قولك إنّ زيدا لَراكبٌ فتُحقِّق كلامَ المتكلّم حُقّق بها كلامُ السائل اذ كان معناها التحقيق فحصل من أمرها أنّها تُحقِّق تارةً كلامَ المتكلّم وتارةً كلامَ غيره على سبيل الجواب فاعرفه ٤

فصـــل ٥٥٧

قال صاحب الكتاب وكِنانةُ تكسر العينَ من نَعَمْ وفى قراءة عمر بن الخطّاب وابنِ مسعود رضى الله عنهما قالُوا نَعِمْ وحُكى انّ عمر سأل قوما عن شىء فقالوا نَعَمْ بالفتح فقال عمر انّما النَعَمُ الابِلُ فقولوا نَعِمْ وعن النَضْر بن شُمَيْل انّ نَحَمْ بالحاء لغةُ ناس من العرب ٤

قال الشارح الفتح فى نَعَمْ والكسر لغتان فصيحتان الّا انّ الفتح أشهر فى كلام العرب وقد جاء الكسر فى كلام النبىّ صلّعم وجماعةٍ من الصحابة منهم عمر وعلىّ والزُبَيْر وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم وذكر الكسائىُّ انّ أشياخ قُرَيْش يتكلّمون بها مكسورةً وحُكى عن ابى عمرو قال لغةُ كنانة نَعِمْ بالكسر وربّما أبدلوا الحاء من العين فقالوا نَحَمْ فى نَعَمْ لانّها تليها فى المَخْرَج وهى أخفُّ من العين لانّها أقربُ الى حروف الفم حكى ذلك النَضْر بن شُمَيْل فاعرفه ٤

فصـــل ٥٥٨

قال صاحب الكتاب وفى إِى اللّهَ ثلثةُ اوجه فتحُ الياء وتسكينُها والجمعُ بين ساكنَيْن هى ولامُ التعريف المدّغَمةُ وحذفُها ٤

قال الشارح قد ذكرنا انّ الياء من اى ساكنةٌ كالميم من نَعَمْ واللام من أَجَلْ واذا لقيها لامُ المعرفة من نحوِ اى اللّهَ فإنّ لك فيه ثلثةَ أَوْجُهٍ فتحَ الياء تقول اىَ اللّهَ وهو أعلاها فتفتح لالتقاء الساكنين كما تفتح نونَ مِنْ فى قولك مِنَ الرجل ولم يكسروها استثقالاً للكسرة بعد كسرة الهمزة واذا كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون للكسرة قبلها مع انّ النون حرفٌ صحيحٌ فلأَنْ يستثقلوها على الياء المكسور ما قبلها كان ذلك أَحْرَى وأَوْلى ومنهم من يقول اى اللّهَ فيُشْبِع مدّةَ الياء ويجمع بين الساكنين لوُجود شرطَىِ الجمع بين ساكنين وهما أن يكون الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مُدْغَما كدابّةٍ وشابّةٍ والثالث وهو أقلّها أن يقولوا اللّهَ فيحذفوا الياء لالتقاء الساكنين لانّ همزة الوصل

عليه كلامُ هذا المتأخّر انّ نعم اذا وقعتْ بعد نفيٍ قد دخل عليه الاستفهامُ كانت بمنزلة بلى بعد النفى اعنى للاثبات لانّ النفى اذا دخل عليه الاستفهامُ رُدّ الى التقرير وصار إيجابا الا ترى الى قوله

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَن رَكِبَ المَطَايَا * وأَنْدَى العالَمِين بُطُونَ راحِ *

فانّه أخرجه مُخْرَجَ المدح ويقال انّ الممدوح اهتزّ بذلك فعلى ذلك لا يقع نعم فى جوابِ ما كان من ذلك الّا تصديقا لفحْواه كما يقع فى جواب الايجاب فاعرفه   واما أَجَلْ فأمرها كأمر نَعَمْ فى التصديق قال الاخفش الّا انّ استعمالَ اجل مع غير الاستفهام أفصحُ   واما جَيْرِ فحرفٌ معناه أَجَلْ ونَعَمْ وربّما جُمع بينهما للتأكيد قال الشاعر انشده الجَوْهرىّ * وقلن على الفردوس الخ * الفِرْدَوْس البُسْتان والدَّعاثِرُ جمع دَعْثَرة وهو الحَوْض المتثلّم واكثرُ ما يُستعمل مع القسم يقال جَيْرِ لا أفعلنّ اى نَعَمْ واللهِ وهو مكسورُ الآخر وربّما فُتح وحقُّه الإسكان كأَجَلْ ونَعَمْ وانّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين الراء والياء كأَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ والكسرُ فيه على اصل التقاء الساكنين والفتحُ طلبًا للخفّة لثِقَل الكسرة بعد الياء فان قيل فما بالهم فتحوا فى أَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ وكسروا جَيْرِ وفيها من الثقل ما فى لَيْتَ وأخواته قيل على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفُه فلمّا كثُر استعمالُ اين وكيف وليت مع العلّة التى ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحةَ لذلك ولمّا قلّ استعمالُ جَيْرِ لم يحفلوا بالثقل وأتوا فيه بالكسر الذى هو الاصل فاعرفه   واما اىْ فحرفٌ يجاب به كنَعَمْ وجَيْرِ ولا يُستعمل الّا فى القسم تقول لمن قال أقام زيدٌ اىْ واللهِ واى وربّى واى لَعَمْرِى قال الله تعالى قُلْ اى وَرَبّى لَتُبْعَثُنّ وهمزتُها مكسورةٌ والياءُ فيها ساكنةٌ اذ لم يلتق فى آخرها ساكنان فبقيت ساكنةً على ما يقتضيه البناءُ فامّا انَّ فيكون جوابا بمعنَى أَجَلْ فاذا قال قد أتاك زيدٌ فتقول انّهْ اى اجل والهاءُ للسَّكْت والمرادُ انّ الّا انّك ألحقتَها الهاءَ فى الوقف والمعنى معنَى اجل ولو كانت الهاء هاءَ الاضمار لثبتتْ فى الوصل كما تثبت فى الوقف وليس الامر كذلك انّما تقول فى الوصل انَّ يا فتى بحذف الهاء قال الشاعر

* بَكَرَ العَواذِلُ فى الصَبو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ انّهْ *

وانّما ألحقوا الهاءَ كراهيةَ ان يجمعوا فى الوقف بين ساكنين لو قالوا انّْ فألحقوها الهاء لبيان الحركة التى تكون فى الوصل اذ كانوا لا يقفون الّا على ساكن   واما خروجُ انَّ الى معنى أَجَلْ فانّها لمّا كانت

مُثْبَتٍ تقول اذا قال قام زيدٌ او لم يقم نَعَمْ تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام اذا قال أَقام زيدٌ او أَلم يقم زيد فقلتَ نَعَمْ فقد حقّقتَ ما بعد الهمزة وبَلَى ايجابٌ لما بعد النفى تقول لمَن قال لم يقم زيد او أَلم يقم زيد بَلَى اى قد قام قال اللّه تعالى بَلَى قَادِرِينَ اى نجمعها وأَجَلْ لا يُصَدَّق بها الّا فى الخبر خاصّةً يقول القائلُ قد اتاك زيد فتقول أَجَلْ ولا تُستعمل فى جوابِ الاستفهام وجَيْرِ نحوُها بكسر الراء وقد تُفْتَح قال

* وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوّلُ مَشْرَبِ * أَجَلْ جَيْرِ اِن كانت أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ *

ويقال جَيْرِ لَأَفْعَلَنَّ بمعنَى حَقًّا وانَّ كذلك قال

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ اِنَّهْ *

واى لا تُستعمل الّا مع القَسَم اذا قال لك المستخبرُ هل كان كذا قلت اِى واللّهِ واىَ اللّهَ واى لَعَمْرِى واى ها اللّهِ ذا ۝

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف التى يُجاب بها فنها نَعَمْ وبَلَى وفى الفرق بينهما نوعُ إشكال ولذلك يكثر الغلطُ فيهما فتوضَع احداهما موضعَ الاخرى وجملةُ القول فى الفرق بينهما انّ نَعَمْ عِدَةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه فاذا وقعتْ بعد طلبٍ كانت عدةً واذا وقعت بعد خبر كانت تصديقًا نفيـًا كان او ايجابًا وامّا بَلَى فيُوجَب بها بعد النفى فهى ترفع النفىَ وتُبْطِله واذا رفعتْه فقد أُوجبت نقيضَه وهى أبدًا تُوجِب نقيضَ ذلك المنفىّ المتقدّم ولا يصحّ ان تُوجِب الّا بعد رفعِ النفى وإبطالِه وامّا نَعَمْ فانّها تُبقِى الكلامَ على ايجابه ونَفْيه لانّها وُضعت لتصديقِ ما تقدّم من ايجابٍ او نفيٍ من غيرِ ان ترفع ذلك وتُبْطِله مثالُه اذا قال القائل أَخَرَجَ زيدٌ وكان قد خرج فإنّك تقول فى الجواب نَعَمْ اى نَعَمْ قد خرج فإن لم يكن خرج قلتَ فى الجواب لَا اى لم يخرج فإن قال أَمَا خرج زيدٌ وكان لم يخرج فانّك تقول له فى الجواب نَعَمْ اى نعم ما خرج فصدّقتَ الكلامَ على نفسه بأَطّراح حرف الاستفهام كما صدّقته على ايجابه ولم ترفع النفىَ وتُبْطِله بخلافِ بَلَى وإن كان قد خرج قلت فى الجواب بَلَى اى بلى قد خرج فرفعتَ ذلك النفى وحدث فى بعضه إثباتُ نقيضه بخلافِ نَعَمْ التى تُبْقِى الكلام على حاله ولا ترفعه قال اللّه تعالى أَيَحْسَبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ اى بلى نجمعها قادرين وقال تعالى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ولو قال نعم لكان كُفْرًا هذا قول النحويّين المتقدّمين من البصريين وقد ذهب بعضُ المتأخّرين الى انّه يجوز ان يقع نعم موقعَ بلى وهو خلافُ نصّ سيبويه وأحسنُ ما يُحْمَل

بين قولك أدعو وبين قولك يَا كما انّ بين لفظك بضربتُ وبين نفس ذلك الفعل الذى هو الضربُ فى الحقيقة فرقًا فجرت يَا نفسُها فى العمل مجرَى أدعو كما جرى أُنادى مجراه وصار يا وأدعو وأُنادى من قبيل الالفاظ المترادفة ولم تكن يَا عبارةً عمّا وصل اليه كما جرتْ ضربتُ ونحوُها عبارةً عن الأثر والملاصَقة فلمّا اختصّ يَا من بين حروف المعانى بما وصفنا وجرت مجرى أدعو وأُنادى فى المعنى تولّت بنفسها نصبَ المنادَى كما لو ظهر احدُ الفعلَيْن هنا لَتَوَلّى بنفسه النصبَ ويُؤيّد ما ذكرناه من جَرْيها مجرى الفعل جوازُ امالتها مع الامتناع من امالة الحروف من نحوِ مَا ولَا وحَتّى وكَلّا وقد حمل بعضهم ما رأى من قوّةِ جَرْيِ هذه الحروف مجرى الافعال ونَصْبها لما بعدها وتعلُّقِ حروف الجرّ بها وجوازِ امالتها الى ان قال انّها من اسماء الافعال من نحوِ صَهْ ومَهْ والحقُّ انّها حروفٌ لانّها لا تدلّ على معنى فى انفسها ولا تدلّ على معنى الّا فى غيرها فاعرفه،

فصــل ٥٥٥

قال صاحب الكتاب وقول الداعى يا رَبِّ ويا اللّهُ استقصارٌ منه لنفسه وهَضْمٌ لها واستبعادٌ عن مَظانّ القَبولِ والاستماعِ واظهارٌ للرَغْبة فى الاستجابة بالجُؤار،

قال الشارح امّا قولهم يا اللّهُ او يا مالكَ المُلْك او يا رَبِّ اغْفِرْ لى فانّ هذا لا يجوز ان يقال انّه تنبيهٌ للمدعوّ كما تقدّم ولكنّه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التنبيه ومعناه الدعاء للّه عزّ وجلّ ليُقْبِل عليك بالخير الذى تطلبه منه والذى حسّن إخراجَه مخرجَ التنبيه البيانُ عن حاجة الداعى الى اقبال المدعوّ عليه بما يطلبه فقد وقف فى ذلك موقفَ مَن كانّه مغفولٌ عنه وإن لم يكن المدعوُّ غافلًا الا ترى انّك تقول يا زيدُ اقْضِ حاجتى مع العلم انّه مُقْبِلٌ عليك وذلك لإظهار الرَغْبة والحاجةِ وأنّه قد صارت منزلته منزلةَ من غُفل عنه،

ومن اصناف الحرف حروفُ التصديق والإيجاب

فصــل ٥٥٦

قال صاحب الكتاب وهى نَعَمْ وبَلَى وأَجَلْ وجَيْرِ واِى وانّ فامّا نَعَمْ فمصدّقةٌ لما سبقها من كلامٍ منفيّ او

ولانّ حضوره يُغْنِى عن اسمه ولكنّهم جعلوا فى اوّل الكلام حرفَ النداء وهو قولهم يَا ليفصلوا بين الخطاب الذى ليس بنداء وبينه ويخاطبوا بذلك القريبَ والبعيدَ وكان ذلك بحرفِ لِين ليمتدّ به الصوتُ وعُرّف بالنداء حتى استُغنى عن ذكرِ الفعل وحُذف اختصارا مع أَمن اللبس فقالوا يا فلانُ ولم يقولوا يا أدعو فلانا وكان حقّه ان يقولوا يا أدعوك الّا انّ الفعل حُذف لِما ذكرنا ووُضع الاسم الظاهرُ موضعَ المضمر لئلّا يظنّ كلُّ سامع النداء انّه هو المنادى والمعنىُّ بعلامة الإضمار واختصّ باسمه الظاهر دون كلّ من يسمعه وجرى ذلك له اذا كان وحده كما يجرى عليه اذا كان فى جماعةٍ لـئلّا يختلف فيلتبسَ كما لزم ذلك الفاعلَ فى اعرابه الا ترى انّك ترفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ومع هذا فانّك ترفعه حيث لا مفعولَ نحوَ قامَ زيدٌ وظُرُف خالدٌ   واعلم انّهم قد اختلفوا فى العامل فى المنادى فذهب قومٌ الى انّه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف قال وذلك من قبل انّ هذه الحروف انّما هى تنبيهُ المدعوّ وهى غيرُ مختصّة بل تدخل تارةً على الجملة الاسميّة نحوَ قول الشاعر

* يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامُ كُلُّهُمُ * والصالحون على سِمْعانَ مِن جارِ *

وتارةً على الجملة الفعليّة نحوَ قوله تعالى أَلَا يَا اسْجُدُوا وما هذا سبيلُه فانّه لا يعمل   ولا يقال بانّه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذى هو ادعو لانّا نقول نيابتُها عن الافعال لا توجب لها العملَ لانّ عامّة حروف المعانى انّما أُتى بها عوضًا من الافعال لضرب من الايجاز والاختصار فالواوُ فى جاء زيدٌ وعمرٌو نائبٌ عن أعطفُ وهَلْ نائبٌ عن أستفهمُ ومَا نائبٌ عن أنفى ومع ذلك فانّه لا يجوز اعمالُها ولا تعلّقُ الظرف بها ولا الحالِ لانّ ذلك يكون تراجُعًا عمّا اعتزموه من الايجاز وعَوْدًا الى ما وقع الفِرارُ منه لانّ الفعل يكون ملحوظا مرادا فيصير كالثابت واذا كان كذلك فلا يجوز لهذه الحروف ان تعمل واذا لم تكن عاملة كان العمل للفعل المحذوف   وذهب الاكثرون الى انّ هذه الحروف هى العاملة أنفسُها دون الفعل المحذوف لنيابتها عن الفعل الذى هو أُنادى او أدعو ولذلك تتصل تارةً بأنفسها وتارةً بحرف الجرّ نحوَ قولك يا زيدُ ويا لَزيدٍ ويا بكرُ ويا لَبكرٍ وجرت مجرى الفعل الذى يتعدّى تارةً بنفسه وتارة بحرف الجرّ نحوِ جئتُ زيدا وجئتُ الى زيد وسمّيتُه بكرًا وسمّيتُه ببكرٍ   والفرقُ بينها وبين سائر حروف المعانى انّ حروف المعانى غيرُ حروف النداء وذلك أنّ حروف المعانى نائبةٌ عن افعالٍ هى عبارةٌ عن غيرها نحـو ضربتُ زيدا وقتلتُه وأكرمتُه فهذه الالفاظ غيرُ الافعال المُؤثّرة الواصلةِ منك الى زيد وليس كذلك حروف النداء لانّ حقيقةَ فعلك فى النداء انّما هو نفسُ قولك يا زيدُ هذه التى تلفظ بها ولا فـرق

والمتراخى والنائم المستثقل والساهى يُفتقر فى دعائهم الى رفع صوت ومَدّه وهذه الاحرفُ الثلاثة التى هى يَا وأَيَا وهَيَا اواخرهنّ ألفاتٌ والالفُ مُلازِمة للمدّ فاستُعملت فى دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورَفْعه بها وليست الياء هنا فى أَىْ كذلك لانّها ليست مدّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحا وذلك لا يكون مدّةً آلّا اذا سكنتْ وكان حركةُ ما قبلها من جنسها والهمزةُ ليست من حروف المدّ فاستُعملت للقريب وقد يستعملون الحروف الموضوعة للمدّ موضعَ أَىْ والهمزةِ اعنى للقريب ولمن كان مُقْبلاً عليك توكيدا ولا يستعملون الهمزةَ وأَىْ فى مواضع الثلاثة الاول اعنى للبعيد واصلُ حروف النداء يَا لانّها دائرةٌ فى جميع وجوده لانّها تُستعمل للقريب والبعيد والمستيقِظ والنائم والغافل والمُقْبِل ويكون فى الاستغاثة والتعجّب وقد تدخل فى النُدْبة بدلاً من وَا فلمّا كانت تدور فيه هذا الدَوَرانَ كانت لأجل ذلك أُمَّ الباب والاصلَ فى حروف النداء فاذاً أَيَا وهَيَا أُخْتان لانّهما للبعيد ولكلّ ما اريد مدُّ الصوت به وقد اختلف العلماء فى أَيَا وهَيَا فقال الاكثرُ هما اصلان وليس احدهما بدلاً من الاخر وذهب ابن السِكّيت الى انّ الاصل فى هَيَا أَيَا والهاء بدلٌ من الهمزة على حدّ قولهم فى اِيّاكَ هِيّاكَ قال الشاعر

* فَهِيّاكَ والأَمْرَ الذى اِنْ تَوسّعتْ * مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليك مَصادِرُهْ *

وقول الاخر

* فأنصرفتْ وَهْىَ حَصانٌ مُغْضَبَهْ * ورفعتْ بصَوْتها هَيَا أَبَهْ *

انشدهما ابن السكّيت وقال اراد أَيَا أَبَهْ وانّما أبدل من الهمزة هاء ولا يبعد ما قاله لانّ أَيَا اكثرُ استعمالا من هَيَا فجاز ان يُعتقد انّها اصلٌ وقال اخرون هى يَا ادخل عليها هاء التنبيه مبالغةً كما قال الشاعر

* أَلَا يا صَبَا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ * لقد زادَنِى مَسْراكِ وَجْدًا على وَجْدِ *

فجمع بين أَلَا ويَا وكلاهما للتنبيه وامّا وَا فتختصّ به النُدْبَةُ لانّ الندبة تفجّعٌ وحُزْنٌ والمرادُ رفعُ الصوت ومدُّه لاستماع جميع الحاضرين والمدُّ الكائنُ فى الواو والالف اكثرُ من المدّ الكائن فى الياء والالف واصلُ النداء تنبيهُ المدعوّ ليُقْبِل عليك وتُؤثِّرَ فيه الندبةُ والاستغاثةُ والتعجّبُ وهذه الحروفُ لتنبيه المدعوّ والمدعوُّ مفعولٌ فى الحقيقة الا ترى انّك اذا قلت يا فلانُ فقيل لك ما ذا صنعتَ به فقلتَ دعوتُه او ناديتُه وكان الاصلُ ان تقول فيه يا أدعوك وأُناديك فيُؤْتَى بالفعل وعلامة الضمير لانّ النداء حالُ خطاب والمخاطَبُ لا يُحدَّث عن اسمه الظاهرِ لأن لا يتوهّم انّ الحديث عن غيره

* وأُورِثُ جَسّاسَ بنَ مُرَّةَ غُصَّةً * اذا ما ٱعترتْنى حَرُّها غـيـرُ بـارِدِ *

ثمّ قال

* يا لَلرِّجالِ لِقلبِ مـا لـه آسِ * كيف العَزاءُ وثأرى عند جَسّاسِ *

ثمّ قال أَمْ وسيفى وزرّبه، ورمحى ونصليه، وفرسى وأذنيه، لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه، ثمّ طعنه فقتله وقال

* أَلَمْ تَرَنى ثَأَرْتُ أبى كُلَيْبًا * وقد يُرْجَى المُرَشَّحُ للذُّحُولِ *

* غسلتُ العارَ عن جُشَمِ بن بَكْرٍ * بِجَسّاسِ بن مُرَّةَ ذى التُّبُولِ *

* جدعتَ بقتْله بـكـرًا وأَهْـلْ * لَعَمْرُ اللهِ للـجَـدْعِ الأَصِـيـلِ *

ومن اصناف الحرف حروف النِداء

فصـــل ٥٥٤

قال صاحب الكتاب وهى يَا وأَيَا وهَيَا وأَىْ والهمزةُ ووَا فالثلثةُ الأُوَلُ لنداء البعيد او مَن هو بمنزلته من نائمٍ او ساهٍ واذا نُودِىَ بها مَن عداهم فلحِرْصِ المنادِى على إقبالِ المدعُوّ عليه ومُفاطَنته لما يدعوه له وأَىْ والهمزةُ للقريب ووَا للنُدْبة خاصّةً،

قال الشارح قد تقدّم انّ النداء التصويت بالمنادَى ليعطف على المنادِى والنُداء مصدرٌ يُمَدّ ويُقْصَر وتُضَمّ نونُه وتُكْسَر فمَن مدّ جعله من قبيل الاصوات كالصُراخ والبُكاء والدُعاء والرُغاء وكذلك مَن ضمّ لانّ غالب الاصوات مضمومٌ ومَن قصره جعله كالصوت والصوتُ غير ممدود ومَن كسر النون ومَدّ جعله مصدرَ نادَى كالعِداء والشِراء مصدرِ عادَى وشارَى وهو مشتقٌّ من قولهم نَدَا القومُ يندو اذا اجتمعوا فتشاوروا او تحدّثوا ومنه قيل للموضع الذى يُفْعَل فيه ذلك نَدِىٌّ ونادٍ وجمعُه أَنْدِيَةٌ وبذلك سُمّيت دارُ النَدْوَة بمكّة وحروف النداء ستّةٌ وهى يَا وأَيَا وهَيَا وأَىْ والهمزةُ ووَا والخمسةُ يُنبَّه بها المدعوُّ فالثلاثةُ الأُوَلُ يستعملونها اذا أرادوا ان يمدّوا أصواتَهم للمتراخى عنهم او الانسانِ المُعْرِض او النائمِ المستثقل وأَىْ والهمزةُ تُستعملان اذا كان صاحبك قريبا وانّما كان كذلك من قبل انّ البعيد

هى ذه فاعرفه ،

فصـــل ٥٥٣

قال صاحب الكتاب ويحذفون الالفَ عن أَمَا فيقولون أَمَ واللهِ وفى كلامِ هِجْرِسِ بنِ كُلَيْبٍ أَمَ وسَيْفى وزِرِّيهْ ورُمْحى ونَصْلِيهْ وفَرَسى وأُذْنَيْهْ لا يدعُ الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظر اليه ويُبْدِل بعضُهم عـن همزته هاء فيقول هَمَا واللهِ وهَمَ واللهِ وبعضُهم عينا فيقول عَمَا واللهِ وعَمَ واللهِ ،

قال الشارح حكى محمّد بن الحسن عن العرب أَمَ واللهِ لأفعلنّ يريدون أَمَا والله فحذفوا الالف تخفيفا وذلك شاذّ قياسًا واستعمالًا امّا شذوذه فى الاستعمال فلِقلّته وأمّا القياس فمن جهتَيْن احداهما أنّ الالف خفيفةٌ غيرُ مستثقلة الا ترى ان من قال مَا كُنَّا نَبْغِ وَٱللَّيْلِ اذَا يَسْرِ فحذف الياء تخفيفا فى الوقف لم يحذف الالف فى قوله وَٱللَّيْلِ اذَا يَغْشَى وَٱلنَّهَارِ اذَا تَجَلَّى لخفّتها والجهة الثانية انّ الحذف فى الحروف بعيدٌ جدّا لانّه نوعٌ من التصرّف والحروفُ لا تصرُّفَ لها لعدم اشتقاقها والامر الاخر انّ هذه الحروف وُضعت اختصارا نائبةً عن الافعال دالّةً على معانيها فهمزةُ الاستفهام أغنتْ عـن أَسْتَفْهِمُ ومَا النافيةُ اغنت عن أَنْفِى فلو اختصرتَ هذه الحروف وحذفت منها شيـًا لكان اختصارا لمختصَرٍ وذلك إجحافٌ فلذلك بعُد الحذف فيها ووجب إقرارها على ما هى عليه لعدم الدلالة على المحذوف والذى حسّنه قليلا هنا بقاء الفتحة قبلها دلالةً على الالف المحذوفة اذ لو لم يكن ثَمّ محذوفٌ لكانت الميم ساكنةً نحوَ أَمْ فى العطف وهَلْ وبَلْ فلمّا تحرّكت من غير علّة عُلم انّ ثَمّ محذوفا فيُراد هذا مع ما فى حذفها من التخفيف فإنّ الالف وإن كانت خفيفة فلا إشكالَ فى كونِ حذفها اخفّ من وجودها هذا مع ما فى القسم بعدها من الدلالة عليها اذ كانا يتصاحبان كثيرا وقد حمل ابو الفتح بن جِنّى قوله تعالى فى قراءة علىّ وزيد وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا على انّ المراد لَا تُصِيبَنَّ على حدّ قراءة الجماعة ومن ذلك قوله تعالى يَا أَبَتَ بفتح التاء فى احد الوجهين ان يكون المراد يا أَبَتَا بالالف ثمّ حذفت تخفيفا وبقيت الفتحة دلالةً على الالف المحذوفة وذلك قليل ، وامّا الحكاية عن هِجْرِسِ بن كُلَيْبٍ فانّه كانت جليلةُ اخت جَسّاس بن مُرّةَ تَحْتَ كُلَيْبٍ فقتل اخوها زوجَها وهى حُبْلَى بهجرس بن كليب فلمّا شَبَّ قال

* أصاب ابى خالى وما أنا بالذى * أُمَيِّلُ أَمْرِى بين خالى ووالدى *

ولكنّها فى تأويل الاسم وذلك الاسم مقدّرٌ وتُقدِّر الظرفَ اى أفى حقٍّ أنّك قائمٌ وتكون أنّ وما بعدها فى موضعِ رفع بالظرف عند ابى الحسن وعند سيبويه فى موضعِ مبتدإٍ فى هذا الموضع فاعرفه ،

فصــل ٥٥٢

قال صاحب الكتاب واكثرُ ما تدخل هَا على اسماء الإشارة والضمائرِ كقولك هذا وهذه وها انا ذا وها هو ذا وها أنتَ ذا وها هِىَ ذِهْ وما أَشْبَهَ ذلك ،

قال الشارح قد تقدّم ان هَا لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الاسماء المبهمة لينتبه لها وتصير عنده بمنزلة الاسماء الظاهرة وذلك لانّها مبهمةٌ لوقوعها على كلّ شىء من حيوان وجَماد فافتقرت الى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت الى الصفة وقال الرُمّانىّ انما كثُر التنبيه فى هٰذَا ونحوه من حيث كان يصلح لكلّ حاضر والمراد واحدٌ بعينه فقُوّى بالتنبيه لتحريك النفس على طَلَبه بعينه اذ لم تكن علامةُ تعريف فى لفظه وليس كذلك أَنْتَ لانه للمخاطب خاصّةً لاشتماله على حرف الخطاب فان قيل فأنت قد تقول ها هو ذا وليس فيه علامةُ تعريف قيل تقدُّمُ الظاهر الذى يعود اليه هذا الضمير بمنزلة اداة التعريف فلذلك تقول هٰذَا فيها تنبيهٌ اى انظرْ وانتبهْ وهى تُستعمل للقريب وذَا اشارةٌ الى مذكّر وذِهِ اشارة الى مؤنّث وليست الهاء فى ذه بمنزلة الهاء فى طلحةَ وقائمةٍ وانما هى بدلٌ من ياء هٰذِى والذى يدلّ انّ الياء اصلٌ قولك فى تصغيرِ ذَا الذى للمذكّر ذَيَّا وذِى تأنيثُ ذَا من لفظه فكما ان الهاء لا حَظَّ لها فى المذكّر فكذلك هى فى المؤنّث وانما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة وذلك ان كلّ واحد منهما ليس باسم للمسمّى لازمٍ له وانما هو على سبيل الكنايةَ على انّ ابا العبّاس المبرّد قال علاماتُ الاضمار كلّها مبهمةٌ اذ كانت واقعة على كلّ شىء والمبهمُ على ضربَيْن فمنه ما يقع مضمرا ومنه ما يقع غيرَ مضمر وقال علىّ بن عيسى المبهم من الاسماء ما افتقر فى البيان عن معناه الى غيره فتقول هَا أنا ذا فهَا داخلة عند سيبويه على المضمر الذى هو أَنَا لما ذكرناه من شَبَهه بالمبهم وعند الخليل أنّه داخلٌ على المبهم تقديرًا والتقديرُ ها ذا انا فاوقعوا أَنَا بين التنبيه والمبهم وهذا انما يقوله المتكلّمُ اذا قدّر ان المخاطب يعتقده غائبا فيقول ها انا ذا اى حاضرٌ غيرُ غائب وكذلك ها هو ذا فسيبويه يرى ان دخولها على المضمر كدخولها على المبهم والخليلُ يعتقد دخولها على المبهم وانما قدّموا التنبيهَ والتقديرُ هذا هو ونحوُه ها أنت ذا وها

* نَحْنُ اقتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا * فقلتُ لهم هذا لها ها وذا لِيَا *

وقال * ألا يا آصْبَحانى قَبْلَ غارةِ سِنْجالِ * وقال

* أَمَا والّذى أَبْكَى وأَضْحَكَ والّذى * أَماتَ وأَحْيَا والّذى أَمْرُهُ الأَمْرُ *

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف معناها تنبيهُ المخاطب على ما تُحدّثه به فاذا قلت هذا عبد الله منطلقا فالتقدير انظرْ اليه منطلقا او انْتَبِهْ عليه منطلقا فأنت تُنبّه المخاطب لعبد الله فى حال انطلاقه فلا بدّ من ذكرِ منطلقًا لان الفائدة به تنعقد ولم ترد أن تُعرّفه ايّاه وهو يُقدَّر انّه يجهله كما تقول هذا عبد الله وتقول هَا إنّ عبد الله منطلقٌ وها افعلْ كذا كانّه تنبيه المخاطَب للمُخْبَرِ او المأمورَ وامّا البيت الذى انشده وهو * ها ان تا عذرة الخ * ويروى إن لم تكن قُبلتْ وهو للنابغة الشاهد فيه ادخالُ هَا التى للتنبيه على انّ والعُذْرُ والمَعْذِرة والعُذْرَى واحدٌ والعِذْرة بالكسرة كالرِكْبة والجِلسة بمعنى الحالة قال الشاعر

* تقبّل عِذْرَتى وحَبا بدُهْمٍ * يُصِمُّ حَنينُها سَمْعَ المنادَى *

وامّا قول الاخر * نحن اقتسمنا المال الخ * فانّ البيت للَبيد والشاهد فيه قوله هذا لها ها وذا ليا يريد وهٰذا ليا وانما جاز تقديمُ هَا على الواو لانك اذا عطفت جملةً على اخرى صارت الاولى كالجُزْء من الثانية فجاز دخول حرف التنبيه عليها نحو قولك أَلَا وإنّ زيدا قائمٌ أَلَا وإنّ عمرا مُقيمٌ وامّا أَلَا فحرفٌ معناه التنبيه ايضا نحو قولك أَلَا زيدٌ قائمٌ والا إنّ زيدا قائم قال الله تعالى أَلَا إنّ أَوْلِيَاءَ ٱللّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وهى مركّبة من الهمزة ولَا النافية مغيَّرةٌ عن معناها الاوّل الى التنبيه ولذلك جاز أن تليها لا النافية فى قوله * أَلَا لَا يَجْهَلَنْ احدٌ علينا * وصار يليها الاسمُ والفعل والحرف نحوَ قولك ألا زيدٌ منطلقٌ وألا قام زيدٌ وألا يقومنّ فامّا قوله * الا يا اصبحانى قبل غارة سنجال * فالبيت للشمّاخ وتمامه * وقَبْلَ مَنايا غاديات وآجالِ * سِنْجالٌ بكسر السين غير المعجمة والجيم موضعٌ بعينه بأَذْرَبَيْجان، وأمّا أَمَا فتنبيهٌ ايضا وتحقيق الكلامَ الذى بعدها والفرقُ بينها وبين أَلَا أنّ أَمَا للحال وأَلَا للاستقبال فتقول أَمَا إنّ زيدا عاقلٌ تريد انّه عاقلٌ على الحقيقة لا على المجاز فامّا قوله * اما والذى ابكى الخ * فانّ البيت لابى صَخْر الهُذَلىّ والشاهد فيه قوله أَمَا والذى ابكى وادخالُه أَمَا على حرف القسم كانّه يُنبّه المخاطَبَ على استماع قسمه وتحقيق المُقْسَم عليه وقد تكون أَمَا بمعنَى حَقًّا فتفتح أَنّ بعدها تقول أَمَا أنّه قائمٌ ولا تكون ههنا حرفَ ابتداء

يقوم زيدٌ وإن زيدٌ قائمٌ قال الله تعالى اِنْ يَتَّبِعُونَ اِلَّا ٱلظَّنَّ وقال اِنِ ٱلْحُكْمُ اِلَّا لِلّٰهِ ولا يجوز إعمالُها عَمَلَ لَيْسَ عند سيبويه وأجازه المبرّدُ ؛

قال الشارح اعلم انّ إِن المكسورة الخفيفة قد تكون نافيةً ومُجراها مُجرَى مَا فى نفى الحال وتدخل على الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة نحوَ قولك اِنْ زيدٌ الّا قائمٌ قال الله تعالى اِنِ ٱلْكَافِرُونَ اِلَّا فِى غُرُورٍ وتقول فى الفعل اِنْ قام زيدٌ اى ما قام زيد قال الله تعالى اِنْ كَانَتْ اِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً وتقول إِنْ يقومُ زيد قال الله تعالى اِنْ يتّبعون الّا الظنّ وقال تعالى اِنْ يَقُولُونَ اِلَّا كَذِبًا وكان سيبويه لا يرى فيها الّا رفعَ الخبر لانها حرفُ نفى دخل على الابتداء والخبر والفعلِ والفاعل كما تدخل همزةُ الاستفهام فلا تُغيّره وذلك كمذهب بنى تميم فى مَا وغيرُه يُعْمِلها عملَ لَيْسَ فيرفع بها الاسم وينصب الخبر كما فعل ذلك فى مَا وقد أجازه ابو العبّاس المبرّد قال لانه لا فَصْلَ بينها وبين مَا والمذهبُ الاوّل لان الاعتماد فى عملِ مَا على السماع والقياسُ يأباه ولم يُوجَد فى اِنْ من السماع ما وُجد فى مَا وجملةُ الامر انّ اِنْ لها اربعةُ مواضع من ذلك الجزاء نحو قولك اِنْ تأتنى آتِك وهى اصل الجزاء كما ان الالف اصل الاستفهام الثانى ان تكون نافيةً على ما تقدّم الثالث ان تكون مخفّفةً من الثقيلة وقد تقدّم الكلام عليها الرابع ان تدخل زائدةً مؤكّدة مع مَا فتردّها الى المبتدإ والخبرِ نحوَ قولك ما إِنْ زيدٌ قائمٌ ولا يكون الخبر الّا مرفوعا نحوَ قول الشاعر

* فما اِنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولٰكِنْ * مَنايانا ودولةُ آخَرِينَا *

فاعرفه ؛

ومن اصناف الحرف حروفُ التنبيه

فصـــل ٥٥١

قال صاحب الكتاب وهى هَا وأَلَا وأَمَا تقول ها إِنّ زيدا منطلقٌ وها افعلْ كذا وألا إِنّ عمرا بالباب وأَمَا إِنّك خارجٌ وألا لا تفعلْ وأما واللّهِ لَأَفْعَلَنّ قال النابغة

* ها إِنّ تا عِذْرَةٌ إِنْ لم تكنْ نَفَعَتْ * فإِنّ صاحِبَها قد تاهَ فى البَلَدِ *

وقال

تنفى يَفْعَلُ اذا اريد به المستقبل ولَنْ تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسَوْفَ وتقع جوابا لقول القائل سيقوم زيدٌ وسوف يقوم زيدٌ والسين وسوف تفيدان التنفيس فى الزمان فلذلك يقع نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة نحو قوله تعالى وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وكذلك قول الشاعر

* ولن يُراجِعَ قَلْبى حُبُّها أبدًا * زَكِنْتُ من بُغْضهم مثلَ الذى زكنوا *

فذكر الأبد بعد لَنْ تأكيدا لما تُعطيه لَنْ من النفى الأَبَدىّ ومنه قوله تعالى لَنْ تَرَانِي ولم يلزم منه عدمُ الرؤية فى الآخرة لان المراد إنّك لن ترانى فى الدنيا لان السؤال وقع فى الدنيا والنفىُ على حسب الاثبات واعلمْ انهم قد اختلفوا فى لفظ لَنْ فذهب الخليل الى انها مركّبة من لَا وأَنْ الناصبة للفعل المستقبل نافيةٌ كما انّ لَا نافيةٌ وناصبةٌ للفعل المستقبل كما انّ أَنْ كذلك والمنفىُّ بها فعلٌ مستقبلٌ كما ان المنصوب بأَنْ مستقبلٌ فاجتمع فى لَنْ ما افترق فيهما فقُضى بانّها مركّبةٌ منهما اذ كان فيها شىء من حروفهما والاصلُ عنده لَا أَنْ فحُذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ثمّ حُذفت الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والنون بعدها فصار اللفظ لَنْ وكان الفرّاء يذهب الى انّها لَا والنون فيها بدلٌ من الالف وهو خلاف الظاهر ونوعٌ من علم الغَيْب وسيبويه يرى انها مفردة غير مركّبة من شىء عملًا بالظاهر اذ كان لها نظيرٌ فى الحروف نحو أَنْ ولَمْ وأَمْ ونحن اذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلا أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن ان يكون الامر فى باطنه على خلافه الا ترى ان سيبويه ذهب الى ان الياء فى السيد الذى هو الذئب اصلٌ وإن أمكن ان تكون واوا انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها على حدّ قِيلٍ وعِيدٍ وجعله من قبيل فِيلٍ ودِيكٍ وصغّره على سُيَيْدٍ كدِيكٍ ودُيَيْكٍ وفِيلٍ وفُيَيْلٍ وإن كان لا عَهْدَ لنا بتركيبِ اسم من س ى د عملًا بالظاهر على ان يوجَد ما يستنزلنا عنه وقد أفسد سيبويه قولَ الخليل بأنّ أَن المصدريّة لا يتقدّم عليها ما كان فى صلتها ولو كان اصلُ لَنْ لَا أَنْ لم يجز زيدا لن اضربَ لانّ اضرب من صلةِ أَنِ المركّبة وما أحسنَه من قولٍ ويمكن ان يقال انّ الحرفَيْن اذا رُكّبا حدث لهما بالتركيب معنًى ثالثٌ لم يكن لكلّ واحد من بَسائطِ ذلك المركّب وذلك ظاهرٌ فاعرفه ٭

فصـــل ٥٥٠

قال صاحب الكتاب وإنْ بمنزلةِ مَا فى نفى الحال وتدخل على الجملتين الفعليّة والاسميّة كقولك إن

فهى لَمْ زيدت عليها مَا فلم يتغيّر عملُها الذى هو الجزم قال الله تعالى وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وتقع جوابًا ونفيًا لقولهم قد فعل وذلك انك تقول قام فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة ونفيُه لم يقع على ما تقدّم فاذا قلت قد قام فيكون ذلك إثباتا لقيامه فى أقربِ الازمنة الماضية الى زمن الوجود ولذلك صلح ان يكون حالا فقالوا جاء زيدٌ ضاحكا وجاء زيد يضحك وجاء زيدٌ قد ضحك ونفىُ ذلك لَمَّا يقم زدتَ على النافى وهو لَمْ مَا كما زدت فى الواجب حرفا وهو قَدْ لانّهما للحال ولِما فيه تطاولٌ يقال ركب زيدٌ وقد لبس خُفَّهُ وركب زيدٌ ولمّا يلبسْ خفّه فالحالُ قد جمعهما وكذلك تقول ندم زيدٌ ولم ينفعه ندمُه اى عقيبَ ندمه انتفى النفعُ ولو قال ولمّا ينفعه ندمُه امتدّ وتَطاول لانّ مَا لمّا رُكّبت مع لَمْ حدث لها معنًى بالتركيب لم يكن لها وغيّرتْ معناها كما غيّرت معنَى لَوْ حين قلت لَوْمَا ومن ذلك انهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد لَمَّا فيقولون يريد زيدٌ أن يخرج ولمّا اى ولمّا يخرجْ كما يحذفونه بعد قَدْ فى قول الشاعر

* أَفِدَ التَرَحُّلُ غيرَ انّ رِكابَنا * لمّا تَزُلْ بِرِحالنا وكأَنْ قَدِ *

اى وكأَن قَد زالتْ كانهم اتّسعوا فى حذف الفعل بعد قَدْ وبعد لَمَّا لانّهما لتوقُّع فعل لانّك تقول قد فعل لِمن يتوقّع ذلك الخبرَ وتقول فَعَلَ مبتدِءاً من غير توقُّعه فساغ حذفُ الفعل بعد لَمَّا وقَـدْ لتقدُّم ما قبلهما ولم يسغ ذلك فى لَمْ اذ لم يتقدّم شىء يدلّ على المحذوف وربّما شبّهوا لَمْ بلَمَّا وحذفوا الفعل بعدها كما أنشدوا

* يا رُبَّ شَيْخٍ مِن لُكَيْزٍ ذى غَنَمْ * فى كَفّه زَيْغٌ وفى فِيهِ فَقَمْ *
* أَجْلَحَ لم يَشْمَطْ وقد كَادَ وَلَمْ *

فصــل ٥٤٩

قال صاحب الكتاب ولَنْ لتأكيد ما تُعطيه لَا من نفى المستقبل تقول لا أَبْرَحُ اليومَ مكانى فاذا وكّدت وشدّدتَ قلت لن ابرحَ اليومَ مكانى قال الله تعالى لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ وقال فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِى وقال الخليل اصلُها لَا أَنْ خُفّفتْ بالحذف وقال الفرّاء نونُها مُبْدلـةٌ من الِف لَا وهى عند سيبويه حرفٌ برأسه وهو الصحيح،

قال الشارح اعلم انّ لَنْ معناها النفى وهى موضوعة لنفى المستقبل وهى أبلغ فى نفيه من لَا لانّ لَا

وَٱلْمَغَارِبِ انما هو أُقسمُ وقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ انما هو أُقسمُ والذى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ وكذلك قال المفسّرون فى قوله لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ انما هو أُقسمُ والجواب إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فان قيل الزيادة انما تقع فى أثناء الكلام وأواخره ولا تقع اولًا قيل القرآن كلّه جملةٌ واحدةٌ كالسورة الواحدة فاعرفه ء

فصـــل ٥٤٨

قال صاحب الكتاب ولَمْ ولَمّا لقلبِ معنى المضارع الى الماضى ونفيه الّا انّ بينهما فرقًا وهو انّ لم يفعلْ نفىُ فَعَلَ ولمّا يفعلْ نفىُ قَدْ فَعَلَ وهى لَمْ ضُمَّتْ اليها مَا فازدادتْ فى معناها ان تضمّنتْ معنَى التوقُّع والانتظار واستطال زمانَ فعلها الا ترى انّك تقول نَدِمَ ولم ينفعْه النَدَمُ اى عقيبَ ندمه واذا قلتَه بلَمّا كان على ان لم ينفعه الى وقته ويُسْكَت عليها دون اختها فى قولك خرجتُ ولمّا اى ولمّا تخرجْ كما يسكت على قَدْ فى * كَأَنْ قَدِ * ء

قال الشارح اعلم انّ لَمْ ولَمّا اختان لانهما لنفى الماضى ولذلك ذكرهما معا فأمّا لَمْ فقال سيبويه هو لنفيِ فَعَلَ يريد انه موضوع لنفى الماضى فاذا قال القائل قام زيدٌ كان نفيُه لم يقم وهو يدخل على لفظ المضارع ومعناه الماضى قال بعضهم انّ لَمْ دخلت على لفظ الماضى ونقلتْه الى المضارع ليصحّ عملُها فيه وقال اخرون دخلت على لفظ المضارع ونقلت معناه الى الماضى وهو الأظهرُ لان الغالب فى الحروف تغيير المعانى لا الالفاظِ نفسها فقالوا قلبتْ معناه الى الماضى منفيًّا ولذلك يصحّ اقتران الزمان الماضى به فتقول لم يقم زيدٌ امس كما تقول ما قام زيدٌ امس ولا يصحّ ان تقول لم يقم غدًا الّا ان يدخل عليه ان الشرطيّة فتقلبه قلبًا ثانيًا لانّها تردّ المضارع الى اصل وَضْعه من صلاحيّة الاستقبال فتقول إِنْ لم تقم غدا لم أقم وذلك من حيث كانت لَمْ مختصّة بالفعل غير داخلة على غيره صارت كأحد حروفه ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشىء وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورة ويؤيّد شدّةَ اتّصالها بما بعدها أنّهم أجازوا زيدا لم أَضْرِبْ كما يجوز زيدا أضربُ وقد عُلم انّه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل فان قيل فما الحاجة الى لَمْ فى النفى وهلّا اكتُفى بمَا من قولهم ما قام زيدٌ قيل فيها زيادةُ فائدة ليست فى مَا وذلك انّ مَا اذا نفتِ الماضى كان المراد ما قرب من الحال ولم تنف الماضى مطلقًا فاعرفِ الفرق بينهما ان شاء الله تعالى وامّا لَمّا

مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فبعوضة منتصب على البدل من مَثَلٍ ومَا مؤكّدة فاعرفه ،

فصـــل ٥٤٧

قال صاحب الكتاب ولَا لنفى المستقبَل فى قولك لا يفعلُ قال سيبويه وامّا لَا فتكون نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعلُ وقد نُفى بها الماضى فى قوله تعالى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى وقولِه * فأَىُّ أَمْــرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ * ويُنْفَى بها نفيًا عامًّا فى قولك لا رجلَ فى الدار وغيرَ عامّ فى قولك لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو ولنفى الامر فى قولك لا تفعلْ ويسمّى النهىَ والدُعاء فى قولك لا رَعاك اللهُ ،

قال الشارح وامّا لَا فحرفُ نافٍ ايضا موضوعٌ لنفى الفعل المستقبل قال سيبويه واذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيُه لا يفعل فلَا جوابُ هو يفعل اذا اريد به المستقبل فاذا قال القائل يقوم زيدٌ غدًا وأُريد نفيُه قيل لا يقوم لانّ لَا حرفٌ موضوعٌ لنفى المستقبل وكذلك اذا قال لَيَفْعَلَنَّ وأُريد النفى قيل لا يفعل لان النون تصرف الفعلَ للاستقبال وربّما نفوا بها الماضى نحوَ قوله تعالــى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى اى لم يصدّق ولم يصلّ ومنه قوله تعالى ايضا فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ اى لم يقتحم وكذلك قوله * فأىّ أمرٍ سيّئٍ لا فعله * حملوا لَا فى ذلك على لَمْ الّا انّهم لم يغيّروا لفظ الفعل بعد لَا كما غيّروه بعد لَمْ لانّ لَا غير عاملة ولَمْ عاملةٌ فلذلك غيّروا لفظَ الفعل الى المضارع ليظهر فيه أثرُ العمل وقد تدخل الاسماءَ فيُنْفَى بها نفيًا عامًّا نحوَ لا رجلَ فى الدار ولا غلامَ لك وغيرَ عامّ نحو قولك لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ ولا زيدٌ عندك ولا عمرٌو كانّه جوابُ هل رجلٌ عندك ام امرأةٌ وهــل زيدٌ عندك ام عمرٌو ولذلك لا يكون الرفع الّا مع التكرار وقد شرحنا ذلك فيما تقدّم وخلافَ ابى العبّاس فيه بما أغنى عن اعادته وقد تكون نَهْيًا فتجزم الافعالَ نحوَ قولك لا ينطلقْ بكرٌ ولا يخرجْ عمرٌو قال الله تعالى وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا وقال وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ولَا تُطِعْ كُلَّ حَــلَّافٍ مَهِينٍ وهو كثيرٌ جدًّا وقوله ولنفى الأمر يريد النهى لانّه بإزاء الامر فى قولك لينطلقْ بكرٌ وليخرجْ عمرٌو وذلك انّ النهى عكسُ الامر وضِدُّه وقد تكون دعاءً فى نحو قولك لا رعاك اللّهُ ولا قام زيدٌ ولا قعد يريد الدعاء عليه وهو مجازٌ من قبل وضعِ الماضى موضعَ المضارع وحقُّ هذا الكلام أن تكون نفيا لقيامه وقعوده وتكون زائدة مؤكّدة كما كانت مَا كذلك قال الله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ

وَفْق لفظه لا فرقَ بينهما الّا ان احدهما نفىٌ والاخر ايجابٌ   وحروفُ النفى ستّةٌ مَا ولَا ولَمْ ولَمّا ولَنْ وإنْ فامّا مَا فانّها تنفى ما فى الحال فاذا قيل هو يفعل وتريد الحال فجوابُه ونفيُه ما يفعل وكذلك اذا قرّبه وقال لقد فعل فجوابُه ونفيُه ما فعل لان قوله لقد فعل جوابُ قَسَمٍ فاذا أبطلته وأقسمتَ قلت ما فعل لانّ مَا يُتلقّى بها القسم فى النفى وتقديره واللّهِ ما فعل   فان قيل فهلّا كان جوابه لا يفعل لانّ لَا ممّا يُتلقّى به القسمُ ايضا فى النفى قيل لَا حرفٌ موضوعٌ لنفى المستقبل فلا يُنْفَى بها فعلُ الحال   وتقول ايضا ما زيدٌ منطلقٌ فيكون جوابا ونفيا لقولهم زيدٌ منطلقٌ اذا اريد به الحال وإن شئت أعملت على لغة اهل الحجاز فقلت ما زيدٌ منطلقا وقد تقدّم الكلام على إعمالِ مَا   واعلم انّ مَا تكون على ضربَيْن اسما وحرفا فاذا كانت اسما فلها اربعةُ مواضع تكون استفهاما كقولك ما عندك وكقوله تعالى وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ وتكون خبرا كقوله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وتكون موصولة نحوَ قوله سبحانه مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ ٱللَّهِ بَاقٍ وتكون نكرة موصوفة كقوله تعالى فى احد الوجهين هَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ   واذا كانت حرفا فلها خمسةُ مواضعَ تكون نافيةً على ما شُرح من امرها وتكون كافّةً نحوَ انّمَا وكَأَنَّمَا فإنّ مَا كفّتْ هذه الحروف عن العمل وصرفتْ معناها الى الابتداء قال الله تعالى انَّمَا ٱللَّهُ الٰهٌ وَاحِدٌ   الثالث ان تكون مُهيّئةً نحوَ حَيْثُ مَا وإذْمَا ورُبَّمَا هيّأتْ مَا حَيْثُ وإذْ للجزاءِ وهيّأتْ رُبَّ لأن تليها الافعالُ بعد ان لم تكن كذلك   الرابع ان تكون مع الفعل فى تأويلِ المصدر وهذا مذهب سيبويه فيها كانّه يعتقد انها حرفٌ كأَنْ الّا انّها لا تعمل عملَ أَنْ والفرقُ بينهما عنده انّ أَنْ مختصّةٌ بالافعال لا يليها غيرُها ومَا اذا كانت مصدريّةً فإنّه يليها الفعلُ والاسمُ فالفعلُ قولك يُعْجِبنى ما تصنع اى يعجبنى صنيعُك والاسمُ قولك يعجبنى ما انت صانعٌ اى صنيعُك وكلُّ حرف يليه الاسمُ مرّةً والفعلُ اخرى فانّه لا يعمل فى واحد منهما   فكان الاخفش لا يجيز ان تكون مَا الّا اسما واذا كانت كذلك فإن كانت معرفةً فهى بمنزلةِ ٱلَّذِى والفعلُ فى صلتها كما يكون فى صلةِ ٱلَّذِى وإن كانت نكرةً فهى فى تقدير شَىْء ويكون ما بعدها صفةً لها ويرتفع ما بعدها كما يرتفع اذا كانت صفةً لشَىْء ولا تكون حرفا عنده   الخامس ان تكون صلةً مؤكّدةً لا تفيد الّا تمكينَ المعنى وتوفيرَه بتكثير اللفظ وذلك نحو قولك غضبت من غيرِ ما جُرْمٍ اى من غير جرمٍ ومنه قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فمَا زائدةٌ والمعنى فبِرَحْمَةٍ من الله والجارّ والمجرور متعلّق بلِنْتَ ومن ذلك قوله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ومَا لَغْوٌ مؤكّدةٌ ومثله

وانتصب زيدٌ بفعل مضمر واذا قال ما مررت برجل صالح لكن طالحٍ فطالحٍ مجرورٌ بباء محذوفة والتقدير لكن الامرُ مررت بطالحٍ كانّه لمّا رأى لفظ لكنْ المخفّفةِ موافقَ لفظِ الثقيلة ومعناهما واحدٌ فى الاستدراك جعلها منها وقاسها فى اخواتها من نحو أَنّ وكَأَنّ اذا خُفّفتا وفيه بُعْدٌ لاحتياجه فى ذلك الى اضمار الشأن والحديث والقولِ انها محذوفة منها وليس الباب فى الحروف ذلك لانّه قبيلٌ من التصرّف والحقُّ انّها اصلٌ برأسه فانّ الشيئَيْن قد يتقاربان فى اللفظ والمعنى وليس احدهما من الاخر كقولنا سَبِطٌ وسِبَطْرٌ ولُؤلُؤ ولَأْلٌ ودَمِثٌ ودِمَثْرٌ وقول صاحب الكتاب لكن اذا عُطف بها على مفرد كانت للاستدراك فهو ظاهر على ما تقدّم وقوله وامّا فى عطف الجملتَيْن فنظيرةُ بَلْ فالمراد انها اذا عطفت بها مفردا على مفرد كان معناها الاستدراك وكانت مخالفةً لبَلْ لانّ بَلْ يعطف بها بعد الايجاب والنفى ولٰكِنْ لا يعطف بها بعد النفى على ما تقدّم واذا عطف بها جملةٌ تامّةٌ على جملة تامّة كانت نظيرةَ بل فى كونها يعطف بها الّا بعد النفى والاثبات كبَلْ وليس المراد انّهما فى المعنى واحدٌ اذ الفرق بينهما ظاهرٌ وذلك انّ لٰكِنْ لا بدّ فيها من نفيٍ وإثباتٍ إن كان قبلها نفىٌ كان ما بعدها مُثْبَتًا وإن كان قبلها ايجابٌ كان ما بعدها منفيًّا وهذا الحكم لا يُراعَى فى بَلْ لانّه رجوعٌ عن الاوّل حتى يصير بمنزلةِ ما لم يكن وما لم يُخْبَر عنه بنفيٍ ولا إثباتٍ فالعطفُ ببَلْ فيه اخبارٌ واحدٌ وهو بما بعدها لا غيرُ وما قبلها مُضْرَبٌ عنه والعطفُ بلٰكِنْ فيه إخباران بما قبلها وهو نفىٌ وبما بعدها وهو ايجابٌ فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حروفُ النَّفْيِ

فصل ٥٤٩

قال صاحب الكتاب وهى مَا ولَا ولَمْ ولَمّا ولَنْ وإنْ فمَا لنفيِ الحال فى قولك ما يفعل وما زيدٌ منطلقٌ او منطلقا على اللغتين ولنفيِ الماضى المقرَّب من الحال فى قولك ما فَعَلَ قال سيبويه امّا مَا فهى نفىٌ لقول القائل هو يفعل اذا كان فى فعلِ حال واذا قال لَقَدْ فَعَلَ فإنّ نَفْيَه ما فَعَلَ فكانّه قيل واللّهِ ما فعل ،

قال الشارح اعلم انّ النفى انما يكون على حسب الايجاب لانه إكذابٌ له فينبغى ان يكون على

مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ * فانّه لا يريد انّ ما تقدّم من قوله باطلٌ وانما يريد ان ذلك الكلام انتهى وأخذ فى غيره كما يذكر الشاعر معانىَ كثيرةً ثمّ يقول فعُدْ عن ذا ودَعْ ذا وخُذْ فى حديثٍ غيره فاعرفه ،

وامّا لُكِنْ فحرفُ عطف ايضا ومعناه الاستدراك وانما تعطف عندهم بعد النفى كقولك ما جاء زيدٌ لكن عمْرٌو وما رأيت بكرًا لكن بشرًا وما مررت بمحمّدٍ لكن عبدِ الله فتُوجِب بها بعد النفى ولا يجوز جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو لانّه يجب ان الثانى فيها على خلاف معنى الاوّل من غير إضراب عن الاوّل فاذا قلت جاءنى زيدٌ فهو ايجابٌ فاذا وصلته فقلت لكن عمْرٌو صار ايجابا ايضا وفسد الكلامُ ولكن تقول فى مثل هذا جاءنى زيد لكن عمْرٌو لم يأت حتّى يصير ما بعدها نفيًا والذى قبلها ايجابا لتحقيق الاستدراك ولو قلت فى هذا لكن لم يقم زيدٌ او لكن ما قام عمْرٌو لَأَدَّيْتَ المعنى لكن الاستعمال لم يقلّ لتَنافُره لان الاوّل عطف جملة على جملة فى صورة عطف مفرد على مفرد لان الاسم الـذى بعدها يلى الاسمَ الذى قبلها ولو قلت تكلّم زيدٌ لكنْ عمْرٌو سكت جاز لمخالفة الثانى الاوّل فى المعنى فجرى مجرى النفى بعد الاثبات وذلك انّ لُكِنْ انّما تُستعمل اذا قدّر المتكلّمُ ان المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد لُكِنْ فى الخبر الذى قبلها إمّا لكونه تَبَعًا له وإمّا لمخالَطةِ موجبِ ذلك فتقول ما جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو فتُخْرِجُ الشكَّ من قلب المخاطب اذ جاز ان يعتقد ان عمرا لم يأت مع ذلك فاذا لم يكن بين عمرو وبين زيد عُلْقَةٌ تُجوِّز المشاركةَ لم يجز استعمالُ لُكِنْ لان الاستدراك انما يقع فيما يُتوهَّم انّه داخلٌ فى الخبر فيستدرك المتكلّمُ اخراجَ المستدرَك منه فان قيل فلِمَ لا يجوز جاءنى زيد لكن عمْرٌو على معنى النفى قيل لان النفى لا يكون الّا بعلامةِ حرف النفى وليس الايجابُ كذلك فاستغنيت فى الايجاب عن الحرف ولم تستغنِ فى النفى عن الحرف لِما بيّنّا وقياسُه كقياسِ زيدٌ فى الدار وما زيدٌ فى الدار فهو فى النفى بحرف وفى الايجاب بغير حرف واعلم انّ لُكِنْ قد وردت فى الاستعمال على ثلثةِ اضرب تكون للعطف والاستدراك وذلك اذا لم تدخل عليها الواو وكانت بعد نفى فعطفتْ مفردا على مثله ولمجرّد الاستدراك وذلك اذا دخلت عليها الواو وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام نحوَ انّما وكأنّما ولَيْتَما وذلك اذا دخلت على الجملة وكان يونس فيما حكاه عنه ابو عمرو يذهب الى انّ لكن اذا خُفّفت كانت بمنزلة إنّ وأنّ وكانّهما اذا خُفّفا لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف فكذلك تكون لكن اذا خُفّفت فاذا قال ما جاءنى زيدٌ لكن عمرٌو كان الاسم مرتفعا بلكن والخبر مضمرٌ واذا قال ما ضربت زيدا لكنْ عمرا كان فى لكن ضميرُ القصّة

يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع فالواوُ مستبدّةٌ بالعطف لانه لا يجوز دخولُ حرف العطف على مثله اذ من المحال عطفُ العاطف فان قيل فهل يجوز العطف بلَيْسَ لِما فيها من النفى كما جاز بلا فتقولَ ضربت زيدا ليس عمرا قيل لا يجوز ذلك على العطف لانها فعلٌ وانما يُعْطَف بالحروف فان قيل فهل يجوز بمَا لانّها حرفٌ قيل لا يجوز ذلك بالإجماع فلا تقول ضربت زيدا ما عمرا لانّ مَا لها صدرُ الكلام اذ كان يُستأنف بها النفىُ كما يُستأنف بالهمزة الاستفهامُ فلم يُعْطَف بها لانّ لها صدر الكلام كالاستفهام وحرفُ العطف لا يقع الّا تابعًا لشىء قبله فلذلك من المعنى لم يجز ان يعمل ما قبلها فيما بعدها كما لم يجز ذلك فى الاستفهام ، وامّا بَلْ فللإضراب عن الاوّل واثباتِ الحكم للثانى سواء كان ذلك للحكم إيجابا او سَلْبًا تقول فى الايجاب قام زيدٌ بل عمْرٌو وتقول فى النفى ما قام زيدٌ بل عمْرٌو كانّك اردت الاخبار عن عمرو فغلطتَ وسبق لسانُك الى ذكر زيد فأتيت ببَلْ مُضْرِبًا عن زيد ومُثْبِتًا ذلك الحكم لعمرو قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد اذا قلت ما رأيتُ زيدا بل عمرا فالتقدير بل ما رأيت عمرا لانّك أضربت عن موجب الى موجب وكذلك تُضْرِب عن منفىّ الى منفىّ وتحقيقُ ذلك ان الاضراب تارةً يكون عن المُحدَّث عنه فتأتى بعد بَلْ بمحدَّث عنه نحوَ ضربتُ زيدا بل عمرا وما ضربت زيدا بل عمرا وتارةً عن الحديث فتأتى بعد بَلْ بالحديث المقصود اليه نحــوَ ضربت زيدا بل أكرمتُه كانّك اردت ان تقول اكرمت زيدا فسبق لسانُك الى ضربت فأضربتَ عنه الى المقصود وهو اكرمته وتارةً تُضْرِب عن الجميع وتأتى بعد بَلْ بالمقصود من الحديث والمُحدَّث عنه وذلك نحوُ ضربتُ زيدا بل أكرمتُ خالدا كانك اردت من الاوّل ان تقول اكرمت خالدا فسبق لسانك الى غيره فأضربتَ عنه ببَلْ وأتيتَ بعدها بالمقصود هذا هو القياس وقولُ النحويين انــك تُضْرِب بعد النفى الى الايجاب فانما ذلك بالحمل على لٰكِنْ لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ ومن قال من النحويين انّ بَلْ يُستدرك بها بعد النفى كلٰكِنْ واقتصر على ذلك فالاستعمالُ يشهد بخلافه واعلم انّ الإضراب له معنيان احدهما إبطالُ الاوّل والرجوع عنه إمّا لغلطٍ او نِسْيانٍ على ما ذكرنا والاخر ابطالُه لانتهاء مدّة ذلك الحكم وعلى ذلك يأتى فى الكتاب العزيز نحوَ قوله تعالى أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَالَمِينَ ثمّ قال بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ كانّه انتهتْ هذه القصّةُ الأُولى فأُخذ فى قصّة اخرى ولم يُرِد ان الاوّل لم يكن وكذلك قوله بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وهو كثير فى القران والشعر وذلك ان الشاعر اذا استعمل بَلْ فى شعر نحوِ قوله * بَلْ جَوْزِ تَيْهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ * ونحو * بل بَلَدٍ

مفرد او جملةً على جملة فكلا الامرين لا يُبْتدأ به وقوله لدخول العاطف يريد لدخول الواو على أمّا الثانية وقوله لوقوعها قبل المعطوف عليه يريد ان الاولى لا تكون عاطفة لوقوعها اوّلا قبل ما عُطف عليه وحرف العطف لا يتقدّم على ما عُطف عليه ولا تكون الثانية عاطفة للزوم حرف العطف وهو الواو لها وحرفُ العطف لا يدخل على مثله ؛

فصـــل ٥٤٥

قال صاحب الكتاب ولَا وبَلْ ولٰكِنْ اخواتٌ فى انّ المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه فلَا تنفى ما وجب للاوّل كقولك جاءنى زيدٌ لا عمرٌو وبَلْ للإضراب عن الاوّل منفيّا او مُوجَبا كقولك جاءنى زيدٌ بل عمرٌو وما جاءنى بكرٌ بل خالدٌ ولٰكِنْ اذا عُطف بها مفردٌ على مثله كانت للاستدراك بعد النفى خاصّةً كقولك ما رأيتُ زيدا لكن عمرا واما فى عطف الجملتين فنظيرةُ بَلْ تقول جاءنى زيدٌ لكن عمرٌو لم يجئْ وما جاءنى زيدٌ لكن عمرٌو قد جاء ؛

قال الشارح اعلم ان هذه الاحرف الثلثة متواخيةٌ لتقارُب معانيها من حيث كان ما بعدها مُخالِفاً لما قبلها على ما سيوضَح وليس فى حروف العطف ما يُشارِك ما بعده ما قبله فى المعنى الّا الواو والفاء وثُمّ وحَتّى فامّا لَا فتُخْرِج الثانى ممّا دخل فيه الاوّلُ وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجلٍ لا امرأةٍ وجاءنى زيدٌ لا عمرٌو ولا تقع بعد نفيٍ فلا تقول ما قام زيدٌ لا عمرٌو لانّها لإخراج الثانى ممّا دخل فيه الاوّلُ والاوّلُ لم يدخل فى شىء فاذا قلت هذا زيدٌ لا عمرٌو فقد حقّقت الاوّل وأبطلت الثانى كما قال الثَقَفىّ

* هاذِى المَفاخِرُ لا قَعْبانِ من لَبَنٍ * شِيبَا بماء فعادَا بَعْدُ أَبْوالَا *

واعلم انها اذا خَلَتْ من واوٍ داخلةٍ عليها كانت عاطفةً نافيةً كقولك جاء زيدٌ لا عمرٌو فاذا دخلت عليها الواو نحوَ قوله تعالى فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ وقوله سبحانه فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ تَجرّدت للنفى واستبدّت الواوُ بالعطف لانّها مشتركةٌ تارةً تكون نفياً وتارةً مؤكِّدةً للنفى ووجهُ الحاجة الى تأكيد النفى أنّها قد تُوقِع إبهامًا بدخولها لِمَا سبق الى النفس فى قولك ما جاء زيدٌ وعمرٌو من غير ذكرِ لَا وذلك انّك دللت بها حين دخلتِ الكلامَ على انتفاء المجىء منهما على كلّ حال مصطحبَيْن ومفترقَيْن ومع عدمها كان الكلام يُوهِم ان المجىء انتفى عنهما مصطحبين فإنّه يجوز ان

الضرورة ولا يجوز ان يُحْمَل الكلام على الضرورة ما وُجِد عنه مندوحةٌ مع انّ إمّا يلزمها أن تكون مكرّرةً وههنا جاءت مرّةً واحدةً قال ابو العبّاس لو قلت ضربتُ إمّا زيدا لم يجز لان المعنى إمّا هذا وإمّا هذا وصحّةُ مَحْمَله على ما ذهب اليه الاصمعىُّ انّها إن الجزائيّة والمراد وإن سقتْه من خريف فلن يعدم الرِىّ ولم يحتج الى ذكرِ سقته مرّةً ثانيةً لقوله سقته الرواعد من صيّف كانّه اكتفى بذكره مرّةً واحدةً ولا يبعد ما قاله سيبويه وإن كان الاوّل اظهرَ فيكون اكتفى بإمّا مرّةً واحدةً وحذف بعضها كانّه حملها على أَوْ ضرورةً وتكون الفاء عاطفةً جملةً على جملة وعلى القول الاوّل جوابَ الشرط ونظيرُ استعماله إمّا هنا من غير تكرير قولُ الفرزدق

* نُهاضُ بدارٍ قد تَقادم عَهْدُها * وإمّا بأَمْواتٍ أَلَمّ خَيالُها *

قال صاحب الكتاب ولم يعُدَّ الشيخ ابو علىّ الفارسىُّ إمّا فى حروف العطف لدخولِ العاطف عليها ووقوعِها قبل المعطوف عليه ،

قال الشارح قد كنّا ذكرنا ان أبا علىّ لم يعدّ إمّا فى حروف العطف وذلك لامرَيْن احدهما انها مكرّرةٌ فلا تخلو العاطفة من ان تكون الاولى او الثانية فلا يجوز ان تكون الاولى لانها تُدْخِل الاسمَ الذى بعدها فى اعراب الاسم الذى قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه ولا تكون الثانية هى العاطفة لدخولِ واو العطف عليها وحرفُ العطف لا يدخل على مثله قال ابن السرّاج ليس إمّا بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضُها على بعض فإن وجدت شيـًٔا من ذلك فى كلامهم فقد خرج احدهما من ان يكون حرف عطف نحوَ قولك ما قام زيدٌ ولا عمرٌو فلا فى هذه المسئلة ليست عاطفة انما هى نافية ونحن نجد إمّا هذه لا يُفارقها حرفُ العطف فقد خالفتْ ما عليه حروفُ العـــطـــف والثانى من الامرَيْن ابتداءك بها من نحو قوله تعالى إمّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإمّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً وذلك انّ موضع أَنْ فى كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء والتقديرُ إمّا العذابُ شأنُك او أمرُك وإمّا اتّخاذُ الحسن وحكى سيبويه إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم فموضعُ أَنْ فيها رفعٌ ومثلُ ذلك اجازه سيبويه فى البيت الذى انشده وهو

* لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فَأَكْذِبَنْها * فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ *

قال ولو رفعت فقلت فإنْ جَزَعٌ وإن اجمالُ صبر لكان جائزا كانك قلت فإمّا امرى جزعٌ وإمّا اجمالُ صبر واذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة لان حروف العطف لا تخلو من ان تعطف مفردا عـــلى

إمّا زيدا او عمرا فإن تقدّمتْ امّا وتبعتْها أَوْ كان المعنى لامّا دونها لتقدُّمها ولذلك يُبْنَى الكلام معهما على الشكّ من اوّله بخلاف أَوْ اذا كانت منفردةً فاعرفه ٠

فصـــل ٥٤٤

قال صاحب الكتاب وبين أَوْ وامّا من الفصل انّك مع أَوْ يمضى اوّلُ كلامك على اليقين ثمّ يعترضه الشكُّ ومع امّا كلامُك من اوّله مبنىٌّ على الشكّ ٠

قال الشارح لمّا كانت امّا كأَوْ فى انّهما لأحد الامرَيْن وبان شدّةُ تناسُبهما اخذ فى الفصل بينهما وجملةُ ذلك ان الفصل بينهما من جهة المعنى والذات فامّا المعنى فانّك اذا قلت ضربتُ زيدا او اضربْ زيدا جاز ان تكون أخبرته بضَرْبك زيدا فأنت متيقِّنٌ او أمرتَه بضَرْبه او أَبَحْتَه ثمّ أدركك الشكُّ بعد ما كنت على يقين وامّا فى اوّل ذِكْرها تؤذن بأحد من امرَيْن فافترق حالاهما من هذا الوجه وامّا الفصل من جهة الذات فإنّ أَوْ مفردةٌ وامّا مركّبةٌ من انْ ومَا فعلى هذا لو سمّيت بأَوْ أعربت ولو سمّيت بامّا حكيت كما تحكى اذا سمّيت بإنّمَا وكأنّمَا والذى يدلّ على ان اصل امّا انْ ضُمّت اليها مَا ولزمتْها للدلالة على المعنى ان الشاعر لمّا اضطُرّ الى إلغاء مَا منها عادت الى اصلها وهو انْ نحوَ قول الشاعر

* لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَأَكْذِبَنْهَا * فإِنْ جَزَعًا وإِنْ إجمالَ صَبْرِ *

فهذا على معنَى فإمّا جزعًا وإمّا اجمالَ صبر لان الجزاء لا معنًى له ههنا وليس كقولك * إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا * ولكن على حدّ قوله تعالى فَامّا مَنًّا بَعْدُ وامّا فِدَآءً قال سيبويه الا ترى انّك تُدْخِل الفاء فجعل دخولَ الفاء على انْ مانعًا من كونها للجزاء ووجهُ ذلك انّها ههنا لو كانت للجزاء لَآحتاجتْ لها الى جواب لان ما تقدّم لا يصحّ ان يسدّ مسدَّ الجواب بعد دخول الفاء لان الشرط لا يتعقّب الجزاء انما الجزاء هو الذى يتعقّب الشرطَ وليس كذلك انْ حقّا وإنْ كذبا فإنّه لا فاء فيه فامّا قول الاخر وهو النَمِر بن تَوْلَب

* سَقَتْهُ الرَواعِدُ من صَيِّف * وإنْ من خَرِيف فلَنْ يَعْدَمَا *

فقد حمله سيبويه على ارادة امّا ايضا وانْ فيه محذوفةٌ من امّا يريد وامّا من خريف ولا يجوز طرحُ مَا من امّا الّا فى ضرورة وقدر ذلك ابو العبّاس المبرّد من الغلط فقال مَا لا يجوز إلغاءها الّا فى غـايـة من

هُوَ أَقْرَبُ ومنه قول لَبِيد

* تَمَنَّى ٱبْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا * وما أنا الّا من رَبِيعَةَ او مُضَرْ *

وقد علم لبيد انّه من مضر وليس من ربيعة وانما اراد من احداهما بين القبيلتين كانّه أبهم عليهما يُعزِّى ابنتَيْه فى نفسه بانّه من احدى هاتين القبيلتين وقد فنوا ولا بدّ ان يصير الى مَصيرهم وانما خصّ القبيلتين لعظمهما ولو زاد فى الإبهام لكان اعظم فى التعزية والمعنى الثانى ان تكون للتخيير نحوَ قولك خُذْ ثوبًا او دينارًا او عشرةَ دراهم فقد خيّرته احدَهما وكان الاخر غير مباح له لانّه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيئًا منهما قبل بل كانا محظورَيْن عليه ثمّ زال الحَظْرُ من احدهما وبقى الاخر على حظره قال الله تعالى فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فأوجب احدَ هذه الثلثة وزِمامُ الخِيَرة بيد المكلّف فايّهما فعل فقد كَفّر وخرج عن العُهْدة ولا يلزمه الجمعُ بينهما واما الثالث فهو الإباحة ولفظها كلفظ التخيير وانما كان الفرق بينهما ان الاباحة تكون فيما ليس اصله الحظر نحوَ قولك جالِسِ الحسنَ او ابنَ سيرِينَ والبسْ خَزًّا او كَتّانا كانّه نبّه المخاطبَ على فضل اشياء من المباحات فقال إن كنتَ لابسًا فالبسْ هذا الضربَ من الثياب المباحة وإن كنتَ مُجالِسًا فجالِسْ هذا الضربَ من الناس فإن جالَسَ احدَهما فقد خرج عن العُهْدة لانّ أَوْ تقتضى احدَ الشيئين وله مجالستُهما معا لا لأمرٍ راجعٍ الى اللفظ بل لأمرٍ خارجٍ وهو قرينةٌ انضمّت الى اللفظ وذلك انّه قد علم انه انما رغب فى مجالسة الحسن لما فى ذلك من النَفْع والحظّ وهذا المعنى موجود فى ابن سيرين ويجرى النهىُ فى ذلك هذا المجرى نحوَ قولك للابسٍ لا تلبسْ حريرا او مُذهَّبا المعنى لا تلبسْ حريرا ولا مذهّبا ومنه قوله تعالى وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا فهذه أَوْ هى التى تقع فى الاباحة لان النهى قد وقع على الجمع والتفريق ولا يجوز طاعةُ الآثم على الانفراد ولا طاعة الكفور على الانفراد ولا جمعُهما فى الطاعة فهو ههنا فى النهى بمنزلة الايجاب نحوِ جالِسِ الحسنَ او ابنَ سيرين ، ومجرَى امّا فى الشكّ والتخيير والاباحة بمنزلة أَوْ وذلك قولك فى الخبر جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو اى احدُهما وكذلك وقوعُهما فى التخيير تقول اضربْ إمّا عمرا وإمّا خالدا فالأمرُ لا يَشُكّ ولكنّه خيّر المأمورَ كما كان ذلك فى أَوْ ونظيرُه قوله عزّ وجلّ إِنَّا هَدَيْنَاهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا وقوله فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً وتقول فى الاباحة تعلّمْ إمّا الفقهَ وإمّا النحوَ وجالسْ إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرين حالُها فى ذلك كلّه كحالِ أَوْ ولما بينهما من المناسبة جاءت فى الشعر مُعادِلةً لأَوْ نحوَ ضربت

بعينه فانت تُطالبه بالتعيين ؞

قال الشارح قد تقدّم الفصل بين أَوْ وأَمْ وذلك انّ أَوْ لأَحد الشيئين فاذا قال ازيدٌ عندك او عمرٌو فالمراد أَأَحدُ هذَيْن عندك فأنت لا تعلم كونَ احدهما عنده فأنت تسأله ليُخْبِرك ولذلك يكون الجواب لَا إن لم يكن عنده واحدٌ منهما او نَعَمْ اذا كان عنده احدهما ولو قال في الجواب زيدٌ او عمرٌو لم يكن مُجيبًا بما يُطابِق السؤالَ صريحًا بل حصل الجواب ضِمْنًا وتَبَعًا لان في التعيين قد حصل ايضا علمُ ما سأل عنه واما أَمْ اذا كانت متّصلة وهي المعادِلة بهمزة الاستفهام فمعناها معنَى أَيٍّ فاذا قال أَزيدٌ عندك ام عمرٌو فالمراد أَيُّهما عندك فانت تدرى كونَ احدهما عنده بغير عينه فأنت تطلب تعيينه فيكون الجواب زَيْدٌ او عمرٌو ولا تقول نَعَمْ ولا لَا لانه لا يريد السائل هذا الجوابَ على ما عنده فقد تَبيّن ان السؤال بأَوْ معناه أَأَحدهما وبأَمْ معناه أَيّهما فاذا قال ازيدٌ عندك او عمرٌو فأجبتَ بنَعَمْ عَلِمَ انّ عنده احدَهما واذا اراد التعيين وضع مكانَ أَوْ أَمْ واستأنف بها السؤالَ وقال أَزيدٌ عندك ام عمرٌو فيكون حينئذ الجواب زيدٌ او عمرٌو فاعرفه ؞

فصل ٥٤٣

قال صاحب الكتاب ويقال في أَوْ وامّا في الخبر انّهما للشكّ وفي الامر انّهما للتخيير والإباحة فالتخيير كقولك اضربْ زيدا او عمرا وخُذْ إمّا هذا وإمّا ذاك والإباحةُ كقولك جالِس الحَسَنَ او ابنَ سيرينَ وتَعلّمْ امّا الفِقْهَ وإمّا النَحْوَ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الباب في أَوْ أن تكون لاحد الشيئين او الاشياء في الخبر وغيرِه تقول في الخبر زيدٌ او عمرٌو قام والمراد احدهما وتقول في الامر خُذْ دينارا او ثوبا اى احدَهما ولا تجمع بينهما ولها في ذلك معانٍ ثلثةٌ احدها الشكّ وذلك يكون في الخبر نحو قولك ضربت زيدا او عمرا وجاءني زيدٌ او عمرٌو تريد انك ضربت احدهما وأنّ الذى جاءك احدهما والاكثرُ في استعمالِ أَوْ في الخبر ان يكون المتكلّم شاكًّا لا يدرى ايّهما الجاءى ولا ايّهما المضروب والظاهرُ من السامع ان يحمل الكلامَ على شكّ المتكلّم وقد يجوز ان يكون المتكلّم غيرَ شاكٍّ وانّما اراد تشكيكَ السامع بأمرٍ قصده فأَبْهَمَ عليه وهو عالمٌ كقولك كلّمتُ احدَ الرجلَيْن واخترتُ احدَ الامرَيْن تقول وأنت عارفٌ به ولا تُخْبِر ومنه قوله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ وقوله تعالى وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ

الامر على غير دَعْواه كان الجواب لم أفعلْ واحدا منهما وقيل لها متّصلةٌ لاتّصال ما بعدها بما قبلها وكَوْنه كلاما وَاحدا وفى السؤال بها معادَلةٌ وتسويةٌ فامّا المعادلة فهى بين الاسمَيْن جعلت الاسم الثانى عديلَ الاوّل فى وقوع الالف على الاوّل وأَمْ على الثانى ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ فامّا التسوية فهى ان الاسمَيْن المسؤلَ عن تعيين احدهما مستويان فى علم السائل اى الذى عنده فى احدهما مثلُ الذى عنده فى الاخر فمن ذلك قوله تعالى أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَاهَا فهذا على التقدير والتوضيح ومثله قوله تعالى أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ فهو من الناس استفهامٌ ومن القديم سبحانه توقيفٌ وتوبيخٌ للمشركين خرج مَخرجَ الاستفهام ولا خيرَ فى واحد منهم انما هو على ادّعاءهم انّ هناك خيرا فقُرّعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلمْ وامّا الضرب الثانى من ضربَىْ أَمْ وهى المنقطعة فانما قيل لها منقطعة لانها انقطعت ممّا قبلها خبرا كان او استفهاما اذ كانت مقدّرةً ببَلْ والهمزة على معنى بَلْ أَكَذا وذلك نحو قولك فيما كان خبرا إنّ هذا لَزيدٌ ام عمرٌو كانّك نظرت الى شخص فتوهّمتَه زيدا فأخبرتَ على ما توهّمتَ ثمّ أدركك الظنُّ انّه عمرٌو فانصرفتَ عن الاوّل وقلت ام عمرٌو مستفهما على جهة الإضراب عن الاوّل ومثلُ ذلك قول العرب إنّها لَابِلٌ ام شآءٌ اى بل أهى شاءٌ فقوله انّها لابلٌ إخبارٌ وهو كلامٌ تامٌّ وقوله ام شاء استفهامٌ عن ظَنٍّ وشَكٍّ عرض له بعد الاخبار فلا بدّ من اضمارِ هِىَ لانه لا يقع بعد أَمْ هذه الّا الجملةُ لانه كلامٌ مستأنَفٌ اذ كانت أَمْ فى هذا الوجه انما تعطف جملةً على جملة الّا انّ فيها إبطالًا للاوّل وتراجُعًا عنه من حيث كانت مقدّرةً ببَلْ والهمزة على ما تقدّم فبَلْ للإضراب عن الاوّل والهمزةُ للاستفهام عن الثانى وليس المراد انّها مقدّرةٌ ببَلْ وحدها ولا بالهمزة وحدها لانّ ما بعد بَلْ متحقّقٌ وما بعد أَمْ هذه مشكوكٌ فيه مظنونٌ ولو كانت مقدّرة بالالف وحدها لم يكن بين الاوّل والاخر عُلْقةٌ والدليل على انها ليست بمنزلة بَلْ مجرّدةً من معنى الاستفهام قوله تعالى أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وقوله تعالى أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ اذ يصير ذلك متحقّقا تعالى الله عن ذلك ،

فصل ٥٤٣

قال صاحب الكتاب والفصل بين أَوْ وأَمْ فى قولك أزيد عندك او عمرو وأزيد عندك ام عمرو انّك فى الاوّل لا تعلم كونَ احدهما عنده فأنت تسأل عنه وفى الثانى تعلم انّ احدهما عنده الّا انّك لا تعلمه

والامر والاستفهام نحوِ قولك جاءنى زيدٌ او عمرٌو وجاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو واضربْ رأسَه او ظهرَه واضربْ إمّا رأسَه وإمّا ظهرَه وأَلَقيتَ عبدَ الله او اخاه وأَلقيت إمّا عبدَ الله وإمّا اخاه ؞

قال الشارح يريد انّ هذه الحروف الثلاثة تجتمع فى ان الحكم المذكور مسنَدٌ بها الى احد الاسمَيْن المذكورَيْن لا بعينه وأَوْ وإمّا تقعان فى الخبر والامر والاستفهام ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام نَعَمْ إن كان عنده واحدٌ منهما او لَا ان لم يكن اذ المعنى أَلقيتَ أحدَهما والذى يدلّ ان اصلهما احد الشيئين أنّه اذا لم يكن معك فى الكلام دليلٌ يوجب زيادةَ معنى على هذا المعنى لم يُحْمَل فى التأويل الّا عليه ؞

قال صاحب الكتاب وأَمْ لا تقع الّا فى الاستفهام اذا كانت متّصلةً والمنقطعةُ تقع فى الخبر ايضا تقول فى الاستفهام أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وفى الخبر * إنّها لَابلٌ أَمْ شاءٌ * ؞

قال الشارح وأمّا أَمْ فتكون على ضربَيْن متّصلةً وهى المعادلة لهمزة الاستفهام ومنقطعةً فأمّا المتّصلة فتأتى على تقدير أَيٍّ لانّها لتفصيلِ ما أجملتْه أَىٌّ وذلك ان السؤال على اربع مراتب فى هذا الباب الاوّل السؤال بالالف منفردةً كقولك أَعندك شىءٌ ممّا تحتاج اليه فيقول نَعَمْ فتقول ما هو فيقول متاعٌ فتقول أَىُّ المتاعِ فيقول بَزٌّ فتقول أَكَتّانٌ هو أم مَرْوِىٌّ فيكون الجواب حينئذ اليقينَ فالجوابُ مرتّبٌ على هذه المراتب المذكورة فأشدُّها ابهامًا السؤالُ الاوّلُ لانه ليس فيه ادّعاء شىء عنده ثمّ الثانى لانّ فيه ادّعاء شىء عنده اذا قلت ما الشىءُ الذى عندك ثمّ السؤال الثالث وهو بأَىٍّ وهو لتفصيلِ ما أجملتَه ثمّ السؤال الرابع بالالف مع أَمْ وهو لتفصيلِ ما أجملتْه أَىٌّ فتقول أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وأَزيدًا لقيتَ ام بشرًا فمعناه أَيُّهما عندك وأَيُّهما لقيتَ ولا تُعادَل أَمْ هذه الّا بالهمزة وينبغى ان يجتمع فى أَمْ هذه ثلاثُ شرائط حتى تكون متّصلة احدها ان تُعادِل همزةَ الاستفهام والثانى ان يكون السائل عنده علمُ احدهما والثالث ان لا يكون بعدها جملةٌ من مبتدإ وخبر نحوُ قولك أَزيدٌ عندك ام عمرٌو عندك فقولك بعدها عمرٌو عندك يقتضى ان تكون منفصلة ولو قلت ام عمرٌو من غير خبر كانت متّصلة وتقول أَأَعطيتَ زيدًا ام حرمتَه فتكون متّصلة ايضا لان الجملة بعدها انّما هى فعلٌ وفاعلٌ وليست ابتداء وخبرا والجوابُ عن هذا السؤال إن كان قد فعل واحدًا منهما التعيينُ لان الكلام بمنزلة أَيّهما وأَيّهم ولا يكون لَا ولا نَعَمْ لان المتكلّم مُدّعٍ ان احد الامرَيْن قد وقع ولا يدرى أَىّ الامرين هو ولا يعرفه بعينه فهو يسأل عنه من يعتقد انّ عِلْمَ ذلك عنده ليُعرِّفه ايّاه عينًا فإن كان

قال زُهَيْر

* أرانى اذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى * فَثُمَّ اذا أصبحتُ أصبحتُ غادِيَا *

وعلى ذلك تأوّلوا قوله تعالى ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ،

قال صاحب الكتاب وحتّى الواجبُ فيها ان يكون ما يُعْطَف بها جُزْءًا من المعطوف عليه إمّا أَفْضَلَه كقولك مات الناسُ حتّى الأَنْبِياءِ او أَدْوَنَه كقولك قدِم الحاجُّ حتّى المُشاةُ ،

قال الشارح اعلم انّ حَتّى قد تكون عاطفة تُدْخِل ما بعدها فى حكمِ ما قبلها كالواو والفاء وهو احدُ أقسامها ولها فى العطف شرائطُ احدها ان يكون ما بعدها من جنسِ ما قبلها وأن يكون جُزْءًا له وأن يكون فيه تحقيرٌ او تعظيمٌ وذلك نحوُ قدم الحاجّ حتى المُشاةُ فهذا تحقيرٌ ومات الناس حتى الأنبياء وهذا تعظيمٌ ولذلك قال امّا أَفْضَلَهُ او أَدْوَنَهُ ولو قلت قدم الحاجّ حتى الحِمارُ لم يجز لانه ليس من جنس المعطوف عليه وكذلك لو قلت قدم زيدٌ حتى عمرٌو لم يجز لان الثانى وإن كان من جنس الاوّل فليس بعضا له وكذلك لو قلت رأيت القومَ حتى زيدا وكان زيدٌ غير معروف بحقارةٍ او عِظَمٍ لم يجز ايضا وإن كان بعضا له واعلمْ انّ حَتّى انما يتحقّق العطفُ بها فى حالة النصب لا غير نحوِ قولك رأيت القومَ حتى زيدا فالاسمُ بعد حتى داخلٌ فى حكمِ ما قبلها ولذلك تبِعه فى الاعراب فأمّا اذا قلت قدِم القومُ حتى زيدٌ فانّه لا يتحقّق ههنا العطفُ لاحتمالِ ان تكون حرف ابتداء وهو احد وجوهها وما بعدها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ وكذلك اذا خفضت ربّما يُتوهَّم فيها الغايةُ على نحو قوله حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ولذلك لم يُمثِّل الفارسىّ فى العطف الّا بصورة النصب فقال نحوَ قولك ضربتُ القومَ حتى زيدا ثمّ عضد ذلك بالنقل لئلّا يمنع المخالفُ هذه الصورةَ فقال وقد رواه سيبويه وابو زيد وغيرُهما وكذلك رواه يونسُ وفى الجملة حَتّى غيرُ راسخة القَدَم فى باب العطف ولا متمكِّنةٍ فيه لان الغرض من العطف إدخال الثانى فى حكم الاوّل وإشراكه فى اعرابه اذا كان المعطوف غير المعطوف عليه فامّا اذا كان الثانى جزءًا من الاوّل فهو داخلٌ فى حكمه لان اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراك الا ترى انك اذا قلت ضربت القومَ شمل هذا اللفظ زيدا وغيرَه ممّن يعقل فلم يكن فى العطف فائدةٌ سوى ارادة تفخيم وتحقير وذلك يحصل بالخفض على الغاية ،

فصل ٥٤١

قال صاحب الكتاب وأَوْ وإمّا وأَمْ ثلاثتُها لتعليق الحُكْم بأحد المذكورَيْن الّا انّ أَوْ وإمّا تقعان فى الخبر

الاتباع وما عدا ذلك فعارضٌ فيها فامّا الاوّل فنحو قولك مررت بزيدٍ فعمرٍو وضربتُ عمرا فأوجعتُه ودخلتُ الكوفةَ فالبصرةَ اخبرتَ انّ مرورَ عمرو كان عقيبَ مرور زيد بلا مهلة ولذلك قال سيبويه فالمرور مروران يريد ان مروره بزيد غيرُ مروره بعمرو وأنّ إيجاع زيد كان عقيب الضرب وأنّ البصرة داخلةٌ فى الدخول كالكوفة على سبيل الاتّصال ومعنى ذلك انّه لم يقطع سيرَه الذى دخل به الكوفةَ حتّى اتّصل بالسير الذى دخل به البصرةَ من غير فتور ولا مهلةٍ ولهذا من المعنى وقع ما قبلها علّةً وسببًا لِما بعدها نحوَ قولك أعطيتُه فشكر وضربتُه فبكى فالاعطاء سبب الشكر والضرب سبب البكاء والمسبَّبُ يقع ثانىَ السبب وبعده متّصلا به فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء فاعرفه وامّا الضرب الثانى وهو الذى يكون الفاء فيه للاتباع دون العطف ففى كلّ موضع يكون فيه الاوّل علّةً لوجود الاخرِ ولا يُشارِك الاوّلَ فى الاعراب وهذا نحوُ جواب الشرط كقولك إن تُحسِنْ إلىّ فاللهُ يجازيك فالفاء هنا للاتباع دون العطف الا ترى ان الشرط فعلٌ مجزومٌ والجواب بعد الفاء جملةٌ من مبتدإ وخبر لا يسوغ فيها الجزمُ وانّما أُتِى بالفاء ههنا توصّلًا الى المجازاة بالجمل المركّبة من المبتدإ والخبر فانّه لولا الفاء لَما صحّ ان تكون جوابا فلمّا كان الاتباع لا يفارقها والعطفُ قد يفارقها كان الاتباع اصلا فيها وامّا الضرب الثالث وهو زيادتها فاعلمْ ان الفاء قد تزاد عند جماعةٍ من النحويين المتقدّمين كابى الحسن الاخفش وغيره فانّه يجيز زيدٌ فقائمٌ على معنَى زيدٌ قائمٌ وحكى زيدٌ فوجد بزيدٌ وجد وأجاز زيدًا فَٱضْرِبْ وعمرًا فَٱشْكُرْ ومنه قوله تعالى وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَٱلرِّجْزَ فَٱهْجُرْ اى كَبِّرْ وطَهِّرْ واهجُرْ ومن ذلك ما ذهب اليه ابو عثمان المازنىّ فى قولهم خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ أنّ الفاء زائدة ومن ذلك قول الشاعر

* وقائِلَةٍ خَوْلانُ فَٱنْكِحْ فَتاتَهم * وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا *

قالوا الفاء فيه زائدة لانه فى موضع الخبر وسيبويه لا يرى ذلك ويتأوّل ما جاء من ذلك ممّا يردّه الى القياس وامّا ثُمّ فهى كالفاء فى ان الثانى بعد الاوّل الّا انّها تفيد مهلةً وتَراخيا عن الاوّل فلذلك لا تقع مواقعَ الفاء فى الجواب فلا تقول إنْ تُعْطِنى ثمّ انا أشكرُك كما تقول فأنا اشكرك لان الجزاء لا يَتراخى عن الشرط فعلى هذا تقول ضربتُ زيدا يومَ الجمعة ثمّ عمرا بعد شهرٍ وبعث اللهُ آدمَ ثمّ محمّدًا صلّى الله عليهما وسلّم ولا تقول مثلَ ذلك فى الفاء لانّه لمّا تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها لانّ قوّة اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى والكوفيون ايضا يرون زيادةَ ثمّ كزيادة الفاء والواو عندهم

لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا ابْرٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَا قالوا معناه ناديناه أن يا ابرهيم والواو زائدةٌ ومنها قوله تعالى حَتَّى اذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا تقديره حتى اذا جاؤها فتحت أبوابها واحتجّوا ايضا بقول الشاعر

* حتّى اذا ٱمْتَلَأَتْ بُطُونُكُمُ * ورأيتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا *

* وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا * إِنّ الغَدُورَ الفاحِشُ الخَبُّ *

قالوا معناه قلبتم ظهر المجنّ لنا واما اصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأوّلون جميعَ ما ذُكر وما كان مثله بانّ أَجْوِبَتها محذوفةٌ لمكان العلم بها والمراد فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا ابْرٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَا أدرك ثوابَنا ونال المنزلةَ الرفيعةَ لدينا وكذلك قوله حَتَّى اذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ تقديره صادفوا الثواب الذى وُعدوه ونحوَه وكذلك قول الشاعرِ حتى اذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقّق منكم الغدرُ واستحققتم اللَّوْمَ ونحوُ ذلك ممّا يصلح ان يكون جوابا فاعرفه ان شاء الله،

فصـــل ٥٤٠

قال صاحب الكتاب والفاء وثُمَّ وحَتّى تقتضى الترتيبَ الّا انّ الفاء توجب وجودَ الثانى بعد الاوّل بغير مُهْلة وثُمَّ توجبه بمهلة ولذلك قال سيبويه مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ فالمرورُ هاهنا مروران ونحوُ قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا وقوله وَاِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَى محمولٌ على انّه لمّا اهلكها حُكِمَ بأنّ البأس قد جاءها وعلى دَوامِ الاهتداء وثَباته،

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف الثلاثة تُوافِق الواوَ من جهة وتُفارِقها من جهة اخرى فامّا جهة الموافقة فاشتراكُهنّ فى الجمع بين شيئَيْن او اشياء فى الحكم واما المخالفة فمن جهة الترتيب فالواوُ لا تُرتّب وهذه الثلاثةُ ترتّب وتوجب ان الثانى بعد الاوّل فمن ذلك الفاء فانّها ترتّب بغير مهلة يدلّ على ذلك وقوعها فى الجواب وامتناعُ الواو وثُمّ منه فامتناعُ ثُمّ منه انما هو لانها ترتّب بمهلة فعُلم بما ذكرناه انّ الفاء موضوعة لدخول الثانى فيما دخل فيه الاوّل متّصِلا وجملةُ الامر أنّها تدخل الكلامَ على ثلثة اضرب ضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً عاطفةً وضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً مجرّدةً من معنى العطف وضربٌ تكون فيه زائدةً دخولُها كخروجها الّا انّ المعنى الذى تختصّ به وتُنْسَب اليه هو معنى

طِينها ومعلومٌ انه لا يُقْدَح الّا بعد فَضّ ختامها مع انّا نقول انّها لو كانت الواو للترتيب لكانت كالفاء فلو كانت كالفاء لوقعتْ موقعَها فى الجزاء وكان يجوز ان تقول إِنْ تُحْسِنْ الىّ واللّهُ يُجازيك كما تقول فاللّه يجازيك فلمّا لم يجز ذلك دلّ على ما قلناه فامّا ما حكاه سيبويه وذلك انّه قد منع فى عدّة مواضع من كتابه منها فى هذا الباب قال تقول مررت برجلٍ وحمارٍ فالواو أشركت بينهما فلم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك ايّاه على الحمار اى لم تُرِد التقديم فى المعنى وانما هو شىء فى اللفظ كقولك مررت بهما ولهذا قال وليس فى هذا دليلٌ على انّه بدأ شىء قبل شىء وقال قومٌ انها ترتيبٌ واستدلّوا بما رُوِى عن ابن عبّاس انه امر بتقديم العُمْرة فقال الصَحابة لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم اللّه الحجَّ عليها فى التنزيل فدلّ انكارُهم على ابن عبّاس انهم فهموا الترتيب من الواو وكذلك لمّا نُزّل قوله تعالى انَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ ٱللّٰهِ قال الصحابة بِمَ نبدأ يا رسولَ الله فقال ٱبْدأوا بما بدأ اللّهُ بذِكْره فدلّ ذلك على الترتيب ورُوِى ان بعض الاعراب قام خطيبًا بين يدى النبىّ صلّعم فقال فى خُطْبته من أطاع اللهَ ورسولَه فقد رشد ومن عصاهما فقد غَوَى فقال النبىّ صلّعم بئس خطيبُ القوم أنتَ هلّا قلت ومن عصى اللهَ ورسولَه قالوا فلو كانت الواو للجمع المطلق لَمَا افترق الحال بين ما علّمه الرسول عم وبين ما قال وتعلّقوا ايضا بما جاء فى الأَثَر أن سُحَيْما عبد بنى الحَسْحاس انشد عند عُمَرَ بن الخطّاب رضه

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غاديًا * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْء ناهِيًا *

فقال عمر لو كنت قدّمت الاسلام على الشيب لأجزتُك فدلّ انكاره على ان التأخير فى اللفظ يدلّ على التأخير فى المرتبة وما ذكروه لا دلالةَ فيه قاطعةً أمّا الآية فنقول ان انكار الجماعة معارَضٌ بأمر ابن عبّاس فانّه مع فضله امر بتقديم العمرة ولو كانت الواو تُرتِّب لَما خالف وقوله تعالى انَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ فان النبىّ صلّعم لم يأمر بتقديم الصفا لان اللفظ كان يقتضى ذلك وانما بيّن عم المرادَ لِما فى الواو من الاجمال ويدلّ على ذلك سُؤال الجماعة بِمَ نبدأ ولو كانت الواو للترتيب لَفهموا ذلك من غير سؤال لانهم كانوا عربًا فُصحاء وبلُغتهم نُزّل القرآن فدلّ انّها للجمع من غير ترتيب وامّا ردّ النبىّ صلّعم على الخطيب فما كان الّا لانّ فيه تَرْكَ الأَدَب بترك إفراد اسم اللّه بالذكر وكذلك انكار عمر رضه لترك تقديم الاسلام فى الذكر وإن كان لا فرق بينهما واعلم ان البغداديين قد اجازوا فى الواو ان تكون زائدة واحتجّوا بانّها قد جاءت فى مواضع كذلك منها قوله تعالى فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ

* كأنّ بين فكّها والفكِّ * فأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكِّ *

وممّا يدلّ على ذلك ايضا انّها تستعمل فى مواضعَ لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك اختصم زيدٌ وعمْرٌو وتقاتل بكرٌ وخالدٌ فالترتيب ههنا ممتنعٌ لان الخصام والقتال لا يكون من واحد ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف الّا الواو ولا يجوز اختصم زيدٌ فعمْرٌو ولا تقاتل بكرٌ فخالدٌ لانك اذا اتيت بالفاء او ثُمّ فقد اقتصرت على الاسم الاوّل لان الفاء توجب المُهْلَةَ بين الاوّل والثانى وهذه الافعالُ انما تقع من الاثنين معا ومن ذلك قولهم سِيّان قيامُك وقعودُك فقولك سيّان اى مثلان لان الشىء المثَّل والمُماثِل لا يكون من واحد لان الشىء لا يماثل نفسَه فاما قول الشاعر

* وكان سِيّانِ أَلّا يَسْرَحُوا نَعَمًا * او يَسْرَحُوه بها وٱغْبَرّتِ السُوحُ *

وقول الاخر

* فسِيّان حَرْبٌ او تَبُوءَ بمِثْلِه * وقد يَقْبَلُ الضَيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ *

فانّه استعمل أَوْ ههنا بمعنى الواو وهو من الشاذّ الذى لا يقاس عليه والذى أَنّسه بذلك انّه رآها فى الاباحة نحو جالِسِ الحسنَ او ابنَ سِيرِينَ تُبيح مجالستَهما فتَدرّج الى استعمالها فى مواضع الواو البتّةَ وتقول جمعت زيدا وعمرا والمالُ بين زيد وعمرو ولا يجوز بالفاء واذا ثبت انها تستعمل فى مواضع لا يكون فيها الّا الجمع المطلق امتنع استعمالها مُرتِّبةً لان ذلك يُودِى بالاشتراك وهو على خلاف الاصل ومما يدلّ ايضا على انها للجمع المطلق من غير ترتيب قولُك جاءنى زيدٌ وعمْرٌو بعده فلو كانت للترتيب لكان قولك بعده تكريرا ولكان اذا قلت جاءنى زيدٌ اليومَ وعمْرٌو امسِ متناقضا لان الواو قد دلّت على خلاف ما دلّت عليه امس من قِبَلِ ان الواو ترتيب الثانى بعد الاوّل وامس تدلّ على تقدّمه ومن ذلك قوله تعالى فى البقرة وادخلوا الباب سجّدا وقولوا حطّة وفى الأعراف وقولوا حطّة وادخلوا الباب سجّدا والقصّةُ واحدة ومن ذلك قوله تعالى يَا مَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ وشرعُها يُقدّم الركوعَ على السجود ومن ذلك قول ابى النَجْم * تُعلُّه من جانبٍ وتُنْهِلُهْ * والعَلَل لا يكون الّا بعد النَهَل يقال نَهِلَ يَنْهَلُ اذا شرب اوّل شَرْبة قال الجَعْدىّ

* وشَرِبْنا عَلَلًا بعدَ نَهَلْ * ومن ذلك ايضا قول لَبيد

* أُغْلِى السِباء بكلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ * او جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها *

والجونة الخابئة المَطْليّة بالقار وقُدحت غُرفت وقيل مُزجت وقيل بُزلت وفُضّ ختامها اى كسر

ولا ان يجتمعا فى وقت واحد بل الامران جائزان وجائزٌ عَكْسُهما نحوُ قولك جاءنى زيدٌ اليومَ وعمرٌو امسِ واختصم بكرٌ وخالدٌ وسيّانِ قعودُك وقيامُك قال اللّه تعالى وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ وقال وَقُولُوا حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا والقصّةُ واحدةٌ قال سيبويه ولم تجعلْ للرجل منزلةً بتقديمك ايّاه يكون أَوْلى بها من الحمار كانّك قلت مررتُ بهما ء

قال الشارح لمّا ذكر عدّة حروف العطف اخذ فى الكلام على معانيها وتفسيرِها مفصّلةً وانما فسّرت معانيها ليتحصّل حكمُها فى العطف الا ترى ان قولك جاءنى زيدٌ وعبدِ الله اذا اردت القسمَ لم يجز العطف بها فعلمتَ انّه لا بدّ من مُراعاة معانى هذه الحروف حتى يجب الحكمُ بالعطف فلذلك ذُكرت معانيها فى كُتُب النحو وإن لم تكن كتبَ تفسيرٍ غريبٍ فمن ذلك الواو وهى اصل حروف العطف والدليل على ذلك انها لا توجب الّا الاشتراكَ بين شيئين فقط فى حكم واحد وسائرُ حروف العطف توجب زيادةَ حكم على ما توجبه الواوُ الا ترى ان الفاء توجب الترتيب وأَوْ الشكَّ وغيرَه وبَلْ الاضرابَ فلمّا كانت هذه الحروف فيها زيادةُ معنًى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشىء المفرد وباقى حروف العطف بمنزلة المركّب مع المفرد فلهذا صارت الواو اصل حروف العطف فهى تدلّ على الجمع المطلق الّا ان دلالتها على الجمع أعمُّ من دلالتها على العطف والذى يدلّ على ذلك انّا لا نجدها تعرى من معنى الجمع وقد تعرى من معنى العطف الا ترى ان واو المفعول معه فى قولك استوى الماءُ والخشبةَ وجاء البَرْدُ والطَيالسةَ قد نجدها تفيد معنى الجمع لانها نائبةٌ عن مَعَ الموضوعة لمعنى الاجتماع فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع لانها نائبةٌ عن الباء ومعنى الباء الالصاق والشىء اذا لاصق الشىء فقد جاء معه وكذلك واو الحال فى قولك جاء زيدٌ ويَدُه على رأسه ونحو قوله تعالى وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ غيرُ عارية من معنى الجمع الا ترى ان الحال مصاحبةٌ لذى الحال فقد أفادت معنى الاجتماع ولا نعلم احدا يوثَق بعربيّته يذهب الى ان الواو تفيد الترتيب والذى يؤيّد ما قلنا ان الواو فى العطف نظيرُ التثنية والجمع اذا اختلفت الاسماء احتيج الى الواو واذا اتّفقت جرت على التثنية والجمع تقول جاءنى زيدٌ وعمرٌو لتعذّر التثنية فاذا اتّفقت قلت جاءنى الزيدان والعمران والواو الاصل وانما زادوا على الاسم الاوّل زيادةً تدلّ على التثنية وكان ذلك أوجز وأخصر من ان تذكر الاسمَيْن وتعطف احدهما على الاخر فاذا اختلف الاسمان لم تمكن التثنية فاضطُرّوا الى العطف بالواو والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر اذا اضطُرّ عاوَدَ الاصلَ فقال

كلّ حرف منفردا أن شاء الله   والثلثة التى تليها فى العدّة متواخيةٌ وهى أَوْ وأَمْ وإمّا من جهةِ انّهــا لأحد الشيئَيْن او الاشياء وإن انفصلت ايضا من وجوه اخر   وبَلْ ولٰكِنْ متواخيتان لان الثانى فيهما على خلاف معنى الاوّل فى النفى والإثبات   ولَا مفردةٌ   فامّا حَصْرها عشرةً فعليه اكثرُ الجماعة وقد ذهب قوم الى انها تسعةٌ وأسقطوا منها امّا وهو رأىُ ابى علىّ قال لانها لا تخلو إمّا أن تكون العاطفة الاولى او الثانيةَ ولا يجوز ان تكون الاولى لان العطف إمّا ان يكون مفردًا على مفرد وإمّا جملةً على جملة وليس الامر فيها كذلك ولا تكون الثانية لان الواو قد صحبتْها ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد   وذهب اخرون الى انها ثمانيةٌ وأسقطوا منها حَتّى قالوا لانها غايةٌ   وذهب ابــن دُرُسْتَوَيْهِ الى ان حروف العطف ثلثةٌ لا غير الواو والفاء وثُمّ قال لانّها التى تُشْرِك بين ما بعدهـــا وما قبلها فى معنى الحديث والاعراب وليس كذلك البواقى لانّهنّ يُخْرِجن ما بعدهنّ من قصّةِ ما قبلهنّ والمذهبُ الاوّل لِما قدّمناه من انّ معنى العطف حملُ الثانى على الاوّل فى اعرابه وإشراكه فى عمــل العامل وإن لم يَشْرَكْه فى معناه وذلك موجودٌ فى جميعها فامّا اختلاف المعانى فذلك امرٌ خارجٌ عن معنى العطف الا ترى ان حروف الجرّ تجتمع كلّها فى ايصال معانى الافعال وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والإلصاق والمِلْك وغير ذلك   واعلم ان العطف على ثلثة اضرب عطفُ اسم على اسم اذا اشتركا فى الحال كقولك قام زيدٌ وعمْرٌو ولو قيل مات زيدٌ والشمسُ لم يصحّ لان الموت لا يكون من الشمس وعطفُ فعل على فعل اذا اشتركا فى الزمان كقولك قام زيدٌ وقعد ولو قلت ويقعد لم يجز لاختلاف الزمانَيْن وعطفُ جملة على جملة نحوُ قام زيدٌ وخرج بكرٌ وزيدٌ منطلقٌ وعمْرٌو ذاهبٌ والمراد من عطف الجملة على الجملة ربطُ احدى الجملتَيْن بالاخــرى والإيــذانُ بحصول مضمونهما لئلّا يظنّ المخاطب ان المراد الجملة الثانية وأنّ ذِكْرَى الاوّل كالغلط كما تقول فى بدل الغلط جاءنى زيدٌ عمْرٌو ومررت برجلٍ ثوبٍ فكانّهم ارادوا ازالةَ هذا التوهّم بربط احدى الجملتين بالاخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا   وقوله ثمّ تفترق بعد ذلــك يريد انّها تشترك فى العطف وهو الاتّفاق فى عمل العامل ثمّ تفترق بعدُ فى معانٍ اخر على حســب اختلاف معانى العطف على ما سيأتى مفصّلًا حرفًا حرفًا إن شاء الله

فصــل ٥٣٩

قال صاحب الكتاب فالواو للجمع المطلق من غيرِ ان يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبل الآخِر

فيه شئ قارورة   واعلم انهم قد اختلفوا فى العامل فى المعطوف فذهب سيبويه وجماعة من البصريين الى ان العامل فيه العامل فى الاوّل فاذا قلت ضربت زيدا وعمرا فزيدٌ وعمرٌو جميعا انتصبا بضربت والحرفُ العاطف دخل بمعناه وشرّك بينهما ويؤيّد هذا القولَ اختلافُ العمل لاختلاف العامل الموجود ولو كان العمل للحرف لم يختلف عملُه لان العامل انما يعمل عملا واحدا إمّا رفعًا وإمّا نصبًا وإمّا خفضًا وإمّا جزمًا   وذهب قوم الى ان العامل فى الاوّل الفعل المذكور والعامل فى المعطوف حرف العطف لان حرف العطف انما وُضع لينوبَ عن العامل ويُغْنِىَ عن إعادته فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فالواو أغنت عن اعادةِ قَامَ مرّةً اخرى فصارت ترفع كما ترفع قَامَ وكذلك اذا عطفت بها على منصوب نحوَ قولك إنّ زيدا وعمرا منطلقان فالواو تنصب كما تنصب إنّ وكذلك فى الخفض اذا قلت مررت بزيدٍ وعمرٍو فالواو جرّت كما جرّت الباء وهو رأى ابن السرّاج وقد تقدّم وجه ضُعْفه مع ان العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول وحرفُ العطف لا اختصاص له لانه يدخل على الاسم والفعل فلم يصحّ عمله فى واحد منهما   وذهب قومٌ اخرون الى ان العامل الفعل المحذوف بعد الواو لان الاصل فى قولك ضربت زيدا وعمرا ضربت زيدا وضربت عمرا فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الاوّل عليه واحتجّ هؤلاء بانّه يجوز إظهارُه فكما انّه اذا ظهر كان هو العامل فكذلك يكون هو العامل اذا كان محذوفا من اللفظ مرادا من جهة المعنى وهذا رأى ابى علىّ الفارسىّ ورأى ابى الفتح عثمان بن جِنّى وإن كان ابن بَرْهانَ قد حكى فى شرحه ان العامل فى المعطوف الحرف العاطف والذى نصّ عليه ابو علىّ فى الايضاح الشِعْرىّ وكذلك ابن جنّى فى سِرّ الصناعة انّ العامل فى المعطوف ما ناب عنه الحرفُ العاطف لا العاطفُ نفسه وأرى ما ذهب اليه ابن جنّى من القول بانّ العامل فى المعطوف الفعل المحذوف لا ينفكّ عن ضعفٍ وإن كان فى الحُسْن بعد الاوّل لان حذفه انما كان لضرب من الإيجاز والاختصار وإعمالُه يؤذن بإرادته وذلك نقضٌ للغرض من حذفه ، وحروف العطف عشرة على ما ذكر وهى الواو والفاء وثُمَّ وحَتّى وأَوْ وأَمْ وإمّا مكسورةً مكرّرةً وبَلْ ولٰكِنْ ولَا فالاربعة الأُوَل متواخيةٌ لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فى حكم واحد وهو الاشتراك فى الفعل كقولك قام زيدٌ وعمرٌو وضربت زيدا وعمرا فالقيام قد وجب لهما والضرب قد وقع بهما وكذلك الفاء وثمّ وحتّى يجب بهنّ مثلُ هذا المعنى نحوُ ضربت زيدا فعمرا وكذلك ثمّ نحوَ ذهب عبد الله ثمّ اخوه وكذلك حَتّى نحوَ رأيت القومَ حتّى زيدا الّا انها تفترق فى معانٍ اخرَ من جهة الاتّصال والتراخى والغاية على ما سيُذْكَر من معنى

يقولون عِنَّ زيدا قائمٌ فى انّ زيدا قائمٌ ولم يأت فى التنزيل العزيز من لغاتها الّا لَعَلَّ وهذا الحرف أعنى أَنَّهَا اذا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حروف العَطْف

فصـل ٥٣٨

قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطفُ مفرد على مفرد وعطفُ جملة على جملة ولهُ عشرةُ احرف فالواوُ والفاء وثُمّ وحَتّى اربعتُها على جمعِ المعطوف والمعطوف عليه فى حكمٍ تقول جاءنى زيدٌ وعمْرو وزيدٌ يقوم ويقعُد وبَكْرٌ قاعدٌ وأخوه قائمٌ وأقام بِشْرٌ وسافرَ خالدٌ فتجمع بين الرجلَيْن فى المَجىء وبين الفعلَيْن فى اسنادهما الى زيد وبين مضمونَيِ الجملتين فى الحصول وكذلك ضربتُ زيدا فعمرا وذهب عبدُ الله ثمّ اخوه ورأيتُ القومَ حَتّى زيدا ثمّ انّها تفترق بعد ذلك ،

قال الشارح يقال حروف العَطْف وحروف النَسَق فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدرُ عطفت الشىء على الشىء اذا أملته اليه يقال عَطَفَ فلانٌ على فلان وعطفتُ زِمامَ الناقة الى كذا وعطف الفارسُ عِنانَه اى ثَناه وأماله وسُمّى هذا القبيل عطفا لان الثانى مَثْنىّ الى الاوّل ومحمول عليه فى اعرابه والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم ثَغْرٌ نَسَقٌ اذا كانت أسنانه مستوية وكلامٌ نَسَقٌ اذا كان على نظام واحد فلمّا شارك الثانى الاوّل وساواه فى اعرابه سمّى نسقا وهو من التوابع فالاوّل المتبوع المعطوف عليه والثانى التابع المعطوف وهذا الضربُ من التوابع يُخالِف سائرَ التوابع لانها تتبع بغير واسطة والمعطوفُ لا يتبع الّا بواسطة وانما كان كذلك لان الثانى فيه غير الاوّل ويأتى بعد ان يستوفى العاملُ عملَه فلم يتّصل الّا بحرف بخلافِ ما الثانى فيه الاوّل كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه غير الاوّل الّا انه بعضُه او معنًى يشتمل عليه فكانّه هو هو فلذلك لم يحتج الى واسطةِ حرف فان قيل فاذا كان العطف انما هو اشتراكُ الثانى فى اعراب الاوّل فيلزم من هذا ان تسمّى سائر التوابع عطفا لمشاركتها الاوّلَ فى الاعراب قيل لَعَمْرِى لقد كان يلزم ذلك الّا انهم خصّوا هذا البابَ بهذا الاسم للفرق كما قالوا خابِيَةٌ لانه يُخْبَأُ فيها ولم يُقَل ذلك لغيرها ممّا يُخْبَأُ فيه وكما قيل لإناء الزَجاج قارُورَةٌ لانّ الشىء يقرّ فيها ولا يقال لكلّ ما استقرّ

ان تكون خبرا عنه وانما ساغ ههنا لانها بمعنى عَسَى اذ كان معناهما الطمع والاشفاق فلذلك جاز دخولُ أَنّ فى خبرها ٬

فصــــل ٥٣٧

قال صاحب الكتاب وفيها لُغاتٌ لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ وأَنَّ ولَأَنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ وعند ابى العبّاس انّ اصلها عَلَّ زيدت عليها لامُ الابتداء ٬

قال الشارح اعلم ان العرب قد تَلعّبتْ بهذا الحرف كثيرا لكثرته فى كلامهم لانّ معناه الطمع ولا يخلو انسانٌ من ذلك فقالوا لَعَلَّ وعَلَّ وقد اختلفوا فيها فذهب ابو العبّاس المبرّد وجماعةٌ من البصريين الى ان الاصل عَلَّ واللام فى لعلّ زيادةٌ على حدّ زيادتها فى قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ فى قراءة من فتح وهى قراءة سَعيد بن جُبَيْر وعلى حدّ قول الشاعر

* مَرُّوا عجالَى فقالوا كيف صاحبُكم * قال الّذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا *

واحتجّوا لزيادة اللام بانّها قد حُذفت كثيرا قال الشاعر

* عَلَّ الهَوَى من بَعيدٍ أن يُقَرِّبَهُ * أُمُّ النُجُومِ ومَرُّ القَوْمِ بالعيسِ *

وقال الاخر * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَسَاكَا * وقال الاخر

* ولَسْتُ بلَوّامٍ على الامر بَعْدَما * يَفُوتُ ولكنْ عَلَّ أَنْ يَتقدّما *

وهو كثير فلمّا كانت ممّا تسقط فى بعض الاستعمال كانت زائدة والكوفيون يزعمون ان اللام اصلٌ وانّهما لغتان وأنّ الذى يقول لَعَلَّ غيرُ الذى يقول عَلَّ وحجّتُهم ان الزيادة نوعُ تصرّف وهو بعيد فى الحروف وهذا القولُ قد جنح اليه جماعة من متأخّرى البصريين وهو قول سديد لولا ندرةُ البناء فى الحروف وعدمُ النظير وقد قالوا ايضا لَعَنَّ وعَنَّ كانّهم أبدلوا من اللام الاخرة نونًا لان النون اخفّ من اللام وهى اقرب الى حروف المدّ واللين واللامُ ابعدُ ولذلك استضعف الجرمىّ ان تكون من حروف الزيادة وقد قالوا لَغَنَّ بالغين المعجمة كانّهم أبدلوا العين غينا لانها تقرب منها فى الحلق ليس بينهما الّا الحاء وهى اخفّ من العين لان العين ادخلُ فى الحلق وكُلّما استفل الحرفُ كان اثقل وقالوا ايضا أَنَّ ولَأَنَّ بمعنى عَنَّ ولَعَنَّ كانهم ابدلوا من العين همزةً كما ابدلوا من الهمزة عينا وقالوا أشهدُ عَنّ محمّدا رسولُ الله وقد تقدّم نحوُ ذلك ولا يفعلون ذلك الّا فى الهمزة المفتوحة دون المكسورة فلا

فى معنى البعث والنشور وكلاهما مذكّرٌ وعلى ارادة حذف مضاف اى مجىء الساعة وكذلك قوله تعالى اِذْهَبَا اِلَى فِرْعَوْنَ اِنَّهُ طَغَى فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى اى اذهبا على رَجائكما وطَمَعِكما من فرعون فالرجاء لهما اى باشروا أَمْرَه مباشرةَ من يرجو ويطمع فى إيمانه مع العلم بأن فرعون لا يؤمن لكنْ لِالزام الحُجّة وقَطْعِ المَعْذِرة وكذلك قوله تعالى وَٱسْجُدُوا وَٱعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ معناه كى تفلحوا اى مَن عمل بالطاعة وانتهى الى أوامر الله كان الفلاحُ مرجوًّا له فاعرفه٬

قال صاحب الكتاب وقد لُمِح فيها معنى التَمَنّى مَن قرأ فَأَطَّلِعَ بالنصب وهى فى حرف عاصمٍ٬

قال الشارح قد قُرِئت هذه الآية فَأَطَّلِع بالرفع عطفًا على أَبْلُغُ وبالنصب كانّه جوابُ لَعَلَّ اذ كانت فى معنى التمنّى كانّه شبّه الترجّى بالتمنّى اذ كان كلّ واحد منهما مطلوبَ الحصول مع الشكّ فيه والفرقُ بينهما انّ الترجّى توقُّعُ امرٍ مشكوكٍ فيه او مظنونٍ والتمنّى طلبُ امرٍ موهومِ الحصولِ وربما كان مستحيلَ الحصول نحوَ قوله تعالى يَا لَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ويَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وهذا طلبُ مستحيل اذ كان الواقع بخلافه ويجوز ان يكون النصب فى قوله فَأَطَّلِعَ لانه جواب الامر اى اِبْنِ لى فَأَطَّلِعَ٬

فصل ٥٣٦

قال صاحب الكتاب وقد اجاز الاخفشُ لعلّ أنّ زيدا قائمٌ قاسَها على لَيْتَ وقد جاء فى الشعرِ

* لَعَلَّكَ يومًا ان تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * عليك من اللائى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا *

قياسًا على عَسَى٬

قال الشارح لا يحسن وقوعُ أَنَّ المشدّدة بعد لَعَلَّ اذ كانت طمعا وإشفاقا وذلك امرٌ مشكوكٌ فى وقوعه وأَنَّ المشدّدة للتحقيق واليقين فلا تقع الّا بعد العلم واليقين نحوَ علمت أنّ زيدا قائمٌ وتيقّنتُ انّ الامير عادلٌ وقد اجاز الاخفش ذلك على التشبيه بلَيْتَ اذ كان الترجّى والتمنّى يتقاربان على ما ذكرناه آنفًا فامّا قول الشاعر * لعلّك يوما الخ * فالبيت لمُتَمِّم بن نُوَيْرةَ اليَرْبُوعىّ يرثى اخاه مالكًا وفيه بُعْدٌ من حيث انّ لَعَلَّ داخلةٌ على المبتدإ والخبرِ والخبرُ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى والاسمُ ههنا جُثّةٌ لانّه ضمير المخاطب وأَنْ والفعلُ حَدَثٌ فلا يصحّ

المعنى على لَنَا فى هذا الكلام كما دلّت حالُ الافتخار فى قوله * إِنَّ مَحَلًّا وإِنَّ مُرْتَحَلًا * على معنى لَنَا فاعرفه ،

فصــل ٥٣٤

قال صاحب الكتاب وتقول ليت أَنّ زيدا خارجٌ وتسكت كما سكتَّ على ظننتُ انّ زيدا خارجٌ ،

قال الشارح تقول ليت أَنّ زيدا خارجٌ وتكتفى بأَنَّ مع صلتها عن ان تأتى بخبرِ لَيْتَ لانها تدلّ على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدإ والخبر كما كانت ظننت وأخواتها كذلك فجاز ان تقول ليت أَنّ زيدا خارجٌ كما تقول ظننت أَنّ زيدا خارجٌ ولا تحتاج الى خبر لانّ الصلة قد تضمّنت الاسمَ والخبرَ كما لم تحتج الى ذكر المفعول الثانى لانك قد أتيتَ بذكرِ ذلك فى الصلة اذ المعنى ظننت انطلاقا من زيد وقياسُ مذهب الاخفش وتقديرِه مفعولا ثانيا من ظننت أن تُقدِّر فى ليت خبرا ولا يجوز ليت أن يقوم زيدٌ وتسكت حتى تأتى بخبر فتقول ليت أُن يقوم زيد خيرٌ له لانها انما تدخل على الفعل وتعمل فيه ولا تدخل على المبتدإ والخبر ولذلك لم تَنُبْ عنهما بخــلافِ أَنَّ المشدّدةِ فاعرفه ،

فصــل ٥٣٥

قال صاحب الكتاب لَعَلَّ هى لتوقُّعِ مَرْجُوٍ او مَخُوفٍ وقولُه تعالى لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ولَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ تَرَجٍّ للعباد وكذلك قوله لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى معناه اذْهَبا انتما على رَجائكما ذلك من فِرْعَوْنَ ،

قال الشارح لَعَلَّ تَرَجٍّ قال سيبويه لَعَلَّ وعَسَى طَمَعٌ واشفاقٌ وهى تنصب الاسم وترفع الخبر كَأَنَّ الّا انّ خبرها مشكوكٌ فيه وخبرُ انَّ يقينٌ تقول فى الترجّى لعلّ زيدا يقوم وفى الاشفاق لعلّ بكرا يضرب وهذا معناها ومقتضى لفظها لغةً الّا انّها اذا وردت فى التنزيل كان اللفظ على ما يتعارفه الـنــاس والمعنى على الإيجاب بمعنَى كَيْ لاستحالة الشكّ فى أخبار القديم سبحانه فمن ذلك قوله تعالى أُعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ اى كَيْ تَتَّقُوا هكذا جاء فى التفسير ومثله قوله تعالى لعلّ الساعة قريب والمعنى على ان الله امر بالعدل والعمل بالشرائع قبل ان يُفاجِئَ اليومُ الذى لا رَيْبَ فى حصوله فلَعَلَّ ههنا اشفاقٌ فأمّا تذكير قريب وإن كان خبرا عن مؤنّث فإنّ الساعة

* ويوما تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو الى وارِقِ السَّلَمْ *

فيروى على ثلثة اوجه الرفع والنصب والجرّ فمَن رفع فعلى الخبر واسمُها محذوف مقدّر والمعنى كأنّـــهـــا ظبيةٌ تعطو ومن نصب فعلى انه اسمها والخبر محذوف منوىّ كانّه قال كانّ ظبيةً هذه المرأةُ فهذه المرأة الخبرُ وامّا الجرّ فعلى اعمال حرف الجرّ وهو الكاف وأَنْ مزيدةٌ والمعنى كظبيةٍ وصف امرأةً حسنةَ الوجه فشبّهها بظبيةٍ مُخْصِبَةٍ والعاطيةُ التى تتناول اطرافَ الشجر مُرْتَعِيَةً والوارق المُورِق يـقـال ورقـت الشجرةُ وأورقت واورقت اكثرُ ويجوز ان يكون المراد وارق الشجر من الخُضْرة والنَضْرة من الوَراق وهى الارض الخَضِرة المُخْصِبة فليس من لفظ الوَرَق فاعرفه ؏

فصـــل ٥٣٣

قال صاحب الكتاب لَيْتَ هى للتمنّى كقوله تعالى يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ويجوز عند الفرّاء ان تُجْرَى مُجْرَى أَتَمَنَّى فيقالَ ليت زيدا قائما كما يقال أتمنّى زيدا قائما والكسائىّ يُجيز ذلك على اضمارِ كانَ والذى غرّهما منها قولُ الشاعر * يا ليت أَيَّامَ الصِبَى رَواجِعَا * وقد ذكرتُ ما هو عِلّتُه عند البصريين ؏

قال الشارح لَيْتَ حرف ثلاثىُّ البناء مثلُ انَّ وأَنَّ وحقّه ان يكون موقوف الاخر الّا انه حُرّك لالتقاء الساكنين وفُتح طلباً للخفّة كانّهم استثقلوا الكسرةَ بعد الياء كما فعلوا ذلك فى أَيْنَ وكَيْفَ ومعناها أَتَمَنَّى وتعمل عملَ اخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر نحوَ قولك ليت زيدا قائمٌ قال الله تعالى يا ليتنا نردّ فالنون والالف فى موضع منصوب بانّه اسمُ لَيْتَ ونردّ فى موضع الخبر وتقديره مردودون وقال سبحانه يَا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هٰذَا فالنون والياء فى موضع نصب ومتُّ فى موضع رفع اى مَيْتٌ وقد اجاز الفرّاء ان تنصب بها الاسمَيْن جميعا فقال ليت زيدا قائما على معنَى ليت فكانّه قال أتمنّى زيدا قائما او تمنّيتُ زيدا قائما كانّه يلمَح الفعلَ الذى ناب الحرفُ عنه فيُعْمِله واجاز الكسائىّ نصب الاسمين معا لكن على غير هذا التقدير وانما يُضْمِر كانَ والتقدير عنده ليت زيدا كان قائما قال لانّ كَانَ تستعمل هنا كثيرًا نحوَ قوله تعالى يَا لَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ وقوله تعالى يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا واعتمادُهم على قوله * يا ليت أيّام الصبى رواجعا * فليس على ما توهّموه انما هو عـلـى حذف الخبر والتقديرُ يا ليت ايّام الصبى رواجعا لنا او أقبلتْ رواجعا وذلك لانه لم يُرِد مـعـنـى الخبر وانما هو فى حال تَمَنٍّ لنفسه او لمن حَلَّ عنده هذا المَحَلَّ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هـذا

ويُؤيِّد عندك انها فى موضعِ مجرور فتحُها عند دخول الكاف عليها كما تُفْتَح مع غيرها من العوامل الخافضة وغيرِها من نحوِ عجبتُ من أنّك منطلقٌ وأعطيتُك لأنّك مستحقٌّ وأظنُّ أنّك منطلقٌ وبَلَغنى أنّك كريمٌ فكما فُتحت أَنَّ لوقوعها فى هذه الاماكن بعد عاملٍ قبلها كذلك فُتحت بعد الكاف لانها عاملةٌ فان قيل فما الفرق بين الاصل والفرع فى كَأَنَّ قيل التشبيه فى الفرع أَقعَدُ منه فى الاصل وذلك اذا قلت زيدٌ كالاسد فقد بنيت كلامك على اليقين ثمّ طَرَا التشبيهُ بعدُ فسَرَى من الآخِرِ الى الاوّل وليس كذلك فى الفرع الذى هو قولك كأنّ زيدا أسدٌ لانّك بنيتَ كلامك من اوّله على التشبيه فاعرفه ؛

فصـــل ٥٣٢

قال صاحب الكتاب وتُخفَّف فيبطل عملُها قال

* ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ * كأَنْ ثَدْياهُ حُقّانِ *

ومنهم مَن يُعْمِلها قال * كأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ * وفى قوله * كأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو الى ناضِرِ السَّلَمْ * ثلثةُ اوجه الرفعُ والنصبُ والجرُّ على زيادة أَنْ ؛

قال الشارح حكمُ كَأَنَّ كحكم أَنَّ المفتوحة اذا خُفّفت ففيها وجهان أجودُهما إبطال عملها ظاهرًا وذلك لنقص لفظها بالتخفيف فتقول كأَنْ زيدٌ اسدٌ والمراد كأنّه زيدٌ أسدٌ اى الشأن والحديث وقوله يبطل عملها يريد ظاهرا فامّا قوله * ونحر مشرق اللون الخ * فالشاهد فيه رفع ثدياه وثدياه رفعٌ بالابتداء وحقّان الخبر والجملة خبرُ كَأَنْ والضمير فى ثدياه يعود الى النحر او الوجهِ والمراد به صاحبُه ويجوز إعماله فيقال كأَنْ ثَدْيَيْه وقد روى كذلك قال الخليل وهذا يُشْبِه قولَ الفرزدق

* فلو كنتَ ضَبّيًا عرفتَ قَرابَتى * ولكنّ زَنْجِىٌّ عظيمُ المَشافِرِ *

والمراد ولكنّه زنجىٌّ لا يعرف قرابتى قال والنصب فى هذا كلّه اكثرُ قال السيرافىّ مَن نصب جعله الاسمَ وأضمر الخبر كانّه قال ولكنّ زنجيًا ومَن رفع اضمر الاسم وكان الظاهرُ الخبرَ تقديره ولكنّك زنجىٌّ وامّا قوله انشده سيبويه * كأَنْ وريديه رشاءا خلب * البيت فالشاهد فيه نصب وريديه على اعمالها مخففةً والوَريدان حَبْلا العنق من مُقدَّمه والرشاء الحبل والخُلْب الليف وامّا قول الاخر وهو ابن صريم اليَشْكُرىّ

والاسم مضمرٌ محذوف كما فى قوله * ولكنّ زَنْجِىٌّ عظيمُ المَشافِرِ * واذا قلت ما ضربتُ زيدا لكنْ عمرًا ففيها ضميرُ القصّة وعمرا منصوب بفعل مضمر واذا قال ما مررت بزيد لكن عمرٍو فعمرو مخفوض بباء محذوفة وفى لكن ضمير القصّة ايضا والجارّ والمجرور متعلّق بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ كانه قال لكنّه مررت بعمرو والمذهبُ الاوّل فاعرفه ،

فصـــل ٥٣١

قال صاحب الكتاب كَأَنَّ هى للتشبيه رُكّبت الكاف مع انّ كما رُكّبت مع ذَا وأَىّ فى كَذَا وكَأَيّنْ واصلُ قولك كأنّ زيدا الاسدُ إنّ زيدا كالاسد فلمّا قُدّمت الكاف فُتحت لها الهمزة لفظا والمعنى على الكسر والفصلُ بينه وبين الاصل انّك هاهنا بانٍ كلامَك على التشبيه من اوّل الامر وثَمّ بعد مُضِىّ صدره على الإثبات ،

قال الشارح وامّا كَأَنَّ فحرفٌ معناه التشبيه وهو مركّبٌ من كاف التشبيه وانَّ فأصلُ قولك كانّ زيدا الاسدُ إنّ زيدا كالاسد فالكاف هنا تشبيهٌ صريحٌ وهى فى موضع الخبر تتعلّق بمحذوف تقديره إنّ زيدا كائنٌ كالاسد ثمّ إنّهم ارادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عقدوا عليه الجملةَ فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدّموها الى اوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلمّا أدخلوها على انَّ وجب فتحُها لان المكسورة لا يقع عليها حروفُ الجرّ ولا تكون الّا اوّلا وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها متأخّرةً فصار اللفظ كأنّ زيدا اسدٌ الّا ان الكاف لا تتعلّق الآنَ بفعلٍ ولا معنًى فعل لانّها أُزيلت عن الموضع الذى كان يمكن ان تتعلّق فيه بمحذوف وقُدّمت الى اوّل الجملة فزال ما كان لها من التعلّق بخبرِ انَّ المحذوفِ وليست الكاف هنا زائدة على حدّ زيادتها فى كَذَا وكَأَيّ فاما قوله رُكّبت الكاف مع إنّ كما ركّبت مع ذَا وأَىّ فإنّ المراد الامتزاج وصَيْرورتهما كالشىء الواحد لا أنّها زائدةٌ على حدّ زيادتها فيهما الا ترى ان التشبيه فى كأنّ باقٍ ولا معنَى التشبيه فى كذا وكأىّ فان قيل فاذا لم تكن الكاف زائدة فهل لها عملٌ هنا فالجواب انّ القياس أن تكون أنّ من كأنّ فى موضع جرّ بالكاف فان قيل الكاف هنا ليست متعلّقة بفعل قيل لا يمنع ذلك عملَها الا ترى الى قوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ فإنّ الكاف غير متعلّقة بشىء وهى مع ذلك جارّةٌ وكذلك هل من احدٍ عندك فمنْ جارّةٌ وليست متعلّقة بفعل ولا غيرِه وكذلك قولك بحَسْبك زيدٌ الباء خافضةٌ وإن لم تتعلّق بـفـعـل

بعدها الّا مخالفا لما قبلها مُغايرا له وتقع بعد النفى والاثبات فإن كان ما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيّا وإن كان ما قبلها منفيّا كان ما بعدها موجبا لان ما بعدها كلامٌ مستغنٍ فمعناه يُنْبِئ عن المغايَرة ولا حاجةَ الى الأداة النافية بل إن كان فحسنٌ وإن لا فلا ضرورةَ اليه قال الله تعالى فى النفى وَمَا رَمَيْتَ اذْ رَمَيْتَ وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ رَمَى وقال وَلٰكِنَّ عَذَابَ ٱللّٰهِ شَدِيدٌ وقال وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ وتقول فارقنى زيدٌ لكنّ عمرا حاضرٌ فكلّ واحدة من الجملتين ايجابٌ الّا انّ معناهما متغايرٌ فاكتُفى بمعنى الخبر الثانى عن تقدُّم النافى ونظائرُ ذلك كثيرةٌ قال الله تعالى ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الامر ولكنّ الله سلّم فيحتمل امرَيْن احدهما ما ذكره وهو ان قوله تعالى ولكن الله سلّم فى معنَى ما أراكهم كثيرا لوجودِ السلامة ممّا ذكر والثانى انّه أتى به موجبا لانّ الاوّل منفىٌّ لانّ ما بعد لَوْ يكون منفيّا فصار المعنى ما أراكهم كثيرا وما فشلتم ولا تنازعتم ولكنّ الله سلّم ،

فصــل ٥٣٠

قال صاحب الكتاب وتُخفَّف فيبطل عملُها كما يبطل عملُ إنّ وأنّ وتقع فى حروف العطف على ما سيجىء بيانُها ان شاء الله ،

قال الشارح اعلم انهم قد يخفّفون لٰكنَّ بالحذف لأجل التضعيف كما يخفّفون إنَّ وأنَّ فيسكن آخِرُها كما يسكن اخرُهما لان الحركة انما كانت لالتقاء الساكنين وقد زال احدهما فبقى الحرف الاوّل على سكونه ولا نعلمها أُعْملت مخفّفةً كما اعملتْ انْ وذلك انّ شَبَهَها بالافعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل فلذلك لمّا خُففت وأُسكن آخِرها بطل عملُها الّا انّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله ولذلك دخلت فى باب العطف اذ كان حكمُها ان تقع بين كلامَيْن متغايِرَيْن وهى فى العطف كذلك قال ابو حاتم اذا كانت لكن بغير واو فى أوّلها فالتخفيف فيها هو الوجه نحوُ لٰكِنِ ٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ونحوِه لانها بمنزلة بَلْ من جهةِ انها لا تدخل عليها الواو لانها من حروف العطف واذا كانت الواو فى أوّلها فالتشديد فيها هو الوجه وإن كانا الوجهان جائزَيْن فيها وكان يونس يذهب الى انها اذا خُففت لا يبطل عملُها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثلَ انْ وأَنْ فكما انّهما بالتخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف فكذلك لٰكنْ فاذا قلت ما جاءنى زيدٌ لكنْ عمرٌو فعمرٌو مرتفعٌ بلكن

فصــل ٥٢٨

قال صاحب الكتاب لٰكِنَّ هى للاستدراك تُوَسِّطها بين كلامَيْن متغايرَيْن نَفْيا وإِيجابا فتستدرك بها النفىَ بالإِيجاب والإِيجابَ بالنفى وذلك قولُك ما جاءنى زيدٌ لكنّ عمرا جاءنى وجاءنى زيدٌ لكنّ عمرا لم يجئْ ٭

قال الشارح امّا لٰكِنَّ فحرفٌ نادرُ البناء لا مثالَ له فى الاسماء والافعال وألفُه اصلٌ لانّا لا نعلم احدا يُؤْخَذ بقوله ذهب الى ان الالفات فى الحروف زائدةٌ فلو سمّيت به لصار اسما وكانت الفه زائدة ويكون وزنه فَاعِلًا لان الالف لا تكون اصلا فى ذوات الاربعة من الافعال والاسماء وذهب الكوفيون الى انها مركّبة وأصلُها انّ زيدت عليها لَا والكافُ وهو قولٌ حسن لندرة البناء وعدم النظير ويؤيّده دخولُ اللام فى خبره كما تدخل فى خبرِ انّ على مذهبهم ومنه ٭ ولٰكنّنى من حُبّها لَعَمِيدُ ٭ والمذهب الاوّل لضُعْف تركيب ثلثة اشياء وجَعْلِها حرفا واحدا ومعناها الاستدراك كانك لمّا اخبرتَ عن الاوّل بخبرٍ خفت ان يُتوهّم من الثانى مثلُ ذلك فتداركتَ بخبره إِن سَلْبًا او إِيجابًا ولا بدّ ان يكون خبرُ الثانى مخالفًا لخبر الاوّل لتحقيق معنى الاستدراك ولذلك لا تقع الّا بين كلامَيْن متغايرَيْن فى النفى والايجاب فهى شبيهةٌ بأَنَّ المفتوحة فى كونها لا تقع اوّلًا الّا انّ أَنَّ فى تقديرِ مفرد ولٰكِنَّ فى تقديرِ جملة ولهذا يُعْطَف على موضعها بالرفع كما يعطف على موضع إِنَّ المكسورة فاعرفه ٭

فصــل ٥٢٩

قال صاحب الكتاب والتغاير فى المعنى بمنزلته فى اللفظ كقولك فارَقَنى زيدٌ لكنّ عمرا حاضرٌ وجاءنى زيدٌ لكنّ عمرا غائبٌ وقولُه تعالى وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ سَلَّمَ على معنى النفى وتضمُّنِ ما اراكهم كثيرا ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لٰكِن المشدّدة والخفيفة سيّان فى الاستدراك وأنّ ما بعدهما يكون مخالفا لما قبلهما فالخفيفةُ يُوجَب بها بعد نفيٍ ويُشْرَك الثانى والاوّل فى عمل العامل لانها عاطفةٌ مفردا على مفرد كقولك ما جاءنى زيدٌ لكنْ عمرٌو فتُشْرِك بينهما فى الاعراب الذى أوجبه العاملُ وليس كذلك المشدّدة فانّها تدخل على جملة تصرفها الى الاستئناف ولشَبَهها بالخفيفة لا يكون ما

فى الوقف وأنت انما تقول انّ يا فتى كما تقول أَجَلْ يا فتى فاما قوله * ويقلن شيب الخ * وقبله

* بَكَرَ العَواذِلُ فى الصَبُو * ح يَلُمْنَنى وأَلُومُهُنَّ *

ويروى

* بكرتْ علىّ عَواذلى * يَلْحَيْنَنى وأَلُومُهنّ *

فالشعر لقيس الرُقَيّات والشاهد فيه قوله انَّهْ بإلحاق الهاء محافَظةً على الحركة لئلّا يُذْهِبها الوقف فيجتمعَ ساكنان اذ كانوا لا يقفون الّا على ساكنٍ بكر العواذل اى أخذ العواذل فى اللّوم فى هذا الوقت الذى هو بُكْرةٌ وانما كثُر ذلك حتى يقال * وانْ بَكَرْتُمْ بُكْرَةً * والصَبُوح الشُرْب صباحًا اى يلمننى على ذلك بعد المَشيب فقلت نَعَمْ هو كذلك وانما خرجتْ انّ الى معنَى أَجَلْ لانّها تحقيق معنى الكلام الذى تدخل عليه فى قولك إنّ زيدا راكبٌ فلمّا كانت تُحقّق هذا المعنى خرجت الى تحقيق معنى الكلام الذى يتكلّم به المخاطَبُ القائلُ كما كانت تُحقّق معنى كلام المتكلّم فصارت تارةً تُحقِق كلام المتكلّم وتارةً تحقّق معنى كلام غيره وامّا حديث عبد الله بن الزَبير فقد ذكرناه فى فصلِ المنصوب بلَا وقد تستعمل أَنَّ المفتوحة بمعنَى لَعَلَّ يقال ايتِ السُوقَ أنّك تشترى لنا كذا اى لَعَلَّكَ وقيل وفى قوله تعالى وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا اذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ على لَعَلَّهَا ويؤيّد ذلك قراءةُ أُبَيّ لَعَلَّهَا كانّه أَبْهَمَ امرَهم فلم يُخْبِر عنهم بالإيمان ولا غيرِه ولا يحسن تعليقُ أَنَّ بيُشْعِرُكُمْ لانّه يصير كالعُذْرِ لهم قال حُطائطُ بن يَعْفُرَ

* أَرِينى جَوادًا ماتَ هَزْلًا لَأَنَّنى * أَرَى ما تَرَيْنَ او بَخيلًا مُخَلَّدَا *

قال المَرْزوقىّ هو بمعنَى لَعَلّ وقد روى لَعَلّنى ارى ما ترين ومنه بيت ابى النَجْم * واغْدُ لَأَنَّا فى الرِهان نُرْسِلُهْ * ويروى لَعَنَّا وهى لغةٌ فى لَعَلَّ وقال امرؤُ القيس

* عُوجُوا على الرَبْعِ المُحيلِ لَأَنَّنا * نَبْكى الدِيارَ كما بكى ابنُ حَذامِ *

وقُرِئ انّها بالكسر على الاستئناف كانّه اخبر أنّها اذا جاءت لا يؤمنون ويكون الكلام قد تمّ قبلها اى وما يُشْعِركم ما يكون منهم وقد تُبْدَل هَمْزةُ أَنَّ عينًا فتقول أشهدُ عَنَّ محمّدا رسولُ الله ويروى فى بيت ذى الرُمّة وهو * أَأَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً * أَعَنْ ترسّمتَ ومنه قول الاخر

* فعَيْناكِ عَيْناها وجيدُكِ جيدُها * سِوَى عَنَّ عَظْمَ الساقِ مِنْكِ دَقيقُ *

وهى عَنْعَنةُ بنى تميم وقد استوفيتُ هذا الموضع فى شرح المُلوكىّ ،

القلب بمعنى العلم فأَنْ ههنا المخفّفة من الثقيلة واسمها منوىٌّ معها ولا يقع قبلها شىء من افعال الطَمَع والإشفاق نحوِ اشتهيتُ وأردتُ وأخافُ لانّ هذه الافعال يجوز فيها ان يوجَد ما بعدها وان لا يوجد فلذلك لا يقع بعدها الّا أَن الخفيفة الناصبة للافعال لانّه لا تأكيد فيها ولا مضارَعةَ لِما فيه تأكيدٌ فتقول أرجُو أَنْ تُحْسِنَ الىّ وأخافُ أَنْ تُسِىءَ الىّ قال الله تعالى والذى اطمع أَنْ يغفرَ لى خطيئتى فهذا كلّه منصوب لا يجوز رفعه واذا قلت علمت أَنْ سَيَقُومُ فانّه مرفوع لا يجوز نصبه لانّ ذلك ليس من مواضع الشكّ ومن الافعال ما قد يقع بعدها أَنَّ المشدّدة والمخفّفة منها بمعناها ويقع بعدها ايضا الخفيفة الناصبة للافعال المستقبلة وهى افعال الظنّ والمَحْسَبة نحوُ ظننت وحسبت وخِلْت فهذه الافعال اصلها الظنّ ومعنى الظنّ ان يتعارض دليلان ويترجّح احدُهما على الاخر وقد يقوى المُرَجِّحُ فيستعمل بمعنى العلم واليقين نحوَ قوله اَلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وربما ضَعُف فصار ما بعدها مشكوكًا فى وجوده يحتمل ان لا يكون كافعال الخوف والرجاء فعلى هذا تقول اذا اريد العلم ظننت أَنّ زيدا قائمٌ وأظنّ أَنْ سيقوم زيدٌ قال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وقال تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ والمراد بالظنّ هنا العلم لانه وَقْتُ رفعِ الشُكوك وقد قرئَ وحسبوا ان لا تكون فتنة رفعًا ونصبًا فالرفع على ان الحِسْبان بمعنى العلم وأَن المخفّفة من الثقيلة العاملة فى الاسماء ولَا عوضٌ من الذاهب والتقديرُ وحسبوا أَنّهُ لا تكون فتنة والنصب على الشكّ بإجرائه مجرى الخوف وأَن العاملة فى الفعل النصبَ ع

فصــل ٥٢٧

قال صاحب الكتاب وتخرج انَّ المكسورةُ الى معنى أَجَلْ قال

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا * كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ انَّهْ *

وفى حديث عبد الله بن الزبير إنّ وراكبها وتخرج المفتوحةُ الى معنى لَعَلَّ كقولهم ايتِ السُوقَ أَنّكَ تشترى لحمًا وتُبْدِل قَيْسٌ وتَميمٌ همزتَها عينا فتقول أَشْهَدُ عَنَّ محمّدا رسولُ الله ع

قال الشارح وقد تستعمل انَّ فى الجواب بمعنى أَجَلْ فتقول فى جوابِ من قال أجاءكَ زيدٌ انَّهْ اى نَعَمْ قد جاءنى والهاء للسكت أُتِىَ بها لبيان الحركة وليست ضميرا انما تريد انَّ الّا انّك أَلحقتَها الهاء فى الوقف والمعنى بمعنَى أَجَلْ والذى يدلّ على ذلك أَنّها لو كانت للاضمار لَثبتت فى الوصل كما تثبت

قوله تعالى واخر دعويهم أَنِ الحمدُ لله ربّ العالمين اى أَنّهُ فأَنْ وما بعدها فى موضع رفع بأنّه خبر المبتدإ الذى هو آخِرُ دعويهم فلا تكون أَنْ ههنا بمعنَى أَىْ للعبارة لانه يبقى المبتدأ بلا خبر ونحوُه قوله * فى فتية كسيوف الهند الخ * فامّا اذا وليها الفعل فلا بدّ من العوض على ما ذكرنا نحوِ علمت أَنْ لا يخرجُ زيدٌ وأَنْ قد خرجَ قال ابو صَخْر الهُذَلىّ

* فتعْلَمِى أَنْ قد كَلِفتُ بكُمْ * ثُمّ افْعَلِى ما شئتِ عن عِلْمِ *

وأَنْ سوف يخرجُ وأَنْ سيخرجُ قال الله تعالى أَيَحْسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ وقال علم أَنْ سيكونُ منكم مرضى فعوّضت مع الفعل ولم تعوّض مع الاسم لانه مع الاسم لحِقها ضربٌ واحدٌ من التغيير وهو الحذف ومع الفعل ضربان الحذف ووقوع الفعل بعدها فاعرفه ؞

فصل ٥٣٦

قال صاحب الكتاب والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشدّدةً او مخفّفةً يجب ان يُشاكلها فى التحقيق كقوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ وقوله أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فإن لم يكن كذلك نحو أَطْمَعُ وأَرْجُو وأَخافُ فَلْيَدخلْ على أَنِ الناصبةِ للفعل كقوله تعالى وَٱلَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى وكقولك ارجو ان تُحْسِنَ الىّ وأخافُ ان تُسىءَ الىّ وما فيه وجهان كظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ فهو داخلٌ عليهما جميعا تقول ظننتُ أَنْ تخرجَ وأَنّك تخرجُ وان ستخرجُ وقُرِئ قوله تعالى وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ بالرفع والنصب ؞

قال الشارح قد تقدّم ان أَن المفتوحة معمولةٌ لِما قبلها وأَنّ معناها التأكيد والتحقيق مجراها فى ذلك مجرى المكسورة فيجب لذلك ان يكون الفعل الذى تُبْنَى عليه مطابقا لها فى المعنى بأن يكون من افعال العلم واليقين ونحوهما ممّا معناه الثبوت والاستقرار ليَطّابَق معنيا العامل والمعمول ولا يتناقضا وحكمُ المخفّفة من الثقيلة فى التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة لان الحذف انما كان لضرب من التخفيف فهى لذلك فى حكم المثقّلة فلذلك لا يدخل عليها من الافعال الّا ما يدخل على المثقّلة فتقول تيقّنتُ أَنْ لا تفعلُ ذاك كانّك قلت أَنّك لا تفعل ذاك قال الله تعالى علم أَنْ سيكونُ منكم مرضى وقال ويعلمون أَنّ الله هو الحقّ المبين وقال افلا يرون أَنْ لا يرجعُ اليهم قولا وهو من رؤية

اذا حُذفت الهاء وأنت تريدها كانّهم كرهوا ان يجمعوا على الحرف الحذفَ وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مُثقَّلٌ فأتوا بشيء يكون عوضا من الاسم نحو لَا وقَدْ والسين وسَوْفَ نحوَ قولك قد عرفت أنْ لا يقومُ زيدٌ وأنْ سيقومُ زيدٌ وأنْ قد قام زيدٌ ومنه قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وقوله أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ قَوْلًا فمنهم من يجعل هذه الاشياء عوضا من الاسم ومنهم من يجعلها عوضا عن توهينها بالحذف وإيلاءها ما لم يكن يليها من الافعال قبلُ والآيات التى أوردها شواهدُ على الاحكام التى ذكرها فامّا قوله تعالى فى يس وإنْ كلّ لما جميع لدينا محضرون فكلٌّ رفع بالابتداء لا أعلمُ فى ذلك خلافًا وامّا التى فى سورة هُود فقد قُرِئَ وإنْ كلٌّ بالرفع وإنْ كلًّا بالنصب وقد تقدّم الكلام عليها وقد قرئ لَمَّا بالتشديد ويحتمل ان تكون لَمَّا بمعنى الّا للاستثناء نحوَ قولهم عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبَك يريد إلّا ضربتَ كاتبَك وإنْ نافية والتقدير وما كلٌّ الّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ويجوز ان تكون إن المخفّفة من الثقيلة ولَمَّا بمعنى الّا وهى زائدة لانّ الّا تُستعمل زائدةً نحوَ قول الشاعر

* أَرَى الدَّهْرَ الّا مَنْجَنُونًا بأَهْلِهِ * وما صاحبَ الحاجات الّا معذَّبًا *

وامّا قول الشاعر * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * البيتَ ذكره محمّد بن القسم الأنبارىّ عن الفرّاء الشاهدُ فيه اعمال أَن المخفّفة فى الظاهر لان الكاف فى موضع نصب وقد حكى بعضُ اهل اللغة أظنُّ أَنْكَ قائمٌ وأحسبُ أَنْهُ ذاهبٌ وقال الشاعر

* بأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ * وأَنْكَ هناك تكون الثِمالَا *

وهو قليل شاذّ واما قوله * بالله ربّك إن قتلت الخ * فانشده الكوفيون شاهدًا على إيلاء إن المكسورة فعلًا من غير الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر وقد انشده ابن جنّى فى سرّ الصناعة * شَلَّتْ يمينُك انْ قتلتَ لَمُسْلِمًا * ومثله ما حُكى عن بعض العرب إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ والبيت شاذّ نادرٌ وهو من ابيات لعاتكة وقبله

* يا عمرو لو نَبَّهْتَه لَوجدتَه * لا طائشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا اليَدِ *

وكذلك الحكاية وقال الفرّاء هو كالنادر لان العرب لا تكاد تستعمل مثلَ هذا الّا مع فعل ماض وذلك انّ إن المخفّفة لمّا تُشاكل التى للجزاء استوحشوا ان يأتوا بها مع المضارع ولا يُعْمِلوها فيه فأتوا بها مع لفظ الماضى لانها لا تَعمَل لها فيه فلذلك كانت هنا كالنادر ثمّ أَعْلَمَك انّ أَنْ اذا وليها الاسم وأُلغيت عن العمل ظاهرًا لا يأتون بعوضٍ نحوَ علمت أَنْ زيدٌ قائمٌ والتقدير أنّه زيدٌ قائمٌ ومنه

والاخر اتّصال الصلة بالموصول الا ترى انّ ما بعد المفتوحة صلةٌ لها فلمّا قوى مع الفتح اتّصالُ انّ بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدّر محذوف تعمل فيه ولمّا ضعُف اتّصال المكسورة بما بعدها جاز اذا خُفّفت أن تُفارِق العمَلَ وتخلُص حرفَ ابتداء ووجهٌ ثانٍ انها اذا كانت مفتوحة لم تقع اوّلا فى موضع الابتداء فيُجْعَلَ ما يليها مبتدأً وتُلْغَى هى كانْ اذا كسرتها وخفّفتَ لان المكسورة تدخل على المبتدإ وتؤكّده ومعنى الجملة باقٍ فاذا أُلغيت ولم تعمل فيما بعدها فالمبتدأُ واقعٌ موقعَه وليس كذلك المفتوحة لانها وإن كانت تدخل على المبتدإ الّا انّها تُحيل معنى الجملة الى الافراد وتكون مبنيّة على ما قبلها فلو أُلغيت لَوقع بعدها الجملة وليس ذلك من مواضع الجُمَل، ثمّ نعود الى تفسير هذا الفصل من كلامه حرفًا حرفًا وإن كنّا قد بيّنّا قوله وتخفّفان فيبطل عملهما يريد ظاهرًا الّا ان المفتوحة لا يبطل عليه جملةُ عملها بالكلّيّة فاذا أُلغى عملها فى الظاهر كانت مُعْمَلةً فى الحكم والتقدير لما ذكرناه من الفرق بين المكسورة والمفتوحة قوله ومن العرب من يُعْمِلها يريد فى الظاهر نحوَ قوله * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * انما ذلك فى إن المكسورة على ما ذكرنا على أن الكوفيين قد ذهبوا الى انه لا يجوز اعمال إن الخفيفة النصبَ فى الاسم بعدها واحتجّوا بأنّه قد زالت المشابهةُ بينها وبين الفعل بنقص لفظها وما ذكرناه من النصوص يشهد عليهم وقوله وتلزم المكسورةَ اللامُ فى خبرها قد ذكرنا ان هذه اللام هى لام التأكيد التى تأتى فى خبر المشدّدة وليست لامًا غيرها أُتى بها للفصل يدلّ على ذلك دخولها مع الاعمال فى إنّ زيدا لقائمٌ ولو كانت غير مؤكّدة لم تدخل الّا عند الحاجة اليها وهو الفصلُ فدخول اللام كان للتأكيد وامّا لزومها الخبرَ فكان للفصل فاعرفه قوله والمفتوحة يُعوَّض عمّا ذهب منها احد الاحرف الاربعة حرفِ النفى وقَدْ وسَوْفَ والسين فانّه أطلق اللفظ وفيه تفصيلٌ وذلك انه لا يخلو بعد التخفيف من ان يليها اسمٌ او فعل فإن وليها اسمٌ لم تحتج الى العوض لانها جاءت على مقتضى القياس فيها وذلك نحو قوله * فى فتية كسيوف الهند الخ * والمراد أنّه هالك فالهاء مضمرة مرادة وهالكٌ مرفوعٌ لانه خبر مقدّم والتقدير كلُّ من يحفى وينتعل هالكٌ ومن ذلك قوله تعالى وَٱلْخَامِسَةُ أَنْ غَضَبُ ٱللَّهِ عَلَيْهَا وَٱلْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ فيمن قرأ بتخفيف النون والرفع والمراد أنّهُ غَضَبُ اللهِ عليها ولا يجوز ان تكون أنْ بمعنَى أَىْ كالّتى فى قوله تعالى وَٱنْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا قال سيبويه لانّها لا تأتى الّا بعد كلام تامّ وليس الخامسة وحدها بكلام تامّ فتكونَ بمعنَى أَىْ فامّا اذا وليها فعلٌ أُتى بالعوض كانّهم استقبحوا ان تلى أَن المخفّفةُ الفعلَ

كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ المعنى لَعليها حافظٌ ومَا زائدةٌ ومنه قوله تعالى وإن كلّ لما جميع لـديـنـا محضرون اى لَجميعٌ لدينا محضرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين وقال وإن نظنّك لمن الكاذبين ولا تكون هذه الافعال الواقعة بعدها الّا من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر لانّ انّ مختصّةٌ بالمبتدإ والخبر فلمّا أُلغيت ووليها فعلٌ كان من الافعال الداخلة عـلـى المبتدإ والخبر لانّها وإن كانت افعالا فهى فى حكم المبتدإ والخبر لانها انما دخلت لتعيين ذلك الخبر او الشكّ فيه لا لإبطال معناه وقد اجاز الكوفيون وقوعَ ايِّ الافعال شئت بعدها وأنشدوا * بالله ربّك ان قتلت الخ * وذلك شاذّ قليل وامّا إعمالها مع التخفيف فنحوُ انْ زيدًا منطلقٌ حكى سيبويه ذلك فى كتابه قال حدّثنا مَن نَثِقُ به انّه سمع من العرب وقُرّاء اهل المدينة وإنْ كلّا لما جميعٌ لدينا محضرون يُجْرونها على اصلها ويشبّهونها بفعلٍ حُذف بعض حروفه وبقى عملُه نحـوِ لم يَكُ زيد منطلقا ولم أُبَلْ زيدا والاكثرُ فى المكسورة الالغاء قال سيبويه وامّا أكثرُهم فادخلوها فى حروف الابتداء بالحذف كما ادخلوها فى حروف الابتداء حين ضمّوا اليها مَا فى قولك انّما زيدٌ اخوك واذا أُعْمِلت لم تلزمها اللام لان الغرض من اللام الفصل بين إن النافيةِ وبين التى للإيجاب وبالاعمال يحصل الفرقُ وإن شئت ادخلت اللام مع الاعمال فقلت إنْ زيدًا لقائمٌ واهل الكوفة يذهبون الى جواز اعمال ان المخفّفة ويرون انها فى قولهم إنْ زيدا لَقائمٌ بمعنى النفى وإنْ واللام بمعنَى الّا فالمعنى ما زيدٌ الّا قائمٌ والصواب مذهب البصريين لانه وإن ساعَدَهم المعنى فانّه لا عَهْدَ لنا باللام تكون بمعنَى الّا ولو ساغ ذلك ههنا لجاز ان يقال قام القوم لَزيدا على معنَى الا زيدا وذلك غير صحيح فاللام هنا المؤكّدة دخلت لمعنى التأكيد ولزمتْ للفصل بينها وبين ان التى للجحد والذى يدلّ على ذلك انـهـا تدخل مع الاعمال فى نحوِ إنْ زيدا لَقائمٌ وإن لم يكن ثمّ لبسٌ وامّا المفتوحة فاذا خُفّفت لم تُلْغَ عن العمل بالكلّيّة ولا تصير بالتخفيف حرفَ ابتداء انما ذلك فى المكسورة بل يكون فيها ضمير الشأن والحديثِ نحوَ قوله تعالى أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وقوله علم ان سيكون منكم مرضى والمراد أنّهُ اى أنّ الامر والشأن وهو الجيّد الكثير فإن لم يكن فيه ضميرٌ أعملته فيما بعده نحوَ قوله * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * فالكاف فى موضعِ نصبِ اسمِ أَنْ قال سيبويه وليس هذا بالجيّد ولا بالكثير كالمكسورة يعنى إعمالها ظاهرًا فيما بعدها وانما اجازوا فى أَن الاضمارَ من قبل انّ اتّصال المكسورة باسمها وخبرها اتّصالٌ واحدٌ واتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان لان احدهما اتّصالُ العامل بالمعمول

فصـــل ٥٢٥

قال صاحب الكتاب وتُخفَّفان فيبطل عملُهما ومن العرب من يُعْمِلهما والمكسورةُ اكثرُ إعمالاً ويقع بعدهما الاسمُ والفعلُ والفعلُ الواقع بعد المكسورة يجب ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر وجوّز الكوفيّون غيرَه وتلزم المكسورةَ اللامُ فى خبرها والمفتوحةُ يُعوَّض عمّا ذهب منها احدُ الاحرف الاربعة حرفِ النفى وقَدْ وسَوْفَ والسينِ تقول إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ وقال تعالى وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ وقُرِئ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ على الإعمال وانشدوا

* فلَوْ أَنْكِ فى يومِ الرَّخاء سأَلْتِنى * فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنتِ صَدِيقُ *

وقال تعالى وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ ٱلْغَافِلِينَ وقال وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَاذِبِينَ وقال وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وانشد الكوفيون

* باللهِ رَبِّكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا * وَجَبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ *

ورَوَوْا إنْ تَزِينك لَنَفْسُكَ وإنْ تَشِينك لَهِيَهْ وتقول علمتُ أَنْ زيدٌ منطلقٌ والتقديرُ أنّه زيدٌ منطلقٌ وقال تعالى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ وقال

* فى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا * أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ *

وعلمتُ أَنْ لا يخرجُ زيدٌ وأَنْ قد خرج وأَنْ سَوْفَ يخرجُ وأَنْ سَيخرجُ قال الله تعالى أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ وقال عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ،

قال الشارح اعلم ان الحذف والتغيير فى الحروف ممّا يأباه القياسُ وقد جاء ذلك قليلا وأكثرُه فيما كان مضاعفا من نحو أَنَّ واخواتها ورُبَّ ولم يأت فى ثُمَّ لانه انما ساغ فيما ذكرنا لثقل التضعيف مع شَبَهِها بالافعال من جهة اختصاصها بالاسماء وليس ذلك فى ثُمَّ فامّا أَنَّ فهى على ضربَيْن مكسورة ومفتوحة وقد جاء التخفيف فيهما جميعا فامّا المكسورة اذا خُفِّفت فلك فيها وجهان الإعمال والإلغاء والالغاء فيها اكثر وذلك لانها وإن كانت تعمل بلفظها وفتحِ آخرِها فهى اذا خُفِّفت زال اللفظ ولا يلزم مثلُ ذلك فى الفعل اذا خُفِّف بحذف شىء منه لان الفعل لم يكن عملُه للفظه بل لمعناه فاذا أُلْغِيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسمُ والفعلُ ويلزمها اللامُ فصلًا بينها وبين ان النافية اذ لو قلت إنْ زيدٌ قائمٌ لَٱلْتبس الايجابُ بالنفى فمثالُ الاسم قولك إنْ زيدٌ لَقائمٌ ومثاله قوله تعالى إِنْ

يكون المراد التقديم والتأخير ويكون المعنى الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليومِ الآخر منهم فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى مبتدأٌ وخبرُه هذا الظاهر ويجوز ان يكون الظاهر خبرَ انّ يكون فى النيّة مقدّما ويكون الصابئون والنصارى رفعا بالابتداء كانّه كلامٌ مستأنَفٌ والمراد والصابئون والنصارى كذلك على حدّ قوله

* غداةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَدائفِ والخَمْرُ *

اى والخمرُ كذلك وهو كثيرٌ فامّا قول الشاعر * وإلّا فاعلموا الخ * البيت لبِشْر بن ابى حازم والشاهد فيه رفع بغاة على خبرِ أَنَّ والنيّةُ به التقديم ويكون أَنْتُمْ ابتداءً مستأنَفًا وخبرُه محذوف دلّ عليه خبرُ أَنَّ ويجوز ان يكون خبرُ أَنَّ هو المحذوف وبغاةٌ الظاهرُ خبرَ انتم وساغ حذفُ الاوّل لدلالة الثانى عليه والبُغاة جمعُ باغٍ وهو الباغى بالفَساد وأَراه من بَغَى الجُرْحُ اذا وَرِمَ وتَرامى الى فسادٍ والشِقاق الخِلاف وأصله من المَشقّة كانّ كلّ واحد منهما يأتى بما يشقّ على الاخر او من الشِقّ وهو الجانب كانّ كلّ واحد يكون فى شِقٍّ غيرِ شقّ الاخر ؞

فصل ٥٢٤

قال صاحب الكتاب ولا يجوز إدخالُ انّ على أَنَّ فيقالَ إنّ أنّ زيدا فى الدار الّا اذا فُصل بينهما كقولك إنّ عندنا أنّ زيدا فى الدار ؞

قال الشارح قد تقدّم الكلام على أَنَّ المفتوحة وأنّها لا تقع اوّلا ولا تكون الّا مبنيّة على كلام ولا تدخل انّ المكسورةُ عليها وإن كانت فى تقديرِ اسم مفرد لاتّفاقهما فى المعنى وهم لا يجمعون بين حرفَىْ معنًى بمعنى واحد فاذا اريد ذلك فصلوا بينهما فقالوا انّ عندنا أنّ زيدا فى الدار فأنّ واسمها وخبرها فى تأويلِ اسمِ انّ والظرفُ خبرٌ واذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام وانّ مع تبايُنِ لفظَيْهما فلَأن لا يجمعوا بين انَّ المكسورة والمفتوحة مع اتّحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أَوْلى وربّما أَوهم اجتماعُ انّ المكسورة والمفتوحة تقصيرَ احداهما عن تفخيم المعنى وليس الامر كذلك اذ اللام تُفخّم المعنى اذا قلت لَزيدٌ خيرٌ منك كما تفخّم انّ فى قولك إنّ زيدا خيرٌ منك فسبيلُ اجتماعهما فى الكلام سبيلُ اجتماع انّ واللام وليس كذلك التأكيدُ لتمكين المعنى نحوِ زيدٌ زيدٌ او لإزالة الغلط فى التأويل نحوِ أتانى القومُ كلُّهم اجمعون ؞

* فمَن يَكُ أَمْسَى فى المدينة رَحْلُه * فإنّى وقيّارٌ بها لَغريبُ *

والمراد فإنّى لَغريبٌ بها وقيّارٌ ايضا فانّك لو عطفت على الموضع قبل التمام لَاستحال اذ الخبر قد يكون خبرا عن منصوبٍ ومرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان فيجىء من ذلك ان يعمل فى الخبر عاملان مختلفان وهذا محالٌ وقد أجاز ذلك الكوفيون فامّا ابو الحسن من اصحابنا والكسائىّ فأجازاه مطلقًا على كلّ حال سواءٌ كان يظهر فيه عملُ العامل او لم يظهر نحوَ قولك إنّ زيدا وعمرٌو قائمان وإنّك وبكرٌ منطلقان وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان ذلك انما يجوز اذا لم يظهر عملٌ نحوَ قولك إنّك وزيدٌ ذاهبان واحتجّوا لذلك بقوله تعالى إنّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فالصابئون رفعٌ بالعطف على موضعِ إنّ ولم يأت بالخبر الذى هو مَن آمن بالله وروى عن بعض العرب إنّك وزيدٌ ذاهبان وهذا نصٌّ على ما ذهبوا اليه ء

قال صاحب الكتاب وزعم سيبويه انّ ناسا من العرب يغلَطون فيقولون إنّهم اجمعون ذاهبون وإنّك وزيدٌ ذاهبان وذلك انّ معناه معنى الابتداء فيُرَى انّه قال هُمْ كما قال * ولا سابقٍ شيئًا * قال وامّا قولُه وَٱلصَّابِئُونَ فعلى التقديم والتأخير كانّه ابتدأ وَٱلصَّابِئُونَ بعدما مضى الخبرُ وانشد

* وإلّا فَٱعْلَموا أنّا وأنتم * بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ *

قال الشارح كانّه أخذ فى الجواب عن شُبَهٍ تَعلّق بها الخَصْمُ فامّا قولهم إنّهم اجمعون ذاهبون فشاهدٌ للزجّاج فى جوازِ حملِ النعت على موضعِ إنّ لان التأكيد والنعت مجراهما واحدٌ وقولهم إنّك وزيدٌ ذاهبان فشاهدٌ لمذهب الكوفيين فى جواز حمل العطف على موضع إنّ قبل الخبر وكذلك الآيةُ فحمل سيبويه قولهم إنّهم اجمعون ذاهبون على انه غلطٌ من العرب فقال وٱعلمْ انّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنّهم اجمعون ذاهبون وإنّك وزيدٌ ذاهبان ووجهُ الغلط انهم رأوا انّ معنَى إنّهم ذاهبون هُمْ ذاهبون فاعتَقد سقوط إنّ من اللفظ ثمّ عطف عليه بالرفع كما غلط الاخر فى قوله * ولا ناعبٍ الّا بِبَيْنٍ غُرابُها * فقدّر ثبوت الباء فى الاوّل اذ كانت الباء تدخل فى خبر لَيْسَ كثيرا ومثلُ الاوّل قوله تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ كانّه اعتقد سقوطَ الفاء فعطف عليه بالجزم لانه لولا الفاء لكان مجزوما وقال بعضهم إنّ وجه الغلط انّ لفظَ هُمْ المتّصلِ من انّهُمْ المنصوبِ الموضع قد يكون منفصلا مرفوعَ الموضع فجعل انّهُمْ فى تقديرِ هُمْ اجمعون وكذلك اعتَقد سقوطَ إنّ فى قولك إنّك وزيدٌ ذاهبان لان معناهما واحدٌ فاما قوله تعالى والصابئون فيحتمل امورا احدها ان

قال الشارح ويجوز العطف على موضع لٰكنّ بالرفع كما جاز فى انّ تقول لكنّ زيدا قائمٌ وعمرٌو ولٰكنّ لا تُغيّر معنى الابتداء فهى وسيلةُ انّ فى ذلك أكثرَها فى الامرِ أنّ فيها معنى الاستدراك والاستدراكُ لا يُزيل معنى الابتداء والاستئنافِ فجاز ان يُعْطَف على موضعها كانّ لانّ انّ انما جاز ان يعطف على موضعها دون سائرِ اخواتها لانها لم تُغيّر معنى الابتداء بخلافِ كانّ وليتَ ولعلّ ومن النحويين من لم يجز العطف على موضعِ لكنّ ويدّعى زوالَ معنى الابتداء لافادة معنى الاستدراك فيها والمذهب الاوّل لان الاستدراك ليس معنًى يرجع الى الخبر وانما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الاوّل الى كلام اخر وتدارُكه وذلك امرٌ لا يتعلّق بالخبر وقوله ولٰكنّ تشايع انّ فى ذلك يريد تُصاحِبها فى ذلك وتُتابِعها وهو من قولهم حَيّاكم اللهُ وأشاعَكم السلامَ اى أصحبَكم وأتبعَكم وقوله وقد أجرى الزجّاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الاسم المنصوب بانّ وذلك انّ سيبويه ومن يرى رأيَه كان يجوّز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوّز ذلك فى الصفة لو قلت إنّ زيدا العاقلُ فى الدار لم يجز عنده وتقول لا رجلَ ظريفٌ فى الدار فتصف المنفىّ على الموضع والفرقُ بينهما انّ لَا مع الاسم الذى دخلتْ عليه بمنزلة شىء واحد اذ قد بُنيا معًا كبناء خمسةَ عشرَ فى تركيب احدهما مع الاخر وليس كذلك اسمُ إنّ لانه منفصلٌ يدلّ على ذلك جوازُ تقديم الخبر اذا كان ظرفا كقولك إنّ فى الدار زيدا ولا يجوز مثلُ ذلك فى لا رجلَ للبناء فامّا جواز العطف على الموضع فلانّ المعطوف منفصلٌ من المعطوف عليه اذ ليس من اسمه وقد فصله حرفُ العطف منه والصفةُ من اسم الموصوف لانهما يرجعان الى شىء واحد وقد أجاز ذلك الزجّاج وغيره من النحويين وقاسه على العطف وحمل عليه قولَه تعالى قل انّ ربّى يقذف بالحقّ علّامُ الغيوب والمذهب الاوّل فامّا قوله تعالى علّامُ الغيوب فهو محمول على البدل من المضمر فى يقذف او على انه خبرُ مبتدإ محذوف اى هو علّامُ الغيوب او خبرٌ بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من المضمر فى الظرف والنيّةُ فى الاضافة الانفصال والمراد به الحال وقوله انما يصحّ الحمل على المحلّ بعد مضىّ الجملة فالمراد ان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لانه حملٌ على التأويل ولا يصحّ تأويل الكلام الّا بعد تمامه فعلى هذا تقول إنّ زيدا وعمرا منطلقان ولا يجوز الرفع فى عمرو بالعطف على الموضع لان الكلام لم يتمّ اذ الخبر متأخّر عن الاسم المعطوف ولكن لو قلت إنّ زيدا وعمرو منطلقٌ على التقديم والتأخير جاز كانّك قلت إنّ زيدا منطلقٌ وعمرٌو قال ضابئُ بن الحرث البُرْجُمىّ

عمل العامل والمراد وإنّ عمرا ظريفٌ فحذفت خبر الثانى لدلالة خبر الاوّل عليه وحكمُ المعطوف أن يجوز حذفُ خبره اذا وافق خبرَ الاوّل فإن خالفه لم يجز الحذف لانّه لا يدلّ عليه كما يدلّ على مُوافقه اذ الموافق له واحدٌ والمخالفُ اشياءُ كثيرةٌ فلا تصحّ دلالته على واحد بعينه كما تصحّ دلالته على ما وافقه ولا فرقَ بين ان يكون حرف العطف موجِبًا للثانى معنى الاوّل كالواو والفاء وثُمّ وغير موجب كلَا وبَلْ ونحوهما فاذا قلت قام زيدٌ لا عمرٌو فقد نفيتَ عنه القيامَ الذى أثبتّه للاوّل ولو اردت ان تنفى عن الثانى القيامَ لم يجز الّا ان تذكره وكذلك العطف ببَلْ اذا قلت إنّ بشرًا راكبٌ بل سعيدا فقد أثبتّ الركوب لسعيد ويكون المراد الاخبار بذلك عن الثانى وجَرْىُ الاوّل كالغلط ويجوز الرفع بالعطف على موضعِ إنّ لانها فى موضع ابتداء وتحقيقُ ذلك انّها لمّا دخلت على المبتدإ والخبر لتحقيق مؤدّاه وتأكيده من غير ان تُغيّر معنى الابتداء صار المبتدأُ كالملفوظ به وصار إنّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ فى المعنى واحدا فجاز لذلك الامران النصب والرفع فالنصبُ على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب ولانّ محلّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفع جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرًا ان ترفع المعطوف ليس بسديد لانّ إنّ وما عملت فيه ليس للجميع موضعٌ من الاعراب لانه لم يقعَ موقع مفرد وانما المراد موضعُ إنّ قبل دخولها على تقديرِ سقوط إنّ وارتفاعِ ما بعدها بالابتداء وهو شبيهٌ بقوله * ولا ناعِبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها * على توهّم دخول الباء فى المعطوف عليه اذ كان تقع فيه كثيرا كما تُوهّم سقوطُ إنّ ههنا فاما قوله * انّ الخلافة الخ * البيت لجرير والشاهد فيه رفع المكرمات حملاً على موضعِ إنّ لانها بمنزلة الابتداء لانها لم تُغيّر معناه فقدّرها محذوفةً كانّه قال الخلافةُ والنبوّةُ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارٌ والنصب جائز على اللفظ ؟

قال صاحب الكتاب وفيه وجهٌ اخرُ ضعيفٌ وهو عطفُه على ما فى الخبر من الضمير ؟

قال الشارح يريد ان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده ضعيفٌ قبيحٌ وقد تقدّمت قاعدةُ ذلك ؟

قال صاحب الكتاب ولكنّ تُشايع إنّ فى ذلك دون سائر اخواتها وقد اجرى الزَّجّاجُ الصفةَ مُجْرَى المعطوف وحمل عليه قولَه قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّامُ ٱلْغُيُوبِ وأباه غيرُه وانّما يصحّ الحملُ على المحلّ بعد مُضيّ الجملة فإن لم تمض لزمك ان تقول إنّ زيدا وعمرا قائمان بنصب عمرو لا غيرُ ؟

فصـــل ٥١٣

قال صاحب الكتاب وتقول علمتُ أنّ زيدا قائمٌ فاذا جئتَ باللام كسرتَ وعلّقتَ الفعل قال الله تعالى وَٱللّٰهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللّٰهُ يَشْهَدُ اِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وممّا يحكى من جُرْأَةِ الحَجّاج على الله أنّ لسانه سبق به فى مَقْطَعِ وَٱلْعَادِيَاتِ الى فتحة إِنّ فأسقطَ اللام ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ حقّ هذه اللام ان تقع صدرَ الجملة وانما أُخّرت لضرب من استحسان وهو ارادة الفصل بينها وبين أنّ لاتّفاقهما فى المعنى وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد فأُخّرت اللام الى الخبر لفظا وهى فى الحكم والنيّة مقدّمةٌ والموجودُ حكما كالموجود لفظا فلذلك تُعلِّق العاملَ مؤخَّرةً كما تُعلّقه اذا كانت مصدَّرةً فتقول قد علمت أنّ زيدا قائمٌ فتفتح أَنَّ لتعلُّقها بما قبلها فاذا أدخلت اللام علّقت العاملَ وأبطلت عمله فى اللفظ وأتيتَ بالمكسورة نحوَ قولك قد علمت انّ زيدا لَقائمٌ قال الله تعالى أَفَلَا يَعْلَمُ اذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ اِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ومن ذلك اذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللّٰهِ وَٱللّٰهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللّٰهُ يَشْهَدُ اِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فعلّق العامل فى ثلثة مواضع •والتعليقُ ضربٌ من الالغاء لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلّا والالغاء ابطال عمله بالكلّيّة فكلُّ تعليقٍ الغاءٌ وليس كلّ الغاء تعليقا ويحكى ان الحجّاج بن يوسف قرأ أنّ ربّهم بهم يومئذ خبيرٌ بفتح أَنَّ نظرًا الى العامل فلمّا وصل الى الخبر وجد اللام فأسقطها يعمُّدًا لِيقالَ انّه غالطٌ ولم يلحَن لان امر اللحن عندهم أشدُّ من الغلط وإن كان فى ذلك إقدامٌ على كلام الله تعالى ونُحْكَى هذه الحكاية عن بعض العرب وقيل انه ابن اخى ذى الرمّة فاعرفه ،

فصـــل ٥٢٣

قال صاحب الكتاب ولانّ محلَّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفعُ جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرا وإنّ بِشْرا راكبٌ لا سَعيدا او بل سعيدا أن ترفع المعطوفَ حملًا على المحلّ قال جَرِيرٌ

* إنّ الخِلافةَ والنُبُوّةَ فيهمِ * والمَكْرُماتُ وسادَةٌ أَطْهارُ *

قال الشارح تقول إنّ زيدا ظريفٌ وعمرًا فتعطف بالواو على لفظ زيد فجمعتَ بين الثانى والاوّل فــى

الّا انهم كرهوا الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد ففرقوا بينهما بأن خلّفوا اللام الى الخبر والثانى ان تدخل على الاسم اذا فُصل بينه وبين انّ بأن يكون الخبر ظرفا او جارّا ومجرورا ثمّ يُقدَّم على الاسم فحينئذ يجوز دخولها على الاسم وذلك نحو قولك إنّ فى الدار لزيدا وفى التنزيل انَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً وإنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً وإنَّ لَنَا لَأَجْرًا وإنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَى وإنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ لان الغرض قد حصل وهو الفصل بينهما بتقديم الخبر الموضع الثالث ان تدخل على معمول الخبر وذلك اذا تقدّم بعد الاسم نحو قولك إنّ زيدا لَطعامَك آكِلٌ فالطعامُ معمول الخبر الذى هو آكِلٌ ولمّا تقدّم عليه وقع موقع الخبر فجاز دخول اللام عليه لانه وقع موقعَ ما فى مَظِنّتها وهو الخبر فامّا قول الشاعر * انّ امرأ خصّنى الخ * هذا البيت انشده سيبويه لأبى زُبَيْد الطاءىّ والشاهدُ فيه دخول اللام على الظرف الذى هو عِنْدى والظرف يتعلّق بمكفور لكنّه لمّا تقدّم عليه حسن دخول اللام عليه والمعنى على التناءى لغيرُ مكفور عندى والمراد لا أجحدُ مودّةَ مَن وَدّنى غائبًا وذلك ان هذا الشاعر يمدح الوليد بن عُقْبَة وصف نعمةً اختصّه بها مودّةً على تَناءيه وبُعْدِه عنه ومن هذا المعنى قول الاخر

* فليس أَخى مَن وَدّنى رَأْىَ عَيْنِه * ولكنْ أخى مَن وَدّنى وهو غائبُ *

فإن قيل الظرف منصوب بمكفور مخفوضٍ باضافةِ غَيْر اليه ومعمولُ المضاف اليه لا يتقدّم على المضاف فالجواب عنه من وجهَيْن احدهما أنّه ظرفٌ والظروفُ قد اتُّسع فيها ما لم يُتّسع فى غيرها حتى أجازوا الفصلَ بها بين المضاف والمضاف اليه نحوَ * لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها * والمراد مَن لامَها اليوم والوجه الثانى أنّه انما جاز ذلك لانّ غَيْرًا فى معنَى لَا النافية فكانّه قال على التناءى لَعندى لا مكفورٌ وما بعد لَا ولَنْ ولَمْ من حروف النفى يجوز تقديمُ معمولِ منفيها عليها وعلى هذا أجازوا أنت زيدا غيرُ ضاربٍ ولم يجيزوا انت زيدا مثلُ ضاربٍ قال ولو اخّرت الفصلة فقلت آكِلٌ لَطعامَك او إنّ زيدا قائمٌ لَفى الدار لم يجز لان الفصلة تأخّرت عن الجملة وموضعُ اللام صدرُ الجملة وانّما أُخّرت الى الخبر وما يقع موقعَ الخبر فلا تؤخّر عن جميع الجملة رأسًا فيكون بمنزلة اطّراحها ولو قلت إنّ زيدا فى الدار لقائمٌ جاز لان اللام لم تتأخر عن الجملة لانها داخلةٌ على الخبر ومثلُه إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ فدخلت اللام الخبرَ مع تأخيرها عن معمولها وهو الجارّ والمجرور والظرف فاعرفه ء

اللام فى سائر اخواتها من كَأَنَّ ولَعَلَّ ولٰكِنَّ فلا تقول كانّ زيدا لَقائمٌ ولا لعلّ بكرا لَقادمٌ ولا لكنّ خالدا لَكريمٌ لان هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء ونقلته الى التشبيه والترجّى والاستدراك وهذه اللامُ لام الابتداء فلا تدخل الّا عليه او ما كان فى معناه وقد ذهب الكوفيون الى جواز هذه اللام فى خبرِ لٰكنّ واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر انشده حميد بن يحيى * ولكنّنى من حبّها لعميد * ويقولون لٰكنّ اصلها انّ زيدت عليها اللام والكاف وذلك ضعيف وذلك أنّا انما جوّزنا دخول اللام فى خبرِ انّ لاتّفاقهما فى المعنى وهو التأكيد وأنّها لم تُغيّر معنى الابتداء فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض فى نحوِ لَزيدٌ قائمٌ وأمّا لٰكنّ فقد أحدثت استدراكا وليس ذلك فى اللام والتأكيدُ وَفْقُ المؤكَّد فهى تُخالِفه بزيادةٍ او نقصٍ خرج عن التأكيد وامّا القول بانّها مركّبة فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه وأمّا البيت الذى انشده فشاذّ قليل وصحّةُ مَحْمَله على انّه اراد لٰكنِ الخفيفةَ فأتى بانّ بعدها والتقدير ولكنْ إنّنى فحذفت الهمزة تخفيفا وادّغمت النونُ فى النون فقيل وَلٰكنّنى على حدّ قوله تعالى لٰكِنَّا هُوَ ٱللّٰهُ والاصل لكن انا هو الله فحذف وادّغم ويجوز ان تكون اللام هنا زائدة مثلَ إنشاد بعضهم

* مَرُّوا عُجالَى فقالوا كَيْفَ صاحبُكم * قال الذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجهودَا *

ومن ذلك قوله تعالى الّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ بفتح أَنَّ فى قراءة سَعيد بن جُبَيْر فاللامُ ههنا زائدةٌ بمنزلة الباء مع الفاعل فى قوله تعالى وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا وقوله وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ولها اذا جامعتْها ثلثةُ مَداخِلَ تدخل على الاسم إن فُصل بينه وبين انّ كقولك إنّ فى الدار لَزيدا وقولِه تعالى إنَّ فى ذٰلكَ لَعِبْرَةً وعلى الخبر كقولك إنّ زيدا لَقائمٌ وقوله تعالى إنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ وعلى ما يتعلّق بالخبر اذا تَقدّمه كقولك إنّ زيدا لَطَعامَك آكِلٌ وإنّ عمرا لَفى الدار جالسٌ وقولِه تعالى لَعَمْرُكَ انَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ وقولِ الشاعر

* إنّ آمْرَأً خَصَّنى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ * على التَّنَاءى لَعِنْدِى غيرُ مكفورِ *

ولو اخّرتَ فقلت آكِلٌ لَطعامَك او غيرُ مكفورٍ لَعندى لم يجزْ لانّ اللام لا تتأخّر عن الاسم والخبر ٭

قال الشارح قوله ولها اذا جامعتها ثلاثة مداخل يعنى اذا جامعت اللامُ انّ اى اجتمعا فى كلام واحد ومَداخِلُ جمعُ مَدْخَل وهو المكان الذى يُدْخَل فيه وذلك فى الخبر والاسم وفضلة الخبر فمثالُ كونها فى الخبر إنّ زيدا لقائمٌ وقوله تعالى إنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ وإنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ وحقُّها الصدر

فصـــل ٥٤١

قال صاحب الكتاب ولكون المكسورة للابتداء لم تُجامِعْ لامُه الّا إيّاها وقوله * ولٰكنّنى من حُبّها لَعَمِيدُ * على انّ الاصل ولكنْ إنّنى كما انّ اصل قوله تعالى لٰكِنَّا هُوَ ٱللّٰهُ رَبِّى لٰكِنْ أَنَا ،

قال الشارح اعلم انه قد تدخل لام الابتداء فى خبر انّ مؤكِّدةً دون سائر اخواتها نحوَ قولك إنّ زيدا لقائمٌ وإنّ عمرا لأخوك قال الله تعالى إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ وحقّ هذه اللام ان تقع اوّلا من حيث كانت لام الابتداء ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام نحوَ قولك لَزيدٌ قائمٌ ونحو قوله تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ وقوله وَلَأَمَةٌ مُومِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَعَبْدٌ مُومِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وكان القياس ان تقدَّم اللام فتقول لَانّ زيدا قائمٌ فى انّ زيدا لَقائمٌ وانما كرهوا الجمع بينهما لانّهما بمعنى واحد وهو التأكيد وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد وذلك ان هذه الحروف انما أُتى بها نائبةً عن الافعال اختصارًا والجمعُ بين حرفَيْن بمعنى واحد يُناقض هذا الغرض وانما وجب اللام ان تكون متقدّمة على انّ ومجراهما فى التأكيد واحدٌ لأمرَيْن احدهما انّ انّ عاملةٌ وحقّ العامل ان يلى معمولَه واللامُ ليست عاملة والثانى انّ العرب قد نطقت بها نُطْقًا وذلك مع ابدال الهمزة هاءً فى نحو قولك لَهِنَّك قائمٌ انما اصلُه لاِنّك قائم لكنّهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلوها فى نحو هَرَقْتُ الماءَ وهَنَرْتُ الثَّوْبَ فلمّا زال لفظُ الهمزة دخلت مكانها الهاء وبتغيُّر لفظ انّ صارت كانّها حرفٌ اخر فسهل الجمعُ بينهما قال

* ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ علىّ كَرِيمُ *

وهذه اللام لا تدخل الّا فى خبرِ المكسورة لانها اختها فى المعنى وذلك من جهتَيْن احداهما انّ انّ تكون جوابا للقسم واللام يُتلقّى بها القسمُ والجهة الثانية انّ انّ للتأكيد واللام للتأكيد فلمّا اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما لاتفاق معنيَيْهما فان قيل فقد قرّرتم انّهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد فكيف جاز الجمع بينهما ههنا وما الداعى الى ذلك قيل انما جمعوا بينهما مبالغةً فى ارادة التأكيد وذلك أنّا اذا قلنا زيدٌ قائمٌ فقد أخبرنا بأنّه قائمٌ لا غير واذا قلنا إنّ زيدا قائمٌ فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكَّدًا كانّه فى حكم المكرّر نحوِ زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ فان أتيت باللام كان كالمكرّر ثلاثًا فحصلوا على ما ارادوا من المبالغة فى التأكيد واصلاح اللفظ بتأخيرها الى الخبر ولا تدخل هذه

يريد انّ اذا المكانيّةَ تكون على ضربين احدهما ان تكون ظرفا مبهما كحَيْثُ الّا انّ حَيْثُ يقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعل والفاعل وهذه لا يقع بعدها الّا المبتدأ والخبر لمكان المفاجأة اذ لا تصحّ مفاجأةُ الافعال والثانى ان تكون حرف ابتداء معناه المفاجأة فيقع بعدها ايضا المبتدأ والخبر فعلى هذا اذا كسرت انّ بعدها فقد وفّرتَ عليها ما تقتضيه من الجملة واذا فتحت أَنّ كانت مفردةً فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوف على ما ذكرنا وقد يجعلها بعضُهم بمعنى الحضرة والمكان فلا تقتضى جملةً فاذا وقع بعدها مفردٌ كان مبتدأ وكانت اذا الخبر نحوَ خرجتُ فاذا زيدٌ اى بحَضْرتى زيدٌ فاذا وقع بعدها الجملة كانت اذا من متعلّقات الخبر نحوَ خرجت فاذا زيدٌ قائمٌ اى بحَضْرتى زيدٌ قائمٌ فالظرفُ يتعلّق بقائم فاعرفه

فصـــل ٥٣٠

قال صاحب الكتاب وتكسرها بعد حَتّى التى يُبتدأ بعدها الكلامُ فتقول قد قال القومُ ذلك حتّى إنّ زيدا يقوله وإن كانت العاطفةَ او الجارّةَ فتحتَ فقلت قد عرفتُ أُمورك حتّى أنّك صالحٌ

قال الشارح حَتّى تكون على ثلثة اضرب تكون جارّةً بمعنى الغاية نحوَ قوله تعالى سَلَامٌ هِىَ حَتّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ وتكون عاطفة بمعنى الواو نحو قولك قام القومُ حتى زيدٌ اى وزيدٌ ويكون اعرابُ ما بعدها كاعرابِ ما قبلها وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلامُ فتقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعلِ والفاعل نحوُ قوله

* فَيَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنى * كأنّ أباها نَهْشَلٌ او مُجاشِعُ *

فأولاها الجملةَ من المبتدإ والخبر وتقول مَرِضَ حتى لا يَرْجُونه فتدخل على الفعل فإن وقعت انّ بعد حَتّى فإن كانت الجارّة او العاطفة لم تكن الّا المفتوحة نحوَ ما مَثّلَه من قوله عرفتُ أُمورَك حتى أنّك صالحٌ اى حتى صلاحَك لان حتى فى العطف لا يكون ما بعدها الّا من جنس ما قبلها والصلاحُ من جملة الامور وتقول فى الجارّة عجبتُ من أحوالك حتى أنّك تُفاخِرنى اى حتى المفاخرةِ اى الى هذه الحال وإن وقعتْ بعد التى للابتداء لم تكن الّا مكسورةً لانه موضعٌ تَعاقب عليه الاسم والفعل على ما ذكرنا فهو موضع جملة فاعرفه

وحاصلةٌ محذوفةٌ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون انّ فيه مكسورة وكلّ موضع يختصّ بأحدهما تكون مفتوحة فاذا ساغ فى موضع المكسورةُ والمفتوحةُ كان ذلك على تأويلَيْن مختلفَيْن فمن ذلك قولك اوّلُ ما أقولُ أَنّى أحمدُ اللّهَ إن شئت فتحتَ الفَ انّى وإن شئت كسرتَ فإن فتحتَ كان الكلام تامّا غيرَ مفتقرٍ الى تقديرٍ محذوفٍ فالكلام مبتدأٌ وخبرٌ فالمبتدأ اوّل وما بعده الى اقول من تمامه وهو حَدَثٌ لانّ أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف اليه وقد اضيف الى المصدر فكان فى حكم المصدر وأَنَّ المفتوحةُ واسمها وخبرها فى حكم الحدث اذ هى واسمها وخبرها فى تأويل مصدر من لفظ خبرها مضاف الى اسمها فكانّك قلت اوّلُ قولى الحمدُ لله واذا كسرت كان الخبر محذوفا ويكون اوّل مبتدأ وما بعده الى قوله اللّهَ من تمامه لان قوله إنّى احمدُ اللّهَ جملةٌ محكيّةٌ بالقول فهى فى موضع نصب به فيكون من تمام الكلام الاوّل والخبرُ محذوف والتقدير اوّلُ قولى كذا ثابتٌ او حاضرٌ والقول يعنى المَقُول والمراد اوّلُ مَقالى ومن ذلك مررت به فاذا أَنّه عبدٌ بالفتح والكسر فاذا فتحت اردت المصدر كانّك قلت فاذا العبوديّةُ واللُؤْمُ كانّه رأى نَوَى العبد واذا كسر كان قد رآه نفسَه عبدًا ويكون بمعنى الجملة كانّه قال فاذا هو عبدٌ قال الشاعر * وكنت ارى زيدا الخ * روى هذا البيت سيبويه بالفتح والكسر على ما تقدّم فالكسرُ على نيّة الجملة من المبتدإ والخبر لانّ اذا هذه يقع بعدها المبتدأ والخبر والتقدير فاذا هو عبدُ القفا فان قيل فقد قرّرتم انّ إنّ انما تُكْسَر فى كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل وههنا لا يقع الفعل انما يقع الاسم المبتدأ لا غير قيل اذا ظرفُ مكان فى الاصل دخله معنى المفاجأة فالدليلُ يقتضى اضافتها الى الجملة من المبتدإ والخبر او من الفعل والفاعل كما كانت حَيْثُ كذلك الّا انه لمّا دخلها معنى المفاجأة مُنعت من وقوع الفعل بعدها وذلك امرٌ عارضٌ فاذا وقعت انّ كانت المكسورة عملًا بالاصل وأمّا الفتح فى أَنَّ بعد اذا فى البيت فعلى تأويل المصدر المبتدإ والخبرُ عنه اذا كما تقول أمّا فى القِتال فتلْقائى العبوديّةُ ويجوز ان يكون فى موضع المبتدإ والخبرُ محذوفٌ والتقدير فاذا العبوديّةُ شأنُه ويكون اذا حرفا دالّا على معنى المفاجأة واذا كانت كذلك لم تكن خبرا ومعنى قوله عبد القفا واللهازم يعنى اذا نظرت الى قفاه ولهازمه تبيّنتَ عبوديّتَه ولؤمَه لانهما عُضْوان يصونهما الأحرارُ ويبذُلهما العبيدُ والأرذالُ فهما موضع الصَفْع واللَكْز واللِهْزِمَةُ مَضيغةٌ فى اصل الحَنَك الاسفل وقوله تكسر لتُوقِّر على ما بعد اذا ما يقتضيه من الجملة

الّا مبتدأة ومتى تَعاقب على الموضع الاسمُ والفعلُ لم يكن معمولا لعاملٍ لان العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول فاذا اختصّ المكانُ بأحد القبيلَيْن كان مبنيّا على ما قبله وكان معمولا له او فى حكم المعمول فلذلك يجب ان تكون المفتوحة لانها معمولةٌ لما قبلها اذ كانت فى حكم المصدر فاذا وقعت أنّ بعد لَوْلَا كانت المفتوحة من نحو قوله تعالى فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ وذلك انّ الموضع وإن كان جملةً من حيث كان مبتدأ وخبرا فإن الخبر لمّا لم يظهر عند سيبويه صار كانّ الموضع للمفرد من جهة اللفظ والاستعمال وإن كان فى الحكم والتقدير جملةً لانّ أَنَّ واسمها وخبرها اسمٌ مبتدأٌ والخبر محذوفٌ كما كان الاسم بعد لَوْلَا من نحوِ لولا زيدٌ لَأتيتُك والمراد لولا زيدٌ عندك او نحوُ ذلك لأتيتُك وامّا على مذهبِ من يرى انه مرفوعٌ بتقدير فعلٍ فالامرُ ظاهرٌ من حيث كان مفردا معمولا وأمّا اذا وقعت بعد لَوْ فتكون مفتوحة ايضا نحوَ قوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَٱتَّقَوْا وقوله وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ فعلى مذهب ابى العبّاس محمّد بن يزيد فانّها فاعلةٌ فى موضعِ مرفوع بفعل محذوف فاذا قال لو أَنَّ زيدا جاء لأكرمتُه فتقديره لو وقع مجىء زيد لأكرمتُه وهو رأى صاحب هذا الكتاب لان الموضع للفعل فاذا وقع فيه اسمٌ او ما هو فى حكم الاسم كان على إضمار فعلٍ وتقديرِه وكان السيرافىّ يقول لا حاجة هنا الى تقدير فعل ويجعلها مبتدأً وقد نابت عن الفعل اذ كان خبرها فعلا وأجاز لو أَنّ زيدا جاءنى ومنع لو أَنّ زيدا جآء وكذلك اذا وقعت بعد ظننتُ تكون مفتوحة لانها فى موضع المفعول فسيبويه يقول انّ أَنَّ واسمها وخبرها سدّت مسدَّ مفعولَىْ ظننتُ والاخفش يقول انّ أَنَّ وما بعدها فى موضع المفعول الاوّل والمفعولُ الثانى محذوفٌ فاذا قلت ظننتُ أنّك قائمٌ فالتقديرُ ظننتُ انطلاقَك كائنًا او حاضرًا٠

فصــل ٥١٩

قال صاحب الكتاب ومن المواضع ما يحتمل المفردَ والجملةَ فيجوز فيه إيقاعُ أَيّتهما شئتَ نحوُ قولك اوّلُ ما اقول أَنّى احمدُ اللّهَ إن جعلتَها خبرا للمبتدإ فتحتَ كانّك قلت اوّلُ مَقُولى حَمْدُ اللّه وإن قدّرتَ الخبر محذوفا كسرتَ حاكياً ومنه قوله

* وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيِّدًا * اذا أَنّه عبدُ القَفا واللَّهازِمِ *

تكسر لتَوَفّرَ على ما بعد إذا ما يقتضيه من الجملة وتفتح على تأويلِ حذف الخبر اى فاذا العُبوديّةُ

قدومك فلذلك قال تعاملها معاملة المصدر حيث تُوقِعها فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها وقوله لا تُصدَّر بها الجملة يريد انها اذا وقعت مبتدأةً فلا بدّ من تقديم الخبرِ عليها ولا تُصدَّر بالمبتدأة على قاعدة المبتدءآت فلا تقول أنّك منطلقٌ عندى وكذلك لو كانت مفعولة فانّك لا تُقدّمها لا تقول أنّك منطلقٌ عرفتُ تريد عرفت أنّك منطلقٌ وإن كان يجوز انطلاقَك عرفتُ وانّما لم تصدّر بها الجملة لامرَيْن احدهما لان انّ المكسورة وأَنّ المفتوحة مجراهما فى التأكيد واحدٌ الّا ان المفتوحة تكون عاملةً ومعمولا فيها فأُخّرت للايذان بتعلّقها بما قبلها ومُفارَقتها المكسورةَ التى هى عاملةٌ غيرُ معمول فيها وجوّزوا تقديم المكسورة لانها تتنزّل عندهم منزلةَ الفعل الملغى نحو أشهدُ لَزيدٌ قائمٌ وأعلمُ لَمحمّدٌ منطلقٌ والامر الاخر انها اذا تقدّمت كانت مبتدأةً والمبتدأ مُعَرَّضٌ لدخولِ إنّ عليه وكان يلزم ان تقول إنّ أنّ زيدا قائمٌ بلغنى فتجمع بين حرفَيْن مؤكِّدَيْن واذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام وإنّ لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظُهما فأَن يمنعوا الجمعَ بين إنّ وأنّ وهما بلفظ واحد كان ذلك اولى ٭

فصــل ٥١٨

قال صاحب الكتاب والذى يُميِّز بين موقعَيْهما انّ ما كان مَظِنّةً للجملة وقعتْ فيه المكسورةُ كقولك مفتتحا إنّ زيدا منطلقٌ وبعد قَالَ لانّ الجُمَلَ تُحْكَى بعده وبعد الموصول لانّ الصلة لا تكون الّا جملةً وما كان مظنّةً للمفرد وقعتْ فيه المفتوحةُ نحوَ مكان الفاعل والمجرورِ وما بعد لَوْلَا لانّ المفرد ملتزَمٌ فيه فى الاستعمال وما بعد لَوْ لانّ تقديرَ لو أنّك منطلقٌ لَانطلقتُ لو وقع انّك منطلقٌ اى لو وقع انطلاقُك وكذلك ظننتُ انّك ذاهبٌ على حذفِ ثانى المفعولَيْن والاصلُ ظننت ذَهابَك حاصلا ٭

قال الشارح لمّا كان معنَى انّ المكسورة مخالِفًا لمعنَى أَنّ المفتوحة اذ كانت المفتوحة تؤدّى معنى الاسم والمكسورة لا تؤدّى ذلك وكانت عواملُ الاسماء تعمل فى موضع المفتوحة اذ كانت فى تأويل الاسم ولا تعمل فى موضع المكسورة لانها فى تأويل الجملة وكان الخَطَأُ يكثر فى وقوع كلّ واحد منهما موقعَ الاخرِ لم يكن بدٌّ من ضابطٍ يُميِّز موضعَ كلّ واحد منهما فقال ما كان مظنّة للجملة وقعتْ فيه المكسورة وذلك بأن يتعاقب فى الموضع الابتداء والفعلُ فإن وقعت فى موضع لا يكون فيه الّا احدُهما كانت المفتوحة ولم يجز ان تقع فيه المكسورة لان المكسورة لا يعمل فيها عاملٌ ولا تكون

منطلقٌ وتقول بلغنى أنّ زيدا منطلقٌ وحَقٌّ أنّ زيدا منطلقٌ فلا تجد بُدّا من هذا الضَميم كما لا تجده مع الانطلاق ونحوِه وتُعامِلها معامَلةَ المصدر حيث تُوقِعها فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها فى قولك بلغنى انّ زيدا منطلقٌ وسمعتُ انّ عمرا خارجٌ وعجبتُ من طُولِ انّ بَكْرا واقفٌ ولا تُصدَّر بها الجملةُ كما تُصدَّر بأُختها بل اذا وقعتْ فى موقع المبتدإ التُزِم تقديمُ الخبر عليها فلا يقال أنّ زيدا قائمٌ حقٌّ،

قال الشارح يشير فى هذا الفصل الى فائدة انّ وأَنّ وطَرَفٍ من الفرق بينهما فامّا فائدتهما فالتأكيدُ لمضمون الجملة فانّ قول القائل انّ زيدا قائمٌ ناب منابَ تكرير الجملة مرّتَيْن الّا ان قولك انّ زيدا قائمٌ أَوْجَزُ من قولك زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ مع حصول الغرض من التأكيد فان ادخلتَ اللام وقلت انّ زيدا لَقائمٌ ازداد معنى التأكيد وكانّه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرّات وكذلك أَنّ المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة الّا ان المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها لان الجملة عبارةٌ عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه فلا فرق بين قولك انّ زيدا قائمٌ وبين قولك زيدٌ قائمٌ الّا معنى التأكيد ويؤيّد عندك ان الجملة بعد دخول انّ عليها على استقلالها بفائدتها انّها تقع فى الصلة كما كانت كذلك قبلُ نحوَ قولك جاءنى الذى انّه عالمٌ قال الله تعالى وَآتَيْنَاهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوٓءُ بِٱلْعُصْبَةِ أُولِى ٱلْقُوَّةِ وليست أَنّ المفتوحةُ كذلك بل تقلب معنى الجملة الى الافراد وتصير فى مذهب المصدر المؤكِّد ولولا ارادة التأكيد لكان المصدر أحقّ بالموضع وكنت تقول مكانَ بَلَغَنى أنّ زيدا قائمٌ بلغنى قيامُ زيد والذى يدلّك على انّ أَنّ المفتوحة فى معنى المصدر وأنّها تقع موقع المفردات أنّها تفتقر فى انعقادها جملةً الى شىء يكون معها ويُضَمّ اليها لانها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول فلا يكون كلاما مع الصلة الّا بشىء اخر من خبرٍ يأتى به او نحوِ ذلك فكذلك أَنّ المفتوحة لانها فى مذهب الموصول الّا انها نفسها ليست اسما كما كانت ٱلَّذِى كذلك الا ترى انها لا تفتقر فى صِلتها الى عائد كما تفتقر فى الاسماء الموصولات الى ذلك واذا ثبت انها فى مذهب المفرد فهى تقع فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومجرورةً مثالُ كونها فاعلةً قولك بلغنى أنّ زيدا قائمٌ فموضعُ أَنّ وما بعدها رفعٌ بانّه فاعلٌ كانّك قلت بلغنى قيامُ زيد ومثالُ كونها مفعولةً قولك كرهتُ أنّك خارجٌ اى خروجَك ومثال كونها مبتدأةً قولك عندى أنّك خارجٌ اى عندى خروجُك كما تقول عندى غلامُك وتقول فى المجرورة عجبت من أنّك قادمٌ اى من

وكذلك لَعَلَّ تقول لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ وان شئت لعلّما قام زيدٌ وانشد * أَعِدْ نَظَرًا يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا الخ * البيت للفرزدق والشاهد فيه قوله لعلّما اضاءت لمّا كفّها بمَا عن العمل أولاها الفعلَ الذى لم يلها قبلُ ولا تكون مَا ههنا بمعنَى ٱلَّذِى لان القوافى منصوبة ولا يجوز ان تكون لعلّ بمعنى الشأن وتكون مَا نافيةً والجار اسمها وأضاءت الخبر لانّ مَا لا يتقدّم خبرُها على اسمها والمعنى انهم اهل ذِلَّةٍ وضُعْفٍ لا يأْمَنون من يطرُقهم ليلًا فلذلك قيّدوا حمارَهم وأطفؤا نارَهم وعكسُ هذا المعنى قول الاخر

* وكلُّ أُناسٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهم * ونحنُ خَلَعْنا قَيْدَه فَهْوَ سارِبُ *

وامّا البيت الاخر الذى انشده وهو * تَحَلَّلْ وعالِجْ الخ * فهو لسُوَيْد بن كُراع العُكْلىّ والشاهد فيه قوله لعلّما انت حالمُ فانه أولى لعلّما المبتدأَ والخبرَ ولم يُعْمِلها فيهما لزوال الاختصاص وجعلها من حروف الابتداء كانّه يَهْزَأُ برجلٍ أوعده ويُهدِّده اى إنّك كالحالم فى وعيدك ويمينك فى مَضرّتى قال تَحَلَّلْ اى استثنِ وعالِجْ ذاتَ نفسك من ذهاب عقلك بتعاطيك ما ليس فى وُسْعك ومن ذلك لَيْتَمَا الالغاء فيها حسنٌ والإعمال احسنُ لقوّة معنى الفعل فيها وعدمِ تغيُّر معناها الا ترى ان الاستدراك والتشبيه والتمنّى والترجّى على حاله فى لكنّما وكانّما ولَيْتَمَا ولعلّما ولم يتغيّر كما يتغيّر فى انّما فامّا قوله

* قالت أَلَا ليتما هذا الحَمامُ لنا * الى حَمامتنا ونِصْفُه فَقَدِ *

البيت للنابغة الذُبْيانىّ والشاهد فيه قوله الا ليتما هذا الحمام لنا وأنّه قد رُوى على وجهين بالنصب والرفع فالنصبُ من وجهين احدهما على إعمالِ ليت على ما وصفنا لبقاء معناها والاخر ان تكون مَا زائدة مؤكّدة على ما ذكرناه وقد كان رُؤْبَةُ ينشده مرفوعا ورفعُه من وجهين احدهما ان تكون مَا موصولة بمعنى ٱلَّذِى وما بعدها صلةٌ والتقديرُ ألا ليت الذى هو الحمامُ على حدّ ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا والاخر على إلغاء ليت وكفّها عن العمل يصف زَرْقاء اليمامةِ بحدّة البَصَر وأنّها رأت حماما طائرا فأحصت عدّتها فى حال طَيَرانها ،

فصــل ٥١٧

قال صاحب الكتاب إِنّ وأَنّ هما تُؤَكِّدان مضمونَ الجلة وتُحقّقانه الّا انّ المكسورة الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها والمفتوحةُ تقلبها الى حكم المفرد تقول انّ زيدا منطلقٌ وتسكت كما سكتّ على زيدٌ

كافّةٌ لها عن العمل ويقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعل والفاعل وهى مكفوفةُ العمل على ما ذكرنا ومعناها التقليل فاذا قلت انّما زيدٌ بزّازٌ فأنت تُقلِّل امرَه وذلك انك تسلبه ما يُدّعى عليه غيرَ البَزّ ولذلك قال سيبويه فى إنّما سرتُ حتى ادخلها انك تُقلِّل وذلك أنّ إنّما زادت انّ تأكيدًا على تأكيدها فصار فيها معنى الحَصْر وهو إثبات الحكم للشىء المذكور دون غيره فإنّ معنَى إنّما اللّٰهُ إلٰهٌ واحدٌ اى ما اللّٰهُ الّا الٰهٌ واحدٌ نحوُ لا إلٰهَ الّا اللّٰهُ وكذلك انّما انت مُنْذِرٌ اى ما انت الّا منذرٌ ومن ههنا قال ابو علىّ فى قوله * انّما يُدافِع عن أحسابهم أنا او مِثْلى * والمراد ما يدافع عن احسابهم الّا أنا فأنَا ههنا فى محلّ رفع بانّه فاعلُ يدافع لا تأكيد الضمير فى الفعل ويجوز ان تجعل مَا زائدةً مؤكِّدةً على حدّ زيادتها فى قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةً وفَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ فلا يبطل عملها فتقول انّما زيدا قائمٌ كما تقول إنّ زيدا قائمٌ وأمّا المفتوحة فهى تُقدَّر تقديرَ المفردات وهى وما بعدها فى تأويل المصدر كما كانت أنّ كذلك فتفتحها فى كلّ موضع يختصّ بالمفرد نحوِ قوله تعالى يُوحَى إِلَىَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ فتفتح أنّما ههنا لانها فى موضع رفعٍ ما لم يسمّ فاعله ومن ذلك قول الشاعر

* أَبْلِغِ الحٰرِثَ بنَ ظالِمِ المُو * عِدَ والناذِرَ النُذُورَ عَلَيَّا *
* أَنَّمَا تَقْتُلُ النِيامَ ولا تَقْـتُلُ يَقْظانَ ذا السِلاحِ كَمِيَّا *

لا تكون أَنَّمَا ههنا ايضا الّا مفتوحة لانها فى موضع المفعول الثانى لأَبْلِغْ فهى فى موضع المصدر لان المراد أَبْلِغْه هذا القولَ والفرق بين أَنَّ وأَنَّمَا وإن كان كلّ واحد منهما مع ما بعده مصدرا أنّ أَنَّ عاملةٌ فيما بعدها وأَنَّمَا غير عاملة فقد كفّتْها مَا عن العمل وصار يليها كُلُّ كلام بعد ان كان يليها كلامٌ مخصوصٌ والفرق بين انّمَا وأَنَّمَا انّ انّمَا المكسورة اذا كُفّت بمَا كانت بمنزلةِ فعلٍ مُلْغًى لانها بمنزلة الفعل فاذا كُفّت بمَا لم يبق لها اسمٌ منصوبٌ فصارت بمنزلة الفعل الملغى نحوِ زيدٌ ظننتُ منطلقٌ وأَشهدُ لَزيدٌ قائمٌ وأَنَّمَا المفتوحةُ اذا كُفّت كانت بمنزلة الاسم ويجوز ان تكون مَا زائدةً مؤكِّدةً فتنصب ما بعدها على ما ذكرناه فى انّمَا المكسورة وكذلك سائر الحروف نحوُ لَكِنَّمَا وكَأَنَّمَا ولَيْتَمَا ولَعَلَّمَا تقول لكنّما زيدٌ قائمٌ قال الشاعر

* ولكنّما أَهْلِى بوادٍ أَنِيسُه * ذِئابٌ تَبغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ *

وأولاها المبتدأَ والخبرَ حين كفّها عن العمل وإن شئت قلت لكنّما قال زيدٌ فيليها الفعلُ والفاعلُ قال امرؤ القيس * ولكنّما أَسْعَى لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وكذلك كأنّما قال الله تعالى كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ

بعدها الكلامُ قال اللّه تعالى أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ وقال إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ ٱللّٰهُ وقال ابن كُرَاعَ

* تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وٱنْظُرَنْ * أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنتَ حالِمُ *

وقال

* أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا * أَضاءتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا *

ومنهم مَن يجعل مَا مزيدةً ويُعمِلها الّا انّ الإعمالَ فى كأنّما ولعلّما وليتما اكثرُ منه فى إنّما وأنّما ولكنّما ورُوِى بيتُ النابغة * قالت أَلَا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا * على الوجهين ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على هذه الحروف قبلُ مفصّلًا ونحن نُشير الى طَرَفٍ منه مُجْمَلًا فنقول هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشَبَهها بالفعل وذلك من وجهَيْن احدهما من جهة اللفظ والاخر من جهة المعنى فأمّا الذى من جهة اللفظ فبناؤُها على الفتح كالافعال الماضية وامّا الذى من جهة المعنى فمن قبل انّ هذه الحروف تطلب الاسماء وتختصّ بها فهى تدخل على المبتدإ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر لِما ذكرناه من شَبَه الفعل اذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وشُبّهت من الافعال بما تقدّم مفعوله على فاعله فاذا قلت إنّ زيدا قائمٌ كان بمنزلةِ ضرب زيدا عمرٌو وقد تدخل مَا على هذه الحروف فتكفّها عن العمل وتصير بدخول مَا عليها حروفَ ابتداء تقع الجملةُ الابتدائيّة والفعليّة بعدها ويزول عنها الاختصاص بالاسماء ولذلك يبطل عملُها فيما بعدها وذلك نحو قولك إنَّمَا وأَنَّمَا وكَأَنَّمَا ولَيْتَمَا ولَعَلَّمَا فأمّا إنّما وأَنّما فحكمُهما حكمُ إنْ وأَنْ تفتحها فى الموضع الذى تفتح فيه أَنْ وتكسرها فى الموضع الذى تكسر فيه إنْ فتقول حَسِبْتُكَ إنّما انت عالمٌ ولا تكون انّما ههنا الّا مكسورة لانه موضعُ جملةٍ ولا تقع المفتوحةُ ههنا لان المفتوحة مصدرٌ والمفعولُ الثانى من مفعولَىْ هذه الافعال ينبغى ان يكون هو الاوّل اذا كان مفردا وليس المصدر بالكاف فى حسبتك لان الكاف ضمير المخاطب وأَنّمَا المفتوحةُ مصدرٌ فهو غير المخاطب ومن ذلك قول كُثَيِّر

* أَرانى ولا كُفْرانَ للّهِ إنّما * أُواخِى من الإِخْوانِ كُلَّ بَخِيلِ *

فإنّمَا هنا لا تكون الّا المكسورة لانها فى موضع المفعول الثانى لأَرَى ولو فتح أَنَّمَا ههنا لم يستقم لِما ذكرناه وامّا قوله تعالى فى قراءة وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ بفتح أَنَّمَا فضعيفةٌ ممتنعةٌ على قياس مذهب سيبويه وقد اجازها الاخفش على البدل على حدّ قوله * فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ * فامّا إنَّمَا المكسورة فتقديرها تقديرُ الجمل كما كانت إنّ كذلك وما

* وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ * الّا اليَعافِيرُ والّا العِيسُ *

كلّ ذلك مخفوض باضمار رُبَّ وذلك انّه لا يخلو الانجرارُ من ان يكون بالحرف الجارّ او بحرف العطف اذ قد صار بدلا منه فلا يكون بحرف العطف لانه قد انجرّ حيث لا حرفَ عطف وذلك فيما تقدّم وفى قول الاخر

* فامّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عنّى * وينْزَغْكِ الوُشاةُ أُولو النِياط *
* فحُورٍ قد لَهَوْتُ بهنّ عِينٍ * نَواعِمَ فى المُروط وفى الرِياط *

الا ترى ان الفاء هنا ليست حرف عطف وانما هى جواب الشرط واذا كانت الفاء جواب إنِ الشرطيّة حصل الجرّ باضمار الحرف لا محالةَ ومن ذلك قولهم فى القسم فى الخبر لا الاستفهامِ فيما حكاه سيبويه اللهِ لأفعلنّ يريد بالله ثمّ حذف وحكى ابو العبّاس انّ رؤبة قيل له كيف أصبحتَ فقال خَيْرٍ عافاك اللهُ اى بخيرٍ فحذف الباء لوضوح المعنى ومن ذلك ما ذهب اليه بعض متقدّمى البصريين فى قوله عزّ وجلّ وَٱخْتِلَافِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيَاتٍ على تقديرِ فى لئلّا يلزم منه العطف على عاملَيْن وعليه حمل بعضهم قراءة حَمْزَة وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على تقديرِ وبالارحام لانّ العطف على المكنىّ المخفوض لا يسوغ الّا باعادة الخافض ومن ذلك قولهم لاهِ أبوك يريدون للهِ ابوك قال الشاعر

* لاهِ ابنُ عَمّك لا أفضلتَ فى حَسَبٍ * عَنّا ولا أنت دَيّانى فتَخْزُونى *

والمراد للهِ ابن عمّك وعَنْ هنا بمعنى عَلَى وتخزونى من قولهم خَزَوْتُه اى سُسْتُه فاللامُ المحذوفة لامُ الجرّ والباقية فاء الفعل يدلّ على ذلك فتحُ اللام ولو كانت الجارّة لكانت مكسورة وقد قالوا لَهْىَ ابوك فقلبوا العين الى موضع اللام وبُنى على الفتح لتضمُّنه لامَ التعريف كما بُنيت أَمْسِ كذلك يدلّك ان الثانية فاء الكلمة وليست الجارّة فتحُها وليس بعدها الفٌ ولامٌ ولامُ الجرّ مع الظاهر مكسورة فى اللغة الفاشية المعمول بها٠

ومن اصناف الحرف الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل

فصــل ٥١٦

قال صاحب الكتاب وهى إن وأَنّ ولٰكِنّ وكأَنّ ولَيْتَ ولَعَلّ وتلحقها مَا الكافّةُ فتعزلها عن العمل ويُبتدأ

في جميعِ ذلك أمثلتهم ولا تَقيس عليه فلا تقول في مررت بزيد مررت زيدا على انّه قد حكى ابن الأعرابيّ عنهم مررت زيدا وهو شاذّ ومن ذلك دخلت الدارَ فالمراد في الدار لانه فعلٌ لازمٌ وقد تقدّم الكلام عليه قبلُ وقد كثُر حذفها مع أَن الناصبة للفعل وأَنَّ المشدّدة الناصبة للاسم نحوَ أنا راغبٌ في أن ألقاك ولو قلت أن ألقاك من غير حرف جرّ جاز وكذلك تقول في المشدّدة أنا حريصٌ في أنّك تُحْسِنُ إليّ ولو قلت أنّك تحسن الىّ من غير حرف جرّ جاز ولو صرّحت بالمصدر فقلت أنا راغبٌ في لِقائك وحريصٌ في إحسانك الىّ لم يجز حذفُ حرف الجرّ كما جاز مع أَنْ وأَنَّ لانّ أَن وما بعدها من الفعل وما يتعلّق به والاسم والخبر ومتعلّقاته بمعنى المصدر فطال فجوّزوا معه حذف حرف الجرّ تخفيفًا كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة نحوَ قوله تعالى أَهَذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ولم يُجوِّزوا مع المصدر المحض فاعرفه ،

فصل ٥١٥

قال صاحب الكتاب وتُضمَر قليلا وممّا جاء من ذلك إضمارُ رُبَّ والباء في القَسَم وفي قول رُؤْبَةَ خَيْرٍ اذا قيل له كيف أصبحتَ واللام في لاهِ أَبوكَ ،

قال الشارح قد تقدّم القول على حروف الجرّ وانّها قد تحذف في اللفظ اختصارا واستخفافا اذا كان في اللفظ ما يدلّ عليها فتجرى لقوّة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مرادة في المحذوف منه ولذلك لا يُبْنَى الاسم المحذوف منه وهي في ذلك على ضربين احدهما ما يحذف ثمّ يوصَل الفعل الى الاسم فينصبه كالظروف اذا قلت قمت اليومَ وأنت تريد في اليوم ونحوُ اخترتُ الرجالَ زيدا واستغفرت اللّهَ ذنبي ونظائره والثاني ما يحذف ولا يوصل الفعل فيكون الحرف المحذوف كالمُثْبَت في اللفظ فيجرّون به الاسم كما يجرّون به وهو مثبتٌ ملفوظٌ به وهو نظير حذف المضاف وتبقية عمله نحوِ ما كلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً وكقوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارًا *

على ارادة كلّ ومن ذلك قول الآخر

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِي الحيوةَ من جَلَلِهْ *

اراد رُبَّ رسم دار ثمّ حذف لكثرة استعمالها ومن ذلك قوله * وبَلَدٍ مالُهُ مُوَزَّرْ * وقوله

رَجُلًا وقولِه * مِنّا الذى ٱخْتِيرَ الرِجالَ سَماحةً * وقولِه * أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَٱفْعَلْ ما أُمِرْتَ به * وتقول أستغفرُ اللّهَ ذَنْبِى ومنه دخلتُ الدارَ وتُحذف مع أَنَّ وأَنْ كثيرا مستمرًا ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الافعال المقتضية للمفعول على ضربين فعلٌ يصل الى مفعول بنفسه نحوُ ضربتُ زيدا فالفعلُ هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل الى المفعول الذى هو زيدٌ فنصبه لانّ فى الفعل قوّةً أفضت الى مباشَرة الاسم وفعلٌ ضعُف عن تجاوُز الفاعل الى المفعول فاحتاج الى ما يستعين به على تناوُله والوصول اليه وذلك نحوُ مررت وعجبت وذهبت لو قلت عجبت زيدا ومررت جعفرا لم يجز ذلك لضعف هذه الافعال فى العُرْف والاستعمال عن الافضاء الى هذه الاسماء فلمّا ضعُفت اقتضى القياسُ تقويتَها لتصل الى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها موصلةً لها اليها فقالوا مررت بزيد وعجبت من خالد وذهبت الى محمّد وخصّ كلُّ قبيل من هذه الافعال بقبيل من هذه الحروف هذا هو القياس الّا انهم قد يحذفون هذه الحروف فى بعض الاستعمال تخفيفا فى بعض كلامهم فيصل الفعلُ بنفسه فيعمل قالوا من ذلك اخترت الرجالَ زيدا واستغفرت اللّهَ ذنبًا وأمرت زيدا الخيرَ قال الله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا فقولهم اخترت الرجالَ زيدا اصله من الرجال لانّ اختار فعلٌ يتعدّى الى مفعول واحد بغير حرف الجرّ والى الثانى به والمُقدَّم فى الرتبة هو المنصوب بغير حرف جرّ فان قدّمت المجرور فلضربٍ من العناية للبيان والنيّةُ به التأخير قال الشاعر

* أمرتُكَ الخيرَ فَٱفْعَلْ ما أُمِرْتَ به * فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ *

والمراد بالخير فحذف حرف الجرّ وقال الاخر

* أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ * رَبَّ العِبادِ اليه الوَجْهُ فى العَمَلِ *

والمراد من ذنبٍ وهو فى البيت الاوّل اسهل منه ههنا لان الخَيْر مصدرٌ والمصدر مقدّرٌ بأَنْ والفعلِ وحرفُ الجرّ يحذف كثيرا مع أَنْ فساغ مع ما كان مقدّرا به واَمّا قوله

* ومِنّا الذى ٱخْتِيرَ الرجالَ سَماحةً * وَجُودًا اذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ *

فالبيت للفرزدق والشاهد فيه حذف مِنْ والمراد من الرجال فحُذف وعُدّى الفعل بنفسه وفى تقديم المفعول على المجرور بمِنْ دلالةٌ على انّه مفعول ثان وليس ببدلٍ اذ البدل لا يسوغ تقديمه يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوبِ الرياح وهى الزَعازِع وانما اراد زمن الشتاء لانه مَظِنّةُ الجَدْب وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لا بدّ من قَبُوله لانّك انما تنطق بلغتهم وتَحْتَذِى

على تقديرِ خلا بعضهم زيدا وما اتانى القوم عدا بكرا على معنَى عدا بعضهم بكرا كانّك قلت جاوز بعضهم زيدا فاذا دخلتْ مَا عليهما كانا فعلَيْن لا محالةَ وكانت مع ما بعدها مصدرا فى موضع الحال كانّك قلت مُجاوَزتَهم زيدا اى مُجاوِزين زيدا وخالين من زيد وتكون من قبيلِ رجع عَوْدَه على بَدْئه ونظائرِه ويكونان حرفين فيجرّان ما بعدهما نحوَ قولك أتانى القوم خلا زيدٍ ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز الخفض بخَلَا ولم يذكر احدٌ من النحويين الخفض بعَدَا الّا ابو الحسن الاخفش فانّه قرنها مع خلا فى الجرّ فاعرفه ٭

فصـــل ١٣٥

قال صاحب الكتاب وكَىْ فى قولهم كَيْمَهْ من حروف الجرّ بمعنَى لِمَهْ ٭

قال الشارح قد تقدّم القول فى كَىْ بما أغنى عن إعادته غيرَ أنّا نذكرها هنا لغةً تختصّ بهذا الفصل وذلك انّ كَىْ حرفٌ يُقارِب معناه معنى اللام لانها تدلّ على العلّة والغرض ولذلك تقع فى جوابِ لِمَهْ فيقول القائل لِمَ فعلتَ كذا فتقول ليكونَ كذا وهذا المعنى قريبٌ من قولك فعلت ذلك كَىْ يكونَ كذا لدلالتها على العلّة الّا انها تستعمل ناصبةً للفعل كأَنْ فلذلك تدخل عليها اللام فتقول جئت لِكَىْ تقومَ كما تقول لأَنْ تقومَ وقد تُستعمل استعمالَ حرف الجرّ فيُدْخِلونها على الاسم قالوا كَيْمَهْ والاصل مَا الاستفهاميّةُ فأَدخلوا عليها كَىْ كما يُدْخِلون اللام ثمّ حذفوا الالف وأَتوا بهاء السَكْت فى الوقف فقالوا كَيْمَهْ كما قالوا لِمَهْ فقال بعضهم انها حرفٌ مشترَكٌ تكون حرفا ناصبا للفعل كأَنْ وتكون حرفا جارّا فاذا قلت جئت لكى تقومَ كانت الناصبة للفعل لدخول اللام لان حرف الجرّ لا يدخل على مثله واذا قلت كَيْمَهْ كانت الجارّة لدخولها على الاسم فاذا قلت جئت كى تقوم من غير قرينة جاز ان تكون الناصبة للفعل وجاز ان تكون الجارّة ويكون النصبُ بتقديرِ أَنْ كما يكون كذلك مع اللام قال ابن السرّاج ويجوز ان تكون كَىْ حرفا ناصبا على كلّ حال وامّا دخولها على مَا فلشَبَهها باللام لتقارُب معنيَيْهما فاعرفه ٭

فصـــل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وتُحذف حروف الجرّ فيتعدّى الفعلُ بنفسه كقوله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

ان تكون حرف خفض قالوا وممّا يؤيّد كونها فعلا قولُهم حَاشَ بغير الف نحوُ قوله تعالى حَاشَ لِلّهِ فى قراءة الجماعة ما عدا ابا عمرو والحذفُ لا يكون فى الحروف الّا فيما كان مضاعفا نحوَ أَنَّ ورُبَّ وقد جاء فى الافعال كثيرا وفى الاسماء نحوَ غَدٍ ويَدٍ والذى حسّنه هنا كونُ الالف منقلبةً عن الياء والياءُ ممّا يسوغ حذفُه وممّا يؤيّد ذلك ما حكاه ابو عمرو وغيره ان العرب تخفض بها وتنصب حُكى عنهم اللّهُمَّ ٱغْفِرْ لى ولِمن سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبَغِ وهذا نصٌّ وابن الأصبغ بالصاد غير المعجمة والغين المعجمة كان يُسْتَبْطِعُ وقال الزجّاج حاشا للّه فى معنى بَراءةً للّه وهى من قولهم كنت فى حَشَى فلانٍ اى فى ناحيةِ فلان قال الشاعر * بأَىِّ الحَشَا أَمْسَى الخَلِيطُ المُبايِنُ * فاذا قال حاشى لفلانٍ فكانّه قال تَنحّى زيدٌ من هذا المكان وتباعد كما انّك اذا قلت تَنحّى من هذا المكان فمعناه صار فى ناحيةٍ منه اخرى والصواب ما ذهب اليه سيبويه وذلك انها لو كانت فعلا بمنزلةِ خَلَا وعَدَا لجاز ان تقع فى صلةِ مَا فتقول أتانى القومِ ما حاشى زيدا كما تقول ما خلا زيدا وما عدا عمرا فلمّا لم يجز ذلك دلّ انها حرفٌ وامّا قوله * وما أُحاشِى من الاقوام من احد * فيجوز ان يكون تصريفَ فعلٍ من لفظ حاشا الذى هو حرفٌ يُستثنى به ولا يقع الاستثناء بحَاشَى يُحاشِى فنزل حاشى يحاشى منزلةَ هَلَّلَ من لَا إِلٰهَ الّا اللّهُ وسَبْحَلَ من سُبْحانَ اللّهِ وحَمْدَلَ من الحمدُ للّه فيكون المراد انه لفظٌ بلَا اله الّا اللّه وسبحانَ الله والحمد لله وكذلك يكون التصرّف فى قوله أُحاشِى اى لا أستثنى بحاشا احدا وامّا دخول لام الجرّ فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل وامّا حذف الاخرِ منه فلضربٍ من التخفيف وطولِ الكلمة وكان الفرّاء من الكوفيين يزعم انّ حاشا فعلٌ لا فاعلَ له فاذا قلت حاشا للّه فاللام موصلةٌ لمعنى الفعل والخفضُ بها فاذا قلت حاشا اللهِ بحذف اللام فاللام مرادةٌ والخفضُ على إرادتها وهذا ضعيف عجيب ان يكون فعلٌ بلا فاعل وامّا قوله بانّ الخفض بها وتقديرها فضعيفٌ لان حرف الجرّ اذا حُذف لا يبقى عملُه الّا على نَدْرةٍ فاعرفه،

فصــل ٥١٤

قال صاحب الكتاب وعَدَا وخَلَا مرّ الكلامُ فيهما فى الاستثناء،

قال الشارح قد تقدّم الكلام فيهما ولا بدّ من تبنيةِ جملةٍ عليهما وذلك انهما يكونان فعلَيْن فينصبان ما بعدهما ويُضْمَر الفاعل فيهما ويجريان مجرَى لَيْسَ ولَا يَكُونُ فى الاستثناء فتقول أتانى القومُ خلا زيدا

انه ركّب صدره على عجزِ غيره وهذا البيت للجُمَيْح وهو مُنقِذ بن الطَمّاح بن قيس بن طَرِيف أورده المُفَضّل الضَبّىّ فى مفضّليّاته وأوّله

* يا جارَ نَضْلَةَ قد أَنَى لكَ أن * تَسْعَى بجارِكَ فى بنى هِدْمِ *
* متنظِّمين جِوارَ نَضْلَةَ يا * شاهَ الوُجوهُ لذلك النَظْمِ *
* وبنو رَواحَةَ ينظرون اذا * نَظَرَ النَدِىُّ بآنُفٍ خُثْمِ *
* حاشا ابى ثَوْبانَ إنّ أَبا * قابوسَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ *
* عمرِو بن عبد الله إنّ به * ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَتْمِ *

الشاهد فيه جرّ ابى ثوبان بحاشا وسببُ هذه الابيات ان نضلة بن الاشتر كان جارًا لبنى هدم ابن عَوْف فقتلوه غَدْرًا فنَعَى عليهم جميحٌ ذلك شاهت قَبُحت والشَوْهُ قُبْحُ الخِلْقة وقوله متنظّمين اى فى سِلْكٍ واحدٍ وبنو رَواحَةَ فَخِذٌ من بنى عَبْسٍ والنادى والنَدِىُّ المَجْلِس والمراد أَهْلُ الندىّ والآنُفُ الخُثْمُ العِراضُ ليست بشُمّ وقوله إنّ به ضِنًّا اى يضَنّ بنفسه عن الملحاة والشَتْمِ والمَلْحاةُ المَفْعَلة من لَحَوْتُ الرجلَ اذا أَلحَحتَ عليه باللائمة وعمرو بن عبد الله بدلٌ من أبا قابوس ومُنع قابوس من الصرف ضرورةً لما فيه من التعريف، ولم يَحْكِ سيبويه فى حاشا الّا الجرّ ولم يُجِز النصب بها وقد خالَفَه جماعةٌ من الفريقَيْن فى ذلك فذهب ابو العبّاس المبرّد وهو قول ابى عمرو الجَرْمىّ والاخفش الى انها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه نحوَ قولك أتانى القوم حاشا زيدٍ لان المعنى سِوَى زيدٍ وقد تكون فعلا من حاشَيْتُ فتنصب ما بعدها بمنزلة خَلَا وعَدَا لانك اذا قلت اتانى القوم وقع فى نفس السامع انّ زيدا فيهم فأردت ان تُخْرِج ذلك من نفسه فقلت حاشا زيدا اى جاوزَ مَن أتانى زيدا فيكون فى حاشا ضميرُ فاعل لا يُثنّى ولا يُجْمَع ولا يؤنّث وزيدٌ لم يأتك لانه استثناء من موجَبٍ وكذلك اذا قلت لقيت القومَ حاشا خالدا فخالدٌ لم تلقه واذا قلت ما مررت بالقوم حاشا خالدا فخالدٌ ممرورٌ به لانه استثناء من منفىّ والحجّة للقول بأنّها فعلٌ انها تتصرّف تصرُّفَ الافعال فتقول حاشَيْتُ أُحاشى كما تقول رامَيْتُ أُرامِى قال النابغة

* ولا أَرَى فاعلًا فى الناس يُشْبِهُهُ * ولا أُحاشِى من الأَقْوامِ من احدِ *

هذا استدلال ابى العبّاس قال فاذا قلت حاشا لزيدٍ فلا يكون حاشا الّا فعلا لانه لو كان حرفا لم يدخل على حرف مثله وكذلك حاشا لله فاذا استُعمل بغير لام جاز ان تكون فعلا فتنصب وجاز

التقى فى آخِرها ساكنان النون والذال فوجب التحريك لالتقاء الساكنين وخُصّت بالضمّ إتباعًا لضمّة الميم ولم يُعتدّ بالنون حاجزا لسكونه فإن لَقِىَ مُذْ ساكنٌ من كلمة بعدها ضُمّت نحوَ قولك لم أَرَه مُذُ الليلة ومُذُ الساعة وذلك اتباعًا لضمّة الميم واذا ساغ لهم الاتباعُ مع الحاجز فلأن يجوز مع عدم الحائل كان أَوْلى فإن شئت ان تقول إنّا لمّا اضطُررنا الى التحريك لالتقاء الساكنين حرّك بالحركة التى كانت له فى الاصل ولكونهما يكونان اسمَيْن ذُكرا فى الاسماء المبنية فاعرفه ؞

فصـل ٥١١

قال صاحب الكتاب وحاشَا معناها التنزيهُ قال

* حاشا أَبِى ثَوْبانَ إِنّ به * ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ *

وهو عند المبرّد يكون فعلا فى نحو قولك هَجَمَ القومُ حاشا زيدا بمعنَى جانَبَ بعضُهم زيدا فاعَلَ من الحَشَا وهو الجانِب وحكى ابو عمرو الشَّيْبانىُّ عن بعض العرب اَللّٰهُمَّ آغْفِرْ لى ولِمَن سمع حاشا الشَّيْطانَ وابنَ الأَصْبَغ بالنصب وقولُه تعالى حَاشَ لِلّٰهِ بمعنَى بَراءةً لِلّٰهِ من السُوء ؞

قال الشارح اعلم انّ حَاشَا عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما يجرّ حتّى ما بعده وفيه معنى الاستثناء فهو من حروف الاضافة يدخل فى باب الاستثناء لمضارَعةِ الّا بما فيه من معنى النفى اذ كان معناه التنزيه والبراءة الا ترى انك اذا قلت قام القوم حاشا زيدٍ فالمراد انّ زيدا لم يقم فَأُدْخِل حرف الجرّ هنا فى باب الاستثناء اذ كان معناه النفى كما ادخل لَيْسَ ولَا يَكُونُ وخَلَا وعَدَا لما فيها من معنى النفى فتقول أتانى القوم حاشا زيدٍ بمعنَى الّا زيدا فموضعُ حاشا ههنا نصبٌ بما قبله من الفعل يدلّ على ذلك انّه لو وقع موقعه اسمٌ كان منصوبا نحو غَيْرِ والفرقُ بينها اذا كانت استثناءً وبينها اذا كانت حرف اضافة غيرَ استثناء انها اذا كانت استثناء متضمّنةٌ لجملةٍ تُخْرِج منها بعضًا واذا كانت حرف اضافة فليست كذلك تقول حاشا زيدٍ أن ينالَه السُوء كانك قلت حاشاه نَيْلُ السوء ومَسُّ السوء وفيه معنى الاستقرار على طريق النفى كانّه قال حاشاه أن يستقرّ له مسُّ السوء الّا انه لكثرة الاستعمال كالمَثَل الذى لا يُغيَّر عن وجهه فامّا البيت الذى انشده وهو * حاشا ابى ثوبان الخ * هكذا انشده ابو العبّاس المبرّد والسيرافىّ وغيرهما من البصريين وفيه تخليطٌ من جهة الرواية وذلك

بُنيا على اصل فاسد وهو القول بالتركيب وقد أبطلناه مع ان اذ تضاف الى المبتدإ كما تضاف الى الفعل والفاعل فليس تقدير المحذوف فعْلًا بأَوْلى من ان يكون اسما مبتدأً واما قولهم انه يستعمل بعدها الفعل كثيرًا نحوَ ما رأيته مذ قَدِمَ ونحوِ ذلك فهو عندنا على حذفِ مضاف وذُو فى لغة طَيِّء تُوصَل بالفعل والفاعل كما توصل بالمبتدإ والخبر فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأَوْلى من ان يكون فعلا فتعيينُ الصلة مبتدأً وخبرا دون الفعل تحكُّمٌ مع ان حذف المبتدإ اذا كان صلةً وهو العائد قبيحٌ انما جاز منه أَلفاظٌ شاذّةٌ تُسْمَع ولا يُحْمَل عليها ما وُجِد عنه مندوحةٌ والصواب ما ذهب اليه البصريون من انّ ارتفاعه بأنّه خبرٌ والمبتدأُ مُنْذُ ومُذْ فاذا قلت ما رأيْته مذ يومان كانّك قلت ما رأيتُه مذ ذلك يومان فهما جملتان على ما تقدّم وانما قلنا انّ مُذْ فى موضع مرفوع بالابتداء لانه مقدّرٌ بالأَمَد والأمد لو ظهر لم يكن الّا مرفوعا بالابتداء فكذلك ما كان فى معناه وذهب الزجّاجىّ الى انّ مُذْ الخبر وما بعده المبتدأ واحتجّ بان معنًى مذ هنا معنى الظرف فاذا قلت ما رأيته مذ يومان كان المعنى بينى وبين لِقائه يومان فكما ان الظرف خبرٌ فكذلك ما كان فى معناه وله فى الرفع معنيان تعريفُ ابتداء المدّة من غير تعرُّض الى الانتهاء والاخر تعريف المدّة كلّها فاذا وقع الاسم بعدها معرفةً نحوَ قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ونحوه كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤيةُ وتعريفَه والانتهاء مسكوتٌ عنه كانّك قلت والى الآنَ ويكون فى تقديرِ جوابِ مَتَى واذا وقع بعده نكرةٌ نحوُ ما رأيته مذ يومان ونحوِ ذلك كان المراد منه انتظام المدّة كلّها من اوّلها الى آخرها وانقطاع الرؤية فيها كلّها فإن خفضت ما بعدها معرفةً كان او نكرةً كان المراد الزمان الحاضر ولم تكن الرؤية وقعت فى شىء منه والغالب على مُنْذُ الحرفيّةُ والخفض بها والغالب على مُذْ الاسميّة للنقص الذى دخلها اذ الاصل مُنْذُ ومُذْ مخففةٌ منها بحذف عينها والحذف ضربٌ من التصرّف وبابه الاسماء والافعال لتمكّنها ولحاقِ التنوين بها ولم يأت فى الحروف الّا فيما كان مضاعفا من نحو أَنَّ ورُبَّ وانّما قلنا ان مُذْ مخفّفة من مُنْذُ لانها فى معناها ولفظهما واحدٌ ولذلك قال سيبويه لو سمّيتَ بمُذْ ثمّ صغّرتها لقلت مُنَيْذٌ تردّ المحذوف وكذلك لو كسّرت لقلت أَمْناذٌ وهما مبنيّان حرفَيْن ويكونان اسمَيْن فاذا كانا حرفين فلا مقال فى بنائهما لان الحروف كلّها مبنيّةٌ واذا كانا اسمين فهما فى معنى الحرف وينوبان عنه فبُنْيا كبنائه وحقّهما السكون لان أصل البناء ان يكون على السكون فامّا مُذْ فجاءت على الاصل ولم يُوجَد فيها ما يُخْرِجها عن الاصل وامّا مُنْذُ فحقّها ايضا ان تكون ساكنة الآخر الّا انه

* فإنّ الماء ماء أبى وجَدّى * وبئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ *

ثمّ حذف الواو تخفيفًا وبقيت الضمّة تدلّ عليها والصواب ما ذكرناه من انها مفردة غير مركّبة عَمَلًا بالظاهر ونحن اذا شاهدنا ظاهرا يكون مثلُه اصلا قضينا بالشاهد وإن احتمل غيرَ ذلك اذا لم تقم بيّنةٌ على خلافه الا ترى ان سيبويه حكم على الياء فى سِيدٍ وهو الذئب بانّها اصلٌ وجعلها من باب فِيلٍ ودِيكٍ ولم يجعلها من باب رِيحٍ وعِيدٍ مع انه ليس لنا كلمةٌ مركّبة من س ى د عملًا بالظاهر فلا يجوز تركُ حاضرٍ متيقّنٍ له وجهٌ من القياس الى امرٍ محتمَلٍ مشكوكٍ فيه لا دليلَ عليه فامّا كسر الميم من منذ فلا دليل فيه لانه لغةٌ كالضمّ وإن كان الضمّ اشهرَ وممّا يُبْطِل قول الفرّاء انّ ذُو بمعنى الذى انما يستعملها بنو طيّء لا غير ومُنْذُ يستعملها جميع العرب فكيف يركّبون كلمةً يستعملها جميعُهم من كلمةٍ مختلَفٍ فيها بينهم واعلم انهم قد اختلفوا فى ارتفاع الاسم الواقع بعد مُنْذُ ومُذْ فذهب قوم من الكوفيين الى ان الاسم يرتفع بعدهما باضمار فعلٍ قالوا لان منذ مركّبة من مِنْ واذْ واذ تضاف الى الفعل والفاعل كثيرًا نحوَ قولك اذ قام زيدٌ واذ قعد بكرٌ ومنه قوله تعالى وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ وقوله وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ وقوله وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ فلذلك كان الاسم المرتفع بعدها بتقدير فعلٍ والمراد مذ مضى يومان ومذ مضت ليلتان قالوا ولذلك يُستعمل الفعل بعدها فتقول ما رأيته مذ وُجِـــد ومذ كان كذا وكذا باعتبارِ اذْ والخفضُ باعتبارِ مِنْ قالوا ولذلك كان الخفض بمُنْذُ اكثر منه بمُذْ لظهور نون مِنْ وذلك ضعيفٌ لأنّ منذ لابتداء الغاية فى الزمان فلا يقع بعدها الّا الزمان فاذا وقع بعدها فعلٌ فانّما هو على تقدير زمانٍ محذوفٍ مضافٍ الى الفعل فاذا قلت ما رأيتُه مذ كان كـــذا فالتقدير مذ زمانُ كان كذا فحذف المضاف واقيم الفعل مقامه خبرا ولذلك قال سيبويه وممّا يضاف الى الفعل قوله منذ كان كذا وليس مراده انّ مُذْ مضافةٌ الى الفعل لانّ الفعل لا يضاف اليه الّا الزمان فلو كانت اذْ مضافة الى الفعل لكانت اسما ومُذْ اذا كانت اسما لم تكن الّا مبتدأً ولذلك لم يُجِز ابو عثمان الاخبارَ عن مُذْ لان الاخبار عنها يجعلها خبرا ومُذْ لا تكون الّا مبتدأً وقال الفرّاء الاسم يرتفع بعد مُذْ بانّه خبرُ مبتدإٍ محذوف قال لأن منذ مركّبةٌ كما قدّمناه من مِنْ وذُو التى بمعنَى الذى وَٱلَّذِى توصَل بالمبتدإ والخبرِ وقد يحذف فى المبتدإ العائدُ والتقدير ما رأيته مذ هـــو يومان على نحو قولهم ما انا بالذى قائلٌ لك شيـــًٔا والمراد بالذى هو قائلٌ ومنه قوله تعالى تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ فى قراءةِ من رفع احسن وقوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ اى التى هى بعوضةٌ وهذان قولان

اقرب اليه من الذنابات وام اوعال رفعٌ بالابتداء وكَهَا الخبر والمحفوظ وامّ اوعال بالنصب ،

فصــل ٥١٠

قال صاحب الكتاب ومُذْ ومُنْذُ لابتداء الغاية فى الزمان كقولك ما رأيتُه مُنْذُ يومِ الجمعة ومُذْ يومِ السَّبْتِ وكونُهما اسمَيْن ذُكر فى الاسماء المبنيّة ،

قال الشارح وامّا مُذْ ومُنْذُ فيكونان اسمين ويكونان حرفين والفرقُ بينهما اذا كانت اسما وبينها اذا كانت حرفا من جهة اللفظ انها اذا كانت اسما رفعت ما بعدها واذا كانت حرفا جرّت ما بعدها ووجهٌ ثان من الفرق بينهما انها اذا كانت حرفا كانت متعلّقة بما قبلها وكان الكلامُ بها جملة واحدة واذا كانت اسما رفع ما بعدها نحوَ قولك ما رأيته مذ يومان كان الكلام جملتَيْن الجملةُ الاولى فعليّة والثانية اسميّة يصحّ ان تصدُق فى احداهما وتكذب فى الاخرى فهذا المعنى مستحيلٌ فيها اذا كانت حرفا لانها تكون حرف اضافة نحوَ زيدٌ قائمٌ فى الدار فهذا لا يجوز ان تصدق فى انه قائمٌ وتكذب فى انه فى الدار لانه خبرٌ واحدٌ وامّا الفرق بينهما من جهة المعنى فأنّ مُذْ اذا كانت حرفا دلّت على ان المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها نحوَ قولك زيدٌ عندنا مُذْ شهرٍ على اعتقادِ انها حرفٌ وخفضِ ما بعدها فالشهرُ هو الذى حصل فيه الاستقرارُ فى ذلك المكان بدلالةِ مُذْ على ذلك وامّا اذا كانت اسما ورفعتْ ما بعدها دلّت على المعنى الكائن فى نفسها نحوَ قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة فالرؤيةُ متضمّنةٌ مُذْ وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤيةُ وهو يوم الجمعة كانك قلت الوقتُ الذى حصلت فيه الرؤيةُ يومُ الجمعة وقد ذهب قوم من اصحابنا الى انهما لا يكونان الّا اسمَيْن على كل حال فاذا رفعا ما بعدهما كان التقدير على ما مرّ واذا خفضا ما بعدهما كانا فى تقدير اسمَيْن مضافَيْن وإن كانا مبنيَّيْن كقوله تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ الا ترى انّ لَدُنْ مضاف الى حكيم عليم وإن كان مبنيّا ومُنْذُ مركّبةٌ عند الكوفيين قال قوم منهم انها مركّبةٌ من مِنْ وإذْ وانما غُيّرا عمّا كانا عليه فى الإفراد بأن حُذفت الهمزة ووصلت مِنْ بالذال وضُمّت الميم فصارت مُنْذُ وفرقوا بذلك بين حال الافراد والتركيب والذى حملهم على ذلك قولُ بعض العرب فى مُنْذُ مِنْذُ بكسر الميم يدلّ ان الاصل مِنْ وذهب الفرّاء منهم الى انها مركّبة من مِنْ وذُو التى بمعنَى الّذِى وهى لغة طَىّء نحوُ قول الشاعر

* فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلُمَا بهم أَبَدًا دَواءُ *

فقد أدخل اللام على لام مثلِها ومع هذا لم يقل احدٌ ان اللام الثانية اسمٌ كما كانت مع الكاف فالجواب انه لم يثبت فى موضعٍ سوى هذا انّ اللام اسمٌ كما ثبت ان الكاف اسم واذا كان ذلك كذلك فإحدى اللامَيْن زائدة مؤكِّدة والقياسُ ان تكون الزائدة الثانية دون الاولى لان حكم الزائد ان لا يُبتدأ به وليست الكاف كذلك فانه قد ثبت انها اسمٌ فى مواضع منها قول الأعشى

* هل تَنْتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ * كالطَعْنِ يَهْلِكُ فيه الزَيْتُ والفُتُلُ *

فالكاف هنا اسم بمنزلة مِثْل لانها فاعلُ ينهى ولا يصحّ ان يكون الفاعل حرفًا وقد قيل انّ الفاعل ههنا موصوف محذوف والتقدير ولن ينهى ذوى شطط شىء كالطعن ثمّ حذف الموصوف وذلك ضعيف لانه لا يصلح حذفُ الموصوف الّا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه بحيث يعمل فيه عامل الموصوف والموصوف ههنا فاعلٌ والصفة جملةٌ فلا يصحّ حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل الى الجملة لان الفاعل لا يكون الّا اسما محضا فان قيل فما تصنع بقوله * فحُقَّ لِمِثْلِى يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ * فإنّ الفعل فيه مسندٌ الى فعلٍ محضٍ فهو يجزع قيل المراد أن يجزع وأَنْ والفعل مصدرٌ وهو الذى أُسند الفعل اليه لا الى الفعل نفسه فاما قوله * يضحكن عن كالبرد المنهمّ * البيتَ فالشاهد فيه قوله عن كالبرد فإدخال حرف الجرّ على الكاف دليلٌ على اسميّتها والمنهمّ المُذاب يصف نسوةً بصَفاء الثَغْر وأَنّ أسنانهنّ كالبرد الذائب لصفائها ورقّتها وذهب سيبويه ان هذه الكاف لا تدخل على مضمر تقول رأيتُ كزيد ولم يجز رأيت كَهُ وقال استغنوا عنه بمِثْلٍ وشِبْهٍ فتقول رأيت مثلَ زيد ومثلَه والمعنى فيهما واحدٌ ومثلُ ذلك فى حَتّى ومُذْ قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد وقد خُولف فى الكاف وحَتّى فأجازه قومٌ وقد احتجّ ابو بكر لامتناع الاضمار فى هذه الحروف بضُعْفِ تمكُّنها فى بابها لان الكاف تكون اسما وتكون حرفا ولا تضيفها الى مضمر لبُعْد تمكُّنها وضعفِ المضمر فامّا قوله

* نَحّى الذنابات شِمالًا كَثَبَا * وأُمُّ أَوْعالٍ كها او أَقْرَبا *

فالبيت للعجّاج والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر وحملُها فى ذلك على مِثْلٍ لانها فى معناها والذناباتُ موضع بعينه وأمّ اوعال هَضْبةٌ ففى نحّى ضميرٌ يعود الى حمار وَحْشىّ ذَكَرَه ومعنى نحّى مضى فى عَدْوه ناحيةً من الذنابات فكانه نحّاها عن طريقه شمالَه بالقرب من الموضع الذى عدا فيه وقوله كَهَا اى كالذنابات او أقربَ اليه منها وإن مال الى امّ اوعال صارت

الحُبَيّا موضعٌ جعل عَنْ اسما ولذلك ادخل حرف الجرّ عليه والفرق بينها اذا كانت اسما واذا كانت حرفا انّه متى اعتُقد فيها الاسميّةُ فأُدْخِل عليها حرف الجرّ وقيل جلست من عن يمينه كانت بمعنى الناحية ودلّت على معنًى فى نفسها وهو المكان كأنّك قلت جلست من ناحيةِ يمينها ومكانه واذا لم تُدْخِل عليها مِن فانّما تفيد أنّ اليمين موضعٌ لجلوسك على شرط الحرف واذا كانت اسما كانت هى الموضع وتقول أَطْعَمَه من جُوعٍ وعن جوعٍ فاذا جئت بِمنْ كانت لابتداء الغاية لانّ الجُوع ابتداء الاِطعام واذا جئت بعَنْ فالمعنى ان الاِطعام صرفُ الجوع لانّ عَنْ لِما عدا الشيء،،

فصل ٥٠٩

قال صاحب الكتاب والكاف للتشبيه كقولك الذى كزيدٍ اخوك وهو اسمٌ فى نحو قوله * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ * ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمِثْلٍ وقد شذّ نحو قوله * وأُمِّ أَوْعالٍ كَهَا او أَقْرَبا *،،

قال الشارح امّا الكاف الجارّة فمعناها التشبيه وهى ايضا تكون حرفا من الحروف الجارّة وتكون اسما بمعنى مِثْلٍ وذلك قولك انت كزيدٍ الكافُ حرف جرّ عند سيبويه وجماعةِ البصريين والذى يدلّ على ذلك انّها لا تقع موقع الاسماء وذلك فى الصلات نحو قولك مررت بالذى كزيد فالكاف هنا حرفٌ لا محالةَ ولذلك مثّل به صاحبُ الكتاب لان ذلك ليس من مواضع المفردات فان قلت فتكون الكاف اسما فى موضع رفعِ خبرِ مبتدإٍ محذوف والتقدير بالذى هو كزيدٍ على حدّ قولهم ما انا بالذى قائلٌ لك شيئًا والمراد بالذى هو قائلٌ قيل لا يحسن حملُه عليه اذ كان ذلك موضعَ قبحٍ لحذف العائد المرفوع فلمّا ساغ ان تقول مررت بالذى كزيد من غير قبحٍ وأجمعوا على استحسانه واستقباحهم مررت بالذى مِثْلُ زيد او مررت بالذى شِبْهُ جعفرٍ دلّ على ان الكاف حرف جرّ بمنزلته فى قولك مررت بالذى فى الدار وضربت الذى من الكرام بذلك استدلّ سيبويه وامّا التى فى تأويل الاسم فالتى تقع موقع الاسم المفرد كقول الشاعر * وصاليات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ * فدخول الكاف الاولى على الثانية دليلٌ انها اسمٌ وأنّ المعنى كمِثْلِ ما يؤثفين جَمَعَ بين الكاف ومثل وإن كان معناهما واحدا مبالغةً فى التشبيه وعُلم بدخول الاولى على الثانية انها ليست حرفا لان حروف الجرّ لا تدخل الّا على الاسماء فان قيل فما تصنع بقوله

الظرفيّة كما يدلّ فَوْقٌ على ذلك وامّا اذا كانت فعلا فهى تدلّ على حدث وزمان معيَّنٍ وتُصرَّف كقولك عَلَا يَعْلُو فهذا يدلّ على العُلُوّ فى زمنٍ ماضٍ او غيرِه وتكثر فى بابها وليست منهما فى شىء اكثرَ من الاشتراك اللفظىّ فامّا التى هى اسمٌ فمختلَفٌ فيها فذهب ابو العبّاس وجماعةٌ انها على الاشتراك اللفظىّ فقط لان الحرف لا يُشتقّ ولا يُشتقّ منه فكلُّ واحد من الثلاثة مُباينٌ لصاحبه الّا من جهة اللفظ قال قومٌ ان الاصل ان تكون حرفا وانما كثُر استعمالُها فشُبّهت فى بعض الاحوال بالاسم فأُجريت مجراه وأُدخل عليها حرف الجرّ كما يُشبَّه الاسم بالحرف ويجرى مجراه من نحو كَمْ وكَيْفَ ٭

فصــل ٥٠٨

قال صاحب الكتاب وعَنْ للبُعْد والمجاوَزة كقولك رَمَى عن القَوْسِ لانّه يقذِف عنها بالسهم ويُبْعِده وأَطْعَمَه عن الجُوع وكساه عن العُرْى لانّه يجعل الجوعَ والعرىَ متباعدَيْن عنه وجَلَسَ عن يمينه اى متراخيا عن بَدَنه فى المكان الذى بحِيالِ يمينه وقال الله تعالى فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ وهو اسمٌ فى نحو قولهم جلستُ مِنْ عَنْ يمينه اى من جانبها ٭

قال الشارح وامّا عَنْ فمشترَكةٌ بين الحرف والاسم فأمّا الحرف فنحو قولك انصرفت عن زيد واخذت عن خالد فعَنْ حرفٌ لانها اوصلت معنى الفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها قال ابو العبّاس اذا قلت على زيد نزلت وعن عمرو اخذت فهما حرفان يُعْرَف ذلك من حيث أنهما اوصلا الفعل الى زيد كما تقول بزيدٍ مررت وفى الدار نزلت وإليك جئتُ ومعناها المجاوَزة وما عدا الشىء وامّا كونها اسما فيكون بمعنى الجهة والناحية فتقول جلست مِن عن يمينه اى من ناحية يمينه وتبيّن ذلك بدخول حرف الجرّ عليه لان حرف الجرّ لا يدخل على حرفٍ مثلِه قال الشاعر

* فَلَقَدْ أَرانى للرِماحِ دَرِيئَةً * من عن يمينى تارةً وأمامِى *

وقال الاخر

* وقلتُ ٱجْعَلِى ضَوْءَ الفَراقِدِ كلّها * يَمِينًا ومَهْوَى النَجْمِ من عن شِمالِكِ *

اى من ناحية الشمال وكذلك قال الاخر وهو القُطامىّ

* فقلتُ للرَكْبِ لمّا أَنْ عَلَا بِهِمِ * من عن يَمينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ *

أُمررتُ يَدِى عليه ففيه استعلاء لان المراد فوقه وامّا اذا كانت اسما فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة ويدخل عليها حرف الجرّ كما يدخل على غيرها من الجهات نحوَ قول بعض العرب نهضتُ من عليه اى من فوقه كقول الشاعر

* غَدَتْ مِن عليه تَنْفُضُ الطَلَّ بَعْدَما * رَأَتْ حاجِبَ الشَمْسِ استَوَى فتَرَفَّعَا *

فامّا البيت الذى انشده صاحب الكتاب وهو

* غَدَتْ مِن عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُهـا * تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاَء مَـجْـهَـلِ *

البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلىّ وقبله

* قطعتُ بشَوْشاء كأَنّ قُتُودَها * على خاضِبٍ يَعْلُو الأَماعِزَ مُجْفِلِ *

* أذلك أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُها * لَقًى بشَرَوْرَى كاليَتِيمِ المُعَيَّلِ *

فالشَوْشاء الخفيفة والخاضب ذكر النَعام والأمعز ارضٌ غليظةٌ ومُجْفِل سريعُ الذهاب وقوله أذلك اشارة الى الظليم أى اذلك الظليمَ تُشْبِه ناقتى فى خفّتها وسرعتها أم كدريّةٌ يعنى قطاةً هذه صفتُها وشَرَوْرَى جبلٌ معروفٌ والمُعيَّل المُهْمَل والظِمْء ما بين الشَرْبَتَيْن وتَصِلُّ تُصوّت وانما يصوّت حَشاهـا من بين العطش فنقل الفعل اليها لانها اذا صوّت حشاها فقد صَوَّتَتْ وانما يقال لصوتِ جناحهـا الحَفِيفُ ويروى خِمْسُها وهو الذى يرد الماء فى خامس يوم سُمّى بيوم الوُرود والقَيْض قِشْر البَيْض الأعلى الخالى عن الفرخ والزيزاء الارض الغليظة المستوية التى لا شجر فيها واحدتها زِيزاءة وقيل هى المفازة التى لا أعلام فيها وهمزتُه للالحاق بنحو حِمْلاقٍ وسِرْداحٍ وهى فى الحقيقة منقلبة عن الف منقلبة عن ياء يدلّ على ذلك ظهورها فى دِرْحاية لمّا بنيت على التأنيث عادت الى الاصل ولغةُ هُـذَيْـل زَيْزاء بفتح الزاء كالقَلْقال وهمزته على هذا منقلبة عن ياء ووزنُه فَعْلالٌ والاوّل فِعْلاء وقولهم فى الجمع زَيازِ دليل على ان العين ياء وروى سيبويه ببَيْداءَ وهى الأَكَمَةُ ذات الحجارة والجمع بِيدٌ والمَجْهَل القفر الذى لا علامة فيه وهى صفة لبَيْداء ومن روى زيزاء أضافه الى المجهل وقدّر حذفَ المـوصـوف اى مكان مجهل والشاهد فيه قوله مِن عَلَيْهِ اى من على الفرخ فعَلَى هنا اسمٌ بمعنى فَوْقٍ لدخول مِنْ عليه والفرقُ بينها اذا كانت اسما واذا كانت حرفا انها اذا كانت حرفا دلّت على معنًى فى غيرهـا وتوصل الثانى بالاوّل على جهة ان معنى الثانى اتّصل بالاوّل بمُوصِلٍ بينهما من غير ان يكون له معنًى فى نفسه وهذا شرطُ حرف الاضافة وأمّا اذا كانت اسما فانّها تدلّ على معنًى فى نفسها وهو مـعـنى

حرف واحد شبّهها بالباء فكسرها لانها قَسَمٌ يعمل فى الجرّ فأجراها مُجراها وذهب قوم من الكوفيين الى ان ايمن جمع يَمِين وعليه ابن كَيْسان وابن درستويه وأجاز السِيرافىّ ان يكون كذلك والالفُ على هذا عندهم قطعٌ وانما حُذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال قالوا جمعوا يَمِينًا على أَيْمُنٍ كما جمعوا عليه فى غير القسم كما قالوا * يَبْرِى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ * وقال زُهَيْر

* فتُجْمَعُ أَيْمُنٌ منّا ومنكم * بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِماءُ *

وكانوا يحتلفون باليمين قال امرؤ القيس

* فقلتُ يمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعدًا * ولو قطعوا رأسى لَدَيْكِ وأَوْصالى *

ثمّ احتلفوا بالجمع كما يحتلفون بالمفرد فقالوا أَيْمُنَ الله لا أفعلُ ويؤيّد هذا غَرابةُ البناء لانّه ليس فى الاسماء الآحاد ما هو على أَفْعُل الّا آنُكٌ وهو الرَصاص وأَشُدٌّ الّا انّه يضعف من كثرة الحذف وبقائه على حرف واحد ولم يُعتمد نحو ذلك فى الجموع وقد ذهب قومٌ الى انّ الميم فى م اللّه بدلٌ من الواو وقالوا لانها من مَخْرَجها وهو الشفة وقد أُبدلت منها فى فَمٍ فافهمْه ،

فصل ٥٠٧

قال صاحب الكتاب وعَلَى للاستعلاء تقول عَلَيْهِ دَيْنٌ وفلانٌ علينا اميرٌ وقال الله تعالى فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ وتقول على الاتّساع مررتُ عليه اذا جُزْتَه وهو اسمٌ فى نحو قوله * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمّ ظِمْؤُها * اى من فَوْقِه ،

قال الشارح هذا من الضرب الثانى وهو ما يكون حرفا واسما وهى خمسةٌ على ما ذكرنا عَلَى وعَنْ والكاف ومُذْ ومُنْذُ فأمّا عَلَى فكان ابو العبّاس يقول انها مشتركةٌ بين الاسم والفعل والحرف لا أنّ الاسم هو الفعل والحرف ولكن يتّفق الاسم والفعل والحرف فى اللفظ فاذا كانت حرفا دلّت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه كقولك زيدٌ على الفرس فزيد هو المستعلِى على الفرس وعَلَى افادت هذا المعنى فيه ومن ذلك على زيدٍ دَيْنٌ كانه شىءٌ قد علاه فالمستعلَى عليه زيدٌ وكذلك فلانٌ علينا اميرٌ لاستعلائه من جهة الأمر ومنه قوله تعالى وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك المراد الركوب عليه والاستواء فوقه فامّا قولهم مررت عليه فاتّساعٌ وليس فيه استعلاءٌ حقيقةً انما جرى كالمثل ويجوز ان يكون المراد مروره على مكانه فيكون فيه استعلاءٌ فامّا قولهم

الباء فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذى يكون القَسَمُ به اكثر وقد يكون فيها معنى التعجّب قال الله تعالى تَاللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ على طريق التعجب وقال الله تعالى وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ فاعرفْ ذلك٠

قال صاحب الكتاب وقولهم مُ اللّٰهِ اصله مِن اللّٰهِ لقولهم مِن رَبّى إنّك لَأَشِرٌ فحذف النون لكثرة الاستعمال وقيل اصله أَيْمُ ومن ثَمّ قال مُن رَبّى بالضمّ ورأى بعضهم ان تكون الميم بدلا من الواو لقرب المخارج٠

قال الشارح وقد قالوا فى القسم مُ اللّٰه لأفعلنّ فقال بعضهم ارادوا من الله بحذف النون تخفيفا لان النون الساكنة تُشبَّه بحروف العلّة فتُحْذَف تارةً لالتقاء الساكنين نحوَ قوله

* أَبْلِغْ أَبَا دُخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً * غيرَ الذى قد يقال مِ الكَذِبِ *

يريد مِنْ فحذف النون لالتقاء الساكنين وقال الاخر

* كأنّهما مِ الآنَ لم يَتغيرا * وقد مَرَّ للداريْن من بَعْدِنا عَصْرُ *

اراد من الآن فحذف والقياسُ التحريك لالتقاء الساكنين وقد حذفوها لا لالتقاء الساكنين بل لضربٍ من التخفيف قال * مِن لَدُ شَوْلًا وإلى اتلائها * فحذف نونَ لَدُنْ تخفيفا واستدلّوا على ان اصلها مِنْ بقول العرب مِن ربّى لأفعلنّ ولا يُدْخِلون مِنْ فى القسم الّا على رَبّى فلا يقولون مِن الله كانهم اختصّوا بعضَ الاسماء ببعض الحروف وذلك لكثرة القسم تَصرّفوا فيه هذا التصرّف ومن العرب مَن يقول مُن ربّى بضمّ الميم ولا يستعملون مُنْ بضمّ الميم الّا فى القسم وذلك انهم جعلوا ضمَّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم ومنهم من يجعل مِنْ من قولك من ربّى لأفعلنّ مخففةً من أَيْمُنٍ وأَيمُنُ عند سيبويه اسمٌ مفردٌ وُضع للقسم مشتقّ من اليَمين وهو البَرَكة وألفُ أَيْمُنٍ وصلٌ ولم تجى فى الاسماء الفُ وصلٍ مفتوحةٌ الّا هذا الحرفُ قال الشاعر

* فقال فَرِيقُ القَوْمِ لمّا نشدتُهم * نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللّٰهِ ما نَدْرِى *

فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكّدة وهو مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوف والتقدير لَأَيْمُنُ الله ما أُقْسِمُ به وكثُر استعماله فى القسم فتَصرّفوا فيه بأنواع التخفيف فحذفوا نونَه تارةً وقالوا أَيْمُ الله ومنهم من يكسر الهمزة حملًا لها على نظائرها من همزات الوصل ومنهم من يحذف الباء ويقول أَمُ اللّٰهِ لأفعلنّ ومنهم من يُبْقِى الميم وحدها فيقول مُ اللّٰهِ ومنهم من يكسر الميم لانها لمّا صارت على

* ألا نادَتْ أُمامةُ باحتمالِ * لتَحْزُنَنى فلا بِكِ ما أُبالى *

لمّا كنى عن المُقْسَم به عاد الى الباء ولمّا كثر استعمالُ ذلك فى الحلف آثروا التخفيف فحذفوا الفعل من اللفظ وهو مرادٌ ليُعلّق حرف الجرّ به ثمّ أبدلوا الواو من الباء توسّعًا فى اللغة ولانّها اخــفّ لان الواو اخفّ من الباء وحركتُها اخفّ من حركة الباء وانما خصّوا الواو بذلك لامرَيْن احدهما انها من مَخْرَجها من الشفتَيْن والاخر من جهة المعنى وذلك انّ الباء معناها الإلصاق والواو معناها الاجتماع والشىء اذا لاصَقَ الشىء فقد جاء معه، واَمّا التاء فبدلةٌ من الواو لانه قد كثر ابدالها منها فى نحو تُكَأةٍ وتُراثٍ وتَوْراة وتُخَمَةٍ لشَبَهها بها من جهة اتّساع المخرج وهى من الحروف المهموسة فناسَبَ هَمْسُها لِينَ حروف اللين ولمّا كانت الواو بدلا من الباء والبدلُ ينحطّ عن درجة الاصل فلذلك لا تدخل الّا على كلّ ظاهرٍ ولا تدخل على المضمر لانحطاط الفرع عن درجة الاصل لانه من المرتبـة الثانية والتاء لمّا كانت بدلا من الواو وكانت من المرتبة الثالثة انحطّت عن درجة الواو فاختصّت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به والى هذا يُشير صاحب هذا الكتاب وهو مذهب اكثر اصحابنا   ومنهم من يقول ان البدل يجرى مجرى المُبْدَل منه فى جميع احكامه ولا يتقاصر عن الاصل لقُرْبه منه ألا تراهم يقولون صرفتُ وُجُوهَ القوم وأُجُوهَ القوم فيُبْدِلون الهمزة من الواو ويوقِعونها فى جميع مواقعها قبل البدل وقالوا ايضا وِسادةٌ وإِسادةٌ ووِعاءٌ وإِعاءٌ وقرأ سَعيد بن جُبَيْر ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَآءِ أَخِيهِ فكلُّ واحد من هذا يجرى فى البدل مجرى صاحبه ولا يلزم انحطاطُه عن درجة الاصل فأمّا اذا كان بدلا من بدلٍ فقد تَباعد عن الاصل وصار فى المرتبة الثالثة فوجب انحطاطُه عن درجة الاصل وأن لا يُساويه فلذلك اختصّت التاء باسم الله ولم تدخل على غيره ممّا يُحْلَف به   فان قلت فأنـت تزعم ان الواو فى وَٱللّهِ بدلٌ من الباء فى بالله ولذلك لا تقع فى جميع مواقعها الا ترى انها لا تدخل على المضمر ولا تقول وَهُ ولا وَكَ كما تقول بك لأفعلنّ وبه لأفعلنّ فقد تَقاصر الفرع عن درجة الاصل كما ترى فالجواب ان الواو لم يمتنع دخولُها على المضمر لانحطاطها عن درجة الباء انّما ذلك من قِبَلِ ان الاضمار يردّ الاشياء الى اصولها الا ترى انّ من يقول أعطيتُكم درهما فحذف الواو وسكّن الميم تخفيفًا فانّه اذا اضمر المفعول قال أعطيتُكموه ويردّ الواو لاجل اتّصال الفعل بالمضمر فلذلك جاز ان تقول به لأفعلنّ وبك لأفعلنّ ولم يجز شىء من ذلك فى الواو   وقد حكى ابو الحسن تَرَبِّ الكعبة لأفعلنّ يريدون وربِّ الكعبة وهو قليل شاذّ كانهم جعلوا الواو اصلا لكثرة استعمالها وغَلَبَتها على

يقف على ضَرَبَتْ وقياسُ من حرّكها ان يقف عليها بالهاء كما يقف على كَيَّهْ وذَيَّهْ وربما قالوا رُبُّ بضمّ الراء والباء كانهم أتبعوا الضمّ الضمّ وربّما قالوا رَبَّ ففتحوا الراء إتباعًا لفتحة الباء كما قالوا الحَمْدِ لِلّه فأتبعوا الكسر الكسر مخفّفةً ومشدّدةً على ما تقدّم فاعرفه،

فصــل ٥٠٦

قال صاحب الكتاب وواوُ القَسَم مُبْدَلَةٌ عن الباء الإلْصاقيّة فى اقسمتُ باللّه أُبدلتْ عنها عند حذف الفعل ثمّ التاء مبدلةٌ عن الواو فى تَاللّهِ خاصّةً وقد روى الاخفش تَرَبِّ الكَعْبَة فالباء لأصالتها تدخل على المظهَر والمضمَر فتقول باللّهِ وبكَ لَأَفْعَلَنَّ والواوُ لا تدخل الّا على المظهر لنُقْصانها عن الباء والتاء لا تدخل من المظهر الّا على واحد لنقصانها عن الواو،

قال الشارح اصل حروف القسم الباء والواو مبدلةٌ منها وانما قلنا ذلك لانها حرف الجرّ الذى يضاف به فعلُ الحَلْف الى المحلوف وذلك الفعل أَحْلِفُ او أُقْسِمُ او نحوُهما لكنّه لمّا كان الفعل غير متعدّ وصلوه بالباء المعدّية فصار اللفظ أحلفُ بالله او أقسمُ بالله قال الله تعالى وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ قال الشاعر

* أُقْسِمُ باللّه وآلَائِهِ * والمَرْءُ عمّا قال مَسْئُولُ *

وقال

* فأقسمتُ بالبيت الذى طاف حَوْلَهُ * رِجالٌ بَنَوْهُ من قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ *

وانما خصّوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجرّ لأمرَيْن احدهما انها الاصل فى التعدية والثانى ان الباء معناها الإلصاق والمراد إيصال معنى الحلف الى المحلوف فلذلك كانت أَوْلَى اذ كانت مفيدةً هذا المعنى والذى يؤيّد عندك ان الباء الاصل فى حروف القسم انها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر فتقول باللّه لأَقومنّ وبه لأفعلنّ والواوُ لا تدخل الّا على المظهر البتّة تقول واللّهِ لأقومنّ ولو أضمرتَ لقلت به لأفعلنّ ولا تقول وَهُ ولا وَكَ فرجوعُك مع الاضمار الى الباء يدلّ انها هى الاصل لان الاضمار يردّ الاشياء الى اصولها قال الشاعر

* رَأَى بَرْقًا فأَوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ * فلا بِكَ ما أَسالَ ولا أَغامَا *

وقال الاخر

فأوقع بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى فامّا قوله * ربّما الجامل المؤبّل الخ * فالبيت لأبى دُواد الايادىّ والشاهد فيه وقوع المبتدإ والخبر بعدها حيث كُفّت بمَا فالجامل مبتدأ والمؤبّل نعته وفيهم الخبر والجامل القطيع من الابل مع رُعاتها والمُؤَبَّلُ المُعَدّ للقِنْيَة يقال إبلٌ مؤبّلةٌ اذا كانت للقنية والعَناجِيج جياد الخيل والمِهارُ جمع مُهْرٍ يريد انهم ذوو يَسارٍ عندهم الابلُ والخيل وبينها أولادُها، وامّا الملغاة فمؤكِّدةٌ كتأكيدها فى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وفَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ فتقول على هذا ربّما رجلٍ عندك ويكون دخولُها كخروجها، وفيها لغاتٌ قالوا رُبَّ الراء مضمومة والباء مشدّدة وهو الاصل فيها اذ لو كان اصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها الّا فى الوقف او ضرورة الشعر نحو قوله * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا * وليس الامر فى ربّ كذلك فانّها تُستعمل مشدّدةً فى حال الاختيار وسعة الكلام وفى الوصل والوقف وقالوا رُبَ بضمّ الراء وفتح الباء خفيفةً ويحتمل ذلك وجوهًا احدها انهم حذفوا احدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف وكان القياس اذا خُفّفت تسكين اخرها لانه لم يلتق فيها ساكنان كما فعلوا بأَنَّ ونظائرها حين خفّفوها الّا انّ المسموع رُبَ بالفتح نحو قول الشاعر

* أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنّه * رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لففتُ بهَيْضَلِ *

كانّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمارةً على انها كانت مثقّلةً مفتوحةً ومثلُه قولهم أُفَ لمّا خفّفوها أبقوا الفتحة دلالةً وتنبيهًا على الاصل ومثلُه قوله لا أُكلِّمُ جَرِى دهرٍ ساكنةَ الياء فى موضع النصب فى غير الشعر لانهم ارادوا التشديد فى جرىّ فكما انه لو ادُّغم الياء الاولى فى الثانية لم تكن الاولى الّا ساكنة فكذلك اذا حُذفت الثانية تبقى الاولى على سكونها دلالةً وتنبيهًا على ارادة الادّغام ويمكن ان يكون انما فُتح الاخر من رُبَ لانه لمّا لحقه الحذفُ وتاء التأنيث أشبهت الافعالَ الماضيةَ ففُتحت كفَتْحها وقيل انهم لمّا استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون وقد قالوا رُبْ بالتخفيف وسكون الباء على القياس حذفوا المتحرّكَ لانه أبلغُ فى التخفيف ولتطرّفه وأبقوا الساكن على حاله وقالوا رُبَّتَ فألحقوه تاء التأنيث كما قالوا ثُمَّتَ قال الشاعر

* ماوِىَّ يا رُبَّتَما غارةٍ * شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ *

وقال الاخر * يا صاحبا رُبَّتَ انسانٍ * وهذه التاء تلحق رُبَّ ساكنةً كما تلحق الافعالَ ومتحرّكةً كما تلحق الاسماء فتقول رُبَّتْ بالسكون ورُبَّتَ بالفتح فقياسُ مَن أسكنها ان يقف عليها بالتاء كما

ان بعضهم قال لا يجوز إظهاره الّا فى ضرورة الشعر وانما حُذف الفعل العامل فيها كثيرا لانها جوابٌ لمن قال لك ما لقيتَ رجلا عالمًا او قدّرتَ انه يقول فتقول فى جوابه رُبَّ رجلٍ عالمٍ اى لقد لقيتُ فساغ حذفُ العامل اذ قد عُلم المحذوف من السؤال فاستُغنى عن ذكره بذلك وحُذف ههنا كحذف الفعل العامل فى الباء من بسم الله والمراد أَبْدَأُ بسم الله او بدأتُ بسم الله فتُرك ذكره لدلالة الحال عليه فامّا قوله * ربّ رفد هرقته الخ * فانّ البيت للأعشى والشاهد فيه لزومُ الصفة للنكرة فالرَّفْدُ بالفتح القدح العظيم ويروى بالكسر وهو مَثَلٌ ولم يُرِد فى الحقيقة رفدًا والأَسْرَى جمع أَسِيرٍ والأَقْتالُ جمع قِتْلٍ وهو العدوّ وقوله هرقته فى موضع الصفة لرفد المخفوض برُبَّ والذى يتعلّق به رُبَّ محذوفٌ تقديره سبيتُ او ملكتُ وقوله مِن معشر أقتال فى موضع الصفة لأَسْرَى فيتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف ولا يتعلّق بنفسِ اسرى لان المخفوض برُبَّ لا بدّ له من الصفة ؞

قال صاحب الكتاب ومنها انّ فعلها يجب ان يكون ماضيا تقول ربّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ ولا يجوز سَأَلْقَى او لَأَلْقَيَنَّ وتُكَفّ بمَا فتدخل حينئذ على الاسم والفعل كقولك رُبّما قام زيدٌ وربّما زيدٌ فى الدار قال ابو دُؤاد

* رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم * وعَناجيجُ بينَهُنَّ المِهارُ *

وفيها لغاتٌ رُبُّ الراء مضمومةٌ والباء مخفّفةٌ مفتوحةٌ او مضمومةٌ او مسكّنةٌ ورَبَّ الراء مفتوحةٌ والباء مشدّدةٌ او مخفّفةٌ ورُبَّتَ بالتاء والباء مشدّدةٌ او مخفّفةٌ ؞

قال الشارح حكم رُبَّ ان يكون الفعل العامل فيها ماضيا نحوَ قولك ربّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ وربّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ لانها موضوعة للتقليل فأولوها الماضِيَ لانه قد تُحقّق قلّتها فلذلك لا يجوز ربّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى او لَأَلْقَيَنَّ لان السين تفيد الاستقبال والنون تفيد التأكيد وتصرف الفعل الى الاستقبال وقد تدخل مَا فى ربّ على وجهَيْن احدهما ان تكون كافّةً والاخر ان تكون ملغاةً فامّا دخولها كافّةً فلانّها من عوامل الاسماء ومعناها يصحّ فى الفعل وفى الجملة فاذا دخلت عليها مَا كفّتْها عن العمل كما تُكَفّ أَنَّ فى قولك أَنَّمَا لم يُذْكَر بعدها الفعل والجملة من المبتدإ والخبر نحوُ قولك انّما ذهب زيدٌ وانّما زيدٌ ذاهبٌ فكذلك رُبَّ اذا كُفّت بمَا عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر قال الشاعر

* ربّما تَجْزَعُ النفوسُ من الأمـــر لها فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

قال صاحب الكتاب والمضمرة حقُّها أن تُفَسَّر بمنصوب كقولك رُبَّه رجلا ومنها انّ الفعل الـذى تُسلِطه على الاسم يجب تأخُّرُه عنها وانّه يجىء محذوفا فى الاكثر كما حُذف مع الباء فى بِسْمِ اللّٰهِ قال الأَعْشَى

* رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذلك اليَوْ * مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْتَالِ *

فهرقته ومن معشر صفتان لرفد واسرى والفعلُ محذوفٌ،

قال الشارح اعلم انهم قد يُدْخِلون رُبَّ على المضمر واذا فعلوا ذلك جاوًا بعده بنكرة منصوبة تُفسّر ذلك المضمرَ فيقولون رُبَّهُ رجلا فالمضمر هنا يُشبَّه بالمضمر فى نِعْمَ وبِئْسَ نحوِ قولك نعم رجلا زيدٌ وبئس غلاما عبدُ الله الّا ان الفرق بينهما انّ المضمر فى نعم مرفوع لا يظهر لانه فاعلٌ والفاعل المضمر اذا كان واحدا يستتكنّ فى الفعل ولا تظهر له صورةٌ والمضمر مع رُبَّ مجرورٌ وتظهر صورته وهذا انما يفعلونه عند ارادة تعظيم الامر وتفخيمه فيكنون عن الاسم قبل جَرْى ذكره ثمّ يفسّرونه بظاهرٍ بعد البيان وليس ذلك بمطّرِدٍ فى الكلام وانما يخصّون به بعضا دون بعض وهذه الهاء على لفظ واحد وانما وليها المذكّر او المؤنّث او اثنان او جماعةٌ فهى موحّدةٌ على كلّ حال ويسمّى الكوفيون هذا الضمير المجهول لكونه لا يعود الى مذكور قبله وقد اطلق عليه صاحب هذا الكتاب التنكيرَ وغيرُه لا يرى ذلك من حيث كان مضمرا والمضمرات لا تنفكّ من التعريف ولذلك لا يوصَف كما لا يوصف سائر المضمرات وانما هو فى حكم المنكور اذ كان المعنى يؤول الى النكرة وليس بمضمرٍ مذكورٍ تقصده ولذلك ساغ دخولُ رُبَّ عليه ورُبَّ مختصّة بالنكرات وانما وجب لرُبَّ ان يتقدّم الفعلَ العاملَ وحقُّها ان تتأخّر عنه من حيث كانت حرف جرّ وحقُّ حرف الجرّ ان يكون بعد الفعل لانه انما جىء به لإيصال الفعل الى المجرور به نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو ولكن لمّا كان معناها التقليل كانت لا تعمل الّا فى نكرة وصارت مقابِلةَ كَمِ الخبريّةِ وكم الخبريّةُ يجب تصدّرُها لشِرْكتها كم الاستفهاميّةَ وقيل انها لمّا دخلت على مفرد منكور ويراد به اكثرُ من ذلك وكان معناها التقليل والتقليلُ نفىُ الكثرة فضارعت حرفَ النفى اذ كان حرفُ النفى يليه الواحدُ المنكورُ ويراد به الجماعة فجُعل صدرا كما كان حرف النفى كذلك ولا بدّ له من فعلٍ يتعلّق به كالباء وغيرِها من حروف الجرّ تقول ربّ رجلٍ يقول ذلك لقيتُ او أدركتُ فموضعُ رُبَّ وما انجرّ به نصبٌ كما يكون الجارّ والمجرور فى موضع نصب فى قولك بزيدٍ مررت ويَقُولُ ذٰلِكَ صفةٌ لرجلٍ ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل حتّى

يدخل عليها حرفُ الجرّ فتقول بكم رجلٍ مررتَ ولا يجوز مثل ذلك فى ربّ ويلى كم الفعلَ ولا يليه ربّ فتقول كم بلغ عَطاءك أخاك وكم جاءك رجلٌ ولا يجوز مثل ذلك فى ربّ ومن الدليل على كون ربّ حرفا انّها تُوصِل معنى الفعل الى ما بعدها إيصالَ غيرها من حروف الجرّ فتقول ربّ رجل عالم أدركتُ فرُبَّ اوصلت معنى الادراك الى الرجل كما اوصلت الباء الزائدة معنى المرور الى زيد فى قولك مررت بزيد قال سيبويه اذا قلت ربّ رجلٍ يقول ذاك فقد اضفت القول الى الرجل برُبَّ واذا قال ربّ رجلٍ ظريفٍ فقد اضاف الظَّرْفَ الى الرجل بربّ وهذا فيه نَظَرٌ لان اتّصال الصفة بالموصوف يُغْنِى عن الاضافة وحروفُ الجرّ انما توصل معانى الافعال الى معمولها لا معنى الصفة الى الموصوف وقد ذهب الكسائىّ ومَن تابَعَه من الكوفيين الى انّ ربّ اسمٌ مثلُ كَمْ واعتلّوا بما حكوه عن بعض العرب انهم يقولون ربّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف على انه خبرٌ عن رُبَّ وقالوا انها لا تكون الّا صدرا وحروفُ الجرّ انما تقع متوسّطةً لانها لإيصال معانى الافعال الى الاسماء والصوابُ ما بدأْنا به وهو مذهب البصريين لِما ذكرناه من الأدلّة وامّا ما تَعلّقوا به من قول بعض العرب ربّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف فهو شاذّ قال ابن السرّاج هو من قبيل الغلط والتشبيه يريد التشبيه بكَمْ واما كونها تقع اولا فى صدر الكلام فلَما نذكره بعدُ ان شاء الله وممّا يؤيّد كونها حرفا انها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ ولو كانت اسما لكانت معربةً وكانت من قبيل حُبٍّ ودُرٍّ فى الاعراب وامّا كونها لا تدخل الّا على نكرة فلانّها تدخل على واحد يدلّ على اكثر منه فجرى مجرى التمييز الا ترى ان معنى قولك ربّ رجلٍ يقول ذلك قَلَّ من يقول ذلك من الرجال فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها ولانها نظيرةُ كَمْ على ما سبق اذ كانت كَمْ للتكثير ورُبَّ للتقليل والتقليلُ والتكثيرُ لا يُتصوّران فى المعارف واعلم ان هذه النكرة المخفوضة برُبَّ إمّا أن تكون اسما ظاهرا او مضمرا فالظاهرُ نحوُ ما ذكرناه وتلزمه الصفةُ وهذه الصفة تكون بالمفرد نحوَ ربّ رجلٍ جَوادٍ وربّ رجلٍ عالمٍ وبالجملة فالجملةُ إمّا فعلٌ وفاعلٌ وإمّا مبتدأٌ وخبرٌ فالجملةُ من الفعل والفاعل نحوُ قولك ربّ رجلٍ لقيته فقولك لقيته جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فى موضعِ خفض على الصفة لرجل وأمّا الجملة من المبتدإ والخبر فقولك ربّ رجلٍ أبوه قائمٌ فأبوه قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضعِ جرّ على النعت لرجل وانما لزم المجرورَ هنا الوصفُ لان المراد التقليل وكونُ النكرة هنا موصوفةً ابلغُ فى التقليل الا ترى ان رجلا جوادا اقلّ من رجلٍ وحدَه فلذلك من المعنى لزمت الصفةُ مجرورَها ولانهم لمّا حذفوا العامل فكثُر ذلك عنهم ألزموها الصفةَ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل ،

بالمضمر ففتح معه لامَ الجرّ فقال المالُ لَزيدٍ وقد قرأ سَعيد بن جُبَيْر وَانْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ بفتح اللام كأن يردّها الى اصلها وهو الفتح وحكى الكسائىّ عن ابى حَزّام العُكْلىّ ما كنتُ لَآتِيَكَ بفتح اللام وربّما كسروها مع المضمر تشبيهًا للمضمر بالمظهر والاوّل اقيسُ لان فيه ردًّا الى الاصل وفى الثانى ردَّ اصل الى فرع وربما شُبّهت الهاء باللام فقيل بَهُ وبَكَ فاعرفه ،

فصل ٥٠٥

قال صاحب الكتاب ورُبَّ للتقليل ومن خصائصها ان لا تدخل الّا على نكرة ظاهرة او مضمرة فالظاهرةُ يلزمها ان تكون موصوفة بمفردٍ او جملةٍ كقولك ربّ رجلٍ جَوادٍ وربّ رجل جاءنى وربّ رجل ابوه كريمٌ ،

قال الشارح رُبَّ حرفٌ من حروف الخفض ومعناه تقليل الشىء الذى يدخل عليه وهو نقيضُ كَمْ فى الخبر لانّ كَمِ الخبريّة للتكثير ورُبَّ للتقليل تقول ربّ رجلٍ لقيتُه اى ذلك قليلٌ وهى تقع فى جوابِ من قال او قدّرتَ انه قال ما لقيتَ رجلًا فقلت فى جوابه ربّ رجلٍ لقيته قال ابو العبّاس المبرّد رُبَّ تبيينٌ عمّا أوقعتَها عليه انّه قد كان وليس بالكثير ولذلك لا تقع الّا على نكرة الّا ان الفرق بين رُبَّ وبين كَمْ فى الخبر أنّ كَم اسمٌ ورُبَّ حرفٌ والذى يدلّ على ذلك أمورٌ منها انّ كَمْ يُخْبَر عنها يقال كم رجلٍ افضلُ منك فيكون افضل خبرا عن كَمْ كما يكون خبرا عن زيد اذا قلت زيدٌ افضل منك حكى ذلك يونس وابو عمرو عن العرب فى رواية سيبويه عنهما ولا يجوز مثلُ ذلك فى رُبَّ لا تقول ربّ رجل افضلُ منك على ان تجعل افضل خبرا لرُبَّ كما يكون خبرا لكَمْ الا تراك تقول كم غلامٍ لك ذاهبٌ وكم منهم شاهدٌ فذاهبٌ وشاهدٌ خبران لكَمْ ولو نصبت ذاهبا وشاهدا فقلت كم غلام لك ذاهبًا لم يتمّ الكلام وكنت تفتقر الى خبر ولا يجوز فى رُبَّ ذلك لا تقول ربّ غلام لك ذاهبٌ ولا ربّ رجل قائمٌ ورُبَّ حرفٌ والذى يدلّ على ذلك انّ رُبَّ معناه فى غيره كما ان معنى مِنْ فى غيرها فكما انك اذا قلت خرجت من بغداد فقد دلّتْ مِنْ على ان بغداد ابتداء غاية الخروج فكذلك اذا قلت ربّ رجلٍ يقول دلّت رُبَّ على معنى التقليل فى الرجل الذى يقول ذلك وليست كَمْ كذلك لانها قد دلّت على معنًى فى نفسها وهو العدد ومنها انّ كَمْ يُخْبَر عنها تقول كم رجلٍ افضل منك فيكون افضل خبرا عن كم كما يكون خبرا عن زيد اذا قلت زيدٌ افضل منك ومنها انّ كَمْ

الاختصاص لان كلّ مالكٍ مختصٌّ بالمال   وقال بعضهم معنى اللام المِلْكُ خاصّةً فى الاسماء وما ضارَعَ الملكَ فى الاسماء وغير الاسماء واللامُ اصل حروف الاضافة لانّ أخلص الاضافات وأصحّها اضافة الملك الى المالك وسائرُ الاضافات تُضارِع اضافةَ الملك فالملكُ نحوُ المالُ لزيد وما ضارع الملك مثلُ قولك اللجامُ للدابّة والرأى لزيد والبياض للثَلْج وقولُك فى الفعل أَكْرَمْتُك لزيد فالمعنى انّك ملكتَه الإكرامَ واعتقدتَ انه ملكَ ذلك منك   فامّا اللام الداخلة على الافعال الناصبةُ لها نحوُ جئتُ لأُكْرِمَك وقوله تعالى إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فانها حرف الجرّ وليست من خصائص الافعال كلام الأمر وغيرِها ممّا هو مختصّ بالافعال وحقيقةُ نصب الفعل بعدها انما هو بأَنْ مضمرةً والتقديرُ جئتُك لأَنْ أُكْرِمك وأَنْ والفعل مصدرٌ وذلك المصدر فى موضعِ خفض باللام والجارُّ والمجرور فى موضع نصب بالفعل ومعناها الاختصاص والمراد ان مجيئه مختصّ بالاكرام اذ كان سببه   واعلم ان اصل هذه اللام ان تكون مفتوحة مع المظهر لانها حرفٌ يُضطرّ المتكلّم الى تحريكه اذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا فحُرّك بالفتح لانه اخفّ الحركات وبه يحصل الغرضُ ولم يكن بنا حاجةٌ الى تكلّف ما هو اثقلُ منه وانما كُسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء الا تراك تقول إِنّ هذا لَزيدٌ اذا اردت انه هو وإِنّ هذا لِزيدٍ اذا اردت انه يملكه   فان قيل الاعراب يفصل بينهما اذ يخفض ما بعد لام الملك يُعْلَم انه مملوكٌ ويرفعِ ما بعد لام التأكيد يعلم انّه هو قيل الاعراب لا اعتدادَ بفصله فانّه قد يزول فى الوقف فيبقى الإلباسُ الى حين الوَصل فارادوا الفصل بينهما فى جميع الاحوال مع انّ فى الاسماء ما هو غير معرب وفيها ما هو معرب غيرَ انّه يتعذّر ظهورُ الاعراب فى لامه لاعتلاله وذلك قولك إِنّ زيدا لَهذا فهٰذا مبنىٌّ لا اعرابَ فيه فلولا كسرُ اللام وفتحُها لَما عُرف الغرض فَلَٱلْتبس فيما لا يظهر فيه الاعراب ولذلك تقول إِنّ الغلام لَعيسَى اذا اردت انه هو وإِنّ الغلام لِعيسى اذا اردت انه يملكه فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبدا لِما ذكرناه من ارادة الفرق فامّا مع المضمر فلا تكون الّا مفتوحةً نحوَ قولك المالُ لَكَ ولَهُ جاؤوا بها على الاصل ومقتضى القياس وذلك لامرَيْن احدُهما زوالُ اللبس مع المضمر لان صيغة المضمر المرفوع غيرُ صيغة المضمر المجرور الا ترى انك اذا اردت الملك قلت هذا لك واذا اردت التأكيد قلت إِنّ هذا لَأَنْتَ فلمّا كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع اكتفوا فى الفصل بنفس الصيغة   الثانى أنّ الاضمار ممّا يردّ الاشياء الى اصولها فى اكثر الاحوال فلمّا كان الاصل فى هذه اللام ان تكون مفتوحة تُركت هذه اللام الجارّة مع المضمر مفتوحة   وقد شبه بعضهم المظهرَ

قول الاخر

* أَلَمْ يأتيك والأنباءُ تَنْمِى * بما لاقتْ لَبُونُ بنى زِيادِ *

الباء زائدة والمراد ما لاقت لبونُ بنى زيادٍ ويجوز ان يكون الفاعلُ فى النيّة والمراد ألا هل أتاها الانباء فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول وامّا زيادتها مع خبر لَيْسَ مؤكّدةً للنفى فنحو قولك ليس زيدٌ بقائمٍ وفى التنزيل لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ فالباء الاولى متعلّقة باسم الفاعل والثانية التى تصحب لَيْسَ وامّا زيادتها فى خبرِ مَا الحجازيّة فنحو قولك ما عمرٌو بخارجٍ قال الله تعالى وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ والمعنى مخرجين وغائبين وليست متعلّقة بشىء وامّا زيادتها مع المفعول وهو الاكثر فقولُه تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فالباء فيه زائدة والمعنى لا تلقوا أَيْدِيَكم والذى يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى وَأَلْقَى فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وقال سبحانه وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ الا ترى ان الفعل قد تعدّى بنفسه من غيرِ وَساطة الباء ومن ذلك أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَى الباء زائدةٌ لقوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ من غيرِ باء ويجوز ان تكون الباء فى قوله تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ زائدة والمعنى تنبت الدهنَ فيكون الدهنُ المفعول والباء على هذا زائدة ومَن جعلها فى موضع الحال فلا تكون زائدة لانها أحدثت معنًى فيكون المفعول محذوفا والمعنى تُنْبِت ما تُنْبِته او ثمرةً ودُهْنُها فيها فاعرفه ٭

٭

فصل ٥٠٤

قال صاحب الكتاب واللام للاختصاص كقولك المالُ لِزيد والسرجُ للدابّة وجاءنى اخٌ له وابنٌ له وقد تقع مزيدةً قال الله تعالى رَدِفَ لَكُمْ ٭

قال الشارح اعلم ان اللام من الحروف الجارّة لا تكون الّا كذلك وذلك نحو قولك المالُ لزيد والغلامُ لعمرو وموضعُها فى الكلام الاضافة ولها فى الاضافة معنيان المِلْك والاستحقاق وانما قلنا الملك والاستحقاق لانها قد تدخل على ما لا يُمْلَك وما يملك وذلك نحو قولك الدارُ لزيد فالمراد انه يملك الدارَ وكذلك الغلام لعمرو لانهما ممّا يُمْلَك وتقول السرجُ للدابّة والأخُ لعمرو فالمراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابسة والمعنى بالاستحقاق اختصاصه بذلك الا ترى ان السرج مختصّ بالدابّة وكذلك الاخ مختصّ بعمرو اذ لا يصحّ مِلْكه وقيل اصل ذلك الاختصاصُ واستعمالُها فى الملك لِما فيه من

ٱلْمَفْتُونُ وقولِهِ * سُودُ ٱلْمَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ * وفى المرفوع كقوله تعالى كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا وبحسبك زيدٌ وقولِ امرء القيس

* أَلَا هَلْ أَتاها والحَوادِثُ جَمَّةٌ * بِأَنَّ ٱمْرَأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا *

قال الشارح قد تزاد الباء فى الكلام والمراد بقولنا تزاد انها تجىء توكيدا ولم تُحْدِث معنًى من المعانى المذكورة كما انّ مَا فى قوله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ وعَمَّا قَلِيلٍ ومِمَّا خَطَايَاهُمْ كذلك وتقديره فبنَقْضهم وعن قليلٍ ومن خطاياهم وجملةُ الامر ان الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة وذلك مع المبتدإ والخبر ومع الفاعل والمفعولِ وفى خبرِ لَيْسَ ومَا الحجازيّة فأمّا زيادتها مع المبتدإ ففى موضع واحد وهو قولهم بحَسْبك أن تفعل الخيرَ معناه حَسْبُك فَعْلُ الخيرِ فالجارّ والمجرور فى موضع رفع بالابتداء قال الشاعر

* بحَسْبِكَ فى القَوْمِ أَن يَعْلَموا * بأَنَّكَ فيهم غَنِىٌّ مُضِرْ *

فقولك بحسبك فى موضع رفع بالابتداء وأن يعلموا خبره كانّه قال حسبُك عِلْمُهم ولا يُعْلَم مبتدأ دخل عليه حرفُ جرّ فى الايجاب غيرُ هذا الحرف فأمّا فى غير الايجاب فقد جاء غير الباء قالوا هل من رجل فى الدار وهل لك من حاجة قال الله تعالى هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ فالجارّ والمجرور فى موضع رفع بالابتداء وامّا زيادتها مع الخبر ففى موضع واحد ايضا فى قول ابى الحسن الاخفش وهو قوله تعالى جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا زعم ان المعنى جزاء سيّئة مِثْلُها ودلّ على ذلك قوله تعالى فى موضع اخر وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ولا يبعد ذلك لان ما يدخل على المبتدإ قد يدخل على الخبر نحوَ لام الابتداء فى قول بعضهم إنّ زيدا وَجْهُه لَحسنٌ وقد جاء فى الشعر قال * أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * وزيادة الباء فى الخبر أقوى قياسًا من زيادتها فى المبتدإ نفسه وذلك ان خبر المبتدإ يُشْبِه الفاعلَ من حيث كان مستقلّا بالمبتدإ كما كان الفاعل مستقلّا بالفعل والباء تزاد مع الفاعل على ما سنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر وامّا زيادتها مع الفاعل ففى موضعَيْن احدهما كفى بالله شهيدًا والاخر أَحْسِنْ به فى التعجّب قال الله تعالى كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا وقال الشاعر * كفى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ نَاهِيَا * لمّا لم يأت بالباء رَفَعَ وقد زيدت فى التعجّب نحوِ قولك أَحْسِنْ بزيدٍ وقوله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وقد تقدّمت الدلالة على زيادتها فيه فى فصل التعجّب وامّا قول امرئ القيس * الا هل أتاها الخ * فالشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحلّ والمراد انّ امرأ القيس بيقر يقال بيقر الرجلُ اذا اقام بالحَضَر وترك قومَه وقيل اذا ذهب الى الشأم والمعنى الا هل اتاها ذهابُ امرئ القيس بن تملك ومنه

نحو واو العطف وفائه الّا انهم كسروا باء الجرّ حملًا لها على لام الجرّ لاجتماعهما فى عمل الجرّ ولزومِ كلّ واحد منهما الحرفيّةَ بخلافِ ما يكون حرفا واسما وكونِهما من حروف الذلاقة ويسمّونها مرّةً حرف الصاقٍ ومرّةً حرف استعانةٍ ومرّةً حرف اضافةٍ فامّا الالصاق فنحوُ قولك أمسكتُ زيدا ويحتمل ان تكون باشرتَه نفسَه ويحتمل ان تكون منعتَه من التصرّف من غيرِ مباشرة له فاذا قلت امسكت بزيد فقد أعلمت انك باشرتَه بنفسك واما الاستعانة فنحو قولك ضربته بالسيف وكتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت استعنت بهذه الاشياء على هذه الافعال واما الاضافة فنحو قولك مررت بزيد اضفتَ مرورك الى زيد بالباء كما انك اذا قلت عجبت من بكرٍ اضفتَ تعجّبك منه اليه بمِنْ واللازمُ لمعناها الالصاقُ وهو تعليق الشىء بالشىء فاذا قلت مررت بزيد فقد علّقت المرور به فزيدٌ متعلَّقُ المرورِ وذلك على ثلثة اوجه اختصاصِ الشىء بالشىء وعملِ الشىء بالشىء واتّصالِ الشىء بالشىء فتعليقُ الذِكْر بالمذكور الغائب تعليقُ اختصاص وتعليقُ الفعل بالقدرة او الآلة تعليقُ عملٍ وُصل اليه بذلك الشىء فعلى هذا يجرى امرُ الباب فمن ذلك قوله تعالى وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ فالمعنى من يُرِدْ أمرًا من الامور بإلحاد اى بمَيْلٍ عنه ثمّ قال بظلمٍ فبيّنَ ان ذلك الالحاد الذى قد يكون بظلم وغير ظلم اذا وقع فهذا حكمُه فالباء الاولى على تقدير عمل الشىء بالشىء والثانية على تقدير تخصيص الشىء بالشىء وانما قلنا ان الاولى على تقدير عمل الشىء بالشىء من اجل ان الالحاد فيه هو العمل الذى دلّ على النهى عنه الّا انه أُخْرِجَ مَخرجَ ما اضيف اليه ممّا هو غيره من اجل انه على خلاف معناه واما كونها بمعنى المصاحبة ففى قولهم خرج بعشيرته ودخل عليه بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه والتقدير خرج وعشيرتُه معه فهى جملةٌ من مبتدإ وخبر فى موضع الحال والمعنى مُصاحبًا عشيرتَه فلمّا كان المعنى يعود الى ذلك لقّبوا الباء بالمصاحبة وكذلك دخل بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه اى وثيابُ السفر عليه والسرجُ واللجامُ معه ومن ذلك قوله تعالى تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ فى قول المحققين من أصحابنا وتأويلُه تُنْبِت ما تُنْبِته والدهنُ فيه فهو كقولك خرج بثيابه ونحوُه قول الشاعر انشده الأصمعىّ

* ومُسْتَنَّةٍ كاسْتِنانِ الخَرُو * فِ قد قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ *

اى ومِروَدُه فيه والخروف المُهْر له ستّة أشهر او سبعةٌ

قال صاحب الكتاب وتكون مزيدة فى المنصوب كقوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وقوله بِأَيِّكُمُ

البيت قد حواه وكذلك الكأس وكذلك زيدٌ فى أرضه والرَكْض فى الميدان هذا هو الاصل فيها وقد يُتّسع فيها فيقال فى فلانٍ عَيْبٌ وفى يَدِى دارٌ جعلت الرجل مكانا للعيب يحتويه مجازا او تشبيها الا ترى ان الرجل ليس مكانا للعيب فى الحقيقة ولا اليد مكانا للدار وتقول أتيته فى عُنْفُوانِ شَبابه وفى أَمْره ونَهْيه فهو تشبيهٌ وتمثيلٌ اى هذه الامور قد أحاطت به وكذلك نَظَرَ فى الكتاب وسَعَى فى الحاجة جعل الكتاب مكانا لنَظَره والحاجة مكانا لسَعْيه اذ كان مختصّا بها ومن ذلك قولهم فى هذا الامر شَكٌّ جُعل الامر كالمكان لاشتماله على الشكّ ومنه قوله تعالى أَفِى ٱللّٰهِ شَكٌّ راجعٌ الى ما ذكرنا اى شكٌّ مختصٌّ به وانما أُخرج على طريق البلاغة هذا المُخْرَجَ فكأنّه قيل أفى صفاته شكٌّ ثمّ أُلغيت الصفات للإيجاز وانما قلنا هذا لانه لا يجوز عليه سبحانه تشبيهٌ لا حقيقةً ولا بلاغةً ولهذا كان على تقديرِ أفى صفاته الدالّةِ عليه شكٌّ واما قوله تعالى ولاصلّبنّكم فى جذوع النخل فليست فى معنَى عَلَى على ما يظنّه مَن لا تحقيقَ عنده وانما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكّن عُدّى بفى كما يُعدَّى الاستقرار فكما يقال تمكّن فى الشجرة كذلك ما هو فى معناه نحوُ قول الشاعر

* بَطَلٌ كأنّ ثِيابَه فى سَرْحَةٍ * يُحْذِى نِعالَ السِبْتِ ليس بتَوْأَمِ *

لانه قد عُلم انّ الشجرة لا تُشَق وتُستودع الثيابَ وانما المراد استقرارُها فى سرحة فهو من قبيل الفعلَيْن احدهما فى معنى الاخر والسرحةُ واحدة السَرْح وهو الشجرُ العُظام الطُوال ومثله قول امرأة من العرب

* ونَحْنُ صَلَبْنَا الناسَ فى جِذْعِ نَخْلَةٍ * ولا عطِستْ شَيْبانُ الّا بأَجْدَعِ *

فصـــل ٥٠٣

قال صاحب الكتاب والباء معناها الإلصاقُ كقولك بِهِ داءٌ اى الْتَصَقَ به وخامَرَه ومررتُ به وارِدٌ على الاتّساع والمعنى التصق مُرورى بموضع يقرُب منه ويدخلها معنى الاستعانة فى نحوِ كتبتُ بالقَلَم ونجرت بالقَدوم وبتوفيقِ الله حججتُ وبفُلانٍ أَصَبْتُ الغرضَ ومعنى المصاحَبة فى نحوِ خرج بعَشيرته ودخل عليه بثيابِ السَفَر واشترى الفرسَ بسَرْجه ولِجامه،

قال الشارح اعلم ان الباء ايضا من حروف الجرّ نحوَ مررت بزيد وظفرت بخالدٍ وهى مكسورة وكان حقّها الفتح لان كلّ حرف مفرد يقع فى اوّل الكلمة حقّه ان يكون مفتوحا اذ الفتحة اخفّ الحركات

وهو الواو فكانت قِسْمًا ثالثا ولذلك وقع بعدها المبتدأ والخبر ولم تعمل فيما بعدها والمعنى انــه يسرى بأصحابه حتى يكلّ المطىّ وينقطع الخيل وتُجْهَد فلا تحتاج الى أرسانٍ فحَتّى هذه يقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعلِ والفاعلِ فامّا المبتدأ والخبر فقد ذُكر وامّا الفعل فقد يكون مرفوعا ومنصوبا فاذا نصبتَه كانت حرف جرّ بمنزلةِ الى وانتصابُ الفعل بعدها باضمارِ أَنْ فاذا قلت سرت حتى ادخلَها فالتقدير حتى أن ادخلَها فادخلها منصوب بتقديرِ أَن المضمرةِ وأَنْ والفعلُ فى تأويل المصدر والمعـنى حتى دخولِها فحَتّى وما بعدها فى موضعِ نصب بالفعل المتقدّم واذا ارتفع ما بعدها كانت حـرف ابتداء تقطع ما بعدها عمّا قبلها على ما تقدّم وقد أنشدوا بيتًا جمعوا فيه الباب اجمعَ وهو

* أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * والزادَ حتّى نَعْلَهُ أَلقاها *

يروى برفع النعل ونصبها وجرّها فمَن جرّها جعلها غايةً وكان أَلْقاها تأكيدا لان ما بعد حتّى يكون داخلا فيما قبلها فيصيرِ ألقاها حينئذٍ تأكيدا لانه مستغنًى عنه وامّا مَن رفع النعل فبالابتداء وأَلقاها الخبرُ فهو معتمَدُ الفائدة وامّا من نصب النعل فعلى وجهَيْن احدهما ان تكون حتّى حرف عطف بمعنى الواو عَطَفَ النعل على الزاد وكان أَلقاها ايضا توكيدا مستغنًى عنه والاخر ان تكون حَتّى ايضا حرف ابتداء تقطع الكلام عمّا قبله وتنصب الفعل باضمار فعل دلّ عليه أَلقاها كانه قال حتّى أَلقى نعلَه أَلقاها على حدِّ زيدا ضربتُه ومثله مسئلة السمكة اذا قلت أكلتُ السمكةَ حتى رأسها جاز فى الرأس ثلاثة الأوجه الجرّ على الغاية والنصب على العطف والرفع على الابتداء وفى الاوجه الثلاثة الرأسُ مأكولٌ امّا فى الجرّ فلانّ ما بعد حتّى فى الغاية يكون داخلا فى حكم الاوّل وامّا النصب فلانّه معطوف على السمكة وهى مأكولةٌ فكان مأكولا مثلَها وامّا الرفع فعلى الابتداء والخبرُ محذوف والتقدير رأْسُها مأكولٌ وساغ حذفُه لدلالةِ أكلتُ عليه ،

فصــل ٥٠٣

قال صاحب الكتاب وفى معناها الظَّرْفيّةُ كقولك زيدٌ فى أرضه والرَّكْضُ فى الميدان ومنه نَظَرَ فى الكتاب وسَعَى فى الحاجة وقولُهم فى قولِ الله تعالى وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ إنّها بمعنَى عَلَى عَمَلٌ على الظاهر والحقيقةُ انّها على اصلها لتمكّن المصلوب فى الجِذْع تمكُّنَ الكائن فى الظرف فيه ،

قال الشارح أمّا فِى فمعناها الظرفيّة والوعاء نحو قولك الماء فى الكأس وفلانٌ فى البيت انما المراد ان

الناسُ حتى الصبيانِ لان اجتراء الصبيان ابعدُ فى النفوس من اجتراء غيرهم ولو جعلنا مكانَ حَتّى الى لَمَا أَدّى هذا المعنى فان قيل ولِمَ قلتم انّ حَتّى هى الخافضة بنفسها قيل لظهور الخفض بعدها فى نحوِ حتى مطلعِ الفجر ولم تقم الدلالة على تقدير عاملٍ غيرها فكانت هى العاملة وممّا يؤيّد ذلك قولهم حَتّامَ وامّا كونها عاطفةً فنحو قولك قام القوم حتى زيدٌ اى وزيدٌ ورأيت القومَ حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيدٍ أجروها فى ذلك مجرى الواو فان قيل ولِمَ قلتم ان اصلها الغاية وانها فى العطف محمولةٌ على الواو فالجواب انما قلنا ان اصلها الجرّ لانها لمّا كانت عاطفةً لم تخرج عن معنى الغاية الا ترى انك اذا قلت جاءنى القوم حتى زيدٍ بالخفض فزيدٌ بعضُ القوم ولو جعلتَ حَتّى عاطفةً لم يجز ان يكون الذى بعدها الّا بعضا للّذى قبلها وهذا الحكمُ تقتضيه حَتّى من حيث كانت غايةً على ما تقدّم بيانُه ولو كان اصلها العطفَ لجاز ان يكون الذى بعدها من غير نوعِ ما قبلها كما تكون الواو كذلك الا ترى انه يجوز ان تقول جاءنى زيدٌ وعمرٌو ولا يجوز ان تقول جاءنى زيد حتى عمرٌو كما لا يجوز ذلك فى الخفض فدلّ ما ذكرناه على ان اصلها الغايةُ فان قيل فمن اين أشبهت حَتّى الواوَ حتى حُملت عليها قيل لان اصل حَتّى اذا كانت غايةً ان يكون ما بعدها داخلا فى حكمِ ما قبلها كقولك ضربتُ القوم حتى زيدٍ فزيدٌ مضروب مع القوم كما يكون ذلك فى قولك ضربت القومَ وزيدا فلمّا اشتركا فيما ذكرنا حُملت على الواو وامّا القسم الثالث فأن تكون حرفا من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلامُ ويُقْطَعَ عمّا قبله كما يستأنف بعد أَمّا وإذا التى للمفاجأة وإنّما وكأنّما ونحوها من حروف الابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل من نحو قولك سرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسَرَّحٌ وأجلست القومَ حتى زيدٌ جالسٌ قال جرير

* فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها * بدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ *

فقوله ماء رفعٌ بالابتداء وأشكلُ الخبر وقال الفرزدق

* فَيَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنى * كأَنّ أباها نَهْشَلٌ او مُجاشِعُ *

والمراد يسبّنى الناسُ حتى كليبٌ تسبّنى فوقع بعدها المبتدأ والخبر وامّا البيت الذى انشده وهو

* سَرَيْتُ بهم حتى يَكِلُّ مَطِيُّهم * وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ *

البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله وحتى الجياد ما يقدن بأرسان فحَتّى حرف ابتداء الا ترى انها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها

مع الرجال وانما يُذكر بعد حَتّى ما يشتمل عليه لفظُ الاوّل وبجوز ان لا يقع فيه الفعلُ نرفعته او دناءته فيُنبَّه بحَتّى انه قد انتهى الامر اليه وربّما استُعملت غايةً ينتهى الامر عندها كما تكون الَى كذلك. وذلك نحو قولك إنّ فلاناً ليصوم الايّامَ حتى يومِ الفِطْرِ والمراد انه يصوم الايّام الى يوم الفطر ولا يجوز فيه على هذا الّا الجرّ لان معنى العطف قد زال لاستعمالها استعمالَ الَى والَى لا تكون عاطفة فلا يجوز ان يتنصب يوم الفطر لانه لم يَصُمْهُ فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك اذا خالف الاسم الذى بعدها ما قبلها نحوَ قولك قام القوم حتى الليلِ والتأويل قام القوم اليومَ حتى الليل فعلى هذا اذا قلت نِمْتُ البارحةَ حتى الصباحِ لم يلزمه نومُ الصباح لانه ليس من جنسه ولا جزءٌ منه قال ولا تدخل على مضمر ولا تقول حَتّاهُ ولا حتّاك قال سيبويه استغنوا عن الاضمار فى حَتّى بقولهم دَعْهُ حتى ذاك وبالاضمار فى الَى كقولهم دَعْهُ اليه لان المعنى واحد يريد الى ذلك فذلك اسمٌ مبهمٌ وانما يُذْكَر مثلُ ذلك اذا ظنّ المتكلّمُ ان المخاطَب قد عرف مَن يَعْنِى كما يكون المضمر كذلك ولذلك لا يرى سيبويه الاضمار مع كاف التشبيه ولا مع مُذْ ولا يجيز كَهُ ولا كِى قال استغنوا عن ذلك بمِثْلُهُ ومِثْلِى وعن مُذْهُ بمُذْ ذاك هذا رأى سيبويه وكان ابو العبّاس المبرّد يرى اضافةَ ما منع سيبويه اضافتَه الى المضمر فى هذا الباب ولا يمنع منها ويقول اذا كان ما بعد حَتّى منصوبا اِيّاه واذا كان مرفوعا حتى هو واذا كان مجرورا حتّاهُ وحتّاك ويقول فى منذ ذلك اذا كان ما بعدها مرفوعا مُذْ هو واذا كان مجرورا مُذْهُ ومُذْكَ والصحيحُ ما ذهب اليه سيبويه لموافقته كلامَ العرب وربما جاء فى الشعر بعضُ ذلك مضمرا نحوَ قوله * وأُمُّ أَوْعالٍ كَهَا او أَقْرَبَا * انشده سيبويه للعجّاج وهو ضرورةٌ واعلم انهم قد اختلفوا فى الخافض لِما بعد حَتّى فى الغاية فذهب الخليل وسيبويه الى ان الخفض بحَتّى وهى عندهما حرف من حروف الجرّ بمنزلة اللام وذهب الكسائىّ الى ان خفضَ ما بعدها باضمارِ الَى لانها نفسها نصٌّ على ذلك فى قوله تعالى حَتّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ فقال ان الخفض بالَى المضمرةِ وقال الفرّاء حَتّى من عوامل الافعال مجراها مجرى كَىْ وأَنْ وليس عملها لازما فى الافعال الا تراك تقول سرتُ حتى أدخلُها ووقعتُ حتى وصلتُ الى كذا فلا تعمل ههنا شيئًا ثمّ لمّا نابت عن الَى خفضت الاسماء لنيابتها وقيامِها مقامَ الَى وهو قولٌ واهٍ فيه بُعْدٌ لانه يؤدّى الى ابطال معنَى حتّى وذلك ان بابَ حَتّى فى الاسماء ان يكون الاسم الذى بعدها من جملةِ ما قبلها وداخلا فى حكمه ممّا يُستبعد وجوده فى العادة كقولنا قاتلتُ السِباعَ حتى الأُسودِ فقتالُه الأسدَ أبعدُ من قتاله لغيره وكذلك اجترأ على

معروفا فى الاستعمال ولذلك قال صاحب الكتاب وكونها بمعنى المصاحبة راجع الى معنى الانتهاء فاعرفه ،

فصـــل ٥٠١

قال صاحب الكتاب وحَتّى فى معناها الّا انّها تُفارِقها فى انّ مجرورها يجب ان يكون آخِرَ جُزْءٍ من الشىء او ما يلاقى آخرَ جزء منه لانّ الفعل المعدَّى بها الغرضُ فيه ان يتقضّى ما تَعلّق به شيئًا فشيئًا حتّى يأتىَ عليه وذلك قولك أكلتُ السَّمَكَةَ حتّى رأسِها ونِمْتُ البارِحةَ حتّى الصباحِ ولا تقول حتّى نِصْفِها او ثُلُثِها كما تقول الى نصفها والى ثلثها ومن حقّها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ففى مسئلتَي السمكة والبارحة قد أُكل الرأسُ ونِيمَ الصباحُ ولا تدخل على مضمر فتقولَ حتّاه كما تقول اليه وتكون عاطفةً ومبتدَأً ما بعدها فى نحو قول آمْرِءِ القيس * وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ * ويجوز فى مسئلة السمكة الوجوهُ الثلثةُ ،

قال الشارح اعلم ان حَتّى من عوامل الاسماء الخافضة وهى حروف كاللام لا تكون الّا حرفا ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة الىَ ولذلك ذكرها بعدها الّا انّ حَتّى تُدْخِل الثانى فيما دخل فيه الاوّل من المعنى ويكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها ينتهى الامرُ به فهى اذا خفضتْ كمعناها اذا نُسق بها فحتّى تُخالِف الىَ من هذه الجهة وذلك قولك ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ودخلت البلادَ حتى الكوفةِ وأكلت السمكةَ حتى رأسِها فزيدٌ مضروبٌ كالقوم والكوفةُ مدخولة كالبلاد والسمكةُ مأكولة جميعا اى لم أُبْقِ منها شيئًا وهذا معنى قوله اكلت السمكة حتى رأسِها ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ قد أُكل الرأس ونِيمَ الصباحُ وانما وجب ان يكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها من قبل ان معناها ان تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إمّا لرِفْعته او دَناءته كقولك ضربت القومَ فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيهم رفيعٌ ودَنِىٌّ فاذا قلت ضربت القومَ حتى زيدٍ فلا بدّ من ان يكون زيد إمّا أُرفعَهم او أدناهم لتدلّ بذكره ان الضرب قد انتهى الى الرُفَعاء او الوضعاء فإن لم يكن زيدٌ هذه صفتُه لم يكن لذكره فائدةٌ اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وغيره فلمّا كان ذِكْرُ زيد يفيد ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا فى حكمِ ما قبله وأن يكون بعضًا ممّا قبله فيُستدلّ بذكره ان الفعل قد عمّ الجميعَ ولذلك لا تقول ضربت الرجالَ حتى النساء لان النساء ليست من جنس الرجال فلا يُتوهّم دخولهنّ

انها لانتهاء غاية العمل كما انّ مِنْ لابتداء غاية العمل الّا انه قد يُلابِس الابتداء موضعاً من المواضع فيكون من اجل تلك الملابسة ابتداء للغاية وقد يلابس انتهاء الغاية موضعا من المواضع فيكون من اجل تلك الملابسة انتهاء للغاية وذلك نحوُ خرجت من بغداد الى الكوفة فعلى هذا تكون المَرافِق داخلةً فى الغَسْل من قول الله عزّ وجلّ اِذَا قُمْتُمْ اِلَى ٱلصَّلَوةِ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ اِلَى ٱلْمَرَافِقِ ولا يُعْدَل عن هذا الاصل الّا بدليلٍ واذا قلت كِتابى الى فلان فمعناه انه غاية الكتابة اذ لا مطلوبَ بعده وليس هناك عملٌ يتصل الى فلان كما يتّصل عملُ السير والخروج وما أشبهه من النزول وغيره ومنه قوله تعالى اُنْظُرُوا اِلَى ثَمَرِهِ اِذَا أَثْمَرَ. وقوله فَلَمَّا رَجَعُوا اِلَى أَبِيهِمْ وقوله أَلَا اِلَى ٱللّٰهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ واِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ فالثمر غايةٌ للنظر والأب غايةٌ للرجوع والله تعالى غايةٌ لصعود الكلم ينتهى عنده وليس فى ذلك عملٌ يتّصل بالغاية فامّا قولُ من جعلها بمعنَى مَعَ وبمعنى غيرها من الحروف فيحتجّ بقوله تعالى مَنْ أَنْصَارِى اِلَى ٱللّٰهِ وقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ اِلَى أَمْوَالِكُمْ ويحمل عليه قولَه تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق قالوا لانه لا يقال نصرتُ الى فلان بمعنَى نصرتُه ولا أكلتُ الى مال فلان بمعنى أكلتُه وانما المعنى يعود الى ان يكون بمعنَى مَعَ ولذلك دخلت المرافق فى الغسل والتحقيقُ فى ذلك ان الفعل اذا كان بمعنى فعلٍ اخرَ وكان احدُهما يصل الى معموله بحرف والاخرُ يصل بآخَرَ فإنّ العرب قد تتسع فتُوقِع احدَ الحرفَيْن موقعَ صاحبه إيذانًا بان هذا الفعل فى معنى ذلك الاخر وذلك كقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ اِلَى نِسَآئِكُمْ وأنت لا تقول رفثت الى المرأة انما يقال رفثت بها لكنّه لمّا كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء وكنتَ تُعدّى افضيتُ بالَى جئت بالَى إيذانا بانه فى معناه وكذلك قوله تعالى مَن انصارى الى الله لمّا كان معناه مَن يُضاف فى نَصْرى الى الله جاز لذلك ان تأتى بِإلَى ههنا وكذلك قوله عزّ اسمُه لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لمّا كان معنى الاكل ههنا الضمّ والجمع لا حقيقة المَضْغ والبَلْع عدّاه بالَى اذ المعنى لا تجمعوا اموالهم الى اموالكم فامّا قوله تعالى الى المرافق فقد ذكرنا الوجه فى دخول المرافق فى الغسل وفيه وجهٌ ثانٍ انّ اِلَى هنا غايةٌ فى الإسقاط وذلك انه لمّا قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تَناول جميعَ اليد كما تناول جميع الوجه واليَدُ اسمٌ للجارحة من رأس الأنامل الى الابْط فلمّا قال الى المرافق فصار إسقاطا الى المرافق فالمرافق غايةٌ فى الاسقاط فلم تدخل فى الاسقاط وبقيتْ واجبةَ الغسل ولو كانت اِلَى بمعنَى مَعَ لساغ استعمالُها فى كلّ موضع بمعنَى مَعَ وأنت لو قلت سرتُ الى زيد تريد مع زيد لم يجز اذ لم يكن

رأى ابى الحسن ومن يرى رأيه فيحتمل ثلثة اوجه احدها ان تكون مِن الاولى لابتداء الغاية وموضعُها نصب على انه ظرفٌ والثانية زائدةٌ على انه مفعول به فتكون الجبال على هذا تعظيما لِما ينزل من السماء من البرد والمطر وفيهَا من صفة الجبال وفيه ضميرٌ من الموصوف ومِن الثالثةُ لبيان الجنس كانّه بيّن من اىّ شىء هو المُكثَّر كما تقول عندى جبالٌ من مالٍ فتُكثِّر ما منه عندك ثمّ تُبيّن المُكثَّر بقولك من المال ويجوز ان تكون مِن الثالثةُ زائدة وموضعها رفعٌ بالظرف الذى هو فيهَا ولا يكون فيه ضميرٌ على هذا لانه قد رفع ظاهرا وذلك فى قول سيبويه والاخفش جميعا لان سيبويه لا يُعْمِل الظرف حتى يعتمد على كلام قبله وههنا قد اعتمد على الموصوف والاخفشُ يُعْمِله معتمدا وغيرَ معتمد ويكون التقدير وينزّل من السماء جبالا اى امثالَ الجبال فيها بردٌ ويجوز ان يكون برد مبتدأً وفيهَا الخبر والجملة فى موضع الصفة واما الوجه الثانى فأن يكون موضعُ مِن الثانية نصبا على الظرف وتكون الثالثة زائدة فى موضع نصب على المفعول به اى وينزّل من السماء من جبالٍ فيها بردا والوجه الثالث ان تكون مِن الاولى لابتداء الغاية والثانية نصبا على الظرف والثالثة لبيان الجنس وفى ذلك دلالةٌ على ان فى السماء جبالَ برد وكانّه على هذا التأويل ذكر المكانَ الذى يُنزِّل منه ولم يذكر المُنزَّلَ للدلالة عليه ووضوح الامر فيه فاعرفه؞

فصــل ٥٠٠

قال صاحب الكتاب والَى معارضةٌ لمِنْ دالّةٌ على انتهاء الغاية كقولك سرتُ من البصرة الى بَغْدَادَ وكونُها بمعنى المصاحَبة فى نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ اِلَى أَمْوَالِكُمْ راجعٌ الى معنى الانتهاء؞

قال الشارح اعلم انّ الَى تدلّ على انتهاء الغاية كما دلّت مِنْ على ابتدائها فهى نقيضتها لانها طَرَفٌ بإزاء طَرَفِ مِنْ ولذلك قال انها مُعارِضةُ مِنْ اى مُجانِبةٌ ومضادّةٌ لها ولا تختصّ بالمكان كما اختصّت مِنْ به كقولك خرجت من الكوفة الى البصرة فالَى دلّت انّ منتهى خروجك البصرة وكذلك اذا قلت رَغِبْتُ الى الله دللت به على ان منتهى رَغْبتك اللّهُ عزّ وجلّ واذا كتبتَ فقلت من فلان الى فلان فهو النهاية فمِنْ للابتداء والَى للانتهاء وجائزٌ ان تقول سرت الى الكوفة وقد دخلت الكوفةَ وجائزٌ ان تكون قد بلغتَها ولم تدخلها لانّ الَى نهايةٌ فجائزٌ ان تقع على اوّل الحدّ وجائزٌ ان تتوغّل فى المكان ولكن تُمْنَع من مجاوزته لان النهايةَ غايةٌ وما كان بعده شىء لم يُسَمَّ غايةً وتحقيقُ ذلك

سيّآتكم يدلّ على ذلك قوله تعالى إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ والجواب عمّا تعلّق به امّا قوله تعالى فكلوا ممّا امسكن عليكم فمِنْ هنا غير زائدة بل هى للتبعيض اى كلوا منه اللحم دون الفَرْث والدَم فانّه محرّمٌ عليكم   واما قوله تعالى ويكفّر عنكم من سيّآتكم فانّ مِنْ للتبعيض ايضا لان الله عزّ وجلّ وعد على عملٍ ليس فيه التوبةُ ولا اجتنابُ الكبائر تكفيرَ بعض السيّآت وعلى عملٍ فيه توبةٌ واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيّآت يدلّ على ذلك قوله تعالى فى الآية الاخرى إِنْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّآتِكُمْ فجىء بمِنْ ههنا وفى قوله إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ لم يأت بمِنْ لانه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفيرَ جميع السيّآت ووعد باخراج الصدقة على ما حَدَّ فيها تكفيرَ بعض السيّآت فاعرفه

وقول صاحب الكتاب وكونُها مُبعِّضةً وزائدةً راجعٌ الى هذا المعنى الى ابتداء الغاية فانّ ابتداء الغاية لا يُفارقها فى جميع ضروبها فاذا قلت اخذتُ من الدراهم درهما فانّك ابتدأت بالدرهم ولم تَنْتَهِ الى اخر الدراهم فالدرهمُ ابتداء الاخذ الى ان لا يبقى منه شىءٌ ففى كلّ تبعيض معنى الابتداء فالبعضُ الذى انتهاؤه الكلُّ   وامّا التى للتبيين فهى تخصيص الجملة التى قبلها كما انها فى التبعيض تخصيص الجملة التى بعدها فكان فيها ابتداء غايةٍ تخصيص كما كان فى التبعيض   وامّا زيادتها لاستغراق الجنس فى قولك ما جاءنى من رجلٍ فانّما جعلتَ الرجل ابتداء غايةٍ نفيِ المجىء الى آخِر الرجال ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس   وقد اضاف بعضهم الى أقسامها قسما اخر وهو ان تكون لانتهاء الغاية وذلك بأن تقع مع المفعول نحوَ نظرت من دارى الهِلالَ من خَلَل السحاب وشممت من دارى الرَيْحانَ من الطريق فمن الأُولى لابتداء الغاية والثانية لانتهاء الغاية   قال ابن السرّاج وهذا خَلْط معنى مِنْ بمعنَى الى والجيّدُ ان تكون من الثانيةُ لابتداء الغاية فى الظهور وبدلًا من الاولى   فان قلت فقوله تعالى وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فقد تكرّرت مِنْ فى ثلاثة مواضع فما معناها فى كلّ موضع منها قيل انّ الاولى لابتداء الغاية والثانيةُ يجوز فيها وجهان احدهما التبعيض على ان الجبال بَرَدٌ تكثيرًا له فينزّل بعضَها والاخر على ان المعنى من أمثال الجبال من الغَيْم فيكون هذا المعنى لابتداء الغاية كقولك خرجت من بغدادَ من دارى الى الكوفة   واما الثالثة فتكون على وجهَيْن التبعيض والتبيين أمّا التبعيض فعلى معنَى ينزّل من السماء بعضَ البرد وأمّا التبيين فعلى انّ الجبال من برد وهذا على رأى سيبويه ومن لا يرى زيادةَ مِنْ فى الواجب وأمّا على

غايةِ ما اخذ فدلّ على التبعيض من حيث صار ما بقى انتهاء له والاصلُ واحد وكونها لتبيين الجنس كقولك ثوبٌ من صُوفٍ وخاتمٌ من حديدٍ وربما أوهم هذا الضربُ التبعيضَ ولهذا قلنا انّ مَرْجِعَها الى شىء واحد ومنه قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وذلك انّ سائر الأرجاس يجب ان تُجتنب وبيّن المقصودَ بالاجتناب من اىّ الارجاس واعتبارُه ان يكون صفةً لما قبله وأن يقع موقعَه الّذى الا ترى ان معناه فاجتنبوا الرجسَ الذى هو وثنٌ وقد حمل بعضُهم الآية على القلب اى الاوثان من الرجس وفيه تعسّفٌ من جهة اللفظ والمعنى واحدٌ وقد قيل فى قول سيبويه هذا باب عِلْمِ ما الكَلِمُ من العَرَبيّة أنّه من هذا الباب لان الكلم قد تكون عربيّة وغير عربيّة فبيّنَ جنسَ الكلم بانّها عربيّةٌ وتكون مِنْ زائدة كقوله * وما بالرَّبْعِ مِن احدِ * وانما تزاد فى النفى مُخلِّصةً للجنس مؤكّدةً معنى العموم وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثةَ شرائط احدها ان تكون مع النكرة والثانى ان تكون عامّة والثالث ان تكون فى غير الموجَب وذلك نحوُ ما جاءنى من احدٍ الا ترى انه لا فرق بين قولك ما جاءنى من احد وبين قولك ما جاءنى احدٌ لان احدا يكون للعموم فأمّا قولك ما جاءنى من رجلٍ فقال الاكثر لا تكون زائدة على حدّ زيادتها مع أحد لانها قد افادت استغراق الجنس اذ قد يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفىُ رجل واحد من هذا النوع واذا قال من رجل استغرق الجميعَ وعندى يجوز ان يقال ما جاءنى من رجل على زيادةِ مِنْ كما يكون كذلك فى ما جاءنى من احد وذلك انّه كما يجوز ان يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفىُ واحد من النوع كذلك يجوز ان يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفى الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءنى احد فاذا أُدخل مِنْ فانما تُدْخِلها توكيدا لان المعنى واحد وانّما يزاد مِنْ لان فيه تناوُلَ البعض كانّه ينفى كلَّ بعضٍ للجنس الذى نفاه مفردا كانه قال ما جاءنى زيدٌ ولا بكرٌ ولا غيرهما من ابعاض هذا الجنس فالنفىُ بمِنْ مفصّلًا وبغير مِنْ مُجْمَلًا فاذا قلت ما جاءنى رجلٌ وأردت الاستغراق ثمّ قلت ما جاءنى من رجل كانت مِنْ زائدة فامّا اذا قلت ما جاءنى من احد فمِنْ زائدة لا محالةَ للتأكيد لانّ مِنْ لم تفد الاستغراق لان ذلك كان حاصلا من قولك ما جاءنى احدٌ ولذلك لا يرى سيبويه زيادةَ مِنْ فى الواجب لا تقول جاءنى من رجل كما لا تقول جاءنى من احد لان استغراق الجنس فى الواجب محالٌ اذ لا يُتصوّر مجىء جميع الناس ويتصوّر ذلك فى طرف النفى وقد اجاز الاخفش زيادتها فى الواجب فيقول جاءنى من رجلٍ واحتجّ بقوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ والمراد ما امسكن عليكم وبقوله تعالى وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ والمعنى

وسيأتى الكلام عليها ان شاء الله،

فصــل ٤٩٩

قال صاحب الكتاب فمِنْ معناها ابتداء الغاية كقولك سرتُ من البَصْرة وكونُها مُبعِّضةً فى نحوِ اخذتُ من الدراهم ومُبيِّنةً فى نحوِ فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ومزيدةً فى نحوِ ما جاءنى من احد راجعٌ الى هذا ولا تُزاد عند سيبويه الّا فى النفى والاخفشُ يجوّز الزيادةَ فى الواجب ويستشهد بقوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ،

قال الشارح قد صدّر صاحب الكتاب كلامَه وابتدأه بمِنْ وهى حَرْبَةٌ بالتقديم لكثرة دَوْرِها فى الكلام وسعةِ تصرُّفها ومعانيها وإن تَعدّدت مُتلاحِمةٌ فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مُناظِرةً لالىَ فى دلالتها على انتهاء الغاية لان كلّ فاعلٍ اخذ فى فعل فلفعله ابتداءٌ منه يأخذ وانتهاءٌ اليه ينقطع فالمبتــدأُ تُباشِره مِنْ والانتهاءُ تُباشِره الىَ والغالبُ علىَ استعمالِ مِنْ فى هذا المعنى ولا تكون مِنْ عند سيبويه الّا فى المكان وابو العبّاس المبرّد يجعلها ابتداءَ كلّ غايةٍ واليه يذهب ابنُ درستويه وغيره من البصريين فتقول خرجتُ من الكوفة وعجبتُ من فلان وفى الكتاب مِن فلان الى فلان قال الله تعالى وَاِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ اى من دار اهلك وقال تعالى وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وقال نُودِىَ مِنْ شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ فمِنْ فى الشجرة والشاطئ لابتداء غاية النداء وقد اجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان وهو رأى ابى العبّاس المبرّد وابن درستويه من اصحابنا كمُذْ ومُنْذُ واحتجّوا بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ وبقول الشاعر

* لِمَنِ الدِيارُ بقُنّةِ الحِجْرِ * أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ *

ومن لا يرى استعمالها فى الزمان يتأوّل الآيةَ بأنّ ثمّ مضافا محذوفا تقديره من تأسيسِ اوّل يوم ومِن مَرِّ حِجَجٍ ومرِّ دهر فهذا فيه دلالةٌ على استعمالها فى غير المكان لان التأسيس والمرّ مصدران وليسا بزمانَيْن وان كانت المصادرُ تُضارِع الازمنةَ من حيث هى منقضيةٌ مثلها واما كونها للتبعيض فنحوُ قولك اخذت درهما من المال فدلّتْ مِنْ على انّ الذى اخذتَ بعضُ المال وفيه معنى الابتداء ايضا لان مَبْدَأَ أَخْذِكَ المالُ قال الله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً اى بعضَها ومنه كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ اِذَا أَثْمَرَ قال ابو العبّاس المبرّد وليس هو كما قال سيبويه عندى لان قوله اخذت من ماله انما جعل ماله ابتداءَ

ترى ان قولك مررت بزيد معناه كمعنى جُزْتُ زيدا وانصرفتُ عن خالدٍ كقولك جاوزتُ خالدا فكما انّ ما بعد الافعال المتعدّية بانفسها منصوبٌ فكذلك ما كان فى معناها ممّا يتعدّى بحرف الجرّ لان الاقتضاء واحدٌ الّا ان هذه الافعال ضعُفت فى الاستعمال فافتقرت الى مُقوٍّ والامر الاخر من جهة اللفظ فانّك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحوَ قولك مررت بزيد وعمرًا وإن شئت وعمرٍو بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع وكذلك الصفةُ نحوُ مررت بزيدٍ الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض فهذا يؤذن بان الجارّ والمجرور فى موضع نصب ولذلك قال سيبويه انك اذا قلت مررت بزيد فكانّك قلت مررت زيدا يريد انه لو كان ممّا يجوز ان يستعمل بغير حرف جرّ لكان منصوبا وجملةُ الامر ان حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ جُزْء من الاسم من حيث كان وما بعده فى موضع نصب وبمنزلةِ جُزْء من الفعل من حيث تَعدّى به فصار حرفُ الجرّ بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحوِ أذهبتُ زيدا وفرّحته فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وهى على ثلثة اضرب ضربٌ لازمٌ للحَرْفيّة وضربٌ كائنٌ اسما وحرفا وضربٌ كائنٌ حرفا وفعلا فالاوّل تسعةُ احرف مِنْ والَى وحَتّى وفِي والباء واللامُ ورُبَّ وواوُ القَسَم وتاؤه والثانى خمسةُ احرف عَلَى وعَنْ والكافُ ومُذْ ومُنْذُ والثالثُ ثلثةُ احرف حاشَا وعَدَا وخَلَا ،

قال الشارح قد قسم حروفَ الجرّ الى هذه ثلثة الاقسام قسمٌ استعملته العربُ حرفا فقط ولم تُشْرِكه فى لفظ الاسم والفعل ولم يُجْروه فى موضعٍ من المواضع مُجرى الاسماء ولا مُجرى الافعال وقسمٌ اخر يكون اسما وحرفا وقسمٌ ثالثٌ وهو ما يستعمل حرفا وفعلا والمراد بذلك ان يكون اللفظ مشتركا لا ان الحرف بنفسه يكون اسما او فعلا هذا محالٌ فامّا القسم الاوّل وهو الحروف التى استعملت حروفا فقط وهى تسعةٌ مِنْ والَى وحَتّى وفِي والباء واللام ورُبَّ وواو القسم وتاؤه فهذه لا تكون الّا حروفا لانها تقع فى الصلات وقوعًا مطّردًا من غيرِ قُبْحٍ نحوَ قولك جاءنى الذى من الكرام ورأيت الذى فى الدار وكذلك سائرها ولو كانت اسماء لم يجز وقوعها هنا فى الصلات لان الصلة لا تكون بالمفرد ولانها لا تقع موقع الاسماء فاعلةً ومفعولةً ولا يدخل على شىء منها حرفُ الجرّ ولا تكون افعالا لانها تقع مضافةً الى ما بعدها والافعالُ لا تضاف وسيأتى الكلام على كلّ حرف منها مفصّلا واما القسم الثانى وهو ما استعمل حرفا واسما وهى خمسة عَلَى وعَنْ والكاف ومُذْ ومُنْذُ فهذه تكون حروفا وقد تُشارِكها فى لفظها الاسماء على ما سيأتى بيانُه مشروحا وكذلك القسم الثالث يكون حروفا وافعالا وهى ثلثة حَاشَا وعَدَا وخَلَا

أمّا اللفظ فقولك انصرفت عن زيد وذهبت الى بكرٍ فالحرف الذى هو الى متعلّقٌ بالفعل الذى قبله وامّا تعلّقه بالفعل فى المعنى فنحو قولك المالُ لزيد تقديرُه المال حاصلٌ لزيد وكذلك زيدٌ فى الدار تقديره زيدٌ مستقرٌّ فى الدار او يستقرّ فى الدار فثبت بما ذكرناه ان هذه الحروف انما جىء بها مُقوّيةً ومُوصلةً لما قبلها من الافعال او ما هو فى معنى الفعل الى ما بعدها من الاسماء   فان قيل فما لهم لا يخفضون بالواو فى المفعول معه نحو استوى الماء والخَشَبَةَ وجاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ وبالّا فى الاستثناء نحو قام القومُ الّا زيدا وكلُّ واحد منهما انما دخل مُقوّيًا للفعل قبله ومُوصِلا له الى ما بعدَه كما كانت حروف الجرّ كذلك وفى عدم اعتبارِ ذلك دليلٌ على فساد العلّة فالجواب ان حروف الجرّ انما عملت لشَبَهها بالافعال واختصاصها بالاسماء واختصّت بعمل الجرّ دون غيرها لما ذكرناه من العلّة فامّا واو المفعول معه والّا فى الاستثناء فلم يستحقّا اصلَ العمل لعدم اختصاصهما فلم يعملا جرّا ولا غيرَه وأمّا الواو فلانّ اصلها العطف وحرفُ العطف لا عملَ له لعدم اختصاصه بالاسماء دون الافعال والذى يدلّ على ذلك انها لا تستعمل بمعنَى مَعَ الّا فى الموضع الذى يجوز ان تكون فيه عاطفةً نحوِ قولك قمتُ وزيدا اى مع زيد لانه يجوز ان تقول قمتُ وزيدٌ فترفع زيدا بالعطف على موضع التاء وكذلك لو تُركت الناقةُ وفصيلَها بمعنَى مع فصيلها فانّه قد كان يجوز ان تقول وفصيلُها بالرفع بالعطف على الناقة ولو قلت مات زيدٌ والشمسَ اى مع الشمس لم يصحّ لانه لا يصحّ عطف الشمس على زيد المُسْنَدِ اليه الموتُ اذ لا يصحّ فيها الموت وكذلك لو قلت لَأَنتظرنّك وطلوعَ الشمس لم يصحّ لانك لو رفعت بالعطف على الفاعل لم يجز لان الشمس لا يصحّ منها الانتظارُ هذا مع ان ابا الحسن الاخفش كان يذهب الى ان انتصاب المفعول معه انتصابُ الظرف والظرفُ يعمل فيه روائحُ الافعال فلا يحتاج الى مُقوٍّ للفعل وامّا الّا فى الاستثناء فكذلك لا اختصاص لها بالاسماء ولا يصحّ إعمالها فيما بعدها الا تراك تقول ما جاءَ زيدٌ قطّ الّا يضحك وما مررت به الّا يُصلّى ولا رأيتُه قطّ الّا فى المسجد فلمّا كانت تدخل على الافعال والحروف على حدّ دخولها على الاسماء لم يكن لها عملٌ لا جرٌّ ولا غيره كيف وأبو العبّاس المبرّد كان يذهب الى ان الناصب للمستثنى فعلٌ دلّ عليه مجرى الكلام تقديرُه أَستثنى ولا أعنى ونحوُه فلا تكون إلّا مُقوِّيةً فافترق حالُ هذين الحرفين أعنى الواو والّا وحال حروف الجرّ   واعلم ان حرف الجرّ اذا دخل على الاسم المجرور فيكون موضعُ الحرف الجارّ والاسمِ المجرور نصبًا بالفعل المتقدّم يدلّ على ذلك امران احدهما انّ عِبْرة الفعل المتعدّى بحرف الجرّ عبرةُ ما يتعدّى بنفسه اذا كان فى معناه الا

بعدها وتسمّى حروف الجرّ لانها تجرّ ما بعدها من الاسماء اى تخفضها وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات لانها تقع صفاتٍ لِما قبلها من النكرات وهى متساويةٌ فى إيصال الافعال الى ما بعدها وعَمَلِ الخفض وإن اختلفت معانيها فى انفسها ولذلك قال هى فَوْضَى فى ذلك اى متساوية يقال قومٌ فَوْضَى اى متساوون لا رئيسَ لهم قال الشاعر

*لا يَصْلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَراةَ لهم * ولا سَراةٌ اذا جُهّالُهم سادوا*

فلمّا كانت هذه الحروف عاملة للجرّ من قبل ان الافعال التى قبلها ضعُفت عن وُصولها وإفضائها الى الاسماء التى بعدها كما يُفْضِى غيرُها من الافعال القويّة الواصلة الى المفعولين بلا واسطةِ حرف الاضافة الا تراك تقول ضربتُ عمرا فيُفْضِى الفعلُ بعد الفاعل الى المفعول فينصب لان فى الفعل قوّةً أفضتْ الى مباشرة الاسم ومن الافعال افعالٌ ضعُفت عن تجاوُز الفاعل الى المفعول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناوُله والوصول اليه وذلك نحوُ عجبتُ ومررت وذهبت لو قلت عجبت زيدا او مررت جعفرا او ذهبت محمّدا لم يجز ذلك لضعف هذه الافعال فى العُرْف والاستعمال عن إفضائها الى هذه الاسماء على ان ابن الاعرابىّ قد حكى عنهم مررت زيدا كانه اعمله بحسب اقتضائه ولم ينظر الى الضعف وهو قليل شاذّ وأنشدوا

*تَمُرّون الديارَ ولم تَعُوجُوا * كلامُكُم عَلَىَّ إذًا حَرامُ*

فلمّا ضعُفت هذه الافعال عن الوصول الى الاسماء رُفدت بحروف الاضافة فجُعلت مُوصِلة لها اليها فقالوا عجبتُ من زيد ونظرتُ الى عمرو وخُصّ كلّ قبيل من هذه الافعال بقبيل من هذه الحروف وقد تَداخلت فيُشارِك بعضُها بعضاً فى هذه الحروف الموصلة وجُعلت تلك الحروف جارّةً ولم تُفْضِ الى الاسماء النصبَ من الافعال قبلها لانهم ارادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السببُ الاقوى من السبب الاضعف وجُعلت هذه الحروف جارّةً ليخالف لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الفعل القوىّ ولمّا امتنع النصب لِما ذكرناه لم يبق الّا الجرّ لان الرفع قد استبدّ به الفاعلُ واستولى عليه فلذلك عدلوا الى الجرّ لان الجرّ اقرب الى النصب من الرفع لان الجرّ من مَخْرج الياء والنصب من مخرج الالف والالفُ اقرب اليها من الواو فان قيل فاذا قلتم ان هذه الحروف انما أُتى بها لإيصال معانى الافعال الى الاسماء فما بالهم يقولون زيدٌ فى الدار والمالُ لخالدٍ فجىء بهذه الحروف ولا فعلَ قبلها فالجواب انه ليس فى الكلام حرفُ جرّ الّا وهو متعلّقٌ بفعل او ما هو بمعنى الفعل فى اللفظ او التقدير

تارةً بانفسها وأُخْرَى بحرف الجرّ وذلك نحوُ يا زيدُ ويا لَزيدٍ ويا بكرُ ويا لَبكرٍ فجرى ذلك مجرَى جئتُ زيدا وجئت اليه وسُمّيت زيدا وسمّيت بزيد ويؤيّد ذلك جوازُ الامالة فيه كما جاز فى بَلَى ولا وهو فى بَلَى اسهلُ لتمام اللفظ ومجيئها على عدّة الاسماء وضُعْفِ يا ولا لنقص لفظهما فان قيل ولِمَ جىء بالحروف وما كانت الحاجةُ اليها فالجواب ان حروف المعانى جُمَعَ جىء بها نيابةً عن الجمل ومفيدةً معناها من الايجاز والاختصار فحروفُ العطف جىء بها عوضًا عن أعطِفُ وحروفُ الاستفهام جىء بها عوضا عن أستفهمُ وحروفُ النفى انما جاءت عوضا عن أنفى وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن أستثنى او لا أعنى وكذلك لامُ التعريف نابت عن أُعَرِّفُ والتنوينُ ناب عن خَفَّ وحروفُ الجرّ جاءت نائبةً عن الافعال التى هى بمعناها فالباء نابت عن أُلْصِقُ والكاف نابت عن أُشَبِّهُ وكذلك سائر الحروف ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعانى كحروف الجرّ ونحوها لان الغرض منها الاختصار واختصارُ المختصَر إجحافٌ فان قيل فاذا كانت هذه الحروف نائبةً عن الافعال على ما زعمتم والافعالُ معناها فى نفسها ولِمَ كانت الحروف معناها فى غيرها والخَلَفُ لا يُخالِفُ الاصلَ فى حقّ الحكم فالجواب ان كلّ فعل متعدٍّ بنفسه وبواسطةٍ فانّما هو عبارةٌ ولفظٌ دالٌّ على فعلٍ واصلٍ الى المفعول فاذا قلت أدعو غلامَ زيد فأدعو ليس واصلا بنفسه الى غلام زيد وانما هو دالّ على الدعاء الواصلِ الى الغلام فحروفُ أدعو عبارةٌ عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلامَ زيد فانّ اضافةَ يَا الى ما بعدها فُهم منها معنى الدعاء الدالِّ عليه أدعو فأنت اذا قلت يا غلام زيد فهو نفس الدعاء واذا قلت أدعو كان إخبارا عن وقوع الدعاء وكذلك اذا قلت أستفهمُ كان عبارة عن طلب الفهم واذا قلت أَقام زيدٌ كان نفس الطلب فلمّا افترق معناهما افترق حكمُهما فَافْهَمْه ففيه لُطْفٌ ء

ومن اصناف الحرف حروفُ الاضافة

فصل ٤٩٨

قال صاحب الكتاب سُمّيتْ بذلك لانّ وَضْعَها على ان تُفْضِىَ بمعانى الافعال الى الاسماء وهى فَوْضَى فى ذلك وإن اختلفتْ بها وجوهُ الافضاء ء

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف تسمّى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال قبلها الى الاسماء

أَشْكُرُكَ وليس بين الفعلَيْن اتّصالٌ ولا تعلّقٌ فلمّا دخلت إنْ علّقتْ احدى الجملتين بالاخرى وجعلتِ الاولى شرطا والثانية جزاءً واما الضرب الثالث وهو ان يدخل زائدا لضرب من التأكيد نحوُ قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ ونحو قوله فَبِمَا نَقْضِهِمْ الا ترى انّ مَا لو كان لها موضعٌ من الاعراب لَمَا تخطّاها الباء وعمل فيما بعدها وكذلك لَا من قولهم ما قام زيدٌ ولا عمرٌو الواو هى العاطفة ولَا لَغْوٌ كانهم شبّهوها بمَا فزادوها ومن ذلك إن الخفيفة المكسورة فى نحو قوله * فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ * والمراد فما طبّنا وكذلك المفتوحة فى نحو قوله تعالى فَلَمَّا أَنْ جَآءَ ٱلْبَشِيرُ فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الاعراب ولا معنى لها سوى التأكيد ؟

قال صاحب الكتاب الّا فى مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل واقتُصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحوَ قولك نَعَمْ وبَلَى وإِى وإِنّه ويَا زيدُ وقَدْ فى قوله * وكأنْ قَدِ * ؟

قال الشارح لمّا اشترط فى الحرف ان يكون مصحوبا بغيره اذ لا معنًى له فى نفسه استثنى منه حروفا قد حُذف الفعل منها وبقى الحرفُ وحده مفيدا معنًى فربّما ظنّ ظانٌّ ان تلك الفائدة من الحرف نفسه والفائدةُ انما حصلت بتقدير المحذوف وتلك الحروفُ التى يجاب بها وهى نَعَمْ وبَلَى وإِى وإِنَّه بمعنًى نعم من قوله

* بَكَرَ العَوَاذِلُ فى الصَّبُو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *
* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا * كَ وقد كَبِرْتَ وقلتُ إِنَّهْ *

اى نَعَمْ قد علانى الشيب فهذه الاشياء قد يُكتفى بها فى الجواب فيقال أَقامَ زيدٌ فيقال فى جوابه نَعَمْ اى نعم قد قام فنعم قد افادت إيجاب الجملة بعدها الّا انها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهَم عنها قبلها واللفظُ اذا حُذف وكان عليه دليلٌ وهو مرادٌ كان فى حكم الملفوظ وكذلك سائرها الا ترى انه قد ساغت الامالةُ فى بَلَى ولَا لوقوع الكناية بهما فى الجواب بنيابتهما عن الجمل المحذوفة فكذلك يَا فى النداء من نحو يا زيدُ فيَا قد نابت هنا منابَ أَدْعُو وأُنادِى وقد ذهب بعضهم الى انها قد دخلت لمعنى التنبيه والفعلُ مراد بعدها والعملُ فى الاسم بعدها انما هو لذلك الفعل لا لها وقال اخرون انما العملُ لها بالنيابة ولذلك ساغت فيها الامالة والذى يدلّ ان العمل لها دون الفعل المحذوف انّ ما حُذف فيه الفعل اذا ظهر الفعل لم يتغيّر المعنى وأنت لو اظهرت ادعو وانادى لتغيّر المعنى وصار خبرا والنداء ليس بخبر الامر الثانى ان العرب قد اوصلت حروف النداء الى المنادَى

الرجال وانما كم لعددٍ مبهمٍ يقع على القليل منه والكثير فاذا اضيفت الى ما بعدها بَيَّنَ ان المراد الكثير فجرى مجرى الالفاظ المُجْمَلة المتردّدة بين اشياء وبيّنها غيرُها من قرينة حالٍ او لفظٍ ولا يُخْرِجها ذلك عن ان تكون دالّة على ذلك الشيء واما الحروف الزائدة فانها وإن لم تُفِدْ معنًى زائدا فانّها تفيد فضلَ تأكيدٍ وبيانٍ بسبب تكثير اللفظ بها وقوّةُ اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى وهذا معنًى لا يتحصّل الّا مع كلام واما إفسادهم قولَ من عرّف الحرف بانه الذى لا يجوز ان يكون خبرا ولا مخبرا عنه بالاسماء المضمرة المجرورة والاسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة فالقولُ ان امتناع الإخبار عن هذه الاسماء وبها لم يكن لأمرٍ راجعٍ الى معنى الاسم وانما ذلك لانها صِيَغٌ موضوعةٌ بإزاء اسمٍ مخفوض او منصوب فلو أُخبر عنها وجب ان ينفصل الضمير المجرور ويصير عِوَضَه ضميرٌ مرفوعُ الموضع نحوُ أَنْتَ وشِبْهِه وكذلك الضمير المنصوب لو أُخبر به او عنه لتَغيّر اعرابُه ووجب تغييرُ صيغة الاعراب فامتناعُ الاخبارِ عن هذه الإشياء لم يكن الّا من جهة الاعراب قال الزمخشرىّ لو كان الحرف يدلّ على معنى فى نفسه لم يُفْصَل بين ضَرَبَ زيدٌ وما ضرب زيدٌ لانه كان يبقى معنى النفى فى نفسه وقوله ومن ثَمّ لا ينفكّ من اسم او فعل يصحبه يريد ولكونه لا يدلّ على معنى الّا فى غيره افتقر الى ما يكون معه ليفيد معناه فيه وجملةُ الامر انه دخل الكلامَ على ثلثة اضرب لافادةِ معنى فيما يدخل عليه ولتعليقِ لفظ بلفظ اخرَ وربْطِه به ولزيادةِ ضربٍ من التأكيد فالاوّلُ ثلثةُ مواضع احدها ان يدخل على الاسم نحوِ الرجل والغلام فالالفُ واللام أفادت معنى التعريف فيهما لانهما كانا نكرتين الثانى انه يدخل الفعلَ نحوَ قَدْ والسين وسَوْفَ نحوَ قولك قد قام وسيقوم وسوف يقوم فهذه الحروف أحدثت بدخولها على الفعل معنًى لم يكن قبلُ فقَدْ قرّبتْه من الحاضر والسينُ وسوف مختصّة بالاستقبال وخلّصتْه له بعد ان كان شائعا فى الحال والاستقبال فهذه الحروفُ فى الافعال نظيرةُ الالف واللام فى الاسماء الثالث ان يدخل على الكلام التامّ والجملةِ المفيدة نحوَ قولك أزيدٌ عندك وما قام خالدٌ فلمّا دخلت الهمزةُ أحدثت فيه معنى الاستفهام وقد كان خبرًا وكذلك مَا أحدثت معنى النفى وقد كان موجبا واما الضرب الثانى من القسمة الاولى فهو فى اربعة مواضع احدُها ان يدخل لربْط اسم باسم وهو معنى العطف نحوَ قولك جاء زيدٌ وعمرٌو الثانى ان يدخل لربط فعل بفعل نحوَ قام زيدٌ وقعد الثالث ان يدخل لربط فعل باسم نحو قولك نظرتُ الى زيد وانصرفتُ عن جعفر وهو معنى التعدية الرابع ان يدخل لربط جملة بجملة نحو قولك إن تُعْطِنى أَشْكُرْكَ وكان الاصل تُعْطِينى

وكذلك الفَصْل نحوُ هُوَ لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه انتهى كلامُ ابى علىّ قال الشارح كانّ أبا علىّ اورد هذه التشكيكاتِ للبَحْث واذا انعم النظر كانت غير لازمة أمّا اسماء الاحداث فكلّها اسماءٌ يُخْبَر عنها كما يخبر عن الاعيان نحوَ قولك العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ لان العلم والجهل ونحوهما سِماتٌ على مُسَمّياتٍ معقولةٍ متوهَّمةٍ منفصلةٍ عن مَحالّها وإن كانت لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضا والعرضُ لا يقوم بنفسه وامّا قوله ان الباء تدلّ على الإلصاق واللام تدلّ على التعريف والالصاقُ والتعريفُ يُتوهّمان منفردَيْن فالقولُ فى ذلك ان الالصاق والتعريف اسمان يُتوهّمان منفردَيْن لا فرقَ بينهما وبين غيرهما من الاحداث ولا كلامَ فيهما انما الكلام فى الباء نفسها فانّها لا تدلّ على الالصاق حتى تضاف الى الاسم الذى بعدها لا أنّه يتحصّل منها منفردةً وكذلك القولُ فى لام التعريف ونحوها من حروف المعانى وامّا الاسماء المضمرة التى تكون فصلا من نحوِ كنتُ انا القائمَ وكنّا نحن القائمين وقوله تعالى كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ فهى اسماءٌ قد سُلبت دلالتَها على الاسميّة وسُلك بها مذهبَ الحروف بأن أُلْغيتْ ومعنَى إلغاء الكلمة أن تأتى لا موضعَ لها من الاعراب وأنّها متى أُسْقطت من الكلام لم يختلّ الكلامُ ولم يتغيّر معناه وتصير كالحروف الملغات من نحو مَا فى قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةً والمراد مثلاً بعوضةً وقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فلولا إلغاء مَا لم يَتخطّ الخافضُ وعمل فيما بعدها فتجرى هذه الاسماء مجرى الحروف وكونّها قد صارت فى مذهبها لم يخبر عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف فاعرفه وامّا اسماء التأكيد فانها اسماءٌ دالّةٌ على معانٍ فى انفسها الا ترى انك اذا قلت جاءنى زيدٌ نفسُه فالنفسُ دلّت على ما دلّ عليه زيدٌ فصار ذلك كتكرار اللفظ نحوِ قولك زيدٌ زيدٌ فزيدٌ الثانى لم يدلّ على اكثر ممّا دلّ عليه الاوّل والتأكيدُ والتشديدُ معنًى حصل من مجموع الاسمَيْن لا من احدهما وامّا الصفات من نحوِ جاء زيدٌ العاقلُ فانّ الصفة التى هى العاقل لم تدلّ على معنى فى الموصوف وانما دلّت على معنى فى نفسها نحوِ العاقل فانّه دلّ على ذاتٍ باعتبار العقل فاذا جمعتَ بين الصفة والموصوف نحوَ قولك زيدٌ العاقلُ حصل البيان والتعريف من مجموع الصفة والموصوف لا من احدهما فبان لك ان الصفة لم تدلّ على معنى فى غيرها وانما دلّت على معنى تحتها وأمّا مِثْلٌ فأمرُها كأمر الصفة لانها بمعنًى مُشابِهٍ ومُماثِلٍ وذلك معنًى معقولٌ فى نفس الاسم وأمّا كونها تقتضى مماثلا فليس ذلك بذاتىّ لها ولا من مُقوّماتها وانما ذلك من لوازمها وامّا كَمْ فى الخبر فهى اسمٌ بمعنى العدد والكثيرِ وأمّا كونها تدلّ على كثرة الرجال مثلا اذا قلت كم رجلٍ فإنّ الكثرة لم تُفِدْها كَمْ فى

فى غيره معناه ويؤيّد ذلك بناءها لتضمّنها معنى الحرف وانما يلزم ان لو كانت هذه الاسماء باقيةً على بابها من الاسميّة والتمكّنِ وقد دلّت على هاتَيْن الدلالتَيْن لَيكون كاسرًا للحدّ وربما احترز بعضهم من ذلك فقال ما دلّ على معنى فى غيره فقط فيفصل بقوله فقط بين هذه الاسماء والحروف اذ هــذه الاسماء قد دلّت دلالتَيْن دلالةَ الاسماء ودلالةَ الحروف ومنهم من يضيف الى هذا الحدّ ولم يكن احدَ جزءي الجملة كانه يفصل بذلك بين هذه الاسماء والحروف فإنّ هذه الاسماء وإن دلّت على معــنى فى غيرها من الجهة المذكورة فقد تكون احد جزءى الجملة الا ترى انّ أَيْنَ وكَيْفَ يكون كلّ واحد منهما جزءَ لجملةٍ من نحوِ أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو فزيدٌ مبتدأ وأَيْنَ الخبر وكذلك عمرٌو مبتدأ وكيف الخبر وتقول مَن عندك فيكون مَنْ مبتدأ وعندك الخبر فهذه الاشياء قد تكون احد جزءى الجملة اى مبتدأً او خبرَ مبتدإٍ وليس كذلك الحروف فانّه لا يُخْبَر بها ولا عنها لا تقول الَى قائمٌ على ان يكون الَى مبتدأ وقائمٌ الخبر كما تقول زيدٌ قائمٌ ولا عَنْ ذاهبٌ كما تقول زيدٌ ذاهبٌ وقد صرّح ابن السرّاج بهذا المعنى فى تحديد الحرف فقال هو الذى لا يجوز ان يُخْبَرَ عنه ولا يكون خبرا قال ابو علىّ الفارسىّ مَن زعم ان الحرف ما دلّ على معنى فى غيره فانّه ينبغى ان تكون اسماء الأحداث كلّها حروفا لانها تدلّ على معان فى غيرها فان قال فإنّ القيام يُتوهَّم منفردا من القائم قيل له فإنّ الالصاق والتعريف الذى يدلّ عليهما باء الجرّ ولامُ المعرفة قد يُتوهّمان منفردَيْن عن الاسمَيْن ولو كان هذا كما قال لوجب ان يكون هُوَ الذى للفصل حرفا لانه يدلّ على معنى فى غيره الا ترى انّها تجىء لتدلّ على ان الخبر معرفةٌ او قريبٌ من المعرفة او لتُؤذِن ان الاسم الذى بعدها ليس بوصفٍ لِما قبلهــا ويلزم ان تكون اسماء التأكيد حروفا لانها تدلّ على تشديد المؤكَّد وتبيينه الا ترى انّ منها ما لا يتقدّم على ما قبله مثل أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ وينبغى ان تكون الصفات كذلك ايضا لانها تدلّ على معان فى غيرها وينبغى ان تكون كَمْ فى الخبر فى نحوِ كم رجلٍ حرفا لانها تدلّ على تكثير فى غيرها وهو تكثير الرجال وينبغى ان تكون مِثْل حرفا لانها تدلّ على تشبيه فى غيرها وينبغى ان لا تكون مَا حرفا فى قولهم إنّك مَا وخَيْرًا لانها لا تدلّ على معنى فى غيرها وكذلك ما حاجِبَيْهِ وأن لا تكون مَا فى قوله امّا لَا حرفا لانها لا تدلّ على معنى فى غيرها وانما تدلّ على الفعل المحذوف وكذلك أَمّا أنت منطلقًا انطلقتُ وكذلك قولُ من قال أنّه الذى لا يجوز ان يكون خبرا ولا مُخْبَرا عنه فاسدٌ لان الاسماء المضمرة المجرورة والاسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة لا تكون اخبارا ولا مخبرا عنهــا

القسم الثالث فى الحُروف

فصل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب الحَرْف ما دلّ على معنًى فى غيره ومن ثَمّ لم ينفكّ من اسم او فعل يصحَبه،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على قسمَي الاسم والفعل انتقل الى الكلام على الحرف والحرف كلمةٌ دلّت على معنى فى غيرها فقولُنا كلمة جنسٌ عامٌّ يشمَل الاسمَ والفعلَ والحرفَ وقولُنا دلّت على معنى فى غيرها فصلٌ ميّزه من الاسم والفعل اذ معنى الاسم والفعل فى انفسهما ومعنى الحرف فى غيره الا تراك اذا قلت الغلام فُهم منه المعرفة ولو قلت آلْ مفردةً لم يُفْهَم منه معنًى فاذا قُرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف فى الاسم فهذا معنَى دلالته فى غيره وقولهم ما دلّ على معنى فى غيره امثلُ من قولِ من يقول ما جاء لمعنى فى غيره لانّ فى قولهم ما جاء لمعنى فى غيره اشارةً الى العلّة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التى وُضع لأجلها اذ علّةُ الشيء غيرُه وقولنا كلمةٌ أسدُّ من قوله ما دلّ لان الكلمة اقرب من الحرف فهى أدلُّ على الحقيقة وقد زعم بعضهم ان هذا الحدّ يفسُد بأيْنَ وكَيْفَ ونحوهما من اسماء الاستفهام ومَنْ ومَا ونحوهما من اسماء الجزاء فانّ هذه الاسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها وتفيد الجزاء فتُعلّق وجودَ الفعل بعدها على وجود غيره وهذا معنى الحروف والجوابُ عن هذا الاشكال ان هذه الاسماء دلّت على معنى فى نفسها بحكم الاسميّة فأيْنَ دلّت على المكان وكَيْفَ دلّت على الحال وكذلك اسماء الجزاء فمَنْ دلّت على من يعقل ومَا دلّت على ما لا يعقل وأمّا دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفَيْهما فهما شيئان دلّا على شيئَيْن فالاسم دلّ على مسمّاه والحرفُ افاد

قال الشارح اعلم ان الرباعىّ له بناءٌ واحدٌ وهو فَعْلَلَ وهو على ضربين متعدّ وغير متعدّ فالمتعدّى نحو سرهفتُه اذا أصلحتَ غِذاءه ودحرجتُه وغير المتعدّى نحو دربخت الحَمامةُ اذا خضعت لذَكَرها وبَرْهَمَ اى ادام النظرَ وأسكن طَرْفَه وللمزيد فيه بناءان اِفْعَنْلَلَ نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمّع والمراد به هنا المطاوعة فهو فى الرباعىّ كانْفَعَلَ فى الثلاثىّ والثانى اِفْعَلَلَّ كاقشعرّ واطمأنّ وهو كاحمرّ واصفرّ فى الثلاثىّ ولذلك لا يتعدّى واِسْحَنْكَكَ واقعنسس واِحْرَنْبَأَ كلّ ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكرّرتان ولذلك لا يدّغم المثلان فيه كما لا يدّغم نحوُ جلبب وشملل ٭

فصـــل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب وكِلا بناءَيِ المزيد فيه غيرُ متعدّ وهما فى الرباعىّ نظيرُ اِنْفَعَلَ وافْعَلَّ فى الثلاثىّ قال سيبويه وليس فى الكلام احرنجمتُه لانّه نظيرُ انفعلتُ فى بنات الثلثة زادوا نونًا والفَ وصل كما زادوهما فى هذا وقال وليس فى الكلام افعلَلْتُه ولا افعالَلْتُه وذلك نحوُ احمررت واشهاببت ونظيرُ ذلك من بنات الاربعة اطمأْنَنْت واشمأْززت ٭

قال الشارح قد تقدّم القول على هذَيْن البناءَيْن وانّ بناء احرنجم بناءُ مطاوعةٍ فهو بمنزلة انفعل فى الثلاثىّ ولذلك لا يتعدّى لانه اذا طاوَعَ لا يفعل بغيره شيئًا وكذلك افعللتُ وافعاللتُ لا يتعدّى شىء من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احمررته ولا اشهاببته لانها مختصّة بالالوان فهى جارية مجرى الخُلُق فلا تتجاوز الفاعلَ فاعرفه ٭

فيه افعالّ الّا ويقال فيه افعلّ الّا انه قد تقلّ احدى اللغتين فى الكلمة وتكثر فى الاخرى فقولهم ابيضّ واحمرّ واصفرّ واخضرّ اكثر من ابياضّ واحمارّ واصفارّ واخضارّ وقولهم اشهابّ وادهامّ اكثر من اشهبّ وادهمّ وقد يأتى افعالّ فى غير الالوان قالوا اقْطارَّ النبتُ اذا وَلّى واخذ يَجِفُّ وابهارّ الليلُ اذا أَظْلَمَ وقد يأتى الالوان على فَعُلَ قال أَدُمَ يَعْدُمُ وشَهُبَ يَشْهُبُ وقَهُبَ يَقْهُبُ وهو سوادٌ يضرب الى حمرة وقالوا كَهُبَ يَكْهُبُ وسَوِدَ يَسْوَدُ قال نُصَيْبٌ

* سَوِدتُّ ولم أَمْلِكْ سَوادِى وتَحْتَهُ * قميصٌ من القُوهِىّ بِيضٌ بَنائقُهْ *

وربما ضمّوا ذلك جميعَه وذكر بعض النحويين انّ فَعُلَ مخفّف عن اِفْعالَّ واستدلّ على ذلك بتصحيح العين نحو عَوِرَ وحَوِلَ قال صحّت الواو هنا حيث صحّت فى اعوارّ اذ كان هو الاصل، وامّا اِفْعَوْعَل فبناء موضوع للمبالغة قالوا خشُن المكان اذا حزُن فاذا ارادوا المبالغة والتوكيد قالوا اِخْشَوْشَنَ وقالوا أَعْشَبَتِ الارض فاذا ارادوا العموم والكثرة قالوا اِعْشَوْشَبَتْ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فمعنى خشن واعشب دون معنى اخشوشن واعشوشب وقوّة اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى اذ الالفاظ قوالب المعانى وقد جاء متعدّيا قالوا اِحْلَوْلَيْتُه اى استطيَبْتُه قال حُمَيْد

* فلمّا مضى عامان بعد انفصاله * عن الضَّرْعِ وٱحْلَوْلَى دِماثًا يَرُودُها *

وربما بُنى الفعل على الزيادة ولم تُفارقه نحو اِعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ اذا ركبتَه عُرْيًا وهو مخالفٌ لما قبله من اِفْعالَّ لان المكرّر هنا العين وما قبله المكرّر فيه اللام فزيادةُ الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا اِذْلَوْلَى الرجل اذا أسرع ألحقوه باعرورى وبنوه على الزيادة ولم تفارقه، واما اِفْعَوَّلَ نحو اِجْلَوَّذَ اذا اسرع واخروّط السيرُ اذا امتدّ واعلوّط البعيرَ اذا ركب عنقَه ومعناه المبالغة كافْعَوْعَلَ لانه على زنته الّا ان المكرّر هناك العين وهنا الواو الزائدة،

ومن اصناف الفعل الرُباعىّ

فصـــل ٤٩٥

قال صاحب الكتاب للمجرّد منه بناءٌ واحدٌ فَعْلَلَ ويكون متعدّيا نحو دَحْرَجَ الحَجَرَ وسرهف الصَبِىَّ وغيرَ متعدّ نحوَ دربخ وبرهم وللمزيد فيه بناءان اِفْعَنْلَلَ نحوُ احرنجم واِفْعَلَلَّ نحوُ اقشعرّ،

فصل ٤٩٣

قال صاحب الكتاب واِسْتَفْعَلَ لطلب الفعل تقول استخفّه واستعمله واستعجله اذا طلب خِفّتَه وعَمَلَه وعَجَلَتَه ومَرَّ مستعجلا اى مرّ طالبًا ذلك من نفسه مُكَلِّفَها اِيّاه ومنه استخرجته اى لم أَزَلْ أَتلطّف وأَطلبُ حتى خرج وللتحوّل نحوُ استتْيَسَتِ الشاةُ واستنْوَقَ الجَمَلُ واستحجر الطِينُ واِنّ البُغاثَ بأَرْضِنا يستنسِرُ وللاصابة على صفةٍ نحوُ استعظمْتُه واستسمنته واستجدْته اى أَصَبْته عظيمًا وسمينا وجيّدا وبمنزلةِ فَعَلَ نحوُ قرّ واستقرّ وعلا قِرْنَه واستعلاه ،

قال الشارح امّا استفعل فهو على ضربين متعدّ وغير متعدّ فالمتعدّى قولهم استحقّه واستقبحه وغير المتعدّى استقدم وأستأخر ويكون فعلٌ منه متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحو عَلِمَ واستعلم وفَهِمَ واستفهم وغير المتعدّى نحو قَبُحَ واستقبح وحَسُنَ واستحسن وله معان احدها الطلب والاستدعاء كقولك استعطيت اى طلبت العطيّة واستعتبته اى طلبت اليه العُتْبَى ومنه استفهمت واستخبرت الثانى ان يكون للاصابة كقولك استجدته واستكرمته اى وجدته جيّدا وكريما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحوّل من حال الى حال نحوَ قولهم استَنْوَقَ الجمل اذا صار على خُلُق الناقة واستَتْيَسَت الشاة اذا أشبهت التَيْس ومنه استحجر الطين اذا تحوّل الى طَبْع الحجر فى الصَلابة وقد يكون بمعنى تَفَعّل لتكلّف الشىء وتعاطيه نحوَ استعظم بمعنى تَعظّم واستكبر بمعنى تكبّر كقولهم تشجّع وتجلّد وربّما عاقبَ فَعَلَ قالوا قَرّ فى المكان واستقرّ وعَلَا قِرْنَه واستعلاه قال الله تعالى وَاِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ اى يسخرون ويَسْتَهْزِءُونَ اى يَهْزَءُونَ والغالبُ على هذا البناء الطلب والإصابة وما عدا ذَيْنِكَ فانه يُحْفَظ حِفْظًا ولا يقاس عليه ،

فصل ٤٩٤

قال صاحب الكتاب وافْعَوْعَلَ بناءُ مبالغة وتوكيدٍ فاخشوشن واعشوشبَتِ الارضُ واحلولَى الشىءُ مبالغاتٌ فى خَشُنَ وأعشبتْ وحَلَا قال الخليل فى اعشوشبتْ انّما يريد ان يجعل ذلك عامّا قد بَالَغَ ،

قال الشارح امّا اِفْعَالَّ فأكثرُ ما يكون فى الالوان نحوِ اِشْهَابَّ وابياضّ ولا يكون متعدّيا وهو اذا لم يُدْغم بزنةِ استفعل فى حركاته وسكناته وقد يُقصَّر اِفْعَالَّ لطوله فيرجع الى اِفْعَلَّ قال سيبويه وليس شىء يقال

فانغلق كانّهم طاوعوا به أَفْعَلَ ومنه قوله * ولا يَدِى فى حَميتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ * جاء به على أدخلته فاندخل وهذا شاذّ ولا يكون فَعَلَ الذى انفعل مطاوعٌ له الّا متعدّيا نحوَ كسرته فانكسر فامّا قول الشاعر

* وكم منزلٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بأَجْرامه من قُلّةِ النيقِ مُنْهَوِى *

فانّه استعمله من هَوَى يَهْوِى وهو غير متعدّ كما ترى ضرورةً مع ان هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطرابٌ واعلم انه لا يستعمل انفعل الّا حيث يكون علاجٌ وعملٌ فلذلك استُضعف انعدم الشىء وقالوا قلت الكلام فانقال لان القول له تأثيرٌ فى إعمال اللسان وتحريكه،

فصل ٤٩٣

قال صاحب الكتاب وافْتَعَلَ يُشارِك انفعل فى المطاوَعة كقولك غممته فاغتمّ وشويته فاشتوى ويقال انغمّ وانشوى ويكون بمعنى تَفاعَلَ نحوَ اجتوروا واختصموا والتقَوْا وبمعنى الاتّخاذ نحوَ اذّبحَ واطّبخ واشتوى اذا اتّخذ ذَبيحةً وطَبيخًا وشِواءً لنفسه ومنه اكتال واتّزن وبمنزلة فَعَلَ نحو قرأتُ واقترأت وخَطِفَ واختطف وللزيادة على معناه كقولك اكتسب فى كَسَبَ واعتمل فى عَمِلَ قال سيبويه امّا كسبتُ فانّه يقول أَصَبْتُ وامّا اكتسبت فهو التصرّف والطَّلَب والاعتمال بمنزلة الاضطراب،

قال الشارح امّا افتعل فهو بمنزلةِ انفعل فى العدّة ومثله فى حركاته وسكناته وله معانٍ أغلبُها الاتّخاذ يقال اشتوى القوم اللحمَ اذا اتّخذوه شِواءً وامّا شَوَيْتُ فكقولك أَنْضجت وكذلك اختبز العجينَ وخَبَزَهُ وله معانٍ أُخَرُ احدها ان يُستعمل بمعنى المطاوعة فيُشارِك انفعل ولا يتعدّى كقولك غممته فانغمّ واغتمّ وشَوَيْتُه فانشوى واشتوى وهو قليل الثانى ان يكون بمعنَى تَفاعل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا فى معنَى تقاتلوا ومنه اعتونوا واجتوروا فى معنَى تعاونوا وتجاوروا الثالث ان يجىء بمعنَى فَعُلَ لا يراد به زيادةُ معنى وتلزمه الزيادةُ نحوَ افتقر فى معنى فَقُرَ ولذلك تقول فى الفاعل منه فَقِير جاؤا به على المعنى ومن ذلك اشتدّ فهو شديد واستلم الحَجَرَ ولا يستعمل سَلَمَ ولا يَسْلُمُ

وامّا قولهم كسب واكتسب قال سيبويه فرق بينهما كسب بمعنى اصاب مالاً واكتسب تصرّف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ والمعنى واحد،

صفة نحوُ احمدتُه اى وجدته محمودا واحيَيْت الارضَ وجدتها حَيَّةَ النَبات وفى كلام عمرو بن مَعْديكَرِبَ لمُجاشِعٍ السُلَمِيّ للّه دَرُّكم يا بنى سُلَيْمٍ قاتلناكم فما أجبنّاكم وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم وللسَلْب نحوُ اشكيته واعجمت الكتابَ اذا أزلتَ الشِكايةَ والعُجْمةَ ويجىء بمعنَى فَعَلْت تقول قِلْتُ البيعَ وأَقَلْتُه وشغلته واشغلته وبكر وابكر؛

فصـــل ٤٨٩

قال صاحب الكتاب وفَعَّلَ يُؤاخِى أَفْعَلَ فى التعدية نحوَ فرّحته وغرّمته ومنه خطّأته وفسّقته وزنّيته وجدّعته وعقّرته وفى السَلْب نحوَ فزّعته وقذّيت عينَه وجلّدت البعيرَ وقرّدته اى أزلتُ الفَزَعَ والقَذَى والجِلْدَ والقُرادَ وفى كونه بمعنَى فَعَلَ كقولك زِلْتُه وزيّلته وعُضْته وعوّضته ومِزْتُه وميّزته ومجيئُه للتكثير هو الغالب عليه كقولك قطّعتُ الثِيابَ وغلّقت الأبوابَ وهو يُجَوّل ويُطَوّف اى يُكْثِر الجَوَلانَ والطَوافَ وبرّك النَعَمُ وربّض الشاءُ وموّت المالُ ولا يقال للواحد؛

فصـــل ٤٩٠

قال صاحب الكتاب وفَاعَلَ لأن يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك ضارَبْتُه وقاتلته فاذا كنتَ الغالبَ قلت فاعَلَنى ففَعَلْتُه ويجىء مجىء فعلتُ كقولك سافرت وبمعنَى أفعلتُ نحوَ عافاك اللّهُ وطارقت النَعْلَ وبمعنَى فعّلت نحوَ ضاعفت وناعمت؛

فصـــل ٤٩١

قال صاحب الكتاب وانْفَعَلَ لا يكون الّا مطاوعَ فَعَلَ كقولك كَسَرْتُه فانكسر وحطمته فانحطم الّا ما شذّ من قولهم أقحمته فانقحم واغلقته فانغلق واسفقته فانسفق وازعجته فانزعج ولا يقع الّا حيث يكون عِلاجٌ وتأثيرٌ ولهذا كان قولهم انعدم خَطَأٌ وقالوا قُلْتُه فانقال لانّ القائل يعمل فى تحريك لسانه؛ قال الشارح فامّا انفعل فهو بناء مطاوع لا يكون متعدّيا البتّة واصله الثلثة ثمّ تدخل الزيادة عليه من اوّله نحوَ قطعته فانقطع وشرحته فانشرح وحسرته فانحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا انطرد استغنوا عنه بذهب فامّا انطلق فانّه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أَزْعَجْته فانزعج وأغلقت الباب

فصل ٤٨٦

قال صاحب الكتاب وتَفَعَّلَ يجىء مطاوعَ فَعَّلَ نحوَ كسّرتُه فتَكسّر وقطّعته فتقطّع وبمعنى التكلّف نحوَ تشجّع وتصبّر وتحلّم وتمرّأ قال حاتم

* تَحَلَّمْ عن الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ * ولَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلَّمَا *

قال سيبويه وليس هذا مثلَ تَجاهَلَ لانّ هذا يطلب ان يصير حليمًا ومنه تقيّس وتنزّر وبمعنى استفعل كتكبّر وتعظّم وتعجّل الشىء وتيقّنه وتقصّاه وتثبّته وتبيّنه وللعَمَل بعد العمل فى مُهْلة كقولك تجرّعه وتحسّاه وتعرّقه وتفوّقه ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع وبمعنى اتّخاذ الشىء نحوَ تديّرتُ المكانَ وتوسّدت التُرابَ ومنه تبنّاه وبمعنَى التجنُّب كقولك تحوّب وتأثّم وتهجّد وتحرّج اى تجنّب الحُوبَ والاثْمَ والهُجودَ والحَرَجَ ،

فصل ٤٨٧

قال صاحب الكتاب وتَفاعَلَ لما يكون من اثنين فصاعدًا نحوَ تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من ان يكون من فاعَلَ المتعدّى الى مفعول او المتعدّى الى مفعولَيْن فإن كان من المتعدّى الى مفعولٍ كضارَبَ لم يتعدّ وإن كان من المتعدّى الى مفعولَيْن نحوِ نازعتُه الحديثَ وجاذبته الثوبَ وناسيته البَغْضاء تعدّى الى واحد كقولك تنازعْنا الحديثَ وتجاذبنا الثوبَ وتناسينا البغضاء ويجىء ليُرِيَكَ الفاعلُ انّه فى حال ليس فيها نحوَ تغافلتُ وتعاميت وتجاهلت قال * اذا تَخازَرْتُ وما بى مِن خَزَرْ * وبمنزلة فَعَلْتُ كقولك توانيتُ فى الامر وتقاضيته وتجاوز الغايةَ ومطاوعَ فاعلتُ نحوَ باعدْتُه فتباعد ،

فصل ٤٨٨

قال صاحب الكتاب وأَفْعَلَ للتعدية فى الاكثر نحوُ اجلستُه وامكثتُه وللتعريض للشىء وأن يُجْعَل بسببٍ منه نحوُ اقتلتُه وأَبَعْتُه اذا عرّضتَه للقَتْل والبَيْع ومنه اقبرتُه واشفيته واسقيته اذا جعلتَ له قَبْرا وشِفاءً وسُقْيًا وجعلتَه بسبب منه من قِبَلِ الهِبَةِ او نحوِها ولصَيْرورةِ الشىء ذا كذا نحوُ أَغَدَّ البعيرُ اذا صار ذا غُدّةٍ واجرب الرجلُ وانحز واحال صار ذا جَرَبٍ ونُحازٍ وحِيالٍ فى ماله ومنه أَلامَ وأراب وأصرم النَّخْلُ واحصد الزرْعُ واجزّ ومنه ابشر وافطر واكبّ واقشع الغَيْمُ ولوُجودِ الشىء على

على مِنْهاجه وليس كذلك ما تقدّم من الابنية لانّ مضارعها مختلف وحُكى عن الكسائىّ انه استثنى ما فيه احدُ حروف الحلق وأنّه يقال فيه أَفْعَلُه والحقُّ غيره لانّ ما فيه حرفُ الحلق قد لا يلزم طريقةً واحدةً ويأتى على الاصل نحو بَرَأَ يَبْرُأُ وهَنَأَ يَهْنُأُ ونَهَق يَنْهَق ونَزَعَ يَنْزِع على ما سيأتى بيانه بعدُ وليس كما ذكرناه ممّا يلزم فيه الكسر لا غير وقد حكى ابو زيد شاعرتُه اشعُره اى غلبته فى الشِعْر وفاخرته افْخُره بالضمّ وهذا نصٌّ على انه لا يلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك فى كلّ شىء الا ترى انّه لا يقال نازعنى فنزعته كانّهم استغنوا عنه بغلبته كما استغنوا عن ودعته ووذرته بتركته فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وفَعِلَ يكثر فيه الأعراضُ من العِلَل والأحزان وأضدادها كسَقِمَ ومرِض وحزِن وفرِح وجذِل وأشِر والألوانُ كأدِم وشهِب وسوِد وفعُل للخصال الّتى تكون فى الاشياء كحَسُنَ وقبُح وصغُر وكبُر ،

قال الشارح وامّا فَعِلَ بالكسر فقد استُعمل ايضا فى معانٍ متّسعة نحو شَرِبَ الدَواء وسمِع الحديثَ وحَذِرَ العدوّ وعَلِمَ العِلْمَ ورَحِمَ المسكينَ ويكثر فيما كان داءً نحو مرِض وسقِم وحبِط البعيرُ وحبِج وهو ان ينتفخ بطنُه من اكل العَرْفَج وقالوا غرِث وعطِش وظمِئَ لانها ادواءٌ وقالوا فزِع وفرِق ووجِل لانه داءٌ وصل الى فؤاده وقالوا حزِن وغضِب وحرِد وسخِط لانها أحزان وادواء فى القلب وقالوا فيما يُضادّ ذلك فرِح وبطِر وأشِر وجذِل وقد جاء فى الالوان قالوا أدِم الرجلُ أُدْمَةً وهى الشُقْرة وشهِب الشىءُ شُهْبَةً وهو بياضٌ غلب على السواد يقال منه أشهب الرأسُ اى كثر بياضُ شعره وقالوا سَوِدَ الرجلُ بمعنى اسودّ قال نُصَيْبٌ * سَوِدتُّ ولم أَمْلِكْ سَوادى * وامّا فعُل بالضمّ فبناءٌ موضوع للغرائز والخصال التى يكون عليها الانسان من حُسْنٍ وقبحٍ ونحوهما فمن ذلك حَسُنَ الشىءُ يحسُن وملُح يملُح ووسُم يَوْسُم وجمُل يجمُل وقبُح يقبُح وسهُم وجهُه يسهُم وقالوا فى معناه شنُع يشنُع فهو شَنيع وجهُم وجهُه جُهومةً وقالوا شرُف وظرُف وسهُل سُهولةً وصعُب صُعوبةً وقالوا عظُم الشىءُ وضعُف الى غير ذلك ممّا لا يكاد ينحصر وبابُه ما ذكرناه فاعرفه ،

فصـــل ٤٨٥

قال صاحب الكتاب وتَفَعْلَلَ يجىء مُطاوِعَ فَعْلَلَ كتَجَوْرَبَه فتَجَوْرَبَ وجلببه فتجلبب وبناءً مقتضبا كتسهْوَكَ وترهوك ،

فصل ٤٨٤

قال صاحب الكتاب فما كان على فَعَلَ فهو على معانٍ لا تُضْبَط كثرةً وسَعَةً وبابُ المغالبة مختصٌّ بفَعَلَ يَفْعُلُ كقولك كارَمَنى فكَرَمْتُه أَكْرُمه وكاثرنى فكثرته اكثُره وكذلك عازّنى فعززته وخاصمنى فخصمته وهاجانى فهجَوْته الّا ما كان معتلّ الفاء كوَعَدْتُ او معتلّ العين او اللام من بنات الياء كبِعْتُ ورَمَيْتُ فانّك تقول فيه أَفْعِلُه بالكسر كقولك خايَرْتُه فخِرْته أَخِيرُه وعن الكسائىّ انّه استثنى ايضا ما فيه احدُ حروف الحلق وانّه يقال فيه أَفْعَلُه بالفتح وحكى ابو زيد شاعرتُه اشعُره وفاخرته افخُره بالضمّ قال سيبويه وليس فى كلّ شىء يكون هذا الا ترى انّك لا تقول نازَعَنى فنزعتُه استُغنى عنه بغَلَبْتُه،

قال الشارح يريد انّ فَعَلَ مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعًا فيه لخفّة البناء واللفظ واللفظُ اذا خفّ كثُر استعماله واتّسع التصرّفُ فيه فهو يقع على ما كان عَمَلًا مَرْئيًّا والمرادُ بالمرئىّ ما كان متعدّيا فيه علاجٌ من الذى يُوقِعه بالذى يُوقَع به فيُشاهَد ويُرَى وذلك نحو ضَرَبَ وقَتَلَ ونحوهما ممّا كان علاجا مرئيّا وقالوا فى غير المرئىّ شَكَرَ ومَدَحَ وقالوا فى اللازم قَعَدَ وجلس وثبت وذهب وقالوا نطق الانسان وهدل الحَمام وصهل الفرس وضبح ونحوَ ذلك ممّا معناه الصوت وقالوا فى خلافه سكت وهمس وصمت وقالوا فى القطع جدع أَنْفَه وصرب النباتَ وصرم الصديقَ وقالوا نعس وهجع ورقد وهجد ونحوَ ذلك ممّا معناه النوم وقالوا أكل الانسانُ ورتع الفرسُ ورَعَى كلّه أَكْلٌ وقالوا نكح وضربها الفَحْلُ وقرعها كلّه بمعنى الجِماع وممّا لا يكون الّا فَعَلَ اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشاتمته فاذا غلب احدُهما كان فعله على فعَل يفعُل بفتح العين فى الماضى والضمّ فى المستقبل نحو كارَمَنى فكَرَمْتُه أَكْرُمه وخاصمنى فخصمته أَخصُمه وهاجانى فهجوته أَهجوه وانّما كان كذلك لان فَعَلَ اخفّ الابنية ولانّ الكسر يغلب عليه الأَدواء والاحزان والمغالبةُ موضوعة للفَلْج والظَفَرِ فتحاموه لذلك ولم يُبْنَ على فَعُلَ بالضمّ لانه بناءٌ لازمٌ لا يكون منه فعلتُه وفعلُ المغالبة متعدٍّ فلم يأت عليه ومضارِعُه مضمومٌ لانه يجرى مجرى الغرائز اذ كان موضوعا للغالب فصار كالخصلة له الّا ان يكون لامه او عينه ياءً او فاؤه واوا فانّه يلزم مضارعَه الكسرُ نحوَ خايَرَنى فخِرْته أَخيرُه وراماني فرَمَيْته أَرْميه وواعدنى فوعدتُه أَعِدُه وواحلنى فوحلتُه أَحِلُه لان الكسر له فى الاصل قياسا مستمرّا لا ينكسر فجاءوا به هنا

كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون من اوّل الكلمة انما يكون حشوا او آخِرًا وكذلك تَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ الالحاقُ بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا وأمّا تَمَسْكَنَ وتَغافَلَ وتَكَلَّمَ فليست الزيادة فيها للالحاق وإن كان على عدّة الاربعة فقولُهم تمسكن شاذّ من قبيل الغلط ومثله قولهم تَمَدْرَعَ وتمندل والصواب تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتندّل وكذلك تَغافَلَ ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوًا مُلْحِقةً لانها مَدّةٌ محضةٌ فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت اخرا لنقص المدّ فيها مع ان حقيقة الالحاق اذا وقع اخرا انما هو بالياء لكنّها صارت الفًا لوقوعها موقعَ متحرّك وقبلها فتحةٌ وتَكَلَّمَ كذلك تضعيفُ العين لا يكون ملحِقا فاطلاقُه لفظَ الالحاق هنا سَهْوٌ واَمّا اِحْرَنْجَمَ فَفعلٌ رباعىٌّ والنون فيه للمطاوعة فهو فى الرباعىّ بمنزلةِ اِنْفَعَلَ فى الثلاثىّ نحوِ حسرتُه فانحسر وكسرتُه فانكسر واِسْحَنْكَكَ واِقْعَنْسَسَ ثلاثىّ ملحق باحرنجم وحقيقةُ الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدّغم المثلان فيه والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يتعدّى

واما الضرب الثانى وهو الموازن من غير الحاق فهى ثلثة ابنية أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ نحو اخرج واكرم وجرّب وكسّر وقاتل وحارب فهذه الابنيةُ وإن كانت على وزنِ دحرج فى حركاته وسكناته فذلك شىء كان بحكم الاتّفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذى يدلّ على ذلك انك تقول أكرم إكراما وكسر تكسيرًا وقاتل مُقاتَلةً وقِتالًا فلم تأت مصادرها على نحو الدَحْرَجَة والزَلْزَلَة فلمّا خالفت مصادرَ الرباعىّ علم انها ليست للالحاق وإن اتّفقت فى المضارع لان الاعتبار بالمصادر التى هى اصلها وأمرٌ أخر يدلّ على ما ذكرنا انّ ما زِيدَ للالحاق ليس الغرضُ منه الّا إتباعَ لفظٍ للفظٍ لا غير نحوَ واو جَوْهَرَ وجَهْوَرَ دخلت لالحاق هذا البناء الثلاثىّ ببناء دحرجِ الرباعيِّ فهو شىء يخصّ اللفظَ من غير ان يُحْـدِث معنًى وهكذا الابنيةُ الثلاثة التى هى أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ فالزيادةُ فى كلّ واحد منها أفادت معنًى لم يكن قبلُ وقد استقصيتُ معانيها فى كتابى فى شرح المُلوكىّ فى التصريف واما غيرِ الموازن فهو سبعة ابنية على ما ذكر وذلك نحو انطلق واقتدر واستخرج واِشْهابَّ واِشْهَبَّ واِغْدَوْدَنَ واِعْلَوَّطَ فهذه الابنية قد لزم اوّلَها همزةُ الوصل وذلك لسكون اوّلها وانما سكن كراهيةَ ان يتوالى فيها اكثرُ من ثلاث متحرّكات الا ترى انّا لو حرّكنا النون من انطلق والطاء واللام والقاف متحرّكاتٌ لَتوالى فيها اربع متحرّكات وذلك مفقود فى كلامهم وكذلك افتعل نحوُ اقتدر وسائرُها محمول على ما ذكرنا ،

واسْتَخْرَجَ واشْهَابَّ واشْهَبَّ واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ ،

قال الشارح اعلم ان ابنية المزيد فيه من الثلاثىّ على ثلثة اضرب موازنٌ للرباعىّ على طريق الالحاق وذلك ان يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعىّ لا لافادةِ معنى توسُّعًا فى اللغة والثانى موازنٌ له لا على سبيل الالحاق وذلك ان الموازنة لم تكن الغرضَ وانما الزيادة لمعنًى اخر والموازنةُ حصلت بحكم الاتّفاق وغيرُ موازن فالاوّلُ يكون على ضربَيْن ضربٌ بتكريرِ حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها والاخرُ يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شَمْلَلَ وجَلْبَبَ احدى اللامَيْن فيه زائدة لانه من الجلب والشمل وانما كُرِرت اللام للالحاق بدَحْرَجَ وسَرْهَفَ فصار موازنا له فى حركاته وسكناته ومثلَه فى عدد الحروف ولا يدّغم المثلان فيه كما ادُّغما فى شَدَّ ومَدَّ لئلّا تبطل الموازنةُ فيكون نقضا للغرض من الالحاق وهذا القبيل من الالحاق مطّرد ومَقيس حتى لو اضطُرّ ساجعٌ او شاعرٌ الى مثلِ ضَرْبَبَ وخرجج جاز له استعمالُه وإن لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك واما الثانى وهو ما أُلحق بزيادة من حروف الزيادة التى هى اليوم تنساه فنحوُ الواو فى جَهْوَرَ وحَوْقَلَ ونحو الياء فى شَيْطَنَ وبَيْطَرَ والالف فى نحو سَلْقَى وقَلْسَى والنون فى قَلْنَسَ فهذا كلّه ايضا ملحق بدحرج وسرهف ويكون متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحو صَوْمَعْتُه وبَيْطَرْتُه وغيرُ المتعدّى نحو حوقل وبيقر يقال حوقل الشيخُ اذا أدبر عن النساء وبيقر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيلُ مقصور على السماع لقلّته ومضارعُ هذه الافعال كمضارع الرباعىّ نحوُ يُشَمْلِلُ ويُجَلْبِبُ ويُحَوْقِلُ ويُبَيْطِرُ ومصدره الشَّمْلَلَةُ والجلببة والحوقلة والبيطرة كمصدر الرباعىّ نحوِ الدَحْرَجَة والزلزلة والقلقلة وربّما جاء على فِيعال نحو حِيقال قال الشاعر

* يا قومُ قد حَوْقَلْتُ او دَنَوْتُ * وشَرُّ حِيقالِ الرجالِ الموتُ *

ففِيعالٌ هنا ملحق بفِعْلالٍ نحو السِرْهاف وقالوا سَلْقَيْتُه سِلْقاء فهو فِعْلآءٌ ملحق بِفعْلال كالسِرْهاف والزِلْزال واعتبارُ الالحاق بالمصدر الاوّل لانه أغلبُ فى الرباعىّ وألزمُ وربّما لم يأت منه فِعْلال قالوا دحرجته دَحْرَجَةً ولم يسمع الدِحْراج ولذلك قال سيبويه تقول دحرجته دَحْرَجَةً واحدةً وزلزلته زلزلةً واحدةً تجىء بالواحد على المصدر لانه الاغلبُ الاكثرُ فاما قوله فى تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ أنها ملحقاتٌ بتدحرج فكلامٌ فيه تسامحٌ لانه يُوَهِم ان التاء مزيدةٌ فيها للالحاق وليس الامر كذلك لان حقيقةَ الالحاق فى تجلبب انما هى بتكرير الباء أُلْحِقَتْ جلبب بدحرج والتاء دخلت لمعنى المطاوعة

اعتدادَ بها لقلّتها وندرتها قال ابو عثمان انشدنى الاصمعىّ

* ذكرتُ ابنَ عَبّاسٍ بباب ابن عامرٍ * وما مَرَّ من يَوْمِى ذكرتُ وما فَضِلْ *

وقد منع من ذلك ابو زيد وابو الحسن وقد جاء عن غير سيبويه حَضِرَ يَحْضُرُ وقالوا فى المعتلّ مِتّ تَمُوتُ ودِمْتَ تَدُومُ وذلك كلّه من لغاتٍ تداخلت والمراد بتداخُل اللغات ان قوما يقولون فَضَلَ بالفتح يَفْضُلُ بالضمّ وقوما يقولون فَضِلَ بالكسر يَفْضَلُ بالفتح ثمّ كثُر ذلك حتى استُعمل مضارع هذه اللغة مع ماضى اللغة الاخرى لا أنّ ذلك اصلٌ فى اللغة وامّا فَعُلَ مضمومَ العين فى الماضى فبناؤ لا يكون الّا لازما غير متعدّ لانه بناؤ موضوعٌ للغرائز والهيئة التى يكون الانسانُ عليها من غيرِ ان يفعل بغيره شيــًا ولا يكون مضارعه الّا مضموما بخلافِ فَعَلَ وفَعِلَ اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين ولم يشذّ منه شئ الّا ما حكاه سيبويه من ان بعضهم قال كُدْتُ بضمّ الكاف أَكَادُ وهو من تداخُل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة فأمّا ذواتُ الزيادة فمعنى الزيادة إلحاق الكلمةِ ما ليس منها إمّا لافادةِ معنى وإمّا لضرب من التوسّع فى اللغة فهى نَيِّفٌ وعشرون بناءً على ما سيأتــى الكلامُ عليها شيــًا فشيــًا والزيادةُ اللاحقة للافعال ضربان احدهما ما يكون بتكرير حرف من اصل الفعل نحوُ قولهم جَلْبَبَ وشَمْلَلَ كُرّرت اللام فيها لتُلْحَق ببناء دَحْرَجَ كما فعلوا ذلك فى الاسم من نحو مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ وذلك قياس مطّرد لك أن تقول مِن ضرب ضَرْبَبَ ومن خرج خَــرْجَــجَ اذا اردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجلبب وشملل الضرب الثانى ان تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التى يجمعها اليومَ تَنْساه من نحو جَهْوَرَ وبَيْقَرَ زِيدَ فيهما الواو والياء لتُلْحَقا بدحرج وذلك مسموع يوقَف عندَ ما قالوه من غير مجاوَزةٍ له الى غيره فاعرفه٬

فصــل ٤٨٣

قال صاحب الكتاب وابنيةُ المزيد فيه على ثلثة اضرب مُوازِنٌ للرباعىّ على سبيل الإلحاق وموازنٌ لــه على غير سبيل الالحاق وغيرُ موازن له فالاوّل على ثلثة اوجه مُلْحَقٌ بدَحْرَجَ نحوُ شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَى وملحقٌ بتَدَحْرَجَ نحوُ تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغافَلَ وتَكَلّمَ وملحقٌ باِحْرَنْجَمَ نحوُ اِقْعَنْسَسَ واِسْلَنْقَى ومِصْدَاقُ الالحاق اتّحادُ المصدرَيْن والثانى نحو أَخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتَلَ يُوازِن دَحْرَجَ غيرَ انّ مصدره مخالفٌ لمصدره والثالثُ نحوُ اِنْطَلَقَ واِقْــتَــدَرَ

لامه احد حروف الحلق الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين الّا ما شذّ من نحوِ أَبَى يأبَى ورَكَن يركَن ء

قال الشارح ادام الله ايّامه امّا فَعَلَ يَفْعَلُ فلم يأت عنهم الّا ان تكون العين او اللام احد حروف الحلق وليس ذلك بالاصل انما هو لضرب من التخفيف بتجانُس الاصوات وحروف الحلق ستّة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء هذا ترتيبُها فالهمزةُ والهاء من اوّل مخارج الحلق ممّا يلى الصدرَ فأقصاه الهمزة ثمّ يليه الهاء والحاء والعين من وَسَط الحلق والحاء قبل العين والغين والخاء من الجانب الاخر ممّا يقرب من الفم والغين قبل الخاء لا على ما رتّبها صاحب الكتاب وذلك نحو قَرَأَ يَقْرَأُ وجَبَهَ يَجْبَهُ وقَلَعَ يَقْلَعُ وذَبَحَ يَذْبَحُ وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينا سَأَلَ يَسْأَلُ وبَعَثَ يَبْعَثُ ونَغَرَ يَنْغَرُ وفَخَرَ يَفْخَرُ وانما فعلوا ذلك لان هذه الحروف الستّة حلقيّة مستفِلة والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطَّرَف الاخر من الفم فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ فى المَخْرَج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالفُ اقرب الى حروف الحلق لتناسُب الاصوات ويكون العملُ من وجه واحد وقد جاء شىء من هذا النحو على الاصل قالوا بَرَأَ يَبْرُو وهَنَأَ يَهْنُو وزَأَرَ يَزْئِرُ ونَأَمَ يَنْئِمُ ونَهَقَ يَنْهِقُ والاصلُ فى الهمزة والهاء اقلّ لانهما ادخلُ فى الحلق وكلّما سفل الحرفُ كان الفتح له ألزمَ وقالوا نَزَعَ يَنْزِعُ ورَجَعَ يَرْجِعُ ونَطَحَ يَنْطِحُ وجَنَحَ يَجْنِحُ والاصل فى العين اقلّ منه فى الحاء لانها اقرب الى الهمزة من الحاء والاصل فى العين والحاء والغين والخاء احسن من الفتح لانها اشدّ ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نَزَعَ يَنْزِعُ وصَبَغَ يَصْبُغُ ونَفَخَ يَنْفُخُ وطَبَخَ يَطْبُخُ فان كانت هذه الحروف فاءات نحو أَمَرَ يَأْمُرُ لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق فى المضارع والساكنُ لا يوجب فتحَ ما بعده لضُعْفه بالسكون وقالوا أَبَى يَأْبَى وقَلَى يَقْلَى وغَسَا الليلُ يَغْسَى وسَلَا يَسْلَا وقالوا رَكَنَ يَرْكَنُ وهَلَكَ يَهْلَكُ وقرأ الحسن وَيَهْلَكَ ٱلْحَرْثُ وَٱلنَّسْلُ فكان محمّد بنُ السَرِىّ يذهب فى ذلك كلّه الى انها لغاتٌ تداخلت وهو فيما آخِرُه الفٌ اسهلُ لان الالف تُقارِب الهمزةَ ولذلك شبّه سيبويه أَبَى يَأْبَى بقَرَأَ يَقْرَأُ فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب وامّا فعِل يفعُل نحوُ فضِل يفضُل ومِتَّ تَمُوت فمن تداخُلِ اللغتين وكذلك فعَل يفعَل نحوُ كُدْتَ تَكاد وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناء تمرّ فى أَثْناء التقاسيم بعون الله والزيادةُ لا تخلو امّا ان تكون من جنس حروف الكلمة او من غيرِ جنسها كما ذُكر فى أبنية الاسماء ء

قال الشارح لم يأت عنهم فَعِلَ يَفْعُلُ بكسر العين فى الماضى وضمّها فى المستقبل الّا احرفٌ يسيرة لا

* وما كان مُبْتاعٌ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ * يُراجِعُ ما قد فاتَهُ بِرِدادِ *

فانه اراد سَلَفَ بالفتح وانما اسكن ضرورةً فاسكانُ المفتوح ضرورةٌ واسكانُ المضموم والمكسور لغةٌ فما كان من الافعال فَعَلَ بفتح العين فانه يجيء على ضربين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ فالمتعدّى ضَرَبَهُ وقتله وغيرُ المتعدّى قَعَدَ وجَلَسَ والمضارع منه يجيء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ بالكسر والضمّ ويكثران فيه حتى قال بعضهم انه ليس لاحدهما أَوْلى من الاخر وقد يكثر احدهما فى عادة الفاظ الناس حتى يُطْرَح الاخر ويقبح استعمالُه وقال بعضهم اذا عُرف أن الماضى فَعَلَ بفتح العين ولم يُعْرَف المستقبل فالوجـهُ ان يكون يَفْعِلُ بالكسر لانه اكثر والكسرُ اخفُّ من الضمّ وقيل هما سواءٌ فيما لا يُعْرَف وقيل ان الاصل فى مضارع المتعدّى الكسر نحوُ يَضْرِبُ وأن الاصل فى مضارع غير المتعدّى الضمّ نحوُ سَكَتَ يَسْكُتُ وقَعَدَ يَقْعُدُ يقال هذا مقتضى القياس الّا انهما قد يتداخلان فيجيء هذا فى هذا وربّما تَعاقبا على الفعل الواحد نحو عَرَشَ يَعْرُشُ ويَعْرِشُ وعَكَفَ يَعْكُفُ ويَعْكِفُ وقد قُرِئَ بهما وما كان فَعِلَ بكسر العين فانّه على ضربين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ فالمتعدّى نحو شَرِبَهُ ولَقِمَهُ وغيرُ المتعدّى نحو سَكِرَ وفَرِقَ والمضارع منهما على يَفْعَلُ بالفتح نحو يَشْرَبُ ويَلْقَمُ ويَسْكَرُ ويَفْرَقُ وقد شَذَّ من ذلك اربعةُ افعال جاءت على فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر فى المضارع والماضى وبالفتح فى المضارع ايضا قالوا حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ وبَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْأَسُ قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول * فَهَلْ يَنْعِمَنْ مَن كان فى العُصُرِ الخالى * والفتح فى هذا كلّه هو الاصل والكسر على التشبيه بظَرُفَ يَظْرُفُ وقد يكثر فى المعتلّ فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فى الماضى والمضارع على قلّته فى الصحيح نحو وَرِثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِى ووَرِمَ يَرِمُ والعلّةُ فى ذلك كراهيتُهم الجمعَ بين واو وياء لو قالوا يَوْلَى ويَوْرَثُ فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شيء على فَعِلَ يَفْعُلُ بكسر العين فى الماضى وضمّها فى المستقبل قالوا فَضِلَ يَفْضُلُ وهو قليل شاذّ على ما سيوضح امرُه بعدُ ان شاء الله وامـــا البناء الثالث وهو فَعُلَ مضمومَ العين فلا يكون الّا غير متعدٍّ نحوَ كَرُمَ وظَرُفَ قال سيبويه وليس فى الكلام فَعُلْتُه متعدّيا ولا يكون مضارعه الّا مضموما نحوَ يَكْرُمُ ويَظْرُفُ لانه موضوعٌ للغرائز والهَيْئة من غير ان يفعل بغيره شيئـا بخلاف فَعَلَ وفَعِلَ اللذين يكونان لازمَيْن ومتعدّيين ولم يشذّ منه شىءٌ الّا ما حكاه سيبويه من انّ بعضهم قال كُدْتُ أَكَادُ والقياس أَكُودُ ٭

قال صاحب الكتاب وامّا فعُل يفعَل فليس بأصل ومن ثمّ لم يجئ الّا مشروطا فيه ان يكون عينُه او

فانّهما يدلّان على وجود الامر فى الحال نحوَ قولك اصبح زيدٌ غنيّا اى هو فى الحال كذلك واعلم انّ كَانَ فى حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل لانها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحقّقين كابن السرّاج وأبى علىّ وكان السيرافىّ يذهب الى انه لا بدّ لها من فاعلٍ بحكم الفعليّة وذلك الفاعلُ معنوىٌّ يُقدَّر بالمصدر ولفظ كَانَ يدلّ عليه على حدّ قولهم مَن كذب كان شرّا له اى كان الكذبُ فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل الثُلاثىّ

فصـــل ٤٨٢

قال صاحب الكتاب للمجرَّد منه ثلثةُ ابنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وكُلُّ واحد من الاوّلَيْن على وجهَيْن متعدّ وغيرُ متعدّ ومضارعُه على بناءيْن مضارعُ فَعَلَ على يَفْعِلُ ويفعُل ومضارعُ فَعِلَ على يفعَل ويفعِل والثالثُ على وجه واحد غيرُ متعدّ ومضارعُه على بناء واحد وهو يفعُل فمثالُ فَعَلَ ضرَبه يضرِبه وجلَس يجلِس وقتَله يقتُله وقعَد يقعُد ومثالُ فَعِلَ شرِبه يشرَبه وفرِح يفرَح وومِقه يمِقه ووثِق يثِق ومثالُ فَعُلَ كرُم يكرُم ،

قال الشارح اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثيّة ورباعيّة لا غير كانها نقصت عن درجة الاسماء لقوّة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها ففضلت الاسماءُ بان جُعلت ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة والافعالُ لا تكون الّا ثلاثيّة ورباعيّة فامّا الثلاثىّ فيكون مجرّدا من الزيادة وغير مجرّد منها فالمجرّدُ ثلثةُ ابنية فَعَلَ بفتح العين وفَعِلَ بالكسر وفَعُلَ بالضمّ وامّا فُعِلَ بضمّ الفاء وكسر العين فبناءُ ما لم يسمّ فاعلُه وليس بأصلٍ فى الابنية انما هو منقول من فَعَلَ او فَعِلَ وقد تقدّم الكلام عليه والخلافُ فيه مستقصًى وليس فى الثلاثىّ فَعْلَ ساكنَ العين انما ذلك من ابنية الاسماء نحوِ فَلْسٍ وكَعْبٍ فامّا قول الشاعر

* فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ * مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ *

فانه اراد ضَجِرَ بالكسر ودَبِرَت وانما اسكن تخفيفا كما قالوا فى عَلِمَ عَلْمَ وفى شَهِدَ شَهْدَ وقالوا فى الاسم كَتْفٌ فى كَتِفٍ وفَخْذٌ فى فَخِذٍ فامّا قول الاخر

فصــل ٤٨١

قال صاحب الكتاب ويقال ما كان أَحْسَنَ زيدا للدلالة على المُضِىّ وقد حُكى ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها وما أَمْسَى أَدْفَأَها والضميرُ للغَداة ء

قال الشارح اعلم انه قد تدخل كانَ فى باب التعجّب زائدةً على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها وهو الدلالةُ على الزمان وذلك نحو قولك ما كان احسن زيدا اذا اريد ان الحسن كان فيما مضى فمَا مبتدأةٌ على ما كانت عليه وأحسن زيدا الخبر وكانَ ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضى كما تقول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يُكلّمك تريد من يكلّمك فكانَ تدخل فى هذه المواضع وإن أُلغيت من الاعراب فمعناها باقٍ وهى ههنا نظيرةُ ظننتُ اذا أُلغيت فانّه يُبْطَل عملُها ومعنى الظنّ باقٍ وذلك ان الزيادة على ضربَيْن زيادةٌ مُبْطِلةُ العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه وزيادةٌ لا يراد بها اكثر من التأكيد فى المعنى وإن كان العمل باقيا نحوُ ما جاءنى من احدٍ والمراد ما جاءنى احدٌ ومثله قولهم بحَسْبُك زيدٌ والمراد حَسْبُك وكفى بالله والمراد كفى اللهُ وكان السيرافىّ يذهب الى جوازِ ان تكون كانَ ههنا غير زائدة وتكون خبرَ مَا وفيها ضميرٌ من مَا وأحسن زيدا خبرُ كانَ وقد حكاه الزجّاجىّ وفيه بُعْدٌ لان فعل التعجّب لا يكون الّا أَفْعَلَ منقولا من فَعَلَ فتجعْلُه على غير هذا البناء عديمُ النظير وقد قالوا ما أحسن ما كان زيدٌ ترفع زيدا هنا لا غير وكانَ تامّةٌ هنا وزيدٌ فاعلٌ ومَا مع الفعل مصدرٌ والتقدير ما أحسنَ كونَ زيد وجاز التعجّبُ من الكون وهو فى الحقيقة لزيدٍ لانّ كونه ملتبسٌ به الا ترى الى قول الشاعر * كما شَرِقَتْ صدرُ القَناةِ من الدَمِ * كيف انّث الفعل وهو للصَدْر اذ كان صدر القناة ملتبسًا بالقناة ولا يجوز نصبُ زيد هنا لانه اذا نُصب كان خبرا لكَانَ ويكون اسمُها مضمرا فيها وذلك المضمر هو زيدٌ فى المعنى لانه مفردٌ والخبر اذا كان مفردا كان هو الاوّل فى المعنى وذلك الضميرُ راجعٌ الى مَا ومَا لا يعقل وزيدٌ يعقل فكان يتنافى المعنيان فاعرفه ولا يزاد فى باب التعجّب الّا كانَ وحدَها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أُمّ الافعال لا ينفكّ فعلٌ من معناها وقد قالوا ما أصبحَ أَبْرَدَها وما أَمْسَى أَدْفَأَها حكى ذلك الاخفش ولم يحكه سيبويه وأنّث الضمير لانه اراد الغداة والعشيّة وفى ذلك بُعْدٌ لانهم جعلوا اصبح وامسى بمنزلةِ كانَ وليسا مثلها لانهما لا يكونان زائدين بخلافِ كان ومن الفرقان بينهما انّ كانَ لا تدلّ على شىء فى الحال وانّما تدلّ على ماضٍ نحوِ قولك كان زيدٌ قائما وليس كذلك اصبح وامسى

أَحْسَنَ ولا ما عبدَ الله احسنَ ولا بزيد أَكْرِمْ ولا ما احسن فى الدار زيدا ولا أَكْرِمِ اليومَ بزيد وقد اجاز الجَرْمىُّ الفصلَ وغيرُه من اصحابنا وينصرُهم قولُ القائل ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصْدُقَ ٭

قال الشارح صيغة التعجّب تجرى على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على مَا ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن كما يجوز ذلك فى غير التعجّب من نحوِ زيدا عبدَ الله اكرم وعبدُ الله زيدا اكرم وذلك لضعف فعل التعجّب وغَلَبَةِ شَبَهِ الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيحِ المعتلّ منه من نحوِ ما أُمَيْلِحَهُ وما أَقْوَمَهُ فامّا الفصل بين فعل التعجّب والمتعجّب منه بظرفٍ او نحوِه فمختلَفٌ فيه فذهب جماعةٌ من النحويين المتقدّمين وغيرهم كالاخفش والمبرّد الى المنع من ذلك واحتجّوا بان التعجّب يجرى مجرى الامثال للزومه طريقةً واحدةً والامثالُ الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحوُ قولهم الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكّرا وذهب اخرون كالجَرْمىّ وغيره الى جواز الفصل بالظرف نحوِ قولك ما احسن اليومَ زيدا وما اجمل فى الدار بكرا واحتجّوا بانّ فعل التعجّب وإن كان ضعيفا فلا يحطّ عن درجة انّ فى الحروف وأنت تجيز الفصل فى انّ بالظرف من نحوِ انّ فى الدار زيدا ولَيْتَ لى مِثْلَك صديقا واذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أَجْوَزَ وإن ضَعُفَ لانه لا يتقاصر عن الحرف فامّا سيبويه فلم يُصرِّح فى الفصل بشىء وانما صرّح بمَنْع التقديم فقال ولا يجوز ان تُقدِّم عبد الله وتؤخّر مَا ولا أن تُزيل شيئا عن موضعه فظاهرُ اللفظ انه اراد تقديمَ مَا فى اوّل الكلام وإيلاءَ الفعل وتأخيرَ المتعجّب منه بعد الفعل ولم يتعرّض للفصل بالظرف وقولهم ما احسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ فشاهدٌ على جواز الفصل لانّ ان يصدق فى موضع المفعول المتعجّب منه وقد فصل بالجارّ والمجرور الذى هو بالرجل بينه وبين الفعل والجوابُ عنه ان هذا وإن كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك ان التعجّب وإن كان واقعًا فى اللفظ على أَنْ وصلتِها فيرجع التعجّبُ فى المعنى الى الرجل المجرور وذلك انّ أَنْ وصلتها مصدرٌ والمصادرُ واقعةٌ من فاعليها والمدحُ والذمّ انما يلحقان الفاعلين فلمّا كان يرجع التعجّبُ الى الرجل لم يقبح الفصلُ به اذ كان المستحق ان يلى فعلَ التعجّب فى الحقيقة وانما اختصّ التعجّب بلفظ الماضى لان التعجّب مدحٌ ولا يُمْدَح الانسان الّا بما ثبت فيه وعُرِف به فاعرفه ٭

موضع مرفوع بالابتداء وأَحْسَنَ فعلٌ ماضٍ غير متصرّف وفيه ضميرٌ يرجع الى مَا وزَيْدًا مفعول به والجملة فى موضع الخبر كما تقول عبدُ الله احسن زيدا واما الاخفش فانه استبعد ان تكون اسما تامّا غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبُه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها من قولك احسن زيدا الصلة والخبرُ محذوف وتقديره الذى احسن زيدا شىء وعليه جماعةٌ من الكوفيين واحتجّ من يقول ذلك بقولهم حَسْبُكَ فهو اسمٌ مبتدأٌ لم يُؤْتَ له بخبرٍ لان فيه معنى النَّهْى فكانت مَا كذلك وحكى ابن درستويه ان الاخفش كان يقول مرّةً مَا فى التعجّب بمعنى الّذى الّا انه لم يُؤْتَ لها بصلةٍ ومرّةً يقول هى الموصوفة الّا انه لم يؤت لها بصفة وذلك لما اريد فيها من الإبهام والفعلُ بعدها وما اتّصل به فى موضع الخبر وهذا قريبٌ من مذهب الجماعة واما الاوّل فضعيف جدّا وذلك لأُمورٍ منها انه يعتقد ان الخبر محذوف والخبرُ انما ساغ حذفه اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه ولا دليلَ ههنا فلا يسوغ الحذف ومنها انهم يقدّرون المحذوف بشَىْءٍ والخبرُ ينبغى ان يكون فيه زيادةُ فائدة وهذا لا فائدةَ فيه لانه معلومٌ ان الحُسْن ونحوه انما يكون بشىء أَوْجَبَهُ فقد أُضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدةٌ الثالث ان باب التعجّب بابُ ابهام والصلةُ مُوضحةٌ للموصول ففيه نقضٌ لما اعتزموه فى باب التعجّب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب فى مَا هذه الى انّها التى يُستفهم بها فى قولك ما تصنع وما عندك فهى بمنزلة مَنْ وأَىّ فى الابهام قال وانما وُضع هذا فى التعجّب لاجل ان التعجّب فيه ابهامٌ وذلك ان التعجّب انما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروفَ وخرج عن العادة وصار كانّه لا يُبْلَغ وَصْفه ولا يوقَف على كُنْهه فقولُك ما احسن زيدا فى المعنى كقولك أَىُّ رجل زيدٌ اذا عنيتَ انه رجلٌ عظيمٌ او جليلٌ ونحوَ ذلك وهو مذهب الفرّاء من الكوفيين الّا ان الفرّاء كان يذهب الى انّ أَفْعَلَ بعدها اسمٌ حقُّه ان يكون مضافا الى ما بعده والمذهبُ الاوّل وما ذكره من انّ مَا استفهامٌ فبعيدٌ جدّا لان التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن فى جوابه صدقٌ او كذبٌ والمتكلّم لا يسأل المخاطب عن الشىء الذى جعله حسنا وانما يُخْبِره بانّه حسنٌ ولو كانت مَا استفهاما لم يسغ فيها صدقٌ او كذبٌ لان الاستفهام ليس بخبرٍ فاعرفه ،

فصــل ٤٨٠

قال صاحب الكتاب ولا يُتصرّف فى الجملة التعجّبيّة بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ فلا يقال عبدَ الله ما

الشيء مَثَلًا عينُه او وجهُه وليسا غيره فلذلك جاز ان يكون مفعولا في ذلك اللفظ وفاعلا في هذا اللفظ اذ المعنى واحدٌ فان قيل فما وجه استعمال التعجّب على لفظ الامر وإدخالِ الباء معه قيل ارادوا بذلك التوسّعَ في العبارة والمبالغةَ في المعنى أمّا التوسّع فظاهرٌ لان تأدِيَةَ المعنى بلفظَيْن اوسعُ من قصره على لفظ واحد وامّا دخول الباء فلما ذكرناه من ارادة الدلالة على التعجّب اذ لو اريد الامرُ لكان كسائر الافعال ويتعدّى بما يتعدّى تلك الافعالُ فكنت تقول في أَحْسِنْ بزيد احسن الى زيد لانك تقول أحسنتُ الى زيد ولا تقول احسنت بزيد فامّا قول صاحب الكتاب وفي هذا ضربٌ من التعسّف وعندي انّ أسهلَ مَأْخَذًا منه ان يقال انّه امرٌ لكلّ احد بأن يجعل زيدا كريما الى اخر الفصل فإنّ المذهب الاوّل مذهب سيبويه والجماعةِ وهذا الذي زعم انه اسهلُ مأخذا وعزاه الى نفسه فهو شيءٌ يُحْكَى عن ابي اسحق الزجّاج وذكر في الباء وجهَيْن احدهما ان تكون مزيدة للتأكيد على حدّها في قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ اِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد أَيْدِيَكم والوجه الثاني ان تكون للتعدية ويكون معنى اكرم بزيد صَيِّرِ الكَرَمَ في زيد كما يقال نزلتُ بالجبل اي في الجبل وذلك بعيدٌ من الصواب وذلك لأمور منها انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمرٍ وانما هو خبرٌ محتمِلٌ للصدق والكذب فيصحّ ان يقال في جوابه صدقتَ او كذبتَ لانه في معنى حسُن زيدٌ جدًّا ومنها انه لو كان امرا لكان فيه ضميرُ المأمور فكان يلزم تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه على حسب احوال المخاطَبين ومنها انه كان يصحّ ان يُجاب بالفاء كما يصحّ ذلك في كلّ امر نحوَ أَكْرِمْ بعمرو فيشكرَك وأَجْمِلْ بخالدٍ فيُعْطِيَك على حدّ قولك أَعْطِني فأشكرَك فلمّا لم يجز شيءٌ من ذلك دلّ على ما ذكرناه فاعرفه ◦

فصل ٤٧٩

قال صاحب الكتاب واختلفوا في مَا فهي عند سيبويه غيرُ موصولة ولا موصوفة وهي مبتدأٌ ما بعده خبرُه وعند الاخفش موصولةٌ صلتُها ما بعدها وهي مبتدأٌ محذوفُ الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كانّه قيل ايُّ شيء أَكْرَمَه ◦

قال الشارح قد تقدّم القول في مَا هذه التي للتعجّب وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها انها اسم تامّ غير موصول ولا موصوف وتقديرها بشَيْء والمعنى فيها شيءٌ حسّن زيدا اي جعله حسنا وهي في

غُدّة الّا انّه أُخْرِجَ على لفظ الامر ما معناه الخبرُ كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء فى قولهم رَحِمَه اللّهُ والباء مثلُها فى كَفَى باللّه وفى هذا ضربٌ من التعسّف . وعندى انّ أَسْهَلَ منه مَأْخَذًا ان يقال انّه امرٌ لكلّ احد بأن يجعل زيدا كريما اى بأن يصفه بالكَرَم والباءُ مَزيدةٌ مثلُها فى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ للتأكيد والاختصاص او بأن يصيّره ذا كَرَم والباء للتعدية هذا اصلُه ثمّ جرى مجرى المَثَل فلم يُغَيَّرْ عن لفظ الواحد فى قولك يا رجلان أَكْرِمْ بزيد ويا رجالُ اكرمْ بزيد ؟

قال الشارح اعلم ان هذا الفعل منقول من أَفْعَلَ التى للصيرورة حين ارادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أَنْحَزَ الرجل اذا صار ذا مال فيها النُحاز وأَجْرَبَ اذا كان ذا ابلٍ فيها الجَرَب وأَغَدَّ البعير اذا صار ذا غُدّةٍ فكذلك لمّا ارادوا التعجّبَ من الكَرَم والحُسْن نقلوه الى أَكْرَمَ واحسن ثمّ تَعجّبوا منه بصيغة الامر فقالوا أَكْرِمْ وأَحْسِنْ اللفظُ لفظ الامر فى قطع همزته وإسكانِ آخرِه ومعناه الخبر فالنقلُ هنا نظير النقل فى ما اكرم زيدا الا ترى انك ما عدّيتَه بالهمزة الّا بعد ان نقلتَه الى أَفْعَلَ التى معناها المبالغة لان التعجّب لا يكون الّا فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أَشكالَه وخرج عن العادة فلا يقال لمن أنفق درهما ما اكرمه ولا لمن ضرب مرّةً ما اضربه انما يقال ذلك لمن قدُم تكرُّر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة وذلك قولك يا زيدُ أَكْرِمْ بعمرٍو ويا هندُ اكرم بعمرو ويا رجلان اكرم بعمرو وكذلك جماعةُ الرجال والنساء قال الله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ والمعنى ما أَسْمَعَهم وما أَبْصَرَهم وحّدتَ لفظ الفعل وذكّرته لانك لست تأمر المخاطَبين الذين تُحدّثهم ولا تسألُهم ان يُكْرِموا احدا انما تُخْبِرهم ان عمرا كريمٌ وقولك يا زيدُ انما هو تنبيهٌ له على استماع كلامك وحديثك والفعلُ الذى هو أَكْرِمْ ليس لزيد فيتأنّثَ بتأنيثه ويتذكّرَ بتذكيره ويُثنّى له ويُجْمَعَ وانما هو لعمرو والمجرورُ بالباء فموضعُه رفعٌ والباء زائدة على حدّ زيادتها فى وكَفَى باللّه والمراد وكفى اللهُ والذى يدلّ على ذلك انك اذا اسقطت الباء ارتفع الاسمُ قال * كفى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا * وانما قلنا ان المجرور فى احسنْ بزيد هو الفاعل لانه لا فِعْلَ الّا بفاعلٍ وليس معنى مّا يصلح ان يكون فاعلا الّا المجرورُ بالباء وهو الذى قد كرم وحسن فاللفظُ محتمِلٌ والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتُؤْذِن بمعنى التعجّب بمخالَفة سائر الاخبار ؟ فان قيل فكيف صار هنا المتعجَّب منه فاعلا وهو فى قولك ما اكرم زيدا مفعول فالجواب ان الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيدا فتقديره شىءٌ حسّن زيدا وذلك الشىء ليس غير زيد فإنّ الحسن لو حَلّ فى غيره لم يحسن هو فكأنّ ذلك

موقوف على السماع غير مطّرد فى القياس لانه قد يكون بتشديد العين الا ترى انك تقول عرف زيدٌ الامرَ وعرّفته ايّاه ولم يقولوا أعرفتُه وقالوا غَرِمَ زيدٌ وغرّمته ولم يقولوا أغرمته فلا يسوغ النقل بالهمزة الّا فيما استعملتْه العربُ وهو فى باب التعجّب قياسٌ مطّردٌ بالهمزة فى جميع الافعال الثلاثيّة الّا ما استُثنى وهو ما كان من الالوان والعيوب والالوان نحوُ سَمُرَ من السُمْرة وحَمِرَ من الحُمْرة وشَهُبَ من الشُهْبة وسَوِدَ من السَواد والعيوبُ نحو عَوِرَ وحَوِلَ كلُّ ذلك لا يُنْقَل بالهمزة فى التعجّب ولا غيره فلا تقول فى شىء منها أَفْعَلَ فلا يقال ما اسمره ولا ما احمره ونحوُهما من الالوان ولا ما اعوره ولا ما احوله ونحوهما من العيوب والكوفيون يجيزون التعجّب من البياض والسواد خاصّةً ويحتجّون بقول الشاعر

* جارِيَةٌ فى دِرْعها الفَضْفاضِ * أَبْيَضُ من أُخْتِ بنى اِباضِ *

ووجهُ الاستدلال به انه قال ابيض من اخت بنى اِباض وأفعلُ من كذا وما أَفْعَلَهُ مجراهما واحدٌ فى ان لا يستعمل احدُهما الّا حيث استُعمل الاخر والجوابُ عنه انه شاذّ معمول على فسادٍ للضرورة فلا يجعل اصلا يقاس عليه مع انه يحتمل ان تكون افعل ههنا التى موَنّثُها فَعْلآء نحوَ حمراء وأحمر وليس الكلام فى ذلك انما الكلام فى افعل التى معناها التفضيل وتكون مِنْ صفةً متعلّقةً بمحذوف وتقديرُه كائنةٌ من اخت بنى اباض كما قال * بأَبْيَضَ مِن ماء الحديدِ صَقيلِ * اى كائن من ماء الحديد فان قيل لو كان الامر كما قلتم لقيل بَيْضاء لانه من صفة الجارية قيل انما قال أبيض لانه اراد فى درعها الفضفاض جسدٌ أبيضُ فارتفاعُه بالابتداء والجارُّ والمجرور قبله الخبرُ والجلة من صفة الجارية وانما اختاروا النقل بالهمزة فى التعجّب لانها اكثرُ فى النقل ولزم هذا اللفظُ الواحدَ ولم يتجاوزوا الى غيره وإن كان غيره مستعملا فى باب النقل وذلك حين مُنع فعله من التصرّف وإن كان اصله التصرّف وهذا معنى قوله وفى لسانهم أن يجعلوا لبعض الابواب شأنًا ليس لغيره لمعنًى وذلك نحوُ مَا ولَا ولَاتَ الا ترى انّ مَا ولَا ولَاتَ تُشبَّه بلَيْسَ فتعمل عملَها من رفع الاسم ونصب الخبر كما انّ لَيْسَ كذلك فلم يتصرّفوا فى مَا كتصرّفهم فى لَيْسَ منعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخولِ الّا على الخبر وقصروا لَا على العمل فى النكرة دون المعرفة وقصروا لَاتَ على العمل فى الاحيان دون غيرها وإن كان مُجرى الجميع فى الشَبَه واحدا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا أَكْرِمْ بزيد فقيل اصله أَكْرَمَ زيدٌ اى صار ذا كَرَمٍ كأَغَدَّ البعيرُ اى صار ذا

من افْعَلَّ والدليلُ على انه منقول منه صحّةُ عينه اذ لو كان اصلا غير منقول من غيره لاعتلّت عينه فكنت تقول عارتْ وحالتْ كقالتْ وقامتْ وقال الخليل انه ما كان من هذا لونًا او عيبًا فقد ضارع الاسماء وصار خِلْقة كاليَد والرِجْل ونحوهما فلا تقول فيه ما افعله كما لم تقل ما أَيْدَاهُ وما أَرْجَلَهُ فان قيل فقد جاء فى الكتاب العزيز مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا قيل يحتمل ذلك امرَيْن احدهما ان يكون من عَمَى القلبِ واليه يُنْسَب اكثرُ الضلال والثانى ان يكون من عمى العين ولا يراد به التفضيل ولكنّه اعمى كما كان فى الدنيا كذلك وهو فى الاخرة اضلّ سبيلا فاذا اريد التعجّبُ من شىء من ذلك فحكمُه فى التعجّب ان تبنى أَفْعَلَ من الكثرة او القلّة او الشدّة او نحوِ ذلك ثمّ تُوقع الفعل على مصادر هذه الافعال كقولك ما أكثرَ دَحْرَجَةَ زيد وما أَشَدَّ حُمْرَةَ عمرٍو وما أقلّ حَوَلَه وانما بُنيت افعل من هذه الاشياء خاصّةً من اجلِ ان المتعجَّب منـه لا يخلو من كثرة او قلّة او شدّة خارجةٍ عمّا عليه العادةُ ولذلك وجب التعجّب فتكون هذه الاشياء ونحوها عبارةً عمّا لا يمكن التعجّبُ منه من الافعال اذ كانت الافعال كلّها غير منفكّة من هذه المعانى كما عُبّر بكَانَ عن الاحداث كلّها ٭

فصــل ٤٧٨

قال صاحب الكتاب ومعنَى ما أَكْرَمَ زيدا شىءٌ جَعَلَه كريما كقولك امرٌ أَقْعَدَه عن الخروج ومُهِمٌّ أَشْخَصَه عن مكانه تريد انّ قعوده وشخوصَه لم يكونا الّا لأمر الّا انّ هذا النقل من كلّ فعل خَلا ما استُثنى منه مختصٌّ بباب التعجّب وفى لسانهم ان يجعلوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره لمعنًى ٭

قال الشارح معنى ما أكرم زيدًا شىءٌ جعله كريما فمَا ههنا بمعنَى شَىْء وهو اسمٌ منكورٌ فى موضعِ رفع بالابتداء وقد تقدّم الكلام على مَا والخلافِ فيها بما فيه مقنعٌ والمراد ههنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة وانما جاز الابتداء هنا لانه فى تقدير النفى وذلك ان المعنى فى قولك ما أحسن زيدا شىءٌ جعله حسنا والمراد ما جعله حسنا الّا شىءٌ كما قالوا شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب اى ما أهرّه الّا شرٌّ ومنه امـرٌ اقعده عن الخروج ومُهِمٌّ أشخصه عن مكانه والمراد ان قعوده وشخوصه لم يكونا الّا لأمر فساغ الكلام لانه فى معنى النفى والنكرةُ فى تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به وامّا قوله الّا ان هذا النقل من كلّ فعل خلا ما استُثنى منه فالغرضُ من ذلك انّ نقل الفعل الثلاثىّ بالهمزة فى غير التعجّـب

التعجّب كالنقل فى غير التعجّب بزيادة الهمزة فى اوّل الثلاثىّ نحوِ دخل زيدٌ الدارَ وأَدْخَلَهُ غيرُه وحسُن زيدٌ وأحسنه اللهُ فجروا فى ذلك على عادة استعمالهم وايضا فإنّ فعل التعجّب محمولٌ على أَفْـعَـلَ فى التفضيل لان مجراهما واحدٌ فى المبالغة والتفضيل وأَفْعَل هذا لا يكون الّا من الثلاثة نحوَ قولك زيدٌ أفضل واكرم واعلم ولذلك قال صاحب الكتاب لا يُبْنَى الّا ممّا يبنى منه افعلُ التفضيل وجملة الامر ان الافعال التى لا يجوز ان تستعمل فى التعجّب على ضربَيْن احدهما ما زاد وسوءٌ كانت الـزيادةُ على الثلاثة اصلا او غير اصل والاخرُ الافعال المشتقّة من الألوان والعيوب لان فعلها زائدٌ على الثلاثة اصلا وغيرَ اصل فلو زِدْتَ عليه همزة التعدّى لخرج عن بناء أَفْعَلَ وقد قالوا ما أعطاه الـدرهَمَ وأَوْلاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يُجيز منه الّا ما تكلّمت به العربُ فالتعجّبُ من فَعَلَ قياسٌ مطّردٌ ومن أَفْعَلَ مسموعٌ لا يُجاوِز ما ورد عن العرب وزعم الاخفش ان ذلك فى كلّ فعـل ثلاثىّ دخلتْه زوائدُ كاستفعل وافعل وانفعل لان اصلها ثلثة احرف وقاسَه على ما اعطاه وما اولاه كانه بحذف الزوائد ويردّه على الثلاثة وتابَعَه ابو العبّاس المبرّد على ذلك واجازه وذلك ضعيف لان العرب لم تقل ما اعطاه الّا والفعل للمُعْطِى لانه منقولٌ من عَطَوْتُ وعطوت للآخذ قال امرؤُ القيس

* وتَعْطُو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كانّه * أساريعُ ظَبْيٍ او مَساوِيكُ اِسْحِلِ *

وكذلك ما أَوْلاه انما هو للمُولِى لا لمن وَلِىَ شيـًا وانما ساغ ذلك فى أفعل عند سيبويه دون غيره من الابنية المَزيد فيها لان أُفعل امرُه ظاهرٌ فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لَمَا ساغ التعجّب منه وأمّا غيره من الافعال المزيد فيها من نحو اقتطع وانقطع واستقطع فلو تعجّبنا بشىء منها بحذف الزيادة لم يُعْلَم أَىَّ المعانى نريد وكذلك لو وقع التعجّبُ من اضطرب وقيل ما أَضْرَبَهُ لم يعلم أضاربٌ هو ام مضطرِبٌ فى نفسه وامّا الألوان والعيوب فنحوُ الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ما أَبْـيَـضَ هذا الطائرَ ولا ما اصفره اذا اريد البياض والصُفْرة فإن اريد كثرة البَيْض والصَفير جاز وكذلك لا تقول ما أَسْوَدَ فلانا من السَواد الذى هو اللون فإن اردت السُود جاز وكذلك ما احـمـره ان اردت الحُمْرة لم يجز وإن اردت البَلادة جاز وذلك لان افعالها تزيد على الثلاثة من نحو اِبْيَضَّ واصفرّ واحمرّ واسودّ وابْيَاضَّ واصفارّ واحمارّ واسوادّ وكذلك العيوب الخَلْقيّة لا يقال فى شىء منها ما أَعْوَرَهُ ولا ما أَحْوَلَهُ لِما ذكرناه من ان افعالها زائدةٌ على الثلاثة فهى كالالوان نحوُ اعورّ واحولّ واعـوارّ واحـوالّ فان قيل فقد يقال عَوِرَ وحَوِلَ فقُلْ على هذا ما أَحْوَلَهُ وما اعوره فالجواب ان هذا غير جائز لانه منقول

نكرةً على التمييز نحوَ زيدٌ اكثرُ منك مالاً واكرم منك أَبًا ولو قلت زيدٌ اكثرُ منك المالَ والعلمَ لم يجز ولمّا جاز ما أكثرَ عِلْمَه وما أكبرَ سِنَّه دلّ على ما قلنا من انه فعلٌ الامر الثالث انه مبنىّ على الفتح من غير مُوجِب دلّ على ما قلناه وأمّا الجواب عمّا تعلّق به الكوفيون أمّا عدمُ التصرّف فلا يدلّ على اسميّته لانّ ثَمَّ أفعالاً لا رَيْبَ فيها وهى غير متصرّفة نحوُ عَسَى ولَيْسَ والذى منع فعلَ التعجّب من التصرّف انه تَضمّن ما ليس له فى الاصل وهو الدلالة على معنًى زائدٍ على معنى الفعل وهو التعجّب والاصلُ فى افادة المعانى انما هو الحروفُ فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودَها وجرى فى امتناع التصرّف مجراها ووجهٌ ثانٍ انّ المضارع يحتمل زمانَيْن الحال والاستقبال والتعجّبُ انما يكون ممّا هو موجودٌ مشاهَدٌ والماضى قد يُتعجّب منه لانه شىء قد وُجد وقد يتّصل آخِرُه باوّل الحال ولذلك جاز ان يقع حالاً اذ اقترن به فلو استُعمل لفظُ المضارع لم يُعْلَم التعجّب ممّا وقع من الزمانَيْن فيصير البقين شكًّا وامّا التصغير فانما دخله وإن كانت الافعالُ لا تُصغَّر من قبل انه مُشابِهٌ للاسم من حيث لزم طريقةً واحدةً وامتنع من التصرّف وكان فى المعنى زيدٌ أحسنُ من غيره فلذلك من الشَبَه حُمل عليه فى التصغير فان قيل ولِمَ اختصّ هذا الفعل ببناء أَفْعَلَ فالجواب لانه منقول من الفعل الثلاثىّ للتعدية فهو بمنزلة ذَهَبَ وأذهبتُه فاذا قلت ما احسن زيدا فأصلُه حَسُنَ زيدٌ فأردتَ الإخبارَ بأنّ شيئًا جعله حسنا فنقلتَه بالهمزة كما تقول فى غير التعجّب زيدٌ أحسنَ عمرا اذا اخبرت انه فعل به ذلك ولا يكون هذا الفعل الّا من الافعال الثلاثيّة نحوِ ضرب وعلِم وظَرُف فاذا تعجّبتَ منها قلت ما أَضْرَبَهُ وما اعلمه وما اظرفه لا يكون الفعل الّا من الثلاثة فان قيل اذا زعمتم ان هذه همزةُ التعدية وهمزةُ التعدية أبدًا تزيد مفعولا وأنتَ فى التعجّب اذا قلت ما أضربَ زيدا فما زاد تعديةً لانه بعد النقل يتعدّى الى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل بل اذا قلت ما اعلمَ زيدا فانّه ينقص بهذا التعدّى لانه قبل التعجّب قد كان ممّا يتعدّى الى مفعولَيْن وفى التعجّب صار يتعدّى الى مفعول واحد لا غير فما بالُ ذلك كذلك فالجواب ان التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ او ذمٍّ وذلك لا يكون الّا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة فحينئذ تنقله فى التقدير الى فَعُلَ بالضمّ فيصير ضَرُبَ وعَلُمَ كما قالوا قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ حين ارادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متعدّيا فاذا اريد التعجّب منه نقلوه بالهمزة فيتعدّى حينئذ الى مفعول واحد لانه قبل النقل كان غير متعدّ فان قيل ولِمَ لا يكون هذا النقل الّا من فعل ثلاثىّ ولا يكون ممّا زاد على الثلاثىّ قبل النقل فى

يلزمه مَا من اوّله فتقول ما أحسن زيدا وما اجمل خالدا وهى جملة مركّبة من مبتدإ وخبر فمَا اسمٌ مبتدأٌ فى موضع رفع وهى هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنَى شَىْءٍ كانّك قلت شىءٌ حسّن زيدا ولم تُرِد شيئًا بعينه انما هى مبهمة كما قالوا شىءٌ جاء بك اى ما جاء بك الّا شىءٌ ونحوَ قوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ اى نعم شيئًا هى ولمّا اريد بها الابهام جُعلت بغير صلة ولا صفة اذ لو وُصفتْ او وُصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولِمَ خصّوا التعجّبَ بمَا دون غيرها من الاسماء قيل لِابهامها والشىءُ اذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوّفةً اليه لاحتماله امورا فان قيل فاذا قلتم انّ تقديرَ ما احسن زيدا شىءٌ أحسنه وأصاره الى الحسن فهلّا استعمل الاصل الذى هو شَىْءٌ فالجواب انه لو قيل شىءٌ احسن لم يُفْهَم منه التعجّب لان شَيْئًا وإن كان فيه ابهامٌ الّا انّ مَا اشدُّ ابهامًا والمتعجّبُ مُعْظِمٌ للامر فاذا قال ما احسن زيدا فقد جعل الاشياء التى يقع بها الحسنُ متكاملةً فيه ولو قال شىءٌ احسن زيدا كان قد قصر حسنَه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشَىْءَ قد يستعمل للقليل وامّا أَفْعَلَ فى التعجّب ففعلٌ ماضٍ غيرُ متصرّف لا يستعمل الّا بلفظ الماضى ولا يكون منه مضارعٌ ولا امرٌ ولا اسمُ فاعل فلا تقول فى ما احسن زيدا ما يُحْسِن زيدا ولا نحوَه من انواع التصرّف وقد خالف الكوفيون فى ذلك وزعموا انّ أَفْعَلَ فى التعجّب بمنزلةِ افعل فى التفضيل واحتجّوا بجواز تصغيره نحو قوله

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا * مِن هُؤَلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

والافعال لا يصغّر شىءٌ منها قالوا وايضا فانّه تصحّ عينُه فى التعجّب نحوَ ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ وهذا التصحيح انما يكون فى الاسماء نحوِ زيدٌ أَقْوَمُ من عمرو وأَبْيَعُ منه ولو كان فعلا لاعتلّ بقلب عينه ألفًا نحوَ أقال وأباع والحقُّ ما ذهب اليه البصريون وذلك لأمور منها انه قد يدخل عليها نونُ الوقاية نحوُ ما أَحْسَنَنِى عندك وما أظرفنى فى عينك وما أعلمنى فى ظنّك ونونُ الوقاية انما تدخل على الفعل لا على الاسم فتقول أَعْلَمَنى ولا تقول مُعْلِمُنِى وتقول ضَرَبَنى ولا تقول ضارِبُنى فان قلت فقد جاء ضارِبُنى قال * وليس حاملُنى الّا ابنَ حَمّال * فقليلٌ من الشاذّ الذى لم يُلتفت اليه مع ان الرواية الصحيحة وليس يَحْمِلُنى وامّا قولهم قَدْنى وقَطْنى فشاذّ ايضا مع انهم قد قالوا قَدِى من غير نون قال * قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * ولم يقولوا فى التعجّب ما أَحْسَنِى فافترق الحال فيهما والذى حسّن دخول نون الوقاية فى قدنى وقطنى كونُهما امرا فى معنَى اِكْتَفِ واِقْطَعْ الامر الثانى انه ينصب المعارفَ والنكراتِ نحوَ قولك ما احسن زيدا وما اجمل غلاما اشتريتَه وأَفْعَلُ اذا كان اسما لا ينصب الّا

نعم زيدٌ وذلك لانّ ذَا اسمٌ ظاهرٌ يجرى مجرَى ما فيه الالف واللام من اسماء الاجناس على ما ذكرنا فاستغنى عن المفسِّر لذلك فكما تقول نعم الرجلُ زيدٌ ولا تأتى بمفسِّرٍ كذلك تقول حبّذا زيدٌ ولا تقول نعم زيدٌ وايضا فانّه ربّما أَلْبَسَ فى نعم لو فُعل ولا يُلْبِس فى حبّذا وذلك انّ حَبَّ فعلٌ عمل فى ذَا واستوفى ما يقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لا يُشْكِل بأن يُتوهّم انه فاعلٌ لان الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لان فاعلها مستترٌ لا يظهر فافتقر الى تفسير فلو لم تأت بالمفسّر وأوليتَه المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز ان يظنّ ظانٌّ انه فاعلُ نعم وأنّه ليس فى نعم فاعلٌ وهذا معنى قوله ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعنى فى نعم فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل فعلَا التعجُّب

فصل ٤٧٧

قال صاحب الكتاب هما نحوُ قولك ما أَكْرَمَ زيدًا وأَكْرِمْ بزيدٍ ولا يُبنيان الّا ممّا يُبنى منه افعلُ التفضيل ويُتوصّل الى التعجّب ممّا لا يجوز بناؤُهما منه بمثلِ ما يُتوصّل به الى التفضيل الّا ما شذّ من نحوِ ما أَعْطاه وما أَوْلاه للمعروف ومن نحوِ ما أَشْهاها وما أَمْقَتَه وذكر سيبويه انّهم لا يقولون ما أَقْيَلَه استغناء عنه بِمَا أَكْثَرَ قائلتَه كما استغنوا بتركتُ عن وذرتُ ،

قال الشارح اعلم ان التعجّب معنًى يحصل عند المتعجِّب عند مشاهدةِ ما يُجْهَل سببُه ويقلّ فى العادة وجودُ مثله وذلك المعنى كالدَهَش والحَيْرة مثالُ ذلك أنّا لو رأينا طائرا يطير لم نتعجّب منه لجَرْى العادة بذلك ولو طارَ غيرُ ذى جناحٍ لوقع التعجّب منه لانه خرج عن العادة وخفى سببُ الطَيَران ولهذا من المعنى لا يصحّ التعجّب من القديم سبحانه لانه عالمٌ لا يخفى عليه شىء فامّا قراءةُ من قرأ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ بضمّ التاء فتأوّلُه على ردّ الضمير الى النبىّ عم اى قُلْ بل عجبتُ ويسخرون او انه أُخرج مخرج العادة فى استعمال المخلوقين تعظيمًا لامره وتفخيمًا له وانما قال فِعْلَا التعجّب بلفظ التثنية والتعجّبُ معنًى واحدٌ لانّه يكون بلفظَيْن احدُهما أَفْعَلَ ويُبْنَى على الفتح لانه ماض نحوُ أَكرم وأخرج والثانى أَفْعِلْ ويبنى على الوقف لانه على لفظ الامر فامّا الضرب الاوّل وهو أَفْعَلَ فلا بدّ أن

فيجريهما مجرى نعم وبئس ويكون حَبَّ فعلا ماضيا وذَا فاعلٌ فى موضع رفع والاسمُ الاخير يرتفع من حيث يرتفع بعد نعم من الوجهَيْن المذكورَيْن فيكون زيدٌ مَثَلًا من قولك حبّذا زيدٌ إمّا مبتدأً وحبّذا الخبر كما كانت فى نعم كذلك وإمّا ان يكون فى موضع خبرِ مبتدإٍ محذوف اى هو زيدٌ ويضاف اليه الوجوه التى ذكرناها وهو ان يكون خبرَ حبّذا على رأىِ من يجعل حبّذا مبتدأ وأن يكون فاعلا على رأىِ من يجعل حبّذا فعلا ويُلْغِى الاسم الذى هو ذَا وأن يكون بدلا من ذَا فقد صار ارتفاع زيدٍ فى قولك حبّذا زيدٌ من خمسة اوجه   وقوله حبّذا ممّا يُناسِب هذا البابَ يعنى بابَ نعم وبئس لِما فيها من معنى المدح والمبالغة   وقوله وفيه لغتان فتح الفاء وضمّها يعنى حبّ اذا اريد بها المدح من غير اسنادها الى ذَا وذلك انك اذا قلت حبّ رجلاً فمعناه صار محبوبا جدًّا واصله حَبُبَ مضمومَ الباء لانه منقول من حَبَبَ مفتوحَ الباء لِما اريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه فى قوله تعالى سَآءَ مَثَلًا حين اريد به المبالغة فى الذمّ وإجرائه مجرَى بئس الّا انّ منهم من ينقل حركة العين الى الفاء عند الادّغام إيذانًا بالاصل   ومنهم من يحذف الضمّ حذفًا ويُبْقِى الفاء مفتوحةً بحالها وعليه قوله

*فقلتُ ٱقْتُلُوها عَنْكُمُ بمِزاجها * وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ*

البيت لحسّان والشاهد فيه قوله وحبّ بها مقتولةً فانّه قد رُوى بفتح الحاء وضمّها لما ذكرناه   يصف الخمْر   فامّا اذا رُكّبت مع ذَا فإنّ الحاء لا تكون الّا مفتوحة لانه لمّا اسند الى ذَا ولزم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تُغيَّر الامثالُ بل يُؤْتَى بها على لفظها وإن قارَبتِ اللَّحْنَ نحوَ قولهم الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ تقوله للمذكّر بكسر التاء على التأنيث لان اصله للمؤنّث فاعرفه ٥

قال صاحب الكتاب وهذا الاسم فى مثل إبهام الضمير فى نِعْمَ ومن ثَمَّ فُسّر بما فُسّر به فقيل حبّذا رجلا زيدٌ كما يقال نعم رجلا زيدٌ غيرَ انّ الظاهر فُضّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسّر فقيل حبّذا زيدٌ ولم يقولوا نعم زيدٌ ولانّه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل فى نعم وينفصل فى حبّذا ٥

قال الشارح قد تقدّم القول ان ذَا من حبّذا يجرى مجرى الجنس من حيث انها اسمٌ ظاهرٌ يكون وُصْلَةً الى اسماء الاجناس ولذلك لا يوصف الّا بها ومجرى المضمر فى نعم من جهة ابهامه ووقوعه على كلّ شىء كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فُسّر بالنكرة فقيل حبّذا رجلا كما تقول نعم رجلا الّا انه فى حبّذا يجوز ان لا تأتى بالمفسّر وتقول حبّذا زيدٌ ولا يجوز ذلك فى نعم فلا تقول

وحبّذا الزيدون ولا يقال حَبَّذِهِ فى المؤنّث ولا حَبَّذِى قال الشاعر

* يا حبّذا القَمْرآءُ والليلُ الساجْ * وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَسّاجْ *

وقال اخر

* لا حبّذا أَنْتِ يا صَنْعاءُ من بَلَدٍ * ولا شَعُوبُ هَوًى منّى ولا نُقُمُ *

وذلك من قبل ان حبّذا لمّا رُكّب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لانه قد صار فى منزلةِ بعض الكلمة وبعضُ الكلمة لا يجوز فيه شىء من ذلك والذى يدلّ انهما بُنيا وجُعلا شيئًا واحدا انه لا يجوز ان يفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشىء ولا يقال حَبَّ فى الدار ذا ولا حَبَّ اليومَ ذا فان قيل لِمَ خُصّ حبّ بالتركيب مع ذا من بين سائر الاسماء قيل لان ذا اسم مبهم يُنْعَت بالاجناس وحكمُ حبّ هنا كحكمِ نعم فركّبوه مع ذا لينوب عن اسماء الاجناس اذ لا يُنْعَت الّا بها والنعتُ والمنعوتُ شىء واحد ايضا فإنّ ذا مبهم فصار بمنزلة المضمر فى نعم ولذلك فُسّر بالنكرة كما يفسّر فى نعم فتقول حبّذا رجلا كما تقول نعم رجلا فقياسهما واحدٌ فلمّا صار حبّذا فى الحكم كلمة واحدة غلّب عليها بعضهم جانبَ الاسميّة واعتقدوا انه اسمٌ له موضع من الاعراب وموضعُه هنا رفعٌ بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبرُ وليس فى العربيّة فعلٌ وفاعلٌ جُعلا فى موضع مبتدإٍ الّا حبّذا لا غير فان قيل ولِمَ غلّب هؤلاء معنى الاسميّة فيه قيل لان الاسم اقوى من الفعل والفعلُ اضعف فلمّا رُكّبا وجُعلا شيئًا واحدا غُلّب جانب الاسم لقوّته وضُعْف الفعل واستدلّوا على اسميّته بكثرة ندائه نحوِ قولهم يا حبّذا قال الشاعر

*يا حبّذا جَبَلُ الرَيّانِ مِن جَبَلٍ * وحبّذا ساكِنُ الريّان مَن كانا*

وقال آخر

*يا حبّذا القَمْراء والليلُ الساجْ * وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَسّاجْ*

وهو كثير ومنهم من غلّب جانب الفعل ويجعل الاسم كالمُلْغَى ويرفع الاسمَ بعده رَفْعَ الفاعل فاذا قلت حبّذا زيدٌ فحبّذا فعلٌ وزيدٌ فاعل وذا لَغْوٌ وانما غلّبوا جانبَ الفعل هنا لانه أسبقُ لفظًا ويدلّ على ذلك انهم قد صرفوه فقالوا لا يُحَبِّذْهُ بما لا ينفعه والاوّلُ امثل وقولهم لا يحبّذه كانهم اشتقّوا فعلا من لفظ الجملة كقولهم حَمْدَلَ فى حكايةِ الحمدُ لله وسَبْحَلَ فى حكاية سبحانَ الله فهذان وجهان عربيّان كما ترى ومنهم من لا يغلّب احدهما على الاخر ويُجْرِيهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور

الحاء وضمّها وعليهما رُوى قوله * وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ * واصله حَبُبَ وهو مسندٌ الى اسم الاشارة الّا انّهما جريا بعد التركيب مجرى الأمثال لله لا تُغيَّر فلم يُضَمّ اوّلُ الفعل ولا وُضع موضعَ ذا غيرُه من اسماء الاشارة بل التُزمتْ فيهما طريقةٌ واحدةٌ،

قال الشارح اعلم انّ حَبَّذا تُقارِب فى المعنى نِعْمَ لانّها للمدح كما انّ نعم كذلك الّا انّ حبّذا تفضُلها بأنّ فيها تقريبا للمذكور من القَلْب وليس كذلك نعم وحبّذا مركّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فالفعلُ حَبَّ وهو من المضاعف الذى عينه ولامه من واد واحد وفيه لغتان حَبَبْتُ وأَحْبَبْتُ واحببت اكثرُ فى الاستعمال قال الله تعالى قُلْ انْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ فهذا مِن أَحَبَّ وقال سبحانه هَا أَنْتُمْ أُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وقال عليه السلام مَن أحبَّ لِقاء الله احبَّ اللهُ لقاءه وقال أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مّا فأمّا حببت فمتعدٍّ فى الاصل ووزنه فَعَلَ بفتح العين قال الشاعر

* فوَاللهِ لولا تَمْرُه ما حَبَبْتُه * ولو كان أَدْنَى من عُبَيْدٍ ومِشْرَقِ *

فاذا اريد به المدح نُقل الى فَعُلَ على ما تقدّم فتقول حُبَّ زيدٌ اى صار محبوبا ومنه قوله * وَحُبَّ بها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ * فضمُّ الفاء منه دليل على ما قلناه وكذلك قول الاخر * هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَن يتجنّبُ * وقد ذهب الفرّاء الى انّ حَبَّ اصله حَبُبَ على وزن فَعُلَ مضمومَ العين ككَرُمَ واستدلّ بقولهم حَبِيبٌ وفَعِيلٌ بابُه فَعُلَ كظريف من ظَرُف وكريم من كَرُم والصواب ما ذكرناه لانه قد جاء متعدّيا وفَعُلَ لا يكون متعدّيا فأمّا قولهم حَبِيبٌ فلا دليلَ فيه لانه هنا مفعولٌ فحبيبٌ ومحبوبٌ واحد فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وحبيب مِن حبّ اذا اريد به المدح فاعلٌ كظريف وحبّ فعل متصرّف لقوله منه حَبَّهُ يَحِبُّه بالكسر وهو من الشاذّ لانّ فَعَلَ اذا كان مضاعفا متعدّيا فمضارعُه يفعُل بالضمّ نحو رَدَّه يَرُدّه وشَدَّه يشُدّه وقالوا فى المفعول محبوبٌ وقلّ حابٌّ وكثر مُحِبٌّ فى اسم الفاعل وقلّ مُحَبٌّ ولمّا نُقل الى فَعُلَ لاجل المدح والمبالغة كما قالوا قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ اذا حَذَقَ القضاء وأجاد الرَّمْىَ مُنع التصرّفَ لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح بابَ التعجّب ونعم وبئس وحبّذا لزم طريقةً واحدةً وهو لفظ الماضى وفاعله ذا وهو من اسماء الاشارة يستعمل هنا مجرّدا من حرف التنبيه وذلك لانهم لمّا ركّبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيـًٔا واحدا لم يأتوا بحرف التنبيه لئلّا تصير ثلثة اشياء بمنزلة شىء واحد وليس ذلك من كلامهم وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذكّرا اذ كان المفرد اخفّ والمذكّرُ قبل المؤنّث فهو كالاصل له فلذلك تقول حبّذا زيدٌ وحبّذا هندٌ وحبّذا الزيدان

التقديرُ والاعتقادُ فإن اعتُقد فى الالف واللام العهدُ امتنع ذلك لانّ فاعلَ نعم وبئس لا يكون خاصًا وإن اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العُمَرُ عمرُ بن الخطّاب وبئس الحَجّاجُ حجّاجُ بن يوسف تجعل العمر جنسا لكلّ من له هذا الاسمُ وكذلك الحجّاج فاعرفه ،

فصــــل ٤٧٥

قال صاحب الكتاب ومن حقّ المخصوص أن يجانس الفاعلَ وقولُه عزّ وجلّ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا على حذف المضاف اى ساء مثلا مَثَلُ القوم ونحوُه قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا اى مَثَلُ الذين كذّبوا ورُبّىَ أن يكون محلُّ الذين مجرورا صفةً للقوم ويكونَ المخصوص بالذمّ محذوفا اى بئس مَثَلُ القوم المكذّبين مَثَلُهم ،

قال الشارح حقُّ المخصوص بالمدح او الذمّ ان يكون من جنس فاعله لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلّقٌ والمخصوصُ إمّا ان يكون مبتدأ وما قبله الخبر فيلزم ان يكون من جنسه ليدلّ عليه بعُمومه ويكون دخولُه تحته بمنزلة الذِكْر الراجع اليه وإمّا ان يكون خبرَ مبتدإ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصحّ ان يكون تفسيرا له مع ان المراد بنعم الرجلُ زيدٌ انه محمودٌ فى جنسه واذا قلت بئس الرجلُ خالدٌ كان المراد به انه مذموم فى جنسه واذا كان كذلك لم يكن بدّ من حذف المضاف فى قوله سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ اى مثلُ القوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك أنّ سَآءَ ههنا بمعنى بئس وفيها ضميرٌ فسّره مثلا فيلزم ان يكون المخصوصُ بالذمّ من الامثال وليس القوم بمَثَلٍ فوجب ان يكون هناك مضاف محذوف والتقديرُ ساء مثلا مثلُ القوم فيكون المخصوصُ من جنس المرفوع فاما قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا فيجوز ان يكون الذين هو المخصوص بالذمّ وأن يكون فى موضع رفع ولا بدّ من تقديرِ مضاف محذوف معناه مَثَلُ الذين كذّبوا ثمّ حذف المضاف كما تقدّم فى الآية المتقدّمة ويجوز ان يكون الذين صفةً للقوم ويكون فى موضعِ خفض والمخصوصُ محذوف تقديره بئس مَثَلُ القومِ المُكذّبين مَثَلُهم ،

فصــــل ٤٧٦

قال صاحب الكتاب وحَبَّذَا ممّا يناسب هذا البابَ ومعنَى حَبَّ صار محبوبا جِدًّا وفيه لغتان فتحُ

* او حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ * دَعائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ *

وتقول نعم الرجلان أَخَواكَ ونعم الرجالُ اِخْوَتُكَ ونعمت المرأتان هِنْدٌ ودَعْدٌ ونعمت النساء بناتُ عَمِّكَ ؞

قال الشارح اعلم انّ نعم وبئس اذا وَلِيَهما مؤنّثٌ كنت مخيَّرا فى اِلحاق علامة التأنيث بهما وتركِها فتقول نعمتِ الجاريةُ هندٌ وبئستِ الأمةُ جاريتُكَ وإن شئت قلت نعم الجاريةُ هندٌ وبئس الامةُ جاريتُكَ فان قيل فمن اين حسن اسقاطُ علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما مؤنّث ولم يحسن ذلك فى غيرهما من الافعال قيل أمّا مَن أَلحق علامة التأنيث فأمرُه ظاهرٌ وهو الإيذان بانّه مسند الى مؤنّث قبل الوصول اليه كما يكون فى سائر الافعال كذلك من نحو قامت هندٌ ومن أسقطها فعلّةُ ذلك انّ الفاعل هنا جنسٌ والجنس مذكّرٌ فاذا أُنّث اعتُبِر اللفظ واذا ذُكّر حُمل على المعنى وعلى هذا تقول هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ فتؤنّث لانّك تعنى دارًا فهو من الحمل على المعنى ومثله قولهم مَن كانت أُمَّكَ فتؤنّث ضميرَ مَنْ لانه فى المعنى الأُمّ فاما قوله * او حرّة عيطل الخ * فالشاهد فيه قوله نعمت زورقُ البلد أنّث الفعل مع انه مسندٌ الى مذكّر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأنّث على المعنى كما انّث مع البلد فى قوله نعمت البلدُ حين اراد به الدار والحرّةُ الكريمة والعيطل الطويلة العنق وثَبْجاء عظيمةُ السَنام والمجفرة العظيمة الجنب يقال فرسٌ مجفرٌ وناقةٌ مجفرةٌ اذا كانت عريضة المَحْزِم ودعائمُ الزَّوْر قوائمها وصفها بانّها عظيمة القوائم وكنى عن ذلك بدعائم الزور والزورُ أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من بابِ الحَسَنُ الوجهَ وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانّه معرفة والتمييزُ لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاطُ علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما المؤنّثُ من قبل انّ المرفوع بهما جنسٌ شاملٌ فجرى مجرى الجمع والفعلُ اذا وقع بعده جماعةُ المؤنّث جاز تذكيرُ الفعل كقوله تعالى وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ فصار قولك نعم المرأةُ بمنزلة نعم النساء فلهذا حسن التذكير فى هذين الفعلين ولم يحسن فى غيرهما من الافعال وتقول نعم الرجلان أُخواك ونعم الرجالُ اِخْوَتُكَ فالرجلان فاعلُ نعم وهو جنسٌ وليست الالف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنسُ اذا مُيّزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميّزوا جماعةً جماعةً وكذلك تقول نعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ ونعمت النساء بناتُ عَمّكَ واذا قلت نعم رجلَيْن او نعم رجالا كان منصوبا على التمييز والفاعلُ مضمر كقولك نعم رجلا وهذا انما يُصْلِحه ويُفْسِده

الامر الثانى انه كلامٌ يجرى مجرى المثل والامثالُ لا تُغيَّر وتحمل على الفاظها وإن قاربتِ اللَّحْنَ والوجه الثانى من وجهَىْ رفع المخصوص ان يكون عبد الله فى قولك نعم الرجلُ عبدُ الله خبرَ مبتدإ محذوف كانّه لمّا قيل نعم الرجلُ فُهِمَ منه ثناءٌ على واحد من هذا الجنس فقيل مَن هذا الذى أُثْنِىَ عليه فقال عبدُ الله اى هو عبد الله وهذا من المبتدءات التى تُقدَّر ولا تُظْهَر فعلى الوجه الاوّل يكون نعم الرجلُ له موضعٌ من الاعراب وهو الرفع بانّه خبرٌ عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدإ وخبر وعلى الوجه الاخر يكون جملتَيْن جملةً أُولَى فعليّةً لا موضع لها من الاعراب وجملةً ثانيةً اسميّةً كالمفسِّرة للجملة الاولى وليست احداهما متعلّقة بالاخرى تعلُّقَ الخبر كما كانت الاولى كذلك فالاولى على كلام واحد والثانيةُ على كلامَيْن ؏

فصـــل ٤٧٣

قال صاحب الكتاب وقد يُحذَف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عزّ وجلّ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ اى نعم العبدُ أَيُّوبُ وقوله فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ اى فنعم الماهدون نحن ؏

قال الشارح الاصل أن يُذْكَر المخصوص بالمدح او الذمّ للبيان الّا انه قد يجوز اسقاطه وحذفُه اذا تقدّم ذكره او كان فى اللفظ ما يدلّ عليه واكثرُ ما جاء فى الكتاب العزيز محذوفا قال الله تعالى نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ والمراد أَيُّوبُ عمّ ولم يذكره لتقدُّم قصّته وقال وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ اى فنعم الماهدون نحن قال تعالى فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَادِرُونَ اى نحن وقال تعالى وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ اى دارهم وقال فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ اى عقباهم وقد جاء مذكورا قال بِئْسَ مَا ٱشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا فأن يكفروا فى موضع رفع بانّه المخصوص بالذمّ اى كُفْرُهم وفى جواز حذفه دلالةٌ على قوّةِ مَن اعتقد انه مرفوع بالابتداء وما تقدّم الخبر لان المبتدأ قد يحذف كثيرا اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه واما حذف المبتدإ والخبر جميعا فبعيدٌ فاعرفه ؏

فصـــل ٤٧٤

قال صاحب الكتاب ويُؤنَّث الفعل ويُثنَّى الاسمان ويُجْمَعان نحوَ قولك نِعْمَت المرأةُ هِنْدٌ وإن شئت قلت نِعْمَ المرأةُ وقالوا هذه الدارُ نعمَتِ البَلَدُ لمّا كان البلد الدارَ كقولهم مَنْ كانت أُمَّك وقال ذو الرُّمّة

انّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ فما فى موضع نصب تمييزٌ للمضمر ويعظكم به صفةٌ للمخصوص بالمدح وهو محذوفٌ والتقدير نعم الشىء شيئًا يعظكم به اى نعم الوَعْظ وعظًا يعظكم به وحذف الموصوف على حدّ قوله مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ والمعنى قومٌ يحرّفون ومِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ اى قومٌ وكان الكسائىّ يجيز نعم الرجلُ يقومُ وقَامَ وعِنْدَكَ والمراد رجلٌ يقوم ورجلٌ قام ورجلٌ عندك ومنع ابنُ السرّاج من ذلك وأباه واحتجّ بان الفعل لا يقوم مقام الاسم وانما تقام الصفاتُ مقام الاسماء لانها اسماءٌ يدخل عليها ما يدخل على الاسماء وإِن جاء من ذلك شىءٌ فهو شاذّ عن القياس فسبيلُه ان يُحْفَظ ولا يقاس عليه ،

فصـــل ٤٧٣

قال صاحب الكتاب وفى ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما ان يكون مبتدأً خبره ما تقدّمه من الجملة كانّ الاصل زيدٌ نعم الرجل والثانى ان يكون خبرَ مبتدإٍ محذوف تقديره نعم الرجلُ هو زيدٌ فالاوّلُ على كلامٍ والثانى على كلامَيْنِ ،

قال الشارح اعلم ان المخصوص بالمدح او الذمّ عبد الله مَثَلًا من قولك نعم الرجلُ عبدُ الله وفى ارتفاعه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ وما تقدّم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما أُخّر المبتدأُ والاصل عبدُ الله نعم الرجلُ كما تقول مررت به المسكينُ تريد المسكينُ مررتُ به وامّا الراجع الى المبتدإِ فإِنّ الرجل لمّا كان شائعا ينتظم الجنسَ كان عبدُ الله داخلا تحته اذ كان واحدا منه فارتبط به والقصدُ بالعائد ربطُ الجملة التى هى خبرٌ بالمبتدإِ ليعلم انها حديثٌ عنه فصار دخولُه تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه فأجروا الذكرَ المعنوىّ مجرى الذكر اللفظىّ ومثله قول الشاعر

* فأمّا صُدُورٌ لا صُدُورَ لجَعْفَرٍ * ولٰكنّ أَعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها *

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدورَ لجعفر جملة فى موضع الخبر ولمّا كان النفى عامّا شمل الصدورَ الاوّلَ ودخل الاوّلُ تحته فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد ونحوه قول الاخر

* فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ * ولٰكنّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكِبِ *

وانما اخّر المبتدأ وحقّه ان يكون مقدّما لأمرَيْن احدُهما انّه لمّا تضمّن المدحَ العامّ او الذمّ جرى مجرى حروف الاستفهام فى دخولها لمعنى زائد فكما ان حروف الاستفهام متقدّمةٌ فكذلك ما أشبهها

سيبويه بانّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدُهما كافٍ عن الاخر وايضا فانّ ذلك ربما أَوْهَمَ ان الفعل الواحد له فاعلان وذلك انك رفعت اسمَ الجنس بانّه فاعلٌ واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنتَ بانّ الفعل فيه ضميرُ فاعل لان النكرة المنصوبة لا تأتى الّا كذلك وحجّةُ المبرّد فى الجواز الغُلُوُّ فى البيان والتأكيد والاوّل اظهرُ وهو الذى أراه لِما ذكرناه فاما بيت جرير وهو * تزوّد مثل الخ * فانّه انشده شاهدا على ما ادّعى من جواز ذلك فانّه رفع الزاد المعرّف بالالف واللام بانّه فاعلُ نعم وزاد ابيك هو المخصوص بالمدح وزادًا تمييزٌ وتفسيرٌ والقولُ عليه أنّا لا نُسلّم انّ زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول به لتَزَوَّدْ والتقدير تزوّدْ زادا مثلَ زاد ابيك فينا فلمّا قدّم صفتَه عليه نصبها على الحال ويجوز ان يكون مصدرا مؤكّدا محذوفَ الزوائد والمراد تزوّد تَزَوُّدًا وهو قول الفرّاء ويجوز ان يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد ابيك فينا كما يقال لى مثلُه رجلًا وعلى تقديرِ ان يكون العامل فيه نعم فإنّ ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال ابو بكر بن السرّاج وما ثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الأسود بن شَعُوب

* ذَرانى أَصْطَبِحْ يا بَكْرُ اِنّى * رأيتُ الموتَ نَقّبَ عن هِشامِ *

* تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِواهُ * وِنِعْمَ المَرْءُ مِن رَجُلٍ تِهامِ *

فقوله من رجل تهام كقوله رجلًا لانّ مِنْ تدخل على التمييز وذلك كلّه من ضرورة الشعر فاعرفه ،

فصـــل ٤٧٢

قال صاحب الكتاب وقوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ نعم فيه مُسْنَدٌ الى الفاعل المضمر ومميّزُه مَا وهى نكرةٌ لا موصولةٌ ولا موصوفةٌ والتقديرُ فنِعْمَ شيـًٔا هى ،

قال الشارح اعلم انّ مَا قد تستعمل نكرةً تامّةً غير موصوفة ولا موصولة على حدّ دخولها فى التعجّب نحوِ ما أحسن زيدا والمراد شىءٌ أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يفسّر بها المضمرُ فى باب نعم كما يفسّر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيدٌ اى نعم الشىءُ شيـًٔا زيدٌ وقوله تعالى اِنْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ فمَا هنا بمعنَى شىء وهى نكرةٌ فى موضع نصب على التمييز مُبيّنةٌ للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيـًٔا هى اى نعمَ الشىءُ شيـًٔا هى فهىَ ضميرُ الصدقات وهو المقصود بالمدح ومثله قوله تعالى

ان يكون بعد الذكر والمضمرُ ههنا الرجل فى نعم رجلا والغلامُ فى بئس غلاما استُغنى عنه بالنكرة المنصوبة التى فسّرتْه لان كلّ مبهم من الاعداد انما يفسَّر بالنكرة المنصوبة ونصبُ النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضميرُ فاعل وانما خصّوا بهذا أبوابا معيّنةً فان قيل فلِمَ خُصّت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهٌ من النكرة اذ كان لا يُفْهَم الى من يرجع حتّى يُفسَّر وقد بيّنّا انّ نعم وبئس لا تليهما معرفةٌ محضةٌ فضارَعَ المضمرُ هنا ما فيه الالف واللام من اسماء الاجناس فان قيل فما الفائدةُ فى هذا الاضمار وهلّا اقتصروا على قولهم نعم الرجلُ زيدٌ قيل فيه فائدتان احداهما التوسّع فى اللغة والاخرى التخفيف فانّ لفظ النكرة اخفّ ممّا فيه الالف واللام وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذَيْن المذهبَيْن قالوا نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى ما لا الف ولا لام فيه زعم الاخفش ان بعض العرب يقول ذاك وانشد لحسّان بن ثابتٍ وقيل هو لكَثير بن عبد الله النَّهْشلىّ

* فنِعْمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لهم * وصاحبُ الرَكْبِ عثمانُ بن عَفّانا *

قال ابو علىّ وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لان المرفوع بنعم وبئس لا يكون الّا دالّا على الجنس لو قلت أَمْلَكُ الناسِ شاةٌ وبعيرٌ لم يدلّ على الجنس كما يدلّ عليه الشاة والبعير ولو نصبت صاحب قوم فى غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة فى نحو قولك نعم رجلا لكنّه ضعيفٌ ههنا لعطفك فى قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوعُ لا يعطف على المنصوب وكان الذى حسّن ذلك فى البيت قوله وصاحب الركب لمّا عطف عليه ما فيه الالف واللام دلّ على انهما فى المعطوف عليه مرادُه لان المعنى واحد فاعرفه ؞

فصل ٤٧٠

قال صاحب الكتاب وقد يُجْمَع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيدا فيقال نعم الرجلُ رجلا زيدٌ قال جَرِيرٌ

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فينا * فنِعْمَ الزادُ زادُ أَبِيكَ زادَا *

قال الشارح قد اختلف الأئمّة فى هذه المسئلة فمنع سيبويه من ذلك وأنّه لا يقال نعم الرجلُ رجلا زيدٌ وكذلك السيرافىّ وابو بكر بن السرّاج واجاز ذلك المبرّد وابو علىّ الفارسىّ واحتجّ فى ذلك

قال الشارح قد ثبت بما ذكرناه كونُ نعم وبئس فعلَيْن واذا كانا فعلين فلا بدّ لكلّ واحد منهما من فاعل ضرورةَ انعقاد الكلام واستقلالِ الفائدة وفاعلاهما على ضربَيْن احدهما ان يكون الفاعل اسما مظهرا فيه الالف واللام او مضافا الى ما فيه الالف واللام والضرب الاخر ان يكون مضمرا فيفسّر بنكرة منصوبة مثالُ الاوّل نعم الرجلُ عبدُ الله وبئسَتِ المرأةُ هندٌ والمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو نعم غلامُ الرجل عمرٌو وبئس صاحبُ المرأة بشرٌ فالالف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد انما هى على حدّ قولك أَهْلَكَ النّاسَ الدرهمُ والدينارُ وأخافُ الأسدَ والذِّئبَ ولست تعنى واحدا من هذا الجنس بعينه انما تريد مطلقَ هذا الجنس من نحو قوله تعالى إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ الا ترى انه لو اراد معيّنًا لَمَا جاز الاستثناء منه بقوله إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ولو كانا للعهد لم يجز وقوعُه فاعلا لِنعم او بئس لو قلت نعم الرجلُ الذى كان عندنا او نعم الذى فى الدار لم يجز وقول صاحب الكتاب وفاعلهما امّا مظهر معرّف باللام او مضاف الى المعرّف به يريد تعريف الجنس لا غير وأمّا إطلاقُه فليس بالجيّد فان قيل ولِمَ لا يكون الفاعل اذا كان ظاهرا الّا جنسا قيل لوجهَيْن احدهما ما يحكى عن الزجّاج انّهما لمّا وُضعا للمدح العامّ والذمّ العامّ جُعل فاعلُهما عامّا ليُطابِقَ معناهما اذ لو جُعل خاصّا لكان نقضا للغرض لان الفعل اذا اسند الى عامّ عَمَّ واذا اسند الى خاصّ خَصَّ وقد تقدّم نحو ذلك فى الخطبة الوجه الثانى انهم جعلوه جنسا ليدلّ انّ الممدوح والمذموم مستحِقٌّ للمدح والذمّ فى ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجلُ زيدٌ أعلمت ان زيدا الممدوح فى الرجال من اجل الرُجُوليّة وكذلك حكم الذمّ واذا قلت نعم الظريفُ زيدٌ دللت بذكر الظريف انّ زيدا ممدوحٌ فى الظِراف من اجل الظَرْف ولو قلت نعم زيدٌ لم يكن فى اللفظ ما يدلّ على المعنى الذى استحقّ به زيدٌ المدحَ لانّ لفظ نعم لا يختصّ بنوع من المدح دون نوع ولفظُ زيد ايضا لا يدلّ اذ كان اسما عَلَمًا وُضع للتَفْرِقة بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدلّ انه ممدوح او مذموم فى نوع من الانواع والمضافُ الى ما فيه الالف واللام بمنزلةِ ما فيه الالف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل فى الاوّل وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتواء على الاشخاص وهما فى هذا الحكم واحدٌ الثانى وهو ما كان فاعله مضمرا قبل الذكر فيفسّر بنكرة منصوبة نحوُ قولك نعم رجلا زيدٌ وبئس غلاما عمرٌو ففى كلّ واحد من نعم وبئس فاعلٌ أُضْمر قبل ان يتقدّمه ظاهرٌ فلزم تفسيرُه بالنكرة ليكون هذا التفسير فى تبيِينه بمنزلة تقدم الذكر له والاصلُ فى كلّ مضمر

وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفًا كما قالوا فى كَتِفٍ كَتْفٌ وفى فَخِذٍ فَخْذٌ وقد قرأ يحيى بن وثاب فَنَعْمَ عُقْبَى ٱلدَّار ومنه قول الشاعر

* فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ * مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ *

أراد ضَجِرَ ودَبِرَتْ فأسكن تخفيفًا ومن قال نِعْمَ بكسر النون وسكون العين وهى اللغة الفاشية فانه اسكن بعد الاتباع كما قالوا فى إبِلٍ إبْلٌ وعليه اكثر القرّاء، وقد يستعمل ساءَ استعمالَ بِئْسَ بمعنى الذمّ فيقال ساء رجلا زيدٌ كما تقول بئس رجلا زيدٌ فيكون فى ساء ضمير مستتر يفسّره الظاهرُ كما يكون فى بئس وهو من ساءه الشىءُ يَسُوؤُه ضدّ سَرّه فاذا نقلته الى معنى بئس نقلته الى فَعُلَ بضمّ العين وصار لازما بعد ان كان متعدّيا فيصير تقديره سَوُءَ مثل فَقُهَ وشَرُفَ وانما قلبت الواو الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ طَالَ قال الله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذّبوا باياتنا وقال قوم لك أن تذهب بسائر الافعال الى مذهب نعم وبئس فتُحوّلها الى فَعُلَ فتقول عَلُمَ الرجلُ زيدٌ وجَادَ الثوبُ ثوبُه وطَابَ الطعامُ طعامُه واذا تعجّبتَ فهو مثل نعم الرجلُ زيدٌ تَمْدَح وأنت متعجّبٌ وحكى عن الكسائىّ انه كان يقول فى هذا قَضُوَ الرجل ودَعُوَ الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وقال وَحَسُنَ أُولَآئِكَ رَفِيقًا وكُلُّ ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقلُ حركة وسطه الى اوّله وإن شئت تركت اوّله على حاله وسكّنت وسطه فتقول ظُرْفَ الرجلُ زيدٌ وظَرُفَ الرجلُ زيد فمن قال ظُرْفَ فأصله ظَرُفَ فنقل الضمّة الى الظاء للإيذان بالمراد والاصل ومن قال ظَرْفَ بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقةً بدليل الحال كما قال

* فقلتُ ٱقْتُلُوها عَنْكُم بمِزاجِها * وحَبَّ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ *

يروى بفتح الحاء وضمّها ولا تنتقل حركةُ وسطه الى اوّله الّا اذا كان بمعنى نعم وبئس،

فصـــل ٤٦٩

قال صاحب الكتاب وفاعلهما إمّا مُظْهَرٌ معرَّفٌ باللام او مضافٌ الى المعرَّف به وإمّا مضمرٌ مميَّزٌ بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوصُ بالمدح او الذمّ وذلك قولك نعم الصاحبُ او نعم صاحبُ القوم زيدٌ وبئس الغلامُ او بئس غلام الرجل بِشْرٌ ونعم صاحبًا زيدٌ وبئس غلامًا بشْرٌ،

للحروف فلمّا افادت فائدةَ الحروف خرجت عن بابها ومُنعت التصرّف كلَيْسَ وعَسَى هذا مذهب البصريين والكسائىّ من الكوفيين وذهب سائر الكوفيين الى انهما اسمان مبتدءان واحتجّوا لذلك بمفارَقتهما الافعالَ بعدم التصرّف فانّه قد تدخل عليهما حروف الجرّ وحكوا ما زيدٌ بنِعْمَ الرجلُ وانشدوا لحسّان بن ثابت

* أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ * أَخَا قِلَّةٍ او مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا *

وحكى الفرّاء ان اعرابيًا بُشّر بمولودة فقيل له نعمَ المولودةُ مولودتُك فقال واللّهِ ما هى بنِعْمَ المولودةُ وحكوا يا نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النصيرُ فنداءهم ايّاه دليل على انه اسمٌ والحقّ ما ذكرناه وامّا دخول حرف الجرّ فعلى معنى الحكاية والمراد ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه نِعْمَ الجارُ وكذلك البواقى وأمّا النداء فعلى تقدير حذف المنادَى والمعنى يا مَن هو نعم المولى ونعم النصيرُ كما قال سبحانه أَلَا يَا اُسْجُدُوا والمراد الا يا قومُ اسجدوا او يا هؤلاء اسجدوا وفيها اربع لغات نَعِمَ على زنة حَمِدَ وعَلِمَ وهو الاصل ونِعِمَ بكسر الفاء والعين ونَعْمَ بفتح الفاء وسكون العين ونِعْمَ بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شيئًا يختصّ هذَيْن الفعلَيْن وانّما هو عملٌ فى كلِّ ما كان على فَعِلَ ممّا عينه حرفُ حلق اسما كان او فعلا نحوَ فَخِذٍ وشَهِدَ فانّه يسوغ فيهما وفى كلِّ ما كان مثلهما اربعةُ اوجه والعلّةُ فى ذلك ان حرف الحلق يُستثقل اذا كان مستفلًا واخراجُه كالتهوّع فلذلك آثروا التخفيفَ فيه وكلُّ ما كان أشدَّ تسفّلًا كان اكثر استثقالا فمن قال نَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين وفتح الفاء فقد اتى بهما على الاصل وقد قرأ فَنَعِمَّا هِىَ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىُّ والذى يدلّ ان هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه اربعة اوجه وذلك انما يكون فيما كان على فَعِلَ ممّا عينه حرف حلق وايضا فانّه لا يخلو من ان يكون فَعَلَ او فَعِلَ او فَعُلَ فلا يكون فَعَلَ بالفتح اذ لو كان مفتوح العين لم يجز اسكانُه لخفّة الفتحة الا ترى انهم لم يقولوا فى نحو جَبَلٍ وجَمَلٍ جَبْلٌ وجَمْلٌ كما قالوا كَتْفٌ وعَضْدٌ فى كَتِفٍ وعَضُدٍ وكسرُ اوّلهما دليلٌ على انه فَعِلَ دون فَعُلَ بالضمّ لان الثانى لو كان مضموما لم يجز كسرُ الاوّل لانه لا كسرةَ بعده فيكسرَ الاوّل للكسرة التى بعده وليس فى ابنية الثلاثىّ من الافعال الماضية التى تسمّى فاعلوها الّا هذه الاقسام الثلاثة فصحّ بما ذكرناه انّه فَعِلَ مثلُ علم ومن قال نِعِمَ بكسر الفاء والعين أَتبعَ الكسرَ الكسرَ لان الخروج من الشىء الى مثله اخفّ من الخروج الى ما يخالفه ومن ذلك مِنْتِنٌ ومِنْخِرٌ بكسر الميم إتباعًا لما بعدها وعليه قراءةُ زيد بن علىّ والحسن ورُؤْبة اَلْحَمْدِ لِلّهِ بكسر الدال ومن قال نَعْمَ بفتح النون

فيه أَنْ ولا يمتنع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لو قلت قرب ان يفعل لكان صحيحا على معنًى قرب فعلُه وهو من قولهم كرب الشئ اى دَنَا وإناءٌ كَرْبانُ اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمسُ اى دنت للغروب   وأخذ وجعل وطفق كلّها بمعنى واحد وهو مقاربةُ الشىء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الّا فعلا محضا ولا يحسن دخولُ أَنْ عليه لانهم اخرجوا الفعل فيه مُخْرَجَ اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهبَ المصدر فاذا قلت اخذ يفعل او جعل يفعلُ كان المعنى انه داخلٌ فى الفعل فهو بمنزلةِ زيدٌ يفعل اذا كان فى حالِ فعل واخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه   يقال طَفِقَ يفعل كذا بمعنى اخذ فى فعله قال الاخفش وبعضهم يقول طَفَقَ بالفتح فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل فعلَا المَدْحِ والذَّمِّ

فصل ٤٦٨

قال صاحب الكتاب هما نِعْمَ وبِئْسَ وُضعا للمدح العامّ والذمّ العامّ   وفيهما اربعُ لغات فَعِلَ بوزنِ حَمِدَ وهو اصلهما قال   * نَعِمَ الساعُونَ فى الأَمْرِ المُبِرّ *   وفَعْلَ وفِعْلَ بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفِعِلَ بكسرهما وكذلك كلُّ فعل او اسم على فَعِلَ ثانيه حرف حَلْقٍ كشَهِدَ وفَخِذٍ   ويُستعمل ساء استعمالَ بِئْسَ قال الله تعالى سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ٭

قال الشارح اعلم انّ نعم وبئس فعلان ماضيان فنعم للمدح العامّ وبئس للذمّ العامّ والذى يدلّ انهما فعلان انك تُضْمِر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيدٌ ونعم غلاما غلامُك لا تضمر الّا فى الفعل وربّما برز ذلك الضمير واتّصل بالفعل على حدّ اتّصاله بالافعال قالوا نِعْمَا رجلَيْن ونِعْمُوا رجالًا كما تقول ضربا وضربوا حكى ذلك الكسائىّ عن العرب   ومن ذلك انه تلحقها تاء التأنيث الساكنةُ وصلًا ووقفًا كما تلحق الافعالَ نحوَ نعْمَتِ الجاريةُ هندٌ وبِئْسَتِ الجاريةُ جاريتُك كما تقول قامت هندٌ وقعدت   وايضا فانّ آخرهما مبنىّ على الفتح من غيرِ عارض عرض لهما كما تكون الافعال الماضية كذلك الّا انهما لا يتصرّفان فلا يكون منهما مضارعٌ ولا اسمُ فاعل والعلّةُ فى ذلك انهما تضمّنا ما ليس لهما فى الاصل وذلك انّهما نُقلا من الخبر الى نفس المدح والذمّ والاصلُ فى افادة المعانى انما هى

رَيْبِ فاما قول ذى الرمّة * اذا غيّر النأى المحبّين الخ * فقد قيل انه لمّا انشده أُنكر عليه وقيل له فقد برح حُبُّها فغَيّرَه الى قوله لم أَجِدْ رسيسَ الهوى وعليه اكثر الرُّوَاة وإن صحّت الرواية الاولى فصحّتُها مَحْمَلُها على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيسُ الهوى من حبّ ميّة فهذا عليه اكثر الكوفيين والشاعرُ لا يتقيّد بمذهب دون مذهب ومثله قوله * وتكاد تَكْسَلُ أن تجىءَ فِراشَها * تكاد فيه زائدة فاعرفه،

فصـــل ٤٩٦

قال صاحب الكتاب ومنها أَوْشَكَ يُستعمل استعمالَ عسى فى مذهَبَيْها واستعمالَ كاد تقول يُوشِكُ زيدٌ أن يجىءَ ويوشك ان يجىء زيدٌ ويوشك زيدٌ يجىء قال .

* يُوشِكُ مَن فَرَّ من مَنِيَّتِهِ * فى بعضِ غِرّاته يُوافِقُها *

قال الشارح اعلم انّ أَوْشَكَ يستعمل استعمالَ عسى فى المقاربة فيقال أَوْشَكَ زيدٌ ان يقومَ فزيدٌ فاعلٌ وأن يقوم فى موضع المفعول والمراد قارب زيدٌ القيامَ ويقال أوشك ان يقوم زيدٌ فتكون أَنْ وما بعدها فى موضعِ مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أُسقط من خبرها أَنْ تشبيهاً بكاد نحوَ قولك اوشك زيدٌ يقوم قال الشاعر * يوشك من فرّ الخ * البيت لأُمَيَّةَ بن ابى الصَّلْت والشاهد فيه اسقاط أَنْ بعد يوشك تشبيها بكاد كما اسقطت بعد عسى تشبيها بكاد ومعنَى يوشك يُقارِبُ يقال أوشك فلانٌ ان يفعل كذا اذا قارَبَه وهو من السرعة من قولهم خرج وَشِيكًا اى سريعاً ومنه وُشْكُ البين اى سرعة الفراق فقولهم يوشك ان يفعل اى يُسْرِع وضدُّه يُبْطِئُ اى يُبْعِد ومعنَى أَنْ فيه صحيحٌ لانه فى معنَى يقرب أن يفعل والغِرّةُ الغَفْلة عن الدهر ووقوعِ صروفه اى لا ينجى من المنيّة شىءٌ فاعرفه،

فصـــل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب ومنها كَرَبَ وأَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ يُستعملن استعمالَ كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك واخذ يقول قال الله تعالى وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ،

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمالَ كاد تقول كَرَبَ يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنَى قرب ولا يكون الخبر الّا فعلا صريحا ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع فى خبر كاد ولم يسمع

فصل ٤٩٤

قال صاحب الكتاب والفصل بين معنيَىْ عسى وكاد انّ عسى لمقاربةِ الامر على سبيل الرّجاء والطّمع تقول عسى اللّهُ ان يشفى مريضَك تريد انّ قُرْبَ شِفائه مرجوٌّ من عندِ اللّه مطموعٌ فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمسُ تغرُب تريد انّ قُرْبها من الغروب قد حصل ٬

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن إعادته ٬

فصل ٤٩٥

قال صاحب الكتاب وقوله تعالى اِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا على نفى مقاربة الرؤية وهو أَبْلَغُ من نفى نفس الرؤية ونظيرُه قول ذى الرُّمّة

* اذا غَيَّرَ الهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لم يَكَدْ * رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ *

قال الشارح قد اضطربت أرآء الجماعة فى هذه الآية فمنهم مَن نظر الى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لانّ كاد معناها قارَبَ فصار التقدير لم يُقارِب رُوْيَتَها وهو اختيار الزمخشرىّ والذى شجّعهم على ذلك ما تضمّنتْه الآيةُ من المبالغة بقوله ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ومنهم من قال التقدير لم يَرَها ولم يكد وهو ضعيف لانّ لَمْ يَكَدْ ان كانت على بابها فقد نُقض اوّلُ كلامه بآخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمّن نفى الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليلٌ على حصول الرؤية وهما متناقضان ومنهم من قال انّ يكد زائدةٌ والمراد لم يرها وعليه اكثر الكوفيين والذى أراه انّ المعنى انه يراها بعد اجتهاد ويَأْسٍ من رؤيتها والذى يدلّ على ذلك قول تأبّط شرّا * فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كدتُ آئِبًا * والمراد ما كِدتُ أَؤُبُ كما يقال سلمتُ وما كدتُ أَسْلَمُ الا ترى ان المعنى انه آبَ الى فهم وهى قبيلةٌ ثمّ أخبر انّ ذلك بعد ان كاد لا يؤب وعلّةُ ذلك انّ كَادَ دخلت لافادة معنى المقاربة فى الخبر كما دخلت كانَ لافادة الزمان فى الخبر فاذا دخل النفى على كاد قبلها كان او بعدها لم يكن الّا لنفى الخبر كانك قلت اذا اخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استُعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غيرَ واقع واذا اقترن بها حرفُ النفى كان الفعل الذى بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطعُ فى هذا قوله تعالى فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وقد فعلوا الذبحَ بلا

واسمُها مضمرٌ فيها مرفوعٌ وجعله من الشاذّ الذى جاء الخبر فيه اسما غير فعل كقولهم عسى الغوير ابؤسا وحُكى عنه ايضا انه قدّم الخبر لانه فعلٌ وحذف الفاعل لعلم المخاطب كما قالوا لَيْسَ إِلّا فاعرفه ه

فصـــل ٤٦٣

قال صاحب الكتاب وتقول كاد يفعل الى كِدْنَ وكِدْتَ تفعل الى كدتنّ وكدتُ افعل وكدنا وبعضُ العرب يقول كُدْتُ بالضمّ ه

قال الشارح يشير بذلك الى الفرق بين كادَ وعسى وإن كان تصرّفُهما يجرى على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرّفة فتقول زيدٌ كاد يفعل فيكون فى كاد ضميرٌ مرفوعٌ يعود الى زيد كما كان ذلك فى كَانَ من قولك زيدٌ كان قائما والزيدان كادا يقومان والزيدون كادوا يقومون كما تقول ذلك فى كَانَ وتقول فى المؤنّث هندٌ كادت تقوم كما تقول كانت وفى التثنية كادتا وفى الجمع كِدْنَ لمّا سكنت اللام لاتّصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك مع المخاطب والمتكلّم واعلم انهم قد اختلفوا فى الِف كاد أمن الواو هى ام من الياء والامثلُ ان تكون من الواو وان تكون من بابِ فَعِلَ يَفْعَلُ مثلِ علم يعلم ونظيرُه من المعتلّ خِفْتُ أخافُ وإنما قلتُ انها من الواو لأمورٍ منها ان انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضعافُ انقلابها عن الياء والعملُ انما هو على الاكثر الثانى قولهم فى مصدره كَوْدٌ زعم الاصمعىّ انه سمع من العرب من يقول لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا فقولهم كوْدٌ فى المصدر دليلٌ انه من الواو كما ان القَوْلَ دليل انّ الفَ قَالَ من الواو وقولُهم فى المضارع يكاد دليل ان ماضيه فَعِلَ بالكسر نحوَ خاف يخاف ونام ينام فاذا اتّصل ضمير المتكلّم او المخاطب قلت كِدْتَ بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك امارةً على تصرّفه ودليلا على المحذوف الا ترى انهم لمّا لم يريدوا فى لَيْسَ التصرّف لم يغيّروا حركة الفاء بل أبقوها مفتوحةً على ما كانت وليس فى كسر الفاء دليل انّه من الياء كما لم يكن فى خِفْتُ ونِمْتُ دلالة انه من الياء وتقول كِدْنَا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكى سيبويه عن بعض العرب كُدْتُ بالضمّ كانه جعله فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح فى الماضى والمستقبل مثلَ رَكَنَ يَرْكَنُ وأَبَى يَأْبَى وفى ذلك دلالةٌ انه من الواو ايضا لان النقل الى فَعُلَ بالضمّ انما يكون من الواو لا من الياء فاعرفه ه

زيدٌ عسى ان يفعل فزيدٌ مبتدأ وعسى وما بعدها الخبر وفى عسى ضميرٌ يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير فى التثنية والجمع فتقول الزيدان عَسَيَا ان يقوما وفى الجمع الزيدون عَسَوْا ان يقوموا وفى المؤنّث عَسَتْ وفى التثنية عَسَتَا وفى الجمع عَسَيْنَ ان يقمن الثانى ان تكون فى موضع رفعِ فاعله فتقول زيدٌ عسى ان يفعل فأن يفعل فى موضع رفع بانّه الفاعل والجملةُ فى موضعِ خبرِ المبتدإ وتقول فى التثنية الزيدان عسى ان تفعلا وفى الجمع الزيدون عسى ان يفعلوا وتقول فى المؤنّث هندٌ عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن فعسى فى هذا الوجه منحطّةٌ عن درجةِ لَيْسَ الا ترى انّ لَيْسَ تتحمّل الضميرَ ويظهر فى التثنية والجمع فتقول زيدٌ ليس قائما والزيدان ليسا قائمَيْن والزيدون ليسوا قِياما وليست عسى فى هذا الوجه كذلك فانّها لا تتحمّل الضمير ولذلك لا يظهر فى تثنية ولا جمعٍ وذلك لغلبة الحرفيّة عليها وجمودِها وعدمِ تصرّفها لفظا وحكما أمّا اللفظ فظاهرٌ وامّا الحكم فانّها لزمت طريقةً واحدةً بأن لا يكون منصوبها الّا فعلا ولا يقع اسما الّا ضرورةً فتقول عسى زيدٌ ان يفعل ولا تقول عسى زيدٌ الفعلَ وليست لَيْسَ كذلك فانّه يقع خبرُها فعلا واسما نحوَ ليس زيدٌ قائما وإن شئت يَقُومُ فلمّا انحطّت عنها مع الظاهر انحطّت عنها مع المضمر واما الوجه الثالث وهو قولهم عساك ان تفعل وعساكما ان تفعلا وعساكم ان تفعلوا ومنه قول رُؤْبة * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَ * فذهب سيبويه الى ان الكاف فى موضع نصب وأنّ خبرَ عسى هنا مرفوع محذوف والكاف فى موضع نصب وأنّ عسى هنا بمنزلةِ لعلّ تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ والخبرُ محذوف كما انّ علّك فى قولك علّك او عساك خبرُه محذوفٌ مرفوعٌ والكاف اسمها وهى منصوبة والذى يدلّ على ذلك انك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت عسانى قال عِمْران بن حَطّان الخارجىّ

* ولى نفسٌ أقولُ لها اذا ما * تُنازِعُنى لَعَلّى او عَسانِى *

فالنونِ والياء فيما اخرُه الفٌ لا يكون الّا نصبا وكان لعَسَى فى الاضمار هذه الحالُ كما كان للَوْلَا فى قولهم لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ حالٌ ليست لها مع الظاهر وكما كان لَلَدُنْ مع غُدْوَة حالٌ ليست لها مع غيرها من الاسماء وذهب ابو الحسن الأخفش الى ان الكاف والياء والنون فى موضعِ رفع وحجّتُه ان لفظ النصب استُعير للرفع فى هذا الموضع كما استعير لفظ الجرّ فى لولاى ولولاك والقول الثالث قول ابى العبّاس المبرّد ان الكاف والنون والياء فى عساك وعسانى فى موضع نصب بانّه خبرُ عسى

* عسى الهَمُّ الذى امسيت فيه الخ * فالبيت لهُدْبَةَ بن الخَشْرَم والشاهد فيه اسقاط أَنْ من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا لرجل من قومه أُسِرَ وقد تُشبَّه كاد بعسى فيُشْفَع خبرها بأَنْ فيقال كاد زيدٌ ان يقوم وقد جاء فى الحديث كاد الفقْرُ ان يكون كُفْرًا فاما قولهم * قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا * فالبيت لرُؤْبة وقبله * رَبْعٌ عَفاهُ الدَهْرُ طُولًا فٱنْمَحَى * والشاهد فيه دخول أَنْ على كاد تشبيهًا لها بعسى والوجهُ سقوطها وصف منزلا بالقِدَم وعَفْوِ الاثر ويَمْصَحُ فى معنى يَذْهَبُ يقال مصح الظِلُّ اذا انتعله الشخصُ عند قيام الظَهيرة فحملوا كلّ واحد من الفعلَيْن على الاخر لتقارُب معنيَيْهما وطريقُ الحمل والمقاربةِ انّ عَسَى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل اقربَ الى الحال من بعض فاذا قال عسى زيدٌ يقومُ فكانّه قَرُبَ حتى أَشْبَهَ قرب كاد واذا ادخلوا أَنْ فى خبر كاد فكانّه بعُد عن الحال حتى أشبه عسى ومن قال عسى زيدٌ يفعل فقد أجرى عسى مجرى كَانَ ويجعل الفعل فى موضع الخبر كانه قال عسى زيدٌ فاعلا وقد صرّح الراجز عند الضرورة بذلك فقال

* أَكْثَرْتَ فى العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا * لا تُكْثِرَنْ إِنّى عَسَيْتُ صائمًا *

كما صرّحوا فى المَثَل فقالوا عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا

فصــل ٤٦٣

قال صاحب الكتاب وللعرب فى عسى ثلثةُ مذاهبَ احدها ان يقولوا عسيتَ ان تفعل وعسيتما الى عسيتنّ وعسى زيدٌ ان يفعل وعسيا الى عَسَيْنَ وعسيتُ وعسينا والثانى ألّا يتجاوزوا عسى ان يفعل وعسى ان يفعلا وعسى ان يفعلوا والثالثُ ان يقولوا عساكَ ان تفعل الى عساكنّ وعساه ان يفعل الى عساهنّ وعسانى ان افعل وعسانا

قال الشارح اعلم انّ عسى فى اتّصال الضمير بها على ثلثة مذاهب احدها ان تكون كلَيْسَ فى اتّصال الضمير بها واستتاره فيها فتقول عسيتَ ان تفعل كذا يا هذا فالتاء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدلٌ من الالف التى كانت فى عَسَى لانها فى موضعٍ متحرّك ولمّا اتّصل الضمير بها سكن فعادت الياء الى اصلها كما كانت وتقول فى التثنية عسيتما وفى الجمع عسيتمْ كما تقول لَسْتَ ولستما ولستم وتقول فى المتكلّم عسيتُ ان أفعل وفى التثنية والجمع عسينا وتقول فى الغائب

لكلّ شىء يُخاف أن يأْتى منه شرٌّ قال ابن الكَلْبى الغوير ماءٌ لكَلْب وهذا المثلُ تكلّمت به الزبّاء لمّا تنكّب قَصيرٌ اللَّخْمىُّ بالأجمال الطريقَ المَهْيَعَ وأخذ على الغُوَيْر فان قيل فهلّا منعتم كادَ من التصرّف كما فعلتم ذلك بعسى اذ معناهما واحدٌ قيل له جوابان احدهما انّ كادَ قد يُخْبَر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحوَ قولك كاد زيدٌ يقوم امس ويكاد يخرج غدا فلمّا اريد بها معنى المُضىّ والاستقبال أُتى لها بالأمثلة التى تدلّ على الازمنة وهو بناء الماضى والمضارع ولمّا كانت عَسَى طمعًا والطمع يختصّ بالمستقبل فقط اختير له اخفُّ الابنية وهو مثال الماضى ولم تكن حاجة الى تكلّف زيادة المضارع والجواب الثانى انهم قد غالوا فى عَسَى فاستعملوها موجبةً ولم تأت فى الكتاب العزيز الّا موجبةً الّا فى موضع واحد وهو قوله تعالى عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ قال ومنه قول الشاعر

* ظَنّى بهم كَعَسَى وهُمْ بتَنُوفَةٍ * يَتنازعون جَوائزَ الأمثالِ *

والمراد ظنّى بهم كاليقين فلمّا تناهت عَسَى فى بابها وكان فيها ما ليس فى كاد أُخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيّز الحروف وجمودها واما قول حسّان

* وتكاد تَكْسَلُ أن تجىء فِراشَها * فى جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ *

فانّه قد قيل انّ تكاد فيه زائدةٌ والمراد انها تكسل ان تجىء فراشها لدَلالها ء

فصــــل ٣٩١

قال صاحب الكتاب وقد شبّه عَسَى بكَادَ مَن قال

* عَسَى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فيه * يكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ *

وكَادَ بعَسَى مَن قال * قد كاد من طُولِ البِلَى ان يَمْصَحَا *

قال الشارح قد تقدّم القول ان الاصل فى عسى ان يكون فى خبرها أَنْ لما فيها من الطمع والإشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأَنّ مؤذنةٌ بالاستقبال واصلُ كاد ان لا يكون فى خبرها أَنْ لان المراد بها قرب حصول الفعل فى الحال الا انه قد تشبه عسى بكاد فيُنْزَع من خبرها أَنْ فاما قوله

موضعِ مرفوع وأن يكون فى موضعِ منصوب بانّه خبرٌ مقدّمٌ فامّا قوله تعالى عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا فلا يجوز فيه الّا وجه واحد وهو ان يكون ربّك فاعلَ يبعث وأَنْ مع ما بعدها فى موضعِ رفع بعَسَى ولا يجوز ان يكون أَنْ فى موضعِ نصب على الوجه الاخر لانه يؤدّى الى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبىّ لان مقاما محمودا منصوبةٌ بيبعث فلا يكون الربّ مرتفعا الّا به وإلّا كان اجنبيّا اذ لم يكن عاملا فيه ،

فصل ٤٦٠

قال صاحب الكتاب ومنها كَادَ ولها اسمٌ وخبرٌ وخبرُها مشروطٌ فيه ان يكون فعلا مضارعا متأوّلا باسمِ فاعل كقولك كاد زيدٌ يخرجُ وقد جاء على الاصل * وما كِدْتُ آئِبًا * كما جاء عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا ،

قال الشارح ومن قوله ومنها يعنى من افعال المقاربة كَادَ تقول كاد زيدٌ يفعلُ اى قارَبَ الفعلَ ولم يفعل الا انّ كَادَ أبلغُ فى المقاربة من عَسَى فاذا قلت كاد زيدٌ يفعل فالمراد قُرب وقوعه فى الحال الّا انه لم يقع بعدُ لانك لا تقوله الّا لمَن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه لا زمانَ بينه وبين دخوله فيه قال اللـه تعالى يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ومن كلام العرب كاد النَّعامُ يطير وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر حملًا لها على كَانَ لدخولها على المبتدإ والخبر وافادةِ معناها فى الخبر واشترطوا ان يكون الخبر فعلا لانهم ارادوا قربَ وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض وجُرّد ذلك الفعل من أَنْ لانهم ارادوا قرب وقوعه فى الحال وإن تصرّف الكلام الى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَيْن ولمّا كان الخبر فعلا محضا مجرّدا من أَنْ قدّروه باسم الفاعل لان الفعل يقع فى الخبر موقعَ اسم الفاعل نحو زيدٌ يقوم والمراد قائمٌ ودلّ على انه منصوب قول الشاعر * فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا * كما دلّ قولهم عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا على انّ موضعَ أن يَبْأَس نصبٌ فاما البيت فهو لتأبّط شرّا ويروى ولم أَكُ آئبـًا فلا يكون فيه شاهدٌ والرواية الاولى اقيسُ من جهة المعنى لان المراد رجعت الى فهم وهى قبيلة وكدتُ لا أَؤُوبُ لمشارَفتى التَلَفَ قال ابن الأعرابىّ الرواية ما كدت ائبا وروايةُ من روى ولم أَكُ ائبا خطـأٌ وأرى انها جائزةٌ والمعنى ولم أكُ فى نظرى واعتقادى أنّنى أَسلمُ وقصّتُه معروفة واما قولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا قال الأصمعىّ انه كان غارٌ فيه ناسٌ فانْهارَ عليهم او أتاهم فيه عدوٌّ فقتلوهم فصار مثلا

يَبْأَسَ فقد انكشف الاصلُ كما انكشف اصلُ آثام وأطال بقوله

* صددتِ فَأَطْوَلْتِ الصُدُودَ وقَلَّما * وِصالٌ على طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ *

وأَبْؤُسٌ فى البيت جمع بَأْسٍ لانّ فَعْلًا يجمع على أَفْعُلٍ نحوَ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وممّا يدلّ ان خبرها فى موضع اسمٍ منصوب وإن لم يُنْطَق به أن الفعل فى خبرها اذا تجرّد من أَنْ كان مرفوعا والفعل انما يُرْفَع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

* عسى اللّٰهُ يُغْنِى عن بلادِ ابن قادرٍ * بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَبابِ سَكُوبِ *

وقول الاخر

* عسى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فيه * يكونُ وَرآءه فَرَجٌ قريبُ *

فارتفاعُ يُغْنِى ويَكُونُ عند تجرُّدهما من الناصب دليلٌ على ما قلناه فان قيل فلِمَ لزم ان يكون الخبر أَنْ والفعلَ قيل امّا لزوم الفعل فلانّه لمّا مُنع لفظَ المصارع واجتزأ عنه بلفظ الماضى عُوّض المصارع فى الخبر وايضا فانّه لمّا كانت عَسَى طَمَعًا وذلك لا يكون الّا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال اذ لفظ المصدر لا يدلّ على زمان مخصوص وامّا لزوم أَنِ الخبرَ فلما اريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه لان الفعل المجرَّد من أَنْ يصلح للحال والاستقبال وأَنْ تُخلِصه للاستقبال والذى يؤيّد ذلك انّ الغرض بأَن الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ وامّا قول الشاعر

* عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعدَ هذه * ستُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانحِ *

لمّا كانت السين كأَنْ فى الدلالة على الاستقبال وضعها موضعَها وإن اختلفت من حيث ان الفعل لا يكون معها فى تأويل المصدر والضرب الثانى ان تكتفى بالمرفوع من غير افتقارٍ الى منصوب وتكون عسى بمعنَى قَرُبَ الّا ان مرفوعها لا يكون الّا أَنْ والفعل نحوَ قوله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ فأَنْ تكرهوا بموضعِ رفع بانّه فاعلٌ ووقعت الكفايةُ به لتضمُّنه معنى الحدث الذى كان فى الخبر ويجوز فى قولك عسى ان يقوم زيدٌ أن يكون زيد مرفوعا بعَسَى وان يقوم فى موضع نصب بانّه خبر مقدّم ويكون فى الفعل على هذا التقدير ضميرٌ من زيد يظهر فى التثنية والجمع نحوَ قولك عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون لان التقدير عسى الزيدان ان يقوما وعسى الزيدون ان يقوموا فيجوز لك فى ذلك وما كان نحوه وجهان أبدًا احدهما ان يكون أَنْ والفعل فى

سبيل الترجّى قال سيبويه معناه الطَمَع والإشفاق اى طمعٌ فيما يستقبل وإشفاقٌ ان لا يكون واعلم ان اصل الافعال ان تكون متصرّفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لأغنت المصادرُ عنها ولهذا قال سيبويه فامّا الافعال فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الاسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائنٌ لم ينقطع وهذه عَسَى قد خالفت غيرَها من الافعال ومُنعت من التصرّف وذلك لأمور منها انهم اجروها مُجرى لَيْسَ اذ كان لفظها لفظ الماضى ومعناها المستقبل لانّ الراجى انما يرجو فى المستقبل لا فى الماضى فصارت كلَيْسَ فى انها بلفظ الماضى ويُنْفَى بها الحال فمُنعت لذلك من التصرّف كما منعت لَيْسَ الثانى انها تَرَجٍّ فشابهتْ لَعَلَّ وقد استضعف بعضُهم هذا الوجهَ من التعليل قال وذلك انّ شَبَه الحرف معنًى مُضْعِفٌ للاسم لا للفعل الا ترى ان اكثر الاسماء المبنيّة نحوَ كَمْ ومَنْ انما كان يُشْبِه الحروفَ فامّا الفعل فانّه اذا أشبه بمعناه الحرفَ فانّه لا يُمْنَع التصرّفَ وذلك لان معانى هذه الحروف مستفادةٌ ومكتسَبةٌ من الافعال الا ترى انّ الّا فى الاستثناء نائبةٌ عن أَسْتثنى والهمزة فى الاستفهام نائبةٌ عن أَسْتفهم ومَا النافية نائبةٌ عن أَنْفِى والشىء انما يُعْطَى حكما بالشبه اذا أشبهه فى معناه وامّا اذا اشبهه فى معنًى هو له او يُساويه فيه فلا ولو جاز ان يُمْنَع التصرّفَ عَسَى لانها فى معنَى لَعَلَّ لجاز ان يمنع استثنى التصرّفَ لمشاركة الّا ولجاز ان يمنع أَنْفِى التصرّفَ لمشاركة مَا وذلك قولُ من قال انّ لَيْسَ ممنوعةُ التصرّف لمشاركة مَا فى معناها والاخر انها لمّا دلّت على قُرْب الفعل الواقع فى خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنًى فى غيرها اذ الافعال تدلّ على معنًى فى نفسها لا فى غيرها فجمدت لذلك جمودَ الحروف فان قيل ما الدليل على انها افعالٌ مع جمودها جمودَ الحروف وعدمِ تصرّفها فالجواب انه يتّصل بها ضمير الفاعل على حدّ اتّصاله بالافعال نحوَ قولك عَسَيْتُ ان أفعلَ كذا وعَسِيتُ بالكسر ايضا وهما لغتان قال الله تعالى فَهَلْ عَسَيْتُمْ وقُرِئ بالكسر والمؤنث عَسَتْ فتؤنّثه بالتاء الساكنة وصلًا ووقفًا على ما يكون عليه الافعالُ ولمّا كانت فعلا افتقرت الى فاعلٍ ضرورةَ انعقاد الكلام وهى فى ذلك على ضربين احدهما ان تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى منصوب ومرفوع ويكون معناها قارَبَ والضرب الثانى ان تكون بمنزلة كان التامّة فتكتفى بمرفوع ولا تفتقر الى منصوب وتكون بمعنَى قَرُبَ فالاوّل نحو قولك عسى زيدٌ ان يقوم ولا يكون الخبر الّا فعلا مستقبلا مشفوعًا بأَن الناصبة للفعل قال الله تعالى فَعَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ فزيدٌ اسمُ عسى وموضعُ أَنْ مع الفعل نصبٌ لانه خبرٌ والذى يدلّ على ذلك قولهم فى المثل عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا والمراد أن

وخبرٌ وقوله لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ خبرٌ ثانٍ وقوله ولم يكن له كفوًا احدٌ معطوف عليه وما عُطف على الخبر كان فى حكم الخبر فلذلك لم يكن بدٌّ من العائد فى قوله لَهُ لان الجملة اذا وقعت خبرا افتقرت الى العائد قال واهل الجفاء يقرؤون ولم يكن كفوًا له احدٌ فيؤخّرون الجارّ والمجرور لقوّة التأخير فى المُلْغى عندهم والمرادُ باهل الجفاء الأعراب الذين لم يبالوا بخطّ المُصْحَف او لم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

* لَتَقْرَبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا * ما دام فيهنّ فَصيلٌ حَيًّا *

فانّه قدّم الظرف هنا وإن لم يكن مستقرًّا وذلك انّ فصيل اسمُ ما دام وحيًّا الخبر وفيهنّ ظرفٌ للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع انه قد تدعو الحاجةُ اليه ولا يسوغ حذفه اذ لو حذف لتغيّر المعنى ويصير بمعنى الأَبَد كما يقال ما طلعت الشمسُ وما حنّت النيبُ فلمّا كان المعنى متعلّقا به صار كالمستقرّ فقدّمه لذلك والجُلْذِيّ السَّيْر الشديد ويجوز ان يكون اسم ناقته ثمّ ناداها مُرخّمًا فاعرفه ›

ومن اصناف الفعل افعالُ المُقارَبة

فصـــل ٤٥٩

قال صاحب الكتاب منها عَسَى ولها مذهبان احدهما ان تكون بمنزلة قارَبَ فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ الّا انّ منصوبها مشروطٌ فيه ان يكون أَنْ مع الفعل متأوّلا بالمصدر كقولك عسى زيدٌ أن يخرج فى معنى قارَبَ زيدٌ الخروجَ قال الله تعالى فَعَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ والثانى ان تكون بمنزلة قَرُبَ فلا يكون لها الّا مرفوعٌ الّا انّ مرفوعها أَنْ مع الفعل فى تأويل المصدر كقولك عسى ان يخرج زيدٌ فى معنى قَرُبَ خروجُه قال الله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ›

قال الشارح معنى قولهم افعال المقاربة اى تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن فى أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان فى رفع الاسم ونصب الخبر والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدإ والخبر وافادةُ المعنى فى الخبر الا ترى انّ كانَ واخواتها انما دخلت لافادة معنى الزمان فى الخبر كما ان هذه الافعال دخلت لافادة معنى القرب فى الخبر فمن ذلك عَسَى وهو فعلٌ غير متصرّف ومعناه المقاربة على

بتَرَكَ لم ننقص من حكم عملهما ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وابى العبّاس المبرّد وقال السيرافىّ وابو علىّ لا خلاف فى تقديم الخبر على اسمها انما الخلاف فى تقديم الخبر عليها وحكى ابن درستويه فى كتاب الإرشاد انّ فيه خلافا على ما تقدّم وقوله وقد خولف فى لَيْسَ فجُعل من الضرب الاوّل يريد الذى لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان فى اوّله مَا فيه اشارةٌ الى انّ من مذهبه جوازَ تقديم خبرها عليها وقوله والاوّل هو الصحيح يريد الاوّل من القولَيْن وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذى أُفتى به والثانى ما حكاه من قول المخالِف وهو عدم جواز تقديمه ؛

فصــل ٤٥٨

قال صاحب الكتاب وفصل سيبويه فى تقديم الظرف وتأخيرِه بين اللَغْو منه والمستقرّ فاستحسن تقديمَه اذا كان مستقرًّا نحوَ قولك ما كان فيها احدٌ خيرٌ منك وتأخيرَه اذا كان لَغْوا نحوَ قولك ما كان احدٌ خيرا منك فيها ثمّ قال واهلُ الجَفاء يقرؤون وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ ؛

قال الشارح سيبويه كان يسمّى الظرف والجارّ والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبرا مستقَرًّا لانه يُقدَّر باستقرّ ومتى لم يكن خبرا سمّاه لَغْوًا وذلك نحو قولك زيدٌ فيها قائما الظرف ههنا مستقرٌّ لانه الخبر والتقدير زيدٌ استقرّ فيها وقائما حالٌ فإن رفعت قائما وجعلته الخبرَ فقلت زيدٌ فيها قائمٌ كان الظرف لغوا لانه ليس بخبرٍ انما الخبر قائمٌ والظرف من متعلّقات الخبر الذى هو قائمٌ ومتى جعلته خبرا كان ظرفا ووعاءً للاستقرار ومتى جعلته لغوا كان ظرفا للقيام فاذا فهمت القاعدةَ فسيبويه يختار تقديم الظرف اذا كان مستقرًّا لانه مضطرٌّ اليه وتأخيرَه اذا كان لغوا لانه فضلةٌ وذلك نحو قولك ما كان فيها احدٌ خيرٌ منك فأحدٌ اسمُ كان وخيرٌ منك صفته والظرف الخبر ولذلك قدّمه فان نصبت خيرا وجعلته الخبرَ اخّرت الظرف لانه ملغًى نحوَ قولك ما كان احدٌ خيرا منك فيها فأحدٌ الاسم وخيرا منك الخبر وفيها لغوٌ من متعلّقات الخبر وتقديمُ الظرف وتأخيرُه اذا كان مستقرّا جائزٌ قال سيبويه كلٌّ عربىٌّ جيّدٌ كثيرٌ وانما اختار تقديمه اذا كان مستقرّا ولا كلامَ فى جواز تأخيره فان قيل فما تصنع بقوله سبحانه وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فقدّم الجارّ والمجرور مع انه لغوٌ قيل لمّا كانت الحاجة ماسّةً والكلامُ غيرَ مستغنٍ عنه صار كانّه خبرٌ فقُدّم لذلك الا ترى ان قوله تعالى اللّهُ الصَّمَدُ مبتدأٌ

ولن أفعل نفىُ سأفعلُ وحكمُ النفى حكم ايجابه فكما يسوغ فى الايجاب التقديمُ فكذلك مع النفى فجرى النفى هنا مجرى الايجاب كما جرى مجراه فى لَنْ اذ لم يُتلقّ به القَسَم الا ترى انك لا تقول واللّهِ لن أضربَ كما لا تقول واللّه سأضرب وكذلك لا تقول واللّه لم اضرب كما لا تقول واللّه ضربتُ وامّا لَا وإن كانت قد يُتلقّى بها القسم وتدخل على الاسماء والافعال فانّها تصرّفت تصرّفًا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنّه يتخطّاها العاملُ فيعمل فيما بعدها نحوَ قولك خرجت بلا زادٍ وعُوقبتُ بلا جُرْمٍ فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب ابو الحسن بن كَيْسان فيقولون قائما ما زال زيدٌ وكذلك ما كان فى معناها من اخواتها فانّهم يشبّهونها بلَمْ وامّا مَا دَامَ فانّها لا تستعمل الّا بلفظ الماضى كما كانت لَيْسَ كذلك ولا يتقدّمها الّا فعلٌ مضارعٌ نحوُ لا أُكلّمك ما دام زيدٌ قائما ولا يتقدّم عليها نفسِها لانّ مَا فيها مصدريّةٌ لا نافيةٌ وذلك المصدرُ بمعنى ظرف الزمان الا ترى انك اذا قلت لا أفعلُ هذا ما دام زيدٌ قائما كان التقدير فيه زمنَ دوامِ قيامِ زيد كقولك جئتُك مَقْدَمَ الحاجّ وخفوقَ النجم اى زمنَ خفوق النجم وزمنَ مقدم الحاجّ الّا انه حذف المضاف الذى هو الزمان للعلم به وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت مَا فى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلّق بها من صلتها وتمامها فلا يتقدّم عليها وامّا تقديم أخبارها على اسمائها فجائزٌ بلا خلاف لانّ المقتضى لجواز ذلك موجودٌ وهو كون العامل فعلا ولا مانعَ هناك فلذلك جاز ان تقول ما زال قائما زيدٌ وما انفكّ عالما بكرٌ وامّا لَيْسَ ففيها خلافٌ فمنهم من يُغلّب عليها جانبَ الحرفيّة فيُجريها مجرى مَا النافية فلا يُجيز تقديمَ خبرها على اسمها ولا عليها لا يقولون ليس قائما زيدٌ ولا قائما ليس زيدٌ وعليه حمل سيبويه قولَهم ليس الطيبُ الّا المسكُ وليس خَلْقُ اللّه أَشْعَرُ منه اجراها مجرَى مَا ومنهم من اجاز تقديمَ خبرها عليها نفسِها نحوَ قائما ليس زيدٌ وهو قول سيبويه والمتقدّمين من البصريين وجماعةٍ من المتأخّرين كالسيرافىّ وابى علىّ واليه ذهب الفرّاء من الكوفيين واحتجّوا لذلك بالنَصّ والمعنى أمّا النصّ فقوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ووجهُ الدليل انه قدّم معمولَ الخبر عليها وذلك انّ يَوْمَ معمولُ مصروفا الذى هو الخبر وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل لانه لا يجوز ان يقع المعمول حيث لا يقع العامل لانّ رتبة العامل قبل المعمول وامّا المعنى فانّه فعلٌ فى نفسه وانما مُنع المضارعَ للاستغناء عنه بلفظ الماضى وهذا المعنى لا ينقص حكمَها وصار كيَدَعُ ويَذَرُ لمّا منعنا لفظَ الماضى منهما استغناء عنه

جميعا وجب من حيث كانت افعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكمُ ما بعدها كحكم الافعال الحقيقيّة وكانت الافعال الحقيقيّة ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعتْ هذه الاسمَ ونصبت الخبرَ ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحوِ كان زيدٌ قائما كما تقول ضرب زيدٌ عمرا ولمّا كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعلُ لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم اسماء هذه الافعال عليها ولمّا كان المفعول يجوز تقديمُه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الافعال على اسمائها وعليها انفسها ما لم يمنع من ذلك مانعٌ فلذلك تقول كان زيدٌ قائما قال الله تعالى وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا وقال وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا وتقول كان قائما زيدٌ فتُقدِّم الخبر على الاسم قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وقال أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا فقوله حقا خبرٌ وقد تقدّم على الاسم الذى هو نصر المؤمنين وعجبا خبرٌ ايضا وقد تقدّم على الاسم الذى هو أن اوحينا لانّ أَنْ والفعل فى تأويل المصدر وذلك المصدرُ مرفوع بأنّه اسمُ كان وتقول قائما كان زيدٌ فتُقدِّم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ فلولا جوازُ تقديم الخبر على نفس الفعل لَمَا جاز تقديم معموله عليه وذلك ان انفسهم معمولُ يظلمون وهو الخبر وقد تقدّم انه لا يُقدَّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل الا ترى انه لا يجوز القتالُ زيدا حينَ يأتى حيث لم يجز تقديم عامله الذى هو يأتى لانّ المضاف اليه لا يتقدّم المضاف وكذلك باقى اخواتها فامّا ما فى أوّله حرف النفى وحروف النفى اربعةٌ مَا ولَمْ ولَنْ ولَا فإن كان النفى بمَا نحوَ ما زال وما انفكّ وما فتئ وما برح فمذهبُ سيبويه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال قائما ما زال زيدٌ وإليه ذهب ابو زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء وذلك أنّ مَا للنفى وأنّه يُستأنف بها النفى ولذلك يُتلقّى بها القَسَمُ كما يتلقّى بإنّ واللام فى الايجاب فجرت فى ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدرُ الكلام وانما صار للاستفهام صدرُ الكلام لانه جاء لافادة معنى فى الاسم والفعل فوجب ان يأتى قبلهما لا بعدهما كما ان حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا الا ترى انك لو قلت فى الاستفهام زيدا أضربتَ لم يجز كذلك ههنا لو قلت قائما ما زال زيدٌ لم يجز لانك تُقدّم ما هو متعلّقٌ بما بعد حرف النفى عليه ويجوز ذلك مع لَمْ ولَنْ ولَا فتقول قائما لم يزل زيدٌ ومنطلقا لن يبرح بكرٌ وخارجا لا يزال خالدٌ وانما ساغ ذلك مع لم ولن ولا ولم يسغ مع ما لانّ لم ولن لمّا اختصّتا بالدخول على الافعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديمُ منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما كأحد حروفه وايضا فإنّ لم أفعل نفىُ فعلتُ

لنفى الحاضر لا غير ولا يُنْفَى بها فى المستقبل وقد أجازه ابو العبّاس المبرّد وابن دُرُسْتَوَيْهِ فان قيل وزنُه فَعْلَ ساكنَ العين كلَيْتَ وليس فى الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلّا دلّكم ذلك على انها حرف قيل لمّا مُنع التصرّف لِما ذكرناه ولم يُبْنَ بناء الافعال من بنات الياء نحو بَاعَ وسَارَ مُنع ما للافعال من الإعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضربٌ من التصرّف والاصلُ فى لَيْسَ لَيِسَ على زنة حَرِجَ وصَعِدَ وانما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على انه فعلٌ فالافعالُ الماضية الثلاثيّة على ثلثة اضرب فَعَلَ كضرب وقتل وفَعِلَ كعلم وسلم وفَعُلَ كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فَعْلَ بسكون العين واذا كان كذلك وجب ان لا يخرج عن ابنية الافعال فلذلك قلنا ان اصله لَيِسَ على فَعِلَ بكسر العين فيكون من قبيل صَيِدَ البعيرُ اذا رفع رأسه من داء وكان قياسه ان تقلب الياء فيه الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ بَاعَ وسَارَ الّا انّهم لمّا لم يريدوا تصرُّف الكلمة أبقوها على حالها ثمّ خفّفوها بالاسكان على حدّ قولهم فى كَتِفٍ كَتْفٌ وفى فَخِذٍ فَخْذٌ وألزموها التخفيفَ لعدم تصرّفها ولزومِ حالة واحدة وانما قلنا ان اصله فَعِلَ بالكسر لانه لا يخلو من ان يكون على فَعَلَ او فَعُلَ او فَعِلَ على ما ذكرنا فلا يجوز ان يكون على فَعَلَ بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجز اسكانه لان الفتحة خفيفةٌ الا ترى انهم لا يخفّفون نحوَ قَلَمٍ وجَبَلٍ بالسكون ولا يجوز ان يكون على فَعُلَ بالضمّ لان هذا البناء لم يأت من بنات الياء فلمّا امتنع ان يكون على فَعَلَ وفَعُلَ تعيّن ان يكون فَعِلَ بالكسر وصُحّح كما صُحّح صَيِدَ البعيرُ وليس المراد ان العلّة واحدةٌ وانما ذلك لإبداء النظير وذلك لان العلّة فى تصحيح لَيْسَ ارادةُ عدم التصرّف والعلّة فى تصحيح صَيِدَ انما هو لانه فى معنى أَصْيَدَ كعَوِرَ وحَوِلَ اذ كانا فى معنى أَعْوَرَ وأَحْوَلَ ؞

فصـــل ۴٥٧

قال صاحب الكتاب وهذه الافعال فى تقديم خبرها على ضربين فالتى فى اوائلها مَا يتقدّم خبرُها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها وقد خُولِفَ فى لَيْسَ فجُعل من الضرب الاوّل والاوّل هو الصحيح ؞

قال الشارح قد تقدّم ان هذه الاشياء لمّا كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مقتضيةً لهما

قال صاحب الكتاب ولَيْسَ معناه نفىُ مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيدٌ قائما الآنَ ولا تقول ليس زيدٌ قائما غدًا والذى يُصدِّق انّه فعلٌ لحوقُ الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً به واصلُه لَيِسَ كصَيِدَ البعيرُ ،

قال الشارح اعلم انّ لَيْسَ فعلٌ يدخل على جملة ابتدائيّة فينفيها فى الحال وذلك انك اذا قلت زيدٌ قائمٌ ففيه إيجاب قيامه فى الحال واذا قلت ليس زيدٌ قائما فقد نفيت هذا المعنى فان قيل فمِن أَيْنَ زعمتم انها فعلٌ وليس لها تصرّفُ الافعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك فى كَانَ واخواتها وانما هى بمنزلة مَا فى دلالتها على نفى الحاضر قيل الدليل على انها فعلٌ اتّصالُ الضمير الذى لا يكون الّا فى الافعال بها على حدّ اتّصاله بالافعال وهو الضميرِ المرفوع نحوُ قولك لستُ ولسنا ولستَ ولستُمَا ولستُمْ ولستِ ولستُنّ ولان آخرها مفتوحٌ كما أواخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث ساكنةً وصلًا ووقفًا نحوَ ليستْ هندٌ قائمةً كما تقول كانت هندٌ قائمةً وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحرّكة بحركات الاعراب نحوَ قائمةٍ وقاعدةٍ فلمّا وُجد فيها ما لا يكون الّا فى الافعال دلّ على انها فعلٌ فان قيل الافعال بابُها التصرّف ولَيْسَ غير متصرّفة فهلّا دَلّكم ذلك على كونها حرفا قيل عدمُ التصرّف لا يدلّ على انها ليست فعلا اذ ليس كُلُّ الافعال متصرّفةً الا ترى انّ نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى وفعل التعجّب كلّها افعالٌ وإن لم تكن متصرّفة واَمّا كونها بمنزلة مَا فى النفى فلا يُخْرِجها ايضا عن كونها فعلا لانه يدلّ على مشابهةٍ بينهما وهو الذى اوجب جمودَها وعدمَ تصرّفها واَمّا ان يدلّ انّها حرفٌ فلا اذ الدلالة قد قامت على انها فعلٌ وممّا يدلّ انّها فعلٌ وليست حرفا انّها تتحمّل الضميرَ كما انّه يتحمّل الضمير فتقول زيدٌ ليس قائما فيستكنّ فى لَيْسَ ضميرٌ من زيد ولا يكون مثلُ ذلك فى مَا فلا يقال زيدٌ ما قائمًا فيجعلَ فى مَا ضميرُ زيد وايضا فانّ لَيْسَ لا يُبْطِل عملَها دخولُ الّا فى خبرها فتقول ليس زيدٌ الّا قائما ولا يكون مثلُ ذلك فى مَا لا تقول ما زيدٌ الّا قائما ومن المانع لَيْسَ من التصرّف انك تقول كان زيدٌ فتفيد المُضىّ وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبالَ وأنت اذا قلت ليس زيدٌ قائما الآنَ فقد أدّتْ لَيْسَ المعنى الذى يكون فى المضارع بلفظ الماضى واستُغنى عن زيادةِ حرف مضارعة فيها وقوله لا تقول ليس زيد قائما غدًا يريد انها لا تكون الّا

والمراد واللهِ لا تزال فحذف لَا والحبائلُ العُهود والمبرمات المُحْكَمات اعدّها لها اى للمحبوبة مدّةَ مَشْيِ الجمل على خفّه كما يقال ما طار طائرٌ وما حَنّتِ النِيبُ ودلّ على ارادة القسم حذفُ حرف النفى فلولا القسم لَمَا ساغ الحذف ولا يجوز ان يحذف من هذه الحروف غيرُ لَا نحوَ واللهِ اقومُ والمراد لا اقوم وانما لم يجز حذفُ غيرها لانه لا يجوز حذف لَمْ ومَا لانّ لَمْ عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز ان يحذف ويعمل وكذلك مَا قد تكون عاملة فى لغة اهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الّا فى القسم لانه لا يُلْبِس بالموجب اذ لو اريد الموجب لأُتِىَ بانَّ واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس

* فقلتُ لها تَاللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا * ولو قطعوا رَأْسى لَدَيْكِ وأَوْصالِى *

اى لا أبرحُ وقال ايضا * تنفكّ تسمع الخ * وقال

* تاللهِ يبقى على الايّام مُبْتَقِلٌ * جَوْنُ السَراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ *

ومنه قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف حَتّى تَكُونَ حَرَضًا اى لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرضا اى ذا حرضٍ وهو الحُزْن ؞

فصــــل ٤٥٥

قال صاحب الكتاب ومَا دَامَ توقيتٌ للفعل فى قولك أَجْلِسْ ما دُمْتَ جالسا كانّك قلت أجلس دَوامَ جُلوسك نحوَ قولهم آتيك خُفوقَ النَجْم ومَقْدَمَ الحاجّ ولذلك كان مفتقرا الى ان يُشْفَع بكلامٍ لانّه ظرفٌ لا بدّ له ممّا يقع فيه ؞

قال الشارح امّا ما دام من قولك ما دام زيدٌ جالساً فليست مَا فى اوّلها حرف نفى على حدّها فى ما زال وما برح انما مَا ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فاذا قلت لا أُكَلِّمك ما دام زيد قاعدا فالمراد دوامَ قعوده اى زمنَ دوامه كما يقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ والمراد زمنَ خفوق النجم وزمنَ مقدم الحاجّ وممّا يدلّ على انّ مَا مع ما بعدها زمانٌ انها لا تقع اوّلا فلا يقال ما دام زيد قائما ويكون كلاما تامّا ولا بدّ ان يتقدّمه ما يكون مظروفا وليس كذلك ما زال واخواتها فانك تقول ما زال زيدٌ قائما ويكون كلاما مفيدا تامّا ومَا من قولك ما دام تقع لازمةً لا بدّ منها ولا يكون الفعل معها الّا ماضيا وليس كذلك ما زال فانّه يجوز ان يقع موقعَ مَا غيرُها من حروف النفى ويكون الفعل مع النافى ماضيا ومضارعا نحوَ ما زال ولم يزل ولا يزال ؞

انه فَعَّلَ لا فَيْعَلَ وممّا يدلّ على ذلك قولهم لم يَزَلْ بالفتح ولو كان من زال يَزُولُ لقيل لم يَزُلْ بالضمّ وأصلُ زال ههنا ان يكون لازما غير متعدّ نحوَ قولك زال الشىء اى فَاتَ وبَرِحَ الّا انه جُرّد من الحدث لدلالته على الزمان وأُدْخل على المبتدإ والخبر كما كانت كَانَ كذلك واما بَرِحَ من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل للّيلة الخالية البارحة وكذلك قيل أبرحتَ ربًّا وأبرحت جارًا اى جاوزتَ ما يكون عليه أمثالُك من الخِلال المرضيّة فقالوا ما برح يفعل بمعنى ما زال وقد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال برح لا يستعمل فى الكلام الّا ويراد به البَرَاحُ من المكان فلا بدّ من ذكر المكان معه او تقديرِه وذلك ضعيف لانه قد جاء فى غير المكان قال الله تعالى لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ فلا ابرح هذه لا يجوز ان يراد بها البراح من المكان لانه من المُحال ان يبلغ مجمع البحرين وهو فى مكانه لم يبرح منه واذا لم يجز حملُه على البراح تعيّن ان يكون بمعنى لا أزالُ واما انفكّ من قولهم ما انفكّ يفعل فهى ايضا بمعنى زال من قولك فككت الشىء من الشىء اذا خلّصته منه وكلُّ مشتبِكَيْن فصلتَ احدهما من الاخر فقد فككتَهما وفَكُّ الرَّقَبَةِ أعتقها ثمّ جُرّدت من الدلالة على الحدث ثمّ أُدْخلت على المبتدإ والخبر كما فُعل بكَانَ واما فَتِئَ من قولهم ما فتئ يفعل فهو ايضا بمعنى زال يقال منه فَتِئَ وفَتَأَ بالكسر والفتح ويقال منه ما أَفْتَأْتُ تفعل فاعرفه

قال صاحب الكتاب وتجىء محذوفا منها حرفُ النفى قالت امرأةُ سالِمِ بن قُحْفانَ * تَزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها * وقال امْرُؤُ القَيْس * فقلتُ لها واللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا * وقال

* تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيـــتَ بِهالِكٍ حتّى تكونَهْ *

وفى التنزيل تَٱللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ

قال الشارح قد ذكرنا ان هذه الافعال لا تستعمل الّا ومعها حرفُ الجحد نحوَ ما زال ولم يزل ولا يزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وذلك انما يكون مع مقارَنة حرف النفى لان استعمالها مجرّدةً من حرف النفى تُنافى هذا الغرض لانها اذا عَرِيَتْ من حرف النفى لم تفد الاثبات والغرضُ منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الّا مع حرف النفى على ما تقدّم الّا ان حرف النفى قد يحذف فى بعض المواضع وهو مرادٌ وانما يسوغ حذفه اذا وقع فى جواب القَسَم وذلك لأمن اللبس وزوال الاشكال فمن ذلك

* تزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها * لها ما مشى يومًا على خُفِّهِ جَمَلْ *

معنَى زال برح فاذا دخل حرفُ النفى نُفى البَراح فعاد الى الثّبات وخلافِ الزّوال فاذا قلت ما زال زيدٌ قائما فهو كلامٌ معناه الاثبات اى هو قائمٌ وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان فهو كلامٌ معناه الاثبات ولهذا المعنى لم تدخل الّا على الخبر فلا يجوز لم يزل زيدٌ الّا قائما كما لم يجز ثبت زيدٌ الّا قائما لانّ معنَى ما زال ثبت فاما قول ذى الرُّمّة

* حَراجِيجُ مَا تَنْفَكُّ الّا مُناخةً * على الخَسْفِ او نَرْمِى بها بَلَدًا قَفْرَا *

فإنّ الأصمعىّ والجَرْمىّ قالا أخطأ ذو الرمّة ووجهُ تَخْطِئته ان يكون مناخة الخبر وتكون الّا داخلةً عليه وذلك خطأٌ على ما تقدّم قال المازنىّ الّا فيه زائدة والمراد ما تنفكّ مناخة وقيل الخبر عَلَى الخسف ومناخةً حالٌ والمراد ما تنفكّ على الخسف الّا مناخةً فما تكون الّا قد دخلت على الخبر وقيل انّ الّا واقعة فى غير موقعها والنيّةُ بها التأخير والمراد ما تنفكّ مناخة الّا على الخسف ومثله فى وقوعِ الّا فى غير موقعها قوله تعالى اِنْ نَظُنُّ الّا ظَنًّا وقول الشاعر * وما ٱغْتَرّهُ الشَّيْبُ الّا ٱغْتِرارَا * الا ترى انك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذى هو عليه لم يكن فيه فائدةٌ لانه لا يُظَنّ الّا الظنُّ ولا يغترّه الشيبُ الّا اغترارًا فاذ كان كذلك علمت ان المعنى والتقدير اِنْ نحن الّا نظنّ ظَنًّا وما اغترّه الّا الشيبُ اغترارا فان قيل ما ذكرتَه من وقوعِ الّا فى غير موضعها انما أُخّرت عن موضعها ومعناه التقديم وما ذكرتَه الّا فيه مقدّمةٌ وأنت تنوى بها التأخير وذلك خلافُ ما ذكرتَه فالجواب انه اذا جاز التأخير جاز التقديم لانه مثله فى انه واقعٌ فى غير موقعه ويجوز ان يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفىّ ولم ينظر الى المعنى فأدخل الّا لذلك ومثله كثيرٌ قال الله تعالى أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِىَ ٱلْمَوْتَى فادخل الباء فى الخبر لوجود لفظ النفى لان الباء انما تزاد لتأكيد النفى والمعنى فيها على الايجاب ومثله قوله تعالى اِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ فى قول بعضهم انّ اِنْ هنا بمعنَى نَعَمْ ودخلت اللام لوجود لفظِ اِنْ وإن لم يكن المعنى معناها واعلم انّ زَالَ من قولهم ما زال يفعل وزنُه فَعِلَ بكسر العين وانما قلت ذلك لقولهم فى المضارع يَزالُ على يفعَل بالفتح ويفعَل مفتوحَ العين انما يأتى من فَعِلَ بكسر العين دون غيره الّا ان تكون العين او اللام حرفا حلقيًا نحو سَأَلَ يَسْأَلُ وقَرَأَ يَقْرَأُ وعينُه من الياء وليس من لفظِ زال يزول لقولهم زَيَّلْتُه فزال وزايلته وهذه دلالةٌ قاطعةٌ تشهد انه من الياء فان قيل يجوز ان يكون زيّلته فَيْعَلْتُه مثلَ بَيْطَرْتُه واذا جاز ان يكون كذلك فلا يكون فيه دليلٌ قيل لو كان فيعلته لجاء مصدره زَيَّلَةً على وزن فَيْعَلَةَ وحيث لم يجئ دلّ ذلك على

* أُصبحتُ لا أَحْمِلُ السِلاحَ ولا * أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرَا *

فصـــل ٤٥٣

قال صاحب الكتاب وظَلَّ وبَاتَ على معنيَيْن احدهما اقترانُ مضمون الجملة بالوقتَيْن الخاصَّيْن على طريقة كَانَ والثانى كَيْنونتُهما بمعنى صَارَ ومنه قوله عزّ اسمه وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِٱلْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا،

قال الشارح حكم هذَيْن الفعلين كحكم أَصبح وأَضحى يكونان ناقصَيْن فيدخلان على المبتدإ والخبر لافادة الوقت الخاصّ فى الخبر فتقول ظلّ زيدٌ يفعل كذا اذا فعله فى النهار دون الليل وبات خالدٌ يفعل كذا اذا فعله ليلا والجملةُ بعده فى موضع الخبر ومنه قوله تعالى فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ وظلت مخفَّفٌ من ظَلِلْتُ بكسر اللام كانه حذف منه اللام المكسورة يقال ظَلِلْتُ أَفعلُ كذا أَظَلُّ ظُلُولًا قال الشاعر

* ولقد أَبِيتُ على الطَوَى وأَظَلُّهُ * حتى أَنَالَ به كَرِيمَ المَأْكَلِ *

وقد يستعملان استعمالَ كان وصار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصّة فيقال ظلّ كئيباً وبات حزيناً وإن كان ذلك فى النهار لانه لا يراد به زمانٌ دون زمان ومنه قوله سبحانه واذا بشّر احدهم بالانثى ظلّ وجهه مسودّا والمراد انه يحْدُث به ذلك ويصير اليه عند البِشارة وإن كان ليلا وقد تستعمل بَاتَ تامّةً تجتزئ بالمرفوع فيقال بات زيدٌ بمعنَى انه دخل فى المَبِيت يقال منه بَاتَ يَبِيتُ ويَبَاتُ بَيْتُوتَةً،

فصـــل ٤٥٤

قال صاحب الكتاب والتى فى أوائلها الحرفُ النافى فى معنى واحد وهو استمرارُ الفعل بفاعله فى زمانه ولدخول النفى فيها على النفى جرتْ مجرى كَانَ فى كونها للإيجاب ومن ثَمّ لم يجز ما زال زيدٌ الّا مُقِيمًا وخُطِّئَ ذو الرُمّة فى قوله * حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكُّ الّا مُنَاخَةً *

قال الشارح امّا ما فى اوّله منها حرفُ نفى نحوُ ما زال وما بَرِحَ وما انفكّ وما فَتِئَ فهى ايضا كأخواتها تدخل على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأَ وتنصب الخبرَ كما انّ كَانَ كذلك فيقال ما زال زيدٌ يفعل قال الله تعالى فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ وكذلك اخواتها ومعناها على الإيجاب وإن كان فى اوّلها حرفُ النفى وذلك ان هذه الافعال معناها النفى فزال وبرح وانفكّ وفتئ كلّها معناها خلاف الثبات الا ترى انّ

والخبر لإفادة زمانها فى الخبر فاذا قلت اصبح زيدٌ عالما وامسى الامير عادلا واضحى اخوك مسرورا فالمراد انّ علم زيد اقترن بالصباح وعدل الامير اقترن بالمساء وسرور الاخ اقترن بالضحى فهى ككانَ فى دخولها على المبتدإ وإفادةِ زمانها للخبر الّا ان ازمنة هذه الاشياء خاصّةٌ وزمانُ كَانَ يعُمّ هذه الاوقات وغيرَها الّا انّ كَانَ لِما انقطع وهذه الافعال زمانُها غير منقطع الا ترى انك تقول اصبح زيد غنيّا وهو غنىّ وقتَ إخبارك غيرَ منقطع الثانى ان تكون تامّة تجتزئُ بمرفوعٍ لا غير ولا تحتاج الى منصوب كقولك أصبحنا وأمسينا وأضحينا اى دخلنا فى هذه الاوقات وصِرْنا فيها ومنه قولهم أَفْجَرْنا اى دخلنا فى وقت الفجر قال الشاعر

* فما أَفْجَرَتْ حتى أُهِبَّ بسُحْرَةٍ * عَلاجِيمُ عِينِ ٱبنَى صَباحٍ يُثيرُها *

ومثله قول الاخر

* فأصبحوا والنَوَى عالِى مُعَرَّسِهم * وليس كُلّ النَوَى تُلْقِى المَساكِينُ *

اى أصبحوا وهذه حالهم ومنه أَشْمَلْنا وأجنبنا وأَصْبَيْنا اى دخلنا فى اوقات هذه الرياح وكذلك يقال أدنف كانه دخل فى وقت الدَنَف واكثرُ ما يستعمل ذلك فى وقت الاحيان فاما قوله * ومن فعلاتى الخ * البيت لعبد الواسع بن أُسامَةَ والشاهد فيه قوله اضحى جليدها والاكتفاء بالمرفوع اى صار جليدُها فى وقت الضحى يصف نفسه بالكرم وأنّه حسنُ القرى للأضياف حتى عند عزّة الطعام والجَدْبِ وأراد بالليلة الشهباء المُجْدِبة الباردة التى اضحى جليدُها اى دخل جليدها فى وقت الضحى يريد انه طال مَكْثُه لشدّة البرد ولم يَذُبْ عند ارتفاع النهار والجليد ما جمد من النَداء

قال صاحب الكتاب والثالث ان تكون بمعنى صَارَ كقولك اصبح زيدٌ غنيّا وامسى فقيرا وقال عَدِىٌّ

* ثُمَّ أَضْحَوْا كأنّهم وَرَقٌ جَـــفَّ فَأَلْوَتْ به الصَبَا والدَبُورُ *

قال الشارح الوجه الثالث ان تستعمل بمعنى كان وصار من غير ان يُقصد بها الى وقت مخصوص نحوَ قولك اصبح زيدٌ فقيرا وأمسى غنيّا تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص ومنه قول عدىّ بن زيد * ثمّ اضحوا كانّهم ورق الخ * يريد انهم صاروا الى هذه الحال شبّه أَحِبّاءه وانقراضَهم بورق الشجر وتغيُّرِه وجَفافِه وذكر الصبا والدبور وهما ريحان لان لهما تأثيرا فى الاشجار ومثله قول الاخر

كما كانت صَارَ كذلك يصف سَيْرَه فى فلاة مُوحِشة أَعْيَت المطىُّ فيها وعزلت شبّه مطيّتَه لسرعة مَشْيها وعدم لبنها بالقطا لانها اذا فَرَّخَتْ لا تستقرّ بل تُسْرِع الطَيَرانَ لطلب النُجْعة والتيهاء القَفْر المَضَلّة ليس بها عَلَمٌ يُهتدى به كانّه يُتاهُ فيها والقَفْر الخالية والحَزْن ما غلظ من الارض وقد حمل بعضهم كَانَ فى قوله تعالى كيف نُكلّم من كان فى المهد صبيًّا على انها بمعنى صار ومنه قول العجّاج

* والرأْس قد كان له شَكِيرُ * اى قد صار والشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها قال الشاعر

* ومِن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها *

فصـــل ٤٥١

قال صاحب الكتاب ومعنَى صَارَ الانتقالُ وهو فى ذلك على استعمالَيْن احدهما قولُك صار الفقيرُ غنيًّا والطِينُ خَزَفًا والثانى صار زيدٌ الى عمرو ومنه كلُّ حَىّ صائرٌ الى الزَوال ؛

قال الشارح قد تقدّم القول انّ صَارَ معناها الانتقال والتحوّل من حال الى حال فهى تدخل على الجملة الابتدائيّة فتُفيد ذلك المعنى فيها بعد ان لم يكن نحوَ قولك صار زيد عالما اى انتقل الى هذه الحال وصار الطِين خَزَفًا اى استحال الى ذلك وانتقل اليه وقد تستعمل بمعنَى جَآءَ فتتعدّى بحرف الجرّ وتفيد معنى الانتقال ايضا كقولك صار زيد الى عمرو وكلُّ حىّ صائرٌ للزوال فهذه ليست داخلة على جملة الا تراك لو قلت زيدٌ الى عمرو لم يكن كلاما وانّما استعمالُها هنا بمعنَى جاء كما استعملوا جاء بمعنى صار فى قولهم ما جاءت حاجتَك اى ما صارت ولذلك جاء مصدرُها المَصِير كما قالوا المَجِىء قال الله تعالى وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ؛

فصـــل ٤٥٣

قال صاحب الكتاب وأَصْبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى على ثلثة مَعانٍ احدها ان تقرن مضمونَ الجملة بالأَوْقات الخاصّة الّتى هى الصَباحُ والمَساء والضُحَى على طريقةِ كَانَ والثانى ان تُفيد معنَى الدخول فى هذه الاوقات كأَظْهَرَ وأَعْتَمَ وهى فى هذا الوجه تامّةٌ يُسْكَت على مرفوعها قال عبدُ الواسع بن أُسامة

* ومن فَعَلاتِى أَنّنى حَسَنُ القِرَى * اذا الليلةُ الشَهْباء أَضْحَى جَلِيدُها *

قال الشارح قد استعملت هذه الافعال على ثلثة معانٍ كما ذكر احدها ان تدخل على المبتدإ

يُعْطَف على هذا الضمير ولا يُؤَكَّد ولا يُبْدَل منه بخلاف تلك ولا يكون الخبر ههنا الّا جملةً على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملةُ فى خبرِ هذه لا تفتقر الى عائد يعود منها الى المخبر عنه وفى تلك يجب ان يكون فيها عائدٌ فلمّا خالفتها فى هذه الاحكام جُعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن دُرُسْتَوَيْهِ يذهب الى ان هذا القسم من قبيل التامّة التى ليس لها خبرٌ ولا تفتقر الى مرفوع قال لان هذه الجملة التى بعدها مفسِّرةٌ لذلك المضمر فاذا كانت مفسِّرة للاسم كانت ايّاه فيكون حكمها كحكمه ولا يصحّ ان تكون خبرا مع كونها مفسِّرةً والقول الاوّل وهو المذهب لأنّا لا نقول انها مفسِّرة على حدّ تفسيرِ زيدا ضربتُه وانما هى خبرٌ عن ذلك الضمير على حدّ الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هى ذلك الضميرَ فى المعنى لانك اذا قلت كان زيدٌ قائمٌ فالمعنى كان الحديثُ زيدٌ قائمٌ فالحديثُ هو زيدٌ قائمٌ كما انك اذا قلت كان زيدٌ اخاك فالاخُ هو زيدٌ فلمّا كانت الجملة هى الضميرَ فسّرتْه وأوضحتْه لا أنّها أُنيبت مُنابَه فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وقوله عزّ وعلا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ يتوجّه على الاربعة وقيل فى قوله

* بتَيْهاء قَفْرٍ والمَطِىُّ كأنّها * قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها *

انّ كَانَ فيه بمعنَى صَارَ ٭

قال الشارح اما قوله تعالى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ فيجوز ان تكون الناقصة الناصبة للخبر ويكون قلب هو الاسمَ والجارّ والمجرور هو الخبر وقد تقدّم والنكرةُ يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جارّا ومجرورا وتقدّم على النكرة نحوَ قولك كان فيها رجلٌ وكان تحت رأسى سرجٌ ويجوز ان تكون التامّة التى تكتفى بالاسم ولا تحتاج الى خبر ويكون قلبٌ اسمها والجارّ والمجرور فى موضع الحال كانه كان صفة النكرة وقد تقدّم عليها الوجه الثالث ان تكون زائدة دخولُها كخروجها والمراد لِمَن له قلبٌ ويكون له قلب جملةً فى موضع الصلة اى لمن له قلبٌ الوجه الرابع ان تكون بمعنَى صَارَ اى لمن صار له قلبٌ واما قوله * بتيهاء قفر * البيتَ فانه لابن كَنْزَةَ والشاهد فيه استعمالُ كان بمعنَى صار والعربُ تستعير هذه الافعال فتوقع بعضَها مكانَ بعض فأوقعوا كَانَ هنا موقعَ صار لِما بينهما من التقارُب فى المعنى لانّ كَانَ لِما انقطع وانتقل من حال الى حال الا تراك تقول قد كنتُ غائبا وأنا الآنَ حاضرٌ فصَارَ كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحوَ قولك صار زيدٌ غنيّا اى انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جَاء فى معنَى صار فى قولهم ما جاءت حاجتَك لانّ جَاء تفيد الحركةَ والانتقالَ

ايّهم افضل وكانت رأت فى مَنامها انّ قائلا قال لها أعشرةٌ هَذَرَةٌ أحبُّ اليك ام ثلثةٌ كعشرةٍ فلمّا انتبهت قصّت رُؤياها على زوجها فقال لها إن عاوَدَك فقُولى ثلاثةٌ كعشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زُهَيْر

* لَعَمْرُكَ ما أَضاعَ بنو زِيادٍ * ذِمارَ أَبِيهِم فِيمَن يُضِيعُ *

والوجه الرابع ان تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيدٌ قائمٌ ترفع الاسمَيْن معًا قال الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفانِ شامِتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنتُ أَصْنَعُ *

يروى نصفان ونصفَيْن فمن نصب جعلها الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادةُ العرب ان تُصدِّر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملةٌ تُفسّره وتكون فى موضع الخبر عن ذلك المضمر نحوَ قولك هو زيدٌ قائمٌ اى الامرُ زيدٌ قائمٌ وانما يفعلون ذلك عند تفخيم الامر وتعظيمه واكثرُ ما يقع ذلك فى الخُطَب والمَواعظ لِما فيها من الوعد والوعيد ثمّ تدخل العواملُ على تلك القصّية فإن كان العامل ناصبا نحوَ أَنَّ واخواتها وظننت واخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزةً نحوَ قولك إنّه زيدٌ قائمٌ فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظُها لانها منصوبة والمنصوبُ يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ وربّما جعلوا مكان الامر والحديث القصّةَ فأنّثوا فيقولون إنّها قامت جاريتُك قال الله تعالى فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ واكثرُ ما يجىء اضمارُ القصّة مع المؤنّث واضمارُها مع المذكّر جائزٌ فى القياس وتقول ظننتُه زيدٌ قائمٌ والمراد ظننت الامرَ والحديثَ زيدٌ قائمٌ فالهاء المفعول الاوّل والجملة المفعول الثانى فاذا دخلتْ كانَ عليه صار الضمير فاعلا واستتر لان الفاعل متى كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورةٌ وتقع الجملة بعده للخبر وهى كالمفسّرة لذلك الضمير وتسمّيه الكوفيون الضمير المجهول لانه لا يعود الى مذكور وكان الفرّاء يجيز كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان وكان قائما الزيدون فيجعل قائما خبرَ ذلك الضمير وما بعده مرتفع بـه والبصريون لا يجيزون ان يكون الخبر عنه الّا جملةً من الجمل الخبريّة وهذا القسم من اقسام كانَ يؤول الى القسم الاوّل وهى الناقصة من حيث كانت مفتقرة الى اسم وخبر وانما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لان لها احكاما تنفرد بها وتُخالِف فيها الناقصةَ وذلك ان اسمَ هذه لا يكون الّا مضمرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمرُ هنا لا يعود الى مذكور ومن تلك يعود الى مذكور ولا

مذكور ولكنّها دالّةٌ على الزمان وفاعلُها مصدرها وشبّهها بظننت اذا أُلغيت نحوَ قولك زيدٌ ظننتُ منطلقٌ فالظنّ مُلْغًى هنا لم تُعْمِلها ومع ذلك فقد أخرجتِ الكلام من اليقين الى الشكّ كأنّك قلت زيدٌ منطلقٌ فى ظنّى والذى أراه الاوّلُ واليه كان يذهب ابن السَرّاج قال فى اصوله وحقُّ الزائـد ان لا يكون عاملا ولا معمولا ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد ويؤيّد ذلك قول الأَئمّة فى قوله سبحانه وتعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا انّ كَانَ فى الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمانَ ولو افادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام فى ذلك مُعْجِزةٌ لان الناس كلّهم فى ذلك سواءٌ فلو كانت الزائدةُ تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ولم يكن للعُدول الى جعلها زائدةً فائدةٌ فمن مواضع زيادتها قولهم إنّ من أفضلهم كان زيدا والمراد إنّ من افضلهم زيدا وكَانَ مزيدة لضربٍ من التأكيد اذ المعنى انّه فى الحال افضلهم وليس المراد انّه كان فيما مضى اذ لا مَدْحَ فى ذلك ولانّك لو جعلت لها اسما وخبرا لكان التقدير إنّ زيدا كان من افضلهم وكنت قد قدّمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لا يجوز لان زيدا يكون اسمَ انّ وكَانَ وما تَعلّق بها الخبر فلذلك قيل انّ كَانَ هنا زائدة فاما قول الشاعر * سَرَاةُ بنى ابى بكر تسامى الخ * فالشاهد فيه زيادة كَانَ والمراد على المسوّمة العراب وقال قوم انّ كَانَ اذا زيدت كانت على وجهَيْن احدهما ان تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها والاخر ان تلغى عن العمل والمعنى معًا وانّما تدخل لضرب من التأكيد فالأوّلُ نحو قولهم ما كان أحسنَ زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل والمعنى ما احسن زيدا أَمْسِ وهى فى ذلك بمنزلة ظننت اذا أُلغيت بطل عملُها لا غير نحوَ قولك زيدٌ ظننتُ منطلقٌ الا ترى ان المراد فى ظنّى واما الثانى فنحو قوله * على كان المسوَّمةِ العرابِ * ومنه قوله تعالى كيف نُكلّم من كان فى المهد صبيّا والمراد كيف نكلّم من فى المهد صبيّا ولو اريد فيها معنى المُضىّ لم يكن لعيسى عليه السلام فى ذلك معجزةٌ لانه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس واما قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلُهم فالمراد بالكملة الجماعة وهو جمع كامِلٍ كحافِدٍ وحَفَدَةٍ وخائنٍ وخَوَنَةٍ والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم فى الكمال والفضل وكَانَ زائدةٌ وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العَبْسىّ وأُمّهم فاطمة بنت الخرشب الأَنْماريّة وهى احدى المُنْجبات ولدت ربيعًا وعمارةَ وأَنَسًا وكلّ واحد منهم ابو قبيلة وقيل لها يومًا أىُّ بَنيك افضلُ فقالت ربيعٌ الواقعةُ بل عمارةُ الواهبُ بل انسُ الفوارس ثَكِلْتُهم إن كنتُ أدرى

والمفعول يجوز اسقاطه وأن لا تأتى به ولا يجوز ذلك فى خبر هذه الافعال وإن كانت مشبّهة بتلك والعلّةُ فى ذلك ما ذكرناه من ان الخبر قد صار كالعوض من الحدث والفائدةُ منوطة به فكما لا يجوز اسقاط الفعل فى قام زيدٌ فكذلك لا يجوز حذف الخبر لانه مثله واعلم ان هذه الافعال لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الافعال الحقيقيّة ومشبّهة بها جاز فى خبرها ما هو جائز فى المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كلُّ ذلك حسن قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ فحقا خبر مقدّم وتقول من كان اخوك ومن كان اخاك إن رفعت الاخ فمَنْ فى موضعِ منصوب بانّه الخبر وقد تقدّم وإن نصبته فمَن فى موضع رفع بالابتداء فاما قوله تعالى وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فى قراءة مَن نصب ففيها دلالةٌ على جواز تقديم خبر كَانَ عليها لانك قدّمت معمول الخبر لانّ مَا زائدةٌ للتأكيد على حدّها فى قوله فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ وباطلا منصوب بيعملون وقد قدّمه وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل لان مرتبة العامل قبل المعمول فلا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر اخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير

الموضع الثانى ان تكون تامّة بمعنى الحدوث وقيل لها تامّة لدلالتها على الحدث نحو قولك كان الامرُ بمعنى حدث ووقع ويقال كانت الكائنة اى حدثت الحادثة ومنه قولهم المقدور كائنٌ المراد ما يقضيه اللهُ ويقدّره كائنٌ اى حادثٌ وواقعٌ لا رادَّ له ومنه قوله تعالى كُنْ فَيَكُونُ اى ٱحْدُثْ فَيَحْدُثُ وكذلك قوله تعالى اِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ اى تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمَقّاس

* فِدًا لبنى ذُهْلِ بن شَيْبانَ نَاقَتِى * اذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أَشْهَبُ *

اى اذا حدث وتسمّى هذه التامّة لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها فهى فى عِداد الافعال اللازمة وتسمّى الأُولى ناقصة لافتقارها الى منصوبها،

قال صاحب الكتاب وزائدةً فى قولهم إنّ من أَفْضَلهم كان زيدا وقال

* جِيادُ بنى أَبى بَكْرٍ تَسامَى * على كانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرابِ *

ومن كلام العرب ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بنى عَبْسٍ لم يوجَد كان مِثْلُهم والتى فيها ضميرُ الشأن،

قال الشارح الوجه الثالث من وجوه كَانَ ان تكون زائدة دخولُها كخروجها لا عملَ لها فى اسم ولا خبرٍ وذهب السِيرافىُّ الى ان معنى قولنا زائدة ان لا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا هى لوقوعِ شىء

طار طائرٌ وما طلعت الشمسُ فلمّا كان المعنى يقتضى وجودَ فيهنّ اذ المعنى عليه ولو أُسقط لتغيّر المعنى فصار فى لزومه ومَسِيسِ الحاجة اليه كالخبر فلذلك قدّمه   فاذا كانا نكرتَيْن جاز الإخبار باحدهما عن الاخر لانهما قد تَكافَآ كما لو كانا معرفتَيْن   واما اذا كان احدهما معرفة والاخر نكرة لم يجز الاخبار فيه عن النكرة لانه قَلْبُ الفائدة   واما قوله والخبر مفردا وجملةً بتَقاسيمهما فانه يريد ان خبر هذه الافعال كأَخبار المبتدأ والخبرِ من المفرد والجملة وقوله بتقاسيمهما يريد تقاسيم المفرد والجملة لان الخبر اذا كان مفردا ينقسم الى قسمَيْن قسمٌ خالٍ من الضمير نحوُ زيدٌ اخوك وقسمٌ يتحمّل الضميرَ نحوُ زيدٌ منطلقٌ وهو فى خبرِ كَانَ كذلك نحوُ كان زيدٌ اخاك وكان زيد منطلقا   واما الجملة فعلى أربعة اضرب فعليّةٌ نحو زيدٌ ذهب واسميّةٌ نحوُ زيد ذاهبٌ وشرطيّة نحو زيدٌ إن تُحْسِنْ اليه يَشْكُرْك وظرفيّة نحو زيدٌ عندك وكذلك تقع هذه الاشياء أخبارا عن هذه الافعال فتقول كان زيدٌ يخرج الّا انه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضى فى أخبارِ كان واخواته لان احد اللفظَيْن يُغْنِى عن الاخر وتقول فى الاسميّة كان زيدٌ قائما وفى الشرطيّة كان زيد إن تحسن اليه يشكرك وفى الظرف كان زيد من الكرام فاعرف ذلك ،

فصـــل ٤٥٠

قال صاحب الكتاب وكَانَ على اربعة اوجه ناقصةٌ كما ذُكر وتامّةٌ بمعنى وَقَعَ ووُجِدَ كقولهم كانت الكائنةُ والمقدورُ كائنٌ وقولِه تعالى كُنْ فَيَكُونُ ،

قال الشارح اعلم انّ كَانَ امُّ هذا الباب وأكثرُها تصرُّفا فلها اربعةُ مواضع كما ذكر احدها ان تكون ناقصة فتفتقر الى الخبر ولا تستغنى عنه لانها لا تدلّ على حَدَثٍ بل تفيد الزمان مجرَّدا من معنى الحدث فتدخل على المبتدإ والخبرِ لافادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فاذا قلت كان زيدٌ قائما فهو بمنزلة قولك قام زيدٌ فى افادة الحدث والزمن   واعلم انّ كَانَ قد اجتمع فيها امران كُلّ واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فإنّ حذفه لا يجوز وذلك انّ هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر وحذفُ خبر المبتدإ يجوز من اللفظ اذا كان عليه دليلٌ من لفظ او غيره نحوُ قولك زيدٌ قائمٌ وعمروٌ والمراد وعمروٌ قائمٌ وكذلك تقول لمن قال مَن عندك زيدٌ والمراد زيدٌ عندى ولا يجوز مثلُ ذلك مع كَانَ   والاخرُ ان هذه الافعال جارية مجرى الافعال الحقيقيّة وفاعلها ومفعولها

لخول يستغنيان بأنفسهما فتَقَرّر بما ذكرناه انّ بابَ كان القياس فيه ان يكون اسمها معرفةً والخبر نكرة ولا يحسن عكسُ ذلك الّا عند الاضطرار وقد يجوز ان يكون الاسم والخبر معرفتين نحوَ قولك كان زيدٌ اخاك وإن شئت قلت كان اخوك زيدا انت فى ذلك مُخيَّرٌ وعليه قوله تعالى فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وإن شئت رفعت الاوّل واذا نصبت الاوّل كان أَنْ مع الفعل فى تأويلِ اسم مرفوع واذا رفعت الاوّل كان فى تأويل اسم منصوب لانّ أَنْ والفعل فى تأويلِ معرفة اذ أَنْ والفعل فى تأويلِ مصدر مضاف الى فاعلِ ذلك الفعل والتقديرُ الّا قولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أَنْ ذهبتَ خيرٌ لك على معنى ذهابُك خير لك ومثله قوله

* لقد عَلِمَ الاقوامُ ما كان داءها * بثَهْلانَ الّا الخِزْىَ ممّن يَقُودُها *

لك فى الخزى الرفع والنصب على ما تقدّم وممّا يدلّك انّ أَنْ والفعل مصدرٌ معرفةٌ امتناعُ دخول لام التعريف عليه وقد يكونان نكرتَيْن نحوَ قولك ما كان احدٌ مثلَك وما كان احد مُجْترِئا عليك وانما جاز الاخبار عن نكرة هنا لانّ احدا فى موضع الناس والمراد ان يعرّفه أنّه فوق الناس كلّهم حتى لا يوجد له مثلٌ او دونهم حتى لا يوجد له فى الصفة مثلٌ وهذا معنًى يجوز ان يُجْهَل مثله فيكون فى الاخبار فائدةٌ وكذلك اذا قلت ما كان احدٌ مجترئا عليك فالمراد انه ليس فى الناس واحدٌ فما فوقه مجترئٌ عليه فقد صار فيه فائدةٌ لِما دخله من العموم وتقول ما كان فيها احدٌ مجترئا عليك فيجوز فيه وجهان احدهما رفْعُ مجترئ على انه صفةٌ احد وفيهَا الخبر وقد تقدّم والاخر نصبُه على الخبر ويكون الظرف مُلْغًى من متعلّقات الخبر واعلم ان الظرف اذا كان خبرا فالأحسنُ تقديمه واذا كان لغوا فالاحسن تأخيره مع انّ كلّا جائزٌ وهما عربيّان ومنه قوله تعالى فى قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فلَهُ لغوٌ هنا والخبر كفوًا فان قلت فالقرآن يُتخيّر له لا عليه قيل لَهُ الظرف هنا وإن لم يكن خبرا فانّ سقوطه يُخلّ بمعنى الكلام الاوّل الا تراك لو قلت ولم يكن كفوًا احدٌ لم يصحّ الكلام اذ كان معطوفا على الخبر الذى هو لَمْ يَلِدْ والخبرُ اذا كان جملة افتقر الى عائدٍ فلمّا لزم الإتيانُ به ولم يجز سقوطُه صار كالخبر الذى يتوقّف المعنى عليه فقُدّم لذلك فاما قول الشاعر

* لَتَقْرَبِنّ قَرَبًا جُلْذِيًّا * ما دَامَ فيهنّ فَصِيلٌ حَيًّا * وقد دَجَا الليلُ فَهَيًّا هَيًّا *

فانه قدّم الجارّ والمجرور مع انه لغوٌ لانه شعرٌ والشاعرُ له أن يأتى بالجائز وإن لم يكن المختار مع انه قد افاد بقوله فيهنّ المعنى المراد ولو حذف فيهنّ لكان على معنًى اخر وهو التأبيد كقولك لا أُكلّمك ما

يعلم المخاطب انه عائدٌ الى المذكور الّا ان المذكور غير متميّز فكانّ حكمه حكم النكرة مع انّ عسلا وماءً جنسان ولا فرقَ بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه بل يُعبّر عنه بلفظ الجنس فاذًا لا فَرْقَ بين قولك عسلٌ والعسلُ اذا اريد الجنس الا ترى انك تقول عندى عسلٌ وعندك درهمٌ منه وعندى عسلٌ وعندك كثيرٌ وقد رواه ابو عثمان المازنىّ يكون مزاجُها عسلاً وماءٌ برفع المزاج على انه اسمُ يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماءٌ مرفوع حَمْلًا على المعنى لان كلّ شىء مازجَ شيئًا فقد مازَجَه الاخرُ فصار التقدير ومازَجَهُ ماءٌ اى خالَطَهُ والسبيئة الخمر سُمّيت بذلك لانها تُسْبَأُ اى تُشترى ويروى سُلافةٌ والسلافة من الخمر ما جرى من غير اعتصار واشتقاقُها من سلف اذا تقدّم وبيت رأس موضع بعينه بالشأم وقيل رأس اسمُ خمّار معروف بجُودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شأميّةٌ إن لم تُمْزَج قَتَلَتْ واما بيت الكتاب

* فانّك لا تُبالِى بعد حَوْلٍ * أَظَبْىٌ كان أُمَّكَ ام حِمارُ *

فإنّ الشعر لِخداش بن زُهَيْر والشاهد فيه جعلُ اسمِ كان نكرةً والخبرِ معرفةً لانها افعالٌ مشبّهةٌ بالافعال الحقيقيّة وفى الافعال الحقيقيّة يجوز ان يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأُجريت هذه الافعال مجراها فى ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ما تقدّم لانهما لعين واحدة فاذا عُرف احدهما يُعْرَف الاخر لانه هو فى المعنى فاذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا عُلم انه صاحب الصفة وقد ردّ ابو العبّاس المبرّد على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيت وقال اسمُ كان هنا مضمرٌ فى كَانَ يعود الى الظبى والمضمراتُ كلّها معارفُ وأمّكَ الخبر فحصل من ذلك ان الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحوُ كان عبد الله اخاك وسيبويه كانّه نظر الى المعنى من كون ضمير النكرة فى التحصيل لا يزيد على ظاهره اذ لا يُميِّز واحدا من واحد وإن كان من حيث علمِ المخاطب بانّه يعود على المذكور معرفةً وقد تقدّم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم الى ان ظبيا فى قولك اظبى كان امّك ام حمار مرتفع بكَانَ مضمرةً تُفسّرها كَانَ هذه الظاهرةُ لان الاستفهام يقتضى الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولا يحسن ذلك عندى لان الاسم اذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبرُه فعلا فارتفاعُه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعُه بفعل محذوف الّا مع هَلْ وقد تقدّم نحو ذلك والمعنى انه يصف إضراب الناس عن الشَرَف بالأنساب وأنّه اذا حصل للانسان الاستغناء بنفسه لم يُبالِ الى من انتسب من الأمّهات وضرب الظبى والحمار مَثَلا لفضل الظبى ونقصِ الحمار وذكر الحَوْلَ لِذكْر الظبى والحمار لانهما بعد

عسَلٌ وماء * وبيتِ الكتاب * أَظَبْىٌ كان أُمَّكَ ام حِمارُ * من القلب الذى يشجّع عليه أَمْنُ الالباس ويجيئان معرفتَيْن معًا ونكرتَيْن والخبرُ مفردا وجملةً بتَقاسيمهما ء

قال الشارح اعلم انه اذا اجتمع فى هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذى يُجْعَل اسمَ كَانَ المعرفةُ لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر الا ترى انك اذا قلت كان زيدٌ قائمًا فقائمٌ هنا خبرٌ عن الاسم الذى هو زيد كما كان فى الابتداء كذلك وقولُ النحويين خبرُ كان انما هو تقريبٌ وتَيْسِيرٌ على المبتدإ لان الافعال لا يُخْبَر عنها ولو قلت كان رجلٌ قائما او كان انسانٌ قائما لم تُفِد المخاطبَ شيئا لان هذا معلومٌ عنده انه قد كان او قد يكون والخبر موضوعٌ للفائدة فاذا قلت كان عبدُ الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقّع الفائدةَ فيما تُخْبِر به عنه ولذلك لو قرّبتَ النكرة من المعرفة بالأوصاف لجاز ان تُخْبِر عنها لان فيها فائدةً وذلك نحو قولك كان رجلٌ من بنى تميم عندى لان هذا ممّا يجوز ان لا يكون فيجوز ههنا كما يجوز فى الابتداء نحو قولك رجلٌ من بنى تميم عندى لانه بالصفة قد تخصّص فقرُب من المعرفة وربّما اضطُرّ شاعرٌ فقلب وجعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً وانما حَمَلَهم على ذلك معرفتُهم ان الاسم والخبر يرجعان الى شىء واحد فأيّهما عرّفتَ تَعرّف الاخرُ وهذا معنى قول صاحب الكتاب الذى شجّعهم على ذلك أَمْنُ الإلباس فامّا الابيات التى انشدها شاهدةً على صحّة الاستعمال فمن ذلك قوله

* قِفِى قبل التفرّق يا ضُباعَا * ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعَا *

البيت للقُطامىّ واسمه عُمَيْر بن شُيَيْم والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرةٌ ونصب الوداع وهو معرفة وحسّن ذلك وصفُ الموقف بالجارّ والمجرور الذى هو مِنْكِ والتقدير موقفٌ كائنٌ منك والنكرةُ اذا وُصفت قربت من المعرفة وقد رُوى ولا يك موقفى بالاضافة وهذا لا نَظَرَ فيه اى لا ضرورةَ وضُباعَا ترخيم ضُباعةَ اسمَ امرأة وهى ضباعةُ بنت زُفَر بن الحرث الكِلابىّ ومن ذلك قول حسّان بن ثابتٍ الأنْصارىّ

* كأنّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ * يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماء *

الشاهد فيه نصب المزاج بأنّه خبرُ يكون وهو معرفة ورفعُ العسل والماء بانه اسمُها وهو نكرة ضرورةَ كونِ القافية مرفوعةً وهو فى هذا البيت اسهل من الذى قبله من حيث كان المزاج مضافا الى ضميرِ سبيئة وهى نكرة وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ اكثرَ ممّا يفيده ظاهرُها وإن كان المضمر معرفةً من حيث

ارضا قطعها

* قطعتُ إذاما الآلُ آضَ كانّه * سُيُوفٌ تَنَحّى ساعةً ثمّ تَلْتَقِى *

وامّا غَدَا ورَاحَ فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيدٌ ماشياً وراح محمّدٌ راكباً يريد الإخبار عنهما بهذه الاحوال فى هذه الازمنة فالغَدْوَةُ من حين صلاة الغداة الى طلوع الشمس والرَواحُ نقيضُ الغُدُوّ وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال الى الليل والذى يدلّ ان المنصوب بهما فى مذهب الخبر وليس بحالٍ وقوعُ المعرفة فيه نحوُ قولك غدا زيدٌ اخاكَ وراح محمّدٌ صديقَك كما تقول كان زيدٌ اخاك واما قولهم ما جاءتْ حاجتَك فجاءَ فعلٌ استُعمل على ضربين متعدّ وغيرِ متعدّ تقول جاء زيدٌ الى عمرو وجاء زيدٌ عمرًا كما يقال لَقِىَ زيدٌ عمرا ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الافعال وقد قالت العرب ما جاءت حاجتَك بتأنيثِ جاء وإلحاقِه التاء ونصبِ حاجتك وأوّلُ من تكلّم به الخَوارِجُ حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم الى الحقّ من قِبَل علىّ عليه السلام فأجروا جاء ههنا مُجرَى صار وجعلوا لها اسما وخبرا ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك فى كَانَ لِما بينهما من الشَبَه وذلك انّ قولك جاء زيدٌ الى عمرو كقولك صار زيدٌ الى عمرو لانّ فى جاء من الانتقال مثلَ ما فى صار فلمّا كانت فى معناها أُجريت مجراها فمَا اسمٌ مبتدأٌ مرفوعُ الموضع وجاءت فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعود الى مَا وأُنّث حملًا على المعنى لانّ مَا هو الحاجة فى المعنى والتقديرُ أَىُّ حاجةٍ جاءت حاجتَك وحاجتك منصوبةٌ لانها الخبر والجملةُ خبرُ مَا ونظيرُ ذلك مَن كانت أُمَّك فالضمير فى كانت وإن عاد الى مَنْ الّا انّه أُنّث حملا على المعنى اذ التقدير أَىُّ امرأةٍ كانت أُمَّك ولم يُسْمَع هذا المَثَل الّا بالتأنيث ولا عَهْدَ لنا بجاء فى معنَى صَارَ الّا فى هذا المثل قال ونظيره قَعَدَ فى قول الأعرابىّ ارهف شفرته حتى قعدت كانّها حربة ففى قعدت ضميرٌ يعود الى الشفرة وكَأَنَّ واسمها وخبرها فى موضع نصبِ خبرِ قعدت وليس المراد القعودَ الذى هو فى معنى الجلوس وانما المراد الصَيْرُورة والانتقال فلذلك ضاهت صَارَ فاعرفه ،

فصل ٤٤٩

قال صاحب الكتاب وحالُ الاسم والخبر مثلُها فى باب الابتداء من انّ كَوْنَ المعرفةِ اسما والنكرةِ خبرا حدُّ الكلام ونحوُ قول القُطامىّ * ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعَا * وقولِ حسّان * يكون مِزاجَها

على حَدَث والحدثُ الفعل الحقيقىّ فكانّه سُمّى باسمِ مدلوله فلمّا كانت هذه الاشياء لا تدلّ على حدث لم تكن افعالا الّا من جهة اللفظ والتصرّف فلذلك قيل افعال عبارة الّا انها لمّا دخلت على المبتدإ والخبر وأفادت الزمان فى الخبر صار الخبرُ كالعوض من الحدث فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتى بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مُشْبِهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها ان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل اذ كان الفعل يرفع الفاعلَ وينصب المفعولَ فقالوا كان زيدٌ قائما وأصبح البرد شديدا وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيَّيْن اللذَيْن هما لحقيقتَيْن مختلفتَيْن أُفرد الكلامَ عليه فى باب منفرد ولم يذكر فى باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لمرفوعها اسمٌ ولمنصوبها خبرٌ فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذى يدلّ ان اصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الافعالَ عاد الكلام الى المبتدإ والخبر نحوِ قولك فى كان زيدٌ قائما اذا اسقطت كانَ زيدٌ قائمٌ ء

فصل ٤٤٨

قال صاحب الكتاب ولم يذكر سيبويه منها الّا كان وصار وما دام وليس ثمّ قال وما كان نحوَهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر وممّا يجوز ان يُلْحَق بها آضَ وعَادَ وغَدَا ورَاحَ وقد جاء جَآءَ بمعنى صار فى قول العرب ما جاءتْ حاجتَك ونظيرُه قعد فى قول الأَعْرابىّ أَرْهَفَ شَفْرَتَه حتّى قعدتْ كانّها حَرْبَةٌ ء

قال الشارح سيبويه لم يأت على عِدّتها وانما ذكر بعضها ثمّ نبّه على سائرها بأن قال وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر يريد ما كان مجرّدا من الحَدَث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهى على ما ذكر كَانَ وأَمْسَى وأَصْبَحَ وظَلَّ وأَضْحَى ومَا دَامَ ومَا زَالَ وصَارَ وبَاتَ ولَيْسَ فكَانَ مقدّمةٌ لانها امّ الافعال لكثرة دَوْرها وتشعُّبِ مواضعها وأصبح وأمسى اختان لانهما متقابلان فى طَرَفَيِ النهار وظلّ وأضحى اختان لاتّفاقهما فى المعنى اذ كانا لصدر النهار وما دام وما زال وما انفكّ وما فَتِئَ وما بَرِحَ اخواتٌ لانعقادها بما فى اوّلها وبات وصار اختان لاشتراكهما فى الاعتلال ولَيْسَ منفردةٌ لانها وحدها من بين سائر اخواتها لا تتصرّف وامّا آضَ وعَادَ فقد يجوز ان يُلْحَقا بها ويعملا عملها وذلك انّ آضَ يَئِيضُ بمعنَى عَادَ يَعُودُ ومنه قولهم وَقَالَ أَيْضًا وقد يستعمل بمعنى صَارَ قال زُهَير يذكر

موجود لانك اذا علمت كنت موجودا وصحّتُه على الاستعارة وأصلُه عَدِمَنى غيرى وانما استُعير الى المتكلّم واما قوله * لقد كان لى عن ضرّتين الخ * وبعده

* هما الغُولُ والسِّعْلاةُ حَلْقِىَ منهما * مُخَدَّشُ ما بَيْنَ التَراقِى مُكَدَّحُ *

الشاهد فيه عدمتنى باتّحاد الضميرين المتّصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضَرَبَهما فخدّشتا وجهه والضرّتان المرأتان فاعرفه،

ومن اصناف الفعل الافعالُ الناقصةُ

فصــــل ٤٤٧

قال صاحب الكتاب وهى كَانَ وصَارَ وأَصْبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى وظَلَّ وبَاتَ ومَا زَالَ وما بَرِحَ ومَا ٱنْفَكَّ وما فَتِئَ وما دَامَ ولَيْسَ يدخلن دخولَ افعال القلوب على المبتدإ والخبر الّا انّهنّ يرفعن المبتدأ وينصبن الخبرَ ويسمّى المرفوع اسما والمنصوب خبرا ونُقْصانُهنّ من حيث انّ نحوَ ضَرَبَ وقَتَلَ كلامٌ متى اخذ مرفوعَه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوبَ مع المرفوع لم يكنّ كلاما،

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر ومجراها فى ذلك مجرى ظننت واخواتها وإنّ واخواتها فى كونها من عوامل المبتدإ والخبر الّا انّ شَبَهها بافعال القلوب كظننت واخواتها اخصُّ من حيث كانت افعال القلوب تفيد اليقين او الشكّ فى الخبر وكَانَ تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا فى دخولهما على المبتدإ والخبر وتعلُّقهما بالخبر ولذلك قال سيبويه فى التمثيل تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان تُخْبِر عن الاخوّة وأدخلت كَانَ لِتجعل ذاك فيما مضى وذكرت الاوّل كما ذكرت الاوّل فى ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب يدخلن دخولَ افعال القلوب وتسمّى افعالا ناقصةً وافعالَ عبارة فامّا كونها افعالا فلتصرّفها بالماضى والمضارع والامرِ والنهي والفاعلِ نحوِ قولك كان يكون كُنْ لا تكنْ وهو كائنٌ وامّا كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقىّ يدلّ على معنى وزمان نحوَ قولك ضَرَبَ فانه يدلّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكَانَ انما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط ويَكُونُ تدلّ على ما انت فيه او على ما يأتى من الزمان فهى تدلّ على زمان فقط فلمّا نقصت دلالتُها كانت ناقصة وقيل افعال عبارة اى هى افعالٌ لفظيّةٌ لا حقيقيّةٌ لان الفعل فى الحقيقة ما دلّ

الى ضميره المتّصل فلا يقال ضربتُنى ويكون الضميران للمتكلّم ولا ضربتَك ويكون الضميران للمخاطب ولا نحوُ ذلك فاذا ارادوا شيـًٔا من ذلك قالوا ضربتُ نفسى وأكرمتُ نفسى ونحوَ ذلك وانّما امتنع ذلك لان الغالب من الفاعلين إيقاعُ الفعل بغيرهم وافعالُ النفس هى الافعال التى لا تتعدّى نحوُ قام زيدٌ وجلس بكرٌ وظرُف محمّدٌ ونحوِ ذلك فاذا اتّحد الضميران فقد اتّحد الفاعل والمفعول من كلّ وجه وكان ابو العبّاس يحتجّ لذلك بأن الفاعل بالكلّيّة لا يكون المفعولَ بالكلّيّة وهذا معنى قولنا لانه لا بدّ من مغايَرة مّا الا ترى انه يجوز ما ضربنى الّا أنا لان الضميرَيْن قد اختلفا من جهةِ ان احدهما متصلٌ والاخر منفصلٌ فلم يتّحدا من كلّ وجه قال الزجّاج استغنوا عن ضربتُنى بضربتُ نفسى كما استغنوا بكِلَيْهما عن تثنيةِ أَجْمَعَ فلم يقولوا قام الزيدان اجمعان وإن كانوا قد جمعوه فقالوا قام القوم اجمعون كذلك لم يقولوا ضربتُنى استغنوا عنه بضربتُ نفسى لان النفس كغيره الا ترى ان الانسان قد يخاطب نفسه فيقول يا نفسُ لا تفعلين كما يخاطب الأجنبىَّ فكان قوله ضربتُ نفسى بمنزلةِ ضربتُ غلامى واما افعال القلب التى هى ظننت واخواتها فانّه يجوز ذلك فيها ويحســـن

فيتعدّى ضمير الفاعل فيها الى ضمير المفعول الاوّل دون الثانى فتقول ظننتُنى عالما وحسبتَك غنيّا وذلك لان تأثير هذه الافعال انما هو فى المفعول الثانى الا ترى ان الظنّ والعلم انما يتعلّقان بالثانى لان الشكّ وقع فيه والاوّل كان معروفا عنده فصار ذكرُه كاللّغو فلذلك جاز ان يتعدّى ضمير الاوّل الى الثانى لان الاوّل كالمعدوم والتعدّى فى الحقيقة الى الثانى وقوله ورآهُ عظيمًا فى المثال يريد اذا كان المفعول الاوّل هو الفاعل المضمر فى رأَى فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد أَجْرَت العربُ عَدِمْتُ وفَقَدْتُ مُجراها فقالوا عدمتُنى وفقدتُنى قال جِرانُ العَوْدِ

* لَقَدْ كان لى عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِى * وَعَمَّا أُلاقِى منهما مُتَزَحْزَحُ *

ولا يجوز ذلك فى غيرها فلا تقول شتمتُنى ولا ضربتَك ولكنْ شتمتُ نفسى وضربتَ نفسَك،

قال الشارح قد أُجرت العرب عدمت وفقدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التى يجوز الغاؤها فيما حكاه الفرّاء فيقولون عدمتُنى وفقدتُنى وذلك لان معناهما يؤول فى التحصيل الى معناها الا ترى انّ معنَى عدمت الشىء علمتُه غيرَ موجود واذ كانا فى معنى العلم أُجريا مجراها مع انّ النَظَر يُحيل عدمتُنى الا ترى انك اذا قلت عدمتنى فمعناه علمتُنى غيرَ موجود ومحالٌ ان تعلم شيـًٔا وأنت غير

* اذا ما أَتَيْتَ بنى مالكٍ * فسَلِّمْ على أَيُّهم أفضلُ *

والكوفيون لا يعرفون هذا الاصل ويُجْرون أَيًّا مجرَى مَنْ ومَا فى الاستفهام والجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعنَى الذى نصبوها لا محالةَ فيقولون أضربُ أيَّهم افضل ولا فرقَ عندهم بين ايّهم هو افضل وبين ايّهم افضل وحكى هَرُونُ عنهم انّهم قرؤا الآية بالنصب ويويّد ذلك ما حكاه الجرميّ قال خرجتُ من الخَنْدَق يعنى خندق البصرة حتى صرتُ الى مكّة فلم أسمع احدا يقول اضرب أيُّهم افضل اى كلّهم ينصب ولم يذكر الكوفيون ايُّهم افضل وحكاه البصريون فاما الآية ورفعُها فلهم فيها اقوالٌ احدُها وهو قول الكسائىّ والفرّاء ان الفعل اكتفى بالجارّ والمجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلت من كلّ قبيل وأكلت من كلّ طعام فكذلك وقعت الكفايةُ بقوله لننزعنّ من كلّ شيعة وابتدأ بقوله ايّهم اشدّ على الرحمن عتيّا الثانى وهو ان العامل فى الجملة فعلٌ دلّ عليه شيعةٌ لان الشيعة الأعوان والمعنى ثمّ لننزعنّ من كلّ قوم تَشايعوا لينظروا أيُّهم اشدّ والنظرُ والعلمُ من افعال القلب يجوز تعليقهما وإسقاط عملهما اذا وليهما استفهامٌ وكان يونس يرى تعليقَ لننزعنّ وما كان نحوه من غير افعال القلوب نحوَ اضرب أيُّهم افضل على تعليق العامل وشبّهه بأشهدُ إنّك لَرسولُ الله وقد تقدّم إفسادُ ذلك وأنّه لا يكون الّا فى افعال القلب والوجهُ ما ذهب اليه سيبويه لان نظيرَ ايّهم مَنْ ومَا وهما مبنيّان وكان حقُّ ايّهم ان يكون مبنيّا كأخواته لوقوعه موقعَ حرف الاستفهام او الجزاء او موقعَ الّذى فلمّا سقط احدُ جُزْءى الجملة من الصلة وهو العائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء وامّا مذهب الخليل وإرادةُ الحكاية واضمارُ القول فهو شىء بابُه الضرورة والشعرُ اجملُ به فلا يصار اليه وعنه مندوحةٌ قال سيبويه ولو اتّسع هذا فى الاسماء لقيل أضربُ الفاسقُ الخبيثُ على الذى يقال له الفاسقُ الخبيثُ واما قول يونس وتشبيهُه ايّاه بأشهد إنّك لرسولُ الله فلا يُشْبِهه لانّ ما بعد اشهد كلامٌ مستقلٌّ قائمٌ بنفسه وليس كذلك ايّهم افضل ه

فصـــل ٤٤٩

قال صاحب الكتاب ومنها انّك تجمع فيها بين ضميرَيِ الفاعل والمفعول فتقول علمتُنى منطلقا ووجدتَك فعلتَ كذا ورآه عظيما ه

قال الشارح اعلم ان الافعال المؤثّرة اذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجز ان يتعدّى فعلُ ضميره المتصل

قال الشارح اعلم ان التعليق ضرب من الالغاء والفرق بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليق ابطال عمله لفظا لا تقديرا فكلُّ تعليق الغاء وليس كلّ الغاء تعليقا ولمّا كان التعليق نوعا من الالغاء لم يجز ان يُعلَّق من الافعال الّا ما جاز الغاءه وهى افعال القلب وهى علمت واخواته وانما تُعلَّق اذا وَلِيَها حروفُ الابتداء نحوِ الاستفهام وجوابات القَسَم فيُبْطَل عملها فى اللفظ وتعمل فى الموضع فتقول قد علمت أزيدٌ فى الدار ام عمرٌو وعلمت إنّ زيدا لَقائمٌ وإخالُ لَعمرٌو اخوك وأحْسِبُ لَيقومنّ زيدٌ قال الله تعالى لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا وقال تعالى اذا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ انَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ انَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ انَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ومن النحويين من يجعل مَا ولَا كانّ واللام فيقول أَظُنُّ ما زيدٌ منطلقٌ وأحسِبُ لا يقوم زيدٌ فلا يُعْمِل فى اللفظ شيئا بل يحكم على الموضع بالنصب لانّ مَا ولَا يجاب بهما فى القسم فتقول وَٱللَّهِ ما زيدٌ منطلقٌ وتاللّهِ لا يقوم زيدٌ وانما علّقت هذه الاشياء العاملَ لانّ لها صدرَ الكلام فلو أُعمل ما قبلها فيها او فيما بعدها لخرجت عن ان يكون لها صدرُ الكلام وأمّا حروف الجرّ فيجوز ان تعمل فيها نحوَ قولك بمَن مررت وإلى أيّهم ذهبت وذلك من قبل انّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشىء الواحد فاما قوله تعالى وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فأىٌّ هنا منصوبٌ بالفعل بعده وهو ينقلبون لا بسيعلم وقوله ولا يكون التعليق فى غيرها اى لا يكون الّا فى الافعال التى تُلْغَى نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوعٌ من الالغاء على ما ذكرنا فلذلك لا تقول لأضربنّ أيُّهم قام لانه فعلٌ مؤثّرٌ لا يجوز الغاءه فلا يجوز تعليقه واما قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا فانّ الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمارِ قَوْلٍ تقديرُه لننزعنّ من كلّ شيعة الذى يقال فيه أيُّهم اشدّ فأيّهم هنا عنده استفهامٌ مرفوعٌ بالابتداء رَفْعَ اعرابٍ واشدّ على الرحمن عتيّا الخبر على حدّ قوله * فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ * اى بالذى يقال فيه ذلك واما سيبويه فكان يذهب الى انه اسمٌ موصولٌ بمعنَى ٱلَّذِى وقد حذف العائد من صلته واصله أيّهم هو اشدُّ فحذف هُوَ العائد المرفوع ومثله قراءةُ من قرأ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ والمراد الذى هو احسن وحين حذف العائد من صلته أشبه الغاياتِ من نحو قبلُ وبعدُ فانّه لمّا حذف منها المضاف اليه بُنيت على الضمّ كذلك أيُّهم لمّا حذف من صلتها العائد الذى هو من تمامها وبه إيضاحُها صار كحذف المضاف اليه فبُنيت على الضمّ لذلك وموضعها نصبٌ بالفعل الذى هو لننزعنّ ومثله أضربُ أيُّهم افضلُ انشد الخليل

انه كلّما تباعد الفعل عن الصدر ضعُف عمله فاذًا قولك زيدا حسبت قائما اقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت اقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلّما طال الكلام ضعُف الاعمال مع التأخر فاما قوله * ابالاراجيز الخ * البيت للّعين المِنْقَرى يهجو العجّاج والشاهد فيه الغاء خلت حين قدم الخبرُ وهو الجارّ والمجرور وتوسّط الفعلُ فاللؤمُ مبتدأ والخور معطوف عليه وفى الاراجيز الخبرُ وخلت مُلْغًى لتوسّطه والمعنى أتُهدّدنى بالهجاء والاراجيز وذلك من افعال اللُّؤماء والنَوْكة ومَن لا قدرة له وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل فيجوز الغاؤه حيث جاز الغاء الفعل ومعنى الغائه ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ وزيدٌ ذاهبٌ ظنّى فزيد مرتفع بالابتداء وخبرُه ذاهب ومتى ظرفٌ للذهاب وظنّك مصدر منصوب بفعل مضمر مُلْغًى كانك قلت متى زيدٌ تظنّ ظنّك منطلقٌ وهذا تمثيلٌ لانه قبيحٌ ان يؤكّد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالبدل من الفعل فلمّا كان فى تقدير الفعل جاز الغاؤه كما يُلْغَى الفعل اذا توسّط بين المبتدإ والخبر وكذلك اذا تأخّر نحوَ قولك زيدٌ ذاهبٌ ظنّى او فى ظنّى او ظنًّا منّى والالغاء هنا احسن اذ كان متأخّرا كما كان الفعل كذلك فإن بدأتَ بالمصدر وقلت ظنّى زيدٌ ذاهبٌ اليوم كان الالغاء قبيحا ممتنعا كما كان فى الفعل كذلك اذا قلت أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ لان تقديره تقدير الفعل فإن تقدّمه ظرفٌ او نحوه من الكلام نحوُ قولك متى ظنّى زيدٌ ذاهبٌ وأَيْنَ ظنّى زيدٌ ذاهبٌ جاز الالغاء لان قبله كلاما فصار الفعل كانه حشوٌ فان نصبت الاسمين وقلت متى ظنّك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرفُ خبره لان ظروف الزمان تقع أخبارا عن الاحداث وقد اعملت المصدر اعمالَ فعله وهو احسن هنا من الالغاء وقوله وليس ذلك بسائر الافعال يريد فى باقى اخوات ظننت لا يجوز زيدٌ حسبانى ذاهبٌ وذلك لكثرة استعمالِ ظننت فاعرفه ٭

فصـــل ٤٤٥

قال صاحب الكتاب ومنها أنّها تُعلّق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفى كقولك ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعلمتُ أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وأيُّهم فى الدار وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق ولا يكون التعليقُ فى غيرها ٭

ان يكون الاسم معها فاعلا فى نحو قوله تعالى وَكَفَى بِٱللّٰهِ شَهِيدًا والتقدير كفى اللّٰه والذى يدلّ على زيادتها انها اذا حذفت يرتفع الاسم بفعل نحوَ قول الشاعر * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْء ناهِيًا *

فصل ٤٤٤

قال صاحب الكتاب ومنها أنّها اذا تقدّمتْ أُعملتْ ويجوز فيها الإعمالُ والالغاء متوسّطةً ومتأخّرةً قال

* أَبِالأَراجِيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنى * وفى الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ *

ويُلْغَى المصدر إلغاء الفعل فيقال متى زيدٌ ظَنَّك ذاهبٌ وزيدٌ ظَنّى مُقيمٌ وزيدٌ اخوك ظنّى وليس ذلك فى سائر الافعال ٭

قال الشارح قد تقدّم القول عن ضُعْف اعمال هذه الافعال فى المفعولين لكَوْنها غيرَ مؤثّرة ولا نافذة منك الى غيرك وانّما هى اشياء تهجُس فى النفس من يقين او شكّ من غير تأثير فيما تعلّق بها وانّما اعملت لان فاعلها قد تعلّق ظنُّه او علمُه بمظنون او معلوم كما ان قولك ذكرت زيدا يتعدّى الى زيد لان الذكر اختصّ به وإن لم يكن مؤثّرا فيه فلذلك تعدّت هذه الافعال وإن لم تكن مؤثّرة لتعلّقها بما ذكرنا واختصاصِها به ولأجل كونها ضعيفةً فى العمل جاز ان تُلْغَى عن العمل وهذه الافعال لها احوال ثلثة تكون متقدّمة على المبتدإ والخبر وتكون متوسّطة بينهما وتكون متأخّرة عنهما فاذا تقدّمت لم يكن بدٌّ من اعمالها لان المقتضى لاعمالها قائمٌ لم يوجد ما يُوهِى الفعل ويسوّغ إبطالَ عمله فورَدَ الاسم وقد تقدّم الشكّ فى خبره فمَنَعَه ذلك التقدّمُ من ان يجرى على لفظه قبل دخول الشكّ فاما اذا توسّطت او تأخّرت فانه يجوز إلغاؤها لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدّمت الجملة او شىء منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشكّ وصُيّر الفعل فى تقدير ظرف له كانك قلت زيدٌ منطلقٌ فى ظنّى مع ان الفعل يضعف عملُه اذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر الا ترى ان قولك ضربتُ زيدا اقوى فى العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقويةُ الفعل بحرف الجرّ اذا تقدّم معموله عليه فتقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخُّره فكذلك اذا قلت زيدٌ أظنُّ منطلقٌ يجوز الاعمال والالغاء نحوُ قولك زيدٌ حسبت منطلقٌ وزيدا حسبت منطلقا وزيدٌ منطلقٌ حسبت فاذا ألغيت كان الفعل فى تقديرِ ظرف متعلّق بالخبر كانك قلت زيدٌ منطلقٌ فى حِسْبانى وظنّى واذا اعملت كان الفعل فى حكم الافعال المؤثّرة نحوِ أبصرت وضربت واعطيت واعلم

كانت الفائدة مرتبطةً بهما جميعا لم يجز الّا ان تذكرهما معًا فلو قلت ظننت زيدا وسكتّ او ظننت قائما لم يجز كما جاز فى اعطيت لِما ذكرناه وهذا معنى قوله لفقد ما عقدت عليه حديثك فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب فامّا المفعولان معًا فلا عليك أن تسكت عنهما فى البابَين قال الله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وفى امثالهم مَن يسمعْ يَخَلْ وامّا قولُ العرب ظننتُ ذاك فذاك اشارةٌ الى الظنّ كانّهم قالوا ظننتُ فاقتصروا وتقول ظننتُ به اذا جعلتَه موضعَ ظَنّك كما تقول ظننتُ فى الدار فإن جعلت الباء زائدةً بمنزلتها فى أَلْقَى بيَدِه لم يجز السكوت عليه ،

قال الشارح اما باب اعطى وكسا فقد تقدّم الكلام عليه فى جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من فعلٍ وفاعلٍ يحصل للمخاطب منها فائدةٌ وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز ان يوجَد منه ذلك وامّا افعال القلوب وهى باب ظننت واخواتها فقد اختلف النحويون فى جواز السكوت على الفاعل فامتنع قومٌ من جوازِ ذلك وقالوا لانه لا فائدة فيه لانه قد عُلم ان العاقل لا يخلو من ظنّ او علمٍ فاذا قلت ظننت او علمت لم يجز لانك أخبرتَه بما هو معلوم عنده والوجهُ جوازُه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب انه ليس عندك يقينٌ واذا قلت علمت فقد اخبرت انه ليس عندك شكٌّ وكذلك سائرها وهذا فيه من الفائدة ما لا خَفاء فيه وعليه اكثر النحويين قال الله تعالى وظننتم ظنّ السوء فأتى بالمصدر المؤكّد وكانّه قال وظننتم لان التأكيد كالتكرير ومن أمثال العرب مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ففى يخل ضمير فاعل ولم يجئ بالمفعولَيْن فعلى هذا تقول ظننت ظَنًّا وظننت يومَ الجمعة وظننت خَلْفَك كلُّ ذلك جائزٌ وإن لم تذكر المفعولين واما قول العرب ظننت ذاك فانما يعنون ذلك الظنَّ فيكون ذا اشارةً الى المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز ان تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذاك وأنت تعنى المصدر فانّما اكّدت الفعل ولم تأت بمفعولٍ يُحوِج الى مفعول اخر فظننت ههنا يعمل فى ذاك عملَه فى الظنّ كما يعمل ذهبت فى الذهاب وتقول ظننت به اذا جعلته موضعَ ظنّك كما تقول نزلت به ونزلت عليه مجراه ههنا مجرى الظرف فلا يحوج الى ذكر مفعول اخر فإن جعلت الباء زائدةً كان الضمير مفعولا ولم يكن بدٌّ من ذكر المفعول الثانى لانك ذكرت المفعول الاوّل وصار التقدير ظننت زيدا كما كان التقدير فى أَلْقَى بيَدِه أَلْقَى يَدَه والباء تزاد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ اِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وأَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللّٰهَ يَرَى ولو لم تكن الباء زائدة لَما جاز

جميع افعال القول لانهم يُجرون بابَ القول اجمعَ مجرى الظنّ فامّا خال وحسب وزعم فليس لها الّا قِسْمٌ واحدٌ وهو معنى الشكّ ولذلك استثناها فى اوّل الفصل؞

فصل ٤٤٣

قال صاحب الكتاب ومن خصائصها انّ الاقتصار على احد المفعولَيْن فى نحوِ كَسَوتُ واعطيتُ ممّا تَغاير مفعولاه غيرُ ممتنع تقول اعطيتُ درهما ولا تذكر مَن اعطيته واعطيتُ زيدا ولا تذكر ما اعطيته وليس لك ان تقول حسبتُ زيدا ولا منطلقا وتسكتَ لفَقْدِ ما عقدتَ عليه حديثك؞

قال الشارح قد تقدّم القول أن الافعال المتعدّية الى مفعولَيْن على ضربَيْن ضرب لا يكون الفعل فيهما من افعال الشكّ واليقين ولا تدخل على مبتدإ وخبر نحوُ أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدا ثوبا واعطيته درهما فالمفعولُ الاوّل مُغايرٌ للمفعول الثانى من طريق المعنى وهو فاعلٌ الا ترى ان زيدا يكتسى الثوبَ وانّه آخذٌ للدرهم وليس الدرهم بزيدٍ ولا زيدٌ بالثوب الا ترى انك لو أسقطت الفعل والفاعل لم يجز ان تقول زيدٌ ثوبٌ ولا زيدٌ درهمٌ لان الثانى ليس الاوّل فلذلك قال ممّا تَغاير فيه المفعولان واذا كان ذلك كذلك جاز فى هذه المسئلة ثلثة أوجه منها الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول اعطيت وكسوت لان الفعل والفاعل جملةٌ يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدةٌ للمخاطب وذكرُ المفعول فائدة اخرى تزيد على افادة الجملة فإن ذكرت المفعولَيْن كان تناهيًا فى البيان والفائدةِ بذكر المُعْطِى وهو الفاعل ومن أُعطى وهو المفعول الاوّل وما أُعطى وهو المفعول الثانى ولك ان تقتصر على احد المفعولين ويكون توسُّطا فى البيان والفائدة فتقول اعطيت درهما فأفدت المخاطبَ جنسَ ما اعطيت من غير تعيينِ مَن اعطيت واما الضرب الاخر فانّه يتعدّى الى مفعولين وهو من افعال الشكّ واليقين وتدخل على المبتدإ والخبر نحوَ ظننت زيدا قائما وحسبت بكرا منطلقا وقد تقدّم ذكرها قبلُ فما كان من هذه الافعال فليس لك ان تقتصر على احد المفعولين فيها دون الاخر وذلك لانها تدخل على المبتدإ والخبر ولا بدّ لكلّ واحد منهما من صاحبه لان بمجموعهما تتمّ الفائدةُ للمخاطب فالمفعولُ الثانى معتمَدُ الفائدة والمفعول الاوّل معتمد البيان الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشكّ انما وقع فى قيام زيد لا فى ذاته وانما ذكرت المفعول الاوّل لبيان مَن أُسْنِد اليه هذا الخبرُ فلمّا

عارفا بذاته مجرّدةً من هذه الصفة،

قال صاحب الكتاب ورأيته بمعنى أبصرته ووجدتُ الضالّةَ اذا أصَبْتَها وكذلك أُرِيتُ الشىءَ بمعنى بُصّرْتُه او عُرّفته ومنه قوله تعالى وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وأتقول إنّ زيدا منطلقٌ اى أتَقُولُه بذلك،

قال الشارح رأيت تجىء على ضربين احدهما بمعنى ادراك الحاسّة تقول رأيت زيدا اى أبصرته فتتعدّى الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الّا ممّا يُبْصَر قال الله تعالى وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ فترى ههنا بمعنى بَصَرِ العين والهاء والميم به مفعولٌ وينظرون اليك فى موضع الحال والثانى ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولَيْن وله معنيان الحِسْبان والعلم قال الله تعالى إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا اى يحسبونه بعيدا ونراه قريبا اى نعلمه لان القديم سبحانه عالمٌ بالاشياء من غير شكّ ولا حسبانٍ ومن ذلك وجدت فلها ايضا معنيان احدهما وجود القلب بمعنى العلم فتتعدّى الى مفعولَيْن كما يتعدّى العِلم اليهما فتقول وجدت زيدا عالما اى علمت ذلك منه وتكون بمعنى الاصابة فتكتفى بمفعولٍ واحد كقولك وجد زيدٌ ضالّتَه اي أصابها وامّا أُرِيتُ فقد تقدّم من قولنا انها تستعمل على ضربين احدهما ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين والثانى ان تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد فعلى هذا الثاني اذا نقلتها بالهمزة صارت تتعدّى الى مفعولين نحو قولك أَرَيْتُ زيدا عمرا اي جعلته يراه قال الله تعالى وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا فعدّاها الى مفعولين فاذا بنيتها لما لم يسمّ فاعله فقلت أُرِيتُ الشىءَ اقمت المفعول الاوّل مقام الفاعل فرفعته وهو التاء وتركت الثانى على حاله منصوبا فقد صارت أُرِيتُ لها معنيان احدهما ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله ان تتعدّى الى ثلثة مفاعيل والثانى ان تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله ان تتعدّى الى مفعولين ولذلك ذكرها ههنا لانها على معنيَيْن وامّا أتقول أنّ زيدا منطلقٌ فانّه يجوز في انّ الكسر والفتح لكن على تقديرَيْن إن جعلت القول على بابه من الحكاية كانت انّ بعد الفعل مكسورة نحو قولك قال زيدٌ إنّ عمرا منطلقٌ لانك انما تحكى قوله ولفظه مبتدئًا بكسر انّ ولذلك قال أتَقُولُه بذلك يريد انه من عمل اللسان لا من فعل القلب وإن اعتقدت انه بمعنى الظنّ فتحت انّ وقلت أتقول أنّ زيدا منطلقٌ كما تقول أتظنّ أنّ زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للّسان فيه حظٌّ وتكون انّ واسمها وخبرها قد سدّت مسدّ مفعولَيْه وامّا على رأى بنى سُلَيْم فيجوز فتح انّ بعد

الاخر * اذا تَحازَرْتُ وما بى مِن خَزَرْ * واما قول الاخر * امّا الرحيل الخ * فالبيت لعُمَرَ بن ابى رَبيعة المَخزومىّ والشاهد فيه نصب الدار بتقول لما ذكرناه من خروجها الى معنى الظنّ كما تقدّم يقول قد حان رحيلُنا عمّن نُحِبُّ ومفارقتُنا فى غدٍ وعبّر عنه بقوله دون بعد غد فمتى تَجمعنا الدارُ بعد هذا الافتراق فيما تظنُّ وتعتقد،

فصـــل ٤٤٢

قال صاحب الكتاب ولها ما خلا حسبتُ وخلت وزعمت معانٍ أُخَرُ لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك قولك ظننتُه من الظِنّة وهى التُهَمة ومنه قوله تعالى وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ وعلمتُه بمعنَى عرفته،

قال الشارح اعلم انه قد توجّه بعض هذه الافعال الى معان اخر فلا تفتقر الى مفعولَيْن وتكتفى بمفعول واحد فمن ذلك ظننت وهى تُستعمل على ثلثة اضرب ضربٌ على بابها وهو بإزاء ترجُّح احد الدليلَيْن المتعارضَيْن على الاخر وذلك هو الظنّ وهى اذا كانت كذلك تدخل على المبتدإ والخبر ومعناها متعلّق بالجملة على ما تقدّم وقد يقوى الراجحُ فى نظر المتكلّم فيذهب بها مذهبَ اليقين فتجرى مجرى علمت فتقتضى مفعولين ايضا من ذلك قوله تعالى وَرَأَى ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا فالظنُّ ههنا يقينٌ لانّ ذلك الحين ليس حين شكّ ومنه قول الشاعر

* فقلتُ لهم ظُنُّوا بِأَلْفَىْ مُدَجَّجٍ * سَرَاتُهُمُ فى الفارسىّ المُسَرَّدِ *

والمراد اعلموا ذلك وتَيقّنوه لانه اخرجه مَخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الّا مع اليقين وقد يقوى الشكّ بالنظر الى المرجوح فتصير فى معنى الوهم فتقول ظننتُ زيدا فى معنَى اتّهمتُه اى اتّخذته مكانًا لوَهْمى فهى لذلك تكتفى بمفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمُتَّهَمٍ وظنينٌ هنا بمعنَى مظنون وفيه ضميرٌ مرفوعٌ كان مفعولا فأُقيم مقام الفاعل واما من قرأ بِضَنينٍ فانّه اراد بَخيل وفَعيلٌ ههنا بمعنى فَاعِلٍ اى باخل لانه لازمٌ لا يُبْنَى منه مفعولٌ فلذلك لا يصحّ ان يقدّر ضنين به ومن ذلك علمت اذا اريد به معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبلُ ولا بدّ فيه من شىء من إدراك الحاسّة فتقول علمت زيدا اى عرفته شخصَه ولم تكن عرفته قبل وليس بمنزلة قولك علمت زيدا عالما اذا اخبرت انك علمته متّصفا بهذه الصفة ولم تكن عرفته قبلُ بذلك وإن كنت

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أَرَى ممّا يتعدّى الى ثلثة مفعولين وهو منقول من رأيتُ ورأى اذا كان من رؤية القلب له معنيان احدهما العلم والاخر الحِسْبان والظنّ فاذا بنى لما لم يسمّ فاعله اقيم المفعول الاوّل مقام الفاعل ونُصب ما بقى من المفاعيل فتقول أُرِيتُ عمرا منطلقا اى ظننت عمرا منطلقا فاذا أَظَنَّه غيرُه فقد ظَنَّ فلذلك تقول أُرَى زيدا منطلقا بمعنَى ظننتُ وأَيْنَ تُرَى بشرا جالسا والمراد اين تظنّ لانه ظانٌّ اذا أَظَنَّه غيرُه واكثرُ ما يُستعمل ذلك مع المتكلّم وقد يُجْرون القولَ مجرى الظنّ فيُعْمِلونه عملَه فاذا دخل على المبتدإ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مُفيدة فيتصوّرها القلبُ ويترجّح عنده وذلك هو الظنّ والاعتقاد والعبارةُ باللسان عنه هو القول فأجروا العبارة على حسب المعبَّر عنه الا ترى انه يقال هذا قولُ فلان ومذهبُ فلان وما تقول فى مسئلة كذا ومعناه ما ظنُّك وما اعتقادُك فمنهم من يعمله عملَ الظنّ مطلقا نحوَ قال زيدٌ عمرا منطلقا ويقول زيدٌ عمرا منطلقا من غير اشتراطِ شىء كما ان الظنّ كذلك وهى لغة بنى سُلَيْم ومنهم من يشترط ان يكون معه استفهامٌ وأن يكون القول فعلا للمخاطب وأن لا يفصل بين اداة الاستفهام والفعل بغير الظرف فامّا اشتراط الاستفهام فلانّ بابه ان يقع محكيّا ولا يدخل فى باب الظنّ الّا مع الاستفهام لان الغالب ان الانسان لا يُسأل عن قوله اذ ذاك ظاهرٌ انما يسأل عن ما يُجِنّه ويعتقده لخفائه واما اشتراط الخطاب فلانّ الانسان لا يُسأل عن ظنّ غيره انما يسأل عن ظنّ نفسه فلذلك تقول متى قلتَ زيدا منطلقا وأتقول زيدا قائما ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستفهام بغير الظرف فلا يجوز أأنت تقول زيدا قائما لانك تفصل بالاسم المبتدإ بين اداة الاستفهام والفعل فخرجتْ تَقُولُ عن الاستفهام وعادت الى حكمها من الحكاية كما تقول أأنت زيدٌ مررتَ به فترفع والاختيارُ النصب لان الاستفهام لم يقع على الفعل فاما قوله * أَجُهّالا تقول الخ * فان البيت للكُمَيْت والشاهد فيه اعمالُ تقول عملَ تظنّ لانها بمعناها ولم يرد قولَ اللسان وانما اراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسمُ هنا لانه مفعول مؤخّر فى الحكم والتقديرُ اتقول بنى لؤىّ جهّالا اى أتظنّهم كذلك وأراد ببنى لؤىّ قُرَيْشا لانها تنتمى الى لؤىّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَضْر ابن كِنانة والنضر ابو قريش وهذا البيت من قصيدة يفخر بها على اليَمَن ويذكر فضل مُضَرَ عليهم فيقول أتظنّ قريشا جاهلين او متجاهلين حين استعملوا اليَمانين على وِلايتهم وآثروهم على المُضَريّين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذى يستعمل الجهلَ وان لم يكن من أهله الا ترى الى قول

على سَواء فهو شكٌّ وان رجح احدُهما فالراجح ظنٌّ والمرجوح وَهْمٌ   والافعال الدالّة على هذه الامور سبعةٌ علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت فالثلاثةُ الاوّل متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثةُ التى تَليها متواخية لانها بمعنى الظنّ وزعمت مفردٌ لانه يكون عن غير علمٍ وظنٍ والغالبُ عليه القول عن اعتقاد   والاعتمادُ بهذه الافعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمبتدإ وذلك انك اذا قلت علمت زيدا منطلقا فانما وقع علمُك بانطلاقه اذ كنت عالما به من قبلُ فالمخاطب والمخاطِب فى المفعول الاوّل سواءٌ وانما الفائدة فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدإ والخبر الفائدة فى الخبر لا فى المبتدإ وهذا معنى قوله اذا كنّ بمعنى معرفةِ شىء على صفة يعنى ان المخاطَب قد كان يعرفه لا متّصفا بهذه الصفة وفائدةُ الاخبار الآنَ اتّصافُه بصفة كان يجهلها وذلك متعلّقٌ بالخبر والضمير فى قوله اذا كنّ يعود الى الثلثة الاواخر وهى رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائرُ اخواتها شكٌّ وظنٌّ ولمّا كانت هذه الافعال داخلةً على المبتدإ والخبر ومعناها متعلّقٌ بهما جميعا لا بأحدهما أمّا تعلّقها بالخبر فلانّه موضع الفائدة وبالمبتدإ فللايذان بصاحب القصّة المشكوك فيها او المتيقّنة وجب ان تنصبهما جميعا لان الفعل اذا اشتَغل بفاعلٍ ورَفَعه فجميعُ ما يتعلّق بهِ غيرَه يكون منصوبا لانه يصير فضلة   وقوله اذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين تحرّزٌ ممّا اذا قُصد إلغاؤها فانها لا تعمل شيئا   وقوله وهما على شرائطهما واحوالهما فى اصلهما يعنى شرائط المبتدإ والخبر واحوالَه لا تتغيّر ذلك بدخول هذه الافعال عليهما٠

فصل ٤٤٢

قال صاحب الكتاب ويُستعمل أُريتُ استعمالَ ظننتُ فيقال أُريتُ زيدا منطلقا وأُرى عمرا ذاهبا وأَيْنَ تُرى بِشْرا جالسا   ويقولون فى الاستفهام خاصّةً متى تقول زيدا منطلقا وأَتقول عمرا ذاهبا وأَكُلَّ يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظنّ قال

* أَجُهّالًا تقول بَنِى لُؤَىٍّ * لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا *

وقال عُمَرُ بن ابى رَبِيعَة

* أَمَّا الرَحِيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدٍ * فمَتَى تقول الدارَ تَجْمَعُنا *

وبنو سُلَيْمٍ يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ ظننتُ٠

قلت ظننت زيدا قائما فالشكّ انما وقع فى قيام زيد فلو قدّمت الاخ وأخّرت زيدا لصارت الاخوّة معلومةً والشكّ واقعٌ فى التسمية فلذلك لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لتغيُّر المعنى وقد اجاز ابن دُرُسْتَوَيْهِ ظُنّ خارجٌ زيدا فيُقيم المفعول الثانى من مفعولَىْ ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر والمبتدأُ لا يكون نكرة وكذلك المفعول الاوّل لا يكون نكرة ٭ واما ما يتعدّى الى ثلثة مفعولين فيلزم اقامة المفعول الاوّل مقام الفاعل اذا بنى لما لم يسمّ فاعله لانه فاعلٌ فى المعنى الا ترى انك اذا قلت علم زيدٌ عمرا خيرَ الناس انّ زيدا هو العالم بحال عمرو ثمّ قلت اعلم اللهُ زيدا عمرا خيرَ الناس فيصير زيدٌ مفعولا فاذا لم يسمّ الفاعل وجب ان يقام مَن هو فاعلٌ فى المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاوّل ولو اقمت الثانى لتغيّر ولم يُعْلَم انه الفاعل فى الاصل او المفعولُ فلذلك لم تكن بالخيار ولا يجوز اقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لِما تقدّم ذكره من انه قد يكون جملةً وربما أشكل على ما وصفنا فى بابِ ظننت فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل افعالُ القلوب

فصل ٤٤٠.

قال صاحب الكتاب وهى سبعةٌ ظننتُ وحسبت وخِلْت وزعمت وعلِمت ورأيت ووجدت اذا كُنّ بمعنًى معرفةِ الشىء على صفة كقولك علمتُ اخاكَ كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحِفاظ تدخل على الجملة من المبتدإ والخبر اذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين فتنصب الجزءَيْن على المفعوليّة وهما على شرائطهما وأحوالهما فى أصلهما ٭

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال افعالٌ غير مؤثّرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هى امورٌ تقع فى النفس وتلك الامورُ علمٌ وظنٌّ وشكٌّ فالعلم هو القطع على شىء بنَفْى او إيجاب وهذا القطع يكون ضروريّا وعقليّا فالضرورىّ كالمُدْرَك بالحواسّ الخمس نحوُ علمنا بانّ السماء فوقنا والارض تحتنا وانّ الاثنين اكثر من واحد وأقلّ من الثلثة ويقرب من ذلك الامورُ الوِجْدانيّة كالعلم بالألَم واللذّة ونحوهما وامّا العقلىّ فما كان عن دليل من غير مُعارِض فان وُجد معارِضٌ من دليل اخر وتَردّد النظرُ بينهما

قال صاحب الكتاب ولك فى المفعولَيْن المتغايرَيْن أن تُسْنِد الى ايّهما شئتَ تقول أُعطى زيدٌ درهما وكُسى عمرٌو جُبّةً وأُعطى درهمٌ زيدا وكُسِيَتْ جبّةٌ عمرا الّا انّ الإسناد الى ما هو فى المعنى فاعلٌ احسنُ وهو زيدٌ لانّه عاطٍ وعمرٌو لانّه مُكْتَسٍ ،

قال الشارح اعلم ان الفعل الذى يتعدّى الى مفعولَيْن على ضربَيْن احدهما ما كان داخلا على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعله فنَصَبَهما جميعا واعتبارُ ذلك بأن يكون المفعول الثانى هو الاوّل فى المعنى نحوَ ظننت وأخواتها تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائمَ هو زيدٌ وزيدٌ هو القائم والثانى ما كان المفعول الثانى فيه غيرَ الاوّل نحوُ أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جُبّةً فما كان من الضرب الثانى وبُنى لما لم يسمّ فاعله كان لك ان تقيم أيَّهما شئت مقامَ الفاعل فتقول أُعطى زيدٌ درهما اذا اقمت الاوّل مقام الفاعل فان شئت قلت أُعطى درهمٌ زيدا فتقيم الثانى مقم الفاعل لان تعلّقهما بالفعل تعلّقٌ واحدٌ فكان حكمُهما واحدا الّا ان الأَوْلى اقامةُ الاوّل منهما مقام الفاعل من حيث كان فاعلا فى المعنى لانه هو الآخِذ للدرهم فلمّا اضطُررنا الى اقامة احدهما مقام الفاعل كان اقامةُ ما هو فاعلٌ مقامَ الفاعل اولى وهذا معنى قوله لانه عاطٍ اى آخِذٌ من عَطَا يَعْطُو اذا تَناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصوابُ ان يقال ما لم يكن هناك لَبْسٌ او إشكالٌ فإن عرض فى الكلام لبسٌ او اشكالٌ امتنع اقامة الثانى مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيدٌ محمّدا عبدَه او نحوَه ممّا يصحّ أخذُه فإنّ هذا ونحوه ممّا يصحّ منه الاخذُ اذا بنيته لما لم يسمّ فاعله لم تُقِم مقام الفاعل الّا المفعول الاوّل فتقول أُعطى محمّدٌ عبدا ولا يجوز اقامة العبد مقام الفاعل فتقولَ أُعطى عبدٌ محمّدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمّدا كما يجوز لمحمّد ان يأخذ العبدَ فيصير الآخذُ مأخوذا فامّا أُعطى درهمٌ زيدا فحسنٌ لان الدرهم لا يأخذ زيدا فإن رُفع فلا تتوهّم فيه انّه آخذٌ لزيد وما كان من الضرب الاوّل وهو ما كان داخلا على المبتدإ والخبر نحوُ ظننت واخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعلَ ما لم يسمّ فاعله لم تُقِم مقام الفاعل الّا المفعول الاوّل نحوَ ظُنّ زيدٌ قائما ولا تقيم المفعول الثانى مقام الفاعلِ لان المفعول هنا قد يكون جملةً من حيث كان فى الاصل خبرا لمبتدإ نحوَ قولك علمتُ زيدا أبوه قائمٌ والفاعلُ لا يكون جملة فكذلك ما يقع موقعه ولانه قد يتغيّر المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا اخاك فالشكُّ واقعٌ فى الأُخُوّة لا فى زيد كما انك اذا

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من اقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوّله بعضُهم بان جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جرو كلب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن اقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرةُ الكلاب يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ السَبُّ بذلك،

قال صاحب الكتاب ولكنْ إن قصدت الاقتصارَ على ذكرِ المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دُفع الى زيد وبُلغ بعطائك وكذلك لا تقول ضُرب زيدا ضربٌ شديدٌ ولا يومُ الجمعة ولا أمامُ الامير بل ترفعه وتنصبها،

قال الشارح يريد ان الفعل المتعدّى الى مفعول او اكثرَ اذا كان معه جارٌّ ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحوَ قولك دَفَعَ عمرٌو الى زيد فاذا بنيته لما لم يسمّ فاعله جاز ان تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل نحوَ قولك دُفع الى زيد وبُلغ بعطائك وكذلك لو كان معك ظرفٌ او مصدرٌ جاز ان تقيم كلّ واحد منهما مقام الفاعل نحوَ ضُرب اليومُ وضُرب الضربُ الشديدُ لانّك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم،

قال صاحب الكتاب وامّا سائر المفاعيل فمستويةُ الاقدام لا تفاضُلَ بينها اذا اجتمعتْ فى الكلام فى انّ البناء لايّها شئتَ صحيحٌ غيرُ ممتنع تقول اسْتُخفّ بزيد استخفافا شديدا يومَ الجمعة امامَ الامير إن اسندتَ الى الجارّ مع المجرور ولك أن تُسْنِد الى يوم الجمعة او الى غيره وتترك ما عداه منصوبا،

قال الشارح يريد انّ ما عدا المفعول به ممّا ذكرنا من الجارّ والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساويةٌ فى جواز اقامة أيّها شئت مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله لا يمتنع اقامة شىء منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا ما لا خلاف فيه لانّ فيه فائدةً انما الخلاف فى الأَوْلى منها فذهب قومٌ الى ان الاختيار اقامة الجارّ والمجرور لانه فى مذهب المفعول به فاذا قلت سرتُ بزيدٍ فالسير وقع به وقال قومٌ الظرف اولى لظهور الاعراب فيه فان قيل فالاعراب ايضا يظهر فى المصدر كما يظهر فى الظرف قيل ذاك صحيح الّا ان الظرف فيه زيادةُ فائدة لان الفعل دالّ على المصدر وليس بدالٍّ على الظرف وقولنا مستوية الاقدام يحمل على التساوى فى الجواز فاعرفه،

سواه ممّا يجوز ان يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وما تُقيمه مقام الفاعل غيرَه فانّما ذلك على جَعْله مفعولا به على السعة على ما تقدّم وقوله المتعدّى اليه بغير حرف جرّ تحرّز به ممّا يتعدّى اليه بحرف الجرّ نحو سرت بزيد فإنّ الجارّ والمجرور هنا متعلّق بالفعل تعلُّقَ المفعول به بالفعل فاذا انفرد اقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا فإن اجتمع معه مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل سواه لان الفعل وصل اليه بغير واسطة فكان تعدّى الفعل اليه اقوى فاذا قلت دفعتُ المالَ الى زيد فالمال مفعول به صحيحٌ والجارّ والمجرور فى موضع المفعول به ايضا فلذلك تلزم اقامةُ المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول دُفع المالُ الى زيد فترفع المال لاقامتك ايّاه مقام الفاعل والجارُّ والمجرور فى موضع نصب فيبقى على حاله وكذلك تقول بَلَغَ الأميرُ بعَطائك خمسَ مائة فخمس مائة مفعول صحيح والجارّ والمجرور متأوَّلٌ فاذا بنيته لما لم يسمّ فاعله لم يقم مقام الفاعل الّا المفعول الصحيح فتقول بُلغ بعطائك خمسُ مائة برفع خمس مائة لا غير ولو عكست وأقمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت دُفع الى زيد المالَ بنصب المال واقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل لم يجز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والغرضُ بالنحو ان ينحو المتكلّم به كلامَ العرب وسبيلُ ما يجىء من ذلك ان يُتأوّل ويحمل على الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى فى قراءة ابى جعفر يزيد بن القَعْقاع وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا فليس على اقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذى اقيم مقام الفاعل مفعولٌ به مضمرٌ فى الفعل يعود على الطائر فى قوله وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وكتابٌ منصوب على الحال والتقديرُ ويُخْرَج له يومَ القيامة طائرُه اى عملُه كتابًا اى مكتوبا وهو محذوف فى قراءة الجماعة ونُخْرِجُ له يومَ القيامة كتابا اى ونخرج له طائرَه اى عملَه كتابًا ويؤيّد ذلك قراءةُ يعقوب ويَخْرُجُ اى يخرج عملُه كتاباً فاما قوله تعالى لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ففيه إشكالٌ وذلك انه اقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره ليجزى الجزاء قوما بما كانوا يكسبون وهو شاذّ قليل فاما قوله تعالى وَكَذَلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ فقال قوم انه كالآية المتقدّمة والتقدير نجّى النجاءُ المؤمنين والصواب ان يكون نجّى فعلا مضارعا والاصل نُنْجِى بنونَيْن فأُخفيت النون الثانية عند الجيم فظنّها قومٌ ادّغاما ولبس به ويؤيّد ذلك اسكانُ الياء واما قول الشاعر

* فلو ولدتْ قَفِيرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ * لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابَا *

قال الشارح يريد ان الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعولَيْن او اكثرَ ثمّ رددتَه الى ما لم يسمّ فاعله اقمت المفعول الاوّل مقام الفاعل ورفعته وتركت ما بقى منها منصوبا على حدّ انتصابه قبل البناء لِما لم يسمّ فاعله وذلك ان الفعل اذا ارتفع به فاعلٌ ظاهرٌ فجميعُ ما يتعلّق به بعدُ سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك اذا صُغْته للمفعول فرفعته به فجميعُ ما يتعلّق به سواه منصوب فلذلك وجب فى قولك أُعطى عبدُ الله المالَ وعُلم اخوك منطلقا نصبُ المال ومنطلقا لان عبد الله واخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغا له وتعلّق المال والانطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول يتعدّى الى مفعول واحد كما كان فعل الفاعل فيهما يتعدّى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدّى الى ثلثة ونقلته لِما لم يسمّ فاعله صار فعل المفعول يتعدّى الى اثنين كقولك أُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس وقد كان اعلم اللهُ زيدا عمرا خيرَ الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبنىٌّ على الخلاف الذى ذكرناه فمن قال انّ فعلَ ما لم يسمّ فاعله منقول من الفعل المبنىّ للفاعل قال ان الدرهم فى قولك أُعطى زيدٌ درهما منصوب بذلك الفعل بقى على حاله ومن قال انه بابٌ قائمٌ بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه،

فصل ٤٣٨

قال صاحب الكتاب وللمفعول به المتعدّى اليه بغير حرف من الفَضْل على سائرِ ما بُنى له انّه متى ظُفر به فى الكلام فممتنعٌ أن يُسْنَد الى غيره تقول دُفع المال الى زيد وبُلغ بعَطائك خمسُ مائة برفع المال وخمسِ المائة ولو ذهبتَ تنصبهما مُسْندا الى زيد وبعطائك قائلا دُفع الى زيد المالَ وبُلغ بعطائك خمسَ مائة كما تقول مُنِح زيدٌ المالَ وبُلِغَ عطاؤُك خمسَ مائة خرجت عن كلام العرب،

قال الشارح الفعل المتعدّى انما جىء به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الّا انه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدمِ الاستغناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا اريد الاقتصار على الفاعل منه حُذف المفعول لانه فضلة فلم يُحْتَج الى اقامة شىء مقامه ومتى اريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقى الفعل حديثا عن المفعول به لا غير فوجب تغييرُه واقامته مقام الفاعل لئلّا يخلو الفعل من لفظِ فاعلٍ على ما تقدّم فلكَوْن الفعل حديثا عن المفعول به فى الاصل متى ظُفر به وكان موجودا فى الكلام لم يقم مقام الفاعل

جاز ان تقيم أىّ هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهى مستويةٌ فى ذلك فتقول سِيرَ بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل لانه فى تقدير المفعول به لان الباء فى تعدية الفعل بمنزلة الهمزة فقولُك قام زيد وأقمتُه بمنزلةِ قمتُ به وذهب زيد وأذهبتُه بمنزلةِ ذهبتُ به قال الله تعالى وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ والمعنى لأذهبَ سمعَهم وأبصارَهم فلمّا كانت الباء بمنزلة الهمزة فى تعدية الفعل تعدّى الى ما تعلّقت به الباء فيجوز على هذا قيم بزيد وذُهب بعمرو كما تقول أُذهب زيد وأُقيم عمرو ولا يجوز على هذا ان تُقدّم بزيد على سِيرَ لانه فاعلٌ ويجوز ان تقول سير بزيد فرسخان يومَيْن سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعته فإن اقمت اليومين مقام الفاعل جاز ايضا ورفعته فتقول سير بزيد فرسخين يومان سيرا شديدا فان اقمت المصدر مقام الفاعل قلت سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ ترفع الذى تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر اخواته واعلم ان المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شىء منها مرفوعا فى هذا الباب حتى تُقدّر فيه انّه اذا كان الفاعل معه انّه مفعول صحيح كانّ الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذ يجوز ان يقام مقام الفاعل اذا لم يذكر الفاعل فاذا كان كذلك فالمصادر تجىء على ضربين منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادةِ فائدة ومنها ما يراد به إبانةُ فائدة فما اريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولا على سعة الكلام ولا يقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدةٌ جاز ان تجعله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فتقول قمت القيامَ وقِيمَ القيامُ الّا ان لا يكون متمكّنا فاذا لم يكن متمكّنا لم يقم مقام الفاعل نحوَ سبحانَ الله فتقول سُبّح فى هذه الدار تسبيحٌ كثيرٌ لله ولا يجوز ان تقول سُبّح فى هذه الدار سبحانُ الله وإن كان معناه معنى التسبيح وكذلك لا يجوز ان تقيم من الظروف مقام الفاعل الّا ما يجوز ان تجعله مفعولا على السعة نحوَ اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكّنة فامّا غيرِ المتمكّنة نحوُ اذْ واذًا وعِنْدَ ومُنْذُ فلا يجوز التوسّع فيها وجعلُها مفعولا على السعة فلا يجوز اقامتُها مقام الفاعل فاعرفه ۔

فصـــل ٤٣٧

قال صاحب الكتاب واذا كان للفعل غيرُ مفعول فبُنى لواحد بقى ما بقى على انتصابه كقولك أُعطى زيدٌ درهما وعُلم اخوك منطلقا وأُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس ۔

علمت والثالث فى باب أعلمت لان المفعول الثانى فى باب علمت قد يكون جملة من حيث كان فى الاصل خبر المبتدإ لان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر فالمفعولُ الاوّل كان مبتدأً والمفعول الثانى كان خبرا للمبتدإ فلذلك كلّ ما جاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفردُ نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قام وظننت زيدا أبوه قائمٌ والظرف ظننت زيدا فى الدار والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما وقع موقعه لانّ ما وقع موقع الفاعل يجرى مجراه فى جواز إضماره وتعريفه والجملُ لا تكون الّا نكراتٍ ولذلك لا يصحّ اضمارها مع انه ربّما تغيّر المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا اخاك فالشكّ انما وقع فى الاخوّة لا فى زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشكّ انما وقع فى قيام زيد فلو قدّمت الاخ واخّرت زيدا لصارت الاخوّة معلومة والشكّ واقعٌ فى التسمية فاذا كان الفعل يتغيّر بالتقديم فبإسناد الفعل اليه اولى لانه يكون فى الحكم مقدّما   وكذلك المفعول الثالث لا يبنى الفعل له لانه المفعول الثانى فى باب علمت وقد تقدّم القول فى المنع من اقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شىء منها مقام الفاعل فامّا الحال والتمييز فلا يجوز ان يجعل شىء منهما فى موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتَصبّب بَدَنُ عمرو عَرَقًا فلا يجوز ان تُقيم قائما او عرقا مقام الفاعل لانهما لا يكونان الّا نكرتين والفاعلُ وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهَر والمضمر لا يكون الّا معرفة   وكذلك المفعول له لا يجوز ان تردّه الى ما لم يسمّ فاعله لا يجوز غُفر لزيد ادّخارُه على معنًى لِادّخاره لانك لمّا حذفت اللام على الاتّساع لم يجز ان تنقله الى مفعول به فتتصرّف فى المَجاز تصرّفًا بعد تصرّف لانه يبطل المعنى بتباعُده عن الاصل   واما المفعول معه فلا يجوز ايضا ان يقوم مقام الفاعل فى ما لم يسمّ فاعله لانهم قد توسّعوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقامَ مَعَ فلو توسّعوا فيه وأقاموه مقامَ الفاعل لبعُد عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجُعا عمّا اعتزموه ونقضًا للغرض الذى قصدوه   فان كان الفعل غير متعدّ الى مفعول به نحوَ قام وسار لم يجز ردُّه الى ما لم يسمّ فاعله لانه اذا حذف الفاعل يُصاغ الفعل للمفعول وليس لهذا الفعل مفعولٌ يقوم مقام الفاعل   فاىُّ شىء يقوم مقام الفاعل فى ما لم يسمّ فاعله فان كان معه حرفُ جرّ من الحروف المتّصلة بالفعل او ظرفٌ من الظروف المتمكّنة زمانا كان او مكانا او مصدرٌ مخصوصٌ فحينئذ يجوز ان تبنيه لما لم يسمّ فاعله لانّ معك ما يقوم مقام الفاعل فتقول سِرتُ بزيد فرسخَيْن يومَيْن سيرا شديدا فان بنيته لِما لم يسمّ فاعله

واما قوله معدولا عن صيغة فَعَلَ الى فُعِلَ اشارةٌ الى ان هذه الصيغة مُنْشَأة ومركّبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول ان هذا الباب اصلٌ قائمٌ بنفسه وليس معدولا من غيره واحتجّ بانّ ثَمَّ افعالا لم يُنْطَق بفاعليها مثل جُنَّ زيدٌ وحُمَّ بكرٌ والمذهبُ الاوّل لقولهم بُويِعَ زيدٌ وسُويِرَ خالدٌ وموضعُ الدليل انه قد عُلم انه متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاوّل منهما بالسكون فإنّ الواو تنقلب ياءً ويدّغم الاوّل فى الثانى نحو طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا وههنا قد اجتمعتا على ما ترى ومع ذلك لم تنقلب وتدّغم لان الواو مَدّةٌ منقلبةٌ من الف سَايَرَ وبَايَعَ فكما لا يصحّ الادّغام فى ساير وبايع فكذلك لا يصحّ فى فُوعِلَ منه مراعاةً للاصل وإيذانا بانّه منه واما اقامة المفعول مقام الفاعل فى هذا الباب فلأن لا يبقى الفعل حديثا عن غير محدَّثٍ عنه فاذا كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد نحوَ ضرب زيدٌ عمرا حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه فقلت ضُرب عمرٌو فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتمّ وبقى بلا منصوب لانّ الذى كان منصوبا قد ارتفع وان كان الفعل يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ اعطيت زيدا درهما فرددته الى ما لم يسمّ فاعله قلت أُعْطِىَ زيدٌ درهما فقام احد المفعولين مقام الفاعل وبقى منصوبٌ واحدٌ تعدّى اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رفع فاعلا فى اللفظ فجميعُ ما يتعلّق بالفعل سواه يكون منصوبا فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوبا بفعل المفعول كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك إن كان يتعدّى الى ثلثة مفعولين نحوَ أعلم اللهُ زيدا عمرا خيرَ الناس فإن لم يسمّ الفاعل قلت أُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس فقام احد المفاعيل مقام الفاعل وبقى معك مفعولان فهذا حكم الباب إن كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد ورددته الى ما لم يسمّ فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتعدّى الى مفعولَيْن ورددته الى ما لم يسمّ فاعله صار من قبيل ما يتعدّى الى مفعول واحد وكذلك ان كان يتعدّى الى ثلثة وبنيته لما لم يسمّ فاعله صار يتعدّى الى مفعولين فهذا عكسُ ما تقدّم من نقلِ فَعَلَ الى أَفْعَلَ لانك فى ذلك تزيد واحدا واحدا وفى هذا الباب تَنْقُص واحدا واحدا وقوله والمفاعيل سواءٌ فى صحّة بنائه لها يريد ان المفاعيل متساوية فى صحّة بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله وإقامة أيّ المفاعيل شئت مقام الفاعل سواءٌ كان مفعولا به من نحوِ ضُرب زيدٌ وأُعطى عمرٌو درهما وأُعطى درهمٌ عمرًا وأُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس او مصدرا من نحو سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ اذا لم يكن معه مفعولٌ به او ظرفَ زمان او ظرفَ مكان من نحو سِيرَ به يومُ الجمعة وسير به فرسخان الّا ما استثناه وهو المفعول الثانى فى باب

كان مضارعا ضُمّ اوله وفتح ما قبل اخره نحوَ قولك يُضْرَبُ زيد ويُدَحْرَجُ الحجر ويُسْتَخْرَجُ المال هذا اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلّا نحوَ قَالَ وبَاعَ فما كان من ذلك من ذوات الواو فإنّ واوه تصير ياء فى أعلى اللغات فتقول قِيلَ القول وصِيغَ الخاتَم وكان الاصل قُوِلَ بضمّ القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملًا على ما سُمّى فاعله فنقلوا كسرة الواو الى القاف بعد إسكانها ثمّ قلبوا الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها ياء فصار اللفظ بها قِيلَ بكسرة خالصة وياء خالصة فاستوى فيه ذوات الواو والياء وتقول فى اللغة الثانية قِيلَ بإشمام القاف شيئا من الضمّة حِرْصًا على بيان الاصل وتقول فى اللغة الثالثة قُولَ القَوْلُ فتُبْقى ضمّة القاف حرصًا على بناء الكلمة فعلى هذا تكون قد حُذفت كسرة الواو حذفًا من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلثة اوجه ايضا احدها بِيعَ المتاع والاصل بُيِعَ بضمّ الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب وتقول فى الوجه الثانى بِيعَ بإشمام الباء شيئا من الضمّة وقرأ الكسائىّ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ بالاشمام وقرأ غيره من القرّاء بإخلاص الكسرة على الوجه الاوّل وفى الوجه الثالث بُوعَ المتاع كانّك أبقيت ضمّة القاف إشعارا بالاصل ومحافَظةً على البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا فى الواو فصار اللفظ بُوعَ المتاع فتستوى ذوات الياء والواو وانشد ابن الأعرابى

* لَيْتَ وما يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فَٱشْتَرَيْتُ *

فان قيل ولِمَ وجب تغيير الفعل اذا لم يسمّ فاعله قيل لان المفعول يصحّ ان يكون فاعلا للفعل فلو لم يُغيَّر الفعل لم يُعْلَم هل هو فاعل حقيقىّ او مفعول اقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره فان قيل ولِمَ وجب التغيير الى هذا البناء المضموم الاوّل المكسورِ ما قبل الاخر قيل لان الفعل لمّا حُذف فاعله الذى لا يخلو منه جُعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء اخر من ابنية الاسماء والافعال التى قد سمّى فاعلوها خوفَ الإشكال وقيل انما ضمّ اوّله لان الضمّ من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالًّا على فاعله فوجب ان يحرّك بحركة ما يدلّ عليه فان قيل على الوجه الاوّل هلّا عُدل الى فِعُلَ بكسر الاوّل وضمّ الثانى لانه ايضا بناء لا نظيرَ له قيل كِلَا البناءين وإن كان لا نظيرَ له الّا انّ الاوّل أَوْلى لانه أخفّ عندهم لان الخروج من ضمّ الى كسر اخفّ من الخروج من الكسر الى الضمّ لانه اذا بُدِئَ بالاخفّ وثُنّى بالاثقل كانت الكُلْفة فيه اثقل من الابتداء بالاثقل ثمّ يؤتى بالاخفّ فلذلك بُنى على هذه الصيغة الا ترى انه لو فُتح ثانيه او سُكّن او ضُمّ لم يخرج عن الامثلة التى تقع فى الاستعمال

الى فُعِلَ ويسمّى فعلَ ما لم يسمّ فاعلُه والمفاعيلُ سَواءٌ فى صحّة بنائه لها الّا المفعولَ الثانىَ فى بابِ علمتُ والثالثَ فى بابِ اعلمتُ والمفعولَ له والمفعولَ معه تقول ضُرب زيدٌ وسِيرَ سيرٌ شديدٌ وسيرَ يومُ الجمعة وسيرَ فَرْسَخانِ ؞

قال الشارح اعلم ان المفعول الذى لم يسمّ فاعله يجرى مجرى الفاعل فى انه بُنى على فعلٍ صِيغَ له على طريقةِ فُعِلَ كما يُبْنَى الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقةِ فَعَلَ ويُجْعَل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل فى انه يصحّ به وبفعله الفائدةُ ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ويُصاغ لمن وقع منه ويقال له فعلُ ما لم يسمّ فاعله فَما ههنا موصولة بمعنَى ٱلّذِى والتقدير فعلُ المفعولِ الذى لم يسمّ فاعله لان الذى صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعلٌ مذكورٌ فكلّ فعل يبنى لما لم يسمّ فاعله فلا بدّ فيه من عملِ ثلثة اشياء حذفِ الفاعل واقامةِ المفعول مقامه وتغييرِ الفعل الى صيغةِ فُعِلَ امّا حذف الفاعل فلأمورٍ منها الخَوْفُ عليه نحو قولك قُتل زيد ولم تذكر فاعله خَوْفًا من ان يؤخَذ قولك شهادةً عليه او لجلالته نحو قولك قُطع اللصّ وقُتل القاتل ولم تقل قطع الاميرُ ولا قَتل السلطانُ ونحوَ ذلك تُرك ذكره لجلالته قال الله تعالى قُتِلَ ٱلْخَرّاصُونَ والمراد قتل اللهُ الخرّاصين وقد لا يذكر الفاعل لدَنايته نحوَ قولك عُمِل الكَنيف وكُنس السُوق وقد يكون للجَهالة به وقد يُتْرَك الفاعل ايجازا واختصارا لان يكون غرض المتكلّم الاخبارَ عن المفعول لا غير فتُرك الفاعل ايجازا للاستغناء عنه فاذا حذف الفاعل وجب رفعُ المفعولِ واقامتُه مقام الفاعل وذلك من قبل ان الفعل لا يخلو من فاعل حقيقةً فاذا حذف فاعله من اللفظ استُقبح ان يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب ان يقام مقامه اسمٌ اخر مرفوع الا ترى انهم قالوا مات زيدٌ وسقط الحائطُ فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين فى الحقيقة وشىءٌ اخرُ وهو ان المفعول اذا لم يذكر مَن فعل صار الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل الا ترى انك اذا قلت ضُرب زيد فالمحدَّثُ عنه هو المفعول كما انك اذا قلت قام زيدٌ فالمحدَّث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما فلمّا شارك هذا المفعول الفاعلَ فى الحديث عنه رُفع كما رفع ولا يلزم اذا حُذف المفعول ان يقام غيره مقامه لانه فضلةٌ لا يُحْوِج انعقادُ الكلام اليه ؞ وامّا تغييره فبنَقْله من فَعَلَ الى فُعِلَ وجملةُ الامر ان الفعل اذا بُنى لما لم يسمّ فاعله فلا يخلو من ان يكون ماضيا او مضارعا فإن كان ماضيا ضُمّ اوّله وكُسر ما قبل اخره ثلاثيّا كان او زائدا عليه نحوَ قولك ضُرِبَ زيد ودُحْرِجَ الحجر واُسْتُخْرِجَ المال وان

الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمانَ انما فعل فيه والزمانُ اقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظيّة ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالتُه عليه تضمينٌ ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانّما هى من خارجٍ فهى التزامٌ ودلالةُ التضمين اقوى فأنت اذا قلت ذهب فهذا اللفظ بُنى ليدلّ على حصول الذهاب فى زمن ماض واذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب فى زمن غير ماض وليس كذلك المكان فانّ لفظ الفعل لا يدلّ عليه ولا يُحَصِّل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل فى كلّ شىء من الزمان عَمَلَه ولا يعمل فى كلّ شىء من المكان هذا العملَ ثمّ المكان اقوى من الحال لانهما وإن كانت دلالةُ الفعل عليهما من خارجٍ الّا ان الحال محمول على المكان وفى تأويله الا ترى انك اذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه فى هذه الحال ولتقارُبهما فى المعنى جاز عطف احدهما على الآخر فى قوله تعالى وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِٱللَّيْلِ فعطف وبالليل على الحال لان المعنى فى الصباح وفى الليل وقوله وما يُنْصَب بالفعل من الملحَقات بهنّ يريد الملحق بهذه الاشياء الاربعة من نحو المفعول معه والمفعول له وانّما قلنا ان المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الاشياء الاربعة وليسا منها وإن كان اكثرُ النحويين لا يفصلهما عن هذه الاربعة لان الفعل قد يخلو من المفعول له والمفعولِ معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال الا ترى ان انسانا قد يتكلّم بكلامٍ مُفيدٍ وربّما فعل افعالا منتظمةً وهو نائمٌ او ساهٍ فلم يكن له فيه غرضٌ فلم يكن فى فعله دلالةٌ على مفعولٍ له وكذلك قد يفعل فعلا لم يُشارِكه فيه غيرُه فلم يكن فيه مفعول معه والمفعولُ له اقوى من المفعول معه لان الفعل أدلُّ عليه اذ الغالبُ من العاقل أَن لا يفعل فعلا الّا لغرضٍ ما لم يكن ساهيا او ناسيا وليس كذلك المفعول معه لانه ليس من الغالب ان يكون للفاعل مشاركٌ فى الفعل ولِما ذكرنا من قوّة المفعولِ له تعدى الى المفعول له تارةً بحرف الجرّ وتارة بغير حرف جرّ ولم يتعدّ الى المفعول معه الّا بواسطة حرف لا غير فاعرفه •

ومن اصناف الفعل المبنىّ للمفعول

فصــــل ٤٣٦

قال صاحب الكتاب هو ما استغنى عن فاعله فأُقيم المفعولُ مُقامَه وأُسند اليه معدولا عن صيغةِ فَعَلَ

مفعولَيْن ثمّ تعدّى الى الظرف ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك اعطيت عبدَ الله ثوبًا اليومَ وسرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ فاعطيت فعلٌ وفاعلٌ وعبد الله مفعولٌ اوّلٌ وثوبا مفعول ثان واليومَ مفعول ثالث لا تجعله ظرفا كانّ الفعل وقع به لا فيه وامّا سرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ فأصله ان يتعدّى الى مفعول واحد وهو الثوب مَثَلًا وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجرّ والاصل من عبد الله والليلةَ ظرفٌ جُعل مفعولا على الاتّساع وامّا قوله ومن النحويين من يأبى الاتّساع في الظروف في الافعال ذات المفعولين فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعدّيته الى الظرف نحو قمت اليومَ فتنصب اليوم على انّه مفعول به اتّساعا وتُشبّهه من الافعال بما يتعدّى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة صار كالافعال المتعدّية الى مفعولَيْن واذا كان الفعل يتعدّى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كالافعال المتعدّية الى ثلثة فاذا كان الفعل يتعدّى الى ثلثة مفعولين ثمّ جئت بالظرف فمن النحويين من يأبى الاتّساع في الظرف حينئذ لان الثلاثة نهايةُ التعدّى وليس وراءها ما يُلْحَق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لا يخرج عن حكم الظرفيّة بدليل جواز تعدّى الفعل اللازم والمنتهى في التعدّى اليه فاعرف ذلك ٠

فصــل ٤٣٥

قال صاحب الكتاب والمتعدّى وغير المتعدّى سِيّان في نصبِ ما عدا المفعولَ به من المفاعيل الاربعة وما يُنْصَب بالفعل من المُلْحَقات بهنّ كما تَنْصِب ذلك بنحوِ ضَرَبَ وكَسَا وأَعْلَمَ تنصبه بنحوِ ذَهَبَ وقَرُبَ ٠

قال الشارح يريد ان الفعل الذى لا يتعدّى الفاعلَ والذى يتعدّيه جميعا يشتركان في التعدّى الى المفاعيل الاربعة وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحوَ قولك في اللازم قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكا وتقول في المتعدّى أكرم زيد عمرا اليومَ خلفَك مستبشرًا وانّما اشتركا في التعدّى الى هذه الاربعة لان المتعدّى اذا انتهى في التعدّى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلةِ ما لا يتعدّى وكلُّ ما لا يتعدّى يعمل في هذه الاشياء لدلالته عليها واقتضائه ايّاها وما يدلّ عليه صيغةُ الفعل اقوى ممّا لا يدلّ عليه الصيغة فتَعَدّيه الى المصدر اقوى من ظرف

فأنشده شاهدا على صحّة الاستعمال وأنّه متعدّ الى ثلثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاوّل وقد أُقيم مُقام الفاعل والهاء المفعول الثانى وله علينا العلاء جملةٌ فى موضع المفعول الثالث والمعنى إن منعتم ما تُسْأَلون من الانصاف فمَن حُدّثتم عنه انه قهرنا وحقيقةُ تعدّى هذه الافعال بتقدير حرف الجرّ فاذا قلت أنبأت زيدا خالدا مقيما فالتقدير عن خالد لانّ أنبأت فى معنى أخبرت والخبر يقتضى عَنْ فى المعنى فهو بمنزلة امرتُك الخيرَ والمراد بالخير لان الفعل فى كلّ واحد منهما لا يتعدّى الّا بحرف جرّ فاذا ظهر حرفُ الجرّ كان الاصلَ واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظِ به لان المعنى عليه واللفظُ مُحْوِجٌ اليه وليس ذلك كالباء ولا كمِنْ فى قولك ليس زيد بقائم وما جاءنى من احد لان اللفظ مستغنٍ عنهما فأدخلوهما زائدتَيْن لضرب من التأكيد فاذا لم يذكرا لم يكونا فى نيّة الثبوت وليس كذلك عَنْ فى قولك اخبرت زيدا عن عمرو لان حرف الجرّ هنا دخل لان اللفظ مُحْوِجٌ اليه فاذا حذفته كان فى تقدير الثبوت اذ لا يصحّ اللفظ الّا به مع انّ عَنْ لم ترد قطّ الّا بمعنى مُحْوِج الكلام اليه فاذا وجدناها فى شىء ثمّ فقدناها منه علمنا انها مقدّرة واعلم ان هذه الافعال لا يجوز الغاءها كما جاز فيما نُقلت عنه لانك اذا قلت علمت او ظننت ونحوَهما فهى افعالٌ ليست واصلة ولا مؤثّرة انما ذلك شىءٌ وقع فى نفسك لا شىءٌ فعلتَه واذا قلت أعلمت فقد اثّرت اثرا اوقعته فى نفس غيرك ومع ذلك فإنّ علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر فاذا أُلغيت عاد الكلام الى اصله من المبتدإ والخبر لان المُلْغَى نظير المحذوف فلا يجوز ان يُلْغَى من الكلام ما اذا حذفته بقى الكلام غيرَ تامّ وأنت اذا قلت زيدٌ ظننتُ منطلقٌ بالغاء ظننت كان التقدير زيدٌ منطلقٌ فدخل الظنّ والكلام تامٌّ ولو اخذتَ تُلْغِى أعلمت وأَرَيْتُ ونحوَهما فى قولك اعلمت بِشْرًا خالدا خيرَ الناس لَبقى بشرٌ خالدٌ خيرُ الناس وهو كلام غير تامّ ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاقتصار فى هذه الافعال المتعدّية الى ثلثة مفعولين على المفعول الاوّل وأن لا يذكر الثانى ولا الثالث لان المفعول الاوّل كان فاعلا فى بابِ علمت قبل النقل فكما يجوز الاقتصار على الفاعل فى باب علمت كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل فى باب اعلمت ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل دون الثانى وعلى الثانى فى باب علمت ورأيت وهذا لا خلاف فيه والظاهرُ من كلام سيبويه ان لا يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل والصوابُ ما ذكرناه ويُحْمَل كلام سيبويه على القُبْح لا على عدم الجواز واما الضرب الثالث فما كان من الافعال متعدّيا الى

الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدًا الدارَ وأذهبت خالدًا ودخلت بزيد الدارَ وذهبت به قال الله تعالى يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَارِ ولا يجوز ادخلت بزيد الدارَ ولا اذهبت به فتجمع بين الهمزة والباء لِما ذكرت لك فاعرفه،

فصل ٤٣٤

قال صاحب الكتاب والافعال المتعدّية الى ثلثة على ثلثة اضرب ضربٌ منقول بالهمزة عن المتعدّى الى مفعولَيْن وهو فعلان أعلمتُ وأَرَيْتُ وقد أجاز الاخفش أظننتُ وأحسبت وأَخَلْت وأزعمت وضربٌ متعدّ الى مفعول واحد قد أُجرى مُجْرَى اعلمتُ لموافقته له فى معناه فعُدّى تعديتَه وهو خمسة افعال أنبأتُ ونبّأت وأخبرت وخبّرت وحدّثتُ قال الحرثُ بن حِلِّزَةَ * فمَن حُدِّثْتُموه له علينا العَـــلاء * وضربٌ متعدّ الى مفعولَيْن والى الظرف المُتَّسَع فيه كقولك أعطيتُ عبدَ الله ثوبًا اليومَ وسرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ومن النحويين مَن أَبَى الاتّساعَ فى الافعال ذاتِ المفعولَيْن،

قال الشارح اعلم ان هذا الباب منقول من بابِ ظننت واخواتها نحوَ أعلمَ وأَرَى فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتعدّية الى مفعولَيْن لا يجوز الاقتصار على احدهمـــا كان الاصل قبل النقل علم زيدٌ عمرا قائما ورأى بكرٌ محمّدا ذا مال فلمّا نقلته من فَعَلَ الى أَفْعَلَ صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلثةُ مفاعيل نحو قولك اعلمت زيدا عمرا قائما وأريتُ بكرا محمّدا ذا مـال فالمفعولُ الاوّل هنا كان فاعلا قبل النقل وذلك انّك اذا قلت علم زيدٌ عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم بمُعْلِمٍ فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان مُعْلِمًا وزيدٌ الذى كان فاعلا عالما مفعولٌ من حيث كان مُعْلَمًا وهذا النقلُ مقصور على هذَيْن الفعلين دون اخواتهما وهو المسموع من الـــعـــرب فبعضُهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه الى غيره وكان ابو الحسن الاخفش يَقيس عليهما سائـــرَ اخواتهما فيُجيز أَظَنّ زيدٌ عمرا اخاك قائما وأزعم بكرٌ محمدا جعفرا منطلقا والمذهبُ الاوّل لقلّة ذلك واما الضرب الثانى فما كان فى معنى العلم وهى خمسة افعال أَخْبَرَ وأَنْبَأَ وخَبَّرَ ونَبَّأَ وحَدَّثَ فهذه الافعال الخمسة معناها الإخبار والحديث والإخبارُ إعلامٌ فلمّا كانت فى معنى الاعلام تَعدّت الى ثلثة مفاعيل كما يتعدّى أعلم فتقول أَخبرتُ زيدا عمرا ذا مال وأنبأت محمّدا جعفرا مقيما ونبّأتُ أباك أخاك منطلقا وخبّرت زيدا الاميرَ كريما وحدّثت محمّدا اخاه عالما فاما قول الحرث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِى

* إنْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُـــدِّثْتُموه له علينا العَلاء *

وخرجتُ به وأحفرتُه بئرًا وعلّمتُه القرآنَ وغضبتُ عليه الضيعةَ وتتّصل الهمزةُ بالمتعدّى الى اثنين فتنقُله الى ثلثة نحوَ اعلمتُ ؞

قال الشارح قد ذكرنا ان الافعال على ضربين منها ما هو لازم للفاعل غيرُ متجاوز له الى مفعول ويقال له غير متعدّ ومنها ما يتجاوز الفاعلَ الى مفعول به ويقال له المتعدّى فاذا اردت ان تُعَدِّىَ ما كان لازما غير متعدّ الى مفعول كان ذلك بزيادة احد هذه الاشياء الثلثة وهى الهمزة وتضعيف العين وحرف الجرّ فامّا الاوّل وهو زيادة الهمزة فى اوّله فنحوُ ذهب وأذهبتُه وخرج وأُخرجته قال الله تعالى أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ وقال كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ ٱلْجَنَّةِ الا ترى انه حدث بدخول الهمزة تَعَدٍّ لم يكن قبلُ ولهذا البناء معانٍ اخر تُذْكَر بعدُ الّا ان الغالب عليه التعدية واما التضعيف فنحو قولك فرِح زيدٌ وفرّحته وغرِم وغرّمته ونبُل ونبّلته ونزل ونزّلته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعدّيا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يُشارِك أَفْعَلَ فى اكثرِ معانيها الّا ان احدهما قد يكثر فى معنًى ويقلّ فى معنى اخر على ما سنذكر واما حروف الجرّ فنحو قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسمَ للتعدية وإيصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها افعالٌ ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالا فوجب تقويتُها بالحروف الجارّة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانّه مفعول ولذلك يجوز فيما عُطف عليه وجهان الجرّ والنصب نحوُ قولك مررت بزيدٍ وعمرٍو وعمرًا فالجرُّ على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل من جهةِ انّه به وصل الى الاسم فكان كالهمزة فى أذهبته والتضعيف فى فرّحته وتارةً يتنزّل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجرّ على الاسم وحدَه والنصب على موضع الحرف والاسم معًا وكما تُعدِّى هذه الاشياء الثلاثة غيرَ المتعدّى الى مفعول نحوَ قولك أذهبت زيدا فكذلك تزيد فى تعديةِ ما كان متعدّيا منها فاذا كان يتعدّى الى مفعول واحد وأتيتَ بالهمزة او أُخْتَيْها صار يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ أضربتُ زيدا عمرا اى حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا وإن كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى الى ثلثة نحوَ قولك فى علمت زيدا قائما ورأيت عمرا عالما أعلمنى بكرٌ زيدا قائما وأرانى عبدُ الله عمرا عالما كان المتكلّم قبل النقل فاعلا فصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلثة متعدًّ اليه واعلم انّه متى عدّيت الفعل بالهمزة او التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ لانّ الغرض تعديةُ الفعل فبأىّ شىء حصل أغنى عن الاخر ولا حاجة

والخبر فتجعل الخبرَ يقينا او شكّا وتلك سبعةُ افعال وهى حسبت وظننت وخِلْت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت فحسبت وظننت وخلت متواخيةٌ لانها بمعنى واحد وهو الظنّ وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعنى واحد وهو اليقين وزعمت مفردٌ لانه يكون عن علمٍ وظنٍّ وذلك قولك حسبت زيدا اخاك وظنّ زيد محمّدا عالما وخلت بكرا ذا مالٍ وعلمت جعفرا ذا حفاظٍ ووجدت اللهَ غالبًا وزعمت الاميرَ عادلا فهذه الافعال المفعولُ الثانى من مفعولَيْها هو الاوّل فى المعنى الا ترى ان زيدا هو الاخ فى قولك حسبت زيدا اخاك وكذلك سائرها وانّما كان كذلك لانها داخلة على المبتدإ والخبر وخبرُ المبتدإ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى والذى يدلّ انها داخلة على المبتدإ والخبر انّك لو أسقطت الفعل والفاعل لعاد الكلام الى المبتدإ والخبر نحوِ قولك زيدٌ اخوك ومحمّدٌ عالمٌ بخلافِ أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثانى فى اعطيت غير الاوّل فلا يكون خبرا ولكونها داخلة على المبتدإ والخبر لم يجز الاقتصار على احدهما دون الاخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا فانّما شككت فى انطلاق زيد لا فيه لان المخاطَب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطِب فالمخاطَب والمخاطِب فى المفعول الاوّل سواءٌ وانّما الفائدةُ فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدإ والخبر الفائدة فى الخبر ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على احد المفعولين دون الاخر فلا تقول زيدا حتى تقول قائما ولا تقول قائما حتى تقول زيدا لانّ الظنّ يتعلّق بالقيام ونحوه الّا انك لو اقتصرت عليه لم يُعْلَم القيام لِمَنْ هو فاحتجتَ الى ذكر المُخْبَر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائمٌ فى انه لا فائدة فيه الّا بعد تقدّم المبتدإ وبَانَ بما ذكرنا تعلّقُ هذه الافعال بالمبتدإ والخبر

واَمّا ما يتعدّى الى ثلثة فهو افعالٌ منقولةٌ ممّا كان يتعدّى الى مفعولين نحوُ أعلمت زيدا عمرا فاضلا وأَرَيْتُ محـــمّدا خالدا ذا حفاظٍ فأعلم منقول من عَلِمَ وقد كان ممّا يتعدّى الى مفعولين الثانى منهما هو الاوّل وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى الى ثلثة وكذلك أَرَى وسيأتى الكلام على هذا الفصل بأَوْضَحَ من هذا بعدُ ان شاء الله

فصـــل ٤٣٣

قال صاحب الكتاب وللتعدية أَسبابٌ ثلثةٌ وهى الهمزةُ وتثقيلُ الحَشْوِ وحرفُ الجرّ تتّصل ثلثتُها بغير المتعدّى فتُصيّره متعدّيا وبالمتعدّى الى مفعول واحد فتُصيّره ذا مفعولَيْن نحوَ قولك أذهبتُه وفرّحتُه

فى الغالب انما يأتى من اللازم نحو القعود والجلوس وأنّ مثله وخلافه غير متعدّ فدخلت مثل غبرت فكما انّ غبرت غير متعدّ فكذلك دخلت وخلافُه خرجت وهو لازم ايضا وقلّ ما تجد فعلا متعدّيا الّا وخلافُه ومضادّه كذلك الا ترى انّ تحرّكَ لازم وضدُّه سَكَنَ وهو كذلك واسودّ وابيضّ كذلك ومثلُ دخلتُ البيتَ ذهبتُ الشأمَ امرُهما واحد ولا يقاس عليهما غيرُهما لقلّةِ ما جاء من ذلك واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحوَ قولك ضرب زيدا عمْرٌو وعمرا ضرب زيدٌ كُلُّ ذلك عربىّ جيّد وذلك اذا لم يلتبس لان الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول فإن لزم من ذلك لَبْسٌ بأن يكون الاسمان مبنيّين او لا يظهر فيهما الاعرابُ لاعتلال لامَيْهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسَى موسَى فحينئذ يلزم حفظُ المرتبة ليُعْرَف الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخّره وامّا ما يتعدّى الى مفعولَيْن فهو على ضربين احدهما ما يتعدّى الى مفعولَيْن ويكون المفعولُ الاوّل منهما غير الثانى والاخر ان يتعدّى الى مفعولين ويكون الثانى هو الاوّلَ فى المعنى فامّا الضرب الاوّل فهى افعالٌ مُؤثِّرةٌ تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثّر فيه نحوَ قولك أعطى زيدٌ عبدَ الله درهما وكسا محمّدٌ جعفرا جبّةً فهذه الافعالُ قد أثّرت إعطاءَ الدرهم فى عبد الله وكَسْوَةَ الجبّة فى جعفر ولا بدّ ان يكون المفعول الاوّل فاعلًا بالثانى الا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيدٌ فاعلٌ فى المعنى لانّه آخذ الدرهم وكذلك كسوتُ زيدا جبّةً فزيدٌ هو اللابس للجبّة ومن هذا الباب ما كان يتعدّى الى مفعولين الّا انه يتعدّى الى الاوّل بنفسه من غير واسطة والى الثانى بواسطة حرف الجرّ ثمّ اتُّسع فيه فحذف حرف الجرّ فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترتُ الرجالَ بكرًا وأصله من الرجال قال الله تع وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا اى من قومه ومنه استغفرت اللهَ ذنبًا اى من ذنب قال الشاعر * أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ * ومن ذلك سمّيتُه بزيد وكنّيته بأبى بكر فانّه يجوز التوسّع فيه بحذف حرف الجرّ بقولك سمّيته زيدا وكنّيته ابا بكر وكلّ ما كان من ذلك فانّه يجوز فيه التقديم والتأخير نحوُ اعطيت زيدا درهما واعطيت درهما زيدا وزيدا اعطيت درهما كُلُّ ذلك جائز لانه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا فإن كان الثانى ممّا يصحّ منه الاخذُ نحوَ اعطيت زيدا عمرا وجب حفظُ المرتبة لان كلّ واحد منهما يصحّ منه الاخذُ وامّا الثانى وهو ما يتعدّى الى مفعولين ويكون الثانى هو الاوّل فى المعنى وهذا الصنفُ من الافعال لا يكون من الافعال التى تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المُؤثِّرة انما هى افعالٌ تدخل على المبتدإ

ان القيام لا يتجاوز الفاعلَ وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهابُ بمن وقع وكذلك القيام بخلافِ ضرب وأشباهه فانّه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعلُه بشخص والمتعدّى على ثلثة اضرب متعدّ الى مفعول واحد يكون عِلاجا وغير علاج فالعلاجُ ما يفتقر فى إيجاده الى استعمالِ جارحة او نحوها نحوُ ضربت زيدا وقتلت بكرا وغيرُ العلاج ما لم يفتقر الى ذلك بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب نحوُ ذكرت زيدا وفهمت الحديثَ وذلك على حسبِ ما يقتضيه ذلك الفعلُ نحوُ أكرمتُ زيدا وشربت الماء وأَرْوَى أخاك الماء ومن المتعدّى الى مفعول واحد افعالُ الحواسّ كلُّها يتعدّى الى مفعول واحد نحوُ أبصرته وشممته وذُقْته ولمسته وسمعته وكلُّ واحد من افعال الحواسّ يقتضى مفعولا ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ فالبصر يقتضى مُبْصَرا والشمّ يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموعا فكلُّ واحد من افعال هذه الحواسّ يتعدّى الى مفعول ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ تقول أبصرت زيدا لانه ممّا يُبْصَر ولو قلت ابصرتُ الحديث او القيام لم يجز لان ذلك ممّا ليس يُدْرَك بحاسّة وكذلك سائرها وذهب ابو علىّ الفارسىّ الى انّ سمعت خاصّةً يتعدّى الى مفعولين ولا يكون الثانى الّا ممّا يُسْمَع كقولك سمعتُ زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضربُ لم يجز لان الضرب ليس ممّا يسمع فإن اقتصرت على احد المفعولين لم يكن الّا ممّا يسمع نحوَ سمعت الحديث والكلام ولا أراه صحيحا لان الثانى من قولنا سمعتُ زيدا يقول جملةٌ والجمل لا تقع مفعولةً الّا فى الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر نحوِ ظننت وعلمت واخواتهما وسمعت ليس منها والحقُّ انه يتعدّى الى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول الّا ممّا يُسْمَع فإن عدّيته الى غير مسموع فلا بدّ من قرينة بعده من حال او غيره تدلّ على ان المراد ما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيدٌ المفعول على تقدير حذف مضاف اى قولَ زيد ويقول فى موضع الحال وبه عُلم ان المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اذْ تَدْعُونَ فالمفعول الضمير المتّصل به وهو ضمير المخاطَبين وحسُن ذلك بقوله اذ تدعون لان به عُلم ان المراد دعاءهم فامّا قوله تعالى إنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ فلا إشكالَ فيه لان الدعاء ممّا يسمع فامّا دخلتُ البيتَ فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيلِ ما يتعدّى الى مفعول واحد او من اللازم وسببُ الخلاف فيه استعمالُه تارةً بحرف جرّ وتارةً بغيره نحوُ دخلت البيتَ ودخلت الى البيت والصوابُ عندى انه من قبيل الافعال اللازمة وانّما يتعدّى بحرف الجرّ نحوَ دخلت الى البيت وانّما حذف منه حرف الجرّ توسّعًا لكثرة الاستعمال والذى يدلّ على ذلك ان مصدره يأتى على فُعُولٍ نحو الدُخُول وفُعُولٌ

مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفُها وإعمالها كما لم يجز ذلك فى لَمْ ولَنْ ونظائرهما وذلك لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء فى الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعواملُ الاصل اقوى من عوامل الفرع وعواملُ الاسماء على ضربين افعالٌ وحروفٌ فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقيةُ عمله نحوُ لولا زيدٌ وهَلّا عمرٌو ويجوز زيدا ضربتَه وأشباهُ ذلك وما كان من الحروف نحوِ أَنَّ واخواتها وحروف الجرّ فانّه لا يجوز حذفُ شيء من ذلك وتبقيةُ عمله فكان ذلك فى الفرع الذى هو اضعف اولى بالامتناع مع أنّا نقول لو كان فعل الامر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقى فى قوله * محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ * وكما قال * او يَبْكِ مَن بَكَى * فلمّا حذف حرف المضارعة وتغيّرت بنيةُ الفعل دلّ على ما قلناه وامّا حذف حرف العلّة من نحوِ اِرْمِ واُغْزُ واِخْشَ فلانّه لمّا استوى لفظ المجزوم والمبنىّ فى الصحيح نحو لم تذهبْ واِذْهَبْ ارادوا ان يكون مثل ذلك فى المعتلّ فحذفوا آخرَه فى البناء ليوافق اخره اخرَ المجزوم فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل المُتَعَدِّى وغير المعتدّى

فصل ٤٣٣

قال صاحب الكتاب فالمتعدّى على ثلثة اضرب متعدٍّ الى مفعول به والى اثنين والى ثلثة فالاوّل نحو قولك ضربتُ زيدا والثانى نحوُ كسوتُ زيدا جُبّةً وعَلِمْتُ زيدا فاضلا والثالثُ نحوُ أَعْلَمْتُ زيدا عمرا فاضلا وغيرُ المتعدّى ضربٌ واحد وهو ما تخصّص بالفاعل كذَهَبَ زيدٌ ومَكَثَ وخَرَجَ ونحوِ ذلك ٭

قال الشارح اعلم ان الافعال على ضربين متعدٍّ وغير متعدّ فالمتعدّى ما يفتقر وجودُه الى محلٍّ غير الفاعل والتعدّى التجاوُز يقال عدا طَوْرَه اى تجاوز حَدَّه اى انّ الفعل تجاوز الفاعلَ الى محلٍّ غيره وذلك المحلّ هو المفعول به وهو الذى يحسن ان يقع فى جواب بمَن فعلتَ فيقال فعلتُ بفلانٍ فكلُّ ما أَنْبَأَ لفظُه عن حلوله فى حيّزٍ غير الفاعل فهو متعدّ نحوُ ضرب وقتل الا ترى ان الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا وما لم يُنْبِئْ لفظُه عن ذلك فهو لازمٌ غير متعدّ نحوُ قام وذهب الا ترى

فعلتما ولا تقول هما فعلا فاعرفه،

فصـــل ٤٣٠

قال صاحب الكتاب وقد جاء قليلا أن يُؤْمَر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبىّ صلّى الله عليه وسلّم فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا،

قال الشارح قد تقدّم القول ان اصل الامر ان يكون بحرف الامر وهو اللام فاذا قلت اضربْ فأصله لِتَضْرِبْ وقُمْ اصله لِتَقُمْ كما تقول للغائب ليضربْ زيدٌ ولتذهبْ هندُ غيرَ انها حُذفت منه تخفيفا ولدلالة الحال عليه وقد جاءت على اصلها شاذّةً فمن ذلك القراءة المعزُوّة الى النبىّ صلعم وهى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وقرأ بها ايضا عثمان بن عَفّانَ وأُبَىُّ بن كَعْب وأَنَسُ بن مالك وروى عنه فى بعض غَزَواته لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ اى خذوا مصافّكم وانّما ادخل اللام مراعاةً للاصل،

فصـــل ٤٣١

قال صاحب الكتاب وهو مبنىّ على الوقف عند اصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرةً وهذا خَلْفٌ من القول،

قال الشارح اعلم ان فعل الامر على ضَرْبَيْن مبنىّ ومعرب فاذا كان للحاضر مجرّدا من الزيادة فى اوّله كان مبنيّا عندنا خِلافا للكوفيين وانّما قلنا ذلك لان اصل الافعال كلّها ان تكون مبنيّة موقوفةَ الآخِر وانّما أُعْرِب الفعل المضارع منها بما فى اوّله من الزوائد الاربع وكينونته على صيغة ضارَعَ بها الاسماء فاذا امرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من اوّله فقلنا اِضْرِبْ اِذْهَبْ فتتغيّر الصورة والبنية التى ضارع بها الاسمَ فعاد الى اصله من البناء استصحابًا للحال الاولى وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهى لام الامر فاذا قلت اذهبْ فأصله لِتذهبْ وانما حذفت اللام تخفيفا وما حُذف للتخفيف فهو فى حكم الملفوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدّر ويؤيّد عندك انه مجزوم انّك اذا امرت من الافعال المعتلّة نحو يَرْمِى ويَغْزُو ويَخْشَى حذفت لاماتها كما تفعل فى المجزوم من نحو لِيَغْزُ ولِيَرْمِ ولِيَخْشَ والبناء لا يوجب حذفا والجواب عن كلام الكوفيين أمّا قولهم انه معرب فقد تقدّم القول ان اصل الافعال البناء وسببُ اعراب المضارع ما فى اوّله من الزوائد وقد فُقدت هنا وقولهم انه

لافادة المعانى كلّا فى النهى ولَمْ فى النفى الّا انهم فى امر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لِما ذكرناه من الغُنْيَة عنه بدلالة الحال وتخفيفًا لكثرة الاستعمال ولمّا حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل وما عدا المخاطب من الافعال المأمور بها تلزمها اللام لانه لم يجز حذف حرف المضارعة منه لئلّا يُلْبِس ولعدم الدليل عليه فمن ذلك ما ليس للفاعل وهو فعلُ ما لم يسمّ فاعلُه اذا امرت به لزمتْه اللام نحو لِتُعْنَ بحاجتى ولِتُوضَعْ فى تجارتك ولِتُزْهَ علينا يا رجلُ فهذا القبيل لا بدّ فيه من اللام وإن كان مخاطبا حاضرا لان هذا الفعل قد لحقه التغييرُ بحذف فاعله وتغييرِ بنيته فلم تحذف منه اللام ايضا وحروف المضارعة لئلّا يكون إجحافا به واذا لم يجز الحذف مع المخاطب فأن لا يجوز مع الغائب اولى فلذلك تقول لِتُضْرَبْ يا زيدُ ولِيُضْرَبْ هو وكذلك لو كان الامر لغائب او متكلّم لم يكن بدٌّ من اللام نحوَ لِيَقُمْ ولِيَخْرُجْ بكرٌ ولأَقُمْ ولأَخرجْ وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الإتيانُ بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحلّ قابلًا من حيث كان معربا لِما فيه من حروف المضارعة وربّما حذفوا هذه اللام فى الشعر وجزموا بها انشد ابو زيد

* فتُضْحِى صَرِيعًا لا تقومُ لحاجةٍ * ولا تَسْمَعِ الداعى ويُسْمِعْك مَن دَعَا *

وانشد سيبويه

* على مِثْلِ أصحاب البَعُوضَةِ فَاْخْمُشِى * لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ او يَبْكِ من بَكَا *

وانشد ايضا

* محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ * اذا ما خِفْتَ مِن شىءٍ تَبالا *

اى لِتَفْدِ وهو قليل فان قيل ولِمَ زعمتم انّ امر الحاضر اكثرُ من امر الغائب حتى دَعَتِ الحالُ الى تخفيفه قيل لان الغائب لبُعْده عنك اذا اردت ان تأمره امرتَ الحاضر ان يؤدّى اليه انك تأمره نحوَ قولك يا زيدُ قُلْ لعمرو قُمْ ولا تحتاج فى امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثرَ لانك تحتاج فى امر الغائب الى امر الحاضر ولا يلزم من امر الحاضر امرُ الغائب وممّا يؤكّد عندك قوّةَ الحاضر وغلبتَه الغائبَ انك لا تأمر الغائب بالاسماء المسمّى بها الفعلُ فى الامر نحو صَهْ ومَهْ وايهِ وايهًا ودونَك وعندَك لا تقول دونه زيدا ولا عليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضميرَ الغائب فتقول أنت وهو فعلتُما ولا تقول فَعَلا واذا صاغوا لهما اسما كالتثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك انتما

والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل فى الامر تابعةٌ لثالثِ المستقبل ان كان مضموما ضممتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك فى المفتوحة لئلّا يلتبس الامر بإخبار المتكلّم عن نفسه نحوَ أَعْلَمْ وأُعْلَمْ   فان قيل ولِمَ حذفت حرف المضارعة من امر الحاضر قيل لكثرته فى كلامهم فآثروا تخفيفه لانّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال يدلّان على ان المأمور هو المخاطب ولانّه ربّما التبس الامر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله   فان قيل ولِمَ كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لمّا كان زمنُ الامر المستقبلَ أُخذ من اللفظ الذى يدلّ عليه وهو المضارع   وقوله والاصل فى تُكْرِمَ تُؤَكْرِمُ كتُدَحْرِجُ كانّه جواب دَخْلٍ مقدَّرٍ كانّه قيل لِمَ قالوا فى الامر من تُكْرِمُ وتُخْرِجُ ونظائرهما أَكْرِمْ وأَخْرِجْ بهمزة مفتوحة مقطوعة وهلّا جاؤا فيه بهمزة الوصل لسكونِ ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا فى تَضْرِبُ وتَخْرُجُ حين سكن ما بعد حرف المضارعة فالجواب ان الاصل تُؤَكْرِمُ بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضى أكرم وأخرج بهمزة التَعْدِية على وزانِ دَحْرَجَ فالهمزة بإزاء الدال فاذا رددتَه الى المضارع زدتَ فى اوّله حرف المضارعة وكان القياس تُؤَكْرِمُ نحوَ تُدَحْرِجُ لان حرف المضارعة انّما تزاد على لفظ الماضى من غير حذف شىء منه الّا انهم حذفوا الهمزة من اوّله كراهيةَ اجتماع همزتين فى فعل المُخْبِر عن نفسه نحوِ أُأَكْرِمُ ثمّ حملوا عليه سائر المضارعة ليجرى البابُ على منهاجٍ واحد فى الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك فى يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ وإن لم يقع الواو بين ياء وكسرة واذا امرت منه حذفت حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهمزة فقلت أَكْرِمْ وأَخْرِجْ وذلك لامرَيْن احدهما ان الموجِب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة والاخر انه لمّا حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنا احتيج الى همزة الوصل وكان رَدُّ ما حذف منه اولى فاعرفه ،

فصل ٤٣٩

قال صاحب الكتاب وامّا ما ليس للفاعل فانّه يُؤْمَر بالحرف داخلًا على المضارع دخولَ لَا ولَمْ كقولك لِتُضْرَبْ أنت ولِيُضْرَبْ زيدٌ ولأُضْرَبْ أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك لِيَضْرِبْ زيدٌ ولأَضْرِبْ انا ،

قال الشارح الاصل فى الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذ الحروف هى الموضوعة

والجوابُ هنا للقسم فان تقدّم القسمَ شىء ثمّ أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشىء وأُلْغى القسم نحوُ قولك أنا والله ان تأتنى لا آتِك اعتمد الشرط والجزاء على أنا وصار القسم حشوا مُلْغًى كانه ليس فى اللفظ الا ترى انك تقول زيدٌ والله منطلقٌ ولو قدّمت القسمَ لزمك ان تأتى باللام فتقول والله لَزيدٌ منطلقٌ فبانَ الفرق أنّ القسم اذا وقع حشوا أُلْغى وكان من قبيل الجمل المعترضة فى الكلام فأَنَا مبتدأ والشرط وجوابه خبر المبتدإ والقسم اعترض بين المبتدإ وخبره لا حكمَ له فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل مثالُ الأمر

فصل ٤٢٨

قال صاحب الكتاب وهو الذى على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته الّا ان تنزع الزائدةَ فتقول فى تَضَعُ ضَعْ وفى تُضارِبُ ضارِبْ وفى تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ ونحوَها ممّا اوّله متحرّكٌ فإن سكن زِدتَ لئلّا تبتدئَ بالساكن همزةَ وَصْل فتقول فى تَضْرِبُ اِضْرِبْ وفى تَنْطَلِقُ اِنْطَلِقْ وتَسْتَخْرِجُ اِسْتَخْرِجْ والاصلُ فى تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ كتُدَحْرِجُ فعلى ذلك خرج أَكْرِمْ ،

قال الشارح اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة وله ولصيغته اسماء بحسب اضافاته فإن كان من الاعلى الى مَن دونه قيل له امرٌ وإن كان من النظير الى النظير قيل له طلبٌ وإن كان من الأدنى الى الاعلى قيل له دعاء واما قول عمرو بن العاص لمُعاوِيَةَ * أَمرتُك أَمْرًا جازمًا فعَصَيْتَنى * فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأى والاصابة فى المَشْوَرة مع ان الشعر موضعُ ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر فى موضع الطلب والدعاء وامّا صيغته فمن لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا بقّيتَه على حركته نحوَ قولك فى تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ وفى تُسَرْهِفُ سَرْهِفْ وفى تَرُدُّ رُدَّ وفى تَقُومُ قُمْ وإن كان ساكنا أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الّا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضمّ اتباعًا لضمّته وكراهيةَ الخروج من كسر الى ضمّ والحاجزُ بينهما ساكنٌ غير حصين فهو كلَا حاجزٍ

عطف على جواب الامر وٱعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لو لم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبّهه الخليل بقول الاخر * بدا لى انّى الخ * البيت لصِرْمَةَ الأنصارىّ وقيل لزُهَيْر والشاهد فيه انه خفض سابق بالعطف على خبرِ ليس على توهُّم الباء لان الباء تدخل فى خبر ليس كثيرا فلمّا كان خبرها مَظِنَّةَ الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابقٍ ومثله

* مَشائِيمُ ليسوا مُصْلِحين عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها *

بجرّ ناعب على توهُّم الباء فى الخبر الذى هو مصلحين وقريبٌ من ذلك قوله

* أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى من اللَحْم بعَظْمِ الرَقَبَهْ *

فانّه توهّم انَّ فادخل اللام فى الخبر حتى كانّه قال إنّ امّ الحليس اذ كان ذلك ممّا يستعمل كثيرا وعكسُ ذلك قوله تعالى انّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ قدّر حذفَ انْ عند سيبويه ثمّ ادخل الفاء فى خبرِ الذين وحاصلُه انه غلطٌ فاعرفه ،

فصل ٤٢٧

قال صاحب الكتاب وتقول واللّهِ إن أتيتَنى لا أَفعلُ بالرفع وأنا واللّهِ إن تأتِنى لا آتِك بالجزم لانّ الاوّل لليمين والثانى للشرط ،

قال الشارح اعلم ان اليمين لا بدّ لها من جواب لان القسم جملة تؤكّد بها جملة اخرى فاذا اقسمت على المجازاة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازاة خبرٌ يقع فيه التصديق والتكذيب والقسمُ انما يؤكّد الاخبارَ الا ترى انك لا تقول واللّه هل تقوم ولا واللّه قم لان ذلك ليس بخبر فلمّا كان القسم معتمَدًا به الجوابُ بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان فى غير مجازاة فتقول واللّهِ إن أتيتنى لا افعلُ بالرفع لانه جواب القسم والشرطُ مُلْغًى كانك قلت واللّه لا افعلُ ان اتيتنى وصار الشرط معلّقا على جواب اليمين كما كان معلّقا عليه الظرف من نحوِ اذا قلت واللّه لا افعل يومَ الجمعة وتقول واللّه إن اتيتنى آتيك والمراد لا آتيك فلَا تُحْذَف من القسم فى الجحد للعلم بموضعها اذ لو كان ايجابا لزمتْه اللامُ والنونُ نحوُ واللّه لَآتِيَنَّكَ ومنه قوله تعالى تَٱللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ اى لا تفتؤ ولو جزمت الشرط وقلت واللّه إن تأتِنى لا آتيك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجزم ما لا جوابَ له

الله فلا هادى له ويذرهم فقد قرئ ويذرهم جزمًا ورفعًا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو فلا هادى له لان موضعه جزمٌ والمراد بالموضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستئناف على معنى وهو يذرُهم فى طُغْيانهم فعُطف هنا بالواو كما عطف فى الآية قبلها بالفاء واما قوله تعالى وان تتولّوا يستبدل قوما غيركم ثمّ لا يكونوا امثالكم وقوله وان يقاتلوكم يولّوكم الادبار ثمّ لا ينصرون ففيهما شاهدٌ على العطف بثُمّ كما عطف بالفاء الّا انه جزم فى الاولى ورفع فى الثانية وكلٌّ جائز صحيح وحكمُ الجميع واحد الّا الفاء فانّه قد اجاز بعضهم فيه النصبَ وقرأ الزَعْفرانىّ يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذّبَ من يشاء وقد استضعفه سيبويه لانه موجب فصار من قبيلِ * وأَلْحَقُ بالحِجاز فأَسْترِيحَا * والذى حسّنه قليلا كونُه معطوفا على الجزاء والجزاء لا يجب الّا بوجوب الشرط وقد يتحقق وقد لا يتحقق فاعرفه ؞

فصل ٤٢٦

قال صاحب الكتاب وسأل سيبويه الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ فقال هذا كقول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ

* دَعْنِى فَأَذْهَبَ جانِبًا * يَوْمًا وأَكْفِكَ جانِبًا *

وكقوله

* بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * ولا سابِقٍ شَيْـًٔا اذا كان جائِيَا *

اى كما جرّوا الثانى لانّ الاوّل قد تدخله الباء فكانّها ثابتةٌ فيه فكذلك جزموا الثانى لانّ الاوّل يكون مجزوما ولا فاء فيه فكانّه مجزومٌ ؞

قال الشارح لَوْلَا معناه الطلب والتحضيض فاذا قلت لولا تُعطينى فمعناه أَعْطِنى فاذا أُتى لها بجواب كان حكمُه حكم جواب الامر اذ كان فى معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدّم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقديرِ أَنْ فاذا عطفت عليه فعلا اخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقديرِ سقوطها ونظيرُ ذلك فى الاسم إنّ زيدا قائمٌ وعمرٌو وعمرًا إن نصبت فبالعطف على ما بعد إنّ وإن رفعت فبالعطف على موضع إنّ قبل دخولها وهو الابتداء فامّا قول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ * دَعْنِى فَأَذْهَبَ الخ * فالشاهد فيه انه

لانّ تأتنى فى معنًى تمشى لان المَشْى ضرب من الاتيان والضحكُ والسؤال ليسا من جنس الاتيان فاما قوله * متى تأته تعشو الخ * الشاهد فيه رفعُ تعشو على انه حال والمراد متى تأته عاشيا اى قاصدا فى الظلام يقال عشوتُه اى قصدتُه ليلا ثمّ اتُّسع فقيل لكلّ قاصد عاشٍ وعَشَوْتُ النارَ أَعْشُو اليها اذا استدللت عليها ببَصَرٍ ضعيفٍ تجد خيرَ نار اى تجدها مُعَدَّةً للضَّيْف الطارق واما قول الاخر * متى تأتنا تلمم الخ * فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتنا لان الإلمام ضرب من الاتيان فهو على حدّ قولك فى الاسماء مررت برجلٍ عبدِ الله فسّر الاتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الاوّل بالاسم الثانى ولو رفع على الحال لجاز فى العربيّة لولا انكسارُ وزن البيت وقوله تأجّجا يجوز ان يكون تثنية على الصفة للحطب والنار وذكّر الراجعَ لان الحطب مذكّر فغلّب جانبَه ويجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أهمُّ اذ النار به تكون ويجوز ان يكون من صفة النار وذُكّر على معنى شِهابٍ او على ارادة النون الخفيفة وأبدل منها ألفا فى الوقف يمدح فى هذا البيت بَغيضاً وهو من بنى سعد ابن زيد مَناةَ وبعد هذا البيت

* اذا خرجوا من غَمْرَةٍ رَجَعوا لها * بأَسْيافهم والطَّعْنُ حِينَ تَعَرَّجا *

فصــل ٤٢٥

قال صاحب الكتاب وتقول إن تأتنى آتِك فأُحَدِّثْك بالجزم ويجوز الرفع على الابتداء وكذلك الواو وثمّ قال الله تعالى مَنْ يُضْلِلِ ٱللّٰهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ وقُرِئَ وَيَذَرْهُمْ وقال وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ وقال وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ؛

قال الشارح اعلم انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزمُ بالعطف على المجزوم على إشراك الثانى مع الاوّل فى الجواب والرفع على القطع والاستئناف وذلك قولك إن تأتنى آتك فأحدّثك كانّه وعده ان اتاه فانّه يأتيه فيحدّثه عقيبَه ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده كما قال * يُريد ان يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ * اى فهو يُعْجِمُهُ على كلّ حال ومثله قوله تعالى إِنْ تُبْدُوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ ٱللّٰهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ قُرِئَ فيغفر جزمًا ورفعًا على ما تقدّم ولا فرقَ فى ذلك بين الفاء والواو وثُمَّ من حروف العطف حكمُ الجميع واحد فى ذلك واَمّا قوله تعالى من يضلل

على الحال من الفاعل فى اضربْ لهم طريقا فى البحر غيرَ خائف دركا ولا خاشيًا ويُقوّى رفعَ لا تخاف إجماعُ القرّاء على رفعِ ولا تخشى وهو معطوف على الاوّل ويجوز ان يكون رفعه على القطع والاستئناف اى انت لا تخاف دركا ويجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركا ثمّ حذف حرف الجرّ فوصل الفعل فنصب الضمير الذى كان مجرورا ثمّ حذف المفعول اتّساعًا كقوله تعالى وَٱخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِى وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ والتقدير لا يجزى فيه ومن جزم لا تخاف جعله جوابا لقوله واضربْ لهم على تقديرِ إن تضرب لا تَخَفْ دركا ممّن خَلْفَك ويرفع تخشى على القطع اى وانت غير خاشٍ فاعرفه٬

فصـــل ٤٢٤

قال صاحب الكتاب وتقول إن تأتِنى تسألُنى أُعْطِك وإن تأتِنى تَمْشِى أَمْشِ معك ترفع المتوسّـطَ ومنه قول الحُطَيْئة

* مَتَى تأْتِه تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ *

وقال عُبَيْدُ الله بن الحُرّ

* متى تأتِنا تُلْمِمْ بِنا فى دِيارِنا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا *

فجَزَمَه على البدل٬

قال الشارح اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربَيْن احدهما مرفوع لا غير والاخر يدخل بين المجزومَيْن وتكون انت مخيَّرا بين الجزم على البدل من الاوّل وبين الرفع على الحال فامّا ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس فى معنى الفعل فلا يكون بدلا منه وذلك إن تأتِنا تسألُنا نُعْطِك وإن يأتِنى زيدٌ يضحكُ أُكْرِمْه لا يحسن فى ذلك غير الرفع لانّ يضحك وتسأل ليس من الاتيان فى شىء فهو فى موضع الحال كانه قال إن يأتنى زيد ضاحكا وان تأتنى سائلا فإن أبدلته منه على انه بدلُ غَلَط لم يمتنع كانك اردت الثانى فسبق لسانك الى الاوّل فأبدلته منه وجعلت الاوّل كاللغو على حدّ مررت برجلٍ حمارٍ ولا يكون فى الفعل من البدل الّا بدلُ الكلّ وبدل الغلط ولا يكون فيه بدلُ بعض ولا اشتمالٍ ولو قلت إن تأتنى تمشى أَمْشِ معك جاز ان ترفع تمشى فيكون معناه إن تأتنى ماشيًا أمشِ معك وجاز ان تجزم على البدل من الاوّل

ولا يكون حالا من المضمر فى خوضهم لانه مضاف والحال لا يكون من المضاف اليه والثالث ان يكون مقطوعا عمّا قبله مستأنفا كقولك لا تذهب به تُغْلَبُ عليه وذلك ان الجزم ههنا على الجواب لا يصحّ لفساد المعنى اذ يصير التقدير إن لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه فيصير عدمُ الذهاب به سببَ الغَلَب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفا كانك أخبرت انه ممّن يُغْلَب عليه على كلّ حال وكذلك قُمْ يَدْعُوكَ اى إنّه يدعوك فأمرتَه بالقيام وأخبرته انه يدعوه البتّة ولم ترد الجواب على انه إن قام دعاه واما بيت الكتاب وهو

* وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها * فكُلُّ حَتْفِ ٱمْرِئٍ يُقْضَى بِمِقْدارِ *

البيت للاخطل والشاهد فيه رفعُ نزاولُها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزمُ على الجواب لجاز يصف شَرْبا ذهب رائدُهم فى طلب الخمر فظفر بها فقال لهم أرسوا اى انزلوا نشربها نُزاوِلها اى نُخاتِل صاحبَها عنها فكلُّ حتف امرئ يقضى بمقدار اى الموت لا بدّ منه فلْنَحْصُلْ على لَذّة النفس قبل الموت قال وممّا يحتمل الامرَيْن الحال والقطع ذَرْهُ يقول ذاك يجوز الرفع فى يقول على الحال اى ذره قائلا ويجوز ان يكون مستأنفا كانه قال ذَرْهُ فإنّه ممّن يقول ذاك واما قولهم مُرْهُ يَحْفِرُها فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كانه قال إن امرتَه يحفرْها واما الرفع فعلى ثلثة اوجه احدها ان يكون يحفرها على معنى فانّه ممّن يحفرها كما كان فى لا تدنُ من الاسد يأكلُك والثانى ان يكون على الحال كانه قال مُرْه فى حال حَفْرِها ولو كان اسما لَظهر النصب فيه فكنتَ تقول مُرْه حافرًا لها والثالث أقلّها وذلك ان تريد مُرْه أن يحفرَها فتحذف أَنْ وترفع الفعل لان عامله لا يضمر وقد اجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أَنْ وعليه قوله

* ألا أَيُّهذا الزاجرى أَحْضُرَ الوَغَى * وأن أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل انت مُخْلِدِى *

والجزم أظهر ومنه قول الأخطل

* كُرّوا الى حَرَّتَيْكم تَعْمُرونَهما * كما تَكُرُّ الى أَوْطانها البَقَرُ *

الشاهد فيه رفع تعمرونهما إمّا على الاستئناف وقَطْعه عمّا قبله وإمّا على الحال كانه قال عامرين اى مقدّرين ذلك وصائرين اليه ولو أمكنه الجزمُ على الجواب لجاز الحَرّة ارضٌ ذاتُ حجارة سود وكانه يعيّرهم بنزولهم فى الحرّة لحصانتها وهى حرّة بنى سُلَيْم وثَنّاها لحرّة اخرى تُجاوِرها واما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فيجوز ان يكون رفعُ لا تخاف ولا تخشى

العلّة المانعة فى طرف النفى غير العلّة المانعة فى طرف النهى وانما لم يجز الجواب مع النفى بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفى فيه يقع على القطع نحوَ قولك ما يقوم زيد فقد قطع بانّه ليس يقوم فالامرُ والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض فليس فيه قطعٌ بوقوع الفعل فمِن هنا تضمّن معنى الشرط   قال ولكنّك ترفع على القطع يريد اذا رفعت الفعل فى جواب النهى جاز على الاستئناف لا على انه جواب كانك قلت لا تدنُ من الاسد انّه ممّا يأكلك فآحذَرْه ومثله لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه الجزمُ فاسدٌ والرفع جيّد فان جئت بالفاء ونصبت كان حسنا لان الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف فكانه قال لا يكن منك دنوٌّ فأكْلٌ وكذلك الرفع فاعرفه ٭

فصل ٤٢٣

قال صاحب الكتاب وإن لم تقصد الجزاء فرفعتَ كان المرفوع على احدِ ثلثة اوجه امّا صفةً كقوله عزّ وجلّ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي او حالا كقوله فذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ او قَطْعا واستئنافا كقولك لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه وقُمْ يدعوك ومنه بيتُ الكتاب * وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها * وممّا يحتمل الامرين الحالَ والقطعَ قولُهم ذَرْهُ يقولُ ذاك ومُرْهُ يَحْفِرُها وقولُ الأَخْطَل * كُرُّوا الى حَرَّتَيْكم تَعْمُرونَهما * وقوله عزّ وجلّ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ٭

قال الشارح يريد ان هذه الاشياء التى تجزم على الجواب فى الامرِ والنهى واخواتهما اذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على احد ثلثة اشياء امّا الصفة ان كان قبله ما يصحّ وصفه به وامّا حالا ان كان قبله معرفةٌ وامّا على القطع والاستئناف مثالُ الاوّل قولك أَعْطِنى درهما أُنْفِقُه اذا لم تقصد الجزاء رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليّا يَرِثُنى فقُرِئَ بالجزم والرفع فالجزمُ على الجواب والرفعُ على الصفة اى هب لى من لدنك وليّا وارثًا والرفعُ هنا احسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أمّا المعنى فلانّه اذا رفع فقد سأل وليّا وارثا لانّ من الأَولياء من لا يرث واذا جزم كان المعنى إن وهبتَه لى ورثنى فكيف يُخْبِر اللهَ سبحانه بما هو اعلمُ به منه ومثله قوله تعالى رِدْءًا يُصَدِّقُنى بالرفع والجزم   ومثال الثانى خَلِّ زيدا يَمْزَحُ اى مازحا لانه لا يصلح ان يكون وصفا لما قبله لكونه معرفةً والفعلُ نكرة ومثله قوله تعالى ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ فهو حالٌ من المفعول فى ذرهم

او حسبُك ما قد علمتَه ونحوُ ذلك فاعرفه ٭

فصـــل ٤٢٣

قال صاحب الكتاب وحقُّ المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الاسد يأكُلْك بالجزم لانّ النفى لا يدلّ على الإثبات ولذلك امتنع الاضمار فى النفى فلم يُقَلْ ما تأتينا تحدّثْنا ولكنّك ترفع على القطع كانّك قلت لا تَدْنُ منه فانّه يأكُلُك وإن ادخلتَ الـفـاء ونصبتَ فحَسَنٌ ٭

قال الشارح اعلم ان المعنى اذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدالّ عليه لانه يكون إخلالا بالمقصود اللّهُمَّ الّا أن يكون ثَمَّ ما يدلّ على المعنى او على اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى فيحصُل العلم بالمعنى ضرورةَ العلمِ بلفظه وههنا انما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدُّمِ ما يدلّ عليه من الامر والـنـهـى والاستفهام والتمنّى والعرض فيلزم ان يكون المضمر من جنس الظاهر اذ لو خالَفَه لَمَا دلّ عليه فاذا كان الظاهر موجَبا كان المضمر موجبا واذا كان نفيا كان المضمر مثله والامرُ كالموجب من حيث كان طَلَبَ إيجاب والنهىُ كالنفى من حيث كان طلب نفى فلذلك كان حكم الامر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير اداة نحوَ إنّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كذلك يكون الامر باداة وبغير اداة نحوَ لِيَقُمْ زيدٌ وقُمْ يا زيدُ وكما لا يكون النفى الّا باداة كان النهى كذلك نحوَ لا تَقُمْ فاذا كان الظاهر امرا كان المضمر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أَكْرِمْنى أُكْرِمْك كان التقدير إن تكرِمْنى اكرمْك واذا قلت لا تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْك الجنّة كان المعنى إن لا تَعْصِه يدخلْك الجنّة قال النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الاسد يَأْكُلْك بالجزم لان التقدير عندهم ان يُعاد لفظ الامر والنهى فيُجْعَل شرطا جوابُه ما ذُكر بعد الامر والنهى فيصير التقدير إن لا تدن من الاسد يأكلك وهذا محال قال ولذلك امتنع ما تأتينا تحدّثْنا بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفى من حيث امتنع مع النهى لانه يصير التقدير ما تأتينا إن لا تأتنا تحدّثْنا وذلك محال وليس الامر على ما ظنّ لان النهى يجوز فى موضع ويمتنع فى اخر الا ترى انك اذا قلت لا تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْك الجـنّـةَ كان صحيحا لان التقدير إن لا تعصه وهذا كلام سديد ولو قلت لا تعصِ الله يدخلْك النارَ كان محالا لان عدم المَعْصية لا يوجب النارَ وأنت فى طرف النفى لا تُجوِّز الجواب بالجزم بحالٍ فعُلم ان

الرجل للاخر ألا تفعل كذا وكذا يَعرِضه عليه وتصب خيرا جوابه وهو داخل فى جواب الاستفهام الّا انه لمّا كان القصد فيه الى العرض وإن كان لفظه استفهاما سمّاه عرضا وتقديره إن تنزل عندنا تصب خيرا وهذه الاشياء انما اضمر حرف الشرط بعدها لانها تُغْنِى عن ذكره وتكتفى بذكرها عن ذكره اذ كانت غير واجبة وصار الثانى مضمونَ الوجود اذا وُجد الاوّل فلذلك قال الخليل هذه الاوائل كلّها فيها معنى إنْ ولذلك انجزم الجواب ؞

فصل ٤٢١

قال صاحب الكتاب وما فيه معنى الامر والنهى بمنزلتهما فى ذلك تقول اتّقى اللهَ آمْرُؤٌ وفَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه معناه لِيَتّقِ اللهَ وليفعلْ خيرا وحَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ ؞

قال الشارح قد تقدّم من كلامنا ان الامر والنهى قد يُجابان بالجزم على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة فكذلك ما كان فى معنى الامر والنهى اذا أُجيب يكون مجزوما لان العلّة فى جزم جواب الامر انما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ واذا كان من جهة المعنى لزم فى كلّ ما كان معناه معنى الامر فمن ذلك قولهم اتّقى الله امرؤٌ وفعل خيرا يُثَبْ عليه لان المعنى لِيَتّقِ الله ولْيَفْعَلْ خيرا وليس المراد الإخبار بأنّ إنسانا قد اتّقى الله وانما يقوله مَثَلًا الواعظُ حاثّا على التُقى والعملِ الصالحِ ويُقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدّر بعد الامرِ الصريحِ والخبرُ قد يستعمل بمعنى الامر نحوَ قوله تعالى وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ اى لِيرضعن ومن ذلك قولهم فى الدعاء رَحِمَهُ اللّهُ لفظُه لفظ الخبر ومعناه الامر ومن ذلك قولهم حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ معنى حسبك هنا الامرُ اى اِكْتَفِ وٱقْطَعْ ومثله كَفْيُكَ وشَرْعُكَ كلّها بمعنى واحد وكذلك قَدْكَ وقَطْكَ كلّه بمعنَى حسبُ وقولهم حسبُك ينمِ الناس كانّ إنسانا قد كان يُكْثِر الكلام ليلًا ويَصيح بحيث يُقْلِق من يسمعه فقيل له ذلك اى اكتفِ واقطعْ من هذا الحديث فإن تفعلْ ينمِ الناس ولا يَسْهَروا وحسبُك هنا مرفوع بالابتداء والخبرُ محذوف لعلم المخاطب به وذلك انه لا يقال شىء من ذلك الّا لمن كان فى امرٍ قد بلغ منه مَبْلَغًا فيه كفايةٌ فيقال له هذا ليَكُفّ ويكتفى بما قد علمه المخاطبُ وتقديرُ الخبر حسبُك هذا

ويُجْعَل شرط وجوابه ما ذكر بعد الامر والنهى واذا قلنا اكرمْ زيدا يكرمْكَ فالذى تضمره من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت لا تدن من الاسد يأكُلك بالرفع جاز لان معناه يأكُلك إن دنوت منه وكذلك لو قلت لا تدن من الاسد فيأكلَك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لا يكن دُنُوٌّ فأكْلٌ والاستفهام اين بيتُك أَزُرْكَ كانه قال اين بيتك إن أَعْلَمْ مكانَ بيتك ازرْك وتقول أَأَتَيْتَنا امس نُعْطِك اليومَ معناه أأتيتنا امس إن كنت أتيتنا امس اعطيناك اليوم وإن كان قولك اتيتنا امس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الاتيان وانما الجزاء فى غير الواجب قال الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ولمّا انقضى ذكرها قال يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ جزم لانه جوابُ هَلْ وقال الزجّاج يغفر لكم جواب قوله تؤمنون بالله ورسوله الآيةَ فهو امرٌ بلفظ الخبر وليس جوابَ هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة على الايمان انما تحصل بنفس الايمان والجِهاد ويؤيّد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمِنوا بالله مكانَ تؤمنون والاظهرُ الوجه الاوّل وهو ان يكون جوابَ هل لان تؤمنون انما هــو تفسيرٌ للتجارة على معناها لا على لفظه ولو فسّرها على لفظها لقال أن تؤمنوا لانّ أن تؤمنوا اسمٌ وتجارة اسمٌ والاسم يُبْدَل من الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تامّ قائم بنفسه وفيه دلالةٌ على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيرا للتجارة فهو من جملةِ ما وقع عليه الاستفهامُ بهل والاعتمادُ فى الجواب على هل وهل فى معنى الامر لانه لم يقصد الى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنْجية هل يدلّون او لا يدلّون عليها وانما المراد الامر والدعاء والحثّ على ما يُنْجيهم ومثله قوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ فانّ المراد انتهوا لا نفس الاستفهام وامّا التمنّى فقولك ليت زيدا عندنا يُحَدِّثْنا فيحدّثنا جزمٌ لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه قولهم ألا ماءَ أَشْرَبْه فهذا ايضا معناه التمنّى وهى لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت فى النكرة فأحدث دخولُها معنى التمنّى فلا مــع ما بعدها فى موضع نصب بما دلّ عليه أَلَا من معنى التمنّى وقال ابو العبّاس المبرّد هو على مـــا كان ويُحْكَم على موضعه بالرفع على الابتداء وثمرةُ الخلاف تظهر فى الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماءَ باردًا بنصب الصفة لان موضعها نصبٌ وابو العباس يرفع النعت ويقول الا ماء باردٌ واذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمنّى جاز ان يجاب بالجزم فيقال أَشْرَبْه كما لو صرّحت بالتمنّى وقلت ليت لى ماءً أشربْه وامّا العرض فقولك ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرا فقولك الا تنزل هو العرض يقول

وجهين احدهما انّ اذ هذه التى تستعمل فى الجزاء مع مَا ليست الظرفيّة وانّما هى حرف غيرها ضُمّت اليها مَا فرُكّبا للدلالة على هذا المعنى كأَنّمَا والثانى انها الظرف الّا انها بالعقد والتركيب غُيّرت ونُقلت عن معناها بلزومِ مَا ايّاها الى المستقبل وخرجت بذلك الى حيّز الحروف ولذلك قال سيبويه ولا يكون الجزاء فى حيث ولا فى اذ حتى يضمّ الى كل واحد منهما مَا فتصيرِ اذ مع ما بمنزلة انّما وكأنّما وليست مَا فيهما بلَغْو ولكنّ كلّ واحد منهما مع مَا بمنزلة حرف واحد فأمّا اذا ما فانّ سيبويــه لم يذكرها فى الحروف والقياسُ ان تكون حرفا كإِذ ما ولذلك لا يعود اليها ضميرٌ ممّا بعدها كما يعود الى غيرها ممّا يجازى به من نحو مَنْ ومَا ومَهْمَا فاعرفْ ذلك ان شاء الله تعالى ٭

فصــل ٤٣٠

قال صاحب الكتاب ويُجْزَم بانْ مضمرةً اذا وقع جوابا لأمر او نهى او استفهام او تَمَنٍّ او عرض نحوَ قولك أَكْرِمْنى أُكْرِمْك ولا تفعلْ يكنْ خيرا لك وألا تأتينى أُحدّثْك وأَيْنَ بيتُك أَزُرْك وألا ماء أَشْرَبْه ولَيْتَه عندنا يحدّثْنا وألا تنزل تُصبْ خيرا وجوازُ اضمارها لدلالةِ هذه الاشياء عليها قال الخليل انّ هذه الاوائلَ كلّها فيها معنَى إِنْ فلذلك انجزم الجوابُ ٭

قال الشارح اعلم ان الامر والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أَنّ جزمه بتقديرِ المجازاة وأَنّ جواب الامر والاشياء التى ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف فى الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفتقرة الى الجواب والكلامُ بها تامّ الا ترى انك اذا امرت فانّما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لا يقتضى جوابا لانك لا تريد وقوفَ وجود غيره على وجوده ولكن متى اتيتَ بجواب كان على هذا الطريق فاذا قلت فى الامر ايتنى اكرمْك وأَحْسِنْ الىّ اشكرْك فتقديره بعد قولك ايتنى إِن تأتنى اكرمك كانك ضَمِنْت الاكرامَ عند وجود الاتيان ووعدت بإيجاد الاكرام عند وجود الاتيان وليس ذلك ضَمانا مطلقا ولا وَعْدا واجبا انما معناه إِن لم يُوجَد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء والنهى قولك لا تَزُرْ زيدا يُهِنْك على تقديرِ إِن لا تزره يهنك ولذلك قال النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك لان التقدير لا تدن من الاسد إِن لا تدن من الاسد يأكلك وهذا محال لان تباعُده لا يكون سببا لأَكْلِه لانه يعاد لفظُ الامر والنهى

وقال طرفة

* متى تَأْتِنَا أُصْبِحْكَ كاسًا رَوِيَّةً * وإن كنتَ عنها غانيًا فَٱغْنَ وَٱزْدَدِ *

ولكنّ استعمالُها فى الجزاء مضموما اليها مَا وغيرَ مضموم اليها ان شئت قلت متى تذهبْ اذهبْ ومتى ما تذهبْ اذهبْ ، وامّا حَيْثُ واذْ واذَا فظروفٌ ايضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الستّ واذ واذا ظرفا زمان فاذ لِما مضى واذا لِما يُستقبل وكلّ الظروف التى يجازى بها يجوز ان يجازى بها من غير ان يضمّ اليها مَا ما خلا حَيْثُمَا واختيها وذلك لانها مبهمة تفتقر الى جملة بعدها تُوضحها وتُبيّنها فتَنَزّلت الجلة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت فى موضع جرّ باضافتها اليها متنزّلةً منها منزلةَ الجزء من الكلمة فلمّا ارادوا المجازاة بها لزمهم إبهامُها وإسقاطُ ما يوضحها فألزموها مَا كما الزموا انّمَا وكَأَنَّمَا ورُبَّمَا وجعلوا لزومَ مَا دلالةً على إبطال مذهبها الاوّلِ فجعلوا حيثما بمنزلة أَيْنَ فى الجزاء ولم تزل عن معناها الاوّل فتقول حيثما تكن اكن كما تقول اين تكن اكن وحيثما تقم يُحْبِبْك اهلُها قال الله تعالى وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ فكنتم فى موضعِ مجزوم ولذلك أجابه بالفاء وجعلوا اذ ما واذا ما بمنزلةِ متى فقالوا اذ ما تأتِنى آتِك واذا ما تُحْسِنْ الىّ أشكرْك قال العبّاس بن مِرْداس

* اذ ما أَتَيْتَ على الرَّسُول فَقُلْ له * حَقًا عليك اذا ٱطْمَأَنَّ المَجْلِسُ *

وقال عبد الله السَلُولىّ

* اذ ما تَرَيْنى اليومَ أُزْجِى مَطِيَّتِى * أُصعِّدُ سَيْرًا فى البلاد فأُفْرِعُ *

فأَتَيْتَ فى موضع جزم باذ ما الّا انه مبنىّ اذ كان ماضيا فلا يظهر فيه الاعراب وتقول فى اذَا مَا اذا ما تأتِنى أُحْسِنْ اليك قال ذو الرُمّة

* تُصْغِى اذا شَدَّها للرَحْل جانِحَةً * حتّى اذا ما ٱسْتَوَى فى غَرْزِها تَثِبُ *

وربّما جُوزى بإذا من غير مَا وهو قليل لا يكون الّا فى الشعر قال قَيْس بن الخَطِيم

* اذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها * خُطانا الى أَعْدائنا فنُضارِبُ *

وقال الفرزدق

* يَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ واللّهُ يرفعُ لى * نارًا اذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ *

فان قيل اذْ ظرف زمان ماضٍ والشرطُ لا يكون الّا بالمستقبل فكيف تصحّ المجازاة بها فالجواب من

يريد ما لى   وامّا أَىٌّ فانها اسم مبهم منكور وهى بعض ما تضاف اليه إن أضفتها الى الزمان فهى زمان وان اضفتها الى المكان فهى مكان الى أيّ شىء اضفتَها كانت منه ويُجازَى بها كأخواتها مضافةً ومفردةً تقول أيُّهم يأتنى آته وأيّهم يُحْسِنْ اتِّ احسنْ اليه ترفع أيًّا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبرُ لانّ أيًّا هنا الفاعل فى المعنى لان المبتدأ اذا تقدّم امتنع ان يكون فاعلا صناعيًا وارتفع بالابتداء وأُسْنِد فعل الشرط الى ضميره وتقول أيَّهم تضربْ أضربْ تنصب أيًّا بتضرب لانه واقع عليه فى المعنى والمفعولُ يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعلُ فى باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كما انّ ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز ان يتقدّم معموله والفعل اذا كان مجزوما يعمل عَمَلَه غيرَ مجزوم قال الله تعالى قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ فأيًّا منصوب بتدعوا وكذلك حكمُ مَنْ ومَا فى العمل   واما الظروف فمنها أَنَّى واصلها الاستفهام تأتى تارة بمعنَى من أَيْنَ وتارة بمعنَى كيف قال الله تعالى أَنَّى لَكِ هَٰذَا اى من اين لك هذا وقال تعالى أَنَّى يَكُونُ لِى غُلَامٌ وقال أَنَّى يَكُونُ لِى وَلَدٌ وقال أَنَّى يُؤْفَكُونَ ويجازى بها فيقال انّى تكن اكن قال الشاعر

* فأَصْبَحْتَ أَنَّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها * كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلَيْكَ شاجِرُ *

جزمت تأتى بأنَّى وهو شرط وتلتبسْ لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلا قد وقع فى مُعْضِلة وقضيّة صَعْبة فقال كيف اتيتَ هذه المعضلةَ من قدّام او من خلف   وشاجرٌ داخلٌ تحت الرِجْل ويروى رَحْلك بالحاء ورِجْلك بالجيم وكلُّ شىء دخل بين شيئين ففرجهما فقد شجرهما   ومركَبَيْها يعنى المعضلة   وامّا أَيْنَ فاسم من اسماء الامكنة مبهمٌ يقع على الجهات الستّ وكلّ مكان يُستفهم بها عنه فيقال اين بيتُك اين زيدٌ وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن اكن والمراد إن تكن فى مكانٍ كذا اكن فيه والاكثرُ فى استعمالها ان تكون مضمومة اليها مَا نحوَ قوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ وليس ذلك فيها بلازم بل انت مخيّر فيها قال الشاعر

* أَيْنَ تَصْرِفْ بها العَداةَ تَجِدْنا * نَصْرِفُ العِيسَ نحوَها للتَلاقِ *

وامّا مَتَى فاسم من اسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحوَ قولك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى وَيَقُولُونَ مَتَى هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فهى فى الزمان بمنزلةِ أَيْنَ فى المكان وتنقل الى الجزاء كأَيْنَ قال الشاعر

* متى تأتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

قال الله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا واذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلّة والفاء ربطتْها بالاوّل وامّا مَهْمَا فمن ادوات الشرط تُستعمل فيه استعمالَ مَا تقول مَهْمَا تفعلْ أفعلْ مثلَه قال الله تعالى وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ وقد اختلفوا فيها فذهب قوم الى انها اسم بكمالها يُجازَى به قالوا لان التركيب على خلاف الاصل فلا يُقْدَم عليه الّا بدليل فلو وُزنت لكانت فَعْلَى وقد افادت معنى الشرط فيما بعدها والغالبُ فى افادة المعانى انما هى الحروف فكانت متضمّنة لمعنى الحرف وعَوْدُ الضمير اليها يدلّ على اسميّتها وقال الخليل هى مركّبة كانّ الاصل مَا الشرطيّة التى فى قوله تعالى وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ زيدت عليها مَا اخرى توكيدا ومَا تزاد كثيرا مع ادوات الشرط الا ترى انها قد زيدت مع انْ وادُّغمت النون فى الميم لسكونها لان النون الساكنة تُدّغم فى الميم فقالوا امّا تأتنى آتِك قال الله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وزادوها ايضا مع مَتَى وأَيْنَ فقالوا متى ما تأتنى آتِك وأَيْنَمَا تكنْ اكن فصار اللفظ بها مَامَا وكرهوا توالى لفظَيْن حروفُهما واحدة فأبدلوا من الف مَا الاولى هاء لقرب الهاء من الالف فى المَخْرج وكانت الفُ مَا الاولى اجدر بالتغيير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبلُ للتغيير والتصرّف من الحروف لقُرْبها من الافعال وقال قوم هى مركّبة من مَهْ بمعنى اُكْفُفْ ومَا فاللفظ على هذا لم يدخله تغييرٌ لكنّه مركّب من كلمتَيْن بقيتا على لفظهما وحكى الكوفيون فى ادوات الشرط مَهْمَنْ وهذا يقوّى القول الثالث لان هذه مَهْ ضُمّت الى مَنْ كما انّ تلك مَهْ ضُمّت الى مَا فاعرفه والوجه قول الخليل لانه به يلزم ان يكون كلّ موضع جاء فيه مهما اريد فيه معنى الكَفّ وما أظنُّ القائل * وانّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى القَلْبَ يَفْعَلِ * اراد وانّك اكففى ما تأمرى القلب يفعل ولذلك تُكْتَب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكُتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعةً كُتبت ياء والدليل على انّ مهما فيها معنَى مَا انّه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لا يعود الّا الى الاسم كقولك مهما تعملْ من مَصالِحَ تُجازَ عليه فالهاء فى عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

* اذا سُدْتَه سُدْتَ مِطْواعَةً * ومَهْمَا وَكَلْتَ اليه كَفاهُ *

فالهاء فى كفاه تعود الى مَهْمَا كما تعود الى مَا وممّا يؤيّد قول الخليل انه قد استُفهم بمَهْمَا كما يُستفهم بمَا نحوَ قول الشاعر انشده ابو زيد فى نوادره

* مَهْمَا لِىَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ * أَوْدَى بنَعْلَىَّ وسِرْبالِيَهْ *

الجزاء فيُختلف فيه فذهب ابو العبّاس المبرّد الى ان الجازم للشرط انْ وانْ وفعلُ الشرط جميعا عملا فى الجزاء فهو عنده كالمبتدإ والخبر فالعامل فى المبتدإ الرافع له الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا فى الخبر وكذلك انْ هى العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعلُ الشرط وحرف الشرط جميعا عملا فى الجزاء لان الجزاء يفتقر الى تقدّمهما افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبةُ العمل الى احدهما بأولى من نسبته الى الاخر وهذا القول وإن كان عليه جماعةٌ من حُذّاق اصحابنا فانّه لا ينفكّ من ضُعْف وذلك لانّ انْ عاملة فى الشرط لا محالة وقد ظهر اثرُ عملها فيه وامّا الشرط فليس بعامل هنا لانه فعلٌ والجزاء فعلٌ وليس عملُ احدهما فى الاخر بأولى من العكس واذا ثبت انه لا اثر له فى العمل فاضافةُ ما لا اثر له الى ما له اثرٌ لا اثر له ويمكن ان يقال ان الشىء قد يؤثّر بانفراده اثرًا فاذا انضاف الى غيره ورُكّب معه حصل له بالتركيب حكمٌ لم يكن له قبلُ والذى عليه الاكثرُ انّ انْ هى العاملة فى الشرط وجوابه لانه قد ثبت عملها فى الشرط فكانت هى العاملة فى الجزاء الّا ان عملها فى الشرط بلا واسطة وفى الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطا فى العمل لا جُزْءًا من العامل وكذلك تقول فى المبتدإ والخبر ان الابتداء عامل فى المبتدإ بلا واسطة وفى الخبر بواسطة المبتدإ وقد شبّه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال اذا وضعت الماء فى قِدْر وسخّنتَه بالنار فالنار هى المؤثّرة فى القدر والماء الإسخانَ الّا انّ تأثيرها فى القدر بلا واسطة وفى الماء بواسطة القدر ويحكى عن ابى عثمان انه كان يقول انّ فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومَيْن معربَيْن وانّما هما مبنيّان لانهما لمّا وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الاسماء فبعُدا من شَبَهها فعادا الى البناء الذى كان يجب للافعال وهذا القول ظاهرُ الفَساد وبِأَدْنَى تأمّل يَصح وذلك لانه لو وجب له البناء بدخول انْ عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقيّةِ الجوازم لان الاسماء لا تقع فيها فاعرفه

وامّا الاسماء فأحد عشر اسما فيها معنَى انْ ولذلك بُنيت وقد تقدّم الكلام على بنائها فى المبنيّات من فصل الاسم وهى على ضربين اسماء وظروف فالاسماء مَنْ ومَا ومَهْمَا وأَىٌّ والظروف أَنَّى وأَيْنَ ومَتَى وحَيْثُمَا واذْمَا واذَامَا فجميعُها تجزم ما بعدها من الافعال المستقبلة كما تجزم انْ وانّما عملت من اجل تضمّنها معنَى انْ الا ترى انها اذا خرجت عن معنى انْ الى الاستفهام او معنَى الذى لم تجزم نحوَ قولِك فى الاستفهام مَن يقومُ وأعجبنى من تكرمُه اذا اردتَ معنَى الذى تكرمه فامّا مَنْ فهو لمن يعقل من الثقلَيْن والملائكة نحوِ قوله تعالى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا وامّا مَا فلما لا يعقل

فيه اعرابا لا يكون فى الاسم ولمّا كان الشرط والامر والنهى لا يكون الّا فى الافعال عملت ادواتُه فيها الجزمَ الذى لا يكون الّا فى الافعال وامّا لَمْ ولَمَّا فانّهما ينقلان الفعل الحاضر الى الماضى على حدٍّ لا يكون فى الاسم لانّ الحدّ الذى يكون فى الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيدٌ ضاربٌ امسِ ولا يجوز زيدٌ يضرب امس فتنقل الفعل المضارع الى المُضىّ بقرينة كما فعلتَ فى الاسم ويجوز لم يضرب امس فلمّا نقلتْه على حدّ لا يجوز فى الاسم عملتْ فيه اعرابا لا يكون فى الاسم فلذلك كانت جازمة فان قيل فالحروف الناصبة نحو أَنْ ولَنْ واِذَنْ وكَىْ قد أحدثت فى الفعل ما لا يكون فى الاسماء فهلّا كانت جازمة قيل لَعَمْرى لقد كان القياس فيها ما ذكرتَ غيرَ انه عرض فيها. شَبَهٌ من أَنَّ الثقيلة فعملت عملها على ما سبق فلذلك تقول لم يخرجْ زيد فتُدْخِلها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضى الا ترى انك تقول لم يقم زيد امس ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لم يجز يقوم زيد امس وكذلك لَمَّا بمنزلة لَمْ فى الجزم قال الله تعالى وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ فجزمتْ كما تجزم لَمْ الّا ان الفرق بينهما انّ لَمْ لا تكتفى بها فى الجواب لو قال قائل قام زيد لم يجز ان تقول فى جوابه لَمْ حتى تقول لم يقم واذا قال قد قام جاز ان تقول لَمَّا لانها بزيادةِ ما عليها والتركيبِ قد خرجت الى شَبَه الاسماء فجاز ان تكتفى بها فى الجواب كما تكتفى بالاسماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضى فى قولك لمّا جئتَ جئتُ وامّا لام الامر فنحو قولك ليضربْ زيدٌ عمرا اذا كان للغائب قال الله تعالى ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وامّا اذا كان المأمور حاضرا لم يُحْتَجْ الى اللام من قبل ان المواجهة تُغْنِى عنها وربّما جاءت اللام مع فعل المخاطب نحوَ قوله تعالى فى قراءة أُبَيٍّ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا وقد جاء فى بعض كلام النبىّ صلعم فى غَزاةٍ لِتَأْخُذُوا مَصافَّكم ونقول فى النهى لا تضربْ فهذه الحروف هى الجازمة لما بعدها بلا خلاف وامّا اِنِ الشرطيّة فتجزم ما بعدها وهى أُمّ حروف الشرط ولها من التصرّف ما ليس لغيرها الا تراها تُستعمل ظاهرةً ومضمرةً مقدّرةً ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الاسماء على الاضمار فامّا عملها ظاهرةً فنحو قولك إِن تكرمْنى أكرمْك قال الله تعالى اِنْ تَنْصُرُوا ٱللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وامّا عملها مقدّرةً فبعد خمسة اشياء الامر والنهى والاستفهام والعَرْض والتمنّى وهو كالجواب بالفاء الّا الجَحْدَ فانّه لا يجاب بالجزم وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى واعلم انك اذا قلت فى الشرط اِن تكرمْنى اكرمْك مَثَلًا فالفعل الاوّل مجزوم بانْ بلا خلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط العَلامة والأَمارة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أَشْراطُ الساعة اى علاماتها قال الله تعالى فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا وامّا

* فَأَضْحَتْ أُمُورُ النّاس يَغْشَيْنَ عالِمًا * بما يُتّقى منها وما يُتعمّـد *

* جَدِيرٌ بأنْ لا أَسْتَكِينَ ولا أُرَى * اذا حَلَّ امرٌ ساحَتى أتَبَلَّدُ *

والشاهد فيه رفعُ يقصد وقطعه عمّا قبله فههنا لا يصحّ النصب بالعطف على الاوّل لانه يُفسِد المعنى لانه يصير عليه غيرَ الجَوْر وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد والقصد العَدْل فهو خبرٌ ومعناه الامرُ على حدّ قوله تعالى وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ اى ينبغى لهنّ ذلك فَلْيَفْعَلْنَ ذلك ومثله اريدُ ان تأتينى فتشتمُنى لا يجوز النصب ههنا لانك لم ترد الشتيمةَ ولكن المراد كلّما اردتُ إتيانَك تشتمُنى فهو منقطع من أَنْ ونحوه قول الراجز * يُرِيدُ ان يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ * فانّه رفع على الاستئناف وإرادةِ فهو يعجمُه لانه لو نصبه لكان داخلا فى الارادة وليس المعنى عليه قال سيبويه ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تشرك على هذا المثال والمراد ان الرفع جائزٌ فى كلِّ ما يجوز ان يَشْرَكه الاوّلُ من نصب او جزم اذا تقدّم ناصبٌ او جازمٌ على القطع والاستئناف ويكون واجبا فيما لا يجوز حمله على الاوّل نحوِ ما ذكرناه ،

المجزوم

فصـــل ٤١٩

قال صاحب الكتاب تعمل فيه حروفٌ واسماءٌ نحوَ قولك لَمْ يخرجْ ولَمَّا يحضرْ وليضربْ ولا تفعـلْ وإنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك وما تصنعْ أَصنعْ وأَيًّا تضربْ أَضربْ وبمَنْ تَمْرُرْ أَمرُرْ به ،

قال الشارح اعلم ان عوامل الجزم على ضربين حروفٌ واسماء كما ذكر فالحروف خمسة وهى إنْ ولَمْ ولَمَّا ولام الامرِ ولَا فى النهى فهذه الاصول فى عمل الجزم وانّما عملت لاختصاصها بالافعال دون الاسماء والحرفُ اذا اختصّ عمل فيما يختصّ به وهذه الحروف قد اثّرتْ فى الافعال تأثيرَيْن وذلك انّ انْ نقلت الفعلَ الى الاستقبال والشرطِ ولَمْ نقلته الى الماضى والنفى ولَمَّا كذلك الّا انّ لَمَّا لنفيِ فعلٍ معه قَدْ ولَمْ لنفى فعل ليس معه قَدْ فاذا قال القائل قام زيدٌ قلت فى نفيه لم يقم واذا قال قد قام قلت فى نفيه لمّا يقم ولامُ الامرِ نقلته الى الاستقبال والامرُ والنهى كذلك فان قيل ولِمَ كان عمل بعض الحروف المختصّة بالافعال الجزم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك انّ ما نقله الى معنى لا يكون فى الاسم عمل

والابتداء به كذا الروايةُ ولو نصبت لجاز بالعطف على المنصوب قبله وهو اجود لانه اذا رفع فقد اوجب وجوده ونتاج العاقر والمعنى انّ هذا يُحاوِل مَضَرّتَه ولا يقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نتاجَ ما لا يُلْقَح والحُوار ولد الناقة،

فصـــل ٤١٨

قال صاحب الكتاب وتقول اريد ان تأتِيَنى ثمّ تحدّثَنى ويجوز الرفع وخَيَّرَ الخليلُ فى قول عُرْوَةَ العُذْرِىّ

* وما هو الّا أَنْ أَراها فُجاءةً * فأُبْهَتُ حتّى ما أَكادُ أُجيبُ *

بين النصب والرفع فى فأبهت وممّا جاء منقطعا قولُ ابى اللَّحّامِ التَغْلِبىّ

* على الحَكَم المَأْتِىّ يومًا اذا قَضَى * قَضِيَّتَه ان لا يَجُورَ ويَقْصِدُ *

اى عليه غيرُ الجَوْر وهو يقصدُ كما تقول عليه أن لا يجور وينبغى له كذا قال سيبويه ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تُشْرِك على هذا المثال،

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف اعنى الواو والفاء وثمّ اذا عطفتَ أدخلت الثانى فى حكم الاوّل وأشركته فى معناه فاذا قلت اريد ان تأتِيَنى ثمّ تحدّثنى جاز النصب بالعطف على الاوّل ويكون الثانى داخلا فى الارادة كالاوّل كانّك قلت اريد ان تأتِيَنى ثمّ اريد ان تحدّثَنى ويجوز الرفع على القطع والاستئناف كانك قلت اريد ان تأتينى ثمّ انت تحدّثُنى قال سيبويه وسألت الخليل عن قول الشاعر * وما هو الّا ان اراها الخ * فقال انت فى فأبهت بالخيار إن شئت حملتها على أَنْ وإن شئت لم تحملها عليها فرفعت البيت لعُرْوَةَ العُذْرِىّ وقيل هو لبعض الحارثيِّين والشاهد فيه جواز الرفع والنصب فالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فما هو الّا الرؤيةُ فأُبْهَتَ على نحو قوله * فإنّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ * والرفع على القطع والاستئناف والمعنى فاذًا انا مبهوت وامّا قول الاخر

* على الحَكَم المَأْتِيّ يوما اذا قَضَى * قَضِيَّتَه أن لا يَجُورَ ويَقْصِدُ *

البيت لعبد الرحمن بن امّ الحَكَم وقيل هو لابى اللَّحّام التَغْلِبىّ وقبله

* عَمِرْتُ وأَكْثَرْتُ التَفَكُّرَ خاليًا * وساءَلْتُ حتّى كاد عُمْرِى يَنْفَدُ *

* يُعالِجُ عاقِرًا أَعْيَتْ عليه * لِيُلْقِحَها فيَنْتِجُها حُوارًا *

كانّه قال يعالج فينتجها وإن شئت على الابتداء ،

قال الشارح قد تقدّم القول فى نحوِ ما تأْتِينا فَتُحَدِّثُنَا انه يجوز فى الثانى النصب والرفع فالنصب من وجهين وقد تقدّم الكلام عليهما والرفع ايضا من وجهين احدهما ان تريد بالثانى ما اردت بالاوّل وتُشْرِك بينهما فتعطف تحدّثنى على ما تأتينى ويكون النفى قد شملهما كانه قال ما تأتينا وما تحدّثُنا فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ اى فلا يعتذرون والوجه الثانى ان يكون الاتيان منفيًّا والحديث مُوجَبًا ويكون فيه عطف جملة على جملة كانه قال ما تأتينى فأنت تحدّثنى على كلّ حال وليس احدهما متعلّقا بالاخر ولا هو شرطٌ فيه ومثله قول الشاعر * غير انا لم النخ * البيت لبعض الحارثيّين والشاهد فيه قطعُ ما بعد الفاء ورفعُه ولو أمكنه النصبُ على الجواب لكان احسن فهذا لا يكون الّا على الوجه الثانى كانه قال فنحن نُرَجِّى ونُكْثِرُ التأميلا فهو خبر مبتدا ولم يجز الوجه الاوّل لانّ الاوّل مجزوم ومنه قول الاخر وهو جميل بن مَعْمر * ألم تسأل الربع الخ * فالشاهد فيه قطعُ ينطق ممّا بعده ورفعُه على الاستئناف اى فهو ينطق على كلّ حال ولا يجوز الوجه الاوّل لان الفعل الاوّل مجزوم ولو أمكنه النصبُ لكان احسن لكنّ القوافى مرفوعة والقَواء القَفْر وجعله ناطقا للاعتبار اى يُجيب اعتبارًا لا حِوارًا لدُروسه وتغيّره ثمّ يُراجِع كالمُنْكِر على نفسه بأنّ الرَّبْع لا يجيب حقيقةً فقال وهل يُخْبِرَنْك اليومَ بَيْداء سَمْلَق والبيداء القفر والسملق التى لا شىء فيها قال سيبويه لم يجعل الاوّل سببا للاخر اى لو اراد ذلك لنصب قال ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال على ما ذكرنا ومثله ايتنى فَأُحَدِّثُك برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الاتيانَ سببا للحديث ولكنّك اردتَ ايتنى فإنّنى ممّن يحدّثك البتّة جئتَ او لم تجئْ وتقول وَدَّ لو تأتينا وتُحَدِّثَنا بالنصب والرفع فالنصبُ على معنى التمنّى لان معناه ليتك تأتينا فتحدّثَنا فتنصب مع وددت كما تنصب مع لَيْتَ لانها فى معناها والرفعُ جيّد ايضا بالعطف على لفظ تأتينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لو تأتينا ووددت لو تحدّثُنا ومثله قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون الثانى مرفوع بالعطف على لفظ الاوّل لانه شريكه فى معناه وحكى سيبويه انها فى بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معنى التمنّى وانشد * يعالج عاقرا الخ * البيت لابن أَحْمَر والشاهد فيه رفعُه فينتجُها إمّا بالعطف على يعالج كانه قال يعالج فينتج او على القطع عمّا قبله

ليس نافعى وتقديره وما انا بقَؤُولٍ للشىء غيرِ النافعى ولا لغَضَب صاحبى بقؤول والمراد بقؤول لِما يكون سببا لغضبه لانه لا يقول الغضبَ واما الرفع فبالعطف على موضعِ ليس لانها من صلةِ ٱلَّذِى وٱلّذى تُوصَل بالجمل الابتدائيّة ولا يكون لها موضعٌ من الاعراب فاذا عطفت عليها فعلا مضارعا كان فى حكم المبتدَإِ به فلا يكون الّا مرفوعا والرفعُ هنا أَوْجَهُ الوجهين لانه ظاهرُ الاعراب صحيحُ المعنى والنصب على ظاهره غيرُ صحيحٍ لانك تعطفه على الشَّىْء وليس بمصدر فيسهلَ عطفُه عليه واذا عطفتَه عليه كان فى حكم المخفوض باللام لانه معطوف على ما خُفض باللام فيصير التقدير وما انا لغضب صاحبى بقؤول والغضبُ ليس مقولا فيفتقر الى التأويل الذى قدّرناه وقد ردّ ابو العبّاس المبرّد على سيبويه تقديمَه النصبَ على الرفع هنا وسيبويه لم يُقدِّم النصب لانه احسن من الرفع وانما قدّمه لِما بنى عليه البابَ من النصب باضمار أَنْ، وقوله تعالى لنبيّن لكم ونقرّ فى الارحام ما نشاء لم يأت ونقرّ الّا مرفوعا على الابتداء والاستئناف كانه قال ونحن نقرُّ فى الارحام ولو نصب لٱختلّ المعنى اذ كان بعْد اذ ذلك لِنبيّنَ لكم القدرةَ على البَعْث لانه اذا كان قادرا على ابتداع هذه الاشياء بعد ان لم تكن كان أَقْدَرَ على إعادتها الى ما كانت عليه من الحياة لان الاعادة اسهل من الابتداع،

فصـــل ٩١٧

قال صاحب الكتاب ويجوز فى ما تأتينا فتحدّثُنا الرفع على الإشراك كانّك قلت ما تأتينا فما تحدّثُنا ونظيرُه قولُه تعالى وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ وعلى الابتداء كانّك قلت ما تأتينا فأنتَ تَجْهَلُ أمـرَنا ومثلُه قول العَنْبَرِىّ

* غيرَ أَنَّا لم يأتِنا بيَقِينٍ * فنُرَجِّى ونُكْثِرُ التَّأْمِيلَا *

اى فنحن نُرَجِّى وقال

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ * وهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ *

قال سيبويه لم يجعل الاوّل سببَ الآخِرِ ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال كانّه قال فهو ممّا ينطق كما تقول اِيتِنى فأُحدّثُك اى فانّا ممّن يحدّثك على كلّ حال وتقول وَدَّ لو تأتيه فتحدّثه والرفعُ جيّد كقوله تعالى وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ وفى بعض المصاحف فَيُدْهِنُوا وقال ابن أَحْمَرَ

كما يجوز ذلك فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن فقلتُ يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كلّ واحد منهما مَنْهيًّا عنه بدليل اخر ونحن انما قلنا فى قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناوُل كلّ واحد منهما لانه لا دليل الّا هذا ولو قدّرنا ثَمَّ دليلا اخر للنهى عن كلّ واحد منهما منفردا لكان كالآية فانقطع الكلام عند ذلك واما قول الشاعر

* ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته * فانّك إن تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ *

فالبيت لجرير والشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله فى النهى والمعنى لا تشتمْه ولا تبلغ أذاتَه والمولى هنا ابن العمّ وتقول زُرْنى وأَزُورَك بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدّم ما تحمله عليه لان الذى تقدّم فعلُ امرٍ مبنىّ على السكون فلا يصحّ عطف المضارع المعرب عليه لان حرف العطف يُشْرِك فى العامل والاوّلُ بلا عامل فلم يمكن حمله عليه ولا يصحّ ارادة الامرِ فى الثانى لان المتكلّم اذا امر نفسَه لم يكن ذلك الّا باللام لان امر المتكلّم نفسَه كأمر الغائب لا يكون الّا باللام ولو جاز ان يكون معطوفا على الامر بغير لام لجاز ان تقول مبتدِئًا أَزُرْكَ وتريد الامر وذلك ممّا لا يجوز الّا فى ضرورة الشعر كقوله

* محمّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ * اذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبالَا *

واذا امتنع الجزم نُصب على تقدير أَنْ ويكون المراد الجمع اى لتجتمع الزيارتان زيارةٌ منك وزيارةٌ منّى فيصحّ المعنى واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك علىّ واجبة على كلّ حال فَلْتكنْ منك زيارة ولم يُرِد معنى الجمع وامّا قوله * فقلت ادعى الخ * فالبيت انشده صاحب الكتاب وعزاه الى رَبيعةَ بن جُشَمَ وقيل هو للأعشى وقيل للحُطَيْئة والشاهد فيه انه كالمسئلة المتقدّمة لمّا امتنع عطف الثانى الى الاوّل لما ذكرناه نَصَبَه باضمارِ أَنْ والمعنى ليكن منّا أن تَدْعِىَ وأَدْعُوَ ويروى وأَدْعُ على الامر بحذف اللام وأَنْدَى أبعدُ صوتاً والنَدَى بُعْدُ الصوت ٭

قال صاحب الكتاب وذكر سيبويه فى قول كَعْبٍ الغَنَوىّ

* وما أنا للشىء الذى ليس نافِعِى * ويَغْضَبُ منه صاحِبى بقَؤُولِ *

النصبَ والرفعَ وقال الله تعالى لِنُبَيّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ اى ونحن نقرّ ٭

قال الشارح روى سيبويه هذا البيت منصوبا ومرفوعا فالنصب باضمار أَنْ عطفًا على قوله للشىء الذى

الّا أن والمعنى يَقْتُلُنى او أَفْتَدِىَ والمراد ان القتل قد يكون ويرتفع بالفِدْيَة ولو رفعت جاز على معنَى او انا ممّن يَفْتَدِى ومثله ببيت امرئ القيس * فقلت له لا تبك الخ * يجوز فيه الوجهان النصب على معنَى الّا ان نموتَ فنُعْذَرَا ويجوز ان يكون أَوْ ههنا بمعنى حَتّى كانه قال حتى نموت فنعذرا ويكون المراد بالمحاولة على هذا طَلَبَه قبل الظَفَر به وسِياسته بعد بلوغه فيكون المعنى إنّنا نَجِدُّ فى الطلب حتى اذا متنا على طلب معالى الامور كنّا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثانى والاوّل قال سيبويه هو عربىّ جيّد والمراد لا تبك عينك فانّه لا بدّ من احد هذين الامرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعنَى او نحن ممّن يموت فنعذر الّا ان القوافى منصوبة ويروى فنُعْذِرا بكسر الذال اى نبلغ العُذْر يقال أَعْذَرَ الرجلُ اذا اتى بعُذْرٍ قال هذا لعمرو بن قَمِئَةَ اليَشْكُرىّ حين استصحبه فى سيره الى قَيْصَرَ،

فصل ٤١٧

قال صاحب الكتاب ويجوز فى قوله تعالى وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ أن يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله * ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ * وتقول زُرْنى وأَزُورَك بالنصب تعنى لِتجتمعِ الزيارتان كقول رَبيعةَ بن جُشَمَ

* فقلتُ ٱدْعِى وأَدْعُوَ إنّ أَنْدَى * لصَوْتٍ أَنْ يُنادِىَ داعِيانِ *

وبالرفع تعنى زيارتُك علىّ على كلّ حال فَلْتكنْ منك زيارةٌ كقولهم دَعْنى ولا أَعُودُ وإن اردت الامرَ ادخلتَ اللام فقلت ولِأَزُرْك والّا فلا تَحْمِلَ لأن تقول زُرْنى وأَزُرْك لانّ الاوّل موقوفٌ،

قال الشارح امّا قوله تعالى لا تلبسوا الحقّ بالباطل وتكتموا الحقّ فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالعطف على لفظِ لا تلبسوا فيُشارِكه فى اعرابه ويكون النهىُ عن كلّ واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحقّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ ويجوز ان يكون منصوبا وحذفُ النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حدّ لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن اى لا تَجمعْ بينهما وجرت هذه المسئلةُ يوما فى مجلس قاضى القُضاة بحَلَبَ فقال ابو الجَرْم المَوْصلىّ لا يجوز النصب فى الآية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكان مثله فى الحكم يجوز تناوُلُ كلّ واحد منهما

فصـــل ٤١٥

قال صاحب الكتاب وقُرِئ قوله تعالى تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ بالنصب على اضمارِ أَنْ والرفعِ على الإشراك بين يسلمون وتقاتلونهم او على الابتداء كانّه قيل او هم يسلمون ه

قال الشارح قد تقدّم القول ان اصلَ أَوْ العطف ومعناها احد الامرَيْن وهى تكون على ضربَيْن احدهما ان تجرى على مقتضى العطف فإن كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحوَ قولك انا اكرمُك او اخرجُ معك اى يكون منّى احد الامرين وكذلك إن كان ما قبلها فعلا منصوبا او مجزوما فمثال النصب قولك أريد ان تُعْطِيَنى دينارا او عشرةَ دراهمَ وتقول فى الجزم ليخرجْ زيدٌ او يقمْ عندنا والثانى ان يخالف ما قبلها ما بعدها ويكون معناها إلّا أَنْ والفرقُ بين الوجه الاوّل والثانى ان الاوّل لا يُعلّق بين ما قبل أَوْ وبين ما بعدها وانما هو دلالة على احد الامرين كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحوِ قولك جاءنى زيد او عمرو وعلى الثانى الفعلُ الاوّلُ كالعامّ فى كلّ زمان والثانى كالمُخْرِج له عن عمومه ولذلك صار معناه الّا أَنْ فامّا قوله تعالى سَتُدْعَوْنَ اِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فالثانى فيه عطفٌ على الاوّل والذى يقع من ذلك احدُ الامرين إمّا القتال وإمّا الاسلام فهو خبرٌ بوجود احدهما من غير تعيين وقال الزجّاج هو استئناف اى هو خبرُ مبتدإ محذوف تقديره او هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى فى بعض المصاحف او يسلموا وقيل هى قراءةُ أُبَيّ فيسلموا هذا ينتصب على معنَى الّا أن فيجوز ان يقع القتال ثمّ يرتفع بالاسلام وقال الكسائىّ معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال سببا للاسلام او يكون الاسلام غايةً ينتهى القتالُ عند وجوده ه

قال صاحب الكتاب وتقول هو قاتِلى او أَفْتَدِىَ منه وإن شئت ابتدأتَه على او أنا افتدى وقال سيبويه فى قول آمرِءِ القَيْس

* فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ اِنّما * نُحاوِلُ مُلْكًا او نموتَ فنُعْذَرَا *

ولو رفعتَ لَكان عَرَبيّا جائزا على وجهين على أن تُشْرِكَ بين الاوّل والآخِرِ كانّك قلت انما نحاولُ او انما نموتُ وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاوّل بمعنَى او نحن ممّن يموت ه

قال الشارح اعلم ان هذه المسئلة على منهاج الآية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معـــنَى

للزلزال والمعنى وزلزلوا فاذا الرسولُ فى حالِ قول والاخرُ ان تكون حتّى بمعنى كَىْ فتكون الزلزلة علّة للقول كانه لمّا آلَ الى ذلك صار كانه علّةٌ له والرفع على وجهين ايضا احدهما ان يكون الزلزال اتّصل بالقول بلا مُهْلة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غيرَ منقطع والاخرُ ان يكون الزلزال قد مضى والقولُ واقع الآن وقد انقطع الزلزال،

قال صاحب الكتاب وتقول كان سَيْرى حتى ادخلَها بالنصب ليس الّا فإن زدتَ أَمْسِ وعلّقته بكَانَ او قلتَ سَيْرا مُتْعِبا او اردتَ كَانَ التامّةَ جاز فيه الوجهان وتقول أَسِرْتَ حتى تدخلَها بالنصب وأَيُّهم سار حتى يدخلُها بالنصب والرفع،

قال الشارح اذا قلت كان سيرى حتّى ادخلَها لم يحسن فيه الّا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتّى كانت حرفَ ابتداءٍ كاذا وأمّا يقع بعدها الجملة والجملةُ اذا لم يكن فيها عائدٌ الى الاولى وقعت منقطعةً منها أجنبيّةً فلا يسوغ ان يكون خبرا كما لو قلت كان سيرى فاذا انا أدخلُها لم يجز لانك لم تأت لكَانَ بخبر واذا نصبت كانت حرف جرّ فى موضع الخبر كما تقول كان زيد من الكرام فان زدت أمس وقلت كان سيرى امس حتّى ادخلُها جاز النصب والرفع وذلك على تقديرَيْن إن جعلت امس خبرا جاز الرفع لحصول الخبر وهذا معنى قوله وعلّقته بكان اى جعلته خبرا وانما حقيقةُ تعليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وإن علّقته بالمصدر الذى هو السير وجب النصب ولم يجز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت كان سيرى سيرًا مُتْعِبًا حتى ادخلها جاز الرفع لانك جئت لكَانَ بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك إن جعلت كَانَ التامّةَ جاز الرفع والنصب لانها لا تفتقر الى خبر اذ كانت المكتفية بفاعلها وامّا قولهم أسِرتَ حتى تدخلَها فلا يجوز فيه الّا النصب لانه قد تقدّم من قولنا ان الرفع بعد حتّى يوجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بدّ ان يكون واجبا وأنت اذا استفهمت كنت غير موجِب فلا يصلح ان يكون سببًا فبطل الرفع وتَعيّن النصب لان النصب قد يكون الثانى فيه غاية للاوّل غير مسبَّب عنه وإن كان السبب والغاية يتقاربان فى اشتراكهما فى اتّصالِ ما قبلهما بما بعدهما فامّا اذا قلت أيّهم سار حتّى يدخلها فانّه يجوز معه الامران لان السؤال انما وقع عن فاعل السير وتعيينه فامّا السير فمتحقّقٌ فجاز ان يكون سببا وموجِبا فحينئذ يجوز الرفع لانه سبب والنصب على الغاية او معنى كَىْ،

الطاعة لم تُوجَد بعدُ ودخولُ الجنّة لم يتحقق بعدُ وانّما هو منتظَر مترقَّب وقوله كلّمتُه حتى يأمرَ لى بشىء فالسببُ قد وُجد والمسبَّب لم يتحقق بعدُ اذ قد تحقق منه الكلام والامرُ بشىء مترقَّب ومثالُ الثانى سرتُ حتى أدخلَها فالسببُ والمسبّب جميعا وإن كانا قد وُجدا الّا ان الاوّل هو المفعول من اجل وجود الثانى وهو السبب وكان مترقّبا منتظرا فهو فى حكم المستقبل الآن فالسببُ فى كلا الوجهين مستقبل امّا حقيقةً وامّا حكمًا ٠

قال صاحب الكتاب وترفع اذا كان الدخولُ يوجَد فى الحال كانّك قلت حتى انا ادخلُها الآنَ ومنه قولهم مرِض حتى لا يرجونه وشربتِ الابلُ حتى يجىء البعيرُ يجرّ بطنَه او تَقَضّى الّا انّك تحكى الحالَ الماضيةَ وقُرِئ قوله عزّ وجلّ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ ٱلرَّسُولُ منصوبا ومرفوعا ٠

قال الشارح اعلم انّ حَتّى يرتفع الفعل بعدها وهى التى تكون حرف ابتداء فيرتفع الاسمُ بعدها على الابتداء والخبرِ من نحو قوله * وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ * فهى فيه بمنزلة أَمّا وإمّا واذا وليست الخافضةَ كما كانت اذا انتصب الفعل بعدها فالرفعُ بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعُها وذلك ان يكون ما قبلها موجبا لِما بعدها ولكن ما يوجبه قد يجوز ان يكون عقيبا له ومتّصلا به وقد يجوز ان لا يكون متّصلا به ولكن يكون مُوطِّئًا مُسَهِّلًا بالفعل الاوّل وذلك نحو سرت حتى أدخلُها اى كان منّى سيرٌ فدخولٌ فليس فى هذا معنَى كَىْ ولا معنَى إلى أَنْ وانما أخبرتَ بانّ هذا كذا وقع منك فالسببُ والمسبَّبُ جميعا قد مضيا والوجه الاخر ان يكون السير متقدّما غير متّصل بما تُخْبِر عنه ثمّ يكون مؤدّيا الى هذا كقولك مرِض حتّى لا يرجونه اى هو الآن كذلك وقالوا شربت الابل حتى يجىء البعير يجرّ بطنه اى وُجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجرّ بطنه فهو منقطع من الاوّل ووجودُه انما هو فى الحال كما ذكرت لك بانهما يرجعان الى شىء واحد فان قيل وكيف يرجعان الى شىء واحد والفعل الواقع بعد حتّى فى الوجه الاوّل ماضٍ وفى الثانى حالٌ قيل وإن كان ماضيا متقضّيا الّا انك تحكى الحال التى كان عليها فصار وإن كان قد تَقضّى فى حكم الحال وقولُنا انهما يرجعان الى شىء واحد نعنى به ان الفعل الذى قبل حتّى موجبٌ ما بعدها والفعل الذى بعدها حالٌ او فى حكم الحال على ما بيّنّا فاذا نصبتْ كانت بمعنى الغاية او بمعنى كَىْ واذا رفعتْ كان ما قبلها موجبا لِما بعدها فامّا قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فقد قُرِئ برفع الفعل الذى هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو ان يكون القول غاية

الفعل المتقدّم فيشاركه فى اعرابه إن رُفعا وإن جُزما الا ترى انك اذا قلت لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ بجزم الثانى كنت قد عطفت الثانى على الاوّل ويكون المعنى انك نهيتَه عن كلّ واحد على الانفراد حتى لو اكل السمك وحده كان عاصيا ولو شرب اللبن وحده كان عاصيا فاذا اريد النهى عن الجمع لا عن كلّ واحد منهما عدل الى النصب فهذا معنى قوله بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ اى اذا اريد غير معنى العطف الصريح وكان له مساغٌ عدلوا اليه فمن ذلك حَتَّى وقد تقدّم الكلام عليها والخلاف فيها وهى اذا دخلت على الفعل كانت على مذهبَيْن احدهما ان يقع الفعل بعدها منصوبا والاخر ان يكون مرفوعا وذلك على تقديرَيْن فاذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أَنْ وكانت حتى هى الجارّة للاسم من نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ كما ان اللام كذلك وظاهرُ امرها الغايةُ واصل معنى الغاية لالَى وحتّى محمولةٌ فى ذلك عليها فهى حرف جرّ مثلُها ولذلك جرّت كما جرّت تلك فى قوله تعالى ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ اِلَى ٱللَّيْلِ وكلاهما غاية كما ترى الّا انّ حَتَّى تُدْخِل الثانى فيما دخل فيه الاوّلُ من المعنى فمعناها اذا خفضتْ كمعناها اذا نُسق بها فلذلك خالفتْ الَى فاذا قلت اكلتُ السمكةَ حتى رأسِها بالخفض كان المعنى إنّنى لم أُبْقِ منها شيـًٔا كما لو كانت العاطفةَ واذا كانت الجارّة على ما قرّرنا فجارٌّ الاسم ليس بناصب للفعل فاذا انتصب الفعل بعدها فيكون باضمار أَنْ وأَنْ والفعل مصدرٌ مجرورٌ بحتّى وحتى وما عملتْ فيه فى موضع نصب بالفعل المتقدّم او ما هو فى حكم الفعل ممّا يتعلّق به حتّى ويكون النصب بحتّى هذه على وجهين ضربٌ يكون الفعل الاوّل سببًا للثانى فتكون حتّى بمنزلة كَىْ وذلك قولك أَطِعِ اللّهَ حتى يُدْخِلَك الجَنّةَ وكلّمتُه حتى يأمرَ لى بشىء فالصلوةُ والكلامُ سببان لدخول الجنّة والامرِ له بالشىء ولا يلزم امتداد السبب الى وجود المسبَّب والثانى ان لا يكون سببا للثانى فيكون التقدير الَى أَنْ وذلك قولك سرتُ حتّى تطلعَ الشمس فهذه لا تكون الّا بمعنَى الى ان لان طلوع الشمس لا يؤدّيه فعلُك ومثله لَأَنْتَظِرَنَّهُ حتى يَقْدَمَ فالانتظارُ متّصل بالقدوم لان المعنى الى ان يقدم فكلٌّ ما اعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم وقول صاحب الكتاب هو فى احداهما مستقبلٌ او فى حكم المستقبل فيُنْصَب يريد ان العوامل الظاهرة لا تعمل فى فعل الحال لانه يُشْبِه الاسماء لدَوامه فلم تعمل فيه عوامل الافعال الظاهرةُ كما لم تعمل فى الاسماء ولا تعمل الّا فى المستقبل فاذا رأيت الفعل منصوبا كان مستقبلا او فى حكم المستقبل مثالُ الاوّل أَطِعِ اللهَ حتى يُدْخِلَك الجَنّةَ فالسببُ والمسبّبُ معا مستقبلان لان

وهذه اللام هي اللام في قولك جئتُ لتُعْطِيَني وهي التي اجازوا معها اظهارَ أَنْ فلمّا اعترض الكلامَ النفيُ وطال شيئًا لزم الاضمارُ مع النفي لانه جوابٌ ونفيٌ لايجابٍ فيه حرفٌ غير عامل في الفعل فوجب ان يكون بإزاءه حرفٌ غير عامل فقولك سيفعل زيدٌ او سوف يفعل فانّ نَفْيَه ما كان زيد ليفعلَ ومنه قوله تعالى مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الايجاب ووجه ثان وهو انه انما قبح ظهورُ أَنْ بعد لام الجَحْد لانه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم ولا لفظه لفظَ اسم وذلك أنّا اذا قلنا ما كان زيد لِيخرجَ فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لأَنْ يخرج باظهارِ أَنْ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ سوف يخرج وسيخرج اسما فكرهوا اظهار أَنْ لذلك لان النفي يكون على حسب الإثبات وقال الكوفيون لام الجحد هي العاملة بنفسها واجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحوَ قولك ما كنتُ زيدا لِأَضربَ وانشدوا

* لقد وعدتْني أُمُّ عمرو ولم أَكُنْ * مَقالَتَها ما كنتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا *

ولا دليل في ذلك لانّا نقول انه منصوب باضمار فعل كانه قال ولم اكن لاسمع مقالتَها ثمّ بَيَّنَ ما أضمر بقوله لاسمع كما في قوله * أَبَتْ للأَعادِي أَنْ تَذِلَّ رِقابُها * التقدير ابت ان تذلّ رقابها للاعادي ثمّ كرّر الفعل بيانًا للمضمر فاعرفه ،

فصل ٤١٤

قال صاحب الكتاب وليس بحتم أن يُنْصَب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به الى غير ذلك من معنًى وجهةٍ من الاعراب مَساغٌ فله بعد حَتّى حالتان هو في إحديهما مستقبلٌ او في حكم المستقبل فيُنْصَب وفي الأخرى حالٌ او في حكم الحال فيُرْفَع وذلك قولك سرتُ حتّى ادخلَها وحتّى ادخلُها تنصب اذا كان دخولُك مترقّبا لمّا يُوجَدْ كانّك قلت سرتُ كي ادخلَها ومنه قولهم اسلمتُ حتى ادخلَ الجنّةَ وكلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء او كان متقضّيا الّا انّه في حكم المستقبل من حيث انّه في وقت وجود السير المفعول من اجله كان مترقّبا ،

قال الشارح ليس النصب لازما في هذه الاشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر

فأُعْطِيَك على ان تكون لَا نافية اى لو أُتيتَنى لأَعْطَيْتُك فامّا قوله تعالى فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فالرفعُ لا غير لانه لم يجعل فيكون جوابا من هذا الباب لانه ليس ههنا شرطٌ ،

فصل ٤١٣

قال صاحب الكتاب ويمتنع إظهارُ أَنْ مع هذه الاحرف الّا اللامَ اذا كانت لامَ كَىْ فانّ الإظهارَ جائز معها وواجبٌ إن كان الفعلُ الذى تدخل عليه داخلةٌ عليه لَا كقولك لِئَلّا تُعطيَنى واما الموكّدة فليس معها الّا التزامُ الإضمار ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على هذه الحروف وأنها ليست الناصبة بانفسها وانّما النصب باضمار أَنْ بعدها وأتينا على العلّة فى امتناع ظهور أَنْ بعدها فامّا اللام فانّ الفعل ينتصب بعدها باضمار أَنْ كقوله تعالى لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وانّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ ويجوز ظهورُ أَنْ بعدها فتقول جئتُك لِأَنْ تُكْرِمَنى وقصدتُك لأَن تزورَنى ولا خلاف بين اصحابنا فى صحّة استعمال ذلك ولا أعلمُه جاء فى التنزيل وانّما جاز ظهورُ أَنْ بعد اللام فى الموجب لانّ أَنْ والفعل مصدرٌ واللام تدخل على المصادر التى هى اغراضُ الفاعلين وهى قابلةٌ أن يسأل بها عن كلّ فعل فيقال لِمَ فعلتَ فتقول لكذا لان لكلّ فاعل غرضا فى فعله وباللام يُتوصّل الى ذلك ولذلك كنت مخيّرا بين حذفها واظهارها فامّا مع لا النافية فيجب ظهورُ أَنْ ولا يحسن حذفها كقوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ والعلّةُ فى ذلك انّ هذه اللام هى اللام فى قوله لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ لكنّها فى الموجب باشرتْ لفظَ الفعل واصلُها ان تدخل على الاسم اذ كانت حرف جرّ وحروفُ الجرّ مختصّة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظَ الفعل لانّ أَنْ حاجزٌ مقدّرٌ بينهما مع ان الفعل مُشابِهٌ للاسم وخصوصًا المضارعُ وتالٍ له فى المرتبة فلم يجيزوا دخولَه على الحرف لبُعْده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو انهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظَ لَا فيتوالى لامان وذلك مستثقل فأظهروا أَنْ ليزول ذلك الثقلُ لان حذف أَنْ انما كان لضرب من التخفيف فلمّا أدّى الى ثقل من جهة اخرى عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أَوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بحذف أَنِ الناصبة وامّا المؤكّدة وهى لام الجحود فهى تكون مع النفى فى باب كَانَ الناقصة كقوله تعالى مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ

قلت أَيْنَ بيتُك ليس هناك فعل يعطف عليه ازورك فحمل على المعنى لان معناه ليكنْ تعريف بيتك منك فزيارةٌ متى لانّ معنَى اين بيتك عَرِّفْنِى   واعلم ان هذه الفاء التى يجاب بها تعقد الجملة الاخيرة بالاولى فتجعلهما جملة واحدة كما يفعل حرفُ الشرط ولو قلت ما تزورنى فتحدّثُنى فرفعتَ تحدّثنى لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لان التقدير ما تزورُنى وما تحدّثُنى فقولك ما تزورنى جملة على حِيالها وما تحدّثنى جملة ثانية كذلك   والكوفيون يقولون فى مثل هذا وأشباهه انه منصوب على الصرف وهذا الكلام إن كان المراد به انّه لمّا لم يُرِد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الاوّل صُرِف عن الفعليّة الى معنى الاسميّة بأن أضمروا أَنْ ونصبوا بها فهو كلام صحيح وإن كان المراد ان نفس الصرف الذى هو المعنى عاملٌ فهو باطلٌ لان المعانى لا تعمل فى الافعال النصبَ انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقعَ الاسم كما كان الابتداء الذى هو معنى عاملا فى الاسم فاعرفه ،

فصل ٤١٢

قال صاحب الكتاب ولقولك ما تأتينا فتحدّثَنا معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدّثنا اى لو أتيتَنا تحدّثتَنا والاخرُ ما تأتينا ابدا الّا لم تحدّثْنا اى منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك وهذا تفسيرُ سيبويه ،

قال الشارح اذا قلت ما تأتينا فتحدِّثَنا فيجوز فى الفعل الثانى النصب والرفع فالنصب يشتمل على معنيَيْن يجمعهما أن الثانى مخالف للاوّل فأحدُ المعنيين ما تأتينا محدِّثًا اى ما تأتينا الّا لم تحدِّثْنا اى قد يكون منك اتيانٌ ولا يكون منك حديثٌ   والوجه الاخر ما تأتينا فكيف تحدّثنا فهذا معنى غير المعنى الاوّل لان معناه لو زُرْتَنا لحدّثتَنا فأنت الآنَ نافٍ للزيارة ومُعْلِمٌ انّ الزيارة لو كانت لكان الحديثُ   وامّا الرفع فعلى وجهين ايضا احدهما ان يكون الفعل الاخر شريكا للاول داخلا معه فى النفى كانّك قلت ما تأتينا وما تحدّثُنا فهما جملتان مَنْفِيّتان   والوجه الثانى ان يكون معنَى ما تأتينا فتحدّثُنا اى ما تأتينا فأنت تحدّثُنا كقولك ما تُعْطِينى فأشكرُك اى ما تعطينى فانا اشكرك على كلّ حال ومثلُه فى الجزم لم تُعْطِنى فأشكرَك اراد لم تعطنى فيكون شكرٌ فإن اراد العطف على الاوّل قال لم أُعْطِك فتشكرْنى بالجزم   فامّا قوله تعالى لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا فهو على قولك لا تأتينى

فالفعلان الاخيران خبران غير متمنّيين ولذلك أكذبهم الله ولم يكن يرى التمنّى خبرا فامّا النصب وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع والتقدير يا ليتنا يُجْمَع لنا الردّ وترك التكذيب والكونُ من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاوّل فى دخولهما فى التمنّى ويكون التكذيب على رأيِ من يرى التمنّى خبرا فاعرفه، فامّا الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقديرِ أَنْ ايضا وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التى ذكرناها وهى الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعَرْض ومنهم من يضيف اليها الدعاء ويجعلها سبعةً ومنهم من يجتزئ عن كلّ ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد فالامر نحو قوله ايتِنى فأُكْرِمَك ومنه

* يا ناقَ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحًا * الى سُلَيْمانَ فنَسْتَرِيحَا *

ومثال النهى لا تأتِ زيدا فيُهِينَك قال الله تعالى وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وقال تعالى لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللّٰهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ومثال النفى ما تأتينى فتُحَدِّثَنى قال زيادٌ

* وما أُصاحِبُ من قَوْمٍ فأَذْكُرَهم * الّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا اِلَىَّ هُمُ *

وامّا الاستفهام فنحو قولك أَيْنَ بيتُك فأَزُورَك قال الله تعالى فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا وقال الشاعر

* هل من سَبِيلٍ الى خَمْرٍ فأَشْرَبَها * أم هل سبيلٌ الى نَصْرِ بن حَجّاجِ *

والتمنّى ليت لى مالًا فأُنْفِقَه قال الله تعالى يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا والعَرْض ألا تنزلُ فتُحدِّثَ فهذه الافعال تُنْصَب بعد هذه الفاء باضمار أَنْ اذا كانت جوابا وانّما أُضمرت أَنْ ههنا ونُصب بها من قبل انهم تَخيَّلوا فى اوّل الكلام معنى المصدر فاذا قال زُرْنى فأَزُورَك فكانّه قال لِتكنْ منك زيارةٌ فلمّا كان الفعل الاوّل فى تقدير المصدر والمصدر اسمٌ لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه لان الفعل لا يعطف على الاسم فاذا أضمروا أَنْ قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفُه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم وانّما تَخيَّلوا فى الاوّل مصدرا لمخالفة الفعل الثانى الفعلَ الاوّلَ فى المعنى ولذلك اذا قلت ما تَزورُنى فتُحدِّثَنى لم ترد ان تنفيهما جميعا اذ لو اردت ذلك لَرفعت الفعلَيْن معا ولكنّك تريد ما تزورنى مُحدِّثًا اى قد تزورُنى ولا حديثَ فأثبتَّ له الزيارةَ ونفيتَ الحديثَ فلمّا اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الاوّل عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره اذ الفعل يدلّ على المصدر فاضطرّوا لذلك الى اضمار أَنْ لما ذكرت لك وامّا مجيئه بعد غير الفعل فهو اسهل فى اعتقاد المصدر لانه ليس هناك فعلٌ يجوز عطف هذا الفعل المتأخّر عليه الا ترى انك اذا

ومنه قول الأَخْطَل

* لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه * عارٌ عليك اذا فعلتَ عظيمُ *

فالمراد لا تجمعْ بين اكل السمك وشربِ اللبن ولا تجمع بين نَهْيك عن شيء وإتيانك مثلَه والنصب فى ذلك كلّه باضمار أَنْ بعد الواو عندنا كما كان بعد أَوْ وحملِه على الفعل الاوّل الا ترى انهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن النهىَ عن اكل السمك منفردا وشربِ اللبن منفردا وانما المراد ان ينهاه عن الجمع بينهما لِما فى ذلك من الفساد والضرر ولو جزمه بالعطف على ما تقدّم لكان داخلا فى حكم الاوّل وكان التقدير لا تنه عن خلق ولا تأتِ مثلَه ولو كان قال ذلك لكان قد نهاه ان ينهى عن شيء ونهاه ان يأتى شيئًا من الاشياء وهو محال فلمّا استحال حمل الثانى على الاوّل كانّه تخيّل مصدرَ الاوّل اذ كان الفعل دالّا عليه مع موافقة المعنى المرادِ فصار كانّه قال لا يكن منك نَهْيٌ ثمّ اضمر أَنْ مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم ثمّ عطف مصدرا متأوَّلا على مصدر متأوّل ولذلك لا يجوز إظهارُ أَنْ فيه لئلّا يصير المصدر مصرَّحًا به ثمّ تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاوّل مصدرا صريحا لجاز لك ان تُظْهِر أَنْ فى الثانى نحوَ قوله

* لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنى * أَحَبُّ اِلَىَّ من لُبْسِ الشُفُوفِ *

ولو قال وأن تقرّ عينى لجاز لان الاوّل مصدرٌ فلبس عباءة مبتدأٌ وتقرّ عينى فى موضع رفع بالعطف عليه واحبّ الىّ الخبرُ عنهما والمعنى ان لبس الخَشِن من الثياب مع قُرّة العين احبّ الىّ من لبس الشفوف وهو الرقيق من الملبوس فالتفضيلُ لهما مجتمعين على لبس الشفوف ولو انفرد احدهما بطل المعنى الذى اراده اذ لم يكن مراده انّ لبس عباءة احبّ اليه من لبس الشفوف فلمّا كان المعنى يعود الى ضمّ تقرّ عينى الى لبس عباءة اضطُرّ الى اضمارِ أَنْ والنصبِ وقد حُكى عن الاصمعىّ انه قال لم أسمعه الّا وتأتِى مثلَه بإسكان الياء يجعله مرفوعا على الاستئناف او يجعله حالا اى لا تنه عن خلقٍ وأنت تأتى مثلَه اى فى حال إتيانك مثلَه وهذا قريب من معنى النصب فامّا قوله تعالى يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فقد قُرئت على وجهَيْن برفع الفعلَيْن الاخرين وهما لا نكذّب ونكون وبنصبهما وامّا الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنّيين معطوفين على نردّ ويقول ان الله تعالى أكذبَهم فى تمنّيهم على قولِ من يرى التمنّى خبرا وكان ابو عمرو بن العَلاء يرفعهما لا على هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويلِ ونحن لا نكذّبُ بآيات ربّنا ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا

حاجتَك فتنصب يقضى على معنَى الّا أَنْ يقضى فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه واذا عطفت فانّما تُخْبِر بانّه سيقع احد الامرين من غير ان يدخله هذا المعنى ويوضح ذلـك لـك ان الفعلين اللذَيْن فى العطف نظيران ايّهما شئت قدّمته فيصحّ به المعنى فتقول سيقضى حاجتَك زيدٌ او تكلّمه اذا عطفت فأيّهما قدّمت كان المعنى واحدا واذا نصبت اختلف المعنى فدلّ على السبب كما بيّنت لك ولا يصحّ على هذا سيقضى حاجتك زيدٌ او تُكلّمَه الّا ان تريد ان تجعل الكلام سببا لإبطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كانّه يكره كلامَه فهو يقضى حاجته إن سكت وإن كلّمه لم يقضها   فان قيل وأىُّ مناسبة بين أَوْ والّا أَنْ حتى كانت فى معناها قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو العدول عن ما أوجبه اللفظ الاوّل وذلك انّا اذا قلنا جاءنى القومُ الّا زيدًا فاللفظ الاوّل قد اوجب دخول زيد فيما دخل فيه القوم لانه منهم فاذا قلت الّا فقد أبطلت ما أوجبه الاوّل واذا قلت جاءنى زيد او عمرو فقد اوجبت المجىء لزيد فى اللفظ قبلَ دخول أَوْ فلمّا دخلت بطل ذلك الوجوبُ ولاجل هذه المخالفة احتيج الى تقدير الفعل الاوّل مصدرا وعطف الثانى عليه على التقدير الذى مضى   ومن النحويين من يقدّر أَوْ هذه بالَى ويجعل ما بعد أَوْ غايةً لما قبلها وإيّاه اختار صاحب هذا الكتاب   والوجه الاوّل وهو اختيار سيبويه لان قوله لألزمنّك يقتضى التأبيد فى جميع الاوقات فوجب ان يُستثنى الوقت الذى يقع فيه انتهاؤه فلذلك قدّروه بالّا فيكون المعنى ان الفعل الاوّل يقع ثمّ يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أَوْ فيكون سببا لارتفاعه وعلى قِيلهم يكون ممتدّا الى غاية وقوع الثانى   فمن ذلك قول امرئ القيس

* فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّما * نُحاوِلُ مُلْكًا او نَموتَ فنُعْذَرَا *

والقوافى منصوبة والتقدير فيه ما قدّمناه ولو رفع لجاز على تقديرَيْن احدهما على الوجه الاوّل وهو ان يكون معطوفا على نحاول او يكون مستأنَفًا كانه قال او نحن نموتُ فنُعْذَرُ   ومن ذلك قوله تعالى سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ بالرفع على الاشتراك بين الثانى والاوّل او على الاستئناف كانه قال او هم يسلمون وقد وُجد فى بعض المصاحف او يُسْلِمُوا بحذف النون للنصب على الوجه الثانى والفرقُ بينهما انّ مَن رفع كان المراد انّ الواقع احد الامرين إمّا القتال وإمّا الاسلام وعلى الوجه الثانى يجوز ان يقع القتال ثمّ يرتفع بالاسلام   وامّا الواو فتنصب الافعالَ المستقبلةَ اذا كانت بمعنى الجمع نحوَ قولهم لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن اى لا تجمعْ بينهما

الا ترى ان الواو فى القَسَم لمّا كانت هى العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال والله وواللهِ ولمّا كانت واوُ رُبَّ اصلها العطفُ لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال فى مثلِ * وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ * وو بلدة كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هى الناصبة انفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على واو القسم ولمّا امتنع منها ذلك دلّ على ان اصلها العطف كواو رُبَّ وبذلك احتجّ سيبويه فى دفع هذه المقالة فامّا أَوْ فاصلها العطف حيث كانت وتستعمل فى النصب على وجهين احدهما ان يتقدّم فعلٌ منصوبٌ بناصبٍ من الحروف ثمّ يعطف عليه بأَوْ كما يعطف بسائر الحروف وذلك نحوُ مدحتُ الاميرَ كى يَهَبَ لى دينارا او يحملَنى على دابّةٍ ومعناها احد الشيئين وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدّم مرفوع او مجزوم وليس بحتْمٍ ان يقع فيه منصوب فتقول فى المرفوع انا اكرمُك او أخرجُ وتقول فى المجزوم لِيَخْرُجْ زيد الى البصرة او يُقِمْ فى مكانه والوجهُ الاخر ما نحن بصدده وهو ان يُخالِف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها الّا أَنْ والفرق بين هذا الوجه والاوّل ان الاوّل لا تعلُّقَ فيه بين ما قبل أَوْ وبين ما بعدها وانّما هى لأَحدٍ الامرَيْن وليس بينهما ملابسةٌ انما هو إخبارٌ بوجود احدهما الا ترى انه لا ملابسة بين قوله تُقَاتِلُونَهُمْ وبين يُسْلِمُونَ فهو كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحوِ قولك جاءنى زيدٌ او عمروٌ والوجه الثانى أَنْ يكون الفعل الاوّل كالعامّ فى كلّ زمان والثانى كالمُخْرِجِ له عن عمومه الا ترى انك اذا قلت لأَلْزَمَنَّك ان ذلك عامّ فى كلّ الازمنة فاذا قلت او تقضيَنى حَقّى فقد اخرجت بعض الازمنة المستقبلة من ذلك وجعلته ممتدّا فى جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففى الاوّل كان مطلقا وبالثانى صار مقيَّدا وهو فى الوجه الاوّل عطف ظاهر وفى الثانى عطف متأوَّل لانك فى الاوّل تعطف ما بعدها على ما قبلها وتُشْرِكه فى اعرابه وظاهرِ معناه والنصبُ بعد أَوْ هذه ليس باضمارِ أَنْ انما هو بالناصب الذى نصب ما قبلها ثمّ عُطف عليه بحرف العطف المُشْرِك بينهما فى العامل وامّا العطف المتأوَّل فنحوُ لألزمنّك او تُعْطِيَنى حقّى فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر لانه لم يُرِد ايجاب احدهما انما يريد ايجاب اللزوم ممتدّا الى وقت الاعطاء فلمّا لم يرد فيه العطف الظاهر تأوّلوه بأَن وتوهّموا المصدرَ فى الاوّل لان الفعل يدلّ على المصدر ونصبوا الثانى باضمارِ أَنْ لان أَنْ والفعل مصدرٌ وصارت أَوْ قد عطفت مصدرا فى التأويل على مصدر فى التأويل ولذلك لا يجوز اظهارُ أَنْ لئلّا يصير المصدر ملفوظا به فيؤدّى الى عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز وممّا يؤكّد عندك الفرق بينهما انك اذا قلت ستُكلِّم زيدا او يَقْضِىَ

كما ان الجارّ والمجرور كذلك فى قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو ولها فى النصب معنيان احدهما ان تكون غاية بمعنَى الى أن والمراد بالغاية ان يكون ما قبلها من الفعل متّصلا بها حتى يقع الفعل الذى بعدها فى منتهاه كقولك سرت حتى ادخلَها فيكون السير والدخول جميعا قد وقعا كانك قلت سرت الى دخولها فالدخولُ غاية لسيرك والسير هو الذى يؤدّى الى الدخول ومنه قوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ بالنصب اى زلزلوا الى ان قال الرسول والثانى ان تكون بمعنى كَىْ فيكون الفعل الاوّل فى زمان والثانى فى زمان اخر غيرَ متّصل بالاوّل وذلك نحو قولك كلّمتُه حتى يأمرَ لى بشىء والمراد كلّمته كى يأمر لى بشىء وكذلك أسلمتُ حتى ادخلَ الجنّة وللحتّى مواضع اخر قد ذُكر بعضها فى العطف وسيذكر الباقى فى موضعه ان شاء الله، واما اللام فهى من حروف الجرّ ومعناها الغرض وأنّ ما قبلها من الفعل علّةٌ لوجود الفعل بعدها كما كانت كى كذلك وقد تقدّم الكلام عليها، واما حروف العطف فأوْ والواو والفاء فهذه الحروف ايضا ينتصب الفعل بعدها باضمار أَنْ وليست هى الناصبة عند سيبويه وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكلُّ حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يعمل فى احدهما فلذلك وجب ان يقدّر أَنْ بعدها ليصحّ نصب الفعل اذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز ان يعمل فى الافعال وذهب الجرمىّ الى انها هى الناصبة بانفسها وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان النصب فى هذه الافعال لا بهذه الحروف بل هى منتصبة على الخلاف لانها عطفت ما بعدها على غير شَكْله وذلك انه لمّا قال لا تَظْلِمْنى فتَنْدَمَ دخل النهى على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكِله فى معناه ولا يدخل عليه حرف النهى كما دخل على الذى قبله استحقّ النصبَ بالخلاف كما استحقّ ذلك الاسمُ المعطوفُ على ما لا يشاكله فى قولهم لو تُرِكْتَ والأسدَ لَأَكَلَكَ قال وذلك من قبل ان الافعال فروع للاسماء فاذا كان الخلاف فى الاصل ناصبا وجب ان يكون فى الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب فى الاسماء عندهم فى اشياء منها نصبُ الظروف بعد الاسماء نحوُ زيدٌ عندَك وزيدٌ خلفَك لمّا خالفتْ هذه الظروفُ ما قبلها نُصبت على الخلاف والمذهبُ الاوّل فامّا قول الجرمىّ انها هى الناصبة فقد أبطله المبرّد بانّها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت كأَنْ وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أَنْ فكان يلزم ان يجوز عنده أن يقال ما انت بصاحبى فأُحدّثَك وفأُكْرِمَك لان الفاء هى الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكلِ السَمَكَ وتشربَ اللبنَ لان الواو هى الناصبة

كالموجودة لوجود العوض منها   وقال الكوفيون النصب فى قولك جئتُ لأكرِمَكَ وسرت حتى أدخلَ المدينة انما هو باللام وحتى فاللامُ هى الناصبة لاكرمك وهى بمنزلة أَنْ وليست هى لام الخفض التى فى الاسماء ولكنها لام تفيد الشرط وتستعمل على معنى كَىْ واذا أتت اللام مع كَىْ فالنصب باللام وكى مؤكّدة لها واذا انفردت كى فالعمل بها وإن جاءت أَنْ مظهرةً بعد كَىْ فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جئتك لكى ان تكرمنى ولا موضع لأَنْ لانها توكيد لكَىْ كما اكدتْها فى قوله

* أردتُ لِكَيْمَا أن تَطيرَ بقِرْبتى * وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيْداء بَلْقَعِ *

ولذلك اجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كى والنصبُ عندهم بحتى كالنصب بأَنْ فاذا قلت لأَسِيرَنَّ حتى ان أُصَبِّحَ القادِسيّةَ فهو جائز والنصب بحتى وأَنْ توكيد لحتى كما كانت توكيدا لكى وقال ثعلب قولا خالف فيه اصحابَه والبصريين وذلك انه قال فى جئت لاكرمك وسرت حتى ادخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامهما مقام أَنْ فخالف اصحابَه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الأصالة ولم يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا بمضمر بعدهما   وما احتجّ به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هى اللامَ الخافضةَ لجاز ان تقول امرتُ بِتُكْرِمَ على معنَى امرت بأن تكرم والجواب ان حروف الجرّ لا تتساوى فى ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين فى افعالهم وهى شاملة يجوز ان يسأل بها عن كلّ فعل فيقال لِمَ فعلت فيقال لكذا لان لكلّ فاعل غرضًا فى فعله وباللام يخبر عن جميع ذلك وكَىْ وحَتّى فى معناها فكانها دخلت على أَنْ والفعل لانهما مصدر لافادة أَنْ ذلك الغرضَ من ايقاع الفعل المتقدّم ثمّ حُذفت أَنْ تخفيفا فصارت هذه الحروف كالعوض منها ولذلك لا يجوز ظهورُها وليس ذلك بأوّلِ ما حذف لكثرة الاستعمال   فان قيل ولِمَ كانت أَنْ أَوْلى بالاضمار من سائر الحروف قيل لامرَيْن احدهما انّ أَنْ هى الاصل فى العمل لِما ذكرنا من شَبَهها بأنّ المشدّدة فوجب ان يكون المضمر أَنْ لقوّتها فى بابها وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرّف   والامر الاخر انّ لها من القوّة والتصرّف ما ليس لغيرها الا ترى انّ أَنْ يليها الماضى والمستقبل بخلاف اخواتها فانّها لا يليها الّا المستقبل فلمّا كان لها من التصرّف ما ذُكر جُعلت لها مزيّة على اخواتها بالاضمار فاعرفه ، وامّا حتى فاذا نصبت الفعل بعدها فهى فيه حرف جرّ على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى ادخلَها فالفعل منتصب بأَنْ مضمرةً وأَنْ والفعل فى تأويل مصدر والمصدرُ فى محلّ مخفوض بحتى وحتى وما بعدها من المصدر فى موضع نصب بالفعل

على مثله فامّا قول الشاعر

* فلا واللّهِ لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلْمَا بهم أَبَدًا دَوآءُ *

فشاذّ لا يحمل عليه غيره ممّا كثُر وفَشَا واذا كانت حرف جرّ جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجرّ من ذلك قول بعض العرب كَيْمَهْ فأدخل كى على ما فى الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجرّ نحو لِمَ وبِمَ وعَمَّ فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجرّ وادخل عليها هاء السكت فى الوقف فقال كَيْمَهْ كما يقال فِيمَهْ وعَمَّهْ فاذا قلت جئتُ لكى تُكْرِمَنى لم تكن الّا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها واذا قلت جئت كى تكرمنى من نحو قوله تعالى كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً جاز فيه الامران جميعا على انه قد حُكى عن الخليل انه لا ينتصب بشىء الّا بأَنْ امّا ان تكون ظاهرة او مقدّرة وهذا يقتضى ان يكون النصب بعد كَىْ وإذَنْ باضمار أَنْ فاعرفه ،

فصـــل ٤١١

قال صاحب الكتاب وينتصب بأَنْ مضمرةً بعد خمسة احرف وهى حَتَّى واللامُ وأَوْ بمعنَى الى وواوُ الجمع والفاء فى جوابِ الاشياء الستّة الامرِ والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعَرْض وذلك قولك سِـرْتُ حتّى أدخلَها وجئتُك لِتُكْرِمَنى ولَأَلْزَمَنَّك أَوْ تُعْطِيَنى حَقّى ولا تَأْكُلِ السَمَكَ وتشربَ اللَبَنَ وايتنى فأُكْرِمَك ولَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وما تأتينا فتحدّثَنا وهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ويَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ وأَلَا تنزل فتُصيبَ خيرا ،

قال الشارح اعلم ان الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التى ذكرها وهى خمسة منها اثنان من حروف الجرّ وثلثة من حروف العطف وهما حَتَّى واللام وذلك قولك سرت حتى ادخلَها وجئتك لتكرمَنى فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أَنْ لا بها نفسها فان قيل ولِمَ قلتم انّ أَنْ مقدّرة بعد هـذه الحروف ولم تكن مقدّرة بعد اذَنْ ولَنْ وكَىْ قيل انّ اذن ولن وكى فى احد وجهَيْها تلزم الافعالَ وتُحْدِث فيها معانِىَ فصارت كأَنْ فى لزومها الفعلَ فحُملت عليها وعملت عملها لمشاركتها ايّاها على ما وصفنا فامّا اللام وحَتَّى فهما حرفا جرّ وعواملُ الاسماء لا تعمل فى الافعال فاذا وُجد الفـعـل بعدهما منصوبا كان بغيرهما فاذا قدّرتَ أَنْ صارت اللام وحتى عاملتَيْن فى اسم على اصلهـمـا لانّ أَنْ والفعل فى تأويل الاسم وانما ساغ حذفُ ان والنصب بهما لانّ حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت

والثانى ان يكون ما قبلها واوا او فاء فيجوز اعمالها وإلغاؤها وذلك قولك زيدٌ يقوم واذن يذهبَ فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارَيْن مختلفَيْن وذلك انك إن عطفت واذن يذهب على يقوم الذى هو الخبر ألغيتَ اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عُطف على شىء صار واقعا موقعه فكانّك قلت زيد اذن يذهبُ فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدإ وإن عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنَفة وصار فى حكم ابتداء كلام فأُعمل لذلك ونُصب به قال الله تعالى وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا وفى قراءة ابن مسعود واذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا واما الحالة الثالثة فأن تقع متوسّطةً لا محالةَ معتمِدًا ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل فعلَ حال غيرِ مستقبل وذلك فى جواب من قال انا ازورك انا اذن اكرمُك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدإ الذى هو أَنَا وكذلك لو قلت إن تكرمْنى اذن اكرمْك فتجزم لان الفعل بعد اذن معتمد على حرف الشرط وانما ألغيتَ فى هذه الاحوال لان ما بعد اذن معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج الى ما بعدها وهى لا تعمل الّا مبتدأةً ولا يصحّ ان تُقدَّر مبتدأةً لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وكانت ممّا قد يُلْغَى فى حال فأُلغيت هنا فامّا قول الشاعر

* لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا * إِنِّى إِذًا أَهْلِكَ او أَطِيرَا *

فانّه شاذّ وإن صحّت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبرُ محذوفا وابتدأ اذَنْ بعد تمام الاوّل بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كانّه قال لا تتركنّى فيهم غريبا بعيدا انّى أَذِلُّ اذا اهلكَ او اطيرا او يكون شبّه اذن هنا بلَنْ فلم يُلْغِها لانهما جميعا من نواصب الافعال المستقبلة ويشبّه اذن من عوامل الافعال بافعال الشكّ واليقين لانها ايضا تُعْمَل وتُلْغَى الّا ان افعال الشكّ اذا تأخّرت او توسّطت يجوز ان تعمل واذن اذا توسّطت بين كلامَيْن احدُهما محتاج الى الاخر لم يجز ان تعمل لانها حرف والحروف اضعف فى العمل من الافعال فلذلك جاز فى افعال اليقين والشكّ الاعمال اذا توسّطت او تأخّرت ولم يجز اعمال اذن فى الموضع الذى ذكرناه • وامّا كَىْ فللعرب فيها مذهبان احدهما ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أَنْ وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أَنْ كذلك والاخر ان تكون حرف جرّ بمنزلة اللام فينتصب الفعل بعدها باضمار أَنْ كما ينتصب بعد اللام فاذا كانت بمنزلة أَنْ جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ولِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وقياس كَىْ هذه ان تكون بمنزلة أَنْ ولولا ذلك لم يجز دخول اللام عليها لان حرف الجرّ لا يدخل

لانه لا اختصاص لها بالفعل الا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبنى ما تصنع بمعنى صَنِيعُكَ فكذلك يقال يعجبنى ما انت صانعٌ فى معنى صنيعك ايضا فلمّا لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثّر فيها شَبَهُ أَنْ والوجه الثانى انّ ان المخفّفة اشبهت انّ الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدّم وامّا مَا فانّها اشبهت من جهة واحدة وهى كونها مع ما بعدها مصدرا كما انّ تلك كذلك فلم تستحقّ العملَ من جهة واحدة على انّ من العرب من يُلْغِى عمل أَنْ تشبيها بمَا وعلى هذا قرأ بعضهم أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ بالرفع ومنه قوله

* أن تَقْرَآنِ على أَسْماء وَيْحَكُما * مِنّى السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا احدًا *

والذى يُلْغِى أَنْ عن العمل لمشابهة مَا فانّه لا يُعْمِل مَا لمشابهة أَنْ لعدم اختصاصها فاعرفه، وامّا لَنْ فحرف ناصب عند سيبويه وهو نقيض سوف وذلك ان القائل اذا قال سوف يقوم زيد فنفىُ هذا لن يقومَ زيد ويجوز ان يتقدّم عليها ما عملتْ فيه من الفعل المنصوب نحوَ قولك زيدا لن أضربَ بخلاف أَنْ لانّ أَنْ وما بعدها مصدر فلا يتقدّم عليه ما كان فى حيّزه وليس كذلك لن لانها انما تنصب لشَبَهِها بأَنْ ووجهُ الشبه بينهما اختصاصها بالافعال ونَقْلُها ايّاها الى المستقبل كما كانت أَنْ كذلك وكان الخليل يذهب فى احدى الروايتَيْن عنه الى ان الاصل فى لَنْ لَا أَنْ ثمّ خفّفت لكثرة الاستعمال كما قالوا أَيْشْ والاصل أَىُّ شىء فخفّفت وكما قالوا كَيْنُونَةٌ والاصل كَيِّنونة وهو قول يضعف اذ لا دليلَ يدلّ عليه والحرفُ اذا كان مجموعُه يدلّ على معنى فاذا لم يدلّ دليل على التركيب وجب ان يُعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل وردّ سيبويه هذه المقالة لجواز تقدُّم معموله عليه ولو كانت مركّبة من لَا أَنْ لكان ذلك ممتنعا كامتناعِ زيدًا لا أَنْ أضربَ وللخليل ان يقول انّهما لما رُكّبا زال حكمُهما عن حال الافراد وكان الفرّاء يذهب الى ان الاصل فى لن ولم لَا وانّما أبدل من الِف لَا النون فى لَنْ والميم فى لَمْ ولا ادرى كيف اطّلع على ذلك اذ ذلك شىء لا يُطّلع عليه الّا بنَصّ من الواضع، وامّا اذَنْ فحرف ناصب ايضا لاختصاصه ونقلِه الفعل الى الاستقبال كلَنْ وهى جواب وجزاء فيقول القائل انا أزورك فتقول اذن أُكْرِمَك فانّما اردت اكراما توقِعه فى المستقبل وهو جواب لكلامه وجزاءٌ زيارته ولها ثلثة احوال احدها ان تدخل فى الفعل فى ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالُها لا غير نحوُ قولك اذن اكرمَك فى جوابِ انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمّد الضّبّى

* أُرْدُدْ حِمارَك لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا * اذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ *

قولك كدتُ اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدتُ أَؤُوب الى اهلى وهم بنو فهم لانه أُحيط بى وأشفيتُ على التَّلَف وقاربتُ ان لا أرجع اليهم ومثله فى مراجَعة الاصل المرفوض قوله

* أكثرتَ فى العَذْل مُلِحًّا دائِمًا * لا تُكْثِرَنْ إنّى عَسَيْتُ صائمًا *

ومن ذلك عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثان فى ارتفاع الفعل بعد كاد ان الاصل فى كاد زيدٌ يقومُ زيدٌ يقومُ فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم فى خبر المبتدإ ثمّ دخلت كاد لمقاربة الفعل ولم يكن لها عملٌ فى الفعل فبقى على حاله من الرفع ؞

المنصوب

فصـــل ٤١٠

قال صاحب الكتاب انتصابه بأَنْ واخواتِه كقولك أرجو أن يغفرَ اللهُ لى ولَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ وجئتُ كَىْ تُعْطِيَنِى واذَنْ أُكْرِمَكَ ؞

قال الشارح قد تقدّم الكلام فى اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيتُ الكلام على رفعه فامّا النصب فيه فبعواملَ لفظيّة وهى أَنْ ولَنْ وكَىْ واذَنْ هذه الاربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فبإضمارِ أَنْ معها على ما سيأتى بيانه والاصلُ من هذه الاربعة أَنْ وسائر النواصب محمولة عليها وانّما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجرّ فى الاسماء لاختصاصها بها وامّا عمل النصب خاصّةً فلشَبَه أَنِ الخفيفة بأَنَّ الثقيلة الناصبة للاسم ووجهُ المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فامّا اللفظ فهما مثلان وان كان لفظ هذه انقص من تلك ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتَيْن فلا يحسن عندهم إنّ أَنْ تقومَ خيرٌ لك كما يستقبحون إنّ أنّ زيدا قائم يُعْجِبنى فى معنَى إنّ قيام زيد يعجبنى وامّا المعنى فمن قبل انّ أَنْ وما بعدها من الفعل فى تأويل المصدر كما انّ انّ المشدّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشدّدة ناصبة للاسم جُعلت هذه ناصبة للفعل فان قيل فهلّا ينصبون بمَا المصدريّة فى قولك يعجبنى ما تصنع وهى مع ما بعدها مصدرٌ كما كانت أَنْ كذلك فالجواب ان الفرق بينهما من وجهَيْن احدهما انّ أَنْ انّما نصبتْ لمشابهةِ أَنَّ الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فامّا مَا فلم تستحقّ به العملَ

بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع فى الفعل انما هو وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم وذلك شىء واحد لا يختلف وامّا اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعواملُ الاسم لا تأثير لها فى الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها فان قيل ولِمَ كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيّا فأشبه الابتداء الذى ليس بعامل لفظىّ فعمل مثل عمله فاعرفه،

فصـل ٤٠٩

قال صاحب الكتاب وقولهم كاد زيدٌ يقوم وجعل يضرب وطفِق يأكل الاصلُ فيه أن يقال قائما وضاربا وآكلا ولكنْ عُدل عن الاسم الى الفعل لغَرَضٍ وقد استُعمل الاصل فيمَن روى بيتَ الحَماسة * فَأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً *،

قال الشارح كانّ صاحب الكتاب لمّا قرّر ان الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل فان هذه الافعال مرتفعة فى هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلًا ولا جعل ضاربا ثمّ أجاب عن ذلك بان قال الاصل فى كاد زيدٌ يقوم ان يقال قائما وفى جعل يضرب ضاربا وفى طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لغرض وذلك الغرض ارادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به فاذا قلت كدتُ افعل كانّك قلت مقاربًا لفعله آخِذًا فى أسباب الوقوع فيه ولستَ بمنزلةِ من لم يَتعاطه بل قربتَ من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شىء الّا مواقَعتُه وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذى يدلّ على صحّة ذلك انك تحكم على موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هى فى محلّ نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقُّه ان يكون منصوبا ونظيرُ ذلك عَسَى نحوُ قولك عسى زيدٌ ان يقوم والتقدير عسى زيد القيامَ وإن كان المصدر غير مستعمل ونظائرُ ذلك كثيرة فامّا بيت الحماسة

* فَأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا * وكم مثلِها فارقتُها وهى تَصْفِرُ *

فالبيت لتأبّط شرّا ويروى ولم أَكُ آئِبًا فمن قال ولم اك ائبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم اك ائبا فى نظرهم لانهم كانوا قد أحاطوا به ومن روى وما كدت آئبا وهى الرواية الصحيحة المختارة فالشاهد انه استعمل الاسم الذى هو الاصل المرفوض الاستعمالِ موضع الفعل الذى هو فرعٌ وذلك ان

قال الشارح قد تقدّم القول ان عامل الرفع فى الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعُه موقع الاسم وموجبُ الاعراب مضارَعة الاسم فهما غيران والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصحّ وقوع الاسم الا ترى انه يجوز ان تقول يضربُ زيد فترفع الفعل اذ يجوز ان تقول اخوك زيد لانه موضع ابتداء كلام وليس من شرطِ من اراد كلاما ان يكون اوّلُ ما ينطق به فعلا او اسما بل يجوز ان يأتى فيه بايّهما شاء ولذلك قال هو موضع خيرة اى كان المتكلّم بالخِيار ان شاء اتى بالاسم وان شاء اتى بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد توهّم ابو العبّاس احمد بن يحيى ثعلبٌ ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارَعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتَبِعَه على ذلك جماعةٌ من اصحابه والصحيحُ من مذهبه ان اعرابه بالمضارَعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل فى الفعل المضارع الرفع انما هو تَعَرّيه من العوامل اللفظيّة مطلقًا وذلك ضعيف لانّ التعرّى عدمُ العامل والعاملُ ينبغى ان يكون له اختصاص بالمعمول والعدمُ نسبتُه الى الاشياء كلّها نسبةً واحدةً لا اختصاصَ له بشىء دون شىء فلا يصحّ ان يكون عاملا وزعم الفرّاء من الكوفيين ان العامل فيه الرفعَ انما هو تجرُّده من النواصب والجوازم خاصّة وهو ايضا ضعيف لامرَيْن احدهما انه تعليل بالعدم المحض وقد أفسدناه والثانى انّ ما قاله يقضى بان اوّل احوال الفعل المضارع النصبُ والجزمُ والامر بعكسه وذهب الكسائىّ منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما فى اوّله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيّا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل اليها ضرورةً اذ لا حادثَ سواها وهو قول واهٍ ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعلَ صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزءُ الشىء لا يعمل فى باقيه لانه يكون عاملا فى نفسه ووجه ثانٍ ان الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هى العاملةَ الرفعَ لم يجز ان يدخل عليها عاملٌ اخر كما لم يدخل ناصبٌ على جازم ولا جازمٌ على ناصب فان قيل فانت قد تقول إنْ لم يفعل فلان كذا وكذا فعلتُ كذا وكذا فتُدْخِل حرف الشرط على لم وهى جازمة مثله وغلب احدهما على الاخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع فى الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما انّ إن الشرطيّة بطل عملُها بعامل بعدها لقربه من المعمول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظىّ فبان الفرق بينهما فان قيل فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقعَ الاسم فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض فى قولك زيدٌ يضربُ وظننتُ زيدا يضربُ ومررت بزيد يضربُ وهلّا اختلف اعراب الفعل

الافعال المشابهة للاسماء وجُعل لهما ادوات غير ادوات الاسماء ولم يكن الجرّ كذلك لان ادواته فى الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلمّا لم يتسعوا فيه اتّساعَهم فى الرفع والنصب امتنع دخوله فى الافعال ولم يُجعل له ادوات غير تلك الادوات فجُعل الجزم فيها مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفا وتخفيفا اذ الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثةً رفعا ونصبا وجزما وقوله وليست هذه الـوجـوه باعلام على معان كوجوه اعراب الاسم يعنى ان الاعرابَ فى الاسم انما كان للفصل بين المعانى فكلٌّ واحد من انواعه أمارةٌ على معنى فالرفعُ علم الفاعليّة والنصب علم المفعوليّة والجرّ علم الاضافة وليس فى الافعال كذلك وانّما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارَعةِ الاسم ولم يدلّ الرفع فيها على معنى الفاعليّة ولا النصب على معنى المفعوليّة كما كان فى الاسماء كذلك وقوله بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفَيْن فى منع الصرف يعنى ان منزلة دخول الاعراب فى الافعال المضارِعة بمنزلة الالـف والنون فى سكرانَ وعطشانَ لان الالف والنون انّما منعتا الصرف لشبههما بألفى التأنيث فى نحو بَيْضاء وحمراء وإن كان منعُ الصرف فى الفى التأنيث انّما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف فى نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحمل على الفى التأنيث كما كان دخول الاعراب فى الاسماء لحاجة الاسماء اليه فى الفصل بين المعانى وفى الافعال على غير هذا المنهاج وقوله وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غيرُ ما استوجب به الاعرابَ يريد ان الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم فامّا الاعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاعرِفِ الفرق بين موجِب الرفع وغيره من انواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تغلطْ وسيوضح امر العوامل بعدُ ان شاء الله تعالى ٥

المرفوع

فصـــل ٤٠٨

قال صاحب الكتاب هو فى الارتفاع بعاملٍ معنوىٍّ نظيرُ المبتدإ وخبرِه وذلك المعنى وقوعُه بحـيـث يصحّ وقوعُ الاسم كقولك زيدٌ يضرب رفعتَه لانّ ما بعد المبتدإ من مَظانّ صحّةِ وقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لانّ مَن ابتدأ كلاما منتقلا الى النُطْق عن الصَمْت لم يلزمه ان يكون اوّلَ كلمة يفوه بها اسما او فعلا بل مَبْدَأُ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ فى اىّ قبيل شاء ٥

ذِكر وجوه إعراب المضارع

فصــل ٤٠٧

قال صاحب الكتاب هى الرَّفْع والنَّصْب والجَزْم وليست هذه الوجوهُ بأعلام على معان كوجوهِ اعراب الاسم لانّ الفعل فى الاعراب غيرُ أَصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفَيْن فى منع الصرف وما ارتفع به الفعلُ وانتصب وانجزم غيرُ ما استوجب به الاعرابَ وهذا بيانُ ذلك ،

قال الشارح لمّا وجب للافعال المضارِعة ان تكون معربة بالحمل على الاسماء والشَّبَهِ لها وكان الاعرابُ جنسا تحته انواعٌ كان القياس ان يدخلها جميع انواعه من الرفع والنصب والجرّ كما كان فى الاسم كذلك الّا ان الجرّ امتنع من الافعال لامرَيْن احدهما ان الجرّ يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهى حروف الجرّ والاضافةِ فحروف الجرّ لها معان من التبعيض والغاية والمِلْك وغير ذلك ممّا لا معنى له فى الافعال وامّا الاضافة فالغرض بها التعريف او التخصيص والافعال فى غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالاضافة اليها تعريفٌ ولا تخصيص فلم يكن فى الاضافة اليها فائدة الامر الثانى ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل فى المضاف ومن تمامه وواقعٌ موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوّة التنوين ان يقوم مقامه شيآن قويّان فان قيل على الوجه الاوّل كما ان الجرّ لا يكون الّا بأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب فى الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الّا بالافعال وحروفٍ يستحيل دخولُها على الافعال ومع ذلك فقد دخلا الافعالَ على غير ذَيْنك الحدّين بأدوات غير أدواتهما فى الاسماء فهلّا كان الجرّ كذلك يدخل الافعال على غير منهاجه فى الاسماء وبأدوات غير ادواته فى الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب فى الاسماء الاصلُ فيهما ان يكونا للفاعلين والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشَّبَه بهما ويكون لهما ادوات مجازيّة ولا يصير المرفوع بها فاعلا حقيقةً ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك فى نحوِ كان زيد قائما الا ترى ان زيدا ههنا ليس بفاعل وقع منه فعلٌ ولا قائما مفعول وقع به فعل وانّما ذلك على سبيل التشبيه اللفظىّ وكذلك إنّ زيدا قائم مشبّهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يُرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملُهما معنى غير لفظ وليس كذلك الجرّ فانّه لا يكون الّا بحروف الجرّ او بالاضافة فلمّا كان الرفع والنصب قد تُوسّع فيهما فى الاسماء وجاءا على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جاز ان يكونا فى

تسقط كما لا تسقط الالفُ والواوُ والياء التى هى ضمائرُ لانّها منها وذلك قولك لم يَضْرِبْنَ ولن يَضْرِبْنَ ويُبْنَى ايضا مع النون المؤكّدة كقولك لا تضربَنّ ولا تضربَنْ ٭

قال الشارح اعلم ان هذه النون تلحق اخرَ الفعل علامةً للجمع والضميرِ فى نحو قولك الهندات قُمْنَ ويَقُمْنَ وعلامةً للجمع مجرّدةً من الضمير فى نحو قمن الهندات على ما تقدّم شرحه فاذا تقدّم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدّم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانّه لجماعة مؤنّثة الّا انـها اذا اتّصلت بفعل مضارع أَعادتْه مبنيّا على حاله الاوّل من البناء على السكون وان كانت العلّة الموجبة للاعراب وهى المضارعة قائمةً موجودةً حملًا له على الفعل الماضى من نحو جلسْتُ وضربْتُ فكما أُسْكِن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك اسكن فى المضارع تشبيها له به لانه فعلٌ كما انه فعل وآخِرُه متحرّكٌ كما ان اخر فَعَلَ متحرك قال سيبويه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هى وفَعَلَ شيـًٔا واحدا من يَفْعَلُ اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسماء يعنى انه ليس حملُ المضارع فى تسكين آخِره على الماضى وهما حقيقة واحدة من جهة الفعليّة بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاسماء فى الاعراب وهما حقيقتان مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع فى قولك الزيدون والعمرون فاذا قلت هنّ يَضْرِبْنَ كان الفعل فى محلّ رفع واذا قلت لن يَضْرِبْنَ كان فى موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان فى محلّ مجزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانّما وُجد مانعٌ منه فحُكم على محلّه بالاعراب ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو فى يضربون والالف فى يضربان فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتى فى لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون فى بناء الفعل عند اتّصالها به نونُ التأكيد الخفيفة والثقيلة فى نحو واللّهِ لَيقومَنّ وليضربَنّ وليقومَنْ وليضربَنْ وذلك من قبل ان الاصل فى الافعال ان تكون مبنيّة وانّما أُعْرِب منها ما اعرب للشَبَه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكيد أكّدتْ معنى الفعليّة ومكّنتْه فغلب جانبُ الفعل وبعُد من الاسم فعاد الى اصله ونحوه ما لا ينصرف انما مُنع من الصرف لشَبَه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام او أُضيف بعد من الفعل وتمكّنت فيه الاسميّةُ فعاد الى اصله من دخول الجرّ والتنوين اللذَيْن كانا له فى الاصل هذا مع ما فى التركيب من الخروج عن التمكّن وسيوضح امرُ ذلك فى الحروف ان شاء الله ٭

محمول عليه كما حُمل النصب على الجرّ فى تثنية الاسماء وجمعها لان الجرّ والجزم نظيران وهذا معنى قوله وجُعل فى حال النصب كغير المتحرّك يريد بغير المتحرّك المجزومَ فان قيل ولِمَ كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المقتضى لاعراب هذه الافعال قبل اتّصال هذه الضمائر بها موجودٌ قائمٌ فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تَعذّر تحمُّله حركاتِ الاعراب لاشتغاله بالحركات التى يقتضيها ما بعده الا ترى ان الالف فى نحو يضربان لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فلا يمكن اعرابه لانّك لو اعربته ومن جملة الاعراب الجزمُ الذى هو سكون فكان يلتقى ساكنان فكان يؤدّى الى حذف الالف التى هى ضمير الفاعل فكانت الالف ايضا تنقلب واوا فى حال الرفع لانضمام ما قبلها وكذلك الواو كان يلزم ان تسقط فى الجزم فلمّا نبا حرفُ الاعراب عن تحمُّل حركات الاعراب ولم يمكن ان تكون فى هذه الحروف التى هى ضمائر لانها أجنبيّة فى الحقيقة من الفعل فجُعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل واذا كان ضميرا متّصلا اشتدّ اتّصالُه بالفعل وامتزاجُه به فلم يُعْتَدّ به فاصلا وانّما خُصّت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المدّ واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحوَ يضربانِ وتضربانِ وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك فى تثنية الاسماء لا فرق بينهما وكانت مع الواو والياء فى مثل يضربونَ وتضربينَ مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك فى الجمع نحو الزيدون والعمرين فاذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوعا لا محالةَ ولا تحذف هذه النون الّا لجزمٍ ونصبٍ ولا تثبت الّا لرفع فامّا ما انشده ابو الحسن من قول الشاعر

* لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ * يَوْمَ الصُلَيْعاء لم يُوفُون بالجار *

فشاذّ فسبيله عندنا على تشبيه لَمْ بلَا ومثله قول الآخر

* أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قو * م يَرْتَعُونَ من الطِلاح *

فهذا على تشبيه أَنْ بمَا المصدريّة وهذا طريق الكوفيين فامّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على انها المخفّفة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ والمراد أنّه تهبطين فاعرفه ،

فصــــل ٤٠٦

قال صاحب الكتاب واذا اتّصلتْ به نونُ جماعةِ المؤنّث رجع مبنيّا فلم تعمل فيه العواملُ لفظا ولم

يجمع فالتثنيةُ فى قولك يفعلان والجمع فى قولك يفعلون انّما هى للفاعل لا للفعل والالفُ فى قـولـك يضربان اسمٌ وهى ضمير الفاعل وليست كالالف فى الزيدان لان الالف فى الزيدان حرفٌ وهى فـى يضربان اسمٌ وكذلك الواو فى يضربون ونحوه انّما هى ضمير الفاعل وليست كالواو فى الزيدون لان الواو فى الزيدون حرف وهى فى يضربون اسم وكذلك الياء فى تضربين وكان سيبويه يذهب الى ان هذه الحروف لها حالتان حالٌ تكون فيها اسمآء وذلك اذا تقدّمها ظاهرٌ نحوَ قولك الزيدان قاما والزيدون قموا فالالف فى قاما اسمٌ وهو ضمير والواو فى قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالالف فى قاما علامةٌ مُؤْذِنةٌ بانّ الفعل لاثنين وكذلك الواو فى الزيدون قاموا اسمٌ لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بانّ الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم أَكَلُونى البَراغِيثُ ومنه قوله

* يَلُومونَنى فى اشتراء النَخِيــــل قومى فكلُّهمُ يَعْذُلُ *

ونظير ذلك نون جماعة المؤنّث اذا قلت الهندات قُمْنَ فالنون ضمير فاذا قلت قُمْنَ الـهـنـدات فالنون حرف مؤذن بان الفعل لمؤنّث بمنزلة التاء فى قامت هندٌ ومنه قول الفرزدق

* ولٰكنْ دِيافِىٌّ أبوه وأُمُّه * بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَلِيطَ أَقارِبُهْ *

وكان ابو عثمان المازنىّ وجماعة من النحويين يذهبون الى ان الالف فى قاما ويقومان حرف مـؤذن بانّ الفعل لاثنين والواو فى قاموا ويقومون حرف مؤذن بانّ الفعل لجماعة وانّك اذا قلت الزيدان قاما والزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر فى الفعل كما كان كذلك فى الواحد من نحوِ زيد قام الّا ان مع الواحد لا يُحتاج الى علامة اذ قد عُلم ان الفعل لا يخلو من فاعل فامّا اذا كان لاثنين او جماعة افتقر الى علامة اذ ليس من الضرورة ان يكون الفعل لاكثر من واحد والصحيح المذهب الاوّل وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد حلّت هذه الالف محلَّ غلامُهما اذا قلت الزيـدان قام غلامُهما فلمّا حلّت محلَّ ما لا يكون الّا اسما قُضى بانّها اسم فامّا الياء فى اِضْرِبِى واُخْرُجِى ونحو ذلك فانّها اسم ايضا وهو ضمير فاعلٍ مؤنّثٍ وكثيرٌ من النحويين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعلُ مستكنّ كما كان فى المذكّر كذلك نحوَ قُمْ واِذْهَبْ والصحيح المذهب الاوّل لانها تسقط فى حال التثنية نحوِ اِضْرِبَا واخرجا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط فى قامَتَا وضَرَبَتَا والنون لحقت علامةً للرفع فى هذه الامثلة الخمسة وجعلوا سقوطها علامةً للجزم والنصبُ

والمشابهةُ اوجبت له الاعراب فان قيل فمن اين اشبه الاسم فالجواب من جهات احدها انّا اذا قلنا زيدٌ يقوم فهو يصلح لزمانَي الحال والاستقبال وهو مبهمٌ فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهمٍ فيهم ثمّ يدخل على الفعل ما يُخلِّصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحوُ قولك زيدٌ سَيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فأدخلتَ على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصراه على واحد بعينه فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اوّلا مبهمَيْن ومنها انه يقع فى مواقع الاسماء ويؤدّى معانيها نحوَ قولك زيدٌ يضرب كما تقول زيدٌ ضاربٌ وتقول فى الصفة هذا رجلٌ يضرب كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد والثالث انها تدخل عليه لام التأكيد التى هى فى الاصل للاسم لانها فى الحقيقة لام الابتداء نحوَ قولك إنّ زيدا لَيقوم كما تقول انّ زيدا لَقائمٌ ولا يجوز دخولها على الماضى لبُعْدِ ما بينه وبين الاسم فلا يقال إنّ زيدا لَقَامَ على معنى هذه اللام فلمّا ضارع الاسمَ من هذه الاوجه أُعرب لمضارَعة المعرب واعرابُه بالرفع والنصب والجزم ولا جرّ فيه كما لا جزمَ فى الاسماء وهذا معنى قوله والجزم مكان الجرّ وسنذكر علّةَ ذلك بعدُ فاعرفه ،

فصل ٤٠٥

قال صاحب الكتاب وهو اذا كان فاعله ضميرَ اثنين او جماعةٍ او مخاطَبٍ مؤنّثٍ لحقتْه معه فى حال الرفع نونٌ مكسورةٌ بعد الالف مفتوحةٌ بعد أُختَيْها كقولك هما يَفْعَلانِ وانتما تفعلانِ وهم يفعلُونَ وأنتم تفعلونَ وأنتِ تفعلينَ وجُعل فى حال النصب كغير المتحرّك فقيل لَنْ يفعلَا ولن يفعلُوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا ،

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة اعنى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ليست تثنية للفعل ولا جمعا له فى الحقيقة لان الافعال لا تُثنّى ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظُ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قولك قام زيدٌ وضرب زيدٌ عمرا فيجوز ان يكون قد قام مرّة ويجوز ان يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت تثنيةُ الفعل او جمعُه اذا أُسند الى فاعلَيْن او جماعةٍ لجازت تثنيته اذا اسند الى واحد وتكرّر الفعلُ منه فكان يقال قَامَا زيدٌ وقاموا زيدٌ وذلك فاسد فاذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا

والاصل غَزَوَ ورَمَىَ فتحرّكت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقُلبتا أَلفَيْن والالف لا تكون الّا ساكنة فهذا معنى قوله عند الاعلال واَمّا لحوق بعض الضمائر فيريد ضمير الفاعل البارز نحوَ ضربْتُ وضربْنَا وضربْتَ وضربْتُمَا وضربْتُمْ فانّ لام الفعل تسكن عند اتّصاله به وذلك لئلّا يتوالى فى الكلمة الواحدة اربع حركات لوازم نحوَ قولك ضَرَبَتُ لو لم تسكن وقولنا لوازم تحرّزٌ من ضمير المفعول نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ لان ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلّةِ اختصاص السكون بالآخِرِ واَمّا ضمّه فعند اتّصاله بالواو التى هى ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين نحوِ ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها الّا مضموما فان قيل وقد يقال رَمَوْا وغَزَوْا فيكون ما قبلها مفتوحا قيل الاصل رَمَيُوا وغَزَوُوا فتحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقُلبا الفَيْن ثمّ وقعت الواو التى هى ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الالف المحذوفة فالفتح فى الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والضمّ عارض فيها لِما ذكرنا فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل المضارع

فصـــل ٤٠٤

قال صاحب الكتاب وهو ما يعتقب فى صدره الهمزةُ والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب او الغائبة تَفْعَلُ وللغائب يَفْعَلُ وللمتكلّم أَفْعَلُ وله اذا كان معه غيره واحدًا او جماعةً نَفْعَل وتُسمّى الزوائدَ الاربعَ ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبَلُ واللامُ فى قولك إنّ زيدا لَيفعلُ مُخَلِّصةٌ للحال كالسين او سَوْفَ للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارَعَ الاسمَ فأُعرب بالرفع والنصب والجزم مكانَ الجرّ ٭

قال الشارح هذا القبيل من الافعال يسمّيه النحويون المضارع ومعنى المضارع المُشابِه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته اذا صرتَ مثله واصلُ المضارعة تقابلُ السَخْلَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع يقال تَضارع السخلان اذا اخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع ثمّ اتُّسع فقيل لكلّ مشتبهَيْن متضارعان فاشتقاقُه اذًا من الضرع لا من الرضع والمراد انه ضارَعَ الاسماء اى شابهها بما فى اوّله من الزوائد الاربع وهى الهمزة والنون والتاء والياء نحوُ اقوم ونقوم وتقوم ويقوم فأُعرب لذلك وليست الزوائد هى التى أَوْجبت له الاعرابَ وانّما لمّا دخلت عليه جعلتْه على صيغة صار بها مشابها للاسم

الذى يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضى فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده وقد انكر بعض المتكلّمين فعل الحال وقال ان كان قد وُجد فيكون ماضيا والّا فهو مستقبل وليس ثمّ ثالثٌ والحقّ ما ذكرناه وان لطُف زمان الحال لما ذكرناه، وقال وهو مبنىّ على الفتح وللسائل أن يسأل فيقول لِمَ بُنى الفعل الماضى على الفتح فالجواب ان اصل الافعال كلّها ان تكون ساكنةَ الاخر وذلك من قبل ان العلّة التى من اجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلّة الموجبة لاعراب الاسماء الفصلُ بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك فى الافعال الّا ان الافعال انقسمت ثلثةَ اقسام قسمٌ ضارع الاسماء مضارعةً تامّةً فاستحقّ به ان يكون معربا وهو الفعل المضارع الذى فى اوّله الزوائد الاربع وسيوضح امر ذلك والضرب الثانى من الافعال ما ضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضى والضرب الثالث ما لم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذًا قد ترتّبت الافعال ثلاثَ مراتبَ اوّلها الفعل المضارع وحقُّه ان يكون معربا وآخِرها فعل الامر الذى ليس فى اوّله حرف المضارعة الذى لم يضارع الاسم البتّة فبقى على اصله ومقتضى القياس فيه السكون وتَوسّط حال الماضى فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما فى المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقعَ قائمٌ ويكون صفة نحو مررت برجلٍ قام فيقع موقعَ مررت برجل قائم وقد وقع ايضا موقعَ الفعل المضارع فى الجزاء نحو قولك إن قمتَ قمتُ والمراد ان تقمْ أقمْ فلمّا كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للاسماء والافعال المضارعة مُيّز بالحركة على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرّك امكنَ من الساكن ولم يُعْرَب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكمٌ بين حكم المضارع وحكم الامر فان قيل ولِمَ كانت الحركة فتحة فالجواب ان الغرض بتحرّكه ان يجعل له مزيّةٌ على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الغرض كما تصل بالضمّ والكسر والفتح اخفّ فوجب استعماله ووجهٌ ثانٍ وهو ان الجرّ لمّا مُنع من الفعل وهو كسرٌ عارضٌ فالكسر اللازم أَوْلى ان يمنع فلهذا لم يجز ان يبنى على الكسر ولم يجز ان يبنى على الضمّ لان بعض العرب يجتزئ بالضمّة عن الواو فيقول فى قاموا قامُ كما قال

* فلَوْ أَنّ الأَطِبّا كانُ حَوْلِى * وكانَ مع الأَطبّاءِ الأُساةُ *

فلو بُنى على الضمّ لألتبس بالجمع فى بعض اللغات فعُدل عن الضمّ مخافةَ الإلباس والكسرِ لما ذكرناه فلم يبق الّا الفتح فبُنى عليه، وقوله الّا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمّه فالسكون عند الاعلال او لحوقِ بعض الضمائر امّا عند الاعلال فنحوُ غزَا ورَمَى ونحوهما ممّا اعتلّت لامه من الافعال الماضية

بالفاعلين وكونها الاصل فى تحمّل الضمير وهذه الاسماء انّما تحمّلت الضمير بحكم جَرَيْنها على الافعال وكونها من لفظها وامّا تاء التأنيث فنحو قامت وضربت وانّما قَيَّدَ ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهى لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهى فى حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان والتاء اللاحقة بالاسماء لتأنيثها فى نفسها فهى كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرّك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال، فان قيل ولِمَ لُقّب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلّها افعال الله تعالى قيل انّما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف وخُصّ بهذا اللقب لانه دالّ على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقىّ فلقب بما دلّ عليه فان قيل فانّه يدلّ على الزمان ايضا فهلّا لقّب به قيل الفعل مشتقّ من لفظ المصدر وليس مشتقّا من لفظ الزمان فلمّا اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنّه من لفظه كان اخصّ به من الزمان،

ومن اصناف الفعل الماضى

فصل ٤٠٣

قال صاحب الكتاب وهو الدالّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمان قبل زمانك وهو مبنىّ على الفتح الّا ان يعترضه ما يوجب سكونَه او ضَمَّه فالسكونُ عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر والضمّ مع واو الضمير،

قال الشارح لمّا كانت الافعال مُساوِقة للزمان والزمان من مقوّمات الافعال توجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولمّا كان الزمان ثلثةً ماضٍ وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفَلَك فمنها حركةٌ مضت ومنها حركة لم تأت بعدُ ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضى ما عُدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك اى قبل زمان اخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحدّ فاسدا والمستقبل ما لم يكن له وجود بعدُ بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده وامّا الحاضر فهو

حدث بزمان ردىءٌ من وجهَين احدهما ان الحدّ ينبغى ان يُؤتَى فيه بالجنس القريب ثمّ بالفصل الذاتىّ وقوله ما دلّ فمَا من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد والجيّد ان يقال كلمة او لفظة او نحوهما لانهما اقربُ الى الفعل من مَا فان قلت مَا ههنا وإن كان عامّا فالمراد به الخصوص ووضعُ العامّ موضع الخاصّ جائزٌ قيل حاصلُ ما ذكرتم المَجازُ والحدّ المطلوب به إثباتُ حقيقة الشىء فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارةٌ والاخر قوله على اقتران حدث بزمان لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانّما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقترانُ وُجد تَبَعًا فلا يُؤخَذ فى الحدّ على ما تقدّم ثمّ هذا يُبْطَل بقولهم القتالُ اليومَ فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ فى الحدّ كلمةٌ حتى يندفع هذا الإشكال، واما خصائصه فجمعُ خصيصة وهى لوازمه المختصّة به دون غيره فهى لذلك من علاماته والفرقُ بين العلامة والحدّ انّ العلامة تكون بالامور اللازمة والحدّ بالذاتيّة والفرق بين الذاتىّ واللازم ان الذاتىّ لا تُفْهَم حقيقةُ الشىء بدونه ولو قدّرنا انعدامَه فى الذهْن بطلت حقيقةُ ذلك الشىء وليس اللازم كذلك الا ترى انّا لو قدّرنا انتفاء الحدث او الزمان لبطلت حقيقةُ الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فإنّ عدم صحّة جواز دخول هذه الاشياء عليها لا يقدح فى فِعْليّتها الا ترى ان فعل الامر والنهى لا يحسن دخول شىء ممّا ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعالٌ فمن خصائص الفعل صحّةُ دخول قَدْ عليه نحو قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد وحرفَي الاستقبال وهما السين وسَوْفَ نحوُ سيقوم وسوف يقوم وانّما اختصّت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها فى الافعال فقَدْ لتقريب الماضى من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهى فى الافعال بمنزلة الالف واللام فى الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحوُ إن تقم أقم لان معنى تعليق الشىء على شرط انّما هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود والاسماء ثابتة موجودة فلا يصحّ هذا المعنى فيها لانها موجودة ولذلك لا يكون الشرط الّا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضى ولا الحاضر لانهما موجودان، وقوله ولحوق المتّصل البارز من الضمائر انّما قيّد بالبارز تحرُّزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحَسَنٍ وشديد فانّ هذه الاسماء تتحمّل الضمائر كتحمّل الافعال الّا ان الضمير لا تبرز له صورةٌ كما يكون فى الافعال نحوِ ضربتُ فالتاء فاعلةٌ وهو ضمير المتكلّم ويَفْعَلْنَ ضمير جماعة المؤنّث وافْعَلِي ضمير المؤنّثة المخاطَبة وهو بارز غير مستتر كما يكون فى ضارب من قولك زيدٌ ضاربٌ الا ترى انّ فى ضارب ضميرا يرجع الى زيد الّا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوّة الافعال فى اتّصالها

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى فى الأفعال

فصل ۴۰۲

قال صاحب الكتاب الفِعْل ما دلّ على اقترانِ حَدَث بزمان ومن خصائصه صحّةُ دخولِ قَدْ وحرفَى الاستقبال والجوازمِ ولحوقِ المتّصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً نحوَ قولك قَدْ فَعَلَ وقَدْ يَفْعَلُ وسَيَفْعَلُ وسَوْفَ يَفْعَلُ ولَمْ يَفْعَلْ وفَعَلْتُ ويَفْعَلْنَ وافْعَلِى وفَعَلَتْ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على القسم الاوّل فى الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثانى فى الافعال وهذا الفصلُ يشتمل منه على شيئين ما هو فى نفسه وما علاماتُه فامّا الفعل فكلُّ كلمة تدلّ على معنى فى نفسها مقترنةٍ بزمان وقد يضيف قومٌ الى هذا الحدّ زيادةَ قَيْد فيقولون بزمان محصّلٍ ويرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر وذلك ان المصدر يدلّ على زمانٍ اذ الحَدَثُ لا يكون الّا فى زمان لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان فى الفعل والحقُّ انّه لا يُحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمانِ وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ وهى دلالةُ مطابَقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وُضع بإزائهما دفعةً واحدةً وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هى من خارجٍ لان المصدر تُعْقَل حقيقته بدون الزمان وانّما الزمان من لوازمه وليس من مقوّماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزامًا وليست من اللفظ فلا اعتدادَ بها فلذلك لا يحتاج الى الاحتراز عنه، وقول صاحب الكتاب فى حدّه ما دلّ على اقتران

Maḥmūd ibn ʿUmar, al Zamakhs
Author Yaʿīsh ibn ʿAli (Abu
Title Commentar zu Zamachsa
DATE.

CA
UN

PJ
6101
Z33I2
1882
v.2
c.1
ROBA